

Distr.
GENERAL

E/1995/50
12 June 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه - ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥

دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية
في العالم، ١٩٩٥

تصدير

تُظهر هذه الطبعة من "الدراسة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" حقيقتين اقتصاديتين واجتماعيتين تقومان جنباً الى جنب.

ففي الوقت الذي يتسم فيه الاقتصاد العالمي بالازدهار النسبي، وتنعم فيه أقاليم كثيرة برخاء متزايد، مظهره قدرة على إدامة نموها، نجد أن هذا العصر يمثل بالنسبة للعديد من سكان العالم عصر مشقة وعناء، بل ويبدو أنهم مقبلون على معاناة أشد إيلاماً.

وفي عالم مترابط اقتصادياً ترابطاً وثيقاً، فإن هذا الاختلال يهدد رفاه الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات النامية سواء بسواء على المدى الطويل. إن المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، يملك القدرة على تغيير هذه الأوضاع كما أنه ملزم بذلك.

ولقد أتاحت لنا سلسلة متصلة من المؤتمرات العالمية في السنوات الأخيرة أن نخرج برؤية جديدة للتطورات على نطاق العالم وتمديد الخطوات التي نستطيع بها تحقيق هذه الرؤية. ومن الأمور الملحة أن يبدى المجتمع الدولي التزامه بالمضي قدماً على هذا المسار الذي اختطه؛ فليس للإبطاء من عاقبة سوى أن يجعل العلاج أكثر صعوبة وأبهظ نفقة.

وتمثل هذه "الدراسة"، باعتبارها مصدراً موثقاً للمعلومات الهامة، وثيقة مرجعية، رئيسية. على أنها، باستعراضها الخريطة الاقتصادية والاجتماعية العالمية، تطرح أيضاً مسائل أساسية بشأن أولوياتنا وبشأن التزامنا تجاه المستقبل. وإني أمل أن تسهم هذه "الدراسة" في اجراء مناقشة مستنيرة ومتسعة الآفاق بشأن سياساتنا وفي التوصل الى فهم أوضح لكيفية بناء عالم أفضل وأكثر انصافاً من أجل المستقبل.

بطرس بطرس غالى

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢	تصدير
١٢	ملاحظات تفسيرية
١٧	الفصل الأول - منظور الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد في العالم، ١٩٩٥ ..
١٩	توسع الناتج العالمي ومحتوى السياسة الوطنية المتغير
٢٤	التوجه الجديد للسياسة الإنمائية الدولية

الجزء الأول - حالة الاقتصاد العالمي

٢٩	الفصل الثاني - الحالة الراهنة للاقتصادات العالمية
٣١	التوسع المطرد في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو
٤٢	نقاط التحول في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
٥٧	الاقتصادات النامية: المتينة وقليلة المناعة والضعيفة
٧١	الفصل الثالث - الاقتصاد الدولي
٧٣	نمو التجارة العالمية
٨٤	الاستثمار والتحويلات الصافية للموارد المالية

الجزء الثاني - منظور السياسات

٩٧	الفصل الرابع - حدود السياسات الكلية في البلدان الصناعية
٩٩	ما الذي تستطيع السياسة المالية إنجازه وما الذي لا تستطيعه
١١٢	ما تستطيع السياسة النقدية إنجازه وما لا تستطيعه
١٢١	الفصل الخامس - وضع سياسات اقتصادية تناسب طلب البلدان النامية ..
١٣٠	التكيف هو (مجرد) شرط ضروري لأفريقيا
١٣٩	"الطريق الوعر" أمام تحقيق الاستقرار في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٥١	رياح التغيير تهب على آسيا

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦٢	الفصل السادس - التركيز الجديد على المؤسسات في سياسات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
١٦٦	نمط التحول وبعد الاقتصاد الجزئي الذي ينطوي عليه
١٧٧	الملكية والفعالية: كيف تتصرف المؤسسات
١٨٩	الفصل السابع - الاتجاه المتغير للتعاون الدولي لأغراض التنمية السياسة التجارية لأغراض التنمية بعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف
١٩٢	أوقات حرجة للتمويل الرسمي الإنمائي
٢١٧	أوقات حرجة للتمويل الرسمي الإنمائي

الجزء الثالث - بعض أبعاد التغيير الاقتصادي والاجتماعي

٢٤٥	الفصل الثامن - الاتجاهات الرئيسية البارزة في التسعينات في مجال السكان
٢٤٥	نمو السكان العالمي
٢٥٠	انخفاض معدلات الخصوبة
٢٥٢	متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ومعدلات الوفيات
٢٥٣	الحالة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
٢٥٥	الفصل التاسع - مركز المرأة الاجتماعي - الاقتصادي
٢٥٧	التعليم والتدريب
٢٦٤	العمل والاشتراك في القوة العاملة والعمالة
٢٧٣	الفصل العاشر - التكنولوجيا والأوبك والمعروض من النفط الخام
٢٧٥	خصائص سوق النفط العالمية اليوم
٢٧٩	أهمية الانجازات التي تحققت في التكنولوجيا
٢٩٠	هل سيكون هناك ما يكفي من النفط في عام ٢٠١٠ ؟

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٩٥	الفصل الحادي عشر - التجارة الدولية في المنتجات المصنعة "الجديدة"
٢٩٧	الاتجاهات في مجال التجارة
٣٠٤	العوامل الكامنة وراء نمو تجارة المنتجات الجديدة
٣٠٦	خلاصة

٣٠٧	الفصل الثاني عشر - السوق الثانوية لديون البلدان النامية في الحقبة الجديدة
٣٠٩	السوق الثانوية في الثمانينات
٣١١	السوق الثانوية في التسعينات
٣١٥	الأسعار في السوق الثانوية الجديدة

الجزء الرابع - تقارير تكميلية

٣٢٥	الفصل الثالث عشر - تقييم مكاسب السلم التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة
٣٢٥	الخلفية التاريخية لمكاسب السلم
٣٢٩	الاتجاهات الأخيرة في مجال الإنفاق العسكري
٣٣٧	قياس مكاسب السلام باعتبارها تمثل تخفيضات في النفقات العسكرية
٣٤٢	الرصد الميزني لمكاسب السلم
٣٥١	وضع نماذج لآثار تخصيص مكاسب السلم
٣٦١	اختلافات التحويل بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية
٣٧٤	شروط التحويل الناجح
٣٧٩	عناصر استراتيجية التحويل الناجح
٣٨٦	الاستنتاج
٣٨٩	الفصل الرابع عشر - بعض أسباب تطوير أساليب الانتاج ونتائج
٣٩٢	العمل والتكنولوجيا اليوم: بزوغ حقبة جديدة ؟
٤٠٧	الديناميات المقارنة: اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٢٩ العمل والتكنولوجيا: تحول صناعيتين
٤٥١ الاستنتاجات والتوصيات
٤٥٥ الفصل الخامس عشر - القضايا الراهنة فيما يتعلق بسياسة الضمان الاجتماعي
٤٥٧ مقدمة
٤٥٨ ماهية الضمان الاجتماعي ؟
٤٦١ مصادر تحويلات الدخل
٤٦٨ زيادة الفئات المعالة من السكان
٤٧١ تصميم خطط الضمان الاجتماعي
٤٧٣ انتشار برامج الضمان الاجتماعي في البلدان النامية
٤٨٥ السوق أم الحكومة
٤٨٧ النتائج

المرفق

٤٩١ الجداول الإحصائية
-----	-------------------------

الأطر

٥١ الثاني - ١ - كم يساوي الروبل ؟
٢٠١ السابع - ١ - الاتحاد الأوروبي: قلعة لحماية المزارعين ؟
٢٣٥ السابع - ٢ - حان الوقت للقيام بثورة خضراء في أفريقيا
٢٣٨ الثالث عشر - ١ - قياس مكاسب السلم
٣٦٤ الثالث عشر - ٢ - قطاع الصناعة الدفاعية السوفياتي
٣٦٧ الثالث عشر - ٣ - مراحل عملية التحويل في الاتحاد السوفياتي والاتحاد الروسي
٣٨١ الثالث عشر - ٤ - المشاريع المشتركة في ميدان الصناعات الدفاعية
٣٩٧ الرابع عشر - ١ - الانتاجية: التعاريف ومسائل القياس
٤٣٣ الرابع عشر - ٢ - مفهوم فوردي عن السيارة العالمية

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٧٧	الرابع عشر - ٣ - دليل الهاتف المسجل على الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط (CD-ROM)
٤٨١	الخامس عشر - ١ - أهمية الاصلاحات الشيلية

الجداول

٢٠	١ - ١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٨١ - ١٩٩٦
٣٤	١ - ٢ - المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في الاقتصادات الصناعية الرئيسية السبعة، ١٩٩٣ - ١٩٩٤
٤٣	٢ - ٢ - البطالة، والتضخم ونمو الأجور في وسط وشرق أوروبا ١٩٩٠ - ١٩٩٤
٤٨	٢ - ٣ - المؤشرات الاقتصادية في كمنولث الدول المستقلة، ١٩٩٣ - ١٩٩٤
٥٨	٢ - ٤ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨١ - ١٩٩٥
٦٤	٢ - ٥ - المؤشرات الاقتصادية لبلدان منطقة الفرنك
٦٧	٣ - ١ - التحويلات الصافية للموارد المالية لمجموعات البلدان النامية، ١٩٨٤-١٩٩٤ ..
١٦٧	٦ - ١ - مدى سرعة التحول الاقتصادي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
١٩٥	٧ - ١ - المعاملة "الخاصة والتفاضلية" للبلدان النامية في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف
١٩٩	٧ - ٢ - ما أسفرت عنه جولة أوروغواي تخفيضات في متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من بعض البلدان النامية بالنسبة لفئات مختارة من المنتجات
٢٤٦	٨ - ١ - عدد سكان العالم ونموه ١٩٥٠ - ٢٠٤٥
٢٤٨	٨ - ٢ - مقارنة بين معدلات نمو تعداد السكان العالمي حسب الاسقاطات في عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٤
٢٥١	٨ - ٣ - مستوى معدلات الخصوبة وتغيرها، ١٩٨٠ - ١٩٩٥
٢٥٣	٨ - ٤ - اسقاطات عدد السكان، مع الإيدز وبدون إيدز، في المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الفترة ١٩٨٥ - ٢٠٠٥
٢٥٨	٩ - ١ - معدل أمية الراشدين، ١٩٨٠ و ١٩٩٥
٢٦١	٩ - ٢ - القيد في المدارس الابتدائية والثانوية لكل ١٠٠ طفل وطفلة في سن الدراسة، ١٩٨٠ و ١٩٩٠
٢٦٢	٩ - ٣ - عدد البلدان التي بلغ أو تجاوز فيها نسب قيد الفتيات الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي قيد الفتيان، ١٩٨٠ و ١٩٩٠
٢٦٣	٩ - ٤ - عدد النساء لكل ١٠٠ رجل في القيد في التعليم العالي، ١٩٧٠ و ١٩٩٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٦٤ نصيب المرأة في قوة عمل الراشدين، ١٩٧٠ و ١٩٩٠	٥ - ٩
٢٦٦ معدلات نشاط الراشدين الاقتصادي، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠	٦ - ٩
٢٦٧ ١٩٩٤	٧ - ٩
٢٦٨ نصيب المرأة في المجموعات المهنية الرئيسية	٨ - ٩
٢٦٩ المدرسات، حسب مستوى التدريس، في عام ١٩٩٠	٩ - ٩
٢٧١ نصيب المرأة والرجل في القوة العاملة غير الزراعية في القطاع غير الرسمي، في بلدان مختارة	١٠ - ٩
٢٧٨ احتياطات النفط المؤكدة في العالم، عام ١٩٧٩ و عام ١٩٩٤	١ - ١٠
٢٨٥ طاقات إنتاج النفط وتكاليف الانتاج التقديرية في أقاليم جغرافية مختلفة	٢ - ١٠
٢٨٩ أهداف صناعة النفط للتسعينات	٣ - ١٠
٢٩٣ الاستهلاك الفردي للنفط في بلدان منتقاة، ١٩٧٠ - ١٩٩٤	٤ - ١٠
٢٩٨ اتجاهات الصادرات الإجمالية من المنتجات "الجديدة"، ١٩٨٠ - ١٩٩٣	١ - ١١
٢٩٩ حصة الاقتصادات النامية من صادرات المنتجات الجديدة الإجمالية ١٩٨٠ - ١٩٩٣	٢ - ١١
٣٠١ حصة المنتجات الجديدة من صادرات السلع المصنعة لفئة مختارة من البلدان ومجموعات البلدان، ١٩٨٠ - ١٩٩٣	٣ - ١١
٣٠٢ متوسط معدل النمو السنوي لصادرات المنتجات الجديدة حسب المصدر والجهة المقصودة ١٩٨٦ - ١٩٩٣	٤ - ١١
٣٠٣ التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات الجديدة حسب المصدر والجهة المقصودة، ١٩٨٥ - ١٩٩٣	٥ - ١١
٣١٤ الأسعار المعروضة في السوق الثانوية لشراء ديون البلدان النامية، ١٩٩٣ - ١٩٩٥	١ - ١٢
٣٣٠ ١٩٨٣ و ١٩٩٣	١ - ١٣
٣٣٢ التوزيع والنمو في مجال النفقات العسكرية بالعالم	٢ - ١٣
٣٣٤ الأرقام القياسية لحجم القوات المسلحة ومعداتها	٣ - ١٣
٣٤٤ التغيرات في الحصة المئوية للنفقات الحكومية المركزية، على الصعيدين الدفاعي وغير الدفاعي، من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٥ - ١٩٩٠	٤ - ١٣
٣٤٥ التغيرات في الحصص المئوية للإنفاق الدفاعي والموقف الميزني من الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٥ - ١٩٩٠	٥ - ١٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٤٩	١٣ - ٦ - التغيرات في النفقات الحكومية المركزية بشأن قطاع الدفاع والقطاع الاجتماعي، ١٩٨٠ - ١٩٨٥
٣٥٠	١٣ - ٧ - التغيرات في النفقات الحكومية المركزية بشأن قطاع الدفاع والقطاع الاجتماعي، من عام ١٩٨٥ إلى آخر عام توجد بشأنه بيانات
٣٩٩	١٤ - ١ - نمو إنتاجية العمل ورأس المال والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، مجموعة البلدان السبعة، ١٩٦١ - ١٩٩٢
٤٠٣	١٤ - ٢ - متوسط معدل النمو السنوي لمعدلات الربح، وإنتاجية رأس المال، والأجور الحقيقية، وإنتاجية العمل ونسبة رأس المال إلى العمل في الولايات المتحدة، ١٨٦٩ - ١٩٨٩
٤٠٨	١٤ - ٣ - معدلات البطالة، ونمو إجمالي الأجر الحقيقي للموظف الواحد، والفوارق في أجور العمال المتفرعين في بلدان مجموعة السبعة
٤٦٠	١٥ - ١ - الفئات المدرجة تحت مدفوعات الضمان الاجتماعي
٤٦٣	١٥ - ٢ - مصادر الأمن الأيرادي بين السكان المعالين
٤٦٩	١٥ - ٣ - تقديرات واسقاطات نسبة السكان المعالين حسب المناطق والأقاليم الرئيسية
٤٨٠	١٥ - ٤ - العجز أو الفائض الإجمالي في صناديق الضمان الاجتماعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلدان نامية مختارة، ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠

الأشكال

٣٢	الثاني - ١ - المؤشرات الإحصائية لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الصناعية، ١٩٨٠ - ١٩٩٥
٣٨	الثاني - ٢ - ثقة رجال الأعمال في الاقتصادات الرئيسية السبعة، ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ..
٧٤	الثالث - ١ - نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية، ١٩٨١ - ١٩٩٦
٧٧	الثالث - ٢ - أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية غير الوقودية ١٩٨٠ - ١٩٩٤
٨٢	الثالث - ٣ - متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك المؤلفة من أنواع من النفط الخام، ١٩٨٨ - ١٩٩٤
٨٣	الثالث - ٤ - أسعار النفط وحصائل الأوبك من صادرات النفط بسعر الدولار في عام ١٩٧٤، ١٩٧٢ - ١٩٩٤
٨٦	الثالث - ٥ - نصيب الاستثمار في الناتج، ١٩٨٠ - ١٩٩٥
١٠٥	الرابع - ١ - الدين الحكومي للبلدان الصناعية الرئيسية السبعة، ١٩٦٠ - ١٩٩٤

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢١٨	السابع - ١ - التحويلات الصافية من الموارد المالية إلى البلدان النامية المستوردة لرأس المال: التحويلات الرسمية والكلية، ١٩٨٠ - ١٩٩٤
٢٢٠	السابع - ٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٧٤ - ١٩٩٣
٢٤٧	الثامن - ١ - نمو عدد سكان العالم بمرور الوقت كما شوهد في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤
٢٤٩	الثامن - ٢ - زيادة عدد السكان في المناطق الأكثر نمواً والمناطق الأقل نمواً، ١٩٥١ - ٢٠٥٠
٢٥٩	التاسع - ١ - أمية الإناث بالمقارنة بأمية الذكور في عام ١٩٩٠
٢٦٠	التاسع - ٢ - أمية الإناث حسب الفئة العمرية في بلدان مختارة
٢٧٠	التاسع - ٣ - أجور النساء في الصناعات التحويلية كنسب مئوية من أجور الرجال في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠
٢٨٠	العاشر - ١ - تكاليف تشغيل حقول النفط في الولايات المتحدة، ١٩٨٥ - ١٩٩٣
٢٨٢	العاشر - ٢ - احتياطات النفط المضافة لكل بئر ناجحة، ١٩٨٣ - ١٩٩٠
٢٨٦	العاشر - ٣ - منحى المعروض العالمي من النفط
٢٩٢	العاشر - ٤ - الطلب العالمي على النفط، ١٩٩٤ - ٢٠١٠
٣١٥	الثاني عشر - ١ - الأسعار المعروضة في السوق الثانوية لشراء الديون المصرفية وسندات "بريدي" المتعلقة بالأرجنتين والفلبين والمكسيك ١٩٨٦ - ١٩٩٥
٣١٨	الثاني عشر - ٢ - الفوارق المجردة بين سندات الخزانة وسندات بريدي مختارة من سندات "بريدي" بقيمتها الإسمية، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ - شباط/فبراير ١٩٩٥
٣٤٠	الثالث عشر - ١ - الولايات المتحدة: حصة نفقات الدفاع القومي في النفقات الاتحادية والنتاج المحلي الإجمالي، ١٩٤٠ - ١٩٩٤
٣٥٦	الثالث عشر - ٢ - نزع السلاح متعدد الأطراف: آثاره على الناتج المحلي الإجمالي ونمو التجارة في العالم
٣٥٨	الثالث عشر - ٣ - نزع السلاح متعدد الأطراف: آثاره على الموازين التجارية
٣٩٤	الرابع عشر - ١ - العمالة في قطاع التصنيع حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، مجمعة من ١٧ بلداً من البلدان المتقدمة النمو ١٩٧٠ - ١٩٩٢
٣٩٥	الرابع عشر - ٢ - مجموع العلماء والمهندسين العاملين في مجال البحث والتطوير لكل ألف عامل من قوة العمل، في ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان، ١٩٦٥ - ١٩٩٢
٤٠١	الرابع عشر - ٣ - إنتاجية العمل، والنتاج والعمالة في المصارف التجارية في الولايات المتحدة، (١٩٧٠ - ١٩٩٣)

المحتويات (تابع)

الصفحة

٤٢٢	الرابع عشر - ٤ - عضوية النقابات كنسبة مئوية من القوى العاملة، الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية ١٩٧٠ - ١٩٩٣
٤٣٧	الرابع عشر - ٥ - مصانع تجميع السيارات: الإنتاجية
٤٣٨	الرابع عشر - ٦ - مصانع تجميع السيارات: الجودة
٤٦٦	الخامس عشر - ١ - العمر المتوقع في سن الـ ٦٠، الإناث، بلدان مختارة
٤٦٧	الخامس عشر - ٢ - العمر المتوقع في سن الـ ٦٠، الذكور، بلدان مختارة
٤٧٤	الخامس عشر - ٣ - نسبة السكان الناشطين اقتصادياً المشمولين بخطط معاشات الشيخوخة، الاقتصادات النامية، ١٩٩٠ - ١٩٩١

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل التقرير:

نقطتان (..) تشير إلى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة.

شرطة (--) تشير إلى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر.

واصل (-) تشير إلى أن البند غير منطبق.

علامة ناقص (-) تشير إلى عجز أو نقصان، إلا إذا أُشير إلى غير ذلك.

فاصلة (,) تستخدم للإشارة إلى العشرية.

خط منحن (/) بين السنوات يشير إلى سنة محصولية أو سنة مالية، مثال ذلك سنة

١٩٩١/١٩٩٠.

استخدام الوصلة (-) بين التواريخ للتعبير عن السنوات، مثلا ١٩٩١/١٩٩٠ يعني شمول الفترة المعنية

بأكملها، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية.

الإشارة إلى "الأطنان" تعني الأطنان المترية، والإشارة إلى "الدولارات" تعني دولارات الولايات

المتحدة، ما لم ينص على غير ذلك.

معدلات النمو أو التغيير السنوية تشير إلى المعدلات المركبة السنوية، ما لم ينص على غير ذلك.

وفي معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ مقربة إلى أقرب نصف نقطة مئوية.

التفاصيل والنسب المئوية المذكورة في الجداول لا تتفق بالضرورة مع المجاميع نظرا لتقريب الأرقام

إلى أقرب أرقام صحيحة.

التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من

جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو

لسلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها.

اصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا، حسب مقتضى الحال، إلى الأقاليم أو المناطق.

لأغراض التحليل، استخدم التصنيف التالي للبلدان :

البلدان المتقدمة النمو أمريكا الشمالية، أوروبا الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ذات الاقتصاد السوقي: ويوغوسلافيا السابقة)، استراليا، نيوزيلندا، اليابان.

البلدان المتقدمة النمو ألمانيا، إيطاليا، فرنسا، كندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.
ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية (أو مجموعة السبعة) :

الاقتصادات التي تمر بأمرحلة انتقال : ألبانيا، بلغاريا، بولندا، الجمهورية التشيكية، رومانيا، هنغاريا، سلوفاكيا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويشمل جمهوريات البلطيق وكومنولث الدول المستقلة.

البلدان النامية : أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، افريقيا، آسيا ومنطقة المحيط الهادئ (فيما عدا استراليا ونيوزيلندا واليابان)، قبرص، مالطة، يوغوسلافيا السابقة؛ ووردت الصين بشكل منفصل لأغراض بعض التحليلات.

جنوب وشرق آسيا : ما لم ينص على غير ذلك جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا، فيما عدا الصين.

البحر المتوسط : تركيا، قبرص، مالطة، يوغوسلافيا السابقة.

غرب آسيا : الأردن، اسرائيل، الامارات العربية المتحدة، ايران (جمهورية - الاسلامية)، البحرين، الجمهورية العربية السورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، المملكة العربية السعودية، اليمن.

ولتحليلات معينة، قسمت البلدان النامية تقسيمات فرعية إلى المجموعات التالية :

الإمارات العربية المتحدة، بروني دار السلام، الجماهيرية العربية الليبية، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، قطر، الكويت، المملكة العربية السعودية.

البلدان ذات الفائض في رأس المال (أو البلدان ذات الفائض المصدرة للطاقة) :

البلدان ذات العجز (أو البلدان المستوردة لرأس المال)، وقسمت إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين:

اكوادور، اندونيسيا، أنغولا، البحرين، بابوا غينيا الجديدة، بوليفيا، بيرو، ترينيداد وتوباغو، تونس، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، عمان، غابون، فنزويلا، فييت نام، الكاميرون، كولومبيا، الكونغو، ماليزيا، مصر، المكسيك، نيجيريا، اليمن.

البلدان الأخرى التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري (أو البلدان ذات العجز المصدرة للطاقة) :

جميع البلدان النامية الأخرى.

البلدان التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي :

تجميعات متنوعة :

الأرجنتين، اكوادور، أوروغواي، البرازيل، بوليفيا، بيرو، شيلي، الفلبين، فنزويلا، كوت ديفوار، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، يوغوسلافيا السابقة.

البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون:

اثيوبيا، اريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الرأس الأخضر، رواندا، زائير، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباتي، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

أقل البلدان نموا (٤٨ بلدا)

افريقيا جنوب الصحراء القارة الافريقية والجزر القريبة منها، ما عدا نيجيريا وشمال افريقيا
الكبرى (تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية، ومصر، والمغرب)، وجنوب
افريقيا.

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو
التحليلي وهي لا تعبر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معين أو بلغتها منطقة معينة في
عملية التنمية.

الفصل الأول

منظور الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد في العالم، ١٩٩٥

الفصل الأول

منظور الأمم المتحدة بشأن الاقتصاد في العالم، ١٩٩٥

حالة الاقتصاد العالمي الآن أفضل مما كانت عليه منذ سنوات عديدة. فمجموع الناتج العالمي وبالتالي مجموع الدخل - ينمو بأسرع معدل له في التسعينات، ولكنه ليس على درجة من السرعة بحيث يهدد بظهور تضخم مالي مرتفع. ويتزايد نصيب الفرد من الناتج بالقيمة الحقيقية في أكبر عدد من البلدان يشهد هذه الزيادة منذ ١٥ عاما على الأقل، بالرغم من أنه لا تزال هناك بلدان كثيرة يظل فيها نصيب الفرد من الناتج راكدا أو منخفضا. ويبدو أن توقعات التحسن في تلك البلدان تتوقف بدرجة كبيرة - وإن لم يكن حصرا - على تصميم وخيارات السياسة العامة في البلدان ذاتها.

ومع ذلك، تشتمل الحالة الاقتصادية العالمية والاحتمالات قصيرة الأجل على عناصر كثيرة تجيز للمجتمع الدولي القيام برصدها عن كثب، وتطرح بشأنها أسئلة للنظر فيها. ويتعلق أحد هذه العناصر بتقييم ما يعترض استخدام سياسة الاقتصاد الكلي وفعاليتها من قيود ناشئة عن تطور الأسواق المالية، ومختلف أبعاد التكامل الدولي، والعوامل السياسية. وهناك عنصر آخر قد يكون هاما على وجه الخصوص بالنسبة الى مناقشات الأمم المتحدة يتمثل في أن السياسة تشهد على ما يبدو اتجاها جديدا نحو التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وفي إطار هذا الاتجاه، تشعر الحكومات أنها، في الظاهر، أكثر تساويا مع غيرها، بالرغم من أن هذا الاتجاه قد لا يكون متمشيا بالكامل مع الشواغل العالمية المتعلقة بالقضاء على الفقر.

توسع الناتج العالمي ومحتوى السياسة الوطنية المتغير

يبدو أن الاقتصاد العالمي قد بلغ "سرعة السير" بتحقيق نمو ناتج يقارب ٣ في المائة سنويا^(١)، ويبدو حاليا قابلا للاستمرار. ويزيد النمو الاقتصادي وينخفض في دورات ولعله سيستمر كذلك، وقد تمثل الجهد الذي يبذله واضعو السياسات في الاقتصادات الرئيسية في محاولة اطالة فترة الزيادة، حتى وإن كان ذلك بالمخاطرة بجعلها أكثر بطئا. والى حد الآن، كانت الاستراتيجية ناجعة ومن المتوقع أن تستمر نجاعتها على الأقل حتى آخر عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ١-١).

(١) في هذا التقرير، يقاس الناتج العالمي ونموه من خلال الأسعار وأسعار الصرف الوطنية في عام ١٩٨٨ (مع إجراء تعديلات مختارة). وذلك مقابل طريقة القياس المستخدمة حاليا في بعض منشورات صندوق النقد الدولي، التي تطبق فيها مجموعة وحيدة من الأسعار، تعرف باسم "تعادل القوى الشرائية"، على جميع البلدان؛ وفي إطار نظام القياس هذا، يقارب نمو الناتج العالمي ٤ في المائة سنويا (للحصول على تفاصيل إضافية، انظر مقدمة المرفق الإحصائي).

الجدول ١-١ - نمو الناتج العالمي، ١٩٨١ - ١٩٩٦
(التغير السنوي بالنسبة المئوية)

١٩٩٦ (ب)	١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤ (د)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨١
٣,٢٥	٢,٧٥	٢,٦	١,٠	٠,٧	٠,٤	٢,٨	النمو العالمي
٣	٢,٧٥	٢,٩	١,٠	١,٥	٠,٨	٢,٨	بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو
٢,٧٥	٦ -	٩,٩-	٨,٦-	١٥,٥-	٨,٨-	٢,٠	البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ^(٣)
٥	٥	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٣,٤	٣,١	بلدان الاقتصادات النامية
							بنود المقارنة
..	٤١	٤٨	٧٦	٦٢	٥٨	٤٨	عدد البلدان حيث نصيب الفرد من الناتج منخفض أو راكد
..	١٣٧	١٣٧	١٣٧	١٣٦	١٢٢	١٢٢	عدد البلدان التي تشملها العينة

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات/الأمم المتحدة.

(أ) تقدير أولي.

(ب) توقع يستند جزئيا الى مشروع "لينك".

(ج) استنادا الى الناتج المحلي الإجمالي المبلغ عنه والذي يقلل على نحو متزايد من قيمة النشاط في العديد من البلدان.

رغم أن معدل نمو الناتج لم يكن سريعا جدا - وهو يقارب متوسط ما كان عليه في الثمانينات - فإنه منتشر بشكل غير عادي. ويتوقع أن يشهد أقل من ثلث البلدان (٣٠ في المائة) انخفاضا أو ركودا في نصيب الفرد من الناتج في عام ١٩٩٥. وقد كان الرقم المقابل بالنسبة لعام ١٩٩٣ أكثر من نصف البلدان (٥٥ في المائة)^(٢).

(٢) يعود الفرق في عدد البلدان التي يشملها الجدول ١-١ بالنسبة الى الفترة المبكرة وما بعدها بالدرجة الأولى الى انقسام الاتحاد السوفياتي. وباستثناء الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، يتوقع أن يشهد أقل من ٣٠ بلدا من مجموع ١٢١ بلدا انخفاضا أو ركودا في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥.

قضايا النمو وسياسة الاقتصاد الكلي في الاقتصادات السوقية متقدمة النمو

لقد خرجت الاقتصادات السوقية متقدمة النمو، والتي تحقق قرابة ثلاثة أرباع الناتج العالمي، من فترة الكساد التي مرت بها في أوائل التسعينات. وقد كانت فترات الكساد في فرادى البلدان قصيرة بصفة عامة وأقل حدة من الدورات السابقة، وبصورة خاصة بالنسبة إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان الانتعاش أيضا تدريجيا نسبيا (انظر الجدول ألف - ٢). ومن ناحية أخرى، في اليابان حيث اعتبرت معدلات النمو البطيئة من قبل "كسادا"، تسببت الدورة الحالية في انخفاض فعلي في الناتج ويبدو أن الانتعاش سيكون بطيئا للغاية. وقد أصاب الكساد القارة الأوروبية في عام ١٩٩٣، وبينما ما فتئ الناتج يشهد انتعاشا لمدة سنتين، فإن معدلات البطالة التي خلفها والتي تتجاوز ٩ في المائة تبقى مصدرا رئيسيا للانحلال.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية للانتعاش الحالي في النسق البطئ لانخفاض معدل البطالة. ويتوقع أن يبلغ متوسطه ٧,٥ في المائة من قوة العمل في اقتصادات البلدان الصناعية ككل في عام ١٩٩٥، وهو لا يقل كثيرا عن ذروته التي بلغها في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٦). وهذه مسألة اجتماعية واقتصادية ذات أهمية كبيرة، على نحو ما أبرزه رؤساء الدول والحكومات الذين اجتمعوا في آذار/مارس في كوبنهاغن^(٣). وهي تفرض ضغطا شديدا على مديري سياسات الاقتصاد الكلي لتعجيل نمو إجمالي الطلب مع ما قد يسببه ذلك من ارتفاع في التضخم، حتى وإن كانت الزيادة التي يحققها في مجموع العمالة مؤقتة لا غير. بيد أنه يبدو أن الحل يكمن بصورة رئيسية في بذل جهد أكبر من أجل تنمية رأس المال البشري، وإدخال إصلاح تنظيمي، والاستثمار في الهياكل الأساسية^(٤).

ويتمثل الاتجاه الرئيسي لسياسة الاقتصاد الكلي حاليا في كبح الانتعاش بغية التحكم في التضخم، مع الاستفادة من فترة الانتعاش كفرصة لتقليص العناصر الهيكلية لأوجه العجز المالي. ويشعر واضعو السياسات أنهم يعملون في بيئة جديدة نسبيا، حيث تكتسي المحافظة على ثقة الأسواق المالية أولوية عالية (ذلك أنه قد يجري تحويل مبالغ كبيرة من الأموال بسرعة من سوق إلى أخرى وعبر الحدود الوطنية)، وحيث الأدوات التقليدية لسياسة الاقتصاد الكلي أقل جدوى مما كانت عليه في الماضي (انظر الفصل الرابع).

(٣) انظر: تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦ - ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقين الأول والثاني.

(٤) كانت مشكلة العمالة في الاقتصاد العالمي محور تركيز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1)، الفصل السادس.

وفي بعض الحالات، ولا سيما في حالة الولايات المتحدة، يعود التخوف من العجز العام بصورة رئيسية الى الديناميات طويلة الأجل، بما أن الحالة الراهنة مقبولة نسبياً لدى بلدان الاقتصاد السوقي متقدمة النمو: بالفعل تم تخفيض العجز العام الذي تعاني منه الحكومة (وهو يشمل جميع مستويات الحكومة ويعطي فكرة جيدة عن حاجة القطاع العام الى الاقتراض) الى ٢ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٨). واليابان هو البلد الوحيد من بين البلدان السبعة ذات الاقتصادات الصناعية الذي شهد عجزاً صغيراً بالمقارنة مع غيره، وفي ذلك دليل على قدرة حكومة ذلك البلد على تغذية الانتعاش الضعيف للاقتصاد بحوافز مالية إضافية، كما أعلنت الحكومة أنها تعتزم القيام به. وفي بلدان أخرى، يبقى دعم الميزانية محور تركيز الاهتمام على وجه الخصوص، ولا سيما في الاتحاد الأوروبي، حيث لا تزال معظم البلدان بعيدة عن تحقيق أهداف تنسيق السياسات العامة المرتبطة بمعاهدة ماستريخت.

علامات التحسن في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال

بالرغم من أن الأرقام الواردة في الجدول ١-١ تدل على أن إجمالي الانتاج السنوي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق لن تبدأ في الزيادة حتى عام ١٩٩٦، فإنه يمكن اعتبار الحالة في تلك البلدان مشجعة. أولاً، تكشف البيانات الخاصة بفرادى البلدان النقاب عن أن جميع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في وسط أوروبا وشرقها وفي دول البلطيق بدأت في عام ١٩٩٤ في الخروج من الركود الاقتصادي الذي صاحب أولى مراحل عملية الانتقال فيها جميعها (الجدول ألف - ٣). غير أن الانتعاش بطيء والاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية لا تزال حاجة، ولا سيما معدلات البطالة العالية. بل حتى الاقتصاد البولندي، الذي يعيش رابع سنة من نموه، لم يبلغ بعد مستوى ناتج عام ١٩٨٩، وهو العام الذي أتيحت فيه للمرة الأولى فرص الانتقال السريع.

وثانياً، تعتبر البيانات الخاصة بالعديد من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، ولا سيما الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، متجهة الى الانخفاض بسبب ما تواجهه من صعوبات في السيطرة على نحو ملائم على النشاط في القطاع غير الرسمي حيث تكثر المؤسسات الصغيرة (انظر مقدمة الملحق الاحصائي). بل قد يكون الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الروسي قد بدأ في الزيادة بالفعل بالرغم من أنه من الصعب التأكد من ذلك في الوقت الحالي.

وثالثاً، لئن كانت الزيادة في الناتج بطيئة، من المرجح أن تحسن الإصلاحات التي شرع فيها نوعية جزء كبير من الناتج الذي يتحقق. وعلى صعيد سياسة الاقتصاد الكلي أيضاً، تشهد معدلات التضخم انخفاضاً بوجه عام وقد تم الاعتراف على نطاق واسع بما يكتسبه تصحيح الميزانية من أهمية أساسية بالنسبة الى سياسة التثبيت. وبالفعل ما فتى واضعو السياسات يحولون اهتمامهم الى السمات المؤسسية والسمات المتصلة بالاقتصاد الكلي في الإصلاحات الموجهة نحو السوق لأن استجابة العرض للتثبيت والتكيف كانت بطيئة على نحو غير متوقع (انظر الفصل السادس).

النمو الاقتصادي وإدارة السياسة العامة في اقتصادات البلدان النامية

للسنة الرابعة تحقق البلدان النامية معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥ في المائة ومن المتوقع أن يكون عام ١٩٩٦ السنة الخامسة. وهذا اتجاه هام بالفعل، خاصة إذا ما قورن بمتوسط النمو في الثمانينات، البالغ ٣ في المائة سنويا. وللأسف، لا تحقق كل البلدان نموا يبلغ ٥ في المائة سنويا. فما توفره الاحصاءات هو متوسط مرجح يجمع البلدان النامية بطريقة تجعل النتيجة كما لو كانت البلدان النامية تشكل بلدا واحدا.

ومثلما هو الشأن بالنسبة الى السنوات الماضية، فإن الاقتصادات سريعة النمو متمركزة في آسيا. والبلدان الـ ١٥ التي من المتوقع أن تحقق أعلى معدلات للنمو في عام ١٩٩٥ هي حسب الترتيب التنازلي: الصين، وفييت نام، وسنغافورة، وتايلند، وماليزيا، وجمهورية كوريا، واندونيسيا، ومقاطعة تايوان الصينية، وبادوا غينيا الجديدة، وميانمار، وسري لانكا، وتونس، وأوغندا، والهند، والفلبين. وتتراوح معدلات النمو المتوقعة بين ١٠ و ٥,٨ في المائة. وبالمقابل فإن عددا أكبر من ذلك من البلدان الأفريقية تنتمي الى مجموعة الاقتصادات النامية الأبطأ نموا.

ومع ذلك فإن الحالة الاقتصادية في أفريقيا في تحسن، بالرغم من أن أوجه التحسن بطيئة ومتواضعة. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٤ للمرة الأولى منذ سنتين^(٥)؛ ولكن النمو السكاني في هذه البلدان كان أسرع. وقد يزيد نصيب الفرد من الناتج هذه السنة، ولكن هذه الزيادة ستكون هامشية في أحسن الأحوال.

بيد أن هناك حالات في أفريقيا بدأت فيها برامج التكيف تحقق نتائج من حيث التوسع الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، شهدت بعض البلدان، بما فيها أوغندا وتونس وغانا وموريشيوس، نموا هاما في الناتج المحلي الإجمالي لسنوات متتالية. وبالإضافة الى ذلك، ففي أعقاب تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الأفريقي في عام ١٩٩٤، بدأ اقتصاد كوت ديفوار في النمو؛ وكان قد شهد قبل ذلك انكماشاً لسبع سنوات متتالية. إلا أن اطراد معدلات النمو المرتفعة أمر استثنائي. وبالنظر الى استمرار خيبة الأمل إزاء الأداء الاقتصادي الأفريقي، قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي تركيز "جزئه رفيع المستوى" في تموز/يوليه ١٩٩٥ على التنمية في أفريقيا (المقرر ٢٠٣/١٩٩٥).

وأناط مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية بالمجتمع الدولي مسؤولية تخفيف الفقر وإدماج جميع السكان في التيار الاقتصادي، فضلا عن تقليص البطالة، على النحو المشار اليه أعلاه. والحالة في أفريقيا تبرز

(٥) تعرف هذه المجموعة بأنها لا تشمل نيجيريا وجنوب أفريقيا، ذلك أن إدراجها ينقص من

دقة البيانات المتصلة بالاقتصادات الأصغر حجما.

صعوبة المهمة، ولكن الفقر المدقع موجود في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا. وتحقيق تقدم جاد في تخفيف حدة الفقر في البلدان الفقيرة يستدعي وجود نمو اقتصادي سريع ومطرود؛ والنمو ليس شرطا كافيا ولكنه ضروري.

ما فتئ النقاش الدولي يركز منذ ١٥ سنة، إن لم يكن أكثر، على كيفية تحقيق التكيف الاقتصادي الملائم وإنعاش النمو الاقتصادي. والتصور الحالي للتكيف يعطي أهمية أكبر لمبادرة الوطنية في تصميم برامج للتكيف، حيث يوجد أكبر قدر من معرفة الاقتصادات المحلية، ولمسائل التسلسل المناسب لتدابير السياسة العامة. ويركز الاهتمام أيضا على العوامل المؤثرة في صنع السياسة العامة، مما يبرز أهمية توشي المرونة في تنفيذ البرامج في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الدولية، وأهمية ما أصبح يسمى "التبعية للمسار" في تصميم السياسة العامة (انظر الفصل الخامس).

وبعد أزمة سعر الصرف التي حدثت في المكسيك في أواخر عام ١٩٩٤ والصدمة المالية التي تسببت فيها في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية، أصبح هناك قدر كبير من الاهتمام بتصحيح السياسة العامة في توقيتات مناسبة. وفي هذه الحالة، من المتوقع أن ينخفض بسرعة في عام ١٩٩٥ معدل النمو الاقتصادي لأمريكا اللاتينية، الذي انتعش أخيرا بعد عقد الثمانينات "الضائع"، ليصبح أقل من نصف معدل عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٤). وقد تساءلت الحكومات المقرضة والمجتمع المالي، بما في ذلك المستثمرون الذين خسروا مبالغ هائلة في أعقاب الأزمة، عما إذا كان وجود مراقبة دولية أفضل للسياسة الداخلية كفيلا بمنع حدوث أزمات في المستقبل. وهذه المسألة تتعلق بالنواحي السياسية لعملية تقرير السياسة العامة وتحليل هذه العملية وتوفير المعلومات عنها؛ وهي مسألة معقدة ويبدو أنه ليس لها حل واضح الآن.

التوجه الجديد للسياسة الإنمائية الدولية

يكمن أحد أوجه عدم اليقين فيما يتعلق بفكرة تعزيز مراقبة سياسات الاقتصاد الكلي الوطنية فيما إذا كانت ستعمل في إطار نموذج من العلاقات غير المتكافئة (المشروطية) أو من العلاقات المتكافئة (تنسيق السياسات). وتسعى البلدان النامية على نحو متزايد للحصول على معاملة في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية في إطار نموذج أقرب إلى النموذج الأخير وهي تحظى بهذه المعاملة (انظر الفصل السابع).

ويمكن أن يظهر ذلك، على سبيل المثال، في مشاركة كثير من البلدان النامية مشاركة أكثر نشاطا في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف مؤخرا. ناهيك عن الزيادة الكبيرة في عدد البلدان التي انضمت الآن إلى الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، ومنظمة التجارة العالمية حاليا. وفي غضون ذلك، فقدت البلدان النامية شيئا من المعاملة "الخاصة والتفضيلية" التي كانت تتمتع بها في مجال التجارة، ولكنها ربحت امكانية حصول تجارتها على معاملة أكثر تقيدا بالقواعد وعلى إسهام أكبر في سياسة التجارة متعددة الأطراف.

وفي مجال المالية الدولية، يمكن أن تظهر نتيجة تقلص المعاملة "الخاصة والتفضيلية" من ناحية التجارة في المواقف المتغيرة للعديد من البلدان الصناعية إزاء برامج المساعدة الأجنبية. وهذا الموقف الذي اصطلح عموماً على تسميته "فتور المعونة" له أثر سلبي جداً على توفر المساعدة الإنمائية الرسمية. وفتور المعونة لا ينطبق على جميع أشكال المساعدة الإنمائية الرسمية، فهو لا ينطبق بالتأكيد على حالات الطوارئ الإنسانية، التي تحظى بصفة عامة بدعم شعبي واسع النطاق في البلدان المانحة طالما كان الناس على ثقة من أن المساعدة تصل بالفعل إلى من يحتاجونها. ولكن يبدو أن فتور المعونة يعكس تقلصاً في التوقعات الشائعة بشأن القدرات الاقتصادية العامة للدول، المانحة منها والمتلقية.

وتشير هذه التطورات إلى أن مستقبل المساعدة الإنمائية الرسمية قد يكمن في نموذج جديد من المساعدة، تركز فيه البرامج والمشاريع الدولية على نحو متزايد على شواغل محددة ومشتركة دولياً، هي جزء من الأنشطة التي ينشد الاضطلاع بها على أساس مشترك. وسواء تعلق الجهد المبذول بتحسين مرافق الصحة العامة في البلدان النامية لمكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أو البرامج البيئية، أو البحوث المتصلة بأنواع جديدة من البذور كفيلة ببدء ثورة خضراء في أفريقيا، فإن نقطة البداية لهذا النموذج الجديد هي أن لجميع البلدان المعنية بالمسألة ما تسهم به ومصالحة في التوصل إلى حل لها. ولن تكون جميع البلدان في وضع يسمح لها بتقديم مساهمة مالية، ولكن سوف تقدم جميعها شيئاً ما.

وسوف يكون هذا النهج الجديد متمشياً مع التصور المعاصر لدور العناصر الفاعلة الاقتصادية ومسؤولياتها، ويكون مشابهاً للنهج المتبعة إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان على الصعيد الوطني. إلا أنه من غير المرجح أن يكون نموذجاً فعالاً لمعالجة مشاكل سكان المجتمع العالمي الذين ما فتئوا يتعرضون للتهميش على نحو متزايد، ولا سيما الفقراء منهم. والواقع، أبرز بالفعل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن خطورة المشكلة ووضع المجتمع الدولي أمام التحدي المتمثل في معالجتها^(٦).

(٦) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

الجزء الأول

حالة الاقتصاد العالمي

الفصل الثاني

الحالة الراهنة للاقتصادات العالمية

الفصل الثاني

الحالة الراهنة للاقتصادات العالمية

من ناحية الدينامية الاقتصادية قصيرة الأجل، تعد المرحلة الحالية على ما يشوبها من مشاكل خطيرة، واحدة من أفضل المراحل التي تمر بها اقتصادات العالم في السنوات الأخيرة. فقد خرجت الاقتصادات الصناعية من الكساد الذي واجهته مؤخرا ودخلت دورات أنشطتها التجارية أطوارا توسعية، الوقت الذي يظل فيه التضخم خاضعا للسيطرة نسبيا وتركز فيه الحكومات على تثبيت الميزانيات. ومع ذلك يوجد قلق بشأن قوة الانتعاش في بعض البلدان وتأثيره المحدود في خفض معدلات البطالة.

وفي الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقال من النظم ذات التخطيط المركزي الى نظام السوق، توجد في عدد متزايد من البلدان دلائل واضحة تشير الى حدوث انتقال من مرحلة التقلص الاقتصادي الى مرحلة الانتعاش الاقتصادي، في الوقت الذي يتسع فيه توافق الآراء بشأن متطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي. لكن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية تظل على صعوبتها، كما تظل البطالة في معظم هذه البلدان موجودة بمعدلات مرتفعة بشكل مغالى فيه، وهو الأمر نفسه الذي يصدق على التضخم.

وفي غضون ذلك تبدو البلدان النامية وقد وصلت الى الحالة المشجعة التي يجري في ظلها منذ عام ١٩٩٢ تحقيق معدل متوسط للنمو الاقتصادي بمستوى مرتفع نسبيا وجني ثمار الجهود المبذولة لكبح جماح التضخم. وحتى في افريقيا، التي يتسم النمو الاقتصادي فيها ببطء مؤلم، زادت سرعة نمو الناتج، ويتوقع ألا ينخفض نصيب الفرد من الناتج في عام ١٩٩٥ للمرة الأولى خلال هذا العقد. وهذا بطبيعة الحال تقييم يكاد يكون متفائلا للاقتصاد الافريقي. أما أمريكا اللاتينية فأخذت في عام ١٩٩٥ تعاني من الجانب الانكماشى للتدفقات الاستثمارية المتقلبة للحافظة الدولية التي تمتعت بها في السنوات الأخيرة.

التوسع المطرد في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو

يظهر أن الانتعاش الاقتصادي الذي حققته الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد صار أكثر رسوخا وأوسع انتشارا. ومن المحتمل أن يتكشف المعدل العام للتوسع في البلدان الصناعية مجتمعة، عن تغير طفيف في عام ١٩٩٥ مقارنة بالمعدل المرتفع غير المتوقع الذي تحقق في عام ١٩٩٤ والبالغ ٣ في المائة تقريبا (انظر الجدول ألف - ٢). كذلك، أخذت تصغر الفروق في معدلات النمو فيما بين البلدان. وبدقة أكثر، أخذ الاختلاف في معدلات النمو ينخفض على نحو مطرد منذ عام ١٩٩١، عندما كان مرتفعا بصورة غير معتادة. أما في العام الحالي فمن المنتظر أن ينخفض بصورة غير معتادة (انظر الشكل ٢ - ١). ومرجع ذلك أن حالات الكساد غير المتزامنة - التي بدأت أولا في أمريكا الشمالية واستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، ثم تبعتها القارة الأوروبية واليابان - أعقبتها مراحل انتعاش وتوسع في دورات النشاط الاقتصادي (غير المتزامنة أيضا) في جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو.

الشكل ثانيا ١- المؤشرات الاحصائية لمعدلات نمو الناتج
المحلي الاجمالي في البلدان الصناعية،
١٩٩٥-١٩٨٠

هناك في الواقع، تنبؤات بانخفاض سرعة نمو اقتصادات استراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في عام ١٩٩٥، وإن لم يكن ذلك بصورة مفاجئة حتى يتحقق معدل أكثر قابلية للاستمرار، في الوقت الذي يتوقع فيه أن يستمر النمو الاقتصادي في القارة الأوروبية بنفس معدله في عام ١٩٩٤ أو بزيادة طفيفة. ومن المتوقع أيضا أن يواصل الاقتصاد الياباني انتعاشه رغم انه يتوقع أن يكون ضعيفا بشكل غير معتاد بمعايير الارتفاع السابقة.

وحتى الآن، ظل النمو المتسارع يقترن بمعدل تضخم منخفض أو آخذ في الانخفاض وهو ما تجلى بوجه خاص في تحركات الناتج المحلي الاجمالي ربع السنوية على مدى العامين السابقين، وفي معدل تضخم أسعار السلع الاستهلاكية (انظر الجدول ٢ - ١). وبالنسبة الى البلدان الصناعية الرئيسية السبعة مجتمعة، كانت الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية مع نهاية عام ١٩٩٤ في حدود ٢ في المائة فقط في السنة. بيد أن التضخم ربما يكون قد تخطى أدنى نقاطه، رغم أن احتمال حدوث زيادة كبيرة في الضغوط التضخمية في الأجل القصير يبدو بعيدا.

الجدول ٢ - ١ المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في
الاقتصادات الصناعية الرئيسية السبعة،
١٩٩٣-١٩٩٤

الجدول ٢ - ١ (تابع)

ربع السنة								
١٩٩٤				١٩٩٣				
الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
نمو الناتج المحلي الإجمالي ^(١)								
٥,٩	٤,٧	٦,٨	٤,٠	٣,٦	١,٦	٤,١	٣,٧	كندا
٢,٧	٣,٢	٥,٣	٣,٦	٠,٤	٠,٨	٠,٨	٣,٥-	فرنسا
٣,٠	٥,٣	٤,١	٢,٠	٢,٠-	٢,٦	٢,٣	٦,٤-	ألمانيا ^(ب)
٠,١	٥,٤	٤,٠	١,٤	٤,٩	٢,٧-	٠,٩	١,٣-	إيطاليا
٣,٤-	٣,٥	٠,٧	٣,٢	٢,٨-	١,١	٢,١-	٣,٥	اليابان
٣,١	٣,١	٦,٠	٤,٠	٣,٢	٣,٣	٢,٥	٢,٥	المملكة المتحدة
٥,١	٤,٠	٤,١	٣,٣	٦,٣	٢,٧	٢,٤	١,٢	الولايات المتحدة
٢,٣	٤,٢	٣,٧	٣,٢	٢,٣	١,٨	١,١	٠,٦	المجموع
معدلات البطالة ^(٢)								
٩,٧	١٠,١	١٠,٦	١٠,٩	١١,٠	١١,٣	١١,٣	١١,٠	كندا
١٢,٤	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٤	١٢,٣	١١,٩	١١,٥	١١,١	فرنسا
٦,٨	٦,٩	٦,٩	٦,٨	٦,٦	٦,٠	٥,٦	٥,٣	ألمانيا ^(ب)
١٢,٢	١١,٨	١٢,٥	١١,٧	١٠,٧	١٠,٣	١٠,٧	٩,١	إيطاليا
٢,٩	٣,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٤	٢,٣	اليابان
٨,٩	٩,٥	٩,٦	٩,٩	١٠,١	١٠,٤	١٠,٣	١٠,٥	المملكة المتحدة
٥,٥	٥,٩	٦,١	٦,٥	٦,٥	٦,٧	٦,٩	٧,٠	الولايات المتحدة
٦,٦	٦,٨	٦,٩	٧,١	٧,٠	٦,٩	٦,٩	٦,٨	المجموع
الزيادات في أسعار السلع الاستهلاكية ^(٣)								
١,١	٢,٢	١,٥-	١,٨-	١,٨	١,٥	٠,٧	٣,٠	كندا
١,٩	٠,٧	٢,٢	١,٨	١,٩	٠,٨	٢,٦	٣,٠	فرنسا
١,٤	١,٤	٢,٨	٥,٤	٢,٢	١,٨	٤,٠	٧,٢	ألمانيا ^(ب)
٤,٠	٣,٠	٢,٧	٥,٥	٤,٢	٣,٥	٥,٠	٥,٠	إيطاليا

الجدول ٢ - ١ (تابع)

ربع السنة								
١٩٩٤				١٩٩٣				
٢,٣	١,١-	١,٥	٠,٧	١,١-	١,٩	٣,٥	٠,٠	اليابان
٢,٨	٠,٠	٧,٣	٠,٧	١,٥	١,١	٦,٧	٢,٩-	المملكة المتحدة
١,٩	٣,٦	٢,٥	٢,٥	٢,٩	١,٥	٣,٣	٣,٣	الولايات المتحدة
٢,١	٢,٤	٢,٥	٢,٢	١,٨	١,٧	٣,٦	٢,٦	المجموع

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسلطات الوطنية.

ملحوظة: معدلات نمو مجاميع الناتج المحلي الاجمالي والزيادات في أسعار الاستهلاك متوسطات مرجحة أعطيت فيها أوزان للناتج المحلي الاجمالي والاستهلاك، حسب الاقتضاء.

(أ) النسبة المئوية للتغير في بيانات ربع السنة السابق بعد إخضاعها لتسوية الفصلية، ويعبر عنها بمعدل سنوي.

(ب) المقصود بألمانيا في هذا الجدول، الجزء الغربي من ألمانيا فقط.

(ج) النسبة المئوية لمجموع القوة العاملة؛ وهي بيانات يجري إخضاعها لتسوية فصلية وفقا للتوحيد القياسي لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(د) النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي لمتوسط أسعار السلع الاستهلاكية في ربع السنة بالمقارنة بربع السنة السابق، ويعبر عنها بمعدل سنوي.

وبقيت البطالة مستعصية على العلاج. ومن المتوقع في عام ١٩٩٥ أن تستمر في ثمانية بلدان، جميعها في أوروبا، معدلات البطالة التي تقاس بعدد من رقمين، (بلجيكا والدانمرك وفنلندا وفرنسا واليونان وايرلندا وإيطاليا وإسبانيا). بينما يتوقع في استراليا وكندا وهولندا والسويد والمملكة المتحدة أن تصل معدلات البطالة في عام ١٩٩٥، ٨ في المائة أو أكثر في المتوسط. لذلك، ورغم أن الانتعاش الاقتصادي يؤدي الى خلق فرص عمالة جديدة، فإن ذلك لا يتم - - بل ولا يمكن أن يتم بدون المخاطرة بزيادة التضخم - - بسرعة تكفي لأكثر من إحداث تخفيض بطيء في نسبة البطالة^(١).

الأداء الاقتصادي للاقتصادات الرئيسية

توسع اقتصاد الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ بنسبة تزيد على ٤ في المائة. ويرجح أن تكون هذه النسبة هي أقصى معدل نمو يتحقق في دورة النشاط الاقتصادي الحالية. وتمثلت محركات النمو الأساسية في الاستثمار الانتاجي والصادرات والانفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة. إلا أنه ابتداء من نهاية العام الماضي، بدأت تظهر بعض العلامات التي تدل على انخفاض معدلات النمو في القطاعات الحساسة للفائدة، بما فيها قطاعي السيارات والإسكان. ويتناقص أيضا الإنفاق على بعض السلع الاستهلاكية غير المعمرة. وفي نهاية عام ١٩٩٥ أو مطلع عام ١٩٩٦ يمكن أن يتسع بشكل تدريجي نطاق تباطؤ النشاط الاقتصادي، نتيجة لتباطؤ معدل نمو الاستثمار الانتاجي بعض الشيء بالمقارنة بمعدله المرتفع البالغ ١٨ في المائة بالأرقام الحقيقية الذي تحقق في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. ومن المحتمل في الوقت ذاته أن يواصل الإنفاق على المعدات في قطاع الأعمال وقطاع الصادرات مسار التوسع المعتدل، فكلاهما غير حساس نسبيا لزيادات أسعار الفائدة قصيرة الأجل، وسوف يفيدان من الانتعاش الاقتصادي الحاصل حاليا في أوروبا واليابان ومن الدولار "ذي القدرة التنافسية الفائقة". وعلى كل، فإن النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة سينخفض على مدى العام الراهن، لكنه سيبقى جيد المستوى، في حين أن هيكل النمو سيميل بدرجة أكبر مما هو حاصل نحو الاستثمار الانتاجي والصادرات.

وفي عام ١٩٩٤، كان الاقتصاد الكندي هو الأسرع نموا بين الدول الصناعية الرئيسية السبع، وحقق معدل نمو قدره ٤,٥ في المائة. وقد تحقق نمو الطلب في المقام الأول بفضل الصادرات والاستثمار، في حين زادت قوة الاستهلاك بأكثر من المتوقع نتيجة لانخفاض معدل الادخار الفردي وحدوث طفرة في العمالة. ومن المرجح أن يستمر التوسع القوي في عام ١٩٩٥. ورغم حيوية الاقتصاد الكندي، لا يتوقع أن تحدث سوى زيادة متواضعة في التضخم، لأن فجوة الناتج التي تسبب فيها الانكماش الأخير لا تزال واسعة.

(١) أي، أن البطالة هي الى حد كبير مسألة تكيف هيكلي (انظر دراسة الحالة الاقتصادية

والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.94.II.C.1 الفصل السادس).

ووفقا لتقارير وكالة التخطيط الاقتصادي، بدأ الاقتصاد الياباني في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ يخرج من وهدته. إلا أن معدلات انتعاش الاقتصاد المتحققة حتى الآن أبطأ من المعدلات المسجلة في حالات ارتفاع النشاط الاقتصادي السابقة. وفي المرحلة الأولى كانت زيادة النشاط الاقتصادي مدعومة بالاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص في قطاع الإسكان والإنفاق العام. وتشير التنبؤات الى استمرار التوسع في الاستهلاك الفردي، إلا أنه سيكون أبطأ وسيقترب ببعض التقلبات بسبب ضعف نمو الدخل وعدم حدوث تحسن ملموس في حالة العمالة. أما الاستثمار الاسكاني الذي يحفزه انخفاض أسعار الفائدة وزيادة امكانيات الحصول على قروض حكومية خاصة بتكلفة منخفضة، فسجل خلال العام الماضي نموا يقاس بأعداد من رقمين واستمر على قوته الشديدة في مطلع عام ١٩٩٥. وهذا النمو المتسارع الخطى قلما يمكن المحافظة عليه، كما أن الاستثمار في القطاع العام ربما يكون قد وصل الى ذروته، رغم ارتفاعها. وفي الوقت ذاته، وبعد ثلاث سنوات متتالية من الانخفاض، بدأ الاستثمار في قطاع الأعمال التجارية، يتحرك في نهاية عام ١٩٩٤. إلا أن انتعاش الاستثمارات في قطاع الأعمال يبدو ضعيفا بعض الشيء بسبب الطاقة الزائدة التي لا يحتمل أن يتم التخلص منها في عام ١٩٩٥، ونقل مرافق الانتاج الى الخارج بسبب قوة الين. أما بالنسبة للقطاع الخارجي فسيظل ضعف الميزان التجاري يمثل عائقا للنمو.

ورغم ضخامة الكارثة البشرية الناجمة عن زلزال كوبي فإن ما نجم عنه من اضطراب لم يترك في النشاط الاقتصادي في اليابان على ما يبدو إلا أثرا مشبطا ضئيلا ولفترة قصيرة للغاية. ولم تبد أي دلائل على انحراف الانتعاش عن مساره ومن المرجح أيضا أن يؤدي نشاط إعادة الإعمار الى إعطاء دفعة إضافية للنمو الاقتصادي.

أما النمو الاقتصادي في أوروبا فقد أصبح أكثر تزامنا في عام ١٩٩٥. إذ أن اقتصادات القارة أخذت تكتسب زخما جديدا، في الوقت الذي أخذ النشاط الاقتصادي في المملكة المتحدة يسير فيه بمعدلات أبطأ قليلا، ليواكب اقتصادات معظم بلدان أوروبا. والى جانب ما شهدته انتعاش الاقتصاد البريطاني من بعض التباطؤ، وفي المعدل، فقد أخذ مظهره يتغير بسبب تباطؤ الاستهلاك وصعود الاستثمار وبصفة خاصة الميزان التجاري المتعزز الى مركز الصدارة. وحتى الآن، استطاع الاقتصاد البريطاني أن يجمع بشكل مؤات للغاية بين النمو المعافى والتضخم المنخفض بصورة لم تحدث منذ بداية الستينات. وكذلك، حقق ميزان المدفوعات تحسنا ملحوظا، وانتقل لأول مرة منذ عام ١٩٨٧ الى تحقيق فائض، كما اتجهت معدلات البطالة الى الانخفاض.

وفي النصف الأول من عام ١٩٩٤ تحققت في أوروبا نهضة قوية غير متوقعة، يمكن عزوها الى الدفعة الناجمة عن زيادة الصادرات والسلع الواردة الى المخازن، وهذه الأخيرة تولدت عن التحسن الشديد في درجة ثقة رجال الأعمال (انظر الشكل ٢ - ٢). وخلال الفترة المتبقية من العام حدث انخفاض طفيف في النشاط، بينما تغيرت المولدات الأساسية للنمو من السلع المخزونة فأصبحت هي الاستثمار والاستهلاك. وبناء على ذلك، أخذ الناتج الآن يتوسع بطريقة تتمشى أكثر مع حركة الطلب النهائي بحيث أصبح الانفاق الاستثماري هو العنصر السائد كمصدر أساسي للنمو.

الشكل ٢ - ٢ ثقة رجال الأعمال في الاقتصادات
الرئيسية السبعة، ١٩٨٩-١٩٩٤

وفي مطلع التسعينات استؤنف الهبوط في حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي الذي سجل على مدى العقدين السابقين. ونظرا الى هذا الضعف، أدى تسارع النشاط الصناعي في عام ١٩٩٤ الى ارتفاع في استغلال الطاقات بدرجة أكبر نسبيا مما حدث في الانتعاش السابق. وعلى ذلك، يرجح أن يتاح للاستثمار مجال رحب لتحقيق زيادة ملموسة في عام ١٩٩٥ وما بعدها. ولا يتوقع أن تحدث سوى زيادة متواضعة في الاستهلاك الخاص، لأنه من المرجح أن تجهز قيود الميزانية على أي نمو حقيقي في الدخل الذي يمكن انفاقه.

المواقف على صعيد سياسات الاقتصاد الكلي

بعد أن اتضح أن الانتعاش جار على قدم وساق ومع انخفاض معدلات التضخم على نحو غير معتاد أخذ واضعو السياسات في الاقتصاديات السوقية المتقدمة النمو يعملون على زيادة فرص الجمع بين انخفاض معدل التضخم وتحقيق نمو كبير في الدخل الفعلي يستمر لفترة طويلة. ومن أجل الأسباب التي تناقش في الفصل الرابع أدناه، تمثلت الاستراتيجية في الحيلولة دون ارتفاع التضخم من خلال اتخاذ إجراءات تحسببة إزاء قوى التضخم ولذا فقد تم تشديد السياسات النقدية قبل وقت كاف من ظهور ارتفاع تضخمي في مؤشرات الأسعار القياسية ونتيجة لذلك بدأت السياسة النقدية في عام ١٩٩٤ تتحول عن الموقف التسهيلي، وبدأ هذا الانتقال بصفة عامة في البلدان التي دخلت فيها دورات العمل التجاري المرحلة الانتقالية عموما أكثر مراحلها تقدما.

وفي الوقت ذاته، وفي ضوء زيادة القلق بشأن مستوى الدين العام (انظر الفصل الرابع) أخذت معظم البلدان تسعى الى خفض العجز الهيكلي في ميزانياتها. وفي الواقع فإن الاتجاه التصاعدي الدوري يسهم بشكل مباشر في خفض العجز الحكومي ويقلل من التكلفة السياسية لاعتماد تدابير لخفض الميزانية. وفي عام ١٩٩٤ حدثت أكثر التحولات أهمية في مجال الانضباط المالي في ألمانيا وكندا والمملكة المتحدة. كما حدث تشديد جزئي في الولايات المتحدة وبعض الاقتصادات الأوروبية القارية الصغيرة. ويخطط كثير من البلدان الأوروبية من بينها ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا والسويد والمملكة المتحدة بالإضافة الى كندا لتنفيذ تضيق مالي كبير آخر في عام ١٩٩٥. ويتوقع أيضا حدوث تشديد مالي كبير في فرنسا. وإذا ما أخذت هذه الخطط مجتمعة فإنها تعني أن السياسات المالية ستضع أمام تصاعد النشاط الاقتصادي عائقا أكبر مما كانت تضعه في المرحلة ذاتها من الانتعاش الذي حدث في أوائل الثمانينات. ولهذا، ربما يكون الانتعاش الحالي أبطأ ولكنه قد يستمر لفترة أطول مما شهدته الدورة السابقة.

إدارة التضخم من خلال السياسات النقدية

تظل الجهود النشطة الرامية الى توجيه الاقتصادات، كما كانت في السنوات الأخيرة، إحدى المهام الرئيسية للسياسات النقدية، مع أن واضعي السياسات يدركون على نحو متزايد حدود هذه السياسات النقدية. وعليه، فقد بدأ مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالولايات المتحدة، سعيا منه لمنع النمو الاقتصادي السريع من الضغط في اتجاه رفع التضخم، في تشديد السياسات النقدية في أوائل السنة الماضية وبحلول شباط/فبراير ١٩٩٥، كان المجلس قد ضاعف من أسعار الفائدة قصيرة الأجل في سبع خطوات حتى بلغت ٦ في المائة. وقد فعل المجلس ذلك بالرغم من أن التضخم لم يكن يمثل تهديدا مباشرا. فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية في الولايات المتحدة بنسبة ٢,٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٤ للسنة الثانية على

التوالي في أبطأ حركة لها منذ عام ١٩٨٦. وبعد رفع أسعار الفائدة في شباط/فبراير ١٩٩٥، ظهرت بعض المؤشرات الدالة على أن السلطات النقدية في الولايات المتحدة تود أن تتوقف قليلا لتقييم آثار الإجراءات السابقة.

وفي الواقع، ربما يكون تشديد السياسة النقدية على مدى سنة قد ساهم في إبطاء النمو الاقتصادي في أوائل عام ١٩٩٥. بيد أنه حتى نيسان/أبريل ١٩٩٥، لم يتضح بعد ما إذا كانت الخطوات السابقة كافية للسيطرة الكاملة على التضخم وعما إذا كان هناك تحول يجري في اتجاه النمو بخطى أبطأ وأكثر قابلية للاستمرار. والأسباب هي أولا أن أسعار الفائدة رغم أنها قد ارتفعت بدرجة كبيرة، قد بدأت من مستوى منخفض جدا قدره ٣ في المائة في قاع الدورة الاقتصادية الحالية وهو أقل مستوى تحقق منذ عام ١٩٦٣. فضلا عن ذلك، فإن هبوط قيمة الدولار الذي يمثل حافزا لإنتاج سلع التبادل التجاري يعوض جزئيا الأثر الانكماشى لارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل. وبالإضافة الى ذلك، يرجح أن يكون الموقف المالي للولايات المتحدة محايدا بصفة عامة في عام ١٩٩٥، بينما كان هذا الموقف تقييدا في عام ١٩٩٤. ومن جهة أخرى، فإن الضغوط التضخمية لا تزال ضعيفة في مرحلة التحسن الحالية إذا ما قورنت بحالات الانتعاش السابقة. وعلى كل حال، لن يظهر الأثر الكامل لتشديد السياسات النقدية قبل نهاية العام الحالي، وذلك لأن معظم هذا التشديد حدث في نهاية عام ١٩٩٤ وبداية عام ١٩٩٥.

وبدأ تشديد وقائي للسياسة النقدية في استراليا والمملكة المتحدة أيضا. ومنذ آب/أغسطس ١٩٩٤، قام مصرف الاحتياطي الأسترالي برفع معدله النقدي الرئيسي بـ ٢,٧٥ نقطة مئوية فبلغ ٧,٥ في المائة. وبدأ بنك انكلترا تشديد سياسته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ومنذ ذلك التاريخ، ارتفعت المعدلات الأساسية في ثلاث خطوات متتالية من ٥,٢٥ في المائة الى ٦,٧٥ في المائة. وفي الوقت ذاته أدى الضغط الهبوطي على الدولار الكندي، بسبب تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة بالإضافة الى قلق المستثمرين بشأن الدين الخارجي لكندا والعجز في الميزانية الى قيام بنك كندا برفع أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل حاد بالرغم من ضآلة معدل التضخم.

وفي الجزء القاري من أوروبا تعين أن تستجيب السياسة النقدية لضغوط العملات. ففي منتصف عام ١٩٩٤ جلبت بداية الانتعاش على ما يبدو نهاية فترة التساهل النقدي. وفي الوقت ذاته، لم يكن متوقعا لفرنسا وألمانيا والبلدان الصغيرة التي تحذو حذو ألمانيا في مواقفها النقدية أن تبدأ في تشديد شروطها النقدية بسرعة نظرا لأن التضخم كان يبدو خاضعا للسيطرة. فضلا عن ذلك، ظل التضخم منخفضا أيضا في البلدان التي شهدت هبوطا كبيرا في أسعار صرف عملاتها منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ ولا سيما إيطاليا وأسبانيا والسويد.

أدى الاضطراب في أسواق العملة في أوائل عام ١٩٩٥ الى تغيير كبير في سياسات الاقتصاد الكلي عبر أوروبا. ففي بداية آذار/مارس قامت بلجيكا والدانمرك وفرنسا برفع أسعار الفائدة فيها لدعم أسعار صرف عملاتها المقيدة تحركاتها في حدود النطاقات التي تتيحها آلية أسعار الصرف التابعة للاتحاد الأوروبي. وكانت تلك التحركات ضرورية لأسباب إدارة أسعار الصرف فقط، وحدثت في غياب أي ضغوط تضخمية جديدة.

ودفع الارتفاع الحاد في سعر المارك الألماني البنك المركزي في ألمانيا الى اتخاذ إجراءات. ففي ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥ قام البنك المركزي بخفض سعر الخصم بنصف نقطة مئوية ليصبح ٤ في المائة وذلك للحد من التدفقات المالية الى داخل ألمانيا وتخفيف أسعار الصرف عن شركاء ألمانيا في آلية أسعار الصرف. وسوف يساعد تخفيض سعر الخصم في تعويض الأثر السلبي الذي بدأ يحدثه ارتفاع معدلات الصرف على الانتعاش الاقتصادي. وفي الواقع فإن الطلب على القروض قد أبطأ، كما تقلصت خطط الشركات الرامية للاستثمار في الولايات المتحدة في حين استمرت سرعة التضخم في الانخفاض. وحذت النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا حذو ألمانيا في خفض أسعارها.

من المرجح أن تكون عملية تخفيف القيود النقدية في أوروبا التي حدثت في آذار/مارس ١٩٩٥ هي النقطة السفلى في دورة أسعار الفائدة في البلدان الأوروبية "الرئيسية". ويتوقع لمعدلات التضخم في ألمانيا أن تخرج من وهبتها في النصف الثاني من عام ١٩٩٥. بيد أن عملية تشديد السياسات اللاحقة يمكن أن تكون أقل أهمية عما كانت عليه في الدورتين السابقتين بسبب الأثر الكابح فعلا لقوة المارك والعملات المتصلة به في آلية أسعار الصرف. وفي جميع الأحوال يرجح لعملية التحول الى بيئة تتميز بأسعار فائدة متصاعدة في تلك البلدان أن تتفق في الخطوة مع ألمانيا، نظرا لأن الأوضاع الاقتصادية في المجموعة وثيقة الصلة ببعضها.

ومن جهة أخرى أدى انخفاض أسعار الصرف في إيطاليا وأسبانيا والسويد مؤخرا مع حدوث نمو اقتصادي قوي، الى عودة التضخم الى الظهور. ولذلك فقد رفعت أسعار الفائدة في البلدان الثلاثة وربما تكون هناك حاجة لزيادتها مرة أخرى وبدرجة أكبر في المستقبل.

حالة اليابان الخاصة

أما أن اليابان كانت تمر بمرحلة أقل نضحا في انتعاشها أو أنها كانت أكثر عرضة للتأثر بتحركات أسعار الصرف، ولذلك فقد سادها، أكثر من أي اقتصاد صناعي آخر، قلق من أن يتعرض الانتعاش الدوري نفسه للخطر بسبب الأحداث الدولية التي شهدها عام ١٩٩٤ والجزء الأول من عام ١٩٩٥. وبالتالي فقد تميزت سياسات الاقتصاد الكلي في عام ١٩٩٤ بزيادة الانفاق الحكومي وخفض الضرائب والسياسة النقدية التوسعية، وهي خطوات يبدو أنها قد دعمت الاقتصاد خلال أحوال الكساد. فكان من المتوقع قبل حدوث الزلزال الكبير في كوبي في كانون الثاني/يناير، أن تنتهي في عام ١٩٩٥ معظم التسهيلات المالية السابقة. إلا أن جهود إعادة البناء عقب الزلزال ربما تترك الموقف المالي العام بدون تغيير كبير بالمقارنة مع عام ١٩٩٤. ويبدو محتملا أن السياسة المالية، مقترنة بمجموعة التدابير الاقتصادية الجديدة المعلنة في نيسان/ابريل، ستظل تدعم النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٥.

وحتى وقت قريب، ظلت السلطات النقدية اليابانية تتبع سياسة نقدية لا تتغير يحافظ بها سعر الخصم الرسمي على مستواه المنخفض القياسي البالغ ١,٧٥ في المائة والمحدد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. بيد أنه في النصف الثاني من عام ١٩٩٤، عندما ظهرت علامات تدل على أن الاقتصاد يتجه نحو الانتعاش، سمح البنك الياباني لأسعار الفائدة السوقية قصيرة الأجل بأن ترتفع ببطء، ويتوقع لهذه الحركة التدريجية أن تستمر. غير أن الارتفاع الحاد في قيمة الين منذ بداية عام ١٩٩٥ يلقي بعض الشكوك على إمكانية

استمرار التحسن. وكرد فعل، قام بنك اليابان أولاً بخفض أسعار الفائدة السوقية قصيرة الأجل من خلال الضخ الإضافي للسيولة ثم قام في نيسان/أبريل بخفض سعر الخصم الرسمي إلى ١ في المائة. ومن المتوقع أن يؤدي خفض أسعار الفائدة إلى وقف ارتفاع سعر الين في أسواق الصرف الأجنبية بالإضافة إلى حفز الانفاق المحلي وبالتالي الإنتاج.

نقاط التحول في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

يرجع تأريخ عملية الانتقال إلى الاقتصاد السوقي تقليدياً إلى بداية العقد الحالي في وسط وشرق أوروبا -- التي يشار إليها أحياناً باسم أوروبا الشرقية على سبيل الاختصار -- ومنذ عام ١٩٩٢ في الاتحاد السوفياتي السابق. واليوم، عند منتصف العقد، يلاحظ في مجموعة البلدان الأولى تقدم في عملية الانتقال أكبر مما هو حادث في المجموعة الثانية، بالرغم من أن المنطقتين تظهران علامات الإجهاد الناتج عن مرورهما بتغييرات اجتماعية واقتصادية كبيرة. وتعكس أبعاد أداء الاقتصاد الكلي على المدى القصير هذه التطورات أيضاً.

عودة النمو الاقتصادي في وسط أوروبا وشرقها

انتعشت الحالة الاقتصادية العامة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في شرقي أوروبا لأول مرة منذ عام ١٩٨٩ وأبرز سمة جديدة لهذا الانتعاش هي نمو الناتج المحلي الإجمالي في جميع بلدان المنطقة في عام ١٩٩٤ - وكذلك في جميع دول البلطيق (انظر أدناه) - ويتوقع تحقيق نتيجة مماثلة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف-٣). ومع أن هذه المنجزات لا تزال هشة في بعض الحالات، فقد شهدت بولندا ثلاث سنوات متتالية من النمو الاقتصادي وشهدت رومانيا سنتين. والنمو الذي تحقق في عام ١٩٩٤ رغم عدم تماثله واختلاف العناصر المحددة له باختلاف البلدان، يمكن أن يمثل حقاً الثمار الأولى للمعانة الشديدة في السنوات الماضية من التدهور الاقتصادي والضغط الاجتماعي.

بيد أن الانتعاش الجديد لم يكن قويا إلى درجة كافية ولم يدم وقتاً كافياً حتى يؤثر بشكل جدي على مستويات البطالة في أوروبا الشرقية. وحتى بداية عام ١٩٩٥، لم تؤثر عودة النمو الاقتصادي إلى المنطقة سوى تأثير هامشي على العمالة (انظر الجدول ٢-٢)، مما يؤكد في أغلب الظن وجود كمية كبيرة من البطالة المقنعة في المنطقة^(٢). وفضلاً عن ذلك تعاني أسواق العمل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من عدم المرونة الهيكلية وتكوين مجموعات كبيرة من العاطلين عن العمل لفترات طويلة. وفي ظل هذه الظروف، لا يتوقع أن يؤدي النمو الاقتصادي - لا سيما إذا كان استمراره غير مؤكد - إلى تخفيض مساوٍ في البطالة.

(٢) إن هبوط معدل البطالة المسجل في بلغاريا، والذي يستند إلى البيانات المتعلقة بالعاطلين عن العمل المسجلين رسمياً، يعكس إلى حد كبير عدم كفاية الإحصاءات المتعلقة بالبطالة، التي لا تشمل جميع الأشخاص العاطلين عن العمل الذين استنفدوا مستحقاتهم المتعلقة بالبطالة.

الجدول ٢-٢ البطالة، والتضخم ونمو الأجور في وسط وشرق أوروبا ١٩٩٠-١٩٩٤

١٩٩٤ ^(أ)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
					البطالة في نهاية الفترة (النسبة المئوية من القوى العاملة)
١٨,٠	٢٢,٣	٢٦,٧	٩,٤	٩,٨	ألبانيا
١٢,٨	١٦,٤	١٥,٦	١١,٥	١,٨	بلغاريا
١٦,٠	١٥,٧	١٣,٦	١١,٨	٦,٣	بولندا
٣,٢	٣,٥	٢,٦	٤,١	٠,٨	الجمهورية التشيكية
١٠,٩	١٠,٢	٨,٤	٣,٠	١,٣	رومانيا
١٤,٦	١٤,٤	١٠,٤	١١,٨	١,٦	سلوفاكيا
١٠,٩	١٢,٦	١٣,٢	٧,٨	١,٩	هنغاريا
					أسعار السلع الاستهلاكية (التغير السنوي بالنسبة المئوية)
١٥,٨	٣١,٠	٢٣٧,٠	١٠٤,٠	٠٠	ألبانيا
٩٦,٢	٧٢,٩	٩١,٣	٢٣٨,٥	٢٣,٨	بلغاريا
٣٢,٣	٣٥,٣	٤٣,٠	٧٠,٣	٥٨٥,٨	بولندا
١٠,٠	٢٠,٨	١١,١	٥٦,٧	٩,٩	الجمهورية التشيكية
١٣٦,٧	٢٥٦,١	٢١٠,٩	١٧٤,٥	٥,١	رومانيا
١٣,٤	٢٣,٢	١٠,٠	٦١,٢	١٠,٦	سلوفاكيا
١٨,٨	٢٢,٥	٢٣,٠	٣٥,٠	٢٨,٩	هنغاريا
					المعدل الإسمي للأجور ^(ب) (التغير السنوي بالنسبة المئوية)
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ألبانيا
٤٩,٧	٥٣,٦	١٠٢,٣	١٦٧,٧	٣١,٨	بلغاريا
٣٦,٥	٣١,٣	٣٧,٦	٧٦,٥	٣٩٧,٦	بولندا
١٦,٠	٢٥,٠	٢٢,٥	١٦,٧	٣,٥	الجمهورية التشيكية
١٢٩,٣	٢١٣,٥	١٦٦,٠	١٢١,٣	١٠,٥	رومانيا
١٧,٠	٢١,٢	١٨,٥	١٤,٢	٤,٥	سلوفاكيا
٢٢,٥	٢٢,٠	٢٧,٨	٣٣,٤	٢٢,٦	هنغاريا

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

(أ) بيانات أولية.

(ب) المتوسط السنوي الإجمالي لإيرادات الفرد الشهرية من الأجور والمرتبات والأرباح الموزعة.

مصادر النمو الاقتصادي

إن العناصر المحددة لنمو هذه الاقتصادات ليست متجانسة، ومن السابق لأوانه الحكم على مدى قوة الانتعاش ككل وقابليته للاستمرار وكانت بعض مصادر النمو مشتركة بين معظم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في حين كانت مصادر أخرى ذات طابع محلي وتعكس البيئة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في مختلف البلدان.

وكان للعوامل الخارجية - لا سيما انتعاش البناء في أوروبا الشرقية وما نتج عن ذلك من زيادة مفاجئة في الطلب على الصادرات الشرقية - دور هام جدا في نمو الطلب والنتائج الكليين. وهذا عنصر هام بوجه خاص لأن هذه البلدان أصيبت في بداية عملية الانتقال بصدمتين اقتصاديتين لهما علاقة بالتجارة. وجاءت الصدمة الأولى نتيجة لتفكك مجلس التعاضد الاقتصادي للعلاقات التجارية المنظمة داخل المنطقة التي كان يجسدها. وتمثلت الصدمة الثانية في انزلاق البلدان الصناعية نحو مرحلة كساد وبالتالي صار التصدير صعبا على الرغم من الحوافز الخاصة القائمة على السياسة العامة لا سيما فيما يتعلق بالصادرات الى الاتحاد الأوروبي. وفجأة وجدت مؤسسات البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال التي تتسم عموما بعدم الكفاءة عرضة لتأثير المنافسة العالمية المباشر خلال فترة كساد. بيد أن الاقتصادات الشرقية أصبحت، على ما يبدو، في عام ١٩٩٤ في وضع أفضل يمكنها من الاستفادة من ازدياد فرص التصدير.

وفي جميع الاقتصادات التي تمر بفترة انتقال في وسط وشرق أوروبا تصدر النمو أداء قوي نسبيا للصناعة خاصة إذا ما قورن بالزراعة التي كان أداءها متفاوتا أثناء السنة. (انظر الجدول ألف-١٠). وفي الواقع حدث معظم توسع الصادرات في المصنوعات. ومع ذلك فإن حالات النجاح في الصناعة كانت تترك عادة في عدد قليل من قطاعات الصناعة التحويلية.

ومن السمات المشتركة الأخرى لبلدان المنطقة أن أكثر أجزاء اقتصاداتها دينامية، فيما يبدو، هو الشركات الخاصة المنشأة حديثا، التي يمكن تمييزها عن القطاعات المخصصة. والشركات المخصصة، رغم ما أظهرته من تحسن في الأداء وإعادة تشكيل هيكل كبير لا تزال عموما تعاني من عيوب موروثية في سلوكها وأدائها مثل زيادة عدد العاملين عن اللازم وانخفاض مستوى الكفاءة. ووفقا للتحليل الوارد بمزيد من التفصيل في الفصل السادس أدناه فإن معظم هذه المؤسسات التي كانت في وقت ما مؤسسات اقتصاد مخطط لم تتحول بعد الى "شركات" اقتصاد قائم على السوق.

ورغم أوجه التشابه الكبير هذه، فإن الديناميات الاقتصادية في المنطقة كانت متباينة تماما في عام ١٩٩٤. ومن بين الاقتصادات ذات الدخل المرتفع، تحققت أسرع معدلات النمو في عام ١٩٩٤ في سلوفاكيا وبولندا اللتين يمكن مقارنة تجربتهما. ففي بولندا، يبدو أن تكيف جانب العرض، لا سيما في الصناعة، كان هو المصدر المحلي الرئيسي للنمو الاقتصادي. فقد نما الناتج الصناعي في بولندا بنسبة ١٢ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف-١٠)؛ بينما كان ناتج القطاع الصناعي الخاص ينمو بنسبة ٢٣ في المائة. ويبدو أيضا أن سلوك الشركات البولندية قد تغير. فهناك مثلا إشارات تدل على جرأة في سلوك الشركات البولندية التسويقي، تظهر في تغير تشكيلة السلع الأساسية والهيكل الجغرافي للصادرات، بما في ذلك انتعاش الصادرات الموجهة الى أسواق أوروبا الشرقية الأخرى^(٣). والواقع هو أن الاقتصاد

البولندي له سمات الانتعاش القوي أي اقتران نمو الاستهلاك وأداء الصادرات القوي بنمو الاستثمار وتحسن أداء المنتجين المحليين.

وعلى العكس من ذلك، يبدو أن العوامل المحلية في سلوفاكيا لم يكن لها في النمو القوي للنتائج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤، الذي كان يعزى كله تقريبا الى نمو الصادرات وتحسن الميزان التجاري. وفي الواقع، فإن الطلب المحلي انخفض في عام ١٩٩٤.

انتعاش الاستثمار يبدأ

عند تحليل محددات الانتعاش في وسط وشرق أوروبا من المهم التمييز بين جوانب النمو القصيرة الأجل والطويلة الأجل. ولا يزال استخدام القدرات في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال منخفضا للغاية من جراء الكساد الذي لم يسبق له مثيل خلال فترة الانتقال في السنوات الماضية. ومع اتساع نطاق الطلب الإجمالي في عام ١٩٩٤ في معظم الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، كانت القدرات متوفرة لرفع الناتج. وبالطبع يعد هذا أثرا قصير الأجل لأن هناك حدودا لنمو استخدام القدرات القائمة فضلا عن أنه من غير الواضح كم من القدرات المتوفرة تعتبر بالية.

ولا يمكن تحقيق نمو مستدام طويل الأجل في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال إلا على أساس إعادة هيكلة جانب العرض على نطاق واسع مما يعني، بدوره، مصروفات استثمارية ضخمة جديدة. وبالتالي تجدر الإشارة إلى أن عام ١٩٩٤ هو أول سنة في المرحلة الانتقالية يتم فيها تسجيل انتعاش ملحوظ في الاستثمار، وإن كان في بعض الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال فقط. وبالفعل يعد ازدهار الاستثمار مصدرا محليا هاما للطلب، المساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجمهورية التشيكية وهنغاريا ورومانيا. وشهدت بولندا أيضا معدل نمو استثماري كبير في عام ١٩٩٤ لأول مرة منذ بداية مرحلة الانتقال (انظر الجدول ألف - ١٠).

ولم يعرف بعد ما إذا كانت زيادة الاستثمار في عام ١٩٩٤ ستصبح اتجاها مستمرا وكما لم يعرف مدى تغطيتها لكل مجموعة الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال إذ لا تزال احتمالات الاستثمار غير مؤكدة كما أن مخاطر الاستثمار تعتبر مرتفعة للغاية في هذه المنطقة. وبعبارة أخرى، فإن ازدياد ثقة المستثمرين الذي ظهر في عام ١٩٩٤ لا يزال هشاً. ولا تزال الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال معرضة للتأثر بالهزات المحلية والخارجية والتغييرات الاقتصادية والسياسية. وعلاوة على ذلك، لا تزال بيئة الاقتصاد الكلي في عدد من الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال تتسم باستمرار التضخم وارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض القدرة على التنبؤ بالمواقف في مجال السياسة العامة، وهي جميعا أمور لا تشجع المستثمرين. وبالفعل نجد في مثل هذه الحالات أن معدلات الادخار المحلية منخفضة بصفة عامة.

(٣) انظر Danuta Hubner, "Growth After Stabilization", ورقة مقدمة في اجتماع الربيع لمشروع

لينك، ١٥-١٨ آذار/مارس ١٩٩٥، الأمم المتحدة، نيويورك.

مشكلة التضخم

بما أن أنماط نمو الطلب تختلف اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر في الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، فإن نفس الشيء ينسحب أيضا على الأبعاد الأخرى لنشاط الاقتصاد الكلي (انظر الجدول ٢ - ٢). وتبدو الجمهورية التشيكية أقرب إلى استقرار الاقتصاد الكلي إذ أن الحكومة تتوقع انخفاض معدلات التضخم لتصل إلى مستويات يعبر عنها بأعداد تتألف من رقم واحد ابتداءً من عام ١٩٩٥. ويبدو أيضا أن سلوفاكيا قريبة نسبيا من هذا الوضع.

وشهد البلدان اللذان يتسمان بارتفاع التضخم، وهما بلغاريا ورومانيا، تجربتي استقرار مختلفتين للغاية في عام ١٩٩٤ رغم أن بيانات التضخم السنوية الواردة في الجدول ٢ - ٢ تنزع إلى إخفاء الاختلاف. ذلك أن رومانيا قد اتخذت مجموعة تدابير اقتصاد كلي صارمة تشمل، في جملة أمور، الرقابة الصارمة على عرض النقود وتحرير أسعار الصرف وتوحيدها. وبالعامل في إطار اتفاق احتياطي مبرم مع صندوق النقد الدولي، انخفض التضخم أثناء السنة ومن كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، انخفض تضخم أسعار السلع الاستهلاكية بنسبة ٦٢ في المائة ومن المتوقع حدوث تحسن كبير آخر في عام ١٩٩٥. أما في بلغاريا، من الناحية الأخرى، فقد اشتد عدم استقرار الاقتصاد الكلي في أعقاب التهاافت على العملة في آذار/مارس ١٩٩٤ وبدء العمل بنظام ضرائب القيمة المضافة في نيسان/أبريل. ومع تسارع التضخم، ارتفع معدل التضخم في الفترة من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ليصل في عام ١٩٩٤ إلى ١٢٢ في المائة.

وتحتل حالة التضخم في كل من هنغاريا وبولندا موقعا وسطا بين هاتين المجموعتين من الحالات. ومع التخفيض الكبير للزيادات السنوية في الأسعار، لا يزال هذان البلدان يعانيان من معدل تضخم كبير. غير أن استمرار مخاوف التضخم رغم التركيز الشديد على تحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي في المرحلة الأولى من الانتقال في هذه البلدان يشير إلى ظاهرة يبدو أنها موجودة بدرجة أو أخرى في جميع الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ألا وهي أن هناك حدودا لدرجة تشبث الأسعار التي يمكن تحقيقها عن طريق تدابير الاقتصاد الكلي الصرفة. فالحكومة البولندية بالذات نجحت في تخفيض عجز ميزانيتها إلى أقل من ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ وظلت تتبع سياسة نقدية صارمة بعض الشيء. غير أن هذا لم يكن كافيا لتخفيض التضخم. ويبدو أن إحراز مزيد من التقدم على صعيد كبح التضخم يقتضي أن تعالج بدقة أكبر مسائل الاقتصاد الكلي والمسائل الهيكلية مثل بُعد الأسواق عن الكمال والمنافسة وسلوك المؤسسات وهيكل الإنفاق العام وتوقعات أطراف التعامل الاقتصادي والجمهور.

الانتعاش الاقتصادي يترسخ في دول البلطيق

خسرت دول البلطيق الثلاثة - استونيا ولاتفيا وليتوانيا - خلال سنتين، ١٩٩٢ و ١٩٩٣، حوالي ٤٠ في المائة من إنتاجها. وفي عام ١٩٩٤، توقف انهيار الإنتاج وبدأ الناتج المحلي الإجمالي في النمو مرة أخرى، ولو بمعدل ٢ في المائة فقط. وبالنسبة لعام ١٩٩٥ تشير التوقعات إلى استمرار النمو وزيادة سرعته بشكل طفيف (انظر الجدول ألف - ٣). بيد أن النقطة الهامة هي أن الانتعاش قد بدأ.

إن دول البلطيق الثلاث هي المثال، إن كانت ثمة حاجة إلى مثال، الذي يثبت أن الإصلاح الاقتصادي السريع والحاسم هو الأسلوب الناجح، بينما يؤدي النهج التدريجي إلى إطالة أمد عملية الانتقال وتعقيدها.

وقد أدى تحرير الأسعار الذي تبعته سياسات مالية متشددة، ولا سيما في المجالين المالي والنقدي، إلى تخفيض التضخم وإرساء أسس استقرار الاقتصاد الكلي والإصلاحات الجذرية للنظام. وأحرز نجاح في إصدار العملات الوطنية الجديدة وتعزيزها. ولا تزال البطالة منخفضة نسبيا حتى في الوقت الذي أخذت فيه عملية الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات تكتسب زخما.

وبعد النجاح في استيعاب الصدمة الهائلة في مجال معدلات التبادل التجاري في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣، تمكنت البلدان الثلاثة من انتشال اقتصاداتها من الاعتماد، بدرجة كبيرة لا يمكن مواصلتها، على التجارة مع بقية الاتحاد السوفياتي السابق. وكانت إعادة توجيه التجارة من بلدان كمنولث الدول المستقلة، حيث الطلب على سلع دول البلطيق لا يزال منخفضا للغاية، إلى الأسواق المنتعشة في بلدان الشمال الأوروبي وسائر بلدان أوروبا الغربية هامة للغاية من حيث تحريك الناتج في اتجاه معاكس للانخفاض. وبالفعل، كانت الصادرات - فضلا عن الخدمات والاستهلاك الخاص - الحافز الرئيسي وراء النمو.

بيد أن الاستثمار لا يزال يعاني من الركود في الدول الثلاثة كلها، ولم تظهر البوادر الأولى للتحسن في مجال التصنيع إلا في أستونيا. ولضمان نمو الناتج المحلي الإجمالي بطريقة يمكن استمرارها، يتعين على بلدان البلطيق الثلاثة أن تعمل على توسيع نطاق قاعدة المشاريع الدينامية، ولا سيما عن طريق زيادة سرعة عملية الخصخصة وإعادة هيكلة المؤسسات.

الانخفاض المستمر في كمنولث الدول المستقلة

ترسم السلطات الاحصائية في الاتحاد الروسي وبلدان كمنولث الدول المستقلة الأخرى صورة للهبوط الاقتصادي المستمر دون انقطاع في تلك البلدان خلال عام ١٩٩٤. ويصل مجموع الهبوط التراكمي للإنتاج من عام ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤ إلى ٤٧ في المائة من مستوى الناتج في عام ١٩٨٩. وعلاوة على ذلك، ازدادت بالفعل سرعة معدل الانخفاض المبلغ عنه في عام ١٩٩٤ بالمقارنة مع عام ١٩٩٣ في ثلثي هذه البلدان (انظر الجدول ٢ - ٣). أما أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان، التي شهدت معدلات تدهور اقتصادي منخفضة بعض الشيء، فهي تمثل حالة خاصة إجمالا، لأن أدائها الذي اتسم بسلبية أقل في عام ١٩٩٤ كان راجعا أساسا إلى عوامل مثل توقف العمليات العسكرية. ومع ذلك تشير هذه البيانات إلى انكماش شديد في النشاط بل وتتناقض في بعض الحالات مع غيرها من البيانات الأخرى إلى درجة تجعل مصداقيتها منخفضة للغاية (انظر مقدمة المرفق الاحصائي). ولذا فإن تحليل الحالة الاقتصادية في هذه البلدان في غاية الصعوبة.

الجدول ٢ - ٣ - المؤشرات الاقتصادية في كمنولث
الدول المستقلة، ١٩٩٣ - ١٩٩٤
(نسبة التغير المئوية السنوية)

أسعار الاستهلاك		الصناعة		النتاج المحلي الإجمالي		
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٣	
٢٩٤	٩٤٠	٢٠,٩-	١٤,١-	١٥,٠-	١٢,٠-	الاتحاد الروسي
١ ٨٨٠	١ ٢١٠	٢٤,٨-	٧,٠-	٢٢,٠-	١٣,٣-	أذربيجان
٥ ٠٦٠	١ ٩٢٠	٦,٩	١٠,٣-	٢,٠-	١٤,٨-	أرمينيا
١ ٦٥٠	١ ٣٣٠	١,٠	٣,٦	٤,٠-	٢,٤-	أوزبكستان
٥٠٠	١٠ ٢٦٠	٢٧,٧-	٨,٠-	١٩,٠-	١٤,٠-	أوكرانيا
٢ ٣٢٠	١ ٢٩٠	١٩,٣-	٧,٤-	٢٠,٠-	٩,٠-	بيلاروس
٢ ٨١٠	١ ٧٣٠	٢٥,٠-	٤,٠	..	١٠,٠	تركمانيستان
٣٤٠	٢ ٢٤٠	٣٠,٨-	٧,٨-	١٢,٠-	١٧,٣-	طاجيكستان
٣٨٠	١ ٢٩٠	٢٤,٥-	٢٥,٣-	٢٦,٠-	١٦,٤-	قيرغيزستان
١ ٩٨٠	١ ٧٦٠	٢٨,٥-	١٤,٨-	٢٥,٠-	١٢,٩-	كازاخستان
٥٩٠	١ ٢٨٠	٢٩,٩-	٠,٣	٣٠,٠-	٤,٠-	مولدوفا
..	..	٢٩,٧-	٢٦,٦-	٣٠,٠-	٣٥,٠-	جورجيا

المصدر: اللجنة الإحصائية التابعة لكمولث الدول المستقلة.

وبصفة خاصة، فإن البيانات الرسمية في الاتحاد الروسي تشير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد هبط في عام ١٩٩٤ هبوطاً أشد مما حدث في عام ١٩٩٣ وأن الانتاج الصناعي انكمش بأكثر من الخمس (انظر الجدول ٢ - ٣). ولكن الأرجح هو أن الانخفاض الفعلي كان أقل من ذلك بكثير والواقع هو أنه حتى البيانات التي أبلغ عنها رسمياً تشير إلى أن انخفاض الناتج قد توقف، كما أن بيانات الربع الأخير من عام ١٩٩٤ والربع الأول من عام ١٩٩٥ تشير إلى بداية ظهور بعض علامات الانتعاش الأولية^(٤).

ومهما كانت الحقيقة من حيث مستويات النشاط الاقتصادي الإجمالية، فإن البيانات الأخرى تدل على السرعة التي كان اقتصاد الاتحاد الروسي يجتاز بها التغييرات العميقة للغاية. وبالتالي فقد تم انتاج ما يقرب من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤ في القطاع غير الحكومي بالمقارنة مع أكثر من النصف بقليل في عام ١٩٩٣. وارتفعت حصة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من ٤٢ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٥٤ في المائة في الربع الأول من عام ١٩٩٥.

وتشير هذه البيانات إلى أن الاتحاد الروسي ربما يكون قد بلغ بالفعل مرحلة فاصلة يبدأ فيها أخيراً الأثر التراكمي للإصلاحات الاقتصادية في إحداث الفورة الاقتصادية التي طال انتظارها. غير أن رغبة أصحاب المشاريع في المشاركة في هذا النشاط -- وبالتالي في معدل الزيادة الإجمالي -- وكيفية هذه المشاركة يعتمدان حتى الآن على عدة أمور منها الإطار المؤسسي (انظر الفصل السادس) وأحوال الاقتصاد الكلي.

التقدم المحرز في سياسة التثبيت

منذ تفكك الاتحاد السوفياتي ظل كمنولث الدول المستقلة عاجزاً إلى حد كبير عن تثبيت الاقتصاد الكلي، رغم أن إمكانية إحراز تقدم كبير أصبحت في متناول بعض البلدان في عام ١٩٩٥. فقد شن الاتحاد السوفياتي، على وجه الخصوص، حملات متعددة لمكافحة التضخم أدت إلى تخفيض التضخم تخفيضاً كبيراً، وإن يكن لفترة محدودة فقط في كل مرة. هذا هو ما حدث مرة أخرى في عام ١٩٩٤. والنتيجة هي أن الزيادة السنوية في أسعار السلع الاستهلاكية في عام ١٩٩٤، رغم انخفاضها الكبير من المعدل الذي بلغته في عام ١٩٩٣ وهو ١٠٠٠ في المائة، لا تزال تقاس بأعداد مؤلفة من ثلاثة أرقام (الجدول ٢ - ٣).

(٤) انظر Goskomstat of the Russian Federation, Sotsial'no-ekonomicheskoye polozheniye Rossii,

1994 [الحالة الاجتماعية والاقتصادية في الاتحاد الروسي في عام ١٩٩٤]، موسكو، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، الصفحة ٥ من النص الروسي.

وانخفض التضخم الشهري في الاتحاد الروسي من حوالي ٢٠ في المائة في كانون الثاني/يناير إلى ٤ في المائة في آب/أغسطس، وهو أكبر انخفاض شهده أثناء فترة الإصلاح، مما أدى مرة أخرى إلى ظهور تنبؤات متفائلة بقرب حدوث الاستقرار وانتعاش الناتج. ولكن كما حدث في السابق، أهدرت هذه الفرصة في موجة انفاق حكومي في وقت انخفض فيه بصورة مطردة تحصيل الإيرادات الحكومية. وجرى تمويل العجز المتضخم عن طريق إصدار نقود جديدة. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر، عاد معدل التضخم الشهري إلى مستوى الأعداد ذات الرقمين، وذلك في ظل إحساس بتفاقم عدم الاستقرار السياسي وازدياد علامات الفوضى والتناقض في سياسة الحكومة الاقتصادية ونذر التضخم المتزايدة.

ووضع "انهيار" الروبل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر تضارب جهود التثبيت الحكومية في بؤرة المجهر السياسي (انظر الإطار ٢ - ١). ونتيجة لذلك اتخذ الرئيس والحكومة والبنك المركزي في أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥ خطوات لتشديد السياسة النقدية وتحسين أداء الإيرادات وتخفيض الإنفاق. وتم تقليص نمو عرض النقود تقليصاً شديداً في الربع الأول من عام ١٩٩٥. ونتيجة لهذه التدابير انخفضت سرعة التضخم الشهري من حوالي ١٨ في المائة في كانون الثاني/يناير إلى ٨ في المائة في نيسان/أبريل.

الإطار الثاني - ١- كم يساوي الروبل؟

عندما كان الاتحاد الروسي جزءاً من الاتحاد السوفياتي ويتبع نظام الاقتصاد المخطط مركزيًا، كان سعر صرف الروبل عبارة عن اتفاق محاسبي أساسًا. ولم يكن من الممكن تحويل الدولارات إلى روبلات أو العكس إلا بكميات محدودة للغاية. ولم يكن تخطيط الإنتاج مستندًا إلى الأسعار النسبية. أما الآن وبعد مرور ما يزيد على ثلاث سنوات على حل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. فلم يعد الاتحاد الروسي اقتصادًا مخططًا وإن لم يتحول بعد تحولًا كاملًا إلى اقتصاد سوقي. لكن أسعار السوق صارت لها أهمية الآن، ومن المهم أن تعكس هذه الأسعار حالات الندرة النسبية، كما يتوقع منها عادة في الاقتصادات السوقية. ونظرًا لأن الروبل أصبح، بسرعة إلى حد ما، قابلاً للتحويل في معاملات الحساب الجاري، فإن سعر صرفه أصبح الآن سعرًا له أهمية خاصة. ولكن هل هو على مستواه الصحيح؟ وكيف يمكن لنا أن نعرف ذلك؟

إن تحديد سعر الصرف "الصحيح" أصبح في الواقع قضية حساسة للغاية بالنسبة لصانعي السياسات في الاتحاد الروسي نتيجة لتزايد مشاركة الأجانب في عمليات الخصخصة واسعة النطاق وأيضًا نتيجة لزيادة انفتاح الاقتصاد الذي تزايد تغلغل الواردات فيه بدرجة هائلة بينما قلت في الوقت نفسه عزلة قطاعات التصدير عن بقية الاقتصاد عما كانت عليه بصفة تقليدية في الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام "القيمة الدولارية" كوسيلة موازية للدفع في قطاعي الخدمات وتجارة التجزئة الداخليين يزداد باستمرار رغم المحاولات الرسمية المتكررة لحظره.

وفي السنوات الأولى، بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢، زاد عدد المؤسسات المسموح لها بالتعامل بالعملة الأجنبية والاحتفاظ بها زيادة كبيرة وبدأ ينشأ سوق للقطع الأجنبي. وبدأ طرف التعامل بالجملة في هذا السوق وهو بورصة موسكو لتبادل العملات فيما بين المصارف ومعه الأسواق الإقليمية الأصغر في المدن الرئيسية الأخرى في تحديد سعر الصرف^(١). وقد تم تعويم سعر الصرف وإن كان بتدخل كبير من جانب البنك المركزي. ولكن لم تحول في بورصة موسكو أو أي بورصة أخرى في أي وقت من الأوقات سوى نسبة صغيرة فقط من إيرادات أو مصروفات الاتحاد

(١) لقد تم تتبع السنوات الأولى من الاتجار في القطع الأجنبي في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.II.C.1)، الصفحتان ٨٦-٨٥ من النص الانكليزي ولعام ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.II.C.1)، الصفحات ٢-١٢١٢٠ من النص الانكليزي.

الروسي من القطع الأجنبي. وبالتالي فعلى الرغم من أن سعر الصرف الذي حددته بورصة موسكو أصبح هو سعر الصرف الرسمي في الاتحاد الروسي في تموز/يوليه ١٩٩٢، فلم تكن توجد في الماضي ولا توجد حالياً أسباب كافية للاعتقاد بأن قوى السوق العاملة في بورصة موسكو ستدفع بها إلى الاستقرار على سعر الصرف المناسب اقتصادياً أو سعر الصرف "التوازني".

وعلى أي حال، يسود على نطاق واسع الاعتقاد بأن سعر الصرف كان أقل من قيمته الحقيقية في عام ١٩٩٢ ثم صار أعلى منها في عام ١٩٩٤. ويرجع أحد أسباب الاعتقاد السابق إلى أنه لو جرى تقييم الناتج المحلي الإجمالي للبلد وفقاً لسعر الدولار في عام ١٩٩٢ لكانت النتيجة رقماً منخفضاً بصورة غير معقولة أي أقل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة. وهناك سبب آخر يتمثل في أنه حتى رغم انخفاض سعر الصرف الإسمي بسرعة كبيرة منذ أواخر عام ١٩٩٢ حتى نهاية عام ١٩٩٣، فإن التضخم الروسي كان أسرع وبالتالي ارتفع سعر الصرف "الحقيقي" (انظر الشكل^(ب)). ومن المعتقد أن هذا أدى إلى ارتفاع قيمة الروبل أكثر من اللازم، الأمر الذي يتضح من كون أن معظم الصادرات، حتى المعادن، قد أصبحت غير مربحة بحلول منتصف ١٩٩٤. ويشترك في هذا الرأي معظم المتعاملين في السوق الذين تسببوا في "انهيار" الروبل بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

(ب) ينبغي أن يحسب سعر الصرف "الحقيقي" بوصفه متوسط سعر الصرف المرجح تجارياً في مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين بعد تصحيحها وفقاً لاختلاف معدلات التضخم في أسعار السلع والخدمات المتجر فيها. والسعر الحقيقي الموضح في الشكل هو تقدير تقريبي للغاية ولكنه شائع الاستخدام: وهو يظهر سعر صرف الروبل/الدولار مصححاً حسب الفروق بين نمو الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية في الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

سعر الصرف الاسمي والحقيقي للروبل،
١٩٩٥-١٩٩٢

وفي الواقع فإن قصة الهلع بشأن الروبل تظهر بوضوح أوجه القصور التي ظل سوق القطع الأجنبي يعاني منها خلال تطوره، علاوة على سرعة تأثرها بالعوامل السياسية. وتسبب الانخفاض الهائل في سعر صرف الروبل/الدولار في صدور تعليقات انفعالية تضمنت حتى اتهامات بوجود مؤامرة سياسية ضد الإصلاحات الاقتصادية. ولكن يبدو أن السبب الحقيقي في هذه التقلبات الجامحة في سعر الصرف يرجع إلى المضاربات التقليدية في أسعار الصرف التي ضخمها بصورة مبالغ فيها البيئة الاقتصادية والمالية المضطربة والضعيفة للغاية السائدة في الاتحاد الروسي.

بدأت قصة "الانهيار" في آب/أغسطس ١٩٩٤، في الوقت الذي كان يسود فيه بالفعل اعتقاد بأن الروبل مقيم بأعلى من قيمته. وعلى الرغم من أن معدلات التضخم أخذت تنخفض من شهر إلى آخر من نحو ٢٠ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ إلى أدنى مستوى لها وهو ٤ في المائة في آب/أغسطس، فقد ظل الطلب على الدولار قويا بسبب التوقعات المستمرة لارتفاع التضخم والاحساس بعدم الاستقرار. وبدأ أن الروبل متجه في الانخفاض من حيث القيمة الحقيقية. وألمح مرارا البنك المركزي، الذي قدرت تدخلاته بأنها تتراوح بين ٤٠ و ٧٠ في المائة من حجم الاتجار اليومي، إلى أنه يفضل حدوث تخفيض حقيقي تدريجي في قيمة الروبل لتعزيز صادرات البلد. وكان السؤال الوحيد هو متى يتم هذا التخفيض وما هو حجمه؟

وكان من المتوقع أن يرتفع التضخم، ويرجع ذلك أساسا لأن الحكومة قد خصصت للزراعة والمناطق الشمالية مجموعة من القروض في الصيف. وتم توجيه هذه القروض عن طريق المصارف التجارية التي توفرت لديها نتيجة لذلك كميات كبيرة من الروبلات وأخذت تبحث عن فرص للاستثمارات قصيرة الأجل لكي تحقق أرباحا تقيها موجة التضخم المتوقعة، وفي ظل انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية ووجود سوق سندات محدودة للغاية (كانت سندات الخزنة التي تتراوح مدتها بين ثلاثة وستة أشهر هي الصكوك الوحيدة التي تشتري بالروبل في ذلك الحين)، أصبحت المضاربة في العملة هي "اللعبة الوحيدة المتاحة في البلد" والتي ينعدم احتمال الخسارة فيها نظرا لأنه من المتوقع أن يحدث انخفاض في قيمة الروبل قريبا. وهكذا بدأت المصارف في شراء كميات كبيرة من الدولارات.

ونجت بداية انخفاض الروبل عن انسحاب البنك المركزي المفاجئ في ٢٢ أيلول/سبتمبر بوصفه مصدرا للقطع الأجنبي في بورصة موسكو. واعتقد بعض المتعاملين في السوق أن البنك المركزي استنفذ أرصده الاحتياطية ولم يعد باستطاعته حماية سعر الصرف الحالي، في حين رأى آخرون أن البنك بدأ أخيرا في عملية التخفيض المتوقعة. وعلى أي حال، بعد تردد استمر يوما، زاد التهافت على شراء الدولارات. وتفاقت الحالة نتيجة لدخول كميات كبيرة من المضاربين، الذين

أخذوا يقترضون الروبلات لشراء الدولارات^(ج). وهكذا أخذت المصارف التجارية وغيرها من الجهات التي تتوفر لديها كميات كبيرة من الروبلات تزايد بشدة على الدولارات مما أدى الى انخفاض سعر الصرف أكثر فأكثر.

وحاول البنك المركزي تثبيت سعر الصرف عند المستوى الأدنى ولذلك استأنف التدخل في ٢٩ أيلول/سبتمبر. ولكن التدخل لم يستمر إلا إلى يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، تسببت المضاربة التي ازدادت مرة أخرى في فقدان الروبل خُمس قيمته (أصبح الدولار يساوي ٢ ٩٢٦ روبل بعد أن كان ٣ ٠٨١ روبل في اليوم السابق). وفي اليوم التالي تدخل البنك المركزي مرة أخرى ولكنه اتبع نهجا مختلفا. فقد رفع سعر الخصم لديه من ١٣٠ إلى ١٧٠ في المائة في السنة وأصر على أن تغير بورصة موسكو إجراءات التسوية التي تتبعها: أي ألا يسمح من الآن فصاعدا للمصارف بالمزايدة على الدولارات إلا بالروبلات المودعة في حسابات خاصة قبل يوم من بداية عمليات الشراء والبيع. وأصبحت هذه التدابير وأيضا الأرباح التي حققها المضاربون الرئيسيون في العملات تصريحات قوية من جانب الحكومة مفادها أنه لن يسمح للروبل بأن ينخفض أكثر من ذلك.

ومن الناحية النفسية، كان الانخفاض حادا ومفاجئا للغاية وبالتالي لم يكن من المتصور استمراره. وارتفعت أسعار الروبل في أسواق النقد وحلت ندرة الروبل محل ندرة الدولار. ونتيجة لذلك أخذ سعر الصرف الإسمي يرتفع مرة أخرى في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر واستقر لفترة قصيرة عند نحو ٣ ٠٠٠ روبل للدولار. ومنذ ذلك الحين أخذت القيمة الإسمية للروبل تنخفض بصورة مطردة، ومن المتوقع أن تواصل قيمة الروبل انخفاضها ولكن ربما بقدر أقل من التقلب.

ولمنع تكرار "الانهيار" الذي حدث، في تشرين الأول/أكتوبر، سعى البنك المركزي أيضا إلى زيادة الحد من الطلب على شراء العملات الصعبة بالروبل عن طريق تضييق حدود الحصة من أرصدة العملات الحرة المسموح بها للمصارف التجارية بالعملات الأجنبية مع زيادة كميات الاحتياطي المطلوبة ورفع سعر الخصم. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت بعض الخطوات الإدارية البحتة مثل القيام في أواخر كانون الأول/ديسمبر بفرض حد قدره ١٠ في المائة على تقلبات سعر الصرف في اليوم في بورصة موسكو لخفض سرعة حركات المضاربة المحتملة.

(ج) لقد مكنت فترة السماح التي تزيد على يومين بين المزايدة وتسوية الصفقات المصارف من المزايدة على الدولارات في بورصة موسكو، متوقعة أن تتمكن من اقتراض الروبلات عندما يحين وقت الدفع الفعلي.

ومن الواضح أن هذه التدابير مسألة مختلفة تماما عن تحديد سعر صرف مستهدف ثم الدفاع عنه. ولم يتم اتباع خيار ربط سعر صرف الروبل، رغم وجود بعض الدلائل على أن خيار الربط قد بحث في مطلع عام ١٩٩٥. ويبدو أن السبب لا يرجع إلا جزئيا فقط إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي والمانورات السياسية وعدم توفر احتياطات لدعم الربط في وجه نشاط المضاربة القوي. بل يرجع أيضا إلى أن هيكل الأسعار الداخلية بأكمله في الاتحاد الروسي لا يزال في مرحلة انتقال، ولا تزال الأسعار النسبية تعاني من تشوهات شديدة لم تتمكن الآليات الحالية من تصحيحها حتى الآن. ولعل العنصر الأهم هو أن سعر الصرف لم يصبح بعد السعر الذي يحدد معظم القرارات المتعلقة بإنتاج السلع التجارية أو الإنفاق عليها. وفي هذه الحالة، لا يوجد أسلوب عملي لتحديد سعر الصرف "الصحيح"، وبالتالي لا يوجد حاليا سبب يدفع البنك المركزي للدفاع بقوة عن سعر صرف معين بالمقارنة مع غيره من الأسعار. وبعبارة أخرى، يبدو أنه لا يوجد بديل أفضل كثيرا في الوقت الحالي من الاستمرار في تعويم الروبل بطريقة محكمة.

وأعلن أن المهمة الرئيسية للسياسات الحكومية خلال السنة هي مواصلة تخفيض التضخم بدرجة ملموسة باعتبار ذلك الأساس الضروري لتحقيق الإصلاح الهيكلي والانتعاش المتواصل. ويدعم هذا النهج وجود قرض احتياطي ضخم من صندوق النقد الدولي تمت الموافقة عليه في نيسان/أبريل بعد مناقشات مطولة ومكثفة مع الحكومة الروسية بشأن برنامجها لخفض عجز الميزانية والتضخم الشهري ليصبح في حدود الاحاد المنخفضة مع نهاية السنة. ويبدو أن هناك إدراك واضح لأنه لا بد هذه المرة من مواصلة تشديد السياسة النقدية والمالية بصورة حازمة.

وفي أوكرانيا ارتفعت الأسعار بأكثر من ١٠ ٠٠٠ في المائة في سنة ١٩٩٣، وبنسبة ٥٠٠ في المائة "فقط" في عام ١٩٩٤. ولكن القيادة الجديدة التي تولت السلطة في صيف عام ١٩٩٤ في ظروف أزمة اقتصادية طويلة ومتفاقمة باستمرار، لم تضع وقتا وبدأت في اجراء اصلاحات اقتصادية طال انتظارها. وكانت الخطوات الأولى تستهدف احتواء عجز الميزانية الضخم الذي نتج جزء كبير منه عن الاعانات الائتمانية الضخمة الممنوحة للمؤسسات الحكومية. وبدأ تحرير الأسعار بالتدرج، كما بدأ استحداث مؤسسات السوق الأساسية، وتم الشروع أخيرا في برنامج للخصخصة. وأوقفت هذه التدابير انحدار البلد نحو هوة التضخم المفرط وكارثة انهيار الناتج، والمهم أنها أوجدت احساسا بعودة الديناميات الايجابية للسياسة الاقتصادية. بيد أن المهمة المتبقية لا تزال شاقة. فالتضخم المستمر والمشاكل الخطيرة التي تواجه ميزان المدفوعات وبطء عملية إعادة هيكلة المؤسسات، كلها عوامل تعني أن انتعاش الانتاج لن يتم إلا في عام ١٩٩٥ على الأرجح.

الاقتصادات النامية: المتينة وقليلة المناعة والضعيفة

تدخل حاليا البلدان النامية عامها الرابع الذي تحقق فيه نمو اقتصاديا قويا نسبيا: ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الاجمالي الكلي بنحو ٥ في المائة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ٢-٤). وحيث أن النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٤ بلغ بالفعل نحو ٥.٥ في المائة، فإن توقعات عام ١٩٩٥ تدل على شيء من التباطؤ. وإذا كان هذا تطورا سلبيا، فثمة تطور ايجابي للغاية يتمثل في استمرار تباطؤ خطى التضخم في البلدان النامية ككل وفي كل مجموعة إقليمية على حدة في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ألف-١٣).

الجدول ٢ - ٤ - البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٩٥-١٩٨١

(نسبة التغير السنوي المئوية)

بند تذكيري: الحصة التقريبية في عام ١٩٩٤ من الناتج العالمي	١٩٩٥(ب)	١٩٩٤(د)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٠	١٩٨١- ١٩٩٠	
١٦,٤	٥	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٣,٤	٣,١	البلدان النامية(ج)
٤,٦	١٣/٤	٤,٤	٣,٠	٢,٢	٢,٩	١,٢	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١,٦	١١/٤ -	٢,٣	٠,٨	٣,٧	٤,٧	١,٧	مصدر الطاقة
٣,٠	٣١/٤	٥,٦	٤,٣	١,٣	١,٨	١,٠	مستوردو الطاقة
٢,١	٣	٢,١	٠,٥	٠,٨	١,٣	٢,٠	أفريقيا
١,١	٢٣/٤	٠,٩	٠,١	٢,٧	٢,١	٢,١	مصدرو الطاقة
١,٠	٣	٣,٤	١,٠	١,٣ -	٠,٦	١,٩	مستوردو الطاقة
٢,٣	١٣/٤	٠,٤	٢,٢	٥,٧	٠,٢ -	٠,٨ -	غرب آسيا
٦,٤	٧	٦,٥	٥,٥	٥,٢	٥,٤	٦,٠	جنوب وشرق آسيا
٣,٤	١٠	١١,٨	١٣,٤	١٣,٢	٨,٠	٩,٠	الصين
٠,٦	٢٣/٤	٢,٨ -	٠,١	١,٤ -	٥,٦ -	٢,١	البحر الأبيض المتوسط
							بند تذكيري:
٠,٦	٣	٢,١	٠,٥ -	٠,٠	٠,٤	١,٨	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (ماعدًا نيجيريا وجنوب أفريقيا)
							الاقتصادات النامية الرئيسية
٠,٥	صفر	٧,٠	٦,٤	٨,٧	٨,٩	١,٤ -	الأرجنتين
٠,٦	٧/٤	٧,٣	٦,٥	٦,٣	٦,٦	٤,٨	اندونيسيا
١,٠	١	صفر	١,٨	٦,٠	٦,٠	٢,٨	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١,٨	٤	٥,٧	٤,١	٠,٨ -	٠,٩	١,٥	البرازيل
٠,٥	٨٣/٤	٨,٦	٨,٠	٧,٤	٨,٠	٧,٢	تايلند
٠,٤	٢١/٤	٥,٤ -	٨,٠	٦,٤	٠,٧	٤,٣	تركيا
١,٣	٨١/٤	٨,٤	٥,٨	٥,١	٩,١	٨,٤	جمهورية كوريا
٠,٤	٣	٢,٣	١,٢	٢,٢ -	١,٠ -	١,٥	جنوب أفريقيا
٠,٧	٦٣/٤	٦,٤	٦,٣	٦,٦	٧,٢	٧,٧	مقاطعة تايوان الصينية
١,٠	٣١/٤ -	٣,٥	٠,٤	٢,٨	٣,٦	١,٦	المكسيك
٠,٤	١١/٤	٢,٧ -	١,٠	٣,٠	٦,٠	٠,٨ -	المملكة العربية السعودية
١,٧	٥٣/٤	٤,٩	٣,٩	٤,٠	٢,٠	٥,٣	الهند

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تقدير أولي.

(ب) تنبؤ مبني جزئياً على مشروع "لنك".

(ج) يغطي ٩٢ بلداً تمثل ٩٩ في المائة من سكان جميع البلدان النامية.

يخفي متوسط معدلات زيادة الناتج المحلي الاجمالي بصورة مطردة نسبيا تباينات صارخة وتغييرات شديدة. وتجسد هذه التباينات الشديدة استمرار اتجاه طالما أرق الأوساط المعنية بالسياسة الدولية وهو أن نصيب الفرد من الدخل القومي يرتفع بانتظام في مجمل بلدان العالم النامي ولكنه قلما يرتفع في افريقيا. وإذا ما تحققت توقعات عام ١٩٩٥ فستكون هذه أول سنة في هذا العقد لا ينخفض فيها نصيب الفرد من الناتج. بيد أن هذه النتيجة تظل دون المستوى المأمول إذا ما وضعت في الاعتبار الدفعة الناجمة عن أسعار السلع الأساسية المجزية التي تحققت في عام ١٩٩٤.

وفي الوقت نفسه، ما زالت الصين تعمل جاهدة على خفض معدل نمو ناتجها بغية التخفيف من الضغوط التضخمية. أما في جنوب وشرقي آسيا فقد استمرت آفاق النمو في التحسن مدفوعة بعوامل دينامية ما فتئت تفعل فعلها منذ عدة سنوات^(٥). ولا يزال الاستثمار في القطاعين الخاص والعام مرتفعا بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يشكل جزءا من الاستثمار الخاص المكمل للجهود المحلية الكبيرة. وبالإضافة الى ذلك، فإن نمو الصادرات الذي كان قويا حتى في سنوات الكساد الدولي، قد تعزز في عام ١٩٩٤ بفضل انتعاش الاقتصادات متقدمة النمو وارتفاع قيمة الين الذي زاد من قدرة صادرات هذه البلدان على المنافسة. وهذه الدفعات المختلفة التي تلقاها الطلب الاجمالي تبطل في مجموعها آثار تشديد السياسات المالية المثبطة للنمو في معظم البلدان الآسيوية، بل وتعزز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥.

أما التغيير الصارخ الذي هو السبب الرئيسي للتراجع المتوقع لمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٥، فيتمثل في الامتعاض الذي أصاب الأثرياء على الصعيدين الدولي والمحلي فيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أعقاب الأزمة المكسيكية التي نشبت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. ونتج عن ذلك انخفاض فجائي وحاد في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الوافدة على أمريكا اللاتينية (وكذلك بعض التباطؤ الذي أصاب التدفقات الوافدة على "الأسواق الناشئة" في مناطق أخرى).

وقبل منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، كانت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تتوقعان أن تستمر في عام ١٩٩٥ مسيرة النمو الاقتصادي. ولكن بحلول شهر آذار/مارس ١٩٩٥ اتضح أنه لم يعد ممكنا الاستمرار في تمويل العجز في الحساب الجاري، وأنه لا بد من تقليصه بدرجة كبيرة ما يتطلب تخفيضا مفاجئا في قدرة المنطقة الاستيعابية، يساوي ٣٠ بليون دولار على الأقل (٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي). وسيتم الجزء الأكبر من تقليص الحساب الجاري في المكسيك (التي تمثل ٦٠ في المائة تقريبا من المجموع الإقليمي). وكما هو موصوف أدناه سوف تتأثر جميع بلدان أمريكا اللاتينية بدرجات مختلفة. والنتيجة المتوقعة هي انخفاض النمو الإقليمي المنتظر بنسبة النصف تقريبا.

(٥) ناقشت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤، بوجه خاص الأسباب التي جعلت بلدان جنوب وشرق آسيا قادرة على الاحتفاظ بمعدلات نمو مرتفعة على الرغم من الكساد الذي شهدته اقتصادات البلدان المتقدمة النمو (الصفحات ١٢٠-١٢٩).

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: نمو قليل المناعة

وفي عام ١٩٩٤، حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أسرع معدل نمو اقتصادي منذ عشر سنوات على الأقل (انظر الجدول ألف-٤). أما في ١٩٩٥ فسوف تحقق واحدا من أبطأ معدلات النمو. ويعود هذا التغيير الى انقلاب الأوضاع المفاجئ في المكسيك والأرجنتين والانتقال من حالة نمو في عام ١٩٩٤ الى حالة ركود أو انكماش في عام ١٩٩٥ (انظر الجدول ٢-٤). ولكن هناك أيضا تشديد أعم للسياسات المالية والنقدية بهدف تحسين أرصدة الميزانية والحساب الجاري فرضه الهبوط الشديد في تدفقات رؤوس الأموال الوافدة وزيادة تكلفتها.

وهكذا فإن من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي هذه السنة بنسبة تتراوح بين ١,٥ و ٢ في المائة أي أقل بكثير مما كان متوقعا قبل أن تمتد آثار أزمة عام ١٩٩٤ المكسيكية لتشمل المنطقة. ويتوقع أن يصاحب هذا النمو الاقتصادي الذي يسبق بالكاد النمو السكاني انخفاض في معدلات التضخم وتصحيحات هامة لأوجه عجز الميزانية.

وفي عام ١٩٩٤، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة بما يزيد على ٢ في المائة. وتصدر هذا النمو النشاط في البرازيل في أعقاب تنفيذ "الخطة الحقيقية" (نمو الناتج المحلي الاجمالي بما يناهز ٦ في المائة) والنمو الكبير (١٢,٥ في المائة) في بيرو بفعل ارتفاع الاستثمار والصادرات السريع. وأخذت عدة بلدان أخرى منها الأرجنتين وبوليفيا وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا تسير في اتجاه تحقيق معدلات نمو تتراوح بين ٤ و ٥ في المائة كاشفة عن تشابه أكبر مما كان في السنوات الماضية. ولم يتفاجم الكساد في ١٩٧٤ إلا في فنزويلا حيث حدث تراجع يقدر بما يقرب من ٤ في المائة نتيجة لأزمة طاحنة شملت القطاع المصرفي وأسعار الصرف وكلفت الحكومة حوالي ٨ بلايين دولار أي ما يزيد على ١١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي انفتحت لتغطية عجز المصارف الخاسرة.

وفي أمريكا الوسطى، من المتوقع في عام ١٩٩٥ أن يتكرر تقريبا معدل التوسع البالغ ٣,٥ في المائة تقريبا الذي حققته في عام ١٩٩٤. فهذه المنطقة دون الاقليمية تتأثر بدرجة أقل من غيرها من التحول الضجائي الذي طرأ على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة نظرا لأن الجزء الأكبر من عجز حسابها الجاري تتم تغطيته عن طريق التمويل الرسمي وتحويلات المهاجرين. كما أن زيادة صادرات الموز والبن بالإضافة إلى الصادرات غير التقليدية، تساعد أيضا على دعم نسق نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥.

وفي منطقة البحر الكاريبي، ما زالت كوبا وهايتي تعانيان من أوضاع اقتصادية حرجة تتسم بارتفاع معدلات البطالة ونقص السلع والخدمات. ولربما يكون الاقتصاد الكوبي قد خرج من وهدته في الجزء الثاني من عام ١٩٩٤ بعد أن انخفض الناتج إلى حوالي نصف ما كان عليه في ١٩٨٩. أما بالنسبة لهايتي التي رفع عنها الحظر الاقتصادي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي والتي تنتظر وصول صفقة معونة قيمتها ١,٢ مليون دولار فقد بدأت الصورة تتحسن في هذه السنة، بعد هبوط الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣٠ في المائة منذ الانقلاب العسكري في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

وفي العام الماضي بلغ النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أربعة أمثال متوسط النمو في العقد الماضي، ولكنه لم يكن مع ذلك كافياً لتخفيض نسبة البطالة والعمالة الناقصة نظراً لسرعة نمو القوى العاملة. وغالباً ما يترتب على محاولات إعادة هيكلة الاقتصاد وزيادة القدرة على المنافسة، آثار سلبية على المدى القصير فيما يتعلق بالطلب على اليد العاملة وهو ما ينطبق فيما يبدو على حالة أمريكا اللاتينية أيضاً. وفي الأرجنتين واصلت الارتفاع معدلات البطالة السافرة في المناطق الحضرية فزادت على ١١ في المائة من القوى العاملة، كما ارتفعت في فنزويلا معدلات البطالة ارتفاعاً حاداً ووصلت إلى ٩ في المائة. وفي المكسيك أدت سياسة التقشف والكساد إلى انخفاض في عدد الوظائف هذا العام. ورافق الانتعاش الاقتصادي في بداية التسعينات تراجع الفقر في المناطق الحضرية في عدة بلدان^(٦)، ولكن السير في هذا الاتجاه توقف الآن بل وارتد على أعقابهِ.

وباستثناء حالات قليلة وعلى رأسها حالة فنزويلا استمر انخفاض معدلات التضخم في المنطقة، وفيما عدا البرازيل، فقد انخفض التضخم إلى ١٦ في المائة تقريباً في نهاية العام. وبالإضافة إلى ذلك نتج عن خطة التثبيت الجديدة في البرازيل انخفاض حاد في معدلات التضخم منذ أن بدأ العمل في شهر تموز/يوليه الماضي بالخطة الحقيقية (انظر الفصل الخامس). وخلافاً لذلك يتوقع في المكسيك أن يؤدي تخفيض قيمة العملة بنسبة ٥٠ في المائة ورفع الضرائب والأسعار إلى زيادة أسعار السلع الاستهلاكية في ذلك البلد من ٧ في المائة في السنة الماضية إلى ما يزيد على ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٥.

افريقيا: نمو ضعيف

نشط النمو الاقتصادي في افريقيا في عام ١٩٩٤ ومن المتوقع أن تزداد قوته في عام ١٩٩٥، حيث ينتظر تحسن الأوضاع التي أدت إلى نشاطه في عام ١٩٩٤. وسيصل مستوى النمو في عام ١٩٩٥ إلى أعلى معدل وصل إليه في ست سنوات، ويتساوى مع معدل نمو السكان لأول مرة في ست سنوات. وساعد على حفز النمو في عام ١٩٩٤ الانتاج الزراعي وزيادة الطلب على الصادرات الافريقية من جانب الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو التي أخذت تنتعش. وأسهم تحسن أسعار الصادرات من السلع الأساسية غير النفطية خلال عام ١٩٩٤ في النمو ولكن أسعار النفط المنخفضة ثبطته في البلدان المصدرة للنفط. ومن المتوقع أن يستجيب الناتج في عام ١٩٩٥ استجابة ملموسة لتحسن أسعار السلع الأساسية غير النفطية.

وبعد سنوات من انخفاض أسعار الكاكاو والبن، بدأت زيادة الأسعار في تنشيط الصادرات. وفي الماضي القريب، لم يكن حصاد المحصول أحياناً يستأهل الجهد المبذول فيه، وأهملت الأشجار بل وقلعت. أما الآن، فيجري استعادة القدرة الإنتاجية، وهو ما يمكن أن يؤدي، مع ذلك، إلى التعجيل بانخفاض الأسعار مرة أخرى.

(٦) انظر Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Social Panorama of Latin America, 1994 (LC/G.1844), pp. 5-20

وفي عام ١٩٩٤ أدى هطول الأمطار بصورة غير كافية أو غير منتظمة إلى تقلص الانتاج الزراعي في بعض البلدان، مثل بوتسوانا وتونس والجزائر وزامبيا وملاوي، وكذلك في الجنوب الأفريقي وفي القرن الأفريقي. وحالت عودة الأمطار والتدخل الحكومي في اثيوبيا، بدعم من المجتمع الدولي، دون تفاقم المجاعة. ومن الناحية الأخرى، انتهى الجفاف الذي استمر سنتين في المغرب وأسهم ذلك في نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدل ١١ في المائة. كما استفادت كينيا في عام ١٩٩٤ من تحسن معدل هطول الأمطار عما كان عليه في السنوات الأخيرة. وزاد اجمالي الانتاج من الحبوب الغذائية في افريقيا بنسبة ٩ في المائة وارتفع الانتاج الزراعي الكلي بأكثر من ٢ في المائة في عام ١٩٩٤. والتوقعات الزراعية لعام ١٩٩٥ طيبة عموما، ما عدا في البلدان التي تعاني من الحرب، وفي تونس والمغرب والجنوب الافريقي، حيث يهدد الجفاف المحاصيل بالتلف.

وفي عام ١٩٩٤ أدت الحرب الأهلية إلى تعطيل النشاط الاقتصادي بصورة حادة في أنغولا وبورندي والجزائر ورواندا والسودان وسيراليون والصومال وليبيريا. وازدادت المعاناة بصورة هائلة في أنغولا والسودان وليبيريا وبين اللاجئين الروانديين، نتيجة لعرقلة عمليات الاغاثة. وفي رواندا انهار الناتج المحلي الاجمالي ربما بنسبة ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٤ وحدثت أضرار جسيمة أو تدمير للهياكل الأساسية أو لمؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية هناك أثناء المذابح. ونتيجة لذلك، يواجه ما يقدر بـ ٣ ملايين من اللاجئين والمشردين داخليا نقص في الأغذية في مطلع عام ١٩٩٥.

وقد تعرقل النشاط الاقتصادي في نيجيريا بسبب عدم الاستقرار السياسي والاضرابات ونقص القطع الأجنبي في عام ١٩٩٤. ونجم هذا العجز جزئيا عن انخفاض أسعار النفط، وأيضا بسبب سعر الصرف الثابت والمغالي فيه، مما أدى إلى تشييط الصادرات وبيع حصائل القطع الأجنبي من خلال القنوات الرسمية. وقد أعلنت نيجيريا في ميزانيتها الصادرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ السماح مرة أخرى بوجود سوق حرة موازية للنقد الأجنبي - وهي السوق التي كانت ممنوعة قانونا منذ سنة. وسيكون لسعر الصرف الجديد المحرر والمخفض كثيرا أثر ايجابي على الصادرات، إلا أن عدم وضوح الرؤية السياسية وغياب الإصلاح في مجالات أخرى ما زال يقيدان النشاط الاقتصادي في نيجيريا في عام ١٩٩٥. وفي زائير، اتخذت الحكومة الجديدة بعض الخطوات للسيطرة على عرض النقود وتخفيض التضخم المفرط، إلا أن هذه ليست بالمهمة السهلة نظرا لانهايار الاقتصاد الرسمي وعدم الاستقرار السياسي.

وفي جنوب افريقيا، أسهمت الاضطرابات العمالية، وعدم وضوح الرؤية، والعطلات العامة التي اقترنت بأول انتخابات ديمقراطية في نيسان/ابريل ١٩٩٤، في توقف الانتعاش الاقتصادي بصورة مؤقتة، ولكن النمو استؤنف بصورة قوية في النصف الثاني من عام ١٩٩٤. ونتيجة لاتفاق السلم الذي عقد مؤخرا في أنغولا والانتخابات الناجحة التي أجريت في موزامبيق وجنوب افريقيا، ينعم الجنوب الافريقي بفترة خالية من أي نزاع رئيسي لأول مرة منذ مطلع الستينات واتخذ التعمير والتنمية والإصلاح الاقتصادي والتعاون الاقليمي مكانة بارزة. وفي بلدان أخرى كذلك، مثل توغو وغابون وغينيا - بيساو ومدغشقر وملاوي، بدأت التحولات السياسية في افساح المجال أمام الإصلاحات الاقتصادية لكي تأخذ أولوية في قائمة الاهتمامات.

منطقة الفرنك

أدى خفض قيمة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وما تلاه من عمليات التكيف الاقتصادي^(٧)، التي ساعد عليها التمويل الدولي، وتخفيف عبء الدين، وارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي، وتحسن الأحوال الجوية، إلى تنشيط الصادرات ونمو الناتج (انظر الجدول ٢ - ٥). وكان تنفيذ الإصلاحات وآثار خفض القيمة أفضل عموماً في الجزء الغربي منه في الجزء الأوسط من منطقة الفرنك. وركزت الإصلاحات الاقتصادية المصاحبة لخفض القيمة على القطاع العام، وقوانين العمل، والضرائب، والصحة، والتعليم. ونتائج خفض قيمة العملة مشجعة بصفة خاصة في كوت ديفوار، حيث نما الاقتصاد في عام ١٩٩٤ لأول مرة منذ ثماني سنوات. والانتعاش في كوت ديفوار يفيد البلدان المجاورة كذلك. وبصفة خاصة، زادت صادرات الماشية من بلدان المنطقة الساحلية. ومن الناحية الأخرى، فإن الضعف النسبي الذي يتسم به أداء البلدان المصدرة للنفط في عام ١٩٩٤ هو في جزء منه نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

(٧) نوقشت التطورات التي أدت إلى خفض قيمة الفرنك وإلى إجراء تقييم أولي في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤، ... الصفحات ١٠٦-١١٢.

الجدول ٢ - ٥ - المؤشرات الاقتصادية لبلدان منطقة الفرندك
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

أسعار المستهلكين		الناج المحلي الاجمالي		الصادرات ^(١)		
١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٧	١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٧	١٩٩٤	١٩٩٣-١٩٨٧	
						البلدان المصدرة للنفط
٣٥,٢	٠,٩	٠,٣	٠,٦	١,٣	٧,٩	غابون
١٢,٧	٠,٧	٣,٨ -	٥,٠ -	٩,٦	٠,٥ -	الكاميرون ^(ب)
٤٠,٣	٢,٠	١,٥ -	١,٤	٠,٥ -	٧,٠	الكونغو
						البلدان المستوردة للنفط
٣٨,٦	٢,٥	٣,٤	١,٩	١٠,٤	٢,١ -	بنن
٢٤,٧	٠,٢	١,٢	٢,٢	١٠,٨	٩,٤	بوركينافاسو
٤١,٣	٠,١ -	٤,١	٣,٢	٢,٢	٢,٠	تشاد
٤١,٤	٠,١	١٠,٧	١,٢ -	٢٤,٨	٥,٧ -	توغو
٢٥,٠	٢,١	٠,٨	١,٢	٨,٨	١٩,١	جزر القمر
٢٤,٦	١,٣ -	٥,٨	٠,٧ -	٢١,١	٠,٩	جمهورية افريقيا الوسطى
٣٢,٠	١,١ -	٢,٠	١,٩	١٦,١	١,١	السنغال
٤٠,٦	٠,٥ -	٢,٥	٣,٩	٢٦,٢	٠,٥ -	غينيا الاستوائية
٢٥,٨	٣,١	١,٧	١,٢ -	١٥,٥	٠,١ -	كوت ديفوار
٣٢,٠	١,٢ -	٢,٤	٢,٤	٧٢,٠	٧,٤	مالي
٣٥,٦	١,٩ -	٤,٠	٠,٠ -	٣٤,٩ -	٠,٥ -	النيجر

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي.

(أ) استنادا إلى الواردات التي أبلغت عنها البلدان الشريكة، بدولارات الولايات المتحدة بالأسعار الجارية.

(ب) الناجح المحلي الاجمالي والتضخم هما للسنوات المالية التي تنتهي في ٣٠ حزيران/يونيه.

وقد أخذ رأس المال يعود الى بعض البلدان، ولا سيما الى كوت ديفوار. وزادت الودائع في المصارف التجارية في المنطقة ولكن معدل الإقراض كان بطيئا، بالرغم من قيام المصارف المركزية بتخفيض أسعار الفائدة منذ منتصف عام ١٩٩٤، حيث ما زال الطلب المحلي منخفضا والمستثمرون مترددون.

وقد زادت الأسعار بسرعة بعد خفض قيمة العملة ولكن بالنسبة لعام ١٩٩٤ ككل، انحصر معدل التضخم بين ٢٥ و ٤٠ في المائة في جميع البلدان تقريبا (انظر الجدول ٢ - ٥). ونظرا الى أن خفض قيمة العملة كان بنسبة ١٠٠ في المائة بالنسبة الى العملة المحلية، فقد تحققت مكاتب تنافسية كبيرة. وأدى انخفاض القوة الشرائية الحاد، المرتبط بخفض قيمة العملة والتجميد المؤقت للأسعار والإعانات، والحد من زيادات الأجور في القطاع العام، وتقليل النفقات الحكومية، والتخفيضات في بعض المعدلات التعريفية والضريبية الى السيطرة على التضخم. إلا أن الضغوط التضخمية ظهرت من جديد في بعض البلدان في نهاية عام ١٩٩٤ مع الإلغاء التدريجي للضوابط السعرية ونفاذ المخزون من السلع المستوردة قبل خفض قيمة العملة.

وعقب خفض قيمة العملة مباشرة اندلعت موجة من الاضرابات والمظاهرات. ولكنها خمدت في جميع البلدان تقريبا. غير أن الصعوبات الاقتصادية المقترنة بعدم الاستقرار السياسي في الكونغو والنيجر، ما زالت تمثل وقودا للاضرابات التي تطالب بزيادة الأجور.

وقد أثر التضخم سلبا على مستويات المعيشة وعلى الطلب، ولا سيما في المناطق الحضرية. واستخدمت مشاريع الأشغال العامة، في جملة أمور، لتخفيف هذا الأثر. وأدت آثار خفض قيمة العملة على الدخل والأسعار والى تحول الطلب من السلع الأساسية المستوردة الى السلع الأساسية المنتجة محليا، ولكن الصناعة التحويلية، من الناحية الأخرى، عانت من انخفاض الطلب المحلي الكلي وارتفاع تكاليف المدخلات المستوردة. وتمكنت بعض القطاعات الفرعية التي تتميز بانخفاض استخدامها للمدخلات المستوردة، مثل صناعتي تجهيز الأغذية والمنسوجات، من المحافظة على مستوى الناتج أو زيادة الصادرات. وزادت بصفة عامة الإيرادات الضريبية والجمركية ولكنها ظلت دون المستويات المستهدفة، لأن الانخفاض في حجم الطلب المحلي وحجم الواردات كان أكثر حدة من المتوقع.

ويتوقع أن يزداد النمو تحسنا في منطقة الفرنك في عام ١٩٩٥ في ظل ظروف خارجية مواتية. وستكون القوة الدافعة له أساسا هي الصادرات مع بقاء الطلب المحلي منخفضا. ومع ذلك، بدأت تظهر قيود من حيث الطاقة الانتاجية في مجالات مثل الصادرات من الماشية وفي القطاعات التي تستورد جزءا كبيرا من المدخلات. وفي عام ١٩٩٤ زادت صادرات الأخشاب من بلدان وسط افريقيا، إلا أن مخاوف بيئية بشأن إمكانية استمرارها قد أثرت.

وتظل التوقعات الطويلة الأجل للمنطقة متوقفة على الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية. ومن الخطوات المشجعة التي اتخذت في هذا الاتجاه ما تم في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ من إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا، الذي يهدف الى كفالة حرية حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال بهدف تكوين سوق مشتركة في المدى البعيد.

آسيا: أداء قوي أساسا

في الجدول ٢ - ٤، ترد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لأكثر من عشر بلدا ناميا، بعد الصين. وإذا أخذت الصين في الحسبان، توجد تسعة من هذه البلدان في آسيا (باعتبار تركيا جزءا من آسيا) وتشمل عددا كبيرا من حالات الأداء الاقتصادي الأكثر قوة في العالم. وفي غرب آسيا وفي تركيا، من الناحية الأخرى، توجد بعض البلدان التي صمدت لظروف عصيبة بصورة غير عادية في عام ١٩٩٤ بسبب مقتضيات التكيف (جمهورية ايران الاسلامية، وتركيا، والمملكة العربية السعودية) ولا تتوقع سوى حدوث انتعاش بطيء في عام ١٩٩٥.

غرب آسيا: إنكماش القطاع العام

أصيب الانتاج في غرب آسيا عمليا بالركود في عام ١٩٩٤. وبالنسبة لعام ١٩٩٥، سيؤدي الارتفاع المتوقع في متوسط أسعار النفط الى تحسين الرصدين الداخلي والخارجي ودعم قدر من الانتعاش الاقتصادي.

وفي عام ١٩٩٤ تعين اتباع سياسات مالية انكماشية في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط وإيراداته. كما كان عدم الاستقرار السياسي في اليمن واستمرار فرض العقوبات الاقتصادية على العراق من العوامل الأخرى المعطلة للاقتصاد في المنطقة. وفي جميع البلدان المصدرة للنفط، باستثناء الامارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية والكويت، هبط الناتج المحلي الاجمالي رغم ازدياد أنشطة القطاع الخاص. وعلى النقيض من ذلك، شهدت جميع البلدان المستوردة للنفط نموا اقتصاديا قويا نسبيا، ويرجع ذلك الى حد كبير الى توسع أنشطة القطاع الخاص.

وقد أدى ضعف أسعار النفط الذي صاحبه نمط من إنفاق عام مرتفع مستمر من الحقبة السابقة الى ضائقة في الحساب الجاري والميزانيات الحكومية. وهكذا أرغم انخفاض الإيرادات الحكومية والحاجة الى تخفيض العجز في الميزانيات الحكومات في البلدان المصدرة الرئيسية للنفط على إلغاء المشاريع الجديدة أو إرجائها. وفي بعض هذه البلدان، بما فيها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، قامت الحكومة مؤخرا برفع أسعار الخدمات العامة، وإن لم يكن ذلك بالنسبة لجميع المستهلكين. وكان هدف إصلاح السياسات في معظم الدول النفطية هو الحد من الإنفاق العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحريير التجارة، والاستثمار.

وفي جمهورية إيران الاسلامية، أدى انخفاض إنتاج النفط وإيراداته الى انخفاض في الإنفاق الحكومي وفي الاستثمار العام والاستثمار الخاص. وأصيب الاقتصاد بالركود. ومع توقع ازدياد انتاج النفط باستمرار خلال السنوات القليلة القادمة والحد من استهلاك النفط محليا من جراء ارتفاع أسعار النفط المحلية، لا بد وأن تنتعش حصيلة الصادرات، وأن يدعم هذا الانتعاش، ازدياد الصادرات غير النفطية. ونشأت قيود الاستيراد، مثل فرض حظر على المشتريات الأجنبية في حال وجود بضاعة وطنية مماثلة، عن الحاجة الى الحصول على فائض تجاري يسمح بخدمة التزامات إيران التي تمثلها القروض الكبيرة قصيرة الأجل.

وقد انتعش اقتصاد الإمارات العربية المتحدة في عام ١٩٩٤، وذلك بشكل رئيسي نتيجة لتوسع القطاعات غير النفطية السريع. وفي الكويت، بلغ النمو الاقتصادي ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٤. وازداد عجز الميزانية، بالنظر الى عدم إمكان تغطية كل النفقات العسكرية الجديدة عن طريق تخفيض أنشطة البناء والصيانة غير النفطية. وتعتزم الحكومة التي أخذ يزعجها منذ حرب الخليج تناقص الأرصدة المالية تخفيض الدعم بالنسبة للمنتجات البترولية والخدمات مثل الماء والكهرباء، وزيادة الرسوم الجمركية، وفرض رسوم على المكالمات الهاتفية المحلية التي هي مجانية الآن.

وفي البلدان المستوردة للنفط، طرأ تحسن كبير على النشاط الاقتصادي، وساعد في ذلك توقعات حصول السلام. وقد نما الاقتصاد الاسرائيلي بنسبة تزيد عن ٦ في المائة، مدفوعا بنشاط القطاع الخاص والنمو المرتفع في الطلب المحلي وزيادة الصادرات. ومع الإلغاء التدريجي للمقاطعة العربية، يتوقع ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر في اسرائيل، كما يتوقع أن يستمر ازدياد الصادرات. وظلت صورة النشاط الاقتصادي في الأردن مشرقة ويتوقع أن يتحسن هذا النشاط أكثر في عام ١٩٩٥ بفضل الإصلاحات الاقتصادية المستمرة. وفي لبنان يتسارع النمو البالغ ٧ في المائة في عام ١٩٩٤، يغذيه إصلاح هياكل البلد الأساسية وتعميرها، وإن كان التضخم وارتفاع الدين العام يمثلان خطرا عليه.

وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي ظلت نسبة التضخم أقل من ٥ في المائة بوجه عام، كما كان التضخم معتدلا في كل من الأردن واسرائيل والجمهورية العربية السورية ولبنان، ومرتفعا نسبيا في العراق وجمهورية ايران الاسلامية واليمن.

جنوب وشرق آسيا: تسارع متجدد

سيستمر تسارع النمو الاقتصادي في جنوب وشرق آسيا في عام ١٩٩٥، مواصلا الاتجاه السائد خلال السنوات الثلاث الماضية (انظر الجدول ٢ - ٤). ويتوقع أن يتعزز أكثر الانتعاش الاقتصادي في الهند والفلبين في عام ١٩٩٤، فتبلغ معدلات النمو ٦ في المائة تقريبا. ويتنبأ بأن يتسارع التوسع الاقتصادي في فييت نام فيبلغ ما يقارب ١٠ في المائة. وستحافظ اندونيسيا وماليزيا وتايلند على معدلات نموها الاقتصادي العالية (من ٧ الى ٩ في المائة)، في حين سيستمر النمو المعتدل (من ٥ الى ٧ في المائة) في هونغ كونغ ومقاطعة تايوان الصينية. وخلافا لذلك، سينخفض قليلا معدل النمو في جمهورية كوريا وسنغافورة فيصل الى ٧ - ٨ في المائة.

ويأتي دافع النمو في عام ١٩٩٥ من المصدرين المحلي والدولي كليهما، إذ سيبقى نمو الصادرات متينا بالنسبة للمنطقة ككل، وسيسهم إسهاما هاما في التوسع معظم الاقتصادات بفضل انتعاش الاقتصادات الصناعية وانخفاض أسعار الصرف الناجم عن ارتباط العملات المحلية بشكل أو آخر بدولار الولايات المتحدة. وسيكون نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية، أهم حافز بالنسبة لمعظم الاقتصادات الإقليمية. وستبقى الاستثمارات الخاصة وفيرة، في حين ستستمر بل وتزداد المستويات المرتفعة للاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية في بعض الاقتصادات، مثل هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة وتايلند وفييت نام. وسيزداد الاستهلاك ازديادا كبيرا في كثير من الاقتصادات، وفقا لتحسن مستويات الدخل بفضل استمرار النمو الاقتصادي القوي. والاستثناءات من ذلك هي هونغ كونغ وسنغافورة، حيث سيكون

تشديد سياسات الاقراض، ولا سيما في قطاع الاستهلاك في البلد الأخير منهما، وهبوط قيمة الأصول الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة في البلد الأول منهما، أثر سيء على الاستهلاك.

ويتوقع للضغوط التضخمية التي بدأت تتزايد في عام ١٩٩٤ أن تبقى في عام ١٩٩٥، بيد أنه يتعين احتواؤها عن طريق اتباع سياسة نقدية متشددة. وتظل قيود الطاقة الانتاجية المتفاقمة في كثير من الاقتصادات السريعة النمو سببا هاما من أسباب هذه المشكلة. ففي حين أن تباطؤ تدفق رؤوس الأموال منذ أواخر عام ١٩٩٤ قد أدى الى تباطؤ نمو عرض النقد في بعض الحالات (الهند واندونيسيا والفلبين وتايلند)؛ يمكن أن يؤدي الانخفاض الفعلي في أسعار الصرف في معظم الاقتصادات بسبب ضعف دولار الولايات المتحدة الى زيادة ضغوط الأسعار حدة في هذا العام.

وفي عام ١٩٩٥ يتوقع أن يستمر تشديد السياسة النقدية، التي صارت إنكماشية في أواخر العام الماضي وأوائل عام ١٩٩٥، في عدة نظم اقتصادية. ولما كانت السياسة المالية ستبقى ما بين حيادية وتوسعية بشكل طفيف في معظم أرجاء المنطقة. سيقع عبء الحفاظ على ثبات الأسعار على عاتق السياسة النقدية. وسيسفر هذا عن ثبات أسعار الفائدة في المنطقة أو ارتفاعها بعض الشيء. كما يتوقع من بعض الاقتصادات (اندونيسيا وتايلند والفلبين وهونغ كونغ)، التي أرغمت على رفع أسعار الفائدة لديها بشكل ملموس بقصد تعزيز أسعار الصرف لديها في أعقاب أزمة البيزو المكسيكي، أن تبقى أسعار الفائدة على مستويات أعلى لكبح التضخم.

الصين: صعوبات إدارة النجاح الاقتصادي

من تسارع معدل التضخم السنوي الى أكثر من ٢٤ في المائة في عام ١٩٩٤ والتباطؤ الطفيف الذي طرأ على نمو الناتج المحلي الإجمالي تبين أن كبح جماح الاقتصاد الصيني يمثل تحديا صعبا. وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام يساوي ١٢ في المائة تقريبا بينما كان الانتاج الصناعي ينمو بنسبة ١٣ في المائة تقريبا. وبالمقارنة مع عام ١٩٩٣، الذي بلغ فيه هذان المعدلان ١٣ و ٢٤ في المائة على التوالي، فإن معدلات عام ١٩٩٤ تشير الى أن درجة من النجاح قد تحققت. ولكن تسارع التضخم الى أكثر من ٢٤ في المائة، وهو أعلى معدل له منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، كان بمثابة إشارة تحذير.

وفي حين أن توسع الاستثمارات الثابتة البالغ معدله ٢٨ في المائة ما برح يولد ضغطا تضخيميا، فقد أدت زيادة الأجور الرسمية لعمال القطاع الحكومي الى ارتفاع شديد في إجمالي مدفوعات الأجور لعمال الحضر وبلغ أكثر من ٨٠ في المائة في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٤. كما زادت أسعار الشراء الرسمية بالنسبة للمنتجات الزراعية بقصد خفض الانتاج. وقد أدت هذه التدابير، بالإضافة الى الأحوال الجوية السيئة الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بسرعة. وثمة عامل رئيسي آخر ساهم في التضخم وهو زيادة عرض النقود، التي تستعمل الى حد كبير في دعم المؤسسات الحكومية الخاسرة، والأمر الذي يضع الحكومة الصينية في ورطة سياسية (انظر الفصل الخامس).

وقد عانت الزراعة من عام من الركود. وأدى سوء الأحوال الجوية، الذي صاحبه انخفاض في مساحة الأرض المستعملة في الزراعة، نتيجة للتصنيع السريع، الى انخفاض ناتج المحاصيل الغذائية بنسبة ٢,٥ في

المائة في عام ١٩٩٤. وقد انتعش إنتاج القطن، بيد أنه لم يزل غير كاف لتلبية الطلب القوي على صناعة المنسوجات.

بالنسبة لعام ١٩٩٥ يبقى سؤال هو هل سينجح الاقتصاد الصيني أخيرا في "الهبوط بسلام"، من حيث تخفيض التضخم دون أن يتسبب ذلك في إحداث كساد اقتصادي على الفور. وهناك بعض المؤشرات المؤيدة، للتنبؤات المتفائلة، ففي تباطؤ نمو الناتج الى حد ما في عام ١٩٩٤ ما يوحي بأن السياسات قد أخذت تعطي ثمارها. كما أن التضخم الشهري بدأ ينخفض في أواخر عام ١٩٩٤. وفي الاجتماع السنوي لمؤتمر الشعب الوطني المعقود في آذار/مارس، أشير الى عزم الحكومة على المحافظة على موقفها المتمثل في تشديد سياسات الاقتصاد الكلي طيلة عام ١٩٩٥. ويبدو من غير المحتمل فرض قيود نقدية صارمة وتشديد الاجراءات الادارية. ووفقا لهذا السيناريو سيبلغ معدل التضخم في عام ١٩٩٥ ككل حوالي ١٥ في المائة، مع نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٠ في المائة.

الفصل الثالث

الاقتصاد الدولي

الفصل الثالث

الاقتصاد الدولي

رغم أن معدل نمو الإنتاج في بلد ما هو نتيجة مباشرة لعوامل محلية، إلا أن الروابط الدولية عززت القوى الدافعة مؤخرا الى التوسع في معظم البلدان، ناشرة الطلب على نطاق دولي من خلال النمو المتسارع للتجارة العالمية، ومحولة المدخرات عبر تحويلات مالية تنهض بالاستثمار في البلدان المتلقية. كما عزز الانتعاش الاقتصادي الأسعار الدولية للسلع الأساسية التي تعتبر ذات أهمية بالنسبة لبلدان كثيرة ومن ضمنها بعض البلدان الأشد فقرا. إلا أن الروابط الدولية، وخصوصا الروابط المالية، يمكن أن تكون أيضا قنوات موصلة للمؤثرات السلبية التي يمكن أن يكون لها أيضا آثار متتابة كما أكدت ذلك التجربة منذ أزمة أسعار الصرف في المكسيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

نمو التجارة العالمية

تمر التجارة العالمية بفترة من النمو السريع. فحتى أثناء سنوات الانكماش في أوائل التسعينات، لم يكد نمو التجارة يبطئ خطواته، ويرجع ذلك جزئيا لنمو التجارة في البضائع والمكونات الألكترونية "الرفيعة التقنية" (انظر الفصل الحادي عشر). بيد أن انتعاش نمو الناتج والدخل العالميين قد أعطى دفعة لنمو التجارة عام ١٩٩٤، ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو ولو بمعدل أبطأ عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ (انظر الشكل الثالث - ١).

وأدى نمو الطلب على البضائع المتداولة أيضا الى رفع أسعار معظم السلع الأساسية بالدولار عام ١٩٩٤. وفي حالة أسعار النفط، فإنه نظرا لأن العام كان قد بدأ والأسعار في مستوى منخفض، فإن متوسط سعر النفط لعام ١٩٩٤ ككل كان أقل من سعره في عام ١٩٩٣ رغم أن الأسعار ارتفعت خلال معظم السنة. ويتوقع أن تستمر أسعار النفط في ثبات عام ١٩٩٥. ويتوقع أيضا أن يظل الطلب على السلع غير النفطية قويا وإن كان قد بدأ في الهبوط فيما يتعلق ببعض مجموعات السلع الأساسية. وهكذا فإن التجارة الدولية من حيث الأسعار والأحجام توفر حاليا فرصا مشجعة للتصدير.

الشكل الثالث - ١ - نمو الناتج العالمي والتجارة العالمية، ١٩٨١-١٩٩٦

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة (١٩٩٥ و ١٩٩٦ بالاستناد الى توقعات مشروع لينك).

مصادر نمو التجارة الدولية

لما كانت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تستوعب نحو ٧٠ بالمائة من الواردات العالمية، فإن تحليل نمو التجارة العالمية لا بد وأن يبدأ بواردات العالم الصناعي. وثمة عاملان نسبيا في ارتفاع حجم تلك الواردات بمعدل مرتفع ارتفاعا غير مألوف باق ٩,٥ في المائة في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ١٩). والعامل الأول هو الانتعاش الاقتصادي في البلدان الصناعية، والثاني الأثر السعري لارتفاع قيمة الين الياباني، وبدرجة أقل المارك الألماني. ومن المتوقع أن يستمر العاملان في دعم نمو الطلب على الواردات في عام ١٩٩٥، رغم أنه من المتوقع أن يزداد حجم الواردات بنسبة تقل عن ٨ في المائة.

ونما حجم واردات الولايات المتحدة بنسبة ١٤ في المائة تقريبا عام ١٩٩٤، وهي السنة الثالثة التي بلغت فيها أحجام الواردات معدلات تتألف من رقمين، وكان ذلك يعكس مرونة الدخل العالية للطلب على واردات الولايات المتحدة. أما الآثار السعرية الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف فكانت ضئيلة للغاية، أي أن سعر الصرف الفعلي الاسمي للدولار هبط بنسبة واحد في المائة فقط في العام الماضي (انظر الجدول ألف - ٩). ورغم أن سعر الدولار هبط مقابل الين، والمارك الألماني والعملات التي تتذبذب مع المارك في النظام النقدي الأوروبي فإن أسعار صرف عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة إما أنها لم تتغير تغيرا كبيرا أو انخفضت قيمتها مقابل الدولار وخصوصا الدولار الكندي (وفي نهاية العام البيزو المكسيكي).

ونما كذلك حجم الواردات اليابانية بنسبة ١٤ في المائة تقريبا عام ١٩٩٤. وفي هذه الحالة فإن الأثر المترتب في الدخل على الانتعاش الوليد ازداد قوة بفعل ارتفاع سعر الصرف للين. ولما كان جزء كبير من تجارة اليابان يتم مع بلدان تجارها قائمة على الدولار، لذا فإن سعر الصرف الفعلي الاسمي للين ارتفع بنسبة ٨ في المائة عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ألف - ٩). ولقد أخذت قيمة الين ترتفع الآن في كل سنة منذ عام ١٩٩١، وبلغ الارتفاع التراكمي في قيمته ٤٣ في المائة بالقيمة الفعلية الاسمية و ٣٨ في المائة بالقيمة الفعلية الحقيقية اعتبارا من عام ١٩٩٤. ورغم حقيقة أن الين ازدادت قوته أكثر في عام ١٩٩٥، فإنه من المتوقع أن تنمو الواردات بنسبة ١٠ في المائة تقريبا (انظر الجدول ألف - ١٩).

ولم تتمكن اليابان بسبب ارتفاع قيمة الين على الأغلب من أخذ حصتها من نمو الصادرات العالمية. فحجم الصادرات اليابانية لم ينم سوى ب ٢ في المائة فقط عام ١٩٩٤ ويتوقع أن يهبط بنسبة ٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٥. وهذا هو بالفعل أحد الأسباب الكامنة وراء قرار الحكومة إعداد مجموعة جديدة من الحوافز المالية وخفض أسعار الفائدة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ كما لوحظ في الفصل الثاني.

وفي غضون ذلك ساعد الانتعاش الاقتصادي في غرب أوروبا على تحويل اتجاه انخفاض بنسبة ٤ في المائة في حجم الواردات عام ١٩٩٣ واستبداله بمعدل نمو بواقع ٧ في المائة تقريبا، وهو معدل من المتوقع أن يتكرر في عام ١٩٩٥. ولما كانت مصادر التوريد الرئيسية لبلدان غرب أوروبا هي بلدان أوروبية غربية أخرى، فإن النمط الجديد لنمو الصادرات الأوروبية يعكس عموما النمو في الواردات.

وكانت الزيادة في طلب غرب أوروبا على الواردات تشكل أيضا فرصة تصديرية رئيسية لوسط وشرق أوروبا. فالقيمة الدولارية لصادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ارتفعت بنسبة الخمس، مما ساعد على تمويل زيادة تتجاوز ١٢ في المائة من القيمة الدولارية للواردات والتي كانت تشتمل على نمو في الطلب على البضائع الاستثمارية. وكان هذا الأداء التجاري واحدا من العوامل وراء استئناف النمو الاقتصادي في المنطقة (انظر الفصل الثاني). واستفادت المنطقة في هذه الحالة من اعتمادها على غرب أوروبا، التي تشكل تجارتها معها أكثر من ٥٠ في المائة^(١). وما لم يحدث تنوع كاف في السنوات المقبلة، ستعاني المنطقة من الجانب السيء لذلك الاعتماد وذلك خلال فترة الانحسار الدوري المقبل لبلدان غرب أوروبا.

واتسم نمو الواردات والصادرات بالقوة أيضا في البلدان النامية، ولم يكن ذلك النمو مدفوعا فقط بتجارة دينامية مستمرة في جنوب وشرق آسيا والصين، بل كان مدفوعا أيضا بأداء تجاري قوي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (انظر الجدول ألف - ١٩). غير أنه يتوقع حدوث بعض الاعتدال في نمو التجارة في البلدان النامية عام ١٩٩٥ بالدرجة الأساسية بسبب نمو الصادرات القادمة من جنوب وشرق آسيا والصين بصورة أبطأ وبسبب انخفاض في الواردات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وازدادت أحجام الصادرات والواردات بنسبة ١٤ في المائة تقريبا في جنوب وشرق آسيا في عام ١٩٩٤. وكان وراء النمو النشط في الصادرات الانتعاش في الاقتصادات المتقدمة النمو واستمرار الارتفاع في التجارة فيما بين بلدان المنطقة، وفي الصادرات إلى الصين. كذلك فإن تخفيض قيمة الدولار مقابل الين أدى أيضا إلى تحسين التنافسية السعرية لصادرات اقتصادات إقليمية عديدة ترتبط عملاتها بالدولار. كما أن ازدياد التخصص للجيل الأول والثاني من الاقتصادات الحديثة التصنيع في القطاعات الألكترونية وقطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية الآخذة في التوسع سريعا أدى إلى تعزيز نمو صادراتها.

وازداد نمو الواردات بفعل الطلب المتزايد على السلع الرأسمالية المستوردة وبفعل مدخلات أخرى يحتاجها النمو السريع في الصادرات. وقد تعزز هذا بواسطة نمو قوي في الاستثمار في اقتصادات عديدة. ولقد انتشرت الزيادة في الواردات في المنطقة وأدى هذا لارتفاع حالات العجز التجاري في عدد من الاقتصادات الأمر الذي أثار مشاعر القلق بشأن الحاجة لتقليص نمو الصادرات.

(١) لا تشكل وسط وشرق أوروبا، من ناحية أخرى، سوى نحو ٥ في المائة فقط من تجارة غرب أوروبا (للحصول على تفاصيل بخصوص تكوين وتنافسية تجارة أوروبا الشرقية مع غرب أوروبا، انظر رومن دوبرنسكي، "إعادة هيكلة التجارة في الاقتصادات التي تجتاز مرحلة انتقالية: تحليل مستند إلى التجارة مع الاتحاد الأوروبي"، سلسلة ورقات عمل لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة، رقم ٨، نيويورك، ١٩٩٤.

وارتفع حجم صادرات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ٩ في المائة، مستفيدا من انتعاش الأسواق العالمية وزيادة الطلب فيما بين بلدان المنطقة. وكانت زيادة أسعار السلع الأساسية واستمرار التنوع في المصنوعات مسؤولين عن الزيادة القوية في قيمة الصادرات. غير أن الواردات نمت بشكل أسرع من الصادرات في عام ١٩٩٤ بسبب النمو الاقتصادي وتعريفات جمركية أدنى وتوفير التمويل.

وهناك تحول عكسي يجري في عام ١٩٩٥ نظرا للتكيف المفاجئ لمراكز الحساب الجاري بعدما تباطأت التدفقات الرأسمالية في أعقاب الأزمة المكسيكية. وسوف تزداد حصيلة الصادرات بصورة أسرع من المصروفات على الواردات وذلك استجابة لتخفيضات قيمة العملة التي جرت في بلدان مختلفة وانكماش أو تباطؤ نمو الطلب الداخلي في البلدان الرئيسية. وبالفعل، من المحتمل أن ينخفض حجم الواردات.

وأخذت أفريقيا تستفيد حاليا من ازدياد الطلب على صادراتها، وسجلت البلدان غير المصدرة للنفط ارتفاعا في حصيلتها من الصادرات عام ١٩٩٤ وذلك بمعاونة الارتفاع الحادث في أسعار الصادرات السلعية. وفي منطقة الفرنك كانت الصادرات عموما متجاوبة مع تخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الإفريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ (انظر الجدول الثاني - ٥)، إلا أن الواردات انكمشت. واتسع حجم الواردات في البلدان المستوردة للنفط في عام ١٩٩٤ ولكنه انخفض في البلدان المصدرة للنفط بالتوازي مع الصادرات. أما الانتعاش في جنوب أفريقيا فقد أدى إلى زيادة سريعة في وارداتها في عام ١٩٩٤.

وازدادت قيمة وحدة التصدير الأفريقية بالدولارات في عام ١٩٩٤ لأول سنة منذ عام ١٩٩٠ وباتت معدلات التبادل التجاري في سبيلها للتحسن في عام ١٩٩٥ لأول مرة منذ عام ١٩٩٠. ويتوقع أن يطرأ تحسن إضافي على إيرادات التصدير في عام ١٩٩٥ كما أن أسعار النفط سوف تزداد كذلك. وتبرز التجربة الحالية أن اعتماد أفريقيا على السلع الأساسية لم يتغير رغم بعض التنوع نحو صادرات غير تقليدية.

عودة أسعار السلع الأساسية غير الوقودية إلى الارتفاع

تسارع التحول في أسعار السلع الأساسية، في أواخر عام ١٩٩٣ فأفضى إلى انتعاش ملموس واسع النطاق في عام ١٩٩٤، مع ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الصادرات من السلع الأساسية غير الوقودية بالدولار، بنسبة ١٧ في المائة (انظر الجدول ألف - ٢١). وقد بلغ ذلك الارتفاع بالنسبة للصادرات المصنوعة للبلدان المتقدمة النمو ١٦ في المائة، بسبب حدوث زيادة تقل عن ١ في المائة في الرقم القياسي لأسعار الصادرات من السلع المصنعة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وفي الوقت الحاضر عاد الرقم القياسي المقوم بالدولار إلى الذروة التي كان قد بلغها قبل الانتكاس؛ إلا أن الرقم القياسي الحقيقي لا يزال دونها بكثير (انظر الشكل الثالث - ٢).

الشكل الثالث - ٢ - أسعار صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية غير الوقودية ١٩٨٠-١٩٩٤

المصدر: الأونكتاد والأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ملاحظة: السعر "الحقيقي" هو السعر الإسمي مخفضا وفقا للرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان الصناعية من المصنوعات.

ارتفع متوسط أسعار جميع فئات السلع الرئيسية الى معدلات تتكون من رقمين خلال السنة. وجاء الأرز والسكر في مقدمة الأغذية التي ارتفعت أسعارها حيث ارتفع سعر الأرز بنسبة ٣٤ في المائة وارتفع سعر السكر بنسبة ٢٠ في المائة. وكان ارتفاع سعر البن بنسبة ١١٨ في المائة (مقاسا بسعر مؤشر الاتفاق الدولي للبن لعام ١٩٨٩)، وارتفاع أسعار الكاكاو بنسبة ٢٣ في المائة وراء ارتفاع أسعار المشروبات المدارية.

ويمكن أن تعزى النتيجة المواتية بالنسبة لمصدري السلع الأساسية الى عدم كفاية العرض في الأسواق العالمية والى ما يصاحب الانتعاش من زيادات في الطلب. ولقد ساهمت أحوال الطقس غير المواتية في البلدان المنتجة الرئيسية في انخفاض انتاج وصادرات عدة سلع أساسية زراعية، كالأرز والسكر والمطاط الطبيعي والبن. كما استفادت الأسعار الدولية لبعض المعادن والفلزات من انخفاض صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولقد ساهم تصدير سلع كالألومنيوم والرصاص، والنيكل، والزنك، بكميات قياسية من تلك البلدان في السنوات الأخيرة في كساد الأسعار في أسواق الفلزات والمعادن منذ عام ١٩٨٩.

علاوة على ذلك أدت اتفاقات منتجي الألومنيوم والبن بشأن الحد من صادرات هاتين السلعتين الأساسيتين الى ارتفاع أسعارهما. وفي حالة البن على وجه الخصوص، أدت خطة للحد من الصادرات بدأ العمل بها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الى تقليص إجمالي العرض العالمي والى ارتفاع الأسعار بشكل ملحوظ في مطلع عام ١٩٩٤. وبحلول منتصف العام كانت الأسعار قد زادت عن الضعف بل واصلت ارتفاعها فبلغت أعلى مستويات لها خلال ثماني سنوات، بعد أن أثلقت موجتا صقيع وموجة جفاف ٤٠ في المائة من محصول البرازيل لموسم ١٩٩٤/١٩٩٥. وارتفعت أسعار الألومنيوم بنسبة ٣٠ في المائة خلال العام نتيجة لخطة وضعت فيما بين كبار المنتجين ترمي الى تخفيض إنتاج المصاهر وصادراتها.

وأبرز استمرار معدل الاستهلاك المرتفع من المواد الخام في الولايات المتحدة وبلدان آسيا ذات الاقتصادات المتسارعة النمو، والصين وبلدان عدة في أمريكا اللاتينية قوة جانب الطلب من انتعاش الأسعار. وأضاف الاستئناف اللاحق للانتاج الصناعي في اليابان وغرب أوروبا زخما جديدا الى ارتفاع الطلب والأسعار. وعلى نحو مماثل، أسهمت زيادة الواردات من السلع الغذائية والسلع الأخرى الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في دعم أسعار سلع عدة كانت قد تأثرت تأثرا سلبيا بتفكك الصلات التجارية فيما بين هذه البلدان في السنوات الأخيرة.

ويبدو أن إجراء عمليات شراء بالمضاربة قد حفز أيضا ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية. أي أن ارتفاع أسعار العقود الآجلة والعقود الخيارية المتصلة بالسلع خلال جزء كبير من السنة أسهم في ارتفاع أسعار السلع التي تقوم عليها تلك العقود. وقد أفادت التقارير في الحقيقة أن تداول صكوك السلع الأساسية قد بلغ مستويات قياسية من حيث القيمة والحجم في البورصات الرئيسية للسلع الأساسية في عام ١٩٩٤.

ولقد عكس طلب المستثمرين المؤسسين على هذه الصكوك، بصورة رئيسية تصورا مفاده أن أسعار بعض السلع ولا سيما المعادن والفلزات هي دون قيمتها الفعلية، لأن الأسعار كانت قد انخفضت بالقيمة الحقيقية الى أدنى مستويات تاريخية لها خلال السنوات الأخيرة. ومع حدوث الانتعاش الناجم عن زيادة الطلب، وتوقع المزيد من الارتفاع في الأسعار خلال فترة الانتعاش هذه، اعتبرت الإيرادات المرتقبة من هذه السلع مواتية، اذا ما قورنت بعوائد السندات والأسهم والأصول المالية الأخرى. والى جانب ذلك وفرت الصكوك المرتبطة بسلع معينة فرصا لتنويع حافظة الاستثمارات ووقاية من ارتفاع معدل التضخم وارتفاع أسعار الفائدة حيث اعتبر أن أسعار هذه الصكوك لا ترتبط بأسعار الأصول المالية الأخرى إلا بصورة ضعيفة، وأحيانا بصورة سلبية، في حين أن ارتباطها إيجابيا بالتضخم.

واتسمت آليات السياسات الدولية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار في أسواق السلع الأساسية بعدم الفعالية الى حد بعيد في عام ١٩٩٤. فالاتفاق الدولي للمطاط الطبيعي وحده هو الذي يعمل حاليا وفق خطة مخزون وقائي لتثبيت الأسعار. غير أن مخزونه من المطاط استنفد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ بعد تصاعد أسعار المطاط خلال النصف الثاني من السنة. وجرى التفاوض بشأن اتفاق دولي جديد في أوائل عام ١٩٩٥ ومن المقرر أن يبدأ نفاذه في عام ١٩٩٦. وجرى التفاوض بشأن اتفاقات جديدة للبن والكاكاو في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ لكن هذه خلت من البنود الاقتصادية المعتادة المتعلقة بتثبيت الأسعار. وتبدو احتمالات التوصل الى اتفاقات دولية جديدة بين المنتجين والمستهلكين بعيدة المنال. وقد تفضي النجاحات الأولية التي حالفها ترتيبات المنتجين، فيما يتعلق بدعم أسعار البن والألومنيوم الى بذل جهود جديدة من جانب منتجي سلع أخرى لمحاكاة هذه النماذج. ومن جهة أخرى لا يوجد أمام حكومات البلدان المستهلكة حوافز تذكر للانضمام الى خطط تعاون، لأن الاتجاه على المدى البعيد هو، فيما يبدو، أن يسبق العرض الطلب وأن تنخفض الأسعار.

ويزيد النجاح المحدود الذي أصابته الاتفاقات التي لا تزال سارية من رواج الدعوة الى وضع استراتيجيات موجهة بقدر أكبر نحو السوق من أجل معالجة تأرجح الأسعار. وتدعو الاقتراحات التي تقدم بها مؤخرا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأونكتاد ومراقبون آخرون الى اتباع البلدان المصدرة للسلع الأساسية استراتيجيات واقية على نطاق أوسع من أجل السيطرة على المخاطر التي تحف بأسعار صادراتها من السلع الأساسية^(٢).

(٢) انظر على سبيل المثال: World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1994, (Washington, D.C., April, 1994) Carmen Reinhart and Peter Wickham, "Commodity Prices: Cyclical Weakness or Secular Decline?", IMF Staff Papers, Vol. 41 (June 1994), pp. 175-213: في تحسين عمل أسواق السلع الأساسية، تقرير من أمانة الأونكتاد (TD/B/CN.1/10، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣)؛ and C.W. Morgan, A.J. Rayner and C.T. Ennew, "Price Instability and Commodity Futures Markets", World Development, Vol. 22, No. 11 (November 1994), pp. 1729-1736.

وتشير الدلائل مع بداية عام ١٩٩٥ الى إمكانية حدوث زيادات أو انخفاضات أضيق نطاقا في أسعار السلع فيما تبقى من السنة، بسبب الاقتران بين آثار تباطؤ نمو اقتصاد الولايات المتحدة وتقلص الطلب على الواردات في المكسيك، وتباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. إلا أن التوسع في الانتاج الصناعي الذي يحتمل حدوثه في اليابان، وغرب أوروبا والمناطق السريعة النمو في آسيا سيساعد على دعم أسعار السلع الأساسية. وقد أدت توقعات ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض التضخم في الولايات المتحدة بالفعل الى تراجع عن تداول صكوك السلع الأساسية الى الأصول التقليدية المدرة للفائدة في الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥. ونتيجة لذلك خسرت أسعار عدة سلع تقوم عليها العقود بعض المكاسب التي حققتها خلال عام ١٩٩٤. وأخذت تظهر بالفعل في عدة أسواق استجابة العرض لارتفاع الأسعار، - أي زيادة الناتج، وزيادة استخدام بدائل لمدخلات السلع الأولية بما في ذلك إعادة استعمال المعادن الخردة على نحو أكثر كفاءة، وعزوف البلدان عن تقييد الصادرات ما دامت الأسعار مرتفعة. ويتوقع أن يؤدي هذا الاتجاه الى فائض في العرض وانخفاض أسعار العديد من السلع الأساسية خلال السنة.

سوق النفط الدولية

بالنظر الى الانتعاش الاقتصادي العالمي القوي نسبيا، وتباطؤ معدل انخفاض الطلب على النفط في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي حالة استمرار حظر تصدير النفط على العراق، فإن الطلب العالمي على النفط سيلحق بالعرض وسيرسخ أسعار النفط بدرجة ملموسة في عام ١٩٩٥، وفي ظل تلك الظروف، من المتوقع أن يرتفع في عام ١٩٩٥ متوسط أسعار النفط الى ما يتراوح بين ١٧ و ١٨ دولارا للبرميل الواحد^(٣)، ولا سيما إذا حافظت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) على الحد الأقصى الحالي لإنتاجها.

ومع ذلك فإن دفء جو الشتاء فضلا عن توقع حدوث زيادات أخرى في الانتاج من غير بلدان الأوبك يمكن أن يضربا ضغوطا لتخفيض الأسعار، الأمر الذي من شأنه أن يقوض الجهود التي تبذلها الأوبك بقصد كبح الانتاج. وعلى الأجل المتوسط، يمكن لسوق النفط العالمية أن تتوتر بدرجة متوسطة وذلك بصفة أساسية استجابة للتطورات الجارية على جانب الطلب، بالرغم من أنه من المتوقع أن يكون المعروض من النفط وافرا الى حد كبير بالأسعار الحالية (انظر الفصل العاشر). وبالرغم من أن أسعار النفط قد تعثر بها بعض التقلبات صعودا وهبوطا، فإنه في المتوسط يمكن افتراض أنها ستظل ثابتة بالقيمة الحقيقية في المدى المتوسط.

وفي عام ١٩٩٤، قوي الطلب العالمي على النفط، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى تسارع النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وباستثناء افريقيا، ظل نمو الطلب على النفط في البلدان النامية قويا، ولا سيما في الصين وشرق وجنوب شرق آسيا. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، كان استهلاك النفط في أفريقيا مستقرا تقريبا، مما يعكس بطء النمو الاقتصادي، وفي بعض الحالات، نقص العرض (انظر الجدول ألف - ٣٩).

(٣) المؤشر السعري المستخدم هنا هو متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك المؤلفة من سبعة أنواع من النفط الخام.

وقد نما استهلاك النفط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بنحو مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٤، بالرغم من تحسن كفاءة الطاقة، مما يعكس تسارع النمو الاقتصادي في تلك البلدان. وقد وازن الطلب القوي على النفط في اليابان، نتيجة لزيادة استخدام النفط في توليد الطاقة الكهربائية، انخفاض النمو في استهلاك النفط عن المتوقع في الولايات المتحدة وغرب أوروبا، بسبب دفع الجو بصورة غير عادية في الربع الأخير من عام ١٩٩٤. كما ساعد على تنشيط النمو في الطلب على النفط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي هبوط أسعار المنتجات النفطية عموما في الولايات المتحدة واليابان. إلا أن متوسط الأسعار التي دفعها المستهلكون في غرب أوروبا للمنتجات النفطية زاد بالرغم من هبوط أسعار النفط الخام بدرجة ملموسة، بسبب زيادة الضرائب في عدد من البلدان، وبخاصة في ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة.

وقد ارتفع إنتاج النفط الخام في العالم في عام ١٩٩٤ تمشيا مع الزيادة في الطلب. وزاد إنتاج النفط من غير بلدان الأوبك أكثر من زيادته في الأوبك لأول مرة منذ عام ١٩٨٥، ويرجع ذلك أساسا إلى الزيادات الحادة التي حدثت في المملكة المتحدة والنرويج (انظر الجدول ألف - ٤٠). كما زاد الإنتاج بدرجة كبيرة في البلدان النامية غير بلدان الأوبك، وعلى الأخص في الأرجنتين واکوادور وأنغولا وعمان وفيت نام والهند واليمن، في حين انخفض الإنتاج في تونس وباكوا غينيا. وفي الصين والمكسيك، زاد إنتاج النفط زيادة طفيفة. أما في الاتحاد السوفياتي السابق، فقد انخفض الإنتاج بنسبة ١١ في المائة، وبذلك وصل الانخفاض التراكمي إلى نحو ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨٩، مما يعكس استمرار المشاكل المتعلقة بصيانة الهياكل الأساسية وتحسين أساليب استخراج النفط^(٤). كما وصل الإنتاج في الولايات المتحدة انخفاضه، بسبب شيوخة حقول النفط؛ حيث وصل إلى أدنى مستوى له منذ عام ١٩٥٤. أما في البلدان الأخرى، فقد زاد الإنتاج زيادة متوسطة.

ومن المتوقع أن تستمر زيادة العرض من غير بلدان الأوبك في السنوات القليلة المقبلة مع استمرار ارتفاع الإنتاج من بحر الشمال وتوقف الهبوط الكبير في البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. ومن المحتمل أن يفوق نمو الإنتاج في المملكة المتحدة والنرويج وعدد من البلدان النامية هبوط الإنتاج في الولايات المتحدة وغيرها من المناطق المنتجة للنفط الآخذة في النضوب بسرعة. وينبئ غياب الصيانة الصحيحة لحقول النفط بحدوث هبوط آخر في إنتاج النفط في رابطة الدول المستقلة قبل البدء في الارتفاع مرة أخرى. وفي الولايات المتحدة، قد يؤدي أيضا تناقص الاحتياطيات وشيخوخة حقول النفط إلى حدوث انخفاض تدريجي آخر في الإنتاج. إلا أن الهبوط في الولايات المتحدة قد يوازن بمجرد بدء الإنتاج الجديد الناشئ عن استغلال الحقول البحرية في خليج المكسيك.

(٤) بالرغم من الانخفاض الحاد في الإنتاج في الاتحاد الروسي، زادت صادرات النفط من الاتحاد السوفياتي السابق من ٢,٢ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٣ إلى ٢,٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٤. وكان هذا ممكنا بسبب حدوث انخفاض أكثر حدة في استهلاك النفط محليا، الأمر الذي أتاح مزيدا من النفط للتصدير.

وقد عكست تحركات أسعار النفط خلال عام ١٩٩٤ النمو القوي نسبيا للطلب على النفط، مقرونا ببعض الاختلالات الطفيفة في العرض التي نجمت عن إضراب عمال النفط في نيجيريا والحرب الأهلية في اليمن وقرارات الأوبك المتعلقة بمستويات الانتاج. وكانت أسعار النفط في بداية السنة عند مستويات منخفضة بصورة غير متوقعة (انظر الشكل الثالث - ٣)، بسبب حدوث زيادة حادة في انتاج النفط في بحر الشمال، بالإضافة إلى وجود فائض كبير في المخزون النفطي. وتحسنت أسعار النفط إلى حد ما في الربع الثاني من السنة نتيجة لبرودة الجو في الولايات المتحدة وتنامي التوسع الاقتصادي في البلدان الصناعية. وقررت منظمة الأوبك في اجتماعها الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٩٤ تثبيت مستوى الانتاج، وساعد ذلك على استقرار الأسعار. وبذلك ارتفعت أسعار البضاعة الحاضرة من ١٣,٦ دولارا للبرميل الواحد في الربع الأول من السنة، إلى أكثر من ١٦ دولارا للبرميل في الربعين الثالث والأخير. وساعد الاتفاق الذي أبرمته منظمة الأوبك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ على تجميد الانتاج لمدة سنة على المحافظة على أسعار النفط، التي كان من المرجح لولا ذلك أن تنخفض بسبب اعتدال الجو على غير المألوف في امريكا الشمالية وأوروبا. وبدد ذلك القرار على ما يبدو شكوك السوق بشأن تصميم منظمة الأوبك فيما يتعلق بالانتاج، وهو التصميم الذي أدى إلى تخفيض الأسعار في السنوات الأخيرة.

الشكل الثالث - ٣ -
متوسط سعر البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك
المؤلفة من أنواع من النفط الخام، ١٩٩٤-١٩٨٨

وبصرف النظر عن ذلك، كان متوسط سعر النفط في عام ١٩٩٤ وهو ١٥,٦ دولارا للبرميل هو أدنى سعر وصلت اليه سلة الأوبك منذ عام ١٩٨٨ وأدنى سعر وصلت اليه منذ عام ١٩٧٣ من حيث القوة الشرائية بالنسبة لصادرات البلدان الصناعية من المصنوعات (انظر الشكل الثالث - ٤)، ونتيجة لذلك، كانت الإيرادات الاجمالية لنتف الأوبك في عام ١٩٩٤ أقل من نصف مستواها في عام ١٩٧٤ بالقيم المعدلة لأخذ معدل التضخم في الاعتبار.

الشكل الثالث - ٤ - أسعار النفط وحصائل الأوبك من صادرات النفط
بسعر الدولار في عام ١٩٧٤، ١٩٧٢-١٩٩٤^(أ)

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا إلى "النشرة الإحصائية السنوية لمنظمة الأوبك" و "النشرة الإحصائية الشهرية للأمم المتحدة".

(أ) القيمة الإسمية للدولار مخفضة وفقا للرقم القياسي لأسعار صادرات البلدان الصناعية من المصنوعات.

وهذا الوضع مهم للغاية حيث يعتمد عدد من أعضاء الأوبك على إيرادات صادرات النفط في أكثر من ٩٠ في المائة من حصائلها من النقد الأجنبي. وقد زادت إيرادات نفط الأوبك بمعدل سريع خلال السبعينات، ثم انخفضت تدريجياً قبل أن تهبط في عام ١٩٨٦ إلى نحو ربع الذروة التي وصلتها في عام ١٩٨٠. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت الأسعار إلى حد ما، ولكنها هبطت بنحو ١٨ بليون دولار (أو ١٤ في المائة) على مدى السنتين الماضيتين (انظر الجدول ألف - ٤٢). وفي الوقت الحالي، تحصل بلدان الجماعة الأوروبية من الضرائب التي تفرضها على النفط نحو ضعف ما تحصله بلدان الأوبك من بيعه.

وأكبر مستورد للنفط في العالم هو الولايات المتحدة، تليها اليابان والمانيا وفرنسا وإيطاليا وجمهورية كوريا وإسبانيا. واستوردت هذه البلدان السبعة مجتمعة نحو ٢٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٤، بما يمثل ٧٠ في المائة من إجمالي تجارة النفط. وفي عام ١٩٩٤، تجاوزت واردات الولايات المتحدة من النفط لأول مرة ٥٠ في المائة من الاستهلاك، وفقا لمعهد النفط الأمريكي. والاعتماد على الواردات من النفط أعلى كثيرا في بلدان كبيرة أخرى مستوردة للنفط، حيث يصل إلى ما يقرب من ١٠٠ في المائة في إسبانيا والمانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسا واليابان.

ومع ذلك، فعلى مدى العقد الماضي، انخفضت درجة الاعتماد على النفط المستورد انخفاضاً كبيراً في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من خلال التغييرات التي حدثت في الصناعات الانتاجية الوطنية، وسياسات حفظ الطاقة، وإحلال أشكال أخرى من الطاقة، وتوافر مخزونات نفطية للطوارئ لمجابهة الاختلالات في العرض. وفي الوقت الحالي، يمكن لهذه المخزونات أن تدوم لفترة تصل إلى ثلاثة أشهر من احتياجات الاستيراد. وبصفة خاصة، يمكن أن يغطي الاحتياطي النفطي الاستراتيجي في الولايات المتحدة، الذي يصل إلى أكثر من ٦٠٠ مليون برميل من النفط، فترة تزيد على الشهرين من واردات النفط.

الاستثمار والتحويلات الصافية للموارد المالية

في عام ١٩٩٠، كان شاغل بعض المراقبين أن حجم المدخرات في العالم غير كاف وإن ذلك سيكون بمثابة قيد على نمو الاستثمار والنتاج العالمي في الأجل المتوسط. وبعد ذلك بقليل، أصيبت النظم الاقتصادية الصناعية بحالة كساد وأصبح ضعف الانفاق - - لا الادخار - - هو الشاغل الأكبر. ومع انتعاش الطلب، عاد القلق من جديد بشأن مدى كفاية المدخرات العالمية.

المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمار العالمي

من المعروف أنه يصعب قياس مجموع مدخرات النظم الاقتصادية. فالبيانات القطرية الفردية بشأن الادخار تقاس عموماً كمئتي الدخل غير المستعمل في الانفاق الجاري، بما في ذلك انفاق الحكومات والأفراد والمؤسسات. بيد أن الانفاق على الاستثمار يقدر بصورة مباشرة، وإذا ما ارتفع المستوى العالمي للاستثمار، فهذا يعني أن المدخرات العالمية قد ارتفع من أجل "تمويله". ويبين الشكل الثالث - ٥ تقديراً

لمجموع الاستثمارات في البلدان التي يزيد نصيبها من الناتج العالمي عن ٩٠ في المائة^(٥). وبهذا المقياس، ازداد نصيب الانفاق "العالمي" المستثمر مع الانتعاش من الكساد في أوائل عقد الثمانينات؛ وخلال كساد عقد التسعينات، لم ينخفض نصيب الاستثمارات العالمية بشكل ملموس، وذلك بخلاف الحال في عقد الثمانينات. وعلاوة على ذلك، هناك عنصر استثمار كبير في التوسع العالمي الراهن، ولذا فإن نصيب الاستثمارات الاجمالية آخذ في الازدياد^(٦).

تبين الثغرة التي حدثت في عقد التسعينات بين معدل الاستثمار العالمي ومعدل الاستثمار في البلدان الصناعية الحالة الاقتصادية الدينامية في الكثير من البلدان النامية، ولاسيما في آسيا والمحيط الهادئ. وجميع الاستثمارات تقريبا في البلدان الأنفة الذكر كانت تمول من المدخرات المحلية. والواقع أنه على الرغم من أن التحويلات الصافية من الموارد المالية إلى آسيا (باستثناء غرب آسيا) أصبحت ايجابية في عام ١٩٩٣ - - مما يدل على أن المدخرات الأجنبية كانت تكمل المدخرات المحلية الاجمالية في تمويل الاستثمارات المحلية الاجمالية - - فقد كانت المبالغ ضئيلة جدا بالنسبة إلى حجم النظم الاقتصادية. بل وكانت هذه المنطقة في السنوات السابقة موردا صافيا للموارد إلى بقية العالم (انظر الجدول الثالث - أ).

وقد نشأ القلق من جديد بشأن مدى كفاية المدخرات العالمية بعد أن ارتفعت أسعار الفائدة الطويلة الأجل بشكل غير متوقع في مطلع عام ١٩٩٤. وكان التصور أن الاستثمارات المتزايدة في النظم الاقتصادية الآخذة في الانتعاش ربما بدأت تضغط على أسواق رأس المال. بيد أن الطلب على "الأموال القابلة للإقراض" في أسواق رأس المال لا يماثل الحاجة إلى مدخرات اضافية لتمويل الاستثمار. وعلاوة على ذلك، كانت هناك عوامل أخرى لتفسير الارتفاع الشديد نسبيا في أسعار الفائدة الطويلة الأجل. وعلى وجه الخصوص، فقد كان من شأن تشديد السياسة النقدية في الولايات المتحدة أن جعلت الأرباح تتبخّر فجأة بالنسبة للذين اشتروا كميات كبيرة من الأسهم مستعملين أموالا اقترضوها على أساس قصير الأجل.

(٥) الاستثناء الكبير من هذا الرقم هو النظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة انتقالية، والسبب إلى حد كبير هو أن بيانات الحسابات الوطنية لبعض البلدان على جانب كبير من عدم الدقة كما يبدو، (انظر مقدمة المرفق الإحصائي)؛ وكذلك أن بيانات عقد الثمانينات لهذه البلدان لا يمكن مقارنتها بالبيانات المقدره حاليا.

(٦) ينبغي هنا التحذير مما يلي: البيانات بالأسعار الثابتة وأسعار السلع الاستثمارية ما برحت في هبوط بالنسبة إلى أسعار السلع والخدمات الأخرى. وهكذا، قد لا يكون هناك ارتفاع في نصيب الاستثمارات المقاس بالأسعار الحالية، وبالتالي في المدخرات العالمية من الإيرادات الراهنة (حالت الصعوبات المتعلقة بالبيانات والتنبؤ دون تقدير البيانات بالقيمة الحالية من أجل السنوات الأخيرة). ومن ناحية أخرى، هناك أسباب تدعو إلى الاعتقاد بأن الأرقام القياسية للأسعار تقلل من معدل الهبوط في السعر النسبي للسلع الاستثمارية، وذلك بشكل رئيسي من جراء تحسين نوعية، وهكذا قد تكون الزيادة في نصيب الاستثمارات من الناحية الفعلية أقل من قيمتها الحقيقية.

الشكل الثالث - ٥ - نصيب الاستثمار في الناتج، ١٩٨٠-١٩٩٥

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

التحويلات الصافية للموارد المالية لمجموعات
البلدان النامية، ١٩٨٤-١٩٩٤^(١) - الجدول ٣ - ١

(ببلايين الدولارات)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)
٣,٢	٧,٣-	٢,٠	٣,٢-	٣,٦	٠,٣-	١٠,٩-	٦,٩-	٢,٢-	١,٠	٠,٩-
٢,٨	٣,١	٦,٠	٦,٠	٧,٦	٥,٨	٨,٠	٨,٦	١٠,٥	٩,٥	٧,٣
٣٥,١-	٣٠,٣-	١٢,٢-	١٨,٣-	٢١,٩-	٢٧,٥-	٢٦,٨-	٧,٩-	١١,٢	١٧,٨	١٩,٦
١٨,١	٢٤,١	٢٩,٣	٢٣,٨	٢٦,٦	١٩,٣	٨,٣	٤٧,٨	٤٣,١	٣٠,٤	٣٤,١
٤,١-	٤,١	١١,٦-	٣٠,٠-	١٧,٣-	١٠,٨-	٧,٧-	٣,٤-	٣,٢-	١٠,٧	٢,٥
٠,٤-	١٢,٣	٧,١	٠,٥-	٣,٦	٤,٧	١٠,٩-	١٢,٠-	٥,٨-	١٠,٦	٣,٤-
٩,١-	١٢,١-	٢٣,١-	٣٠,٣-	٢٥,٤-	٢١,٥-	١٠,٨-	٦,٠-	٦,٣-	١٠,١-	٧,٥-
٢٢,٩-	١٤,٧-	٤,٩	٣٠,٨-	١٥,٤-	٢٢,١-	٣٠,٠-	٣٢,٧	٥٠,٠	٦٧,١	٥٢,٥
٢٩,٢-	١٧,٣-	٤,٥-	٢٣,٩-	٣٢,٢-	٢٩,٤-	٢٧,١-	٠,٨-	١٦,٥	٤٥,٣	٤٨,٤
٤٠,٨-	٤٠,٦-	٢٢,٣-	٢٨,٦-	٣١,٣-	٣٦,٧-	٣٢,٧-	١٢,٩-	٣,١	١٦,٠	١٥,٧

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، بالاستناد إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمصادر الوطنية الرسمية وغيرها، (للاطلاع على البنود التذكيرية، انظر المرفق الإحصائي، الجدول ألف - ٢٧).

(أ) أساس النفقات (ميزان المدفوعات السالب فيما يتعلق بالسلع والخدمات والتحويلات الخاصة، باستثناء إيرادات الاستثمار).

(ب) تقدير أولي.

(ج) باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا.

(د) هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية.

(هـ) ٩٣ بلدا مستوردا لرؤوس الأموال يوجد بشأنها بيانات إضافية. للحصول على معلومات تحليلية مفصلة، انظر الجدول ألف - ٢٧.

(و) الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوت ديفوار واكوادور والمكسيك والمغرب ونيجيريا وبيرو والفلبين

وأوروغواي وفنزويلا ويوغوسلافيا السابقة.

وباختصار، ليس هناك حتى الآن ما يدل على حدوث نقص في المدخرات العالمية؛ ولا على أن مثل هذا النقص يلوح في الأفق. وعلاوة على ذلك، فإنه مع التزام معظم حكومات البلدان الصناعية بتخفيض العجز المالي (انظر الفصل الرابع)، فإن الخوف من ازدحام الأسواق المالية بمقتضى القطاع العام بشكل يؤدي إلى إقصاء مقترضي القطاع الخاص فذلك، فيما يبدو، بعيد الحدوث.

وهذا لا يعني أن "النقص" في التمويل قد لا يحدث، فالحقيقة أنه قد حدث في المكسيك في الفترة المؤدية إلى أزمة أسعار الصرف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ويمكن القول بأنه حدث أيضا في الولايات المتحدة. وفي حالة الأخيرة منهما، يمكن القول بأن هبوط سعر صرف الدولار كان بسبب عدم كفاية الثلاثين بليون دولار الإضافية من التحويلات المالية الصافية إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩٤ لتغطية عجز الولايات المتحدة التجاري الأكبر حجما (انظر الجدول ألف - ٢٦). وفي الحقيقة، أن نقص التحركات المالية الدولية أو زيادتها كان يترتب عليه تصويبات واسعة النطاق في أسعار الصرف.

التطورات غير العادية في أسعار الصرف في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥

مرت أسواق الصرف الأجنبي في عام ١٩٩٤ وبخاصة في مطلع عام ١٩٩٥ بإحدى أكثر الفترات اضطرابا منذ الشروع في تعويم أسعار الصرف في مطلع عقد السبعينات. وبطريقة غير عادية جدا، عانت عملات مجموعة كبيرة من البلدان في آن معا من تغيرات هامة في أسعار الصرف. فقد هوى الدولار إلى حضيض تاريخي مقابل كل من الين الياباني والمارك الألماني، بيد أن قيمته ارتفعت بالنسبة لنظيره الدولار الكندي. وفي الوقت ذاته، هبط الجنيه البريطاني والفرنك الفرنسي والليرة الإيطالية والبيزيتا الإسبانية والكرونا السويدية جميعا إلى حضيض جديد إزاء العملة الألمانية، في الوقت الذي سجلت فيه هذه الأخيرة انخفاضا قياسيا مقابل الين الياباني. وعلاوة على ذلك، كان للهبوط المثير الذي طرأ على البيزو المكسيكي آثار سلبية بالنسبة للعملة الأخرى في أمريكا اللاتينية.

وقد حدث هبوط الدولار الشديد غير المتوقع وسط نمو اقتصادي صحي، وتضخم منخفض، وعجز متناقص في الميزانية، وازدياد في أسعار الفائدة، وكلها عوامل تؤدي في الأحوال العادية إلى تقوية العملة. والوضع المالي الحالي للولايات المتحدة، سواء من ناحية عجز الميزانية أم من ناحية النصيب غير المدفوع من ديون الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، هو وضع إيجابي مثل الوضع في ألمانيا واليابان على الأقل.

ومن ناحية أخرى، عانت الولايات المتحدة من تدهور ملموس في وضعها التجاري في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب تجاوز النمو الحقيقي للطلب المحلي في الولايات المتحدة النمو الحقيقي الذي حدث في ألمانيا واليابان إلى حد بعيد. ومما زاد من حدة التباين بين معدلات النمو النسبي أن الولايات المتحدة، بخلاف ألمانيا واليابان، لديها مرونة دخل مرتفع في الطلب على الواردات ومعدل ادخار وطني منخفض بالنسبة للاستثمارات المحلية. ونتيجة لذلك، غدت الولايات المتحدة تعاني من تدهور ملموس في ميزانها التجاري في السلع والخدمات - ومن ثم من ازدياد حاجتها إلى موارد مالية من الخارج - - في كل مرة يكون فيها نمو اقتصادها أسرع من نمو اقتصاد شركائها التجاريين الرئيسيين.

وعلاوة على ذلك في هذه المناسبة، كان مما خفف من حدة الطلب على صادرات الولايات المتحدة الكساد الذي حل بالمكسيك، وتقلبات العملات الأوروبية، واستمرار الين الياباني في قوته، متوجا الانتعاش في اليابان. وهكذا تركت الولايات المتحدة بعجز تجاري كبير يطلب تمويله. وفضلا عن ذلك، بدأت

الولايات المتحدة كبلد مدين بتقديم مدفوعات أجنبية صافية كبيرة من إيرادات الاستثمار - بلغت ٤٢ بليون دولار في عام ١٩٩٤ - وهذا ضعف ما كانت عليه قبل سنتين (انظر الجدول ألف - ٢٦). وهكذا تدعو الحاجة الى تدفق رأسمالي صاف أكبر حجما بقصد تحقيق التحويلات المالية الصافية وأداء مدفوعات الدخل الاستثماري الصافي.

وبالإضافة الى هذا، أصبح القطاع الخاص في الولايات المتحدة موردا رئيسيا للأموال الى بقية العالم، وبخاصة على شكل استثمارات مباشرة ومشتريات من الأوراق المالية الأجنبية. وفي عام ١٩٩٣، بلغ مجموع التدفقات في هذه الحسابات ١٧٨ بليون دولار؛ وفي عام ١٩٩٤، كان المجموع ١١٩ بليون دولار. وما برحت المؤسسات الاستثمارية الأمريكية تنوع مجموعة أوراقها المالية على الصعيد الدولي^(٧). وهذا يعني أنه حتى ولو نضبت التدفقات المصرفية الى حد كبير، فإن الولايات المتحدة في حاجة الى تدفق كبير من رؤوس الأموال لتغطية هذا التدفق نحو الخارج وتحقيق التحويلات الصافية الى اقتصاد الولايات المتحدة.

وفي الوقت ذاته، ازداد تردد المستثمرين الأجانب، وفي مقدمتهم اليابانيون، في شراء الأوراق المالية الأمريكية بسبب هبوط قيمة الدولار. فقد تسبب استمرار هبوط قيمة الدولار في اصابة المستثمرين اليابانيين بخسائر إجمالية ضخمة في العملات الأجنبية بالنسبة الى الأرصدة المستندة الى الدولار منذ مطلع عقد الثمانينات. ومع ارتفاع قيمة الين ثانية وضعف الميزانيات العمومية من جراء خسائر محلية أخرى في العقارات وأسهم رأس المال، أصبح المستثمرون والمؤسسات في اليابان أكثر حذرا إزاء الاستثمار الطويل الأجل في الأرصدة الأجنبية. بل شرع المستثمرون اليابانيون، علاوة على ذلك، في سحب بعض حيازاتهم الخارجية، مما زاد في ارتفاع قيمة الين.

ولعدة سنوات في الثمانينات، كان تدفق رأس المال الطويل الأجل من اليابان أكبر حتى من الفائض الكبير في الحساب الجاري. وقد تغير هذا في عام ١٩٩١، عندما حدث تدفق الى اليابان رؤوس أموال طويلة الأجل، سواء في استثمار الأوراق المالية أم القروض (انظر الجدول ألف - ٢٦). وهكذا كان لابد في تلك السنة من حدوث تدفقات كبيرة قصيرة الأجل من رؤوس الأموال - - بلغت في هذه المناسبة حوالي ١١١ بليون دولار - - وذلك كمقابل مالي لفائض الحساب الجاري. ومع أن تدفق صافي رؤوس الأموال الطويل الأجل عاد الى سابق عهده في عام ١٩٩٢، فقد كان أصغر بكثير من فائض الحساب الجاري. ونتيجة لذلك، كان لا بد من سد هذه الثغرة بالتدفقات القصيرة الأجل التي يحتمل أن تكون أكثر تقلبا (رغم أن بعض التدفقات نحو الخارج كانت على شكل تخفيض في الخصوم اليابانية القصيرة الأجل).

(٧) قد يكون من شأن الأزمة المكسيكية وقف تدفق رؤوس أموال الأوراق المالية ولكن ليس من شأنها قطعا عكس هذا الاتجاه الطويل الأجل.

وفي محاولة لتجنب التعرض لمزيد من الأخطار المتعلقة بالدولار، اتجهت اليابان في السنوات الأخيرة الى زيادة تمويل الكثير من المقترضين الآسيويين عن طريق قروض قائمة على الين الياباني، مما يحول عبء ضعف الدولار الى المدينين الأجانب. ولتغطية هذه الديون وتفاذي الخسائر في العملات، أخذت المصارف الآسيوية المركزية في تحويل قدر أكبر من احتياطياتها الضخمة بالعملات الأجنبية الى الين الياباني. وقد يكون في هذا سبب إضافي لضعف الدولار إزاء الين الياباني.

وفيما يتعلق بالمارك الألماني، يبدو أنه قد حدث تحول في التوقعات بالنسبة لسعر الفائدة أدى الى ارتفاع مفاجئ في قيمة المارك. فالحجم المتوقع لفروق أسعار الفائدة لصالح الدولار قد عدل هبوطا عندما أصبح واضحا أنه ليس من المحتمل أن تنخفض أسعار الفائدة خارج الولايات المتحدة، وبخاصة في ألمانيا، أكثر مما عليه بكثير. كما لم يؤد تخفيض المصرف الاتحادي المفاجئ لأسعار الفائدة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٥، الذي كان يرمي الى الحد من تقدم المارك، الى أي تغيير في هذا التصور. وفي الوقت ذاته، يبدو أن القيام بجولة جديدة من الإجراءات التقييدية النقدية الصارمة في الولايات المتحدة أمر بعيد الحدود. وبناء عليه، أدى ذلك الى تقليل جاذبية الدولار وزيادة جاذبية المارك الألماني.

وإن هبوط الدولار إزاء المارك لما يرهق دائما العملات الأوروبية نظرا لأن الأموال التي تخرج من نطاق العملة الأمريكية تتجه الى التدفق بشكل غير متناسب الى ألمانيا بدلا من أجزاء أخرى من القارة. بيد أنه حدث في مطلع عام ١٩٩٥ أن تعرضت عملات أوروبية كثيرة في آن واحد الى ضغط شديد في اتجاه البيع بسبب القلق بشأن ارتفاع العجز والديون الحكومية وكذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المؤكدة. فهرب المستثمرون من عملات فرنسا وإيطاليا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة، وبقدر أقل من عملات بلجيكا والدانمرك والنرويج، وتوجه كثير من رؤوس الأموال الهاربة نحو المارك الألماني. وقد أدى انتهاء الحرب الباردة الى إزالة الكثير من الأخطار التي كانت ترافق الأسواق المالية الألمانية. ونتيجة لذلك، فإنه في هذا الوقت الذي يسوده عدم اليقين السياسي والمالي، أصبح المستثمرون ينشدون الأمان الذي يوفره المارك وليس الأمان الذي يوفره الدولار كما كانوا يفعلون في الماضي. وهذا ما شكل ضغطا صعوديا إضافيا على العملة الألمانية، ليس إزاء العملات الأوروبية الأضعف فحسب بل إزاء الدولار أيضا.

وباختصار، من الصعب تحديد سبب جذري وحيد للمحن التي يتعرض لها الدولار والعملات الأخرى. فالواقع أن الأسس الاقتصادية وحدها لا يمكنها تفسير المدى الكامل للتحركات ولا التقلبات الشديدة. إذ يبدو أن التغييرات في قيم العملات المدفوعة أصلا بأسس اقتصادية قد ولدت زخما سوقيا قويا بشكل استثنائي، دفع بأسعار الصرف الى أرقام قصوى في مجموعة واسعة من العملات. وتتحرك سوق الصرف الأجنبي، فيما يبدو، نحو توازن جديد، لكن ما زال هناك قدر كبير وطويل الأمد من عدم يقين فيما يتعلق بمستوى ذلك التوازن.

تمويل التحويلات الصافية الى البلدان النامية

تمتعت البلدان النامية اذا أخذت مجتمعة للسنة الرابعة على التوالي بكم حجم صافي التحويلات المالية في عام ١٩٩٤، وإن كانت تحويلاتها تقل بنحو ١٥ بليون دولار عن تحويلاتها في عام ١٩٩٣ (انظر الجدول الثالث - ١). ويسر ذلك، بالإضافة الى نمو قوي في حصائل صادراتها، نمو أحجام وارداتها بمعدل يتكون من رقمين كما أشير إليه أعلاه.

وارتفع مستوى الاحتياطيات الرسمية بنحو ٨٠ بليون دولار، ووصل بذلك الى ما يكفي لتغطية الواردات لمدة تزيد على أربعة أشهر (بما في ذلك مدفوعات الفوائد). ومثّل جزء من الزيادة ارتفاع القيمة الدولارية لأصل الاحتياطيات غير الدولارية بسبب انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الين وغيره من عملات الاحتياطي (انظر الجدول ألف - ٢٧). إلا أن زيادة الاحتياطيات بأسعار الصرف الثابتة بلغت أكثر من ٥٠ بليون دولار.

وبطبيعة الحال، لم تشارك جميع البلدان في هذه التجربة. فقد شهدت المكسيك، على وجه الخصوص، انخفاض احتياطياتها من ذروة بلغت ٢٩ بليون دولار في نهاية شباط/فبراير ١٩٩٤ الى ٦ بلايين دولار بنهاية هذا العام. وفي الواقع، إن الانخفاض الذي حدث في احتياطيات أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٤ والمبين في الجدول ألف - ٢٨ يرجع بالكامل الى انخفاض الاحتياطيات في المكسيك؛ وباستثناء المكسيك، ارتفعت احتياطيات أمريكا اللاتينية بمبلغ ٨ بلايين دولار (بأسعار الصرف الثابتة). كما ارتفعت احتياطيات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا)، سواء بالقيمة الاسمية أو كحصة من الواردات.

وإجمالاً، تحسنت نوعية العناصر المالية للتدفقات الى البلدان النامية في عام ١٩٩٤. أي أنه بالنسبة الى العينة التي تتألف من ٩٢ بلداً من البلدان المستوردة لرأس المال التي تتوفر عنها بيانات بقدر من التفصيل يكفي لوضع تقديرات معقولة للتدفقات المالية، انخفض صافي التدفقات المالية القصيرة الأجل وأموال المضاربة. وعلى عكس ذلك، ارتفع صافي التدفقات الداخلة للاستثمار المباشر، والائتمان المتوسط الأجل والطويل الأجل من المصادر الخاصة (وبصفة خاصة السندات والقروض الجماعية)، فضلاً عن المنح الرسمية والخاصة (انظر الجدول ألف - ٢٧). وتمتعت آسيا بالقدر الأكبر من التحسن، وإن كان حجم الاستثمار المباشر ارتفع في أمريكا اللاتينية أيضاً. وفي حين أنه لم يحدث تغير كبير في المستوى العام لصافي تحويلات افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن افريقيا ككل شهدت تحويلات سالباً، حيث استخدم قدر أكبر من الأموال على الفائدة والتدفقات الرأسمالية الخارجة عما ورد من الخارج (انظر الجدول ألف - ٢٧).

وكانت التحويلات الصافية الداخلة الى افريقيا على هيئة ائتمان رسمي إيجابية في عام ١٩٩٤ وإيجابية الى حد كبير الى المنطقة الافريقية جنوب الصحراء الكبرى، في حين شهدت أمريكا اللاتينية عامها الثامن على التوالي من التحويل السالب فيما يتعلق بالائتمانات الرسمية (انظر الجدول ألف - ٢٧). وسيتغير هذا الوضع في عام ١٩٩٥، حيث أن صندوق النقد الدولي وافق في كانون الثاني/يناير على ترتيبات احتياطية للمكسيك مدتها ١٨ شهراً بمبلغ قيمته نحو ١٨ بليون دولار، وهو مبلغ يزيد كثيراً على إجمالي التزامات الصندوق الإقراضية في عام ١٩٩٤ (نحو ٩ بلايين دولار، منها نحو ٧ بلايين دولار للبلدان النامية).

وبصفة أعم، كانت البلدان النامية ما زالت تسدد قروض صندوق النقد الدولي على أساس صاف في عام ١٩٩٤، وإن كانت هناك مدفوعات صافية بلغت نحو بليون دولار على هيئة قروض تساهلية من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز (انظر الجدول ألف - ٢٩)^(٨). وظل صافي مدفوعات البنك الدولي إيجابيا للبلدان المقترضة النامية والمارة بمرحلة انتقالية، ولكن عند طرح مدفوعات الفائدة التي بلغت نحو ٨ بلايين دولار من التدفق الرأسمالي الصافي، كان التحويل الصافي الناتج للبنك سالبا، كما كان عليه طوال العقد^(٩).

وبغض النظر عن ذلك، ارتفعت التزامات الإقراض في مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام ١٩٩٤ (انظر الجدولين ألف - ٢٩ وألف - ٣٤). ومع ذلك، انخفضت القروض التي رتبها جميع المصارف الإنمائية الإقليمية في عام ١٩٩٤، فيما عدا المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، الذي كان في عامه الرابع فقط لتقديم التزامات إقراضية. أما أشد التخفيضات حدة فقد أجراها مصرف التنمية الاقريقي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الجدول ألف - ٣٤).

وتنعكس صورة الإقراض هذه أيضا في تطور الديون الأجنبية للبلدان النامية. ففي حين ارتفع أصل الدين بنسبة نحو ٧ في المائة، لم يرتفع أصل الدين على الدائنين المتعددي الأطراف إلا بنسبة ٤ في المائة، يرجع كلها تقريبا الى الإقراض التساهلي (انظر الجدول ألف - ٣٦). وبعبارة أخرى، فإنه في حين أن البلدان النامية مازالت تشكل حصة صغيرة من نشاط الإقراض في الأسواق الرأسمالية العالمية (حصلت البلدان النامية على نحو ١٠ في المائة من الائتمانات المتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي جرى الترتيب لها دوليا في عام ١٩٩٤، كما يلاحظ من الجدول ألف - ٣١)، فإنها أصبحت بصورة متزايدة قادرة على الاستفادة من هذه الأسواق. ومن ثم، فقد ارتفعت في عام ١٩٩٤ قيمة السندات والقروض المصرفية المتوسطة الأجل التي على البلدان النامية بأكثر من ٥٠ بليون دولار.

وبصورة أدق، أمكن لعدد من البلدان المقترضة الآسيوية والأمريكية اللاتينية أن تستفيد من السوق للحصول على مبالغ كبيرة. أو بالأحرى، فقد كان السوق، الى أن وقعت الأزمة المكسيكية، مستعدا تماما لاستيعاب أعداد كبيرة من ترتيبات التمويل لبلدان نامية مختارة، تعرف بصورة شائعة باسم "الأسواق الناشئة". وبصرف النظر عن ذلك، أصبحت السوق المالية عازفة عن تقديم ائتمانات في عام ١٩٩٤ الى بعض المقترضين حتى قبل وقوع أحداث كانون الأول/ديسمبر في المكسيك؛ بل إن المكسيك بصفة خاصة بدأت في إصدار سندات الخزانة الخاصة بها "Tesobonos" جزئيا بسبب المشاعر السلبية السائدة في السوق بشأن الأشكال التقليدية للاقتراض.

(٨) دفع الصندوق مدفوعات صافية أكبر حجما (أكثر من بليون دولار) الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عام ١٩٩٤، وذلك أساسا عن طريق مرفق التحول النظمي (انظر الجدول ألف - ٣٠). إلا أن سلطة الالتزام بموجب ذلك المرفق انتهت في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

(٩) كانت تحويلات البنك "تحويلات سالبة" فيما يتعلق بمرفقه للاقتراض غير التساهلي منذ عام ١٩٨٧؛ إلا أن تحويلاته الايجابية من خلال المؤسسة الانمائية الدولية، التي هي شبك الإقراض الميسر للبنك، تجاوزت التحويلات السالبة لغاية عام ١٩٩١ (انظر البنك الدولي، جداول الديون العالمية، ١٩٩٥-١٩٩٤، واشنطن العاصمة، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الصفحة ١٩٤. انظر أيضا، غوران اوهلين، "التحويلات الصافية السالبة للبنك الدولي"، في الأونكتاد، القضايا النقدية والمالية الدولية للتسعينات: ورقات بحثية لمجموعة الأربعة والعشرين، المجلد الخامس (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.II.D.3)، الصفحات ١ - ١٣).

وكانت سندات الخزانة عبارة عن أوراق مالية محلية قصيرة الأجل نسبيا على الحكومة المكسيكية مقيمة بالبيزوات، ولكنها تدفع عائدا مرتبطا بالدولار بحيث لا يتحمل حامل الأوراق المالية المخاطر الناجمة عن هبوط سعر الصرف. ونتيجة لانخفاض قيمة البيزو بنسبة تصل الى نحو ٤٠ في المائة مقابل الدولار في أوائل عام ١٩٩٥، أصبح من المكلف تماما بالنسبة للمكسيك أن تحترم التزاماتها؛ ولكن في نهاية المطاف كان حاملو سندات الخزانة في مأمن من الخسارة. ومع ذلك، أصبحت السوق حذرة من إقراض كثير من البلدان النامية في أعقاب الأزمة ومن المتوقع أن تظهر إحصاءات الإقراض للربع الأول من عام ١٩٩٥ انخفاضا حادا في نشاط الإقراض. ومن ناحية أخرى، فإنه بالنظر الى أن الحالة الأساسية في كثير من البلدان النامية مازالت مشجعة، يتوقع أن يعود المقترضون بأعداد كبيرة، وإن كان ربما بأسلوب أكثر تمييزا.

إلا أن افريقيا استبعدت من معظم هذا النشاط الإقتراضي. ووفرت الموارد بدلا من ذلك الى حد كبير من خلال القنوات الرسمية. ويتمثل أحد أسباب ذلك في أن قدرة أفريقيا على تحمل عبء الدين مازال يعتبرها التوتر بدرجة كبيرة. ومن علامات ذلك أنه بينما خفضت في عام ١٩٩٤ المتأخرات من اصل الدين والفائدة في امريكا اللاتينية، وكانت في آسيا أقل من ٢ في المائة من إجمالي الدين، ارتفعت المتأخرات في افريقيا مرة أخرى في عام ١٩٩٤، سواء من حيث القيمة المطلقة أو كحصة من إجمالي الدين، إذ بلغت ما يقرب من ١٨ في المائة من إجمالي الدين غير المسدد. وتبلغ نسبة الدين الخارجي الى الناتج القومي الإجمالي لافريقيا أكثر من ضعف النسبة في مناطق البلدان النامية الأخرى؛ وتبلغ تلك النسبة في المنطقة الافريقية جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا وجنوب افريقيا) نحو ضعف النسبة لافريقيا ككل (انظر الجدول ألف - ٣٧).

ومع ذلك، فإنه بالنظر الى أن نسبة كبيرة من الدين المستحق على افريقيا هي بشروط تساهلية، فإن نسب خدمة الدين ليست مفرطة بالدرجة التي قد توحى بها الإحصاءات السالفة الذكر؛ ولكنها مازالت تفوق قدرة كثير من البلدان الافريقية على الدفع. وفي الواقع، بلغ نصيب البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٤، ٩ اتفاقات من بين ال ١٣ اتفاقا لإعادة تشكيل الدين في نادي باريس، الذي هو المنتدى المتعدد الأطراف الذي تعالج فيه عادة الإئتمانات الرسمية الثنائية (انظر الجدول ألف - ٣٨). كما يواجه المجتمع الدولي بصورة متزايدة الحاجة الى النظر في إيقاف الممارسة السابقة والتماس سبل جديدة لتخفيف العبء عن عدد من هذه البلدان - وربما عن غيرها من البلدان المنخفضة الدخل - فيما يتعلق بخدمة الدين المستحق عليها للمؤسسات المتعددة الأطراف. وطالما اعتبر هذا الدين غير مستحق لإعادة التشكيل (انظر الفصل السابع).

وفي نهاية المطاف، يلزم أن تكون افريقيا قادرة على أن تعول بدرجة أكبر على التمويل الخارجي الخاص، على نحو ما بدأه بالفعل بعض أنحاء أخرى من العالم النامي. إلا أنه في حالات كثيرة لم تحقق هذه الإمكانية الجديدة إلا بعد مرور وقت طويل. واقتضى ذلك انتهاج سياسات سليمة وتحقيق قدر من النجاح في إعطاء زخم جديد لتسيير عجلة النمو الاقتصادي. ولكن اقتضى أيضا بناء ثقة السوق والمحافظة عليها في عالم تتسم المعلومات فيه بدرجة عالية من عدم الدقة يمكن للسوق فيه - - كما شوهد في حالة أمريكا اللاتينية في أعقاب الأزمة المكسيكية - - أن يتبع الاتجاه العام. وفي هذا الصدد، حول المجتمع الدولي انتباهه مؤخرا جدا إلى آليات من شأنها، في جملة أمور، أن تطمئن الأسواق المالية من جديد بشأن سلامة حالات بلدان بعينها وأن تتفادى تفاقم الصعوبات قبل أن تصل إلى حد الأزمة.

وقد وضعت اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي استراتيجية ذات شقين لمواجهة الشواغل الجديدة. ويتمثل الشق الأول في تعزيز "مراقبة" صندوق النقد الدولي للسياسات الاقتصادية للبلدان الأعضاء. وستصبح مشاورات الصندوق مع الحكومات بشأن السياسة الاقتصادية الكلية أكثر تواترا وستصبح مناقشات الصندوق وتقريره أكثر صراحة. وعلاوة على ذلك، سيطلب الصندوق من البلدان تقديم بيانات أنسب من حيث التوقيت وأكثر موثوقية، وقد يسعى، مع مراعاة طابع السرية، إلى توسيع نطاق المناصرين لآرائه بشأن احتياجات البلدان فيما يتعلق بالسياسات.

ومع الاعتراف بأن السياسات "الجيدة" لا تتمثل في توفير حماية كاملة ضد الأزمات المتعلقة بالمدفوعات، يتمثل الشق الثاني لاستراتيجية الصندوق الجديدة في تعزيز موارد الصندوق المتاحة لإقراض البلدان الأعضاء. وسيتم هذا من خلال القنوات المعتادة (في هذه الحالة، الاستعراض العام الحادي عشر للحصص، الجاري بالفعل حالياً) وعقد اتفاقات عامة مستكملة ومعززة للاقتراض، يمكن أن تيسر عمليات مقايضة العملات على نحو سريع وعلى الأجل القصير لعدد من البلدان أكبر مما هو مستحق حالياً. كما اقترح المدير العام لصندوق النقد الدولي بإنشاء مخصص عام من حقوق السحب الخاصة، يمكن أن يدعم السيولة لدى البلدان النامية بصفة خاصة، وذلك بالرغم من أن الدعم المطلوب لاعتماد مخصص جديد من حقوق السحب الخاصة لا يبدو أنه في المتناول في الوقت الحالي. ومع ذلك، فإن الدعم يبدو أنه آخذ في التزايد لتوسيع نطاق مرفق التكيف الهيكلي المعزز وإنشاء آلية، على نحو ما اقترحت حكومة المملكة المتحدة في العام الماضي، لجعله قائماً بأمر نفسه من خلال صندوق محقق للايرادات يمكن إنشاؤه بحصائل ناشئة عن بيع بعض مقتنيات الصندوق من الذهب (انظر الفصل السابع).

بيد أنه في نهاية الأمر ستكون السياسات الفعلية للحكومات والجوانب الأعم لمناخ الاستثمار العاملين المحددين لمدى اجتذاب المقترضين من كل بلد على حدة إلى مختلف أنواع رأس المال الدولي؛ وستقتصر مهمة الإشراف أو الحوار الدولي على القيام بدور مكمل فحسب. وحتى السياسات غير المستدامة نجحت في اجتذاب بعض أشكال رأس المال عن طريق إيجاد فرص لتحقيق ربح كبير من أنشطة المضاربة. ويمكن أن يوفر ذلك المواد اللازمة لإجراء تحويلات صافية كبيرة لتمويل موجة كبيرة من الاستيراد. ولفترة من الزمن، يمكن للوضع الاقتصادي المحلي أن يبدو أقوى مما هو عليه فعلاً (مثلاً من حيث تخفيض معدل التضخم وخفض سعر الفائدة الحقيقي). إلا أن هذه التدفقات الداخلة تزيد أيضاً من امكانية تعرض السياسة غير المستدامة للانهايار، وهروب رأس المال، وحدوث تكيف حاد.

وكما هو الحال دائماً، فإن الحاجة تقتضي تصميم سياسة تشجع على التكيف مع قيامها في الوقت ذاته بتنشيط الاستثمار والنمو وتكون قادرة على الاستجابة في الوقت المناسب للتغيرات التي تحدث في البيئة والتي تكون غير منظورة ولكنها حتمية. وكما نوقش في الفصل الخامس، قطعت البلدان النامية شوطاً كبيراً في التفكير في هذه القضايا على وجه التحديد.

الجزء الثاني

منظور السياسات

الفصل الرابع

حدود السياسات الكلية في البلدان الصناعية

الفصل الرابع

حدود السياسات الكلية في البلدان الصناعية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الأهداف الرئيسية لوضع السياسات القصيرة الأجل في اقتصادات السوق المتقدمة النمو تتمثل في التغلب على الانكماش الاقتصادي ومواجهة معدلات التضخم العالية. وربما كانت معدلات النجاح متفاوتة في ساحة السياسات العامة، غير أن أدوات تلك السياسات كانت تعتبر فعالة تماما. واليوم، أصبحت الصورة أكثر تعقيدا. فسياسات الاقتصاد الكلي لا تزال تعتبر على نطاق واسع أمرا لازما ووسيلة فعالة لتلافي الوصول الى أقصى حدود الدورات الاقتصادية. بيد أن القدرة على الضبط الدقيق في المدى القصير من خلال إدارة الاقتصاد الكلي في حد ذاتها تعتبر قدرة محدودة.

بل أن احتفاظ الحكومة "بالمصداقية" في نظر الأطراف الاقتصادية المحليين والدوليين صار سمة واضحة من سمات إدارة الاقتصاد الكلي. فإقامة بيئة اقتصادية كلية مستقرة ويمكن التنبؤ بها أصبح فيما يبدو الهدف الدائم بين أهداف السياسات العامة. وهكذا، في حين يعمل واضعو السياسات ضد الانكماش والهزات التضخمية - ويتدخلون في بعض الحالات لإبقاء أسعار الصرف داخل حدود معلنة - فإن ذلك يعتبر من قبيل الخروج المؤقت عن الهدف الطويل المدى المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار واستمراره عن طريق استخدام السيطرة النقدية الصارمة والسياسات القابلة للاستدامة فيما يتعلق بالميزانية.

ما الذي تستطيع السياسة المالية انجازه

وما الذي لا تستطيعه

إن السياسة المالية - استخدام التغييرات في اجمالي الانفاق الحكومي والضرائب للتأثير على إجمالي الطلب والانتاج - أصبحت تتخذ موقفا دفاعيا الى حد كبير للغاية في السنوات الأخيرة. غير أن قلة من الناس هي التي يمكن أن تنكر أن للحكومة دورا حاسما في العمل على تحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال مجموعة ملائمة من إجراءات الانفاق والضرائب. فالتأثيرات المباشرة وغير المباشرة من جانب الحكومة لا تزال تعتبر هامة بصفة خاصة من حيث تكوين رأس المال - المادي والبشري على حد سواء - فضلا عن إعطاء دفعة خاصة لتقدم العلم والتكنولوجيا، مثلما يتم من خلال دعم البحوث الأساسية وتدريب الباحثين.

فالمشكوك فيه، بالأحرى، هو قدرة السياسة المالية على تقريب اقتصاد ما من "الحدود القصوى لإمكانياته الانتاجية"، وإبقائه عند تلك الحدود الى أجل غير مسمى دون بدء دورة تضخمية. وترى الغالبية أن المهمة الأجدى عمليا للسياسة المالية هي العمل بدلا من ذلك على تضييق نطاق التقلبات الدورية التي تحيط بمسار نمو الناتج المحتمل؛ ولكن هنا أيضا، لا يوكل للتدابير التقديرية سوى دور محدود

للمغاية^(١). وذلك يعني أنه يعتقد أن المجموعة الأولية من الأدوات المالية التي تبطئ الدورة الاقتصادية، وليس التدابير التقديرية، هي "عوامل تحقيق الاستقرار تلقائياً"، التي تعد من سمات الميزانيات الحكومية التي تميل إلى مواجهة تعمق الركود أو الإفراط في الإنفاق في القطاع الخاص. وأمثلة ذلك تشمل التأمين ضد البطالة، ومكملات الدخل وما يتصل بها من استحقاقات تنمو، بصورة تلقائية ومؤقتة، خلال فترات الركود الاقتصادي. وتؤدي ضرائب الدخل التصاعدية ووظيفة مماثلة، حيث تقتطع من الدخل المتناقصة جزءاً أصغر مما تقتطعه من الدخل المتزايدة، بما يجعل الدخل الشخصي القابل للإنفاق أقل تأثراً بالتقلبات في الطلب الإجمالي بالقياس إلى الدخل الشخصي الإجمالي.

وعندما يسمح لعوامل تحقيق الاستقرار تلقائياً بالعمل بصورة متماثلة ضد طرفي الدورات الاقتصادية في اقتصادات السوق المتقدمة النمو، فإنها تتسم بالفعالية. وتشير دراسات المحاكاة التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على سبيل المثال، إلى أن تلك العوامل تخفض التقلبات الدورية في الإنتاج بنسبة تناهز ٤٠ في المائة في المتوسط^(٢). غير أنه يمكن أن تنشأ صعوبات عندما تخفف الحكومات تأثير جانب خفض الطلب في عوامل تحقيق الاستقرار من خلال السياسات التقديرية، كما ظلت تفعل منذ أوائل السبعينات^(٣).

(١) هناك اتجاهان رئيسيان في الكتابات النقدية: أحدهما يعارض فعالية توسيع عجز الميزانية الحكومية في تنشيط النمو الاقتصادي (See John J. Seater, "Ricardian equivalence", Journal of Economic Literature, vol. XXXI, No. 1 (March 1993), pp. 142-190) والآخر يقول بأن الآثار الناجمة عن الحوافز المالية تكون مؤقتة وغير مؤكدة ويصعب تنسيقها بصعوبة بالغة (See Vito Tanzi, "International coordination of fiscal policies: current and future issues", in Fiscal Policy, Economic Adjustment and Financial Markets, Mario Monti, ed., (Washington, D.C. International Monetary Fund, and Milan, Centro di Economica Monetaria e Finanziaria, 1989), pp. 7-37) ولكن انظر أيضاً التعليق الذي أبداه روديفر دورنبوش على المقال، في نفس المجلد، الصفحات ٣٨ - ٤٥).

(٢) W. Leibfritz, D. Roseveare and P. van den Noord, "Fiscal policy, government debt and economic performance", Working Paper, No. 144, (Paris, Economic Department, OECD, 1994), p. 13

(٣) N. Roubini and J. Sachs, "Political and economic determinants of budget deficits in the industrial democracies", European Economic Review, vol. 33, (May 1989), pp. 903-933

وبعبارة أخرى، فإن قدرة الحكومات على أن تنفذ بصورة ناجحة سياسات مالية نشطة على نحو متسق لم تعد تعتبر من قبيل تحصيل الحاصل. فالتوسع المالي يمكن أن يساعد في تنشيط اقتصاد ما يمر بمرحلة كساد، وذلك من خلال تعويض النقص المؤقت في الطلب؛ غير أن الدفعة المالية لا بد وأن تحدث في الوقت السليم، وأن تكون بجرعات ملائمة، وأن تتوقف بمجرد ظهور علامات واضحة على حدوث إنتعاش. وتتمثل المشكلة في أن الوقت يمكن أن يطول تماما بين لحظة إدراك ضرورة التنشيط المالي ولحظة صرف النفقات أو خفض الضرائب. بل ان لحظة إدراك تلك الضرورة يمكن أن تأتي بعد وقت طويل من نشوء الضرورة بادئ ذي بدء.

ونتيجة للتأخر في إدراك تلك الضرورة، وفي اتخاذ القرار والتنفيذ، وكذلك الأخطاء المحتمومة في التنبؤ بالنشاط الاقتصادي، فإن الحوافز المالية كثيرا ما كانت لا تتوافر إلا في وقت متأخر جدا، كما كانت تستمر لفترة طويلة للغاية مما كان يسهم في تنشيط الاقتصادات بأكثر من اللازم في مرحلة الازدهار في الدورة الاقتصادية^(٤)؛ ومع عدم وجود شروط للانقضاء التلقائي في التشريع الذي يمكن من تحقيق الدفعة المالية، فإن زيادة الضرائب أو خفض النفقات أمر يتطلب تشريعا جديدا. ومن المؤكد أن سياسات تشكيل ائتلافات في البرلمانات ضد التضخم أبسط كثيرا من سياسات تشكيل ائتلافات لخفض الطلب؛ فالفارق يتعلق بتحديد "أي الشيران سيذبح"، وكم عدد الشيران الجديدة التي ستوزع.

ولا تعني الاعتبارات المذكورة أعلاه أن تستبعد على الدوام الاستجابة المالية التقديرية للهزات الاقتصادية - بيد أن الحاجة الى حافز تقديري لا بد وأن تكون واضحة. وقد يكون ذلك هو الحال، على سبيل المثال، عندما تتفاقم درجة كبيرة من التباطؤ الدوري من جراء تطورات هيكلية معاكسة. وقد شهدت اليابان مؤخرا نمودجا لهذه الحالة - ففي الفترة من آذار/مارس ١٩٩٢ حتى شباط/فبراير ١٩٩٤، ووسط تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي، وتزايد هائل في القدرة بسبب الإفراط في الاستثمار سابقا وتنامي القلق على سلامة النظام المصرفي عقب انهيار "الفوران" المالي، استحدثت الحكومة اليابانية خمسة مشاريع مالية متعاقبة شملت معا التزامات بحوالي ٣٠ تريليون ين^(٥). وأدى ذلك الحافز المالي الى دعم الاقتصاد أثناء أشد مراحل الانكماش حرجا. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ أية مبادرات أخرى بعد شباط/فبراير ١٩٩٤، قرب

(٤) بالنسبة لحالة الولايات المتحدة، انظر Christina D. Romer and David H. Romer, "What ends recessions?", National Bureau of economic Research, Working Paper, No. 4765, (June 1994).

(٥) للاطلاع على تفاصيل ذلك، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1، الباب الفرعي المعنون "نتائج محدودة لجهود الانتعاش في اليابان") والتصويب.

نهاية الحد الأدنى من الانكماش، وإن كانت الحكومة قد قررت أن تؤجل لمدة عامين إنهاء إعفاء مؤقت من الضرائب^(٦).

وبصورة أكثر عمومية، فإن القرار المتعلق بتطبيق حافز مالي تقديري، مثل التخفيضات الضريبية، يصبح أكثر تعقيدا لأن الإنفاق الإضافي غير المتميز - حيث يعتبر الاستهلاك الإضافي، مثلا، فعلا نفس فعالية الاستثمار الإضافي - ليس على الدوام الاستجابة المناسبة لتباطؤ النشاط الاقتصادي الإجمالي: فهو يتوقف على أسباب الركود وبالتالي، يقال بصورة متزايدة إن السياسة المالية هي الاستجابة السليمة على صعيد السياسات لهزات الطلب المؤقتة فحسب، في حين أن الهزات "الدائمة" تتطلب تغييرات في الهياكل الاقتصادية وتعديلا في عامل السعر^(٧). ومن أمثلة ذلك أن الزيادة الكبيرة في النفقات الحكومية في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بعد هزة النفط الأولى عام ١٩٧٣ لم تستطع منع البطالة من التصاعد، مع تسارع معدلات التضخم.

ويصعب، في الواقع العملي، التمييز بين الهزات المؤقتة والدائمة، ويكون احتمال الوقوع في أخطاء في تحديد مصدر الهزة الأساسية احتمالا كبيرا. وعلى وجه التحديد، فإن تدهور الطلب نتيجة لحدوث تغييرات في اتجاه معدلات النمو أو احتمالاتها يمكن أن ينظر إليه بالخطأ على أنه نقص في الطلب الإجمالي، مما يدفع إلى انتهاج سياسات مالية مقابلة. ويبدو أن ذلك هو ما حدث في بلدان عديدة في السبعينات وأوائل الثمانينات، مع التباطؤ في نمو الانتاجية. ونتيجة لذلك، تأخر إجراء التعديلات اللازمة، في حين أن الحوافز المالية المستمرة الرامية إلى تلافى حدوث خسائر في الناتج لم تسفر إلا عن زيادات متواضعة في الناتج، وتنامت الزيادات في الدين الحكومي.

ومع ذلك، لا يزال يعتقد أن السياسة المالية لها دور محدد في إدارة الطلب، بصورة عامة من خلال عوامل تحقيق الاستقرار تلقائيا، وأحيانا من خلال التدابير التقديرية؛ غير أن واضعي السياسات يبدون مترددين بشكل متزايد في تطبيق الحوافز المالية لأغراض مواجهة التقلبات الدورية.

(٦) وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ برنامجا للاستثمار يمتد عشر سنوات للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٤ ليحل محل برنامج الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٠، الذي كان أصغر حجما بحوالي الثلث. وكان ذلك، بطبيعة الحال، سابقا على الدمار الذي أحدثه الزلزال الهائل في كوبي في أوائل عام ١٩٩٥، وهو ما سوف يتطلب نفقات إضافية كبيرة من أجل التعمير.

(٧) انظر على سبيل المثال G.M. Caporale, "Fiscal solvency in Europe: budget deficits and government debt under European Monetary Union", National Institute Economic Review, (May 1992), pp. 69

بل ان واضعي السياسات، ومن خلفهم محللو الأسواق المالية، أعربوا بصورة متزايدة عن قلق كبير من أن الحكومات لا تستطيع "تحمل" الحوافز المالية ولا حتى السماح بترك عوامل تحقيق الاستقرار تلقائيا تأخذ مجراها دون قيد خلال فترات الركود. والواقع أن الحافز المالي، أثناء انكماش عام ١٩٧٥، قد سبق الانتعاش في جميع البلدان الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. غير أنه في أوائل الثمانينات، بل وبدرجة أكبر من ذلك في أوائل التسعينات، ضاع أثر عوامل تحقيق الاستقرار تلقائيا في عدد كبير من البلدان، جزئيا على الأقل، من جراء التضيق الناجم عن السياسات التقديرية^(٨). وفي خلال الركود الدوري التالي، قد تجد حكومات عديدة أنها مضطرة الى كبح عوامل تحقيق الاستقرار تلقائيا ما لم يترأى أن تدابير التثبيت المالية المتخذة في مرحلة الانتعاش كانت تدابير ناجحة.

وفقدان المرونة المالية هذا يرتبط ارتباطا كبيرا بالارتفاع السريع في الدين الحكومي في الثمانينات والتسعينات. وبالنسبة للاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ككل، فإن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقدر نسبة الدين العام الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ٧٠ في المائة في عام ١٩٩٤، مقابل ٤١ في المائة في عام ١٩٨٠^(٩)؛ ولكن هل ٧٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يعد مستوى "خطيرا" للدين العام؟ أم ١٠٠ في المائة؟ وكيف لنا أن نعرف؟

ما حجم الدين العام الذي يعد أكبر مما ينبغي؟

لا توجد أي قاعدة موحدة للمستوى الذي يمكن تحمله من الدين العام، أو حتى لما ينبغي أن يدرج في قياس الدين^(١٠). وعادة ما يعرف الدين الحكومي بأنه إجمالي الالتزامات المالية للحكومة المركزية، وحكومات الولايات والأقاليم وأجهزة الحكم المحلي، بالإضافة الى وكالات رسمية معينة، وبما يشمل عادة صناديق المعاشات التقاعدية وعمليات الضمان الاجتماعي. غير أنه لا يشمل عادة التزامات المعاشات التقاعدية الحكومية غير الممولة.

(٨) على سبيل المثال، استحدثت في الدورة الحالية تدابير تقييدية على صعيد السياسة المالية في المرحلة الانكماشية في كل من اسبانيا والمانيا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا وفنلندا وكندا والنمسا ونيوزيلندا وهولندا.

(٩) OECD Economic Outlook, No. 56 (December 1994), p. A36

(١٠) O. Blanchard and others., "The sustainability of fiscal policy: new answers to an old question", OECD Economic Studies, No. 15 (autumn 1990), pp. 7-36

ومن المؤكد أن وجود قدر ما من الدين الحكومي هو أمر مستصوب، بل وضروري. فأذون الخزانة الحكومية، باعتبارها أرصدة خالية من المخاطر بوجه عام، ظلت بصورة تقليدية توفر أداة رئيسية للادخار بالنسبة للأسر المعيشية. ولا يسري ذلك على المستوى الشخصي فحسب، بل إن مشاريع المعاشات التقاعدية والضمان الاجتماعي التي تديرها الحكومة تودع في العادة إيراداتها الزائدة في أذون حكومية، لكي تراكم مواردها لتستخدمها في سنوات لاحقة. كما أن صكوك الدين الحكومية الأقصر أجلا تعد أدوات مستصوبة لإيداع الأموال الزائدة لأجل قصيرة بصورة خالية من المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن السندات الحكومية، باعتبارها أوسع الأرصدة المالية استخداما وأكثرها سيولة، هي الصكوك المفضلة لـ "عمليات السوق المفتوحة" التي تقوم بها المصارف المركزية، حيث تضيف تلك المصارف أموالا إلى الاقتصاد بشراء الأذون أو بنزح الأموال من الاقتصاد ببيع الأذون.

والسندات الحكومية ليست فقط أرصدة مالية هامة لكل اقتصاد سوقي، بل إن الحكومات تقوم، وينبغي أن تقوم بتمويل الاستثمار العام الطويل الأجل من خلال الاقتراض. فعلى سبيل المثال، ليس ثمة ما يدعو دافعي الضرائب في مجتمع ما لأن يتحملوا في سنة واحدة التكلفة الكاملة لنظام للصرف الصحي سيعود بالفائدة عليهم وعلى أبنائهم لمدة خمسين سنة. كما أن الحكومات تقوم، وينبغي أن تقوم، بالاقتراض القصير الأجل لسداد النفقات الجارية توقعاً للحصول على إيرادات من الضرائب التي تسدد أساساً على هيئة أقساط ربع سنوية.

وهكذا، فإن بعض مستويات الدين الحكومي تكون ضرورية ضرورة مطلقة، وخلال الجزء الأعظم من حقبة ما بعد الحرب، لم يكن واضعو السياسات في معظم البلدان المصنعة يشعرون بالقلق بصورة خاصة إزاء الحجم الإجمالي للدين العام. بل إن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في ثلاثة من الاقتصادات المصنعة الرئيسية السبعة قد انخفضت على مدار جزء كبير من حقبة ما بعد الحرب. وفي كندا والولايات المتحدة الأمريكية، انخفضت نسبة الدين خلال الستينات والسبعينات، وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، ظلت منخفضة حتى الثمانينات (انظر الشكل ٤ - أ). وكان جانب كبير من الدين المبكر في البلدان الثلاثة جميعها قد تراكم أثناء الحرب العالمية الثانية.

الشكل الرابع - ١ - الدين الحكومي للبلدان الصناعية
الرئيسية السبعة، ١٩٦٠ - ١٩٩٤

ومع ذلك، فبحلول منتصف التسعينات، كانت نسبة الدين مستمرة في النمو في جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو تقريبا (كانت أيرلندا أحد الاستثناءات). فهل كانت تلك النسب للدين قد أصبحت أعلى مما ينبغي؟ لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي حدا أقصى يبلغ ٦٠ في المائة لنسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار ذلك أحد مبادئه التوجيهية في تحديد متى تكون البلدان الأعضاء مؤهلة للوصول الى المرحلة الأخيرة من الانتقال الى الاتحاد الاقتصادي والنقدي؛ غير أنه لا يبدو أن تلك النسبة تستند الى أي أساس منطقي باستثناء أنها كانت قريبة من المتوسط السائد في الاتحاد الأوروبي وقت الموافقة على معاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوروبي^(١١). وبالإضافة الى ذلك، تعرضت اليابان، خلال الانكماش الأخير، لضغوط من جانب زملائها أعضاء مجموعة السبعة لانتهاج سياسة مالية توسعية، في حين ساد قلق واسع النطاق إزاء العجز المالي في الولايات المتحدة. وفي ذلك الوقت، كانت نسبة الدين العام الياباني في حدود ٧٠ في المائة، في حين كانت النسبة في الولايات المتحدة حوالي ٦٠ في المائة.

بيد أن بمقدور الحكومة أيضا الاحتفاظ بأرصدة مالية، وبالتالي، فإن نسب الدين الصافي تحسب أيضا، كما يتبين من الشكل، لتوضيح صافي الحافطة المالية للقطاع الحكومي. فلو كانت الحكومة تتحمل ديونا إجماليا كبيرا، ولكنها تمتلك أيضا أصولا مالية كبيرة، فإن تكاليف الاقتراض لو زادت مع ارتفاع معدلات الفائدة، ستزيد أيضا عائدات الفائدة المتحققة لقروض الحكومة وأرصدها الأخرى. بل إن المقارنة المذكورة أعلاه بين الولايات المتحدة واليابان من حيث نسب الدين الإجمالي تصبح مختلفة تماما لو أجريت المقارنة من حيث نسب الدين الصافي. وينشأ الاختلاف أساسا من وجود أرصدة صافية كبيرة جدا لدى نظام الضمان الاجتماعي في اليابان، الذي يرجع بصورة خاصة الى نصيب المسنين في اليابان، وهو نصيب صغير نسبيا وإن كان سريع النمو.

وفي بعض البلدان، مثل اليابان والولايات المتحدة، لا يفتأ الفرق يتزايد بين صافي الدين الحكومي وإجماليه، أما في بلدان أخرى، مثل ألمانيا وفرنسا، فإن الفرق لا يفتأ في التناقص. وفي بلدان غيرها، ولا سيما إيطاليا، لا تحتفظ الحكومة إلا بأصول مالية ضئيلة نسبيا مع ذلك.

وعلى الرغم من تلك الشواغل، فقد درجت العادة على اعتبار أن الأمر لا يكاد يحتاج إلى التفكير في "الإفلاس" ما دامت الديون الحكومية تحسب في المقام الأول بالعملة المحلية. فإذا نشأت أزمة في السيولة لدى الحكومة، سيكون بمقدور السلطة النقدية تقديم قروض طارئة، كما يكاد يتوفر دائما لدى الحكومة - أو لدى الحكومة المركزية على الأقل - سلطة فرض ضرائب أو وضع الميزانية بما يجنبها الإعسار. إلا أن الإفلاس، بالنسبة للحكومة على مستوى الولاية أو المقاطعة أو المستوى المحلي، ناهيك بالنسبة للوكالات الرسمية المتخصصة، وقدرتها جميعا على فرض الضرائب محدودة، يكون ناجما في بعض الأحيان عن سوء الإدارة العامة والهزات المالية غير المنظورة. إلا أن العادة درجت على اعتبار الديون لدى الحكومة المركزية في البلدان الصناعية رصيذا "خلوا من المخاطر" بلا منازع.

(١١) انظر C.R. Bean, "Economic and monetary union in Europe", Journal of Economic

perspectives, vol. 6, No. 4 (autumn 1992), p. 48

غير أنه توجد بالفعل مخاطرة "حقيقية" للتعرض إلى خسارة عندما يتسارع معدل التضخم وتنخفض القيمة الحقيقية للمبالغ التي تدفعها الحكومة لخدمة الديون، مما يضر بحاملي السندات الحكومية (ما لم يكن الدين مربوطاً بالأسعار أو تدفع عنه أسعار فائدة متغيرة). وهذا هو على وجه الدقة ما يسعى إلى تفاديه حاملو الأسهم الذين ينتابهم القلق، بل أنه من الشائع أن تكون الحكومة هي المروجة لارتفاع معدل التضخم، عادة عندما تقوم بتمويل العجز عن طريق خلق النقود، أي بالحصول من البنك المركزي على ائتمان لتغطية العجز المالي لديها. فيدفع المصرف قيمة السندات بنقود غير متداولة ثم يواجه خيارين. فإذا سحب من باب آخر من أبواب الاقتصاد مبلغاً من النقود مساوياً لذلك، فإنه سيعتصر القطاع الخاص لتمويل العجز الحكومي. وإذا سمح بزيادة إجمالي المعروض من النقود، فسترتفع القيمة النقدية للنقود كما قد يرتفع معدل التضخم.

وقد كان سد العجز بخلق النقود وفرض ضريبة تضخم طريقة تتبعها الحكومات منذ أمد بعيد لتفادي اتخاذ قرارات صعبة بشأن الضرائب والنفقات، ويرجع تاريخ هذه الخطة إلى الممالك القديمة التي كانت تقوم بتخفيض قيمة عملاتها باقتطاع جزء من النقد المعدني لسك نقود معدنية إضافية. أما الحل الذي صمد أمام اختيار الزمن فهو فصل السلطة النقدية عن الحكومة. وعلى أية حال، فإن لهذا كله صلة بالكيفية التي تمول بها الحكومة العجز لا بإجمالي الدين في حد ذاته.

سياسة وضع الميزانيات مع توفر مبادئ توجيهية دنيا بشأن الدين

إذا كان من العسير هكذا تحديد إلى أي مدى لا بد وأن يصبح مستوى الدين مرتفعاً أكثر من اللازم، فإنه من الواضح مع ذلك أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي دائمة التزايد من شأنها أن تبلغ في النهاية مستوى غير قابل للاستمرار. ولذلك يصبح عدم المخاطرة ببلوغ تلك النسبة مستوى لا يمكن استمراره باتخاذ إجراءات تمنع أي ارتفاع فيها لا داعي له أحد النهج التي تتسم بالحذر. ومن ثم، تفسر الآن على نطاق واسع المجموعة المستدامة من سياسات الميزانية على أنها تجعل نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي تتسم بالاستقرار أو لا تفتأ في الهبوط. وهذا لا يتطلب دائماً قيام توازن في الميزانية، بل يتطلب فقط وجود قدر ضئيل من العجز بما لا يسمح لإجمالي الدين غير المسدد بالنمو، على الأقل بمعدل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. كما قد تشهد النسبة قفزات مؤقتة بسبب التغيرات الدورية في الناتج. وبمعنى آخر، فإن ما يتطلبه الأمر هو تثبيت أو تخفيض النسبة بين الدين والناتج المحلي الإجمالي طوال الدورة الاقتصادية. إلا أن "محك الاستدامة" هذا لم يتجاوزه منذ أوائل الثمانينات سوى أيرلندا والنرويج والمملكة المتحدة.

ومما ييسر تحليل السياسة المالية في سياق مشكلة الدين الحكومي، تفكيك التغيرات في النسبة بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى عناصر معينة يمكن إجمالها في المعادلة التالية:

$$د = ع + (ف - ن) د$$

حيث تمثل "د" نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (وتعني "د" التغير الذي يطرأ على "د" في سنة)، وتمثل "ع" نسبة العجز الحكومي الأصلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (أي رصيد الميزانية

الحكومية باستثناء مدفوعات الفوائد). وتمثل "ف" متوسط سعر الفائدة الإسمي على الدين الحكومي وتمثل "ن" معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي^(١٢).

وأول عنصر من عناصر التغيير في نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، في المعادلة، هو العجز الأصلي، بل إن النفقات والضرائب التي تحدد حسب التقدير والتي يتعين مواءمها للحيلولة دون ارتفاع نسبة الدين، تكون هي تلك التي يتضمنها الحد "ع". والواقع أنه لا يمكن مواءمة الإيرادات والنفقات الحكومية إلا في حدود هوامش معينة تتقرر سياسيا واقتصاديا. وقد تختلف هذه الهوامش من بلد إلى آخر، ولكنها تكون موجودة بلا ريب. ولذلك فإن أحد القيود المفروضة على مقدار النمو الذي ينبغي السماح به لنسبة الدين إلى الناتج المحلي يتمثل في الحد الذي يصبح بعده ما يلزم من مواءمة في "ع" لتثبيتها غير متسق مع الهوامش اللازمة للمناورة فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات، أي النقطة التي يتطلب التثبيت عندها اتباع سياسات للميزانية تكون أشد صرامة مما يمكن توحيه.

وهناك عنصر ثان في نمو نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي هو الصلة بين متوسط سعر الفائدة على الدين الحكومي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. فكلما زاد "ف - ن"، فافتت سرعة نمو الدين مقدره الاقتصاد عموما على التكفل به (بافتراض عدم تغير "ع"). وللسبب نفسه، إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتجاوز سعر الفائدة، هبطت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وعندما يكون معدل التضخم مرتفعا، فإن الناتج المحلي الإجمالي قد ينمو بمعدل يفوق سعر الفائدة.

وهذه الصلات مفيدة لفهم ما حدث في عدد من البلدان الصناعية في الثمانينات. ففي المملكة المتحدة، مثلا، كان قسم كبير من الانخفاض في نسبة الدين المبين في الشكل ٣ - ١ ناجما عن ارتفاع الأسعار. ومن بين بلدان أوروبا الغربية، شهدت كل من إيطاليا وإيرلندا أكبر عجز تراكمي. ونتج عن ذلك أن زادت نسبة ديونهما إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولكن بما يقل عما كانت ستصبح عليه تلك الزيادة في حالة عدم وجود آثار التضخم. وعلى النقيض من ذلك، فبالمقارنة بإيرلندا وإيطاليا أدى العجز التراكمي في بلجيكا وهولندا إلى زيادات كبيرة بشكل غير متناسب في نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وكان من شأن الالتزام بتقوية الصلة بالمارك الألماني أن أرغم هذين البلدين على الإبقاء على التضخم عند معدل منخفض نسبيا^(١٣). وفي التسعينات، أصبح استخدام التضخم كأداة للتخلص من أرصدة الدين خيارا غير وارد بالنسبة لمعظم الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو. ومما لا شك فيه، أن رد الفعل في الأسواق المالية يكون سريعا إذا خشيت تلك الأسواق أن يؤدي التضخم إلى تناقص قيمة الدين الحكومي، وأساسا فإنها تطلب من الحكومات دفع أسعار فائدة أعلى نتيجة لذلك.

(١٢) يمكن اشتقاق المعادلة من كون أن الزيادة في الدين تمثل إجمالي العجز في الميزانية وأن العجز يمكن فصله إلى عجز أصلي ومدفوعات فائدة (وهو نفسه ما يمكن التعبير عنه بمستوى الدين مضروبا في متوسط سعر الفائدة).

(١٣) G.M. Caporale... في الموضوع المذكور، الصفحتان ٧٢ و ٧٣.

وعندما تكون مستويات الدين مرتفعة والتضخم منخفضاً، تصبح القيود على الميزانية الحكومية بالغة الشدة. وعلى سبيل المثال، ففي البلد الذي تكون نسبة الدين فيه ١٠٠ في المائة وعسر الفائدة بنفس ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي على الأقل، تؤدي زيادة سعر الفائدة على الدين بما نسبته ١ في المائة إلى إضافة ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى عبء الفائدة. ومن أجل الحفاظ على ثبات نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، يستلزم الأمر تخفيض الميزانية بما نسبته ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

والواقع أن الأمر لم يقتصر على ارتفاع نسب الدين وانخفاض معدلات التضخم على مدى العقدين الماضيين أو نحو ذلك، بل ارتفع أيضاً متوسط أسعار الفائدة على الدين الحكومي، ليس فقط بسبب السياسات النقدية التي تستهدف تقليص التضخم مما يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة عموماً، وإنما أيضاً بسبب إلغاء القيود التنظيمية في القطاع المالي، بما في ذلك التغييرات الهامة التي طرأت على طابع أسواق السندات الحكومية.

وفيما يتعلق بذلك العامل الأخير، فقد نشأ اتجاه واضح نحو زيادة تقوية دور الأسواق في إدارة الدين الحكومي^(٤). والواقع أن عدد البلدان المتقدمة النمو التي لا تزال تقتضي من المصارف وغيرها من المؤسسات المالية الاحتفاظ بكميات محددة من السندات الحكومية وتعيين المتطلبات المتعلقة بنسبة السيولة من حيث السندات الحكومية قد انخفض انخفاضاً حاداً. ومن ثم ألغيت تدريجياً الفرص المتميزة التي كانت تتاح للحكومة للوصول إلى مصادر التمويل المحلية. وتعزز هذا الاتجاه بشكل مذهل في معظم الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو بإلغاء الضوابط المفروضة على التدفقات المالية الدولية. وأدت إزالة الضوابط المفروضة على النقد المحلي والأجنبي على السواء إلى الحد بدرجة كبيرة من مقدرة الحكومات على الحفاظ على الطلب من جانب القطاع الخاص على السندات العامة التي تطرح أسعار فائدة منخفضة بشكل مصطنع. وفي الوقت نفسه، تقلص بصورة ملحوظة دور المصارف المركزية كملأذ أخير لضمان الإصدارات الحكومية الجديدة. وعلى سبيل المثال، انخفضت في إيطاليا أرصدة المصرف المركزي من الدين الحكومي لتصبح ١٣ في المائة في عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ٤٠ في المائة في عام ١٩٧٦^(٥).

وقد ساعدت هذه الإصلاحات على تحسين قدرة الأسواق المحلية للسندات الحكومية على اجتذاب المستثمرين المؤسسيين في الداخل والخارج. وبذلك أخذت الأرصدة المؤسسية من الدين الحكومي تتزايد

(٤) للاطلاع على مناقشة أوفى بشأن التطورات الأخيرة في أسواق السندات الحكومية، انظر الأسواق الدولية لرأس المال: التطورات والآفاق وقضايا السياسات (فريق من الموظفين برئاسة موريس غولدستين وديفيد فولكرتس - لاندوا)، الدراسات الاقتصادية والمالية (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤)؛ و G. Bröker, Les Titres Publics et la Gestion de la Dette dans les Années 90, (Paris, OECD, 1993).

A. Missale and O. J. Blanchard, "The debt burden and debt maturity", American Economic Review, vol. 84, No. 1 (March 1994), p. 310

في معظم البلدان. وبجانب ذلك، شهد حجم المعاملات عبر الحدود في الأوراق الحكومية نموا قويا. وعلى سبيل المثال، ارتفعت الأرصدة الخارجية من الدين العام الألماني لتصبح ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كانت ٩ في المائة في عام ١٩٨٠، في حين ارتفعت ملكية غير المقيمين من الدين الحكومي في فرنسا لتصبح نحو ٤٣ في المائة في عام ١٩٩٢ بعد أن كانت أقل من ١ في المائة في عام ١٩٨٦^(١٦). كما ارتفعت الأرصدة الخارجية من الدين الحكومي ارتفاعا حادا في استراليا وإيطاليا والسويد وكندا والمملكة المتحدة. ونتيجة لذلك شهدت أسواق السندات الحكومية نموا متزايدا التكاملا عبر البلدان.

والواقع أن التمييز بين أن تكون "مدينين لأنفسنا" وبين أن تكون مدينين لدائنين أجانب أصبح أقل أهمية عما كان عليه من قبل، نظرا لأن الخيارات المتاحة أمام جميع مشتري السندات الحكومية من القطاع الخاص غدت أكثر بكثير مما كان متوفرا من قبل. وفي الوقت نفسه، كان من شأن توافر مجمع أكبر للموارد (سواء محليا أو دوليا) لتمويل الدين الحكومي أن جلب معه تزايد المراقبة من جانب أسواق رأس المال العالمية. وتنفذ هذه المراقبة حاليا بشكل مباشر إلى حد ما: فكلما كان تقييم السوق للسياسات المالية الحالية والمقبلة أكثر موثوقة، انخفضت تكاليف الاقتراض التي يتكبدها البلد ومن ثم زادت، مقدرة الحكومة على الاحتفاظ بدرجة معقولة من القدرة على المناورة المالية.

والطفرة التي شهدتها عام ١٩٩٤ في عائد السندات الحكومية في جميع البلدان الصناعية قد تكون بمثابة مثال توضيحي جيد لهذه الملاحظة العامة. ففي عام ١٩٩٤، ارتفع عائد السندات الطويلة الأجل في البلدان الصناعية ارتفاعا حادا بناء على مراجعة واسعة النطاق للتوقعات المتعلقة بالأداء الاقتصادي فضلا عن مسار أسعار الفائدة وأسعار الصرف في المستقبل. إلا أن مقدار الزيادة في أسعار الفائدة تباينت تباينا شاسعا من بلد إلى آخر. والواقع أن الزيادات من شباط/فبراير ١٩٩٤ حتى نهاية السنة كانت تتراوح بين ١,٢ و ٤,٥ في المائة.

ومن ثم، فجنبنا إلى جنب مع التغيير الذي طرأ بانتظام على التصورات السوقية، قام المستثمرون بإعادة تقدير المخاطر في البلدان كل على حدة. وحدثت أكبر زيادة في أسعار الفائدة في أسبانيا واستراليا وإيطاليا والسويد وفنلندا وكندا واليونان، وهي بلدان تعاني من عجز مالي وديون كبيرين. وعلى سبيل المثال، زاد على الضعف في عام ١٩٩٤، الفرق في العائد (أو نطاق الفرق) بين السندات الحكومية الإيطالية العشرية السنوات وبين السندات الألمانية المناظرة لها، ليصبح نحو ٤,٥ في المائة؛ وبحلول نهاية عام ١٩٩٤، كانت السندات السويدية العشرية السنوات تغل ٣,٥ في المائة أكثر من السندات الألمانية، أي ضعف ما كانت عليه في بداية السنة.

وقد أدى الارتفاع العالمي في أسعار الفائدة إلى زيادة تكاليف خدمة الدين، وإلى تزايد القلق بشأن مدى إمكانية استمرار السياسات التي تتبعها هذه البلدان فيما يتعلق بالميزانية. وينبع القلق في الأسواق المالية من الخوف من أن تحاول بعض البلدان، كما حدث في الماضي، تخفيض عبء ديونها بزيادة معدل

(١٦) الأسواق الدولية لرأس المال، الصفحة ٤٠.

التضخم من أجل التخلص من المشكلة؛ وحتى يحمي المستثمرون أنفسهم من هذه المخاطرة، فإنهم يشترطون زيادة أسعار الفائدة.

وإذا كانت هناك صلة متبادلة على هذا النحو بين حجم بدل المخاطرة وحالة الدين (إذ أن ارتفاع بدل المخاطرة يؤدي إلى زيادة مدفوعات خدمة الدين)، فقد تنشأ حلقة مفرغة: فبوجود كمية كبيرة من الدين غير المسدد، تترجم الحركات الصعودية في أسعار الفائدة إلى زيادات أخرى في تكاليف خدمة الدين وإلى عجز وديون؛ ويتسبب اتساع نطاق العجز على هذا النحو في قيام المستثمرين، مرة أخرى، بتقدير بدلات المخاطرة وأسعار الفائدة التي يطالبون بها. وتكون النتيجة زيادة أسعار الفائدة كذلك وحدوث تدهور آخر في حالة العجز وحالة الدين وإعادة تقدير المخاطر من جديد.

إلا أن هناك سببا ما يدعو إلى الاعتقاد بأن الأسواق المالية لا تتبع هذا المنطق تماما. وعلى سبيل المثال، سيستلزم الأمر من فرنسا والمملكة المتحدة، حتى تقوم بتثبيت نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي، إجراء تسويات في الميزانية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أكبر عنه من كندا. ومع ذلك، فإن بدل المخاطرة الذي تنطوي عليه السندات الكندية أكبر^(٧). وبصورة أعم، فإن المخاوف التي تنتاب السوق من التضخم قد يكون مبالغا فيها لأن مشاكل الميزانية في معظم البلدان لا تبدو واضحة بدرجة لا تدع معهدا بديلا سوى قيام المصارف المركزية بإصدار أوراق نقدية مقابل الدين. والواقع أن المستثمرين يتجاهلون، بدرجة ما، التحول العالمي في السياسة النقدية نحو تحقيق الاستقرار في الأسعار أو يستبعدونه إلى حد كبير.

وفي الوقت نفسه، فإن الأسواق تكافئ فيما يبدو البلدان التي يتوفر لديها سجل محدد لتتبع عدم إصدار أوراق نقدية مقابل الدين الحكومي. فوفقا لما جاء في عدة دراسات، كانت أسعار الفائدة الحقيقية الطويلة الأجل في بلدان الاتحاد الأوروبي الأساسية (باستثناء ألمانيا) أدنى بإطراد مما كان متوقعا في ضوء معدلات ديونها المرتفعة^(٨) نسبيا. وفي هذا الصدد، كانت بلجيكا أكثر الأمثلة وضوحا على هذا. فعلى الرغم من أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تفوق ١٤٠ في المائة، كان نطاق الفرق في السندات الحكومية العشرية السنوات بين بلجيكا وألمانيا بحلول نهاية عام ١٩٩٤ أقل منه بين إيطاليا وألمانيا بنحو ٣.٥ في المائة.

(٧) W. Dudley, "Budget blues: Belgium, Canada, Italy and Sweden" in The International
Economics Analyst; (New York, Goldman Sachs, September 1994).

(٨) M. B. Canzoneri and B. T. Diba, "Fiscal deficits, Financial integration and a
central bank for Europe", Journal of the Japanese and International Economies, vol. 5, No. 4 (1991), pp. 381
403; and W. Leibfritz, D. Roseveare and P. van den Noord, "Fiscal policy, government debt and economic
performance", Working Paper, No. 144; (Economics Department, OECD, 1994).

وبوسع السياسة النقدية أن تحقق الاستقرار في الأسعار بمعزل تماما عن السياسة المالية. إلا أنه إذا لم تتوفر الحصافة المالية، فإن مزيج السياسات الناجم عن ذلك قد يصبح أبعد ما يكون عن المزيج الأمثل لأن أسعار الفائدة ستكون أعلى بكثير مما كانت ستصبح عليه لولا ذلك. والواقع، أن المصارف المركزية الإيطالية والسويدية بدأت ترفع أسعار الفائدة في آب/أغسطس ١٩٩٤. إلا أن هذه الخطوات لم تنع من الضغوط الدورية المعتادة. بل كانت مرتبطة الى حد كبير برد فعل السوق إزاء زيادة العجز والدين الحكوميين.

والواقع، أن عددا كبيرا من البلدان المتقدمة النمو قد أعلن أرقاما مستهدفة للتدعيم المالي. وترمي هذه الأرقام المستهدفة، في الأجل المتوسط، الى تخفيض، أو على الأقل تثبيت، نسب الدين الى اجمالي الناتج المحلي. وبالطبع، فإن السرعة التي يمكن بها المواءمة بين الإيرادات والنفقات الحكومية على مدى الزمن تكون محدودة في الواقع العملي. ولذلك، قد يستغرق الأمر بضع سنوات لتحريك الرصيد الأولي ليحقق فائضا بما يكفي لتثبيت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي. إلا أنه إذا اكتسب التدعيم زخما، يصبح على الأرجح دون ريب أن تحل حلقة حميدة محل الحلقة الخبيثة عندما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى الحد من تكاليف خدمة الدين وتقلص أوجه الاختلال في الميزانية وزيادة هبوط بدلات المخاطر ومن ثم انخفاض تكاليف التكيف.

ما تستطيع السياسة النقدية إنجازها وما لا تستطيعه

إذا كان دور السياسة المالية التقديرية يعتبر حاليا دورا محدودا إلى حد ما في تشجيع النمو الاقتصادي حتى في فترات الركود، على نحو ما تمت مناقشته أعلاه، فإنه لا يزال ثمة خيار السياسة النقدية، غير أنه يبدو أن الحكومات هي الأخرى ترى أن السياسة النقدية تخضع لقيود كبيرة.

والواقع أنه في السنوات الأخيرة نشأ توافق في الآراء مفاده أن السياسة النقدية الرامية إلى استقرار الأسعار هي الاتجاه العام الذي يمكن أن يساهم كثيرا في تحقيق أقصى ما يمكن من الاستخدام والنمو الاقتصادي المستدامين. ويتوقف التأكيد على استقرار الأسعار إلى حد بعيد على التقبل العام للحجة القائلة بعدم وجود ما يمكن استغلاله من معارضة بين التضخم والبطالة على المدى المتوسط أو المدى البعيد. ومن ثم فإنه رغم أن التيسير النقدي ينهي فعلا حالات الركود، فإنه إذا طال أمده أكثر مما ينبغي، يجر الاقتصاد أيضا إلى مسار نمو سريع بصورة غير مستدامة.

ويستفاد من الفهم النظري الشائع للآلية الكامنة وراء ذلك أن توسع الإيرادات النقدية يرفع من الإنفاق وبالتالي من الناتج الحقيقي حتى حينما يرتفع الإنفاق بقدر يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم أيضا. ويقال إن الناس لا ينتبهون للتضخم في البداية؛ ولذلك يسمى أحيانا التضخم "المفاجئ". غير أن هذه المفاجأة لا يمكنها أن تدوم طويلا، إذ لا تلبث الجماهير أن تدرك، مع مرور الوقت، أن القيمة الحقيقية للنقد وغيره من الأصول تتدهور. ويشعر الناس بأن وضعهم لا يبعث كثيرا على الارتياح، فيخفضون من نفقاتهم ثم يعود الاقتصاد في نهاية المطاف إلى ما كان عليه بالقيمة "الحقيقية". وبعبارة أخرى، فإن السياسة

النقدية الحافزة تفضي، على المدى البعيد، إلى ارتفاع التضخم، حيث يعود الاقتصاد مرة أخرى إلى مسار النمو الأولي بعيد المدى.

وعلاوة على ذلك، فإن قدرة السياسة النقدية على إفراز حتى مفاجآت تضخمية قصيرة الأجل قد تقلصت بالانتشار الواسع للحساسية تجاه إرهابات الاتجاهات التضخمية المقبلة في الاقتصادات الصناعية. فأسواق الأوراق المالية، بصفة خاصة، شديدة الحساسية تجاه مخاطر التضخم؛ ونظرا للأهمية المتنامية للتمويل عن طريق الأوراق المالية، فإن تلك الأسواق تكتسب، عن طريق رفع أسعار الفائدة، المزيد من القدرة على إبطال مفعول أي مرونة في السياسات تعتبر ذات آثار تضخمية^(١٩). غير أنه قد تخطئ الأسواق في توقعاتها بشأن التضخم، فترفع معدلات الفائدة في الأسواق في حين أن الاقتصاد الحقيقي الذي تركز إليه يظل ضعيفا إلى حد ما. وعندها يتورط صناع السياسات في مأزق يدفعهم إلى المزيد من تخفيف السياسة النقدية مع السعي في آن واحد إلى إقناع السوق بأن مخاوفه من التضخم مبالغ فيها.

ويتمثل الوسطاء الماليون الرئيسيون، عادة، في مصارف الاحتياطيات الجزئية والادخارات، التي تعد أصولها وخصومها قابلة للتداول بقيمتها الإسمية، عدا في حالة الإفلاس. ولا يجري الاتجار في هذه الأصول والخصوم مباشرة في الأسواق الثانوية ومن ثم فإنها "غير مخصصة للسوق"؛ وبعبارة أخرى أن "أسعار" القروض والودائع في دفاتر المصارف هي دائمة بقيمتها الإسمية، رغم تغيرات أسعار الفائدة. وحينما تخفف المصارف المركزية الضوابط النقدية بتوفير المزيد من الاحتياطي للمصارف، تسعى المصارف إلى توسيع ما تقدمه من قروض. وفي قطاع مالي تسيطر عليه المصارف، يؤدي هذا إلى زيادة ما يتوفر من أموال قابلة للإقراض وتخفيض تكلفة تلك الأموال.

بيد أنه حينما تكون الأسواق المالية مصدرا هاما من مصادر الأموال، قد يكون الأمر مختلفا. فإذا فسرت الأسواق التخفيف النقدي بكونه ذا آثار تضخمية، فإن أسعار السندات والأوراق المالية ينخفض ولا تنخفض عائدات القروض من الأسواق أو تنخفض بقدر أقل من تكلفة القرض المصرفي. ولو كانت حصة السوق من المالية الإجمالية ضئيلة لهان الأمر؛ غير أن الأعمال المصرفية التقليدية ذات القيمة الإسمية يحجبها تدريجيا ما يسمى بالسهم أو الأعمال المصرفية "للصناديق المشتركة" التي لا تعنى سوى بالأصول المتداولة في الأسواق المالية. وقد نمت وساطة السوق هذه بسرعة كبيرة بصورة خاصة في الولايات

(١٩) بتحرير تجارة العملات الأجنبية تحريراً كاملاً، فإن المخاوف من ارتفاع التضخم قد تؤدي إلى تدفقات مالية كبيرة نحو الخارج وانخفاض أسعار الصرف. وإذا سعت السلطات النقدية إلى منع أسعار الصرف من الانهيار إلى ما دون مستوى سقف معين ببيع الاحتياطيات من العملات الأجنبية، فإن من شأن ذلك أن تكون له آثار معاكسة على سياسة التخفيف النقدي. غير أن السلطات النقدية قد "تبطل"، كما هو معلوم، مفعول تدخلاتها بزيادة احتياطيات المصارف الوطنية. غير أن المستجد في الأمر هو أنها لا تستطيع تعقيم الأسواق المالية.

المتحدة، وما الولايات المتحدة سوى المثال الأوضح لتوجه عام في البلدان متقدمة النمو^(٢٠). والواقع أنه منذ أوائل الثمانينات، كان ثمة انخفاض مطرد في نسبة ما تملكه الشركات والأسر المعيشية من أصول مالية في شكل ودائع مصرفية، حتى في ألمانيا واليابان. ففي ألمانيا على سبيل المثال، انخفضت نسبة الودائع المصرفية من الأصول المالية للشركات من ٥٨ في المائة إلى ٤٤ في المائة في عام ١٩٩٠، وفي اليابان، من ٧٩ في المائة إلى ٤٧ في المائة. وفي الولايات المتحدة، بقيت هذه النسبة ثابتة نسبياً خلال الثمانينات بما يقارب ٢٠ في المائة بعد انهيار حاد في السبعينات. كما انخفضت حصة القروض المصرفية في خصوم الشركات في هذه البلدان^(٢١).

ومن المبالغة، بطبيعة الحال، القول بأن المصارف المركزية لا حول لها ولا قوة. فمن الواضح، في الوقت ذاته، أن أهمية المصارف المركزية ما فتئت تتآكل في عدد من البلدان طوال العقدين الماضيين، إذ أصبحت أسعار الفائدة للأجل المتوسط والأجل الطويل - - بوصفها أهم الأسعار بالنسبة لقرارات الإنفاق الفردية - - أقل استجابة للتغيرات في أسعار الفائدة للأجل القصير الخاضعة لسيطرة المصارف. والواقع أن عدة دراسات أثبتت ضآلة استجابة أسعار سندات الأجل الطويل وكذا الناتج الحقيقي لأسعار الأجل القصير في الثمانينات وأوائل التسعينات، بالمقارنة مع الستينات والسبعينات، في السويد وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - وهي بلدان حررت نظمها المالية إلى حد أبعد نسبياً^(٢٢). وعلى العكس من ذلك، كانت الاستجابة متشابهة إلى حد كبير في الفترة الثانية في ألمانيا واليابان، حيث كان التحرير المالي يجري بوتيرة أبطأ بكثير.

(٢٠) للاطلاع على مناقشة لتغير أنماط التمويل في البلدان متقدمة النمو، انظر، على سبيل المثال: F.X. Browne, "Corporate finance: stylized facts and tentative explanations", Applied Economics, vol.26, No.5 (May 1994), pp. 485-509.

(٢١) للاطلاع على وصف مفصل للتغيرات الهيكلية في الأسواق المالية، انظر: Morris Goldstein and Others, International Capital Markets: Developments, Prospects and Policy Issues, World Economic and Financial Surveys, Washington, D.C. IMF, September 1992, pp.2-9.

(٢٢) انظر على سبيل المثال: P. Bennett, "The influence of financial changes on interest rates and monetary policy: a review of recent evidence", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review, vol. 15, No. 2 (summer 1990), pp. 8-30; F.X. Browne and J.P.C. Fell, "Inflation -- dormant, dying or dead?", Central Bank of Ireland, Technical Paper No. 6/RT/94, (October 1994); B. Hirtle and J. Kelleher, "Financial market evolution and the interest sensitivity of output", Federal Reserve Bank of New York Quarterly Review, vol. 15, No. 2 (summer 1990), pp. 56-70; and G.A. Kahn, "The changing interest sensitivity of the US economy", Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review, (November 1989), pp. 13-34.

وفي الوقت نفسه، تنامي تأثير العناصر المالية والأسواق الأجنبية في تحديد أسعار الفائدة الداخلية في معظم البلدان متقدمة النمو. وهذا ما يطرح قيوداً إضافية على السياسة النقدية، لا سيما في البلدان التي تسعى إلى تثبيت أسعار صرفها وتضطر بالتالي إلى استخدام السياسة النقدية للحفاظ على سعر الصرف.

ومن ناحية أخرى، يجدر بالملاحظة أن التحرير والتدويل الماليين، بتوفيرهما للمزيد من مصادر التمويل البديلة، ربما يكونان قد شرعا في العمل "كعنصر تثبيت تلقائي" وفي المساهمة في تلطيف الدورة التجارية إلى حد ما، إذ أصبحت النفقات أقل تعرضاً بصورة مباشرة لقيود التغيرات الانتقالية التي تطرأ على ما يتوفر من ائتمان محلي^(٢٣). وهكذا، فإن وسيلة السياسة النقدية لم يتناقض مفعولها فحسب، بل لعل الحاجة إلى ضبط الشروط النقدية قد خفت.

ونظراً لانتشار إدراك ما يرد على السياسة النقدية من قيود أكبر في إدارة الاقتصاد الكلي على المدى القصير، فإنه ليس من المفاجئ أن تعتبر المصارف المركزية في الوقت الحاضر تحقيق استقرار الأسعار ثم صيانتها هدفاً رئيسياً بل وطاغياً لسياساتها. والواقع أن إدخال تعديلات هامة على التشريعات في العديد من البلدان ما فتئ أيضاً يشكل جزءاً وعنصراً من الرؤية المتغيرة التي خولت المزيد من السلطة والاستقلال للمصارف المركزية ووجهتها إلى التركيز بصفة رئيسية على هدف استقرار الأسعار^(٢٤).

وضع السياسة النقدية بأفق أرحب

إن تضييق الأهداف التي تنشدها المصارف المركزية لم يعف، مع ذلك، السلطات النقدية من التصدي للصعوبة المتزايدة للإدارة النقدية. ونظراً لكون الصلة بين إجراءات المصارف المركزية والظروف المالية العامة قد ضعفت عما كانت عليه في السابق، فإن العلاقة بين إجراءات المصارف المركزية والتضخم

(٢٣) توصلت عدة دراسات حديثة إلى أن أدلة واضحة تفيد بانخفاض قيود السيولة التي تواجه

الأسر المعيشية في جميع البلدان الصناعية الرئيسية، ما عدا ألمانيا (انظر: A. Blundell-Wignall, F.X. Browne and S. Cavaglia, "Financial liberalization and consumption behaviour", OECD, Department of Economics and Statistics Working Paper, No. 81, (March 1991); F.X. Browne and J.P.C. Fell "Inflation ... dormel, dying or dead?", Central Bank of Ireland, Technical Paper, No. 6/RT/94, (October 1994); and T. Jappelli and M. Pagano, "Consumption and capital market imperfections: an international comparison", American Economic Review, vol. 79, (December 1989), pp. 1088-1105).

(٢٤) للاطلاع على استعراض لتجربة استقلال المصارف المركزية مؤخراً، انظر: A. Cukierman,

"Central Bank independence and monetary control", The Economic Journal, vol. 104, No. 427 (November 1994), pp. 1437-1448; and K. Dowd and S. Baker, "The New Zealand monetary policy experiment - a preliminary assessment", The World Economy, vol. 17, No. 6 (November 1994), pp. 855-867

يكتنفها قدر أكبر من الغموض وتخضع لفواصل زمنية طويلة ومتغيرة. ومن ثم فإنه حفاظا على استقرار الأسعار، تسعى المصارف المركزية حاليا إلى تعديل السياسة قبل أن تصبح التغيرات التضخمية واضحة للعيان في الإحصاءات الاقتصادية بفترة زمنية طويلة. وبالتالي، فإن واضعي السياسات يترصدون مؤشرات إنذار مبكر من شأنها على الأقل أن تسلط بعض الأضواء على الوقت الذي ينبغي أن تعدل فيه أسعار الفائدة للأجل القصير ومقدار ذلك التعديل وسرعة اجرائه وذلك لتفادي اندلاع التضخم مستقبلا، أو لمعرفة متى ينبغي تخفيف السياسات لتقليص فترة الانخفاض في النشاط.

إن البحث عن المؤشرات المنذرة بالتضخم ظاهرة حديثة نسبيا. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية، انصب الاهتمام بدلا من ذلك على إجراء تغييرات على مختلف التدابير المتعلقة بالمخزون النقدي والأساس النقدي، تكملها مختلف مؤشرات الإئتمان. وتمثلت استراتيجية تحقيق استقرار الأسعار آنئذ في تحديد أهداف إنمائية ملائمة للتدابير المتعلقة بعرض النقود وتنفيذها عن طريق عمليات السوق المفتوحة الروتينية إلى حد ما. وقد تم التخلي الآن عن هذا التكتيك بصورة عامة.

ويستند هذا النهج في السياسة النقدية على الفكرة القائلة بأن العلاقات الماضية في الاقتصاد ستظل قائمة في المستقبل وأن إقرار "قاعدة" ما لعرض النقود ليسير واضعو السياسات على هديها من شأنه أن يفضي إلى استقرار للأسعار يفوق ما يفضي إليه التدخل التقديري في أسعار الفائدة للأجل القصير. ورغم أن فعالية هذا النهج كانت دائما محل خلاف ولم يسبق أن اتبعت اتباعا أعمى، فإنه بحلول الثمانينات أربك تغير الأسواق المالية العلاقات التاريخية بين المجاميع المالية المألوفة من جهة، والدخل والأسعار من جهة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن من المتوقع أن تنشأ من جديد علاقة مستقرة جديدة في القريب العاجل^(٢٥). ومجمل القول إنه أصبح من المقبول على نطاق واسع القول إنه ليس ثمة أي قاعدة نقدية، أيا كانت درجة تعقيدها وتشعبها، يمكن أن تكون ملائمة لإدارة دفة الاقتصاد، إذ أنها لن تتصدى دائما بما فيه الكفاية لتغير الهياكل الاقتصادية. فالسياسة النقدية لا محالة هي مسألة تقدير.

وفي مواجهة هذه العيوب التي تشوب تحديد الأهداف النقدية، اتبعت المصارف المركزية حلا وسطا. فإن هي واصلت أصلا تحديد الأهداف النقدية^(٢٦)، فإنها تحدد هذه الأهداف في شكل مجموعة واسعة النطاق إلى حد ما. وعلاوة على ذلك، فإنها من حين لآخر تسمح بانتهاك هذه المجموعات من الأهداف عندما يكون من المرجح ألا يتم تحقيق هذه الأهداف إلا على حساب تحقيق نواتج اقتصادية دنيا.

(٢٥) للاطلاع على مناقشة مستفيضة لآثار التغيرات في هيكل الأسواق المالية على تصميم

السياسة النقدية، انظر: B.M. Friedman, "The role of judgement and discretion in the conduct of monetary policy: consequences of changing financial markets", National Bureau of Economic Research, Working Paper, No. 4599 (December 1993).

(٢٦) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا يزال يطلب من الاحتياطي الاتحادي بموجب

القانون أن يحدد الأهداف النقدية.

ففي ألمانيا، على سبيل المثال، لم يحقق من الأهداف العشرين التي حددت في الفترة الفاصلة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٩٤، سوى ١٠ أهداف؛ ولم تكن ثمة أبداً أي محاولات للتعويض عن الخروج على قاعدة في سنة ما بإجراء تغييرات مناظرة على هدف من الأهداف في السنة التالية^(٢٧).

وهكذا، اضطرت المصارف المركزية إلى أن تولي اهتماماً أقل للمؤشرات الوسيطة واهتماماً أكثر للتحركات التي تسبق التضخم نفسه. وبناءً عليه، حددت الآن أهداف رسمية وغير رسمية للتضخم على المدى المتوسط في العديد من الاقتصادات متقدمة النمو. وحددت إيطاليا وفرنسا وفنلندا ونيوزيلندا كهدف معدل ٢ في المائة أو أقل، بينما حددت نطاق التضخم المستهدف بـ ١-٤ في المائة في المملكة المتحدة و ١-٣ في المائة في كندا والسويد. وفي ألمانيا، ما فتئ المصرف المركزي Bundesbank يعلن هو أيضاً طيلة سنوات عديدة، إلى جانب هدفه النقدي، هدف أن يبلغ معدل التضخم ٢ في المائة. وفي أوروبا، ينص معيار التقارب المنصوص عليه في معاهدة ماستريخت بالنسبة للأعضاء الذين سيلتحقون بالاتحاد الاقتصادي والنقدي ألا يتجاوز التضخم متوسط معدل أحسن البلدان الأعضاء أداءً بما يزيد على ١,٥ في المائة. ولم تحدد الولايات المتحدة أي أهداف ضمنية أو صريحة حتى الآن. غير أن الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة يعتقد بضرورة "إبقاء التضخم في مستوى منخفض بما فيه الكفاية بما لا يجعله عاملاً في صنع القرارات لدى الدوائر التجارية ولدى المستهلكين"^(٢٨)، وهو ما يمكن اعتباره هدفاً غير رسمي. وتعتمد الولايات المتحدة واليابان أيضاً، في تدبيرهما للسياسة النقدية، على طائفة واسعة من المؤشرات، ولا تقيم وزناً كبيراً للمجاميع النقدية^(٢٩).

وثمة بالتالي تشجيع كبير اليوم على التقييم السليم لما ستكون عليه حالة الاقتصاد مستقبلاً في إطار افتراضات بديلة بشأن أسعار الفائدة التي تضبطها السياسات. وفي هذا الصدد، ما فتئت السياسة النقدية تربط باطراد بالتصور الحاصل بشأن الأداء المرجح للاقتصاد الحقيقي، مع مراعاة طائفة أوسع من المجاميع المالية والمتغيرات غير المالية. وبعبارة أخرى، ينصب الاهتمام أكثر على الإنفاق والانتاج أكثر ما ينصب على نماذج السياسة النقدية.

(٢٧) Peter Bofinger, "Real target behind Bundesbank ritual", Financial Times, (22 December 1994)

(٢٨) بيان ألان غرينسبان، رئيس مجلس محافظي نظام الاحتياطي الاتحادي، أمام لجنة الميزانية، في مجلس نواب الولايات المتحدة، بتاريخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، (نشرة Federal Reserve Bulletin، (آب/أغسطس ١٩٩٤)، الصفحة ٧١٨

(٢٩) للاطلاع على مناقشة أشمل لاستهداف التضخم مباشرة مقابل أهداف نقدية وسيطة، انظر: C.A.E. Goodhart, "What should central banks do? What should be their macroeconomic objectives and operations?", The Economic Journal, vol. 104, No. 427 (November 1994), pp. 1424-1436

ويعتقد أن مخاطر الحركات التضخمية التصاعدية المقبلة تأتي، جزئياً على الأقل، من ضغط الناتج على طاقة الانتاج. وهكذا، ينبغي، من الناحية النظرية، أن يسعى واضعو السياسات إلى توسيع نطاق الطلب إلى أن تسد فجوة الناتج - وهي الفرق القائم بين الناتج الفعلي والناتج الممكن - ثم الحفاظ على نمو الطلب بذات المعدل الذي ينمو به الانتاج الممكن. ومن وجهة النظر هذه، ينبغي أن ترمي السياسة النقدية إلى تشجيع أكبر قدر من النمو يمكن تحقيقه في الناتج والعمالة دون أن تفرض على الموارد المنتجة ضغوطاً تضخمية مزعزعة للاستقرار.

ومن الناحية العملية، ثمة احتمالات عديدة تتحكم في كيفية ترجمة ذلك الهدف إلى تدابير تنفيذية للناتج القومي الإجمالي والعمالة. ومن المفهوم جيداً أن التدابير الاجمالية للإمكانيات الاقتصادية غير مؤكدة تماماً ولا يمكن استخدامها إلا كنقطة بداية تقريبية في صنع السياسة النقدية. وعلاوة على ذلك، تزايدت، طوال العقد الماضي، الشكوك المحيطة بهذه التدابير إذ أصبح تحديد وحدات الطاقة الاستيعابية أكثر صعوبة، بسبب حدوث تزايد في حصة الناتج يعكس الأفكار والخدمات أكثر مما يعكس المواد الملموسة. ولا يمكن للمصارف المركزية أن تعتمد كثيراً على أي تقدير من التقديرات المتعلقة سواء "بالمعدل الطبيعي للبطالة" أو بنمو الناتج القومي الإجمالي "الممكن". أما فيما يتعلق بقياس الحالة الفعلية للاقتصاد، فإن البيانات الإجمالية التقليدية المتعلقة بالبطالة أو المبيعات أو الدخل القومي أو الأسعار أو عرض النقود لا تتوفر هي نفسها إلا بصورة بعدية ولا تنذر مبكراً بفترة كافية بأمور منها مثلاً نشوء اختناقات أو انفراجها.

وهكذا، أولي في السنوات الأخيرة اهتمام متزايد لرصد فرادى الأسواق المالية أو أسواق الانتاج والعمل نفسها. وتم ذلك بغرض البحث عن دلائل تشير إلى الضيق من شأنها أن تبين ما إذا كانت الضغوط التضخمية (أو الكساد المفرط) في طور النشوء. وبالتالي، هناك اهتمام متزايد بمختلف الدراسات الاستقصائية والتقارير، التي يتضمن بعضها معلومات لا تخلو من الطرافة، بما فيها تقارير عن سلوك الشركات، وظروف العرض والطلب في قطاعات معينة، والفترات المنصرمة قبل تسليم طلبات جديدة، وأسعار المواد والسلع الأساسية، ونوايا الاستثمار، وحالات النقص في اليد العاملة الماهرة وما إلى ذلك.

وتعتبر التدفقات المالية أيضاً مصادر مفيدة للمعلومات بشأن مستقبل تطورات الأسعار. وهكذا، اقترح رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية مؤشراً من المؤشرات^(٣٠). ويمكن مقارنة المستوى المفترض لأسعار الفائدة الحقيقية - الناشئ عن أسعار الفائدة الاسمية الجارية وتقديرات توقعات التضخم - بما يمكن أن يعتبر متوسط دورة عادي، مع المراعاة اللازمة للتغيرات الدورية والهيكلية.

ومن المؤشرات الأخرى التي تلقى اهتماماً متزايداً "منحنى العائدات" - الذي يشير عادة إلى تصاعد أسعار الفائدة على الأوراق المالية الحكومية التي يحل أجل استحقاقها على نحو متزايد. فقد يشير

(٣٠) انظر: "Monetary policy report to the congress", Federal Reserve Bulletin (September 1993).

منحنى العائدات الحاد بصورة غير عادية إلى أن المشاركين في السوق يتوقعون أن ترتفع أسعار الأجل القصير لتفادي الاختلالات التضخمية؛ وعلى العكس من ذلك، قد يشير المنحنى المسطح بدرجة غير عادية إلى ضرورة التخفيف النقدي للتقليل من الكساد وتفاذي الركود. وكمثال أخير على ذلك، بدأت المصارف المركزية أيضا تجمع وتعالج المعلومات المستمدة من أسواق الأوراق المالية الاشتقاقية لجس نبض الأسواق بشأن التطورات المقبلة للأسعار.

ولا يتوقع الاقتصاديون إيجاد أي مؤشر فردي أو مؤشر مركب يجمع بين عدة مؤشرات من شأنه أن يوجه مقديما إنذارا بالتضخم موثوقا به. وهكذا يصعب، إن لم نقل يستحيل، التوصل إلى حكم نهائي مسبق بشأن ما إذا كان التغيير المحتمل في السياسة يمهّد لتغيرات في الأسعار أو أنه لا يصادف نقطة تحول في التضخم. وبالتالي، عندما تعتمد الأرقام المستهدفة الرسمية أو غير الرسمية للتضخم قد تدفع السلطات النقدية إلى الركون باستمرار إلى تشديد السياسات، كلما كان ثمة مجال من الشك. وتمثل المخاطرة في أن تغفل المصارف المركزية بواذر درء التضخم، في سعيها الدؤوب إلى تثبيت الأسعار، وتتسبب في تقليص مستمر للطلب.

والواقع أن المرحلة التوسعية التي تشهدها الدورة التجارية حاليا هي الشاهد الأول على الضربات الوقائية ضد التضخم بمعنى أن السياسة النقدية قد بدأت تتشدد دون أن يكون ثمة دليل واضح على ارتفاع التضخم. كما أن ثمة مناقشة مستفيضة، لا سيما لدى الدوائر المالية، بشأن ما إذا كانت هذه الإجراءات ضعيفة وبطيئة أو قوية ومبكرة أكثر مما ينبغي. ويجري اختبار هذا النهج الجديد في استراليا وكندا (رغم أن عوامل أخرى قد دفعت إلى التشديد هناك) ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان؛ وفي ألمانيا، توقف المصرف المركزي عن تخفيف الشروط النقدية في عام ١٩٩٤؛ حينما كان النمو النقدي لا يزال ضعيفا نسبيا وكان التضخم ينخفض.

ويبقى أن نرى ما إذا كانت السلطات المالية ستمكن هذه المرة من الجمع بين الانتعاش القوي الدائم واستقرار الأسعار. وفي الوقت ذاته، يوحى مستوى أسعار الفائدة للأجل الطويل بأن الأسواق تتوقع ارتفاع التضخم؛ أي أنها لا تعتقد أن السلطات النقدية الوطنية ستتصرف بما يكفي من السرعة لكبح التضخم لأنه ستكون هناك ضغوطا سياسية لإنجاز نمو أعلى في الناتج. ومن ثم فإنه على الرغم من التحولات الأخيرة في السياسة النقدية، فإن المصادقية العامة للمصارف المركزية لم تصبح بمنأى عن الجدل في كل مكان بعد. غير أنه لا ينبغي للمصارف المركزية أن تبالغ في ردها، سعيا منها إلى صيانة وتعزيز مصداقيتها، لأن توجسات السوق لا تقوم في كل تقلباتها على أساس سليم.

وهذا أمر هام داخليا وعالميا، ما دام تغير الظروف النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية يفرز آثارا دولية، لا سيما على البلدان النامية، إذ تؤثر على كل من التكاليف الدولية للاقتراض وأسعار صرف العملات الرئيسية. وكما يرد في الفصل القادم، ليست الظروف النقدية الدولية سوى بعض العوامل التي لا تعد ولا تحصى التي تؤثر على صناعات السياسة في الاقتصادات الأكثر انفتاحا من الناحية المالية، التي يجب تناولها بمرونة وسرعة في عالم لم يعد يفسح المجال كثيرا لارتكاب أخطاء في السياسة.

الفصل الخامس

وضع سياسات اقتصادية تناسب طلب البلدان النامية

الفصل الخامس

وضع سياسات اقتصادية تناسب طلب البلدان النامية

شهدت التسعينات استمرار التحول الذي طرأ في الثمانينات على السياسة الاقتصادية ليشمل ما يكاد يكون جميع البلدان النامية. وكان المسار العام لعملية اصلاح السياسات، كما هو معروف جيداً، يميل نحو تحرير الأنظمة المعمول بها والحد من الدور المباشر الذي تقوم به الدولة في الانتاج الاقتصادي، كما اتجه نحو توسيع المجالات التي يعتمد فيها على آليات السوق بدلاً من الاعتماد على الضوابط الادارية، فضلاً عن تشجيع زيادة الاندماج في الاقتصادي الدولي سواء بهدف تعزيز القدرة التنافسية أو لاحتراز المزيد من النجاح فيما يتعلق بالدخول إلى الأسواق العالمية للسلع والتمويل والتكنولوجيا.

والأمثلة على ذلك مختلفة وتتراوح ما بين فتح باب التجارة في الحبوب الغذائية والمدخلات الزراعية أمام القطاع الخاص في بنغلاديش أو خصخصة نظم المعاشات التقاعدية في شيلي، إلى تصريح حكومة الفلبين مؤخراً بإنشاء مصارف أجنبية في البلاد. وكان المنطلق الأصلي التي صدرت عنه عملية الاصلاح في جانب كبير منها هو القيود التي عاناها ميزان المدفوعات في العديد من البلدان النامية غداة وقوع أزمة الديون في أوائل الثمانينات بمعنى أن عملية اصلاح السياسات أصبحت أمراً لا مفر منه في الثمانينات بالعديد من البلدان التي تصادف مشاكل في تحقيق الاستقرار والتكيف. إلا أن مفهوم "التكيف" بات على مر السنين يغطي مجموعة واسعة من القضايا والسياسات حيث أصبح تحليل نجاح أو فشل برامج تحديث الاستقرار والتكيف عبارة عن مناقشة تتناول محددات للنمو والتنمية^(١).

وثمة اجماع حقيقي على أن تحقيق التوازن المستدام في الاقتصاد الكلي أصبح شرطاً لتحقيق النمو الاقتصادي. لكن هذا لا يعني أنه يوجد توافق بين الآراء بشأن المسار الذي يتعين اتباعه في كل حالة لبلوغ ذلك الهدف، ولا حتى فيما يتعلق بطرق تحسين التوقعات الاقتصادية في الأجل الطويل. فما يوصف بأنه "توافق آراء واشنطن" - وهو توافق للآراء كان يتحقق دائماً بين مستشاري السياسات أكثر من تحققه بين راسمي السياسات، لا يصمد حتى بين المستشارين أنفسهم حالما يقضي الأمر أن تتجاوز توصيات السياسة مفاهيم عمومية من قبيل ترشيد تحرير السياسات في مجال الاقتصاد الكلي^(٢)، ففي الحالة النموذجية، تجري مناقشة السياسات - وإن لم تكن بالضرورة مناقشة عامة - لتتناول مسائل تتعلق بحجم التكيف وسرعته،

(١) انظر التقرير المعنون "برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية، تقرير الأمين العام (A/48/380) الذي يحلل ما نزعته إليه السياسات العامة خلال السنوات العشر الماضية من تركيز تدريجي على "كيفية الانتقال من التكيف إلى النمو".

(٢) حتى واضع الشعار الذائع لا يلبث هو نفسه أن يقر بأنه يجانب الدقة ومن ثم يقترح الاستعاضة عن عبارة "توافق الآراء" بعبارة "تلاقي الآراء" (انظر Latin American Adjustment: How Much Has Happend?, John Williamson, ed. (Washington, D.C., Institute for International Economics, 1990) pp.(1-2).

وتتبع الإصلاحات وتقاسم التكاليف في إطار مجتمع ما، ثم بين البلد القائم بالإصلاح وشركائه، فضلا عن اختيار أدوات السياسة العامة وفعالية هذه الأدوات. والحاصل أن عملية تقرير سياسات الاقتصادي الكلي مهمة صعبة، في البلدان النامية ... وفي غيرها من المواقع على السواء.

تبعية تدابير السياسة العامة يتوقف بعضها على بعض

بات من المسلم به على نطاق واسع بأنه يتعذر تقرير السياسات بالاستناد إلى دليل ارشادي واحد^(٧) فسلامة اختيار الأدوات وحسن تتابع السياسات يتوقفان على الظروف الأولية وكل خطوة يتوقف عليها ملاءمة ما سيليه من خطوات. وبعبارة أخرى، يمكن الحديث عن تتابع التدابير بالنسبة لخيار السياسات بحيث يسلم بعضها إلى بعض^(٨).

وعلى سبيل المثال، يصعب الحد من عجز الميزانية مع تحرير التجارة في الوقت نفسه، في بلد تساهم فيه ضرائب الواردات بنصيب كبير في الإيرادات الحكومية. وعلى ذلك، قد يؤدي تحرير التجارة إلى ازدياد عجز الميزانية بصورة مؤقتة على الأقل بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية. وقد اضطرت كوستاريكا، التي واجهت هذه المشكلة في مرحلة معينة من برنامج التكيف الذي اعتمده، إلى إجراء إصلاح ضريبي قبل تحرير تجارتها. بالإضافة إلى ذلك، تصح إدارة الضرائب التجارية من السهولة بمكان في البلدان التي تكون خارجة من فترات من الصراع الأهلي العنيف. وعليه، ففي فترات عملية بناء السلم، قد يكون الخيار الوحيد هو الاعتماد على الرسوم الجمركية، للحصول على الإيرادات الحكومية.

وقد تقع في رتبة مشكلة التتابع هذه بعض التدابير المتخذة من أجل احتمال مساهمتها في تخفيف حدة الفقر. فخلال تنفيذ المراحل الأولى من البرنامج البرازيلي الأخير لتحقيق الاستقرار مثلا، أعلن الفريق المكلف بوضع وتنفيذ السياسات أن على إجراء رفع الحد الأدنى للأجور أن ينتظر ريثما يتم إصلاح نظام

(٣) ثمة تحذير مبكر من هذا القبيل أورده البرت هرشمن الذي قام في عام ١٩٨٤ بالتعليق على "متوالية استاذ الاقتصاد الزائر" بمعنى "عادة اسداء المشورة ووصف العلاج بصورة قاطعة استنادا إلى مبادئ ومعالجات اقتصادية سليمة عالميا، سواء كانت عتيقة أو مستجدة ولكن مع إمام طفيف للغاية بحالة المريض" (Albert O. Hirschman, Rival Views of Market Society and Other Recent Essays, Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1992) p. 11)

(٤) الفكرة الرئيسية وراء "تتابع التدابير" في الحياة الاقتصادية هي أن "المسار الذي تم سلوكه للوصول إلى الوضع الراهن يؤثر على طبيعة هذا الوضع، أي أن التكاليف المستهلكة تكون ذات أهمية. وبصورة أدق، يظل للقرارات البسيطة وحتى الشاذة المتخذة في السابق آثار مستمرة لا تزيلها تلقائيا قوى السوق". (E. L. Jones, "Economic adaptability in the long term", in The Flexible Economy: Causes and Consequences of the Adaptability of National Economies, Tony Killick, ed. (London, Routledge and Overseas Development Institute, 1995), p. 86)

الضمان الاجتماعي الذي قد يؤدي به وضعه المالي إلى الإفلاس إذا ما تقرررت زيادة كبيرة في الحد الأدنى للأجور الذي ترتبط به المعاشات التقاعدية. وكذلك، ففي الصين والفلبين والهند، يجري، كما يبين التحليل أدناه، خفض البطالة على حساب تحقيق الاستقرار.

وبصورة عامة، لا يمكن معالجة الشواغل المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقرة بمعزل عن مجموعة الإصلاحات المتكاملة بل ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ منها. وقد تطرح حكومات ... أو حتى أسواق مالية سؤالاً يقول: "أي عجز في الحساب الحالي يعتبر كبيراً إلى درجة يستحيل معه استمراره؟" لكن محلي المخاطر السياسية يتساءلون بدورهم عما إذا كانت درجة الغبن في تقاسم المغارم الاجتماعية للتكيف هي أيضاً أمر يستحيل استمراره، وباختصار، فثمة أبعاد اجتماعية وسياسية لتتابع التدابير يتعين على واضعي استراتيجية تحقيق الاستقرار الاقتصادي مراعاتها.

القدرة على القيام بتصحيحات في الوقت المناسب

يتوقف التكيف الناجح، على أمور شتى منها التزام الحكومة بمجموعة مناسبة من السياسات على مدى فترة كافية من الزمن تسمح ببناء الثقة في القواعد المتعلقة بالاستثمار والانتاج. وعليه، يعتبر استمرار الالتزام السياسي عنصراً أساسياً من عناصر عملية اصلاح السياسة العامة. ويبدو مثلاً أن المثابرة في اتجاه عام واعتماد منظور طويل الأجل هما من مقومات نجاح بلدان شرق آسيا.

إلا أنه مع وجود هذا الاتجاه العام، سيتوقف النجاح أيضاً على الإدارة اليومية والتصحيح السريع للسياسات وفقاً لما تكون قد أثارته من ردود أفعال. وبصورة خاصة، فقد زادت أهمية العوامل الدولية التي قد تؤثر في الأداء الوطني نظراً لما تشهده الاقتصادات المحلية من اندماج مكثف في الأسواق العالمية. ومن شأن درجة التقلب العالية على المستوى الدولي أن تجعل إدارة الاقتصاد الكلي لعبة معقدة حيث يمكن للتغييرات غير المناسبة في السياسة العامة (مثلاً التخبط في تقرير اتساق السياسة العامة) أن تقوض استراتيجية التكيف، شأنها شأن التشبث بهذه السياسة أو تلك بعد أن تكون قد فقدت فائدتها الفعلية، وبعبارة أخرى، قد تتسم التصحيحات التي تتم في الوقت المناسب بنفس الأهمية المعطاة لاعتماد اتجاه عام في السياسات.

وثمة بعد آخر لمسألة توقيت التغييرات في السياسات يتصل بأوجه التناقض الملازمة لبعض السياسات حيث يؤدي بلوغ أحد أهداف السياسة على جبهة ما (تثبيت الأسعار مثلاً عن طريق تثبيت سعر الصرف) تشبثاً اسمياً إلى خلل في التوازن على جبهة أخرى (كأن يحدث مثلاً عجز لا يجوز استمراره في الحساب الجاري). وتكمن حنكة راسم السياسة في معرفة متى يصبح الخطر الناتج عن تخبط السياسات

أكبر من الجدوى العائدة من السياسة المعتمدة نفسها. ومن ذلك مثلا، عندما لا يصبح تخفيض قيمة عملة مثبتة عبارة عن تدبير لبناء الثقة بدلا من أن يكون إقرارا بثقة ضاعت بالفعل⁽⁵⁾.

وقد يكون توقيت القرارات أمرا جوهريا. ويبدو أن تحرير الحساب الرأسمالي، وبصورة خاصة فتح الأسواق المالية في البلدان النامية أمام التدفقات الخارجية قد قلل هامش الخطأ. فعندما تتاح الحرية أمام رأس المال لدخول أو مغادرة بلد ما يتوقف الكثير على الحفاظ على ثقة أصحاب الثروات ومديري محافظ الأوراق المالية الذين يسعى العديد منهم إلى تحقيق أرباح من جراء نقل أموالهم بصورة مربحة تحسبا للتغيرات التي تطرأ على أسعار السندات المالية وأسعار الصرف. وتتوقف هذه التغيرات جزئيا على ما يتوقع حدوثه من تغيرات في سياسات البلدان ذات الصلة.

وتعتبر تجربة المكسيك في نهاية عام ١٩٩٤ مثلا متطرفا على الصعوبات المصادفة في توقيت عملية تخفيض قيمة العملة والإعداد لها؛ إلا أن ثمة بلدانا عدة واجهت وستواجه مثل هذه الخيارات الصعبة. وتبين حالة المكسيك أيضا جانبا آخر من ديناميات السياسات. فبعد تخفيض قيمة العملة المكسيكية، تقلص حجم ما كان يعتبر عجزا قابلا للاستمرار في الحساب الجاري في بلدان أمريكا اللاتينية عموما واضطرت بلدان عديدة منها إلى اتخاذ خطوات للحد من أوجه العجز في المدفوعات.

أسعار الصرف وقيود موازين المدفوعات

تعتبر البيئة الدولية التي يتكيف في إطارها البلد من العوامل التي ترسم حتما شكل إصلاح السياسة الداخلية. فعندما تكون البيئة الخارجية مواتية، لا يماري أحد في ارتفاع معدل نجاح إصلاح السياسة مع انخفاض معدل المشقة الاجتماعية. ومع ذلك، فثمة عوامل مختلفة تحدد ما إذا كانت البيئة مواتية بالنسبة لبلد أو لآخر. فارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٤ لم يساعد بالتأكيد ما آل إليه الوضع في المكسيك في تلك السنة بل أعقبه انخفاض في تدفق رأس المال الخاص إلى المكسيك. ولكن ذلك لم يؤثر بطبيعة الحال في الاقتصادات التي مول فيها الائتمان الرسمي أساسا العجز في الحسابات التجارية.

وبالمثل، لم تندهور المعدلات التجارية في البلدان النامية كافة نتيجة لهبوط أسعار السلع الأساسية. فبينما تدهورت المعدلات التجارية في البلدان الإفريقية في السنوات الأخيرة، فقد ظلت على حالها أو تحسنت بالنسبة لما حققتة من نجاح بلدان شرق آسيا المصدرة للمصنوعات. على أن صادرات

(5) للاطلاع في هذا السياق على مناقشة تتناول الحالة في المكسيك قبل نشوب الأزمة، انظر:

Rudiger Pornbusch and Alejandro Werner (with comments by Stanley Fischer and Guillermo Calvo), "Mexico: stabilization, reform and no growth", Brookings Papers on Economic Activity, No.1, (1994), pp. 253-315

أمريكا اللاتينية استفادت بصورة هامشية، ان كانت قد استفادت أصلا من ارتفاع قيمة الين الياباني الذي ساعد صادرات مصنوعات عدة بلدان آسيوية.

وقد تنشأ عن عامل واحد في بعض الأحيان آثار إيجابية وسلبية في آن واحد. فالتدفقات المالية الكبيرة في بعض البلدان في السنوات الأولى من التسعينات انطوت على مزية تمثلت في زيادة القدرة على الإنفاق (ارتفاع معدل "الاستيعاب") في هذه البلدان التي أضحت محط أنظار المستثمرين الدوليين مؤخرا. ولكنها تسببت أيضا في ارتفاع قيمة العملة المحلية^(٦) مما كان له أثر سلبي على بدائل الصادرات والواردات وهو ما يؤدي عادة الى ظهور عجز تجاري أو توسيع رقعته. وبعبارة أخرى، أدى التحول الى نقل صاف إيجابي للموارد المالية في البلدان المتلقية الى خلق تحديات جديدة لصناع السياسة فيها رغم أنه عمل على تخفيض قيود موازين مدفوعاتها.

ويعتبر ارتفاع قيمة العملات ظاهرة كثيرة الحدوث في أمريكا اللاتينية، ولكن اكتشف حدوثها أيضا في آسيا في عام ١٩٩٤ (في الهند والفلبين مثلا، والى حد ما في الصين، كما يتضح من التحليل الوارد أدناه). وحتى في افريقيا التي ترجح فيها عوامل وسياسات السوق كفة هبوط قيمة العملات لا ارتفاعها، يمكن أن يجد المرء حالات مختلفة من ارتفاع قيمة العملات في عام ١٩٩٤ ناشئة عن ارتفاع المعروض من العملات الأجنبية (الآتية من الصادرات، ومدفوعات العمال العاملين في الخارج، وتدفق رأس المال الخاص الى الداخل، والمعونة الرسمية).

ويمثل الحد من إمكانية وصول كثير من البلدان النامية الى التمويل الخارجي، ولا سيما التدفقات من خلال أسواق البورصة والسندات المالية تغيرا رئيسيا في البيئة الخارجية تحاول التصدي له في عام ١٩٩٥. ويمكن القول عموما إن انخفاض تدفقات رأس المال الى الداخل الذي بدأ في عام ١٩٩٤ قد تسارعت وتيرته في مطلع عام ١٩٩٥، ولا سيما في أمريكا اللاتينية. ورغم أنها - أي أمريكا اللاتينية - شهدت أسوأ انكماش إبان بدء أزمة البيزو المكسيكي، فإن أسواق البورصة في معظم الأسواق الناشئة شهدت انخفاضا بدءا من ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ عندما بدأت الأزمة. وازدادت كذلك الفوارق فيما بين أسعار الفائدة على السندات المصدرة.

(٦) مع تعويم أسعار الصرف، ترتفع قيمتها بحرية عن طريق هبوط في السعر الاسمي للعملة الأجنبية. ولكنها عندما تثبت، فإن آلية ارتفاع القيمة تصبح غير مباشرة: أي أن المصرف المركزي يمتص الفائض من العملات الأجنبية المتدفقة، ويصدر عملة محلية بسعر صرف مثبت؛ ولكن هذا يرفع موارد المال المحلية والإنفاق الاسمي المحلي، مما يؤدي عموما الى رفع الأسعار في الاقتصاد ولكن ليس في النقد الأجنبي بسبب تثبيت الأسعار. ولما كانت القوة الشرائية للوحدة النقدية للعملة المحلية تصبح أقل نتيجة لذلك فإن السعر "الحقيقي" للعملة الأجنبية ينخفض، ويتسم "التعويم الموجه" بنفس الخصائص المميزة للنظامين كليهما.

ومن الآثار الناشئة عن هذا التطور، التي يمكن استخلاصها من المناقشات الإقليمية والقطرية المبينه أدناه، أن عددا متزايدا من البلدان بات يواجه صعوبات فعلية أو محتملة في ميزان مدفوعاته. فقد اشتدت الاختلالات الداخلية أو الخارجية في كل حالة من تلك الحالات ثم حفزت حوادث معينة المستثمرين الماليين وغيرهم ممن يعملون في أسواق النقد الأجنبي الى إعادة تقييم أحوال البلد.

ومن المدهش حقا أن أفرقة رسم السياسة التي اختيرت لمعالجة صعوبات موازين المدفوعات تعكس بصفة عامة المنحى الجديد المتجه نحو الخارج وتحرير عمليات رقابة النقد المفروضة على تحركات رأس المال. ومن المرجح أن تستخدم عمليات تخفيض أسعار الصرف وزيادة أسعار الفائدة أكثر مما تستخدم عمليات الرقابة المباشرة على رأس المال التي سادت في العقود الماضية.

ومع ذلك، لجأت بعض البلدان، مثل البرازيل في مطلع عام ١٩٩٥، الى زيادة الرسوم على الواردات لمواجهة التدهور في ميزان المدفوعات. وهذا يظهر الخطر الذي يمكن أن تفرضه تدفقات "الأموال اللاهثة وراء الأمن أكثر من الاستثمار" على تحرير التجارة. والواقع أن عملية تسوية المدفوعات يمكن أن تمثل تحديا لتوحيد الأسواق على الصعيد العالمي بالإضافة الى التكامل الإقليمي المكثف. ويسود شعور بالقلق في بلدان معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب على وجه الخصوص مؤداه أن أي أثر سلبي يقع على الأرجنتين من جراء الأزمة المكسيكية سينتشر بسرعة الى البرازيل التي تعتبر شريك الأرجنتين التجاري الإقليمي الرئيسي. ولهذا، احتدمت المناقشة الداخلية في هذه البلدان بشأن سياسة أسعار الصرف والسياسة التجارية على السواء وذلك في أعقاب تخفيض قيمة العملة المكسيكية.

وتشير قابلية بعض فئات تدفقات رأس المال للتقلب أيضا أسئلة حول الحكمة من وراء إنهاء جميع عمليات الرقابة على رأس المال في هذه المرحلة من التطور. إذ جاء تحرير عمليات الرقابة على رأس المال من جانب الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو في مرحلة متأخرة بالتأكيد من تطورها الاقتصادي (ولم يحدث في أوروبا إلا في الآونة الأخيرة)؛ غير أن مدى التكامل المالي العالمي قد جعل التناقض في الخيارات المطروحة أمام السياسة العامة مسألة غير ذات أهمية عملية تذكر. ويجري الآن، على أي حال، الترحيح بين الفوائد التي يمكن جنيها من وراء التحرير الكامل وصعوبة التصدي للاضطراب الذي يمكن أن ينشأ عنه. ولهذا، حافظ العديد من البلدان النامية على الأنظمة المتعلقة بضبط أو إبطاء حركة التدفقات الشديدة التقلب أو أعاد العمل بها رغم أن عددا كبيرا من البلدان النامية قد حرر حساب رأس المال. وتعد شيلي مثلا على البلدان التي أعادت العمل ببعض عمليات الرقابة على حساب رأس المال لديها وحققت أثرا مفيدا من وراء ذلك.

الانتقال من التكيف الى النمو

هكذا أصبحت مسألة ما يمكن اعتباره عجزا يمكن تحمله في الحسابات الجارية محط الأنظار من جديد في عام ١٩٩٥. ولا يزال تخفيض العجز المالي في عدد كبير من البلدان أحد الشواغل الكبرى للسياسات نظرا لأن السياسات الماضية حققت درجات متفاوتة من النجاح (ومثال ذلك، البرازيل والهند وفيت نام وتركيا ومعظم بلدان غرب آسيا، كما يتضح من التحليل الوارد أدناه). ومع ذلك، فإن هذه الأسئلة المتواترة في معظم المناطق النامية ما تزال محل اهتمام مشترك أيضا بالإضافة الى سؤال أهم أساسا هو:

كيف يتسنى الانتقال من التكيف الى النمو؟ والواقع أن ثمرات النمو الاقتصادي ما تزال بانتظار القطار حتى في كثير من البلدان التي أحرز فيها عموماً هدف الاستقرار.

وقد أحرزت بضعة بلدان معدلات عالية من النمو الى جانب رصيد اقتصادي كلي (انظر بعض الأمثلة في جنوب وشرق آسيا أدناه)، بينما وازنت دول أخرى بكل دقة بين محاولة ضبط التضخم والمحافظة في الوقت نفسه على نمو عال (ومثال ذلك الصين وفيت نام)، أو استطاعت خفض التضخم بشدة مع تلافي الوقوع في ركود اقتصادي (انظر المناقشة المتعلقة بالبرازيل). ولكن النمو لم يرجع في بلدان كثيرة إلا بعد انقضاء فترة طويلة جداً من التكيف. ففي المكسيك عاد النمو في ١٩٨٩-١٩٩٠ بعد مرور سبع سنوات من التكيف ولكنه كان نمواً معتدلاً وما لبث أن انخفض خلال فترة قصيرة. وثمة جولة جديدة من التكيف تلجم النمو من جديد في عام ١٩٩٥. وما يزال التثبيت والتكيف في طور التحول الى نمو في عدد كبير جداً من البلدان النامية (انظر التحليل المتعلق بأفريقيا أدناه).

وليس هناك صيغة متفق عليها حول كيفية تعجيل وتيرة النمو في هذا البلد أو ذاك. ولا يزال اختلاف نقاط الانطلاق والظروف السائدة في البلدان النامية يدعو الى وضع استراتيجيات إنمائية وطنية تحدد لكل بلد على حده سبيله الخاص الى الدخول في الاقتصاد العالمي بأحسن الطرق. وسرعان ما أدى الخوف من انتشار البطالة والمشقة العامة الى اتباع مختلف البلدان نهجاً حذراً في عملية تحويل الملكية الى القطاع الخاص (الخصخصة)، وإلغاء أنظمة عمالية معينة، ووقف معونات الدعم، وغير ذلك من الاقتطاعات في النفقات الاجتماعية (كما هو الحال في الصين والهند والفلبين وفيت نام). وتتفاوت كذلك من بلد الى آخر العقبان التي تعيق ارتفاع الإدخار والاستثمار المحليين، والزيادات في الإنتاجية والقدرة التنافسية.

وتستجيب البلدان بصورة مختلفة للفرص المواتية. فعندما واجهت جمهورية كوريا في النصف الأول من الثمانينات عبء الدين الثقيل سارعت الى تخفيض معدل ديونها بالنسبة لنتاجها القومي الإجمالي ومعدل خدمة ديونها بالنسبة لصادراتها ضمن فترة زمنية أقصر بكثير مما استغرقه الدائنون في معظم بلدان أمريكا اللاتينية. والحقيقة أن القدرة على استيعاب التكيف والتغيرات الهيكلية بسرعة والتكيف السريع مع كل من الصدمات والاتجاهات المواتية عند حدوثهما، اعتبرت بمثابة ميزة تنافسية تتمتع بها الاقتصادات النامية في شرق آسيا^(٧).

(٧) انظر بصفة خاصة The Flexible Economy: Causes and Consequences of the Adaptability

of National Economies, Tony Killick, ed. (London, Routledge and Overseas Development Institute, 1995) وتتضمن الملحة العامة التالية للخبرات الإقليمية والوطنية دراسة لبعض التغيرات الرئيسية في السياسات والنتائج التي توصلت اليها. وينصب التركيز فيها على الخبرات التي توضح بجلاء وبأصح العبارات إحدى المعضلات المحددة للسياسات والطريقة المتبعة لمعالجتها حالياً.

التكيف هو (مجرد) شرط ضروري لافريقيا

في افريقيا كان التكيف هو المحور الأساسي لإصلاح السياسات منذ أوائل الثمانينات. بيد أن أكثر الحقائق مثارا للدهشة حول الاقتصاد في افريقيا تتمثل في أن النمو الاقتصادي لا يزال غير كاف بدرجة كبيرة حتى بعد حوالي ١٥ سنة، وأن نصيب الفرد من الدخل في افريقيا أخذ يهبط بصورة ثابتة. وزيادة على ذلك فإن صنع السياسات في افريقيا أخذ بصراحة يتذبذب على مدى هذه السنوات الخمس عشرة. ولكن تم في النهاية إحراز تقدم كبير في كثير من البلدان مما يدحض المقولات التي تتردد في بعض الدوائر عن "التشاؤم الافريقي". بيد أنه في معظم الحالات لم تتجاوب معدلات النمو الاقتصادي بعد بطريقة توحى بأنها تبدأ في الحد بقدر كبير من فقر القارة.

ولا يعني هذا إنكار أن بعض البلدان مثل تونس والمغرب وموريشيوس أحرزت تقدما ملحوظا في إصلاحات الاقتصاد الكلي والهيكل وشهدت تحسنا كبيرا في المستويات المعيشية. وتشمل البلدان الأخرى التي شهدت قدرا كبيرا من التكيف اثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وزامبيا وزمبابوي وغانا وكينيا ومصر التي حررت التجارة والأسعار ونظم الاستثمار وأسواق النقد الأجنبي. وبالإضافة الى ذلك فإن بلدانا مثل تونس وزمبابوي وكينيا والجمهورية العربية الليبية ومدغشقر وملاوي وموريشيوس تحركت نحو أنظمة أسعار الصرف التي تحددها الأسواق، ولا سيما في عام ١٩٩٤ وأوائل عام ١٩٩٥. وزيادة على ذلك فإن الجزائر وأنغولا والسودان، على الرغم من أنها لا تزال في خضم النزاع الأهلي، شرعت مرة أخرى في عام ١٩٩٤ في تنفيذ برامج رئيسية للإصلاح الاقتصادي بعد فترة من الشلل الفعلي وانتكاسات السياسات. وفي النهاية، وبعد إدراك أن لا سبيل الى استدامة تكافؤ فرنك الاتحاد المالي الافريقي قامت البلدان الـ ١٤ الداخلة في منطقة الفرنك الافريقية وفرنسا بتخفيض قيمة فرنك الاتحاد المالي الافريقي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ وتبسيط ما كان يعد مشكلة تكيف معقدة للغاية^(٨).

وكثيرا ما كان تنفيذ الإصلاحات الهيكلية بطيئا ولا سيما في القطاع العام لأسباب تقنية واجتماعية - سياسية، كما كانت جهود التحرر تحيد عن الطريق أحيانا بفعل الصدمات الخارجية والاضطراب السياسي. ومع ذلك أحرزت بلدان كثيرة تقدما كبيرا في برامج التكيف الهيكلي لديها، ويمكن

(٨) انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم

المبيع E.94.II.C.1)، الإطار الثاني - ٣).

الاهتداء الى بعض الإشارات المبكرة المشجعة من التكيف الهيكلي في بعض البلدان - - ومن ذلك مثلا ما شهدته أوغندا وزمبابوي وكينيا - - من زيادة الصادرات غير التقليدية والصناعية. بيد أن نقطة البداية لمثل هذه الصادرات صغيرة جدا فيما يكاد يكون جميع بلدان المنطقة الواقعة جنوب الصحراء، ولذلك فقد تركت أثرا محدودا حتى الآن على النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية لغالبية السكان.

وأحرز في كثير من البلدان تقدم في تحسين استقرار الاقتصاد الكلي - - مع بعض الاستثناءات الملحوظة التي تتضمن زائير ونيجيريا. وقطعت اثيوبيا وأوغندا وزامبيا وكينيا ومصر بصفة خاصة شوطا كبيرا في تثبيت الأسعار خلال عام ١٩٩٤. وتوضح حالة زامبيا بجلاء الالتزام مؤخرا بهذا التثبيت. فقد خفضت العجز في ميزانيتها عن طريق نهج يدعى "الميزنة النقدية" لا تعتمد فيه النفقات بدون وجود إيرادات مقابلة (إلا لسداد الديون)، وعن طريق تحسين جمع الضرائب بواسطة سلطة الإيرادات الزامبية المنشأة حديثا. كما كانت السياسة النقدية محكمة جدا كذلك، مما أدى الى عرض أذونات الخزنة بمعدلات فائدة بلغت ١٧٨ في المائة وأدى ذلك الى انخفاض معدل التضخم من معدلات سنوية بلغت ١٩٠ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٤.

التجارة والمالية وأسعار الصرف

بينما كان تجهيز أسعار الصرف الزائدة عن قيمتها للهبوط يمثل التجربة العامة في افريقيا نشأت ظاهرة جديدة خلال عام ١٩٩٤ حيث أدت قوى السوق الى دفع أسعار الصرف الى أعلى في بعض البلدان. فقد ازدادت أسعار الصرف بالقيمة الحقيقية في أوغندا، وزامبيا (بدأت بالفعل عام ١٩٩٣)، وزمبابوي، وكينيا، ومصر بسبب ارتفاع تدفقات أسعار الصرف من زيادات حصائل الصادرات (وتحويلات العاملين في حالة مصر) وازدياد حجم التدفقات من المعونات والتمويل الخاص الذي اجتذبه ما تم مؤخرا من تحرير أسعار الصرف، والاستثمارات وأسعار الفائدة التي رفعت القيود عنها مؤخرا.

ومع انخفاض معدلات التضخم في جميع هذه البلدان أمكن تخفيض أسعار الفائدة الإسمية. ففي كينيا انخفضت الأسعار بنسبة ١٦,٥ نقطة مئوية على مدى أربعة أشهر في منتصف ١٩٩٤ وانخفضت في زامبيا بنسبة ٥٠ نقطة مئوية من النقط فيما بين تموز/يوليه ١٩٩٣ وتموز/يوليه ١٩٩٤. ومع ذلك حافظت التدفقات الرأسمالية لهذه البلدان على قوتها.

وفي بعض البلدان تخلف الانخفاض في أسعار الفائدة عن التحسن الذي طرأ على التضخم، وظلت أسعار الفائدة مرتفعة جدا ولا سيما في زامبيا وزمبابوي حيث بلغت خانة العشرات. وأدى هذا الى إحباط الاستثمارات والمصرفيات على السلع التامة الصنع والمدخلات الوسيطة والى حالات الإفلاس وزيادة تكاليف خدمة الديون بالنسبة للحكومات. وفي زمبابوي كان الارتفاع في أسعار الفائدة يعني زيادة على ذلك مزيدا من الخسائر للمؤسسات شبه الحكومية مما اقتضى زيادة المعونات الحكومية

لتغطية الخسائر. وكانت هذه، بعبارة أخرى، حالة من حالات صعوبات السياسات المالية الناشئة من سياسة تحرير أسعار الفائدة^(٩).

واعتباراً من أوائل ١٩٩٥ لم تتراجع أسعار الصرف كثيراً عن معدلاتها المرتفعة إلا في زامبيا وكينيا. ففي كينيا هبط الشلن في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ - - ولكنه ألغى بذلك فقط جزءاً من الارتفاع السابق - - بعد قيام الحكومة بتحرير الأسعار في قطاع النفط، وهو المجال الوحيد المتبقي الخاضع لقيود الأسعار. وتسبب هذا في طلب كبير على الدولارات من شركات النفط الراغبة في تجميع مخزونات نضوية. وفي زامبيا انخفضت أسعار الصرف انخفاضاً حاداً في شباط/فبراير ١٩٩٥ عندما عُرِف أن انخفاض المحاصيل بسبب حالات الجفاف زاد من احتياجات الوارات الغذائية مما أدى إلى تغيير كبير في توقعات ميزان المدفوعات. وحينئذ تحولت الأموال بسرعة خارج نطاق الكواشا.

وطلب من مصر، وهي البلد الوحيد من بين البلدان الخمسة الذي لديه نظام أسعار صرف يعمل كتعويم خاضع للسيطرة، أن تخفض القيمة المرتفعة لعملتها في عام ١٩٩٤ الأمر الذي قاومته. وذكرت الحكومة أن الحفاظ على تثبيت سعر العملة ضروري للحفاظ على التدفقات الرأسمالية وأن تخفيض القيمة لن يؤدي إلى أكثر من زيادة تكاليف الواردات، ولن يكون له تأثير على الحصائل الإجمالية من الصادرات التي يبرز النفط فيها بشكل كبير. وبدلاً من ذلك خفضت أسعار الفائدة لإحباط التدفقات الرأسمالية القادمة وتخفيض أسعار الصرف بصورة تدريجية. وقامت الحكومة بتخفيض بعض المصاريف والرسوم الأخرى التي يدفعها المصدرون كما منحتهم أسعار صرف وعمولات مصرفية تفصيلية على تمويل الصادرات.

والجدل المصري المتعلق بتخفيض القيمة جدل مألوف في إفريقيا حيث يتردد كثيراً أن الصادرات ليست حساسة جداً لسعر الصرف ما لم يكن ثمة مغالاة في قيمتها. ومن أسباب ذلك أن المرونات السعرية للطلب والعرض لصادرات إفريقيا التقليدية صغيرة نوعاً ما، وأن نصيب الصادرات غير التقليدية ذات

(٩) بشأن القضايا المتعاقبة الأخرى، انظر نوربرت فونكه، "توقيت وتعاقب الإصلاحات: آراء متنافسة ودور الثقة" كيكلوس، المجلد ٤٦ العدد ٣ (١٩٩٣)، الصفحات ٣٣٧ - ٣٦٢؛ وهيدز د. جيسون ويوكليد تسكالوتوس، "مجال وقيود التحرر المالي في البلدان النامية: دراسة نقدية" جريدة الدراسات الإنمائية، المجلد ٣٠، العدد ٣ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، الصفحات ٥٧٨ - ٦٢٨. وتذكر المقالتان أن التحرير المالي المحلي ينبغي أن يسبق تحرير الحسابات الخارجية باعتبار أنه قد تنتج بخلاف ذلك تدفقات رأسمالية كبيرة. والواقع أن بعض البلدان تدارست، وربما حررت، حساباتها الخارجية في وقت أبكر مما ينبغي.

الدخل المرتفع والمرونة السعرية لا تزال منخفضة جدا. وبمعنى آخر، فإن الأمر يقضي بناء القدرات على أنه يتعين تصدير السلع غير التقليدية بمرور الزمن. وبالإضافة إلى ذلك فبسبب تقييد الطلب على الواردات يقال إن الزيادات في حصائل الصادرات، التي تنجم عن تخفيض القيمة تؤدي إلى ارتفاع الواردات بالرغم من أن تخفيض القيمة من شأنه أن يجعلها أكثر كلفة بما يترك فقط أثرا صافيا صغيرا على الميزان التجاري. ومن الناحية الأخرى فإن تخفيض القيمة يمكن أن يكون أداة هامة لمواجهة آثار انخفاض الشروط التجارية على الربحية والإيرادات الضريبية^(١٠).

التركيز على التنمية

باستثناءات قليلة، ووفقا للمشار إليه أعلاه، لم تحقق بعد البلدان، حتى تلك التي أحرزت تقدما كبيرا في الإصلاح المتعلق بالسياسات، زيادة مضطردة وكبيرة في نمو الناتج الحقيقي، ناهيك عن الدخل الحقيقي. ولا مناص من التوصل إلى هذا الاستنتاج حتى لو كان ذلك من جانب البنك الدولي الذي احتل مكان الصدارة في الجهود الرامية إلى تعزيز الإصلاح المتعلق بالسياسات في إفريقيا وتعبئة الموارد اللازمة لبرامج الإصلاح.

وقد قام البنك الدولي في آخر تقرير في سلسلة تقاريره عن التكيف في إفريقيا بتحديد ستة بلدان واقعة جنوب الصحراء الكبرى أظهرت تحسنا كبيرا في سياسات الاقتصاد الكلي وهي: غانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وغامبيا وبوركينا فاسو ونيجيريا وزمبابوي وتمتعت بزيادة متوسطة في نمو

(١٠) وجدت دلائل على ضآلة تأثير تخفيض العملة نسبيا على زيادة صادرات المواد المصنعة في تونس والمغرب في الفترة ١٩٨٣-١٩٩١ وذلك في دراسة أجراها البنك الدولي (انظر البنك الدولي، نمو الصادرات في المملكة المغربية وجمهورية تونس: العوامل المحددة والاحتمالات، تقرير رقم ١٢٩٤٧ - الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤)، ص ١٨ من الأصل الانكليزي. وللإطلاع على العوامل المحددة للصادرات وتأثير تخفيض العملة انظر أيضا Riccardo Faini, "The output and inflationary impact of devaluation in developing countries: Theory and empirical evidence from five African low-income countries", from Adjustment to Development in Africa: Conflict, Controversy, Convergence, Consensus? in Giovanni Andrea Cornia and Gerald K. Helleiner, eds. (New York, St. Martin's Press, 1994), pp. 334-352; Riccardo Faini, "Export supply, capacity and relative prices", Journal of Development Economics, Vol. 45. No. 2 (October 1994), pp. 81-100 وعبد اللطيف، "العوامل غير السعرية المحددة لنجاح الصادرات أو اخفاقها: صناعة الملابس الجاهزة المصرية"، التنمية العالمية، المجلد ٢١، العدد ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، الصفحات ١٦٧٧-١٦٨٤ من الأصل الانكليزي).

حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بلغت نقطتين مئويتين فيما بين الفترة ١٩٨٦-١٩٨١ والفترة ١٩٨٧-١٩٩١^(١١) لكن متوسط النمو في حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في البلدان الستة التي حققت "تحسنا كبيرا" بلغ في فترة لاحقة ١,١ في المائة فقط في السنة. وبهذا المعدل من معدلات النمو، سيتطلب الأمر ٦٣ سنة لمضاعفة حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي. فهذه هي المدة التي استغرقتها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تقريبا في القرن التاسع عشر^(١٢). لكن الفترة المشابهة كانت أقصر كثيرا بالنسبة لعدد آخر من البلدان: فقد أمضت شيلي حوالي ١٢ سنة وموريشيوس أقل من عقد بقليل، بل أن الصين استغرقت مدة أقل.

إن خيبة الأمل التي اقترنت بمعدل النمو الاقتصادي في البلدان التي تطبق نظما للتكيف في افريقيا مفهومه ولكن ينبغي ألا تكون مفاجئة. وعلى أي حال، لقد أصبح من الأوضح على مر الزمن أن التكيف لا يهيئ سوى الظروف الضرورية، وليس الكافية، للتنمية وأن استجابة الناتج لا يتعين أن تكون آلية بل يمكن أن تستغرق وقتا أطول بكثير مما كان معتقدا أنها ستستغرقه في الأصل أو مأمولا في أن تستغرقه^(١٣). ولا يثير هذا سؤالاً عما إذا كان التكيف هو الذي خيب آمال البلدان أو أن البلدان هي التي أخفقت في التكيف^(١٤). بقدر ما يثير سؤالاً عما إذا كان من الممكن تحسين النمو خلال فترة التكيف. ويمكن الإشارة الى عدد قليل من الإجابات التي وردت في دراسات أجريت مؤخرا وإن كانت لم تعالج الموضوع معالجة كاملة بأي حال.

(١١) يجدر التركيز على أن الزيادة في النمو تشير الى المتوسط، فلقد عانت غامبيا وبوركينا فاصو بالفعل من تدهور في معدلات النمو بين هاتين الفترتين. وقل معدل النمو الاقتصادي بسبب الانقلابات العسكرية في غامبيا ونيجيريا وما تبع ذلك من توترات واضطرابات وعدم استقرار وقعت بعد فترة تقصي الحالة الاقتصادية (انظر البنك الدولي، التكيف في افريقيا: الاصلاحات والنتائج والمسار المقبل، واشنطن العاصمة، ١٩٩٤، ص ١٣٨ من الأصل الانكليزي).

(١٢) Angus Maddison, Dynamic Forces in Capitalist Development: A Long-Run Comparative View (١٢) (Oxford, Oxford University Press, 1991).

(١٣) Gerry Helleiner, "From adjustment to development in sub-Saharan Africa", UNCTAD Review, (١٣) 1994, pp. 143-154; Nguyuru H. I. Lipumba, "Africa Beyond Adjustment", Policy Essay, No. 15 (Washington, D.C., Overseas Development Council, 1994) و "تحديات التنمية الافريقية"، تقرير الندوة الدولية المعقودة بين مقر جامعة الأمم المتحدة، طوكيو، اليابان، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ (طوكيو، جامعة الأمم المتحدة، ١٩٩٤)، ص ١١١ و ٢٣٣ من الأصل الانكليزي.

(١٤) البنك الدولي، التكيف في افريقيا ... الاصلاحات والنتائج وآفاق المسيرة (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٤)، ص ١٦ من الأصل الانكليزي.

ويتمثل أحد الاستنتاجات المزعجة المستخلصة من جميع التقييمات التي أجريت للتكيف تقريبا، في أنه في خلال فترة التكيف غالبا ما تنخفض معدلات الاستثمار أو تستجيب استجابة بطيئة للغاية للظروف المتحسنة^(١٥). ومن بين العوامل التي تفسر هذا الوضع عدم اليقين السائد في مجال السياسات وارتفاع تكاليف الواردات الناجم عن تخفيض العملات وارتفاع أسعار الفائدة فضلا عن الافتقار الى هيكل لتدبير التمويل. لكن الانخفاض في الاستثمار العام كثيرا ما فاق حتى الانخفاض في الاستثمار الخاص^(١٦) وقد يفسر الانخفاض في الاستثمار العام جزئيا الانخفاض في الاستثمار الخاص لأن الاستثمار العام في البلدان النامية "يزاحم" (يكمل) في الأغلب الاستثمار الخاص^(١٧).

(١٥) ابراهيم البدوي ودانشور غور وغيلبرت أيوجار، "البنك الدولي، الإقراض لتحقيق التكيف والأداء الاقتصادي في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في الثمانينات: مقارنة مع بلدان أخرى منخفضة الدخل"، ورقات عمل، ورقة العمل ١٠٠٠ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، إدارة الاقتصادات القطرية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)؛ بول موسلي وجون ويكس "هل بدأ الانتعاش؟ نظرة جديدة على التكيف في افريقيا في الثمانينات"، التنمية العالمية، المجلد ٢١، العدد ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)، الصفحات ١٥٨٣-١٦٠٦ من الأصل الانكليزي؛ سوزان شادler وآخرون "عمليات التكيف الاقتصادي في البلدان المنخفضة الدخل: التجربة المنفذة بإشراف مرفق التكيف الهيكلي المعزز"، ورقة غير دورية رقم ١٠٦، واشنطن العاصمة (صندوق النقد الدولي) أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ الإقراض لتحقيق التكيف وتعبئة الموارد الخاصة والعام لأغراض التنمية، سلسلة السياسات والبحوث رقم ٢٢ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٢)؛ البنك الدولي، ١٩٩٤، التكيف في افريقيا: الاصلاحات والنتائج وآفاق المسيرة (واشنطن العاصمة، ١٩٩٤) الصفحات ١٥٣-١٥٦ من الأصل الانكليزي.

(١٦) عندما تخفض الميزانيات، كثيرا ما ينخفض الاستثمار العام أكثر من العناصر الأخرى. انظر مارك غالغير وآخرون "الإنفاق الحكومي في افريقيا: استعادة لأحداث الثمانينات" صحيفة الاقتصادات الأفريقية، المجلد ٣، العدد ١ (نيسان/أبريل ١٩٩٤)، الصفحات ٦٢-٩٢ من الأصل الانكليزي.

(١٧) البدوي وآخرون؛ ابراهيم البدوي ودانشور غور وغيلبرت أيوجار، "البنك الدولي، الإقراض لتحقيق التكيف والأداء الاقتصادي في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في الثمانينات: مقارنة مع بلدان أخرى منخفضة الدخل"، ورقات عمل، ورقة العمل ١٠٠٠ (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، إدارة الاقتصادات القطرية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢)؛ مايكل ت. هادجيمايكل وآخرون. "البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: النمو والوفورات والاستثمار، ١٩٨٦-١٩٩٣"، ورقة غير دورية رقم ١١٨ (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)؛ Riccardo Faini, "Public and private investment in Africa: Crowding out or crowding in?", in: Patrick and Sylviane Guillaumont (eds.), Adjustment and Development: The Experience of the ACP (Paris, Economica; 1994), pp. 271-283; and Lance Taylor, Varieties of Stabilization Experience: Towards Sensible Macroeconomics in the Third World, (Oxford, Clarendon Press, 1988).

وللاستثمار العام تأثير مباشر كبير أيضا على النمو. ففي أجزاء عديدة من افريقيا على سبيل المثال، يتقلص الانتاج نتيجة لضعف سبل النقل. ولذلك فحتى إذا تطلب الأمر تخفيض العجز في الميزانية، يتعين بذل جهود أكبر لزيادة الاستثمار العام في البنية الأساسية مثل الطرق الريفية وأيضا في أنظمة الري الصغيرة والاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات المياه والكهرباء وتوجيه الاستثمار العام الى صغار الملاك والى المؤسسات الصغيرة^(١٨).

إن التركيز على صغار الملاك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم فيما يتعلق بالاستثمار العام والتدريب وإنشاء مؤسسات له مبررات لا تقتصر على أن حجم الشركات والمزارع الافريقية صغير في المتوسط بل تستمد أيضا من قدرتها على تهيئة فرص عمل. وفي بعض البلدان ومنها زامبيا وزمبابوي على سبيل المثال زاد الفقر والبطالة منذ شروع البلدين في التكيف وإن كان اللوم يلقى أيضا على الجفاف. وتشعر الحكومتان بقلق متزايد إزاء البطالة، ولا سيما بين صفوف الشباب، وقد وجه اهتمام كبير الى امكانية استيعاب المؤسسات الصغيرة للعمالة.

وفي الواقع، ففي عينة من خمسة بلدان افريقية، استوعبت المؤسسات التي تضم أقل من ٥٠ موظفا ٤٣ في المائة في المتوسط من الزيادة في القوى العاملة خلال الثمانينات وإن كان ذلك بتفاوت بين ٩٢ في المائة في الاقتصاد الصغير للغاية مثل سوازيلند و ٢٥ في المائة في كينيا التي يتوافر لديها قطاع للصناعات التحويلية أكثر تقدما وسوقا أكبر^(١٩).

(١٨) موسلي وويكس، هل بدأ الانتعاش؟ "نظرة جديدة على التكيف في افريقيا في الثمانينات، التنمية العالمية، المجلد ٢١، العدد ١٠ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الصفحات ١٥٨٣-١٦٠٦ من الأصل الانكليزي، مايكل ت. هادجيمايكل وآخرون. "البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى: النمو والوفورات والاستثمار، ١٩٨٦-١٩٩٣"، ورقة غير دورية رقم ١١٨ (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) وأوسو كواسي وبوابر بوهون، "التكيف المالي والنمو في كوت ديفوار"، التنمية العالمية، المجلد ٢٢، العدد ٨ (آب/أغسطس ١٩٩٤)، الصفحات ١١١٩-١١٢٨ من الأصل الانكليزي. ووجد باحثون آخرون أن الاستثمار العام يرتب تأثيرا ايجابيا على النحو في عينة من البلدان النامية خلال الثمانينات، ولكن ليس خلال السبعينات. (ولكنهم لم يبحثوا عما إذا كان الاستثمار العام له تأثير ايجابي على الاستثمار الخاص). انظر متشل أ. نيلسون ورام د. سنغ (العلاقة بين العجز والنمو: بعض القرائن الحديثة من البلدان النامية"، التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي، المجلد ٤٣، العدد ١ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) الصفحات ١٩١-١٦٧ من الأصل الانكليزي.

(١٩) دونالد س. ميد، "مساهمة المؤسسات الصغيرة في نمو العمالة في افريقيا الجنوبية والشرقية" التنمية العالمية، المجلد ٢٢، العدد ١٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، الصفحات ١٨٨١-١٨٩٤ من الأصل الانكليزي.

وأثيرت أيضا تساؤلات بشأن تسلسل التكيف الهيكلي في افريقيا والاطار الزمني المتوقع لتنفيذه. فالقيود المفروضة على الواردات يمكن تخفيفها بسرعة نسبيا لأنها لا تنطوي إلا على تغيير التعريفات والقيود الكمية التي تحددها السياسات. ولكن إذا حدث هذا قبل أن تكون هناك قاعدة ضريبية كافية، فإن العائدات الحكومية ستتضرر وإذا كانت استجابة الصادرات ستتطلب وقتا طويلا للاستثمار ولتكوين الاستثمارات (على سبيل المثال بالنسبة للمحاصيل الشجرية)، فإن الميزان التجاري سيسوء. وقد يتعرض التكيف حينئذ للخطر ويصبح النجاح رهينة للقدرة على ترتيب تمويل كاف، تمويل عام دولي حتما، لسد احتياجات الاقتصاد مؤقتا خلال فترة التكيف.

وفي الواقع، أن تحرير الواردات المقترن بزيادة توافر العملات الأجنبية زاد من استغلال طاقات القطاع الصناعي في عدد من البلدان مع توافر المزيد من المواد الخام وقطع الغيار. لكن تحرير الواردات من السلع الاستهلاكية يرتب تأثيرا سلبيا في عدد من البلدان لأنه يؤثر كثيرا على وجه الخصوص على القطاعات الفرعية حيث من المتوقع أن يحدث التوسع، أي تجهيز السلع الأساسية القائم على العمالة الكثيفة وعلى تكنولوجيات بسيطة وله صلات ارتجاعية قوية.

وتمثل زمبابوي حالة في صميم الموضوع. فقد قللت الحواجز التجارية المفروضة على المنسوجات وخفضت التعريفات من ٦٥ في المائة الى ١٥ في المائة في فترة خمس سنوات وقللت الدعم على تيلة القطن. وبالإضافة الى ذلك، قامت هذه الصناعة المحمية حماية فائقة بتصدير صادرات بنجاح الى دول من بينها جنوب افريقيا في إطار اتفاق للتجارة التفضيلية. وقد انقضى هذا الاتفاق في نهاية عام ١٩٩٢، وعندئذ فرضت جنوب افريقيا تعريفة قيمتها ٩٠ في المائة؛ كما ألغيت أيضا إعانة الصادرات في زمبابوي البالغة ٩ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وعانت الصناعة حينذاك معاناة ضخمة نتيجة للتأثير المشترك الناجم عن تحرير التجارة، والجمفاف في عام ١٩٩٢، وارتفاع أسعار الفائدة. وكانت النتيجة الصافية حدوث تخفيض كبير في عدد شركات النسيج والملابس وتسريح عدة آلاف من عمال النسيج.

كما أن جنوب افريقيا ستحرر وارداتها من المنسوجات والملابس. وقد تم التوصل الى اتفاق مع الغات في عام ١٩٩٤ يسمح بتخفيض التعريفات الجمركية على الملابس من ١٠٠ في المائة الى ٤٥ في المائة على مدى ١٢ عاما. وستخفض أيضا التعريفات الجمركية على المنسوجات بحوالي النصف على مدى ١٢ سنة وستلغى تدريجيا إعانات التصدير بحلول نهاية عام ١٩٩٧. وقد اتخذت الخطوات الأولى لتحرير التجارة في عام ١٩٩٤. لكن مجلس جنوب افريقيا المعني بالتعريفات والتجارة أوصى بأن يجري التخفيض النهائي للتعريفات على الملابس والمنسوجات وإلغائها مرحليا على مدى ١٠ سنوات بدلا من ١٢ سنة. وقبلت نقابة العمال المتضررة هذا الاقتراح مقابل الحصول على ٤,٥ بلايين راند كمعونة حكومية لتمويل التدريب والاستثمارات الجديدة. لكن حقيقة أن اتحاد منتجي الملابس يرغب في التحرك حتى أسرع من ذلك ويرغب في إلغاء التعريفات على الألياف والخيوط تماما في خلال سنوات قليلة فقط، مما قد يترتب عليه خطر ارتفاع مستوى البطالة في قطاع المنسوجات.

ويطالب نهج بديل يؤيده عدد من محلي السياسات بتحديد مواعيد زمنية تتضمن مزيداً من المراحل لتحرير التجارة لإتاحة مزيد من الوقت لتعزيز القدرات التكنولوجية والمتعلقة بتنظيم المشاريع في مجال التصدير. ويمكن المعاونة في بناء هذه القدرات باتخاذ تدابير مثل تعليم وتدريب القوى العاملة وإنشاء مؤسسات تقوم بإجراء البحوث ومراقبة المعايير والجودة وتوفير خدمات في مجال التمويل وتعزيز الصادرات والتسويق وخدمات الإرشاد. وخلال هذه المرحلة الانتقالية، التي تفرض فيها حماية مؤقتة وانتقائية، يمكن تمويل هذه التدابير في حالات معينة من تخصيص أموال من عائدات التعريفات^(٢٠).

وبالطبع هناك سابقة مثبته للغاية بصدد هذا النهج، هي ترتيب المنسوجات المتعددة الألياف الرامي إلى مساعدة تكييف صناعة المنسوجات في البلدان الصناعية الذي استمر تطبيقه ما يزيد على ٣٠ سنة. وعلى الرغم من أنه قد تم في الواقع تحديث صناعة المنسوجات في تلك البلدان في ظل الحواجز الحمائية، فلم يبدأ إلا الآن في إزالة هذه الحواجز بموجب اتفاق جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف (انظر الفصل السابع المتعلق بالسياسات التجارية أدناه). ويبدو لذلك أن أهم شيء في الحالات التي يوصي فيها باتباع السياسات السابقة الذكر أن يكون الضغط الحكومي متصلاً للحصول على دليل يشير إلى تكييف المؤسسات في ظل الحاجز الحمائي وأن توضع حدود صارمة بالنسبة لفترة الحماية.

Africa's Recovery in the 1990s: From Stagnation and Adjustment to Human Development, (٢٠) Giovanni Andrea Cornia, Rolph van der Hoeven, and Thandika Mkandawire (eds.) (New York, St. Martin's Press, 1992); Sanjaya Lall, "Industrial policy: The role of government in promoting industrial and technological development", UNCTAD Review, 1994, pp. 65-89; Howard Pack, "Productivity and industrial development in sub-Saharan Africa", World Development, vol. 21, No. 1 (January 1993), pp. 1-16; Howard Stein, "Deindustrialization, adjustment, the World Bank and the IMF in Africa", World Development, vol. 20, No. 1 (January 1992), pp. 83-95; and World Bank, Kingdom of Morocco - Republic of Tunisia Export Growth: Determinants and Prospects, Report No. 12947-MNA (Washington, D. C. The World Bank, October 1994)

"الطريق الوعر" أمام تحقيق الاستقرار في أمريكا اللاتينية
ومنطقة البحر الكاريبي

لا تزال معظم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عرضة على ما يبدو للتضخم بمعنى أن ضغوط الأسعار قد تؤدي إلى سهولة اشتعال التضخم الفعلي من جديد.^(٢١) من هنا يظل تثبيت الأسعار هدفا أساسيا في سياسات الاقتصاد الكلي في معظم البلدان. وأصبحت الاستراتيجية النموذجية المناهضة للتضخم تشمل التقشف المالي واتباع سياسات نقدية صارمة وتحرير التجارة.

وبنظرة سريعة عامة، يمكن أن نرى أن مناهج رسم السياسات قد تقاربت فيما بين البلدان المختلفة بالمنطقة في التسعينات. وسعت السياسة المالية في معظم البلدان إلى خفض أوجه العجز العام. ولقد نجم عن التقدم المحرز في الإصلاح الضريبي وخفض الإعانات التي تدعم الأسعار التي تنالها المؤسسات العامة وتجدد الجهود المتعلقة بمكافحة التهرب الضريبي، فضلا عن الدخل المتولد من عمليات التحويل إلى القطاع الخاص، حدوث زيادة في الإيرادات. ومن ناحية أخرى ثبت أن ترشيد الخدمة المدنية كان واحدا من أصعب الأهداف في التحقيق بينما ظلت النفقات منخفضة، ولا سيما تلك المخصصة للاستثمار، مما أدى إلى تدهور البنية الأساسية.

وهناك عامل آخر يساعد على الإبطاء في زيادات الأسعار الداخلية وهو تزايد التركيز على الاتفاقات الثنائية والاقليمية الرامية إلى إزالة التعريفات الجمركية فيما بين الشركاء التجاريين، فضلا عن تحرير التجارة عموما. وفي عام ١٩٩٥، بدأت البلدان الأعضاء في معاهدة السوق المشتركة لبلدان الجنوب والدول الأعضاء في اتفاق الأنديز في تكوين اتحادات جمركية جديدة تطبق تعريفات خارجية مشتركة على جميع المنتجات ولكن في ظل وجود قائمة تتضمن استثناءات مؤقتة تشمل ١٥ في المائة من جميع فئات المنتجات. وعلاوة على ذلك، فمن شأن تدعيم التجارة داخل المنطقة أن يفرض ضغوطا تدعو لتنسيق السياسات الاقتصادية مما يساعد على تعزيز التقدم نحو الإصلاح.

وعلاوة على ذلك، فبعد عقد من الزمن اتبعت فيه نظم أكثر مرونة، عاودت عدة حكومات استخدام سعر الصرف بوصفه أداة لمكافحة التضخم؛ أي اتبعت نظاما ثابتا لسعر الصرف أو نظاما لأسعار الصرف المتغيرة

(٢١) انظر: The Rocky Road to reform: Adjustment, Income Distribution and Growth in the Developing World, Lance Taylor, ed. Cambridge, Massachusetts, (MIT Press and Tokyo, United Nations University Press, 1992).

بمعدل استهلاك منخفض ومعلوم ومضطرب يخدم بوصفه سعر تثبيت إسمي^(٢٢). وفي عام ١٩٩٤ استخدمت هذا النهج بلدان عديدة، من بينها الأرجنتين واكوادور والبرازيل وبيرو وشيلي وبالطبع المكسيك، وكانت تجارب التكييف المثيرة التي مرت بها ثلاثة من هذه البلدان على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية بمثابة إشارة الى نوعيات القوى الفاعلة في أرجاء المنطقة.

ماذا حدث في المكسيك؟

اتبعت المكسيك منذ عام ١٩٨٨ استراتيجية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي وللتكيف تميزت ببعض السمات التقليدية مثل اتباع صرامة تدريجية في إدارة أوضاعها المالية والضريبية بالإضافة الى بعض الملامح الأقل شيوعا ومن أهمها سلسلة من التعاهدات، وهي اتفاقات يوافق خلالها ممثلو الحكومة وأرباب الأعمال والعمال والمزارعين على تنسيق وتقييد الأسعار والزيادات في الأجور على مدى فترات محددة بحيث تقل التوقعات التضخمية وتزول الحركة الحلزونية التصاعدية الملازمة في الأجور - الأسعار التي زادت في الماضي الضغوط التضخمية في المكسيك الى معدلات عالية من التضخم الفعلي. وعلاوة على ذلك استخدم سعر الصرف بوصفه سعر تثبيت إسمي عن طريق تثبيته وفقا لسعر الدولار، أو بشكل أدق عن طريق السماح بتقلبه في إطار نطاق، حده الأعلى ثابت وحده الأدنى ينخفض بمقدار ثابت في اليوم (وبالتالي فهو سعر صرف متغير)^(٢٣).

وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بدت السياسة ناجحة. وانخفض التضخم من ١٥٩ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٧ في المائة فقط في عام ١٩٩٤. وتحول العجز الموحد للقطاع العام الذي كان قد بلغ ١٢,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨ الى فائض بحلول عام ١٩٩٢^(٢٤). وخفضت الحواجز المفروضة على الواردات وبدأ في عام ١٩٩٤ سريان الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية مما ساعد على تعزيز الصادرات غير التقليدية (المصنوعات التحويلية أساسا)، فضلا عن الواردات.

(٢٢) للإطلاع على مزيد من التفاصيل انظر: Sebastian Edwards, "Exchange rates, inflation and disinflation: Latin American experiences", National Bureau of Economic Research Working Paper No. 4320 (April 1993); وانظر أيضا: ميغيل أ. كيغويل ونيسان لافياتان "الاستقرار المستند الى سعر الصرف في الأرجنتين وشيلي" "نظرة جديدة" ورقة عمل بحثية عن السياسات رقم ١٣١٨ من إعداد البنك الدولي (تموز/يوليه ١٩٩٤).

(٢٣) للإطلاع على تجارب التكييف المخيبة للأمال في الثمانينات التي أدت الى برنامج عام ١٩٨٨، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع، E.89.II.C.1). الفصل الثامن المعنون "المكسيك، تعقيدات التكييف للتحويلات السلبية.

(٢٤) استنادا الى بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرة عامة أولية على اقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٩٩٤، سانتياغو، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وعلاوة على ذلك، حلت أزمة الدين الخارجي وعادت المكسيك الى أسواق رأس المال الدولية. وانتعشت تدفقات الأموال من أجل شراء السندات الحكومية القصيرة الأجل، التي تدفع أسعار فائدة عالية للغاية حتى بعد أخذ التضخم في الحسبان، وأيضاً من أجل الاستثمار في سوق الأوراق المالية المكسيكي واقترون ذلك بالاستثمار المباشر الذي زاد من الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي في هذه العملية وذلك رغم أن عجز الحساب الجاري قد اتسع اتساعاً كبيراً.

لكن هذه النجاحات جاءت على حساب المبالغة المضطربة في تقييم سعر الصرف الحقيقي وبرغم أن الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الاجمالي في أوائل الثمانينات قد حل محله نمو اقتصادي فإن متوسط هذا النمو بلغ ٣ في المائة فقط في السنة مما بقي معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٤ أدنى من مستوى الذروة الذي بلغه في عام ١٩٨١. وعلاوة على ذلك فبرغم التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار والتدفقات المالية الكبيرة التي وفدت إلى الداخل اعتباراً من عام ١٩٩٠ فإن تكوين رؤوس الأموال لم يستجب إلا استجابة ضعيفة. ولم يرتفع الاستثمار الداخلي الاجمالي إلا من نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨ إلى ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٣. بل إن الأمر المزعج بقدر أكبر، وربما الأمر الذي يعد مؤشراً على أن الانتعاش الاقتصادي لم يكن يسير على درب التوسع المضطرد، ما حدث من انخفاض المدخرات الداخلية الاجمالية من ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٨ إلى نسبة ١٦ في المائة فقط في عام ١٩٩٣، وهو مستوى لا يقارن على الإطلاق بما يحدث، على سبيل المثال، في الاقتصادات الدينامية في آسيا (انظر الجدول ألف - ١١).

لقد أدى الالتزام بتحرير التجارة، مقترناً بارتفاع الدخول بعد الانخفاض الطويل في الثمانينات والزيادة المضطربة في سعر الصرف الحقيقي للبيزو إلى زيادات في الواردات فاقت بكثير سرعة النمو في الصادرات. وربما جاءت حقيقة أن العجز المتسارع في الحساب الجاري أمكن تغطيته وزيادة بفضل التدفقات الصافية من رأس المال خلال ١٩٩٣، فصرفت الانتباه عن حقيقة أخرى وهي أن عجز الحساب الجاري قد زاد إلى مستوى مرتفع لا سبيل الى تحمل استمراره ويبلغ نحو ٧ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي.

على أن تدفقات رأس المال بدأت بالفعل في التباطؤ خلال عام ١٩٩٤ إزاء ما وقع من أحداث سياسية مزعجة شهدها البلد (انتفاضة مسلحة في ولاية تشياباس واغتيال المرشح الرئيسي للرئاسة أولاً ثم مسؤول كبير في الحزب الحاكم). ولكن لم يبد أن هذه الأحداث قد هزت ثقة المستثمرين في الاقتصاد المكسيكي وإن كانت قد أضعفتها إلى حد ما. ومن المؤكد أن التباطؤ في التدفقات إلى المكسيك يمكن ربطه ببساطة أكبر بارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مما جعل السندات المالية للولايات المتحدة جذابة بقدر أكبر كبداية لتوظيف استثمارات "أسواق ناشئة" مثل المكسيك.

وفي الوقت ذاته، أدت الدورة السياسية إلى استرخاء في السياسة المالية التي لم تتعدل لأن التدفقات في رأس المال بدأت في التباطؤ. ومع استجابة النشاط الاقتصادي للحفز، بدأت الواردات في

الزيادة بسرعة؛ ووصل عجز الحساب الجاري إلى ٢٨ بليوناً من الدولارات في السنة، أي نحو ٨ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. ولكن التدفقات المالية لا تغطي حالياً العجز بأكمله ومن ثم تعين الاعتماد على الاحتياطات من أجل مواصلة سياسة سعر الصرف التي أصبح ينظر إليها على أنها أمر لا غنى عنه في الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة. واستعدت خطوط الائتمان المتبادل مع كندا والولايات المتحدة لمساعدة المكسيك في الدفاع عن البيزو.

وفي أشهر الصيف، وعلى الرغم من الشكوك التي راودت الاخصائيين في الأسواق المالية بشأن استمرارية سياسات المكسيك، فقد بدأ أن ثقة المستثمرين ظلت قائمة. وبدأت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي انضمت إليها المكسيك مؤخراً في إدراج المكسيك ضمن ممارستها المتعلقة بإصدار توقعات نصف سنوية وأعربت في نظرتها الاستشرافية المنشورة في كانون الأول/ديسمبر عن مشاركتها للحكومة في تفاؤلها بشأن السنة القادمة وتنبأت بأن الناتج المحلي الاجمالي سينمو بنسبة ٤ في المائة في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، وأن التضخم سينخفض أكثر وأن عجز الحساب الجاري سيستمر في الاتساع كل سنة بوصفه حصة من الناتج المحلي الاجمالي^(٢٥) وكانت الرغبة في تصديق ذلك عارمة.

على أنه، بين ١ تشرين الثاني/نوفمبر و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو اليوم الذي خفضت فيه قيمة العملة، انخفضت الاحتياطات الاجنبية من ١٧ بليون دولار إلى ٦,٥ بليون دولار. وفي تلك المرحلة، لم يكن أمام السلطات خيار إلا أن تخفض قيمة البيزو، وهو ما فعلته، وذلك بنسبة ١٣ في المائة (من الناحية الرسمية، خفضت الحد الأدنى من نطاق التقلبات المسموح به). ولكن نظراً لأن الحكومة لم تعلن مجموعة عناصر للتكيف الاقتصادي يمكن أن تجعل سعر الصرف الجديد مستديماً، فقد انهارت ثقة المستثمرين في البيزو. وقد حدث حينذاك هروب سريع وشديد من البيزو حمل الحكومة على تعويمه دون قيود. ولم يؤد إعلان مجموعة من العناصر في ٣ كانون الثاني/يناير لتثبيت العملة إلى وقف هذا الاتجاه، وبحلول نهاية ذلك الشهر انخفضت القيمة الدولارية للبيزو بنسبة ٤٠ في المائة عن مستوى قيمتها المخفضة من قبل وانخفض الاحتياطي إلى ٣,٥ بليون دولار.

وقد أدى هذا التدهور الشديد في حالة المكسيك في نهاية كانون الثاني/يناير إلى الأخذ بخطة انقاذ دولية لم يسبق لها مثيل بلغت قيمتها ٥٣ بليون دولار. وقد تألف هذا المبلغ من مساهمة قدمها صندوق تثبيت أسعار الصرف في الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠ بليون دولار؛ وائتمان احتياطي استثنائي قيمته ١٨ بليون دولار قدمه صندوق النقد الدولي (وهذا هو أكبر وأسرع اتفاق في تاريخ الصندوق بشأن تقديم قرض)؛ وتسهيلات إقراض قصيرة الأجل بمبلغ ١٠ بلايين دولار قدمها مصرف التسويات الدولية؛ وقرض بمبلغ ٣ بلايين دولار من اتحاد مصارف تجارية دولية، (وهو قرض لم يتحقق في نهاية الأمر)؛ وبليون دولار في عمليات قصيرة الأجل لتحويل عملات قامت بها كل من كندا ومجموعة من أربعة بلدان من أمريكا اللاتينية.

(٢٥) انظر OECD Outlook، العدد ٥٦، (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، الصفحات ١٠٢ - ١٠٣.

وكان الهدف من مجموعة العناصر الطارئة هو توفير سيولة كافية للمكسيك حتى لا يتخلى حاملو السندات المكسيكية - وخاصة السندات الحكومية القصيرة الأجل والمستحقة السداد المسماة تيسوبونوس - عن البيزو. وفي حقيقة الأمر، يبدو أن هذه المجموعة استجابت للشاغل الأول لدى المستثمرين، فحالما أصبح ما أن تصبح التيسوبونوس مستحقة السداد، ستتوافر عملات أجنبية كافية لتحويل هذه الأموال من البيزو إلى دولارات إذا ما طلبها المستثمرون. علاوة على ذلك، ونظرا لأن التيسوبونوس كانت مرتبطة بالدولار، فكلما انخفضت قيمة البيزو، زادت المبالغ التي ينبغي أن تدفعها الحكومة بالبيزو، وهكذا تترتب آثار كبيرة في الميزانية على النجاح في تعزيز ثقة المستثمرين بوجه عام، ودعم سعر صرف البيزو بوجه خاص.

ومع ذلك، فقد ارتد الاقتصاد ليسلك مسار تكيف صعب حيث انخفض مستوى النشاط الاقتصادي نظرا لإجراء تخفيضات طارئة في الإنفاق الحكومي واتباع سياسة نقدية أكثر تشددا. وقد أدت هذه السياسة إلى زيادة أعباء خدمة الدين على الصعيد المحلي، وإلى صعوبات مالية في قطاع التجارة مصحوبة بارتفاع تكاليف الواردات. علاوة على ذلك، فمع توقع توقف التدفقات المالية الصافية في نهاية الأمر خلال عام ١٩٩٥، كان لا بد من إجراء تخفيض حاد في مجموع النفقات في الاقتصاد. ويتوقع انخفاض الناتج أيضا، يمكن أن تصل نسبة مجموع الانخفاض في الاستيعاب إلى ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهكذا، يصبح ثمن التكيف للوضع الجديد هو ارتفاع مستوى البطالة وانخفاض الاستهلاك والاستثمار، مضافا إليها انخفاض الأجور الحقيقية والدخل الحقيقي لمعظم السكان، نتيجة حدوث قفزة كبيرة في التضخم.

وفي سياق تفشي الفقر وتدهور توزيع الدخل وحالة التخبط المتصلة بالتحول إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية، ثمة احتمال بأن يعمل برنامج التقشف الجديد على إثارة اضطرابات اجتماعية وسياسية متعاطمة. ومن ناحية أخرى، فإن المجموعة الجديدة من الأسعار النسبية التي أعقبت تخفيض قيمة العملة - ربما كانت قيمة البيزو، في حقيقة الأمر، قد انخفضت أكثر مما ينبغي في معدلات التبادل التجاري - هذه المجموعة من شأنها، أن تشجع انتقال العمالة ورأس المال من القطاع غير التجاري إلى قطاع تجاري أقدر على المنافسة. وبالنظر إلى الأسباب التي تدعو إلى الثقة في الاقتصاد المكسيكي على المدى الطويل وفرص توسع الاقتصاد العالمي على النحو الذي تم التنبؤ به لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦، قد يبدأ في وقت قريب لا يتعدى العام القادم انتعاش يكون للصادرات دور رئيسي في تحقيقه. وقد مرت شيلي بمثل هذا التغيير المفاجئ بعد عملية التكيف الكبيرة التي نفذتها في عام ١٩٨٢^(٢٦).

(٢٦) بعد حدوث تقلص في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ بنسبة ١٤ في المائة، حافظت شيلي على القدرة التنافسية للبيزو خلال ما تبقى من الثمانينات مما وفر حافزا لازدهار الصادرات الذي أحدث توسعا لمدة ١٢ عاما دون انقطاع. وفي الوقت الحاضر، يعد اقتصاد شيلي من أنجح الاقتصادات في المنطقة. فتوازن الاقتصاد الكلي، والسياسات الحكومية الداعمة، ونسب الاستثمار العالمية في الأساس، يسندها ارتفاع مستويات المدخرات المحلية وكل ذلك يشجع على حدوث نمو سريع متواصل.

امتداد الأثر الى الاستراتيجية الأرجنتينية

في بداية العقد، أخذت الأرجنتين بنظام لتثبيت العملة يتسم بالشدة الى أقصى حد، وقد ظلت هذه السياسة على ما يبدو تعمل دون عراقيل الى أن جاءت الأزمة المكسيكية. وقد حدد قانون الأرجنتين لتحويل العملات لعام ١٩٩١ تعادل أسعار الصرف، مقابل الدولار ونص على عدم تغييره إلا بموافقة الكونغرس. وكما هو الحال في إطار نظام نقدي يسمى "مجلس النقد"، نص القانون أيضا على أن تدعم القاعدة النقدية باحتياطات أجنبية. ومن شأن هذا أن يحول دون قيام المصرف المركزي بإصدار نقود حسب اجتهاده، لسد عجز في الميزانية مثلا، وأن يكفل الحد على نحو صارم، من تعاظم المعروض النقدي. وما دامت هناك ثقة في قدرة الحكومة على مواصلة هذه السياسة والتزامها بها، فإن هذه السياسة تفيد في احتواء التضخم. وفي الواقع، فقد انخفض معدل التضخم في الأرجنتين الى مستوى الرقم الواحد بحلول عام ١٩٩٣.

بيد أن نظام الأرجنتين النقدي يقتضي أيضا أن يكون نمو العملة المحلية والائتمانات المصرفية في الاقتصاد متوقفا على ميزان المدفوعات. فما دامت التدفقات المالية الخارجية قد تدفقت على الأرجنتين كما تدفقت على بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، فمعنى ذلك أن النقود والائتمانات توسعت بقدر حاجة الاقتصاد النامي الى ذلك. وفي حقيقة الأمر، فإن العملة المحلية لم تكن أساسية تماما لذلك النمو، إذ يسمح لسكان الأرجنتين بالاحتفاظ بحسابات بالدولار في المصارف المحلية، والدولار متداول الى جانب البيزو، على أن الأزمة المكسيكية دفعت مديري حوافظ الأوراق المالية على النطاق الدولي الى إعادة النظر في الاحتفاظ بأموال في الأرجنتين، وقد شكل هذا تحديا كبيرا للنظام.

ويمكن القول بأنه كان يتعين على مديري حوافظ الأوراق المالية أن يكونوا أكثر قدرة على التمييز. فعلى الرغم من أن عملة البيزو الأرجنتينية كانت مقدره بأكثر من قيمتها الحقيقية الى حد كبير، فإن الحالة المالية الخارجية للأرجنتين كانت أقل هشاشة من الحالة في المكسيك. وفي حين بلغت نسبة العجز في الحساب الجاري ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الصادرات تنمو بإطراد، في حين كانت الواردات تتباطأ، نظرا لتباطؤ النمو في الاستهلاك المحلي. كذلك فعلى خلاف اعتماد المكسيك الشديد على تدفق رؤوس الأموال الى الداخل لمدد قصيرة الأجل، فإن الجزء الأكبر من التمويل في الأرجنتين تمثل في استثمارات مباشرة. وفي الختام، ففي مقابل خسارة المكسيك ٢٠ بليون دولار من الاحتياطي في عام ١٩٩٤، لم ينخفض احتياطي الأرجنتين من العملات الأجنبية إلا بما يقل عن بليون دولار. وبالرغم من ذلك، ففي كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، وبعد مرور شهر من بداية الأزمة، انخفض احتياطي الأرجنتين بمقدار ١.٤ بليون دولار مما أدى الى انكماش القاعدة النقدية المحلية وأوجد مشكلة كبيرة في السيولة في القطاع المالي. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥، انخفضت احتياطات الأرجنتين بما مجموعه ٣ بلايين دولار تقريبا.

وبالنظر الى هذا الاضطراب المالي، أعلن مصرف الأرجنتين المركزي اتخاذ تدابير أدت الى زيادة ارتباط النظام النقدي بالدولار. وقد شملت هذه التدابير تحويل جميع الودائع التي تغلب عليها عملة البيزو في المصرف المركزي الى دولارات (٢٠ في المائة من القاعدة النقدية أو ما يزيد على ٣ بلايين دولار في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٩٥). علاوة على ذلك، ألغى المصرف المركزي الهامش الذي كان قد

طبقه في بيع الدولار مقابل البيزو (٠,٠٠٢ بيزو لكل دولار) مخفضا بذلك تكاليف معاملات شراء الدولار. وكانت الودائع المحلية التي يغلب عليها الدولار في المصارف المحلية قد تعاضمت بالفعل لتتجاوز نصف مجموع الودائع. وكانت الفكرة هي أن الارتباط الكامل بالدولار سيبعد خطر حدوث انخفاض في قيمة العملة من جراء المضاربات.

وحتى في هذه الحالة، فإن نظام الأرجنتين المصرفي نفسه كان معرضا على ما يبدو للخطر، بصرف النظر عن العملة المستخدمة. فقد انخفضت الودائع المصرفية بما يقدر بمبلغ ٦ بلايين دولار أو ١٤ في المائة في الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٥ ونجم قلق بشأن سيولة النظام وبشأن إعادة الثقة الى المودعين. وهكذا سعت الحكومة الى إعادة بناء الثقة من خلال مجموعة واحدة من عناصر التكيف المالية أولا ثم من خلال مجموعة ثانية، كما سعت الى الحصول على صفقة مساعدات مالية خارجية لإعادة بناء السيولة التي استنزفتها تدفقات رؤوس الأموال الى الخارج في إطار آلية مجلس النقد. كذلك أنه فبالإضافة الى تعزيز المالية العامة، عازمت الحكومة على إعادة تشكيل النظام المالي، بما في ذلك تحويل المصارف في المحافظات الى القطاع الخاص.

وقد استدعت الصفقة المالية، التي تشمل قروضا من صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية وإصدار سندات يكتتب فيها قطاع الشركات الدخول في التزامات بمبلغ ٦,٥ بليون دولار من شأنها أن تساعد على استمرار النشاط الاقتصادي. غير أن الهدف من مجموعتي التدابير المالية كان تحويل العجز المتوقع أن تواجهه الحكومة والبالغ ٤,٦ بليون دولار في عام ١٩٩٥ الى فائض يبلغ بليون دولار. وكان من شأن هذا أن يفاقم الأثر الانكماشى الناجم عن تحول تدفقات رأس المال الخاص الى الخارج. وهكذا كانت تدابير السياسات التي تعمل على استمرار تقويض النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٥ ثمنا لا بد منه في السياق الراهن المتمثل في المحافظة على استمرارية هذا النوع من نظم أسعار الصرف المتمثل في مجلس أسعار العملات.

تصدي البرازيل المبتكر للتضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في البرازيل بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢١٣ ١ في المائة على مدار السنوات الخمس الممتدة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢، ثم بمعدل ٥٠٠ ٢ في المائة تقريبا عام ١٩٩٣^(٢٧). ومن الواضح أن التضخم قد أصبح مقاوما لتدابير السياسات الرامية للسيطرة عليه رغم أن القيود السياسية المفروضة على تصميم السياسات قد أعاققت السياسات بدورها. ومع ذلك فإن معدل تضخم أسعار المستهلكين، نتيجة الجهود المبذولة مؤخرا، أي "خطة الريال"، انخفض من ٤٩ في المائة في حزيران/يونيه ١٩٩٤ إلى ٨ في المائة في تموز/يوليه ١٩٩٤، واستمر بالهبوط ليصل إلى ١,٦ في المائة

(٢٧) التضخم من كانون الأول/ديسمبر إلى كانون الأول/ديسمبر، حسب اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظرة عامة أولية لاقتصاد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سنتياغو أيلول/سبتمبر ١٩٩٤... الجدول ألف-٥.

في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد تحقق هذا بدون كساد اقتصادي (اجمالي الناتج المحلي ازداد نحو ٦ في المائة عام ١٩٩٤ وقد حافظ النمو الاقتصادي على قوته في ١٩٩٥) وكذلك بدون فرض قيود على الأسعار. وأخيراً، وليس آخراً، كانت الخطة، تحظى بمستويات عالية من التأييد الشعبي إذ رفعت وزير المالية، الذي استهل الخطة، إلى رئاسة البلاد.

تألف البرنامج من ثلاث مراحل حسبما أعلن وزير المالية فرناندو هنريك كاردوسو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣^(٢٨). شملت المرحلة الأولى تدابير متنوعة لتخفيض عجز الميزانية. وتمثلت المرحلة الثانية في إدخال وحدة في الحسابات الاقتصادية والمالية تكون مستقرة من حيث المعدلات الحقيقية (على أن تتغير قيمتها الإسمية كل يوم وفقاً لمعدل التضخم اليومي). وقضت المرحلة الثالثة بتحويل هذه الوحدة الحسابية إلى عملة جديدة للبلد بسعر مكافئ شبه ثابت للدولار.

وقد استلزمت المرحلة الأولى عملية موازنة بالنسبة إلى الميزانية "التنفيذية" الاتحادية، التي كانت تدعى أحياناً بالميزانية المصححة تضخيمياً^(٢٩). وتطلبت مجموعة من الإصلاحات الدستورية في المجال المالي لكفالة توازن أكثر دواماً في الميزانية. ورغم أن الكونغرس لم يصوت على الإصلاح المالي المقترح عام ١٩٩٤، إلا أنه سمح للحكومة بإجراء استقطاعات واسعة في الميزانية في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ من خلال تعديل دستوري أنشأ صندوق الطوارئ الاجتماعي. وكان المفروض أن يتلقى الصندوق ٢٠ في المائة من الإيرادات التي كانت مخصصة في السابق لنفقات محددة، فيما غدت الحكومة مخولة بتقرير كيف تنفق الأموال أو فيما إذا كانت تريد إنفاقها.

وقد حدد الفريق الاقتصادي الذي صاغ خطة الريال اختلالات حسابات القطاع العام باعتبارها السبب الرئيسي للتضخم المزمن في البرازيل^(٣٠) إذ كان الكونغرس يوافق على الميزانيات الاتحادية في ظل وجود أوجه

(٢٨) انظر "Plano FHC", Revista de Economia Política, ٥٤، ١٤ (٢)، نيسان/أبريل - حزيران/يونيه

١٩٩٤: ٣١-١١٤.

(٢٩) الفكرة هي أنه لما كان الدين الحكومي مقوم بعملة آخذة بالتضخم لذلك فإن الالتزام الحكومي "الحقيقي" بالتسديد ينخفض بمرور الزمن. إن قيمة الاستحقاق في سنة تساوي معدل التضخم مضروباً في مجموع الدين، ولما كان قسط الفائدة يساوي معدل الفائدة في السنة مضروباً في مجموع الدين، لذا يتم تعريف الميزانية التنفيذية بأنها الميزانية بالأسعار الجارية، ما عدا أن قسط الفائدة "الحقيقية" على الدين يستخدم بدلاً من قسط الفائدة الإسمية.

(٣٠) بدأ بعض التكييف لحسابات القطاع العام حتى قبل الإعلان عن خطة الريال، وقد شمل تخفيضات في ميزانية ١٩٩٣، وإعادة التفاوض على ديون الولايات المحلية والبلديات مع الحكومة الاتحادية، وتصفية حسابات البنك المركزي مع الخزنة، وإعادة التفاوض على ديون الحكومة مع البنوك الأجنبية.

عجز ضخمة، ولكن لما كانت الضرائب مرتبطة بالرقم القياسي لمستوى الأسعار كان التضخم يساعد على زيادة الإيرادات الضريبية. كما أن الحكومة استولت على موارد عن طريق "ضريبة التضخم" القياسية، وفي ظلها يخسر حائزو الأموال قوة شرائية تستولي عليها الحكومة التي تقدم بالطبع النقود وإنفاقها. إضافة إلى ذلك، لما كانت النفقات تدرج في الميزانية بمعدلات إسمية، فقد أدى التضخم إلى ضغط حجم الإنفاق المصرح به بالمعدلات الحقيقية. وهكذا سد التضخم اللاحق ما كان في السابق عجزا في الميزانية، وأصبحت الحكومة البرازيلية تعتمد على التضخم لموازنة حساباتها. ومن هنا كان الغرض من المرحلة الأولى لخطة الريال هو إنهاء هذا الاعتماد^(٣١).

ولكن حسب تشخيص الفريق الاقتصادي للسيد كارديسو، لم يكن ممكنا محاربة التضخم في البرازيل بتوخي الأهداف المالية وحدها وحتى لو كانت الميزانية التنفيذية متوازنة، فمن شأن التضخم أن يبقي على عجز الميزانية الإسمي عند مستوى مرتفع وبالتالي يستمر "عرض النقد الواسع" في ازدياد فيعود لخلق المزيد من التضخم^(٣٢). علاوة على ذلك، يصبح تسارع التضخم أمرا حتميا في اقتصاد يأخذ عموما بالربط التناسبي للأسعار. وحسب هذا التشخيص اقتضى إنهاء عجز الميزانية الإسمي للتصدي للتضخم على المستوى النقدي.

لهذا السبب كان المفروض أن تهيئ المرحلة الثانية إصلاحا نقديا. ولقد ناقش أعضاء الفريق الاقتصادي بالفعل المسار العام لبرنامج الإصلاح النقدي نقاشا مستفيضا، وكان المسار ينطوي على تدبير استبدال ذي مرحلتين، حيث يستعاض عن العملة القديمة المتضخمة بعملة جديدة مستقرة، أولا كوحدة قيمة ومن ثم كوسيلة للدفع^(٣٣). وهكذا أدخلت الحكومة في ١ آذار/مارس ١٩٩٤ وحدة حسابية جديدة هي وحدة قيمة الريال، وحددتها بمستوى مكافئ تقريبا للدولار. وتتغير قيمة وحدة قيمة الريال يوميا حسب التضخم اليومي من أجل المحافظة على قيمة حقيقية مستقرة. ومع استثناءات قليلة يمكن إعادة تقويم جميع العقود في الاقتصاد بهذه الوحدة الجديدة. وباستثناء الأجور وإيجارات المساكن، ومصاريف المدارس، وأسعار القطاع العام والتعرفة الجمركية، تكفل حرية الانفاق على معدلات هذه التحويلات بين الأطراف المتعاقدة شريطة إلغاء فقرات الربط التناسبي للأسعار لمدة تقل عن السنة (ظل تحديد قيمة العقود بالدولار مباشرة أمرا محظورا كالسابق).

(٣١) للاطلاع على الأسس النظرية لهذه المرحلة من البرنامج، انظر: E. Bacha, "O fisco e a inflação: uma interpretação do caso brasileiro", Revista de Economia Política/53, 14 (1) الثاني/يناير - آذار/مارس ١٩٩٤: ٥-١٧.

(٣٢) عرض النقد الواسع المشار إليه هنا يشمل قيمة الدين العام المحلي التي كادت أن تصبح في ضوء تحريك يوميا، بمثابة بديل عن النقود في البرازيل.

(٣٣) الاقتراح الأصلي لمحاربة التضخم المزمع عن طريق إصلاح نقدي يسبقه ربط قياسي كامل للأسعار موضح في: P. Arida and A. Lara-Resende, "Inertial inflation and monetary reform", in J. Williamson ed., Inflation and Indexation: Argentina, Brazil and Israel. Washington D.C.: Institute for International Economics, 1985. وللإطلاع على التسلسل الزمني لتطور هذه الفكرة انظر: "A economia e a política do Plano Real", Revista de Economia Política.56, 14 (4), Oct/Dec 1994: 129-49.

ومع مراعاة ضرورة تعديل الأجور كل أربعة أشهر بموجب قانون الأجور السابق، تقرر أنه عندما يبدأ العمل بوحدة قيمة الريال في ١ آذار/مارس ١٩٩٤، سيجري تحويل جميع الأجور بمتوسط قيمها الحقيقية خلال فترة الأربعة أشهر السابقة. وقد اقتضت الموافقة السياسية على هذا التدبير في الوقت المناسب فرض تدابير مشابهة لتحويل إيجارات المساكن ومصاريف المدارس.

وكان الغرض الرئيسي للمرحلة الثانية من الخطة هو موازنة المواعيد التي كان يطرأ فيها تغير على أهم الأسعار في الاقتصاد لأن وجود عقود متداخلة ومترابطة تناسبيا ويتخللها فواصل زمنية متفاوتة، كان يعني في أي لحظة زمنية وجود تشتت ملموس في الأسعار داخل الاقتصاد، حيث يكون بعض الأسعار قد أعيد تعديلها مؤخرا فيما تتعثر أسعار أخرى في هذا المضمار. وسط هذه الظروف فمن شأن الإنهاء المفاجئ للعملية التضخمية أن يصادف أسعارا وقد بلغت ذروة قيمها الحقيقية، فيما يصادف أسعارا أخرى ما زالت في الحضيض. ومثل هذه الاختلالات في الموازنة السعرية ستفرض بالحتم مزيدا من الضغوط التضخمية على الاقتصاد، فيما تواصل شروط الربط التناسبي للأسعار الموجودة سابقا دفع الأسعار التي كانت متخلفة إلى أعلى. إن آلية الربط التناسبي للأسعار المتأخرة هذه كانت مسؤولة عن تفسير ما يدعى بعنصر القصور الذاتي من التضخم البرازيلي، بوصفه متميزا عن الجزء الهيكلي الذي كان مرتبطا بعجز الميزانية التنفيذية السابق.

ثم جاء جعل وحدة قيمة الريال مؤشرا قياسيا عاما تمهيدا لاستبدال العملة، بوصفه أكثر الأجزاء ابتكارا في الخطة وأشدّها إثارة للخلاف. وتجسدت الفكرة الأساسية في أنه متى أصبحت وحدة قيمة الريال هي الوحدة الحسابية العامة، فستطرح الأسعار بوحدة قيمة الريال ومن ثم يمهّد الطريق لتحويل وحدة قيمة الريال نفسها إلى عملة نقدية جديدة، هي الريال غير المقاس تناسبيا ومن ثم يزول عنصر القصور الذاتي الذي يغذي نفسه بنفسه في التضخم بالبرازيل، أي تمنحي "الذاكرة التضخمية".

وفي نفس الوقت كلما جاءت مقايضة الأسعار تناسبيا في الاقتصاد أكثر كمالا، فهي تصبح عرضة أكثر لحركة التضخم المفرط الحلزونية لأن أي حافز تضخمي جديد سيصيب بصورة شبه فورية جميع الأسعار في النظام. وفي النهاية فيفضل مجموعة من التدابير الاحترازية والحلول الوسط التي فرضتها العملية السياسية^(٣٤) وشيء من التوفيق الذي صادفته التجربة الاجتماعية، لم يكن تسارع التضخم في فترة وحدة قيمة الريال تسارعا مفرطا، إلا في الأيام القليلة الأخيرة التي سبقت طرح الريال، حيث اعتمد الوكلاء الاقتصاديون زيادات "احترازية" في الأسعار.

أخيرا، وبعد فترة أربعة أشهر من تحويلات العقود بدأت الحكومة في الأول من تموز/يوليه ١٩٩٤ بإصدار وحدة قيمة الريال، بعدما أصبح اسمها الجديد هو الريال، لتصبح العملة الجديدة للبلد. وحددت

(٣٤) للاطلاع على عمليات التفاعل بين السياسة الاقتصادية والسياسة البرازيلية، انظر: "الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي في البرازيل"، في ميزان مضطرب، المجلد ٢. الديمقراطية والإصلاحات الاقتصادية في أمريكا اللاتينية، سان فرانسيسكو، معهد الدراسات المعاصرة، ١٩٩٤، الصفحات ١٤٣-١٨٦.

القيمة الخارجية للريال بما لا يقل عن دولار واحد^(٣٥). وتمشيا مع الغرض الأولي للبرنامج ومع التعهد بجعل السياسات جلية الوضوح، أو بعبارة أخرى تنفيذ كل شيء كما هو معلن، والإعلان عن كل شيء سيتم تنفيذه"، أعطي إشعار مسبق مدته ٣٠ يوما قبل تاريخ التحويل النقدي. وحددت الحكومة أيضا سعر تحويل للريال الواحد مقابل ٢ ٧٥٠ كروزيرو ميري (كان ذلك سعر وحدة قيمة ريال واحدة بالكروزيرو الميري في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤) بوصفه معدل استبدال المخزون النقدي، وبصورة أعم معدل إعادة التقويم بالريال للنقود والأسعار التي لم تكن قد حولت بعد من الكروزيرو إلى وحدات قيمة الريال.

وجاء هذا، ليكمل أساسا مسيرة الإصلاح النقدي المكونة من ثلاث مراحل حيث كان يشكل قوام خطة الريال. ومع الاستعاضة عن الكروزيرو بالريال باعتباره العملة القانونية للبلد تحولت جميع العقود المحددة قبلا بوحدة قيمة الريال ولكن تسدد بالكروزيرو، وأصبحت تسدد أيضا بوحدات قيمة الريال، أي بالريالات. وربما كان التحول إلى الريال أكبر عملية لاستبدال العملة إطلاقا، فقد جرى تحويل ٥٠ مليون حساب مصرفي إلى العملة الجديدة اعتبارا من منتصف ليل ٣٠ حزيران/يونيه. وخلال فترة أسبوعين، جرى في غضونهما مقايضة أوراق العملة القديمة بالريالات، كانت كل من العملتين عملة قانونية. وقد خاض السكان هذه الفترة وهم يحملون في جيوبهم حاسبات أينما ذهبوا لتسوقهم اليومي مستخدمين عملتين.

الاقتصاد في ظل الريال

بطبيعة الحال، فإن تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة الريال لم يسر وفق النموذج النظري بحذافيره. فقد انتقل جزء من "الذاكرة التضخمية" إلى الريال، وتعين الإبقاء على نوع من التناسب، وخصوصا فيما يتعلق بالمرتبات. غير أن التضخم تراجع تراجعاً كبيراً، ليس لأن خطة الريال أعطت الاقتصاد فسحة من التضخم القديم فحسب، ولكن أيضاً لأنه أمكن تحجيم الضغوط التضخمية الجديدة.

وبعبارة أخرى، فإنه ابتداءً من التعامل بالريال وحتى نهاية عام ١٩٩٤، حدث أمران ساعدا على تحجيم التضخم: ارتفاع قيمة الريال بسبب ضخامة التدفقات الرأسمالية الصافية وتحرير التجارة الذي يسرّ الزيادة السريعة للصادرات. وجاء الفائض الكبير في ميزان المدفوعات الذي حدث منذ عام ١٩٩٢ ليوفر للحكومة احتياطات أجنبية على أساس نقدي بلغت قيمتها ٤٠ بليون دولار في وقت تغيير النقود المتداولة. وبلغ معدل الفائض السلعي التجاري بليون دولار شهرياً. غير أن النهاية المفاجئة للتضخم الزائد شجعت على حدوث ارتفاع مفاجئ في الطلب على السلع الاستهلاكية^(٣٦)، ثم تضافر مع انخفاض الأسعار الحقيقية للواردات (نتيجة ارتفاع سعر العملة وتحرير الاستيراد) في إحداث تآكل تدريجي للفائض التجاري.

(٣٥) كان المصرف المركزي ملتزماً ببيع الدولارات كلما بدأ سعر الدولار في السوق بالارتفاع فوق الريال، ولكنه لم يكن ملتزماً بشراء الدولارات عندما كان سعر الدولار في السوق أقل من ريال واحد.

(٣٦) وفقاً لبيانات تجارة التجزئة، ارتفع الاستهلاك بنسبة ٢٠ في المائة في آب/أغسطس وظل على ارتفاعه بعد ذلك.

وقد حدث توسع هائل في الاستهلاك نتيجة التخفيض المفاجئ لضريبة التضخم، التي أثرت على جميع حائزي الأموال، وبصفة خاصة على أفقر الحائزين من غير القادرين على المحافظة على قيمة أموالهم من خلال الربط التناسبي للعمليات المالية. وإضافة الى ذلك، فإن الائتمان الاستهلاكي، الذي كان عند الحد الأدنى خلال فترة ارتفاع التضخم، تضاعف في الفترة من حزيران/يونيه الى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. وأخيراً، ارتفع المستوى الكلي للعمالة في نهاية عام ١٩٩٤ بنسبة ٥ في المائة عما كان عليه في نهاية عام ١٩٩٤، ليعكس توسعا في النشاط الاقتصادي.

واستجابت الحكومة للارتفاع الأولي في الطلب الخاص وتأثيره المحتمل على زيادة التضخم بفرض قيود على الائتمان وزيادة تحرير عمليات الاستيراد. ومع استمرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الكبيرة الى البلد، أصبح البلد قادرا على تحمل حدوث عجز في الحساب الجاري مقابل تعزيز برنامج تحقيق الاستقرار. وكان المتوقع أن يصبح سعر الصرف المثبت مرتفعا عن القيمة الفعلية، كما هو الحال في البلدان الأخرى، غير أن التوقيت الأصلي للتعامل بالعملة المرتفعة القيمة ربما كان سيحل في الذكرى الأولى للتعامل بالريال أي في تموز/يوليه ١٩٩٥، غير أن أزمة المكسيك غيرت ذلك.

فبحلول نهاية العام، كان الفائض التجاري قد تحول الى عجز تجاري في نفس الوقت الذي بدأت فيه الظروف الخارجية تصبح غير مواتية في أعقاب تفجر أزمة المكسيك. وبدأت الاحتياطات من النقد الأجنبي للبرازيل في الانخفاض ولم يعد هناك بد من تصحيح المسار الأصلي. فإلى جانب فرض قيود على الائتمان لإبطاء التوسع في الاستهلاك، اختارت الحكومة اللجوء الى تخفيض قيمة العملة. وكانت خطة الريال قد ثبتت قيمته الإسمية مقابل الدولار غير أن المصرف المركزي عمل على المحافظة على سعر الصرف عند ٨٥ سنتا (وعلى النطاق غير الرسمي، ذكر أنه تراوح بين ٨٣ و ٨٦ سنتا). وفي آذار/مارس ١٩٩٥، حددت الحكومة رسميا نطاقات السعر عند ٨٦ - ٩٠ سنتا حتى ٢ أيار/مايو و ٨٦ - ٩٨ بعد ذلك. مما أدى إلى إضعاف مركز الريال. وبعد أن أنفق المصرف المركزي عدة بلايين من الدولارات لتعزيز قيمة الريال حدد نطاقا جديدا تتوقع الحكومة أن تحافظ عليه وهو ٨٨ - ٩٢ سنتا. كما أعادت الحكومة، بصورة مؤقتة، العمل برسوم الواردات التي كانت قد خفضت خلال العامين السابقين. وفي آذار/مارس، زادت رسوم الاستيراد الى أكثر من الضعف لتصل الى ٧٠ في المائة على قائمة من السلع الاستهلاكية تضم ١٠٩ سلع، تشمل السيارات والأجهزة المنزلية أساسا.

وكان ثمن هذه الإجراءات التي اتخذت لعلاج ميزان المدفوعات وللتقليل من الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال هو أن التضخم بدأ في الارتفاع. ورغم ارتفاع الأسعار بشكل عام ظلت عند حد يقل عن ٢ في المائة في آذار/مارس ١٩٩٥، فقد ارتفعت أسعار المستهلكين الى ما يقرب من ٣ في المائة، وحدث تسارع في التضخم مرة أخرى كما يتضح من كل الأرقام الإرشادية. ومن ثم، أصبح مهما للغاية أن تدخل الحكومة في المفاوضات الصعبة مع الكونغرس والمجتمع بعامة للموافقة على إجراءات أكثر استدامة فيما يتعلق بالتكيف المالي وعلى جميع الإصلاحات اللازمة لتحجيم الضغوط التضخمية، بما في ذلك العلاقات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات، ومسألة الضعف المالي لمصارف الولايات، وتمويل الضمان الاجتماعي وإطار التحول نحو الخصخصة. المعركة إذا ما زالت مستمرة.

رياح التغيير تهب على آسيا

بالنسبة للفكر العام، تنطوي آسيا الآخذة بالنمو على أكبر قدر من التباين. إذ توجد فيها بلدان نامية لدى بعضها أدنى وأعلى قيم لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في العام، وتوجد بها الدولة التي تضم أكبر عدد من السكان في العالم كما أن بها بعض أصغر الجزر. وبها استراتيجيات متباينة لتحقيق التنمية واتجاهات مختلفة لمعدلات النمو في الإنتاج، بما في ذلك أعلى تلك المعدلات. غير أن الحكومات في المنطقة بأسرها بدأت تواجه ضرورات جديدة تتعلق بتكثيف الاقتصاد الكلي وبتطبيق النهج العام الذي يكاد يكون هو نفسه النهج المطبق في المناطق الأخرى من العالم النامي، مع شيء من التطويع لملاءمة الظروف المحلية. وتستهدف المناقشة الواردة أدناه إبراز الحالات الإقليمية والقطرية المهمة لهذه العملية المشتركة.

غرب آسيا: التكيف مع الأسعار المنخفضة للنفط

أصبح الهدف الرئيسي للإصلاح الاقتصادي في غرب آسيا هو التكيف مع حقيقة مؤداها أن عصر الارتفاع القياسي في أسعار النفط قد انتهى وأن السياسات التي وضعت على افتراض أن هذه الأسعار المرتفعة سوف تستمر هي سياسات غير قابلة للاستمرار. فأسعار النفط الخام لم تنخفض فحسب إلى مستويات تقل كثيرا عن أسعار منتصف السبعينيات من حيث القدرة الشرائية الدولية، بل أصبح من المتوقع أن يحول توفر إمدادات النفط الخام على الأجل المتوسط دون حدوث ارتفاع كبير للمستويات الحالية للأسعار بالقيم الحقيقية^(٣٧). ولا تنطبق متطلبات التكيف وحسب على البلدان المصدرة للنفط، التي واجهت عجزا كبيرا في الميزانيات ومشاكل ضخمة في موازين المدفوعات، بل تصدق أيضا على سائر بلدان المنطقة، التي تعين عليها أن تتكيف مع الظروف المتغيرة في البلدان المصدرة للنفط المجاورة لها. وقد تقدمت برامج تحقيق الاستقرار والتكيف في بعض هذه البلدان الأخيرة، مثل الأردن ولبنان، التي ما زال معظمها يواجه المراحل الأولية المتعارضة للإصلاح الاقتصادي، والتي تتخذ أساسا شكل برامج تقشف، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية واليمن.

وبتعبير أشمل، ظهر توافق في الآراء على نطاق واسع في معظم بلدان المنطقة بضرورة تنويع اقتصاداتها، وتقليل الاعتماد على النفط وتبني إصلاحات اقتصادية ذات منحى سوقي. وكان للهبوط الشديد الذي طرأ على سعر النفط في عام ١٩٩٣ أثره في جعل عملية إصلاح ضرورة لا مفر منها.

التركيز على الميزانية

في ضوء الدور الاقتصادي الهائل للقطاع العام خلال سنوات ازدهار سعر النفط، تركز الاهتمام على إعادة النظر في ذلك الدور وعلى الحد من الإنفاق الحكومي بشكل خاص. ونظرا لأن الإنفاق الحكومي يمكن أن

(٣٧) انظر المناقشة المتصلة بتطور أسعار النفط في الفصل الثاني وتحليل إمدادات النفط الخام في المستقبل في الفصل العاشر.

يعتمد إلى حد كبير على كثافة الاستيراد، وخصوصا بالنسبة للسلع الاستثمارية والمعدات العسكرية، كما يساعد تخفيض الميزانيات على تسوية موازين المدفوعات.

وتكمن المشكلة في أن البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، رغم ثروتها النفطية الهائلة، ما فتئت تواجه عجزا متواصلا في الميزانية، وارتفاعا مزمنا في النفقات، وانخفاضا في الاستثمارات، وبعبارة أخرى، كانت الاستراتيجية الإنمائية خلال طفرة الرخاء النفطي تخفي مشاكل أساسية ساهمت في الأداء الاقتصادي الراهن المخيب للآمال. فغياب هيكل ضريبي ملائم، وضخامة الإعانات الداعمة للخدمات العامة وبعض القطاعات المنتجة، والسيطرة الحكومية على الإنتاج غالبا ما تفضي إلى حالات انعدام في الكفاءة، وأصبح نظام التسيير المفتقر للشفافية والمساءلة غير قابل للاستمرار فور انتهاء فترة الرخاء النفطي.

وأدى انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات إلى انخفاض كبير في العائدات الحكومية. ورغم أن هذا الانخفاض في العائدات قد لطفت حدته من خلال سحب المدخرات، فإن ذلك لم يكن سوى حيلة قصيرة الأجل وبعد مدة أدى انخفاض العائدات إلى استقطاعات في الميزانية. ثم تفاقمت المصاعب المالية للمنطقة بعواقب حرب الخليج وارتفاع التكاليف التي تحملتها المملكة العربية السعودية وغيرها^(٣٨).

ومن العناصر الرئيسية في الإنفاق الحكومي في بعض هذه البلدان نفقات الاستعداد العسكري، التي كانت لها انعكاسات على عملية التكيف. والواقع أن تكلفة الفرصة البديلة لمواصلة التعبئة العسكرية في عدة بلدان تجسدت في كونها جاءت على حساب احتياجاتها إلى الاستثمار في التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل. ولا تزال آثار حرب الخليج مصدرا للتوتر الإقليمي والدولي، غير أن التقدم الكبير المحرز في عملية السلام بالشرق الأوسط قد يخلق نطاقا واسعا للتكامل والتعاون الإقليميين، الأمر الذي من شأنه أن يجلب منافع اقتصادية هامة.

وفي الوقت ذاته، تتواصل الضغوط الرامية إلى تصحيح الميزانية. وإذا كان إجراء الإصلاحات الاقتصادية يشمل الأخذ بنظام الضرائب وإلغاء الإعانات مما يشكل تحديا كبيرا تواجهه بلدان مجلس التعاون لدول الخليج، فإن عددا منها قد اتخذ تدابير ترمي إلى الخصخصة وإعادة تنظيم الإنفاق العام. وتشمل هذه التدابير إجراء تخفيضات في مدفوعات الخدمات والتحويلات الحكومية، وتدابير لتخفيض الواردات وإعادة جدولة المشاريع.

وقامت المملكة العربية السعودية، بصفة خاصة، بتخفيض ميزانية الإنفاق فيها بنسبة ١٩ في المائة في ١٩٩٤ ثم أعلنت عن تخفيض في الإنفاق بنسبة ٦ في المائة لعام ١٩٩٥، بالإضافة إلى عدد من التدابير المالية، منها إقرار زيادة في أسعار المنتجات النفطية وفي رسوم المياه والكهرباء والهاتف. ولئن كانت هذه التغييرات تمثل تحولا جذريا في السياسة، فإنها لا تعدل كثيرا نظام الإعانات، لأن بعض هذه الزيادات لا تسري إلا على كبار المتعاملين ولا تسري على السكان بشكل عام.

(٣٨) ظهر الأثر السلبي لانخفاض عائدات النفط في البلدان المستوردة للنفط أيضا إذ انخفضت بصورة حادة تحويلات العاملين وتدفقات المعونة من البلدان المصدرة للنفط.

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية أيضا في ١٩٩٤ عن عزمها خصخصة عدد كبير من المؤسسات الحكومية الرئيسية في قطاعات منها الكهرباء والهاتف والمياه وتكرير النفط والبتروكيماويات وشركة الطيران الوطنية. ونظرا لارتفاع السيولة في السوق المحلية، وكذا اتساع الموارد المالية للقطاع الخاص في الخارج، فمن المرجح أن تشجع هذه الإصلاحات الاستثمار الخاص وتستقطب تدفقات رؤوس الأموال. كما أن من شأنها أن تشجع المستثمرين الأجانب على الدخول في مشاريع مشتركة جديدة مع المستثمرين السعوديين. ورغم هذه التغييرات الجذرية، فإن المملكة العربية السعودية، شأن معظم دول الخليج الأخرى، لا تزال تحصر الملكية الأجنبية في أي مشروع في حدود ٤٩ في المائة كحد أقصى.

وبالإضافة إلى ذلك، فرضت عمان مؤخرا ضرائب جديدة على الشركات والأفراد، وشرعت في الخصخصة وسمحت للمستثمرين الأجانب بالتملك إلى حدود ٦٥ في المائة من الأسهم في المشاريع المقامة في البلد. وإذا كانت الحكومة في الإمارات العربية المتحدة تستبعد الأخذ بنظام الضرائب، ولا تزال تدعم طائفة واسعة من المواد، فإنها ما برحت تتبع سياسات تقوم على مبادئ السوق الحرة وتتوخى تنوع الاقتصاد وتشجيع التجارة الحرة. غير أن الحكومة أدخلت في ١٩٩٤ طائفة واسعة من الزيادات في التعريفات الجمركية والرسوم بما فيها رفع تكلفة تأشيرات الدخول وتسجيلات المركبات ورخص القيادة.

وتواصل الجمهورية العربية السورية سياسات ترمي إلى التحرير التدريجي لاقتصادها وفتحها أمام القطاع الخاص. وفي جمهورية إيران الإسلامية، نجح تخفيض الإعانات وإنفاذ النظم الضريبية، جنبا إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تخفيض الواردات، في تقليص عجز الميزانية مما أفضى إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري في ١٩٩٤.

ويتسم "التكيف" الاقتصادي في العراق بطابع خاص، حيث يضطر الاقتصاد للعمل في ظل الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة منذ ١٩٩٠، بسبب المشاكل السياسية التي لم تجد حلها بعد مع المجتمع الدولي. وقد تشوهت الحالة الاقتصادية على نحو فريد من نوعه في ظل الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على جميع الواردات (باستثناء الواردات اللازمة للاحتياجات الإنسانية الأساسية) وعلى جميع الصادرات، بما فيها الصادرات النفطية (ما عدا تلك الموجهة إلى الأردن) وبالدمار الجسيم الناجم عن الحرب وباستمرار الأوضاع السياسية العالقة في أجزاء من البلد. ولا يزال الدور الاقتصادي للحكومة كبيرا، رغم أدائه في ظل ضغوط ناجمة عن الميزانية. وتدير الحكومة نظاما لتقنين الحصص التموينية من السلع الاستهلاكية الأساسية (رغم أن الضرورة اقتضت تخفيضه على درجات، بما في ذلك عام ١٩٩٤) وتباع المنتجات النفطية بأسعار مخفضة بصورة مصطنعة. غير أنه لا تلبى جميع احتياجات الأسر المعيشية عن طريق هذه القنوات وتسود خارج هذا النظام أسعار باهظة الارتفاع.

وبالإضافة إلى ذلك، فرغم أن سعر الصرف الرسمي هو ٠.٣١ دينار للدولار الواحد، فقد بلغ في السوق السوداء نحو ٥٥٠ دينارا للدولار الواحد، وتستخدم هذه السوق أساسا كوسيلة يستعملها العراقيون المقيمون في الخارج لإرسال المال إلى أفراد أسرهم كما يستخدمها آخرون لإخراج الموارد من البلد، رغم القيود وإجراءات الحظر التي فرضتها الأمم المتحدة على المعاملات المالية بشأن العراق. وفي أواخر ١٩٩٤، سمحت الحكومة لتجار العملة الأجنبية المرخص لهم بشراء العملة الأجنبية بسعر يقارب سعر السوق السوداء، فيما اعتبر أنه تخفيض كبير للعملة. وهذا ما ساعد المصرف المركزي على استغلال مصدر جديد وكبير للدولار، رغم أن فارقا في السعر بدأ يبرز مرة أخرى بين السعر الذي تقدمه السوق السوداء والسعر المتاح لدى التجار المرخص لهم.

تحقيق الاستقرار في الهند والفلبين وفييت نام

شهدت أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات زيادة في تبني اقتصادات جنوب آسيا وشرقها لسياسات تحقيق الاستقرار والتكيف. والهند والفلبين وفييت نام هي ثلاثة أمثلة بارزة على ذلك، وإن تكن باللغة الاختلاف. وقد اتبعت سياسات تحقيق الاستقرار في كل من هذه البلدان أنساقا مألوفة، وإن جاءت أيضا بوصفها جزءاً لا يتجزأ من تغييرات هيكلية أعمق في السياسات العامة التي انبثقت من التاريخ الاقتصادي المتفرد لكل بلد.

لقد انتهجت الهند، منذ استقلالها عام ١٩٤٧، استراتيجية إنمائية جعلتها بلدا مغلقا وخاضعا للتوجيه المركزي إلى حد بعيد، وإن كان ذلك أساسا في شكل اقتصاد سوقي يضم قطاعا حكوميا كبيرا ويفرض ضوابط شديدة على عمل القطاع الخاص. ورغم أنه كانت هناك، على عقود الزمن، تحركات عديدة لتحرير اقتصاد الهند وتعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي، فإن درجة التغيير الذي بدأ في أعقاب أزمة ميزان المدفوعات الحادة عام ١٩٩١ يمكن أن تكون أهمها.

وقد استحدثت سياسات التحرير الاقتصادي في العديد من المجالات في الهند بسرعة بالغة خلال ثلاث أو أربع سنوات، في حين كانت الإصلاحات الجوهرية أكثر تدرجا إلى حد بعيد^(٣٩). فتم تبسيط وخفض الضرائب بصورة كبيرة لتحسين الحوافز للإنتاج والاستهلاك الخاصين. وتشجيعا للاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ألغي بدرجة كبيرة نظام منح التصاريح للاستثمار الخاص، وصار العديد من مجالات النقل والبنية الأساسية، التي كانت فيما مضى مقصورة على القطاع العام، تفتح تدريجيا أمام الاستثمار الخاص والأجنبي. كما خفضت بدرجة كبيرة القيود التي كانت مفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. واستحدثت تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية. وألغيت القيود الكمية التي كانت مفروضة على الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، وذلك لخفض تكلفة الإنتاج المحلي. وفتحت السوق المالية أمام الاستثمار الأجنبي، وأصبحت العملة قابلة للتحويل تماما في الحساب الجاري في أواخر عام ١٩٩٤. كما أجري إصلاح تدريجي في قطاعي المصارف والتأمين، وألغيت القيود المفروضة على سعر الإقراض التجاري في أواخر عام ١٩٩٤.

(٣٩) للاطلاع على نقد للإصلاحات والتكيف في السنوات الأولى، انظر K. Basu, "Structural reform in India, 1991-1993: experience and agenda", in Economic and Political Weekly, 27 November 1993, pp. 2599-2605.

أما الفلبين، فإنها تجني النتائج المتركمة لتوقف الإصلاحات التي بدأت في الثمانينات، ثم ازدياد كثافتها عقب سقوط الحكومة في انتفاضة سلمية لسكان الحضر في كانون الثاني/يناير ١٩٨٦^(٤٠). وشملت الإصلاحات التي أجريت في عهد النظام اللاحق توسيع القاعدة الضريبية، وإعادة تشكيل المؤسسات المصرفية، وتحرير الواردات من السلع الوسيطة، وتحرير الأسعار والتسويق في مجال الزراعة. وتواصلت الإصلاحات لتشمل تحرير التجارة ومعاملات النقد الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر، وإلغاء احتكار القطاعات الصناعية، وفتح قطاعات البنية الأساسية أمام الاستثمار الخاص، وتحويل المشاريع العامة إلى القطاع الخاص. وقد زادت هذه التدابير من تحسن الأسواق المحلية وإحياء الاستثمار الأجنبي والتجارة.

أما فييت نام، فقد أدخلت إصلاحات جذرية على نظامها بدءاً من عام ١٩٨٩، وكانت التغييرات الهيكلية سريعة، حيث حولت اقتصاداً مركزي التخطيط إلى نظام ذي توجه خارجي وقاعدة سوقية. وشملت التدابير الهامة التي اتخذت السماح قانوناً بالملكية الخاصة، وتبسيط المشاريع العامة، وإزالة الصبغة الجماعية من الإنتاج الزراعي، وإلغاء القيود المفروضة على الأسعار وأسعار الصرف، وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي. ونتيجة لذلك، تغيرت هيكل الإنتاج والملكية في الاقتصاد تغيراً هاماً: فقد أصبح هناك قطاع خدمات أكبر كثيراً، وصار القطاع الخاص يستأثر بنصيب أكبر بكثير من الإنتاج^(٤١). وبالإضافة إلى ذلك، أصبح الاقتصاد أكثر انفتاحاً، حيث تسهم الصادرات والواردات بنصيب أكبر كثيراً من الناتج الاقتصادي، مع حدوث نمو أولي سريع في التصنيع التصديري الذي يتسم بكثافة العمالة.

وفي البلدان الثلاثة جميعها، كانت هناك أوضاع سياسية مواتية تيسر تنفيذ السياسات الجديدة. ففي الهند، كانت حكومة منتخبة حديثاً هي التي شرعت في البرنامج؛ وفي الفلبين، أدى الانتقال السلس إلى حكومة منتخبة حديثاً إلى تحسين الاستقرار السياسي بدرجة كبيرة. وفي فييت نام، اختارت الحكومة القائمة أن تعيد توجيه استراتيجيتها الإنمائية بصورة كاملة بعد سلسلة سابقة من الإخفاقات في السياسة الاقتصادية العامة.

الدقة والمرونة في سياسات تحقيق الاستقرار

يمكن أن نجد في البلدان الثلاثة جميعاً تنفيذاً ثابتاً لسياسات تحقيق الاستقرار. ففي بادئ الأمر، اتخذت تدابير موحدة لتحقيق الاستقرار: خفض قيمة العملة بدرجة كبيرة وتحرير النقد الأجنبي، وزيادة أسعار الفائدة

(٤٠) فيما يتعلق بالانهيار الاقتصادي في ظل النظام القديم، وبداية النظام الجديد، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العام، ١٩٨٩ لمنشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.89.II.C.1، الفصل الثامن، الفرع المعنون "التكيف في الفلبين: تكاليف الأزمة السياسية".

(٤١) انظر: Ann Orr and Vu Quang Viet, "Economic reform and the development of the private sector in viet Nam", DESIPA working Paper Series No. 2, New York, United Nations, 1994

زيادة حادة، وتقليص العجز في ميزانية الحكومة المركزية. وأحدثت هذه السياسات تخفيضات كبيرة في التضخم خلال فترة قصيرة جداً من الزمن؛ غير أنها زادت من تفاقم الاختناقات القائمة في البنية الأساسية

وغير ذلك من المشاكل، مثل البطالة وانخفاض مستويات الإنفاق الاجتماعي. ورغم إحراز تقدم يعتد به، لا تزال توجد اختلالات كبيرة في الميزانيات الداخلية أو في الحسابات الخارجية، أو فيهما معا.

وقد اتخذت تدابير تحقيق الاستقرار في الهند في عام ١٩٩١ لمواجهة أزمة وشيكة في ميزان المدفوعات، كادت تستنفذ الاحتياطيات الأجنبية. وعلى الفور، أدت التدابير، التي أكملتها قيود طارئة مؤقتة على الواردات، إلى إحداث تحسن كبير في الميزان الخارجي والاحتياطيات الأجنبية. وتواصل ذلك الاتجاه بفضل تحقق زيادة كبيرة في الصادرات وزيادة متواضعة في الواردات، واستعاد الحساب الجاري توازنه تقريبا. وبالإضافة إلى ذلك، ومع حدوث طفرة في تدفقات استثمارات الحوافظ المالية نتيجة لتحسن الاستقرار الاقتصادي والاحتمالات الاقتصادية، ارتفعت مستويات الاحتياطيات الأجنبية بدرجة كبيرة إلى ما يعادل واردات ثمانية أشهر تقريبا بحلول عام ١٩٩٤.

وتم خفض عجز ميزانية الهند من خلال إجراء تخفيضات في مخصصات الدعم، والاستثمارات العامة، والإنفاق الاجتماعي. فقد انخفض العجز من حوالي ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ٧ في المائة، وإن ظل مرتفعا بسبب مدفوعات الفائدة على دين كبير الحجم وبسبب الضغوط الرامية إلى الإبقاء على بعض مخصصات دعم الأسعار وعلى القطاع العام الضخم. وانخفض التضخم بصورة مطردة من الذروة التي وصلها في عام ١٩٩١، وكانت ١٧ في المائة، إلى ٧ أو ٨ في المائة في عام ١٩٩٣. وإن كان قد عاد إلى الارتفاع منذ ذلك الحين ليتخطى معدل الـ ١٠ في المائة. وكان ذلك الارتفاع يرجع إلى تسارع نمو عرض النقود نتيجة الشكل النقدي الذي اتخذته تدفقات رأسمالية كبيرة وبسبب الزيادة في الأسعار التي تتحكم بها الحكومة.

وفي الفلبين، شملت السياسة الجديدة لتحقيق الاستقرار إحداث خفض حاد في العجز المالي واتخاذ إجراءات للتقييد النقدي. وبالإضافة إلى ذلك، أعيدت بصورة ناجحة في عام ١٩٩٢ هيكل الدين المستحق للمصارف التجارية الأجنبية، مما خفض من عبء خدمة الدين الواقع على الميزانية. غير أن السياسات المالية التقشفية أدت إلى تأخير الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها في البنية الأساسية، في حين تسببت السياسة المالية التقييدية في ركود الاستثمارات الخاصة. وعلاوة على ذلك، أبقت الحكومة على الحد الأدنى القانوني للأجور دون تغيير حتى عام ١٩٩٣، وهو ما ترك بدوره أثرا تشبثيا على معدلات الأجور في القطاع الرسمي. وانخفض التضخم بدرجة كبيرة من ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، وظل منذ ذلك الحين عند ذلك المستوى المنخفض.

وحتى مع الإدارة الحكيمة لأسعار الصرف، ظل العجز كبيرا ومستمرًا في الحساب الجاري في الفلبين (قراءة ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣؛ وأكثر من ٥ في المائة في عام ١٩٩٤). وقد أسهم في ذلك العجز تعرض أسعار الصرف لضغوط تؤدي إلى رفعها، نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة وتدفق رؤوس الأموال. وكان جانب كبير من تدفقات رؤوس الأموال في شكل استثمارات حوافظ مالية، مما يثير القلق بشأن استدامة العجز في الميزان التجاري.

وفي فييت نام، كانت التدابير التقشفية لتحقيق الاستقرار تشمل فرض قيود صارمة على الائتمانات وإحداث زيادات حادة في معدلات الفائدة. ونتيجة لذلك، أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية معدلات إيجابية للغاية في عام ١٩٨٩، وذلك للمرة الأولى خلال سنوات عديدة. وانخفض العجز المالي بدرجة كبيرة من أكثر من ١١ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى أقل من ٤ في المائة بحلول عام ١٩٩٢، وذلك نتيجة لمزيج من تخفيضات الإنفاق وزيادات الإيرادات، حيث تحققت التخفيضات أساساً بسبب تخفيضات الاستثمارات الرأسمالية. وبالإضافة إلى ذلك، جرى التحول في تمويل العجز من إصدار النقود عن طريق المصرف المركزي إلى إصدار سندات ديون يشترها عامة الفييتناميين. وانخفض التضخم من ١٧٠ في المائة سنوياً في عام ١٩٨٨ إلى حوالي ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٩، ثم إلى ٥.٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٣.

وبعد التدابير الأولية لتحقيق الاستقرار، كان يلزم الاستمرار في توخي الحذر والمرونة في إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان الثلاثة جميعاً كيما تتواصل النتائج. وكانت استجابات السياسات العامة فورية تجاه التقلبات في توازنات الاقتصاد الكلي. فعلى سبيل المثال، قامت فييت نام في عام ١٩٩٢ بخفض الائتمانات الممنوحة للقطاع الحكومي خفضاً حاداً للسيطرة على تسارع نمو عرض النقود. وفي الفلبين، اتخذت على الفور تدابير للتقييد النقدي عندما أدى تزايد الاستثمارات العامة في عام ١٩٩٣ إلى زيادة نمو عرض النقود بدرجة كبيرة، مما أدى بدوره إلى تقويض أسعار الصرف.

وفي الوقت ذاته، أدت الطفرة التي حدثت في تدفقات رؤوس الأموال، الناجمة عن انفتاح الاقتصاد على التجارة العالمية والأسواق المالية، إلى تعقيد السياسات الاقتصادية الكلية في الهند والفلبين. إذ كان يتعين على كل من البلدين تنسيق السياسات العامة وتعديلها بصورة متزامنة على جبهات مختلفة. وفي الهند، على سبيل المثال، حيث العملة معومة بصورة خاضعة للسيطرة، تسارع نمو عرض النقود نتيجة لنفس العمليات التي لوحظت من قبل في المناطق الأخرى التي شهدت تدفقات رأسمالية كبيرة، مما زاد من تفاقم الضغوط التضخمية. ونتيجة للتردد في السماح بتدهور التضخم بدرجة أكبر، زادت أيضاً القيمة الإسمية لأسعار الصرف في عام ١٩٩٤. ونتيجة لتأثير التضخم وزيادة القيمة الإسمية، زادت القيمة الحقيقية للعملة بدرجة كبيرة، مما ترك أثراً معاكساً على نمو الصادرات. وفي الفلبين، كان هناك أثر مماثل على أسعار الصرف، أسفر بدوره عن إبطاء نمو الصادرات.

ومع حدوث تباطؤ حاد في التدفقات الرأسمالية منذ نهاية عام ١٩٩٤، وهو الذي لوحظ من قبل عند مناقشة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، خفت الضغوط التي كانت ترفع أسعار الصرف في الهند. وبالنسبة للفلبين، تمثلت النتيجة في حدوث انخفاض حاد في أسعار الصرف في شباط/فبراير ١٩٩٥، مما كان يعكس قلق الأسواق المالية إزاء العجز الكبير في الحساب الجاري للبلد. وبناءً على ذلك، كان يتعين تغيير محور تركيز السياسة الاقتصادية الكلية في الفلبين: فرفعت أسعار الصرف لوقف الانخفاض في قيمة العملة، حتى ولو انطوى ذلك على خطر إبطاء النمو الاقتصادي. وعمدت الهند وفييت نام أيضاً إلى تقييد السياسة النقدية في عام ١٩٩٥، لا بسبب الاندفاع إلى حيازة العملة، وإنما لكبح جماح التضخم.

احتمالات الاصلاح المطرد

طراً انتعاش ملموس على النمو الاقتصادي في الهند والفلبين بحلول عام ١٩٩٤، وفي فييت نام مع بداية فترة التكيف. وعلاوة على ذلك، ورغم عدم نمو الناتج على مدى عامين في الفلبين، فإنه لم ينخفض فعلاً في أي من البلدان الثلاثة خلال فترة التكيف، على نحو ما كانت عليه التجربة المشتركة في أماكن أخرى. وفي الهند هبط نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢ في المائة وهبط في فييت نام إلى ما دون ٤ في المائة، ويتوقع للبلدان الثلاثة جميعها أن تشهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥ بنسبة ٦ بالمائة على الأقل (وفي فييت نام بنسبة أعلى بكثير). وبطبيعة الحال، فإن ذلك يسهل بدرجة أكبر استيعاب التغييرات التي يتطلبها التكيف.

ومع ذلك، فقد كانت هناك توترات هامة. فعلى سبيل المثال تفاقم ارتفاع معدلات انتشار الفقر والبطالة والعمالة الناقصة من جراء برامج الاستقرار والاصلاح، ولم يطرأ عليها تحسن ملحوظ منذ ذلك الحين. وطرأ نمو ضئيل على معدل العمالة الصناعية في الفلبين في الثمانينات، كما تباطأ معدل نمو العمالة في مجال الصناعة التحويلية في الهند الأمر الذي لم يتح سوى فرص عمل قليلة للقوة العاملة الآخذة في الازدياد، وترتبت عليه مستويات مرتفعة من البطالة في قطاعي الزراعة والخدمات. وفي فييت نام أيضاً اتخذت العمالة الناقصة شكلاً خطيراً في القطاعين الزراعي والصناعي، وازدادت تفاقماً نتيجة للتسريح العسكري على نطاق واسع وتوحيد المؤسسات الحكومية^(٤٢).

وزادت هذه الأوضاع من صعوبة تنفيذ اصلاحات أخرى، قد يكون لها أثر سلبي مباشر على العمالة، والأسعار الاستهلاكية أو النفقات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، اتسم التقدم في التحول للقطاع الخاص و/أو إعادة تشكيل المؤسسات الحكومية بالبطء الشديد في البلدان الثلاثة. وفي الهند فإن إعانات دعم الأسعار، والقيود المفروضة على تسريح العمال في مؤسسات القطاع الخاص أو اغلاقها، وحماية الأسواق لصالح الشركات الصغيرة ظلت بدون تغيير إلى حد كبير. وستحتاج مواصلة الاصلاح والتكيف الهيكلي إلى معالجة مسألة الحد من الفقر من خلال زيادة العمالة وزيادة الاستثمار في الموارد البشرية والخدمات الاجتماعية. ورغم ذلك حققت الفلبين وفييت نام بعض التقدم في مجال خلق فرص العمل القائمة على كثافة اليد العاملة من خلال زيادة الصادرات المصنعة والاستثمار المباشر الأجنبي.

وتشير التجربة حتى الآن في البلدان الثلاثة جميعها، من ناحية، إلى أهمية استعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه، ومن ناحية ثانية إلى أهمية خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر، مع تكثيف الاصلاح في الوقت ذاته. وفي الهند لا يزال يجري تطوير النظامين القانوني والمالي من أجل دعم اقتصاد لا مركزي بدرجة أكبر. وهناك مزيد من الاصلاحات الأساسية والخلافية من الناحية السياسية لا يزال يتعين على الهند ادخالها: كإلغاء إعانات دعم الأسعار، والقيود المفروضة على تقليص حجم المؤسسات

(٤٢) انظر البنك الدولي: التحول نحو السوق (واشنطن، العاصمة، البنك الدولي، ١٩٩٣) الصفحتان

٦٦ و ٦٧ من النص الانكليزي.

الخاصة، والحظر المفروض على استيراد السلع الاستهلاكية، فضلا عن إعادة فحص القوانين الخاصة المطبقة على المؤسسات الصغيرة، وإصلاح المؤسسات العامة وتحويلها للقطاع الخاص، فهذه التدابير تؤثر تأثيرا مباشرا على دور الملكية العامة، وأسعار السلع الاستهلاكية، والعمالة، والممارسة التقليدية المتعلقة بحماية المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الاستهلاكية. ويتوقف تنفيذ هذه التدابير على ما تناله الحكومة من تأييد سياسي ذي قاعدة عريضة.

في الفلبين لا يزال إصلاح نظام حيازة الأراضي يشكل أحد مجالات التغيير الهامة التي يتعين تنفيذها، وكذلك الحالة بالنسبة لتحويل المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص، ومواصلة تنمية القطاع المالي. وتجري حاليا تنمية الصادرات القائمة على كثافة اليد العاملة عن طريق الاستثمار المحلي والأجنبي. وتواصل فييت نام أيضا تشجيع نمو الصادرات القائمة على كثافة اليد العاملة من خلال تقليل العوامل المثبطة في النظام التجاري. وقد بدأت بوضع تدابير لتقليل التركيز الاقليمي للنمو من خلال تشجيع الاستثمار في مجالي الزراعة والصناعة التحويلية خارج المناطق الحضرية الرئيسية. وتضع على قائمة أولوياتها تطوير هيكل أساسي لاقتصاد موجه نحو السوق: كتوفير نظام قانوني داعم، ونظام مالي يتسم بالكفاءة في تعبئة وتخصيص الأموال لغرض الاستثمار، وتحسين شروط المنافسة في الأسواق المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القطاع الصناعي العام الذي ما زال مهيمنا يحتاج للإصلاح وللتحويل إلى القطاع الخاص. في الوقت الذي يتوقف فيه تطوير القطاع الخاص الصغير في مجال الصناعة التحويلية على تحسين إمكانية الحصول على الائتمانات.

مكافحة التضخم في الصين

برغم أن الصين، أسوة بفييت نام، تمر بمرحلة تحول عميق من اقتصاد مركزي التخطيط إلى اقتصاد قائم على السوق. إلا أن الصين بدأت بعملية الانتقال قبل فييت نام بوقت طويل وسبقتها بأشواط واسعة في جوانب عديدة. وبعد أن أمضت عدة سنوات من التجربة والخطأ في مجال السياسات، كللت جهودها بالنجاح في أوائل التسعينات بكبح جماح التضخم رغم أن ذلك كان على حساب ما حدث من تباطؤ حاد في نمو الانتاج^(٤٣). إلا أن نمو الانتاج سرعان ما عاد وصعد إلى مستويات بلغت خاتمة العشرات ومنذ ذلك الوقت بدأ التضخم بالتسارع إلى مستويات مرتفعة مرة أخرى (انظر الجدولين ألف - ٣ وألف - ١٣).

وتقوم الصين، في إطار جهودها الراهنة في مجال، التكيف، بإنشاء مؤسسات جديدة واستخدام أدوات للسياسة الاقتصادية الكلية في نفس الوقت الذي تسعى فيه لتطبيق تلك الأدوات لتقليص النمو في الانفاق الكلي. ولكن ثمة تغييرات. والحكومة تجد نفسها تواجه أحد هذه التقييدات الذي يتسم بصعوبة خاصة ويحد من حريتها في اتخاذ الاجراءات، ألا وهو الضرورات السياسية والاجتماعية المتمثلة في تجنب

(٤٣) للاطلاع على تجربة الصين في مجال التضخم من أواخر السبعينات الى أواخر الثمانينات، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة)، رقم المبيع E.90.II.C.1، الفصل السادس، الفرع المعنون "الإصلاح والاستقرار وضغوط التضخم في الصين".

حدوث بطالة جماعية في المناطق الحضرية، وهو الأمر الذي يمكن أن تؤدي إليه السياسات الانكماشية الشديدة أو السحب المفاجئ للدعم المالي للمؤسسات الحكومية الكبيرة التي تمنى بخسائر.

وعلى أي حال فقد كان متوقعا للنتائج الايجابية التي تمخضت عنها تدابير السياسات الجديدة التي اعتمدت منذ عام ١٩٩٣ أن تبدأ بالظهور في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

بيد أن مجموعة الاصلاحات، ومن ضمنها الزيادات في أسعار الفائدة بل والأوامر الإدارية المباشرة بهدف التحكم في السوق الائتمانية وحظر بعض المشاريع الاستثمارية غير المنتجة، لم تحقق حتى الآن سوى نجاح محدود في تقليص التوسع في الاستثمار الثابت والتضخم. واعتبارا من عام ١٩٩٤، استمرت حدة اختلالات الاقتصاد الكلي وكانت أشد انعكاسا في بلوغ معدل التضخم نسبة ٢٤ في المائة، وهي أعلى مستوى يصل إليه في تاريخ الجمهورية.

ومن المفارقات أن السياسات هي التي تسببت، جزئيا، في ارتفاع معدل التضخم في عام ١٩٩٤. فقد زيدت مرتبات الموظفين المدنيين. ورفعت أسعار شراء المنتجات الزراعية من أجل تنشيط انتاج الحبوب وبعض المواد الزراعية الخام كالقطن. وبعد ذلك رفعت الأسعار الرسمية للبيع بالتجزئة للمواد الغذائية الأساسية مثل الدقيق والأرز المباعين لسكان المناطق الحضرية، وأسهم كذلك سوء الأحوال الجوية كالفيضانات التي وقعت في عدة مقاطعات جنوبية في حزيران/يونيه ١٩٩٤ والجفاف الذي أصاب الشمال - في ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما كان له دور رئيسي في التعجيل بالتضخم خلال عام ١٩٩٤. وإضافة إلى الزيادات في أسعار المدخلات الزراعية، كان معدل التضخم في المناطق الريفية أعلى من المعدل المتوسط على الصعيد الوطني في بعض الشهور، مما عكس اتجاه النمط السابق المتمثل في وجود معدل تضخم أعلى نسبيا في المناطق الحضرية.

وإن كانت العوامل السالفة الذكر، أي زيادات أجور الموظفين المدنيين والزيادات الموجهة في بعض الأسعار، فضلا عن سوء الأحوال الجوية، هي عوامل ذات طبيعة عابرة، فإن الأسباب الأخرى للتضخم هي أسباب هيكلية وهي تعكس المشاكل التي تواجهها الصين في المرحلة الراهنة من برنامجها المتعلق بالاصلاح الاقتصادي. وعلى سبيل المثال فإن هناك زيادة مستمرة في الطلب على الاستثمار تتجاوز مدى توافر السلع الانتاجية. كذلك فإن الإدماج المتزايد للصين في الاقتصاد العالمي يؤدي لتعقيد إدارة الاقتصاد الكلي حيث أن تدفق رأس المال الأجنبي زاد من صعوبة السيطرة على التحكم في نمو عرض النقود المحلي^(٤٤).

(٤٤) على سبيل المثال، تلقت الصين نحو ٣٥ بليون دولار من رأس المال الأجنبي في عام ١٩٩٤، وارتفعت الاحتياطيات من النقد الأجنبي من ٢١ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٣ إلى قرابة ٥٢ بليون دولار في نهاية ١٩٩٤. ولا شك في أن هذه الزيادة الهائلة في الاحتياطيات من النقد الأجنبي جعلت مهمة تقييد نمو عرض النقود أشد صعوبة وهو ما كان عليه الأمر، حسبما جرت مناقشته من قبل، في عدة بلدان أخرى من العالم النامي.

وبصورة أعم، بقيت أدوات إدارة الاقتصاد الكلي بدائية الى حد ما، ومن ثم، سعت الحكومة الصينية إلى ايجاد آليات أكثر ملاءمة. وفي القطاع المالي، على وجه الخصوص، أعيد تشكيل النظام المصرفي القائم لتمكين المصرف الشعبي الصيني من العمل كمصرف مركزي على الطراز الغربي. وأنشئت في عام ١٩٩٤ "مصارف سياسات" من أجل الإقراض دعماً للسياسات الصناعية للحكومة بينما حولت المصارف المتخصصة المملوكة للدولة إلى مصارف تجارية وعلى الرغم من ذلك، فإن عملية اصلاح القطاع المالي ينظر إليها باعتبارها عملية جارية في الصين.

وبالإضافة إلى ذلك، جرى تبسيط نظام سعر الصرف خلال عام ١٩٩٤. وقد تم ذلك أولاً في القطاع الخارجي عن طريق توحيد سعر الصرف الأجنبي "ذي الشقين" مع سعر السوق في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٤^(٤٥). وأدى هذا إلى انخفاض قيمة سعر الصرف الرسمي بنسبة ٢٢ في المائة وهو السعر الذي كانت تتم بموجبه نسبة ٢٠ في المائة من المعاملات قبل توحيد السعر^(٤٦). وبتبسيط نظام سعر الصرف، فإن الحكومة تخلت بصورة أساسية عن ممارسة إعانة بعض الصادرات من خلال فرض ضريبة على جزء من حصائل التصدير، وبذلك أزلت أحد أشكال التشوه السعري. وفي غضون السنة، قامت الصين أيضاً بتحرير التجارة من خلال تخفيض بعض التعريفات الجمركية وإلغاء بعض التراخيص والحصص.

وفي غضون ذلك، أدخل نظام ضريبي جديد يركز على فرض ضريبة قيمة مضافة كجزء من محاولة ترمي إلى تحقيق اصلاح ضريبي. واستهدف نظام الضرائب الجديد، في جملة أمور، وضع يد الحكومة المركزية على المزيد من الإيرادات حيث لم يواكب نمو إيراداتها خطى النمو الاقتصادي في البلد، وحيث أدت اللامركزية إلى تحويل قدر كبير من السلطة إلى مستويات الحكومة المحلية.

وواصلت الحكومة أيضاً تحويل المؤسسات المملوكة للدولة إلى شركات. وبدأ نفاذ قانون جديد للشركات في تموز/يوليه ١٩٩٤، وأرسى هذا القانون أساساً قانونياً موحداً لإدماج الشركات وتشغيلها. واختيرت ١٠٠ مؤسسة مملوكة للدولة، على أساس تجريبي محدود، لتحويلها إلى شركات مساهمة، أو إجبارها، إذا دعت الضرورة، على الإفلاس.

(٤٥) بموجب النظام "ذي الشقين"، كان أحد سعري الصرف هو السعر الرسمي الذي يقوم السائحون المستثمرون الأجانب بتحويل عملاتهم بموجبه. كما كان على المؤسسات الصينية العاملة في التجارة الأجنبية أن تصرف نسبة مئوية محددة من حصائلها من العملات الأجنبية بهذا السعر. وكانت مشتريات العملات الأجنبية بهذا السعر، والذي كان أعلى من القيمة الحقيقية بكثير، تخضع لموافقة الحكومة. أما "الشق" الثاني فكان سعر الصرف الذي يعكس أوضاع السوق كما يتحدد في "مراكز المقايضة" المعتمدة رسمياً، حيث كانت المؤسسات (والأفراد فيما بعد) تباع ما لديها من حصائل بالعملات الأجنبية، أو تشتري عملات أجنبية لمواجهة احتياجاتها الاستيرادية التي لم تكن مشمولة بمخصصاتها الرسمية من القطاع الأجنبي (انظر: W. Tseng, H. E. Khor, and Others: "Economic reform in China-- a new phase", IMF Occasional Paper, No. 114, November 1994).

(٤٦) من الناحية الفعلية، أدت التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي إضافة إلى التقييدات المحلية إلى ارتفاع في قيمة سعر الصرف بنسبة ٥ في المائة تقريباً بالمعدلات الاسمية خلال عام ١٩٩٤.

بيد أن هذه الخطوات ليست سوى خطوات مؤقتة نحو إعادة بناء الأسس الاقتصادية الجزئية للنظام. ولا يزال القطاع الحكومي، الذي يمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في الصين يعمل في إطار "قيود متهاودة على الميزانيات"، مما يعني فعليا أن المسؤولين عن الاقتصاد الجزئي في هذا القطاع قادرون إلى حد كبير على التفاوض عن أسعار الفائدة والسياسة الضريبية والأسعار عند اتخاذهم للقرارات. وبشكل هذا مشكلة أشد خطورة على قدرة الصين على تحقيق نمو اقتصادي مستدام بدون تكرار ارتفاع معدلات التضخم. كما أنه يقوض فعالية الأدوات الجديدة لسياسة الاقتصاد الكلي التي تستهدف تدابير الإصلاح الحكومية وضعها موضع التطبيق.

ومع تنفيذ إصلاحات في مجالات أخرى عدا قطاع المؤسسات الحكومية، تصبح الحاجة إلى الاضطلاع بإصلاحات جذرية في هذا القطاع أشد إلحاحا. ويشير آخر التقديرات إلى أن نحو ثلث المؤسسات المملوكة للدولة تكبدت خسائر في عام ١٩٩٤، وأن مجموع قيمة الخسائر كان في عام ١٩٩٤ أعلى بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٣. ولهذا تشكل المؤسسات الخاسرة المملوكة للدولة عبئا ثقيلا على الموارد المالية للحكومة المركزية، التي يعتبر عجزها المالي مسؤولا، بصورة جزئية على الأقل، عن توليد ضغوط تضخمية على الاقتصاد. والاقتراض الذي تقوم به المؤسسات المملوكة للدولة من القطاع المصرفي، وهو اقتراض ما كانت لتسمح به المصارف لو أنها تتصرف حقا من منطلق مبادئ الربحية، إنما يمثل سوءا صريحا لتخصيص الموارد المالية.

ولذلك يبدو من الضروري إغلاق بعض المؤسسات الحكومية لأسباب تتعلق بالكفاءة الاقتصادية والتحكم في الاقتصاد الكلي. ومن جهة أخرى، فإن إغلاق المؤسسات الخاسرة وتنظيم القوة العاملة في المؤسسات الأخرى من شأنهما أن يؤديا إلى بطالة جماعية في المناطق الحضرية ستترتب عليها تكاليف اجتماعية وسياسية باهظة، وخصوصا في فترة تشهد معدل تضخم مرتفعا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شطب ديون هذه الشركات، والتي لا تقوم الشركات دائما بتسديد مبالغ خدمة الديون المتعلقة بها، سيؤدي إلى إفلاس عدد كبير من مصارف الدولة. وتشكل هذه الاعتبارات عقبة سياسية تعترض سبيل إصلاح المؤسسات.

وحتى الآن، ليس هناك حل مرض لهذه المعضلة المتعلقة بالسياسات. وبدلا من ذلك، تسير الحكومة على نهج استراتيجية الإحجام والإقدام إزاء إصلاح المؤسسات. ونتيجة لذلك قلت إلى حد كبير حالات إفلاس المؤسسات الحكومية، ولا يزال النظام المصرفي يقدم الائتمانات إلى الشركات الخاسرة المملوكة للدولة رغم ما أعلنته الحكومة من التحول إلى نظام المصارف التجارية فور إنشاء "مصارف السياسات". وكان أحد نتائج ذلك هو أن التدبير الأوسع لعرض النقود (ن^١) زاد بأكثر من نسبة ٣٤ في المائة في عام ١٩٩٤ مقابل الهدف الذي حددته الحكومة بنسبة ٢٤ في المائة.

وإجازا للقول، فإنه ما لم يجر إصلاح المؤسسات الحكومية بحيث تأخذ في الاعتبار قوى السوق، وما دام بوسعها الحصول على إعانات حكومية بشكل أو بآخر، فإنها لن تغير من سلوكها. وسيكون هناك افتقار لحوافز الاقتصاد الجزئي من أجل التجاوب مع التدابير النقدية أو المالية. وما لم تطرأ تغييرات في قطاع المؤسسات، لن تتمكن مصارف الدولة من حل مشاكلها مع القروض المعدومة والبدء في التصرف على غرار المصارف التجارية في اقتصادات السوق. وفي نهاية المطاف، ستظل إدارة الاقتصاد الكلي غير فعالة.

تلك هي الحالة بالنسبة للصين، وهي نفس حالة الاقتصادات الأوروبية التي تمر بمرحلة انتقالية، والتي تقوم الآن بالفعل بجعل هذه المشكلة على وجه التحديد، محط تركيز التحليلات المتعلقة بالسياسات، على نحو ما ستجري مناقشته في الفصل السادس من هذه الدراسة.

الفصل السادس

التركيز الجديد على المؤسسات في سياسات
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

الفصل السادس

التركيز الجديد على المؤسسات في سياسات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

حين بدأ الانتقال من الاقتصادات المخططة مركزيا الى اقتصادات سوقية في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، كان متوقعا أن تتطلب فترة التكيف هبوطا مؤقتا في النشاط الاقتصادي الإجمالي، ريثما تتغير عمليات المؤسسات المملوكة للدولة بغية عكس اتجاهات السوق الجديدة. ولم يكن متوقعا أن يتراوح الهبوط التراكمي من زهاء ٢٠ في المائة الى ٥٠ في المائة تقريبا قبل أن يبدأ انتعاش النشاط الاقتصادي وأن يحدث ذلك الانتعاش عندئذ بوتيرة بطيئة نسبيا (انظر الجدول ألف - ٣).

وكجزء مبكر من استراتيجية الانتقال، أنهت الحكومات تجميد معظم الأسعار، فحررت بذلك من الكبت الذي تواصل مدة طويلة ضغوطا تضخمية ازدادت حدة فيما بعد بسبب الارتفاع الشديد لعجز الميزانيات وتكوين الائتمان التضخمي. بيد أن الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي أصبح بسرعة مجال تركيز رئيسيا لسياسة الانتقال، وذلك بدرجات نجاح متفاوتة، نتيجة، في كثير من الحالات، لضغط سياسي من أجل الحصول على الائتمانات والمعونات المالية لقطاع المؤسسات، كان مصحوبا في بعض الحالات بنمو جامح للدين في شكل متأخرات فيما بين المؤسسات. وفي نفس الوقت، فإن استجابة جانب العرض، التي كان مرتقبا أن تمثل واحدة من أهم نتائج الانتقال، حدثت على نحو أبطأ بكثير مما كان متوقعا. وقد أصبح أداء الاقتصاد الكلي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال رهين خييات الأمل في مجال الاقتصاد الجزئي. ولم يكن هناك مناص من أن تسترعي مسألة سلوك المؤسسات اهتمام صانعي القرارات في تلك الاقتصادات.

ورغم أن عمق وسرعة الإصلاح الاقتصادي كانا مختلفين من بلد الى آخر فقد كانت مشكلة أساسية قائمة في جميع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. لم يكن يوجد في أي من هذه البلدان، حتى تلك التي قطعت أكبر شوط على درب إقامة اقتصاد سوقي مكتمل، عوامل اقتصادية مطابقة للنموذج الذي كان واضعو السياسات يفكرون فيه كهدف لهم حين شرعوا في الإصلاح. ومن الطبيعي أن المصلحين الأوائل (في هنغاريا مثلا) كانوا أول من شعروا بخيبة الأمل هذه، وهو أمر معقول، لكن تفاعل العوامل الاقتصادي في ذلك الوقت كان يمكن أن يفسر، جزئيا على الأقل، بحقيقة أنها كانت تعمل في بيئة لم تزل أساسا محتفظة بالسماوات الرئيسية للاقتصاد التحكيمي.

لقد غيرت عملية التحول الاقتصادي هذه البيئة، في بعض البلدان أكثر من غيرها، لكن هذا التغيير كان عميقا في جميع الحالات. ومع ذلك، فلكي ينجح الانتقال يجب أن تكون له جذور على مستوى الاقتصاد الجزئي. وكان متوقعا عموما أن المؤسسات، بمجرد أن يسمح لها بتسيير الأعمال على النحو الذي تستنسه، فضلا عن وجود حافزي الربح والمنافسة الجديدين، سوف تدخل تجديدا على شبكات انتاجها وتوسع

الى الحصول على موردين جدد يكون التعامل معهم أنجع من التعامل مع أولئك الذين كانت سلطات التخطيط المركزي تفرضهم من قبل، وتخفيض من القوة العاملة لزيادة فعالية الانتاج، وتبادر بالبحث عن أسواق جديدة. وبإيجاز كان يتعين على المؤسسة التي كانت سابقا خاضعة للتخطيط أن تصبح "شركة". بيد أن هذا، في كثير من الحالات، لم يحدث.

نمط التحول وبعد الاقتصاد الجزئي الذي ينطوي عليه

رغم أن تعبير "اقتصادات تمر بمرحلة انتقال" يستخدم عادة للدلالة على جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى التي كانت اقتصاداتها فيما مضى مخططة مركزيا، فإن مجموعة هذه البلدان ليست البتة متجانسة. ففي حين حققت بعض هذه البلدان تقدما أكبر من غيرها صوب تشغيل نظم السوق، أعلنت بلدان أخرى الانتقال الى الاقتصاد السوقي هدفا لها، لكنها لم تشرع حتى الآن في اصلاحات الانتقال الرئيسية. بيد أن التحاليل والمناقشات والتجارب جارية في كل مكان بخصوص الطرق البديلة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي.

إن مظاهر الانتقال ملموسة إلى حد بعيد، ولو أن العملية لم تسلم من العراقيل، في البلدان التي تقوم حاليا بالإصلاح بأكثر سرعة من غيرها. وعلى سبيل المثال، لم تبدأ إلا الآن بعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال (وخاصة هنغاريا) تجني ثمار سياسات الانتقال التي شرعت فيها منذ أكثر من عقدين. وفي نفس الوقت، فهناك بلدان أخرى، لم تبدأ الإصلاح إلا منذ ثلاث سنوات بالكاد، لكنها حققت تقدما سريعا بصورة لم تكن متوقعة نظرا لعبء عشرات السنين من التخطيط والرقابة البيروقراطية. وهكذا، فإن بلدان البلطيق حققت تقدما ملحوظا في العديد من جوانب التحول الاقتصادي، مما يجعلها تدرج ضمن الاقتصادات التي تحقق الإصلاح الاقتصادي بأقصى سرعة. ولم يتوقع سوى القليلين من المحللين أن يكون الاتحاد الروسي رائدا في مجال التحول الاقتصادي داخل اتحاد الدول المستقلة، لكن ذلك هو ما حدث.

إن مظاهر التحول الاقتصادي السريع تتجلى حاليا في كل مكان، تماما مثلما تتجلى بوضوح بالطبع، المهام التي ما زال يتعين إنجازها. ومن الدلائل الواضحة على التغيرات الجذرية الحاصلة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تنامي حصة القطاع الخاص في جميع ميادين النشاط الاقتصادي. وقد تحقق ذلك، جزئيا، من خلال "إنهاء ملكية الدولة" للمؤسسات (وفي بعض البلدان بواسطة برامج خصخصة جماعية مختلفة الأنواع) وإلى حد ما من خلال النمو التلقائي للشركات الخاصة المنشأة حديثا. ونتيجة لهذا التطور، لم تنفك حصة القطاع غير الحكومي من الناتج المحلي تتزايد بإطراد: يقدر أن هذه الحصة كانت تتراوح في ١٩٩٤ بين ٣٥ و ٦٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وفي الاتحاد الروسي (انظر الجدول السادس - ١).

الجدول ٦ - ١ - مدى سرعة التحوّل الاقتصادي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

سوق الأوراق المالية	العملة	القيمة التراكمية للاستثمار المباشر الأجنبي (١٩٩٤-١٩٨٨) ^(ب) (ملايين الدولارات)	خصخصة جماعية	حصة القطاع غير الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي منتصف ١٩٩٤ ^(د) (نسبة مئوية)	
في طور الاشتغال	قابلة للتحويل داخليا؛ عاصمة	٢ ٩٥٨	خصخصة بإصدار سندات الملكية؛ تم تنفيذها	٦٢ ^(أ)	الاتحاد الروسي
تقرر فتحها في ١٩٩٥	تم قبول المادة الثامنة لصندوق النقد الدولي؛ أسعار صرف مثبتة	٤٦٨	لا خصخصة	٥٥	استونيا
وكالات سمسة	قابلة للتحويل داخليا؛ عاصمة	٢٠٥	خصخصة بإصدار سندات الملكية؛ في طور الإعداد	٤٠	بلغاريا
في طور الاشتغال	قابلة للتحويل داخليا؛ تثبيت متحرك لأسعار الصرف	٨٨٤ ^(أ)	خصخصة بإصدار سندات الملكية؛ في طور الإعداد	٥٥	بولندا
في طور الاشتغال	قابلة للتحويل داخليا؛ أسعار صرف مثبتة	٢ ٣١٩	حملتان للخصخصة بإصدار سندات الملكية؛ تم تنفيذهما	٦٥	الجمهورية التشيكية
تقرر فتحها	قابلة للتحويل داخليا؛ عاصمة	٥٠١	خصخصة بإصدار سندات الملكية؛ في طور الإعداد	٣٥	رومانيا
في طور الاشتغال	قابلة للتحويل داخليا؛ أسعار صرف مثبتة	٤٣٤	حملة أولى للخصخصة بإصدار سندات الملكية، تم تنفيذها؛ الحملة الثانية في طور الإعداد	٥٥	سلوفاكيا
تقرر فتحها في ١٩٩٥	تم قبول المادة الثامنة لصندوق النقد الدولي؛ أسعار صرف مثبتة	٢٦٩	خصخصة بإصدار سندات الملكية بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥	٥٥	لاتفيا
تقرر فتحها	تم قبول المادة الثامنة لصندوق النقد الدولي؛ أسعار صرف مثبتة	٧٤	خصخصة بإصدار سندات الملكية؛ تم تنفيذها	٥٠	ليتوانيا
في طور الاشتغال	قابلة للتحويل داخليا؛ تثبيت قابل للتعديل ^(ج)	٦ ٩٤١	مجرد شروط تفضيلية لصغار المستثمرين المحليين	٥٥	هنغاريا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، والتقارير عن مرحلة الانتقال الصادر عن المصرف الأوروبي للتمير والتنمية، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

(أ) تقديرات المصرف الأوروبي للتمير والتنمية.

(ب) الأمم المتحدة/اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قاعدة بيانات الاستثمار المباشر الأجنبي، استنادا إلى احصاءات موازين المدفوعات الوطنية.

(ج) تثبيت متحرك لأسعار الصرف منذ آذار/مارس ١٩٩٥.

(د) ١٩٩٠-١٩٩٣.

(هـ) بيانات لجنة الاحصاءات الحكومية (GOMSKOSTAT) عن عام ١٩٩٤.

تتمثل علامة أخرى من علامات التغيير في التفتح المتزايد للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، وذلك على الصعيدين التجاري والمالي. وقام جل تلك الاقتصادات بتحرير وتنويع تجارتها بقدر هائل، فسمحت بفتح أسواقها بصورة متزايدة للواردات وأزالت الحواجز المصطنعة بين الانتاج للتصدير والاستنتاج للاستهلاك المحلي. ووضعت أغلبية هذه البلدان أيضا أسعار صرف موحدة واعتمدت "قابلية داخلية للتحويل" لعملاتها (أي قابلية للتحويل محدودة للحسابات الجارية) وتسير حاليا البلدان التي حققت الاصلاحات بأكثر سرعة نحو تحقيق القابلية للتحويل بصورة كاملة. وفي الواقع، فإن استونيا قامت بخطوة هامة في هذا الاتجاه في عام ١٩٩٤ حين قبلت الالتزامات التي تفرضها المادة الثامنة من مواد اتفاق صندوق النقد الدولي وأصبحت أول اقتصاد في مرحلة انتقال يقبل تحمل هذا الالتزام.

وعلى خلاف ما كان يحدث في الماضي، فإن الانفتاح وضع المنتجين المحليين في بيئة مختلفة تماما إذ عرضهم بصورة كاملة للمنافسة الأجنبية. وبالرغم من التشويشات القائمة على صعيد السوق، أصبحت المنافسة الدولية تشكل واحدة من أشد القوى الدافعة لإصلاح المؤسسات إذ حملت الشركات على تعديل تكاليفها وأسعارها في اتجاه مستويات تنافسية.

وفضلا عن الأثر المتمثل في الانفتاح للأسواق العالمية والمنافسة الأجنبية، يجري أيضا حاليا تدويل الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال من خلال تدفق رأس المال الأجنبي وذلك، في نفس الوقت، في شكل استثمار مباشر أجنبي واستثمارات حقيقية الأوراق المالية. ورغم أن تدفق رأس المال الأجنبي الى تلك البلدان كان دون مستوى التوقعات فهو لم ينفك يؤدي دورا هاما في عملية التحول. وفي الواقع، فبسبب ندرة رأس المال المحلي، تشكل درجة المشاركة الأجنبية أحد العوامل التي تحدد سرعة الخصخصة التجارية في تلك الاقتصادات. ويمثل الاستثمار المباشر الأجنبي أيضا قناة هامة لنقل التكنولوجيا والمهارات الادارية ولتعزيز قدرة هذه البلدان على اقتحام أسواق جديدة.

وقد تم أيضا اتخاذ الخطوات الأولى صوب إقامة أسواق لرأس المال وذلك، على الأقل، في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال التي حققت أسرع تقدم على درب الاصلاح. ورغم أن أسواق الأوراق المالية ما زالت في الطور الأولي من تكوينها وأن حجم المبادلات التجارية التي تتم في اطارها منخفض جدا بالمقاييس الدولية، فهي قد بدأت بالفعل تشتغل في براتيسلافا، وبودابست، وموسكو، وبراغ، وارسو، وبعض العواصم الأخرى في أوروبا الوسطى والشرقية. وفي بعض الحالات (وبالأخص في الجمهورية التشيكية) استخدمت أسواق الأوراق المالية كقنوات لإيصال تدفقات هامة من استثمار حقايب الأوراق المالية الأجنبية الى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وحين يتحقق مزيد من التقدم في مجال الخصخصة، ستؤدي أسواق الأوراق المالية بصورة متزايدة الدور الأساسي في جمع رأس المال لاعادة تشكيل الاقتصاد الجزئي في تلك الاقتصادات وإتاحة اشارات هامة بشأن الأسواق للعناصر الفاعلة الاقتصادية.

ومن ثم فإن بعض المؤسسات السوقية الأساسية أصبحت الآن قائمة في البلدان المضطلة بعمليات اصلاح سريعة، ولو أنها لم تبلغ في جميع الحالات طور التشغيل الكامل. وبالطبع، ما زال هناك الكثير مما

يجب إنجازها لكي تصبح الهياكل المؤسسية والاطار التنظيمي في مستوى مقاييس الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو؛ بيد أن التقدم المحرز بالفعل في غضون فترة تاريخية قصيرة نسبيا مشجع.

وهناك اختلافات هامة بين ما تقوم به الحكومات المختلفة في تصميم وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية، وتتواصل حاليا مناقشات مكثفة بشأن سياسات التحول الاقتصادي في جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. وفي بعض البلدان، يسعى المجتمع والنظام السياسي الى تحقيق توافق آراء قابل للانفاذ بشأن طرائق التحول ومتطلباته على صعيد السياسات، أو الدور الذي ينبغي أن تحتفظ به الدولة في الاقتصاد الذي جرى إصلاحه، أو خطر التعويل على التمويل الخارجي. وفي بلدان أخرى، لم تتركز بالضبط بعد عملية وضع السياسات حول ما ينبغي أن يكون المسار الفعلي للتحول الاقتصادي والاستراتيجية التي ينبغي اتباعها ولم تتجاوز تلك العملية نطاق مفهوم عام للسعي الى إقامة "اقتصاد سوقي".

في هذا الصدد، ستكون الخبرة المتزايدة التي يجري حاليا اكتسابها مفيدة جدا في وضع سياسات التحول وتقرير أي النهج تؤدي الى الغرض المنشود وأيها لا تحقق ذلك. وقد سمح بحث أجري حديثا في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بتعميق الدراية بإحدى القضايا الأساسية للانتقال: تغيير المؤسسات.

إصلاح أسلوب إدارة الشركات والرقابة عليها

عند بداية عملية الانتقال، كان كل اقتصاد من الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا يواجه نفس التحدي الأساسي، وهو تحويل مؤسساته المملوكة للدولة إلى شركات تشتغل على النحو المناسب. وقد تعيّن اتخاذ خطوات عديدة (ولو أن تسلسل تلك الخطوات لم يكن بالضرورة وفقا لترتيب معين).

تمثلت إحدى الخطوات الأولى في "التسويق": منحت الشركات المملوكة للدولة استقلالا ذاتيا وحرية تصرف بصفة رسمية وكذلك جميع المسؤوليات عن بقائها بفضل جهودها الخاصة في كنف بيئة انتقالية. وكجزء من هذه العملية، وبصورة خاصة في أوروبا الشرقية، تمت تجزئة العديد من المؤسسات الكبرى - وليس جميعها طبعا - التي كثيرا ما كانت متكاملة وفقا لهيكل رأسي واحتكارية، إلى وحدات أصغر حجما، وذلك خاصة في تشيكوسلوفاكيا في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ وفي بلغاريا في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢^(١).

وكان جزء آخر من عملية الاصلاح متصل بهذه المسألة يتمثل في تغيير المركز القانوني للمؤسسات

(١) على سبيل المثال، كان متوسط حجم مؤسسة التصنيع التشيكية الواحدة قبل عام ١٩٨٩ يتمثل في ثمانية أو تسعة مصانع كانت عادة متكاملة وفقا لهيكل رأسي. وبحلول عام ١٩٩٢، انخفض متوسط عدد مصانع المؤسسة الواحدة إلى مصنع واحد أو مصنعين (انظر اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الدراسة الاقتصادية لأوروبا في ١٩٩٣ - ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.E.1، الصفحة ١٦٧ (من النص الانكليزي)).

المملوكة للدولة، وهي عملية تسمى "تحويل القطاع الحكومي إلى شركات"، وما زالت جارية في بعض البلدان. وقد كانت ملكية الدولة للمؤسسات غير محددة بوضوح الى حد ما عند بداية عملية الانتقال وذلك في العديد من الاقتصادات المخططة مركزيا في الماضي، مما أدى إلى انعدام الرقابة تماما على المؤسسات المملوكة للدولة بعد الغاء آليات الاقتصاد التحكمي. وعلى سبيل المثال، فإن نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات الذي كان متبعا في بولندا بصورة خاصة لكن وفي تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا أيضا كان يتطلب مشاركة الموظفين الفعلية في إدارة شركتهم. وهكذا فإن "مجالس العمال" في بولندا كانت تقرر أو تتخذ العديد من القرارات الداخلية الهامة، بما في ذلك تعيين وفصل أعضاء الإدارة العليا وتحديد قيمة أجورهم. وفي هذه الحالات، لم يكن للحكومة (بصفة رسمية أو غير رسمية) دور يذكر في إدارة المؤسسات ولم يكن هناك أي سلطات خارجية أخرى. وسوف يتغير هذا الوضع نتيجة لتحويل المؤسسات إلى شركات.

ومن ثم فإن المهمة التالية للحكومات تمثلت في توضيح حقوق ملكية المؤسسات المملوكة للدولة. وقد تحقق ذلك، على أساس قانوني، باستيعاب تلك المؤسسات أي بتحويلها إلى شركات مساهمة مشتركة أو شركات محدودة المسؤولية تملكها الدولة كليا في البداية. وفي أوائل عام ١٩٩٥، كانت عملية التحويل إلى شركات قد أوشكت على الاكتمال في بلغاريا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا، في حين كانت قد حققت تقدما كبيرا في بولندا، ولو أن عدة مؤسسات مملوكة للدولة لم تكن قد حولت إلى شركات بعد في ذلك البلد.

ترتبت على عملية التحويل إلى شركات ضرورة إنشاء هيئات معنية صراحة بالاشراف على المؤسسات المملوكة للدولة والتي يجري تحويلها الى شركات، وكان ذلك خطوة أخرى في تعميق إصلاح قطاع الشركات. وفي بعض البلدان، فوضت سلطات الاشراف لمؤسسات قائمة من خلال إعادة تشكيل وترتيب وظائف تلك المؤسسات. وعلى سبيل المثال، ففي بلغاريا، ظلت ممارسة تلك السلطات منطحة بوزارات الاشراف. وحين تفكك الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩٢، تم تحويل الوزارات الاتحادية ومصانعها في الاتحاد الروسي إلى "اتحادات" أو "شركات تجارية" تحوز المؤسسات في شكل اتحادات شركات أو شركات قابضة أساسا. وفي بلدان أخرى، أنشئت مؤسسات جديدة لأغراض الاشراف على المؤسسات وإدارتها. وهكذا ففي هنغاريا، توجد هيئتان من هذا النوع: الشركة القابضة التابعة للدولة وهي تشرف على المؤسسات المملوكة للدولة التي لا يتوقع تحويلها إلى شركات خاصة في مستقبل قريب، ووكالة أملاك الدولة التي تتولى الاشراف على جميع المؤسسات الأخرى المملوكة للدولة؛ وفي الجمهورية التشيكية، تتقاسم هذه الوظائف ثلاث هيئات - وزارة الاشراف، ووزارة الخصخصة، وصندوق الممتلكات الوطنية المنشأ حديثا. وفي بولندا، كانت الخزينة فيما مضى تملك رسميا المؤسسات المملوكة للدولة والتي أصبحت شركات تجارية (وبالتالي تشرف عليها)؛ وبالإضافة إلى ذلك أنشئت هيئة حكومية جديدة - وكالة التنمية الصناعية - بهدف المساعدة في عملية إعادة تشكيل المؤسسات قبل نقلها الى القطاع الخاص. وفي رومانيا، عهد لثلاث هيئات بتنفيذ إعادة تشكيل المؤسسات: وكالة إعادة التشكيل، وصندوق ملكية الدولة، ووزارات الاشراف.

وبعد تحويل المؤسسة الى شركة تجارية وتحديد مسؤولية الدولة رسميا فيما يتعلق بها، ظل من اللازم إنشاء مجلس إدارة جديد لكل منها، تعيينه مؤسسة الدولة المأذونة بموجب القانون، ليتولى الإشراف على القرارات الرئيسية التي تتخذها المؤسسة (رغم أن القرارات المتعلقة بما يجب إنتاجه وطريقة الإنتاج ولمن تبيع المؤسسة وممن تشتري منه كانت من مشمولات إدارة المؤسسة). وقد حدد هذا الدور بدقة فائقة في شركات الدولة التي كان فيها العمال سابقا يشتركون مباشرة في الإدارة^(٧).

وبما أن البلدان اتبعت استراتيجيات خصخصة مختلفة، فقد كانت الأساليب المتبعة لإنشاء الشركات مختلفة أيضا؛ وفي الواقع، فيما أن الإدارة والعمال في المؤسسات المملوكة للدولة كانت لهم مصلحة مباشرة في ناتج النقل الى القطاع الخاص، فكثيرا ما كان كل منهم يسعى الى تشكيلها على نحو يخدم مصلحته. وفي قيام الإدارة أو الموظفين بشراء الشركات أمثلة جلية للحالات التي تقوم فيها "عناصر داخلية" بالسيطرة على عملية الخصخصة. وبصورة عامة، كانت تلك العناصر تقوم أيضا بدور فاعل في "المبيعات التجارية الاستراتيجية"، أي في بيع أسهم تخول السيطرة على المؤسسة، الى مستثمر أجنبي عادة. وفي هذه الحالة، تعرض العناصر الداخلية تأييدها للمشروع ودرايتها فيما يتعلق بالمؤسسة وتأثيرها في شؤون المؤسسة مقابل التزامات معينة يتحملها المستثمر (وذلك مثلا بخصوص الطرد والاستثمار). وعلى كل حال، فقد أدى عادة هذا النوع من الخصخصة الى الاندماج السريع للشركة المنقولة الى القطاع الخاص ضمن نموذج للرقابة على الشركات الذي يتبعه المستثمر الاستراتيجي.

وعلى نقيض ذلك، أدت كافة أنماط الخصخصة التي لم يشترك فيها مستثمرون استراتيجيون الى تشتيت الملكية - في الطور الأول على الأقل - وبالتالي الى إشراف ضعيف عموما من مالكي الأسهم على الشركة، مما عزز بصورة فعلية سلطة إدارة الشركة. ويتمثل التشديد الهام في "مخططات الخصخصة الجماعية"، على غرار ما حدث في تشيكوسلوفاكيا (وفيما بعد في الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا) وروسيا. وقد شكلت "للخصخصة بيع سندات الملكية" في تشيكوسلوفاكيا النموذج الأصلي لهذه العملية. وقد أتاحت عمليا، التوزيع الحر لسندات ملكية يمكن فيما بعد أن تستبدل بها أسهم في رأس مال الشركة.

(٢) على سبيل المثال، في المؤسسات البولندية المملوكة للدولة، كانت القرارات الوحيدة المتخذة على نطاق المؤسسة وغير الخاضعة لسيطرة مجالس العمال تتعلق بالتغييرات في المركز القانوني والتنظيمي للمؤسسة. وكانت المسؤولية عن هذه التغييرات تعود الى الدولة بصفتها المالك (ممثلة بـ "الجهاز المؤسس" - إحدى الوزارات أو الإدارة المحلية). وبعد الإصلاح، لم يحتفظ العمال البولنديون إلا بالحق في تعيين ممثلهم (ممثلهم) في مجالس إدارة المؤسسات المحولة الى شركات (انظر Marek Belka and others, "Enterprise adjustment in Poland: evidence from a survey of 200 private, privatized and state-owned firms" ورقة مقدمة الى حلقة عمل معنية بتكييف المؤسسات في أوروبا الشرقية، (البنك الدولي، واشنطن العاصمة)، ٢٣-٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤).

بيد أن هذا المخطط أدى، بصورة غير متوقعة إلى حد ما، إلى تجميع هام للملكية المؤسسات المنقولة إلى القطاع الخاص. وتمثل هذا في ظهور صناديق خصخصة استثمارية كانت تعرض على أصحاب السندات أسهما في رأس مال الصندوق مقابل سنداتهم التي تستخدم فيما بعد لشراء أسهم ملكية هامة للشركات المنقولة إلى القطاع الخاص^(٣). وبما أن معظم الصناديق الكبرى كانت خاضعة لسيطرة مصارف تجارية - وهي مصارف تم نقل بعضها إلى القطاع الخاص أيضا أثناء الحملتين الأوليين لهذا النوع من الخصخصة - فقد أصبحت المصارف بطريقة غير مباشرة حاملات أسهم ذات نفوذ في المؤسسات. وبالتالي، فبالرغم من أن المقصود كان إنشاء هيكل للملكية والإشراف على أساس النموذج الأنجلو - سكسوني للسيطرة على أسواق الأوراق المالية وإدارة الشركات، أدى مخطط الخصخصة بإصدار سندات الملكية إلى إنشاء هيكل لإدارة الشركات مماثل إلى حد ما للنموذج الألماني^(٤).

وفي الاتحاد الروسي، تجاوزت نسبة المؤسسات التي لم تعد مملوكة للدولة ٦٠ في المائة بنهاية ١٩٩٤ وأصبح ما يربو على ٤٠ مليون من البشر حاملين أسهم^(٤). بيد أن عملية الخصخصة أدت، في هذه الحالة، إلى كثرة المؤسسات التي تسيطر عليها عناصر داخلية. وفي أثناء الطور الأول (طور إصدار السندات) للخصخصة، فضلت الأغلبية الكبرى من المؤسسات الخيار الذي وزعت بموجبه أغلبية الأسهم على الموظفين مع تخصيص حصة كبيرة للإدارة. وبنهاية عام ١٩٩٣، كان ثلثا المؤسسات الصناعية المنقولة إلى القطاع الخاص خاضعين رسميا لسيطرة الإدارة والموظفين. وبمجرد أن اكتمل هذا الطور، نزح المديرون

(٣) تمكنت الصناديق الـ ٤٢٩ في الجمهورية التشيكية من الحصول على ٧٢ في المائة من قيمة جميع السندات المتاحة أثناء الحملة الأولى لعملية الخصخصة. كذلك، فإن مستوى تجميع الملكية داخل الصندوق مرتفع جدا: بعد تحويل السندات إلى أسهم، أصبحت مجموعات المستثمرين الكبرى الـ ١٤ تملك ٤٣ في المائة من جميع أسهم الشركات التي تم تداولها في السوق في أثناء الحملة الأولى للخصخصة بإصدار سندات الملكية (انظر Vladimir Dlouhy and Jan Mladek, "Privatization and corporate control in the Czech Republic", Economic Policy, No. 19, Supplement (December 1994), pp. 155-170).

(٤) بيد أنه يجب إضافة أن حالة الملكية وإدارة الشركات في الجمهورية التشيكية لم تزل إلى حد بعيد غير متجانسة. ولا يعني بالضرورة تجميع الأسهم في صناديق الاستثمار للخصخصة تجميع حصص كبرى في شركة ما بمفردها؛ وفي الواقع، فإن القواعد التنظيمية لا تخول هذا التجميع إلا في حدود ٢٠ في المائة. وإلى جانب ذلك، اتبعت الصناديق استراتيجيات مختلفة فيما يتعلق بحقائب أوراقها المالية. وفي حين اتبع بعضها (ولا سيما الصناديق الكبرى) استراتيجية تجميع حصص كبيرة نسبيا في شركات منتقاة - ويفترض أن يكون ذلك بهدف اكتساب نفوذ أكبر في الانتخابات - اتبعت صناديق أخرى الاستراتيجية المعاكسة لذلك تماما، وهي استراتيجية تنويع حقائب الأوراق المالية، ولم تجازف إلا بما تفرضه السوق من مخاطر. ونتيجة لذلك فإن الملكية في الجمهورية التشيكية ما زالت مشتتة كثيرا.

تدرجيا الى شراء الأسهم من الموظفين، محققين بذلك سيطرة قوية على المؤسسات، دون أن يكون هناك إشراف فعلي يقوم به مجلس مديرين خارجي^(٥).

لقد كان تأثير العناصر الداخلية في عملية الخصخصة منتشرا جدا في الواقع. وفي حالات البيع لمستثمرين استراتيجيين في بولندا، مثلا، كان لموظفي المؤسسات المملوكة للدولة والتي حولت الى شركات حق المشاركة في اختيار المستثمرين؛ وهناك أيضا دليل على أن نمط ملكية بعض الشركات المقرر نقلها الى القطاع الخاص كان مصمما على نحو يسمح بالحفاظ على السيطرة الداخلية. والى جانب ذلك فقد كان للمؤسسات البولندية رأي في تحديد توقيت الخصخصة ذاته، ففرضت اتباع جداول زمنية رأت أنها مواتية لها الى أقصى حد^(٦). وفي أثناء الحملة الأولى للخصخصة بإصدار السندات في الجمهورية التشيكية، شكلت مشاريع النقل الى القطاع الخاص التي عرضها مديرو المؤسسات زهاء ٧٥ في المائة من مشاريع النقل التي تمت الموافقة عليها^(٧).

يبدو أن مجرد الإعلان عن برنامج خصخصة وعن خطط تنفيذه يحمل جميع العناصر الفاعلة على رد الفعل دفاعا عن مصالحها. ومن ثم فإن إعلان قوائم المؤسسات التي تقرر أن تشملها مخططات الخصخصة الجماعية في بولندا، وبلغاريا (رغم أنها لم تكن قد نفذت بعد حتى أوائل عام ١٩٩٥) وفي الاتحاد الروسي قد استحثت استجابة نشيطة في شكل مقترحات عديدة لمخططات بديلة. وظهرت

(٥) وحتى في مجالي تجارة التفصيل ومحلات الأغذية العامة اللذين يكون اقتحامهما، بسبب صغر الحجم، أسهل بالنسبة لفرادى منظمي المشاريع الخاصة مما هو عليه في حالة المؤسسات ذات الحجم المتوسط والكبير كان مشتروا ما يزيد عن ثلثي المؤسسات "تعاونيات الموظفين" العاملين بها، ولم تتجاوز الحصة المباعة لمنظمي المشاريع الخاصة ٨ في المائة من المؤسسات في مجال تجارة التفصيل و ٧ في المائة في مجال محلات الأغذية العامة (انظر TORGOVAYA GAZETE، ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤).

(٦) ECE ..., P. 202; Charalambos Christofides, "The supply response: microeconomic liberalization, sectoral developmetns and the labour market", Poland: The Path to a Market Economy, Occasional Paper No. 113 (Washington, D.C., International Monetary Fund, October 1994); and Wendy Carlin, John Van Reenen and Toby Wolfe, "Enterprise restructuring in the transition: an analytical survey of case - forstudy evidence from central and eastern Europe", Working Paper No. 14 (London, European Bank Reconstruction and Development, July 1994)

(٧) انظر Ales Capek and Alena Buchtikova, "Output decline and the dynamics of privatization in the Czech Republic" و "privatization in the Czech Republic" لأشقة قيمة مؤر لها الخربة عملي من تبة. ١٩٩٤ انظر إلى التشكيلى الوضلى ١٩٩٢

فالسيرة الذاتية التي أوردتها في هذا التقرير هي التي كانت موجودة في الملف الشخصي الخاص بها في ذلك الوقت. وقد أُكِّد لي من قبل المراجع المذكور (أ) أن دفتر تفتيش أداء الموظفين المصنوع في المصنع في BELKA AND OTHERS المرجع

... ..

البلدان النامية والمخاطر في الأزمات الاقتصادية. وقد تم في هذا الصدد إنشاء وحدة بحثية في جامعة كولومبيا في نيويورك، والتي تسمى "مركز أبحاث المخاطر في الأزمات الاقتصادية". وقد تم في هذا الصدد إنشاء وحدة بحثية في جامعة كولومبيا في نيويورك، والتي تسمى "مركز أبحاث المخاطر في الأزمات الاقتصادية". وقد تم في هذا الصدد إنشاء وحدة بحثية في جامعة كولومبيا في نيويورك، والتي تسمى "مركز أبحاث المخاطر في الأزمات الاقتصادية".

Mes Capet, "The bad debts problem in the CEE economies", *IMR*, Madrid, December 1994, pp. 1-84.
Marek Belka, "Financial restructuring of banks and enterprises in Poland", *IMR*, Moscow, 1994, pp. 1-84.

بذكر أن هناك بعض الدلائل على التكيف الايجابي وتحسن الأداء في المؤسسات المملوكة للدولة وفي الشركات المنقولة إلى القطاع الخاص في العديد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أوروبا الوسطى والشرقية؛ وتوجد، في الوقت نفسه، أمثلة سلبية عديدة.^(١٥)

وتشير الدراسات إلى أن معظم المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات المنقولة إلى القطاع الخاص تكيفت تكييفاً جزئياً فقط، وإن كانت هناك أيضاً بعض الأمثلة على مؤسسات سلكت سلوكاً سلبياً للغاية فأعرضت عن اتخاذ أية إجراءات باتجاه التكيف والتغيير. ورغم أن الفوارق الصناعية والاقليمية كان لها أثر ملموس في سلوك المؤسسات، ولا سيما فيما يتعلق بالإنتاج والأجور،^(١٦) فإن العوامل على مستوى الشركات هي فيما يبدو أبلغ العوامل أثراً، كما أن لمركز الملكية أشد الأثر، على الأقل في أوروبا الشرقية.

وكشفت دراسة أجريت مؤخراً لأداء المؤسسات البولندية، مثلاً، عن وجود فوارق ملفتة للنظر بين أربع فئات من الشركات هي: المؤسسات التقليدية المملوكة للدولة، والمؤسسات المملوكة للدولة التي حولت إلى شركات، والشركات المنقولة إلى القطاع الخاص، والشركات الخاصة المنشأة حديثاً.^(١٧) وهكذا، تسلك الشركات الخاصة الجديدة في بولندا سلوكاً ضريبياً شديد الانضباط وتحسن إدارة الأموال المستحقة الدفع والأموال المستحقة التحصيل على حد سواء؛ وتؤدي الشركات المنقولة إلى القطاع الخاص أداءً لا بأس به في هذا المجال، ولكنه أسوأ بكثير من أداء الشركات الخاصة الجديدة؛ أما المؤسسات المملوكة للدولة فقد كان أداءها هو الأسوأ، وتراكمت لدى بعضها مبالغ ضخمة من المتأخرات المستحقة لمؤسسات أخرى والمتأخرات الضريبية. كما أن الشركات الخاصة في بولندا تفوق المؤسسات المملوكة للدولة نمواً وإنشاءً للوظائف وتعيين عدداً أكبر من الموظفين الجدد، كما تتفوق أيضاً في مجالي الاستثمار وتحقيق الأرباح. وفي الوقت نفسه، كشفت الدراسة عن أن الشركات المنقولة إلى القطاع الخاص، هي في جوانب عديدة من سلوكها، أشبه بالمؤسسات المملوكة للدولة منها بالمؤسسات الخاصة المنشأة حديثاً.

(١٥) انظر Brian Pinto, Marek Belka and Stefan Krajewski, "Transforming state enterprises in Poland: evidence on adjustment by manufacturing firms", Brookings Papers on Economic Activity, 1993, no. 1, pp. 213-270; Philippe Aghion and Wendy Carlin, "The economics of enterprise restructuring in central and eastern Europe" (London, May 1994); Josef Brada and Inderjit Singh, "Transformation and labour productivity", paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, 22-23 September 1994 (Washington, D.C., World Bank); Saul Estrin, Alen Gelb and Inderjit Singh, "Shocks and adjustment by firms in transition: a comparative study", paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, 22-23 September 1994 (Washington, D. C., World Bank).

(١٦) وإن كان أثرها أقل في تكيف العمالة والانتاجية والصادرات (انظر Saul Estrin and Lina Takla, "Enterprise adjustment in transition: does history matter?", paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, 22-23 September 1994 (Washington, D. C., World Bank).

(١٧) انظر Belka and others, op. cit.

غير أن مركز الملكية بوصفه عاملاً محددًا لسلوك المؤسسات كان أقل أهمية في بلدان أخرى. وبلغت هذه الأهمية أدنى مستوياتها في الجمهورية التشيكية بين بلدان أوروبا الوسطى المدروسة، حيث بيعت سندات ملكية المؤسسات العامة إلى الجمهور على نطاق واسع، مما أدى إلى تشتيت ملكيتها وتضاؤل الإشراف الخارجي على إدارة الشركات.^(١٨) وتضفي هذه النتائج مصداقية على افتراض أن القيود الصارمة على الميزانية وآليات تصفية الشركات (مثل إعلان الإفلاس) تزداد فعاليتها إذا كانت علاقات الملكية وإدارة الشركات واضحة.

وتضيف تجربة الاتحاد الروسي بعدًا آخر إلى المقارنة. فقد نزعت، في هذا البلد، ملكية المؤسسات من الدولة دون أن توجد للملكية حقوق مستقرة وواضحة ونافذة أو آليات لانفاذ العقود، ومراقبة السندات وما شابه ذلك. وأتاح ذلك للمديرين فرصة لـ "خصخصة الأرباح وتعميم التكاليف"، وفي هذه الظروف التي يصعب فيها التنبؤ على صعيد الاقتصاد الكلي ويسود فيها اضطراب عام، لا يمكن أن تكون أهداف شركاتهم سوى أهداف قصيرة الأجل. وهكذا، تكاد بيانات الدراسات ألا تظهر أي فارق في السلوك بين الشركات الخاصة الجديدة والمؤسسات التي نزعت ملكيتها من الدولة.^(١٩) وتعد الشركات الخاصة أكثر مرونة وابتكارًا فيما يتعلق ببرامج الإنتاج والأسواق، وهي تأبى توفير الخدمات الاجتماعية مالم تخدم مصالحها. ولكن ما يعينها بصفة أساسية، هي أيضًا، هو تحقيق أهدافها في الأجل القصير، إن لم يكن مجرد بقائها، ولذلك لا يحظى التخطيط الاستراتيجي للشركات والاستثمار الطويل الأجل بأولوية عالية في معظم الحالات.

وكشفت دراسات أجريت على مستوى الشركات في عدد من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال عن ظاهرة صارت تعرف باسم "الهوة السوداء المالية"^(٢٠). وفحوى هذه الظاهرة هو أن قسطًا كبيرًا من المشاكل المالية لقطاع الشركات يتركز في أغلب الأحيان في مجموعة صغيرة نسبيًا من المؤسسات المملوكة للدولة الكبيرة والمضطربة ماليًا. وهذه المؤسسات خاسرة بصفة مزمنة وقد تراكمت عليها ديون طائلة. وفي حين أن العديد منها يعد تقنياً في حالة إفلاس، فإنها تواصل العمل وكأدائها منشآت مستمرة في أنشطتها.

(١٨) ثمة أيضًا مسألة هامة أخرى تتعلق بإدارة المؤسسات في الجمهورية التشيكية. ففي حالات عديدة، تحتفظ المصارف التشيكية في حافظاتها المالية بقروض غير مستوفية للشروط العادية وغير مدرة لفائدة قدمت لمؤسسات اشترت فيها أسهما عن طريق صناديق الاستثمار. ويشير هذا الوضع أحيانًا مشاكل تتصل بتضارب مصالح المصارف في ممارسة الإقراض.

M. Busse, "Restructuring and recovery of output in Russia", Working Paper no. 94-090 (١٩)
(Laxenburg, Austria, September 1994) International Institute for Applied Systems Analysis, pp. 7-9

(٢٠) استعمل هذا التعبير للمرة الأولى فيما يبدو ستانسلاف غومولكا (انظر S. Gomulka, "The financial situation of enterprises and its impact on monetary and fiscal policies, Poland 1992-1993", (Economics of Transition, vol. 2, No. 2 (1994), pp. 189-208).

وبينت دراسات أجريت في بلغاريا وبولندا ورومانيا وهنغاريا وجود هوات سوداء مالية. فقد كشفت دراسة شاملة أجريت للمؤسسات البولندية الكبيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، أن نحو ٩٠ في المائة من هذه الشركات كانت بلا ديون تقريبا في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣، بينما تراكمت على نسبة ١٠ في المائة من المؤسسات ديون ضخمة مستحقة للمصارف، وكذلك متأخرات مستحقة لمؤسسات أخرى ومتأخرات ضريبية. وبلغ نصيب المجموعة الفرعية لأكثر المؤسسات اضطرابا من الناحية المالية، التي تضم ١٤ في المائة من جميع المؤسسات المشمولة بالدراسة، نسبة ١١ في المائة من جميع الإيرادات، ولكنها كانت مسؤولة عن ٦٢ في المائة من مجموع الائتمانات والقروض^(٢١).

وكشفت دراسة استعملت فيها المنهجية نفسها وشملت جميع المؤسسات غير المالية المتوسطة والكبيرة في هنغاريا (نحو ٥٠٠٠ شركة) عن حالة مماثلة، وإن كانت أقل حدة. واستأثرت مجموعة من أشد الشركات اضطرابا من الناحية المالية، بلغ نصيبها ١٠ في المائة من الإيرادات في عام ١٩٩٢، بـ ٢٨ في المائة من مجموع الديون المستحقة للمصارف في نهاية العام. وكشفت دراسة أخرى للمؤسسات في هنغاريا، أجرتها وزارة المالية، عن أن ٦٨ في المائة من خسائر المؤسسات الكبيرة والمتوسطة تتركز في مجموعة صغيرة نسبيا من المؤسسات الكبيرة يبلغ عددها ٦٠٣ مؤسسة تستأثر، في الوقت نفسه، بـ ٣٧ في المائة من جميع القروض المصرفية المقدمة للمؤسسات في عام ١٩٩٢. وشملت هذه المجموعة مجموعة فرعية مكونة من ٤١ مؤسسة كبيرة جدا، تجاوزت خسائر كل منها بليوناً من الفورينت^(٢٢).

وبالإضافة إلى ذلك، خلصت دراسة شملت ٧٦٦ مؤسسة صناعية في بلغاريا إلى أن ١٠ في المائة من المؤسسات استأثرت، في عام ١٩٩٢، بـ ٦٢ في المائة من جميع القروض المصرفية الطويلة الأجل المقدمة لهذه المجموعة، وكانت مسؤولة عن ٤٣ في المائة من الخسائر^(٢٣). وفي رومانيا، أفيد بأن نحو ١٠٠ مؤسسة كبيرة تستأثر بزهاء ٥٠ في المائة من جميع المتأخرات المستحقة للنظام المصرفي^(٢٤). والحالة مختلفة قليلا في الجمهورية التشيكية، حيث لم يتبين أي تركيز لمؤسسات مضطربة من الناحية المالية ضمن المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة^(٢٥).

(٢١) انظر Gomulka, op. cit. and Marek Belka and Stefan Krajewski, "Hardening of budget constraints for polish manufacturing enterprises, 1991-1993: a wish or reality?", paper presented at the Conference on Experience of Economic Transformation in Central Europe - - Lessons for the Future, Warsaw, 14-16 April 1994.

(٢٢) انظر، على التوالي، Bonin and Schaffer, op. cit., and István Ábel and Kristofer Prander, "Main factors of economic adjustment in Hungary", paper presented at the Workshop on Industrial Restructuring, Reorientation of Trade and East-West Integration, Sofia, 29-30 May 1994.

(٢٣) انظر Dobrinski and others, op. cit.

(٢٤) Romania Economic Newsletter, vol. 4, No. 2 (July-September 1994), special insert

(٢٥) انظر Capek, op. cit., and Dobrinsky and others, op. cit.

ويشير نشوء هذه الهوات السوداء المالية مشاكل خطيرة للغاية بالنسبة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. فأغلب هذه المؤسسات مؤسسات صناعية عملاقة، أنشئت في بداية الأمر لأغراض تكامل الأسواق الإقليمية، وهي مجهزة حالياً بأصول مادية بالية وتستخدم عدداً من الموظفين يفرض كثيراً عن حاجتها. وتتركز هذه المؤسسات عادة في قطاع التعدين أو في الصناعات الثقيلة أو في الصناعات التي كان البلد "متخصصاً" فيها في إطار خطة التكامل الإقليمية^(٧٦). ومعظم هذه المؤسسات عاجزة حقا عن البقاء في بيئة سوقية وليس لها مستقبل على أغلب الظن.

بيد أن غلق المؤسسات الكبيرة حين تتكبد خسارات صعب جداً من وجهة النظر السياسية على خلاف غلق المؤسسات الخاسرة الصغيرة التي لا تثير تصنيفاتها مشاكل اقتصادية واجتماعية هامة. فإلى جانب الضغط السياسي الذي يمكن أن تمارسه إدارة تلك الشركات، تشكل العواقب الاجتماعية لغلق المؤسسات الكبيرة مصاعب يأبى السياسيون مواجهتها، خاصة حين يتعلق الأمر بمؤسسات تمثل أرباب الأعمال الرئيسيين في منطقتهم. وفي نفس الوقت، يؤدي استمرار وجود تلك الشركات إلى تضاعف خسارات هائلة تشكل عبئاً للمجتمع بأسره.

لكن المسألة لا تنحصر في حجم الشركات في حد ذاته. ففي الاتحاد الروسي، نجحت شركات صناعية عملاقة في الانتقال إلى القطاع الخاص. بيد أنها، حسبما يبدو، ما زالت تحتفظ بقوى عاملة زائدة حتى بعد أن أصبحت مؤسسات خاصة، وقد احتفظت عدة منها بهياكل أساسية اجتماعية موروثية عن عهد مؤسسات الدولة وتشكل عبئاً مالياً (مرافق الرعاية النهائية للأطفال، مستشفيات، مرافق استجمام، إلى غير ذلك). ويبدو هنا أن لسلوك مديري مؤسسات الاتحاد الروسي المنقولة إلى القطاع الخاص دوافع مالية قوية، على خلاف ما للحكومة أو البرلمان من انشغالات اجتماعية وسياسية. ومع أن هؤلاء المديرين قد يخشون أيضاً الاضرابات والاضطرابات، فإن طرد العمال يكون أكثر تكلفة من الاحتفاظ باليد العاملة الزائدة نظراً لما يترتب عليه من نتائج في مجال الضرائب. وبنفس الصورة، يبدو أن المالكين الجدد لا يترددون في بيع مرافق الخدمات الاجتماعية حين يجدون مشترين لها، وهو ما يكاد أن يكون مستحيلاً في حالة المرافق الموجودة في "المدن الشركات".

(٧٦) في بولندا، تتركز أشد المؤسسات مديونية في قطاعات تعدين الفحم، وال فولاذ، وبناء السفن، والزراعة؛ وفي بلغاريا، توجد أكثر الشركات اضطراباً من الناحية المالية في صناعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والالكترونيات والحواسيب؛ وفي الجمهورية التشيكية، تتركز الديون الكبيرة بوجه خاص في صناعات الهندسة الميكانيكية والكهربائية والحديد والفولاذ؛ وتتركز المشاكل المالية للمؤسسات المملوكة للدولة في رومانيا في ثلاثة قطاعات رئيسية من الاقتصاد هي: صناعة المعادن، والصناعات الكيميائية والبتروكيميائية، وصناعة الآلات (انظر Louisa Vinton and Ben Slay, "Bad debts and the Polish restructuring programme", Moct-Most, vol. 4, No. 3 (1994), pp. 85-108; Rumén Dobrinsky, and others, "Financial analysis of Bulgarian enterprise performance in 1991-1992", paper presented at the Workshop on Industrial Restructuring, Trade Reorientation and East-West European Integration, Budapest, 1-2 November 1993; (Capek, op. cit. and Romania Economic Newsletter...

يبدو أيضا من البحث أنه قد يكون هناك تقاليد - أو على الأقل استمرارية - في مجال تنظيم المشاريع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وقد كشفت دراسة أجريت حديثا على أساس بيانات هيئة بحث بخصوص المؤسسات التشيكوسلوفاكية (التشيكية والسلوفاكية فيما بعد) والبولندية، أن المؤسسات الناجحة حاليا هي أيضا، في معظم الحالات، مؤسسات سجلت أداء جيدا في عهد ما قبل الإصلاح، من حيث النمو، والصادرات، وتحقيق الأرباح، إلى غير ذلك^(٧٧). وقد كانت هذه المؤسسات عموما أكثر استجابة للتغيير، وتكيفت على نحو أفضل نسبيا من الشركات التي كانت تحقق أرباحا أقل، وذلك بالرغم من أن حالتها المالية المتفوقة كانت كافية لكي تقيها من عسر ضغوط الميزانية خلال فترة أطول من الوقت.

تشوهات المشاريع

لنهم كيفية تعزيز كم السلوك الدينامي في المشاريع داخل المؤسسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من الطبيعي أن نعود إلى استعراض السلوك الإداري السائد حتى الآن في فترة الانتقال. ومن المؤكد أن المؤسسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تمارس نشاطها في أسواق "غير مكتملة" تعاني بشدة من الاحتكار وقلة المعلومات وضعف الهياكل الأساسية، وتفتقر إلى القدرة الكافية على الوصول إلى التمويل، وهي تضم في بعض الحالات حركات عمالية قوية. إن أوجه القصور المحددة في الأسواق الانتقالية تعد عقبة خطيرة أمام تعديل المشاريع وإعادة تشكيلها في هذه البلدان. غير أنه يبدو أن مفتاح فهم أداء الاقتصاد الجزئي المخيب للأمال في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يكمن، في المقام الأول، في تشوهات المشاريع التي تواجه إدارة المؤسسة.

وبالنظر إلى المؤسسات كمنظمات اجتماعية معقدة، سرعان ما يتركز اهتمام المرء على المؤثرات والضغوط الواقعة على المديرين. وكما لوحظ بالفعل، فعند بداية مرحلة التحول، أدت الصدمات الانتقالية إلى خلق فراغ في السلطة داخل المؤسسات المملوكة للدولة. فمن ناحية، وجدت المؤسسات ومديروها أنفسهم في حالة لم يسبق لها مثيل في صعوبتها من حيث تقشف الاقتصاد الكلي واختفاء الأسواق، ومن ناحية أخرى، كانوا يواجهون تسيبا في قواعد الإدارة والسيطرة (أو بالأحرى غيابا كاملا لها).

ورغم أن واضعي السياسات العامة شرعوا بعد ذلك في التغلب على هذه الحالة، فإن الإدارة المؤسسية السليمة للمؤسسات المملوكة للدولة وبعض الشركات المخصصة (ولا سيما تلك الناشئة عن عمليات خصخصة جماعية) لا تزال غير متوفرة حتى في المرحلة الحالية من عملية التحول. ونادرا ما تشارك الحكومات ذاتها في ممارسة الرقابة الوثيقة على المؤسسات التي تملكها رسميا؛ كما لا يبدو أنها تمارس الرقابة أو السلطة بصورة مباشرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع، وذلك وفقا لبيانات الدراسات الاستقصائية^(٧٨).

(٧٧) انظر ESTRIN AND TAKLA، المرجع المذكور.

(٧٨) انظر: "Saul Estrin et al...".

إن معايير الإدارة التي تتبعها الهيئات التي تمتلك رسمياً المؤسسات الجديدة تميل إلى أن تتسم بالغموض، وتتأثر أحياناً بالمصالح الخاصة أو المؤسسية. ولذلك، فليس مما يدعو إلى الدهشة أن أقوى الدوافع الإدارية، وبالذات عند بدء مرحلة الانتقال، إنما يتمثل، فيما يبدو، في البقاء: أي الاحتفاظ بالمنصب الإداري في مؤسسة تظل قائمة بصورة مستمرة. وفي أفضل الأحوال، لا تندرج أهداف عملية التكيف وإعادة التشكيل ذات المنحى السوقي إلا في المرتبة الثانية بين أولويات المديرين، وإلا إذا اعتبرت شرطاً للبقاء.

وكانت سلطة العمال من العوامل الأخرى التي تؤثر على الحوافز الإدارية، ولا سيما في شرق أوروبا ووسطها. فالمديرون كانوا أميل إلى السعي وراء استراتيجيات لا تؤدي إلى ردود فعل خطيرة من جانب العمال، وذلك في حدود اعتمادهم على سلطة عمالهم الرسمية أو غير الرسمية في اتخاذ القرار. وأدى نشوء فئة واسعة راكدة من العمال العاطلين لفترات طويلة، ناهيك عن ارتفاع تكلفة فقدان العمل، إلى مقاومة نشطة من جانب نقابات العمال لقرارات الطرد. وكان مرجحاً لمشاكل تتصل بهذا النوع من الحالات أن تنشأ في بلدان ذات حركات عمالية قوية نسبياً مثل بولندا، غير أن هناك دلائل أيضاً على وجود أعراض مشابهة في اقتصادات أخرى تمر بمراحل الانتقال^(٢٩).

وأدت هذه العوامل مجتمعة إلى جعل المديرين أكثر نفوراً وابتعاداً عن اتخاذ تدابير جذرية لتكييف المؤسسات. وبدلاً من ذلك، أصبح توليد السيولة اللازمة للإبقاء على المؤسسة قائمة بصورة مستمرة واحداً من أعلى الأولويات. أما تدابير إعادة تشكيل المؤسسات التي من شأنها أن ترفع قيمة المؤسسة مستقبلاً، وإن كانت لن تولد نقداً في الأجل القصير، فلم يكن لها سوى أولوية منخفضة. ولذلك، لا يدعو إلى الدهشة أن البيانات الجزئية تبين أن جهود إعادة التشكيل، إذا ما اضطلع بها مديرو المؤسسة المملوكة للدولة، تكون كقاعدة أعمالاً لا تهدد الأطراف الداخلية ولا تتطلب مبالغ نقدية كبيرة^(٣٠).

والاستثناء الرئيسي الوحيد الممكن هو في الحالة التي تنطوي فيها الإصلاحات على إمكانية أكبر لتحقيق مكاسب شخصية للمديرين. فلما كان خطر زوال المؤسسة ماثلاً على الدوام أمام المديرين في مناخ الانتقال الذي يمتلئ بالشكوك والمخاطر الجسيمة، فإن السعي وراء عائدات قصيرة الأجل بفض مناصبهم الحالية يعد عاملاً قوياً آخر من العوامل المؤثرة على سلوكهم. والسعي وراء العائدات يمكن أن يتخذ طائفة متنوعة من الأشكال، غير أن واحداً من أكثرها شيوعاً هو قيام مديري المؤسسات بإنشاء شركات خاصة موازية.

(٢٩) على سبيل المثال، فإن التحليل الاقتصادي القياسي لأداء المؤسسات يبين أن سلطة العمال في تشيكوسلوفاكيا (الجمهورية التشيكية فيما بعد) ربما تكون هامة، رغم كونها غير رسمية. كما أن انخفاض معدل البطالة في هذا البلد يمكن أن يفسر على أنه مؤشر غير مباشر على وجود سلطة فعلية هامة (انظر Lubomir Lizal, Miroslav Singer and Jan Svejnar, "Manager interests, breakups and performance of state enterprises in transition", Paper presented at the Workshop on Enterprise Adjustment in Eastern Europe, World Bank, Washington, D.C., 22-23 September 1994).

(٣٠) انظر: "Wendy Carlin et al...".

ولكي يتفادى المديرون المصاعب القانونية، فإنهم يستطيعون عمل ذلك من خلال ترتيبات مع أشخاص يثق بهم المديرون. وعن طريق توزيع عقود بعض من لوازم المؤسسة أو مبيعاتها والتلاعب بفروق الأسعار، يمكن تحويل جزء من دخل المؤسسة إلى شركة أو شركات خاصة يسيطر عليها المديرون. وفي مخطط آخر، ينقل المشروع أصولا إنتاجية إلى مؤسسات خاصة عن طريق تأجيرها، أو بالمساهمة بها في مشاريع مشتركة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نزح أجزاء كبيرة من أصول المؤسسات وتحقيق خسائر للمؤسسات المملوكة للدولة، بما يحول الحالة الصعبة إلى حالة مستحيلة^(٣١).

ويمكن أيضا أن يبقى هذا النشاط على استمرار مشروع غير قابل للحياة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمؤسسة حكومية غير قابلة للحياة أن تؤجر واحدا من أصولها، مبنى للمكاتب الإدارية مثلا، إلى شركة خاصة. ويمكن للإيرادات المتحققة من الإيجار أن تولد تدفقا نقديا يكفي لتمكين المؤسسة المملوكة للدولة من البقاء. وفي المقابل، يمكن للدولة أن تغلق المؤسسة المملوكة لها، وتبيع أو تؤجر المبنى نفسه، بحيث تحتفظ بالإيرادات في مجال الممتلكات العامة.

وثمة عامل مؤثر آخر يبعد المديرين عن المجالات المنشودة للسلوك المتعلق بإقامة المشاريع الخاصة، وهو يكمن في سياسات الميزة "المتشددة". إذ أنه رغم القضاء على معظم ضوابط الميزة "الميسرة" التقليدية التي ينطوي عليها التخطيط المركزي، فقد أصبح المديرون شديدي البراعة في الالتفاف حول ضوابط الميزة المتشددة الجديدة، وذلك ببساطة من خلال عدم دفع الفواتير، إذ أن الهيئات القانونية والتنظيمية تفتقر إلى الوسائل اللازمة لإنفاذ القواعد ضد هذا السلوك. وفي روسيا، أصبح تعمد الامتناع عن السداد يشكل في الواقع الأسلوب المفضل للتمويل، حتى بالنسبة للمؤسسات ذات السيولة النسبية.

وعلاوة على ذلك، فإن التطبيق المتواصل لسياسات التقشف في الاقتصاد الكلي كان كثيرا ما يؤدي إلى الاضطرار سياسيا للقيام بعمليات إنقاذ المؤسسات. وكان ما يسميه الاقتصاديون "الخطر المعنوي" لهذه العمليات - أي التغاضي عن تكرار السلوك الذي ينطوي على خطر من خلال تجنب المسؤولين الاقتصاديين عواقب مثل هذا السلوك - يبدو أمرا قائما، مما كان يؤدي إلى تناقص مصداقية السياسة الاقتصادية^(٣٢).

وقد اتضح، في الواقع، عند تحليل موقف المديرين من القيود الجديدة المفروضة على الميزانيات، أن بعض هذه القيود كانت تعد "أشد" من غيرها. وفي دراسة استقصائية للمؤسسات البولندية، طلب من كل من الشركات الخاصة والمؤسسات المملوكة للدول ككل أن تبوب التزاماتها وفقا للترتيب الذي تدفعها

(٣١) انظر: World Bank, Poland: Growth with Equity Policies for the 1990s (report No. 13039-POL), Washington, D.C., The World Bank, September 1994.

(٣٢) انظر: Rumen Dobrinsky et al., "Enterprise behaviour..."

به، فجاءت الضرائب والأجور في المركزين الأول والثاني، في حين جاءت المدفوعات للموردين والمصارف في المركز الأخير. ولم يكن الأمر مختلفاً بصورة ملحوظة إلا بالنسبة للمؤسسات المملوكة للدولة التي تمر بضائقة مالية، حيث جاءت الأجور في المركز الأول، ثم جاءت جميع الالتزامات الأخرى متأخرة عنها بشدة. وكانت المؤسسات المملوكة للدولة تمول قرابة نصف خسائرها من خلال الزيادات في متأخرات الضرائب والضمان الاجتماعي. وأسفرت دراسات أخرى عن نتائج مشابهة، بينت أنه رغم التفاوت البالغ في سلوك المؤسسات البولندية، فإن العلاقات مع الدولة كانت العامل الرئيسي الذي يخفف من القيود المفروضة على الميزانيات، ولاسيما في المشاريع المملوكة للدولة^(٣٣).

وحالة المؤسسات التي تمر بضائقة مالية في هنغاريا تبدو مشابهة لتلك التي في بولندا. وقد كشف تحليل لديناميات وهيكل متأخرات المشاريع في هنغاريا أنه من بينه المؤسسات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كانت المدفوعات المستحقة للضرائب والضمان الاجتماعي تشكل أكثر من نصف المتأخرات. ولم يكن ثمة أدلة كبيرة على تراجع المدفوعات فيما بين المشاريع^(٣٤).

أما أولويات المدفوعات للمشاريع التشيكية والبلغارية، فتبدو مختلفة تماماً. ويكشف تحليل لهيكل مديونية المشاريع في الجمهورية التشيكية أن معظم متأخرات المشاريع كان عبارة عن مدفوعات للموردين فات موعد استحقاقها، وليس مدفوعات للمصارف أو الدائنين الآخرين. ومن الناحية الأخرى، كانت خدمة الديون المصرفية التي فات موعد استحقاقها تشكل الغالبية الساحقة من متأخرات المشاريع في بلغاريا^(٣٥).

وفي جميع هذه البلدان، مثلما هو الحال على الأرجح في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وحيث لا تتوفر حالياً بحوث استقصائية مقارنة، كانت جوانب محددة من المناخ القانوني والاقتصادي هي التي تشكل الطريقة التي يتصدى بها المديرون للإختلالات "الشديدة" في ميزانياتهم. فالمديرون ينتقون، في واقع الأمر، استراتيجيتهم للتصدي بناءً على تكلفة الفرص لمختلف الخيارات، بما في ذلك الحجم واحتمال التعرض لعقوبات، وهي أمور من الواضح أنها تختلف من بلد إلى بلد.

وفي هذا الصدد، كان أحد المحددات الهامة كان يتمثل في قوة - أو بالأحرى ضعف - الاتفاقات التعاقدية. ورغم أن آثار الخطر المعنوي المترتب على عدم الوفاء بالتعاقدات كانت تتركز في بادئ الأمر في المشاريع، المملوكة للدولة، فإن عدواها بدأت تنتقل إلى المشاريع الخاصة الناشئة حديثاً. وبالتالي، فإن خرق التعاقدات، وتأخير التسليم أو إلغائه، وإرجاء المدفوعات أو رفضها، لم تعد من السمات التي تقتصر

(٣٣) انظر: Marek Belka et al..., and Marek Belka and Stefan Krajewski...

(٣٤) انظر: John Bonin and Mark Schaffer...

(٣٥) انظر: Rumen Dobrinsky et al., "Enterprise behaviour..."

على المشاريع المملوكة للدولة. فالمصارف التجارية، على سبيل المثال، تتراكم لديها قروض معدومة جديدة مستحقة على مؤسسات خاصة جديدة. وفي مواجهة المشاكل المالية، صارت الأعمال التجارية الخاصة والشركات الأجنبية العاملة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تسعى هي الأخرى إلى دعم حكومي أو تحاول الحصول على معاملة تفضيلية من الحكومة^(٣٦).

التعلم من التجربة في مجال السياسات

في ضوء الدراية المكتسبة، يبدو الآن أن بعض الافتراضات بشأن العلاقات السببية في مجال تكيف الاقتصاد الجزئي لم تكن صحيحة. ومن بينها افتراض أن المؤسسات يجب أن توجد في بيئة تفرض التكيف وإعادة التشكيل لتصبح قادرة على الاستمرار وفعالة، أي أن إعادة التشكيل كانت تعتبر الوسيلة لتحقيق القدرة على الاستمرار والفعالية. وفي الحقيقة، يرجح أن العلاقة السببية كانت قائمة في الاتجاه المعاكس: في معظم الحالات، كانت المؤسسات القادرة بالفعل على الاستمرار هي التي نجحت في إعادة التشكيل والتكيف.

لم تصبح جميع المؤسسات المملوكة للدولة والتي أظهرت حساباتها أنها كانت تحقق أرباحا في الماضي مؤسسات رابحة حين خضعت لشروط السوق؛ بيد أن معظم الشركات التي تحقق أرباحا الآن كان لها في الماضي أيضا أداء جيد^(٣٧) غير أنه يكاد ألا يكون هناك أي دليل على حدوث عكس ذلك: أي على أن مؤسسة غير رابحة أصبحت تحقق أرباحا بعد التحول. وبالطبع، فإن القياسات الكمية لـ "الفعالية" أو "عدم الفعالية" في طور ما قبل مرحلة الانتقال ينبغي أن تفسر بقدر من الحذر نظرا لشدة تشوه هيكل الأسعار في ذلك الوقت. بيد أنه من الواضح أن "عدم الفعالية"، في الماضي على الأقل، لم يكن ناجما عن تشوه هيكل الأسعار فقط؛ لقد كان يعكس أيضا أداء ناقصا بصورة أساسية^(٣٨).

يبدو أن كل هذا، وكذلك الأنماط المتباينة لأداء المؤسسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، يظهر عدم تماثل المؤسسات المملوكة للدولة عند بداية الانتقال (وهو ما ينعكس جزئيا في مؤشرات أدائها): كانت بعض المؤسسات مجهزة بتكنولوجيات أفضل من غيرها؛ كما أن بعض المؤسسات قد جربت بالفعل الأسواق والمنافسة الأجنبية في حين لم تفعل ذلك مؤسسات أخرى؛ وكانت خبرات التنظيم الإداري متفاوتة في داخل قطاع المؤسسات.

(٣٦) انظر وثيقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، المرجع المذكور، الصفحتان ١٩٦ و ١٩٧ من النص

الإنكليزي.

(٣٧) انظر ESTRIN AND TAKLA، المرجع المذكور.

(٣٨) من المسلم به أنه لا يمكن دائما العثور على سجلات العديد من الشركات بشأن الحالة التي

كانت عليها حين أجريت إعادة التشكيل التنظيمي للمؤسسات (كما تمت ملاحظته، حدثت عمليات انقسام عديدة في السنوات الأولى من مرحلة الانتقال).

وإجمالاً، فإن تجربة تكيف الاقتصاد الجزئي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال قد أظهرت بعض العناصر البارزة لسلوك المؤسسات وأدائها في تلك الفترة. ولم يكن واضعاً السياسات في هذه البلدان قد توقعوا جميع هذه العناصر، مما نتجت عنه صعوبات إضافية في عملية التحول الاقتصادي. وفي الواقع، فإن البيئة التي يفترض أن تتكيف الشركات في إطارها مازالت تنطوي على نقائص عديدة. فجميع الأسواق في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لم تزل في أول أطوار نشأتها وتعوقها تشوهات ونقائص حادة. ثم إن عدم كفاية المعلومات وسوء اشتغال قنوات الإعلام يتسببان في تجزئة الأسواق إلى قطاعات، كما تتسبب بعض التدابير المتخذة في مجال السياسات في إعاقة الضغوط التنافسية. إن سلوك المؤسسات غير المستصوب هذا، ولو أنه يمكن تفسيره، مازال منتشرًا على نطاق واسع. وعلى كل حال، فإن تجربة الانتقال الفعلية - الأليمة في العديد من الحالات - تتيح دراية جديدة بأنماط تكيف المؤسسات وفهماً أحسن لها في هذه الفترة الشديدة الاضطراب.

وبالتالي، فإن أحد الدروس المستفادة من المرحلة الأولى للتحول الاقتصادي هو أن الأسواق في طور الانتقال تتطلب وجود معايير تنظيمية واضحة وقابلة للإنفاذ وكذلك آليات حفز لتنفيذها تكون مصممة بإحكام. ويتعين أن توضع بعناية فائقة سياسات للتدخل الفاعل بغية تفادي "الخطر الأخلاقي". ومن الهام أيضاً أن تؤدي سياسات الخصخصة إلى إنشاء هياكل ملائمة لحسن إدارة الشركات، وتمثل هذه الهياكل الشرط الأساسي لكفالة أن تفي إعادة التشكيل والتكيف بمقتضيات السوق.

إن المؤسسات الكبرى المملوكة للدولة والتي تتكبد خسارات تشكل أفدح مشاكل الاقتصاد الجزئي في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ولن يمكن أن تشكل الخصخصة حلاً لجميع تلك المؤسسات إذ أن بعضها، ببساطة، "غير قابلة للخصخصة". غير أن تأجيل ما لا مناص منه من شأنه أن يزيد من خطورة الآثار السلبية المترتبة على الخسارات التي تتكبتها المؤسسات الضخمة. وتتطلب إعادة تشكيل هذه المؤسسات، إن كانت إعادة التشكيل هذه ممكنة إطلاقاً، مشاركة أوثق من جانب السلطات؛ لكن لن يكون هناك بد في نهاية الأمر من تصفية العديد منها.

ويمثل تعزيز العمل على إيجاد بيئة تنافسية للسوق شرطاً آخر للنجاح في إعادة تشكيل المؤسسات. وفي هذا الصدد، فإن زيادة انفتاح الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال على الاقتصاد الدولي يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في تعزيز التنافس وفي إيجاد أعداد أكبر من منظمي المشاريع. ومن جهة أخرى، يجب تذكر أن جميع بلدان الاقتصادات السوقية تقريباً - بما في ذلك البلدان الأكثر تقدماً والأسرع نمواً - لديها أسباب اقتصادية وسياسية للخروج عن سياسة الإباحية الاقتصادية الكاملة.

سوف تطرح المرحلة الجديدة من عملية التحول تحديات جديدة لصانعي السياسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وسيتعين إيلاء عناية فائقة لكل من قضايا سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات الاقتصاد الجزئي بغية تعجيل عملية الإصلاح والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وسلوك درب النمو المستدام. بيد أن وضع السياسات، مثلما هو الحال في مجالات أخرى، سيظل يتمثل في "التعلم في أثناء العمل"، مع منح قيمة عالية لإدراك الحاجة لتعديل السياسات حين تكون قائمة، وتوخي المرونة لاتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب.

الفصل السابع

الاتجاه المتغير للتعاون الدولي لأغراض التنمية

الفصل السابع

الاتجاه المتغير للتعاون الدولي لأغراض التنمية

في الفصول الثلاثة السابقة، كان الهدف هو تحديد ثلاثة جوانب هامة من جوانب رسم السياسات في ثلاث مجموعات من البلدان متباينة تحليليا. وفي كل حالة، نظر إلى مسألة رسم السياسات باعتبارها مختلفة إلى حد ما عما كانت عليه منذ بضع سنوات بحيث يمكن تحديد مواقع الابتكار داخل كل مجموعة من مجموعات البلدان. وكانت جميع السياسات التي نوقشت ذات طابع محلي، وإن كان ذلك في سياق الاقتصادات المفتوحة بصورة متزايدة على التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. بيد أن السياسات كانت آخذة في التطور أيضا في سياق التعاون الاقتصادي الدولي. ويلقي هذا الفصل نظرة إلى مجموعة مختارة من الترتيبات الدولية بين الحكومات في المجالين التجاري والمالي، والتي تهدف، في مجموعها أو في جانب منها، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية. ويعني هذا أن هذا الفصل يتناول ما يترتب على البلدان النامية من آثار نتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي عقدت في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") التي عقدت في الفترة ما بين عام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٣، كما يتناول أثر قيام البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة بتقديم التمويل الرسمي لأغراض التنمية.

وتنطوي الصورة التي تكشف عنها هذه الحالات عن حدوث تغيير أساسي تسعى بموجبه البلدان النامية - في معظمها، باستثناء أقل البلدان نموا من بينها - إلى الحصول على معاملة مختلفة بل وهي تعامل معاملة مختلفة عما كانت تلقاه في الماضي. وقد يعزى ذلك جزئيا إلى التغييرات الحادثة في الضغوط التي تتعرض لها الحكومات في كلتا هاتين المجموعتين من البلدان - أي الناشئة عن القطاع الخاص في كل منهما، وعن الأولويات السياسية المتغيرة في عالم ما بعد فترة الحرب الباردة - كما تعزى إلى المفاوضات الدولية القائمة على الأخذ والرد. على أن كل هذه الأمور هي مجرد تكهنات في الوقت الراهن لأن التغييرات التي جرى تحديدها هي، فيما يبدو، جزءا من عملية أوسع نطاقا تتعلق بتغيير السياسات على الصعيد العالمي. وبعبارة أخرى، يبدو أننا في قلب نقطة تحول فيما يتعلق بطابع التعاون الدولي، ومن شأن نقاط التحول أن تحلل بدرجة أكبر من الوضوح بعد أن يمر عليها وقت طويل. وما يطمح إليه هذا الفصل ليس سوى الهدف الأضيق نطاقا والذي يتعلق بتحديد التغييرات الحادثة ووصف معالمها.

وبالنسبة للقضايا المطروحة فيما يتعلق بالسياسات، يبدو أن جوهر التغييرات يكمن في قيام راسمي السياسات في البلدان النامية باتباع نهج أكثر وثوقا وفي تكوين الصورة الجديدة لدى شعوب البلدان ذات الاقتصادات متقدمة النمو عن البلدان النامية. ذلك أن الصورة النمطية لأي بلد نام، كما يراها العديد من الناخبين في البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو، هي الآن لا تعدو كونها إما منافسا منخفض الأجر يقوم بإنتاج منتجات تزداد تطورا، وإما كيانا محفوبا بالفقر والتفسخ الاجتماعي والضعف السياسي. وكما هي الحال في أي قولبة، فإن هناك مبالغة في هذين النموذجين، ولكن أيا منهما ليس من شأنه أن يستحث

الأصوات في البلدان الصناعية من أجل مواصلة أو تعميق ترتيبات خاصة معها، باستثناء ما يشمل منها المساعدة ذات الطابع الانساني. وفي واقع الأمر، وحسبما هو مدعم بالوثائق في هذا الفصل، فقد ضعفت ترتيبات التجارة الخاصة والتدفقات المالية التي قدمتها حكومات بلدان كثيرة من البلدان المتقدمة النمو. وعلى نفس المنوال، فإن حكومات بلدان نامية كثيرة انضمت بصورة أكثر نشاطا إلى المفاوضات الدولية، وسعت إلى ترتيبات تجارية ومالية أخرى تحل محل الاعتماد على معاملات خاصة لا تكون مضمونة بما فيه الكفاية.

السياسة التجارية لأغراض التنمية بعد جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف

تشمل السياسة التجارية لأغراض التنمية أنشطة كثيرة، ولكن أحد الشواغل الرئيسية تمثل في شروط وصول صادرات البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية. وقامت "الغات" بتنظيم قواعد الوصول الدولية - وتقوم بتنظيمها الآن المنظمة الخلف، وهي منظمة التجارة العالمية - ومن ثم فإن نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف تكشف عن دليل على وجود نهج جديد إزاء التعاون لأغراض التنمية.

ومنذ الحرب العالمية الثانية، تركزت الجولات العديدة من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف، بصورة أساسية، على هدفين: أولهما أن كل مشترك سعى إلى الحصول إلى فرص أكبر للوصول إلى الأسواق الأجنبية في مقابل السماح بزيادة فرص الوصول الأجنبي إلى سوقه المحلية، وثانيهما أن كل طرف سعى إلى وضع قواعد مواتية للتعامل فيما يتعلق بالعلاقات التجارية وإجراءات تسوية المنازعات. وقبل جولة أوروغواي، لم تشارك البلدان النامية، في معظمها، مشاركة فعالة في عملية الأخذ والرد التي انطوت عليها المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

واعترفت البلدان الصناعية بأن البلدان النامية كانت في وضع غير مؤات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو، لا سيما من حيث المنافسة في القطاعات التي يمكن فيها تحقيق ميزة نسبية نتيجة للتعلم عن طريق الأداء، ووفورات الحجم، والعوامل الخارجية الإيجابية المرتبطة بإنشاء صناعات تحويلية حديثة والاضطلاع بأنشطة للخدمات⁽¹⁾. ومن ثم فقد منحت البلدان النامية "معاملة خاصة وتفاضلية" في اتفاق الغات نفسه، وكذلك في مختلف جولات المفاوضات.

(1) للاطلاع على نماذج من هذه الحجج، انظر D. Rodrik, "Conceptual issues in the design of trade policy for industrialization", World Development, vol. 20, No.3 (1992); and F. Stewart, "Recent theories of international trade and some implications for the South", in H. Kierzkowski, ed.(Oxford, Clarendon Press,1984) Monopolistic Competition and International Trade

واتبعت المعاملة التفاضلية، بالشكل الذي أخذته، مسارين واضحين. فمن ناحية، أعفيت البلدان النامية إلى حد كبير من معظم الضوابط التي طبقت على البلدان المتقدمة النمو. وعلى سبيل المثال، فإن "تشبيطات التعريفية الجمركية"، وهي التزامات تضمنتها المفاوضات بشأن التعريفات الجمركية بحد أقصى أو بمستويات فعلية للتعريفات الجمركية، لم تكن مطلوبة من البلدان النامية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أتيحت لهذه البلدان المرونة لكي تفرض قيودا كمية مؤقتة لأغراض موازين المدفوعات (المادة الثامنة عشرة - بء من اتفاق الغات)^(٢). وربما كان الأهم من ذلك أنه كان هناك اعتراف بالإعانات باعتبارها أداة مقبولة من أدوات السياسة الإنمائية.

أما المسار الثاني، الذي أدمج ضمن الجزء الرابع من اتفاق الغات في عام ١٩٦٥، فهو ينص على التزام صريح بالوصول التفاضلي، وتخلي رسميا عن التزام البلدان النامية بأن تقدم تنازلات في المفاوضات التجارية على أساس المعاملة بالمثل. ومورست فيما بعد فرص الوصول على أساس تفاضلي عن طريق مختلف مخططات نظام الأفضليات المعمم الذي وضعته البلدان المتقدمة النمو. وفي حين تتيح هذه المخططات قدرا من المزايا، فقد طرحنا دائما حجة مفادها أن هذه المخططات لم تحقق الآمال المرجوة منها، ويعزى ذلك أساسا إلى النطاق الضيق للمنتجات التي تشملها، وإلى طابعها غير التعاقدية (حيث يمكن لمناحي الأفضليات سحبها من طرف واحد)، وإلى استبعاد المستفيدين أو "استبعادهم تدريجيا" حسب تقدير المانح، ووجود حصص للتعريفات وتقييدات أخرى داخل النظام^(٣).

ومثلت جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف خلال السبعينات ذروة التوافق العام في الآراء الذي تم التوصل إليه تأييدا للمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية. ووفر ما يسمى بشرط التمكين أساسا قانونيا دائما لنظام الأفضليات المعمم، لكنه لم يجعله إلزاميا. وأدى تقنين المعاملة التفاضلية إلى الإدخال الصريح لمفهوم الاستبعاد التدريجي في شرط التمكين، حيث جرى النص على عدم إتاحة هذه

(٢) من المؤكد أن المادة الثامنة عشرة - بء قد أسئ استخدامها، حيث أصبحت التدابير المؤقتة في أحيان كثيرة تدابير دائمة. وتتيح المادة الثامنة عشرة - جيم أيضا توشي المرونة لحماية الصناعات الناشئة. على أن هذا الفرع نادرا ما جرى التذرع به لأن المعايير المتعلقة بتطبيق أحكام موازين المدفوعات لم تكن من القوة بما يستدعي التذرع بأحكام المادة الثامنة عشرة - جيم.

(٣) إن قبول البلدان النامية وضع صك غير ملزم من الناحية التعاقدية في الغات .. والمزايا التي يمكن، بناء على ذلك، سحبها حسب تقدير البلد المانح .. يمكن أن يترتب عليه انتهاكات خطيرة أكثر من المزايا التي يتيحها لها نظام الأفضليات المعمم. فقد استخدمت البلدان متقدمة النمو التهديد بسحب مزايا نظام الأفضليات المعمم لانتزاع تنازلات من المستفيدين في مختلف ميادين السياسات (انظر J. Whalley, "Nondiscriminatory discrimination: special and differential treatment under GATT for developing countries, (Economic Journal, No. 100 (December 1990), pp. 1310-1328).

المعاملة إلا حسب الحاجة ولفترة زمنية محدودة. والمشكلة مع شرط التمكين أنه لم يحدد تفصيلا معايير لتصنيف أي بلد باعتباره بلدا ناميا، أو باعتباره، ضمنا، قابلا للاستبعاد التدريجي. ومن الناحية الفعلية، فإن البلدان الصناعية استبعدت البلدان النامية تدريجيا، ومن جانب واحد، من أهلية الانضمام لنظام الأفضليات المعمم. وعلى أي حال، فإن قيمة المزايا التي يوفرها نظام الأفضليات المعمم قد ضعفت في إطار جولة أوروغواي، إذ أن التعريفات غير التفضيلية نفسها قد انخفضت.

تخفيف المعاملة الخاصة والتفاضلية

خلال المفاوضات في إطار جولة أوروغواي وفي المفاوضات الخاصة بشروط الانضمام الى الغات بالنسبة للبلدان التي لم يسبق لها أن كانت أعضاء فيه، خسرت البلدان النامية جزءا كبيرا من معاملتها التفاضلية، بالرغم من أن المعاملة التفاضلية لأقل البلدان نموا كانت محمية الى حد كبير (للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول السابع - (أ)).

**الجدول ٧ - ١ المعاملة "الخاصة والتفاضلية" للبلدان النامية في إطار جولة
أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف**

الموضوع	الأحكام
الهيكل المؤسسي	- إعفاءات من التزامات التحرير في إطار الجولة بالنسبة لأقل البلدان نمواً. "القيود المفروضة" يستخدم عندما يشكل بلداً نامياً موضوعاً لقضية تُرفع في إطار نزاع تجاري.
التعريفات	- عمليات تشييت الحد التعريفي الأقصى عند مستويات أعلى (٢٥ - ٣٠ في المائة).
الزراعة	- اتفاق لا ينطبق على أقل البلدان نمواً.
المنسوجات	- تخفيضات أقل في الحواجز "التعريفية" وغير التعريفية والدعم المحلي (ثلثاً التزامات البلدان الصناعية المطلوبة من البلدان النامية؛ ممتدة على ١٠ سنوات بدلاً من ٦؛ ومسموح بعدد أكبر من الإعانات).
الضمانات	- معاملة خاصة لأقل البلدان نمواً، البلدان الموردة الصغيرة والبلدان المنتجة للألياف. يمكن أن تبقي على التدابير الخاصة بها لفترة أقصاها ١٠ سنوات بدلاً من ٨ سنوات.
الإعانات	- الأحكام الدنيا في أسواق التصدير. - يمكن أن تطبق من جديد التدابير على نحو أكثر تواتراً. - إلغاء التدريجي لإعانات التصدير في غضون ٨ سنوات، مع احتمالات التمديد. - القيود على الإعانات غير مطلوبة من البلدان التي يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن ١٠٠٠ دولار.
مكافحة الإغراق	- الأحكام الدنيا في أسواق التصدير. - الإعفاءات في حالات الخصخصة. - إيلاء اعتبار خاص للبلدان النامية قبل اتخاذ أي إجراء.
جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة	- أحكام دنيا. - فترة انتقالية أطول للتكيف: ٥ سنوات للبلدان النامية (قابلة للتمديد حتى ١٠ سنوات)، و ١٠ سنوات (قابلة للتمديد) لأقل البلدان نمواً.
تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	- المساعدة التقنية. - فترة إلغاء تدريجي أطول: ٥ سنوات للبلدان النامية، ٧ سنوات لأقل البلدان نمواً. يمكن إتاحتها بموجب المادة الثامنة عشرة بـ٤.
ميزان المدفوعات	- مشاورات مبسطة لأقل البلدان نمواً.
الخدمات	- مبدأ زيادة مشاركة البلدان النامية، مطلوب عدد أصغر من تدابير فتح الأسواق؛ المساعدة في تعزيز قطاع الخدمات. - بالنسبة للخدمات المالية، أحكام أقل تشدداً

المصدر: تحليل الغات لمشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، مع تأكيد خاص على الجوانب التي تهم البلدان النامية (MTN/TNC/W/122)، جنيف ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣؛ والوثيقة النهائية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف (MNT/FA)، جنيف، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

ملاحظة: تحدد الأحكام الدنيا ضرورة اجتياز الأثر المتعلق بالعبء قبل اتخاذ أي تدابير.

وهناك خسارة أولى - - جزئيا ثمن دخول ساحة المفاوضات - - هي تجميد المستويات التعريفية. ومع ذلك، فقد تم تحديد التعريفات المجمدة على مستويات أعلى بكثير من التعريفات المطبقة حاليا وهي تمنح بذلك قدرا من المرونة السياسية للبلدان المتأثرة. وتتراوح المعدلات التعريفية المجمدة في معظمها بين ٢٥ و ٢٥ في المائة بالنسبة للبلدان النامية. وذلك يعني أن التعريفات المجمدة ستظل، في المتوسط، أعلى بكثير منها في البلدان متقدمة النمو^(٤). وفي هذا الصدد، تبقى درجة معينة من المعاملة التفاضلية في مجال التعريفات قائمة؛ وقد تصبح حرية رفع التعريفات الى مستوى التجميد مفيدة من حيث تجنب الحاجة الى دفع تعويضات عندما تطفو مشاكل ميزان المدفوعات على السطح^(٥).

كذلك فقدت البلدان النامية المرونة في استخدام تدابير السياسة التجارية لمعالجة صعوبات ميزان المدفوعات؛ وذلك يعني، أنها التزمت بمنح أفضلية "للتدابير التي تستند الى الأسعار" على القيود الكمية. وعلاوة على ذلك، فإن قدرتها على استخدام القيود الكمية لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات سوف تتقلص بشكل حاد بسبب الإجراءات المتشددة التي تحيط بفرضها وبسبب إمكانية لجوء الأطراف التي لحق بها الضرر الى جهاز تسوية المنازعات. وبالفعل، منحت البلدان النامية حرية أقل من البلدان متقدمة النمو في تطبيق القيود الكمية، ذلك أنه ما زال مسموحا بها في قطاعات ومسائل تهم هذه الأخيرة، مثل الزراعة والمنسوجات وإجراءات الضمانات.

وبدلا من منح البلدان النامية معاملة خاصة، فإن الاتفاق بشأن الإعانات يحابي في صلبه أيضا البلدان متقدمة النمو على البلدان النامية. فهو يسمح بالإعانات للبحث والتطوير الأساسيين، وإعادة تدريب الأيدي العاملة، والتكيف البيئي (التي تستخدمهما البلدان متقدمة النمو بشكل أكبر من البلدان النامية) ولكنه يحظر المعونة لتنمية الإنتاج (وهو الأمر الأكثر ملاءمة لمرحلة نمو البلدان النامية ولاحتياجاتها). وبصورة جوهرية أكثر، فهو يقضي على مقبولية الإعانات كوسيلة لبرامج التنمية الاقتصادية، التي تم إدخالها في مدونة جولة طوكيو. والإعفاء من اتفاق الإعانات قائم بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض، ولكن نقطة التدرج منخفضة جدا: جميع البلدان التي يزيد نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي على ١ ٠٠٠ دولار -- الواردة في المرفق السابع من اتفاق الإعانات -- سيتعين عليها التقيد بشكل أساسي بالضوابط ذاتها الموجودة في هذا الميدان. وإلى جانب أقل البلدان نموا، هناك ٢٠ بلدا فقط يقل نصيب الفرد فيه من الناتج القومي الإجمالي عن ١ ٠٠٠ دولار: ١٠ في افريقيا و ٥ في أمريكا و ٥ في آسيا. والخط الفاصل للدخل الفردي المنخفض جدا الذي تم تحديده في اتفاق الإعانات يقاسم بفعالية البلدان التي قد تستمر حوافز التصدير فيها في القيام بدور مفيد. وتشتمل هذه المجموعة على بلدان صنّفها البنك الدولي على

(٤) وحالما "تطبق التعريفات الجمركية" على الحواجز غير التعريفية في الزراعة (بعبارة أخرى تحويلها الى تعريفات مع أثر حماية مساو لها)، فقد لا يصبح هذا الأمر حقيقيا.

(٥) إن التفاهم الجديد على المادة الثامنة عشرة - باء يتيح للبلدان التي تأثرت على نحو معاكس من جراء تدابير اتخذت لأسباب تتعلق بميزان المدفوعات أن تلجأ الى آلية تسوية المنازعات وأن تطلب تعويضا. ومع ذلك، فإن الحق المسبق للبلدان النامية في رفع التعريفات من مستويات مطبقة الى مستويات مجمدة يتيح لها مهلة قبل أن تصبح عرضة لرفع دعاوى عليها بطلب تعويض.

أنها ذات دخل متوسط منخفض لم يحدث فيها تصنيع ذو أهمية (مثل الأردن وباراغواي وجامايكا والكونغو).

والاتفاق المعني بحواجب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة متشدد بشكل خاص فيما يتعلق بالمعاملة التفاضلية. وبعد فترة سماح مدتها خمس سنوات (عشر سنوات بالنسبة لأقل البلدان نمواً)، سيتعين على البلدان النامية التي لم تفعل ذلك بعد، أن توفق بين تشريعاتها الخاصة بالملكية الفكرية مع التشريعات السائدة في البلدان متقدمة النمو. وبشكل أساسي، ينطوي ذلك على أن تشمل عملية البراءات جميع ميادين التكنولوجيا تقريباً المعترف بها في البلدان متقدمة النمو ومنح حماية البراءات لـ ٢٠ سنة وحماية حق النسخ لمدة ٥٠ سنة. وسيحد هذا من بعض الأشكال الهامة من استيعاب البلدان النامية للتكنولوجيا (مثل الهندسة العكسية).

المكاسب الناجمة عن الوصول الى الأسواق

بالرغم من ضعف إمكانية الوصول الى المعاملة التفضيلية، تتوقع البلدان النامية أن تحقق مكسباً من اشتراكها في جولة غات من خلال تعزيز إمكانية وصول صادراتها الى أسواق. وشملت أحد عناصر برامج التكيف الهيكلي التي اضطلعت بها عدة بلدان نامية في الثمانينات تحرير نظم الاستيراد لديها. وكانت هذه التدابير من جانب واحد وقد ارتئي على نطاق واسع أن الاشتراك في جولة أوروغواي سيساعد على تحويل استراتيجية تحرير الواردات الى تشجيع للتصدير. وهكذا اشتركت البلدان النامية بنشاط في هذه الجولة، فقدمت عروضاً بإجراء تخفيضات في التعريفات وعمليات تجميد قياسية للتعريفات. وكانت النتيجة النهائية هي إحراز قدر من النجاح في تخفيض الحواجز على صادراتها، وإن كانت (مثلما هو الحال في أي مفاوضات) أقل مما كان مرجواً^(٦).

وبالرغم من أنه تم تخفيض التعريفات على المنتجات التي تهم البلدان النامية، فإنها ستظل على مستويات أعلى من تلك المطبقة على منتجات يجري التبادل التجاري فيها بشكل رئيسي بين البلدان متقدمة النمو. كما أن الجولة لن تحدث سوى تحسينات هامشية في مجال الوصول الى الأسواق في مجالات حرجة مثل الزراعة والمنسوجات. وبالرغم من وضع صك جديد لتحرير التجارة في الخدمات، فإن الالتزامات الفعلية في مجال الخدمات التي تهم البلدان النامية بشكل خاص، مثل تناول حركة العمالة، كانت قليلة جداً ولم تعالج أنواع العمالة المهاجرة المؤقتة التي توليها البلدان النامية أهمية قصوى.

(٦) أدت الجهود الرامية الى تقييم المكاسب والخسائر الناجمة عن الجولة الى تقديرات مختلفة الى أقصى درجة للفوائد الصافية، حسب أنواع النماذج المستخدمة وافتراضات مستعملي النماذج. وقد طلب البنك الدولي من عدة مصممي نماذج كانوا قد قدروا الآثار الصافية قبل اكتمال الجولة أن يعيدوا تقدير معادلاتهم في ضوء نتائج الوثيقة الختامية. ووجد جميعهم أن المكاسب الصافية أصغر، أساساً لأن درجة التحرير الزراعي التي تحققت كانت أقل مما كان متوقعا (انظر البنك الدولي، Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1995, (Washington, D.C., April 1995) pp.35-37).

كما سيتوقف تحسين الوصول الى الأسواق على إزالة تدابير "المنطقة الرمادية" (وهي القيود الانتقائية، وعادة ما تكون ثنائية وتتنافى مع روح الغات) واستبدالها بأحكام "ضمانات" شفافة ومؤقتة بشكل واضح في إطار قواعد متعددة الأطراف، ووضع نظام لممارسات مكافحة الإغراق، ونظرا لضرر غير متوقع وخطير يلحق بالمنتجين المحليين تسببت فيه الواردات، تسمح آلية الضمانات بشكل مؤقت بفرض قيود تجارية تحظر في غير ذلك من الأحوال. وكنتيجة لجولة أوروغواي، من المفروض أن يستعاض بالضمانات عن تدابير المنطقة الرمادية مثل قيود التصدير "الطوعية". غير أن الاتفاق يضيف الصبغة الشرعية على القيود الكمية على فرادى المصدرين، وإن كان ذلك في حدود صارمة الى حد ما مثل طول المدة وإجراءات إثبات الضرر. ومن الناحية الأخرى، فإن اتفاق مكافحة الإغراق - - الذي يمكن للمستوردين من خلاله أن يتخذوا إجراء تقييديا يسبب منافسة "غير منصفة" ومسببة للضرر من قبل مصدر ما - - يمكن أن يعتبر الثغرة الرئيسية في الوثيقة الختامية وقد يسمح بتفشي الحمائية من جديد في كل من البلدان متقدمة النمو - - وتقليدا - - البلدان النامية.

تخفيضات التعريفات الجمركية

كما حدث في جولات مجموعة "الغات" الأخرى، كانت التخفيضات المتفق عليها لحدود التعريفات الجمركية أحد الجوانب المهمة لجولة أوروغواي. وستنفذ جميع التخفيضات في التعريفات الجمركية خلال خمس سنوات. وبمجرد تطبيق الامتيازات، ستزداد فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق دون دفع رسوم جمركية من ١٢ في المائة إلى ٣٧ في المائة من قيمة واردات الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ٢٤ إلى ٣٦ في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي ومن ٢٥ إلى ٤٨ في المائة من واردات اليابان^(٧). كما أحرز بعض التقدم في الحد من تزايد التعريفات الجمركية كلما زادت درجة التجهيز؛ غير أنه ما زال مهما بالنسبة لمجموعة من المنتجات مثل الجلود والتغ والبن والشاي والكاكاو وفواكه المناطق الاستوائية^(٨).

أما في البلدان المتقدمة، فإن متوسط نسبة التخفيضات في التعريفات الجمركية على السلع الصناعية يبلغ ٣٨ في المائة بالنسبة للواردات من جميع المناشئ ولكنه لا يتجاوز ٣٤ في المائة بالنسبة للواردات من البلدان النامية^(٩). والسبب في ذلك هو أن تخفيضات التعريفات الجمركية على المنتجات التي يهم البلدان النامية تصديرها تقل كثيرا بنسبة قيمية تبلغ نحو ٢٠ في المائة في المتوسط عن نظيراتها المطبقة على المنتجات المتداولة في التجارة بين البلدان الصناعية (والتي تتراوح بين ٤٣ و ٦٢ في المائة). وعلاوة على ذلك، وكما يتبين من الجدول السابع - ٢ فإن معدلات التعريفات الجمركية في أربعة أسواق لبلدان متقدمة النمو بعد تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تخفيضات في التعريفات الجمركية ستظل أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة لجميع المنتجات في مجموعات مثل السلع الزراعية المدارية وغير المدارية، والمنسوجات والملابس، والجلود والأحذية.

(٧) أمانة الأونكتاد، تحليل أولي لنتائج جولة أوروغواي وآثارها على الفرص التجارية للبلدان النامية (TD/B/WG.4/13)، ١٠ حزيران/يونيه ٢٩٩٤، الصفحة ٣٤.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٣٩.

(٩) مجموعة "غات" تحليل لمشروع الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي، مع التركيز بشكل خاص على الجوانب التي تهم الاقتصادات النامية (MTN.TNC/W/122)، جنيف، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

الجدول ٧ - ٢ ما أسفرت عنه جولة أوروغواي تخفيضات في متوسط التعريفات الجمركية على الواردات من بعض البلدان النامية بالنسبة لفئات مختارة من المنتجات (نسبة مئوية)

متوسط معدل الدولة الأولى بالرعاية/نظام الأفضليات المعمم ^(أ)		متوسط معدل الدولة الأولى بالرعاية			
بعد الاتفاق	قبل الاتفاق	بعد الاتفاق	قبل الاتفاق		
المنتجات الزراعية غير المدارية					
٣,٨	٥,٥	٤,٩	٧,٦		كندا
١٦,٦	٢٢,٨	١٦,٨	٢٣,٥		الاتحاد الأوروبي
١٤,٥	١٨,٢	١٤,٩	١٩,٥		اليابان
٤,٩	٦,٠	٧,٠	٩,١		الولايات المتحدة
المنتجات الزراعية المدارية					
٠,٣	٠,٦	٠,٦	١,٢		كندا
٩,٤	١٥,٢	١٠,٠	١٧,٤		الاتحاد الأوروبي
٨,٤	٩,٩	١٠,٩	١٧,٤		اليابان
٠,٨	١,٥	١,٢	٢,١		الولايات المتحدة
المنسوجات والملابس					
١٥,٤	٢١,٤	١٥,٦	٢٢,١		كندا
-	-	١٠,١	١١,٩		الاتحاد الأوروبي
٥,٠	٥,٢	٧,٩	١١,٧		اليابان
١٦,٧	١٨,٥	١٦,٩	١٨,٧		الولايات المتحدة
الجلود والأحذية					
١٤,٥	١٨,٣	١٥,٠	١٩,٨		كندا
٠,١	٠,٢	٧,٨	٩,١		الاتحاد الأوروبي
٧,٥	٨,٤	١١,٥	١٣,٣		اليابان
٨,٦	٩,٢	٩,١	٩,٦		الولايات المتحدة
جميع القطاعات (باستثناء المواد الهيدروكربونية)					
٥,٣	٧,٥	٧,٤	١٢,٤		كندا
٣,٥	٥,١	٦,٩	٩,٨		الاتحاد الأوروبي
٣,٤	٤,٣	٤,٧	٧,٤		اليابان
٣,٨	٤,٧	٥,٥	٧,٦		الولايات المتحدة

المصدر: أمانة الأونكتاد، تحليل أولي لنتائج جولة أوروغواي ولتأثيراتها على فرص التجارة للبلدان النامية، TD/B/WG.4/13، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، جنيف، الصفحات ٣٦ - ٣٧.

(أ) عندما كانت معدلات نظام الأفضليات المعمم متوفرة، كانت تستخدم في حساب متوسطات فئة المنتج.

الزراعة

لأول مرة في تاريخ مجموعة الغات، يتم إدراج الزراعة في إطار أنظمة التجارة الدولية. ويُعد هذا في حد ذاته فتحاً كبيراً. غير أن التحسينات الموضوعية في فرص وصول مصدري السلع الغذائية للمناطق المعتدلة المناخ إلى الأسواق ما زال محدوداً. ويرجع ذلك إلى سببين: أولاً، أن عمليات تحرير وتخفيض المعونات التي ووفق عليها بالفعل لم تكن كبيرة. ثانياً، الضمانات التي يسمح بها الاتفاق في حالة "الارتفاعات" المفاجئة في الاستيراد أو عندما يستمر الانخفاض في الأسعار المحلية فيجعل فرص التحسن الفعلي في الوصول إلى الأسواق أمراً غير مؤكد إلى حد كبير.

ويغطي الاتفاق ثلاثة مجالات رئيسية: فرص الوصول إلى الأسواق، والدعم الداخلي، وإعانات التصدير. فيما يتعلق بفرص الوصول إلى الأسواق، ينص الاتفاق على تحويل جميع الحواجز غير الجمركية عبر الحدود إلى رسوم جمركية (أي إنه سيستعاض عنها بتعريفات جمركية توفر نفس القدر من الحماية). وستخضع جميع التعريفات الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦ في المائة على مدى ٦ سنوات، مع تطبيق الحد الأدنى من التخفيضات في كل بند من بنود التعريفات الجمركية^(١٠). ونظراً لأن الكثير من الرسوم التي ستنجم عن عملية التحويل هذه ستكون عند مستويات ستؤدي من الناحية الفعلية إلى حظر الاستيراد^(١١)، فقد تقرر توفير ضمانات كمية لحد أدنى من فرص الوصول إلى الأسواق.

وفيما يتعلق بتدابير الدعم الداخلي وباستثناء أنواع الدعم التي لها أقل تأثير على التجارة (ما يسمى بتدابير الصندوق الأخضر)، اتفق على إدراج جميع أنواع الدعم ضمن "المقدار التجمعي للدعم" الذي يجب أن يخضع بنسبة ٢٠ في المائة خلال ست سنوات. وفيما يتعلق بإعانات تصدير المنتجات الزراعية، اتفق على أن تخفف البلدان على مدى ست سنوات قيمة المبالغ التي تنفقها في ميزانياتها على أوجه الدعم هذه بنسبة ٣٦ في المائة من متوسط المستويات التي كانت سائدة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠. عندما كانت أعلى بكثير من مستوياتها الحالية، وعلى تخفيض الكميات المدعومة بنسبة ٢١ في المائة خلال الفترة نفسها.

ومع ذلك، من المرجح أن يكون تأثير الاتفاق على الأسواق العالمية ضئيلاً. فسوف تظل فرص الوصول إلى الأسواق محدودة بالنسبة لمنتجي المنتجات الزراعية التي تتمتع بحماية كبيرة في البلدان المتقدمة النمو (مثل السكر والقمح). ويرجع ذلك أساساً إلى فرص تعريفات جمركية مرتفعة جداً ستظل توفر حماية تكاد تكون غير محدودة للمنتجين المحليين في عدة بلدان متقدمة النمو، وخصوصاً في الاتحاد الأوروبي، الذي تقدم فيه أعلى مستويات الحماية الزراعية (انظر الإطار السابع - ١). وبالإضافة إلى ذلك،

(١٠) التزامات البلدان النامية تكافئ ثلثي التزامات البلدان المتقدمة النمو، كما أنها تنفذ على مدى ١٠ سنوات. أما أقل البلدان نمواً فلم يُطلب منها التعهد بأي التزامات.

(١١) فكرة "تحويل الحواجز غير الجمركية إلى رسوم جمركية" (tariffication) هي فكرة غامضة في حد ذاتها ومعرضة لأن يساء استخدامها. وفي عدم وجود نماذج مفصلة إلى حد ما للاقتصاد القياسي فيما يتصل بأسواق السلع المدرجة في العملية، يمكن اختيار مستويات التعريفات الجمركية بحيث توفر حماية غير محدودة، حتى بعد التطبيق التدريجي للتخفيضات المتفق عليها في التعريفات الجمركية. ويستدل على ذلك من أن تحويل الحواجز غير الجمركية إلى رسوم جمركية أدى في بعض القطاعات وبالنسبة لبعض الشركاء الرئيسيين في التجارة إلى أن أصبحت معدلات التعريفات الجمركية تتراوح بين ٢٠٠ و ٥٠٠ في المائة.

فإن الالتزامات المتصلة بإعانات الانتاج والتصدير متواضعة للغاية، مما يشير إلى أن المنتجين في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية سيظلون يواجهون صعوبات جمة في منافسة المنتجين الأقل كفاءة من البلدان المتقدمة النمو في الأسواق الأخرى. وأخيراً، فإن هذه الصنفقة المتواضعة التي تستهدف تحرير التجارة تحتوي على ثغرات في شكل ضمانات.

الإطار السابع - ١ - الاتحاد الأوروبي: قلعة لحماية المزارعين؟

وفرت السياسة الزراعية المشتركة، لأكثر من ربع قرن، الحماية للإيرادات الزراعية في الاتحاد الأوروبي. ولكنها شوهت التجارة العالمية للسلع الزراعية وباتت آلية دعم الأسعار من أهم عوامل استفاد ميزانية الاتحاد الأوروبي. إلا أن الجماعة الأوروبية وافقت أخيراً على الشروع في إصلاحات سوقية المنحى لبعض قطاعات السياسة الزراعية المشتركة في عام ١٩٩٢. ولئن كان يجري الآن تكييف عمليات هذه السياسة مع الاتفاقات المعقودة مؤخراً في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، فمن المشكوك فيه أن يكون لها، في نهاية الأمر، تأثير كبير في تجارة السلع الزراعية، ولا سيما فيما يتعلق بصادرات البلدان النامية. وتؤدي السياسة الزراعية المشتركة، رغم انقسام الآراء بشأنها، دوراً سياسياً في الاتحاد الأوروبي هو أهم من أن تحاول الدول الأعضاء إجراء أي تغييرات جذرية في هذه المرحلة في شبكتها التجارية المنظمة تنظيمياً دقيقاً.

لمحة تاريخية

عندما وقعت ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبرغ وهولندا معاهدة روما في عام ١٩٥٧ لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، التزمت بإدراج القطاع الزراعي في السوق المشتركة. وكان الأعضاء المؤسسون الستة جميعاً مصدرين صافين للمنتجات الزراعية، ولما كانت ذكريات نقص المواد الغذائية وتوزيع الجرايات في أثناء الحرب لا تزال حية، كان تأمين الإمدادات الغذائية المحلية والآفاق طويلة الأجل للمزارعين الوطنيين أولويات طبيعية في جميع البلدان المعنية. وبدأ واضحاً أن الحفز على زيادة الانتاج الزراعي وإنشاء سوق أكبر تتيح للمستهلكين خياراً أوسع هما السبيلان إلى تحقيق هذه الأهداف.

ونظراً للفتاوت الكبير في أداء البلدان الأعضاء في القطاع الزراعي والدور البارز الذي يسبغه كل عضو على رفاهية مزارعيه، كان جلياً منذ بداية الأمر أن السوق المشتركة الخالية من الحدود لا يمكن أن تقوم على المنافسة غير المقيدة إذا أريد تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية للحفاظ على قطاع زراعي نشط. وهكذا، شملت الفلسفة التي تكمن وراء السياسة الزراعية المشتركة هدف تحديد أسعار موحدة ومجزية كآلية لتوفير إيرادات كافية لجميع مزارعي الجماعة ولضمان تحديد أسعار دنيا من خلال التدخل في الأسواق (إذا اقتضى الأمر)، على نحو يقلص المخاطر المالية التي يتعرض لها المنتجون تقليصاً كبيراً. ووجب تحمل مسؤولية مالية جماعية عن جميع جوانب السياسة الزراعية المشتركة، فأنشئ، في عام ١٩٦٢، الصندوق الأوروبي للإرشاد الزراعي والضمانات الزراعية، وهو جزء لا يتجزأ من ميزانية الجماعة، لتوفير الموارد المالية المشتركة.

وباستثناء بعض الحالات، لم يسمح للموردين الخارجيين للمنتجات المشمولة بالسياسة الزراعية المشتركة ببيع منتجاتهم في السوق إلا بأسعار تضاهاي الأسعار المستهدفة أو تربو عليها، تبعاً لما إذا كانت الواردات تعد ضرورية لتلبية الطلب. واعتمد هذا التنظيم السوقي تدريجياً بالنسبة إلى الحبوب واللحوم ومنتجات الألبان والسكر وفواكه المناطق المعتدلة والنبذ والخضار والحبوب الزيتية. وألغت الرسوم الحدودية المتغيرة المفروضة على الواردات الفارق بين الأسعار السائدة في السوق العالمية وما يسمى بأسعار العتبة المحددة للواردات. وعلى هذا النحو، كانت مجموعات المنتجات غير المشمولة بالسياسة الزراعية المشتركة هي الوحيدة التي تتيح للموردين من خارج الجماعة الأوروبية إمكانية متينة للتصدير إلى سوق الجماعة الأوروبية في الأجل الطويل. غير أن عدد مجموعات المنتجات غير المقيدة تضاعف تضاعفاً شديداً على مر السنين، ولم يبق في نهاية الأمر سوى المنتجات المدارية (باستثناء الموز وسكر القصب)، والمشروبات غير النبيذ والمنتجات الزراعية غير الغذائية خارج نطاق التنظيم السوقي للسياسة الزراعية المشتركة.

ومما زاد الصورة تعقيداً أن الجماعة حاولت إدماج الروابط التجارية الدولية السابقة في السياسة الزراعية المشتركة من خلال نظام للأفضليات التجارية. فعقدت مجموعة من اتفاقات المشاركة الثنائية مع أعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ودول أوروبا الجنوبية (التي انضم أغلبها منذ ذلك الحين إلى الاتحاد الأوروبي). كما جرى التوقيع على اتفاقات مع دول من دول البحر الأبيض المتوسط غير أوروبية من دول البحر الأبيض المتوسط (وجب التفاوض من جديد على الترتيبات المتعلقة بصادراتها الزراعية بعد انضمام اليونان وإسبانيا والبرتغال).

وعقدت ترتيبات خاصة مع طائفة ثالثة من الموردين التقليديين، تضم عدداً كبيراً من البلدان النامية في دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وكانت هذه الدول المستقلة حديثاً في أغلبها حريصة أشد الحرص على ألا تفقد الأسواق التقليدية لصادراتها حين أعادت الدول التي كانت تستعمرها توجيه قطاعاتها الزراعية لتتماشى مع السياسة الزراعية المشتركة. وتطور الإطار المؤسسي والتنفيذي للعلاقة الجديدة بين الجماعة الأوروبية وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ إلى مجموعة من الاتفاقات، تنظمه اليوم اتفاقية لومي الرابعة التي تضم 70 بلداً من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وليست سياسة التجارة الزراعية سوى جانب واحد من جوانب اتفاقية لومي، التي تشمل نطاقاً أوسع بكثير يتمثل في المعونة الإنمائية والجهود التعاونية للجماعة، ولكنه جانب هام للغاية. والأحكام المتعلقة بتجارة المنتجات الزراعية أشد تقييداً من الأحكام المتعلقة بتجارة المواد الأخرى، وإن كان المبدأ الأساسي ينص على تمتع بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالإعفاء من الرسوم أو على الأقل بمعاملة أفضل مما يناله أي بلد ثالث. وكان من شأن إجراءات خاصة لعدد من المنتجات، مثل السكر والموز واللحم البقري والروم، وضع في البروتوكولات الملحقة باتفاقية لومي أن يكون بمثابة إدامة بعض الممارسات التجارية التي نشأت في الحقبة الاستعمارية عن طرق إدراجها في التنظيم السوقي للسياسة الزراعية المشتركة.

الواردات والصادرات الزراعية

على الرغم من أن السياسة الزراعية المشتركة لا تمنح العديد من المنتجات الزراعية معاملة متساوية، تراوحت الواردات السنوية في التسعينات بين ٥٥ بليون و ٦٠ بليون دولار، مقارنة بتجارة السلع الزراعية بين بلدان الجماعة الأوروبية التي نيفت على ١٠٠ بليون دولار. وينشأ ٥٠ في المائة من هذه الواردات من البلدان النامية (يبلغ نصيب بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وأقاليم ما وراء البحار التابعة لأعضاء الجماعة نحو الربع)، وينشأ ما يزيد على ٣٠ في المائة منها من الاقتصادات السوقية المتقدمة الأخرى (تستأثر الولايات المتحدة بنحو ثلثها)، وينشأ نحو ٧ في المائة منها من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. ومع ذلك ظهرت في بلدان افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ عملية تنوع تجاري واسعة النطاق، حين تحولت البلدان الأعضاء في الجماعة عن الموردين الخارجيين التقليديين إلى مصادر داخل الجماعة، وزاد في الوقت نفسه حجم التجارة بين أعضاء الجماعة زيادة كبيرة^(١). وجرى تنوع التجارة كلما انضم أعضاء جدد، وتسارع التنوع بالنسبة إلى جميع المنتجات التي أشرفت الجماعة على الاكتفاء الذاتي منها أو تجاوزه (ولا سيما الحبوب واللحم البقري واللبن والنيذ). ومن الأمثلة على ذلك أن الأعضاء المؤسسين الستة ايرلندا وبريطانيا والدانمرك استوردت في عام ١٩٦١ ما يزيد على ٧٠ في المائة من منتجاتها الزراعية من بلدان ثالثة. وبحلول عام ١٩٨٩، تراجعت هذه النسبة المئوية إلى نحو ٣٧ في المائة، على الرغم من زيادة الحجم الإجمالي^(ب).

(أ) منذ أواسط الثمانينات، حين كانت واردات الجماعة الأوروبية من البلدان الثالثة تكافئ تقريباً تجارة المنتجات الزراعية بين أعضاء الجماعة الأوروبية، زادت التجارة بين أعضاء الجماعة لتبلغ قرابة ضعف مستوى الواردات من خارج الجماعة (انظر Agricultural European Commission, The Situation in the Community, Annual Report, 1993 (Brussels, European Commission, 1994) وتقارير السنوات السابقة).

(ب) Michel Cyncynatus and Jean Michel Floch, L'Agriculture et la CEE: les Echanges Exterieurs de Produits Agri-Alimentaires (Paris, Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, 1992), p. 22

وفي أواخر السبعينات، أفضت السياسة الزراعية المشتركة إلى زيادة الإنتاج زيادة مفرطة، وفي الثمانينات، دفعت هذه السياسة منتجات الجماعة المرتفعة التكلفة إلى السوق العالمية بفضل نظام إعانات التصدير اعتمد لتخفيض المخزونات الفائضة. وترتب على ذلك ثمن باهظ بالنسبة إلى المواطنين، إذ ظل المزارعون يحظون بأسعار مدعومة لمنتجات كانت تباع بأسعار عالمية منخفضة. وفي الوقت نفسه، أثارت هذه الصادرات حفيظة المصدرين الآخرين للمنتجات الزراعية، الذين ألغيت مزاياهم التنافسية بما اعتبروه انتهاكا صارخا للتجارة المشروعة. وهكذا، أضحت السياسة الزراعية المشتركة قضية هامة من قضايا جولة أوروغواي من مفاوضات الغات، في وقت ارتفعت فيه الدعوات من داخل الجماعة لإصلاح هذه السياسة بعد تراكم الفوائد وارتفاع نفقات الميزانية ارتفاعا شديدا^(ج).

الإصلاحات

استهل في حزيران/يونيه ٢٩٩١ إصلاح رئيسي للسياسة الزراعية المشتركة طال انتظاره. وكانت الغاية الأساسية من هذا الإصلاح الحد من فرط إنتاج الحبوب والحبوب الزيتية والمحاصيل البروتينية فضلا عن اللحم البقري ومنتجات الألبان. ووضعت التدابير التالية سبيلا إلى تحقيق هذه الغاية: (أ) تخفيض الأسعار المضمونة (٢٩ في المائة للحبوب، و ١٥ في المائة للحوم البقري على مدى ٣ سنوات)؛ (ب) تقليص رقعة الأراضي الزراعية (١٥ في المائة من الأراضي الصالحة لزراعة الحبوب والحبوب الزيتية والمحاصيل البروتينية)؛ (ج) فرض حدود عليا أو خفض الحدود العليا القائمة للمشتريات التي تملئها سياسة التدخل؛ (د) رفع العلاوات الفردية الممنوحة عن ذبح المواشي؛ (هـ) وضع حوافز لدعم الأساليب الخفيفة وغير الضارة بالبيئة لزراعة المحاصيل وتربية المواشي^(د).

(ج) ارتفعت نفقات ميزانية السياسة الزراعية المشتركة على الأسعار المضمونة، بما في ذلك الرسوم المستردة لدى التصدير وتكاليف التخزين، بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة بالقيمة الحقيقية بين عام ١٩٨٠ و عام ١٩٨٨، فبلغت نحو ٣١ بليون دولار في عام ١٩٨٨، أي نسبة ٦٣ في المائة من ميزانية الجماعة الأوروبية لتلك السنة. وبلغت مخزونات الحبوب التي تملئها سياسة التدخل ذروة قدرها ١٨,٥ مليون طن في عام ١٩٨٦. وبعد انخفاض مؤقت ارتفعت هذه المخزونات لتبلغ ٢٦,٣ مليون طن بحلول عام ١٩٩٢. وللإطلاع على تحليل مفصل، انظر "Ec agricultural policy for the 21st century", European Economy, Reports and studies No. 4, 1994 (Brussels European Commission), pp. 57-61.

(د) لم يبدأ تنفيذ الإصلاحات قبل السنة التسويقية ١٩٩٣/١٩٩٤ (ابتداء من تموز/يوليه ١٩٩٣). ومن المقرر أن تستمر الفترة الانتقالية إلى غاية حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وأهداف الإصلاحات في الأجل الطويل هو إحياء نهج إزاء السياسة الزراعية المشتركة يغلب عليه التوجه السوقي (وإن كان ذلك في إطار آليات الحماية)، وتحويل السياسة الزراعية المشتركة من دعم الأسعار والإنتاج إلى الدعم المباشر لإيرادات المزارعين. وعمدت الجماعة، لأسباب سياسية واجتماعية، إلى تخفيف الأثر السلبي على إيرادات المزارعين عن طريق منح تعويض كامل تقريبا عن خسائر الإيرادات، وحافظت على رابطة قوية بين السياسة الزراعية المشتركة والتنمية الريفية بإعفاء صغار المزارعين من شروط إراحة الأرض^(هـ). وفي الوقت نفسه، وضعت حوافز لتشجيع استخدام الأراضي الزراعية استخدامات بديلة، مثل إنشاء المنتزهات الطبيعية وتوفير أسباب الاستجمام.

كما كان لاتفاق الغات النهائي بشأن الزراعة في جولة مفاوضات أوروغواي أثر في السياسة الزراعية المشتركة. وتشتترط أحكام هذا الاتفاق بالنسبة إلى البلدان المتقدمة النمو (على مدى فترة انتقالية تستغرق ٦ سنوات): (أ) تحويل جميع الضوابط المفروضة على الواردات إلى تعريفات تقليدية على الواردات وتخفيض التعريفات بنسبة ٣٦ في المائة؛ (ب) تخفيض حجم الصادرات بنسبة ٢١ في المائة وتخفيض قيمة إعانات التصدير بنسبة ٣٦ في المائة؛ (ج) تخفيض المستويات الإجمالية لدعم الزراعة المحلية بنسبة ٢٠ في المائة. وخضعت الإعفاءات من الأثر المتوقع على إيرادات المزارعين في الاتحاد الأوروبي، وهي قضية أثارت شقافا سياسيا في أوروبا. كما خصص لخطط التعويض القائمة في الاتحاد الأوروبي (وفي الولايات المتحدة أيضا) بند يجيز دعم الإيرادات دعما مباشرا في إطار برامج الحد من الإنتاج.

النتائج

إذا تطلعنا إلى مستقبل تنفيذ اتفاق جولة مفاوضات أوروغواي بشأن الزراعة في إطار السياسة الزراعية المشتركة لوجدنا أن التقدم المرتقب في تحرير تجارة المنتجات الزراعية سيكون محدودا على الأغلب. ولم يغير إصلاح السياسة الزراعية المشتركة، المبادئ الخاصة بأفضلية الجماعة وحماية السوق الداخلية تغييرا يذكر؛ كما كان المقصود من جميع التنازلات المتفق عليها في الجولة النهائية من محادثات الغات الحد من الأثر الواقع على السياسة الزراعية المشتركة على نحو يتجاوز الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها بشأن تخفيض الأسعار والفوائض. وبالإضافة إلى ذلك، إذا ما جرى تقييم قضايا مثل تعزيز الوصول إلى الأسواق فإن الاتحاد الأوروبي، إن تعرض للانتقاد، سيواصل الاحتجاج بأنه يجب مراعاة المعاملة الخاصة التي يوليتها لدول افريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ونظام الأفضليات المعمم المتاح لجميع البلدان النامية.

(هـ) تشمل هذه الفئة المزارعين الذين تقل مساحة أراضيهم عن المساحة المطلوبة لإنتاج ٩٢ طنا من الحبوب في السنة (نحو ٢٠ هكتارا). وتقل مساحة ٨٠ في المائة تقريبا من جميع المزارع في الجماعة الأوروبية عن ٢٠ هكتارا.

ووفقا لهذا الاتفاق، يجري الاستغناء عن الرسوم المتغيرة المفروضة على الواردات والاستعاضة عنها بهياكل تعريفية مناسبة، ولكن يحتفظ إلى حد بعيد بالفارق السعري لصالح منتجات الجماعة. وبعبارة أخرى، وإذا نحيت جانبا المنتجات ذات المركز الخاص، فإن أي واردات جديدة كبيرة الحجم من الحبوب أو اللحوم أو منتجات الألبان ستثير على الأرجح اضطرابا كبيرا في سوق تعاني أصلا من عرض مفرط، وسيسمح ذلك للاتحاد الأوروبي باتخاذ إجراءات تقييدية، على النحو المحدد في المادة 5 من الاتفاق المتعلق بالزراعة والاتفاق المتعلق بالضمانات. ويمكن أن تتضمن هذه الإجراءات فرض رسوم إضافية على الواردات أو رسوم متغيرة مؤقتة على الواردات. وأخيرا تفسح الإعفاءات المنصوص عليها في الاتفاق المتعلقة بالزراعة مجالا كافيا لمنح أي مستوى مرغوب به سياسيا من الدعم المحلي تحت اسم المدفوعات التعويضية، وهي مدفوعات غير محدودة زمنيا.

وقد يكون للتجربة الأخيرة المستخلصة من الترتيبات الجديدة لتجارة المنتجات الزراعية مع الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بعض المدلولات. فمنذ عام 1992، أنشأ ما يسمى باتفاقات أوروبا المعقودة مع الجمهورية التشيكية وهنغاريا وسلوفاكيا وبولندا و (منذ عام 1992) مع بلغاريا ورومانيا إطارا لتجارة المنتجات الزراعية على أساس تحديد حصص تعريفية تقتزن بجدول زمني متسارع لتخفيض التعريفات وتوسيع الحصص على نحو تدريجي ومتباين لصالح بلدان أوروبا الشرقية. وكان النهج المتبع إزاء تحرير الواردات الزراعية من هذه الاقتصادات المنتسبة حديثا مختلفا اختلافا كبيرا عن معاملة الواردات من السلع المصنعة⁽⁹⁾. والواقع أن وصول هذه الاقتصادات إلى السوق الزراعية المشتركة لم يتحسن إلا تحسنا طفيفا، إذ أن الواردات كبيرة الحجم كانت ستؤدي حتما إلى الإخلال بالتوازن الدقيق لإدارة العرض في السياسة الزراعية المشتركة. بل إن الصادرات الزراعية للجماعة الأوروبية إلى هذه البلدان زادت بسرعة أكبر بكثير من زيادة الواردات منها.

(و) وفقا لاتفاقات أوروبا، أجيّز لأغلب السلع المصنعة المستوردة من البلدان المنتسبة الجديدة دخول الاتحاد الأوروبي دخولا حرا مباشرا ولا تخضع سوى بعض المنتجات المصنعة "الحساسة" لإلغاء تدريجي للتعريفات والحواجز غير التعريفية؛ غير أن الاتفاقات لا تقصد إلى الإلغاء النهائي لتعريفات الاتحاد الأوروبي والقيود الكمية المفروضة على واردات المنتجات الزراعية من هذه البلدان. ومن جهة أخرى، هناك عوامل تؤدي إلى إبطاء نمو عرض الصادرات الزراعية من الاقتصادات المنتسبة التي تمر بمرحلة انتقال. وقد خفضت الإعانات الزراعية، بوجه خاص، في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية تخفيضا شديدا في المتوسط في السنوات الماضية، ويجد مزارعو هذه البلدان أنفسهم اليوم في وضع غير تنافسي بالقياس إلى نظرائهم في الاتحاد الأوروبي.

وفي نهاية المطاف، لن يكون بد من استمرار السياسة الزراعية المشتركة، ولا سيما على ضوء الخطط الرامية إلى التفاوض مع عدة بلدان ذات قطاعات زراعية واسعة على انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وهكذا تركز جميع المقترحات المقدمة من خبراء مستقلين على الحاجة إلى إلغاء الإعانات المتصلة بالإنتاج إلغاء تدريجيا وفصل الجوانب الاقتصادية للزراعة من التدابير الاجتماعية. وخلصت دراسة اضطلع بها مؤخرا لصالح اللجنة الأوروبية فريق من الخبراء الاقتصاديين الزراعيين المستقلين إلى ضرورة توسيع الإصلاحات الجارية على أن يقترن ذلك بمزيد من التخفيضات في أسعار الدعم لمعظم المنتجات الزراعية، إذا أريد تلافى الانهيار المالي للسياسة الزراعية المشتركة بعد توسيعها إلى بلدان أوروبا الشرقية⁽³⁾. ويمكن رفع مستوى إيرادات المزارعين بصورة متزايدة بمخصصات من الميزانيات الوطنية. وما دامت مدفوعات الدعم الوطني تتسم بالشفافية ولا تشجع الإنتاج ولا تنشئ مزايا غير مشروعة في إطار السياسة الزراعية المشتركة لطائفة بعينها من المزارعين الوطنيين، فقد يتيح "إعادة التأميم" الجزئي للميزانية الزراعية للجماعة نطاقا ماليا أوسع لبرامج أخرى ذات منحى مستقبلي لتيسير الانتقال من الأنماط التقليدية إلى مفهوم جديد للتنمية الريفية والإدارة البيئية للأراضي، لا يقوم على الإنتاج الزراعي حصرا.

ولئن كانت هذه الحجج ستحدد على الأغلب الاتجاه العام للنقاش الناشئ بشأن الإصلاحات المقبلة للسياسة الزراعية المشتركة، لم تعتمد اللجنة الأوروبية استنتاجات التقرير، وهي عاكفة الآن على إعداد اقتراحها الخاص بشأن "الاستراتيجية السابقة لانضمام" بلدان أوروبا الشرقية. والواقع أن قادة الاتحاد الأوروبي واللجنة على حد سواء اعتمدوا إزاء السياسة الزراعية المشتركة موقف التريث، إذ ليس هناك توافق سياسي في الآراء بشأن كيفية أو حتى ضرورة إصلاح السياسة الزراعية المشتركة في المستقبل القريب. يضاف إلى ذلك أن هناك معارضة قوية في بروكسل وفي أغلبية الدول الأعضاء لأي اقتراحات يمكن أن تفضي إلى تفكيك السياسة الزراعية المشتركة وهيكلها الموحد فوق الوطني.

(3) "السياسة الزراعية للاتحاد الأوروبي في القرن الحادي والعشرين" European Economy Reports and Studies, No.4, 1994 بروكسل، اللجنة الاقتصادية، الصفحات 57 - 61.

من المحتمل أن البلدان المستوردة الصافية للأغذية، التي تضم بعض أفقر البلدان، ستخسر على المدى القصير نتيجة الاتفاق المتصل بالزراعة لأن من المؤكد أن الأسعار الدولية للأغذية سترتفع نتيجة تخفيض الإعانات الحكومية وتدابير الدعم الداخلي في البلدان المتقدمة النمو (وخصوصا في بلدان الاتحاد الأوروبي). أما مقدار الزيادة في الأسعار فغير معروف على وجه اليقين، غير أن من المرجح أن تحتاج هذه

البلدان إلى مساعدات مالية خاصة للتكيف مع الارتفاع في أسعار الأغذية. وهذا هو أحد مجالات التعاون المحتمل بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

الخدمات

وضعت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي أيضا اتفاقا عاما متعلقا بالتجارة في الخدمات، أصبح أحد الأجزاء المكونة لمنظمة التجارة العالمية. ومع نمو صادرات البلدان النامية من الخدمات، فإن لاتفاق الخدمات إمكانية تحقيق أثر هام على الفرص المتاحة لهذه البلدان فيما يتعلق بالتصدير. وهذا الاتفاق مجال جديد يرتاده الغات، والجزء الأول منه يعرف التجارة في الخدمات و "أساليب العرض" الأربعة المتصلة بها وهي: التجارة عبر الحدود، التي تستدعي بطبيعة الحال انتقال المعلومات؛ وانتقال المستهلكين؛ وإنشاء "حضور تجاري" في بلد أجنبي؛ وانتقال الأشخاص الطبيعيين. وتسلم هذه التعاريف بأن أصنافا كثيرة من الخدمات تستدعي انتقال الأشخاص ورأس المال عبر الحدود الوطنية، وأن الأنظمة الوطنية للاستثمار المباشر الخارجي والهجرة يمكن، بالتالي، أن تشكل حواجز خطيرة أمام التجارة.

ويتضمن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات مجموعتين من الالتزامات هما: اطار عام (الجزء الثاني) والالتزامات محددة (الجزء الثالث). وهناك أيضا مرفقات تتناول قطاعات محددة (بصورة خاصة، النقل الجوي، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية) وانتقال الأفراد.

ويتمثل العنصر المركزي للاطار العام في بند "الدولة الأكثر رعاية". ويتعين على الدول منذ البداية أن تطالب بوضوح باعفاءات قطاعية من معاملة الدولة الأكثر رعاية؛ ويجب أن تستعرض هذه الاعفاءات بعد خمس سنوات وألا تتجاوز مدتها عشر سنوات. والالتزامات المعاملة الوطنية والنفاذ الى الأسواق محددة في جداول الالتزامات الخاصة بكل بلد والمتصلة بالقطاعات وأساليب العرض.

وجميع الالتزامات الفردية المتعلقة بالمعاملة الوطنية والنفاذ الى الأسواق محددة في الجزء الثالث. وهذا النهج يعني أنه، باستثناء المعايير العامة الواردة في الاتفاق الاطاري، فإن أي بند لا يظهر في جداول الالتزامات غير محرر وكل ما هو مندرج يخضع للحدود المبينة فيها. ويلتزم الأعضاء بمواصلة المفاوضات بغية التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات. ومن المقرر أن تعقد الجولة الأولى من المفاوضات في غضون خمس سنوات.

وبشكل عام، يبنى الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات بتقديم متواضع في تحرير التجارة في الخدمات. ويختلف مدى التغطية القطاعية اختلافا واسعا من عرض الى آخر. وتشمل القطاعات التي تتسم بدرجة عالية من التغطية السياحة، وخدمات الأعمال التجارية، وخدمات الاتصالات والخدمات المالية ذات القيمة المضافة. وتتصل أغلبية الالتزامات بأسلوب العرض المتعلق "بالحضور التجاري"، مما يعكس اهتمام جميع مجموعات البلدان باجتذاب الاستثمار الخارجي.

وأحد مرفقات الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، وهو مرفق يكتسي أهمية خاصة بالنسبة الى كثير من اقتصادات البلدان النامية، يعالج انتقال اليد العاملة عبر الحدود الوطنية. ولهذه البلدان ميزة

نسبية فيما يتعلق بالخدمات التي تستدعي يدا عاملة كثيفة (بما في ذلك السياحة، وخدمات التنظيف، والبناء والهندسة، وتجهيز البيانات، والخدمات الطبية وشبه الطبية، واستحداث البرامج الحاسوبية قليلة التعقيد) ويتوقف الاستغلال التام لتلك الميزة النسبية على الحد بشكل ملحوظ من الحواجز التي تواجه حركية اليد العاملة.

ويوضح المرفق أن الاتفاقات المتعلقة بانتقال اليد العاملة سوف تعالج التدابير التي تهم الأشخاص الطبيعيين الذين هم من المزودين بالخدمات أو مستخدمين من جانب مزود بالخدمات، وما سينشأ من تدابير متعلقة بخدمات عقد أحد الأعضاء التزامات محددة في مجالها. والتدابير التي تهم الجنسية، أو مقر الإقامة أو العمل الدائم مستبعدة على وجه التحديد. وقد قصرت أغلبية البلدان عروضها المتعلقة بالتحجير فيما يتصل بانتقال الأشخاص على انتقال مديري الشركات والموظفين المتخصصين، ولم تحدد مسألة درجة تغطية الحق في الانتقال المؤقتة لليد العاملة لأغراض التزويد بالخدمات أو العمل لدى مزود بالخدمات.

الإنهاء التدريجي لترتيب المنسوجات متعددة الألياف

منذ الستينات، أدت الميزة النسبية القوية للبلدان النامية في إنتاج المنسوجات والملابس، والوزن السياسي لمنتجي المنسوجات والملابس في البلدان الصناعية الى بقاء التجارة الدولية في هذه السلع خارج مبادئ الغات المقبولة. ومنذ البداية، ارتثيت المشكلة كمسألة "ضمان"، سعى منتجو البلدان النامية في اطارها الى الحصول على حماية مؤقتة من تزايد الواردات، فيما كانوا يقومون بتحسين صناعتهم. ودام الترتيب "المؤقت" ثلاثون عاما، وإن كان قد اكتسب شكله الحالي بوصفه اتفاقا متعدد الأطراف يسمى ترتيب المنسوجات متعددة الألياف منذ عام ١٩٧٣.

والخاصية التي انفرد بها ترتيب المنسوجات متعددة الألياف هي أن الضمانات تعتبر في العادة تدابير تساعد منتجي أحد البلدان الذين تضرروا بسبب حدوث طفرة في الواردات، أما في هذه الحالة فإن البلدان الصناعية كمجموعة ادعت أنها بحاجة الى الحماية وسعت بالتالي الى ادارة التجارة العالمية في هذه المنتجات. وهكذا انقسمت البلدان ومجموعات البلدان المشاركة في الترتيب الى مجموعتين هما: البلدان المستوردة والبلدان المصدرة. ومن بين بلدان المجموعة الأولى طبق الاتحاد الأوروبي وفنلندا وكندا والنرويج والنمسا والولايات المتحدة قيودا كمية صارمة على الواردات من المنسوجات والملابس، بينما لم تفعل اليابان وسويسرا ذلك. وتمثلت القيود في حدود للواردات أتفق عليها ثنائيا أو فرضت بصورة متعددة الأطراف، عادة على أساس فرادى المنتجات ولكن في بعض الحالات على المستوى الإجمالي كذلك.^(١٢)

وسعت جولة أوروغواي الى إخضاع التجارة في المنسوجات والملابس لقواعد الغات وبالتالي كان الهدف يكمن في تحديد الطرائق من أجل إنهاء ترتيب المنسوجات متعددة الألياف. وعندما ينفذ الاتفاق بشأن هذا الأمر تنفيذا تاما، ستصبح التعريفات هي التدابير الحدودية الوحيدة المسموح بها. غير أن ادراج

(١٢) منظمة التجارة العالمية، الرسالة الأخبارية Focus، العدد ١ (كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير

١٩٩٥)، الصفحة ٩ من النص الانكليزي.

تجارة المنسوجات في قواعد الغات سيكون أمرا بطيئا للغاية (ذلك أن ترتيب المنسوجات متعددة الألياف سيحكم قرابة ٥٠ في المائة من مجموع التجارة حتى آخر يوم من الفترة الانتقالية التي تدوم ١٠ سنوات)، وهو ما ينقص من قيمة الاتفاق بالنسبة الى مصدري البلدان النامية. وزيادة عن ذلك، قد تتسبب الضمانات الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية في جعل التحرير الفعلي أبطأ.

الجديد في "قواعد اللعبة"

تشكل التجربة الطويلة للتجارة الدولية الموجهة في المنسوجات والملابس مثالا بارزا عن ابتعاد الممارسات التجارية الفعلية عن المبادئ التحريرية المجسدة في الاتفاقات الدولية، إلا أنه ليس المثال الوحيد، كما أن مصدري البلدان النامية ليسوا وحدهم المستهدفين بالحدود المفروضة عن الواردات. وحدث هذا الأمر وتكرره في مناسبات كثيرة يعكس سياسات المجموعات ذات المصالح في مختلف البلدان، وما يسود بين البلدان من اختلافات في القوة الاقتصادية. وبينما كان هناك الكثير من المحافل الدولية التي يمكن أن ترفع لديها شكاوى بشأن الإجراءات الحمائية، لم يكن هناك أي محفل دولي فعال يمكن أن تلجأ إليه البلدان النامية - أو في الواقع البلدان متقدمة النمو - بغية إعمال المبادئ العامة. وقد سعت جولة أوروغواي الى إيجاد علاج لهذا الوضع، مثلما تدل على ذلك الأحكام المتعلقة باستخدام تدابير الضمان و "مكافحة الإغراق".

الضمانات ومكافحة الإغراق

لقد كانت إحدى المصالح الرئيسية للبلدان النامية فيما يتعلق بجولة أوروغواي متمثلة في تنقيح أحكام الغات بشأن الضمانات بغية الحيلولة دون مواصلة فرادى البلدان اللجوء الى التدابير "الحمائية المقنعة" الانتقائية والتمييزية ضد المصدرين الناجحين بدلا من الضمانات. وهذا الأمر مسألة ذات تاريخ طويل في مفاوضات الغات. وكان يفترض في شرط الغات الأولي المتعلق بالضمانات (المادة التاسعة عشرة) أن يؤدي دور صمام أمان مؤقت في حالات حدوث طفرات في الواردات لها آثار ضارة على المنتجين المحليين، بحيث تتيح لهم الوقت الكافي للتكيف مع المنافسة في مجال التوريد. إلا أنه لم يجر الاحتكام الى المادة التاسعة عشرة إلا نادرا، وذلك بصورة رئيسية بسبب الشروط التي مفادها أن تدابير الضمانات ينبغي أن تمثل مبدأ "الدولة الأكثر رعاية" (أي أن عدم التمييز ضد مصدري أحد البلدان) وأنه يحق للأطراف المتضررة أن تحصل على تعويض.

ولم يتسن التوصل الى اتفاق بشأن الضمانات أثناء جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، وذلك يعود بدرجة كبيرة الى إصرار البلدان متقدمة النمو على حق تطبيق القيود الكمية الانتقائية بوصفها ضمانات^(١٣). وبدلا من اللجوء الى المادة التاسعة عشرة، فضلت البلدان متقدمة النمو اتباع ما يسمى بقيود التوريد الطوعية، والإجراءات العلاجية الموجهة الى الممارسات التجارية "غير العادلة"، ويمكن أن تستهدف فرادى المصدرين وتتضمن أحكاما أقل صرامة فيما يتعلق باختبارات الأضرار.

C. Hamilton and J. Whalley, "Safeguards", in Completing the Uruguay Round -- A Results (١٣)

Oriented Approach to the GATT Trade Negotiations, J. J. Schott ed. (Washington, D. C., Institute for International Economics, 1990).

وأكبر عائق يتسم به الاتفاق المتعلق بالضمانات هو أنه يضمن الشرعية على استخدام القيود الكمية التي تستهدف فرادى المصدرين بوصفها ضمانات، ولكنه يفعل ذلك مع إرساء قواعد أكثر شفافية وصرامة من أجل تطبيق تلك القيود. وقد يؤدي استخدام القيود الكمية الانتقائية الى عودة ظهور التدابير الحمائية المقنعة، التي ليس لها الآن أي جزاء قانوني. غير أن الاتفاق يتخذ، فيما يتعلق ببعض الجوانب، خطوات نحو تحسين الضوابط التي يتعين تطبيقها في هذا المجال. وهو يمنع فرض تدابير حمائية مقنعة جديدة، ويدعو الى إلغاء جميع التدابير القائمة، وذلك على امتداد أربع سنوات، باستثناء أحد التدابير المحددة الذي يتبعه بلد مستورد والذي سيجري الغاؤه في أجل لا يتجاوز ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وهكذا سيجري إلغاء جميع تدابير الضمان المعتمدة بموجب المادة التاسعة عشرة على امتداد فترة لا تتجاوز ثماني سنوات من تاريخ اعتمادها أو خمس سنوات من دخول منظمة التجارة العالمية حيز النفاذ، أيهما أبعد. ولا يجوز الإبقاء على تدابير الضمان لفترات تتجاوز أربع سنوات، بالرغم من أنه يمكن، في بعض الحالات، تجديدها لفترة لا تتجاوز ثماني سنوات. ويتضمن الاتفاق أيضا أحكاما خاصة متعلقة بالبلدان النامية.

وكما أن تدابير الضمان تستهدف المزدودين الأجانب كي تتيح المجال للمنتجين المحليين ليصبحوا منافسين أكثر فعالية، فإن تدابير مكافحة الإغراق تستهدف المزدودين الأجانب لمعالجة التنافس غير المشروع المزعوم. وبما أن المتنافسين غير المشروعين هم وحدهم القادرون على تقرير العقاب، فإن تدابير مكافحة الإغراق تشكل بطبيعتها جزاءات انتقائية متعلقة بالسياسة التجارية. وفي السنوات الماضية، كانت ممارسة تقييم جزاءات مكافحة الإغراق مقتصرة بالدرجة الأولى على بعض البلدان الصناعية؛ غير أن البلدان النامية بدأت، منذ عهد قريب، تتعلم استخدام ممارسات مكافحة الإغراق. وهكذا تمثل أحد الأهداف الهامة لجولة أوروغواي في ضبط استخدام هذه الممارسات.

وبصفة عامة تقرر جزاءات مكافحة الإغراق بعد أن تجري حكومة البلد المستورد تحقيقا وتخلص الى أن الإغراق قد حدث. وهناك شرطان ضروريان لإثبات وجود الإغراق. أولا، يجب أن تكون أسعار البيع التي يعتمدها المصدر في الخارج دون الأسعار المحلية. وثانيا، يجب أن تكون للشركة الأجنبية نية إزاحة المنتجين المحليين واحتكار السوق، وأن تكون قادرة على ذلك. وفي حالة مصدري منتجات الصناعة التحويلية في البلدان النامية، بينما كان الشرط الأول منطبقا في كثير من الأحيان وبصورة خاصة في حالات بدء العمليات أو بالنسبة الى المصدرين الجدد، فإنه بصفة عامة من الصعب حقا الوفاء بالشرط الثاني، ذلك أن أغلبية شركات البلدان النامية صغيرة ومن غير المحتمل أن تكون في وضع يسمح لها بالفوز بحصة هامة من سوق أجنبية، ولا سيما سوق بلد متقدم النمو. وبالرغم من ذلك، فإن أغلبية تدابير مكافحة الإغراق ما فتئت تستهدف مصدري البلدان النامية على وجه التحديد.

ولعل أفضل نتيجة كان من الممكن أن تتوصل إليها جولة أوروغواي فيما يتعلق بمكافحة الإغراق هي جعل الشروع في إجراءات مكافحة الإغراق غير المبررة أمرا فائق الصعوبة؛ لكن نجاح الاتفاق في هذا المجال كان جزئيا لا غير. فهو، من ناحية أولى، يضع معايير مفصلة بعض الشيء وأكثر شفافية، كما

أن شرط الانقضاء (المحدد بخمس سنوات) الذي ينص عليه يشكل إضافة جديدة بالترحيب. ومن ناحية أخرى، فإن الاتفاق غير مرض من عدد من النواحي. ذلك أنه، أولاً، يبقى على استخدام "القيم المحسوبة" في مقارنات الأسعار وفي حساب هوامش الإغراق، عندما تكون الأسعار المحلية في البلد المصدر أو الأسعار في سوق ثالثة مماثلة غير متاحة. وبما أنه لا توجد أي مقاييس موضوعية لحساب هذه القيم^(٤)، فمن المؤكد تقريباً أن مواصلة استخدامها ستتيح فرصاً لإساءة استخدام ممارسة مكافحة الإغراق لأغراض حمائية.

وثانياً، يتضمن الاتفاق بعض الشروط التي تشكل تحسناً ممكناً بالمقارنة مع الممارسة الحالية ولكنها غير كافية للتأمين ضد إساءة استعمال التدابير الحمائية. وتتمثل إحدى هذه الحالات في حكم "الحد الأدنى"، الذي تتفق البلدان بمقتضاه على إنهاء التحقيقات المتعلقة بمكافحة الإغراق عندما لا تتجاوز هوامش الإغراق ٢ في المائة أو عندما تعتبر الواردات المغرقة "ضئيلة"، (أقل من ٣ في المائة من واردات المنتج). وهوامش الإغراق الدنيا والمستويات الدنيا للصادرات لتبرير إجراء تحقيق تحمي المصدرين ضد إساءة الاستعمال الواضحة لمكافحة الإغراق، ولكنها تقرر في مستويات منخفضة للغاية. وهكذا فإن الإغراق أياً كان معناه لا يعتبر موجوداً عندما تشكل الصادرات المغرقة نسبة مئوية هامة من واردات المنتج (ولكن ليس من استهلاكه).

مهام منظمة التجارة العالمية

ستكون منظمة التجارة العالمية مسؤولة عن تنظيم إدارة علاقات التجارة العالمية خلال القرن القادم. وتشمل مهام المنظمة تيسير تنفيذ وتشغيل جميع الاتفاقات والصكوك التي تم التفاوض بشأنها في جولة أوروغواي، وتوفير محفل لجميع المفاوضات التي تجري مستقبلاً وإدارة آلية تسوية المنازعات وآلية استعراض السياسات التجارية التي أقيمت بصفة مؤقتة في أثناء استعراض منتصف المدة الذي أجري في مونتريال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ لجولة أوروغواي.

والأعضاء الأول في منظمة التجارة العالمية هي البلدان التي كانت أطرافاً في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (اتفاق الغات لعام ١٩٤٧، بصيغته المعدلة على مر السنوات)، والتي قبلت الاتفاقات الأساسية الثلاثة (الاتفاق العام للتجارة في مجال الخدمات والاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤ (الغات)، الذي يتضمن الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي في مجال السلع)، والبلدان التي قدمت تسهيلات معينة فيما يتصل بوصول كل من السلع والخدمات إلى الأسواق.

J. Jackson, The World Trading System -- Law and Policy of International Economic Relations, (١٤)

(Cambridge, Massachusetts, the MIT Press, 1989), pp. 218-222.

وبعبارة أخرى، هناك طابع موحد لشروط العضوية في منظمة التجارة العالمية. وسيحول ذلك دون تفتت النظام التجاري الجديد الى مستويات عديدة من القوانين المتضاربة. غير أن بقاء الاتفاقات التجارية الأربعة متعددة الأطراف التي لا تلزم إلا الأطراف الموقعة عليها^(١٥) - والخطر المتمثل في السماح بتوقيع اتفاقات أخرى من هذا القبيل مستقبلا، يمكن أن يهدد التطبيق الشامل للمبدأ غير المشروط المتعلق بالدولة الأولى بالرعاية ومبدأ عدم التمييز في النظام التجاري.

وسيكون لمنظمة التجارة العالمية تأثيرات مهمة على النظام التجاري المتعدد الأطراف بشكل عام وعلى البلدان النامية بشكل خاص. أولا، لأن منظمة التجارة العالمية ستسند الى أساس قانوني أكثر رسوخا من الترتيبات الحالية المتصلة باتفاق الغات. وستكون لها شخصية قانونية وستمنح امتيازات وتضطلع بمسؤوليات فيما يتعلق بالتجارة الدولية، مما يجعلها تقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وبالفعل، فإن الوثيقة الختامية تدعو الى التعاون بين منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تحسين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

ثانيا، ستتحسن عملية مراقبة السياسات التجارية (المحددة بشكل عام بحيث تشمل جميع الجوانب الخاضعة لولاية منظمة التجارة العالمية) نتيجة الاستعراضات الدورية لسياسات فرادى البلدان التي تجري من خلال آلية استعراض السياسات التجارية والاستعراضات السنوية للتجارة الدولية. وتم الترتيب لعقد اجتماعات وزارية دورية لضمان فعالية منظمة التجارة العالمية. كما يجري الإعداد لوضع ترتيبات محسنة ومركزية يخطر الأعضاء بموجبها المنظمة بأي تغييرات في الإجراءات التجارية.

غير أن هناك قلقا إزاء تماثل المعاملة فيما يتعلق بمراقبة المنظمة للبلدان الأعضاء، أي تطبيقها بنفس القوة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبعبارة أخرى، تخشى بعض الدوائر من أن التعاون المنصوص عليه بين المنظمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، قد يستغل في استخدام القوة المالية للصندوق والبنك في فرض إنفاذ قواعد منظمة التجارة العالمية على البلدان النامية أساسا، في الوقت الذي يفسح فيه المجال للقوى التجارية القوية لغرض تدابير تجارية تقييدية (في مجالي مكافحة الإغراق والضمانات، مثلا) ومن المؤكد أن التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية يجب أن يوجه نحو التركيز على كفاءة اتساق السياسات الدولية في المجالات التجارية والمالية والنقدية من أجل التعجيل بنمو الاقتصاد العالمي.

(١٥) لا ينطبق نهج "الصفة" الذي اتبع في جولة أوروغواي على بعض الاتفاقات المتعددة الأطراف التي اثبتت عن جولة طوكيو (اتفاق الاتجار بالطائرات المدنية، والاتفاق المتعلق بمشتريات الحكومة، والترتيب الدولي المتعلق بمنتجات الألبان. والترتيب المتعلق بلحوم الأبقار) والتي ما زالت ملزمة للأطراف الموقعة عليها فقط.

وقد يكون أهم من ذلك كله، أن البلدان ألزمت نفسها في الوثيقة الختامية بعدم اتخاذ إجراء من جانب واحد إزاء ما ترى أنه انتهاكات للقواعد التجارية. وبدلاً من ذلك، تعهدت البلدان بأن تلجأ في هذا الصدد إلى الآلية الجديدة لتسوية المنازعات التابعة للمنظمة وبأن تلتزم بقواعد تلك الآلية وإجراءاتها. ولن يكون هناك إلا هيئة وحيدة لتسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية للفصل في جميع المنازعات التي تنشأ عن الاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية. وسيكون لهذه الهيئة سلطات أوسع بكثير من السلطات التي كانت للهيئات السابقة التي كانت تتبع اتفاق الغات. ويعد إنشاء هذه الهيئة أهم إسهام للجولة من حيث توفير الأمن والاستقرار للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وستقوم هيئة تسوية المنازعات بإنشاء الأفرقة واعتماد التقارير والإشراف على تنفيذ الأحكام والتوصيات وإصدار الإذن باتخاذ إجراءات انتقامية. وبالمقارنة، كانت تسوية المنازعات في إطار مجموعة الغات موزعة بين مجلس الغات ولجانته التي تنشأ بموجب القوانين المنبثقة عن جولة طوكيو.

وتحدد القواعد الجديدة لتسوية المنازعات سلسلة من المراحل التي يتعين على مقدم الشكوى اتباعها، كما أنها تعين فترات زمنية قصوى لكل مرحلة بهدف الإسراع بالعملية. ويعتبر هذا تحسناً كبيراً بالمقارنة بالممارسة التي تتبعها الغات، حيث كان يتاح للبلد المخالف فرصاً كثيرة للتذرع بالمسائل الإجرائية لتأخير البت في الشكوى. ثمة سمة مهمة أخرى تميز آلية منظمة التجارة العالمية عن الممارسة المتبعة حالياً، فقد أصبح يلزم الآن أن يكون هناك توافق في الآراء لمنع إتخاذ إجراء بإنشاء الأفرقة أو لعدم اعتماد تقارير الأفرقة، أما في ظل النظام الحالي فيتعين أن يكون هناك توافق في الآراء قبل اتخاذ إجراء إيجابي. وعلى ذلك، فإن الأطراف المتنازعة لا تستطيع، في ظل النظام الجديد، أن توقف صدور قرار ضدها. على أنه يمكن الآن الطعن في القرارات التي تتخذها الأفرقة أمام هيئة دائمة للطعون.

ومع ذلك، هناك تعديل اقترحت الولايات المتحدة في آخر لحظة إدخاله على الاتفاق المتعلق بمكافحة الإغراق، تعزل بمقتضاه إجراءات مكافحة الإغراق عزلاً فعلياً عن النظام الموحد لتسوية المنازعات. وبصفة أساسية، لم تمنح الأفرقة المتعددة الأطراف سلطة الاعتراض على مضمون التحقيقات الوطنية المتصلة بمكافحة الإغراق. ومن ثم، فإن القواعد الجديدة المتصلة بمكافحة الإغراق ستظل خاضعة للتفسير الاختياري في القوانين الوطنية. ويمثل ذلك ثغرة مهمة يمكن أن تحول مكافحة الإغراق إلى مجال يحف بالحماية - ويخضع هذا الشرط للمراجعة بعد خمس سنوات.

ومن السمات الفريدة لمنظمة التجارة العالمية إمكانية ربط الوصول إلى الأسواق في مجال السلع والتزامات المنظمة في مجالات الملكية الفكرية والاتجار بالخدمات. أي أنه أصبح ممكناً الآن، اتخاذ إجراء انتقامي يشمل عدة قطاعات، يمكن بموجبه اتخاذ إجراء تقييدي ضد الصادرات السلعية انتقاماً لمخالفة التدابير السياسية العامة المتبعة في المجالات الجديدة. غير أنه لا يسمح بالانتقام المتعدد القطاعات إلا كخطوة أخيرة في إجراء من ثلاث خطوات. ومن حيث المبدأ، ينبغي حصر عمليات تعليق الامتيازات في نطاق القطاع محل النزاع. فإذا كان ذلك غير فعال أو غير ممكن من الناحية العملية، أمكن تطبيق التعليق على قطاع آخر من القطاعات التي يشملها الاتفاق. وينبغي ألا يتم اللجوء إلى تعليق الامتيازات في إطار اتفاق آخر إلا كإجراء أخير (كأن يؤدي خلاف في إطار اتفاق الملكية الفكرية إلى اتخاذ إجراء انتقامي في مجال السلع أو الخدمات).

ويشير إنشاء منظمة التجارة العالمية وهيئة تسوية المنازعات التابعة لها تساؤلا بشأن مدى الحد من اللجوء الى اتخاذ إجراء من طرف واحد - مثل اللجوء الى اتخاذ إجراء من طرف واحد في إطار الفرع ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٨٨ في الولايات المتحدة ورغم أن اتخاذ إجراء من طرف واحد مخالف لروح منظمة التجارة العالمية، فإن تخلي الولايات المتحدة عن استخدام الفرع ٣٠١، أمر لا يمكن تأكيده بأي حال من الأحوال^(١٦). غير أن المنظمة يمكن أن تسهم في الحد من اتخاذ إجراء من طرف واحد. ولكي تنفذ الولايات المتحدة (أو أي بلد آخر يعتزم اتخاذ هذا الإجراء) التزاماتها الدولية، فإنه يتعين عليها أن تعرض النزاع أولاً على منظمة التجارة العالمية وأن تمر بالمراحل المختلفة المحددة في آلية تسوية المنازعات فيما يتعلق باتخاذ إجراء انتقامي ضد الطرف المخالف^(١٧). وقد يتبين أن هذا يمثل توسيعاً مهماً لنطاق القواعد القانونية في العلاقات الاقتصادية الدولية. وإذا كانت الإدارة السياسية قوية بما يكفي لكي تلتزم القوى التجارية الكبرى بقرارات هيئة تسوية المنازعات، فإن إنشاءها يكون قد وفر آلية مضادة للإجراءات والتهديدات التي تتخذ من جانب واحد والتي اعتاد عليها المجتمع التجاري الدولي خلال السنوات الأخيرة.

تسخير السياسة التجارية لأغراض التنمية

خرجت البلدان النامية من جولة أوروغواي وهي في وضع أقوى من أي وقت مضى، وإن كانت المعاملة "الخاصة والتفضيلية" التي حصلت عليها أقل سخاء. وهناك بلدان كثيرة أسهمت إسهاماً مهماً في نجاح الجولة، وسوف تستمر في مشاركتها النشطة في منظمة التجارة العالمية. وجدول أعمال البلدان النامية واضح إلى حد معقول. فزيماً يتعلق بالبند التقليدي، ما زال هناك الكثير مما يمكن عمله لتحسين وتأمين الوصول إلى الأسواق في مجال السلع: فالتعريفات الجمركية على الأصناف التي تهم البلدان النامية ما زالت مرتفعة، والتعريفات الجمركية المتصاعدة لم يتم إلغاؤها، وتحرير التجارة في مجال الزراعة والمنسوجات ما زال في بدايته. والواقع أن أفضل وصف للنظام الذي أسفرت عنه جولة أوروغواي هو أنه نظام يحقق تحسينات جيدة التنظيم من أجل الوصول إلى الأسواق.

وعلى الأعم، قد يثبت عدم ملاءمة اتفاق مكافحة الإغراق، ومن المرجح أن تعمل البلدان على وضع قواعد لقصير بدء إجراءات مكافحة الإغراق على الحالات التي تشكل فيها الواردات المعنية نسبة غير صغيرة من الاستهلاك في البلد المستورد (١٠ في المائة على الأقل، مثلاً) بدلاً من الواردات. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال مسألة تحرير التجارة في مجال الخدمات بالنسبة للمناطق الجديدة التي تتطلب انتقال العمالة عبر الحدود.

(١٦) في الواقع، وجه مؤخراً تهديد إلى اليابان والاتحاد الأوروبي والهند وباكستان باتخاذ إجراء في إطار الفرع ٣٠١. كما اقترحت الحكومة الفرنسية أن يعتمد الاتحاد الأوروبي أداة مماثلة، مفترضة بذلك أن هذا التشريع متسق مع منظمة التجارة العالمية.

J. J. Schott, with J. W. Buurman, The Uruguay Round, An Assessment, (Washington, (١٧)
D. C., Institute for International Economics, 1994) pp. 130-131

كما أسندت الى منظمة التجارة العالمية مهمة إدراج المعايير المتصلة بالبيئة والعمالة في المفاوضات التي تجري مستقبلا. وتنسيق السياسات في هذين المجالين لن يكون أمرا سهلا. ويرجع ذلك الى أن من المتوقع أن تتم عملية التنسيق بمواءمة السياسات مع المعايير المتبعة في البلدان المتقدمة النمو، الأمر الذي قد يقلل من مجالات التنافس بين المنتجين في البلدان النامية والمنتجين في البلدان المتقدمة النمو. ورغم ذلك، فإنه يجب معالجة مسألة المطالبة بتكوين جماعات بيئية ونقابات عمالية لهذه المسائل. وعلى ذلك، فإن التحدي القائم يتمثل في العمل البناء من أجل صياغة قواعد متعددة الأطراف من أجل زيادة فرص الوصول الى الأسواق أو المحافظة عليها والحيلولة دون اتخاذ إجراءات عقابية من طرف واحد مع أخذ الشواغل البيئية والمتعلقة بالعمالة في الاعتبار في الوقت نفسه.

وبإيجاز، بوسع المرء أن يرى أن البلدان النامية أصبحت الآن تقوم بدور أكثر نشاطا في الدعوة الى سياسة تجارية متعددة الأطراف وتجلس الى طاولة المفاوضات وتسعى الى إقامة نظام دولي يستند الى قواعد قابلة للتطبيق. وبالفعل، وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، بلغ عدد البلدان التي أصبحت أطرافا متعاقدة في اتفاق الغات ١٢٨ دولة، كما انضمت إليها مؤخرا بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وجيبوتي، وذلك فضلا عن نحو ٢٠ بلدا ستصبح أعضاء في منظمة التجارة العالمية، (أي أن الاتفاق أصبح يضم العالم كله تقريبا). ومن ناحية أخرى، نشطت البلدان النامية أيضا خارج نطاق الغات، مع ازدهار الترتيبات التجارية الإقليمية خلال السنوات الأخيرة، سواء فيما بين البلدان النامية أو مع شركاء من البلدان المتقدمة النمو، كما يتضح من مشاركة المكسيك في منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة والاتفاقات الثنائية المختلفة مع الاتحاد الأوروبي^(١٨).

ومن المنظور العالمي، ما زالت مبررات الترتيبات الخاصة بالبلدان النامية قائمة، غير أن الواقع السياسي يشير الى أن الامتيازات الممنوحة لها من البلدان الصناعية قلت بدرجة كبيرة. وتسعى البلدان النامية، أو على الأقل البلدان التي يسمح وضعها الى التكيف مع هذا الواقع.

أوقات حرجة للتمويل الرسمي الإنمائي

ظل التمويل الرسمي مصدرا أكثر استقرارا لتحويلات الموارد (انظر الشكل السابع - ١) مقارنة بالتدفقات المالية الخاصة شديدة التقلب إلى البلدان النامية ومنها على مر السنين - مما جعل التحويلات الصافية الكلية تتأرجح بين حركة مد ايجابي (التدفقات إلى الداخل) وجزر سلبي (التدفقات إلى الخارج). إلا أن التحويلات الصافية على أساس التدفقات الرسمية بلغت، منذ منتصف الثمانينات، نصف ما كانت عليه تقريبا في مطلع الثمانينات، أي أنها سجلت نحو ١٥ بليون دولار في السنة عوضا عن ٣٠ بليون دولار تقريبا (باستثناء سنة واحدة هي تلك التي شهدت النزاع بين العراق والكويت). وكانت قروض صندوق النقد الدولي هي أول التدفقات الرسمية التي انحسرت بعدما نمت بسرعة في وقت سابق عقب حدوث أزمة ديون البلدان النامية (انظر الجدول ألف - ٢٩)، بالإضافة إلى ائتمانات الصادرات التي انحسرت هي أيضا نظرا لاضطرار البلدان النامية إلى تقليص وارداتها من معدات الإنتاج وغيرها من المعدات كبيرة الحجم التي كانت تلقى دعم تمويلي كهذا، من جهة، ولفقدان بلدان عديدة "غطاء التصدير" بسبب أزمات الدين التي تعاني منها، من جهة أخرى. إلا أن التمويل الإنمائي متعدد الأطراف استمر بوتيرة قوية الى حد ما؛ ولو أنها بلغت ذروتها في أوائل التسعينات (انظر الجدول ألف - ٣٤). ويبدو أن متحصلات المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت هي أيضا ذروتها.

(١٨) انظر مثلا، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.II.C.1)، الفصل الثالث، الفرع المعنون "الإقليمية: التطورات الأخيرة".

الشكل السابع - ١ - التحويلات الصافية من الموارد المالية إلى البلدان
النامية المستوردة لرأس المال: التحويلات الرسمية
والكلية، ١٩٨٠-١٩٩٤

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمم المتحدة، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ملحوظة: التحويلات المالية محتسبة على أساس مالي؛ أي أنها تشمل التدفقات إلى أموال الاحتياطيات ومنها؛ عينة من ٩٣ بلدا.

وفي الواقع، يتضح لدى قياس مجموع التدفقات من المساعدة الإنمائية الرسمية، بالأسعار وأسعار الصرف الثابتة عوضاً عن الدولار، أنها شهدت ركوداً أثناء الثمانينات، نظراً لتقليص بعض الجهات المانحة جهودها في تقديم المعونة، ومن بينها البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزياً سابقاً، التي تحول العديد منها إلى متلق صافٍ للمساعدة الميسرة في التسعينات بعدما بدأت انتقالها إلى الاقتصادات السوقية^(١٩). وثمة مجموعة أخرى من الجهات المانحة اضطرت هي أيضاً إلى تقليص جهودها في تقديم المعونة، تشمل البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. فنتيجة رئيسية للحروب في الشرق الأوسط وضعف أسعار النفط، انخفضت نسبة ما كانت تساهم به البلدان العربية المانحة - التي تدنى عددها حالياً إلى ثلاثة هي: الإمارات العربية المتحدة والكويت والمملكة العربية السعودية - في المعونة التي تقدمها الاقتصادات السوقية من نحو ١٥ في المائة إلى ما يناهز ٢,٥ في المائة (انظر الجدول ألف - ٣٣). ومن ثم وبصرف النظر عن مبالغ المساعدة المحدودة التي تقدمها بلدان نامية أخرى، تتألف تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بكاملها تقريباً من تلك التي تقدمها البلدان الصناعية التي تنسق جهودها من خلال لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ بيد أنه حتى هذه التدفقات بلغت ذروتها في عام ١٩٩٢. بل وتجري حالياً إعادة تقييم واسعة لبرامج المعونة في البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

المساعدة الإنمائية الرسمية: نهاية حقبة؟

وعمدت بلدان لجنة المساعدة الإنمائية سنوياً تقريباً في كل عام من الأعوام الـ ٢٠ الماضية، إلى زيادة مجموع المستوى الحقيقي للمساعدة الإنمائية الرسمية، عبر توزيعها إما في شكل تحويلات مالية ثنائية للبلدان النامية، أو كمساعدة تقنية، أو لإلغاء دين رسمي، أو مساهمات في شبائيك القروض ميسرة الشروط التي تقدمها المؤسسات الإنمائية متعددة الأطراف. إلا أن الهبوط الذي طرأ على حجم هذه المساعدة في عام ١٩٩٣ قد يكون نذيراً بداية ركود بل ربما حتى هبوط كان يخشى من حصولهما منذ زمن طويل، في مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية^(٢٠). وإذا ما احتسبت المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية التي تقدمها بلدان لجنة المساعدة الإنمائية كحصة من الناتج القومي الإجمالي، سيظهر بالتأكيد أن هذه المساعدة بقيت ثابتة إلى حد ما طوال عقود؛ لكن مع نمو الناتج القومي الإجمالي كانت برامج المعونة تنمو بدورها أيضاً (انظر الشكل السابع - ٢). إلا أنه اعتباراً من عام ١٩٩٣، لم يعد في الإمكان اعتبار هذا الأمر تحصيلاً حاصلًا.

(١٩) إلا أن المعونة المقدمة إلى البلدان الأكثر تقدماً التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لم تصنف، لأغراض إحصائية، في خانة المساعدات الإنمائية الرسمية؛ كما أن تسديد المعونات إلى هذه البلدان تراجع ببطء بعدما قفز إلى مبلغ مقداره ٧,٣ بليون دولار في عام ١٩٩١ (انظر Development Assistance Committee, Development Co-operation, 1994 Report (Paris, Organisation for Economic Cooperation and Development, 1995), pp. 85-87).

(٢٠) يتوقع أن تصدر أمانة لجنة المساعدة الإنمائية التقديرات الأولية للمساعدة الإنمائية الرسمية لعام ١٩٩٤، عقب الممارسة الأخيرة، في صيف عام ١٩٩٥.

الشكل السابع - ٢ - المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان الأعضاء في
لجنة المساعدة الإنمائية، ١٩٧٤-١٩٩٣

المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وكان من الطبيعي إيلاء قدر كبير من الانتباه للهبوط الذي طرأ على حجم المعونة التي تقدمها الولايات المتحدة. فقد أفادت لجنة المساعدة الإنمائية أن هذه المعونة تراجعت بنسبة ١٩ في المائة عند قياسها بالأسعار الثابتة؛ لكن حتى ولو استثنيت الولايات المتحدة، نجد أن المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها الأعضاء الآخرون معا في لجنة المساعدة الإنمائية قد تراجعت هي أيضا بنسبة ٦ في المائة. وللسبب عينه، لا يعزى مجمل التراجع في نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الناتج القومي الإجمالي كما هو مبين في الشكل السابع - ٢، إلى التراجع في نسبة مساهمة الولايات المتحدة. إذ تراجعت النسبة التي لم تحتسب فيها حصة الولايات المتحدة هي الأخرى من ٠,٤١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٣٨ في المائة. لكن وعلى الرغم من ذلك، فإن تقليص الولايات المتحدة مساعدتها الإنمائية الرسمية كان له وقع قوي ومقلق بشكل خاص بالنسبة إلى الأعضاء الآخرين في لجنة المساعدة الإنمائية، لأن من شأن أي تدهور للولايات المتحدة في أداء دور قيادي في هذا المجال "أن يشكل خطرا بتقويض الدعم السياسي للتعاون الإنمائي في بلدان أخرى أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية..."^(٢١). ومع أن الولايات المتحدة لا تزال ثاني أكبر جهة مانحة، إلا أن نسبة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ناتجها القومي الإجمالي انخفضت (من ٠,٢ في المائة في عام ١٩٩٢) إلى ٠,١٥ في المائة، أي إلى نصف متوسط لجنة المساعدة الإنمائية.

لكن وعلى نقيض ذلك، تستمر اليابان وهي أكبر البلدان المانحة، في توسيع برنامج معونتها. فعلى الرغم من انخفاض نسبة مساعدتها الإنمائية الرسمية إلى ناتجها القومي الإجمالي هي أيضا وبقائه دون متوسط لجنة المساعدة الإنمائية، إلا أن الحكومة ملتزمة بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية في الأجل المتوسط. ونتيجة لذلك، يتوقع بمقتضى الرقم المستهدف لمنتصف المدة الخامس للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي تغطي الفترة الممتدة بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧، أن يرتفع مجموع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي ستقدمها اليابان إلى ما يتراوح ما بين ٧٠ و ٧٥ بليون دولار محتسبة على أساس المدفوعات الصافية، أي ما يمثل زيادة تكاد تصل إلى ٥٠ في المائة عن السنوات الخمس السابقة^(٢٢).

وإذ يتضح أنه في فترة عم فيها فرض القيود الضريبية والتشفيف في الميزانيات، ناهيك عن إعادة تركيز الاهتمام على المواضيع الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، بدأت تطرح أسئلة في العديد من البلدان المانحة بشأن مدى كفاءة أو حتى فعالية تقديم المعونة إلى البلدان النامية. وقد أطلق على التملل من تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إسم هو "إرهاق المعونة" (وأیضا "إرهاق الجهة المانحة"). ويقال إنه منتشر إلى حد لا بأس به. حتى أنه في الإمكان تحسس هذا الشعور في بعض أوساط الرأي العام الياباني على الرغم من أن الحكومة اليابانية تعتبر نفسها الجهة المضطعة بمسؤولية مواجهة هذا الرأي وتدعيم قاعدة الدعم الشعبي للمساعدة الإنمائية^(٢٣).

لقد كان تأمين القاعدة السياسية للمساعدة الإنمائية في البلدان المانحة دائما مسألة معقدة تتطلب الترويج للمصالح الأمنية والتجارية للبلدان المانحة (ويتضح هذا بصورة عامة من خلال قراءة المناقشات البرلمانية بشأن المعونة) فضلا عن التعبير عن مشاعر التضامن الإنساني. والمعونة ملازمة أيضا للالتزامات الدولية التي تعقد في الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى.

(٢١) DAC United States, Development Cooperation Review Series, No. 8 (Paris, OECD, 1995),

p. 9.

(٢٢) إذا ظل سعر صرف الين بالنسبة إلى الدولار ضمن النطاق الذي سجل في نيسان/أبريل ١٩٩٥، سيخف عبء الميزانية إلى حد بعيد في بلوغ الرقم المستهدف للمعونة، عما كان متوقعا في بادئ الأمر.

(٢٣) كلمة ألقاها السيد هيروشي هيراباياشي، المدير العام لمكتب التعاون الاقتصادي في وزارة الخارجية، أمام مجتمع الأمم المتحدة في نيويورك، في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

إن المعونة هي أكثر من تحويل ليرادات إلى بلدان نامية، إنها استثمار في التنمية. من هنا لا تزال اليوم، وبعد ٣٠ عاماً أو أكثر من تقديم المساعدة الإنمائية، تطرح أسئلة بصورة متزايدة بشأن المدة المناسبة لتقديم المعونة: فإلى متى ينبغي لبلد ما أن يستمر في طلب تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إليه قبل أن تحقق تنميته الدعم الذاتي؟ وما يجب عمله بالنسبة إلى البلدان التي تلقت مساعدات إنمائية رسمية منذ فترة طويلة والتي انخفض فيها إنتاج الفرد لعقود خلت؟ وهل حالت المساعدة الإنمائية الرسمية دون حصول هبوط أسرع؟ وكيف ينبغي قياس "انتاجية" المساعدة الإنمائية الرسمية؟

وبصراحة إن طرح أسئلة كهذه يجعل المناخ السياسي في العديد من البلدان المانحة محرّجا وفي بعض الحالات معاديا تماما للمضي في تقديم مساعدة كبيرة الحجم إلى عدد من البلدان التي تتلقى معونة كهذه منذ أجل طويل. بيد أنه لم تتخل أي حكومة من حكومات البلدان المانحة التقليدية عن مفهوم المساعدة الإنمائية الرسمية، لا بل بدأ بعض البلدان النامية الأسرع نمواً برامجها الخاصة والمتواضعة للمعونة. كما استجابت الجهات المانحة التقليدية للطلبات المتزايدة الموجهة إليها، بدعم برامج المعونة الجديدة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال من النزاع الاجتماعي العميق إلى بناء السلم؛ غير أن الأسئلة المحرّجة بشأن الفعالية من حيث التكلفة لا تزال تطرح في كل مكان.

من هنا المحاولات المتزايدة التي تقوم بها الوكالات المانحة لضمان استخدام هذه المعونة والمساءلة عنها بشكل أفضل من جانب البلدان المتلقية لها. فقد اعتمدت الحكومة الكندية، على سبيل المثال، استراتيجية للمعونة المقدمة إلى أفريقيا تشدد على إمكانيات التكامل الإقليمي وصوغ نهج عام متماسك للوكالة الكندية للتنمية الدولية، مما يستلزم زيادة التفاعل مع الإدارات الأخرى في الحكومة الكندية وإنشاء نظام يحدد من خلاله المشاركون الكنديون والأفارقة مجتمعين، أولويات البرمجة. وستشدد النرويج أيضاً على زيادة الحوار بشأن السياسات مع متلقي المعونة التي تقدمها، والتحويل التدريجي لمسؤولية تخطيط البرامج وتنفيذها إلى النظراء المحليين، وهو مجال سعت لجنة المساعدة الإنمائية لدى استعراضها للمعونة النرويجية إلى تشجيعه.

وبغية تعزيز فعالية المعونة، أعاد بعض البلدان المانحة تنظيم وكالاته للمعونة. فخفضت السويد عدد وكالاتها الرسمية للتعاون الإنمائي إلى اثنين (أحدهما تعنى بالتعاون طويل الأجل مع البلدان النامية الأفقر، والأخرى تعنى بإدارة أنشطة المعونة في قطاعي الصناعة والهيكل الأساسية). أما الولايات المتحدة فأجرت إصلاحات شاملة داخل وكالة التنمية الدولية، عبر تبسيط هيكلها وتركيز جهودها من أجل تحقيق تنمية مستدامة في مجالات النمو الاقتصادي والسكان والصحة والبيئة والديمقراطية.

وتتصل بهذا السياق مسألة تنسيق البلدان المانحة والمؤسسات متعددة الأطراف لجهود المساعدة الرسمية المتعددة، سواء كان ذلك من حيث برمجة المساعدة أو تنفيذها في الميدان. ويجري عادة تنسيق المساعدة لكل بلد على حدة من خلال المجموعات الاستشارية أو اجتماعات الموائد المستديرة، كما ينظمها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي البلدان المتلقية أيضاً. وفي المجال الأوسع، يجري الاتفاق على المبادئ في الجمعية العامة ومحافل أخرى، في حين تسعى الجهات المانحة إلى الاتفاق على تنفيذ مبادئ المعونة ووضع المبادئ التوجيهية التنفيذية من خلال لجنة المساعدة الإنمائية والمجموعات الفرعية التابعة لها^(٢٤). ويجري التنسيق على مستوى مكثف أكثر من خلال برامج الجهات المانحة المشتركة، التي تتخذ أحيانا شكل مشاركة ثنائية في تمويل مشاريع، للبنك الدولي، مثلا (تحت مظلة البرنامج الخاص لتقديم المساعدة لافريقيا في البنك الدولي مثلا) أو من خلال المساهمات في المساعدة متعددة الأطراف نفسها.

(٢٤) انظر لجنة المساعدة الإنمائية Development Cooperation, 1994 Report, باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٥، الفصل الثاني.

المعونات المشتركة أو الثنائية: حالة الصندوق الإنمائي الأوروبي

هناك، من وجهة نظر المانحين، مزايا وعيوب للمساعدة المنسقة أو المشتركة، وهي المزايا والعيوب التي يمكن أن يتضح بعضها في التطورات الأخيرة في الاتحاد الأوروبي. ففي حين تقوم البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ببرامج وطنية للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإنها تسهم أيضا بصورة متزايدة في البرامج التي تديرها لجنة الاتحاد الأوروبي بصورة مستقلة، وبخاصة من خلال الصندوق الإنمائي الأوروبي الذي يجري تجديد موارده بصورة دورية - من خارج الميزانية. وقد أنشئ الصندوق الإنمائي الأوروبي من أجل تحويل الأموال إلى البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ - وكثير منها مستعمرات سابقة للدول الأوروبية - ممن ترتبط بالاتحاد الأوروبي من خلال سلسلة اتفاقيات لومي وما سبقها من اتفاقيات. وتكفل هذه الاتفاقيات أن يكون للاتحاد الأوروبي سياسة موحدة للمعونات الخارجية، على الأقل فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وكان التمويل المشترك من جانب الجماعة الأوروبية لبرامج المعونات يحقق درجة من التواءم بين النهج "الإقليمي" للمعونة الذي تنتهجه بلدان ذات روابط قوية بالقارة الأفريقية، مثل فرنسا وبلجيكا، وإلى حد ما إيطاليا، وبين النهج الأكثر "عالمية" الذي تنتهجه ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية^(٢٥). ونتيجة لذلك، فقد زاد نصيب بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء من مجموع المعونات الخارجية الألمانية، على سبيل المثال، من ١٦ في المائة في الفترة ١٩٧٠-١٩٧١ (قبل اتفاقية لومي الأولى) إلى أكثر من ٢٥ في المائة في الثمانينات والتسعينات. بيد أنه حتى أثناء حدوث ذلك، كانت هناك عوامل أدت بكثير من الأعضاء إلى التشكك في كلتا العمليتين (بصفة عامة، في انخفاض المشروطية)، وفي نسبة وكميات معونات الجماعة الأوروبية الموجهة إلى البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

وفي التسعينات، ازداد الاهتمام بنقل المزيد من أموال المعونات إلى بلدان من غير البلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وكان ذلك يرجع، من ناحية، إلى الضرورات الاقتصادية والسياسية المفروضة على الجبهتين الشرقية والمتوسطية للاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى، إلى معاهدة ماستريخت بشأن الاتحاد الأوروبي، التي دعت إلى وضع سياسة خارجية مشتركة وأنشأت سياسة مشتركة بشأن التعاون الإنمائي^(٢٦). وبالإضافة إلى ذلك، كانت بلدان الاتحاد الأوروبي تريد مساعدة بلدان معينة في أمريكا اللاتينية في مكافحة الاتجار في المخدرات، وكانت تسعى إلى تطوير روابط أوثق مع الأسواق الناشئة في آسيا وأمريكا اللاتينية. وعلاوة على ذلك، فإن بعدا هاما من أبعاد المعونات التي كانت تدعم في السنوات الأخيرة من ميزانية لجنة الاتحاد الأوروبي (ومن البلدان الأعضاء) كان يهدف إلى تعزيز عملية التحول الديمقراطي من خلال المساعدة التقنية، والمنح المقدمة للمساعدة في إجراء الانتخابات، ولتحسين نظم العدل وغير ذلك من أشكال بناء المؤسسات.

ووصلت التوترات المتعلقة بسياسات المعونات إلى حد الأزمة أثناء استعراض منتصف المدة لاتفاقية لومي وأثناء المفاوضات التي جرت في الاتحاد الأوروبي لتجديد موارد الصندوق الإنمائي الأوروبي وتعزيزه. ففي شباط/فبراير ١٩٩٥، اقترحت فرنسا، التي كانت ترأس الاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت، واللجنة الأوروبية زيادة الأموال المتعهد حاليا بتقديمها إلى الصندوق الإنمائي الأوروبي من ١١ بليون وحدة نقد أوروبية تغطي البرامج حتى سنة ١٩٩٨ إلى ١٤ بليون وحدة نقد أوروبية تغطي البرامج حتى سنة ٢٠٠٠. واقترح أيضا توسيع الصندوق الإنمائي الأوروبي لاستيعاب الأعضاء الجدد الثلاثة الذين انضموا إلى الاتحاد الأوروبي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ولمراعاة معدلات التضخم.

(٢٥) Enzo R. Grilli, *The European Community and the Developing Countries* (Cambridge, انظر United Kingdom, Cambridge University Press, 1993) Chap. 2.

(٢٦) Adrian Hewitt, "The European Union: fundamental change without crisis", in *Crisis or Transition in Foreign Aid*, Adrian Hewitt, ed., (London, Overseas Development Institute, Washington, D.C., Overseas Development Council, and Ottawa, North-South Institute, 1994), pp. 19-24.

واعترضت المملكة المتحدة قائلة إنه نتيجة لذلك سيصبح حوالي ٤٠ في المائة من ميزانية معوناتها خاضعا لسيطرة الاتحاد الأوروبي، وليس خاضعا لبرامجها الثنائية، وأعلنت أنها ستخفض مساهمتها في الصندوق الإنمائي الأوروبي بنسبة ١٠ في المائة اعتبارا من عام ١٩٩٨^(٧٧). وأعربت ألمانيا هي الأخرى عن رغبتها في وضع حد أقصى لمساهمتها في صناديق اتفاقيات لومي، ورفضت قبول مراعاة معدلات التضخم. وحتى أواخر نيسان/أبريل، كانت المفاوضات لا تزال تواجه طريقا مسدودا.

وباختصار، وحتى إذا كانت برامج المعونات المشتركة يمكن أن تتسم بالكفاءة، فإنها تنطوي على تمبيع السيطرة الوطنية بشأن مسألة تحديد البلدان المستحقة للمساعدة، وحجم هذه المعونات والغرض منها، وتبدو الحكومات المانحة مترددة ترددا متزايدا في التخلي عن هذه السيطرة. فإلى جانب فقدان فرص استخدام المعونات كأداة من أدوات السياسة الخارجية، فإن ثمة اختلافات هامة فيما بين المانحين فيما يتعلق بكيفية استخدام المعونات أفضل استخدام لتعزيز التنمية؛ ومع القيود المشددة المفروضة على الميزانيات العامة للمعونات، ازدادت حدة المنافسة فيما بين الاستخدامات المحتملة للموارد المحدودة. ويمكن أن يتضح ذلك أيضا في المعالجة الدولية لتخفيف أعباء ديون البلدان المنخفضة الدخل.

المعونات وتخفيف أعباء الديون

إن جانباً من المساعدة الإنمائية الرسمية يأخذ شكل دعم الميزانية العامة أو تمويل ميزان المدفوعات؛ ويعني هذا أنه لا تفرض أي قيود على الطريقة التي تستخدم بها الأموال (رغم أن الشروط المتعلقة بالسياسات العامة اللازمة للحصول على الأموال يمكن أن تكون شروطا صارمة). وثمة حالات أخرى تنطوي على عمليات نقل أكثر تقييدا، وإن كانت هي الأخرى يمكن أن تستخدم في أي غرض تقريبا؛ أي أن الأموال المحولة من حكومة إلى أخرى تكون، كفرضية عامة، أموالا "يمكن إبدالها بما يماثلها". فأموال المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدم إلى حكومة ما لدعم التعليم يمكن، على سبيل المثال، أن تستخدم في خدمة الدين، إذا ما خفض ما تنفقه الحكومة ذاتها على التعليم واستخدمت الموارد المحلية المحررة بدلا من ذلك في دفع فوائد الدين وأصله. ولذلك، فحتى إذا كان أحد المانحين يرغب في تركيز برامج مساعدته على قطاعات اجتماعية واقتصادية بعينها، فإنه لا يملك أن يتجاهل حالة الاقتصاد الكلي والحالة المالية للطرف المتلقي وما يتعرض له من ضغوط، بما يمكنه من إحداث تغييرات تعويضية في مسار الأموال.

وبعبارة أخرى، فقد وجد المانحون أن من الضروري إيلاء اهتمام وثيق لحالة ديون البلدان المنخفضة الدخل المتلقية للمعونات، وللآثار التي تتركها أوضاع الميزانيات وموازين المدفوعات على حالة الدين. وفي بعض الحالات، قدم المانحون إلى البلدان المتلقية للمعونات مساعدات صريحة في خدمة ديونها الخارجية، ولاسيما عندما تتراكم على البلدان متأخرات للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، وتسعى تلك البلدان إلى الخروج من المشكلة بالتعاون مع المجتمع الدولي^(٧٨). وفي حالات أخرى، وتحت الضغط الشديد لخفض أوجه العجز في الميزانية، وكذلك خدمة الدين، يبدو أن زيادة تدفقات المعونات تساعد في تغطية خدمة الدين من خلال آلية الإبدال بالمثل.

(٧٧) إن الضغوط التي تعرضت لها برامج المعونات الثنائية البريطانية، والتي تركز عليها استعراض المعونات الأخير الذي أجرته لجنة المساعدة الإنمائية لحالة المملكة المتحدة، قد نتجت عن الركود في الحجم الحقيقي للمعونات البريطانية لأكثر من عقد، وعن نمو الالتزامات متعددة الأطراف (انظر DAC, United Kingdom, Development Cooperation Review Series, No. 1 (Paris, DECD, 1994), Chap. I).

(٧٨) فيما يتعلق بالبرامج الخاصة بغيانا وزامبيا، انظر: دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.91.II.C.1)، الفصل السابع، الفرع المعنون "Policy on debt owed to multilateral creditors".

وفي هذا السياق، يمكن فهم شعور المانحين بالقلق من أن مصاعب الديون، ولاسيما لدى البلدان منخفضة الدخل ذات المديونيات الكبيرة، قد ازدادت صعوبة بما يحول دون وضع حد لها. ويقدر البنك الدولي، على سبيل المثال، أن متأخرات الفوائد وحدها كانت تشكل ١٠ في المائة من مجموع ديون هذه البلدان في نهاية سنة ١٩٩٤، وهي نسبة كانت تتزايد في كل سنة من سنوات التسعينات^(٢٩). كما يدرك المانحون تمام الإدراك أن الحكومات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف هي أكبر دائني البلدان منخفضة الدخل، وبالتالي، فإن جزءاً كبيراً من خدمة الدين الممولة من المعونات المقدمة قد عاد فحسب إلى الخزانات التي جاء منها وإلى المؤسسات متعددة الأطراف. ولذلك، فإن الحكومات المانحة تنازلت فيما بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣ عن حوالي ٦ بلايين دولار من القروض التي قدمت في الأصل كإلتزامات للمساعدة الإنمائية الرسمية، الجزء الأعظم منها لبلدان افريقيا دون الصحراء. كما أسقطت الحكومات الدائنة من سنة ١٩٩٠ إلى سنة ١٩٩٣ حوالي ٨ بلايين دولار من الديون غير الميسرة المستحقة على هذه البلدان^(٣٠).

بيد أنه حتى رغم اتخاذ تدابير من هذا القبيل لتخفيف أعباء الديون، لم تكن التدفقات المالية الميسرة من المجتمع الدولي بوجه عام بالحجم الكافي لسد فجوة التمويل. فقد كانت هناك حالات تخلف متراكم في مدفوعات إلتزامات التصدير الرسمية وغيرها من الإلتزامات الرسمية لخدمة الدين تجاه البلدان المانحة، وكانت تسوية كل حالة تخلف عن السداد تعالج في إطار آلية نادي باريس. وفي بادئ الأمر، كان نادي باريس يكتفي بإعادة جدولة التزامات خدمة الدين، مع تحميل أسعار فائدة تجارية على المبالغ غير المسددة. وكان نادي باريس أبطأ من دائني المصارف الخاصة في إدراك أن البلدان أصبحت عاجزة عن السداد، وأن مستويات الديون في كثير من البلدان منخفضة الدخل صارت تتجاوز أي قدر معقول من القدرة على السداد^(٣١). غير أنه بحلول التسعينات، كان يجري إسقاط مبالغ متزايدة من خدمة الدين المجدولة.

وفي عام ١٩٩٥، بدأ نادي باريس يطبق أكثر مجموعات شروطه تساهلاً لإعادة جدولة الديون، بما في ذلك خيار تخفيض خدمة الدين للديون المغطاة بنسبة تصل إلى ٦٧ في المائة. وبموجب هذه الشروط المسماة "شروط نابولي"، على اسم اجتماع قمة سنة ١٩٩٤ الذي عقدته مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة والذي اتخذ فيه قرار بتخفيف أعباء خدمة الدين على البلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون، فإنه يجوز للدائنين أيضاً أن يقرروا خفض إجمالي الدين غير الميسر بنسبة تصل إلى ٦٧ في المائة في بعض الحالات. وعلى الرغم من ذلك، فمن بين سبعة اتفاقات عقدها نادي باريس بموجب شروط نابولي في الربع الأول من ١٩٩٥، لم يكن هناك سوى اتفاق واحد (أوغندا) يأخذ بخيار خفض الإجمالي^(٣٢).

(٢٩) كانت متأخرات الفوائد زائد أصل الدين تشكل ٣٠ في المائة من المديونية في عام ١٩٩٤ (World Bank, World Debt Tables, 1994-95: External Finance for Developing Countries, vol. 1 (Washington, D.C., December 1994, p. 220).

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٤١ و ٤٢.

(٣١) انظر: تقرير الأمين العام عن "أزمة الديون الخارجية والتنمية: التطورات الأخيرة في الاستراتيجية الدولية للديون" (A/47/396)، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، الفقرات ٦١ إلى ٧٥.

(٣٢) يعتبر ذلك "خيار الخروج"، وهو يتطلب اتفاقاً بين الدائنين على عرض الخيار، وتفاهماً على أن البلد لن يطلب فيما بعد معالجة من نادي باريس لديونه المتبقية، التي سيعاد جدولتها بأسعار فائدة تجارية على مدى ٢٣ سنة مع فترة سماح مدتها ٦ سنوات (وفقاً للرسالة الواردة من الأونكتاد، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥).

وكان أحد الأسباب التي استلزمت إحداث تخفيضات كبيرة في المديونية الثنائية الرسمية (والخاصة كذلك) للبلدان منخفضة الدخل المثقلة بالديون يتمثل في أن الديون المستحقة للمؤسسات متعددة الأطراف كانت قد أعفيت من المطالبات بخفض الديون وخدمة الدين. وقيل إن أي عملية لإعادة جدولة تلك الائتمانات ستقلل من الثقة الائتمانية في المؤسسات ذاتها، وستكون بمثابة عقاب لجميع البلدان النامية حيث سيحتتم عليها نتيجة لذلك أن تدفع رسوم فوائد أعلى. ومع ذلك، كان ثمة إدراك متزايد بأنه حتى مع أكثر الشروط تساهلا لإعادة جدولة الديون، فإن بعضا من أفقر البلدان وأكثرها مديونية لن تتمكن مطلقا من خدمة جميع التزاماتها تجاه المؤسسات المالية متعددة الأطراف.

ورغم أن المؤسسات لا تملك اعتمادات لإعادة جدولة الائتمانات التي تقدمها أو اسقاطها، فإنها قامت بإعادة التمويل على نحو غير مباشر؛ فالقروض الجديدة المقدمة لموازن المدفوعات بشروط ميسرة للغاية، على سبيل المثال، ساعدت في تمويل خدمة الدين لقروض الأقدم غير الميسرة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنسبة للبلدان التي اقترضت ذات مرة من شبك الاقتراض غير الميسر من البنك الدولي وإن كانت قد أصبحت الآن مؤهلة فحسب للحصول على قروض ميسرة من المؤسسة الإنمائية الدولية التابعة للبنك، قامت المؤسسة بإنشاء برنامج إقراض خاص "للبعد الخامس". وهذا البرنامج يقدم للبلدان المشمولة بالفعل ببرامج المؤسسة ائتمانات تكميلية تتناسب مع التزامات الفوائد على الديون غير الميسرة المستحقة للبنك الدولي. ولما كانت القروض التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية قروضا ميسرة للغاية، فإن ذلك يعد من الناحية الفعلية دعما لمدفوعات الفوائد الأصلية دون إعادة هيكلة ديون البنك بصورة رسمية.

وفي حين تساعد هذه الأساليب في التخفيف من أعباء خدمة الديون متعددة الأطراف، فإن الكثيرين يعتقدون أنه يتعين إكمالها بأساليب إضافية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، اقترح وزير الخزانة البريطاني، السيد كينيث كلارك، أثناء حديثه في اجتماع وزراء مالية الكمنولث في فالتيتا، مالطة، إنشاء آليات إضافية لخفض تكلفة خدمة القروض المستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية. وكان أكثر الاقتراحات تحديدا يتعلق بالديون المستحقة لصندوق النقد الدولي.

وَحالياً، يقوم صندوق النقد الدولي بإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة من خلال مرفق التكيف الهيكلي المعزز التابع له. ويبلغ أجل الاستحقاق الأصلي للقروض ١٠ سنوات، ولا يبدأ السداد إلا بعد خمس سنوات ونصف السنة. ويمكن أن توزع المدفوعات على مدة ثلاث سنوات، في إطار ترتيب "ورقة إطار السياسات" يشترك فيه الصندوق والبنك. ولا يزيد معدل الفائدة عن ٠,٥ في المائة سنويا. واقترح السيد كلارك إنشاء "شباك إقراض جديد لمرفق التكيف الهيكلي المعزز"، تنطوي قروضه على أجل استحقاق وفترة سماح أطول. وتتاح القروض الجديدة للبلدان النامية المنخفضة الدخل والمثقلة بالديون "بعد فترة متواصلة من تنفيذ برامج الصندوق". وكان أحد أسباب إدراج هذا العامل الزمني في معايير الأهلية يتمثل في وجوب أن يثبت المقترض أولا سجلا إيجابيا لشروعه في إجراء اصلاحات. وثمة سبب ثان يتمثل في أن التزامات سداد كبيرة تتراكم بعد سلسلة من برامج الصندوق.

ويتطلب الاقتراح شكلين من أشكال التمويل. أولاً، وكما هو الحال مع غير ذلك من حالات التمويل من مرفق التكيف الهيكلي المعزز، تقوم البلدان الدائنة المهمة بإقراض صندوق النقد الدولي القيمة الإجمالية للقروض التي ستقدم من خلال شبك الإقراض، وتحصل على سعر فائدة غير ميسر على قروضها. وثانياً، يقدم المانحون إعانة إلى مرفق التكيف الهيكلي المعزز لتمكينه من تقاضي أسعار فائدة منخفضة؛ غير أن الاقتراح البريطاني يدرك القيود المشددة المفروضة على ميزانيات المعونات، ويقترح بالتالي عملية بيع متدرجة لكميات صغيرة من الأرصدة الذهبية لصندوق النقد الدولي. ويمكن أن توضع الأرباح (المكسب الرأسمالي يزيد على ٣٥ من حقوق السحب الخاصة للأونصة الواحدة) في صندوق استثماري جديد يقوم بدوره بالاستثمار في الصكوك المالية الدولية. وتستخدم حصائل الصندوق الاستثماري لسداد إعانة الفائدة على قروض مرفق التكيف الهيكلي المعزز.

وما يهم، في نهاية الأمر، ليس تفاصيل الاقتراح في حد ذاتها، وإنما أن صعوبة خدمة الديون متعددة الأطراف قد أصبحت أمراً مسلماً به من قبل أحد كبار المانحين ممن يعد إرهاب المعونة لديه حقيقة من حقائق الحياة البرلمانية (على الأقل من حيث المعونات الاقتصادية في مقابل المعونات الإنسانية). وتجري حالياً مناقشة الاقتراح في مؤسسات بريتون وودز، حيث يبدو أن الاهتمام به أخذ في التزايد.

لن تحل "ضريبة توبن" مشكلة التمويل

نظراً لأن ميزانيات المعونة في البلدان المانحة قد قيدت تقييداً كبيراً في السنوات الأخيرة، فقد بحث بعض المحللين عن مصادر بديلة لتمويل التعاون الدولي عن طريق آليات دولية أوتوماتية لفرض الضرائب. ولكن من الصعب أن نصدق أن البرلمانات التي رفضت هي ذاتها تقديم أموال للتعاون الدولي من خلال ميزانياتها سوف توافق على أن تنقل السلطة المحتملة لفرض الضرائب. كما أن إمكانية جمع بعض الضرائب المقترحة بتكاليف إدارية منخفضة غير واضحة أيضاً. وتوضح "ضريبة توبن"، وهي أبرز اقتراح في هذه الفئة من الفئات المتعلقة بتدابير إدار الإيرادات، هذه الصعوبات.

إن ضريبة توبن على الاتجار في العملة الأجنبية، وهي اقتراح يرمي إلى "إلقاء رمال داخل تروس عجلات السوق" وتثبيط المضاربة هي اقتراح حمل لما يزيد على ١٥ سنة إلى أن تم إحيائه من جديد مؤخراً بوصفه آلية محتملة لجمع أموال للأغراض الدولية^(٣٣). وفي حين كانت قدرة الاقتراح على التأثير موضع طعن دائم فإن قدرته على حل مشاكل التمويل متعدد الأطراف الهامة في الوقت الحالي مشكوك فيها. وتمثل فكرة الاستاذ جيمس توبن في فرض ضريبة قيمية موحدة على المعاملات على جميع عمليات البيع والشراء الناجزة للعملة الأجنبية في جميع أسواق تبادل العملة الرئيسية. ويتعين أن تكون هذه الضريبة ضئيلة، وقد استخدم روبن نسبة ١ في المائة على سبيل المثال، ولكن نظراً لأنها ستدفع مرة عند مغادرة الأموال للوطن ومرة ثانية عند عودتها إلى الوطن بعد فترة قصيرة بعد ذلك، فسيكون هذا كافياً لرفع التغير في سعر الصرف بالقدر الكبير اللازم لتحقيق ربح من معاملات المضاربة.

(٣٣) أثار عدد من المتكلمين أمام المؤتمر العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في آذار/مارس ١٩٩٥ في كوبنهاغن هذا الاقتراح ومن بينهم الرئيس السابق لفرنسا، انظر أيضاً تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٤) الصفحتان ٦٩ و٧٠. وقد نشر الاقتراح الأصلي في James Tobin, "A proposal for international monetary reform", Eastern Economic Journal, vol. 4, Nos. 3-4 (July/October 1978), pp. 153-159.

وقد قدم هذا الاقتراح لأن المضاربين يستجيبون بشكل متزايد للتناقضات التي تظهر السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف ويفرضون بذلك تخفيضا في قيمة أسعار الصرف المجمدة. ولم تكن نية الاستاذ توبن تتجه الى تقديم بديل عن قيام بلدان العملات الرئيسية بوضع سياسة أكثر اتساقا ولكن مجرد توسيع قدر التناقض المحتمل قبل أن يتدخل المضاربون. وفي هذا الصدد، فإن النية ترمي الى تقليل التقلب في أسواق العملات الأجنبية. ويتعين أن تكون الضريبة موحدة، وأن تطبق على جميع أسواق تبادل العملات لتفادي نقل الأعمال الى الأسواق منخفضة الضرائب أو التي لا تفرض ضرائب.

وعندما اقترح الاستاذ توبن ضريته في عام ١٩٧٨، بدا أن هذه الضريبة ستكون بمثابة اقتراح عملي من الناحية الإدارية. وستتطلب اتفاقا دوليا وإصدار تراخيص لجميع المتعاملين في العملات الأجنبية على مستوى العملة ليكفولوا تقاضي هذه الضريبة على جميع المعاملات. وحيث أن السوق هو أساسا سوق مصرفي، فإن معظم المشتركين يخضعون بالفعل للإشراف. وإن كان يتعين كذلك أن تدخل المراكز الخارجية في الاتفاق. ومع ذلك، فإن الاقتراح لم يحظ بتأييد واسع النطاق في مهنة الاقتصاد لأن فعاليته في كبح التقلبات في أسعار العملة لم تكن مؤكدة، ولو حتى نظريا، في حين أن تأثيره المشوه على تخصيص الموارد واضح^(٣٤).

والآن، يبدو أن نجاح الاقتراح ولا سيما في البلدان الصناعية الرئيسية يشكل تحديا أصعب نتيجة أساسا لتطور السوق الى تفرعات مالية. ولا يحتاج المضاربون في أسواق العملة حاليا على الإطلاق الى التعامل في السوق الحاضر الفعلي للعملات الأجنبية. وعلى الرغم من أنه ينبغي أن يتسنى فرض ضرائب على تفرعات الاتجار أيضا، فإن هذا يضيف بعدا إضافيا الى تكلفة جمع الضرائب. وعلاوة على ذلك، فإنه حتى في "عصر الازدهار" في الستينات، قامت الشركات عبر الوطنية بالمضاربة دون أن تشتري أو تبيع صراحة كميات إضافية من العملة الأجنبية عن طريق القيام ببساطة بتقديم أو تأجيل مشترياتهما العادية من العملة الأجنبية وتمويل الفرق في توقيت السداد بقروض محلية. ولا يزال من الممكن بالنسبة للشركات أن تستعمل الصفقات داخل الشركات التابعة لها للتهرب من الضريبة.

(٣٤) انظر الحجج والأسانيد في Victor Argy, "The design of macroeconomic policy in the world economy: proposals for reform", in International Financial Policy: Essays in Honor of Jacques J. Polak, Jacob A. Frenkel and Morris Glodstein, eds. (Washington, D. C., IMF and De Nederlandsche Bank, 1991) pp. 373-419. إن الاهتمام بالاقتراح والنقل الجديد الموجه إليه نتجا أيضا عن عدم استقرار العملة في الاتحاد الأوروبي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، اقترح بديل للضرائب متصل بهذا الموضوع، تطالب بموجبه المصارف التي قدمت قروضا بالعملات الأجنبية الى أجانب بأن تحتفظ بودائع متزايدة لا تحصل مقابلها على فوائد في المصرف المركزي في بلادها. ويدرك المؤيدون لهذين الاقتراحين إدراكا تاما لعيوبهما ونادرا ما ظهروا كمدافعين متحمسين عنهما (انظر Barry Eichengreen, James Tobin and Charles Wyplosz, "Two cases for sand in the wheels of international finance", Economic Journal, vol. 105, No. 428 (January 1995), pp. 162-172; for the case against the proposals, see Peter Garber and Mark P. Taylor, "Sand in the wheels of foreign exchange markets: a sceptical note" and Peter B. Kenen, "Capital controls, the EMS and the EMU", in the same volume and number of Economic Journal, pp. 173-180 and 181-192, respectively).

وتلخيصاً لهذه الحجة حتى هذه النقطة، نجد أن سوق تبادل العملات الأجنبية حالياً، على الأقل بالنسبة للعملات الرئيسية، هي مجموعة من الأسواق شديدة التعقيد وشديدة الترابط للعملات الحاضرة والأجلة إلى جانب عقود الصفقات الآجلة والمقايضات وغيرها من عقود التفرجات الأخرى. ويمكن لنا أن نتخيل فرض ضريبة على الصفقات في جزء أو جميع أجزاء السوق، ولكنها ستكون ضريبة من نوع "الإناء المثقوب" الذي تتفتح فيه ثقوب جديدة كلما أغلقت سلطات الضرائب كل ثقب من الثقوب التي تجدها. وعلاوة على ذلك، فإن أحداً لم يدع أن الضريبة ستثبط أي اندفاع خطير نحو المضاربة في العملة بل إنها ستقضي فقط على أرباح المضاربة الناتجة عن تغييرات ضئيلة نسبياً في أسعار الصرف. فهل تستحق الضريبة هذا الجهد؟ من المحتمل لا.

وتسعى ضريبة توبن في جوهرها إلى عكس اتجاه تكاليف المعاملات المالية الدولية الآخذة في الانخفاض نتيجة للتغير التقني ولتحرير الرقابة على الصرف. وفي هذا الصدد، فإن هذه الضريبة تعد من قبيل اقتراحات لوديت وتبدو الصورة البلاغية المستخدمة وهي "الرمال في التروس" مجرد عبارة مثيرة. ومع ذلك فقد ترددت الفكرة في الاقتراحات المتعلقة بفرض ضرائب على تحويل السندات، أو زيادة هذه الضرائب، لتقليل الثقل في الأسواق المالية في الولايات المتحدة. وفي كل حالة، كان الهدف هو مجرد "العودة بالتكاليف المباشرة لوحدة المعاملات إلى المستوى الذي كانت عنده تقريبا في أواخر السبعينات"^(٣٥). ويبدو أن هذه الاقتراحات تعكس أيضاً الرية التي تجيش في الصدور من أن أنشطة المضاربة والقطاع المالي أقل قيمة عموماً بالنسبة للمجتمع من الانتاج المادي وينبغي تشبيطها. وإذا كانت هذه هي الحالة، فيبدو أن من التعسف اختصاص المضاربة في العملة الأجنبية بالريبة.

وهناك على أي حال طريقة أبسط "لمحاربة" المضاربة (إذا اعتبر أن المضاربة هي الجاني) ولا يستلزم الأمر اختصاص الاتجار في العملة الأجنبية بإجراءات؛ وهذه الطريقة هي فرض ضريبة على الأرباح الناجمة عن المضاربات بمعدل أعلى من الأرباح الأخرى^(٣٦). ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، تفرض بالفعل ضرائب على المكاسب الناجمة عن رأس المال قصير الأجل بسعر أعلى من المكاسب المالية طويلة الأجل. ويمكن أيضاً للحكومات أن تثبط المضاربة عن طريق عدم السماح بخضم الخسائر الناجمة عن الأنشطة المستهدفة من الإيراد المكتسب (على سبيل المثال على أصول بيعت خلال فترة قصيرة منصوص عليها) مع فرض ضرائب كبيرة على المكاسب. ويمكن أيضاً لأي بلد أن يقرر فرض ضرائب على المضاربة أعلى بكثير من بلد آخر. ولا يتعين تنسيق معدل الضرائب وإن كانت الحاجة ستستمر إلى وجود آليات نمطية للتنسيق الدولي لمكافحة التهرب من الضريبة ومنع الازدواج الضريبي على نفس الدخل. وإذا قرر عدد كاف من البلدان أن يفرض ضرائب ضخمة على المضاربة على الإيراد الموحد الذي يكسبه دافعو الضرائب في البلد على نطاق العالم، فيمكن أن يقلل هذا من تدفقات المضاربة وأن يرفع من إيرادات الضرائب.

وعلى أي حال فإن هذه الضرائب المفروضة على الدخل لن تساعد في جمع الأموال بصورة تلقائية من أجل الأنشطة الرسمية الدولية؛ ولكن هذا لم يكن سيحدث على الإطلاق في إطار ضريبة توبن أيضاً. ومن الواضح أن الاهتمام الذي أحاط مؤخراً للغاية بالاقتراح يعرف الاتجار بالعملة الأجنبية بوصفه نشاطاً يمكن للمجتمع الدولي أن يؤكد من خلاله مطالبة مالية. بيد أنه يبدو أن من الواقعي بقدر أكبر أن ننظر إلى

(٣٥) انظر David Felix, The Tobin Proposal: Background, Issues and Prospects; (UNDP, Human

.Development Report Office, 1994), p. 11

(٣٦) كانت هذه الفكرة ضمن الأفكار التي اقترحتها G. C. Harcourt in "Taming speculators and

putting the world on a course to prosperity: a 'modest' proposal", Economic and Political Weekly (Bombay), 17 September 1994, pp. 2490-2492

سوق العملة الأجنبية بوصفها مجرد سوق من عدد كبير من الأسواق المالية. والسلطات الوطنية (والمحلية) في الموقع الذي تحدث فيه المبادلة هي السلطات التي ستسعى الى الاحتفاظ بأي عائد تدره الضريبة على هذا النشاط. ولم يكن هذا مهما في الاقتراح الأصلي، لأن التركيز كان منصبا على محاولة وقف المضاربة؛ وفي الواقع فإن استعمال الإيراد الناتج من الضريبة لم يحظ إلا بقدر قليل من الاهتمام، إن كان قد حظي باهتمام على الإطلاق.

وإجمالاً، فإنه على الرغم من أن تمويل التعاون الدولي على أسس تلقائية ومستقرة بقدر أكبر هو أمر مرغوب فيه للغاية، فإن فرض ضرائب على المعاملات في العملة الأجنبية هو أمر غير كاف وفي النهاية غير فعال. وعلاوة على ذلك، فإن أحد المبادئ الأساسية للمالية العامة يدعو الى الشفافية والدراسة الصريحة من جانب ممثلي الجماهير قبل تكريس الأموال العامة. والتحدي الذي يتعين على مؤيدي التعاون الإنمائي أن يواجهوه هو إقناع البرلمانات أن النفقات واجبة. وربما يؤدي النظر الى التعاون الإنمائي بطريقة جديدة الى المساعدة في تدعيم هذه الحجة.

نحو نموذج جديد للتعاون الإنمائي

في تموز/يوليه ١٩٩٤، ووسط مناقشة واسعة النطاق بشأن ماضي ومستقبل التعاون المتعدد الأطراف جرت بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لقيام نظام بريتون وودز، أصدر البنك الدولي "بيان مهمة" جديدا لتوضيح صورته على نحو أفضل أمام المجتمع الإنمائي العالمي^(٣٧). وأقر البنك في بيانه بأن إدارة تقييم العمليات التابعة له قد تبين لها أن كثيرا من العمليات التي يمولها البنك كانت أقل من أن توصف بالفاعلية (الصفحة ١٦). كما أشار الى أن حجم الاقراض الذي يقوم به البنك الدولي قد تقلص من حيث القيمة الحقيقية في الثمانينات من القرن العشرين، وإن كان ذلك يرجع الى عدد من العوامل، من بينها تشوه بيانات السياسات العامة الذي يحد من الثقة ائتمانيا في بعض المقترضين ويزيد من إمكانية الحصول على رؤوس الأموال الخاص لدى البعث الآخر [و] زادت المصارف الإنمائية الإقليمية هي الأخرى من قدرتها على الاقراض في بلدان عديدة (الصفحة ١٤).

وتعهد البنك بعد ذلك بأن يصبح مؤسسة جديدة تصلح لعالم جديد. فسوف يضيف الى دوره الرئيسي: المالي والاستشاري، ويعززهما (الصفحة ٢٧). وسيكرس نفسه "لخمسة تحديات كبرى"، هي: السعي الى تنفيذ إصلاحات اقتصادية لتعزيز النمو وتقليل الفقر، والاستثمار في الموارد البشرية، وحماية البيئة، وتنشيط القطاع الخاص، وإعادة توجيه الحكومة (الصفحة ١٨). وسيقوم بإنجاز ذلك باتباع "سنة مبادئ توجيهية"، هي: زيادة الانتقائية في أنشطته، وتعزيز شراكاته مع الآخرين، والتشديد على التوجه نحو العملاء، وزيادة التوجه نحو تحقيق نتائج، وضمان فاعلية التكلفة، ومواصلة التزامه القوي بالسلامة المالية (الصفحة ٢٧).

ولتحقيق نتائج أفضل في الميدان، أي لإقامة مشاريع تنفذ وتصان بالكامل، يريد البنك أن يشرك الحكومات المقترضة والمستعملين بصورة أكبر مما كان عليه الحال في الماضي. ويشكل ذلك إشارة الى ما أصبح يسمى "مشكلة الملكية": فما لم يشعر الناس بأنهم جزء من مشروع ما، فإنهم لن يستعملوه ولن يصونوه على نحو سليم. وكما يوضح بيان المهمة، فإن "الهدف النهائي لا بد وأن يتمثل في تعزيز اشتراك الفقراء في تصميم وتنفيذ ما يموله البنك من مشاريع وبرامج" (الصفحة ٢٩). وثمة التزام متصل بذلك، يتمثل في توجه البنك الجديد "نحو العملاء"، الذي "ينطوي على الاستماع بدرجة أكبر للمقترضين وغيرهم من الأطراف ذات الصلة -- والتعلم منهم" (الصفحة ٢٩).

The World Bank Group: Learning from the Past, Embracing the Future, (Washington D. C., (٣٧)

.World Bank, 1994)

ويبدو أن لب المشكلة التي يسعى البنك لمعالجتها يتمثل في أن البلدان النامية الأكثر نجاحا أصبحت لديها الآن خيارات تمويل إضافية وصارت تلجأ بصورة متزايدة الى جهات أخرى، في حين أن البلدان النامية الأقل نجاحا لم تمثل آفاقا واعدة جدا للتمويل الخاص. فالبلدان الأكثر نجاحا تستطيع تفكيك ما يقدمه البنك من مجموعات شاملة من التمويل والمشورة المتعلقة بالسياسات العامة. وكما يقول البنك، فإن "كثيرا من المقترضين يطورون أيضا وبسرعة قدراتهم التحليلية، ويستفيدون من موارد طائفة كبيرة من الوكالات الإنمائية الأخرى، الرسمية منها وغير الرسمية" (الصفحة ٧).

وهذه الاعتبارات -- والاعتبارات المماثلة في لجنة المساعدة الإنمائية وفي الحكومات الوطنية -- تبين الجهود المبذولة للتصدي لتحدي رئيسي للغاية يواجه المساعدات الإنمائية الرسمية. فالوقائع تقول إن ضعفا شديدا قد أصاب الدعم الميزانوي الذي تقدمه الحكومات المانحة الى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تجد أن دورها في التنمية صار موضع تشكك من قبل مؤيديها وحلفائها. غير أنه يبدو أن ما أصابه الضعف ليس الدعم للتعاون الدولي في حد ذاته، وإنما التعاون في إطار نموذج المساعدة السائد في فترة ما بعد الحرب.

وكان جوهر ذلك النموذج للتعاون ينحصر في أن البلدان النامية تفتقر الى التمويل وأن المانحين يعرفون ما لا يعرفه المتلقون^(٣٨). وكانت الجهة المانحة تقدم معرفتها وتمويلها بالصورة التي تمكنها بصورة ونتيجة لذلك، يمكن أن يصاغ نموذج جديد، تقدم فيه الحكومات المساعدة المالية كجزء من برامج دولية متفق عليها لتعزيز إنجاز هدف جماعي ملموس، سواء تمثل في القضاء على أحد الأمراض في كوكبنا (ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) مثال على ذلك)، أو مكافحة الاحترار البيئي أو استنفاد طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، أو استحداث "ثورة خضراء" جديدة في افريقيا (انظر الإطار السابع - ٢).

كما يمكن للمساعدة الإنمائية الرسمية أن تمول المساعدة التقنية التي هي أقرب الى اقتسام الخبرات منها الى تلقين الأمم المتخلفة الخبرات الفنية المتوافرة لدى "البلدان المتقدمة". بل أن اقتسام الخبرات، سواء فيما يتعلق بسياسات السيطرة على التدفقات المالية الساعية الى المضاربة أو بعمليات تعزيز تدفق المعلومات عن فرص التجارة الدولية، يمكن أن يحظى بالقبول من الناحية السياسية. وفي جميع الحالات التي من هذا القبيل، يقوم نموذج المساعدة الإنمائية الرسمية على جهد مشترك تبذله بلدان تتجمع حول المائدة لمعالجة مشكلة يدركها الجميع. وحتى إذا كان البعض فحسب من هذه البلدان هو الذي يملك القدرة على تقديم الأموال، فإنها جميعها لديها ما تسهم به، وجميعها لها مصلحة في حل المشكلة.

(٣٨) الجزء التالي يعتمد بشدة على ما أورده كريستيان أوصا وباري هرمان، (Cristian Ossa and

Barry Herman) في "On multilateral cooperation for development: views on the eve of the Halifax Summit," paper presented to Seminar on Development and Global Governance, North-South Institute and International Development Research Centre, Ottawa, 2 May 1995.

عامية من الاختيار والمراقبة ومراجعة الحسابات. ومع ذلك، يتساءل المانحون اليوم عن النهج الأكثر فاعلية التي يمكن تصميمها لتكون "مملوكة ملكية محلية"، في الوقت الذي تشمل فيه التعاون المالي الدولي؟ وإذا كانت تجارب التكيف الاقتصادي المبينة أعلاه في الفصل الرابع تبين أي شيء، فإنها تبين أن البرامج والمشاريع لا بد وأن تتولد محليا هي الأخرى. والمعنى السائد من كل ذلك هو أنه بعد عقدين أو ثلاثة عقود أو أكثر، صار من المحتم أن يعاد بصورة عميقة فحص النموذج الذي يقوم من خلاله الشمال "بمساعدة" الجنوب على التنمية من خلال برامج ومشاريع المساعدة الإنمائية الرسمية - بما في ذلك برامج ومشاريع المؤسسات المتعددة الأطراف.

هناك - يان برلمان
(الملف VI-2.W95 BOX)
١٠ أيار/مايو ١٩٩٥

الإطار السابع - ٢ - حان الوقت للقيام بثورة خضراء في أفريقيا

ما فتئ نصيب الفرد من الانتاج الغذائي في افريقيا ينخفض منذ بداية السبعينات. وبينما حققت آسيا وأمريكا اللاتينية مكاسب كبيرة في إنتاج الأرز والقمح منذ منتصف الستينات نتيجة للاستخدام المتزايد لأنواع البذور ذات الغلة الوفيرة الجديدة، نادرا ما استفادت افريقيا من الثورة الخضراء. ويمكن أن يعزى ذلك الى حد بعيد الى عدم وجود البذور التي تلائم الظروف الافريقية وضعف القدرة المحلية على البحث وتخلف نظام الدعم اللازم لتشجيع الاعتماد. وهناك حاجة ماسة الى البحوث الإضافية المصممة خصيصا لتلائم الظروف الافريقية كما يمكن جمع أموال جديدة لهذه البحوث من الإيرادات التي يمكن تحصيلها من حقوق ملكية بروتوبلازما الخلايا الجرثومية التي وضعت مؤخرا تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

الافتقار الى البذور المحسنة الصالحة

أمكن قيام الثورة الخضراء في آسيا بفضل تطوير أنواع من القمح والأرز ذات الغلة الوفيرة تفاعلت تفاعلا جيدا مع الأسمدة وإدارة المياه الخاضعة للتحكم. بيد أن هذه الأنواع لا تلائم كثيرا الظروف في افريقيا، لا سيما مناخها (تقلب كميات الأمطار على سبيل المثال)، وأمراض التربة والنباتات. وفي حين أن قرابة ٥ في المائة من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة مروية حاليا - مقابل ثلث الأراضي في آسيا - فإن إمكانية توسيع نطاق المساحة المروية محدودة لأسباب تقنية واقتصادية^(أ) ومنذ بداية الستينات لم تزد حصة القمح والأرز في مجموع الانتاج الغذائي على نسبة تناهز ٦ في المائة - مقارنة بنسبة الثلث في آسيا^(ب).

وحتى في الأماكن التي يتوفر فيها الري، فإن الأنواع الجديدة لا يسهل نقلها من آسيا الى افريقيا دون خسارة كبيرة في الغلة. إن خاصيات التكنولوجيا الزراعية ترتبط الى حد بعيد بالموقع وتحتاج

(أ) يوجد قرابة ٧٥ في المائة من الري الحديث وعلى نطاق واسع في افريقيا في مصر والسودان، بينما يوجد نحو ٨٠ في المائة من الري التقليدي وعلى نطاق صغير في افريقيا في مدغشقر ونيجيريا وشمال افريقيا. أما امكانيات زيادة تنمية الري في شمال افريقيا فهي ضعيفة. بيد أن هناك امكانيات محدودة ولكنها هامة بل وغير مستغلة الى حد بعيد تتعلق بخطط الزراعة المروية الصغيرة (FAO, African agriculture: the next 25 years (Rome, FAO,1986) annex IV,pp.59-61).

(ب) تقتصر زراعة الأرز الى حد بعيد على مصر ومدغشقر وعلى بعض بلدان غرب افريقيا حيث أنها أقل أهمية بكثير. وتقتصر زراعة القمح على شمال افريقيا وجنوب افريقيا.

الى إجراء بحوث محلية والقدرة على تطويرها لكي ينجح نقلها. أما القدرة البحثية للقطاعين العام والخاص في افريقيا فقد كانت ضعيفة شيئا ما، وتفتقر الى كتلة حرجة، وموجهة انتاج محاصيل الصادرات.^(ج) ويفسر ذلك جزئيا عدم حدوث انجاز تكنولوجي في مجال تطوير محاصيل أخرى ملائمة أكثر للظروف الأفريقية لا بالنسبة لزراعة الحبوب الخشنة البعلية في المناطق شبه القاحلة ولا بالنسبة للجذور والدرنات التقليدية المعروفة بزراعة الكفاف في المناطق الأفريقية الأكثر رطوبة. وتعد الذرة في شرق افريقيا، لا سيما في كينيا وزمبابوي، المحصول الزراعي الوحيد الذي أقيمت المزارعون الى حد ما على زراعة بذور هجينة جديدة منها وأحرز مؤخرا بعض التقدم في استحداث نوع من المنيهوت ذي الغلة الوفيرة، غي أنه ينبغي أن يقبل عليه المزارعون على نطاق واسع.^(د)

وتبين من التجربة في مجال زراعة الذرة في كينيا وزمبابوي أن تنمية القدرة البحثية المحلية تحقق نتائج ايجابية. واستفادت عملية استحداث هجن الذرة من قطاع الزراعة المستغل تجاريا الذي حث على قدرة بحثية محلية. واستفاد أيضا القطاع الزراعي من وجود شبكة نقل واسعة النطاق. ومن الخدمات الارشادية المتطورة جدا ونظم الائتمان وكذلك من وجود صناعة بذور محلية. وبالفعل كانت زمبابوي البلد الثاني، بعد الولايات المتحدة، الذي استحدث هجن الذرة.

حيثما توفرت التكنولوجيا، كثيرا ما يكون اعتمادها بطيئيا

إن نشر استخدام الأساليب المتقدمة على مجتمع المزارعين في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يستلزم الوصول الى المزارعين ذوي الدخل المنخفض، لا سيما صغار المزارعين. ويعيش زهاء ٦٠ في المائة من سكان الريف في حالة من الفقر، وإذا كان الكفاف غير مضمون في الأمد القصير فإن ذلك يكون سببا في نفور المزارعين. وفي مثل هذه الحالة، يكون اعتماد تكنولوجيا جديدة بطيئا ما لم يتبين بوضوح أنها تفوق التكنولوجيا التقليدية وأرخص منها ثمنا وأقل منها تنوعا من حيث الغلة وأقل منها خطرا من حيث الفشل. بيد أن أصناف الهجن تحتاج الى مدخلات تكميلية: إنها ليست ذات غلة أوفر فحسب بل أن غلتها يمكن أيضا أن تكون أكثر تنوعا، وهي أكثر تأثرا بالآفات وأكثر عرضة للجفاف^(هـ). وغالبا ما يكون عمل أصحاب صغار المزارعين مقيدا بالعمالة الموسمية مما يعوق اعتماد أساليب جديدة تستلزم عملا إضافيا خلال موسم النشاط الزراعي.

Michael Lipton, "The place of agricultural research in the devaelopment of sub-Sahara (ج)

.African", World Decvelopment, vol. 10 (October 1988),pp.1231-1257

David Wigg, The Quiet Revolutionaries: A Look at the Campaign by Agricultural Scientists (د)

.to Fight Hunger (... and How the Much-neglected Cassava Could Help) (Washington, D.C., World Bank,1993)

Uma Lele, "Sources of growth in east African agriculture", The World Bank Economic (هـ)

Review, vol. 3,No. 1 (January 1989), p. 136; and Uma Lele, "Structural adjustment,agricultural development

and the poor: some lessons from the Malawian experience", World Development, vol. 81, No.9 (September

.1990), p. 1215

والأهم من ذلك، يعزى بطء وتيرة إقبال صغار المزارعين على أصناف البذور الجديدة الى عدم وجود نظم موثوقة لتوفير البذور والأسمدة، وانعدام الهياكل الأساسية والخدمات الإرشادية وغير ذلك من المدخلات، فضلا عن عدم كفاية الائتمان. وغالبا ما يكون في توفير هذه المواد تحيز ضد صغار المزارعين. وعلى سبيل المثال، لوحظ في ملاوي أن صغار المزارعين يفضلون الذرة القاسية على هجن الذرة ذات الغلة الوفيرة بسبب فقرهم وانعدام الائتمان والبذور والخدمات الإرشادية والأسمدة، فضلا عن تفضيلهم الطعم وكذلك خاصيات معالجة الأصناف التقليدية وخبزها⁽⁹⁾.

الحاجة إلى إجراء بحوث على التكنولوجيا الملائمة

بالنظر إلى حالة الأغذية في أفريقيا، ينبغي أن تركز البحوث على استحداث أصناف التقاوي المقاومة للجفاف وقليلة المخاطر ومنخفضة التكلفة لأغراض الزراعة البعلية التي لا تحتاج إلى كثير من المدخلات الخارجية. وفي هذا الصدد، توفر التكنولوجيا الحيوية -- التي تنطوي على معالجات جينية -- إمكانيات هائلة. فالتكنولوجيا الحيوية تمكن من تكييف التقاوي لكي تتلاءم مع البيئة بدلا من تكييف البيئة وفقا لاحتياجات التقاوي الجديدة، كما كان عليه الحال في الثورة الخضراء التي حدثت في الستينات والسبعينات عندما صاحب تطوير نظم الري واستخدام المواد الكيميائية اعتماد تقاوي جديدة. أما باستخدام التكنولوجيا الحيوية، فيمكن استحداث تقاوي تتميز بقدرة أعلى على مقاومة الجفاف والأمراض وأقل اعتمادا على الأسمدة. إلا أن التقدم المحرز حتى الآن كان بطيئا نسبيا حتى بالنسبة للمحاصيل التي ركزت عليها البحوث، ناهيك بالنسبة للمحاصيل الغذائية الأفريقية.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن إعادة توجيه البحوث نحو المحاصيل الغذائية الأفريقية التقليدية والمحاصيل المناسبة للظروف الأفريقية. وهناك أساسا ثلاثة مواقع تجرى فيها البحوث: الشركات الكبرى، ومراكز البحوث المحلية والدولية. ومعظم المحاصيل الغذائية الأفريقية، مثل الذرة الرفيعة والدخن والنيهوت واليام والبقول الحبيبة لا تُستهلك ولا تُزرع في البلدان المتقدمة النمو، ولا تصدر إلا بكميات قليلة. ومن ثم فلا يوجد اهتمام تجاري كبير على الصعيد الدولي بأعمال البحث والتطوير فيما يتعلق بالمحاصيل الغذائية الأفريقية التقليدية. وفي الواقع، يتعين على القطاع العام أن يقوم بدور حفاز في هذا الصدد.

(9) Uma Lele, "Structural adjustment, agricultural development and the poor: some lessons from the Malawian experience", World Development, vol. 18, No. 9 (September 1990), pp. 1207-1219; and Melinda Smale, Paul W. Heisey and Howard D. Leathers, "Maize of the ancestors and modern varieties: the microeconomics of high-yielding variety adoption in Malawi", Economic Development and Cultural Change, vol. 43, No. 2 (January 1995), pp. 351-368. On the importance of the credit constraint, see also Paul Mosley, "Policy and capital market constraints to the African green revolution: a study of maize and sorghum yields in Kenya, Malawi and Zimbabwe, 1960-91", Innocenti Occasional Papers, Economic Policy Series, No. 38 (Florence, UNICEF, International Child Development Centre, December 1993).

وتتميز القدرة المحلية على إجراء البحوث في أفريقيا بكونها أضعف من أن تنشئ ثورة خضراء جديدة. ويلزم تعزيز هذه القدرة، لا من أجل المشاركة في بعض البحوث الجديدة فحسب، بل لأن تلك القدرة ستظل لازمة لتكييف التكنولوجيات الجديدة وفقا للظروف المحلية وللمساعدة في سد الفجوات الكبيرة بين الغلة المنتجة في المزارع والغلة المنتجة في محطات التجارب^(ج).

لذلك فإنه يبدو أن الزخم الأساسي للبحوث يتعين أن يقع على عاتق شبكة مراكز البحوث الزراعية الدولية. وقد كانت الثورة الخضراء التي حدثت في الستينات والسبعينات بصورة كاملة تقريبا من نواتج البحوث الدولية الممولة من مصادر عامة، وبصفة خاصة البحوث التي أجريت في المعهد الدولي لبحوث الأرز والمركز الدولي لتحسين الذرة والقمح. إلا أن التمويل انخفض في السنوات الأخيرة للشبكة المركزية لمراكز البحوث الزراعية الدولية التي جمعت في عام ١٩٧١ تحت مظلة الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية^(د). وقد انخفضت المبالغ المعتمدة للبرنامج الرئيسي للفريق الاستشاري من ٢٧٥ مليون دولار في عام ١٩٩٠ الى ٢١٥ مليون دولار في عام ١٩٩٤. وبالقائمة الحقيقية، كانت المبالغ المعتمدة لعام ١٩٩٤ تعادل المبلغ المتاح في عام ١٩٧٩، بالرغم من إدخال ستة مراكز أخرى من مراكز البحوث الزراعية الدولية تحت مظلة الفريق منذ ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك، هناك فجوة متزايدة الاتساع بين برنامج البحوث الذي وافق عليه المانحون وصرف الاعتمادات^(هـ).

ويعتبر تخفيض التمويل العام الدولي للبحوث الزراعية جزءا من الاتجاه العام نحو تحويل الانفاق على البحوث الى القطاع الخاص. ويبلغ هذا الاتجاه أقصى مداه بالنسبة للتكنولوجيا الحيوية التي تتركز

(ج) انظر Micheal Lipton, "The place of agricultural research in the development of sub-Saharan Africa", World Development vol.16, No.10 (October 1988), pp. 1231-1257, and Donald L. Pluchnett, Science and Agricultural Transformation (Washington, D.C., International Food Policy Research Institute, 1993).

(ح) الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية هو رابطة غير رسمية للمانحين يدعم حاليا ١٦ مركزا من مراكز البحوث الزراعية الدولية. ويشترك في رعاية الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ويرأس الفريق مسؤول في البنك الدولي. ويساعد الفريق لجنة استشارية تقنية توجد أمانتها في منظمة الأغذية والزراعة. ويوجد أربع من بين مؤسسات البحوث الست عشرة في أفريقيا. وللإطلاع على تاريخ وتحليل الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، انظر Warren C. Baum, Partners Against Hunger: The Consultive Group on International Agricultural Research (Washington, D.C., World Bank, 1986).

(ط) Overseas Development Institute, "The CGIAR: what future for international agricultural research?", ODI briefing paper, (September 1994).

البحوث فيها في الشركات الكبيرة التابعة للبلدان متقدمة النمو التي يمكنها حشد الموارد المطلوبة^(ج). ولا تتوفر أي قدرة على إجراء البحوث التكنولوجية الحيوية سوى لنحو ١٠ من البلدان النامية -- لا يوجد أي منها في أفريقيا.

وحتى في داخل القطاع الخاص، أصبح النشاط البحثي مركزا بصورة متزايدة، ويرجع ذلك في جزء منه الى التكلفة الباهظة التي ينطوي عليها تصميم واستحداث أي منتج تكنولوجي حيوي جديد. وأدى هذا الى حدوث عمليات اندماج واستملاك للشركات، ومشاريع مشتركة، وتزايد الارتباطات بين القطاعين العام والخاص. ومن ثم، ركزت المؤسسات العامة والجامعات بدرجة أكبر على البحوث الأساسية التي تمولها جزئيا الشركات الخاصة التي تحصل على حقوق البراءات، والتي تقوم بتطوير المنتج وتسويقه وتحصيل الاتاوات.

حقوق الملكية

كان من بين العوامل التي دفعت الى الاتجاه نحو تحويل البحوث الزراعية الى القطاع الخاص هو تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية بموجب براءات الاختراع وحقوق مربي النباتات، التي أصبحت بصورة متزايدة تتضمن المواد الحية^(ك)؛ إلا أن الأمر ينطوي أيضا على خطر. فالبحوث الخاصة تستلزم طابع السرية

(ي) يشكل ما ينفقه القطاع الخاص على البحوث في مجال التكنولوجيا الحيوية نحو ثلثي المجموع (نحو ٤ بلايين دولار في عام ١٩٨٥). وفي عام ١٩٩٠، بلغت ميزانية الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية المخصصة للتكنولوجيا الحيوية ١٤,٥ مليون دولار. وللإطلاع على التغييرات التي حدثت مؤخرا في البحوث الزراعية، انظر Kerri Wright Platais and Michael P. Collison, "Biotechnology and the developing world", Finance and Development, vol. 29, No.1 (March 1992), pp. 34-36; والتنمية والآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والناشئة: حالة التكنولوجيا الحيوية" تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/C.6/154)، ١١ آذار/مارس ١٩٩١، الفصل الثاني - ألف: and Dina L. Umali, "Public and private sector roles in agricultural research: theory and experience", World Bank Discussion Paper, No. 176, (Washington, D.C., World Bank, 1992).

(ك) تندرج براءات الاختراع تحت اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية، أما حقوق مربي النباتات (أو حقوق الأصناف النباتية) فتندرج تحت اتفاقية الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة لعام ١٩٧٨ التي نقحت في عام ١٩٩١ (انظر "جوانب التجارة والتنمية والآثار المترتبة على التكنولوجيات الجديدة والناشئة: حالة التكنولوجيا الحيوية"، تقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/C.6/154)، ١١ آذار/مارس ١٩٩١، الفصل الثاني - ألف). والاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وهو جزء من اتفاقات جولة أوروغواي، يلزم الدول الأعضاء بتوفير حماية للأصناف النباتية، وإن كانت ما زالت هناك خلافات بشأن مسائل معينة، مثلا بشأن المواد التي توجد بالفعل في الطبيعة. انظر الأونكتاد، نتيجة جولة أوروغواي: تقييم أولي -- ورقات داعمة لتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.II.D.28)، الفصل الثامن، الفرع جيم - ٢ (أ) والفرع دال - ٣؛ ومنظمة الأغذية والزراعة، "تحليل بعض الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية التي من المقرر أن ينظر فيها في المرحلة الثانية"، اللجنة المعنية بالموارد الجينية النباتية، الدورة الاستثنائية الأولى، روما، ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (CPGR-Ex1/94/5/Supp)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وتشبط النشر الحر للمعارف، على عكس الانفتاح ونشر نتائج الثورة الخضراء الذي حدث على نطاق واسع في الستينات. ومن الناحية الأخرى، فإن توسيع نطاق حماية حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يشجع على نشر المنتجات الجديدة بواسطة الحائز على براءة الاختراع من خلال الصادرات بأسعار تدخل فيها الأتاوات.

وفي حين أن حقوق الملكية في نواتج البحوث توفر لها الحماية بصورة متزايدة، فإن حقوق موفري المدخلات الطبيعية للبحوث لا يعترف بها في ظل أي نظام حالي لحقوق الملكية. فمعظم المواد الأولية المستخدمة في البحوث الزراعية، وهي الأصول الوراثية في العالم، متاحة بلا قيود في البلدان النامية أو من خلال المصارف الجينية التابعة لمراكز البحوث الزراعية الدولية. بل توجد حالات قدمت فيها طلبات للحصول على براءات اختراع أو منحت فيها براءات اختراع لشركات خاصة لم تضيف بحوثها سوى القليل إلى ما قامت به مراكز البحوث الزراعية الدولية أو تعلمه المزارعون على مدى السنين. وفي هذه الحالات، من الممكن أن ينتهي الأمر بأن يدفع المزارعون إتاوات نظير استخدامهم لمنتجات كان تطويرها يستند إلى حد بعيد على مواردهم ومعارفهم هم^(ل).

ولمعادلة حالة عدم التناظر هذه، استحدث مفهوم حقوق المزارعين وأيدته أكثر من ١٦٠ بلدا في قرارات مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة. والقصد هو مكافأة المزارعين على جهودهم في حفظ وتحسين التنوع الجيني وإتاحة الفرصة للمزارعين للاستفادة من الاستخدام المحسن للموارد الجينية النباتية من خلال تربية النباتات وغيرها من الأساليب العلمية^(م). ولهذا الغرض، سينشأ صندوق دولي للموارد الجينية النباتية لدعم برامج حفظ الموارد الجينية النباتية وإدارتها واستغلالها، ولا سيما في البلدان النامية. ووفقا للقرارات، هناك عدة مجالات تستحق أن تولي أولوية خاصة لها، منها تحسين تربية النباتات وإنتاج التقاوي. إلا أن هناك عددا من المسائل المتعلقة بهذا الصندوق يلزم حلها. ومن بين هذه المسائل موارد الصندوق وكيفية تحويل المستحقات إلى المزارعين^(ن).

(ل) المؤسسة الدولية للنهوض بالريف، حفظ المعارف الأصلية: تكامل نظامين للابتكار (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤)؛ الأونكتاد، نتيجة جولة أوروغواي: تقييم أولي... ورقات داعمة لتقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.II.D.28)، الفصل الثامن، الفرع دال - ٤؛ و José Esquinas-Alcazar, "Farmers' Rights", Patenting Workshop, European Parliament, Brussels, 3-4 March 1994.

(م) يعد هذا أمرا مهما بصفة خاصة لأن المزارعين بحاجة إلى حوافز مباشرة للمحافظة على تنوع الأصناف البيولوجية في مواقعها (في مواطنها الطبيعية) في نفس الوقت الذي يقومون فيه أيضا بالاستعاضة عن المحاصيل التقليدية بالأصناف الحديثة التي تتميز بارتفاع غلتها. ومع ذلك، فإن المزارعين يعجزون عن تحصيل الربح المرتبط بالموارد الجينية النباتية التي يقومون بحفظها؛ وبدلا من ذلك، يعود الربح جزئيا إلى مربّي النباتات وشركات البذور.

(ن) منظمة الأغذية والزراعة، "المسائل التي من المقرر أن ينظر فيها في المرحلة الثانية: إمكانات الحصول على المواد الجينية النباتية، وحقوق المزارعين"، اللجنة المعنية بالموارد الجينية النباتية، الدورة الاستثنائية الأولى، تنقيح المشروع الدولي، روما، ٧ - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، (CPGR-Ex1/94/5)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ و José Esquinas-Alcazar, "Farmers' Rights", Patenting Workshop, European Parliament, Brussels, 3-4 March 1994.

ويمكن أن يكون أحد مصادر تمويل الصندوق هو الإيرادات المتأتية من حقوق الملكية في مجموعات الأصول الوراثية الخاصة بمراكز البحوث الزراعية الدولية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وقعت مراكز

البحوث الزراعية الدولية اتفاقاً لوضع جميع مصارفها الجينية (نحو ٥٠٠ ٠٠٠ صنف نباتي حصة كبيرة منها هي عينات فريدة) تحت رعاية منظمة الأغذية والزراعة. وبموجب ذلك الاتفاق، تحتفظ مراكز البحوث الزراعية الدولية بالأصول الوراثية بصفة أمانة لمنفعة البشرية، وبصفة خاصة أهالي البلدان النامية. ووافقت مراكز البحوث الزراعية الدولية على عدم المطالبة بأي حقوق ملكية قانونية أو فكرية. وتقرر أن تتاح العينات "دون قيود".

وستسمح اتفاقات نقل المواد بتحصيل إيرادات، في حين ستحد دون أن يسعى المستفيدون إلى الحصول على براءات. وستشمل هذه الاتفاقات بصورة عامة، في جملة أمور، دفع مبلغ أولي من المستفيد من بروتوبلازما الخلايا الجرثومية واتفاقاً بشأن تقديم مدفوعات إضافية إذا قام المستفيد بتسويق بروتوبلازما للخلايا الجرثومية تجارياً^(س). وربما قد يجري تعبئة ١٠٠ مليون دولار كل سنة من أجل الصندوق بهذه الطريقة^(ع).

تمويل ثورة خضراء لأفريقيا

هذه التطورات - - عدم الاهتمام التجاري بالمحاصيل الغذائية الإفريقية، وتركيز البحث في شركات كبيرة، وزيادة امكانيات اكتساب براءات بشأن البذور - - تثير المخاوف من ألا تشهد أفريقيا ثورة خضراء. وقد تساعد الحصائل الآتية من مصارف الجينات المزارعين وذلك عن طريق تطبيقها لدعم البحوث التي تجرى بشأن أنواع البذور الصالحة للأحوال الإفريقية والمساعدة على تعزيز القدرة البحثية في أفريقيا.

بيد أن مصارف الجينات قد لا تولد موارد لعدة سنوات بل قد لا تتراكم لديها حتى حينئذ إلا ببطء. وتستوجب الأنشطة البحثية زيادة الدعم اليوم فضلاً عن المستقبل ومن ثم يبدو أنه ليس من مفر من ملاءمة واستصواب زيادة الدعم العام الدولي للبحث الزراعي في الوقت الحاضر. وفي سياق ميزانيات المانحين - الأقطار، بل وفي سياق ميزانيات المساعدة الإنمائية الرسمية، قد تترتب على مبالغ ضئيلة نسبياً من الأموال، قد يستعاض عنها فيما بعد ولو جزئياً على الأقل بالحصائل الآتية من مصارف الجينات، مردودات كبيرة في مجال يمثل أولوية بشرية هامة.

(س) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "الشبكة الدولية لتجميع بروتوبلازما للخلايا الجرثومية في الموقع: استكمال للتقرير المرحلي بشأن الاتفاقات مع مراكز الأبحاث الزراعية الدولية"، اللجنة المعنية بالموارد الجينية النباتية، الدورة الاستثنائية الأولى، روما، ٧ - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (CPGR Ex1/94/Inf.5/Add.1)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤؛ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، "تحليل بعض الجوانب التقنية والاقتصادية والقانونية للنظر في المرحلة الثانية"، اللجنة المعنية بالموارد الجينية النباتية، الدورة الاستثنائية، روما، ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (CPGR-Ex1/94/5 Supp.)، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤؛ و RAFI (المؤسسة الدولية للنهوض بالريف "حفظ المعارف الأصلية: نظاماً ابتكاراً (نيويورك، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤).

(ع) يعتقد أن مجموع مساهمة بروتوبلازما الخلايا الجرثومية التي يحتفظ بها المركز في إنتاج المحاصيل في البلدان النامية يبلغ حوالي ٥ ملايين كل سنة. ومن شأن فرص عوائد نمطية نسبتها ٢ في المائة أن يدر ١٠٠ مليون دولار كل سنة. أنظر RAFI (المؤسسة الدولية للنهوض بالريف) حفظ المعارف الأصلية: ادماج نظاماً ابتكاراً (نيويورك، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤).

الجزء الثالث

بعض أبعاد التغيير الاقتصادي والاجتماعي

الفصل الثامن

الاتجاهات الرئيسية البارزة في التوسعيات في مجال السكان

تبرز اسقاطات الأمم المتحدة السكانية الأخيرة ثلاثة تطورات هامة بصفة خاصة أخذت تظهر في التوسعيات^(١) في مجال دينامية السكان الدولية. التطور الأول هو النمو السكاني العالمي الأبطأ من المتوقع، والذي يمثل حسب اعتقاد شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات زيادة في سرعة التحول الديمغرافي طويل الأجل من معدل مرتفع الى معدل منخفض للنمو السكاني العالمي. وثمة تطور آخر يتعلق بالأثر المتنامي لانتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا): ففي البلدان التي تكثر بها الاصابات أصبح هذا المرض منتشرا الى درجة تؤثر في معدلات الوفيات على الصعيد الوطني. وبما أنه من المنتظر أن تتفاقم الآثار مع مرور الوقت، فمن المتوقع أن يؤدي هذا المرض الى تعطيل الانتقال طويل الأجل الى مستوى وفيات منخفض في هذه البلدان. ويوجد تطور ثالث يحتمل أن يكون له طابع انتقالي أكبر ألا وهو الانخفاض الحاد في سرعة النمو السكاني في "أوروبا الشرقية"^(٢) وفي الواقع حدث في السنوات الخمس الماضية انخفاض فعلي في عدد السكان في عدة بلدان. وكان هذا نتيجة لانخفاض الخصوبة وزيادة الوفيات وهجرة السكان الصافية الى الخارج كرد فعل لاضطراب الأحوال المصاحب للتغيرات السياسية الجذرية والانتقال الجاري على الصعيد الاقتصادي من الاقتصادات المخططة مركزيا الى اقتصادات السوق.

نمو السكان العالمي

قلت سرعة النمو السكاني العالمي بدرجة كبيرة في النصف الأول من التسعينات. فقد ظل سكان العالم يزدادون بنسبة ١,٥٧ في المائة في السنة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ بالمقارنة مع ١,٧٣ في المائة في السنة طوال العقد ونصف العقد الماضيين (انظر الجدول ٨ - ١). ومعدل النمو الحالي هو أقل معدل نمو مسجل منذ الحرب العالمية الثانية. وهو يمثل استئنافا للاتجاه نحو الانخفاض السائد من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات. ويعكس انخفاض معدل النمو في النصف الأول من التسعينات، من ناحية، بداية النمو السكاني الأبطأ في كثير من البلدان التي كانت تتسم في الماضي بخصوبة مرتفعة باستمرار، ومن ناحية أخرى استمرار وتسارع انخفاض النمو السكاني في بلدان أخرى تشمل البلدان التي توجد لديها سياسات لخفض الخصوبة.

(١) انظر World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما

قريب).

(٢) لأغراض تقديرات الأمم المتحدة واسقاطاتها السكانية، تتألف أوروبا الشرقية من اقتصادات

أوروبا الشرقية التي تمر بمرحلة انتقال والدول الأوروبية الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة.

الجدول ٨ - ١ عدد سكان العالم ونموه

١٩٥٠-٢٠٤٥

المعدل السنوي لتغير عدد السكان (نسبة مئوية)			تعداد السكان في نهاية الفترة (بالبلايين)	الفترة
المناطق الأقل نمواً ^(١)	المناطق الأكثر نمواً ^(١)	الإجمالي العالمي		
٢,٠٥	١,٢٠	١,٧٨	٢,٧٥	١٩٥٥-١٩٥٠
٢,٣٦	١,١٠	١,٩٩	٣,٣٤	١٩٦٥-١٩٦٠
٢,٣٧	٠,٨١	١,٩٦	٤,٠٨	١٩٧٥-١٩٧٠
٢,٠٩	٠,٥٦	١,٧٣	٤,٨٥	١٩٨٥-١٩٨٠
١,٨٨	٠,٤٠	١,٥٧	٥,٧٢	١٩٩٥-١٩٩٠
١,٦٣	٠,٢٥	١,٣٧	٦,٥٩	٢٠٠٥-٢٠٠٠
١,٤١	٠,١٨	١,٢٠	٧,٤٧	٢٠١٥-٢٠١٠
١,١٧	٠,١٠	١,٠٠	٨,٢٩	٢٠٢٥-٢٠٢٠
٠,٩٢	٠,٠٨ -	٠,٧٨	٩,٠١	٢٠٣٥-٢٠٣٠
٠,٦٧	٠,١٤ -	٠,٥٧	٩,٥٩	٢٠٤٥-٢٠٤٠

المصدر: World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما قريب)، المرفق، الجدولان ألف - ١ وألف - ٢.

(أ) انظر الحاشية ٥.

وتشير اسقاطات الأمم المتحدة الى أن النمو السكاني العالمي سوف يستمر في الإبطاء بصورة مطردة فينخفض الى أقل من ١ في المائة في السنة خلال الفترة ٢٠٢٠ - ٢٠٣٠. وبناء على ذلك، ينتظر أن يزداد عدد سكان العالم من ٥,٧٢ بليون نسمة حسب التقديرات في عام ١٩٩٥ الى ٨,٢٩ بليون نسمة في عام ٢٠٢٥. ويتوقع أن يستمر عدد سكان العالم في النمو بعد ذلك، وإن كان بمعدلات أبطأ تدريجياً، حتى يصل ما يقرب من ١٠ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. وفي تلك المرحلة أيضاً سيظل عدد سكان العالم يتزايد ولو بنسبة ٥, في المائة في السنة فقط^(٣).

(٣) بيد أن عدد سكان العالم سيظل مستقراً في حدود ٨ بليون نسمة تقريباً في الفترة بين عامي ٢٠٤٠ و ٢٠٥٠، على افتراض معدل خصوبة أقل ("سيناريو الخصوبة المنخفضة"). (للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بالشروط التي تستند إليها معدلات الخصوبة المفترضة، انظر World Population Prospects: (The 1994 Revision).

الشكل الثامن - ١ نمو عدد سكان العالم بمرور الوقت كما شوهد في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤

المصدر: شعبة السكان، الأمم المتحدة/إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

تكشف الاسقاطات الحالية عن تنقيح في اتجاه التخفيض للاسقاطات (وتقديرات النمو السكاني التاريخي) التي وضعت قبل عامين. وكما يتضح من الشكل ٨ - ١، فإن أكبر تنقيح هو تنقيح النمو السكاني خلال فترة الخمس سنوات الأخيرة. ويتوقع أن يستمر إبطاء النمو السكاني غير المتوقع هذا في المستقبل، وبالتالي يتوقع أن يكون نمو السكان العالمي في كل عقد خلال جزء كبير من القرن القادم أقل مما كان متوقفاً في الماضي. وينطوي هذا التنقيح على نمو سكاني أبداً في جميع المناطق الجغرافية تقريباً، متقدمة النمو منها والنامية، وخاصة في السنوات الخمس الأخيرة (انظر الجدول ٨ - ٢). أما معدلات النمو المتوقعة بنهاية الربع الأول من القرن القادم فهي كما كانت عليه من قبل تقريباً.

الجدول ٨ - ٢ مقارنة بين معدلات نمو تعداد السكان العالمي حسب
الاسقاطات في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤

معدل التغير السنوي المتوسط (نسبة مئوية)				المنطقة
٢٠٢١ - ٢٠٢٥		١٩٩٥-١٩٩١		
تنقيح ١٩٩٤	تنقيح ١٩٩٢	تنقيح ١٩٩٤	تنقيح ١٩٩٢	
١,٠٠	١,٠٢	١,٥٧	١,٦٨	الإجمالي العالمي
٠,١٠	٠,٢٣	٠,٤٠	٠,٥٤	المناطق الأكثر نمواً
١,١٧	١,١٨	١,٨٨	٢,٠١	المناطق الأقل نمواً، ومنها
٢,٠٨	٢,١٥	٢,٨١	٢,٩٣	افريقيا
٠,٩٣	٠,٩٢	١,٧٠	١,٨٥	آسيا
٠,٩٦	٠,٩٠	١,٨٤	١,٧٩	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المصدر: بيانات شعبة السكان.

ملاحظة: يوجد اختلاف طفيف بين مجموعات البلدان في الاسقاطين، حيث أن البلدان الآسيوية الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة صنفت ضمن مجموعة البلدان الآسيوية الأقل نمواً في تنقيح عام ١٩٩٤ بينما كانت في تنقيح عام ١٩٩٢ تشكل جزءاً من الاتحاد السوفياتي السابق ومدرجة ضمن المناطق الأكثر نمواً. انظر أيضاً الحاشية ٥.

ولهذا باختصار أثر هام على عدد سكان العالم في المستقبل. وبحلول عام ٢٠٢٥، من المتوقع أن يكون عدد سكان العالم أقل بـ ١٨٠ مليون نسمة أو ٢,١ في المائة مما أسفرت عنه عملية الاسقاطات السابقة^(٤).

(٤) الاسقاطان هما سيناريوهان للخصوبة المتوسطة؛ وقد نشرت نتائج العملية الأولى في World Population Prospects: The 1992 Revision (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.XIII.7).

الشكل الثامن - ٢ زيادة عدد السكان في المناطق الأكثر
نموا والمناطق الأقل نموا، ١٩٥١ - ٢٠٥٠

المصدر: World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما قريب).

وفي الاسقاطات الحالية، كما في الاسقاطات السابقة، تستمر الاختلافات الكبيرة في معدلات النمو السكاني بين المناطق^(٥). وفي حين أن معدلات نمو السكان آخذة في الانخفاض مع مرور الزمن في كل من المناطق الأكثر نمواً والمناطق الأقل نمواً، فإن الانخفاض في المناطق الأكثر نمواً يتسم بسرعة أكبر نسبياً (انظر الجدول ٨ - ١). ومعدل النمو السكاني في المناطق الأقل نمواً هو حالياً أسرع بخمس مرات تقريباً منه في المناطق الأكثر نمواً. أي أن معدل النمو في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بلغ ٤,٤ في المائة في السنة بالنسبة للمناطق الأكثر تنمية بينما كان يساوي ١,٩ في المائة في السنة بالنسبة للمناطق الأقل نمواً (و ٢,٨ في المائة سنوياً بالنسبة لأقل البلدان نمواً). وبالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية حدث انخفاض حاد في معدل النمو السكاني المنخفض أصلاً وتحول إلى نمو سلبي (- ٠,١١ في المائة في السنة) خلال هذه الفترة.

وهكذا فقد ارتفعت ارتفاعاً كبيراً الحصة التي تمثل مساهمة المناطق الأقل نمواً في الزيادة السنوية في عدد سكان العالم منذ الخمسينات، وذلك نتيجة للتفاوت المستمر في معدلات النمو للمجموعات المختلفة من البلدان. وبينما كانت ٧٩ في المائة من الزيادة السنوية في عدد سكان العالم في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٥ آتية من المناطق الأقل نمواً، فإن نسبة الزيادة الآتية من هذه المناطق بلغت ٩٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ (انظر الشكل ٨ - ٢). وفي الفترة ٢٠٤٥ - ٢٠٥٠ يتوقع أن يحدث كل النمو السكاني الصافي في العالم في المناطق الأقل نمواً، لأنه من المتوقع أن ينخفض، من حيث الأعداد المطلقة عدد السكان في المناطق الأكثر نمواً.

انخفاض معدلات الخصوبة

يتمثل الاتجاه العام في دينامية السكان الكامن وراء تباطؤ معدل النمو السكاني العالمي في زيادة انخفاض الخصوبة في العالم. فقد انخفض معدل الخصوبة في العالم بنسبة ١٣ في المائة في العقد الممتد من ١٩٨٠ - ١٩٨٥ إلى ١٩٩٠ - ١٩٩٥ فبلغ ٣,١ مولود للمرأة (انظر الجدول ٨-٣).

وكان الانخفاض ملحوظاً بدرجة أكبر في المناطق الأقل نمواً (١٦ في المائة). حيث ظلت الخصوبة مرتفعة نسبياً. وفي هذه المناطق، شوهد أكبر انخفاض في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا ولا سيما الصين، وكذلك في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية وشمال أفريقيا.

(٥) هذا التصنيف للبلدان في مناطق تستخدمه شعبة السكان في الأمم المتحدة، لأغراض التقديرات والاسقاطات السكانية التي تقوم بإعدادها الأمم المتحدة. وتشمل المناطق الأكثر نمواً أمريكا الشمالية واليابان وجنوب وغرب أوروبا (بما في ذلك قبرص ومالطة ويوغوسلافيا السابقة) وأوروبا الشرقية (حسب تعريفها الوارد في الحاشية ٢)، وأستراليا ونيوزيلندا. أما المناطق الأقل نمواً فتشمل أفريقيا بأكملها وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا (بما في ذلك دول آسيا الوسطى التابعة لكومنولث الدول المستقلة وقبرص وتركيا، ولكن باستثناء اليابان).

الجدول ٨ - ٣ مستوى معدلات الخصوبة وتغيرها، ١٩٨٠ - ١٩٩٥

التغير في معدل الخصوبة الإجمالي (نسبة مئوية)			معدل الخصوبة الإجمالي (مولود/امرأة)		
١٩٨٥-١٩٨٠ الى ١٩٩٥-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٨٥ الى ١٩٩٥-١٩٩٠	١٩٨٥-١٩٨٠ الى ١٩٩٠-١٩٨٥	١٩٩٠ ١٩٩٥	١٩٨٠ ١٩٨٥	
١٣,٤ -	٨,٣ -	٥,٦ -	٣,١٠	٣,٥٨	الإجمالي العالمي
٧,٦ -	٧,١ -	٠,٥ -	١,٧٠	١,٨٤	المناطق الأكثر نمواً ^(أ)
٢١,٣ -	٢٢,٥ -	١,٥	١,٦٢	٢,٠٦	أوروبا الشرقية ^(ب)
١٦,١ -	٩,١ -	٧,٧ -	٣,٤٨	٤,١٥	المناطق الأقل نمواً ^(أ)

المصدر: World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما

قريب)، المرفق، الجدولان ألف - ١٨ وألف - ١٩.

(أ) انظر الحاشية ٥.

(ب) انظر الحاشية ٢.

وفيما بين المناطق التي كان انخفاض الخصوبة فيها أبطأ، أي المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وجنوب وغرب آسيا، توجد دلائل على أن الانخفاض أخذ مع ذلك يكتسب طابعا أكثر اتساعا واستمرارا. وعلى ما يظهر بدأت بعض البلدان في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى الانتقال نحو انخفاض الخصوبة. وتشمل هذه البلدان مدغشقر ورواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا وجنوب افريقيا وموريتانيا. وأخذ انخفاض الخصوبة يتسارع في بلدان أخرى مثل غامبيا وزامبيا وزمبابوي بينما استمر الاتجاه نحو انخفاض الخصوبة في البلدان التي تم فيها بالفعل توثيق حالات انخفاض في الخصوبة مثل كينيا وبوتسوانا. وفي غرب وجنوب آسيا، تمر جمهورية إيران الإسلامية بتحول سريع من ناحية الخصوبة، بينما تستمر انخفاضات الخصوبة التي سجلت في الماضي في الهند ونيبال وتتسارع في بنغلاديش.

وأهم عامل في هذه الانخفاضات هو زيادة غلبة استخدام موانع الحمل. كما ساعد أيضا ارتفاع سن الزواج في تخفيض الخصوبة في بعض البلدان. وجاءت هذه التغيرات بدورها نتيجة للسياسات المتبعة في مجال السكان والصحة، فضلا عن زيادة مستوى تعليم المرأة والأبعاد الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي المناطق الأكثر نمواً، كان انخفاض الخصوبة أبرز ما يبدو في شرق أوروبا وجنوبها. ويمثل الانخفاض في جنوب أوروبا، باستثناء ألبانيا ويوغوسلافيا السابقة، استمراراً لاتجاه طويل الأجل. وعلى النقيض من ذلك يمكن أن تكون لانخفاض الخصوبة في أوروبا الشرقية صلة مباشرة بالتغيرات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية التي بدأت في أواخر الثمانينات (انظر أدناه).

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) ومعدلات الوفيات

يستمر انخفاض معدل الوفيات طويل الأجل في معظم البلدان حيث يقدر أن يكون متوسط العمر المتوقع في العالم ككل أكثر من ٦٤ سنة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، أي بزيادة سنة ونصف السنة تقريباً عما كان عليه في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. بيد أن التأثير المتزايد للإيدز/السيدا قد أوهن هذا الاتجاه في كثير من بلدان المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولولا الإيدز لكان من المتوقع أن تحدث زيادات سريعة في العمر المتوقع تستمر حتى بداية القرن القادم. بيد أن التأثير المتزايد للإيدز يتوقع أن يؤدي إلى ركود، بل وانخفاض، في العمر المتوقع. وسيؤدي هذا إلى توسيع الفجوة من حيث العمر المتوقع بين هذه البلدان والبلدان الأخرى الأقل نمواً والبلدان الأكثر نمواً. وفي البلدان الخمسة عشرة المنكوبة أكثر من غيرها^(٦)، يقدر أن تؤدي الإصابة بالإيدز إلى تخفيض العمر المتوقع ساعة الميلاد بثلاث سنوات عن المستوى المتوقع في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ وهو يبلغ حالياً ٥٠ سنة فقط، ويتوقع أن يظل على هذا المستوى حتى عام ٢٠٠٥، بعد انخفاضه بثمان سنوات تقريباً نتيجة لتأثير الإيدز. وعلى النقيض من ذلك يتوقع أن يزداد متوسط العمر المتوقع بالنسبة للبلدان الأقل نمواً مجتمعة من ٦٢ سنة إلى ٦٥ في الفترة من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٥.

وسوف يؤدي ارتفاع عدد الوفيات بسبب الإيدز إلى تعطيل نمو عدد السكان في هذه البلدان، رغم أن هذا النمو سيظل إيجابياً. وفي عام ١٩٩٥ بلغ عدد سكان هذه البلدان ٢٢١ مليون نسمة أي أقل تقريباً بمليوني أو ١ في المائة من العدد الذي كان سيبلغه لولا الإيدز (انظر الجدول ٨-٤). ويتوقع بحلول عام ٢٠٠٥ أن يبلغ عدد سكان هذه البلدان ٢٩٢ مليون نسمة أي أقل بحوالي ١٢ مليون أو ٤ في المائة تقريباً من العدد الذي كان يمكن توقعه لولا الإيدز. وعلاوة على ذلك، سيكون عدد السكان في البلدان الأشد تأثراً، أي أوغندا وزامبيا وزمبابوي، أقل بنسبة ٦ إلى ٧ في المائة مما كان يمكن توقعه لولا الإيدز.

(٦) هذه البلدان هي: أوغندا وبنين وبوركينا فاسو وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير وزامبيا وزمبابوي وكوت ديفوار والكونغو وكينيا ومللاوي وموزامبيق.

الجدول ٨ - ٤ اسقاطات عدد السكان، مع الإيدز وبدون إيدز، في المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، الفترة ١٩٨٥-٢٠٠٥ (بالآلاف)

٢٠٠٥	٢٠٠٠	١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	
بلدان المنطقة الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى البالغ عددها ١٥					
٢٩١ ٧٩١	٢٥٤ ٦٣٠	٢٢١ ٢٢٥	١٨٩ ٤٤٧	١٦١ ٦٥٧	مع الإيدز
٣٠٣ ٣٩٧	٢٦٠ ٨٣٣	٢٢٣ ٣٨٣	١٨٩ ٧٥٨	١٦١ ٦٦١	بدون إيدز
٣,٨ -	٢,٤ -	١,٠ -	٠,٢ -	--	النسبة المئوية للفرق
مجموع أوغندا وزامبيا وزمبابوي					
٥٤ ١٨٠	٤٧ ٨٨٦	٤٢ ٠١٣	٣٦ ٠٠٣	٣٠ ٣٦٦	مع الإيدز
٥٧ ٩٢٨	٤٩ ٩٤٦	٤٢ ٧٦٠	٣٦ ١١٧	٣٠ ٣٦٧	بدون إيدز
٦,٥ -	٤,١ -	١,٧ -	٠,٣ -	--	النسبة المئوية للفرق

المصدر: World Population Prospects: The 1994 Revision (منشورات الأمم المتحدة، سيصدر عما

قريب)، الفصل الرابع.

الحالة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

ترك التحول السياسي والاقتصادي في بلدان أوروبا الشرقية أثرا عميقا على دينامية سكان تلك المنطقة، بما في ذلك الخصوبة والوفيات والهجرة الدولية. فهناك أولا انخفاض حاد في الخصوبة. وعلى النقيض من الفترة بين النصف الأول من الثمانينات والنصف الثاني منها، انخفضت الخصوبة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ بنسبة ٢٤ في المائة عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠. وبسبب انخفاض مستويات الخصوبة من البداية، فإن معدلات الخصوبة الإجمالية في كل بلدان المنطقة، باستثناء ملدوفا، هي حاليا أقل من مستوى الإحلال (طفلان للمرأة تقريبا). وهذا الانخفاض الحاد منتشر انتشارا كبيرا بين بلدان المنطقة^(٧).

وفي الوقت نفسه الذي انخفضت فيه الخصوبة، ارتفعت نسبة الوفيات؛ فقد حدث انخفاض في متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥. ولوحظ هذا التدهور في العمر المتوقع بالنسبة للذكور وحدهم لأنه كان هناك تحسن طفيف في العمر المتوقع للناث. ومع أن انخفاض العمر المتوقع للرجال بدأ في مطلع الثمانينات نتيجة لزيادة الوفيات بسبب أمراض الجهاز الوعائي الدهليزي، فقد ارتفعت في مطلع التسعينات معدلات الوفيات بسبب الأمراض الانتكاسية والأمراض المعدية الأخرى وأسباب خارجية مثل الحوادث والانتحار.

(٧) وجدت اتجاهات مماثلة في استونيا ولاتفيا وليتوانيا المصنفة لأغراض تحليل أعداد

السكان، بوصفها من بلدان "الشمال الأوروبي".

وكانت زيادة الهجرة الدولية في المنطقة ملحوظة أيضا، مع قيام بلدان أوروبا الشرقية ذات الاقتصادات المركزية التخطيط سابقا، والدول الخلف للاتحاد السوفياتي السابق بتحرير سياسات الخروج المتبعة لديها، كما أن النزاع الإثني قد أدى إلى تدفق موجات سكانية دولية. وازدادت الهجرة الصافية إلى الخارج من بلدان أوروبا الشرقية (باستثناء دول كومنولث الدول المستقلة) زيادة كبيرة، فارتفعت من ٧٠٠ ٠٠٠ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ إلى ٨٥٠ ٠٠٠ في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ومعظمها نحو أوروبا الغربية.

وكانت هناك زيادات ملحوظة في الهجرة بين الدول الأوروبية الخلف للاتحاد السوفياتي السابق، إذ حدثت هجرة صافية إلى الخارج من لاتفيا وليتوانيا واستونيا وهجرة صافية إلى الاتحاد الروسي وأوكرانيا. والهجرة إلى الخارج من مجموعة الدول الأولى هي أساسا هجرة السكان ذوي الأصل الروسي إلى الاتحاد الروسي. أما الهجرة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا إلى الخارج فهي تتم أساسا إلى غرب أوروبا واسرائيل والولايات المتحدة، بينما تتم الهجرة إلى الداخل من الدول الخلف الأخرى.

وتأثرت أيضا إلى درجة ملحوظة بتفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق دينامية السكان في الدول الآسيوية الأعضاء في كمنولث الدول المستقلة. بيد أن معدلات النمو السكاني ظلت ايجابية جدا رغم تسارع انخفاض الخصوبة بعد التسعينات والهجرة الصافية إلى الخارج منذ عام ١٩٨٥. ويرجع هذا إلى مستوى الخصوبة المرتفع نسبيا من البداية، واستمرار زيادات العمر المتوقع التي تحققت. وعليه فإن معدل النمو السكاني السنوي في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ كان في جميع الدول ما عدا اثنتين أكبر من ١ في المائة. أما أعلى معدل نمو فقد بلغ ٣ في المائة تقريبا.

الفصل التاسع

مركز المرأة الاجتماعي - الاقتصادي

الفصل التاسع

مركز المرأة الاجتماعي - الاقتصادي

قيمت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، سلف هذا المنشور، وحللت مكاسب المرأة في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي واسهامها في التنمية الاقتصادية في مناسبات عديدة^(١). ومع اقتراب مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام، الذي سيعقد في بيجينغ في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، تحتل مسألة مركز المرأة واسهامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محور المناقشات الدولية. ويتناول هذا الفصل بعض التطورات الرئيسية في مجال التعليم والتدريب وأسواق العمل^(٢).

التعليم والتدريب

إن التعليم من أهم سبل اكتساب المرأة للمعرفة والمهارات التي تمكنها من الاشتراك الكامل في عملية التنمية وتحسين حالتها المعيشية وحالة أسرته. ورغم احراز بعض التقدم فإن الفجوة في مستويات التحصيل التعليمي للذكر والأنثى لا تزال واسعة.

وتشير التقديرات إلى أن معدلات أمية الإناث في سن ١٥ فما فوق انخفضت خلال العقود الماضية في جميع البلدان النامية، كما يبين الجدول التاسع - ١. وانخفض معدل أمية الإناث في أمريكا اللاتينية بـ ١.٥ في المائة، والفجوة بينه وبين معدل أمية الذكور صغيرة نسبياً. ومعدل أمية الإناث أعلى بكثير في أفريقيا وغربي آسيا وجنوبيها منه في أمريكا اللاتينية، أما الفرق بين معدلات النساء والرجال فلا يزال كبيراً.

بيد أن المتوسطات التي يوردها الجدول التاسع - ١ تخفي فوارق كبيرة بين البلدان والمناطق الجغرافية والفئات العمرية. وعموماً كلما ارتفع معدل الأمية الاجمالي في بلد ما، تتسع الفوارق بين معدلات أمية الإناث والذكور. ويتضح ذلك بشكل خاص في الشكل التاسع - ١ الذي تمثل كل نقطة فيه بلداً، وكلما ابتعدت البلدان عن "الأصل" (معدل الأمية الصفري للذكور والإناث) تبتعد تلك البلدان عن "خط المساواة"، الذي تتساوى عنده معدلات أمية الذكور والإناث.

(١) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٨٩ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.89.II.C.1، الإصدار الخاص ألف؛ دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩٠ (منشور الأمم المتحدة رقم المبيع A.90.II.C.1)، دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١ (رقم المبيع 91.II.C.1)، الفصل التاسع، الجزء ألف.

(٢) وضعت الشعبة الاحصائية في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، بالتعاون مع ادارات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، تقريراً رئيسياً عن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية الراهنة للمرأة في جميع أنحاء العالم، وهو تقرير يستمد منه هذا الفصل الكثير: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٩ - ١ - معدل أمية الراشدين^(أ)، ١٩٨٠ و ١٩٩٥
(بالنسب المئوية)

١٩٩٥ (ب)		١٩٨٠		
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٢	٢	٢	٥	المناطق النامية ^(ج)
٣٣	٥٣	٤٨	٧١	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٢	١٥	١٨	٢٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٣٢	٥٦	٤٥	٧٤	شمال افريقيا وغربي آسيا ^(د)
٩	٢٤	٢٠	٤٢	شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا وأوقيانوسيا
٣٧	٦٣	٤٧	٧٦	جنوبي آسيا

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2)،
الجدول ٤-١.

(أ) العمر ١٥ فما فوق.

(ب) استقطاعات.

(ج) تقديرات.

(د) تتضمن أيضا جيوتي والصومال وموريتانيا.

الشكل التاسع - ١ - أمية الإناث بالمقارنة بأمية الذكور في عام ١٩٩٠^(١)

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٤.

(أ) أمية الذكور والإناث في سن ١٥ إلى ٢٤.

وتنتشر الأمية عادة أكثر في صفوف النساء المتقدمات في السن منها في صفوف الشابات. وفي بعض البلدان تتجاوز معدلات أمية النساء اللائي يبلغن ٢٥ سنة من العمر فأكثر ضعف معدل أمية النساء في سن ١٥-٢٤ سنة. ويزداد الفارق بارتفاع سن المرأة. بيد أن دراسة بلدان مختارة تتوافر عنها بيانات كافية تبين، مثلما يرد في الشكل التاسع - ٢، أن البلدان التي تكون فيها الأمية عالية في صفوف النساء فوق ٢٥ سنة من العمر تنخفض فيها أيضا أمية الشابات كثيرا. مما يعني أن فرص توفير التعليم للمرأة في تزايد كبير. ورغم ذلك لا تزال معدلات الأمية في بعض البلدان منتشرة بشكل غير عادي في صفوف الشابات.

الشكل التاسع - ٢ - أمية الإناث حسب الفئة العمرية في بلدان مختارة

المصدر: نساء العالم ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٤.

ملاحظة: تشير البيانات، بالنسبة لمعظم البلدان، إلى عام ١٩٩٠.

توجد أيضا أوجه من عدم المساواة بين وصول المرأة إلى التعليم في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية، ومعدلات أمية المرأة الريفية أعلى بكثير عادة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل. ومعدلات الأمية في صفوف الشابات في المناطق الريفية في تلك البلدان أعلى منها من معدلات أمية الشابات في المدن. ومن أسباب هذا الفارق قلة الاهتمام السياسي نسبيا بتلك المناطق الريفية النائية من جانب الحكومة المركزية. والمرأة في المناطق الريفية أيضا محرومة نسبيا من الالمام بالقراءة والكتابة بسبب المواقف التقليدية والثقافية الأقوى في المناطق الريفية منها في المناطق الحضرية وبسبب الطلب القوي على اليد العاملة في زراعة الكفاف. وفي حين يرسل الصبيان إلى المدرسة، تحتاج الأمهات إلى الإبقاء على الفتيات لمساعدتهن على العناية بالأطفال الصغار وجمع الوقود وجلب الماء.

ورغم أن معدلات أمية الراشدين لا تزال مرتفعة في صفوف نساء بعض المناطق، حدث تقدم في تسجيل الفتيات في المدارس الابتدائية والثانوية. وتشير نسب مجموع القيد في المدارس الابتدائية والثانوية، الواردة في الجدول التاسع - ٢، إلى حدوث تحسن في قيد الفتيات الإجمالي إلى حد المستوى الثانوي. وارتفعت نسبة قيد الفتيات الإجمالي في معظم المناطق النامية - باستثناء أقيانوسيا، خلال العقد الماضي، وتجاوزت سرعته في حالات عديدة سرعة قيد الصبيان. وسجلت أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا وغربي آسيا نسب قيد متقاربة للفتيات والفتيان. أما بالنسبة لغربي آسيا فقد بقيت الفجوة واسعة رغم تزايد قيد الفتيات بأسرع من قيد الفتيان.

الجدول ٩ - ٢ - القيد في المدارس الابتدائية والثانوية لكل ١٠٠
طفل وطفلة في سن الدراسة، ١٩٨٠ و ١٩٩٠

١٩٩٠		١٩٨٠		
فتيات	فتيان	فتيات	فتيان	
٩٨	٩٩	٩٢	٩٢	أوروبا الغربية ومناطق أخرى متقدمة النمو
٨٩	٩٠	٩٢	٩١	أوروبا الشرقية
٨٢	٦٧	٧٤	٥٠	شمال افريقيا
٥٥	٤٤	٥٢	٣٨	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٨١	٨٣	٧٨	٧٧	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٩٢	٩١	٨٩	٨٦	شرقي آسيا
٧٧	٧٤	٧٧	٧٢	جنوب شرقي آسيا
٥٩	٤٣	٥٥	٣٢	جنوبي آسيا
٨٩	٨٤	٨٢	٧١	غربي آسيا
٦٦	٥٩	٦٥	٦١	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٤ - ٥.

ورغم التقدم المحرز، لا يزال عدد البلدان التي بلغ أو تجاوز فيها مجموع قيد الفتيات في التعليم الابتدائي والثانوي النسب المماثلة للفتيان، عددا محدودا. وفي عام ١٩٩٠ كان عدد تلك البلدان ٤٨ من بين ١١٨ توافرت عنها بيانات). بعد أن كان ٣٧ في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول التاسع - ٣). وفي العديد من البلدان انخفضت نسب القيد بسبب الركود أو التراجع الذي شهدته القيد في المدارس نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية وغير ذلك من الظروف غير المواتية التي مرت بها تلك البلدان خلال العقد الماضي.

الجدول ٩ - ٣ - عدد البلدان التي بلغ أو تجاوز فيها نسب قيد الفتيات الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي قيد الفتيان، ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المنطقة/المجموعة	١٩٨٠	١٩٩٠	عدد البلدان التي تتوافر عنها بيانات عن السنتين
البلدان المتقدمة النمو وأوروبا الشرقية	١٧	٢٢	٣٠
افريقيا	٢	٣	٤١
أمريكا اللاتينية والكاريبى	١١	١٢	١٦
آسيا والمحيط الهادئ	٧	١١	٣١
المجموع	٣٧	٤٨	١١٨

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول - ٤.

وتزايد أيضا عدد النساء في التعليم العالي وتجاوز في بعض المناطق عدد الرجال في عام ١٩٩٠ (أوروبا الشرقية، البلدان المتقدمة النمو خارج أوروبا الغربية، أمريكا اللاتينية والكاريبى، غربي آسيا). أما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغربي آسيا فلا يزال عدد النساء أقل بكثير من عدد الرجال كما يتضح من الجدول التاسع - ٤.

الجدول ٩ - ٤ - عدد النساء لكل ١٠٠ رجل في القيد في التعليم
العالي، ١٩٧٠ و ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٧٠	
		المناطق المتقدمة النمو
٩٣	٥٢	أوروبا الغربية
١٠٤	٥٣	مناطق أخرى متقدمة النمو
١٠٣	٧٨	أوروبا الشرقية
		المناطق النامية
٦٣	٢٤	شمال افريقيا
٣٤	٢٠	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
١٠٣	٩٣	أمريكا الوسطى
١٠٠	٥٦	أمريكا الجنوبية
١٤٠	٦٩	منطقة البحر الكاريبي
٧١	٣٧	شرفي آسيا
٥٨	٤٥	جنوب شرفي آسيا ^(أ)
٣٨	٣٦	جنوبي آسيا
١١٣	٥٦	غربي آسيا
٨٧	..	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٤ - ١٠.

(أ) باستثناء الفلبين، التي سجلت ١٢٦ في عام ١٩٧٠ و ١٤٣ في عام ١٩٩٠.

العمل والاشتراك في القوة العاملة والعمالة

شهد نصيب المرأة في القوة العاملة خلال الـ ٢٥ سنة الماضية بعض الارتفاع، باستثناء افريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث سجل انخفاضا طفيفا، من ٣٩ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي آسيا الوسطى حيث انخفض أيضا بعض الشيء من ٤٥ في المائة في عام ١٩٧٠ إلى ٤٤ في المائة عام ١٩٩٠. وحدثت أهم المكاسب في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأوروبا الغربية، وجنوبي آسيا وشمال افريقيا (انظر الجدول التاسع - ٥). بيد أن نصيب المرأة في هذه المنطقة الأخيرة لا يزال في أدنى مستوى؛ ٢١ في المائة في عام ١٩٩٠.

الجدول ٩ - ٥ - نصيب المرأة في قوة عمل الراشدين^(١)، ١٩٧٠ و ١٩٩٠

١٩٩٠	١٩٧٠	
٤٢	٣٣	البلدان المتقدمة النمو
٤٧	٤٤	أوروبا الشرقية
		البلدان النامية
٢١	٩	شمال افريقيا
٣٨	٣٩	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣٤	٢٠	أمريكا اللاتينية
٤٣	٣٢	منطقة البحر الكاريبي
٤١	٤٠	شرقي آسيا
٤٠	٣٥	جنوب شرقي آسيا
٣٥	٢٠	جنوبي آسيا
٤٤	٤٥	آسيا الوسطى
٢٥	١٩	غربي آسيا
٣٦	٣١	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم، ١٩٩٥: الاتجاهات والإحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).
 الجدول ٥ - ٤ ألف.

(أ) ١٥ سنة من العمر فأكثر.

وينعكس توزيع القوة العاملة بين الجنسين في الفوارق في معدلات النشاط الاقتصادي بين الرجال والنساء، وللنساء عادة معدلات أقل من معدلات الرجل^(٣). ولا تتسم معدلات أنشطة الرجل بتغير كبير من منطقة إلى أخرى، وتتراوح من ٧٥ في المائة في أوروبا الشرقية إلى ٨٧ في المائة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام ١٩٩٠. أما معدلات اشتراك المرأة فلها تغير أوسع: من ٢١ في المائة في شمال افريقيا إلى ٥٨ في المائة في أوروبا الشرقية. ويعود هذا التباين إلى أسباب منها الفوارق في المواقف الثقافية من عمل المرأة خارج البيت وبدرجة أقل إلى درجة التنمية الاقتصادية وإمكانية عمل المرأة بأجر في البلدان المعنية.

وخلال الـ ٢٥ سنة الماضية، ظل معدل اشتراك المرأة مستقرا في حدود حوالي ٥٧ في المائة في أوروبا الشرقية، وانخفض في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي شرقي آسيا، وارتفع في جميع المناطق الأخرى (انظر الجدول التاسع - ٦). وازداد اشتراك المرأة بسرعة أكبر في الثمانينات منه في السبعينات في مناطق عديدة. ويمكن تفسير ذلك بزيادة عدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، وبازدياد حاجة المرأة إلى إعالة أسرتها، وهجرة الرجال تاركين أعمالهم للنساء، وانخفاض الخصوبة. ومن جهة أخرى، قد تفسر الاقتصادات الراكدة والمنكمشة سبب انخفاض اشتراك المرأة في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من ٥٧ في المائة في ١٩٧٠ إلى ٥٣ في المائة في ١٩٩٠.

(٣) توجد مشاكل كبيرة تتعلق بالقياس في هذا المجال وتتصل بالتعريفات وبمنهجية جمع البيانات. وتلاحظ منظمة العمل الدولية، مثلا، أما معدلات نشاط المرأة غير قابلة في معظم الأحيان للمقارنة دوليا لأن معاملة العملات دون أجر ليست موحدة في تعريف السكان النشطين اقتصاديا في مختلف البلدان (انظر حولية احصاءات العمل (١٩٩٢، جنيف) صفحة ٣).

الجدول ٩ - ٦ - معدلات نشاط الراشدين الاقتصادي، ١٩٧٠ و ١٩٨٠ و ١٩٩٠
(بالنسب المئوية)

١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	
			البلدان المتقدمة النمو
٥١	٤٢	٣٧	أوروبا الغربية
٥٤	٤٦	٤٠	بلدان أخرى
٥٨	٥٦	٥٦	أوروبا الشرقية
			البلدان النامية
٢١	١٢	٨	شمال افريقيا
٥٣	٥٤	٥٧	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣٤	٢٥	٢٢	أمريكا اللاتينية
٤٩	٤٢	٣٨	منطقة البحر الكاريبي
٥٦	٥٨	٥٧	شرفي آسيا
٥٤	٥١	٤٩	جنوب شرفي آسيا
٤٤	٢٤	٢٥	جنوبي آسيا
٥٨	٥٦	٥٥	آسيا الوسطى
٣٠	٢٦	٢٢	غربي آسيا
٤٨	٤٦	٤٧	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم ١٩٩٥: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).
الجدول ٥ - ٤ جيم.

يبين توزيع قوة العمل النسائية حسب نوع النشاط الاقتصادي وجود نمط مختلف جدا عن توزيع قوة العمل الرجالية وقوة العمل النسائية تنزع للتركيز بشدة في قطاع واحد؛ باستثناء شرفي آسيا حيث يتسم توزيع قوة العمل النسائية بين الصناعات بدرجة أكبر من التساوي. وتسيطر المرأة عموما على قطاع الخدمات (البلدان المتقدمة النمو، أمريكا اللاتينية والكاريبي، غربي آسيا، أوقيانوسيا) وعلى الزراعة (افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، غربي آسيا) (انظر الجدول التاسع - ٧). والصناعة هي أقل القطاعات تمثيلا للمرأة عادة. أما القوة العاملة الرجالية فتسيطر على الصناعة.

الجدول ٩ - ٧ - نسب توزيع القوة العاملة النسائية والرجالية حسب القطاعات الصناعية، ١٩٩٤

رجال			نساء			
الخدمات	الصناعة	الزراعة	الخدمات	الصناعة	الزراعة	
						البلدان المتقدمة النمو
٤٨	٤٤	٨	٧٣	٢٠	٧	أوروبا الغربية
٥٥	٢٨	٦	٧٧	١٩	٥	بلدان أخرى
٤٥	٤٥	٢٠	٤٨	٣٥	١٧	أوروبا الشرقية
						البلدان النامية
٤٠	٣٣	٢٧	٤٦	٢٩	٢٥	شمال افريقيا
٢٣	١٥	٦١	٢٠	٥	٧٥	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣٦	٢٣	٤١	٧٦	١٩	٧	أمريكا الوسطى
٤٥	٢٨	٢٧	٧٦	١٤	١٠	أمريكا الجنوبية
٤٩	٢٨	٢٣	٧٧	١٢	١١	منطقة البحر الكاريبي
٣٧	٢٤	٢٩	٣٦	٢٩	٣٥	شرفي آسيا
٣٤	١٩	٤٧	٤٢	١٦	٤٢	جنوب شرفي آسيا
٢٧	١٤	٥٩	٢٠	٢٥	٥٥	جنوبي آسيا
٣٥	٣١	٣٤	٤٧	٢٠	٣٣	آسيا الوسطى
٤٨	٣٣	١٩	٦١	١٥	٢٣	غربي آسيا
٤٤	٢٩	٢٧	٦٦	١٣	٢١	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2)، ١٩٩٥.

الجدول ٥ - ٧.

وتختلف مهن المرأة دائما عن مهن الرجل. فالمرأة توجد عادة في المهن التي بدأت تفقد هيبتها وهي لذلك توفر دخلا أقل، في حين يسيطر الرجل على المهن الأعلى مركزا. والمرأة أقل تمثيلا في الوظائف الإدارية والتنظيمية ووظائف النقل والإنتاج، في حين أنها تسيطر على وظائف السكرتارية والخدمات والأعمال الفنية والتقنية الأدنى مستوى (انظر الجدول التاسع - ٨).

الجدول ٩ - ٨ - نصيب المرأة في المجموعات المهنية الرئيسية

(بالنسب المئوية)

البلدان المتقدمة النمو	العمال الفنيون والتقنيون وأصحاب الأعمال المتصلة	أصحاب الوظائف الإدارية والتنظيمية	أصحاب الوظائف السكرتارية والخدمات والأعمال ذات الصلة	عمال البيع	عمال الإنتاج والأعمال ذات الصلة؛ ومشغلو معدات النقل والمزارعون
أوروبا الغربية	٥٠	١٨	٦٣	٤٨	١٦
بلدان أخرى	٤٤	٣٢	٦٩	٤١	٢٢
أوروبا الشرقية	٥٦	٣٣	٧٣	٦٦	٢٧
البلدان النامية					
شمال افريقيا	٢٩	٩	٢٢	١٠	١٠
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	٣٦	١٥	٣٧	٥٢	٢٠
أمريكا اللاتينية	٤٩	٢٣	٥٩	٤٧	١٧
منطقة البحر الكاريبي	٥٢	٢٩	٦٢	٥٩	٢١
شرفي آسيا	٤٣	١١	٤٨	٤٢	٣٠
جنوب شرفي آسيا	٤٨	١٧	٤٨	٥٣	٢١
جنوبي آسيا	٣٢	٦	٢٠	٨	١٦
غربي آسيا	٣٧	٧	٢٩	١٢	٧
أوقيانوسيا	٤١	١٨	٥٢	٥٣	١٧

المصدر: نساء العالم: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2)، ١٩٩٥.

الجدول ٥ - ١٦.

وتواجه المرأة عراقيل كبيرة عندما تحاول أن تترجم تحصيلها التعليمي إلى تقدم اقتصادي. والاتجاهات التي تحدث في مهنة التعليم، مثلا، توضح بجلاء هذا الواقع. ويحتل الرجل في المراحل الأولى من التنمية الاقتصادية معظم الوظائف التعليمية في جميع المستويات، ولكنه يتقدم مع إنشاء مناصب جديدة أحسن أجرا إلى مستوى التعليم الثانوي والعالي، في حين تحتل المرأة ما يتركه الرجل من وظائف أدنى أجرا. وينخفض وجود المرأة في صفوف المدرسين مع ارتفاع المستوى التعليمي. وفي البلدان المتقدمة النمو تمثل المرأة حوالي ربع جميع أساتذة الجامعات ولكنها تمثل ٧٥ في المائة من جميع المدرسين في التعليم الابتدائي (انظر الجدول التاسع - ٩).

الجدول ٩ - ٩ - المدرسات، حسب مستوى التدريس، في عام ١٩٩٠
(بالنسب المئوية)

الجامعات والمؤسسات التي تمنح شهادات معادلة للشهادات الجامعية	الثانوي	الابتدائي	
٢٦	٥١	٧٥	المناطق المتقدمة النمو
			المناطق النامية
٢٣	٣٥	٤٨	شمال افريقيا
١٥	٢٣	٣٩	افريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٣٢	٥٢	٧٣	أمريكا اللاتينية والكاريبي
٢٦	٤٥	٦٧	شرفي آسيا
٣١	٥١	٥٧	جنوب شرفي آسيا
٢٠	٢٦	٣٤	جنوبي آسيا
٢٢	٤٥	٥٦	غربي آسيا
٢٣	٤٠	٥٤	أوقيانوسيا

المصدر: نساء العالم ١٩٩٥: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2).

الجدول ٤ - ١١

ويوجد تمييز قائم على نوع الجنس في أعلى وأسفل السلم المهني وداخل الفئات المهنية. ويشمل التمييز في العمل عوامل مثل المهارات، والمسؤولية، والأجر، والمركز، والسلطة. وللمرأة فرص تعليمية أقل من الفرص المتاحة للرجل لاكتساب المهارات المطلوبة للقيام بوظائف أحسن أجرا. والوظائف التي تسيطر عليها المرأة أقل مزايا من المهن التي يسيطر عليها الرجل من حيث الأجر، والاستحقاقات، والعقود المكفولة، وفرص الترقية.

وفي بلدان عديدة ضاقت الفجوة بين أجور الرجل والمرأة خلال العقد الماضي؛ بيد أنه لا تزال توجد فوارق كبيرة. وفي جميع البلدان التي يشملها الشكل التاسع - ٣، مثلا، تحصل المرأة في الصناعات التحويلية على أجر أقل من أجر الرجل. وقد تكون الفوارق كبيرة، مثل ما هو الحال في اليابان التي لا يتجاوز فيها أجر المرأة العاملة في الصناعات التحويلية في عام ١٩٩٠ عادة ٤٠ في المائة من متوسط أجر الرجل. وتوجد المرأة العاملة في الصناعات التحويلية عادة في صناعات محدودة، تستعمل عادة اليد العاملة بكثافة (كصناعة الملابس وصناعة تجهيز الأغذية). وتقوم النساء في معظم الأحيان بأعمال ذات مركز مهني منخفض: ٦٧ في المائة منهن كعاملات، و ٥ في المائة فقط من النساء يشغلن مناصب فنية - تقنية. ويشغل أقل من ٢ في المائة من العاملات في الصناعات التحويلية وظائف إدارية - تنظيمية^(٤).

(٤) المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٤ عن دور المرأة في التنمية (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.IV.1)، الجزء الفرعي ٤ المعنون "المرأة في الصناعات التحويلية".

الشكل التاسع - ٣ - أجور النساء في الصناعات التحويلية كنسب
مئوية من أجور الرجال في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠

المصدر: نساء العالم ١٩٩٥: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2) ١٩٩٥، الشكل ٥ - ٢٠.

ومن العوامل الهامة الأخرى التي تفسر انخفاض مستوى دخل المرأة عملها بالدوام الجزئي. فاحتمال القيام بالعمل بالدوام الجزئي أكبر بالنسبة للمرأة منه بالنسبة للرجل. بيد أن العمل بالدوام الجزئي يتطلب عادة مهارات أقل ويوفر أجرا واستحقاقات أدنى مما يوفرها العمل بالدوام الكامل. ومن العوامل الأخرى الحواجز القانونية والأدوار الأسرية.

ويعمل جزء كبير من القوة العاملة في البلدان النامية في القطاع غير الرسمي. وفي البلدان الأفريقية التي تتوفر عنها معلومات، باستثناء مصر، يعمل أكثر من ثلث القوة العاملة النسائية غير الزراعية في القطاع غير الرسمي. وفي بعض البلدان الأفريقية، يمثل القطاع غير الرسمي مصدر العمالة الرئيسي ويستوعب أكثر من ٥٠ في المائة من القوة العاملة النسائية. ورغم أن الأهمية النسبية للقطاع غير الرسمي كمصدر عمالة تقل في مناطق نامية أخرى، فإن هذا القطاع يشغل نصيبا لا بأس به من القوة العاملة غير الزراعية في تلك المناطق أيضا (انظر الجدول التاسع - ١٠). ومع بعض الاستثناءات، توجد المرأة في هذا القطاع بأعداد أكبر من أعداد الرجل، وهو دلالة على الصعوبات التي تواجهها المرأة في العثور على عمل في القطاع الرسمي. والدخل الذي يمكن توليده في القطاع غير الرسمي أدنى وأقل أمنا عادة من العمل في القطاع الرسمي.

الجدول ٩ - ١٠ - نصيب المرأة والرجل في القوة العاملة غير الزراعية في القطاع غير الرسمي، في بلدان مختارة

البلد	السنة	إناث	ذكور
بورووندي	١٩٩٠	٣٢	٢١
الكونغو	١٩٨٤	٥٧	٢٥
مصر	١٩٨٦	٣	٢١
غامبيا	١٩٨٣	٦٢	٢٥
مالي	١٩٩٠	٣٤	٤٥
زامبيا	١٩٨٦	٧٢	٢٩
البرازيل	١٩٩٠	٢١	١٩
كوستاريكا	١٩٨٤	٨	١٩
هندوراس	١٩٩٠	٣٤	٢١
جامايكا	١٩٨٨	٢٨	٢٥
المكسيك	١٩٩٢	١٥	٢٢
أوروغواي	١٩٨٥	١٥	١٧
فنزويلا	١٩٩٢	٢١	٢٣
أندونيسيا	١٩٨٥	٦٥	٤١
العراق	١٩٨٧	٥	١١
جمهورية كوريا	١٩٨٩	٤١	٤٨
ماليزيا	١٩٨٦	٢٤	١٧
قطر	١٩٨٦	صفر	١
الجمهورية العربية السورية	١٩٩١	٢٤	١٢
تركيا	١٩٨٥	٧	٢١
فيجي	١٩٨٦	١٠	١٥

المصدر: نساء العالم: الاتجاهات والاحصاءات (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.VII.2) ١٩٩٥.

الجدول ٥ - ٢.

الفصل العاشر

التكنولوجيا والأوبك والمعروض من النفط الخام

الفصل العاشر

التكنولوجيا والأوبك والمعروض من النفط الخام

بعد انهيار أسعار النفط عام ١٩٨٦، وباستثناء فترة زمنية قصيرة عام ١٩٩٠، تقلبت أسعار النفط ضمن نطاق يتراوح ما بين ١٦ و ٢٠ دولارا للبرميل^(١). ولكن خلال السنوات القليلة الماضية، هبطت أسعار النفط إلى نطاق أدنى يتراوح ما بين ١٣ و ١٨ دولارا للبرميل. ويبدو أن النطاق الحالي للأسعار يعكس مستوى يتيح لمعظم المنتجين الرئيسيين للنفط مواصلة تحقيق ربح لسنوات عديدة قادمة، رغم تزايد عدد منتجي النفط الصغار الهامشيين، ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، الذين قد يضطرون لوقف أعمالها وقد نجم هذا الوضع الجديد من جراء انخفاض تكاليف التنقيب والتطوير مشفوعا بالغاء القيود التنظيمية والخصخصة وفتح أسواق الطاقة في عدد من البلدان المنتجة للنفط. ويبدو في غضون ذلك أن تأثير منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) على السوق قد اعتراه ضعف ملحوظ، كما انحدرت فيما يبدو قدرتها على التأثير في الأسعار إلا أن الأوبك مازالت تشكل عاملا رئيسيا في سوق النفط العالمية ومن المرجح أن تظل عاملا متزايد النمو في الأجل المتوسط مع ازدياد الطلب العالمي على النفط.

خصائص سوق النفط العالمية اليوم

مع توسع أسواق البضاعة الحاضرة والأجلة لأصناف من النفط الخام، بدأت أسعار النفط تتصرف أشبه بأسعار سلع أساسية أخرى. فأسعار معظم أصناف النفط الخام تميل للاقتداء بأسعار بعض المواد الخام المعيارية التي يكثر تداولها، وأهمها برنت ومتوسط غرب تكساس. وقد أوجد ازدياد عمق التجارة في العمليات الأجلة شفافية أكبر في سوق البترول، بمعنى أن القطاع النفطي يتفاعل الآن بصورة أسرع مع التغيرات التي تطرأ على العرض والطلب. بيد أنه نظرا للهفة التجار في أحيان كثيرة على جني أرباح سريعة، تؤثر الشائعات أو المضاربات على تجارة النفط بطريقة تحجب رؤية الأساسيات.

بيد أنه يبدو أنه في حين أن تطوير هذه الأسواق يخلق في الأوقات العادية تقلبا في الأجل القصير أكثر من السنوات السابقة، فهو ينحو إلى تخفيف لا لتضخيم أثر النقص الكبير المفاجئ في العرض. وقد اتضح هذا مثلا من رد فعل سوق النفط خلال حرب الخليج في الفترة ١٩٩٠/١٩٩١، عندما ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا حادا في الشهور الأولى للغزو، ولكنها سرعان ما عادت وهبطت وبقية منخفضة في منتصف الأزمة بعدما خفت حدة مشاعر عدم التيقن بشأن قدرة العراق على إلحاق ضرر بالمرافق

(١) أسعار النفط تشير إلى متوسط وأسعار البضاعة الحاضرة لسلة الأوبك من الزيوت الخام

السبعة.

النفطية السعودية. وظلت أسعار النفط منخفضة وأخذت منذئذ تنخفض أكثر كل عام رغم استمرار الحظر المفروض على النفط العراقي وانخفاض الصادرات النفطية من الاتحاد السوفياتي سابقا.

ويرى محللون كثيرون لشؤون النفط أن هذه التطورات تعني أن أساسيات السوق، لا الأوبك، هي التي تحدد تدريجيا أسعار النفط. بل أن الامدادات النفطية الاضافية لبلدان من خارج الأوبك قللت الطلب على نفط الأوبك. ولما كانت البلدان الأعضاء في الأوبك تستنكف عن أداء دور المورد المتبقي وغير راغبة في التخلي عن حصتها في السوق، لذلك كثيرا ما واصلت الانتاج بمستويات قريبة من حصصها، مما خلق فائضا في العرض. وعندما تتفاعل السوق النفطية مع العرض الفائض، تأخذ الأسعار والإيرادات في الهبوط، مما يؤدي بالمنتجين إلى زيادة انتاجهم أكثر من أجل تحقيق الإيرادات المستهدفة رغم هبوط الأسعار. وهذا يؤدي إلى تفاقم حالة العرض الفائض وفرض ضغط نزولي إضافي على الأسعار. وحسب هذا السيناريو، لا ينعكس هذا الاتجاه النزولي للأسعار إلا إذا قلصت الأوبك من انتاجها بدرجة كبيرة أو عندما يزداد الطلب على نفطها زيادة شديدة.

ومع ذلك حتى لو استنتج المرء أن الأوبك لم تعد على سابق عهدا من القوة، إلا أن ذلك لا يعني أن المستوى الحالي لأسعار النفط جاء نتيجة العرض والطلب في سوق تنافسية. فالسوق التنافسية الحقبة من شأنها دفع الأسعار إلى مستوى أدنى بكثير مما كانت عليه. كما أن تكلفة الاستخراج الهامشية هي التي تحدد ثمن الموارد القابلة للنفاد، في سوق تنافسية، وهذه التكلفة، حسب أحجام الانتاج العالمي حاليا، أدنى من أسعار اليوم بمقدار الثلث على الأقل (انظر مناقشة منحنى المعروض النفطي أدناه). وهكذا من الخطأ اعتبار الأوبك غير ذات تأثير في تشكيل أسعار النفط العالمي، رغم أن تحكمها في الأسعار قد يكون أقل. فهي مازالت القوة الوحيدة التي تبقى الأسعار مرتفعة إلى حد يكفي بالسماح بالاستعاضة بها جزئيا عن الاحتياطات المستنزفة في مناطق ترتفع فيها التكلفة نسبيا كالولايات المتحدة^(٢).

وفي الحقيقة، انتجت الأوبك حصة متزايدة من النفط العالمي، وخصوصا منذ عام ١٩٨٦. فانخفاض أسعار النفط، مشفوعا بقاعدة احتياطي بلغت مرحلة النضج ومستنزفة في البلدان قديمة العهد بالانتاج، أديا إلى التعجيل بهبوط مستويات الانتاج ولا سيما في الولايات المتحدة. كذلك هبط انتاج النفط في الاتحاد الروسي بواقع ٥ ملايين برميل في اليوم منذ عام ١٩٨٨ بسبب انخفاض الاستثمار في المرافق النفطية وسوء صيانتها. وتعتبر هذه الخسارة في الانتاج أكبر من مجموع انتاج أي بلد في العالم باستثناء المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة. وهذا الهبوط مع ما رافقه من انحدار في انتاج النفط في الولايات المتحدة، عوض وأكثر الارتفاع الملحوظ في الانتاج في بحر الشمال وعدد من الدول النامية خارج

(٢) انظر: John Lichtblau, "Forecasting oil trends: mirrors or telescopes", paper presented at the

.Ninth Asia-Pacific Petroleum Conference (APPEC'93), Singapore, 13 September 1993

الأوبك، وأبرزها الجمهورية السورية وعمان وكولومبيا وماليزيا واليمن. ونتيجة لذلك، انخفض مجموع انتاج البلدان من خارج الأوبك انخفاضا طفيفا ولكنه كان مطردا لغاية عام ١٩٩٣.

غير أن مجموع المعروض النفطي لبلدان من خارج الأوبك ارتفع في عام ١٩٩٤ ويتوقع أن يواصل ارتفاعه طوال بقية العقد الحالي. أما حجم الانتاج النفطي في دول الاتحاد السوفياتي سابقا فقد ظل في حالة شديدة من عدم التيقن، ولكن من المرجح أن يهبط أكثر قبل أن يسترد نشاطه في النصف الثاني من التسعينات. وبالمقابل، يرجح أن يظل الانتاج النفطي في بحر الشمال وكندا في ارتفاع خلال عدة سنوات قادمة. كذلك يرجح ازدياد الانتاج في الصين والمكسيك، الا أن مدى الزيادة سوف يتوقف على مستوى الاستثمار في توسيع طاقة انتاجية جديدة. كما أن الانتاج في الأرجنتين واكوادور وبابوا غينيا الجديدة، والبرازيل والجمهورية العربية السورية وعمان وفيت نام وكولومبيا واليمن سوف يواصل ارتفاعه أيضا، بينما سيتوقف الانتاج في كثير من الدول الأفريقية الأخرى على مدى مشاركة شركات النفط الأجنبية في الاستكشاف والتطوير.

وما يعنيه هذا أنه رغم أنه سيتزايد المعروض من احتياطات الأوبك في آخر المطاف من جديد لتلبية الزيادة في الاستهلاك العالمي للنفط، الا أن تلك الزيادة سوف تغطيها أيضا الامدادات المرتفعة تدريجيا من عدد من البلدان المنتجة للنفط خارج الأوبك. وتقدر الطاقة الانتاجية للأوبك في الوقت الحالي بنحو ٣٠ مليون برميل يوميا، غير أن تقديرات الطاقة الانتاجية بحلول عام ٢٠٠٠ تتراوح ما بين ٣٤ و ٤٠ مليون برميل يوميا، ويتوقف هذا على مستوى الطاقة الانتاجية التي سيحتفظ بها كاحتياطي. وسيحتاج التوسع في الطاقة الانتاجية بتلك المقادير إلى استثمارات ضخمة .. ربما تتجاوز ٤٠ بليون دولار^(٣) .. وهذا مبلغ لا يستطيع أعضاء كثيرون في الأوبك تمويله الا بالاقتران مع استثمارات شركات نفط أجنبية. بيد أنه في ضوء تجربة الماضي القريب قد يتزامن توسيع الطاقة الانتاجية مع ازدياد الطلب ومن المرجح أن تكون هناك فترات تسودها زيادة في العرض أو نقص في العرض، مما يؤدي إلى تقلب في الأسعار. غير أنه في آخر المطاف، سوف يجري بدون شك تحويل احتياطات الشرق الأوسط الوفيرة بغزارة وذات التكلفة المنخفضة إلى طاقة انتاجية.

في عام ١٩٥٠، قدرت الاحتياطات العالمية ب ٧٦ بليون برميل فقط من النفط الخام، وارتفع الرقم إلى ٦٤٠ بليون برميل بنهاية عام ١٩٧٩ ومن ثم ارتفع إلى ١ ٠٠٠ بليون برميل بحلول نهاية عام ١٩٩٤ (انظر الجدول ١٠-١).

(٣) لو قدر المرء أن متوسط الاستثمار اللازم لإضافة برميل للطاقة الانتاجية اليومية هو حوالي ٤ ٠٠٠ دولار، إذا لاحتاجت زيادة الطاقة الانتاجية بواقع ١٠ ملايين برميل يوميا استثمارا إجماليا قدره ٤٠ بليون دولار. ويجب ملاحظة أن تقديرات متوسط الاستثمار اللازم لإضافة برميل للطاقة الانتاجية اليومية في الشرق الأوسط تتراوح ما بين أقل من ١ ٠٠٠ دولار وأكثر من ١٠ ٠٠٠ دولار. ويؤمن الاستاذ موريس أدلمان بالحد الأدنى لهذه التقديرات. لمزيد من التفاصيل انظر: M. A. Scimonoc ehT, namedA fo muelotreP (ylppuS egdirbmoC), sttesnhcassaM ehT, TIM sserP rebmetpeS 3991.)

الجدول ١٠-١ - احتياطيات النفط المؤكدة في العالم، عام ١٩٧٩ و عام ١٩٩٤

نهاية عام ١٩٩٤		نهاية عام ١٩٧٩		
النسبة المئوية من المجموع العالمي	ملايين البراميل	النسبة المئوية من المجموع العالمي	ملايين البراميل	
٤,٦	٤٥ ٨٨٠	٩,٢	٥٨ ٧٩٦	بلدان الاقتصاد السوقي متقدمة النمو
٥,٩	٥٩ ١٩٦	١٠,٩	٧٠ ٠٠٠	بلدان الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال
٨٩,٤	٨٩٤ ٦٨٥	٧٩,٩	٥١٢ ٥٤٥	بلدان نامية
٧٧,٠	٧٧٠ ٢٤٩	٦٧,٩	٤٣٥ ٦١١	بلدان أعضاء في الأوبك
٩,٨	٩٨ ١٠٠	٤,٦	٢٩ ٤١١	الإمارات العربية المتحدة
٨,٩	٨٩ ٢٥٠	٩,٠	٥٨ ٠٠٠	ايران (جمهورية - الاسلامية)
١٠,٠	١٠٠ ٠٠٠	٤,٨	٣١ ٠٠٠	العراق
٩,٧	٩٦ ٥٠٠	١٠,٧	٦٨ ٥٣٠	الكويت
٢٦,١	٢٦١ ٢٠٣	٢٦,٠	١٦٦ ٤٨٠	المملكة العربية السعودية
١٢,٥	١٢٥ ١٩٦	١٢,٨	٨٢ ١٩٠	بلدان أخرى
١٢,٤	١٢٤ ٤٣٦	١٠,٩	٦٩ ٩٣٠	بلدان نامية خارج الأوبك
١٠٠,٠	٩٩٩ ٧٦١	١٠٠,٠	٦٤١ ٣٤١	المجموع العالمي ^(١)

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة، بالاستناد إلى Oil and Gas Journal، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

(أ) حاصل الجمع قد لا يكون صحيحا بسبب تدوير الأرقام.

وتتفاوت تقديرات الإضافات المحتملة على الاحتياطيات تفاوتاً واسعاً، ولكنها تقدر تقديراً محافظاً بحدود ٥٠٠ بليون إلى ١٠٠٠ بليون برميل. والأهم من ذلك أن أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطيات النفطية العالمية المؤكدة حالياً موجودة في بلدان الأوبك، وأن نحو ثلثي تلك الاحتياطيات موجود في خمسة بلدان شرق أوسطية هي: الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية. أما البلدان الأخيرة فنعمتها مضاعفة لأنها تنعم أيضاً بأخفض تكاليف إنتاج. إن نسبة الاحتياطي للإنتاج - والنسبة رقم قياسي يستخدم عادة لمقاربة كم يتوقع للاحتياطيات أن تدوم - عند مستويات الإنتاج الحالية، تقف عند ٨٤ سنة للأوبك و ١٨ سنة فقط للبلدان من خارج الأوبك. أما نسبة الاحتياطي للإنتاج في الشرق الأوسط فهي ٩٧ سنة. وبالمقابل فإن النسبة هي ٩,٥ سنة في الولايات المتحدة.

أهمية الانجازات التي تحققت في التكنولوجيا

حافظت صناعة النفط الدولية في السنوات الأخيرة على هامش ربح كبير، ولا سيما فيما قبل الإنتاج خارج الولايات المتحدة، وتجنبته هبوطاً شديداً الانحدار في الإنتاج رغم الهبوط الحاد في أسعار النفط. أما العوامل الرئيسية الكامنة وراء هذه الربحية المستديرة فهي انخفاض تكاليف التشغيل والمكاسب المتحققة في الكفاءة والإنتاجية الناجمة عن النقل والتطبيق السريعين للتكنولوجيا الجديدة في جميع قطاعات الصناعة النفطية. وكان وقع الابتكارات التكنولوجية على قاعدة الاحتياطي وعلى التكلفة الكلية لإنتاج النفط وقعا كبيراً. وبفضل التقدم التكنولوجي، يمكن الآن تحديد موقع النفط بدقة أكبر وإنتاجه بكفاءة أعلى من ذي قبل. كما أن الهندسة المبدعة والفهم الأفضل لعلم الأرض أثمرتا من المكاسب ما لم يكن بالوسع تصوره حتى قبل سنوات قليلة. وتعتمد شركات النفط الرئيسية بصورة متواصلة على إنجازات تكنولوجية تمكن من تحقيق تقييم أفضل لحقول النفط وتحديد موقع مكامن محتملة بشكل أدق، مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج من حقول نفط جديدة.

انخفاض تكلفة اكتشاف النفط

حاولت الأوبك عام ١٩٨٦ استرجاع حصة السوق التي كانت تخسرها لصالح بلدان منتجة أخرى. وهبطت نتيجة ذلك أسعار النفط إلى النصف، وبدأ العمل ببرنامج تكيف أفضى بالصناعة النفطية إلى تخفيض تكلفة الإنتاج تخفيضاً شديداً. ولا يمكن بسهولة قياس درجة التكيف على الصعيد الدولي، غير أن حجم التغيير يبدو واضحاً توضيحاً جيداً بواسطة سلوك تكاليف التشغيل في حقول النفط المحلية بالولايات المتحدة، كما يظهر في الشكل ١٠-١. فالهبوط الحاد لأسعار النفط عام ١٩٨٦ أجبر منتجي النفط على إعادة تقييم عملياتهم وتغيير مركزهم استعداداً للمستقبل. وقد مرت جميع شركات النفط فعلياً العاملة اليوم بفترات مكثفة من إعادة التشكيل كانت تنطوي على خفض التكاليف. ويعود جزء كبير من انخفاض تكاليف الإنتاج إلى تحسن الطاقة الإنتاجية الناجم عن التقدم السريع في التكنولوجيا النفطية. ويعزى جزء كبير أيضاً من هبوط التكاليف إلى خفض الضرائب المفروضة على الإنتاج وتقليل مدفوعات العوائد، كما يعزى إلى إجراء تخفيضات جوهرية في القوة العاملة يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة. فالعمالة في قطاع ما قبل الإنتاج في صناعة النفط في الولايات المتحدة مثلاً هبطت بمعدل ٤٠ في المائة ما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٢^(٤).

(٤) كفن فوربس، جون هاينكل وإرنست زامبيلي. "الكفاءة الإنتاجية في صناعة ما قبل إنتاج النفط والغاز": ورقة مقدمة في مؤتمر أمريكا الشمالية السادس عشر لرابطة اقتصادات الطاقة بالولايات المتحدة والرابطة الدولية لاقتصادات الطاقة؛ دالاس، تكساس، ٦ - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

الشكل العاشر - ١ - تكاليف تشغيل حقول النفط في
الولايات المتحدة، ١٩٨٥ - ١٩٩٣
الرقم القياسي (١٩٨٥ = ١٠٠)

المصدر: وزارة الطاقة بالولايات المتحدة، التكاليف والأرقام القياسية لمعدات حقول النفط والغاز المحلية وعمليات الانتاج، ١٩٠ لغاية ١٩٩٣ (واشنطن العاصمة، تموز/يوليه ١٩٩٤).

لقد كان تأثير التكنولوجيا كبيرا، ولا سيما في تقليص تكاليف التنقيب والانتاج. ورغم أن التكنولوجيات النفطية مازالت آخذة في التقدم منذ أن تم حفر أول بئر نفطية عام ١٨٦١، إلا أن تأثيرها كان بارزا بشكل خاص خلال عدة سنوات ماضية بسبب الانجازات السريعة في الحواسيب. وأصبحت نفقات التنقيب والتطوير التي تتحملها شركات النفط الدولية أقل من نصف المستوى الذي كانت عليه في أوائل الثمانينات. وقل عدد الآبار التي تحفرها شركات النفط للعثور على النفط وانتاجه عما كان عليه عددها قبل بضع سنوات مضت. ومع ذلك، تمكن عدد كبير من تلك الشركات من الاحتفاظ بمركز احتياطياتها النفطية بل تمكنت حتى من تحسين ذلك المركز. ولم تقلل الانجازات التي تحققت في التكنولوجيا من تكاليف التنقيب والتطوير، ولم تحسن من الكفاءة والانتاجية فحسب، بل أدت أيضا إلى مزيد من الاكتشافات النفطية. كما أعادت الشركات توجيه أنشطتها باتجاه التنقيب والتطوير في مناطق تقل فيها المجازفة. وكان نتيجة ذلك نحو احتياطيات النفط العالمية الذي اشرنا إليه أعلاه.

وفيما يلي بعض التقنيات الهندسية البترولية التي أدت إلى أحداث ثورة في صناعة النفط في السنوات الأخيرة: المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد، والاستشعار من بعد، والحفر الأفقي والحفر بقطر صغير، وأخذ القياسات أثناء الحفر، ومنصات بقوائم جهدية، ووضع نماذج الكترونية للمكامن، وفهم أفضل للتفاعل بين المواقع والصخور. إن قدرا كبيرا من هذه الابتكارات التكنولوجية، الآخذة في التقدم منذ وقت لا بأس به، جاء في وقت تحققت فيه انجازات سريعة في الحواسيب، ولولاها لما أصبح بالامكان تحقيق كل تلك الانجازات.

المسح الزلزالي هو الأداة الرئيسية التي تمكن الجيولوجيين النفطيين من تحديد المكامن الهيدروكربونية. وتشمل التطورات الأخيرة في هذا المضمار المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد. وقد أثرت تقنيات الحصول على البيانات الزلزالية ثلاثة الأبعاد ومعالجتها وتفسيرها تأثيرا باهرا في تقليل أخطار الحفر وتحسين معدل اكتشاف إضافات احتياطية جديدة. وتنخفض تكلفة الحفر الاجمالية من خلال تقليل تعدد الآبار المحفورة غير المنتجة. وعليه تضاعف معدل اكتشاف النفط في الولايات المتحدة بين عام ١٩٨٦ و عام ١٩٩٠، وازداد المعدل، في المتوسط، قرابة خمس مرات خارج الولايات المتحدة (انظر الشكل ١٠^(٢) و^(١)). إن عمليات المسح الزلزالي ثلاثية الأبعاد تحصل على حجم كبير من البيانات عن باطن الأرض وتعالجها وتقدم صورة أوضح ووصفا أكثر تفصيلا لتشكيل المكامن تحت الأرض.

قبل ظهور هذه الموجة الجديدة من الابتكار التكنولوجي كانت الشركات تضطر لحفر ١٠ آبار استكشافية أو أكثر قبل العثور على أي نبط بكميات يعتد بها. أما اليوم فإن الجمع بين استخدام طريقة الأبعاد الثلاثة والحاسبات القوية لمعالجة وتفسير البيانات التي تجمع يقلل خطر التنقيب، حيث يحصل المشتغلون على فهم أفضل لجيولوجية باطن الأرض قبل أن يقرروا تحديد موقع الحفر. إن متوسط نجاح الحفر في مناطق التنقيب الجديدة هي حاليا نحو واحد من كل ست آبار اكتشافية (يطلق عليها آبار جُزافية). وفي بحر الشمال، تؤدي كل بئر استكشافية من كل أربع آبار إلى اكتشاف نفطي يعتد به.

(٥) إن معدل الاكتشاف هو رقم قياسي يستخدم عادة للإشارة إلى كمية النفط المكتشفة لكل وحدة حفر (على سبيل المثال عدد البراميل لكل قدم محفورة أو عدد البراميل لكل بئر). ولما كانت الإضافات الاحتياطية قد تنجم عن تنقيحات للاحتياطيات الموجودة في حقول معروفة ومن اكتشاف لحقول جديدة أيضا، لذا فإن هذا الرقم القياسي قد يكون غير صحيح أحيانا في إظهار النتائج الحقيقية للحفر، ولا سيما في المناطق التي تم التنقيب فيها. إضافة إلى ذلك، كثيرا ما تبقى كمية الاحتياطيات الجديدة مجهولة لنوات بعد الاكتشاف الأولي، فالارتفاع السريع في معدل الاكتشاف خارج الولايات المتحدة والمبين في الشكل ١٠ - ٢ يعكس إلى حد بعيد احتياطيات إضافية في عدة بلدان من الأوبك بسبب زيادة رقم الاحتياطيات بعد التصحيح في حقول موجودة، ولا سيما بعد عام ١٩٨٧.

(٦) انظر أيضا كريستوفر إلزورث وكفن ف. فورس، "البحث عن النفط والغاز قرب ساحل الولايات المتحدة" وهي ورقة مقدمة في مؤتمر أمريكا الشمالية السنوي السادس عشر لرابطة اقتصادات الطاقة بالولايات المتحدة والرابطة الدولية لاقتصادات الطاقة، دالاس، تكساس، ٦ - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

الشكل العاشر - ٢ - احتياطيات النفط المضافة لكل بئر ناجحة، ١٩٨٣-١٩٩٠
(ألف برميل من معادل النفط)

المصدر: Jeffrey A. Schmidt, "Cost restructuring: Challenge of the 1990s," Oil and Gas Journal, 18: المصدر
.November 1991

مكنت تقنيات التنقيب الأفضل شركات النفط من أكثر من مضاعفة كمية النفط المكتشفة في كل بئر استكشافية محفورة منذ عام ١٩٨٦. كما قللت الآبار الأفقية من تكاليف الانتاج بنسبة أكثر من ٥٠ في المائة في حقول نفطية كثيرة. وأدت تقنيات التنقيب الجديدة إلى تخفيض تكاليف الحصول على البيانات الزلزالية من أكثر من ٩٠٠ دولار للكيلومتر الواحد عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٢٠٠ دولار للكيلومتر الواحد عام ١٩٧٠^(٧). وسمحت تقنيات الحفر الأفضل لشركات النفط بزيادة متوسط معدل الحفر عام ١٩٨٥ من ٤٢ مترا في اليوم بالحفارة الواحدة إلى أكثر من مائة متر في اليوم بالحفارة الواحدة عام ١٩٩٠^(٨). وأدى الجمع بين وضع النماذج الالكترونية ثلاثية الأبعاد والحفر الأفقي إلى تقليل عدد الآبار الاستكشافية المحفورة دون المساس بجودة التنقيب. كما تساعد التكنولوجيا الشركات على إطالة العمر المتوقع لحقول نفطية أقدم وتطوير نفط في مناطق كانت تعتبر في السابق بعيدة المنال، ومن تراكمات نفطية صغيرة كان استغلالها يعتبر غير اقتصادي.

ومن نتائج ذلك أن انتاج النفط في بحر الشمال، الذي كان متوقعا له أن يهبط بشكل مطرد قبل عقد من الزمن، وصل الآن إلى رقم قياسي. ففي بحر الشمال، انخفض متوسط التكلفة الرأسمالية لتطوير حقل نفطي بحوالي الثلث خلال السنوات العشر الماضية. ونتيجة ذلك فإن كثيرا من حقول النفط، التي كان تطويرها يعتبر غير اقتصادي منذ عقد فقط، يجري تطويرها اليوم على أساس أسعار نفط تقل عن ١٠ دولارات للبرميل. كما ساعد تخفيض الضرائب على استعادة الربحية في مشاريع كثيرة. وأكثر ما يتضح ذلك كفي القطاع النرويجي حيث تضاعف الانتاج النفطي أربع مرات تقريبا خلال السنوات العشر الماضية.

إعادة تركيز الأنشطة في شركات النفط الكبيرة

إن استمرار الربحية وارتفاع الانتاجية لم يأتيا فقط نتيجة تحقيق انجازات في التكنولوجيا وتخفيض القوة العاملة، بل أيضا نتيجة تحسن الإدارة وممارسات الأعمال التجارية. فمعظم شركات النفط الناجحة قلصت بيروقراطيتها وبسطت الهياكل الادارية وذلك في سوق يلازمها التقلب. كما أوقفت شركات كثيرة عملياتها أو اندمجت^(٩).

(٧) استنادا إلى تقديرات أعدتها شركة شلومبرغر المحدودة. (انظر "المؤتمر النفطي العالمي الثالث عشر، التقرير رقم ٢"، يومية النفط والغاز، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الصفحة ٢٤).

(٨) استنادا إلى تقديرات أعدتها شركة النفط البريطانية. (انظر "المؤتمر النفطي العالمي الثالث عشرة التقرير رقم ٢" يومية النفط والغاز، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، الصفحة ٢٤).

(٩) في عام ١٩٩١ كانت الرابطة النفطية المستقلة لأمريكا تضم في عضويتها ٨ ٠٠٠ شركة. بينما كانت تضم - بالمقارنة ١٥ ٠٠٠ شركة عام ١٩٨٥.

كما أن عددا من شركات النفط باعت استثمارات في أصول غير أساسية وركزت على أنشطة أساسية .. أي مرتبطة بالنفط .. حيث تتمتع بمزية تنافسية بفضل هيكلها الأساسية الراسخة وخبرتها التقنية^(١٠). وتختلف هذه الاستراتيجية جدا عن استراتيجية السبعينات وأوائل الثمانينات حينما كانت شركات النفط الدولية الرئيسية تقطن أصولا غير نفطية وتنوع عملياتها وأنشطتها التجارية.

وفي ذات الوقت، بدأت شركات النفط زيادة اعتمادها على التعاون داخل منظماتها الخاصة بها ومع المشاركين الأساسيين في السوق النفطية. إن اتجاه الإدارة اليوم يسير نحو الاستخدام المتزايد للعمل متعدد الاختصاصات والقائم على أساس العمل كفريق مع التركيز على تحقيق أهداف الأداء وتسليم القيمة ولكن بدون تدخل بيروقراطي لا لزوم له. وقد طورت شركات نفطية كثيرة علاقات أوثق مع مقاولين وشركات خدمات من أجل تخفيض التكاليف من خلال ترتيبات تعاقدية وإدارية مبتكرة. وقام بعضها أيضا بتشكيل شراكات وإنشاء خدمات مشتركة مع شركات نفط أخرى من أجل اقتسام المجازفات وتحسين فرص أنشطة التنقيب والتطوير.

منحنى المعروض العالمي من النفط

إن منحنى المعروض لرجل الاقتصاد هو تصور فرضي يبين كم من منتج سيعرض للبيع بأسعار مختلفة من قبل مجموع كل المنتجين. ويمكن اشتقاق منحنى المعروض هذا لصناعة النفط العالمي اليوم على أساس البيانات المتوفرة عن طاقة إنتاج النفط الخام وتكاليف الإنتاج الهامشية في أجزاء مختلفة من العالم (انظر الجدول ١٠-٢). ويبين الشكل ١٠-٣ منحنى معروض نفطي مثل هذا، وإن كان يقدم تقديرات تقريبية. إن البيانات المتعلقة بتكاليف الإنتاج هي مجرد تقديرات تقريبية مستندة إلى مصادر صناعية متنوعة. وهي تشمل مصروفات الاستثمار الأولية أو تكاليف التطوير فضلا عن تكاليف التشغيل للطاقة الحالية. ونظرا لارتفاع عنصر عدم الدقة في البيانات المتعلقة باضافات الاحتياطي المستمدة من الاكتشافات والتطوير، فقد بذلت محاولات قليلة لتقدير التكاليف الهامشية الحقيقية، بل وبذلت محاولات أقل لتقدير منحنيات المعروض^(١١).

(١٠) بين عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٣، باعت شركة النفط البريطانية - مثلا - أصولا غير أساسية تبلغ قيمتها أكثر من ٤ بلايين دولار، ونطاق نمو كثير منها محدود ونفقات تشغيله مرتفعة.

(١١) Micheel C. Lynch, "The analysis and forecasting of petroleum supply sources of errors and Bias", paper presented at the Eighth International Symposium on Energy Modelling, Atlanta, Georgia, 3 to 5 April 1995

الجدول ١٠-٢ - طاقات انتاج النفط وتكاليف الانتاج التقديرية
في أقاليم جغرافية مختلفة

طاقات الانتاج (ملايين البراميل في اليوم)	تكاليف الانتاج (دولارات للبرميل)	المنتجون
٢٠	أقل من ٢	الشرق الأوسط
٢٥	٢-٤	الشرق الأوسط، أفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا، الاتحاد السوفياتي سابقا
١٥	٤-٦	بحر الشمال، أفريقيا، الولايات المتحدة، آسيا، كندا، أمريكا اللاتينية
٨	٦-٨	الولايات المتحدة، كندا، بحر الشمال، أوروبا، أمريكا اللاتينية، آسيا
٤	٨-١٠	الولايات المتحدة، كندا، آسيا، أمريكا اللاتينية
٢	١٠-١٥	الولايات المتحدة، كندا

المصدر: ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة.

الشكل العاشر - ٣ - منحني المعروض العالمي من النفط
التكلفة القصوى (دولارات للبرميل)

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة.

الاستنتاج الرئيسي الذي يمكن استخلاصه من الشكل هو أنه لا يزال من الممكن انتاج كمية كبيرة من النفط بهامش ربح عريض حتى بأسعار اليوم. أي أنه بمتوسط سعر عام ١٩٩٤ البالغ ١٥,٦ دولارات للبرميل، كان يمكن تلبية الطلب العالمي باستخدام نفط يكلف عشرة دولارات للبرميل كحد أقصى. ولكن الطلب على النفط عام ١٩٩٤ لم يلب بالطبع من موردين بأقل تكلفة فقط، لأن السوق لا تعمل بتلك الكفاءة. بل حجبت الأوبك ما يكفي من المعروض منخفض التكلفة لكي يتمكن بعض المنتجين بتكلفة أعلى من مواصلة العمل عندما وصل سعر النفط إلى ١٦ دولارا تقريبا للبرميل الواحد.

فإن لم تضبط الأوبك انتاجها، قد يهبط سعر النفط إلى ١٠ دولارات للبرميل بدون تخفيض الانتاج المطلوب من أجل تلبية الطلب العالمي الحالي على النفط الذي هو بواقع ٦٨ مليون برميل يوميا. بالطبع، إذا هبط سعر النفط إلى هذا المستوى، سيزداد الطلب وسيكون انتاج "التوازن" أعلى. بيد أنه لو ازداد الطلب إلى أكثر من ٧٢ مليون برميل يوميا، فإن زيادة المعروض على مراحل قد يكلف مبلغا يصل إلى ١٥ دولارا للبرميل، علاوة على ذلك، وبسبب المستوى العالي لاستخدام طاقة الانتاج الموجودة، قد يؤدي توقف الامدادات لفترة طويلة إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا حادا، نظرا لدرجة انحدار منحنى المعروض عند الانتاج الحالي، علما بأن الرد الوحيد المقابل لضغط الأسعار هو الافراج عن مخزونات الطوارئ بالسرعة اللازمة.

الآفاق التكنولوجية ومستقبل المعروض النفطي

بالرغم من أن منحنى المعروض يظهر إمكانيات انتاجية في الوقت الراهن، إلا أنه من الممكن اعتبار أن المنحنى بأكمله قد انخفض وانزاح من مركزه قبل ١٠ سنوات لجهة اليمين. وإذا تحقق المزيد من الانجازات في التكنولوجيا سيتحرك المنحنى أكثر لجهة اليمين.

وهناك عدة مصادر محتملة لمثل ذلك التحرك. أحدها انتاج النفط بالقرب من الساحل. وهذا الانتاج نما من لا شيء تقريبا في أوائل الستينات ليشكل قرابة ثلث الانتاج النفطي العالمي في الوقت الراهن. وقبل عشرين سنة، كان انتاج النفط بالقرب من الساحل يقتصر على أعماق تحت الماء تقل عن مائتي متر. أما في الوقت الحاضر؛ فيمكن انتاج النفط من حقول تحت سطح البحر بعمق نحو ألف متر تحت الماء. وأخذ هذا يفتح آفاقا جديدة كخليج المكسيك وحوض كامبوس بالقرب من ساحل البرازيل^(١٢). وحتى عهد قريب، كانت معظم المنصات النفطية بالقرب من الساحل موضوعة على قمة مجموعة من الكتل الخرسانية والهياكل الفولاذية الكبيرة جدا والمثبتة بقاع المحيط. غير أن حجم ووزن هذه القوائم ذات القطر الكبير لم يكونا اقتصاديين أو عمليين من الناحية التقنية للاستخدام في المياه العميقة (أي في أعماق تزيد على ١٠٠٠ قدم أو ٣٠٠ متر). وقد اكتسب التنقيب والتطوير في المياه العميقة زخما في السنوات الأخيرة بفضل ما تحقق من انجازات في منظومات الانتاج تحت البحر والانتاج العائم وخصوصا المنصات ذات القوائم المشدودة. فهذه المنصات التي يمكن تثبيتها في أعماق تتجاوز ١٠٠٠ متر تحت الماء أخذت تسمح للشركات بالخوض في مياه يزداد عمقها باطراد وذلك للتنقيب عن النفط وانتاجه. فالمنصة ذات القوائم المشدودة يمكن تثبيتها عائمة في المكان كسفينة عملاقة بواسطة عدد من الكابلات الفولاذية المرنة مشدودة بإحكام إلى قاع البحر مما يسمح للمنصة بالتحرك تحركا مقيدا مع الأمواج.

أما بالنسبة للأعماق التي تقل عن ٣٠٠ متر تحت الماء، ستظل المنصات الثابتة تستخدم على نطاق واسع، ولكن بالنسبة للأعماق التي تتجاوز ٣٠٠ متر، ستستخدم على الأكثر المنظومات العائمة والمنصات ذات القوائم المشدودة. وقد ساعد التقدم المحرز في تكنولوجيا الانتاج بالقرب من الساحل البرازيلي على رفع الانتاج النفطي الوطني بمقدار الثلث تقريبا منذ منتصف الثمانينات. وأدى أيضا إلى ارتفاع حاد للانتاج

(١٢) تقوم شركة نفط شل حاليا بانتاج النفط من حقل أُوغر بخليج المكسيك، مستخدمة منصة بقوائم مشدودة في أعماق تحت الماء تبلغ ٢٩٠٠ قدم أو ٨٨٥ مترا. وفي حوض كامبوس بالقرب من ساحل البرازيل، تقوم بيتروبراس، وهي شركة نفط البرازيل الوطنية، بانتاج النفط في عمق ٢١٣٠ قدما أو ١٠٢٧ مترا.

في بحر الشمال خلال السنوات القليلة الماضية. ومن المرجح أن يؤدي التنقيب والتطوير في المياه العميقة إلى إنتاج نفطي إضافي في عدد من البلدان، أبرزها الولايات المتحدة ونيجيريا والفلبين وماليزيا. ومن المرجح أن يؤدي أيضا إلى إطالة عمر حقول نفطية كثيرة بالقرب من الساحل، من ضمنها حقول بحر الشمال. وتخطط شركات النفط في الولايات المتحدة للتنقيب في عمق ٧٠٠٠ قدم تحت الماء (أكثر من ٢٠٠٠ متر) في الجزء التابع للولايات المتحدة من خليج المكسيك^(١٣). ويعتقد أن الاحتياطيات الجديدة التي يمكن استكشافها وتطويرها في خليج المكسيك قد تؤدي لإبطاء الانحدار الإجمالي في إنتاج الولايات المتحدة من النفط.

ورغم أن الكثير من هذه التكنولوجيات مؤكد وجيد الرسوخ مازالت تظهر تكنولوجيات جديدة بمعدل سريع. فالتطورات الأخيرة، ولا سيما في مجال الحفر، كحفر أقطار صغيرة والحفر بأنبوب حلزوني، ستظل تخفض التكاليف وتحسن الكفاءة. كما أن حفر أقطار صغيرة وبأنبوب حلزوني يمكن المشغلين من حفر آبار بأقطار أصغر كثيرا (حتى أربع بوصات) وبزمن حفر أقل من الحفر التقليدي، مما يسفر عن تحقيق وفورات تتراوح ما بين ٢٠ و ٢٥ في المائة^(١٤). وبالإضافة إلى تخفيض التكاليف فإن لهذه التقنية مزايا بيئية على الحفر التقليدي لأنها تقلل حجم القطع وكمية الهدر في مواقع الحفر (الطين).

وتشير الدراسات التي أجريت لتقييم أثر التكنولوجيا على صناعة النفط والغاز إلى وجود مجال أرحب لتحقيق تقدم تقني وتخفيض التكاليف^(١٥). فشركات النفط الرئيسية^(١٦) تنفق حاليا أكثر من ٣ بلايين دولار سنويا على البحث والتطوير. ويمثل هذا جزءا يسيرا من إجمالي استثمار الصناعة في التكنولوجيا، والذي يهدف أساسا إلى إعطاء صناعة النفط الفرصة لاستخراج نفط أكثر من مناطق جديدة مرتفعة التكلفة بأسعار تنافسية. وإنجاز هذه المهمة، تواصل الصناعة التركيز على تخفيض الاستثمار وتكاليف التشغيل، وتحسين نسبة نجاح الحفر، وزيادة استخراج النفط (أي نسبة استخراج النفط المتراكم إلى الحجم الأولي للنفط في مكانه) وتقليل الآثار السلبية على البيئة (انظر الجدول ١٠-٣).

(١٣) هناك مشروع مشترك يضم شل وأموكو وموبيل وتكساكو بخطط للتنقيب في عمق يتجاوز ٧٠٠٠ قدم في مكنم باها بخليج المكسيك.

(١٤) جين - لوك كارنيك وجين ماسيرون "أثر التقدم التكنولوجي على صناعة النفط والغاز"، ورقة مقدمة في الاجتماع السنوي السادس عشر لرابطة أمريكا الشمالية لاقتصادات الطاقة، والرابطة الدولية لاقتصادات الطاقة، دالاس، تكساس، ٦-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(١٥) واحد من الرواد في هذا المضمار هو المعهد الفرنسي للنفط. انظر مثلا بيير جاكوار "أثر التقدم التكنولوجي على المعروض النفطي"، ورقة مقدمة في مركز الجغرافيا السياسية للطاقة والمواد الأولية"، جامعة باريس - دوفين، ٢٥-٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٠.

(١٦) أموكو، شركة النفط البريطانية وإكسون وموبيل وشل وتكساكو.

الجدول ٣-١٠ - أهداف صناعة النفط للتسعينات

القطاع	الأهداف	الطرق والتقنيات
التنقيب	زيادة أعداد الآبار الجغرافية الناجحة والتقديرات الموفقة من واحد من كل ستة إلى واحد من كل ثلاثة	مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد، ونهج جيولوجية وجيوفيزيائية متكاملة
الحفر	تخفيض التكلفة بنسبة ٣٠ في المائة وتحسين السلامة وزيادة انتاجية الآبار من ضعفين إلى خمسة أضعاف	الحفر بقطر صغير، التشغيل الآلي، والقياس أثناء الحفر، وأجهزة القياس
الانتاج	تحسين استخراج النفط بمتوسط ٣٠ في المائة	آبار أفقية، وصف ومحاكاة المكنم الجيولوجي، تكنولوجيا معززة لإنجاز استخراج النفط، رصد المواقع
الحقول القريبة من الساحل	تخفيض تكاليف الاستثمار	التشغيل الأمثل للمنصات، آبار أفقية/ذات مدى أبعد، إنجازات تحت سطح البحر، تسجيل انتاج متعدد الأطوار
أعمال الصيانة	تخفيض التكلفة بنسبة ٥٠ في المائة	تنبيب حلزوني ذكي، وتسجيل انتاج متعدد الأطوار
السلامة والبيئة	تقليل التلوث/أخطار الحوادث والتعرض للاصابات للحد الأدنى	مواقع الحفر، عمليات خلط مستمرة، كيماويات توافسق الاعتبارات البيئية، التشغيل الآلي للحفارات والمنصات، إزالة المصادر المشعة

المصدر: شركة شلومبرغر المحدودة؛ المعهد الفرنسي للنفط.

وتوجه أنشطة البحث والتطوير نحو تحسين تكنولوجيا العثور على النفط بدقة أكبر. ويجري إنجاز هذا الهدف عن طريق التوصل لفهم أفضل للعمليات الجيولوجية والفيزيائية التي تحدد نزوح وانحصر الهيدروكربونات تحت السطح. هنا ستواصل الصناعة الاعتماد على تكنولوجيا الأبعاد الثلاثة، لكن مع زيادة الاعتماد على المعالجة المتطورة للبيانات وعلى محطات عمل (حاسبات) أصغر حجماً متواجدة موقعا وقادرة على تحليل وتفسير قدر كبير من البيانات بصورة أسرع، إن هدف الصناعة هو تحسين نسبة نجاح الحفر من المستوى الحالي لواحد من كل ستة إلى واحد من كل ثلاثة، مما يخفض تكلفة الحفر للنصف ويضاعف كمية الاحتياطيات النفطية المكتشفة لكل بئر محفورة. ويوجه البحث أيضا نحو تحسين تقنيات الحفر، ومن ضمنها لقم الحفارة، وموائع الحفر، ومنصات الحفر المشغلة آليا^(٧). ويمكن أن تكون هذه الحفارات أصغر وأكثر كفاءة وتحتاج لقوة بشرية أقل لتشغيلها من الحفارات التقليدية. ويتوقع أن تطرأ تحسينات إضافية على الحفر بقطر صغير مما سيؤدي إلى توفير يصل إلى ٤٠ في المائة من تكاليف الحفر التقليدي. وثمة امكانية كبيرة لزيادة تخفيض تكاليف الحفر بالقرب من الساحل بواسطة استخدام منصات أقل وأخف وأكثر كفاءة، وحفر عدد أقل من الآبار ذات انحراف عالي. وأخيرا، إن التوصل إلى فهم أفضل للتفاعلات بين الموائع والصخور يمكن أن يجعل تقنيات استخراج النفط الثانوية والمعززة أكثر كفاءة. فحتى عهد قريب، قلما تجاوزت نسب استخراج النفط المتوقعة ٣٠ في المائة من النفط الأصلي في مكنه. وباستخدام تكنولوجيا اليوم والغد، قد ترتفع هذه النسب إلى ٤٠ أو أكثر، وبالتالي تزيد من الاحتياطيات المؤكدة بما يصل إلى الثلث^(٨).

هل سيكون هناك ما يكفي من النفط في عام ٢٠١٠؟

بعد عدة سنوات مما يقرب الركود الناجم أساسا عن الهبوط الحاد في استهلاك النفط في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا، يبدو أن الطلب العالمي على النفط على أهبة الارتفاع خلال الـ ١٥ سنة القادمة. فبعد أن يسترد النشاط الاقتصادي عافيته في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي سابقا، سوف تضاف حاجة تلك الاقتصادات لمزيد من النفط إلى طلب يزداد بسرعة في البلدان النامية. وعلى الإجمال قد يسعى العالم إلى استهلاك ٢٣ مليون برميل إضافي يوميا بحلول عام ٢٠١٠.

(٧) شركة نفط شل الدولية المحدودة، "البحث والتطوير في صناعة النفط"، خدمات إعلام شل،

الرقم ٤ (١٩٩١).

(٨) يجري عموما تعريف الاحتياطيات النفطية المؤكدة بأنها الكميات التي تدل المعلومات الجيولوجية والهندسية دلالة فيها يقين معقول إلى امكانية استخراجها في المستقبل من مكامن معروفة في ظل الأوضاع الاقتصادية والتشغيلية الموجودة. وبينما المعلومات الجيولوجية عن الاحتياطيات النفطية المؤكدة حاليا معروفة بدرجة عالية من اليقين، إلا أن الأوضاع الاقتصادية المستقبلية ليست معروفة لأنها متوقعة على المستويات المستقبلية لأسعار النفط وتكاليف التشغيل معا. لهذا إذا جعلت زيادة أسعار النفط - مثلا - أو انخفاض تكاليف تشغيل الحفر الأفقي وتقنيات الاستخراج الثلاثي أكثر ربحية، فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة سوف تزداد وفقا لذلك حيث أن كلا التقنيتين تؤديان إلى ارتفاع نسبة النفط المستخرج.

ومن شأن الطلب الجديد على النفط، مضافا إلى ٦٨ مليون برميل يوميا كانت مطلوبة عام ١٩٩٤، أن يجعل الاستهلاك العالمي للنفط يصل إلى حوالي ٩١ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠، بمتوسط معدل زيادة سنوية قدره ١,٨ في المائة سنويا، وذلك وفق نموذج للطلب العالمي على الطاقة تم تطويره في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة (انظر الشكل ٤-١٠)^(١٩). ويقيم النموذج الطلب على النفط، في وقت متزامن مع الطلب على الغاز والفحم والكهرباء الأولية، في خمس تجمعات اقليمية من البلدان استنادا، بصورة عامة للدخل وعلاقات الأسعار في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١. وبموجب سيناريو خط الأساس للنموذج، يفترض أن أسعار النفط ستظل ثابتة بالقيمة الحقيقية طوال فترة الاسقاط كما يفترض أن يبلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ٢,٥ في المائة سنويا في بلدان الاقتصاد السوقي متقدمة النمو، و ٢,٥ في المائة سنويا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال و ٥,٠ في المائة في البلدان النامية.

لقد تم استيلاء معدلات نمو الناتج الذي يشكل أساس السيناريو بواسطة النظام العالمي لوضع النماذج القياسية الاقتصادية (مشروع لنيك) المستخدم لإعداد التوقعات المناقشة في هذه الدراسة. بيد أنه لغرض التمرين الحالي، مددت فترة التوقع لفترة أطول من المعتاد. وتستوجب النتائج بالفعل "الحل المتوازن" الذي يميل إليه النموذج العالمي. وهكذا يجسد السيناريو توقع النموذج من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٠، ومن ثم افتراض أن معدلات نمو النموذج خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ سوف تستمر حتى عام ٢٠١٠. وجرى اختبار سيناريو نمو أعلى وذلك للنظر في احتمال أن يكون هذا السيناريو قد بخس النمو الحقيقي للناتج العالمي، وبالتالي الطلب على النفط. وفي هذه الحالة، افترض تحديد معدل نمو الناتج سنويا بما متوسطه ٣ في المائة في الاقتصادات الصناعية، و ٥ في المائة سنويا في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال و ٥ في المائة في البلدان النامية. وبموجب ذلك السيناريو، يرتفع استهلاك النفط العالمي عام ٢٠١٠ إلى ٩٤ مليون برميل يوميا.

ويبدو من المؤكد أن السيناريو الأخير يمثل الحد الأعلى للطلب على النفط في ذلك العام. فهو لا يفترض فقط نموا أسرع مما هو متوقع في الناتج المحلي الاجمالي، ولكنه لا يترك مجالاً للتغيرات الممكن توقعها في هيكل الانتاج طوال مثل تلك الفترة الطويلة من الزمن، كما لا يأخذ في اعتباره أي سيناريوهات تطورات تكنولوجية غير عادية. وهذا يحصل رغم توقع أن تواصل حصة النفط في استهلاك الطاقة الأولية بالانخفاض رغم الجهود الأكبر المبذولة من أجل حفظ واستبدال الطاقة. إن نمو الاستهلاك الفردي للطاقة سيأتي إلى حد بعيد من ارتفاع مستويات المعيشة والتوسع الحضري، علما بأن زيادة استخدام السيارات يمثل قدرا كبيرا من الزيادة.

إن الدول النامية، التي تمثل اليوم ٣١ في المائة من الطلب العالمي على النفط، يتوقع لها أن تنتج قرابة ثلاثة أرباع الزيادة، وسوف تزداد حصتها إلى ٤١ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ويتوقع أن يزداد الطلب على النفط في معظم البلدان النامية، غير أن أكثر هذه الزيادة ستكون في بلدان آسيا النامية، حيث تجاوز استهلاك النفط عام ١٩٩٤ ما تستهلكه أوروبا الغربية.

إن الصين، التي أصبحت عام ١٩٩٣، بلدا مستوردا صافيا للنفط وكانت مسؤولة عن ثلث الزيادة تقريبا في الطلب العالمي على النفط خارج الاتحاد السوفياتي سابقا، يتوقع لها على نطاق واسع أن تستهلك نحو ٨ ملايين برميل يوميا بحلول عام ٢٠١٠، أو قرابة ثلاثة أضعاف المستوى الحالي لاستهلاكها. ورغم أن ازدياد الاستهلاك الفردي للنفط في الصين استمر على حاله دون انقطاع منذ أواخر السبعينات، لكنه مازال أدنى بكثير من المتوسط العالمي (انظر الجدول ٤-١٠). وفي عام ١٩٩٤، بلغ الاستهلاك الفردي في الصين ٠,٩ من البرميل سنويا فقط. وبالمقارنة، كان الاستهلاك الفردي السنوي ٢٤ برميلا في الولايات المتحدة و ١٤ برميلا في جمهورية كوريا. ولو وصلت الصين إلى المستوى الثاني بحلول عام ١٩٩٤، لاحتاجت إلى ٤٥ مليون برميل يوميا أو ثلثي الاستهلاك العالمي في ذلك العام.

(١٩) ثمة بالطبع قدر كبير من عدم التيقن في أي اسقاط على المدى البعيد، كما أن النتائج سوف تختلف وحسب الافتراضات المعتمدة بشأن العوامل الرئيسية المحددة للعرض والطلب. إن سيناريو خط الأساس لهذه الإدارة يقع في مركز وسط بين تنبؤات دولية يشجع استخدامها بشأن الطلب على النفط. وعليه فإنه يقارن بتوقع الهبوط إلى ٧٦ مليون برميل يوميا الذي تنبأت به الأوبك، والارتفاع إلى ٩٤ مليون برميل يوميا الذي أسقطته الوكالة الدولية للطاقة. والتنبؤ الثالث المعروف جيدا هو الذي قدمته وزارة الطاقة بالولايات المتحدة بأن يبلغ ٨٦,٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠١٠ (انظر - على التوالي - "قضايا الطاقة الرئيسية في التسعينات: منظور الأوبك"، نشرة الأوبك (أيار/مايو ١٩٩٣)؛ الوكالة الدولية للطاقة، الوضع العالمي للطاقة، طبعة عام ١٩٩٤ (باريس، ١٩٩٤)؛ ووزارة الطاقة بالولايات المتحدة، إدارة معلومات الطاقة، الوضع الدولي للطاقة عام ١٩٩٤ (واشنطن العاصمة، ١٩٩٤).

الشكل العاشر - ٤ - الطلب العالمي على النفط، ١٩٩٤-٢٠١٠

المصدر: ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة.

الجدول ٤-١٠ - الاستهلاك الفردي للنفط في بلدان منتقاة، ١٩٧٠-١٩٩٤
(براميل للشخص الواحد سنويا)

١٩٩٤	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٧٠	
٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٢	الهند
٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٢	الصين
١٤,٤	٨,٧	٤,٤	٢,٠	جمهورية كوريا
١٦,٥	١٥,٧	١١,٧	١١,٢	اليابان
٢٤,٠	٢٣,٩	٢١,٦	٢١,٦	الولايات المتحدة
٤,٥	٤,٨	٤,١	٣,٩	العالم

المصدر: ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة.
(أ) تقديري.

عندما نأخذ اعتبارات الطلب هذه مع النقاش السابق حول انتاج النفط والتكنولوجيا، نجد أن ثمة سببا وجيها للتفاؤل بتوفر امدادات نفط كافية بالأسعار الجارية (بعد تعديلها لمراعاة التضخم). وعلاوة على ذلك، تشير الزيادة المتوقعة في الطلب، مشفوعة بالتوزيع الجغرافي المتوقع للانتاج، إلى توسع كبير في تجارة النفط الدولية. ورغم أن الانتاج في بحر الشمال وكندا سوف يستمر في الازدياد، إلا أن من المتوقع أن يواصل الانتاج في الولايات المتحدة الهبوط، رغم أن مدى الهبوط سيتوقف على درجة نجاح التنقيب والتطوير وبالقرب من الساحل، ولا سيما في خليج المكسيك وآلاسكا. ويتوقع، في الأجل المتوسط، أن يجري التغلب على الهبوط السريع في انتاج الاتحاد السوفياتي سابقا، وستظل المنطقة مصدرا صافيا كبيرا خلال الفترة الزمنية المتوخاة. بيد أن المملكة العربية السعودية وجمهورية ايران الاسلامية والعراق والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا يتوقع لها أن تكون بلدانا ذات طاقات انتاجية تتجاوز كثيرا الطلب المحلي. ولهذا فهي في مركز يسمح لها بأن تظل بلدانا موردة رئيسية في الأجل الطويل.

الفصل الحادي عشر

التجارة الدولية في المنتجات المصنعة "الجديدة"

الفصل الحادي عشر

التجارة الدولية في المنتجات المصنعة "الجديدة"

ظل المحللون الاقتصاديون والاجتماعيون يشيرون منذ عدة سنوات إلى خطى الابتكارات السريعة في مجال الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات والثورة التي يبدو أنها تحدثها في طبيعة الانتاج والعمل فضلا عن الاستهلاك والترفيه. ولو كانت هذه التغييرات بالعمق الذي يقال لأمكن للمرء أن يلاحظ أبعادا متعددة لها. وفي مجال التجارة الدولية يبدو أن الأمر كذلك حقا. ذلك أن أي عملية تهدف الى تحديد فئات الصادرات العالمية الأسرع نموا لابد أن تشير بصورة حاسمة إلى سلع "عصر المعلومات" الجديدة وبالغة التعقيد والتي تعرف هنا، توخيا للتبسيط، بالمنتجات "الجديدة".

وتشمل السلع المذكورة المنتجات الالكترونية الرئيسية المتمثلة في معدات التجهيز الآلي للبيانات وقطع غيارها ومستلزماتها ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطع غيارها وأجهزة أشباه الموصلات والدوائر الالكترونية المصغرة^(١). وقد أصبحت هذه السلع في مجموعها تشكل مكونا رئيسيا من مكونات الصادرات الاجمالية من السلع المصنعة مقارنة بما كانت تمثله في عام ١٩٨٠ من حصة صغيرة الى حد ما في تجارة السلع المصنعة. وبعبارة أخرى، كان نمو صادرات هذه السلع على مدى العقد الماضي قويا جدا وفاق نمو فئات الصادرات الرئيسية الأخرى مثل الكيماويات ومنتجات السيارات والمنسوجات والأقمشة. وبناء على ذلك، يمكن القول أيضا بأن ظهور هذه الفئة من المنتجات قد عزز بدرجة كبيرة نمو تجارة السلع المصنعة العالمية. ولكن رغم تمكن بعض البلدان النامية من الاستفادة من النمو التجاري القوي في هذا القطاع، ظل الموردون والمستفيدون الرئيسيون من هذا النمو يأتون من الاقتصادات الصناعية.

الاتجاهات في مجال التجارة

بلغت قيمة الصادرات العالمية من المنتجات الجديدة أكثر من ٢٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢ مقارنة بـ ٧٦ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٨٠^(٢). وعلى مدى هذه الفترة كان متوسط معدل النمو

(١) في جميع أجزاء هذه المناقشة تتألف مجموعة المنتجات الجديدة من السلع المصنعة تحت أقسام تصنيف الأمم المتحدة التجاري الدولي الموحد، تنقيح عام ١٩٧٤ (SITC, Rev.2) التالية: ٧٥ (الآلات المكتبية ومعدات التجهيز الآلي للبيانات وقطع غيارها ومستلزماتها) و ٧٦ (معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعدات التسجيل الصوتي وتسجيل الصور التلفزيونية) و ٧٧ (بما في ذلك الترانزستورات وغيرها من أشباه الموصلات والدوائر الالكترونية المصغرة). انظر التصنيف التجاري الدولي الموحد التنقيح ٧، سلسلة الورقات الاحصائية ميم، رقم 34/Rev.2، منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.75.XVII، الأقسام ٧٥-٧٧).

(٢) الاحصاءات المستخدمة في هذه الورقة مستمدة من قاعدة بيانات احصاءات التجارة الخارجية ("كومتريد") الموجودة لدى شعبة الاحصاءات التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، ما لم يذكر خلاف ذلك.

السنوي في قيمة الصادرات من المنتجات الجديدة يساوي ١٣ في المائة تقريبا في المتوسط، متخطيا نسبة الـ ٧ في المائة التي كان يحققها النمو السنوي لصادرات السلع المصنعة ككل. وعلاوة على ذلك، كانت الصادرات من المنتجات الجديدة أقل عرضة للتأثر بحالات تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي. وكانت قيمة الصادرات من هذه المنتجات الجديدة مرتفعة بصفة خاصة في الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠، وهي فترة شهد فيها الاقتصاد العالمي نموا متواصلا وقويا نسبيا (انظر الجدول ١-١١). بيد أن قوة صادرات المنتجات الجديدة فاقت قوة الصادرات العالمية الإجمالية من السلع المصنعة خلال هذه الفترة.

الجدول ١-١١ اتجاهات الصادرات الإجمالية من المنتجات "الجديدة"،
١٩٩٣-١٩٨٠

(نسبة مئوية)

(أ) النمو السنوي المتوسط			المنتج	
١٩٩٣-١٩٩١	١٩٩٠-١٩٨٦	١٩٨٥-١٩٨١		
٧,٠	١٨,٢	١٣,٨	آلات المكاتب ومعدات تجهيز البيانات	
٦,٩	١٥,٤	٦,٢	معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية	
١٤,٤	٢١,٩	٩,١	المكونات الإلكترونية	
٨,٤	١٨,١	٩,٨	جميع المنتجات الجديدة	
٣,٥	١٥,٨	١,٦	المنتجات المصنعة	
٣١,٢	١٣,٧	٤٨,٦	بند تذكيري: حصة المنتجات الجديدة من نمو الصادرات العالمية من السلع المصنعة	
٠,٨	٣,٨	٢,٧	نمو الناتج العالمي	
(ب) الحصة من الصادرات العالمية من السلع المصنعة			المنتج	
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥		١٩٨٠
٦,١	٥,٤	٤,٩	٢,٨	آلات المكاتب ومعدات تجهيز البيانات
٤,٨	٤,٢	٤,٣	٣,٥	معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية
٣,٥	٢,٥	١,٩	١,٤	المكونات الإلكترونية
١٤,٣	١٢,١	١١,١	٧,٨	جميع المنتجات الجديدة

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

وقد أدى الانخفاض الكبير في سرعة نمو الناتج العالمي في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ إلى بطء كبير في زيادة قيمة الصادرات العالمية من السلع المصنعة التي بلغت أكثر من ٣ في المائة في السنة، بينما ظلت الصادرات من السلع المصنعة، باستثناء المنتجات الجديدة، بنسبة ٢ في المائة فقط في السنة. وخلافاً لذلك، ظلت صادرات المنتجات الجديدة تنمو سنوياً بنسبة ٨ في المائة في المتوسط وهي نسبة جيدة. واستناداً إلى بيانات عام ١٩٩٤ غير المكتملة حتى الآن، فإن هذه القوة التي تتسم بها صادرات المنتجات الجديدة ما زالت مستمرة في عام ١٩٩٤.

ومن ناحية الحجم كان نمو هذه الصادرات لافتاً للنظر بدرجة أكبر، لأن أسعارها أخذت تنخفض انخفاضاً كبيراً منذ الثمانينات. وعلى وجه التحديد حدث انخفاض حاد في أسعار الحواسيب وأشباه الموصلات. والنطاق المعقول لتقديرات متوسط الانخفاض السنوي يقع فيما يبدو بين ١٥ و ٢٥ في المائة، وإن كانت التقديرات تتفاوت تفاوتاً كبيراً^(٣). وهذا يعني أن متوسط النمو السنوي في حجم الصادرات من معدات التجهيز الآلي للبيانات قد بلغ ٣٠ إلى ٤٠ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٣ (بالمقارنة نمو حجم الصادرات الإجمالية من السلع المصنعة البالغ ٥ - ٦ في المائة).

الجدول ٢-١١ حصة الاقتصادات النامية من صادرات المنتجات الجديدة

الإجمالية ١٩٨٠-١٩٩٣

(نسبة مئوية)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٢١,٩	١٤,٧	٦,٣	٢,٧	آلات المكاتب ومعدات تجهيز البيانات
٣٢,٩	٢٤,١	١١,٦	١٠,٧	معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية
٣٢,٢	٢٧,٧	٢٤,٣	٢٣,٦	المكونات الإلكترونية
٢٨,٢	٢٢,٠	١٢,٥	١١,٥	جميع المنتجات الجديدة
٢٢,٠	١٨,٥	١٦,١	١٢,٠	بند تذكيري: الحصة من صادرات السلع المصنعة الإجمالية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(٣) انظر على سبيل المثال وزارة التجارة، الولايات المتحدة، مكتب التحليل الاقتصادي، معامل انخفاض أسعار الحواسيب: E. Berndt and Z. Griliched, "Price indexes for microcomputers: an exploratory study", in Price Measurements and Their Uses, M. Foss and others, eds, Studies in Income and Wealth, vol. 57, (Chicago, University of Chicago Press, 1993), pp. 63-93; and E. Berndt and others, "Econometric estimates of price indexes for personal computers in the 1990s", National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper, No. 4549 (November 1993), pp. 21 and 23

ويشكل التوسع النشط في صادرات المنتجات الجديدة عنصرا هاما في نمو صادرات السلع المصنعة. وينعكس هذا في كبر حصتها في زيادة الصادرات الإجمالية من السلع المصنعة لا سيما خلال فترات تباطؤ الاقتصاد العالمي. وفيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ مثلت الصادرات من المنتجات الجديدة ١٤ في المائة تقريبا من نمو الصادرات الإجمالية من السلع المصنعة (انظر الجدول ١١-١). وفي مطلع التسعينات، مثلت صادرات المنتجات الجديدة أكثر من ٣١ في المائة من النمو في الصادرات العالمية من السلع المصنعة (انظر الجدول ١١-١). وتوحي القوة النسبية التي تتسم بها صادرات المنتجات الجديدة خلال فترات انكماش النشاط الاقتصادي بأن عوامل أخرى مثل التغيير التكنولوجي وتحول مواقع الانتاج تلعب دورا هاما في تشكيل نمو الصادرات.

وقد أدى الأداء القوي لصادرات المنتجات الجديدة إلى رفع حصتها في الصادرات العالمية الإجمالية من السلع المصنعة إلى ١٤ في المائة في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت تساوي ٨ في المائة في عام ١٩٨٠ (انظر الجدول ١١-١). وعلى رأس الزيادات في حصة الصادرات العالمية تأتي الآلات المكتبية ومعدات التجهيز الآلي للبيانات والمكونات الالكترونية (بصفة أساسية أشباه الموصلات). وقد ظلت حصة صادرات معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية من الصادرات العالمية ثابتة خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠، ولكنها ارتفعت مرة أخرى بعد عام ١٩٩٠.

وتظل الاقتصادات متقدمة النمو هي الجهات الرئيسية الموردة للمنتجات الجديدة إلى السوق العالمي؛ ففي عام ١٩٩٣ جاء منها ٧٢ في المائة من الصادرات العالمية. والولايات المتحدة الأمريكية واليابان هما المصدران الرئيسيان لأكثر من ٤٠ في المائة من صادرات المنتجات الجديدة في تلك السنة، بينما شكلت الصادرات الآتية من أوروبا الغربية ٢٨ في المائة. غير أنه في بداية الثمانينات كان الانتاج مركزا بدرجة أكبر من هذا في تلك البلدان. ومنذ ذلك الحين ظهر اتجاه نحو نقل انتاج صادرات المنتجات الجديدة من الاقتصادات متقدمة النمو إلى الاقتصادات النامية. وفي عام ١٩٨٥ كانت حصة جميع الاقتصادات النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الجديدة (١٣ في المائة) أقل من حصتها من الصادرات العالمية من السلع المصنعة (انظر الجدول ١١ - ٢). وبحلول عام ١٩٩٣ ارتفعت حصة الاقتصادات النامية من صادرات المنتجات الجديدة ارتفاعا حادا (أكثر من ٢٨ في المائة) مما يمثل زيادة كبيرة على حصتها (٢٢ في المائة) من الصادرات العالمية من السلع المصنعة.

ونتجت الزيادات في حصة الاقتصادات النامية من الصادرات العالمية من المنتجات الجديدة عن نمو سريع في فئات المنتجات الجديدة الثلاثة كلها، ولا سيما عن النمو القوي في معدات التجهيز الآلي للبيانات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي عام ١٩٩٣، وفرت الاقتصادات النامية ٢٢ في المائة من الصادرات العالمية من الآلات المكتبية ومعدات تجهيز البيانات و ٣٣ في المائة من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية بالمقارنة مع ٦ في المائة و ١٢ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٥. وعلاوة على ذلك، استمر نمو حصة الصادرات حتى بعد البطء الذي أصاب النمو العالمي في عام ١٩٩٠. وشوهد في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ نمط مماثل يعكس زيادة مطردة في حصة الاقتصادات النامية من الصادرات العالمية من أشباه الموصلات، رغم أن هذه الاقتصادات كانت تتمتع بالفعل بحصة كبيرة من الصادرات العالمية من أشباه الموصلات في عام ١٩٨٥.

وترجع إلى حد كبير الأهمية المتزايدة للاقتصادات النامية لمصدر لإمداد السوق العالمية بالمنتجات الجديدة إلى نجاح ثلاثة اقتصادات آسيوية هي جمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية ثم ماليزيا وتايلند وهونغ كونغ. وفي عام ١٩٩٣ جاءت من هذه الاقتصادات الستة ٦٥ في المائة من صادرات الاقتصادات النامية من المنتجات الجديدة، وذلك لأنها أخذت منذ عام ١٩٨٠ تتخصص بصورة متزايدة في تصدير المنتجات الجديدة وبحلول عام ١٩٩٣ كانت هذه المنتجات تمثل في المتوسط ٣٢ في المائة من صادرات السلع المصنعة القادمة من الاقتصادات الآسيوية الأربعة "حديثة التصنيع"^(٤) (انظر الجدول ١١ - ٣)؛ ومن بين هذه البلدان كانت سنغافورة هي الأكثر تخصصا إذ كانت المنتجات الجديدة تمثل ٥٦ في المائة من صادراتها من السلع المصنعة. كذلك كانت درجة تركيز ماليزيا على المنتجات الجديدة مرتفعة إذ أنها أخذت منذ الثمانينات ترسي توسع صادراتها السريع على إنتاج السلع الالكترونية التي تستخدم اليد العاملة بكثافة. وكانت المنتجات الجديدة تشكل ٢٥ في المائة من صادرات تايلند من السلع المصنعة في عام ١٩٩٣، مما يعكس دخولها المتأخر في هذا المجال لاعتمادها بدرجة أكبر على الصادرات الأخرى التي تستخدم اليد العاملة بكثافة مثل المنسوجات والملابس.

الجدول ١١-٣ حصة المنتجات الجديدة من صادرات السلع المصنعة لفئة

مختارة من البلدان ومجموعات البلدان، ١٩٩٣-١٩٨٠

(نسبة مئوية)

١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٢٢,٩	١٨,٣	١٢,٦	١٣,٧	الاقتصادات النامية
٣١,٧	٢٨,٠	١٧,٥	١٦,٢	الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع
١٩,٣	١٧,٤	١٤,٣	١٣,٢	هونغ كونغ
٢٤,٤	٢٣,٧	١٣,٣	١٠,٨	جمهورية كوريا
٥٥,٧	٥١,٢	٣٦,٠	٣٢,٦	سنغافورة
٢٥,٣	٢٢,٧	١٥,٦	١٥,٥	مقاطعة تايوان الصينية
٥٣,٩	٥١,٧	٥٣,٠	٤٧,٥	ماليزيا
٢٤,٧	٢٤,٢	٢,٢	٠,٧	تايلند
١٢,٦	١١,٣	١١,٢	٧,٦	الاقتصادات المتقدمة النمو
١٦,٥	١٦,٥	١٦,٥	١١,٤	الولايات المتحدة
٢٤,٥	٢٤,٤	٢١,٧	١٤,٦	اليابان

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(٤) للاطلاع على مناقشة لاتجاه التخصص انظر P. Guerrieri and C. Milana, "Changes and trends in the world trade in high-technology Products" Cambridge Journal of Economics, Vol. 19, No. 1 (February 1995), PP. 236-237

وقد تولد النمو القوي لصادرات المنتجات الجديدة من هذه البلدان الآسيوية النامية عن نقل مواقع الإنتاج الذي ما فتئ يزداد منذ منتصف الثمانينات. وقد اتخذ هذا التحول النمط التالي: الانتقال من اليابان والولايات المتحدة إلى الاقتصادات حديثة التصنيع ومن الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع واليابان إلى ماليزيا وتايلند. وقد ولدت التدفقات الاستثمارية الكبيرة داخل آسيا من أجل هذا التصنيع "الخارجي" للمنتجات الجديدة نمواً سريعاً في تدفقات المكونات والمنتجات النهائية فيما بين البلدان الآسيوية. وأخذت التجارة بين الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع تتوسع بنسبة ٣٥ في المائة سنوياً بينما أخذت التجارة بين الاقتصادات حديثة التصنيع وماليزيا وتايلند تنمو بمعدلات مماثلة في الارتفاع (انظر الجدول ١١ - ٤). وكانت زيادة التجارة بين الاقتصادات حديثة التصنيع واليابان في حدود ٢٠ إلى ٣٠ في المائة بينما كانت التجارة بين ماليزيا وتايلند واليابان تنمو بوتيرة أسرع. ونتيجة لذلك حدث تحول كبير في الوجهة المقصودة لصادرات البلدان النامية الآسيوية الست واليابان نحو الاقتصادات حديثة التصنيع عوضاً عن الولايات المتحدة. وارتفعت الصادرات بين البلدان الآسيوية فبلغت ٣٠ في المائة من الصادرات الاجمالية في عام ١٩٩٣ بعد أن كانت تساوي ١٤ في المائة فقط في عام ١٩٨٥. ولا تزال الصادرات إلى الولايات المتحدة تشكل ٣٦ في المائة من مجموع الصادرات في عام ١٩٩٣ ولكنها انخفضت انخفاضاً ملحوظاً من النسبة التي بلغت في عام ١٩٨٥ وهي ٤٩ في المائة (انظر الجدول ١١ - ٥).

الجدول ١١-٤ متوسط معدل النمو السنوي لصادرات المنتجات الجديدة

حسب المصدر والجهة المقصودة ١٩٨٦-١٩٩٣

(نسبة مئوية)

من	إلى	العالم	الولايات المتحدة	اليابان	الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	ماليزيا	تايلند
الولايات المتحدة	١١	- -	١٤	١٦	١٣	٩	
اليابان	١١	٨	- -	٢١	٢٨	٢٩	
الاقتصادات الآسيوية حديثة التصنيع	٢٣	١٦	٢٩	٣٥	٢٨	٣٧	
ماليزيا	٢٩	٢٣	٣١	٣٧	- -	١١٤	
تايلند	٨٠	٦٥	٩٦	١٣٨	١٠٦	- -	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

ومنذ عام ١٩٨٥ حدث تحول كبير أيضا في أنماط الواردات من هذه المنتجات الجديدة. ورغم أن الولايات المتحدة وأوروبا هي الأسواق العالمية الأهم بكثير من غيرها للواردات من جميع فئات المنتجات الجديدة فقد تحولت الاقتصادات الآسيوية النامية في الفترة بين عامي ١٩٨٥-١٩٩٣ إلى مستوردة هامة لعدد من السلع الجديدة بما في ذلك أجهزة الحاسوب الطرفية ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأشباه الموصلات.^(٥) والاقتصادات الآسيوية النامية هي حاليا أكبر سوق وحيطة للمكونات الالكترونية (التصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٢، المجموعة ٧٧٦) وإذ استوردت ٣٩ في المائة من الواردات العالمية في عام ١٩٩٣، مما يعكس تطورها السريع بوصفها مصنعة للمنتجات الجديدة. وهي أيضا تستورد ٣٤ في المائة من الواردات العالمية من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية (التصنيف التجاري الدولي الموحد، التنقيح ٢، المجموعة ٧٦٤) نتيجة للطلب على المدخلات فضلا عن الاستثمار في الهياكل الأساسية. أما حصصها من الواردات من معدات التجهيز الالكتروني للبيانات وقطع غيارها ومستلزماتها (التصنيف التجاري الدولي الموحد، المجموعتان ٧٥٢، و ٧٥٩) فهي أقل بدرجة ملحوظة إذ تبلغ ١٠ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي.

الجدول ٥-١١ التوزيع الجغرافي لصادرات المنتجات الجديدة

حسب المصدر والجهة المقصودة، ١٩٨٥-١٩٩٣

(نسبة مئوية)

العالم ١٩٩٣-١٩٨٥	ماليزيا وتاييلند ١٩٩٣-١٩٨٥	الاقتصادات الآسيوية حديثية التصنيع ١٩٩٣-١٩٨٥	اليابان ١٩٩٣-١٩٨٥	آسيا (٧) ^(٥) ١٩٩٣-١٩٨٥	الولايات المتحدة ١٩٩٣-١٩٨٥	إلى من
١٠٠,٠	٤,٩ ٤,٥	١٦,٩ ١١,٩	٩,٦ ٧,٧	٣١,٥ ٢٤,١	- - - -	الولايات المتحدة
١٠٠,٠	٥,٦ ٢,٣	٢١,٠ ١٠,٧	٣,٨ ١,٥	٣٠,٣ ١٤,٤	٣٥,٩ ٤٩,٢	آسيا (٧) ^(٥)
١٠٠,٠	٥,٠ ١,٥	٢٢,٩ ١١,٤	- - - -	٢٧,٩ ١٢,٩	٣٧,٧ ٤٦,١	اليابان
١٠٠,٠	٧,٣ ٤,٧	١٥,٩ ٧,٧	٦,٤ ٤,٤	٢٩,٥ ١٦,٨	٣٤,٦ ٥٦,٥	الاقتصادات الآسيوية حديثية التصنيع
١٠٠,٠	٢,٣ ٠,١	٣٠,٣ ١٧,٦	٨,٧ ٧,١	٤١,٢ ٢٤,٨	٣٣,٨ ٥٣,٦	ماليزيا وتاييلند

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) اليابان والاقتصادات الآسيوية حديثية التصنيع.

(٥) فيما عدا الزيادة في حصة الولايات المتحدة من الواردات العالمية من الحواسيب والزيادة في حصة أوروبا من واردات الاتصالات السلكية واللاسلكية، لم تشهد أي منطقة أخرى من المناطق متقدمة النمو زيادة في حصة الواردات العالمية من المنتجات الجديدة.

العوامل الكامنة وراء نمو تجارة المنتجات الجديدة

كان النمو السريع في الطلب على المنتجات الجديدة الذي صاحبه تحول في الانتاج نحو الاقتصادات النامية من العوامل الرئيسية التي أدت إلى الارتفاع الشديد في الصادرات العالمية من المنتجات الجديدة. وقد عزز تغير التكنولوجيا الذي أدى إلى انخفاض الأسعار ونشوء عدد متزايد من الأعمال التجارية والتطبيقات الاستهلاكية الجديدة، من نمو الطلب على الحواسيب ومعدات التجهيز الآلي للبيانات. وقد وصلت الأعمال التجارية الاستثمار بطريقة مكثفة في الحواسيب باعتبار ذلك جزءاً من الجهود الأوسع نطاقاً الرامية إلى رفع الانتاجية. ومن ناحية أخرى أخذ الاستعمال الاستهلاكي ينمو ويتشكل في الآونة الأخيرة من خلال تقارب تكنولوجيا الحواسيب والاتصالات والالكترونيات الاستهلاكية الذي يتيح في الوقت الحاضر للمستهلكين الوصول إلى طائفة واسعة من خدمات المعلومات والترفيه^(٦). وأدت زيادة عدد التطبيقات أيضاً إلى الانتقال نحو آلات أقوى ونشوء طلب على المكونات والأجهزة الطرفية الأحدث والأقوى. ومع أن الطلب على الحاسبات الالكترونية قد أصابه البطء خلال فترة انخفاض النمو العالمي في مطلع التسعينات، فقد حدث ارتداد قوي نتيجة لانتعاش الاقتصاد العالمي.

وتبين التطورات الجارية في سوق الولايات المتحدة التي هي واحدة من أكبر أسواق المنتجات الجديدة وأهم سوق وحيدة للحاسبات الالكترونية^(٧). وعددًا من السمات التي يتصف بها نمو الطلب على المنتجات الجديدة.

وتنعكس إحدى هذه السمات وهي انتعاش الطلب السريع عقب آخر تباطؤ للنشاط الاقتصادي، في الزيادة الكبيرة التي طرأت على مشتريات الولايات المتحدة من أنظمة الحاسوب بعد أن بدأ الاقتصاد ينتعش من الكساد في عام ١٩٩١، إذ ارتفع الطلب على الحواسيب فوصل ٦٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٣ بعد أن كان أقل من ٥٠ بليون دولار في عام ١٩٩١. ومن السمات الأخرى بطء نمو الناتج المحلي عقب الكساد مما أدى إلى أن يظل انتاج الحواسيب في عام ١٩٩٣ في حدود ٥٥ بليون فقط مما ترك فجوة تزيد على ١٠ بليون دولار يتعين سدها عن طريق الاستيراد. وتغطي الجزء الأكبر من هذا العجز الواردات الآسيوية وبصفة رئيسية الواردات من اليابان وسنغافورة ومقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا. وفي حين أن قسماً كبيراً يأتي من الشركات التابعة لشركات الولايات المتحدة متعددة الجنسيات، فإن منتجي السلع المصنعة الوطنيين في اليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية يشكلون مصادر هامة للإمداد أيضاً.

(٦) انظر United States Department of Commerce, U.S. Industrial Outlook 1994 (Washington, D.C. 1994).

(1994).

(٧) يستند هذا القسم المتعلق بسوق الحواسيب في الولايات المتحدة إلى:

United States Department of Commerce, U.S. Industrial Outlook 1994 (Washington D.C. 1994).

وفي الوقت الحاضر يأتي من آسيا أكثر من نصف مجموع واردات الولايات المتحدة من أشباه الموصلات. ويعكس نمو صادرات هذه الاقتصادات الآسيوية، بصورة جزئية، دورها المتنامي كمواقع لمرافق الانتاج الخارجية لشركات الولايات المتحدة والشركات اليابانية؛ ومنذ عام ١٩٨٧ أصبحت ماليزيا بالذات موقعا رئيسيا لاختبار أشباه الموصلات وتجميعها. وفي الوقت نفسه، احتفظت شركات الولايات المتحدة لنفسها بانتاج الأنواع الأكثر تقدما من أشباه الموصلات ولاسيما المجهزات الدقيقة، وهي لا تزال تحتفظ بحصة تساوي ٨٠ في المائة من السوق العالمية.

وفي مجال معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تشمل أنظمة الإرسال التي تشتريها جهات التشغيل العامة والخاصة والمعدات الاستهلاكية مثل أجهزة الهاتف والفاكس، فقد شهدت أيضا بلدان أخرى غير الولايات المتحدة نموا سريعا للواردات. وقد شرعت الاقتصادات النامية في برامج شديدة التنوع للنهوض بهيكلها الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما أدى الى زيادات سريعة في الطلب على معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تورد من الخارج. وعلى سبيل المثال، بلغت واردات الصين من معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية في عام ١٩٩٢ أكثر من ٦ في المائة من مجموع الواردات العالمية، بالمقارنة مع حصة لا تذكر في عام ١٩٨٥.

وثمة عامل آخر يفسر دينامية صادرات المنتجات الجديدة هو التخصص المتنامي على صعيد العالم في انتاج المنتجات "الجديدة" منذ الثمانينات. ويشمل هذا نقل مصادر انتاج المكونات والمنتجات الأقل تقدما من الناحية التكنولوجية وما يصاحب ذلك من تدفقات الاستثمارات والتكنولوجيا والمدخلات سلمه الى الاقتصادات ذات الأجور المتدنية. وبعد ذلك يتم تصدير الناتج النهائي الى الاقتصاد الذي نبع منه الاستثمار و/أو الى أسواق ثالثة. وأصبحت الاقتصادات الآسيوية النامية بالذات جزءا لا يتجزأ من هذه العملية مع النهوض السريع بالمستوى التكنولوجي للواردات^(٨). وقد حسنت الاقتصادات النامية الأكثر تقدما مثل جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية بدرجة ملحوظة قدرتها على المنافسة في هذه المنتجات، مما جعلها هي نفسها منتجة عالمية رئيسية لبعض معدات التجهيز الآلي للبيانات وقطع غيارها ومكوناتها الالكترونية^(٩).

(٨) انظر G. Adams, "Industrial structure, the new product cycle and economic development in East Asia", East Asian Economic Perspectives, vol. 4, No. 3 (September 1993), pp.1-9; and M. Hobday, "Export-led technology development in the four dragons: the case of electronics", Development and Change, vol. 25, No. 2 (April 1994), pp. 333-360.

(٩) شكل انتاج كوريا من أشباه الموصلات ١٢ في المائة من الانتاج المطروح في السوق العالمية في عام ١٩٩٢. (انظر Moon Byun Byung, "Growth and recent development of the Korean semiconductor industry", Asian Survey, vol. 34, No 8, (August 1994), table XI.1) وفي عام ١٩٩٣ كانت مقاطعة تايوان الصينية هي أكبر منتج للوحات الرئيسية وثاني أكبر منتج للحواسيب الحجرية؛ كما أنها تنتج ٣ في المائة تقريبا من الناتج العالمي من أشباه الموصلات (انظر Asian Wall Street Journal Weekly, 19 (December, 1994, pp. 16 and 18).

وفي مجال أشباه الموصلات، سبق النمو السنوي للصادرات العالمية البالغ ١٧ في المائة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٣ بدرجة كبيرة الطلب العالمي الذي بلغ ١١ في المائة فقط^(١٠) مما يعكس أهمية عوامل العرض لا الطلب في نمو الصادرات. وكانت المنافسة السعرية شديدة للغاية مما جعل مختلف البلدان تجد أنه من الأكفأ أن تخصص في قطاعات معينة من المنتجات. وانتقل إنتاج أنواع الشرائح الدقيقة التي تصنع منها الذاكرة (DRAM) الأكثر انتشار من الولايات المتحدة الى البلدان التي تتسم بأجور منخفضة نسبياً. ويتم تصدير هذه المنتجات الى جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، أصبحت جمهورية كوريا مورداً رئيسياً للشرائح الدقيقة التي تصنع منها السلع الى السوق العالمية، ومع نمو صادراتها من أشباه الموصلات بنسبة ٢٤ في المائة سنوياً في الفترة بين عام ١٩٨٦ و ١٩٩٢. وتبلغ حصتها حالياً ٢٥ في المائة من السوق العالمية لشرائح الذاكرة الدينامية عشوائية التوصل^(١١).

خلاصة

أصبح النمو القوي لصادرات المنتجات الجديدة عنصر اسهام هام في توسع التجارة العالمية منذ الثمانينات. كما حافظ على نمو الصادرات من السلع المصنعة خلال فترة ضعف النشاط الاقتصادي العالمي في التسعينات عندما كانت التجارة العالمية في السلع المصنعة ما عدا السلع الجديدة تزداد بنسبة قليلة من ٢ في المائة سنوياً. وقد حفز التقدم السريع في تكنولوجيا الالكترونيات الدقيقة/المعلومات الطلب العالمي على هذه المنتجات عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج وايجاد مجموعة واسعة التنوع من التطبيقات الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن نمو صادرات المنتجات الجديدة هو نتيجة للتغيرات في تنظيم العرض وعلى وجه التحديد النقل الواسع النطاق لمواقع الانتاج الناجم عن سرعة الابتكارات التكنولوجية المتزايدة في مجال هذه المنتجات الجديدة، وتحول المزايا المقارنة في مجال الانتاج من الاقتصادات متقدمة النمو الى الاقتصادات النامية ولا سيما في آسيا. وقد أصبحت هذه الاقتصادات الآسيوية مصدرة رئيسية للمنتجات الجديدة في حين أخذت صادراتها من هذه المنتجات تعكس بدرجة عالية من التخصص. ومع أن الاقتصادات متقدمة النمو لا تزال تمثل الجهة الرئيسية التي تقصدها الصادرات، فقد أصبحت الاقتصادات النامية في آسيا سوقاً هامة أيضاً.

United States Department of Commerce, U. S. Industrial Outlook 1994 (Washington D.C., (١٠)

1994); and Moon Byun Byung, "Growth and recent development of the Korean semiconductor industry", Asian Survey, vol 34, No. 8 (August, 1994), citing Dataquest

Moon Byun Byung, "Growth and recent development of the Korean semiconductor انظر (١١)

.industry", Asia Survey, vol. 34, No. 8 (August 1994), table XI.1

الفصل الثاني عشر

السوق الثانوية لديون البلدان النامية في الحقبة الجديدة

الفصل الثاني عشر

السوق الثانوية لديون البلدان النامية في الحقبة الجديدة

في منتصف الثمانينات، ظهرت سوق ثانوية بالنسبة للديون المستحقة للمصارف التجارية^(١) لدى حكومات كثير، من البلدان النامية التي تمر بأزمة ديون. وفي أواخر الثمانينات، أصبحت الأسعار المعلن عنها في تلك السوق مؤشر يتم الإشارة إليه على نطاق واسع فيما يتصل باستجابة السوق المالية لما تحزره تلك البلدان من تقدم أو ما تواجهه من صعوبات في سعيها للتخلص من أزمته المتعلقة بالديون. وما يسمى اليوم بالسوق الثانوية كيان مختلف تماما، وعلى الرغم من أن الأسعار ما زالت تعكس شعور المستثمرين، فإن تغيرات الأسعار تعكس كذلك عوامل أخرى (مثل المستويات العامة لأسعار الفوائد). وبالإضافة إلى ذلك، وحتى إذا كان بالإمكان عزل أثر شعور المستثمرين، فإنه لا يمكن اعتباره مؤشرا للحالة الاقتصادية الأساسية في البلد المعني.

السوق الثانوية في الثمانينات

بدأت السوق الثانوية بعد فترة وجيزة من توقف بعض من البلدان النامية وبلدان أوروبا الشرقية في أوائل الثمانينات عن خدمة ديونها المستحقة للمصارف التجارية. وفي البداية، كانت المصارف التجارية تستخدم السوق الثانوية كي تتبادل فيما بينها القروض التي تنطوي على مشاكل. وكانت القروض عادة لا تستخدم أو يجري إعادة جدولتها. وكانت المصارف تدخل هذه السوق عندما تريد تغيير العملة أو العملات التي تتألف منها أصولها أو جدول دفع الفوائد. وكانت مبيعات القروض نقدا غير متواترة في البداية بل كانت متقطعة حتى في عام ١٩٩٠. ومع ذلك، فبحلول عام ١٩٨٦ كانت بعض المصارف الاستثمارية الرئيسية المتركة في نيويورك تعلن بصورة منظمة عن أسعار بيع الديون وأسعار شرائها.

وعلى الرغم من أن كل دين نقدي له جوانبه الفريدة المتصلة بسعر الفائدة والتزامات التسديد، فإنها كلها تقريبا تتخذ بنية موحدة تقريبا كقروض مشتركة من المصارف التجارية. وأهم ما في الأمر أن الفائدة كانت تفرض عادة كنسبة مئوية ثابتة موزعة على سعر متغير للسوق، وهو عادة السعر المعروض بين المصارف في لندن على أساس إيداعات بالدولار لمدة ستة أشهر أو على أساس السعر الأساسي الذي

(١) تستند هذه المناقشة جزئيا إلى سلسلة من المقابلات التي أجريت في عام ١٩٩٤ مع المشاركين في السوق، ومصرف الاحتياطي الاتحادي لنيويورك، ورابطة تجار الأسواق الناشئة، ونشكرها جميعا جزيل الشكر على تعاونها.

تفرضه مصارف الولايات المتحدة. وأدى هذا تبسيط تحديد السعر في السوق الثانوية. وحيث أن السمة الرئيسية للقروض كانت تتمثل في أن خدمتها في المستقبل يكتنفها عدم التيقن فإن القروض كانت تباع بسعر أقل من قيمتها الإسمية. وكانت الأسعار المعلنة تمثل كسرا من قيمتها الإسمية، أو عددا من السنوات لكل دولار من القيمة الإسمية. وكلما كانت حالة عدم التيقن كبيرة قل السعر.

فمثلا، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧، كانت هناك عروض لشراء دين الأرجنتين بقيمة تبلغ ٦٤ في المائة من قيمته الإسمية، غير أن عرض شراء الدين البوليفي لم يتجاوز ٨ في المائة؛ وكان السعر المعلن لشراء الدين المكسيكي ٥٦ "سنتا لكل دولار". ولم يتجاوز دين نيكاراغوا ٤ سنتات. وعلى الرغم من أن معظم المعاملات كانت مفصلة بديون أمريكا اللاتينية، أعلن أيضا عن أسعار لعدة بلدان في إفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية. فمثلا كان السعر المعلن بالنسبة لكوت ديفوار هو ٧٧ سنتا ولزائير ٢٦ سنتا؛ وكان السعر بالنسبة للفلبين ٧١ سنتا ولبولندا ٤٣ سنتا^(٣).

ومع إشراف عقد الثمانينات على الانتهاء، واستمرار إخفاق واضعي السياسات والعاملون في المصارف على إيجاد حل لأزمة الديون، انخفضت الأسعار في السوق بالنسبة لكثير من القروض انخفاضا شديدا. وكانت الأسعار قد ظلت على مستواها في البداية لأن معظم الديون لم تكن معروضة للبيع. وكانت الديون مركزة تركيزا كبيرا للغاية - بصفة خاصة كانت المصارف التسعة المكونة "لمركز النقود" في الولايات المتحدة تحتفظ بأكثر من ٢٠ في المائة من مجموع الديون المصرفية للبلدان المدينة الرئيسية البالغ عددها ١٥ بلدا بالإضافة إلى ثلثي ما أقرضته جميع مصارف الولايات المتحدة لهذه البلدان - وإذا عرضت جهة دائنة دينها للبيع بسعر مخفض، لاعتبر ذلك دليلا على انتهاء استراتيجية الديون الدولية. وكانت الاستراتيجية في ذلك الوقت (خطة بيكر) تقوم أساسا على السعي إلى إعادة جدولة الالتزامات المتصلة بخدمة الديون كلما كان ذلك ضروريا وإقراض أموال جديدة للمساعدة على تسديد الفوائد استنادا إلى أن مشكلة الديون هي أزمة سيولة وأن حصائل البلدان من النقد الأجنبي ستزداد مع مرور الوقت بما يكفي لتمكينها مرة أخرى من خدمة ديونها بالكامل. وكان معني هذه الاستراتيجية بالنسبة للمصارف أنه ما زال يمكن اعتبار القروض "جيدة". وإذا كان قد تم الإقرار بأن القروض "سيئة"، لتعين على المصارف أن تسجلها كخسائر في حساباتها ولما تمكنت من الاستمرار في قيدها في سجلاتها الحسابية بقيمتها الإسمية^(٣).

(٢) بيانات قدمتها شركة سلومون براذرز، نيويورك.

(٣) للاطلاع على تحليل موسع بهذا الشأن انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٧ (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع A.87.II.C.1 والتصويت)، الصفحات ٩٧-١٠٠ من النص الانكليزي.

وبديهي أن الاستراتيجية الدولية لم تكن ناجحة. وأحد المؤشرات على ذلك أن المصارف التي تزيد أصولها عن التزاماتها تغادر الميدان وتتقبل الخسائر، ويتمثل المؤشر الثاني في انخفاض أسعار أسهم المصارف المكونة "لمركز النقود" في الولايات المتحدة. ويتمثل المؤشر الثالث في زيادة الاحتياطات مقابل الخسائر التي تكبدتها المصارف من جراء القروض، وهي زيادة بدأت تكتسب قوة دفع في عام ١٩٨٧. وبحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٠، انخفضت الأسعار المعروضة لشراء دين الأرجنتين إلى ١٢ سنتا فقط، بينما هبط السعر المعروض لشراء القروض المصرفية المكسيكية إلى ٣٧ سنتا. أما الأسعار المعروضة لشراء ديون كوت ديفوار فقد انخفضت إلى ٦ سنتات فقط، وبلغت بالنسبة للفلبيين ٤٨ سنتا ولبولندا ١٧ سنتا.

وفي غضون ذلك، أصبحت المبيعات النقدية جزءاً من آلية لجأت إليها عدة بلدان مدينة لسحب أجزاء كبيرة من دينها، وذلك بإعادة شراء جزء منه، وعادة تقدم البلدان المانحة الأموال اللازمة لشرائه، ولبرنامج متنوع لمبادلة الأجزاء الأخرى من الدين. وفي بعض عمليات المبادلة، اشترت منظمات غير حكومية صكوك الديون بتخفيض وأعطتها للحكومة مرة أخرى شريطة تعزيز الإنفاق العام على أنشطة بيئية أو اجتماعية محددة. غير أن أكبر المبادلات هي المبادلات التي تمت بين الديون والأوراق المالية، حيث يشتري المستثمرون أجزاء من الدين في الأسواق ويستبدلونها من المصرف المركزي للبلد المدين بعملة محلية بسعر صرف متميز؛ ثم تستخدم العائدات في الاستثمار المباشر أو في بعض الحالات في استثمارات محلية في محافظ أوراق مالية.

وأصبحت أسعار السوق الثانوية مهمة أيضاً في الجولات الأخيرة من المفاوضات بين البلدان المدينة ومصارفها التجارية، وساعدت في وضع عدة اتفاقات. وبالفعل، مع ازدياد النشاط التجاري إلى ٦٥ بليون دولار تقريباً في عام ١٩٩٠^(٤) اعتبر البعض أن التسعير في السوق يعكس تقدير القطاع المالي للقيمة الحالية المتوقعة لخدمة الديون في المستقبل. غير أن العنصر الرئيسي في الاتفاقات الجديدة سيغير السوق الثانوية نفسها تغييراً جوهرياً.

السوق الثانوية في التسعينات

وبعد أن أصبح هناك إدراك عام بأن الاستراتيجية الدولية للديون ليست فعالة بالقدر الكافي اقترح نيكولاس بريدي وزير الخزانة في الولايات المتحدة نهجاً جديداً في عام ١٩٨٩. وأكثر عناصر "خطة بريدي" ابتكاراً يتمثل في تشجيع المصارف التجارية الدائنة على مبادلة قروضها بسندات ذات قيمة أقل

(٤) تقدير البنك الدولي (انظر Financial Flows to Developing Countries, Quarterly Review (March

1991), p. 9)

وذلك باستبدالها إما بسندات ذات قيمة اسمية أقل تدفع فوائد تجارية ("سندات مخفضة القيمة") أو بسندات لها نفس القيمة الإسمية التي للقروض الأصلية ولكن بفوائد أقل من سعر السوق وبقيمة مماثلة تقريبا لنقص القيمة في الاختيار الأول ("سندات بالقيمة الإسمية"). أو بصورة متنوعة محصورة في نطاق هذين النهجين، ولا تسترد المصارف القيمة الأصلية الكاملة لقروضها والتي تضارع توقعات السوق الثانوية بالنسبة لما سيحدث في المستقبل. واتفق ذلك أيضا مع تقدير السلطات التي تضع اللوائح المنظمة للمصارف لما سيحدث في المستقبل، فضلا عن اتفائه مع تقدير حملة أسهم المصارف أنفسهم. ولتشجيع المصارف على المشاركة، كان يتعين ضمان تسديد رأس مال السندات - المستحقة بعد ٣٠ سنة - فضلا عن ضمان جزء من الفوائد في كثير من الحالات^(٥).

وإحدى ميزات خطة بريدي بالنسبة للمصارف هي أنها توفر وسيلة أفضل لشطب الديون غير الممثلة بأصول من دفاتر القروض. ولم يكتف واضعو لوائح المصارف بمعاملة السندات معاملة مختلفة عن معاملة القروض لبعض الأغراض، بل كان من المتوقع أن تتسم السندات بسيولة أكبر، لا سيما بعد تعزيزها. وما برحت عملية بيع القروض المصرفية تتسم بالتعقيد، نظرا لإعادة هيكلتها من خلال مجموعات مصارف يشترك فيها أحيانا ٥٠٠ مصرف أو أكثر. وأدت عملية التجميع هذه إلى ظهور قيود متنوعة فيما يتصل بإمكانية نقل القروض. وتصبح "سندات بريدي" صكوكا قابلة للتداول في السوق بصورة فورية وتامة.

واكتملت أول ترتيبات لخطة "بريدي" في عام ١٩٩٠، وفي أوائل عام ١٩٩٥، كانت ١٣ من البلدان النامية أو من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد توصلت إلى اتفاقات لتحويل أجزاء كبيرة من ديونها المستحقة للمصارف التجارية إلى سندات "بريدي" (الأرجنتين، والأردن، وإكوادور، وأوروغواي، والبرازيل، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية الدومينيكية، والفلبين، وفنزويلا، وكوستاريكا، والمكسيك، ونيجيريا). وفي آذار/مارس ١٩٩٥، كانت هناك سندات بريدي غير مسددة تبلغ قيمتها ١٤٢ بليون دولار، أكثر من ٨٦ في المائة منها تمثل إصدارات لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي^(٦).

والواقع أن سندات "بريدي" أصبحت مرغوبة بسرعة. وكثير من الجهات التي اشترتها هي من المصارف التجارية، وهذا أمر لا يدعو إلى الاستغراب كما يمكن أن يبدو لأول وهلة. لأن هذه المصارف تعرف حالة المدينين معرفة جيدة. غير أن الوسطاء - المتعاملين، ومدراء الصناديق الذين يتسمون بالجرأة

(٥) يستعرض سنويا منذ عام ١٩٩٠ التقدم المحرز في تنفيذ خطة بريدي وتقديرات الاتفاقات المتفاوض عليها في إطار هذه الخطة وذلك في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" وفي تقارير الأمين العام المقدمة الى الجمعية العامة عن أزمة الديون الخارجية والتنمية.

(٦) معلومات مقدمة من شركة سالومون براذرز، نيويورك.

كانوا نشطين للغاية بينما دخل المستثمرون المنظمون، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية، السوق في وقت متأخر وعلى سبيل التجربة^(٧).

وقد قدرت رابطة تجار الأسواق الناشئة أن حجم المتاجرة في سندات "بريدي" بلغ ١,٧ تريليون دولار في عام ١٩٩٤، أي نحو ٦ في المائة من جميع الأنشطة التجارية في السندات التي تنطوي على مخاطر سيادية في البلدان ذات الأسواق الناشئة. وبسبب ضخامة حجم السوق وعدد المؤسسات التي تتاجر في الأصول، والهامش الضيق بين أسعار العرض وأسعار الطلب، بدأ المحللون في الأسواق ينظرون بالفعل إلى سندات "بريدي" على أنها استثمارات سائلة إلى حد لا يستهان به.

ولا يمكن أن يكون الفرق بين سوق سندات "بريدي" وسوق معظم الديون المصرفية المستحقة على البلدان المثقلة بالديون أكثر وضوحا. وقد انكمش سوق "أوراق القروض" انكماشا حادا، وينظر إليه بصفة عامة على أنه أكثر الأجزاء مضاربة في سوق ينطوي أصلا على مضاربات هائلة. وعلى خلاف التجارة النشطة في سندات "بريدي"، بلغت التجارة في القروض ٢٤٤ بليون دولار في عام ١٩٩٤. ورغم تباين الانطباعات فيما يتعلق بمدى النشاط في السوق، يبدو أن الاتجار في معظم القروض أمر نادر، وأن عددا صغيرا نسبيا من التجار ما زالوا يشاركون فيما ينظر إليه الآن على أنه سوق "غير عادية". وعندما يذكر سعر لقرض من هذه القروض، يكون سعر الشراء المعروض في كثير من الأحيان سعرا وطنيا مفاهيميا ويرتبط بفترة زمنية محددة تحديدا دقيقا (انظر الجدول الثاني عشر - ١).

(٧) سندات بريدي بعيدة إلى حد كبير عن متناول فرادى المستثمرين، لأن تصدر في فئات قيمتها ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، ويفرض الوسيط عادة عمولات ضخمة على المبالغ التي تقل عن مليون دولار. وقد تم تأسيس شركات توظيف برأسمال متغير للاستثمار في سندات بريدي.

الجدول ١٢ - ١ - الأسعار المعروضة في السوق الثانوية لشراء ديون

البلدان النامية، ١٩٩٣-١٩٩٥

(المتوسط الفعلي لسعر الشراء المعروض معبرا عنه بالنسبة

المئوية للسعر المعروض إلى القيمة الاسمية)

الفصل									
١٩٩٥		١٩٩٤			١٩٩٣				
الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	الرابع	الثالث	الثاني	الأول	
									أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٣٩,٧	٤٥,٩	٥١,٠	٥٣,٦	٦٤,٤	٦٤,٤	٥٧,٧	٤٩,٤	٤٥,٩	الأرجنتين
٢٧,٠	٣٠,٢	٤٠,٣	٣٨,٤	٤٨,٣	٤٤,٦	٣٣,٥	٣٠,٢	٢٦,٧	إكوادور
					*٨٠,٠	٧٧,٣	٦٧,٩	٧٢,٥	أوروغواي
٣٧,٤	٤١,٥	٤٢,٢	٢٦,٤	..	٤٥,٧	٤٢,٩	٣٣,٩	٢٩,٥	البرازيل
٤٣,٦	٥٥,٧	٥٢,٩	٤٩,٩	٦٩,٦	٤٩,٢	٣٦,٦	٣٢,٢	٢٨,٥	بنما
							١٦,٠	١٦,٠	بوليفيا
٥٠,٩	٥٧,٣	٥٤,٢	٤٦,١	٦٧,٢	٥٥,٩	٣٩,٨	٢٨,٩	٢٠,١	بيرو
*٨١,٥	٨٣,٠	٨٣,٠	٨٤,٣	٨٢,٨	٧٦,٠	٧٦,٠	٧٤,٩	٧٠,٨	جامايكا
					٥٣,٧	٤٧,٣	٣٧,٧	٢٩,٧	الجمهورية الدومينيكية
٩٥,٠	٩٥,٠	٩٥,٠	٩٤,٩	٩٥,٤	٩٢,١	٩١,٦	٩١,١	٩١,٠	شيلي
٤٢,٥	٤٧,٤	٤٧,٣	٥٢,٨	٦٥,٢	٧١,٧	٦٩,٥	٦٣,٨	٥٧,٥	فنزويلا
٥١,٣	٦٢,٨	٦٤,٥	٦٨,٢	٨١,٨	٧٨,٧	٧١,٢	٦٥,٣	٦١,٣	كوستاريكا
*٩٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	٩٠,٠	٨٧,٥	٨٢,٣	٧٥,٠	٧٥,٠	٧٥,٠	كولومبيا
٤٨,٩	٦٢,٨	٦٥,٨	٦٦,٣	٧٧,٧	٨٠,٠	٧٥,٣	٧٠,٨	٦٨,٣	المكسيك
*٤,٩	٦,١	٧,٦	٨,٧	١٤,٢	١٠,٣	٩,٥	٨,٥	٧,٥	نيكاراغوا
*٣٥,٣	٣٦,٠	٣٦,٨	٣٤,٤	٣٣,٣	٣١,٠	٣١,٠	٣١,٠	٣٢,٠	هندوراس
									افريقيا
*١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٠,٨	٩,٠	٩,٠	٩,٠	٩,٠	زائير
*٣٠,٨	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٦,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	السنغال
*٣,٦	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٥,٨	١,٩	١,٠	١,٠	١,٠	السودان
١٤,٦	١٩,٤	١٩,١	١٨,٣	٢٧,٨	١٤,١	٨,٥	٦,٨	٦,٥	كوت ديفوار
٦١,٤	٦٩,٨	٧٢,٤	٧٠,٨	٧٧,٩	٧٨,٥	٧٢,٠	٥٧,٢	٤٧,٩	المغرب
٣٧,٠	٣٩,٣	٣٩,١	٤٣,٦	٥٥,٣	٥٩,١	٥٠,٣	٤٣,٤	٤٠,٤	نيجيريا
									أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا
٢٢,٠	٣٢,١	٣١,٤	٢٩,٤	٣٦,١	٤٣,٦	٣٢,٦	١٨,٣	١٥,٢	الاتحاد السوفياتي
		*٢٥,٠	٣٢,٦	٣٩,٤	٣٢,٨	٢٥,١	١٩,٢	١٤,٦	بلغاريا
٣٢,٦	٣٦,١	٣٦,٦	٣٥,٠	٤٤,٨	٤١,٩	٣٦,٠	٣٠,٤	٢٦,٦	بولندا
									بلدان أخرى
٥٩,٤	٦٢,٠	٦٥,٠	٦٥,٢	٧٨,٠	٧٩,٦	٧١,٣	٦٣,٥	٥٩,٠	الفلبيين
					١٧,٩	١٦,٠	١٤,٨	٥١,١	يوغوسلافيا

المصدر: بيانات شركة سالومون برذرز وشركة ميريل لنش، نيويورك.

ملاحظة: تتعلق الأسعار المعروضة للشراء بالقرض المصرفية أو سندات "برادى" بالقيمة الاسمية، حسب الحالة. ووجود خانة خالية من أي سعر يعني عدم ورود بيانات من أي من هذين المصدرين بشأنها، أما النجمة (*) فيأدها تشير إلى توقف الإعلان عن السعر خلال الفصل، وأن الرقم المبين يمثل المتوسط الشهري المتاح للأسعار المعروضة للشراء.

الأسعار في السوق الثانوية الجديدة

فور بدء تنفيذ خطة "بريدي"، اتجهت السوق نحو الصعود في السوق الثانوية ودام ذلك حتى أوائل عام ١٩٩٤. وبالطبع، لم ترتفع الالتزامات الخارجية لجميع البلدان بنفس القدر، إذ أن البلدان تتباين في التقدم المحرز في التكيف الاقتصادي وفي المفاوضات مع المصارف التجارية التي تتعامل معها. ولكن الاتجاه العام في الأسعار كان ينحو إلى الصعود واستمر كذلك إلى حد كبير بعد تحويل القروض المصرفية إلى سندات "بريدي"، كما يلاحظ ذلك في الشكل الثاني عشر - ١ الذي يبين حالة كل من الأرجنتين والفلبين والمكسيك.

الشكل الثاني عشر - ١ - الأسعار المعروضة في السوق الثانوية لشراء الديون المصرفية وسندات "بريدي" المتعلقة بالأرجنتين والفلبين والمكسيك ١٩٨٦-١٩٩٥

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، بالاستناد إلى بيانات من شركتي سالومون برذرز ومريل لنش، نيويورك.

ملاحظة: يبين الخط البياني الأسعار المعروضة لشراء ديون المصارف حتى العلامة، ومن ثم لشراء سندات "بريدي" بقيمتها الاسمية.

تعكس السوق المتجهة نحو الصعود في جزء منها تفاؤلاً بأن خطة "بريدي" ستنتهي تماماً الجانب المتعلق بالمصارف التجارية من أزمة الديون. ولكن أسعار سندات "بريدي" تغيرت لأسباب متنوعة، بعضها لا علاقة له بتقدير السوق لحالة الديون في بلدان خطة "بريدي". فمثلاً تدفع السندات ذات الإسمية التي ترد أسعارها في الشكل الثاني عشر - ١، فوائد ثابتة وفي الوقت الذي انخفضت أسعار الفوائد في الاقتصادات الرئيسية في أوائل التسعينات، حدث بعض التحسن في أسعار الفوائد التي تدفعها السندات ذات القيمة الإسمية وهكذا، ارتفعت أسعار السندات. وبالمثل، عندما بدأت أسعار الفوائد في بعض الاقتصادات الرئيسية في الارتفاع في عام ١٩٩٤، انخفضت أسعار سندات "بريدي".

ومع ذلك، وكما يلاحظ في الشكل، فإن انخفاض الأسعار الذي حدث في أوائل عام ١٩٩٤ كان حاداً ولا يتناسب على ما يبدو مع التغيرات التي حدثت آنذاك في أسعار الفوائد.

ويقول المشاركون في السوق إنه تم تمويل بعض مشتريات سندات "بريدي" بقروض قصيرة الأجل لمستثمرين مضاربين، وعندما بدأت أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل في الارتفاع، بدأت أرباح هؤلاء المستثمرين تتناقص. وبدلاً من أن يشتروا سندات "بريدي"، بدأوا يبيعونها، بل إن انخفاض الأسعار أدى إلى زيادة ارتفاع تكلفة المضاربة الأصلية على السندات، ومن ثم إلى تفاقم الانخفاض.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي بعض الحالات أدت أيضاً طبيعة القروض المستخدمة لتمويل عمليات شراء السندات إلى مزيد من الانخفاض في الأسعار. وبعبارة أخرى فإن بعض سندات "بريدي" تم شراؤها من "هامش الضمان" كاستثمارات للمضاربة، حيث دفع المشترون للسماسرة جزءاً من تكلفة السندات، وقدم السماسرة ما تبقى من التكلفة كقرض. وكان السماسرة يحتفظون بالسندات نفسها كضمان إضافي. وعندما هبطت أسعار السندات، هبطت قيمة الضمان الإضافي وأصبح المشترون بحاجة إلى توفير مزيد من النقد للاستجابة إلى "طلبات التغطية" الموجهة إليهم من السماسرة. وفي حالة عدم الدفع الفوري للنقد المطلوب كان السماسرة يبيعون السندات بأسعار السوق المنخفضة. وكان توفر مزيد من السيولة في السوق يعني أيضاً أنه كان ثمة مشترون مستعدون لشراء السندات بالأسعار المنخفضة.

وهناك سبب آخر لتدني أسعار سندات "بريدي" ليس له علاقة كبيرة باقتصادات البلدان المعنية بصورة مباشرة، فقد أصبح هناك مؤسسات كثيرة لديها حافظات سندات "بريدي"، في صورة صناديق استثمار جماعي تحتفظ بالسندات كاستثمارات وسماسرة نشطون في السوق لديهم مخزون من السندات يتاجرون به. وعندما تفجرت أزمة النقد المكسيكي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، حدث ارتفاع مفاجئ في تقييم السوق للمخاطرة التي تنطوي عليها حيازة السندات المكسيكية. وهكذا هبطت أسعار السندات المكسيكية وبدأ المساهمون في السوق الناشئة لصناديق الاستثمار الجماعي باسترداد قيمة أسهمهم. وكان على الصناديق الحصول على أموال نقدية لدفع قيمة هذه المسحوبات. وأدى ذلك في بعض الحالات إلى أنه تعين على الصناديق أن تبيع بعض ما في حوزتها من سندات، الأمر الذي أدى إلى مزيد من انخفاض أسعار السندات أو إضعاف أسعار السندات الأخرى. وعلى غرار ذلك، وجدت المؤسسات التي تتاجر بنشاط بسندات "بريدي" أن قيمة مخزونها آخذة بالانخفاض، فباعت أيضاً أنواعاً مختلفة من مخزوناتهما من أجل تغطية خسائرها.

وبعبارة أخرى، من الضروري لزوم جانب الحذر عند استخلاص الآثار المترتبة على تصورات السوق للحالة المالية الخارجية لبلد ما نتيجة تغيرات الأسعار في السوق الثانوية^(أ). ومع ذلك، سعى المحللون إلى الفصل بين العوامل المختلفة التي تؤثر في الأسعار من أجل تحديد القيمة الضمنية لـ "فرق الخطر" الذي ينطوي عليه سعر السند. وانتهجت المؤسسات في ذلك أسلوباً يقوم على تقسيم القيمة السوقية لسند ما من سندات "بريدي" إلى القيمة الحالية لرأس المال الذي لا يعتوره خطر ومدفوعات الفوائد التي تضمنها "التعويضات" والقيمة المتبقية، التي يمكن اعتبارها سندا غير مضمون. عندئذ يمكن مقارنة القيمة الأخيرة، المسماة "الحصيلة المجردة" بحصيلة سند من سندات خزانة الولايات المتحدة، له أجل استحقاق مماثل. ويمثل الفرق بين الحصيلتين المسمى "الفارق المجرد" قيمة الخطر الذي ينطوي عليه السند، والذي يمكن أن يعزى جزء منه إلى بنية السند نفسه. كما يعزى الجزء المتبقي إلى "الخطر السيادي" الضمني.

وبما أن الإصدارات الفردية لسندات "بريدي" جاءت نتيجة مفاوضات مستقلة مع كل بلد، فإن خصائصها المالية تتباين. فمثلاً، نرى أن سندا من السندات قد يفوق سندا آخر في الفارق المجرد بالمقارنة بسندات الخزانة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن السوق تعتبر أن البلد الأول ينطوي على قدر أكبر من الخطورة المالية. غير أن تقلبات الفارق المجرد لسندات "بريدي" الصادرة لبلد ما على مدى الزمن يمكن أن تعكس تغييرات في تصور السوق لمدى الخطر الذي ينطوي عليه ذلك البلد.

ويرد مثال على ذلك في الشكل الثاني عشر - ٢ الذي يبين الفوارق بين سندات الخزانة وبين سندات الأرجنتين والمكسيك والفلبين بقيمتها الإسمية. فقد كانت فوارق سندات الأرجنتين والفلبين ثابتة تقريباً من منتصف تشرين الثاني/نوفمبر إلى منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. أما فارق السندات المكسيكية فقد ارتفع نقطة مئوية كاملة تقريباً في غضون تلك الفترة، مما يشير إلى أن السوق كانت حساسة جزئياً على الأقل للتطورات التي كانت تعتمل في السوق. ولكن، بعد تفجر أزمة المكسيك قفز فارق سندا بقيمته الإسمية بمقدار ٣,٥ نقاط مئوية في نهاية العام بالنسبة لقيمته في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

(أ) بالفعل، بالنظر إلى البلدان التي لا تزال ترد ديونها المصرفية في قائمة الأسعار "في السوق" ولكن الاتجار بها راكداً جداً أو غير موجود، ينبغي إعطاء وزن طفيف لمعدل السعر في تقييم السوق.

الشكل الثاني عشر - ٢ - الفوارق المجردة بين سندات الخزنة
وسندات بريدي مختارة من سندات
"بريدي" بقيمتها الإسمية، تشرين
الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ - شباط/
فبراير ١٩٩٥

وتفاقت أزمة الثقة بالمكسيك إلى أن تم وضع صفقة إنقاذ دولية في شباط/فبراير ١٩٩٥ فاستقرت الأسواق المالية إلى حد ما. وكما كان متوقعا واصلت الفوارق المجردة لسندات المكسيك بقيمتها الإسمية ارتفاعها في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير مع اشتداد تقلبات السوق، فبلغت في ٩ شباط/فبراير نسبة زادت عن ٥ في المائة من قيمتها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. لكن الفارق المجرد لسندات الأرجنتين بقيمتها الإسمية ارتفع أيضا، كما ارتفع الفارق لسند الفلبين بقيمته الإسمية. وبالفعل فإن فوارق سندات هذين البلدين كانت ترتفع وتنخفض بصورة متماثلة، وإن كان ذلك في حالة الفارق الفلبيني في ٩ شباط/فبراير أعلى بنقطة واحدة مما كان عليه في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، في حين أن الفارق في حالة الأرجنتين كان أعلى بمقدار ٣,٥ نقاط مئوية تقريبا.

وبهذا المفهوم، يمكن القول إن أزمة المكسيك حملت المستثمرين على إعطاء قدر أكبر من الاهتمام لجارتها الموجودة في نصف الكرة ذاته، أي الأرجنتين، وقدر أقل من الاهتمام للفلبين البعيدة. على أن هذه المسألة لم تكن مسألة جغرافية وحسب، بعد أن بدأ ينظر الآن إلى استراتيجية الأرجنتين "الجريئة" لتحقيق الاستقرار باستخدام سعر صرف وطيء التثبيت باعتبارها استراتيجية "محفوظة بالخطر". وفي غضون ذلك، ومع بدء انتهاء اختناقات الطاقة مثلا، بدأت الفلبين تجني ثمار سياسات التكيف المبكرة (للاطلاع على مناقشة أكثر تفصيلا لهاتين الحالتين، فضلا عن حالة المكسيك انظر الفصل الرابع).

وأهم ما في الأمر، أن الحالة الاقتصادية الفعلية لم تتغير تغيرا ملموسا لا في الأرجنتين ولا في الفلبين بين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وشباط/فبراير ١٩٩٥. كما أن الملاءة الأساسية لأي من البلدين لم تتغير البتة.

والأحرى أن الذي تغير هو تفكير المستثمر، الذي يعمل في عالم يتسم بالتقلب ونقص المعلومات، وأدى هذا التغيير في التفكير - الذي انعكس في زيادة الفوارق - إلى ارتفاع تكاليف النقد الأجنبي بالنسبة للبلدان وحد من إمكانية حصولها على تمويل أجنبي.

الجزء الرابع

تقارير تكميلية

الفصل الثالث عشر

تقييم مكاسب السلم التي ترقبت على انتهاء الحرب الباردة

الفصل الثالث عشر

تقييم مكاسب السلم التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة

يناقش هذا الفصل "مكاسب السلم" التي ترتبت على انتهاء الحرب الباردة. وعند انتهاء الحرب الباردة، كان ينظر الى هذه المسألة باعتبارها توفر موارد ضخمة تمكن من زيادة الرفاه الاجتماعي الى حد كبير. وبعد ست سنوات من سقوط حائط برلين، يلاحظ أن ثمة خيبة أمل كبيرة لأن مكاسب السلم لم تتحقق.

وإذا نظرنا الى الوراء، فإننا نرى أن بعض التصورات لم تكن واقعية، وإن الآثار الاقتصادية لنهاية الحرب الباردة لن تكون متناسبة مع أهميتها الاستراتيجية أو السياسية، سواء على الصعيد القصير الأجل أم المتوسط الأجل. والظروف التاريخية، ولا سيما طريقة انتهاء الحرب الباردة، ستساعد في تفسير تلك الفجوة القائمة بين التوقعات والحقائق، وهذه ستناقش في البداية.

وعلاوة على ذلك، فإن طريقة الاستفادة من مكاسب السلام، وإن كانت ربما قد جاءت أقل إثارة مما كان ينتظره الكثيرون، فقد أدت، الى نتائج اقتصادية هامة ومفيدة، مما سيتعرض للدراسة من خلال استعراض التغييرات التي طرأت على الحسابات الحكومية الى جانب النظر في نماذج القياس الاقتصادي على الصعيد العالمي. وقد تكون أعظم مكاسب السلام، في آخر المطاف، هي القيام في نهاية الأمر، في إطار الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بتشكيل اقتصادات سوقية زاخرة بالحياة تتسم بالاندماج الكامل في الاقتصاد العالمي والجزء الأخير من هذا الفصل يبين كيف أن الإصلاحات في صناعة الدفاع الهامة يمكن لها أن تساعد في بلوغ هذا الهدف.

الخلفية التاريخية لمكاسب السلم

بعد الحرب العالمية الثانية، قامت الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت بمثابة الحائز الوحيد في ذلك الوقت لأسلحة نووية، بعملية تسريح سريعة. ومع هذا، وعقب اضطلاع الاتحاد السوفياتي بتفجير جهاز نووي في عام ١٩٤٩، ومن جراء الأحداث التي وقعت في أوروبا، يلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الأخرى المتقدمة النمو قد شكلت قوات نووية وتقليدية ضخمة من أجل احتواء ما تعتبره تهديدا لها من جانب الاتحاد السوفياتي وحلفائه. ومن ثم، فإن الحرب العالمية الثانية لم تكن مقبولة بعملية لنزع السلاح بنفس مستوى ما حدث بعد الحرب العالمية الأولى، فلقد كانت هناك بدلا من ذلك إعادة للتسلح الى جانب استحداث أسلحة أكثر تطورا من ذي قبل.

وفي السبعينات، وبعد قيام الاتحاد السوفياتي بغزو أفغانستان بصفة خاصة، تبين للكثير من القادة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أن الإخفاق المطرد التزايد للنظام السوفياتي الاقتصادي

والسياسي من شأنه أن يزيد من خطر دخول زعماء الاتحاد السوفياتي في الحرب باعتبارها وسيلة لحل هذه المشكلة^(١). وهذا الخوف من الإخفاق السوفياتي كان مخالف تماما لذلك التخوف الذي كان قائما في الخمسينات، والذي كان متمثلا في أن الاتحاد السوفياتي سيحرز من النجاح على الصعيد الاقتصادي ما يمكنه من التفوق على الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، ويصبح بالتالي نموذجا يحتذى به من قبل البلدان الأخرى. وكان ثمة قلق شديد لدى قادة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن ما ساد من أحوال في نهاية السبعينات، حيث كان من الواضح أن الاتحاد السوفياتي قد اضطلع ببناء عسكري كبير أثناء العقد، مما يكسبه وضعاً متفوقاً من الناحية العسكرية.

وبناء على ذلك، فإن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ولا سيما الولايات المتحدة قد عمدت الى زيادة الأسلحة التقليدية والنوية بشكل كبير: فزيما بين عام ١٩٧٩ و عام ١٩٨٥، يلاحظ أن النفقات العسكرية لمنظمة حلف شمال الأطلسي قد زادت بنسبة ٢٨ في المائة بالمعدلات الحقيقية^(٢) وقد تباطأت هذه الزيادة في إطار الأحداث التي وقعت بعد تولي السيد ميكائيل غورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفياتي، حيث بددت هذه الأحداث تدريجيا مخاوف البلدان الغربية من أن تؤدي تلك المشاكل الاقتصادية والسياسية لدى الاتحاد السوفياتي الى إشعال نار الحرب^(٣). وكانت آخر خطوة، في هذا المنحى، تفكك الاتحاد السوفياتي ومنظمة حلف وارسو والتخلي عن نظام الاقتصاد المخطط مركزيا.

(١) انظر على سبيل المثال، Sir John Hackett, *The Third World War*, London 1978, and *The Third World War: The Untold Story* (London, Sidjarck and Jackson, 1982) على دراسة من جانب أحد القادة البارزين لمنظمة حلف شمال الأطلسي لما كان ينظر اليه في نهاية فترة السبعينات باعتباره تصورا لما قد يحدث في العقد القادم، وهو حرب تقليدية في أوروبا يعقبها تبادل للقصف النووي، ولقد ساعد المؤلف في هذه الدراسة بعض من كبار معاونيه. ومن أجل الاطلاع على مناقشة للتفكير المعاصر بشأن احتمال انتهاء الحرب الباردة على نحو عنيف، انظر R. Dugger "The Presidents favorite book: *The Third World War*", *The Nation* 27 October 1984.

(٢) هذه البيانات مأخوذة عن معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم، "الأسلحة ونزع السلاح في العالم، ١٩٩٤"، وبيانات هذا المعهد كثيرا ما تخالف البيانات المقدمة من وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة، وهي بيانات واردة أيضا في هذا الفصل.

(٣) هذا بعض من الأحداث الرئيسية التي جعلت بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي تقوم بإعادة النظر في تقديراتها للتهديدات التي يمثلها الاتحاد السوفياتي: في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، توصل الاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى التي كانت تهدد أوروبا فيما يبدو، وفي آيار/مايو ١٩٨٨، بدأ الاتحاد السوفياتي في سحب قواته المقاتلة من أفغانستان. وفي عام ١٩٨٩، لم يتدخل الاتحاد السوفياتي في الحيلولة دون انتهاء حكم الحزب الواحد في بلدان أوروبا الشرقية، بل أنه قد شجع على ذلك. وسقوط حائط برلين قد تحقق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، كما تحققت نهاية الاتحاد السوفياتي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

وهذا التحول الهائل قد تحقق دون حرب ما، وفي ظل أحداث عنف محلية ضئيلة نسبياً، وذلك على النقيض من غالبية التغييرات ذات الحكم التاريخي المماثل^(٤). وهذا الانهيار، الذي وقع على نحو سلمي نسبياً لم يكن يطرأ على بال أغلب المفكرين^(٥). وكان ثمة ارتياح كبير إزاء نهاية الحرب الباردة على هذا النحو، ولكن التحليل الاقتصادي يقف عاجزاً إزاء الإجابة على التساؤل المتعلق بماذا كان سيحدث لو أن هذه النهاية قد تأتت بشكل آخر. ومع هذا، فإن المنافع التي ترتبت عليها على الصعيد الاقتصادي لا يمكن مساواتها بالتكاليف التي كانت ستتكد في حالة اندلاع أعمال حربية، فهذه تكاليف أكثر ارتفاعاً بشكل كبير: وتجنب تكلفة ما لا يزيد من الإيرادات الحالية.

وهناك سبب آخر لما حدث من خيبة أمل على الصعيد الشعبي، وهو أن دواعي بناء منظمة حلف شمال الأطلسي لترساناتها العسكرية لم تكن مفهومة تماماً. فلقد اضطلع بهذا البناء لتوفير الحماية اللازمة لبلدان الحلف أثناء ما كان يتوقع من حلول ظروف بالغة الصعوبة - أي استمرار تدهور النظام الاقتصادي السوفياتي. أي أن هذا البناء لم يكن بالتالي سوى عملية مؤقتة، وقد كان ممولاً، شأنه شأن غالبية عمليات البناء العسكري، عن طريق الاقتراض، بصورة غالبية^(٦). والحكومات لم تتناول الجهد العسكري الإضافي بوصفه تحولاً دائماً في اقتصاداتها نحو مزيد من الانفاق الحكومي.

(٤) انظر Serge Sur "Avant-Propos", in Victor-Yves Ghebali and Briqitte Sauerwein eds. European Security in the 1990s: Challenges and Perspectives (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع GV.E.94.0.28، ص ١٣).

(٥) كانت نهاية "الحرب العالمية الثالثة" التي تخيلها سير جونز هاكت، وهي انهيار الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو، في نظر أحد الدارسين "بالغة الإثارة كما لو كانت تدريباً على التخيل. ومن الأمور التي قد تبلغ حد الإذهاال أن ترى عالماً خلوا من ذلك التهديد الذي كانت تشكله الامبراطورية السوفياتية. انظر The Nation 27 October 1984.

(٦) البيانات المتعلقة بالمملكة المتحدة منذ بداية القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى توضح أن ثمة علاقة وثيقة جداً بين النفقات العسكرية المؤقتة، التي سببتها الحروب، وعجز الميزانية. والحروب قد تضمنت حرب الخلافة باسبانيا (١٧٠٢-١٧١٣) وحرب الخلافة بالنمسا وحروب أخرى (١٧٤٠-١٧٤٨) وحرب السنوات السبع (١٧٥٦-١٧٦٣)، وحرب الاستقلال الأمريكية (١٧٧٥-١٧٨٣) والحروب مع فرنسا (١٧٩٣-١٨١٥) وحرب كريميا (١٨٥٤-١٨٥٦) وحرب اليور (١٨٩٩-١٩٠٢) والحرب العالمية الأولى (١٩١٨-١٩١٤). انظر Robert J. Barro, "Government spending, interest rates, prices and budget deficits in the United Kingdom, 1701-1918", Journal of Monetary Economics, Vol. XX, 1987, Fig 9, p.240

وانهيار النظام الاقتصادي السوفياتي لم يكن مماثلاً لذلك الدمار الذي أصاب الاقتصادات السوقية بأوروبا أثناء الحرب العالمية الثانية. فالبلدان الأوروبية قد شهدت كثيراً من هياكلها الأساسية ومنشآتها الصناعية تتعرض للدمار، بيد أنها كانت تتميز بنظم اقتصادية عاملة، وقد مكنتها هذه النظم من تحقيق الانتعاش في ظل توفر قوانين للأموال ومؤسسات من قبيل المصارف والبورصات ومع وجود عدد من رؤوس الأموال الأجنبية. وفي حالة الاتحاد السوفياتي، يلاحظ أن هذه المؤسسات، التي كان بوسعها أن توجه أية موارد متوفرة من جراء تخفيض الانفاق العسكري نحو الاستخدامات المدنية، لم تكن موجودة إلى حد كبير. ومن ثم، فإنه لا ينتظر من التخفيضات في الانفاق العسكري أن تتحول بسرعة إلى مكسب ملموس من مكاسب السلام.

وثمة سبب آخر لخيبة الأمل، وهو أن مكاسب السلام قد جرى تحديدها عادة في ضوء تخفيض الانفاق العسكري. ومع هذا، فإن الآثار الكاملة لانتهاج الحرب الباردة لا يمكن قياسها. فهي من شأنها ألا تقتصر على مجرد تخفيض الانفاق العسكري، بل أن تشمل أيضاً ذلك التعاون الدولي الأوسع نطاقاً على صعيد مجموعة من المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما لم يكن من المقدر له أن يتحقق بهذا الشكل المكثف لو أن المواجهة الايدلوجية قد ظلت قائمة. والتدفقات الاستثمارية والتجارية، التي انبثقت عن تخفيف حدة التوترات العالمية، جزء من مكاسب السلام. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن نهاية الحرب الباردة قد تضمنت تساؤل اهتمام أطراف الحرب الباردة ببعض مناطق العالم، وذلك إلى جانب هبوط أو تلاشي أي نفوذ تقييدي كانت هذه الأطراف تمارسه فيما يخص النشاط العسكري، المحلي والأجنبي بالمناطق التي كانت تخضع لحمايتها. وهذه الآثار السلبية ينبغي أن تدخل في أي حساب للنتائج التي ترتبت على نهاية الحرب الباردة.

وهناك اعتبارات منهجية تحول دون إجراء حساب كامل لآثار نهاية الحرب هذه. فمن الواجب أن يكون من المعروف ماذا كان يحدث بصرف النظر عن تلك النهاية. وهذا يعني إصدار أحكام بشأن السببية التاريخية، مما يخرج عن نطاق التحليل الاقتصادي. ومن الخطأ، علاوة على هذا، أن تعزى كافة التغييرات التي حدثت منذ عام ١٩٨٩ إلى انتهاء الحرب الباردة.

والأسلوب الأضيق نطاقاً الذي يتصل بالنظر إلى العواقب الاقتصادية لنهاية الحرب الباردة بوصفها نتائج للتخفيضات في النفقات العسكرية التي ترتبت عليها، يتضمن مشاكل تتعلق بالقياسات. ففي بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان التي كانت أعضاء بمنظمة حلف وارسو، يلاحظ أن الانفاق العسكري الذي اضطلع به لمجابهة التهديد الذي يشكله التحالف الآخر قد كان بمثابة جزء كبير من الانفاق العسكري الإجمالي، ومن ثم، فإننا لا نبعد كثيراً عن الواقعية لو أرجعنا كافة التخفيضات في النفقات العسكرية إلى نهاية الحرب الباردة. وفي البلدان النامية، يلاحظ مع هذا، ان نهاية الحرب الباردة قد أدت إلى آثار شتى. ورغم تحسين هذه النهاية للجو الدولي بصفة عامة، فإنها قد أدت في حالات كثيرة إلى الغاء الدعم المالي والعسكري الذي كانت تقدمه أطراف الصراع في الحرب الباردة، كما أنها قد زودت الأسواق العالمية بجزء من رصيد الأسلحة الهائل، الذي يعد الآن رصيذاً زائداً عن حاجة منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بأسعار أكثر انخفاضاً إلى حد كبير. وقد ينتظر من بعض هذه العوامل أن تؤدي إلى تخفيض النفقات العسكرية، في حين أن بعضها الآخر قد يتوقع منه أن يؤدي إلى

زيادة مؤقتة قد تكون ارتدادية. وحتى لو توفرت كافة البيانات الضرورية فيما يتعلق بالبلدان النامية، فسوف يتعذر، الى أقصى حد، عزو جزء معين من التغيرات في الإنفاق العسكري لنهاية الحرب الباردة. وإرجاع جميع هذه التغيرات الى نهاية الحرب الباردة ووصفها بأنها مكسب من مكاسب السلام ليس بالمنطق الأمثل، ولكن هذا هو الممارسة المتبعة عموماً^(٧).

الاتجاهات الأخيرة في مجال الإنفاق العسكري

فيما يتعلق بالعالم ككل، وبكافة المناطق تقريبا، يلاحظ أن العبء العسكري قد هبط مستواه في عام ١٩٩٣ عما كان عليه في عام ١٩٨٣، سواء قيس من خلال حصة الإنفاق العسكري في الناتج القومي الإجمالي أو في النفقات الحكومية المركزية (انظر الجدول الثالث عشر - ١)^(٨). والتقديرات تشير الى أن هذا العبء كان في غاية الثقل بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة حلف وارسو، حيث كان الإنفاق العسكري يلتهم ١٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي و ٤٤ في المائة من النفقات الحكومية المركزية. والرقمان المقابلان، بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي كانا ٥ في المائة و ١٥ في المائة. وفيما يتصل بالعالم ككل، يلاحظ أن الإنفاق العسكري قد انخفض من ٥,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٨٣ الى ٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٣. وكان هذا الانخفاض أكثر من ذلك أيضا في البلدان النامية - من ٦,١ في المائة الى ٣,١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي.

(٧) إن ثمة مثلا لكيفية انخفاض الإنفاق العسكري لعدد من الأسباب، وبعض هذه الأسباب لا يمت بأي صلة لنهاية الحرب الباردة وبعضها الآخر لا يتصل بذلك إلا على نحو جزئي فقط، وهذا المثال يتجسد في اسرائيل. ولقد أجريت دراسة لنفقات الدفاع باسرائيل، حيث بينت هذه الدراسة أن أسباب هبوط نفقات اسرائيل العسكرية (انخفض إجمالي الاستهلاك في أغراض الدفاع من ٢٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في أوائل الثمانينات الى ما دون ١٢ في المائة في أوائل التسعينات) هي كما يلي: "اتفاق السلام لعام ١٩٧٩ مع مصر (ولقد هبطت الميزانيات العسكرية بمصر من ١٨,١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٧٢ الى ١٠ في المائة في عام ١٩٨٤)؛ والأزمة الاقتصادية التي حدثت في منتصف الثمانينات والتي أدت الى التحقق من أن الاقتصاد القوي يشكل مكونا هاما من مكونات الأمن القومي؛ وهزيمة العراق على يد تحالف بزعامة الولايات المتحدة؛ والانهاء التدريجي لعملية التحديث النشطة لجيش الدفاع الاسرائيلي التي بدأت في منتصف السبعينات. وقد عزز من هذا التصور في أواخر الثمانينات ما شوهد من أن امبراطورية ذات قوة عسكرية كبيرة، مثل الاتحاد السوفياتي، تنهار بفعل مشاكل اقتصادية حادة. انظر Alex Mintz and Randolph T. Stevenson "Global Political Change, Defense Spending and the Peace Dividend in Isreal". ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن عواقب السلم - مشروع دولي، الأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥، ص ٢١ و ٢٢.

(٨) هذه الاتجاهات مأخوذة عن وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة World Military Expenditure and Arms Transfers, 1993-1994 (Washington, D.C., 1995). وثمة استخدام للتعريف الاحصائية ونطاقات التغطية ومجموعات البلدان بنفس الأسلوب الذي تطبقه الوكالة.

الجدول ١٣ - ١ - نسب الإنفاق العسكري الى الناتج القومي الإجمالي وإنفاق الحكومة المركزية، ١٩٨٣ و ١٩٩٣

الإنفاق العسكري/إنفاق الحكومة المركزية		الإنفاق العسكري/الناتج القومي الإجمالي		
١٩٩٣	١٩٨٣	١٩٩٣	١٩٨٣	
١١,٥	١٩,٠	٣,٣	٥,٧	العالم
١١,٢	١٨,٨	٣,٤	٥,٥	البلدان المتقدمة النمو
١٢,٦	٢٠,١	٣,١	٦,١	البلدان النامية
١٠,٩	١٤,٦	٣,٦	٤,٨	منظمة حلف شمال الأطلسي
١٥,٠	٤٣,٥	٧,٦	١٢,١	منظمة حلف وارسو السابقة
١٨,٥	٢٢,٩	٤,٣	٥,٨	أمريكا الشمالية
٢٠,١	٢٥,٥	٤,٧	٦,٣	الولايات المتحدة
٦,١	٨,٤	٢,٦	٣,٤	أوروبا الغربية
١٦,٠	٤٣,٥	٨,٣	١١,٩	أوروبا الشرقية ^(أ)
٨,٩	٨,٥	٢,٥	٢,٥	جزر المحيط الهادئ
١٠,١	١٦,٦	٣,١	٥,٤	افريقيا
٢٤,٩	٣١,٢	٩,٠	١٧,١	الشرق الأوسط ^(ب)
١١,٢	١٣,٥	١,٩	٢,٧	شرق آسيا
١٦,٢	٣٠,٤	٢,٧	٦,٨	الصين
٠,٠	٥,٢	١,٠	١,٠	اليابان
١٧,٠	١٧,٩	٣,٢	٣,٤	جنوب آسيا
١٨,٨	١٨,٦	٣,٣	٣,٥	الهند
٢٦,٣	٢٩,٠	٦,٤	٦,٢	باكستان
٧,٣	٧,٨	١,٤	٢,٤	أمريكا الجنوبية

المصدر: وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة World Military Expenditures and Arms

.Transfers, 1993-1994 (Washington, D.C., 1995)

(أ) تشمل الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ولكنها لا تشمل جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تابعة

للإتحاد السوفياتي السابق.

(ب) تشمل مصر.

والجدول الثالث عشر - ٢ يبين حصص الإنفاق العسكري العالمي التي تمثلها المناطق المختلفة ومتوسط معدلات النمو السنوي بالقيم الحقيقية فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣. وبحلول عام ١٩٨٣، يلاحظ أن النمو العسكري لمنظمة حلف شمال الأطلسي قد أدى الى تجاوز حصة هذه المنظمة حصة منظمة حلف وارسو، وذلك على صعيد إجمالي الإنفاق العسكري بالعالم. وبحلول عام ١٩٩٣، وعقب ما حدث من تخفيضات حادة في الإنفاق العسكري فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٣ لدى منظمة حلف وارسو السابقة، يلاحظ أن حصة منظمة حلف شمال الأطلسي من الإنفاق العسكري العالمي كانت تزيد عن ثلاثة أضعاف حصة حلف وارسو - ٥٥ في المائة مقابل ١٥ في المائة. أما معدل الانخفاض في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فقد كان معتدلاً - ٢,٦ في المائة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في مجموعها، و ١,١ في المائة بالنسبة لأوروبا الغربية. والولايات المتحدة، التي كان نموها العسكري المبكر أكثر سرعة من النمو الحادث في أوروبا الغربية، قد شهدت انخفاضا يتسم بالمزيد من الحدة.

الجدول ١٣ - ٢ - التوزيع والنمو في مجال النفقات العسكرية بالعالم
(بالنسبة المئوية)

متوسط المعدل السنوي للنمو الحقيقي ١٩٩٣-١٩٨٨	الحصة العالمية		
	١٩٩٣	١٩٨٣	
٧,٢-	١٠٠	١٠٠	العالم
٩,٣-	٧٤,٨	٧٩,٠	البلدان المتقدمة النمو
١,٠	٢٥,٢	٢١,٠	البلدان النامية
٢,٦-	٥٥,٥	٤١,٥	منظمة حلف شمال الأطلسي
٢٢,٤-	١٥,٤	٣٥,١	منظمة حلف وارسو السابقة
٣,٤-	٣٥,٨	٢٦,٧	أمريكا الشمالية
٤,٤-	٣٤,٣	٢٥,٨	الولايات المتحدة
١,١-	٢١,٤	١٦,١	أوروبا الغربية
٢٢,٥-	١٥,٥	٣٥,٤	أوروبا الشرقية ^(أ)
٤,٢	٠,٩	٠,٥	جزر المحيط الهادئ
٥,٧-	١,٣	١,٥	افريقيا
٠,٢-	٥,٧	٧,٨	الشرق الأوسط ^(ب)
٢,٣	١٥,٨	٩,٥	شرق آسيا
١,٦	٦,٥	٤,٤	الصين
٢,٩	٤,٨	٢,٤	اليابان
٢,٩	١,٥	٠,٧	جنوب آسيا
٣,٨	١,٠	٠,٥	الهند
٢,٧	٠,٤	٠,٢	باكستان
٣,٨-	١,٧	١,٥	أمريكا الجنوبية

المصدر: وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة World Military Expenditures and Arms Transfers, 1993-1994 (Washington, D.C., 1995)

(أ) تشمل الاتحاد الروسي وأوكرانيا، ولكنها لا تشمل جمهوريات آسيا الوسطى التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق.
(ب) تشمل مصر.

والصعوبات الاقتصادية في افريقيا وعمليات زيادة اكتساب الطابع الديمقراطي في أمريكا الجنوبية تساعد على تفهم سبب الهبوط في الإنفاق العسكري بهاتين المنطقتين. وفي الشرق الأوسط، كان الانخفاض في الإنفاق بالمعدلات الحقيقية معتدلا - ٠,٢ في المائة سنويا. ومع هذا، فإن النفقات العسكرية في هذه المنطقة تتعرض لاختلافات كبيرة من عام لآخر. والنفقات العسكرية في شرق آسيا وجنوب آسيا قد تزايدت، ولكن الأرقام الواردة في الجدول الثالث عشر - ١، والمتعلقة بعبء النفقات العسكرية الذي تتحمله هذه الاقتصادات، وهي نفقات مذكورة بوصفها تشكل حصصا من الناتج القومي الإجمالي والإنفاق الحكومي المركزي، تبين أن النمو الاقتصادي السريع الذي اعترى هذه الاقتصادات قد مكنها بصفة عامة من زيادة إنفاقها العسكري وخفض العبء الذي يشكله هذا الإنفاق بالنسبة للاقتصاد. وقد اتضح هذا على نحو خاص فيما يتصل بالصين.

الاتجاهات في مجال القوات المسلحة ومعداتها بالبلدان
المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر
اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ١٩٩٥-١٩٨٠

وبيت القصيد بالنسبة لكل بلد من البلدان يتمثل في نوعية وحجم القوات المسلحة والأسلحة التي يقوم خصومه المحتملون بوزعها، لا في تكلفتها بالنسبة لهم، ومنذ وقت يرجع على الأقل الى مؤتمر لاهاي لعام ١٨٩٩ ما فتئت هاتان القضيتان تمثلان موضوع مفاوضات نزع السلاح، بصرف النظر عن المبالغ المنفقة على القوات المسلحة^(٩). ومن ثم، فإن الجدول الثالث عشر - ٣ يتضمن مؤشرات بشأن مستويات القوات الى جانب مجموعتين أساسيتين من مجموعات الأسلحة، وهما الطائرات المقاتلة والدبابات الميدانية الرئيسية، بناء على مستويات عام ١٩٨٠.

(٩) انظر Jacques Fontanel and Michael D. Ward, "Military expenditures, armament and

.disarmament", Defence Economics, vol. 4, No. 1, 1993, pp. 66-67

الجدول ١٣ - ٣ - الأرقام القياسية لحجم القوات المسلحة ومعداتها

(١٩٨٠ = ١٠٠)

١٩٩٥/١٩٩٤			١٩٨٧/١٩٨٦			
الطائرات المقاتلة	الدبابات الميدانية الرئيسية	القوات المسلحة العاملة	الطائرات المقاتلة	الدبابات الميدانية الرئيسية	القوات المسلحة العاملة	
١٠١,١	٩٣,٤	٩٥,١	١٠٨,٤	١١٢,٤	١٠٥,٠	العالم
١٠٦,٢	١١٧,٣	٨٤,٣	١١١,٧	١١٦,٧	١٠٣,٥	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١٢٤,٢	١٤٠,١	١٢٨,٠	١٢١,٢	١٢٩,٠	١٢٥,٦	البلدان النامية
١٠٧,٦	١٢٠,٠	٨٠,١	١١٦,١	١٢٢,٠	١٠٤,٩	منظمة حلف شمال الأطلسي
٨٢,٩	٦٧,٢	٧٤,٢	٩٨,٨	١٠٣,٩	١٠٢,٤	منظمة حلف وارسو السابقة
٩٨,٠	١٣٠,٣	٨٠,٥	١٢١,٤	١٣٠,٨	١٠٤,٦	الولايات المتحدة
١٢٢,٦	١١٢,٠	٧٩,٩	١٠٧,٨	١١٥,٢	١٠٥,٢	أوروبا وكندا في نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي
٩٣,٣	٩١,٧	١١٩,٩	٩٠,٩	٧٥,٦	٩٠,١	البلدان الأوروبية الأخرى
١١٢,١	١٥٦,٨	٩٨,٦	٨٥,٩	١٤٤,٦	١٠٠,٨	اليابان
١١٣,٦	١١٤,٤	٨٥,٦	١٠١,٨	١١٤,٤	٩٩,٣	استراليا ونيوزيلندا
٨١,٦	٦٣,٣	٧٠,٥	٩٨,٢	١٠٦,٠	١٠٠,٠	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧٥,٣	٦٦,١	٧٥,٤	١٠١,٣	٩٣,٥	١١١,٣	أوروبا الشرقية
١٣٤,٢	٩٢,٢	١٢٧,٠	١٧١,٦	١٣٨,٧	١٠٤,٤	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٠٨,٥	١٢٣,٢	١٤١,٣	١٤٩,٥	١٠٧,٨	١٦٢,٤	شمال افريقيا ^(أ)
١٣١,٢	١٣١,٦	١٥٩,٦	١١٤,٨	١٢٩,٨	١٨٨,٣	الشرق الأوسط
١٥٢,٠	١٥٦,١	١٣١,٤	١٢٩,١	١٣٣,٣	١٢٤,١	الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ومصر
٧٨,٦	٧٦,٨	١٨٥,٦	٧٣,١	١٢٢,٦	٣٢١,٣	جمهورية إيران الإسلامية والعراق
٩٧,٤	٧٠,٥	٦٥,٨	١٠١,٧	١٠٩,٥	٦٦,٣	الصين
١٢٣,٢	١٥٧,٠	١٢٠,٦	١١٦,٣	١٢٥,٨	١١٢,١	البلدان الآسيوية الأخرى
١٣٨,٧	٢٤٨,٨	١٠٨,٦	١٣٤,٩	١٨٤,٦	١٠٦,٧	البلدان حديثة التصنيع
١١٦,١	٢٥٩,٣	١١٨,٥	١٠٤,٩	٢٠٢,٤	١١٣,٨	أمريكا اللاتينية

المصدر: المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، "The Military Balance"، سنوات مختلفة.

باستثناء مصر.

(أ)

وفيما يتصل بمنظمة حلف شمال الأطلسي، يلاحظ أن النمو في مجال الدفاع كان متعلقا بالمعدات العسكرية، لا بحجم الخدمات المسلحة، كما أنه كان مركزا في الولايات المتحدة^(١٠). وكان ينظر إلى هذا النمو، بشكل أساسي، في نطاق منظمة حلف شمال الأطلسي باعتباره محاولة للحاق بالزيادات السابقة في حجم قوات منظمة حلف وارسو في ذلك الوقت، لا باعتباره محاولة لمضاهاة الزيادات الراهنة: وفي نفس الفترة، ظل حجم القوات المسلحة بمنظمة حلف وارسو ثابتا تقريبا.

وعقب الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦، قام كل من منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بتقليص حجم خدماتها المسلحة ومعداتاتها العسكرية. ومع هذا، فإن هذا التقليص كان أكثر حدة لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: ففي الفترة ١٩٩٥/١٩٩٤، كانت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لا تزال حائزة على دبابات وعلى طائرات مقاتلة تزيد بنسبة تناهز ١٧ في المائة و ٦ في المائة على التوالي بالمقارنة بما كان لديها في الفترة ١٩٨١/١٩٨٠، وذلك في حين أن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كانت لديها دبابات بمعدل يقل بنسبة ٣٦ في المائة وكانت لديها طائرات مقاتلة بمعدل يقل بنسبة ٢٠ في المائة^(١١).

أنماط الانفاق العسكري خارج نطاق البلدان الصناعية

كان تقدم الحرب الباردة، إلى حد كبير، بمثابة العامل الفاصل فيما يتعلق بالانفاق العسكري لدى بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ومع هذا، فبالنسبة لعدد كبير آخر من البلدان، لم يكن التهديد الأساسي متأنيا فيما يبدو من أي من هذين التحالفين، بل إنه كان يرجع إلى بلدان بنفس المنطقة أو إلى معارضين محليين. وبالتالي، فإن ثمة علاقة مباشرة ضئيلة نسبيا ينتظر وجودها بين الاتجاهات المتصلة بالانفاق العسكري لدى البلدان النامية والاتجاهات المتصلة بهذا الانفاق لدى منظمة حلف شمال الأطلسي وبلدان منظمة حلف وارسو السابقة. وكان هذا هو الحال في السنوات الأخيرة. فالانفاق العسكري بالبلدان النامية ككل قد وصل إلى ذروته بالمعدلات الحقيقية في عام

(١٠) فيما بين الفترتين ١٩٨١/١٩٨٠ و ١٩٨٧/١٩٨٦، يلاحظ أن عدد الدبابات الميدانية الرئيسية لدى الولايات المتحدة قد زاد بنسبة ٣٠ في المائة، وأن عدد طائراتها المقاتلة قد زاد بنسبة ٢٠ في المائة، في حين أن حجم قواتها المسلحة لم يزد سوى بنسبة ٥ في المائة فقط.

(١١) ينبغي أن يراعى أن ما كان يسمى "الجمهورية الديمقراطية الألمانية" قد أدرج في الأرقام المتعلقة بأوروبا الشرقية في الفترتين ١٩٨٠-١٩٨١ و ١٩٨٦-١٩٨٧. وفي حالة إدراجه في منظمة حلف شمال الأطلسي، فإن الهبوط في المعدات العسكرية لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية فيما بين الفترتين ١٩٨٧/١٩٨٦ و ١٩٩٥/١٩٩٤ كان سينخفض بمقدار ضئيل، وهذا هو نفس الوضع الذي كانت ستعرض له الزيادة في المعدات العسكرية لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. وثمة مشاكل أخرى تتعلق بالبيانات، ومنها كيفية حصر المعدات التي يجري تخزينها، وكيفية التمييز بين التخفيض في الأرقام من جراء عمليات تكهين معدات سليمة دون استبدالها وكذلك من جراء تطوير المعدات بالاستعاضة عن معدات قديمة بقطع أخرى أقل عددا من المعدات الحديثة التي تتسم بمزيد من الفعالية.

١٩٨٣. ثم هبط بنسبة ١٣ في المائة بحلول عام ١٩٨٩. وفيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٢، زاد هذا الانفاق بنسبة ١٤ في المائة بالمعدلات الحقيقية، ثم هبط بعد ذلك بنسبة ١١ في المائة في عام ١٩٩٣^(١٢).

ومن الواجب في البداية دراسة حالة الصين^(١٣). فقواتها المسلحة قد تكون أكبر القوات حجماً في العالم، وهي في المرتبة الثالثة من حيث الانفاق العسكري^(١٤) وفقاً لأحد المصادر. والصين واقعة في منطقة آسيا، وهي منطقة قد شهدت زيادات في نفقاتها العسكرية في السنوات الأخيرة، مما هو مبين في الجدول الثالث عشر - ٢. والجدول الثالث عشر - ٣ يبين أن حجم الخدمات المسلحة بالصين قد انخفض بشكل كبير فيما بين الفترتين ١٩٨١/١٩٨٠ و ١٩٨٧/١٩٨٦، وأن أرصدة الصين من الدبابات والطائرات قد انخفضت أيضاً بعد عام ١٩٨٦. ومع ذلك، فإن هذا الانخفاض يختلف تماماً عن الانخفاض الذي حدث في الاتحاد الروسي وهو يعكس تحديداً للمؤسسة العسكرية، لا تقليصاً لها. ويبين الجدول أيضاً أن مخزونات الدبابات والطائرات الجوية قد تعرضت لزيادة سريعة في بلدان آسيا الأخرى، التي تشمل الهند وباكستان ومجموعة البلدان ذات الاقتصادات حديثة التصنيع. وكما هو الحال بالنسبة للصين، كانت القدرة على تسديد ثمن مزيد من المعدات العسكرية، في نطاق اقتصادات ناهضة، بمثابة عامل محدد هام للانفاق العسكري بالكثير من البلدان النامية، فيما يبدو^(١٥).

(١٢) هذه البيانات مأخوذة من وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة World Military Expenditures and Arms Transfers 1993-1994 (Washington, D.C.1995).

(١٣) كما هو الحال بالنسبة لبلدان نامية كثيرة، يلاحظ أن المصادر الأساسية للبيانات الدولية المتعلقة بالانفاق العسكري تدرج تحفظات بشأن قابلية البيانات للمقارنة. انظر حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم لعام ١٩٩٤، ص ٣٩٠، و "World Military Expenditures and Arms Transfers, 1993-1994" الصادر عن وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة، ص ١٦٧: "بسبب الصعوبات الاستثنائية في تقدير تكلفة البوان وتحويله إلى دولار، ينبغي تناول مقارنات الانفاق العسكري الصيني وسائر البيانات باعتبارها تتضمن هامش خطأ كبيراً."

(١٤) يلاحظ أن النفقات العسكرية الصينية، التي هبطت بأسلوب ملحوظ عقب عام ١٩٧٩، قد ازدادت على نحو مطرد بعد عام ١٩٨٨. وميزانية الصين العسكرية قد ارتفعت بنسبة ١٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٣، ومن المتوقع لها أن ترتفع بنسبة أخرى تبلغ ٢٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٤. انظر June T. Dreyer, "The People's Army: serving whose interests?" Current History September 1994, P.267 حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم لعام ١٩٩٤، ص ٤٤١.

(١٥) كان هدف الصين متمثلاً في تحقيق "توازن معقول بين بناء الدفاع وإعادة بناء الاقتصاد". ومن أجل الإطلاع على مناقشة أكثر اكتمالاً لكيفية تحقيق هذا التوازن، فيما بين حد أعلى "لا يجوز تخطيه مع إبقاء الاقتصاد في الطريق السليم" وحد أدنى "يتيح للجيش أن يمضي في العمل على نحو صحيح"، انظر أيضاً Zheng Kaizhao "From national defense construction to economic reconstruction: a report from China" ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن "عواقب السلم - مشروع دولي"، الأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

وقد زادت البلدان النامية، بصفة عامة، من حجم قواتها المسلحة ومن أرصدها فيما بين عام ١٩٨٠ والفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ وكذلك فيما بين الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦ والفترة ١٩٩٥/١٩٩٤. وثمة استثناء واحد، في هذا الصدد، وهو بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي انخفضت أرصدها من الدبابات والطائرات عقب الفترة ١٩٨٧/١٩٨٦.

وفي الشرق الأوسط، تقلص حجم القوات المسلحة بعد عام ١٩٨٦، ولكن أرصدة المعدات قد زادت. ونتائج العمليات الحربية بالنسبة لأرصدة الأسلحة بادية من الاتجاهات المتعلقة بالمجموع الإجمالي للمؤسستين العسكريتين في جمهورية إيران الإسلامية والعراق: فبحلول الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ كان ليهما عدد أقل من الدبابات والطائرات، وذلك رغم زيادة عدد قواتهما المسلحة عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٠-١٩٨١. وأرصدة الأسلحة لدى البلدان الرئيسية المشتركة في عملية السلم بين الأردن وإسرائيل والجمهورية العربية السورية ومصر - قد زادت بمرور الوقت، وإن كان لا ينتظر من الأرقام ذات الصلة أن تعكس تماما تلك التطورات الإيجابية الأخيرة، فعملية السلم لم تبدأ إلا في عام ١٩٩١.

قياس مكاسب السلام باعتبارها تمثل تخفيضات في النفقات العسكرية

يتبين من المناقشة السابقة أن التخفيض في النفقات العسكرية العالمية قد حدثت بالمعدلات المطلقة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لا في البلدان النامية. وأحد الحسابات في هذا الصدد يقول بأن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والصين لو أنها أنفقت على الدفاع بالمعدلات الحقيقية في الأعوام من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٤ نفس المبلغ الذي أنفقه في عام ١٩٨٧، فإن هذه البلدان كانت ستنفق على الدفاع في تلك الفئة مبلغا يزيد عما تكبدته بالفعل بمقدار ٨٠٧ بليون دولار على نحو إجمالي. والمبلغ المقارن فيما يتعلق بالبلدان النامية يصل إلى ١٢٦ بليون دولار^(١٦). (انظر الإطار الثالث عشر - ١ من أجل الإطلاع على مناقشة لحساب مكاسب السلم باعتبارها تشكل تخفيض في الانفاق العسكري).

(١٦) انظر "التقرير المتعلق بالتنمية البشرية في عام ١٩٩٤" الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٤ (نيويورك وأوكسفورد، مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٩٤). والبرنامج الإنمائي لم يفصح عن مصادر بياناته الواردة في الجدول ٣-١ بالصفحة ٤٨. وهذه الأرقام تخالف الأرقام المقدمة من وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة. ومع هذا، فإن الحسابات القائمة على بيانات الوكالة تعطي نتيجة مماثلة، وهي أن قيمة مكاسب السلم تناهز النفقات العسكرية في عام واحد.

الإطار الثالث عشر - ١ - قياس مكاسب السلم

يتمثل أحد نهج قياس مكاسب السلم في تقدير التخفيضات بالميزانيات العسكرية. ومكاسب السلام، من منطلق هذا النهج، تعادل التخفيضات التراكمية المحسوبة بالنسبة لسنة الأساس، أو تعادل مقدار التغيرات السنوية عبر سلسلة من السنوات. وهذه الحسابات مبنية على أرقام تاريخية وتقوم الاسقاطات المتعلقة بالتخفيضات المحتملة على افتراض أن النفقات العسكرية سوف تنخفض بنسبة مئوية معينة كل عام خلال السنوات المقبلة. وتخصيص الموارد، التي يفترض الإفراج عنها، لا يشكل جزءاً ذاتياً من مكاسب السلم في إطار هذا النهج، وفي حالة أخذ هذا التخصيص في الحسبان، فإنه كثيراً ما يقتصر على مبادلة بسيطة بين النفقات العسكرية والاجتماعية. ومن الواضح أن تكاليف التكيف على المدى القصير والمنافع المتحققة على المدى الطويل لا يمكن أن ينظر فيها في هذا السياق.

وهذه الطرق المتعلقة بحساب مكاسب السلم تعتمد إلى حد كبير على سنة الأساس المختارة، علاوة على ذلك. واختيار سنة أساس أخرى يؤدي إلى تقدير مخالف تماماً لمكاسب السلم هذه. وثمة محاولة لتجنب هذه المشكلة تتضمن تطبيق خط "الاتجاه"، بناء على النفقات السابقة، لتحديد النفقات العسكرية المفترضة في فترة مستقبلية. وحجم مكاسب السلم يصبح في هذه الحالة قيمة الفرق بين النفقات المسقطه والفعليه، وهذه الطريقة تعتمد اعتماداً كبيراً على الإطار الزمني المستخدم لفترة لسريان "الاتجاه". وحيث أن الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠-١٩٨٧ قد شهدت توسعاً في الانفاق العسكري، فإن حساب مكاسب السلم بهذه الطريقة فيما يتصل بالأعوام التي تبدأ من عام ١٩٨٨ من شأنه أن يأتي برقم يزيد كثيراً عن الرقم المستقى من استخدام عام ١٩٨٧ كسنة للأساس: فخط "الاتجاه" كان سيوضح أن الانفاق العسكري يتعرض لزيادة مطردة. وفي حالة الولايات المتحدة على سبيل المثال، يلاحظ أن الانفاق العسكري في عام ١٩٨٧ قد التهم ٦,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. واستقرار اتجاه الانفاق العسكري، بوصفه نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وبناء على الفترة ١٩٧٩-١٩٨٧، من شأنه أن يؤدي إلى الخروج بنتيجة مفادها أن الانفاق العسكري كان سيلتهم ٧,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٤. وهذا الانفاق قد وصل في الواقع في عام ١٩٩٤ إلى ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل). واختيار فترة تتناقص فيها النفقات العسكرية، مثل فترة السبعينات، من أجل حساب "الاتجاه" كان سيؤدي أيضاً إلى تقدير أقل كثيراً لمكاسب السلم.

ومن الملاحظ، في نهاية المطاف، أن غالبية حسابات القيمة الحالية لتدفق مستقبلي للإيرادات تأخذ بعامل للحسم، ولكن تقديرات مكاسب السلام المترتبة على "وفورات" مستقبلية، بالقياس إلى سنة للذروة أو خط للاتجاه، تأخذ في الواقع بعامل للحسم يبلغ صفراً^(أ).

(أ) فيما يتعلق بأهمية تدفقات مستقبلية تتضمن عاملاً من عوامل الحسم من أجل التوصل إلى الرقم المتصل بـ صافي القيمة الحالية، انظر Tamin Bayoumi, Daniel Hewitt and Steven Symansky, "The impact of worldwide military spending cuts on developing countries" ورقة من ورقات صندوق النقد الدولي (WP/93/86)، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، التذييل.

الشكل الثالث عشر - ١ - الولايات المتحدة: حصة نفقات الدفاع القومي في
النفقات الاتحادية والناج المحلي الإجمالي، ١٩٩٤-١٩٤٠

والحدود القصوى اللاحقة في مجال الإنفاق العسكري قد شكلت نسبا مئوية مطردة التناقص من الانتاج والإنفاق الحكومي. فالإنفاق المتعلق بالدفاع قد بلغ حدا أقصى مقداره ١٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أثناء الحرب الكورية، حيث التهم هذا الإنفاق ٦٩ في المائة من النفقات الاتحادية، التي كانت تمثل بدورها ٢١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٦٨، أي عندما كانت حرب فيتنام على أشدها، بلغ الإنفاق في الأغراض الدفاعية ٩,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٤٦ في المائة من النفقات الاتحادية، أما في عام ١٩٨٦، أي أثناء الاضطلاع بآخر زيادة للأسلحة بسبب الحرب الباردة، فإن هذا الإنفاق قد بلغ ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي و ٢٣,٥ في المائة من النفقات الاتحادية. وبحلول عام ١٩٩٤، هبطت حصة هذا الإنفاق الدفاعي الى ٤,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع له في عام ١٩٩٦ أن يصل الى ٣,٧ في المائة - وهذه نفس نسبة عام ١٩٤٨.

ومع هبوط نفقات الدفاع، بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (وكذلك من النفقات الاتحادية)، يلاحظ أن النفقات الاتحادية في الأغراض غير الدفاعية قد تزايدت، من ٨,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٠ الى ١٧,٠ في المائة في عام ١٩٨٦ والى ١٩,٠ في المائة في عام ١٩٩٤. وهذه الزيادة يمكن أن تعزى جزئيا، وخاصة في السنوات الأولى، الى اعتبارات استراتيجية - عسكرية. وبعد قيام الاتحاد السوفياتي بوضع أول ساتل في الفضاء، كان ثمة شعور لدى الولايات المتحدة بأنها قد تخلضت في مجال التكنولوجيا وأنه يتعين عليها أن تلحق بالاتحاد السوفياتي من خلال تكريس موارد ملموسة للتعليم. وتكاثرت في ذلك الوقت الأصوات المطالبة بزيادة الإنفاق غير العسكري، وخاصة في ميدان التعليم، وكذلك في القطاعات الاجتماعية الأخرى، وقد ساعد في عمليات خفض الإنفاق العسكري خلال فترة زمنية في سداد هذه النفقات الإضافية.

وفي الثمانينات، كان التفكير السياسي، مع هذا، يخالف تماما ما ساد من تفكير في الستينات: وقد برز هدف سياسي يتمثل في تقليل عبء الضرائب أو في القيام على أقل تقدير بتثبيتته. فالزيادات في النفقات الاتحادية، بما فيها نفقات الدفاع، لم تضاهيها زيادة في الإيرادات، ومن ثم فقد ارتفع العجز. فالدين الاتحادي الإجمالي، الذي هبط من ٥٧,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٠ الى ٣٣,٥ في المائة في عام ١٩٨١، قد تزايد وبلغ ٧١,٥ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣. ومدفوعات الفائدة قد امتصت نسبة مطردة من النفقات. وثمره هدف رئيسي قد ظهر بالتالي، وهو تخفيض عجز الميزانية.

ونظرا للعزوف عن زيادة معدلات الضرائب أو تقليل الإنفاق غير العسكري بمبلغ مناظر، ساد الرأي القائل بأنه لا يمكن الاستمرار في مستويات النفقات العسكرية المتعلقة بعام ١٩٨٧. وثمره تجربة للمحاكاة وضعها مشروع لينك، وتبين منها أن القوات المسلحة لدى الولايات المتحدة لو كانت قد بقيت في مستواها لعام ١٩٨٧، فإن نفقات الدفاع كانت ستظل في مستوى ٦ الى ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن نسبة الدين الاتحادي الصافي الى الناتج المحلي الإجمالي كانت ستترفع بالتالي في ظل السياسات

المعمول بها الى حوالي ٥٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٧^(٧). ومن الواجب، في ظل هذه الظروف أن ينظر الى مكاسب السلم، لا باعتبارها إفراجا عن موارد ضخمة من أجل استعمالات بديلة، بل باعتبارها تجنباً لما كان سوف يحدث لو أن مستويات عام ١٩٨٧ من النفقات العسكرية قد ظلت على حالها. وهذه الاستعمالات البديلة تتوقف على الافتراضات الموضوعية بشأن سلوك الحكومة والأسواق ومن شأنها أن تتضمن احتمالات من قبيل خفض الإنفاق في الأغراض غير الدفاعية أو زيادة الضرائب أو حدوث أزمة مالية من جراء فقد ثقة الأسواق في قدرة الحكومة على معالجة الموقف في مواجهة تصاعد العجوزات.

الرصد الميزني لمكاسب السلم

يتبين من الاعتبارات السابقة كيف أن الحكومات تتخذ في الواقع قرارا ما، اذا وقفت مكتوفة اليدين على نحو ظاهر إزاء انخفاض نفقات الدفاع. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن الولايات المتحدة اذا ما قررت أن تزيد من إنفاقها على الطرق بنفس المبلغ المتوفر من تخفيضات الإنفاق الاتحادي على الدفاع، فإن النتائج المتحققة على صعيد عجز الميزانية وأسعار الفائدة الطويلة الأجل ستظل كما هي لو أن الولايات المتحدة قد أبطت الإنفاق العسكري على حاله (وذلك رغم أن هذا الإنفاق الاتحادي على إزالة عوائق النقل ربما كان سيؤدي الى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل). وفي هذا المثال، يلاحظ أن البديل لوجود شبكة اتحادية موسعة النطاق من الطرق العامة - والارتفاع المحتمل لأسعار الفائدة من جراء زيادة عجز الميزانية - هو انخفاض معدلات الفائدة، مما كان سيشجع دوائر الصناعة والتجارة على توسيع نطاق معداتها الرأسمالية، وسييسر أيضا من قيام الحكومات المحلية بالاقتراض لتوسيع نطاق ما لديها من هياكل أساسية، بما في ذلك الطرق. ولا يوجد قرار حكومي يمكن أن يقال عنه وحده إنه أفضل القرارات وأولها فيما يتصل بكيفية إعادة رصد الموارد التي يفرج عنها نتيجة خفض النفقات العسكرية. ومثل هذا التحليل يتطلب القيام بتحليل لكل بلد على حدة مع إجراء دراسة تفصيلية للمزايا الاقتصادية الطويلة الأجل التي ستترتب على الأنواع المختلفة للإنفاق - الاستثمار الحكومي في الهياكل الأساسية أو الإنفاق الاجتماعي أو الاستثمار من جانب دوائر التجارة والصناعة.

ومن الشواغل الرئيسية لدى الحكومات في السنوات الأخيرة، حجم عجز الميزانية لديها والمستوى الشامل لديونها^(٨). والمناقشة المتعلقة بتعديل دستور الولايات المتحدة، فيما يتصل بتحقيق ميزانية متوازنة، قد ساعدت على تسليط الضوء على أهمية هذه القضية في البرنامج السياسي للحكومة. ومعاهدة

Hung-Yi Li and Peter Pauly, "Military expenditures and the United States Business Cycle" (١٧)

ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن عواقب السلم - مشروع دولي، الأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥.

(١٨) للاطلاع على تحليل أكثر اكتمالا، انظر الفصل الرابع أعلاه.

ماستريخت قد نصت على أن مستويات الديون التراكمية لدى بلدان الاتحاد الأوروبي التي ترغب في دخول الاتحاد النقدي لا يجوز لها أن تزيد عن ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حالة جعل هذه النسبة بمثابة رقم قياسي للدين الحكومي، فإنه لن تكون هناك إلا حفنة ضئيلة من بلدان الاتحاد، بل وفي الواقع من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، هي التي ستستطيع الوفاء بها. ومعاهدة ماستريخت قد نصت أيضا على أن عجز الميزانية لا يصح له أن يتجاوز ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي عام ١٩٨٥، كانت غالبية البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، باستثناء ألمانيا وبعض من دول شمال أوروبا، تعاني من عجز يناهز هذا المستوى أو يتجاوزه.

وفي البلدان النامية، كان الوضع أكثر تنوعا بشكل كبير، فثمة دول عسكرية اقليمية هامة عديدة، تشمل الجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب والهند، كان لديها عجز يقرب من ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٣. ويلاحظ، من ناحية أخرى، أن البلدان حديثة التصنيع، باستثناء تايلند، وهي اندونيسيا وجمهورية كوريا وسنغافورة وماليزيا، لديها عجوزات صغيرة في ميزانياتها بل وفوائض.

ومجمل القول إن نقطة البداية في تقليص حجم المنشأة العسكرية، قبيل عام ١٩٨٥ وبالنسبة لكثير من البلدان وخاصة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، قد تمثلت في النظر الى غالبية تخفيضات النفقات باعتبارها تؤدي الى تقليل عجز الميزانية.

التخفيضات في النفقات العسكرية والتغيرات في موقف الميزانيات الحكومية

يتضمن الجدولان الثالث عشر - ٤ والثالث عشر - ٥ الأرقام المتعلقة بالبلدان، التي توجد بيانات عنها، بشأن التغيرات في نفقات الدفاع والنفقات الحكومية غير الدفاعية وموقف الميزانية، كنسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٠^(١٩). وفي ضوء المشكلة المتعلقة بأخذ عامل التضخم في الحسبان، يلاحظ أن النظر الى هذه التغيرات في صورة حصص قد يكون أفضل طريقة موثوقة لبيان كيفية استخدام الحكومات لمكاسب السلم.

(١٩) فيما يتعلق بأغراض التحليل، وقع الاختيار على السنوات من ١٩٨٥ الى ١٩٩٠، حيث أن مجموعات البيانات كانت أكثر اكتمالا بالنسبة لهاتين السنتين. وحيث أن البيانات المتعلقة ببلدان افريقيا كانت بالغة المحدودية، فإن غالبية الأرقام المتصلة بالبلدان الافريقية كانت خاصة بفترات زمنية أخرى.

الجدول ١٣ - ٤ - التغيرات في الحصة المئوية للنفقات الحكومية المركزية، على الصعيدين الدفاعي وغير الدفاعي، من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٥ - ١٩٩٠

(نسب مئوية)

النفقات الدفاعية				النفقات غير الدفاعية
٢ إلى ١	صفر إلى واحد	صفر إلى ١	- ٢ إلى ١	- ٢ +
ليبيريا	الترويج	كوستاريكا		٤ إلى ٦
	تشيكوسلوفاكيا			٢ إلى ٤
	ليسوتو			
البحرين	ماليزيا	اسبانيا	جمهورية كوريا	صفر إلى ٢
توغو	نيبال	أوروغواي	هنغاريا	
		بربادوس		
		فنلندا		
	باراغواي	جمهورية ألمانيا الاتحادية	جمهورية إيران الاسلامية	صفر إلى ٢ -
	تركيا	الدانمرك	المغرب	
	زمبابوي	قبرص	يوغوسلافيا	
	ميانمار	كندا		
		مالطة		
		النمسا		
		الهند		
		الولايات المتحدة		
	موريشيوس	تونس	المملكة المتحدة	- ٢ إلى ٤
		الجمهورية الدومينيكية		
		سري لانكا		
		فرنسا		
		الكاميرون		
		استراليا	تايلند	- ٤ إلى ٦
		السويد		
		هولندا		
		البرتغال		
		ايرلندا	شيلي	- ٦ إلى ٨
	رومانيا	سنغافورة	اسرائيل	- ٨ +
		المكسيك		

المصدر: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "Government Finance Statistic" الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

الجدول ١٣ - ٥ - التغييرات في الحصص المئوية للانفاق الدفاعي والموقف الميزني من الناتج المحلي الاجمالي، ١٩٨٥ - ١٩٩٠
(نسب مئوية)

النفقات الدفاعية				موقف الميزانية
٢ إلى ١	صفر إلى ١	صفر إلى ١ -	١ - إلى ٢ -	+ ٢ -
		إيرلندا	تايلند	الجمهورية العربية السورية
		البرتغال		
		سنغافورة		
		السويد		
		الكاميرون		
		المكسيك		
				٦ إلى ٨
		استراليا	المغرب	٤ إلى ٦
	باراغواي	اسبانيا	شيلي	٢ إلى ٤
	تركيا	أوروغواي	المملكة المتحدة	
	موريشيوس	الجمهورية الدومينيكية		
		كندا		
		قبرص		
	تشيكوسلوفاكيا	جمهورية إيران الاسلامية	جمهورية كوريا	صفر إلى ٢
	ماليزيا	بربادوس	هنغاريا	
		سري لانكا	يوغوسلافيا	
		فرنسا		
		فنلندا		
		النمسا		
		الهند		
		هولندا		
		الولايات المتحدة		
	رومانيا	جمهورية ألمانيا الاتحادية		صفر إلى ٢ -
	ليسوتو	تونس	اسرائيل	
	نيبال	الدانمرك		
		كوستاريكا		
		مالطة		
	النرويج			٢ - إلى ٤ -
توغو	زمبابوي			٤ - إلى ٦ -
	ميانمار			
البحرين				٦ - إلى ٨ -
ليبيريا				٨ -

المصدر: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "Government Finance Statistic" الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وهذا النهج قد يبعث على تصورات خاطئة لأن البلدان السريعة النمو، وخاصة تلك البلدان في آسيا، كثيرا ما زادت من انفاقها العسكري بالمعدلات الحقيقية ولكنها كانت تشهد هذا الانفاق ينخفض باعتباره نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. بيد أن الانفاق العسكري المتزايد، الذي يشكل حصة متناقصة من اقتصاد متنام من شأنه أن يفرض عبئا أخف من ذلك العبء الذي يمثله ارتفاع حصة موارد المجتمع المستخدمة في أغراض الدفاع عندما يكون الاقتصاد آخذاً في الهبوط أو الكساد.

والانفاق في شؤون الدفاع مهمة من مهام الحكومة المركزية، بشكل دائم، فهذه الحكومة هي التي تتولى البث في كيفية تمويله أو في كيفية استخدام الإيرادات في مختلف الأغراض. ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن قدرا كبيرا من النفقات المتعلقة بالقطاع الاجتماعي، بما في ذلك الطرق والتعليم والصحة، يجري الاضطلاع به وتمويله على يد سلطات محلية تتمتع بدرجات مختلفة من الاستقلال عن السلطة المركزية، بما في ذلك حق جمع الإيرادات من أجل أغراضها الخاصة بها. وتقلص أحد بنود نفقات الحكومة المركزية لا يعني تلقائيا، بالتالي، أن ثمة أموالا مقابلة يمكن استخدامها على يد الحكومات المحلية فيما يتصل بالخدمات الاجتماعية. بيد أنه على صعيد عام، يلاحظ أن عمليات الاختيار بين الانفاق على الدفاع والانفاق على القطاع الاجتماعي إنما يضطلع بها المجتمع.

ومن الملاحظ، في نهاية المطاف، أن هذا الأسلوب المتبع في النظر إلى رصد مكاسب السلام في الميزانية يتضمن المقارنة بين نقطتين زمنييتين دون مراعاة للدورة الاقتصادية، أي دون مراعاة بالتالي للتغيرات الحادثة في موقف الميزانية إبان العمالة الكاملة. وكبر العجز وارتفاع الانفاق الحكومي في الأغراض غير الدفاعية قد يتأتان نتيجة الكساد، وهذا الكساد يؤدي إلى خفض عوائد الضرائب وزيادة انفاق الحكومات في الشؤون غير الدفاعية، وخاصة فيما يتعلق باستحقاقات البطالة. ومع هذا، فإن البيانات اللازمة غير متوفرة، بالنسبة لكثير من البلدان، حتى يمكن حساب حجم عجز الميزانية والانفاق غير الدفاعي عند نفس النقطتين بالدورة الاقتصادية. والبيانات المقدمة تبين ما هية التغيرات التي حدثت بالفعل، وفي ضوء وجود تعليقات من عدد كبير نسبي من البلدان، ومع مراعاة أن هذه البلدان كانت تحتاز مراحل مختلفة من دوراتها الاقتصادية، فإنه يتوقع، في حالة تبلور نمط متسق نسبي، أن هذا يمثل اختيارا اجماليا من قبل الحكومات.

والجدولان يبينان أن استعادة التوازن المالي كانت مفضلة على استخدام مكاسب السلام من أجل زيادة النفقات الحكومية الأخرى. وبالنسبة لغالبية البلدان المذكورة في الجدول الثالث عشر - ٤، يلاحظ أن حصتي الانفاق الحكومي المركزي على كل من الشؤون الدفاعية وغير الدفاعية في الناتج المحلي الاجمالي قد تعرضتا للهبوط فيما بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠. والبلد الوحيد من بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الذي حدثت فيه زيادة في حصتي كل من الانفاق الدفاعي وغير الدفاعي هو النرويج، فالنرويج بلد مصدر للنفظ وهو يتمتع بموقف مالي مريح نسبيا^(٢٠).

(٢٠) انظر Adne Cappelen, Nils Petter Gleditsch and Olav Bjerkholt, "The peace dividend in Norway: domestic or international", ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن عواقب السلم - مشروع دولي، الأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

وفيما يتصل بمعظم البلدان الواردة في الجدول الثالث عشر - ٥، كان ثمة تحسن في موقف الميزانية. فالصورة العامة قد تمثلت، خاصة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، في أن حصص الانفاق الحكومي الاجمالي ومكونيه، أي الانفاق الدفاعي وغير الدفاعي، في الناتج المحلي الاجمالي قد تعرضت للهبوط، وأن حالة الميزانية قد تحسنت. ومع هذا، فقد لوحظ في بلدان كثيرة أن الهبوط في حصة الانفاق الحكومي الاجمالي من الناتج المحلي الاجمالي كان مرتفعا عن مستوى التحسن في موقف الميزانية، وهذا يعكس هبوطا في حصة إيرادات الحكومة من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا التخفيف من حدة العبء الضريبي، الذي ساعد على تحقيقه خفض حصة الانفاق العسكري في الناتج المحلي الاجمالي، قد يكون هدفا من أهداف الحكومات التي تخشى من العواقب الانتخابية المترتبة على زيادة الضرائب^(٢١).

ونطاق تغير حصة الانفاق في الأغراض الدفاعية كان أضيق كثيرا من نطاق تغير الانفاق في الأغراض غير الدفاعية أو التغير الحادث في موقف الميزانية: وفي حالات اسرائيل والجمهورية العربية السورية ومصر وحدها، يلاحظ أن حصة الانفاق الدفاعي في الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت بما يزيد على ٢ في المائة. وفي اسرائيل، كان الانفاق الحكومي، على الصعيدين العسكري وغير العسكري، يلتهم ما يزيد على ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي، وقد سحب الانخفاض في الانفاق العسكري انخفاض في النفقات الحكومية غير العسكرية، مما جعل استحقاق الحكومة من الانتاج يصل إلى حد ٥٠ في المائة تقريبا. وهبطت الإيرادات على نحو أكثر من ذلك، واتسع نطاق العجز. وفي الجمهورية العربية السورية ومصر، يلاحظ أن حصص الإيرادات قد هبطت أيضا، ولكن التخفيضات في حصص النفقات الحكومية، على الصعيدين العسكري وغير العسكري، قد أتاحت تحسين الموقف المالي. وفي شيلي، تحسّن هذا الموقف المالي عقب الاضطلاع بتخفيض حاد للانفاق غير الدفاعي. وهذا يعكس سياسة تقليص السلطة الحكومية، مما يعني إبعاد الحكومة عن غالبية جوانب حياة السكان مع القيام في نفس الوقت بمد شبكة للأمان من أجل أشد السكان فقرا^(٢٢). وفي شيلي، كان الانفاق الدفاعي بحلول عام ١٩٩٠ يزيد بمقدار ضئيل جدا عن نسبة ٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي. وفي هذا البلد، وفي بلدان نامية كثيرة أخرى، حيث تم تخفيض الانفاق العسكري بحلول عام ١٩٩٣ إلى مستوى نسبة مئوية صغيرة من الناتج المحلي الاجمالي، كما هو وارد في الجدول الثالث عشر - ١، يلاحظ أن ليس ثمة توقعا للاضطلاع بتخفيضات أخرى تماثل ما حدث في الماضي.

(٢١) على سبيل المثال، قال هونغ باي وستيفن هول وجيمس نيكسون ورون سميث: "في ضوء فوز المحافظين بفارق ضئيل في عام ١٩٩٢، يلاحظ أن زيادة الضرائب كانت ستجعلهم يخسرون في الانتخابات بكل بساطة ... وقد يقال إن هناك نتيجة اقتصادية أساسية لخفض الانفاق العسكري في المملكة المتحدة، وهي السماح ببقاء حكومة المحافظين في السلطة فترة أطول مما كان سيتاح لها لو كان هذا الانفاق على غير ذلك النحو". انظر "The macroeconomics of the peace dividend in the UK"، ورقة أعدت لاجتماع مشروع لينك، سالامانكا، اسبانيا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

(٢٢) Angelo Codevilla "Is Pinochet the model? Foreign Affairs, November/December 1993, p. 133

وفي عام ١٩٧٣، كان لدى حكومة شيلي ٦٥٠ ٠٠٠ موظف وبحلول عام ١٩٨٩ كان لديها ٨٧١ ١٥٧ موظفا (ص ١٢٩).

الاختيار بين النفقات العسكرية والاجتماعية

إن ثمة مناقشات كبيرة على الصعيد الدولي بشأن حاجة الحكومات إلى زيادة انفاقها الاجتماعي وتقليل انفاقها العسكري. والجدولان الثالث عشر - ٦ والثالث عشر - ٧ يتضمنان أرقاماً تتعلق بالتغيرات في الحصة الاجمالية من الناتج المحلي الاجمالي التي ترصد من أجل النفقات الحكومية المركزية المتصلة بالصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي والاسكان، والتي تتخذ مقياساً للنفقات الاجتماعية التي تتحملها الحكومة. والتغيرات في هذه الحصة الاجمالية مقارنة بالتغيرات في المجموع المتعلق بالدفاع. والفترتان موضع الدراسة هما الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٥ والفترة من عام ١٩٨٥ إلى آخر عام تتوفر بشأنه بيانات. وإذا كانت هناك مقايضة مباشرة بين الانفاق العسكري والاجتماعي، فإن القيودات ذات الصلة تدرج مجمعة في الربعين الأيسر العلوي والأيمن السفلي. وفيما خلا ذلك، يلاحظ أن هذه القيودات موزعة في الأربعة أرباع بكاملها.

الجدول ١٢ - ٧ - التغييرات في النفقات الحكومية المركزية بشأن قطاع الدفاع والقطاع الاجتماعي، من عام ١٩٨٥ إلى آخر عام توجد بشأنه بيانات

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

النفقات في قطاع الدفاع						النفقات في القطاع الاجتماعي
+٢	١ إلى ٢	صفر إلى ١	صفر إلى ١-	١- إلى ٢-	+٢-	
الكويت	بنما	النرويج	أوروغواي رومانيا السويد لكسمبرغ ليستوتو	هنغاريا	اسرائيل	+ ٤
		ايطاليا تركيا زمبابوي	قبرص كوستاريكا مالطة	جمهورية ايران الإسلامية المملكة المتحدة		٤ - ٢
		باراغواي سري لانكا	استراليا بربادوس كندا النمسا			٢ - ١
	البحرين	البرتغال ميانمار	اندونيسيا الدانمرك فنلندا المغرب الهند هولندا	جمهورية كوريا الولايات المتحدة		صفر إلى ١
		موريشيوس	جمهورية المانيا الاتحادية الجمهورية الدومينيكية فرنسا نيبال	تايلند		صفر إلى ١-
			تونس الكاميرون المكسيك	سنغافورة	مصر	١- إلى ٢-
			اسبانيا بلجيكا ليبيريا		الجمهورية العربية السورية	٢- إلى ٤-
			ايرلندا	شيلي		٤-

المصدر: إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "Government Finance Statistic" الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

وفي الفترة الأولى، حيث كانت حصة الانفاق العسكري تتجه نحو الارتفاع، وخاصة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، يلاحظ أن الانفاق الاجتماعي قد تزايد أيضا بالكثير من البلدان. وفي الفترة الثانية، هبطت حصة الانفاق العسكري بغالبية البلدان المدرجة، كما أن حصة الانفاق الاجتماعي قد هبطت أيضا بعدد منها. وفي هذه الفترة، لم يكن هناك سوى بلد واحد هو الذي أظهر زيادة في حصة انفاقه الدفاعي وانخفاضا في حصة الانفاق الاجتماعي. والكويت، وهو بلد مصدر للطاقة على نحو فائض، قد تمكن من زيادة كل من الانفاقين العسكري والاجتماعي في كلا الفترتين.

وهذه البيانات لا تثبت انتفاء العلاقة بين الانفاق العسكري والاجتماعي. وليس من المنتظر، على أي حال، تحقيق مقايضة شبه فورية في هذا المجال. ومن الملاحظ، علاوة على ذلك، أن التغيرات في الانفاق الاجتماعي لا تتحدد بمجرد توفر موارد ما نتيجة تحريرها من جراء تخفيض بنود أخرى من الانفاق الحكومي، بما فيها بند الانفاق العسكري، بل أنها تتحدد بناء على عوامل طويلة الأجل، من قبيل التغيرات في تكوين السكان. والعملية السياسية تساعد أيضا في تحديد الدور الذي يمكن، أو ينبغي، للحكومة أن تضطلع به في ميدان الرفاه الاجتماعي. ودراسة العلاقات القائمة بين الانفاق الاجتماعي وتوفر الموارد الحكومية يقتضي استحداث مجال للرفاه الاجتماعي. ومع هذا، فإن العدد المحدود من البلدان النامية، التي وردت في الجدولين الثالث عشر - ٦ والثالث عشر - ٧، يسלט الضوء على ضعف القاعدة الإحصائية المتصلة بالعمل في هذا المجال. وقارة أفريقيا قد تتضمن أشد التناقضات فيما بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي، ولكن البيانات اللازمة لدراسة هذه المشكلة غير متوفرة في الوقت الراهن على أساس ثابت وملائم التوقيت. وقد أدى تزايد القلق على الصعيد الدولي فيما يتصل بالإنفاق العسكري في البلدان النامية إلى إيلاء مزيد من الأهمية لموضوع جمع البيانات ذات الصلة بشأن العبء العسكري.

وضع نماذج لآثار تخصيص مكاسب السلم

إن التحليل الوارد أعلاه، وهو تحليل يتعلق بالتغيرات في حصص الإنفاق الحكومي التي تستخدم في مختلف البنود، لا يتضمن تقييما لمجموع الآثار المترتبة على النمو الاقتصادي والرفاه من جراء القرارات التي اتخذتها الحكومات.

بيد أنه كان من المتعذر أن يجري اختبار للآثار الطويلة الأجل لعملية التحول من الانفاق العسكري إلى الانفاق المدني. ففوائد نزع السلاح لا تتحقق بين عشية أو ضحاها: ومن الواجب أن ينظر إلى نزع السلاح بوصفه عملية استثمارية، تقتضي تحمل التكاليف الراهنة من أجل تحقيق مزيد من المكاسب في المستقبل^(٢٢). ونزع السلاح يتطلب في حد ذاته تكبد تكاليف مباشرة. فاستحقاقات البطالة ينبغي أن تدفع لأعضاء القوات المسلحة المسرحين والعاملين الزائدين عن الحاجة في صناعات الدفاع كما أن ثمة تكاليف

(٢٢) هذا النهج مستخدم في "نزع السلاح كعملية استثمارية" لمعهد الأمم المتحدة لأبحاث نزع السلاح: جنيف ١٩٩٢، وفي "Peace Dividend-myth or reality" Michael Intriligator، ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن عواقب السلم - مشروع دولي، مقر الأمم المتحدة، آذار/مارس ١٩٩٥.

لا بد من تحملها من أجل تدمير الأسلحة والتحقق من تطبيق اتفاقات الحد من الأسلحة^(٢٤). واستحداث استخدامات بديلة للأموال الحكومية قد يتضمن في حد ذاته تكلفة استثمارية مبدئية. وعلى سبيل المثال، وفي حالة النفقات التعليمية والصحية، يلاحظ أنه قد يتعين بناء المدارس والمستشفيات والمستوصفات وتدريب المدرسين والأطباء والاختصاصيين الاجتماعيين من أجل رصد النفقات بشكل دائم. وهذا يعني، بعبارة أخرى، أن انفاق مكاسب السلام لا يتضمن مجرد تحويل الأموال من بند لآخر.

وثمة نماذج اقتصادية قياسية كانت موضع استخدام لتقييم آثار التغيرات الحادثة في مجال الإنفاق العسكري بالنسبة لسائر المتغيرات الاقتصادية. وهي تستند في حد ذاتها الى نموذج اقتصادي أساسي وكذلك الى افتراضات تتعلق بسياسة الحكومات^(٢٥). وعلى الصعيد القصير الأجل، يلاحظ أن الآثار المثبطة للطلب والمرتبة على خفض النفقات العسكرية تميل الى تصدر النتائج التي تأتي بها هذه النماذج. أما على الصعيد الأطول أجلا، فإنه سيتعين القيام بوضع افتراضات بشأن التقدم التكنولوجي، دون حفز من البحوث العسكرية، وكذلك بشأن حجم ونتاجية أي استثمار جديد من تلك الاستثمارات التي ستجتم عن هبوط الإنفاق العسكري. وثمة نتائج قوية تتأتى من دراسات قطرية فردية، ولكنها كثيرا ما لا تندرج في الدراسات الشاملة لعدة بلدان، وخاصة تلك الدراسات القائمة على عتبة كبيرة متباينة. وأسباب النمو الاقتصادي الطويلة الأجل غير مفهومة تماما. ومن ثم، فإنه لا يلاحظ أن التحليلات طويلة الأجل للآثار، التي تحدثت في مجال النمو الاقتصادي بسبب تغيرات الانفاق العسكري، كثيرا ما لا تؤدي الى نتائج قوية^(٢٦).

(٢٤) للاطلاع على مناقشة أوفى لهذه القضايا، انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1، الفصل السادس).

(٢٥) للاطلاع على مناقشة لمدى أهمية النموذج الاقتصادي الأساسي ورد الفعل المتوقع من الحكومات، انظر: Robert M. Coen and Bert G. Hickman "Macroeconomic impacts of disarmament and the peace dividend in the U. S. economy", and F. Gerard Adams, "Alternative approaches to modelling the macroeconomic impact of government (military) spending: an empirical example" (of the Philippines) معدتان من أجل اجتماع مشروع لينك/ المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن عواقب السلم - مشروع دولي، الأمم المتحدة بنيويورك في شهر آذار/مارس ١٩٩٥؛ و Hong Bai وآخرون، المرجع المذكور آنفا.

(٢٦) "في الوقت الذي لا يوجد توافق واضح في الآراء بالمؤلفات فيما يتصل بآثار الانفاق العسكري، يلاحظ أن الاستنتاج الأكثر انتشارا هو أن العبء العسكري لا يؤدي الى تأثير هام بالنسبة للنمو الاقتصادي أو أنه يؤثر على هذا النمو بشكل سلبي. انظر J. Paul Dunne, "The economic effects of military expenditure in developing countries" ورقة أعدت من أجل اجتماع مشروع لينك. سالامانكا، اسبانيا، أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ص ١١.

استخدام النماذج الاقتصادية القياسية العالمية

إن طريقة استخدام مكاسب السلام ستؤدي إلى نتائج لا تقتصر على صعيد اقتصاد البلد المعني وحده، بل ستتخطاه في حالة البلدان ذات الشأن على مسرح الاقتصاد العالمي، من قبيل الولايات المتحدة، إلى الاقتصاد العالمي كله.

ومع هذا، فإن من الصعب على الكثير من النماذج الاقتصادية القياسية أن تحسب الآثار المترتبة على تحويل الإنفاق الحكومي من المجال العسكري إلى مجالات بديلة. وهذا لا يتضمن مجرد التمييز بين النفقات الاستهلاكية والاستثمارية لدى القطاع الخاص والحكومات فحسب، بل يتضمن أيضا الاضطلاع بالتمييز بين مختلف بنود النفقات الحكومية. وفي النماذج التجميعية إلى حد كبير، يلاحظ أن تحويل الإنفاق الحكومي من القطاع العسكري إلى القطاع الاجتماعي، من شأنه، حتى لو كان ممكنا، أن يغير من تركيب الناتج القومي الإجمالي، لا من حجمه الشامل، مما يعني أنه لن ينعكس بكامل صورته في النتائج المتحققة على الصعيد القصير الأجل إلى الصعيد المتوسط الأجل. وفي حالة عدم توقع عائد أكبر حجما من النفقات المتصلة بالقطاع الاجتماعي، فإن النمو الاقتصادي الطويل الأجل لن يتعرض لاختلاف كبير، علاوة على ذلك. وتقييم آثار أي تخفيضات ضريبية يمكن أن تترتب على خفض الإنفاق العسكري من شأنه أن يتضمن إجراء تحليل للآثار الطويلة الأجل للتحويل نحو استهلاك واستثمار القطاع الخاص، مما يتطلب بالتالي وضع نموذج كيفية تغير النمو الاقتصادي بفعل نفقات استثمارية بعينها^(٧٧).

بيد أن نماذج الاقتصاد الكلي قد تكون مفيدة، مع هذا، في بيان آثار تلك السياسة المتعلقة بعدم زيادة الإنفاق الحكومي من أجل التعويض عن هبوط الإنفاق في شؤون الدفاع. والآثار الأولية ذات الصلة ستكون في مجال معدلات الفائدة، من خلال تحسن حالة الميزانية، وكذلك في مجال أسعار الصرف. وهذه الآثار المتصلة بأسعار الصرف ستتوقف أيضا، بشكل جزئي، على ما إذا كان البلد مستوردا أو مصدرا صافيا للأسلحة.

(٧٧) انظر، على سبيل المثال، Coen and Hickman، المرجع المذكور آنفا، ص ٢١: "قد تحصل الأسر المعيشية ودوائر الأعمال التجارية على أكبر المنافع من مكاسب السلم إذا ما كرست لتخفيض الضرائب، لأن انتعاش الإنتاج الحقيقي سوف يتحقق إلى حد كبير، في هذه الحالة، من خلال زيادات الاستهلاك والاستثمار لدى الأسر... [ومع هذا] فمن الواجب أن نراعى أن ثمة تقييدات هامة تكتنف النماذج الاقتصادية الكلية فيما يتعلق بدراسة البدائل. والنموذج من قبيل نموذجنا هذا لا يتضمن، بصفة خاصة، تقديم تبرير كامل للآثار المحتملة لزيادة الاستثمار الحكومي بالنسبة لنمو الاقتصاد. والاستثمارات الحكومية في قطاعات من قبيل الهياكل الأساسية والتعليم والأبحاث العلمية لا تؤخذ في الاعتبار على نحو مستقل، والآثار المحتملة لهذه الاستثمارات بالنسبة للإنتاج الكلي غير واردة في إطارنا الإنتاجي. ومن ثم، فإننا قد نكون متجاوزين لقناة هامة من شأنها أن تتيح لمكاسب السلم زيادة الاستثمار والاستهلاك الخاصين على المدى البعيد.

وبوسع النماذج العالمية أيضا أن تبرز الآثار الدولية لخفض النفقات العسكرية فيما يتصل بالبلدان غير المشاركة. وهذه تعكس عملية التكيف على الصعيد المحلي: فالآثار الانكماشية لنزع السلاح في مجال تقليص الطلب الكلي تؤدي في البداية إلى آثار عرضية سلبية، وذلك في إطار تناقص صادرات البلدان الثالثة. وفي بعض النماذج، تتفاقم العملية إلى ما هو أبعد من ذلك، في ظل هبوط أسعار الصرف لدى البلدان التي تتعرض لانكماش اقتصادي. ومع هذا، فإنه يلاحظ، على المدى المتوسط، أن ثمة بلدانا كثيرة، ولا سيما البلدان النامية، تستفيد من خفض معدلات الفائدة الذي يترتب على تقليص حجم العجز في البلدان التي تقوم بتخفيض نفقاتها العسكرية، وخاصة الولايات المتحدة. وهذا الأثر يتضح بصفة خاصة في حالة القيام بصفة أساسية باستخدام تخفيضات الإنفاق العسكري في تخفيض العجز، في حين أن عمليات تخصيص النفقات من جديد داخل القطاعات الحكومية لن تؤدي إلى هذا الأثر، رغم أنها ستقلل إلى أدنى حد حجم الصدمة السلبية الأولية التي سيتعرض لها النشاط الاقتصادي.

نتائج النماذج العالمية

في محاولة لتقييم أنماط حجم الآثار الاقتصادية الدولية المترتبة على المضي في تخفيضات الإنفاق العسكري. كان ثمة استخدام لنظام "لينك" من أجل محاكاة تخفيضات في النفقات العسكرية، تتسم بالتنسيق وتعدد الأطراف، بعدد كبير من البلدان الصناعية والنامية. والحالة المتعلقة بالعمل على صعيد متعدد الأطراف تتمثل في وجود أثر إيجابي في ميدان الرفاه من جراء التصعيد المحتمل للأمن الدولي، مما لا يمكن توفيره عن طريق نزع السلاح من جانب واحد. والجهود المبذولة من طرف واحد يمكن أن تؤدي إلى عواقب اقتصادية مماثلة، ومع هذا، فإن فعاليتها لن تكون قوية على النحو الواجب في إطار منظور الأمن الدولي.

والمحاكاة قد توخت، بشكل محدد، الاضطلاع بتخفيضات في ١٤ بلدا صناعيا، وفي ثلاثة بلدان نامية، بما في ذلك الصين، وفي الاتحاد الروسي^(٢٨). وهذه البلدان تشمل غالبية البلدان ذات الإنفاق العسكري الكبير، أي البلدان التي تمثل الحصة الغالبة من النفقات العسكرية في وقتنا هذا. وفي كافة البلدان، ستخضع حصص النفقات العسكرية من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ بمقدار الربع بحلول عام ٢٠٠٢، وذلك ابتداء من عام ١٩٩٤^(٢٩). والتخفيضات ذات الصلة كانت موضع تحليل في إطار افتراضين بدليين من افتراضات إعادة التدوير: وفي أحد هذين الافتراضين، استخدمت كافة التخفيضات المتعلقة بالإنفاق على نحو موحد في تقليص العجز، أي أن التخفيضات قد قللت من صافي أنصبة القطاعات العامة من أسواق رأس المال، وفي الافتراض الثاني استخدمت تخفيضات ضرائب الدخل بالبلدان الصناعية المنتمية إلى مجموعة البلدان السبعة (G-7) في إعادة تدوير المدخرات إلى الأسر المعيشية على الصعيد الخاص، وفي هذه الحالة، لوحظ أن التخفيضات في الإنفاق العسكري كانت محايدة من ناحية تقليص العجز. وفي الحالة الأولى، وفي ضوء الافتراضات التي يقوم عليها نموذج (لينك). قد يتوقع حدوث تخفيضات كبيرة في معدلات الفائدة، أما في الحالة الثانية فإن الإنفاق الاستهلاكي الخاص من شأنه أن يمتص الآثار الانكماشية المترتبة على خفض الإنفاق الحكومي.

(٢٨) هذه البلدان الـ ١٨ هي: الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وإيطاليا وباكستان والبرتغال وبلجيكا وتركيا والدانمرك والصين وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنرويج والهند والولايات المتحدة واليابان واليونان.

(٢٩) وعلى سبيل المثال، وفي حالة الولايات المتحدة، ستخضع الحصة من ٤,٨ في المائة إلى ٣,٦ في المائة، وفي حالة إيطاليا، ستخضع من ٢,٠ في المائة إلى ١,٥ في المائة.

الشكل الثالث عشر - ٢ - نزع السلاح متعدد الأطراف آثاره على الناتج المحلي
الإجمالي ونمو التجارة في العالم
(نسبة مئوية للخروج عن خط الأساس)

ويبين الشكل الثالث عشر - ٢ آثار نزع السلاح متعدد الأطراف على التجارة العالمية والناجح المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي باعتبارها حالات من حالات الخروج على اتجاه النمو الأساسي. وأنماط المقادير كانت أصغر حجماً في حالة الحياد فيما يخص العجز، وذلك بالنسبة لحجمها في حالة القيام فعلاً بتقليص هذا العجز. ومع هذا، فإن مسارات التكيف كانت متماثلة تماماً في كلا الحالتين. فأثناء فترة مبدئية تبلغ تقريباً خمس سنوات يلاحظ أن الآثار السلبية المتعلقة بنمو الإنتاج الكلي كانت لها الصدارة، ولكن نمو الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي قد عاد إلى مساره الأساسي بعد ذلك من جراء تحسن التجارة العالمية. ومن المتوقع بادئ ذي بدء أن تزيد معدلات البطالة في البلدان الصناعية، وذلك بمدى يتراوح بين ٠,٣ في المائة و ٠,٧ في المائة^(٣٠)، وهذا يعكس التغيرات الحادثة في مجال الناتج المحلي الإجمالي. ومع هذا، وفي أعقاب التكيف اللازم، يلاحظ أن معدلات البطالة هذه ستخف إلى ما دون خط الأساس لمشروع (لينك)، كنتيجة لتهيئة فرص عمل إضافية في القطاعات غير الدفاعية إلى جانب الاضطلاع بتحويل لا بأس بأمره.

ويبين الشكل الثالث عشر - ٢ أن التجارة العالمية سوف تنتعش بعد سنتين في حالة تخفيض النفقات العسكرية بشكل لا يؤثر على مستوى العجز، ولكن النمو اللاحق لهذه التجارة سيكون أقل سرعة مما سيكون عليه الوضع لو أخذنا بتصور تخفيض العجز. والأثر المتعلق بالميزان التجاري سيكون أكبر حجماً مما كان سيحدث في إطار تصور تخفيض العجز هذا. والشكل الثالث عشر - ٣ يبين، في كلا التصورين، أن الصدمة الأولى ستخفف الميزان التجاري لدى البلدان النامية إلى ما دون خط الأساس، وذلك من جراء هبوط صادراتها إلى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، التي ستعرض لبطء في نمو اقتصاداتها. ومع هذا، فإن الموازين التجارية بالبلدان النامية ستكون أفضل شأنًا مما هو عليه الحال في إطار التصور المتصل بخط الأساس، أما موازين تجارة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فإنها ستكون أقل حظاً، وذلك بعد مرور ثلاث سنوات أو خمس.

(٣٠) في دراسة مستقلة، أشارت التقديرات إلى أن التخفيض في الإنفاق العسكري في مجال الاشتراء بالولايات المتحدة قد أضاف نقاطاً مئوية تتراوح بين ٠,١ و ٠,٢ إلى معدل البطالة فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، ولما كانت التخفيضات في الاشتراء لا تمثل إلا حوالي نصف الانخفاض الحالي في الإنفاق العسكري، فإنه يلاحظ أن الهبوط الإجمالي في نفقات الدفاع قد يسهم بما يتراوح بين ٠,٢ و ٠,٤ في المائة من النقاط المئوية في معدل البطالة على الصعيد الوطني. انظر Mark Hooker and Michael Knetter "Unemployment effects of military spending: evidence from a panel of states" National Bureau of Economic Research, Working Paper No. 4889 (Cambridge, Massachusetts, 1995).

الشكل الثالث عشر - ٣ - نزع السلاح متعدد الأطراف: آثاره على الموازين التجارية
(الاختلافات عن اتجاه خط الأساس)

وفي إطار عملية التكيف على مدار عقد كامل، يلاحظ أن الموازين التجارية قد تتبدل، سواء فيما بين البلدان المتقدمة النمو والنامية أم في داخل هاتين المجموعتين الأكبر حجما. وعلى المدى الطويل، ووفقا لنتائج مشروع (لينك)، يلاحظ أن الاقتصادات النامية قد تحققت مكاسب ضئيلة، في نطاق ١٠ إلى ٢٠ بليون دولار سنويا. وثمة بلدان صناعية كثيرة ستحقق أيضا مكاسب ضئيلة. وهذا يعكس، في غالبية الأمر، ذلك التحول الذي يحدث على نحو سريع وناجح نسبيا بالولايات المتحدة. ففي إطار حفز الاقتصاد المحلي على المدى المتوسط، يلاحظ أن الواردات تتعرض للتزايد؛ وهذا الأثر يصبح أقوى شأنًا أيضا عند توفر حفز إضافي للقطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب استجابة لتقليص نفقات الدفاع.

ورتب عظم التخفيض في الناتج المحلي الإجمالي والتغيرات في موازين التجارة مترافقة بالقياس إلى تلك الأهمية التاريخية لانتهاج الحرب الباردة. والسبب في ذلك هو أن الهزة التي أصابت الاقتصاد العالمي فيما يخص تخفيض الإنفاق العسكري تمثل، في إطار هذا التصور، ٠,٦ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي على صعيد العالم بأسره. وفوق كل هذا، يلاحظ أن ثمة تخفيضات في العمالة العسكرية ببعض البلدان، مما يضيف أثرا سلبيا صغيرا آخر.

ومع هذا، وفي إطار سياسات تقديرية عليها مسحة من المواءمة، وعلى المدى الأطول أجلا، يلاحظ أن الأنماط القياسية الاقتصادية تشير إلى أن الآثار الاقتصادية الكلية الشاملة تتسم بإيجابية واضحة. وفي الأنماط التي تركز على العناصر التطلعية الهامة للأسواق الرأسمالية الدولية، يلاحظ أن آثار التحول والآثار الحادثة على المدى الطويل تجنح نحو الجانب الإيجابي إلى حد ما^(٣). والأنماط العالمية تشير

(٣١) وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن النموذج الاقتصادي المسمى "ملتي مود MULTIMOD" قد عمد إلى حساب آثار تخفيض في النفقات العسكرية يبلغ ٢٠ في المائة ويتم بمعدل متساوي التزايد خلال فترة خمس سنوات. وبحلول العام الثاني، كانت الزيادة في الإنفاق الخاص قد غطت فاقد الإنتاج الذي تأتي من خفض الإنفاق العسكري، بل وزادت عليه. انظر "الآفاق الاقتصادية العالمية" لصندوق النقد الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ص ١٠٩. وثمة محاكاة من قبل ملاكين قد بينت أن الإنتاج قد انتعش بسرعة كبيرة بعد خفض نفقات الدفاع فيما بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧ وأنه سيظل مرتفعا بنسبة تناهز ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠. والأسباب تتمثل في أن "الزيادة في المدخرات الحكومية التي ترتبت على هبوط مستوى النفقات العسكرية تؤدي إلى هبوط مستمر في أسعار الفائدة الحقيقية بالنسبة لخط الأساس. وهذا من شأنه أن يخفض الناتج الحدي لرؤوس الأموال بجميع البلدان ذات الأسواق الرأسمالية المفتوحة. وفي ضوء استخدام قوة العمل استخداما كاملا على المدى الطويل، فإن هذا يتضمن حدوث ارتفاع في معدل رأس المال - الإنتاج بجميع البلدان. ومع تراكم رؤوس الأموال، يلاحظ أن الإنتاج يتعرض للارتفاع إلى حين بلوغ المعدل الجديد لرأسمال - الإنتاج... وهذه النتيجة المتعلقة بالإنتاج ورصيد رأس المال ليست لها صلة على المدى الطويل بأي افتراض قد يتصل بمستوى إنتاجية الإنفاق الدفاعي بالنسبة لسائر أوجه الإنفاق الحكومي. وذلك يرجع بالكامل إلى زيادة الادخار الحكومي". انظر: Warwick J. McKibbin, "Military spending cuts and the global economy", ورقة معدة من أجل اجتماع مشروع لينك/ المعهد الدولي لبحوث السلم بأوسلو بشأن: عواقب السلم - مشروع دولي، الأمم المتحدة، نيويورك، آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحات ١٩ - ٢٣.

إلى تخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل، بسبب تخفيضات الإنفاق العسكري ستتراوح، في المتوسط، بين ٦٠ و ١٨٠ نقطة أساسية.

والنتائج الرئيسية للتحليلات الاقتصادية القياسية تتمثل، بالتالي، في أن الآثار القصيرة المدى لتخفيضات الإنفاق العسكري قد تكون انكماشية على نحو معقول، ولكن التحسينات في مجال العرض، التي ستتحقق على المدى المتوسط إلى المدى الطويل، سوف تكون لها الصدارة وسوف تفضي إلى زيادة الإنتاج المحتمل، واستخدام هذا الإنتاج، على صعيد العالم كله.

وفي سياق جميع الظروف، يبدو أن الآثار العرضية التي ستصيب البلدان الثالثة ستكون بالغة المعقولة، وأنها لن تتجاوز إطلاقاً ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على نحو كلي. ومع هذا، فإن التوزيع الإقليمي للتكاليف والمنافع سيكون متبايناً، وهذا يعكس حجم الصدمة الأولية، والاختلافات في مسارات التكيف المحلية، كما أنه يعكس، قبل كل شيء، تلك التباينات الكبيرة في مجال الاستجابة للتغيرات الواقعة في أسواق رأس المال الدولية. والتحول في الولايات المتحدة أشد سرعة وأكثر بروزاً مما هو عليه الوضع في البلدان الصناعية الأخرى. والآثار التي تتعلق بأسواق رأس المال بالولايات المتحدة، وهي البلد الذي اضطلع بأكبر تخفيضات في الإنفاق العسكري إلى جانب كونه لاعباً أساسياً في ساحة الأسواق الرأسمالية الدولية، أكثر بروزاً ومباشرة إلى حد كبير. وثمة اختلافات كبيرة أيضاً فيما بين البلدان النامية، فالبلدان المدينة بأمريكا الجنوبية تستفيد بصفة خاصة من خفض أسعار الفوائد العالمية، في حين أن اقتصادات جنوب شرق آسيا تتأثر على نحو سلبي بفعل نتائج التجارة. والعواقب ذات الصلة تشير علاوة على ذلك إلى أن التخفيضات الكبيرة للإنفاق العسكري ستحدث آثاراً بالغة في شرق ووسط أوروبا وكذلك في الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي السابق.

ومع هذا، فإن النتائج الاقتصادية القياسية تشير إلى أن التركيز على الفوائد المباشرة، التي ستجنيها البلدان النامية من مكاسب السلام، قد لا يكون بمنأى عن الخطأ. فالدعوة إلى التحويل المباشر لأجزاء من "الوفورات" التي ترتبت على تخفيض الإنفاق العسكري في بلدان من البلدان الصناعية في أغلب الأمر قد تؤدي إلى الخطأ في فهم طبيعة هذه "الوفورات". فليس من الممكن أن يعاد تخصيص أموال ما على الصعيد الدولي دون أن يتأثر بذلك البلد الذي قدم هذه الأموال. والدراسات الاقتصادية القياسية العالمية لمكاسب السلم، والتي تشمل إلى جانب الدراسات التي اضطلع بها مشروع (لينك) تلك الدراسات التي أجراها صندوق النقد الدولي، باستخدام النموذج الاقتصادي الذي وضعه المسمى "ملتي مود MULTIMOD"، تبين أن الأثر الأساسي يتعلق بأسعار الفائدة. وهذه الأسعار كانت أكثر انخفاضاً بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ومن ثم فقد كانت أكثر انخفاضاً على الصعيد العالمي، وذلك بالنسبة لمستواها خلافاً لذلك^(٣٢). والاستثمار والنمو الاقتصادي بالبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي قد

(٣٢) للاطلاع على نتائج نموذج MULTIMOD، انظر: صندوق النقد الدولي، "المستقبل الاقتصادي

العالمي" World Economic Outlook، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، الصفحات ١٠٤-١١٢.

نهضا بسبب انخفاض أسعار الفائدة، مما أدى إلى زيادة الطلب على صادرات البلدان النامية. كما أن هذه الأسعار المنخفضة للفائدة كانت ذات أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية، فقد أتاحت لها أن تضطلع بخدمة ديونها وباجتذاب مزيد من رؤوس الأموال على نحو أكثر سهولة، ووفقا لهذه العملية، يلاحظ أن حجم تلك الفوائد غير المباشرة يزيد بشكل كبير عن حجم المكاسب التي قد تحصل عليها البلدان النامية من أي زيادة محتملة في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية.

وأعمال المحاكاة قد أوضحت أيضا مدى أهمية موثوقية السياسة العامة^(٣٣). فإذا كانت الأسواق ترى أنه سيتم خفض نفقات الدفاع، وأن هذا الخفض جزء من برنامج جدير بالثقة لخفض الميزانية، فإن الأثر الذي قد يحدث هو خفض أسعار الفائدة. وهذا الأثر قد ينمحي من جراء فقد الثقة في قدرة الحكومة على تناول بقية قطاعات الاقتصاد؛ فالأسواق قد ترى، على سبيل المثال، أن النفقات العسكرية سوف تنخفض، ومع هذا فإن إجراءات الحكومة ستؤدي إلى توسيع نطاق العجز. والأعمال التجريبية التي تتعلق بالصلوات القائمة بين التغييرات في أسعار الفوائد وفي عجوزات الميزانيات كثيرا ما قصرت عن الاتيان بنتائج قوية، حيث أن من الواضح أن ثمة عوامل كثيرة تؤثر على أسعار الفوائد^(٣٤). والموثوقية عامل حاسم.

اختلافات التحويل بين البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

التحويل في البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

يتعذر، في غالبية النماذج المستخدمة للتكهن بالأثر الكامل لتخفيض الانفاق على الدفاع، أن تؤخذ في الاعتبار آثار التحويل في الأجل الطويل - نقل الصناعات من الانتاج العسكري الى الانتاج المدني. وليس معنى ذلك إنكار المنافع المحتملة الهائلة لاعادة التوجيه المذكورة.

وكما أشير في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، لا يزال التحويل في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي متروكا، الى حد بعيد، لقوى السوق، كما أن شركات الاناج الدفاعي تواجه ذلك بعمليات الاندماج فيما بينها بدلا من العدول فعلا عن الانتاج العسكري الى الانتاج المدني. ويستمر النمط العام كذلك. ولئن فتحت، قبل نهاية الحرب الباردة، فرص استثمار جذابة أمام هذه الشركات، فقد كان لديها مبرر تام للسعي الى الاستعادة من هذه الفرص آنذاك، عوضا عن انتظار حصول انخفاض في الطلبات على المنتجات العسكرية لكي تفعل ذلك.

(٣٣) انظر ما كيبين، المرجع المذكور آنفا، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٣٤) انظر على سبيل المثال: Paul Evans "Is the dollar high because of large budget deficits?"

Journal of Monetary Economics، المجلد الثامن عشر، ١٩٨٦.

وستكون الآثار طويلة الأجل لتقليص القطاع الدفاعي مرهونة، الى حد بعيد، بما اذا كان البحث والتطوير، بمجملهما، سيخفضان بعد أن تقلص البحث والتطوير المحددان اللذان يولد هما القطاع العسكري. وقد كان بين أوجه التقدم العديدة المحققة في ميدان التكنولوجيا، ومنها الحواسيب، عدد كبير حفز عليه القطاع العسكري، كما أن بعضا من البلدان النامية الأكثر تقدما في الميدان التكنولوجي - اسرايل وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان الصينية - بنى قدرة تكنولوجية محلية لأغراض أمنية^(٣٥). ولكن يبدو الآن أن التباين يتزايد بين احتياجات الأبحاث المدنية والأبحاث العسكرية^(٣٦). وكثيرا ما أشير، فوق ذلك، الى أن اثنين من البلدان التي تستطيع الحصول بسهولة على منتجات الصناعة العسكرية في الولايات المتحدة، وهما ألمانيا واليابان، تستطيعان تركيز بحثهما على الأغراض المدنية بدلا من تركيزها على الأغراض العسكرية، وتنعمان بمعدلي نمو أعلى من معدل نمو بلد مثل المملكة المتحدة، يملك صناعة أسلحة أكبر نسبيا وبالتالي يركز أبحاثه أكثر على القطاع العسكري.

وليس من عادة حكومات البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوفي أن تعتبر مسألة تحويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني أمرا ملحا. بل انها تميل الى اعتبار هذه المسألة مماثلة للعديد من تغيرات الهيكل الصناعي التي تحصل في أي بلد، مثل انهيار بعض الصناعات العتيقة. وبالنظر الى أن سائر أجزاء الاقتصاد آخذة في النمو، ينبغي استيعاب القوى العاملة التي تخلص منها القطاع العسكري، بالرغم من أن المواقع الجغرافية والعمال والمهارات المختصين الذين لا يملكون إلا قابلية نقل محدودة سيتضررون، وربما لزمتهم مساعدة حكومية في عملية النقل.

وفي حين يمكن لحكومات بلدان متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي أن تترك الأمور لاشتغال قوى السوق، يظل هذا الخيار غير ممكن في البلدان التي ليس لديها حتى الآن آليات سوقية وافية. وكما سبقت مناقشته، كانت نهاية الحرب الباردة تتمثل، الى حد بعيد، في الانهيار السلمي لنظام اقتصادي فاشل. وكان

(٣٥) في حالة اسرايل، تمثل الآن الصناعة التحويلية المرتبطة بالتكنولوجيا نصف الناتج الصناعي الاجمالي. وستون في المائة من صادرات اسرايل الصناعية هي من صادرات التكنولوجيا العالية. وقد رئي أن "البحث العسكري في اسرايل ربما كان أعظم قوة دافعة منفردة للاستثمار في التكنولوجيا الرفيعة". انظر Jolian Ozan "High tech Norizons", *Financial Times*, 24 February 1995. وللاطلاع على مزيد من المناقشة فيما يتعلق باسرايلي انظر (Alex Mintz and Randolph T. Stevenson, "Global Political Change, Defense Spending and the "Peace dividend in Isreal" ورقة قدمت الى اجتماع مشروع لينك/معهد ستكهولم الدولي لدراسة شؤون السلام بشأن "عواقب السلم - مشروع دولي"، الأمم المتحدة، نيويورك، في آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحات ٢٣-١٩ (بالانكليزية)).

(٣٦) للاطلاع على مناقشة أجريت مؤخرا، انظر Alejandro Nadal Egea, "Military R&D: The economic implications of disarmament and conversion", *Defence and Peace Economics* vol.5, No. 2 (1994).

الانفاق العسكرية جزءا بالغ الأهمية من الاقتصادات المخططة مركزيا (انظر الجدول الثالث عشر - أ). ويتسم النجاح - والتكاليف المحتملة للاخفاق - في الانتقال الى نظام سوقي يشكل فيه تقلص العبء العسكري وجهد التحويل عنصرين حيويين، بأهمية حاسمة، ليس فقط بالنسبة الى الاقتصادات المارة بمرحلة انتقالية، بل أيضا بالنسبة الى الاقتصاد العالمي.

السمات المحددة للتحويل وإعادة الهيكلة في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

يتسم تحويل القطاع الدفاعي، الذي يشمل نقل قدرات الانتاج العسكري الى القطاع المدني، بأنه، في جميع الظروف، عملية معقدة ومكلفة جدا لا ربح فيها إلا فيما ندر^(٣٧). لكن وضع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يشكل حالة محددة تجمع بين أسوأ الظروف الممكنة: فعلى وجه الاجمال، كانت صناعاتها الدفاعية تمثل قطاعا ضخما جدا من الاقتصاد، (انظر المربع الثالث عشر - ٢) كما أن عمليات التحويل تنفذ الآن في بيئة محلية اجتماعية واقتصادية غير مؤاتية على الاطلاق.

(٣٧) والاستثناءات المهمة قليلة جدا، إذ "يتصف سجل تحويل القطاع الدفاعي بنجاح لا تشوبه

شائبة"، حسبما يقول كين أدلمان ونورم ادغستين: "Defense conversion: bulldozing the management", Foreign Affairs, spring 1992, p.1

الإطار الثالث عشر - ٢ - قطاع الصناعة الدفاعية السوفياتي

كان قطاع الصناعة الدفاعية السوفياتي، على نحو غالب قطاعا روسيا. فروسيا كانت تحقق ما لا يقل عن ثلثي انتاجه. وبوجه الاجمال، كانت حصة العمالة الصناعية الاجمالية المعتمدة على الصناعة الدفاعية تقارب ٢٥ في المائة في روسيا. و ١٨,٦ في المائة في أوكرانيا، و ١٧,٤ في المائة في بيلاروس(أ). لكن هذا لم يمنع قيام روابط في غاية الأهمية مع سائر الجمهوريات التي كانت حصة القطاع الدفاع فيها ضئيلة. وبما أن التجارة بين الجمهوريات كانت أمرا جوهريا لتشغيل قطاع الصناعة العسكرية، نجمت عن انهيار الاتحاد السوفياتي، ونجمت أكثر بكثير عن انهيار التجارة ضمن رابطة الدولة المستقلة، صعوبات اقتصادية واجتماعية جمة.

ومن الخصائص الهامة الأخرى أن التركيز الاقليمي للأنشطة المرتبطة بالقطاع العسكري كان شديد جدا. ففي روسيا ثلاث مناطق كانت فيها نسبة مئوية عالية جدا من العمالة التي تتحكم فيها الصناعة الدفاعية: الشمال الغربي (حيث حوص سانت بيرتسبورغ الصناعي، وعمليات الانتاج العسكري في بسكوف ونارفا)، والأورال، وفولغا - فياتكا. وفي أوكرانيا أيضا بعض المناطق التي تتركز فيها بقوة العمالة التي تتحكم فيها الصناعة الدفاعية. وقد ارتفعت النسبة المئوية الى ٧٢ في المائة في نيكولايفسك، وزادت على ٣٠ في المائة بكثير في مناطق مثل إيفانو - فرانكوفسك، وكيف، والقرم، ولفوف، وخيرسون، وخميلنيتسك، وتشيركاسك.

وكانت المؤسسات العسكرية كبيرة قياسا بالشركات الموجودة في البلدان الأخرى، وحتى في روسيا (انظر الجداول المرفقة^(ب)). وجاء حجمها نتيجة للتنوع والاستيعاب عناصر جديدة في آن معا، فلتعذر الحصول على مكونات من قطاع الصناعة المدنية تستوفي النوعية اللازمة كانت المؤسسات المرتبطة بالدفاع تنتج بنفسها، في كثير من الأحيان، ما تحتاج اليه. وقد ساهم هذا الاستيعاب في فعالية المؤسسة عند توقع حصول عجز في المدخلات التي تستمد من موردين خارجيين. إلا أنه ساهم في انخفاض الفعالية الاقتصادية لأن عددا كبيرا من الورش الداخلية كانت نافلة أو كانت تعمل عند الحد الأدنى من وفورات الانتاج الكبير. وجاء حجمها أيضا نتيجة لقدرات التعبية. فالمؤسسات المرتبطة بالدفاع كان ينتظر منها أن تفلح في الارتقاء بسرعة الى مستويات انتاج أعلى فيها لو وقعت أزمة دولية. وكان تجاوز الحدود في

(أ) ان هذه الأرقام البالغة الضخامة لا تعني أن زهاء الربع من القوى العاملة الروسية كانت، في عام ١٩٨٩، تعمل في انتاج الأسلحة، إذ أن قطاع الصناعة العسكرية كان يحقق مقدارا كبيرا من انتاج الصناعة المدنية.

(ب) تعود الأرقام الخاصة بالاتحاد السوفياتي الى عام ١٩٨٧، ومرد ذلك الى مشاكل الوثوقية التي تشوب البيانات الأحدث.

التزويد بالموظفين وفي انتاج المعدات ينظم، عن وعي، من أجل المساعدة على إحداث هذا الارتقاء اذا لزم ومتى^(ج).

وفي هذه الظروف، أصبح للتشدد في التحويل أن يولد جيوبا من البطالة الاقليمية الكثيفة، مع ما لذلك من تبعات اجتماعية قاسية. وإن وقوع جزء من نظام الدعم الاجتماعي تحت ادارة الشركات، وعدم ادارته من خلال الوكالات الحكومية، الاتحادية منها والمحلية، ما كان إلا ليجعل هذه المشكلة تتفاقم.

مقارنة متوسط إجمام المؤسسات بين صناعات
الاتحاد الأوروبي والاتحاد السوفياتي
(عدد الموظفين)

الاتحاد الأوروبي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	
٥١٧	٣ ٨٣٣	ميثالورجيا الحديد
١٦٠	٢ ٦٩٩	ميثالورجيا اللاحديدية
١٩٦	١ ٧٣١	صنع الآلات وتشكيل المعادن
٢٩٩	١ ٦٤٥	ومن ذلك الآلات التقنية - الكهربائية
١٠٢	١ ٤٦٨	الآلات غير الكهربائية
٧٠٥	٤ ٨٢٨	السيارات
٢٢١	١ ٨٧١	المواد الكيميائية
١٢٦	٤٣٧	مواد البناء
١٠٢	٦٥٠	الصناعة الخفيفة
١٨٣	٢٨٩	صناعة تجهيز الأغذية
١٦٣	٨٤٦	متوسط الصناعة

المصدر: Economie Europeenne, n 45, December 1990, p.48.

(ج) وحتى في تاريخ لا يعود الى أكثر من عام ١٩٨٩، نقلت دائرة الاستخبارات الى القادة السوفيات أن الولايات المتحدة يمكنها أن تنتج ٥٠ ٠٠٠ دبابة في السنة، وبلدان أوروبا الغربية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي يمكنها أن تنتج ٢٥ ٠٠٠ دبابة إضافية في السنة، اذا انفجر نزاع. وبناء على ذلك، صممت قدرات التعبئة لمواجهة هذه المستويات الانتاجية.

قطاع الصناعة الدفاعية السوفياتي: توزيع المؤسسات
الصناعية حسب حجم القوى العاملة

(بالنسبة المئوية)

عدد الموظفين						
صفر-٢٠٠	٢٠١-٥٠٠	٥٠١-١ ٠٠٠	١ ٠٠٠-٥ ٠٠١	٥ ٠٠١-١٠ ٠٠٠	وما فوق	
٦٦,٢	١٦,٢	٨,٢	٧,٧	١,١	٠,٦	متوسط الصناعة
٠,٣	١,٦	٣,٩	٤٩,٨	٢٨,٣	١٦,١	الصناعة الدفاعية

المصدر: Ekonomicheskaya Konyunktura, Rossiva-1993, المجلد الأول، الصفحة ١٥٧.

ورغم اختلاف الأحوال باختلاف البلدان، بلغ تحويل الصناعات الدفاعية، في معظم البلدان التي تمر بمراحل انتقالية، حدود أزمة لم يسبق لها مثيل في أي جزء من العالم. ففي الاتحاد الروسي، مثلاً، يبلغ الشراء الدفاعي في الوقت الحاضر تسع ما كان عليه في عام ١٩٩٢، بينما يبلغ الانفاق على البحث والتطوير في الميدان العسكري الثمن. ثم إن التخفيضات الحادة للشراء، وقصور تمويل الصناعات، وانخفاض الأجور (زهاء ٦٠ في المائة مما يدفع في الاقتصاد بجملته)، تسببت في خسارة مليوني شخص تقريباً في المجمع الدفاعي، الذي لا يزال يستخدم نحو ٤,٥ ملايين شخص^(٣٨). وقد بدأت المؤسسات توقف الإنتاج، وانتهت دراسة أجريت في عام ١٩٩٣ إلا أنه، من بين ١ ٥٠٠ مؤسسة ذات صلة بالدفاع توجد في سانت بيترسبورغ، هناك ٣٠٠ متعطلة، و ٤٠٠ تعمل بأقل من طاقاتها التامة بكثير، و ١٤٠ تشارف على وقف الإنتاج^(٣٩).

ويمكن اعتبار تحويل القطاع الدفاعي مجرد جزء من عملية إعادة الهيكلة العامة المرتبطة بهذا التحويل. لكن أوجه التشابه بين هذه الحالة وحالة اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية، حين نقلت الموارد البشرية والمادية من استخدام إلى آخر، قد تكون أقل من أوجه الاختلاف بينهما^(٤٠). (للاطلاع على وصف لمراحل عملية التحويل في الاتحاد السوفياتي السابق، انظر الاطار الثالث عشر - ٣).

.Glukhikh, V., "Reform and stabilization of defense industry", conversion, March 1994, p.17 (٣٨)

A. Pierre, S. Conway-Lanz, "Desperate measures: arms producers in a buyers' market," (٣٩)
.Harvard International Review, vol XVII, No.1 (winter 1994-1995), p.15

D.C. Coddington and J.S. Gilmore, Defense Industry Diversification: An Analysis With 12 Case (٤٠)
.Studies (Washington, D.C., United States Arms Control and Disarmament Agency, 1966)

الإطار الثالث عشر - ٣ - مراحل عملية التحويل في الاتحاد السوفياتي والاتحاد الروسي

بالنسبة للتحويل، يمثل الاتحاد السوفياتي سابقا حالة فريدة، نظرا لمجرد حجم القطاع المتصل بالدفاع وتأثيره على الاقتصاد.

وقد بدأ التحويل كبرنامج رسمي إداري تقليدي في عام ١٩٨٨ إلا أن أهدافه لم تعرف تعريفا واضحا أبدا (تحويل أو تنويع؟ تحويل أو تحسين الصناعة المدنية؟) وكان من الواضح أن طرق تنفيذه تتضارب مع التغييرات الشاملة التي كانت بدأت بالفعل في الاتحاد السوفياتي سابقا^(١).

وكانت أوجه عدم اليقين التي تخيم على التحويل تتصل بعوامل كثيرة. لقد صادف الزعماء السوفيات بعض المصاعب في البت في دور عملية التحويل. وقد فُهمت بادئ ذي بدء على أنها وسيلة لتوجيه المزيد من الموارد الى الانتاج المدني. ثم قيل إن القطاع الصناعي - العسكري يمكن أن يكون مثالا لإعادة تنظيم الصناعة المدنية. ويقول الاقتصاديون السوفيات إن صناعة الدفاع يمكن أن تستخدم كاحتياطي للتكنولوجيا المتقدمة من أجل تحقيق تحديث الصناعة السوفياتية، وتمكينها من الوصول الى مستويات جديدة من الكفاءة^(ب).

وهناك فجوة واضحة بين درجة فهم عملية التحويل والتناقص السريع للإنفاق العسكري. ومن الملح وضع سياسة متماسكة حيث أن العقود العسكرية تتلاشى. وبدلا من ذلك، كانت هناك تجارب تتسم بالبساطة، تتراوح ما بين القيام بمشاريع مدنية في الصناعة الجوية الفضائية (حتى وإن كانت غير عملية مثلما اقترح من صنع طائرة ركاب زنتها ١٠٠٠ طن) وإنتاج قدور مصنوعة من معدن التيتانيوم.

(أ) J. Cooper, The Soviet Defence Industry: Conversion and Reform (London, Royal Insitute of International Affairs and Pinter Publishrs, 1991) pp. 37-41

(ب) يمكن الاطلاع على هذه المناقشات في

V.K.Fal,tsman, "Konversiya i ekonmicheskaya reforma", MEIMO, fi 10/1990, October; E. Rogovskiy, "Ekonomicheskaya orientatsiya Konvrrii", Ekonomicheskie Nauki, fi 8/1990, August; M.Spekler, A.ozhegov and V.Malygin, "Konversiya obpronnykh predpriyatii: vybor strategii", Voprosy Ekonomiki, fi 2/1991, February; A. Ozhegov, Ye Rogovsky and Yu, Yaremenko, "Konversiya aboronnoy promishlennosti i preobrazovanie ekonomiki SSSR", Kommunist, fi 1/1991. The most integrated understanding of what conversion could be in the 1989-1990 context, is to be found in the economic programme published in Problemy Prognozirovaniya, fi 2/1991

وبعد تفسخ الاتحاد السوفياتي، ما زال يُعتقد أن التحويل مهم إلا أنه يتعين تنفيذه "عن طريق قوى السوق"، وبصورة رئيسية عن طريق تخفيض ميزانية الدفاع ومعظم الإعانات وعن طريق تحرير الاقتصاد. وقد خفضت عقود الدفاع بنسبة ٦٨ في المائة في عام ١٩٩٢ وحده^(٤). بيد أن هذه التخفيضات لم تترجم فوراً إلى تخفيض متناسب معها في الإنتاج. وقد تعذر أحياناً من الناحية التقنية التكيف على الفور ولكن كانت المؤسسات تعتقد أحياناً أيضاً أن الطلبات ستعود إلى وضعها السابق فيما بعد أو أن لمنتجاتها إمكانات تصديرية ضخمة.

وعلى عكس ما قيل مراراً وتكراراً، حاولت المؤسسات ذات الصلة العسكرية حقاً التحويل وتنفيذ نوع ما من الانضباط المالي. بيد أنه بحلول نهاية عام ١٩٩٢، أوقف التحويل بسبب الافتقار إلى الرؤية العامة وعدم كفاية الاستثمار، ناهيك عن التدهور السريع للسوق، الذي جعل الإنتاج المدني المحلي أقل جاذبية بصورة متزايدة. وقد سعت الحكومة ومدبرو المؤسسات على السواء إلى إيجاد بديل مؤقت للتحويل عن طريق تعزيز صادرات الأسلحة. وفي حين أن صادرات الأسلحة كانت مخيبة للأمل للغاية من وجهة النظر الروسية، تم على نطاق واسع تصدير مواد خام وشبه مجهزة منتجة في القطاعات العسكرية. بيد أن المنتجين الروس سرعان ما واجهوا انخفاض الأسعار والقيود التجارية التي تفرضها البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وبحلول منتصف عام ١٩٩٣، أصبح من الواضح أن تعزيز الصادرات لن يكون هو الحل، ولو على أساس مؤقت. وقد أدت التقلبات والترددات التي اتسمت سياسة التحويل بها مع ذلك إلى إجراء تقييمات أكثر واقعية لما يمكن تحقيقه في هذا الميدان.

وفي الآونة الأخيرة، تم التخلي عن ممارسة الاحتفاظ بقدرات تعبئة شاملة، مما مكن الحكومة من تركيز جهودها على عدد أقل من المؤسسات العسكرية البحتة. ويرى أن التفكيك عملية لا محيد عنها وستسعى الحكومة إلى تركيز الطلبات على أكثر المنتجين كفاءة^(٥).

(ج) انظر K. Gonchar, "Russian conversion at the enterprise level", Russian Economic

Barometer, No. 4, 1994.

(د) سيجري الحفاظ على نواة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مؤسسة بأي تكلفة من المجموع الأصلي للمؤسسات المتخصصة الدفاعية البالغ عددها ٦٠٠ مؤسسة، حيث تعتبر كركيزة للإمكانات الصناعية - التكنولوجية للبلد. وستركز هذه المؤسسات على عقود عسكرية لكنها ستحتفظ في الوقت نفسه بقدرات إنتاج مدني. ومن المؤكد أن هذه السياسة ستستلزم تركيز الإنتاج على بعض المجالات واغلاق مرافق زائدة عن الحاجة.

وفي الآونة الأخيرة، تم التخلي عن ممارسة الاحتفاظ بقدرات تعبئة شاملة، مما مكن الحكومة من تركيز جهودها على عدد أقل من المؤسسات العسكرية البحتة. ويرى أن التفكيك عملية لا محيد عنها وستسعى الحكومة إلى تركيز الطلبات على أكثر المنتجين كفاءة^(د).

وتجري أيضا مناقشة خلق تكتلات صناعية - مالية ضخمة على غرار التشايبول في جمهورية كوريا. وسيتسنى عندئذ تحقيق خصخصة جزئية، حتى وإن احتفظت الحكومة برقابة صارمة على هذه المجموعات. ويرتأى أن التعاون مع شركات أجنبية يتسم بأهمية بالغة من أجل تحسين قدراتها التكنولوجية واكتساب موطأ قدم في الأسواق الأجنبية^(هـ).

ومن المؤكد أن العقود العسكرية ستركز على البحث والتطوير مع بعض الانتاج محدود النطاق لأغراض إجراء التجارب من أجل الإبقاء على مرافق الانتاج قائمة. ولكن من المرتأى أيضا أن تستخدم الإمكانيات التكنولوجية للشركات الصناعية - العسكرية في إعادة بناء بعض الأنشطة المدنية، مثل النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة.

وربما يكون هناك الآن توافق كبير في الآراء على أنه لا بديل عن التحويل وإعادة التشكيل. إلا أن الافتقار إلى نهج مشترك داخل الحكومة ما زال يمثل أحد أسوأ المشاكل التي منيت بها هذه العملية.

(د) سيجري الحفاظ على نواة من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ مؤسسة بأي تكلفة من المجموع الأصلي للمؤسسات المتخصصة الدفاعية البالغ عددها ٦٠٠ مؤسسة، حيث أنها تعتبر كركيزة للإمكانيات الصناعية - التكنولوجية للبلاد. وستركز هذه المؤسسات على عقود عسكرية لكنها ستحتفظ في الوقت نفسه بقدرات انتاج مدني. ومن المؤكد أن هذه السياسة ستستلزم تركيز الانتاج على بعض المجالات واغلاق مرافق زائدة عن الحاجة.

(هـ) تم بالفعل تحقيق بعض النتائج في هذا الشأن، بعد تطوير مؤسسة ميغ طائرة تدريب جديدة، بالتعاون مع صناعة الطائرات الفرنسية، واتفاقات شاملة بين شركة كليموف للمحركات النفاثة وشركات تابعة للولايات المتحدة وكندا. انظر

A. Martini, "La cooperation franco - russe: Armement, No 38, July-August 1993; and E. Kogan, "Is there a future for Russia's defence industry? Conversion in the aircraft industry", in FOA (Forsvarets Forskningsanstalt) Lectures and contributions, No 6, 25 July 1994 (Stockholm)

التحويل دون تدخل حكومي

يمكن نقل الموارد البشرية والمادية من نشاط يرتبط بالدفاع الى نشاط مدني إما على صعيد المنشآت وإما بإغلاق المنشآت التي كانت فيما مضى ذات صلة بالقطاع العسكري، مصحوباً بتوسيع القطاع المدني. وفي الحالتين كليهما، يتشكل الزخم الرئيسي من انخفاض الطلب على الأصناف العسكرية، مقترناً بزيادة الطلب على المنتجات الاستهلاكية. وربما أدى تخفيض حجم المنشآت العسكرية أو إقفالها وبيع جزء من رأسمالها الثابت الى تحرير قوى عاملة ورأسمالية لتستخدم في الأنشطة المدنية. ومتى بدأ الاقتصاد في الانتعاش، يفضي الطلب على السلع المدنية، بعد كبت طويل، الى تشجيع المؤسسات على الاستثمار المباشر، وأي ازدياد في البطالة يسببه استغناء المنشآت الدفاعية عن القوى العاملة يمكن أن يتوقع له أن يكون مؤقتاً.

فمن الناحية النظرية، يبدو وكأن لا لزوم للتدخل الحكومي لتنفيذ التحويل، أي، بعبارة أخرى، إن نفس نوع السياسات الذي تدعو له بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يفترض فيه أن يكون كافياً: فالحكومة ينبغي أن تضمن المرونة في سوقي العمل ورأس المال معاً، وأن تهيب برامج التدريب وإعادة التدريب وتقدم دعماً مؤقتاً الى المؤسسات التي تحتاج اليه.

إلا أن هذا الرأي يقتضي ضمناً بعض الظروف المحددة التي لا وجود لها عموماً إلا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وأول هذه الظروف لزوم نمو الطلب على السلع المدنية. وثانيها أن تخفيض حجم المنشآت أو إغلاقها يفترض فيه أن يحصل دون التسبب في الكساد، لا الصعيد الوطني ولا على الصعيد المحلي، مما يفترض بدوره، مسبقاً، أن تكون منافع البطالة من الوفرة بحيث تعوض عن تقلص الدخل الذي تسببه عمليات الصرف من الخدمة التي تحصل على نطاق واسع والتي تتناسب مع ضخامة حجم الصناعة الدفاعية، ثالثاً، إن إغلاق المنشآت لا يفترض فيه أن يحدث ضرراً خطيراً للإجراءات غير العسكرية: فالمقاولون والموردون ينبغي أن يكونوا قادرين على التحول بسرعة الى خطوط إنتاج جديدة أو على الاهتمام الى أسواق جديدة.

وفي غياب هذه الظروف، يمكن لإغلاق المنشآت أو لتخفيض حجمها أن يحدث أثر الدومينو، بحيث تفضي عمليات الإغلاق الأساسية الى الكساد على الصعيد الوطني أو على الصعيد المحلي، وهذا الكساد يضيق، بدوره، فرص دخول الانتاج المدني، ويولد سلسلة من الافلاسات، والتجربة التاريخية الحاصلة في بعض الفروع المتخلفة والفروع المتقدمة والنافلة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تدل، فعلاً على أن التدخل الحكومي المباشر أمر لازم^(٤١).

(٤١) للاطلاع على مناقشة للطريقة التي نجحت بها الحكومة اليابانية في تحويل بعض الأفرع

الصناعية البالية عن طريق استنباط سياسات محددة، انظر، D.Okimoto, T. Sugano and F. B. Weinstein, *Competitive Edge*, (CA Stanford, 1984) Stanford Univeristy Press

الاقتصاد الجزئي للتحويل

ستواجه المؤسسة مخاطر عديدة في المرحلة الانتقالية التي تفصل بين انتهاء العقود العسكرية الحكومية وتنمية أنشطة جديدة. ولا يكمن الخطر هنا بالضرورة في عدم الملاءة، بل في نقص السيولة. فمن شأن أي تأخير في تنفيذ التغيير نحو الانتاج المدني، سواء كان عائدا إلى أسباب تقنية أو إلى أسباب لا تتعلق بالضرورة بمؤسسة محددة، أن ينصب للشركة فخ نقص السيولة. فحتى المؤسسة الكنؤة التي تراكمت لديها الطلبات، يمكن أن تنهار^(٤٢). ويصح هذا الأمر بشكل خاص نظرا لاحتمال رجحان كفة الميزان بين التمويل الداخلي والتمويل الخارجي لمصلحة الأخير. وإذا لم تكن الأسواق المالية قد بلغت بعد مستوى جيدا من التطور، وجب عندئذ اتخاذ ترتيبات محددة مع القطاع المصرفي. كما أنه من الأهمية البالغة تسوية وضع ميزانية المؤسسة قبل بدء التحويل، لأن من شأن الأعباء المالية الناتجة عن ديون قديمة متراكمة أن تعرض العملية برمتها للخطر^(٤٣). وأيا تكن الترتيبات الصحيحة المتخذة لحل الشركة من الديون القديمة في حين تتلافى حدوث مشكلة المخاطر الأخلاقية، فهي تستلزم عادة قدرا لا بأس به من تدخل الدولة.

وما يعزز احتمال نجاح التحويل هو إمكان استخدام التكنولوجيات المتوفرة استخداما مزدوجا أو على الأقل إمكان تطبيقها في بعض خطوط الانتاج المدني. ويمكن إجراء عملية النقل الجانبي للتكنولوجيا، أي نشر التكنولوجيات أو المعرفة بين الأفرع أو المؤسسات الصناعية، من خلال منح التراخيص، أو الاندماج، أو الشراء، أو إنشاء مشروع مشترك^(٤٤). بيد أن ذلك يتطلب وجود حقوق ملكية محددة تحديدا واضحا.

(٤٢) Don L Brown, Miles Aircraft Since 1925 (London, Putnam Company 1970), pp. 42-43. حصل

ذلك لشركة رولز رويس عندما طرأت صعوبات غير متوقعة لدى تطوير ضاغط مركب الشفرات للمحرك النفاث RB211. انظر (S. Hooker, Not much of an Engineer (Shrewsbury, Airline Publishing Ltd., 1984).

(٤٣) حققت المشاريع العسكرية في الاقتصادات الغربية بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية،

أرباحا ضخمة في حين غالبا ما رزحت المشاريع المتصلة بأمر الدفاع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تحت أعباء ديون ضخمة متراكمة.

(٤٤) هذه العملية هي الأكثر كفاءة عندما تكون التكنولوجيات القائمة أصلا متقاربة تماما، كانتاج

محركات السيارات والطائرات. وكذا كانت الحال بالنسبة إلى مصنع انتاج محركات الطائرات في أوفنا، الذي حوّل إلى انتاج محركات السيارات بمساعدة تقنية من شركة رينو الفرنسية. انظر "Reconversion industrielle?" in J. Sapir, Gen. R. Ernould and D. Pineye, La Decomposition de l'armee sovietique, dossier .No 45 (Fondation pour les etudes de defense nationale, Paris, 1992), pp. 268-269

ومع ذلك يحتاج التحويل إلى استثمار في الرأسمالين البشري والمادي، من خلال البرامج الداخلية لإعادة التدريب وتعديل خطوط الإنتاج وحياسة أدوات آلية جديدة. إن المرونة الداخلية للشركة، المتمثلة في قدرتها على تحقيق إعادة توزيع للموارد الداخلية بسرعة وكفاءة، هي عامل حاسم في هذا المجال.

غير أن البحث عن شركاء جدد وإبرام عقود لإنشاء خطوط إنتاج جديدة يستغرقان وقتاً. كما أن من شأن تكاليف المعاملات المانعة أن تجبر المؤسسة المتحولة على الاعتماد على قدراتها التقنية الداخلية وحسب، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعريض قدرتها التنافسية للخطر.

السمات المحددة للصناعات المتصلة بالدفاع داخل الاقتصاد المخطط مركزياً

تقدمت المؤسسات المتصلة بالدفاع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، على المؤسسات المدنية "البحثة" من حيث الأولوية. فحتى لو لم يكن قطاع الدفاع في الاتحاد السوفياتي سابقاً بمعزل تام عن أوجه القصور التي كانت تسود القطاع المدني، فقد كانت معداته الصناعية أفضل نوعية وأحدث^(٤٥). بيد أن هذه المزايا لا تعني تلقائياً تمتع القطاع الدفاعي بقدر أكبر من المرونة. فتصوّر الأولوية في قوائم المخططين يعادل دفع ثمن أبخص لمورد معين، مما يشجع بدوره على الهدر لا الكفاءة الإنتاجية^(٤٦). بل كانت المؤسسات المتصلة بالدفاع حقا أقدر من المؤسسات المدنية، لكنها لم تكن بالضرورة أكثر منها كفاءة^(٤٧).

ويمكن أن تشكل المعدات الصناعية عالية التخصص تكنولوجيا، كما كانت الحال في الصناعة الدفاعية السوفياتية، عائقاً فيما يختص بالتحويل نحو خطوط إنتاج مختلف كليا. إذ لا تدخل القاعدة التكنولوجية في الاعتبار إلا متى كانت المنتجات المدنية قريبة تكنولوجيا بالفعل من المنتجات العسكرية، أو إلا إذا كانت المؤسسة تنتج مكونات مزدوجة الاستخدام.

C. Davis, "Interdependence of the defense and civilian sectors in the contemporary Soviet (٤٥)

economy", ورقة أُعدت من أجل مؤتمر الرابطة الأمريكية لتقدم الدراسات السلافية، شيكاغو، ١٩٨٩.

J. Sapir, Les bases futures de la puissance militaire russe, Cahiers d'Etudes Strategiques in (٤٦)

((Paris, Ecole des hautes etudes en sciences sociales, 1993o16.

L. Badgett, Defeated by a Maze: the Soviet Economy and its Defense Sector (N-2644 انظر (٤٧)

NA) (Santa Monica, Ca, The rond Corporation, 1988; and T. Malleret, Les transferts de technologie non negociés de l'ouest a destination de l'URSS et leur contribution au potentiel militaire sovietique (Paris, Ecole (des hautes etudes en sciences sociales, 1992.

وحتى طبيعة الثقافة التكنولوجية نفسها التي تطورت في مؤسسة دفاعية معينة تضعها أيضا في معزل عن المؤسسات الأخرى^(٤٨). إذ تصف الثقافة التكنولوجية هنا جوهر المعرفة الضمنية والجماعية التي تراكمت طوال فترة حياة المؤسسة؛ بل يمكن اعتبارها تاريخا غير مكتوب للمؤسسة يدون سجلات نجاحها وإخفاقها. وفي الأغلب تبدو الثقافة التكنولوجية السوفياتية في المؤسسات المتصلة بالدفاع، موجهة نحو تحقيق قدرات بأي ثمن، أو تحقيق إنجازات في الانتاج غير مرتبطة بالضرورة بإنجازات من حيث الكفاءة^(٤٩).

وبما أنه يمكن تلخيص كل مؤسسة بأنها منظمة ناتجة عن موازنات بين المعاملات والتكاليف التنظيمية، فإن طبيعة مناخ المعلومات نفسها تؤدي دورا رئيسيا في تطوير المؤسسات المتصلة بالدفاع في ظل التخطيط المركزي^(٥٠). إذ عليها أن تحقق مستويات قدرة تماثل ما لدى المؤسسات في الاقتصادات السوقية متقدمة النمو. وذلك على الرغم من وجودها في مناخ يشهد قلة في المواد ونوعيات متدنية. وقد أدى هذا الوضع إلى تطوير مهارات تنظيمية محددة ربما كانت زائدة عن الحاجة في اقتصاد يمر بمرحلة انتقال^(٥١). وعلاوة على ذلك، يمكن ثقافة الأسرار، التي كانت مهمة للغاية في قطاع الدفاع، أن تشكل عائقا أما مؤسسة عندما تبرز الحاجة إلى اعتماد الانفتاح وإلى القدر على تنمية العلاقات مع شركاء جدد.

J. Sapir, La culture techonologique: le cas des materiels militaires sovietiques, Cahiers de (٤٨)
(Recherches No 3. (Compiègne, Universite de Technologie de Compiègne, 1990)

(٤٩) غالبا ما يسمع المراقب الأجنبي وهو يقوم بجولة في المؤسسات المتصلة بالدفاع، جملة "ما نحن قادرون على عمله"؛ ومن النادر للغاية سماع "ما نحن قادرون على بيعه". لقد كانت هذه الثقافة التي يسيطر عليها التوجه الهندسي، بالتأكيد السبب الرئيسي لتحقيق بعض الإنجازات في الماضي، إلا أنه ينبغي لها أن تنحسر بغية السماح بتطوير سلوك قائم حقا على روح الاضطلاع بمشاريع.

E. Penrose, The Growth of the Firm Oxford, Basil Blacwell, 1968). J. L. Ravix, "L'urgence (٥٠)
de la firme et des cooperations inter-firmes dans la theorie de l'organisation industrielle", Revue d'economie
.industrielle, vol. 51, No 1, 1990

B. Hilton, Devence Conversion or Diversification, East and West: An Overview of the (٥١)
.Literature and the Arguments, Management Research Papers, Templeton College, Oxford, 1992

شروط التحويل الناجح

نادرا ما تكون عملية التحويل مجرد تحويل بحث، بمعنى أن تغير شركة ما انتاجها تغييرا كاملا من خط إلى آخر، أو مجرد تنويع، بمعنى مواصلة انتاج خطين أو أكثر في الوقت نفسه.

الاختيار بين التحويل والتنويع

يسمح التنويع بالإبقاء على قاعدة تكنولوجية وصناعية آمنة، يمكن استخدامها في المستقبل للانتاج العسكري، في حين أن التحويل القاسي يحمل في طياته قدرا من التدابير التي لا يمكن الرجوع عنها، قد تجعل العودة إلى الانتاج العسكري أبطأ وأكثر تكلفة. وغالبا ما يعني التحول القاسي إجراء خفض كبير في قدرات الانتاج العسكري، على أن يتم الإبقاء على نواة صغيرة لا غير. وهو يستلزم بالتالي وجود سلطة سياسية في غاية القوة، وإدراك أنه لن يتعين عكس هذه العملية في وقت قريب. ومن شأن التنويع أن يولد بالتأكيد خفضا في قدرات الانتاج العسكري، إلا أن النواة ستكون أكبر حجما كما أن إمكانات زيادة الانتاج العسكري في المستقبل (وهي ما يسمى بإمكانات التعبئة) ستكون أفضل وأسرع. وسيكون التنويع الخيار الأفضل حينما تزداد الشكوك السياسية.

ومن المحتمل أن يؤدي التنويع أيضا إلى تقليل التوترات الداخلية وتخفيف حدتها في الشركة المتحولة، فالمعرفة التي تراكمت على مر الزمن لا تفقد قيمتها في لحظة. ولا يمثل خيار التنويع تحديا مباشرا للمركز والمهن بقدر ما يمثله التحويل القاسي. فمن وجهة نظر إدارية، خيار التنويع هو بالتأكيد الخيار الذي يحمل تنفيذه خطرا أقل بحدوث منازعات داخلية إذ أنه يسمح للعمال والمهندسين على حد سواء بالتكيف تدريجيا والواقع الجديد. غير أنه من الواضح، من الجهة الأخرى، أن من شأن التنويع أن ينصب لعملية التحويل فخ اعتماد نهج محافظ غير قادر على أن يؤتي نتائج في الوقت المطلوب.

لكن المزج بين الطريقتين يتأثر أيضا بالاقتصاد. ففي عملية التحويل القاسي، يعتبر تقويض المعرفة الجماعية المتراكمة من خلال المنظمات الانتاجية تحصيليا حاصلا، حتى ولو عقد الأمل على تراكم المعرفة الجديدة في المنظمات الجديدة. أما في التنويع، فالمهم هو بقاء بعض المعرفة الجماعية. من هنا، فإن اختيار التحويل في مقابل التنويع يستلزم التفكير بأن شطرا كبيرا من المعرفة المتراكمة السابقة لم يعد يتناسب والحالة الجديدة. وتصح هذه المقولة عند مواجهة تغيير تكنولوجي كبير. في حين أن التنويع يجعل من الممكن، من جهة أخرى، تخفيف مستوى الخطر وتلطيف صدمة التكيف. فهو يمكّن المؤسسة من أن تنفذ تدريجيا عملية إعادة تشكيل داخلية، مما يخفف نوعا من الطلب الفوري على الاستثمار الجديد. وفي حال كانت بعض موجودات "الكفاءة"، كمهارات التسويق، متخلفة، فإن استراتيجية التنويع

تسمح بتعليم تدريجي لمهارات كهذه. بيد أنه بغية أن يكون التنويع استراتيجية قابلة للاستمرار، فهو يتضمن التزاما مستمرا بالطلبات العسكرية^(٥٢).

ويمكن تعريف استراتيجية التنويع بسهولة للخطر إذا ما تعاطى كبار المدراء قطاع التنوع على أنه قطاع ناشئ، في حين يجري تركيز كل طاقة التحويل البحث على عملية التحويل وكأن لا خيار آخر سواه.

وتتشاطر الصناعات الدفاعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، والقطاع المدني انتاجية منخفضة بحسب معايير البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. فل هذه الصناعات ميزة تنافسية ضئيلة جدا (باستثناء بعض المواضع التكنولوجية البارزة)، كما أنها تعاني بوضوح فائضا في عدد الموظفين^(٥٣).

فتكاليف اليد العاملة الرخيصة لا تؤدي دورا إلا في عدد قليل من الصناعات كثيفة الاستخدام لليد العاملة^(٥٤). وعلى نقيض ذلك، تبدو الآفاق بالنسبة إلى القطاعات التي تعتمد على العلم بشكل مكثف، حتى

(٥٢) مورست هذه الإزالة التدريجية للإنتاج العسكري في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية: فقد احترمت بعض العقود الدفاعية حتى على الرغم من انتهاء الحرب. وفي القطاع المتعلق بالنفضاء الجوي، مكّنت هذه العقود من إحراز تقدم في الانتقال إلى الإنتاج المدني وخفضت بعض النفقات العامة أو تكاليف التطوير، لا سيما بالنسبة إلى طائرات النقل الضخمة التي كانت قريبة من حيث التصميم بمشيلاتها العسكرية (C-54 و DC4، و Constellation، و Boeing Stratocruiser و B50). لكن في حال تعيين إجراء خفض سريع للأموال المخصصة للدفاع (وهذه هي الحال في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال)، فغالبا ما يستحيل اعتماد التنويع. كما أن الصادرات ليست دائما خيارا قابلا للاستمرار، إلا في حالة صفار المنتجين، لأن السوق العالمية تعجز عن امتصاص كمية الإنتاج التقليدي التي لم تعد معروضة للبيع في السوق الداخلية.

(٥٣) استنادا إلى مجموعة من الأدلة جمعها صناعيون وخبراء استشاريون غربيون، تشكل انتاجية التصنيع الإجمالية في مصانع الدفاع في الاقتصادات الموجهة السابقة ما يتراوح بين ٢٠ و ٤٠ في المائة في أفضل الأحوال - من مثيلتها في البلدان عالية التصنيع.

(٥٤) بيد أن بعض المصانع في هذه الصناعات يتحول بسهولة كبيرة إلى متعاقدين من الباطن وموردين لشركات أجنبية مستقرة تعاني مزاحمة منافسين تكاليف انتاجهم منخفضة. ويعزى هذا الأمر، بشكل خاص، إلى أن التعليم الثانوي جيد إلى حد معقول، إذا ما قيس بالمعايير الدولية.

وإن كان على نطاق أضيّق، واعدة أكثر. لكن حتى عندما تتوفر أكثر التكنولوجيات تطورا، فنادرا ما تُستخدم في الانتاج المدني، وغالبا ما تكون مهارات التسويق التكميلية اللازمة غائبة^(٥٥).

وبالرغم من أن تحويل الصناعة الدفاعية يمثل من دون شك تحديا كبيرا، إلا أنه محكوم عليه بالفشل من دون شك. فشروط حصول تحويل ناجح موجودة حاليا في حالات عدة من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، مع أنه لا يمكن توقع توفر كل هذه الشروط في الوقت نفسه. وبالرغم من ذلك، لا يزال نجاح تحويل المؤسسات المتصلة بالدفاع يتطلب قدرا كبيرا من التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي التقليدية والإطار التشريعي من جهة، والقرارات التي تتخذ على مستويي الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تمنى عملية التحويل بالتخفيف من المسؤوليات وعدم التأكد من الملكية.

الخصية الاقتصادية العامة للتحويلات في القطاع الدفاعي

أثبتت التطورات الأخيرة أن نجاح عملية التحويل في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال تتوقف بشكل حاسم على زيادة الطلب على السلع المدنية. وبالنسبة للاتحاد الروسي، من المؤكد أن الطلب المحلي يؤدي دورا كبيرا لأن الأسواق الأجنبية لا تستطيع استيعاب نسبة كبيرة من الانتاج الروسي المتصل بالدفاع، حتى ولو تعلق ذلك بالمواد الخام كالمعادن. وأهمية الطلب المحلي هو بالتأكيد أقل إلحاحا بالنسبة للبلدان الأصغر و/أو البلدان التي كان نصيب القطاع المتصل بالدفاع في الانتاج الصناعي أقل أهمية فيها كثيرا عما هو في الاتحاد الروسي.

ونظرا لأوضاع الاقتصاد الكلي هذه، تحتاج المشاريع الى نظام للتمويل يتسم بالاستقرار والثبات لصدّها عن الوقوع في حالة العجز في السيولة خلال مرحلة إعادة التشكيل. فالمطلوب هو تثبيت الديون وفتح اعتمادات طويلة الأجل.

ووضع نظام مستقر في القواعد، أي فيما يتعلق بتحديد حقوق الملكية وتنفيذها، أكثر أهمية حتى من عملية الخصخصة نفسها. وتعتبر الأجوبة الصحيحة على السؤالين "من يملك ماذا" و "من يتولى ماذا"

(٥٥) انظر مثل الدمية المصنوعة من مسحوق التيتانيوم التي أنتجتها مؤسسة Perm في T. Cronberg, "Enterprise strategies to cope with reduced defense spending: the experience of the Perm region", in Conference Papers, M. McFaul & T. Perlmutter, eds. Center for International (Stamford, California, Security and Arms Control, Stanford University, 1994), pp. 189-200.

حاسمة على نحو مطلق لتنمية الحوافز الاقتصادية. ومن وجهة النظر هذه فإنه من المشكوك فيه أن تؤدي المرحلة الحالية للخصخصة في روسيا الى توليد النوع المطلوب من ادارة الشركات^(٥٦).

وينبغي وضع المؤسسات المتوخى الإبقاء عليها على قدم المساواة مع المنافسين المحتملين. فلا يمكن أن تتوقع إعادة التشكيل وأن تكون تنافسية اذا كانت مرهقة بعبء توفير الخدمات الاجتماعية، كـرعاية الأطفال والرعاية الصحية، والمسكن، وما الى غير ذلك، كما في الماضي. وأخيرا، على الحكومة أن تولد المعلومات اللازمة لتوجيه الشركات في المديين المتوسط والطويل. وفي هذا المجال، يمكن اعتبار السياسة الصناعية المعقولة بمثابة رصيد لا يستهان به، مثلما تبرهن على ذلك التجربة التاريخية في اليابان، وجمهورية كوريا وأوروبا الغربية^(٥٧).

أثر التقدم المحرز في عملية الانتقال

يتوقف التقدم، عموما، في تحويل القطاع الدفاعي والتنويع الى درجة حاسمة على مرحلة عملية الانتقال الاقتصادي. وفي البلدان حيث عملية الانتقال تعتبر الأكثر تقدما وحيث تحقق تقدم كبير في إحلال الاستقرار في الاقتصاد الكلي، فإنه يمكن إعادة توجيه الأولويات باتجاه إعادة تشكيل المؤسسات بشكل عام، وتحويل القطاع الدفاعي بصورة خاصة. وبدورها، فإن القدرة على المحافظة على إنجازات الاستقرار المسبقة تمكن هذه البلدان من أن تولي عناية أكبر للآثار الاجتماعية التي يخلفها التحويل. وفي البلدان التي لا تزال في مرحلة مبكرة من عملية الانتقال، وحيث لا يزال عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي مشكلة حادة، قلما تولي الأولوية لإعادة التشكيل. وحتى لو بدت هذه المسألة مدرجة في أوائل بنود جدول الأعمال السياسي، فإن هذه البلدان لا يمكنها حاليا تحقيق إلا النذر القليل في هذا الصدد ويبرز الآن بناء المؤسسات بمثابة نقطة رئيسية لأي استراتيجية سليمة لعملية الانتقال^(٥٨).

(٥٦) للاطلاع على مناقشة أوفى لمشاكل تكيف المؤسسات في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، انظر الفصل السادس أعلاه.

(٥٧) انظر: L. Taylor, "The market met its match: lessons for the future from transition's initial years", Journal of Comparative Economics, vol. 19, no.1/1994 (August), pp. 64-87.

(٥٨) تركز آثار الاقتصاد الكلي لبعض السياسات الموجهة نمو فرادى المؤسسات على مسألة تعاقب المراحل (أي الأولوية بين الاستقرار، والتحرير، والخصخصة وإعادة التشكيل). ولا يزال الجدول بعيدا عن الحل، ولاسيما فيما يتعلق بالتعاقب في الخصخصة وإعادة التشكيل (هل يجب أن تقع إعادة التشكيل بعد الخصخصة أم قبلها؟). ولكن يمكن افتراض أنه اذا كان استقرار الاقتصاد الكلي لا يشكل شرطا مسبقا مطلقا بالنسبة لإعادة التشكيل، فهو يسهلها بشكل كبير. وقد نوقشت مسألة استراتيجيات الانتقال والتعاقب بين المراحل على نحو مستفيض في Union, Transition Report, البنك الدولي للإنشاء والتعمير October 1994 الصفحات ٤٥-٤٨.

وإذا كان التحرك السريع في اتجاه الانتقال يمكنه أن يكون حاسما بالنسبة لعملية التحويل، فإن من شأن التمسك بسياسات غير مرنة أن يؤدي إلى ارتفاع البطالة والتوترات الاجتماعية بحيث يهدد بالخطر عملية الانتقال نفسها^(٥٩).

ومع أن المؤشرات المتوافرة لا تعتبر شاملة على الإطلاق ويجب تفسيرها بحذر، فإنها تبين أن البلدان التي حققت أكبر درجة من التقدم في عملية الانتقال (وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا) يرجح أن يحالفها قدر أكبر من النجاح في انخراطها في التحويل/إعادة التشكيل مما حالف الاتحاد الروسي، مثلا، الذي كان التقدم فيه أبطأ^(٦٠). كما أن للاتحاد الروسي حظ أوفر في تحقيق تقدم في مجال التحويل المتعلق بالدفاع من بلد كأوكرانيا.

والبلدان، الاتحاد الروسي وسلوفاكيا، اللذان واجها لسنوات قليلة مضت مشاكل متطابقة تقريبا في مجال التحويل، يجدان نفسيهما اليوم في أوضاع مختلفة اختلافا جذريا: فالنهضة القوية في النمو الاقتصادي في سلوفاكيا، التي حصلت في عام ١٩٩٤ (والمرجح استمرارها)، خفضت إلى حد ما من حدة الآثار الأليمة لعملية التحويل المتعلقة بالدفاع. ومن جهة أخرى، فإن مشاكل التحويل في هنغاريا والجمهورية التشيكية كانت أقل حدة عما هي في سلوفاكيا والاتحاد الروسي، ناهيك عن أوكرانيا. والقطاعات الصناعية المتصلة بالدفاع أصغر نسبيا في البلدين الأولين، وهي عادة متخصصة في العناصر المكونة ذات النوعية الرفيعة. وعلاوة على ذلك، فقد سبق لهنغاريا أن بدأت في عملية التحويل إلى اقتصاد السوق قبل بدء عملية انتقالها الفعلي.

إعادة التشكيل والخصخصة

تم تحويل العديد من المشاريع المتعلقة بالدفاع، حتى الآن، إلى القطاع الخاص، ولكن لا يمكن لعملية الخصخصة أن تكون فعالة إلا إذا غيرت سلوك الشركات لجعله متلائما مع السمات الرئيسية للاقتصاد السوقي^(٦١).

P. Aghion and O. J. Blanchard, on the Speed of Transition in Central Europe, EBRD Working (٥٩)
Paper No. 6 (London, July 1993).

(٦٠) انظر الفصل الثاني أعلاه للاطلاع على تقييم للتقدم المحرز نحو تشكيل الاقتصادات السوقية.

(٦١) Keith Bush, "Conversion and privatisation of defense enterprises in Russia", in انظر
Privatisation Experiences and Policies in NACC Countries in the Field of Defense Industry, NATO, Colloquium
1994 (June 1994), pp. 5-7. وبشأن عملية التحول إلى القطاع الخاص في صناعة الدفاع الروسية، انظر
.Andrei Loginov, "Privatisation in Russia: results and prospects", in Privatisation Experiences ..., pp.5-6

وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، غالباً ما تترافق عملية التحويل المتعلقة بالدفاع بإعادة تشكيل الهيكل المالي (تصفية الأصول وإعادة التعاقد على قروض غير استثمارية)^(٦٢). ومعظم هذه المؤسسات لا يمكنها البقاء إذا ما ترك مصيرها لقوى السوق. بيد أنها إذا لم تكن في حالة بالغة الصعوبة، فإنها قد يثبت أنها قابلة للاستمرار متى ما أعيد تشكيلها على نحو صحيح. واستراتيجيات التنوع عن طريق الدمج مع مؤسسات مدنية، على النحو المتبع في الاقتصادات السوقية متقدمة النمو، قلما تعتبر عملية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال بسبب الافتقار إلى الموارد المالية والهيكل الحالية للسوق. ولذلك، فإن الخصخصة التي لا يضطلع بها بوصفها غاية في حد ذاتها بل لتحقيق تحسن في كفاءة المؤسسات، حاسمة لنجاح التحويل.

وعلاوة على ذلك، ففي معظم مؤسسات الدفاع في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال لا تزال الدولة شريكا مساهما. ولتحويلها إلى القطاع الخاص، لا بد من إعادة تشكيل هيكلها أولاً. وهذا يطرح مسألة من يقوم بأداء وظيفة إدارة الشركات خلال فترة الانتقال. فإدارة الدولة يمكن ممارستها من خلال المؤسسات المختلفة^(٦٣) ويسند الاتحاد الروسي وأوكرانيا وسلوفاكيا سلطة الرقابة على صناعات الدفاع إلى وزارة القطاع، وبولندا إلى وزارة المالية وهنغاريا إلى شركة قابضة. بيد أن ضعف سلطة الدولة وزيادة تضعف مشروعية الدولة من خلال عدم الإيفاءات في الميزانية ينال على نحو خطير من عمليات الرقابة والإشراف. فإذا كانت الخصخصة رديئة في تخطيطها ورتيئة في تنفيذها، فإنها قد تؤدي إلى إنشاء مشاريع "سائبة" ترتبط بمصاريف "سائبة"، مع تداخل في الملكية مما يجعل من الصعوبة بمكان انفاذ أي انضباط في الائتمان^(٦٤).

عناصر استراتيجية التحويل الناجح

يبدو جلياً الآن أن عملية التحويل لن تتمخض عن مكاسب السلم في فترة وجيزة. مع أن هذه العملية مطوأة وأليمة إلا أنها تمثل ضرورة مطلقة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات

(٦٢) هذه المسألة ذات أهمية فائقة بالنسبة لإدارة الشركات لأن القروض السيئة العالقة تضعف الحوافز على إجراء استثمارات جديدة و/أو استثمارات من الخارج لأن الإيرادات التراكمية ستذهب أولاً للدائنين القدامى. ويجري تحليل العلاقة القائمة بين الدين والانصاف في EBRD Annual Economic Outlook, 1993, pp. 9-24.

(٦٣) والمشكلة الأساسية المرتبطة بإدارة الدولة للمؤسسات تكمن في أن الرقابة تمارس مسبقاً (مما يؤديه إلى التدخل) بدلاً من لاحقاً (مما يعني، الحكم على النتائج). وفضلاً عن ذلك، فإن هناك عوامل أخرى تزيد من تعقيد المشكلة، بما في ذلك (أ) تعدد الأهداف (أي الأهداف غير التجارية كالعالمية المترافقة مع زيادة الأرباح إلى الحد الأقصى)؛ و (ب) تعدد المدراء؛ و (ج) انعدام المنافسة.

(٦٤) ويعتبر مصنع ساراتوف للطائرات في روسيا مثلاً جيداً على هذه الحالة انظر K. Hendley, Steps on the Road of privatization: A Preliminary Report on the Saratov Aviation Plant, Project Status Report (Stanford, California, Center for International Security and Arms Control, Stanford University, 1992).

التي تمر بمرحلة انتقال. ورغم جميع الصعوبات المشار إليها أعلاه، فقد تحققت بعض النجاحات، التي تبين أهمية السياسات العامة بالنسبة لأي عملية تحول. فظروف الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الطلب المستقر أو المتزايد على المنتجات المدنية، والوصول الموثوق والجهاز والرخيص الى الأسواق الجديدة والظروف المؤسسية، كالقواعد الثابتة وحقوق الملكية المحددة تحديدا جيدا حاسمة. ويتوقف النجاح أيضا على عوامل الاقتصاد الجزئي كالمرونة الداخلية، والنفقات المنخفضة للمعاملات والنظام الكفؤ للتمويل. ويمكن لسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المؤسسية أن تخلق البيئة الملائمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي. وبالإضافة الى ذلك، عندما تكون الأسواق مشوبة بالنقص أو غير موثوقة بصورة مؤقتة، فإن ذلك يستدعي سياسات عامة تدخلية من خلال الإعانات والسياسات المتعلقة بالميزانية التي تسعى الى توجيه الإجراءات المتعلقة بالاقتصاد الجزئي الى اتجاهات محددة^(٦٥). وسيبقى دائما، في عملية التحويل، مزيج من هاتين المجموعتين من السياسات.

الاشتراك المباشر لرأس المال الغربي

معظم مؤسسات الدفاع السبقة تحتاج بصورة ملحة الى مستثمرين على نطاق استراتيجي لتوفير رأس المال العامل، والمساعدة على تحسين النوعية وتوفير شبكة التوزيع والخدمات في أسواق الصادرات. وفي معظم الأحيان، يبدو أن الاستثمارات المباشرة من جانب الشركات الغربية تتيح فرصة حقيقية لإمكانية تنمية المجالات الأكثر تقدما في مؤسسات الدفاع لدى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال وذلك دون شد الخناق عليها من قبل المنافسة الدولية.

ومع ذلك، فإن الاستثمارات المباشرة هي في جوهرها انتهازية، وقليلة جدا في المجالات التي تهتم بها حقا الشركات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. فنطاقها محدود جدا لأن الصناعة السابقة المتعلقة بالدفاع لا تبشر بحد إيرادات سريعة وهوامش ربح عالي بالمقارنة، مثلا، بالمشاريع التجارية أو حيثما يتسنى الحصول على إيرادات كبيرة من القدرة على فرض أسعار عالية بالعملة الصعبة لقاء تكاليف محلية منخفضة، مثل نفقات الفنادق. وعادة، إن المؤسسات التي تقرر أن تستثمر في أسهم مؤسسات الدفاع السابقة إنما هي مؤسسات تكون على استعداد لتحمل تضحيات قصيرة الأجل على أمل الحصول على مكسب محتمل طويل الأجل. ولقد كانت المشاركة الأجنبية - سواء من خلال الاستثمار المباشر أو غير ذلك من السبل - ذات دور حاسم في الحالات القليلة التي لاقت نجاحا، ولاسيما في الاتحاد السوفياتي السابق (انظر الإطار الثالث عشر - ٤)^(٦٦).

(٦٥) السياسات الصناعية المنفذة في بلدان شرقي آسيا هي أفضل مثال لهذه المجموعة من

السياسات العامة. انظر R. Wade, *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*, (Princeton, Princeton University Press, 1990).

(٦٦) J. Cooper, *The Conversion of the Former Soviet Defence Industry* (London, Royal Institute

of International Affairs, 1993), pp. 36

الإطار الثالث عشر - ٤ - المشاريع المشتركة في ميدان الصناعات الدفاعية

لا يزال التمويل يمثل أصعب جوانب التحويل. إذ أن المساعدة المقدمة من الدولة في شكل تمويل مباشر أو ائتمان منخفض الفائدة، لم تبلغ المستوى المطلوب ولا يرجح أن تزداد بالنظر الى ما يجابه الحكومة الروسية من صعوبات مالية. ولم يعد الحل في تصدير الأسلحة، الذي ظل لوقت طويل يدر إيرادات للاتحاد السوفياتي بلغ مقدارها ٣٠.٨ بليون دولار في عام ١٩٨٧. ونتيجة للافتقار الى جهاز مصر في متقدم النمو في الاتحاد الروسي، لا تزال قدرة المؤسسات على تدبير رؤوس الأموال اللازمة من السوق المحلي قدرة محدودة جدا. ولا ينتظر من المؤسسات المالية المنشأة حديثا أن تبدي اهتماما كافيا بالاستثمار في المؤسسات الدفاعية السابقة حتى إذا اكتملت خصخصة القطاع الصناعي - العسكري. وبناء على ذلك، يعتبر بعض المراقبين أن المساعدة الدولية المقدمة من القطاعين الخاص والعام مصدرا بالغ الأهمية لتمويل عملية التحويل وعملية إعادة تشكيل الهيكل العام لصناعة الدفاع الروسية، بعد أن أصبحت جزءا حيويا من عملية انتقال الاتحاد الروسي الى الاقتصاد السوقي. وبالإضافة الى أهمية الشركاء الأجانب كمصدر للتمويل، فهم يجلبون معهم الخبرة الفنية لمجالات حرجة في الاقتصاد السوقي مثل الإدارة والتسويق والبيع والتوزيع.

وفي عام ١٩٩٣، كان يوجد أكثر من ٣٠٠ مشروع مشترك تشمل مؤسسات دفاع روسية، وبلغ مجموع ناتجها ٥٠٠ مليون دولار^(أ). وعدد المشاريع التي من هذا القبيل يزداد باستمرار. ويوجد أكبر المشاريع المشتركة وأكثرها نجاحا في القطاع الفضائي الجوي. ومن تلك المشاريع مشروع ذائع الصيت تشترك فيه مؤسسة خرونيتشيف بموسكو وشركة موتورولا بالولايات المتحدة، وستقوم مؤسسة خرونيتشيف في إطاره بتوفير خدمات الإطلاق لسواتل الاتصالات المستخدمة في شبكة موتورولا للاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية، المسماة بشبكة إيريديوم. وهناك أيضا مشاريع أصغر من ذلك في الصناعات التي تنتج الآلات المكنية والأدوات الطبية ومعدات التشخيص والأجهزة الالكترونية الاستهلاكية.

وحتى عهد قريب، كان من العقبات الرئيسية التي تعترض سبيل الاستثمار الأجنبي حالة الملكية الحكومية التي توجد عليها معظم مؤسسات الدفاع. وأجاز قانون تحويل الصناعات الدفاعية لعام ١٩٩٢ الحق القانوني لمؤسسات الدفاع في أن تشارك مشاركة نشطة "في الأنشطة الاقتصادية الأجنبية بما فيها المشاريع المشتركة"^(ب). وقد ركزت الحكومة الروسية جهودها منذ عام ١٩٩٣ على تعجيل عملية تحويل مجملها الصناعي - العسكري الى القطاع الخاص.

(أ) J. Cooper, "Transformation of the Russian defence industry", Jane's Intelligence Review, October 1994, p. 447

(ب) Economika i zhizn, p. 20

ومن العقوبات التي كانت تبعد المستثمرين الأجانب ضخامة حجم المؤسسات العسكرية. وعلى سبيل المثال، المشروع المشترك مع شركة بولارويد، الذي ينتج لوحات الدوائر الكهربائية في مصنع سيغنال في أوبننسك، يستخدم ١٢٠ عاملاً فقط من عمال تلك المؤسسة البالغ عددهم ٥٠٠٠ عاملاً^(ج). ومن الأعباء الأخرى التي ما زالت تثقل كاهل المجمع الصناعي - العسكري الروسي الهياكل الأساسية الاجتماعية لهذه المؤسسات، وهي تشمل المساكن، والعيادات والمستشفيات، فضلاً عن المرافق التعليمية والترويحية. وقد بدأ حالياً التخلص من هذه الأصول الاجتماعية عن طريق تحويل الكثير منها إلى السلطات المحلية لتشغيلها. بيد أن الافتقار إلى التمويل المحلي اللازم لصيانة هذه الأصول المحولة يعرقل نجاح هذه العملية.

أما على مستوى المؤسسة، كان الاعتقاد السائد لدى الخبراء والمدبرين الروس في قطاع الدفاع هو أن التكنولوجيا الروسية المتقدمة وارتفاع مستوى المهارة لدى القوى العاملة الروسية سيحتضان المستثمرين من البلدان متقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الباحثين عن فرص الاستثمار في الاتحاد الروسي. بيد أن معظم هذه التكنولوجيات لم يكن لها أي تطبيق تجاري، في حين أن أغلبية المهندسين الروس على درجة من التخصص المحدود تستلزم إعادة تدريبهم على نحو يركز على الممارسات ذات التوجه السوقي.

وعلى عكس ما كان المدراء الروس يأملون فيه من استخدام مصانعهم كأصول في التفاوض على المشاريع المشتركة مع الشركاء الأجانب، اعتبر معظم خبراء الاقتصادات السوقية متقدمة النمو هذه المنشآت مخططة تخطيطاً سيئاً، وأن مسار العملية الصناعية داخلها غير منظم، وأنها غير مأمونة^(د). وعلاوة على ذلك، يفضل كثير من ممثلي الأعمال التجارية الأجانب البدء بـ "حقل أخضر" عن الاستثمار في تحديث أي مصنع من المصانع القائمة، الذي يستلزم رؤوس أموال هائلة.

وتضح بعض المسائل التي تشكل خلفية المشاريع المشتركة في المشروع المشترك بين مصنع لينينتس بسانت بطرسبرغ، الذي كان في وقت ما ينتج أجهزة الرادار وغيرها من منتجات التكنولوجيا العسكرية، وشركة جيليت، لإنتاج مكناات الحلاقة. وكان هذا المصنع من أولى مؤسسات الدفاع الروسية التي شكلت مشروعاً مشتركاً مع شريك أجنبي. فقد تم التفاوض على العقد في عام ١٩٩١، وأنتجت الدفعة الأولى من مكناات الحلاقة في ربيع عام ١٩٩٣.

وما يميز هذا المصنع عن غيره من مؤسسات الدفاع هو التزام إدارته بالإصلاحات السوقية وقدرتها على التكيف بسرعة مع الأحوال الاقتصادية المستجدة في البلد. وبعد أن أعلنت التخفيضات الدفاعية الأولى في عام ١٩٨٩، شرع المصنع في البحث عن فرص جديدة. وخلال العهد السوفياتي، كانت جميع المصانع التي تنتج السلع الاستهلاكية خاضعة لسيطرة وزارة

(ج) New York Times, May 2, 1994, p. A13

(د) K. Wittneben, "The perspectives and roles of U.S. business in Russian defense conversion", Gateway Seminar Report (Geonomics Institute, October 1992), p. 34

الصناعات الخفيفة. وعندما حلت هذه الوزارة، عرضت على المصانع الكبرى في جميع أنحاء الاتحاد الروسي فرصة استيعاب آلاف من المؤسسات الصغيرة. ورفض عديد من مصانع الدفاع هذا العرض ولكن مصنع لينينتس حصل على عشرات من تلك المؤسسات. ويدير مصنع لينينتس حاليا ٣٥ من الشركات الفرعية و ٧٠ من التعاوينات الصغيرة، تصنع منتجات تتراوح من منظفات الأرضيات إلى أجهزة المذياع وهي تقرر الآن مستقبل الشركة إلى حد بعيد^(هـ).

وقد تفهمت إدارة المؤسسة أيضا في مرحلة مبكرة جدا من هذه العملية أن المشاريع المشتركة التي تضم شركاء أجنبيا عنصر بالغ الأهمية في الحصول على أحدث التكنولوجيات وأيضا على الإدارة ومهارات التسويق، فضلا عن الوصول بمنتجاتها إلى السوق الدولي. ومن المتوقع أن يصل ما ينتجه المصنع المشترك الجديد بحلول نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٨٠٠ مليون من مكناات وشفرات الحلقة لبيعها بالعملة الصعبة في الخارج وبالروبل في الداخل. وستسغرق المبيعات بالروبل فترة من الوقت قبل أن تدر أرباحا لشركة جيليت نظرا لمحدودية القدرة الشرائية للمستهلكين الروس في الوقت الحاضر؛ بيد أن الشركة الأمريكية تتطلع إلى العائدات الاستثمارية طويلة الأجل. وقد شكلت مؤسسة لينينتس مشاريع مشتركة مع شركات في تونس وفنلندا والنرويج والهند وهنغاريا.

واستخدمت شركة كاتربيلر معايير اختيار مماثلة لدى بحثها عن شريك روسي بغرض الانتاج المشترك للحفارات والجرارات الهيدرولية. وبعد ثلاث سنوات من الاستكشاف في السوق الروسي، انتهت شركة كاتربيلر إلى اختيار مصنع كيروف في سانت بطرسبرغ بفضل "برنامج التسويقي الممتاز"^(و) ومنظومة الدعم القوية التي استحدثت داخل المصنع من أجل هذا المشروع المشترك.

وهناك عامل آخر يبسر بقدر كبير عملية الاستثمار في مؤسسة ما من مؤسسات الدفاع الروسية، هو إمكانية بيع منتجات المشروع المشترك في السوق الدولي لتوليد مصدر جاهز للأرباح بالعملة الصعبة من بداية الأمر. وقد وضع مشروع "سفيتوزور" المشترك مع بولارويد بحيث يجمع آلات التصوير للبيع في السوق الدولي. وعلى الرغم من أن بعض منتجات بولارويد هذه يباع داخل الاتحاد الروسي، فإن هذا لا يزال جزءا أقل نشاطا من عملياتها وقد يتغير مستقبلا. وتجد بعض الشركات الأجنبية مشترين غربيين لمنتجات مشاريعها المشتركة الروسية حتى قبل أن يبدأ الانتاج في الاتحاد الروسي^(ز).

الخلاصة

وفي حين أن الدور الرئيسي للحكومة في تيسير المشاريع المشتركة مع الشركات الأجنبية هو تهيئة البيئة الاقتصادية والتشريعية الملائمة، فإنه يتعين على مؤسسات الدفاع أن تثبت قدرتها على التكيف مع الأحوال الاقتصادية المستجدة في البلد. ولا بد لتلك المؤسسات من أن تنوع إنتاجها، وأن تزيل الطاقة العاطلة أو توقفها، وأن تشرع في التعاون على أساس من المنفعة الاقتصادية المتبادلة. كما أن التغييرات التي ينبغي أن تحدث في تفكير الإدارة وسلوكها تمثل عنصرا بالغ الأهمية في عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي.

(هـ) بيان للسيد ي. غور يانوف، نائب رئيس لينينتس؛ انظر Investor's Business

Daily, 28 September 1992

(و) New York Times, 4 April 1994, p. 37

(ز) Wittneben، المرجع المذكور آنفا، الصفحة ٣٤.

استحداث أصول تتميز بالكفاءة

يتعين على مشاريع الدفاع أن تحقق "ثورتها الثقافية" لأن المعايير التي لا غنى عنها في السوق المدنية لم تكن من المحددات في الأسواق العسكرية^(٦٧). وتزداد هذه المشكلة حدة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول لأنها تعززت في الماضي من خلال جو عام من السرية ومن الافتقار الى القواعد التي تحكم أي اقتصاد سوقي. وإذا اتبعت المشاريع العسكرية السابقة طريقها دون هدف اقتصادي واضح أو وجود احتمالات لتحقيق مبيعات، فإن ذلك يمكن أن يؤدي الى كارثة اقتصادية. غير أنها مازالت تحصر تركيزها، في معظم الأحوال، في الجدوى التقنية للتحويل وبدرجة أقل في إمكانية التسويق والكفاءة الاقتصادية. ويشير المديرون الى القدرة التقنية على التحويل مع الافتقار بشكل واضح الى الفكر الموجه نحو المستهلك، ونادرا ما يتصورون الفروق الأساسية بين الأسواق العسكرية والأسواق المدنية. غير أن هذا الموقف بدأ يتغير مع مضي عملية الإصلاح قدما.

إيجاد وتمويل شبكة أمان اجتماعي جديدة

أدت المشاريع في البلدان الاشتراكية السابقة - أكثر من غيرها - وظيفة اجتماعية صريحة لم تكن قائمة من حيث المبدأ داخل الشركات التجارية الغربية. ونتيجة لذلك، كانت هذه المشاريع توفر للعاملين بها مجموعة عريضة من المزايا غير النقدية التي توفرها عادة الإدارة المحلية أو الحكومة في أي اقتصاد سوقي^(٦٨).

وتفرض الأصول الاجتماعية عبئا ماليا ضخما على المشاريع، وخصوصا في الحالات التي تكون فيها المشاريع قادرة على البقاء بصعوبة. وعلى ذلك، يلزم أن تحول المشاريع خدماتها الاجتماعية حتى تتمكن من المنافسة بكفاءة في الأسواق المحلية والدولية. وهناك عدد قليل من الأسباب التي تبرر هذا الموقف.

(٦٧) يعد إخفاق شركة غرومان في إنتاج وتسويق حافلات قادرة على المنافسة، وفشل شركة بوينغ في سوق عربات الترولي مثلين على إخفاق الشركات العاملة في مجال الدفاع في اقتصادات السوق في البلدان المتقدمة النمو في دخول السوق المدنية. (انظر Michael Renner, Swords Into Plowshares: Converting to a Peace Economy, Worldwatch Institute Paper Series, No. 96, (Washington, DC., 1990), p. 50

(٦٨) تتباين أنواع المزايا التي كانت تقدمها صناعة الدفاع تباينا كبيرا من شركة الى أخرى، فالمشاريع الاستثمارية التي كانت تتبع صناعة الدفاع، كانت تقدم عادة مجموعة عريضة من المزايا الاجتماعية بسبب مركزها المتميز في النظام السوفياتي. ففي المتوسط، كانت المزايا غير النقدية تمثل نحو ٣٥ في المائة من إجمالي تكاليف العمالة في الشركات، انظر: Simon Commander and Richard Jackman, Providing Social Benefits in Russia: Redefining the Role of Firms and Government, Working Paper, WPS 184, Economic Development Institute of the World Bank, September 1993, pp.3 and 7-10; and Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Russian restructuring and social assets", Russian Privatisation Centre and Harvard University, May 1994

فالأصول الاجتماعية تمنع المستثمرين المحتملين، والمستثمرين الأجانب بصفة خاصة، من الاستثمار في رأس المال لأنها تخشى المسؤوليات الاجتماعية. ويؤدي العبء الذي تمثله الأصول الاجتماعية الى تشويه التنافس كما أنه يعوق حركة العمالة، وهي عنصر مهم بشكل خاص في الحالة الراهنة التي تمثل فيها بعض المناطق التي توجد بها صناعات وحيدة المنتج تلك التي تتيح أكبر قدر من التمتع بالمزايا الاجتماعية. ويؤدي هذا أيضا الى إعاقة عملية إعادة الهيكلة الفعالة لأنه يستهلك موارد يمكن أن تستخدم استخدما أفضل في تحقيق أغراض أخرى.

وتعطي الأصول الاجتماعية المشاريع قوة هائلة في التفاوض مع الحكومات المركزية أو المحلية للحصول على معونات أو ائتمانات. وبعبارة أخرى، فإن أي محاولة من جانب الحكومة أو السلطات المحلية لفرض نظام مالي قد تنطوي على تكاليف اجتماعية مرتفعة.

وليس هناك ما يبرر قيام أحد المشاريع بوقف الاستثمار في أصوله الاجتماعية إذا كان ذلك يعني أنه سيتعين عليه أن يدفع ضرائب للبلديات أو للحكومات المحلية تزيد عما كان يدفعه أصلا من التكاليف المباشرة. إن عدم إصلاح نظم الاسكان ونظم الإدارة المحلية من شأنه أن يمنع المشاريع من وضع استراتيجية لسحب هذه الاستثمارات. وعندما يؤدي إغلاق إحدى الشركات الى انهيار عائدات الضرائب، فمن المرجح أن يسفر تحويل الخدمات الى السلطات المحلية الى عودة ظهور المشكلة على مستوى المجتمع المحلي بدلا من ظهورها على مستوى المشروع. ومن ثم، فمن الضروري وجود نظام ضريبي فعال حتى يمكن تحمل تكاليف دعم الخدمات الاجتماعية من خلال ضرائب غير متوازنة.

ومن جهة أخرى، فإن الضرائب ضرورية للحد من عجز الميزانية وإتاحة الفرصة لوضع سياسة عامة دينامية، ولا سيما الاستثمار العام في الهياكل الأساسية مثل النقل والاتصالات. ومع ذلك، فثمة مخاطرة في أن يؤدي ارتفاع عبء الضرائب، المقترن بارتفاع التضخم، الى هروب المشاريع من الاقتصاد المشروع^(٦٩). إن مزيج مصادر الإيراد الذي يتقرر في نهاية الأمر يمكن أن تكون له آثار مهمة على النمو الاقتصادي، وقد دارت بشأنه مناقشات كثيرة^(٧٠).

(٦٩) يجري في الاتحاد الروسي بالفعل عدد متزايد من التعاملات الاقتصادية فيما يطلق عليه "اقتصاد الظل".

(٧٠) ذكر، مثلا، إن ضرائب الاستيراد يمكن أن تمثل شكلا مهما من أشكال الضرائب وتساعد في تشجيع بعض الواردات اللازمة لعملية التحويل وفي حماية الصناعات التي تمر بعملية التحول وحماية تلك خلال عملية إعادة تنظيم هيكلها. وترتبط هذا المناقشة ارتباطا وثيقا بالمناقشة المتصلة بالصناعات الحديثة النشأة. وقد أشير الى أن مقاطعة تايوان الصينية وجمهورية كوريا تعدان مثالا جيدا على الاستخدام الفعال لاختلاف الضرائب التي تفرض على الواردات انظر R. Wade, Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization

إن إنشاء شبكة أمان اجتماعي، وبصفة خاصة إيجاد برنامج جيد للتأمين من البطالة، أمر فائق الأهمية للتخفيف من العبء الذي تتحمله المشاريع في الوقت الحالي. وعلاوة على ذلك، فإن وجود شبكة للأمان الاجتماعي يمكن أن يؤدي إلى تحسن كبير في حركة العمالة، عن طريق فصل الحماية الاجتماعية عن الوظيفة في أي مشروع من المشاريع.

الاستفادة من تأثير المناطق الحدودية

إن حجم الاتحاد الروسي الهائل نفسه يخلق اقتصادات محلية مزدهرة في مناطق حدودية معينة، مثل المنطقة الحدودية لسان بطرسبيرغ (مع بلدان الشمال الأوروبي)، والمنطقة الحدودية للجزء الموجود في أقصى الشرق من سيبيريا (نتيجة قربها من الصين واليابان وجمهورية كوريا) أو المناطق السريعة النمو مثل موسكو. وهنا يمكن أن يقترن ما يسمى بتأثير المناطق الحدودية بتأثير العواصم، وهو ما ينطبق أيضا في وارسو وبراغ وبودابست.

وتسهم الاقتصادات المحلية المزدهرة في نجاح التحويل عن طريق زيادة قوة الطلب المدني. كما يساعد الازدهار الاقتصادي في سحب الاستثمارات من الأصول الاجتماعية عندما تقوم السلطات المحلية بتحصيل المزيد من الضرائب ويخلق ازدهار سوق العقارات حافزا قويا للإدارات المحلية على امتلاك المساكن التابعة للمشاريع. وعلى العكس من ذلك، فإن المناطق أو المدن التي تسودها الصناعات الوحيدة المنتج الأخذ بالتردي، والتي لا تستفيد من تأثير المناطق الحدودية، قد تواجه مشاكل عديدة. ففي الحالات التي تشكل فيها القوة العاملة المجتمع المحلي ذاته تقريبا، لا يمكن تمويل الخدمات الاجتماعية من المشاريع (بدفع أجور منخفضة) ولا من الإدارة المحلية (بزيادة الضرائب). ويؤدي سحب الاستثمارات في هذه الحالة إلى عواقب بالغة السوء.

الاستنتاج

يمكن أن ينظر إلى انتهاء الحرب الباردة، من إحدى وجهات النظر على أنها النهاية السلمية لتنافس من جانب واحد تماما - بين القوة الاقتصادية - العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها، الممثلين أساسا في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، والاتحاد السوفياتي سابقا وحلفائه. فمثلا، قُدِّر حجم اقتصاد الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٨٣ بنحو ثلث اقتصاد الولايات المتحدة، كما قُدِّر أن حجم اقتصاد الاتحاد السوفياتي وحلفائه يمثل ١٦ في المائة من حجم اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

وكانت النهاية السلمية لهذا التنافس أمرا جيدا في حد ذاته. وربما يكون من التفاؤل المفرط أن يستنتج أنه قد استفيد في نهاية الأمر من أن القوة لا تستمد من امتلاك الأسلحة، وإنما تستمد من وجود نظام اقتصادي - اجتماعي يعمل بصورة جيدة. ومع ذلك فإن من المؤكد أن المناقشات المتصلة بفوائد السلم تنطوي على إقرار بأن هناك فرصة متاحة لمزيد من الاستغلال الانتاجي للموارد التي تحررت نتيجة نزع السلاح. وينطوي ذلك بالفعل، في كثير من الحالات، على قدر أكبر من الإنفاق الاجتماعي.

ولو سعى الاتحاد السوفياتي إلى الإبقاء على مؤسسة دفاعية يمكن أن تنافس المؤسسة الدفاعية للولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها لكانت نتيجة سعيه هي الخراب الاقتصادي. فاقصاده كان أصغر من أن يحتمل ذلك. والاعتماد على الصادرات إلى البلدان الأخرى ليحل محل الطلبات المحلية لم يكن خيارا ممكنا على الأجل الطويل. ولم يكن هناك بد من تقليص المؤسسة الدفاعية السوفياتية. ومع ذلك، كانت الصناعة الدفاعية السوفياتية تستخدم عددا من الأفراد المدربين تدريبا رفيع المستوى ساعدوها على تحقيق بعض نجاحاتها التقنية المعروفة، ولا سيما في مجال الفضاء. وإخلاء سبيل هؤلاء الأفراد لا يمكن أن يساعد إلا الاقتصاد المدني. وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن القول أن توقف الصناعة الدفاعية في حد

ذاته قد ساعد على الحد من الآثار السلبية للتحويل الاقتصادي - الاجتماعي على المواطن العادي: يوجد لدى الصناعات العسكرية مخزونات فائضة من المواد الخام التي تم تجنبها لغرض "ارتفاع الطاقة الانتاجية" ودخل من العملات الأجنبية توفر لها جزئياً من مبيعاتها وجزئياً من الوفورات المتصلة بالصناعات ذات الصلة. وأخيراً، فإن استمرار النظام الاقتصادي - الاجتماعي السابق لم يكن ليؤدي إلا الى استمرار تكاليف التي تتحملها شعوب البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة تحول: إهدار المواد الخام والعمالة في إنتاج تعوزه الكفاءة لسلع لا طلب عليها فضلاً عن زيادة التلوث. أما تكاليف التكيف الذي لا سبيل الى تفاديه فإنها كانت ستزيد بزيادة فترة تأجيله.

لقد مكن انتهاء الحرب الباردة البلدان متقدمة النمو من إجراء تخفيض دائم في قواتها العسكرية وصناعاتها الدفاعية. ولم يقترن ذلك بإعادة تنظيم جذرية للنظام الاقتصادي - الاجتماعي وترك للسوق القرار المتصل بإيجاد أفضل وسيلة لتخصيص الموارد التي تتحرر نتيجة لذلك. ولم تشعر الحكومات بأن خفض الإنفاق العسكري أعطاها فرصة لتحقيق زيادة دائمة في حصة الإنفاق الحكومي في الأغراض غير الدفاعية. وكان لقراراتها المتصلة بكيفية التواءم مع الإنفاق العسكري المخفض آثار على البلدان الأخرى تشير نماذج القياس الاقتصادي الشامل الى أنها ستكون آثاراً مواتية على الأجل الأطول.

وكان لنهاية الحرب الباردة آثار مختلفة بالنسبة للبلدان النامية. فقد شعرت بعض البلدان، في عدم وجود حليفها التقليدي، بأنها أكثر ضعفاً. ووجدت البلدان الأخرى أن التعاون بين الولايات المتحدة والدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي أسهم في الحد من التوترات الإقليمية. ورغم الاختلاف في الصورة، هناك تطورات مشجعة على المستوى الدولي.

فقد أصبح المجتمع الدولي يدرك بدرجة أكبر أن الإنفاق العسكري يمكن أن يضر بالرفاه الاقتصادي - الاجتماعي للبلدان النامية، بالطريقة نفسها التي الحق بها الضرر بالقدرة الاقتصادية للاتحاد السوفياتي سابقاً. وللمجتمع الدولي مصلحة واضحة في الحيلولة دون حدوث عمليات تكديس للأسلحة على الصعيد الإقليمية، ولا سيما إذا كانت تنطوي على تطوير أو حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. غير أن تكاليف نزع السلاح ومنافعه موزعة توزيعاً متبايناً ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهل عملية نزع السلاح عن طريق المساعدة في توزيعها توزيعاً أكثر استواءً. فالبلدان التي لا تحتاج الى إجراء عمليات تكيف هيكلية طويلة لإعادة تخصيص موارد للاستخدامات غير العسكرية يمكن أن تخفف من حدة المشاكل المماثلة في البلدان الأخرى وتقلل الى أدنى حد ممكن من تكاليف التكيف الدولي عن طريق الاستيعاب التوسعي للسياسات المتصلة بالاقتصاد الكلي. وبالمثل، طرحت مؤخراً اقتراحات كثيرة تدعو الى توفير حوافز للبلدان الأخرى، ولا سيما في العالم النامي، لحملها على المشاركة في التخفيضات المنسقة في الإنفاق العسكري.

إن انتهاء الحرب الباردة يعي أنه يمكن التصدي لهذه الأمور الآن بسهولة أكثر لأن الهدف النهائي نفسه بات مقبولاً على المستوى الدولي - تخفيض الميزانيات العسكرية ومع استخدام الموارد المحررة لأغراض التنمية الاقتصادية - الاجتماعية في سياق اقتصاد سوقي متكامل على نحو أوثق في الاقتصاد العالمي.

الفصل الرابع عشر

بعض أسباب تطوير أساليب الانتاج ونتائجه

الفصل الرابع عشر

بعض أسباب تطوير أساليب الانتاج ونتائجه

استعرضت دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ مشكلة البطالة الطويلة الأجل في الاقتصادات النامية والمتقدمة النمو، وأولت اهتماما خاصا للمسائل التي تواجه الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية^(١). فانقضاء عام آخر لم يحمل معه أي جديد من شأنه محو الفكرة التي مفادها أن البطالة تمثل مشكلة خطيرة في بلدان عديدة. ففي عدد من البلدان تزداد خطورة المشاكل المرتبطة بالبطالة والبطالة الجزئية الطويلتي الأجل، وبركود الأجور الحقيقية وبتدهور توزيع الدخل. وثمة مسألة هامة في النقاش الجاري حول أسباب هذه المشاكل تتمثل في دور التغيرات التكنولوجية. وتعد التغيرات التكنولوجية مصدرا رئيسيا للنمو والتنمية في الميدان الاقتصادي، "وأداة في يد الأثرياء"^(٢) تتيح استخدام الموارد بشكل أكثر انتاجية واستحداث منتجات وعمليات جديدة. بيد أن التقدم التكنولوجي لا يحدث دائما بسلاسة أو دون تكاليف. فإدخال التكنولوجيات الجديدة ونشرها بسرعة غالبا ما يكون مرتبطا باختلالات كبيرة تنال من الترتيبات الاقتصادية القائمة أصلا. ومع تصاعد التطور التكنولوجي يتعين استكشاف إمكانيات وجود صلات بين مشاكل البطالة والنمو البطيء للأجور، وإدخال التكنولوجيات الجديدة وانتشارها.

ويبحث هذا الفصل آثار التغييرات التكنولوجية والتنظيمية على الاتجاهات الأخيرة في العمالة والانتاجية، واستخلاص نتائج تتعلق بالمناقشات الخاصة بالسياسة العامة في البلدان كل على حدة وعلى الصعيد الدولي. كما يركز هذا الفصل على أكبر الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو، التي تولد معظم الابتكارات التكنولوجية في العالم، والتي تسهم بنسبة ٩٥ في المائة من النفقات المخصصة للبحث والتطوير على الصعيد العالمي. وتقود هذه الدول حاليا الاقتصاد العالمي لتدخل به حقبة تكنولوجية جديدة. ويترافق حاليا حدوث تحول كبير في التكنولوجيا متجسدة في رأس المال المادي ولا سيما تكنولوجيا المعلومات، مع وجود مهارات جديدة متجسدة في رأس المال البشري، وهو تحول يؤثر على العمالة في كل قطاع اقتصادي تقريبا.

وفي الوقت ذاته، يحدث حاليا "تطور تكنولوجي غير متجسد" في شكل تحولات في تنظيم الانتاج داخل الشركات وفيما بينها. فعلى المستوى الاجتماعي، تحاول معظم البلدان الصناعية التغلب على حالات عدم الكفاءة في أسواق العمل ومن المؤسسات التي تدعم البحث والتطوير، وهي تسعى اليوم الى إقامة ترتيبات جديدة أكثر كفاءة.

(١) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع

E.94.II.C.1 والتصويب)، الفصل السادس.

(٢) Joel Mokyr, The Lever of Riches: Technological Creativity and Economic Progress (New York

.and Oxford, Oxford University Press, 1990).

وبدافع من المنافسة العالمية، تستخدم الشركات الآن تكنولوجيايات وأساليب إدارية جديدة لزيادة الانتاجية وتحقيق وفورات في العمالة ورأس المال بجميع أشكاله - الآلات والمعدات والمخزونات والأرصدة النقدية.

وفي اقتصاد اليوم الذي يزداد طابعه العالمي تتوقف إمكانية تحقيق الرخاء الاقتصادي على تحقيق ابتكارات تكنولوجية وتنظيمية وأخرى تتعلق برأس المال البشري من شأنها تعزيز إنتاجية جميع عوامل الانتاج. وتبيّن النجاحات التي حققتها اليابان وتلك التي أحرزتها الاقتصادات الحديثة التصنيع في آسيا، أن العوامل التنظيمية والمؤسسية والتطور التكنولوجي على حد سواء تتسم بالأهمية لتحقيق الانتاجية والنمو. وبالمثل، تظهر دراسات لصناعة السيارات وصناعة تجهيز البيانات، أن كلا من الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية قادر على التعجيل بحدوث تحولات صناعية هامة. كما تشير هاتان الدراستان للصناعتين الى أن التغييرات في أساليب الانتاج تؤثر في تحديد مواقع الانتاج على الصعيد الدولي، ومن ثم تنطوي على آثار هامة بالنسبة للاقتصادات النامية فضلا عن الاقتصادات المتقدمة النمو. ومن منظور طويل الأجل، لم تحرز التطورات التقنية والتنظيمية الحالية تقدما كافيا يمكنها من الاستفادة بالكامل من إمكاناتها لتحقيق النمو ورفع مستويات المعيشة. وإن دل التاريخ على شيء فإنما يدل على أنه لا يمكن التغلب على البطء الحاصل في الآونة الأخيرة في نمو الانتاجية والناج والدخول في العقد الأخير ما لم تكن الزيادة تقابلها زيادة في انتاجية رأس المال على نحو ما يتبين من مثال الاتجاهات الطويلة الأجل في الولايات المتحدة. ويشير هذا المثال أيضا الى أن إستعادة الربحية وتحسين مستويات المعيشة سيتطلب ما هو أكثر من إحراز تقدم تكنولوجي. كما أن تطور الإدارة داخل الشركات والمؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية حيوي بالمثل لتحقيق ازدهار طويل الأجل.

العمل والتكنولوجيا اليوم: بزوغ حقبة جديدة؟

تشهد اليوم جميع البلدان تحولات تكنولوجية مذهلة. فقد ارتفعت النفقات المخصصة للبحث والتطوير في البلدان المنتمية الى منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي من أقل من ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧٥ الى ٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال أواخر الثمانينات. وتقوم أيضا بلدان نامية عديدة بزيادة نفقاتها المخصصة للبحث والتطوير. وعلى سبيل المثال،

تشير إسقاطات جمهورية كوريا الى أنها ستكسر نسبة ٣,٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٥^(٣)

(٣) البيانات الواردة في هذه الفقرة فيما يتعلق بالنفقات المخصصة للبحث والتطوير مستمدة من Science and Technology Policy: Review and Outlook 1991 (باريس، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٢) الصفحات ١٠٢-١٠٣ و ١١١-١١٣.

وتبدو الابتكارات التكنولوجية واضحة في التحول التاريخي من الصناعة التحويلية الى الاضطلاع بدور أكبر في قطاع الخدمات. فنمو قطاع الخدمات يعكس جزئيا التطورات التكنولوجية والمنتجات الجديدة المتصلة بها في مجالات خدمات الإعلام والاتصال والخدمات المالية. كما تمثل أوجه التقدم التكنولوجي جانبا هاما من جوانب المنافسة الدولية في الصناعات السريعة النمو الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا كصناعة الحاسوب وكذلك في صناعات أقدم منها، كصناعة السيارات، حيث يتزايد المحتوى التكنولوجي في عملية الانتاج.

وقد حول التطور الصناعي أيضا الهياكل المهنية في الاقتصادات المتقدمة النمو نحو صناعات تقوم على استخدام تكنولوجيا أرفع مستوى، (انظر الشكل الرابع عشر - ١)، وزاد من المعرفة بالوظيفة والعنصر القائم على المهارة فيها. وقد حدثت أكبر زيادات في العمالة في الوظائف المهنية والتقنية والإدارية والتنظيمية، في حين انخفض بشكل عام عدد عمال الإنتاج والنقل والعمال العاديين^(٤). وبحدوث هذه التغييرات أخذت الوظائف التي تتطلب درجة عالية من المعرفة، بما فيها وظائف العلماء والمهندسين، تشكل نسبة مئوية متزايدة من اليد العاملة (انظر الشكل الرابع عشر - ٢)^(٥).

McKinsey Global Institute, Employment Performance (Washington, D.C., McKinsey & Company, Inc., 1994). الفصل ٣، البيان ٨. (٤)

Nuala Beck, Shifting Gears: Thriving in the New Economy (New York, Harper انظر مثلا Harper & Row, 1995). Collins Publishers Ltd., 1995). (٥)

الشكل الرابع عشر - ١ - العمالة في قطاع التصنيع حسب نوع التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة، مجمعة من ١٧ بلدا من البلدان المتقدمة النمو،^(١) ١٩٩٠-١٩٩٢

السنة

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا الى قاعدة البيانات الصناعية للتحليل الهيكلي لمنظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي (آذار/مارس ١٩٩٥).

ملاحظات: البيانات الواردة عن صناعات وسنوات محددة، بالنسبة لبعض البلدان، هي تقديرات صادرة عن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة. يستند تصنيف الصناعة الى دراسة الوظائف في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (The OECD Jobs Study (Paris, OECD, 1994).

(أ) البلدان المشمولة هي اسبانيا واستراليا وألمانيا وايطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الشكل الرابع عشر - ٢ -
مجموع العلماء والمهندسين العاملين في
مجال البحث والتطوير لكل ألف عامل من
قوة العمل، في ألمانيا وفرنسا والولايات
المتحدة واليابان، ١٩٦٥-١٩٩٢

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا
الى قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية للعلم والتكنولوجيا لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
والمؤسسة الوطنية للعلوم، مؤشرات العلوم والهندسة، (واشنطن العاصمة، ١٩٩٣ و ١٩٩٥).

وعلى الرغم من الدلائل على حصول تغيير تكنولوجي سريع في المزيج الصناعي للاقتصاد وفي القفزات الأخيرة في البحث والتطوير، وهي مقياس موحد للاسهامات الرئيسية فإن مؤشرات التحسن التكنولوجي في الاقتصاد ككل، مثل الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج علاوة على انتاجية العمل ورأس المال (انظر الإطار الرابع عشر - ١)، سجلت تباطؤا واضحا منذ الستينات (انظر الجدول الرابع عشر - ١).

وسجلت انتاجية العمل نموا، لكن بخطى أبطأ من تلك التي شهدتها بداية حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تبدأ في التحسن بشكل معتدل إلا في الثمانينات والتسعينات (انظر الجدول الرابع عشر - ١). فخلال تلك الفترة، انتعشت انتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية بعض الشيء على عكس انتاجية العمل في الخدمات^(١). وقد سجلت انتاجية قطاع الخدمات تراجعا غير عادي أمام قطاع الصناعة التحويلية. ويعزى ذلك جزئيا الى الصعوبات في طريقة القياس. فحيثما أمكن قياس الانتاجية، كثيرا ما تعكس الأرباح المحققة انتشار استخدام تكنولوجيات جديدة في مجال المعلومات وابتكارات في المنتجات. وعلى سبيل المثال، نمت انتاجية العمل في قطاع المصارف التجارية في الولايات المتحدة مقيسة بعدد المعاملات في كل ساعة عمل، نموا كبيرا منذ عام ١٩٨٠، وسجلت معدل نمو متوسطه السنوي ٤,٤ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٣ بالمقارنة، بمعدل نمو سنوي بلغ ٠,٨ في المائة في الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ (انظر الشكل الرابع عشر - ٣).

(١) Technology and the Economy: The Key Relationships (Paris, OECD, 1992), p. 177

الاطار الرابع عشر - ١ - الانتاجية: التعاريف ومساائل القياس

تقيس الانتاجية كمية المدخلات اللازمة لانتاج مقدار معين من المنتجات، ومن ثم فهي تعكس كفاءة استخدام المدخلات. وترد في هذا الفصل ثلاثة مقاييس للانتاجية.

فالانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، تقيس نسبة الناتج إلى رقم قياسي لكل من مدخلات رأس المال ومدخلات العمل، ومن ثم فهي تعكس الزيادة الاجمالية في الكفاءة الانتاجية، وتقاس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج عموماً بطريقة الفاض المتبقي - الفرق بين معدل نمو الناتج ومتوسط معدل نمو المدخلات مرجحاً بحصص دخل عوامل الانتاج.

وقد فسرت الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج تقليدياً بوصفها مقياساً لمعدل التطور التكنولوجي بافتراض ثبات العائد بالنسبة لحجم الانتاج - فمضاعفة مدخلات رأس المال والعمل تؤدي إلى مضاعفة الناتج. وبعبارة أخرى، فإن زيادة في الناتج تفوق الناتج المسقط باستخدام العائد الثابت بالنسبة لحجم الانتاج تمثل حدوث تقدم تقني. والواقع أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لا تعكس الابتكار التكنولوجي بالمعنى الضيق فحسب، ولكنها تعكس أيضاً التحسن الذي يحدث في المهارات وأدوات القوة العاملة، في الادارة والتنظيم، ووجود زيادة في العائد بالنسبة لحجم الانتاج، عندما توزع التكاليف العامة الثابتة المتعلقة بالمصنع أو بالعمل، مثل تكاليف التسويق، والبحث والتطوير، على ناتج أكبر حجماً^(١).

وعلى النقيض من الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، فإن انتاجية العمل وانتاجية رأس المال - التي يطلق عليها عادة مقاييس انتاجية كل عامل انتاج - توفران معلومات عن استخدام كل مدخل رئيسي في الانتاج. فانتاجية العمل تقيس الناتج للوحدة الواحدة من مدخلات العمل، وبالمثل، فإن انتاجية رأس المال هي نسبة الناتج إلى مدخلات رأس المال.

ولأن كلا من انتاجية العمل ورأس المال تركز على انتاجية عامل واحد من عوامل الانتاج، فإن هذين المقياسين يعكسان التغييرات في مقدار ما يستخدمه كل عامل من رأس المال، (نسبة رأس المال إلى العمل)، وكذلك التغييرات في الكفاءة الانتاجية الكلية. وكما يتبين من الجدولين الرابع عشر - ١ والرابع عشر - ٢، فإن زيادة انتاجية العمل كثيراً ما تتحقق من خلال حدوث زيادات في نسبة رأس المال إلى العمل، في نفس الوقت، أدى أثر الإحلال هذا، إلى تباطؤ الزيادات، بل وإلى انخفاضات، في انتاجية رأس المال.

مساائل القياس

تعرض قيم كل من النواتج والمدخلات المستخدمة لحساب انتاجية العمل ورأس المال والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، لمشاكل فيما يتعلق بالقياس والتجميع أدت إلى صدور عدد كبير من المؤلفات وإثارة مناقشات شديدة^(ب).

وهناك مشكلتان عامتان فيما يتعلق بقياس الناتج وهما: أولاً، الصعوبة الناجمة عن حدوث تغييرات في نوعية الناتج، وثانياً، التعقيدات التي ينطوي عليها قياس الخدمات. ففي بعض الخدمات، التي يصعب فيها قياس الناتج، تستخدم بيانات مدخلات العمل بوصفها تمثل الناتج، مما يقلص التغييرات في إنتاجية العمل إلى الصفر.

ويمكن قياس مدخلات العمل بدلالة العمالة أو بعدد ساعات العمل، لاثبات الفروق في عدد الساعات فيما يتعلق بالموظفين المتفرغين، واستخدام العاملين لبعض الوقت. وعدد ساعات العمل يوفر مقياساً أكثر دقة فيما يتعلق بمدخلات العمل. ولا تتغير اتجاهات الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج وإنتاجية العمل تغيراً ملحوظاً عندما تعدل الإنتاجية بالنسبة لساعات العمل. غير أنه كثيراً ما توجد فروق في حجم فجوة الإنتاجية بين الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة النمو الأخرى رهنا بما إذا كانت مدخلات العمل مقيسة بعدد الموظفين أو بعدد الساعات.

ويمكن حساب مدخلات رأس المال باستخدام مقياس يتمثل في إجمالي أو صافي استهلاك رأس المال الثابت. أما صافي رأس المال الثابت فإنه يمثل على نحو أدق مقدار رأس المال المستخدم. وقد استخدمت في هذا الفصل مقاييس إجمالي رأس المال الثابت للمقارنة بين البلدان بالنظر إلى عدم توافر مقاييس الصافي في قاعدة البيانات المستخدمة. وتأخذ إنتاجية رأس المال في الفترة الحالية اتجاهها سلبياً استناداً إلى كل من المقاييس الصافية والإجمالية لرأس المال التي يرد تحليل لها في هذا الفصل فيما يتعلق بالولايات المتحدة (انظر الجدولين الرابع عشر - ١ والرابع عشر - ٢).

ويمكن أن تظهر المقارنات بين مستوى الإنتاجية فيما بين البلدان اختلافات في الاعراف المتبعة في القياس، علاوة على اختلافات ترجع إلى سعر الصرف المستخدم لتحويل المدخلات والنواتج من عملات مختلفة إلى عملة شائعة. وهكذا فإن الاختلافات بين بعض الدراسات، مثلاً، ترجع إلى الطريقة المستخدمة لحساب تعادلات القوة الشرائية^(٣).

(أ) للاطلاع على دراسة لقياس وتفسير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، انظر J. W. Kendrick, "Total factor productivity - what it does and does not measure", Technology and Productivity: The Challenge for Economic Policy (Paris, OECD, 1991).

(ب) انظر Technology and Productivity الصفحات ١٣٣ - ١٤٨.

(ج) انظر، على سبيل المثال، McKinsey Global Institute, Manufacturing Productivity، انظر، على سبيل المثال، (Washington, D.C., McKinsey & Company, Inc., October 1993).

الجدول ١٤ - ١ - نمو إنتاجية العمل ورأس المال والإنتاجية
الكلية لعوامل الإنتاج

مجموعة البلدان السبعة، ١٩٦١ - ١٩٩٢
(متوسط معدلات النمو السنوي، بالنسبة المئوية)

الفترة	الولايات المتحدة	اليابان	ألمانيا	فرنسا	إيطاليا	المملكة المتحدة	كندا
ألف - نمو إنتاجية العمل ^(١)							
١٩٦١-١٩٧٣ ^(ب)	١,٩	٦,٣	٤,١	٤,٨	٦,٠	٣,٠	٢,٨
١٩٧٤-١٩٧٨	٠,٢	٢,٥	٢,٨	٢,٥	٢,١	١,٤	٠,٨
١٩٧٩-١٩٨٧	٠,٧	٣,٣	١,٤	٢,٠	١,٧	١,٩	١,٠
١٩٨٨-١٩٩٢ ^(ج)	٠,٦	٢,٤	٢,٠	١,٩	٢,١	٠,٤	٠,٧
باء - نمو إنتاجية رأس المال ^(د)							
١٩٦١-١٩٧٣ ^(هـ)	٠,٢	٤,٤-	١,١-	٠,٤	٠,٠	٠,٦-	١,٨
١٩٧٤-١٩٧٨	٠,٧-	٤,٨-	١,٥-	١,١-	٠,٢-	١,٦-	١,٠
١٩٧٩-١٩٨٧	٠,٣-	١,٥-	١,٠-	٠,٥-	٠,٠	٠,٤-	٠,٧-
١٩٨٨-١٩٩٢ ^(و)	٠,٥-	١,٧-	١,١	٠,٢-	٠,٢-	٠,٩-	٢,٣-
جيم - نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج ^(ز)							
١٩٦١-١٩٧٣ ^(ح)	١,٤	٣,٠	٢,٥	٣,٣	٢,٥	١,٩	٢,٥
١٩٧٤-١٩٧٨	٠,١-	٠,٢	١,٥	١,٤	١,٤	٠,٥	٠,٢
١٩٧٩-١٩٨٧	٠,٤	١,٩	٠,٦	١,٣	١,٢	١,٢	٠,٥
١٩٨٨-١٩٩٢ ^(ط)	٠,٢	١,٢	١,٧	١,٣	١,٣	٠,٢-	٠,٢-

المصدر:

إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا إلى قاعدة البيانات القطاعية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و F. J. M. Meyer zu Schlochtern and J. L. Meyer zu Schlochtern, "An international sectoral database for fourteen OECD countries (Second edition)", Working Papers, No. 145 (Paris OECD, Economics Department 1994).

حواشي الجدول:

- (أ) الناتج المحلي الاجمالي لمجموع العمالة (بالقيمة الدولارية الثابتة عام ١٩٨٥).
- (ب) الفترة بالنسبة لكندا هي ١٩٦٢-١٩٧٣؛ وبالنسبة لليابان هي ١٩٧١-١٩٧٣.
- (ج) الفترة بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي ١٩٨٨-١٩٩١؛ وبالنسبة لإيطاليا هي ١٩٨٨-١٩٩٣.
- (د) الناتج المحلي الاجمالي بالنسبة إلى اجمالي رأس المال (بالقيمة الدولارية الثابتة عام ١٩٨٥). والنمو السلبي في انتاجية رأس المال يعزى جزئيا إلى إحلال رأس المال محل العمل؛ انظر المناقشة الواردة في الاطار الرابع عشر.
- (هـ) الفترة بالنسبة لكندا، واليابان، وفرنسا، وايطاليا هي ١٩٧١-١٩٧٣.
- (و) الفترة بالنسبة للولايات المتحدة هي ١٩٨٨-١٩٩١.
- (ز) حسب نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بوصفه الفرق بين نمو الناتج والنمو المرجح لمدخلات العوامل. ومدخلات العوامل في هذه التقديرات هي العمل (مقيسا بوصفه مجموع العمالة) ورأس المال (اجمالي رأس المال). وللتبسيط، حدد معامل ترجيح ثابت قدره ٧٥ في المائة للعمل كحصة في مجموع القيمة المضافة في جميع البلدان. ثم حسب رقم قياس للانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، اشتقت منه معدلات نمو الانتاجية الكلية لمراحل الانتاج، باستخدام دالة انتاج كوب - دوغلاس:

$$TFP = [VA / (ET^w * GCS^{(1-w)})] / TFP_0$$

حيث أن:

TFP = مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج

VA = القيمة المضافة

ET = مجموع العمالة

GCS = اجمالي رأس المال

W = عوامل الترجيح الموحدة لحصة العمل

TFP₀ = الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج، قيمة سنة الأساس

- (ح) الفترة بالنسبة لكندا واليابان وفرنسا وإيطاليا هي ١٩٧١ - ١٩٧٣.
- (ط) الفترة بالنسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي ١٩٨٨ - ١٩٩١.

الشكل الرابع عشر -٣- إنتاجية العمل^(أ)، والناج^(ب) والعمالة
في المصارف التجارية في
الولايات المتحدة، (١٩٩٣-١٩٧٠)

المصدر: ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة استنادا
إلى بيانات من مكتب احصاءات العمل بالولايات المتحدة، ادارة الانتاجية والتكنولوجيا، ١٩٩٥.

الحواشي: أ- إنتاجية العمل = الناج لكل ساعة عمل موظف.
الناج = الاجمالي المرجح للودائع والقروض والمعاملات الاستثمارية.

وفي الوقت نفسه، كان نمو انتاجية رأس المال في منطقة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي سالبا على مدى الـ ٢٥ سنة الماضية، واتسمت الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ بأسوأ أداء. وانتعشت انتاجية رأس المال بعض الشيء في الثمانينات، غير أنه بحلول عام ١٩٩٢، لم يكن النمو في انتاجية رأس المال قد عاد موجبا.

وفي الآونة الأخيرة، حاول كثير من المحلفين حل التناقض الظاهر بين ما يشاهد يوميا من تغير تقني سريع في الاقتصاد يتجلى من البيانات المتعلقة بالتغير الصناعي وأنشطة البحث والتطوير وبين بطء خطى التقدم على النحو الذي تشير إليه احصاءات الانتاجية^(٧). وإطار العمل الاقتصادي الأطول أجلا يوفر سياقاً مفيداً لتغير الاتجاهات الحالية للانتاجية بالنسبة إلى التغيرات التكنولوجية والتنظيمية وتحليل علاقتها باتجاهات العمل.

وعندما ينظر إلى فترة ما بعد الحرب من منظور التغير الطويل الأجل يتبين حدوث تقسيم إلى فترات مما حدا ببعض المراقبين استنتاج أن أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات قد تكون باكورة المراحل الأولية لحقبة تكنولوجية وتنظيمية جديدة^(٨).

وتشير البيانات المتعلقة بالانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بالنسبة للولايات المتحدة إلى أن بالإمكان التعرف على ثلاث فترات خلال الـ ١٢٠ سنة الماضية^(٩). ففي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كان نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بطيئا. وقد أعقب هذا الاتجاه المتسم بالفتور ارتفاع طويل الأجل استمر من العشرينات لغاية الخمسينات. وفي أثناء هذه الفترة، كان نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج أسرع منه في الخمسينات والستينات، وهي فترة كثيرا ما توصف بأنها "عصر ذهبي" يتسم بارتفاع نمو الانتاجية عن المتوسط. أما الفترة الثالثة، وتبدأ بحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فتعود إلى إتجاه بطيء يتسم بالفتور يشبه إلى حد بعيد الاتجاه الذي لوحظ في أوائل القرن العشرين.

وكما هو مبين في الجدول الرابع عشر -٢، يمكن ملاحظة حدوث تقسيم مماثل إلى فترات في متغيرات اقتصادية أساسية أخرى تؤثر على التغير التقني وتوزيع الدخل - معدل الربح، وتكلفة العمل (معدل الأجور الحقيقية)، وإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل، ونسبة رأس المال إلى العمل^(١٠).

(٧) للاطلاع على دراسة استقصائية للتعليقات المتضاربة لهذا التناقض، انظر Technology and

Productivity: The Challenge for Economic Policy (Paris, OECD, 1991).

(٨) Technology and Productivity ... ، الصفحة ٩.

(٩) Robert J. Gordon, Macroeconomics (New York, Harper Collins College Publishers, 1993), pp.

363-367.

(١٠) التحليل الطويل الأجل الوارد في هذا الفرع لاقتصاد الولايات المتحدة يوجز عمل جيرار

دومينيل ودومينيل ليفي: ni. seicnedneT lacirotsiH dna sesirC ,noititepmoC :etaR tiforP eht fo scimonocE ehT

)3991 ,dtL gnihsilbuP raglE drawdE ,tnomreV ,dleifkoorB dna dnalgnE ,tohsredlA(msilatipaC

الجدول ١٤-٢ - متوسط معدل النمو السنوي لمعدلات الربح،
 وانتاجية رأس المال، والأجور الحقيقية، وانتاجية العمل
 ونسبة رأس المال إلى العمل في الولايات المتحدة،
 ١٩٨٩-١٨٦٩
 (بالنسبة المئوية)

الاتجاه الطويل الأجل	الفترة			
	١٩٨٩-١٨٦٩	١٩٨٩-١٩٥١	١٩٥١-١٩١٢	
٠,٠٩	٠,٨٤-	١,٤٤	١,٦٠-	معدل الربح ^(أ)
٠,٠٩	٠,٨٢-	١,٤٥	١,١٥-	انتاجية رأس المال ^(ب)
١,٩٥	١,٥٣	٢,٣٢	١,٤٧	الأجور الحقيقية ^(ج)
١,٩٤	١,٥٢	٢,٣٢	١,٢٢	انتاجية العمل ^(د)
١,٤٥	٢,١٩	٠,٢٩	٢,٠٦	نسبة رأس المال إلى العمل ^(هـ)

المصدر:

Gérard Duménil and Dominique Lévy, The Economics of the Profit Rate: Competition, Crises and Historical Tendencies in Capitalism (Aldershot, England and Brookfield, Vermont, Edward Elgar Publishing Ltd., 1993), P.264

حواشي الجدول:

- (أ) الأرباح الكلية بالنسبة إلى صافي رصيد رأس المال الثابت.
 (ب) صافي الناتج القومي بالنسبة إلى صافي رأس المال الثابت.
 (ج) الأجر الإسمي في الساعة بعد خصم التضخم باستخدام معامل خصم تضخم صافي الناتج القومي بالدولارات الثابتة.
 (د) صافي الناتج القومي بالدولارات الثابتة بالنسبة إلى عدد ساعات عمل الموظفين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.
 (هـ) الرصيد الصافي لرأس المال بعد خصم التضخم باستخدام معامل خصم تضخم صافي الناتج القومي، بالنسبة إلى عدد ساعات عمل الموظفين والأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

وهناك تشابه واضح بين سلوك المتغيرات الخمسة الواردة في الجدول الرابع عشر - ٢ أعلاه في نهاية القرن التاسع عشر ونهاية القرن العشرين. ففي أثناء المرحلة الأولى التي تبدأ في عام ١٨٦٩ (وهي أول سنة تتاح بشأنها بيانات بعد الحرب الأهلية) وتمتد لغاية عام ١٩١٢، والمرحلة الثالثة (١٩٨٩-١٩٥١)، انخفضت الربحية، كما انخفضت إنتاجية رأس المال. وفي غضون ذلك، نمت معدلات الأجور الحقيقية وإنتاجية العمل بسرعة أبطأ من سرعة اتجاه نموها في الأجل الطويل (١٨٦٩-١٩٨٩). وفي كلتا الفترتين، انخفض معدل الربح إلى مستويات منخفضة لم يسبق لها مثيل.

ففي المرحلة الأولى، ترتب على انخفاض الربحية نتيجتان. أولاً، حدث اضطراب شديد في الاقتصاد في أواخر القرن التاسع عشر (كما يتبين من حركة معدل استخدام الطاقة الإنتاجية، في حين كانت القدرة على إدارة الاقتصاد بدائية. ثانياً، ظلت أوجه الزيادة في تكاليف العمل عند معدل أدنى من اتجاهها التاريخي، إذ سعت الشركات إلى خفض تكاليفها بغية تحسين الربحية. ومع ذلك ظلت سرعة الزيادة في تكاليف العمل كافية لإحداث بعض التغيير التكنولوجي الذي يحقق وفورات في العمل، ومن ثم زيادة نسبة رأس المال إلى العمل. وفي أثناء هذه الفترة، تجلى ما أحرز من تقدم تقني وإداري في حدوث زيادات في إنتاجية العمل تقل عن اتجاهها على الأجل الطويل. ولم يؤد البطء في معدل الزيادة في إنتاجية العمل، مقترنا بالانخفاضات في إنتاجية رأس المال، إلى تحقيق تحسينات كافية لمقابلة الانخفاض في معدل الربح.

وقد كان من شأن انخفاض الربحية في الفترة الأولى أن أحدث في نهاية المطاف، ضغوطاً لتحقيق تحولات تكنولوجية وإدارية هامة أذنت ببداية المرحلة الثانية (١٩١٢-١٩٥١). وفي أثناء الفترة الثانية، على العكس من الفترتين الأولى والثالثة، جاء التسارع الشديد في التقدم التقني مصحوباً بتحويلات كبيرة في إدارة الشركات وإدارة الاقتصاد ككل، مما أفسح المجال لحدوث نمو سريع بشكل استثنائي في كل من إنتاجية العمل ورأس المال.

ولم يكن التسارع الكاسح للتطور التكنولوجي والتنظيمي خلال هذه الفترة بالعملية السلسلة بأي حال من الأحوال، وقد استغرق إنجاز هذه العملية نحو ٤٠ سنة. وبدأ تسارع التطور التكنولوجي في العقدين الثاني والثالث من هذا القرن وأسفر عن حدوث عدم تجانس كبير في التكنولوجيا بين الشركات وجعل أجزاء كبيرة من الأصول الرأسمالية عتيقة. وحدثت في الوقت نفسه تعديلات هامة في التنظيم شملت استخدام الانتاج الكبير وزيادة عدد الموظفين الإداريين والمكتبيين، وزيادة استقلال الإدارة عن الملاك في عمليات التشغيل والتكنولوجيا، وفصل كثير من الوظائف المالية التقليدية عن إدارة الشركة. وصاحب هذا التحول الإداري ظهور مؤسسات جديدة تدريجياً تستهدف السيطرة على عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، بما في ذلك اتخاذ إجراءات مركزية جديدة لإصدار النقود وأدى فصل الإدارة المالية عن إدارة الشركة إلى إقامة هيكل مالي جديد مرتبط بسوق الأوراق المالية وبنظام مصرفي جديد.

وزاد هذا التباين التكنولوجي، مقترنا بظهور هيكل مالي جديد، من هشاشة الاقتصاد زيادة كبيرة، الأمر الذي لم تقابله بدرجة كافية سياسة اقتصادية وبلغ ذروته بصورة مذهلة في الكساد الكبير^(١١). وجرى خلال فترة الكساد الكبير تصفية جزء كبير من الأصول الرأسمالية العتيقة. أما الخبرة المكتسبة من "السياسة الجديدة" (New Deal) والحرب العالمية الثانية معا فقد أكدت ضرورة تحسين تنظيم الاقتصاد، وأدت إلى تقويض الإطار المؤسسي القديم ثم إلى تحوله تحولا تاما.

وتشير المرحلة الثانية إلى أن الديناميات بين الربحية والانتاجية تعمل في اتجاهين. وأدى الابتكار التكنولوجي والتنظيمي، الذي حفزه انخفاض الربحية في نهاية المرحلة الأولى، إلى زيادات مشتركة في إنتاجية رأس المال وإنتاجية العمل الأمر الذي أدى بدوره إلى عودة الربحية في الحقبة اللاحقة "واسترخاء" التنافر بين تكاليف العمل ومعدل الربح، مما أتاح زيادة معدلات الربح والأجور في آن واحد. وازدادت معدلات الأجور في هذه الفترة بمعدل أسرع من المتوسط الطويل الأجل.

وخرج اقتصاد الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية بمعدل ربح مرتفع لم يسبق له مثيل جاء نتيجة حركتين ملفتتين للنظر على حد سواء: (أ) تحول رئيسي في التكنولوجيا والتنظيم، و (ب) تقلب كبير بدرجة غير عادية في معدل استغلال الطاقة الانتاجية بدءا من الكساد الكبير وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكانت الولايات المتحدة قد اكتسبت أيضا خبرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبحلول الخمسينات، جنت الولايات المتحدة وقد تحررت من عبء الأصول الانتاجية العتيقة، فوائده عمليات التحول في التكنولوجيا والإدارة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي التي حدثت على مدى ٤٠ عاما. وبعد الحرب العالمية الثانية، ارتفع الاستثمار، وحققت الابتكارات الهامشية في التكنولوجيا والإدارة ووفورات الحجم، إمكانيات الأساليب الجديدة للإنتاج.

وعندما أخذت موجة التقدم الفني الأساسي وعمليات التحول الإداري التي اتسمت بها الحقبة الثانية تؤتي ثمارها، بدأت المنافسة الدولية تزداد ليبدأ اتجاه نزولي جديد في معدلات الربح وبداية لفترة ثالثة (١٩٥١ - ١٩٨٩). وواصلت معدلات الربح تدهورها على الرغم من الزيادة الطفيفة الطارئة في الستينات التي تعكس ارتفاع معدلات استغلال الطاقة الانتاجية في تلك السنوات. ولعبت المنافسة الدولية دورا هاما في هذا التدهور، إذ أصبحت بلدان أخرى أكثر قدرة على منافسة الولايات المتحدة، وسقطت الحواجز التي كانت تعترض سبيل التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي. وحدثت هزات النفط في السبعينات في فترة كانت الربحية تأخذ فيها اتجاهها نزوليا بالفعل.

(١١) يركز هذا الفرع على الحركات الاقتصادية الطويلة الأجل لإبراز العناصر الرئيسية للتحولات الطويلة الأجل الجارية الآن. وهو لا يتضمن تحليلا تفصيليا ومناقشة للتقلبات الحرجة مثل الكساد الكبير، كما أنه لا يحلل بالكامل النظريات الكثيرة المتعلقة بالكساد المذكور أو الآثار الاقتصادية المترتبة على الحربين العالميتين.

وكما جرى خلال الفترة الأولى، كانت العودة الى اتجاه نزولي تاريخي في الربحية تجربة مؤلمة، وبحلول السبعينات، لوحظ أن عدم الاستقرار الاقتصادي كان أشد منه في العقدين السابقين. وحدا انخفاض مستويات الربحية بالشركات الى الأخذ بسياسات سعرية انعكست في نوع جديد من التضخم استمر حتى مع انخفاض مستويات النمو ("الكساد التضخمي") والى ممارسة ضغط لخفض تكاليف العمل. وأصبح العجز عن تمويل نفقات الدولة وموازنة الميزانية راسخا بحلول الثمانينات حيث خفضت الحكومة الأعباء الضريبية التي كانت فرضتها في وقت سابق على الشركات. وأخذت الشركات في الولايات المتحدة باستراتيجية خفض الأجور لزيادة الربحية ومواجهة المناقشة الدولية. وخفف تباطؤ الزيادات في تكاليف العمالة من الضغط الواقع على الشركات لإحلال رأس المال محل العمل، وبدأ في السبعينات تباطؤ جديد في نمو انتاجية العمل. وكانت دلائل الانتعاش لا تزال ضعيفة في الثمانينات.

وتعيد الفترة الراهنة الى الذاكرة، كما يبدو التحول الذي حدث بين المرحلتين الأولى والثانية، عندما أسفر تدهور العائدات في نهاية المطاف عن بزوغ حقبة تكنولوجية ومؤسسية جديدة. وبحلول أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، كان هناك بعض الدلائل على حدوث انتعاش في التطور التكنولوجي، وازدادت الانتاجية الى حد ما وسجلت الربحية تحسنا كبيرا. وهناك أيضا دلائل عديدة تشير الى أن التغيرات الطويلة الأجل في المؤسسات ما زالت جارية حيث أن المؤسسات التي ترعرعت في حقبة ما بعد الحرب يجري تصفيتها ومع ذلك، لا يزال الضغط لخفض تكاليف العمل قويا ولم تنشأ بالكامل مؤسسات جديدة.

ولئن تم بناء هذه الصورة الطويلة الأجل استنادا الى البيانات المتعلقة بالولايات المتحدة، فإن هناك أنماط مشابهة منذ الحرب العالمية الثانية بادية للعيان في البلدان المتقدمة النمو. فمنذ الستينات، انخفضت الربحية في البلدان المتقدمة، وإن سجلت تحسنا كبيرا على نحو ما في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات. وتباطأ أيضا نمو انتاجية جميع عوامل الانتاج وشهد العديد من البلدان فترة نمو بطيء. وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية اعترى العديد من البلدان المتقدمة النمو حالات كساد اقتصادي أكثر شدة من أي كساد شهدته منذ الكساد الكبير. بل إن اليابان تواجه حاليا أطول كساد تمر به في تاريخها بعد الحرب.

وخلال هذه الفترة من عدم استقرار الاقتصاد الكلي والعولمة، اشتدت المنافسة الدولية فيما بين الشركات وحفزت على إدخال ابتكارات تكنولوجية جديدة. ويمكن القول إجمالا، بأن التكنولوجيات الجديدة خلقت وظائف ورفعت مستوى المعيشة. وتم أيضا إجراء تعديلات في تنظيم العمل لتحقيق المرونة في التخصص. أما على مستوى الاقتصاد، فقد أصبحت الأساليب المستقرة لتنظيم الأسواق ووضع لوائحها موضع تساؤل في العديد من البلدان.

ومن المنظور الطويل الأجل، توحى هذه الديناميات باحتمال أن تبدأ في الاقتصاد العالمي حقبة جديدة من التطور التكنولوجي والمؤسسي. وفي هذا السياق، ربما لم تحقق بعد الموجات الأخيرة من البحث والتطوير كامل إمكاناتها لأنها لم تعمم بالكامل، وما زال يتعين على التكنولوجيات الجديدة في مجال المعلومات أن تحقق وفورات الحجم بالكامل وعلاوة على ذلك، ما زال يجهل استخدام التكنولوجيات الجديدة في إطار العلاقات الإدارية والمؤسسية التقليدية.

وعلى الرغم من تشابه الاتجاهات العامة فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو، فإن هناك اختلافات هامة بين تلك البلدان في نتائج العمل. ويورد الفرع التالي نتائج العمل في اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية ثم ينظر في بعض الأسباب الكامنة وراء اختلاف النتائج - - أنماط الانتاجية المقارنة، والاستثمار، وتنظيم سوق العمل داخل الشركات وبينها، وأنظمة أسواق المنتجات^(١٢).

الديناميات المقارنة: اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية

أسفرت التغييرات الاقتصادية العالمية خلال الثمانينات والتسعينات عن نتائج مختلفة اختلافًا ملحوظًا في ميدان العمل في شتى البلدان والمناطق (انظر الجدول الرابع عشر - ٣). فاحتفظت اليابان بمعدلات بطالة بنسبة أقل من ٣ في المائة (وإن ارتفعت طيلة الفترة)، بينما ازداد الأجر الحقيقي بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٩٤ بمعدل سنوي متوسط بلغ ٢ في المائة تقريبًا. بينما نجد أن الفوارق في الأجور، مقيسة بنسبة أجر متقاضى الأجر عند المئين التسعين إلى متقاضيه عند المئين العاشر، لم ترد إلا زيادة خفيفة خلال الثمانينات.

(١٢) للإطلاع على دراسة للمسائل التنظيمية لسوق العمل التي أثرت بالذات في أنماط معينة للبطالة وانعدام النشاط في بلدان بعينها، انظر Oxford Review of Economic Policy، المجلد ١١، رقم ١ (ربيع ١٩٩٥)، ودراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٤.

الجدول ٣-١٤ - معدلات البطالة، ونمو إجمالي الأجر الحقيقي للموظف الواحد،
والفوارق في أجور العمال المتفرعين في بلدان مجموعة
السبعة

الفترة	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا ^(١)	فرنسا	ايطاليا	المملكة المتحدة	كندا
ألف - معدلات البطالة، ١٩٦٠ - ١٩٩٤ (بالنسبة المئوية)							
١٩٧٣ - ١٩٦٠	٤,٩	١,٣	٠,٨	٢,٠	٥,٤	٢,٠	٥,٣
١٩٧٨ - ١٩٧٤	٧,٠	١,٩	٣,٥	٤,٣	٦,٥	٤,١	٧,٢
١٩٨٧ - ١٩٧٩	٧,٥	٢,٥	٦,٣	٨,٥	٩,٦	٨,٩	٩,٥
١٩٩٤ - ١٩٨٨	٦,٢	٢,٤	٦,٨	١٠,٤	١١,٤	٨,٢	٩,٥
باء - معدلات النمو الحقيقي في إجمالي أجر الموظف الواحد، ١٩٦١ - ١٩٩٤ ^(ب) (بالنسبة المئوية)							
١٩٧٣ - ١٩٦١	٢,١	٨,٣	٥,٦	٤,٤	٦,٦	٣,٤	٢,٥
١٩٧٨ - ١٩٧٤	٠,٤	٢,٨	٣,٠	٣,٥	٣,٣	١,٤	٢,٥
١٩٨٧ - ١٩٧٩	٠,١	١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	٢,٢	٠,٤
١٩٩٤ - ١٩٨٨	٠,٥	١,٦	٠,١	١,١	١,٠	١,٩	١,٠
جيم - الفوارق في أجور العمال المتفرعين، ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ^(ج) (نسبة أجر متقاضي الأجر من الذكور عند المئين التسعين إلى متقاضيه عند المئين العاشر)							
١٩٧٩	٣,٤٢	٢,٥٩	٢,١٨	٣,٢٩	٢,١٠	٢,٤١	٣,٤٢
١٩٨٤	٣,٩٠	٢,٧٧	٢,٢٣	٣,٢٥	١,٩٩	٢,٨٣	..
١٩٨٧	٣,٩٧	٢,٧٥	٢,٤٨	٣,٣٩	٢,٠٨	٣,٠٠	٤,٢٢
١٩٩٠	٤,٠٦	٢,٨٣	٣,١٩	..
التغير (بالنسبة المئوية)							
١٩٨٧ - ١٩٧٩	١٦,٢	٦,٢	١٣,٩	٣,٠	-١,٠	٢٤,٦	٢٣,٤
١٩٩٠ - ١٩٧٩	١٨,٥	٩,٤	٣٢,٣	..

المصدر: (ألف وباء) إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة استنادا الى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "OECD Economic Outlook"، العدد رقم ٥٦ وملحق المراجع (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤)، على أقراص.

(جيم) إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة استنادا الى Richard B. Freeman and Lawrence F. Katz, "Rising wage inequality: the United States vs. other advanced countries", in Working under Different Rules, Richard B. Freeman, ed. (New York, Russell Sage Foundation, 1994), p.40.

الحواشي

(أ) المانيا الغربية.

(ب) الفترة هي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بالنسبة لكندا؛ و ١٩٦٤ - ١٩٧٣ بالنسبة لفرنسا؛ و ١٩٦٢ - ١٩٧٣ بالنسبة للمملكة المتحدة؛ و ١٩٦٦ - ١٩٧٣ بالنسبة لليابان.

(ج) تستند البيانات التي وضعت الحسابات على أساسها الى العمال المتفرعين، باستثناء اليابان حيث تشمل العمال العاديين. وقد قيست الأجور في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا بناء على ما يحصل عليه العامل في الساعة الواحدة؛ وفي ألمانيا بناء على الأجور الأسبوعية للعمال المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي. أما بالنسبة لإيطاليا، فبيانات عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٧ مستمدة من عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٩. وبيانات كندا لعامي ١٩٧٩ و ١٩٨٧ مستمدة من عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥. وتستند بيانات المانيا لعام ١٩٨٧ الى متوسط إجمالي الأجور الشهرية زائدا البدلات المدفوعة عن أيام العطلات.

وفي المقابل، بقيت معدلات البطالة في الولايات المتحدة أعلى منها في اليابان، حيث بلغ متوسطها في الولايات المتحدة ٤,٩ في المائة في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣، وارتفعت في السبعينات والثمانينات قبل أن تنخفض في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات إلى معدل متوسطه ٦,٢ في المائة، لتهبط في عام ١٩٩٤ إلى أقل من ٦ في المائة. والمؤشر الأهم هو أن نمو الأجر الإجمالي للموظف بالقيمة الحقيقية ظل راكدا في الولايات المتحدة ولم يرد إلا بنسبة ٠,٣ في الفترة منذ السبعينات حتى الوقت الحاضر. وبحلول عام ١٩٩٢ استمر الأجر الأسبوعي الوسيط دون مستواه عام ١٩٧٢ (بدولارات عام ١٩٩٢)، حتى في قطاع الخدمات الذي سجل نموا سريعا^(١٢). وإضافة إلى ذلك، تدهورت المساواة في الأجور في الولايات المتحدة. وكانت الفوارق في الأجور عام ١٩٧٩، حسب التعريف الوارد أعلاه، أعلى منها في البلدان الصناعية الرئيسية الست الأخرى، وازدادت هذه الفوارق في الثمانينات مما أدى إلى عكس الاتجاه نحو زيادة المساواة الذي شهدته في العقود السابقة^(١٤).

وعانت أوروبا الغربية من بطالة أشد حدة وتزايدا من البطالة التي شهدتها الولايات المتحدة، فقد تضاعفت معدلات البطالة من السبعينات إلى الثمانينات ثم استمرت في الارتفاع حتى بلغت في التسعينات متوسطا قدره ٩,٤ في المائة. ولكن ارتفعت معدلات الأجور الإجمالية الحقيقية في معظم بلدان أوروبا الغربية بسرعة أكبر بكثير من مثيلاتها في الولايات المتحدة، وإن كانت هذه المكاسب أقل في المتوسط من مثيلتها في اليابان. وعلى سبيل المثال، سجلت ألمانيا معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط ١,٣ في المائة في معدلات الأجور الإجمالية الفعلية للموظف الواحد (مقابل ٠,٣ في المائة في الولايات المتحدة و ١,٨ في المائة في اليابان). وكانت الفوارق في الأجور في بلدان أوروبا الغربية إجمالا أضيق منها في الولايات المتحدة، مع حدوث انخفاض قليل في الثمانينات. وفي بعض البلدان، بما فيها ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، تقلصت بالفعل الفوارق بين معدل أجر متقاضى الأجر عند المئين التسعين ومتقاضيه عند المئين العاشر خلال الثمانينات^(١٥).

(١٣) انظر ... Employment Performance، الفصل ٢، البيان ٧.

(١٤) انظر على سبيل المثال: Lawrence Mishel and Jared Bernstein, The state of working America: الفصلان ١ و ٣، (Armonk, New York, and London, England, M.E. Sharpe, 1994).

(١٥) The OECD Jobs Study: Evidence and Explanations, (Paris, OECD, 1994)، الجزء الثاني، الصفحة ٣.

نمو الانتاجية

هبط نمو الانتاجية في جميع الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو منذ بداية الستينات (انظر الجدول الرابع عشر - ٣). ومع ذلك، احتفظت أوروبا الغربية واليابان بنمو في إنتاجية العمل فاق إجمالاً نمو هذه الانتاجية في الولايات المتحدة منذ السبعينات وحتى الوقت الحاضر.

وتعكس هذه الاختلافات في نمو إنتاجية العمل على نطاق الاقتصاد الفروق في زيادات تكاليف العمل. وهكذا أدى التباطؤ الكبير في نمو تكاليف العمل في الولايات المتحدة الى انخفاض الضغوط الناجمة عن التكاليف مما أدى الى الانتقال باتجاه التغيير التكنولوجي الذي يحقق الاقتصاد في العمل، وازدادت انتاجية العمل ببطء وأدى عجز الولايات المتحدة النسبي عن تحقيق مكاسب في انتاجية العمل، بدوره، الى استمرار الضغط من جانب الشركات للحيلولة دون ارتفاع تكاليف الأجور. وفي المقابل، أدت الزيادات السريعة في معدلات الأجور في اليابان، الى ممارسة الضغط من أجل إحداث تغيير تقني يحقق الاقتصاد في العمل، وأسفر عن تحقيق قدر أكبر من المكاسب في انتاجية العمل، مما أتاح المجال للشركات لمواصلة زيادة الأجور.

ولأن انتاجية العمل زادت في أوروبا الغربية واليابان بمعدل أسرع منه في الولايات المتحدة، فقد قطعت كلتاها شوطاً كبيراً في اللحاق بمستوى انتاجية العمل في الولايات المتحدة على صعيدي الاقتصاد ككل وفي الصناعات التحويلية^(١٦). وتبين بعض مقاييس الانتاجية أن البلدان الأخرى لحقت تماماً بالولايات المتحدة بصورة إجمالية؛ وأن انتاجية العمل في اليابان أصبحت الآن أعلى منها في الولايات المتحدة في عدد من الصناعات التحويلية مثل صناعة السيارات وقطع غيارها والالكترونيات الاستهلاكية والصلب^(١٧). ولكن كما حدث في أماكن أخرى، فإن مكاسب اليابان لم تحقق بدرجات متساوية في جميع قطاعات الاقتصاد. فاليابان، مثلاً، متخلفة جداً عن الولايات المتحدة في صناعة تجهيز الأغذية حيث لا تتجاوز انتاجية العمل ٣٣ في المائة من مستواها في الولايات المتحدة. وسجلت انتاجية اليابان في قطاع الخدمات نمواً بطيئاً مما أدى الى عدم اللحاق كثيراً بالمستويات التي بلغتها الولايات المتحدة في صناعات مثل بيع السلع العامة بالتجزئة والاتصالات السلكية واللاسلكية.

(١٦) المصدر: حسابات إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، المستمدة من قاعدة البيانات القطاعية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ١٩٩٤. انظر أيضاً: Edward N. Wolff, "Productivity growth and capital intensity on the sector and industry level: specialisation among OECD countries, 1970-1988", in The Economics of Growth and Technical Change: Technologies, Nations, Agents, Gerald Silverberg and Luc Soete, eds. (Aldershot, England, and Brookfield, Vermont, Edward Elgar Publishing Ltd., 1994), pp. 185-211.

(١٧) المعلومات الواردة في هذه الفقرة موثقة من McKinsey Global Institute, Manufacturing Productivity, (Washington D.C., Mckinsey & Company, Inc., October 1993)، المقدمة، والبيان S-1، والفصل ٨، البيانات ١ - ٦، وانظر أيضاً Wolff، المرجع السابق الذكر.

وحققت اقتصادات أوروبا الغربية مكاسب كبيرة في إنتاجية العمل بالنسبة الى الولايات المتحدة^(١٨). وعلى سبيل المثال، بلغت ألمانيا ٩٦ في المائة من مستوى إنتاجية الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٧٩، و ٧٠ في المائة على مستوى الاقتصاد ككل. بل إنه بحلول عام ١٩٩٠ كانت الفجوة في إنتاجية العمل بين ألمانيا والولايات المتحدة أقل على مستوى الاقتصاد ككل - ٧٥,٢ في المائة، ولكن اتسعت الفجوة في إنتاجية الصناعة التحويلية في الثمانينات بحيث جعلت من الثمانينات أول عقد بعد الحرب لم تتحسن فيه إنتاجية الصناعة التحويلية في ألمانيا بالمقارنة بإنتاجية الولايات المتحدة.

ويكشف أداء الإنتاجية في أوروبا الغربية على مستوى الاقتصاد ككل بالنسبة الى سجل العمالة فيها، عن اختلاف رئيسي بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في آليات مواجهة المنافسة المكثفة. ولما كانت أوروبا الغربية قد زادت من إنتاجية العمل على مستوى الاقتصاد ككل بالنسبة للولايات المتحدة، وكادت تحقق معدلات تضارع معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي فيها، فإن أوروبا الغربية خلقت عددا من الوظائف أقل مما خلقتة الولايات المتحدة. ويصدق ذلك حتى خلال الثمانينات عندما ازداد تباطؤ نمو الإنتاجية في بلدان أوروبا الغربية، بينما أخذ هذا النمو في الانتعاش في الولايات المتحدة واليابان.

وكان النمط المقارن لإنتاجية رأس المال بين البلدان المتقدمة النمو عكس النمط المقارن الملاحظ في نمو إنتاجية العمل (انظر الجدول الرابع عشر - ١). وبدلا من أن تكون الولايات المتحدة في المؤخرة، فقد احتفظت بالصدارة على كل من أوروبا الغربية واليابان من حيث نمو إنتاجية رأس المال، في جميع الفترات. وكان متوسط النمو السنوي في إنتاجية رأس المال في الولايات المتحدة في الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٧٣ إيجابيا بعض الشيء (٠,٢ في المائة) بينما كان سلبيا بشكل واضح في اليابان وألمانيا وتحولت إنتاجية رأس المال في الولايات المتحدة لتصبح سلبية في السبعينات والثمانينات.

وهكذا، على الرغم من الاستعاضة برأس المال عن العمل في اليابان وأوروبا الغربية بسرعة فاقت مثيلتها في الولايات المتحدة، مما أسفر عن تحسن النمو في إنتاجية العمل، فإن كلا من أوروبا الغربية واليابان سجل انخفاضاً في إنتاجية رأس المال أشد منه في الولايات المتحدة.

وأدى الأثر المشترك للتغيرات في إنتاجية العمل وإنتاجية رأس المال الى تفوق أوروبا الغربية واليابان على الولايات المتحدة في معدلات نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج طيلة العقود الثلاثة الماضية. ولم تعوض النتيجة الأكثر إيجابية نسبيا (الهبوط بمعدل أبطأ) لنمو إنتاجية رأس المال في الولايات المتحدة

(١٨) البيانات الواردة في هذه الفقرة فيما يتعلق بإنتاجية الصناعة التحويلية يمكن الرجوع اليها

في Bart van Ark and Dirk Pilat, "Productivity levels in Germany, Japan, and the United States: differences and causes", Brookings Papers on Economic Activity, Microeconomics, No. 2 (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1993), الصفحة ٢٠، وللمقارنة انظر أيضا Wolff، المرجع السابق الذكر.

عن أداء الولايات المتحدة الأسوأ في انتاجية العمل. ونتيجة لذلك، ظل نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الولايات المتحدة دون متوسطه في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ودون مستوى منافسيها الرئيسيين.

وفي الثمانينات، أدى تحسن انتاجية العمل ورأس المال في اليابان والولايات المتحدة الى ازدياد نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج. أما في أوروبا الغربية فلم يكن التحسن الطفيف في انتاجية رأس المال ليعوض بقدر كاف تباطؤ انتاجية العمل خلال الثمانينات، وبالتالي، سجلت الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في أوروبا الغربية هبوطا طفيفا من السبعينات الى الثمانينات.

دور الاستثمار

إن ارتفاع معدلات انتاجية العمل في أوروبا الغربية واليابان يعود جزئيا إلى الفروق القائمة في الاستثمار في رأس المال الثابت، مما يتيح لتلك البلدان زيادة رصيدها من المباني والمعدات وزيادة قيمة رأس المال لكل عامل.

وخلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٢، انخفض صافي الاستثمار في رأس المال الثابت كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان، عن المستوى الذي كان عليه في الستينات^(١٩). غير أن متوسط المعدل السنوي لصافي الاستثمارات في اليابان بلغ ١٨,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان معدل هذه الاستثمارات أعلى باستمرار منه في البلدان المتقدمة النمو الأخرى، مما ساعد اليابان على تحقيق انتاجية أكبر.

وبالمقارنة، بلغ معدل صافي الاستثمار في الولايات المتحدة ١٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، منخفضا عن معدل الستينات الذي بلغ ١٢,٨ في المائة. وسعت الشركات في الولايات المتحدة في أحيان كثيرة إلى زيادة انتاجية العمل عن طريق تخفيض العمالة بدلا من الاستثمار في مباني ومعدات جديدة. وأظهرت إحدى الدراسات أن الشركات التي "نجحت" في عملية التقليل، أي الشركات التي خفضت العمالة وزادت من الانتاجية، ساهمت في زيادة انتاجية قطاع الصناعة التحويلية خلال الثمانينات بالقدر نفسه الذي ساهمت به المصانع التي رفعت عمالتها وانتاجيتها^(٢٠).

والتباطؤ في نمو انتاجية العمل في أوروبا الغربية بدءا من الستينات نتج بأكمله تقريبا عن فتور واضح في معدل استثمار رأس المال. وفي بلدان أوروبا الغربية الرئيسية، كان صافي الاستثمار كحصة من الناتج المحلي الإجمالي أقل مما كان عليه في اليابان خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣، ثم هبط هبوطا حادا خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢، فعلى سبيل المثال، انخفض صافي الاستثمار في ألمانيا من ١٦,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣، إلى ١١,٠ في المائة في الفترة ١٩٧٤-١٩٩٢.

(١٩) قاعدة البيانات القطاعية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٤.

(٢٠) انظر ... Employment Performance، الفصل ٢، البيان ١٢.

وأدى الانخفاض النسبي في معدل الاستثمار في الولايات المتحدة إلى حدوث زيادات في مقدار رأس المال المستخدم لكل عامل في أوروبا الغربية واليابان بالمقارنة بالولايات المتحدة. وفيما يتعلق بالاقتصاد ككل، تقدمت اليابان من ٢٢ في المائة فقط من نسبة رأس المال إلى العمل في الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠، لتصبح ٦٦ في المائة بحلول عام ١٩٩٢. وفي اليابان، سجلت أيضا نسبة رأس المال إلى العمل في قطاع الصناعة التحويلية أسرع نمو بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إذ ارتفعت تلك النسبة من ٣٩ في المائة من مستوى الولايات المتحدة في عام ١٩٧٠ إلى ٦٩ في المائة من مستواها في عام ١٩٨٨. وفي ألمانيا، ارتفعت نسبة رأس المال إلى العمل للاقتصاد ككل من ٥٥ في المائة في عام ١٩٧٠ وبلغت ذروتها في عام ١٩٨٩، بنسبة ٨٢ في المائة من مستوى الولايات المتحدة^(٢١).

كما أسهم تركيز اليابان على الاستثمار في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما ساعد على المحافظة على العمالة. وفي الثمانينات، أصبح تكوين إجمالي رأس المال الثابت يمثل ٤٣ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي لليابان^(٢٢). أما في الولايات المتحدة، فلم يزد إسهام الطلب على الاستثمار عن ٢١ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وفي أوروبا الغربية، كانت حصة نمو الناتج المحلي الإجمالي الناجمة عن الاستثمار أقل بكثير أيضا مما كانت عليه في اليابان - - ٢٠ في المائة في فرنسا، و ٢١ في المائة في ألمانيا، و ١١ في المائة في إيطاليا. واستثمرت إسبانيا بكثافة، وعزي ما نسبته ٤٠ في المائة من نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الاستثمار. وخلافا لحالة اليابان، تمت تلبية جزء كبير من هذا الطلب، من خلال الاستيراد بدلا من الانتاج المحلي، ولهذا، فإن فرص العمل المحلية التي ولدتها إسبانيا من الاستثمار كانت أقل من تلك التي أتاحتها اليابان.

وفيما يتعلق باستثمار رأس المال المادي، زادت اليابان من مجموع الاستثمارات العامة والخاصة في البحث والتطوير على نحو أسرع منه في البلدان المتقدمة النمو الأخرى أثناء الثمانينات، وهي تتصدر العالم حاليا في حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للبحث والتطوير. وتأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية، حيث ازدادت بسرعة عمليات البحث والتطوير المدنية في القطاع الخاص، في الوقت الذي انخفضت فيه النفقات الحكومية، وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة. وأثناء الثمانينات، كان تطبيق براءات الاختراع في اليابان أيضا أسرع منه في سائر البلدان الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٢٣).

(٢١) قامت إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة بإعداد الاحصاءات الواردة في هذه الفقرة من قاعدة البيانات القطاعية الدولية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ١٩٩٤. انظر أيضا Wolff، المرجع السابق الذكر.

(٢٢) انظر Employment Performance ...، الفصل ٢، البيان ٢١.

(٢٣) الوثائق المتعلقة بالمعلومات الواردة في هذه الفقرة يمكن الرجوع إليها في Science and

Technology Policy ...

وأدت الفروق في مقدار النفقات التي تخصصها البلدان للبحث والتطوير في الميدان العسكري، إلى مزيد من التأثير في النتائج التجارية النسبية التي تمخضت عنها نفقات البحث والتطوير. وما برحت الولايات المتحدة تخصص موارد للبحث والتطوير في الميدان العسكري تزيد بكثير عما تخصصه البلدان المتقدمة النمو الأخرى. وتأخر الحصول على نتائج في الميدان التجاري في الولايات المتحدة من نفقات البحث والتطوير بسبب ارتفاع النسبة المئوية للانفاق الحكومي على البحث والتطوير المكرس للتطبيقات العسكرية. وازدادت الآثار السلبية على الولايات المتحدة بسبب تضائل ما يفيض من البحث والتطوير في المجال العسكري على التكنولوجيا المدنية منذ السبعينات لأن نوعية الطلبات العسكرية قد ابتعدت، فيما يبدو، عن المجالات التي لها تطبيقات مدنية واضحة. ومع ذلك، تزايد استثمار الشركات والحكومات في مشاريع كبيرة التي لا تستند إلى المنطق العسكري التقليدي^(٢٤).

وتقوم اقتصادات السوق المتقدمة النمو بإحداث تحويل جذري في البحث والتطوير^(٢٥)، قد لا يقل أهمية عن زيادة النفقات على البحث والتطوير. فقد تحول التقدم التقني على مدى القرن الماضي من عملية يحققها بشكل رئيسي فرادى المخترعين الذين اكتسبوا مهاراتهم أساساً عن طريق الخبرات العملية، إلى عملية ذات طابع احترافي تتم داخل شبكة معقدة من الجمعيات العلمية والتقنية، والجامعات، ومختبرات البحوث الصناعية، ومختبرات البحوث الحكومية. واليوم يزداد بشكل ملحوظ التعاون بين الشركات، وبين الجامعات، ومعاهد البحث الحكومية والصناعة، من خلال إقامة شبكات جديدة لم يكن يوجد منها في الماضي إلا عدد قليل نسبياً. ويتزايد ارتباط تمويل البحوث الجامعية بإقامة شراكاتها مع الأعمال التجارية. وقد بدأت مراكز التعاون بين الصناعة والجامعة، ومراكز نقل التكنولوجيا، والمراكز المتعددة الاختصاصات تنتشر في جميع البلدان.

ولا يقل أهمية عن ذلك ما يشهده التعاون بين الشركات من نمو كبير، لا سيما في البلدان الرائدة في البحث والتطوير وعلى المستوى الدولي. فعلى المستوى الدولي وحده، زاد عدد اتفاقات التعاون التقني التي أبرمت فيما بين الشركات من ١٥٣ اتفاقاً في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٦ إلى ١٩٣٦ اتفاقاً في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨. وعلاوة على ذلك، فإن المشاريع المشتركة ومشاريع البحث والتطوير المشتركة، التي تقتضي أقصى درجات التعاون، تمثل أكثر من ٥٠ في المائة من الاتفاقات المبرمة في أواخر الثمانينات.

Richard Nelson, "U.S. technological leadership: where did it come from and where did it (٢٤)

go?", Research Policy, No. 19 (1990) الصفحات ١١٧-١٣٢.

(٢٥) للاطلاع على بيانات ومناقشة للتغيرات الحالية، انظر ... Science and Technology Policy

الجزء الأول، الفصل ٢، والجزء الثاني، الفصلان ٣ و ٤؛ وللإطلاع على مقارنة تاريخية للنظم الاقتصادية الوطنية للابتكار، انظر National Innovation Systems: A Comparative Analysis (New York and Oxford, Oxford University Press, 1993); and Sylvia Ostry and Richard R. Nelson, Techno-Nationalism and Techno-Globalism: conflict and Cooperation (Washington, D.C., The Brookings Institution, 1995).

وتظهر تطورات البحث والتطوير في أوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان مواطن الضعف المختلفة التي تسعى كل منها إلى علاجها ضمن هذا الاتجاه العام فقد ركزت اليابان، طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، على تطبيق التكنولوجيا الغربية على الصناعة، وازدهرت بفضل أنشطة البحث والتطوير المتقدمة داخل الشركات، التي نجمت جزئياً عن وضع أنظمة لمنع التعدي فيما بين الشركات^(٢٦). بيد أن الشركات والجامعات لم تضطلع إلا بقدر ضئيل نسبياً من البحوث العلمية الأساسية. واليوم، تسعى اليابان إلى تعزيز البحوث الأساسية، وإلى زيادة التعاون بين الجامعة والصناعة من خلال تقديم منح تنافسية للأفرقة المشتركة، ولتصبح أكثر اندماجاً في شبكات البحث والتطوير الدولية. فبين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠، على سبيل المثال، أنشأت ٢١ شركة إلكترونيات يابانية ٣٣ مركزاً جديداً للبحث والتطوير خارج اليابان، منها ٢١ مركزاً في الولايات المتحدة.

وتعد الولايات المتحدة القوة العلمية والتكنولوجية الرئيسية في العالم وهي الرائدة في مجال البحوث العلمية الأساسية بشكل عام. ومع ذلك، فإن شركات الولايات المتحدة لم تحقق نفس القدر من النجاح في مضارعة قدرة الشركات المنافسة، على تطبيق البحوث الأساسية على المنتجات التجارية. ومنذ الثمانينات، شرعت الولايات المتحدة في معالجة هذه المشكلة فعلياً. وجرى تعزيز الشبكات بين الجامعات والصناعة، وتحرير قوانين مكافحة الاحتكار لإتاحة قيام اتحادات جديدة بين الشركات بينما تزايد الدعم المالي للتكنولوجيات المدنية (أشباه الموصلات، والتلفزيونات عالية الوضوح، الموصلة الفائقة، وكفاية الطاقة، ونشطت حكومات الولايات في إقامة مراكز جديدة للبحث والتطوير، وأنشأت صناديق استثمارية لدعم شركات التكنولوجيا المتقدمة. وهكذا، قامت ١٠ ولايات في عام ١٩٨٠ برعاية برامج من شأنها أن تحفز على الابتكار. وبحلول أواخر الثمانينات، كانت ٤٥ ولاية قد نفذت ما مجموعه ٢٧٠ برنامجاً لتطوير التكنولوجيا^(٢٧).

والعقبة الرئيسية التي تواجه بلدان أوروبا الغربية هي الضآلة النسبية لقدرة كل بلد على البحث والتطوير بالمقارنة بالولايات المتحدة واليابان، وكما تعالج هذه المشكلة، حققت بلدان أوروبا الغربية زيادة كبيرة في مجال التعاون الدولي، علاوة على تعزيز الروابط الداخلية بين مراكز البحوث الأكاديمية والشركات والتعاون فيما بين الشركات. وحدث ارتفاع كبير في عدد اتفاقات التعاون بين الشركات في مختلف البلدان الأوروبية في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، كما أن السياسة التي يتبناها الاتحاد الأوروبي تؤيد هذا الاتجاه^(٢٨). فمثلاً أسفرت الجهود التي تبذل من خلال البرنامج الأوروبي المشترك لمبادرة أشباه الموصلات السليكونية (JESSI) والبرنامج الأوروبي للبحوث التقنية المتقدمة (EUREKA) عن إقامة تعاون في الكثير من المجالات الجديدة. وإضافة إلى ذلك، شرعت اللجنة الأوروبية في مئات من البرامج الجديدة في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الإحيائية والمواد الجديدة في هذه المجالات.

(٢٦) انظر على سبيل المثال، Eamonn Fingleton, Why Japan is still on Track to overtake the U.S.

by the Year 2000 (New York, Houghton Mifflin co., 1995)

(٢٧) Science and Technology Policy ... الصفحة ١٧.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٨٧.

تنظيم أسواق العمل داخل الشركات وفيما بينها

بجانب الاستثمار، أدى تنظيم أسواق العمل دورا هاما في النجاح النسبي الذي حقته اليابان في مجالي النمو والانتاجية، وأسهم في ضعف أداء الأجور في الولايات المتحدة، وفي مشاكل العمالة في أوروبا الغربية. ويعتبر عدم مرونة أسواق العمل في أوروبا الغربية بمثابة مركز للانفعال في التصدي للبطالة الطويلة الأجل التي تعتورها^(٢٩)، بينما كثيرا ما يرحب بالمرونة في أسواق العمل بوصفها أمرا مركزيا لقدرة الولايات المتحدة على تجنب مشاكل ارتفاع البطالة الطويلة الأجل في أوروبا الغربية. بيد أن المشكلة ليست هي عدم المرونة أو المرونة بشكل عام. فأسواق العمل في اليابان تتسم في الواقع بقدر من عدم المرونة يفوق عدم مرونة الأسواق في بلدان أوروبا الغربية من بعض الجوانب. وتعرض الفروع التالية بعض التباينات الرئيسية، التي تؤثر تأثيرا نسبيا في الانتاجية والنمو والاستقرار في تنظيم أسواق العمل بين اليابان والولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

أسواق العمل في اليابان

أدى تنظيم أسواق العمل في اليابان داخل الشركات وفيما بينها على حد سواء، إلى تحسين الانتاجية اليابانية وزيادة النمو. وثمة سبب حاسم لهذا النجاح يتمثل في أن أسواق العمل في اليابان تعتبر على ما يبدو أكثر قدرة على المواءمة بين مصالح العاملين ومصالح أصحاب العمل، من أسواق العمل في الولايات المتحدة أو أوروبا الغربية. وتوفر ثلاثة عوامل متميزة أسس هذا النظام.

أولا، العمل مدى الحياة، الذي تدعمه الأنظمة والسوابق القضائية، يجعل من الصعب فصل العاملين. وفي هذا الصدد، فإن اليابان تعتبر أقل مرونة من أوروبا الغربية. ويعمل على إنفاذ نظام العمل مدى الحياة قدرة الحكومة على مطالبة الشركات التي تنهي كرها خدمة الموظفين بدفع مجموعات تعويضات مالية باهظة للموظفين المسرحين، كما حدث في الخطوط الجوية اليابانية^(٣٠). وهذا النظام لا يشمل جميع الشركات، وإنما يطبق في المقام الأول على الشركات الكبيرة ولا يشمل بشكل مباشر، حسب أحد التقديرات سوى، ٢٥ في المائة من مجموع القوى العاملة، بما في ذلك القطاع العام الصغير نسبيا في اليابان^(٣١). بيد أن نظام العمل مدى الحياة يمنح على ما يبدو لنسبة مئوية كبيرة من القوى العاملة. فأكثر من ٤٠ في المائة من العاملين الذكور في اليابان في القطاع غير الزراعي، والذين تتراوح أعمارهم بين ٥٠ و ٥٤ عاما لديهم أكثر من ٣٠ عاما من الخدمة في الشركة ذاتها، مما يوحي بوجود نظام هام قائم بالفعل للعمل مدى الحياة يشمل شركات من جميع الأحجام.

(٢٩) انظر على سبيل المثال ... The OECD Jobs Study.

(٣٠) انظر Eamonn Fingleton, "Jobs for life: why Japan won't give them up", *Fortune* (20 March 1995).

الصفحات ١٢٠ - ١٢٥.

(٣١) يمكن الاطلاع على المعلومات الاحصائية الواردة في هذه الفقرة في Hiroshi Kawamura,

"Lifetime employment in Japan: economic rational and future prospects", Working Paper Series, No. 5 المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، ١٩٩٤؛ وكما يلاحظ من ورقة العمل هذه، تبلغ عمالة القطاع العام في اليابان نسبة ٦ في المائة تقريبا من مجموع القوى العاملة اليابانية.

وحيثما فرضت قيود على فصل العاملين في اليابان، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تم كذلك الأخذ أيضا بممارسات تشغيل تحد من تنقل العاملين بين الشركات. فعلى سبيل المثال، تحث الشركات على عدم الإعلان عن الوظائف، وعن تشغيل الموظفين الذي سيضطرون إلى تغيير محل إقامتهم.

وثمة جانب ثان لأسواق العمل في اليابان يجعلها تتسم بعدم المرونة بالمقارنة بالنماذج الغربية يتمثل في نظام الرواتب القائم على أساس الأقدمية الذي يكافئ فترة العمل بدلا من الجدارة. ويبدأ نظام الرواتب بكبار المديرين، الذين يتقاضون مرتبات ولا يمنحون خيارات الاكتتاب بالأسهم. ويبلغ المرتب بعد حسم الضرائب الذي يتقاضاه المدير التنفيذي المتوسط في اليابان نحو عشرة أمثال ما يتقاضاه أقل العاملين أجرا، بالمقارنة بالولايات المتحدة حيث يبلغ متوسط الفرق ١٠٠ مثل لما يتقاضاه أحدث الموظفين^(٣٢). ويحد نظام الرواتب القائم على أساس الأقدمية من المنافسة المدمرة بين الموظفين الذين لا يستطيعون زيادة رواتبهم الفردية من خلال زيادة الجدارة، والشيء الأكثر إيجابية هو أن النظام يدعم التعاون بين الإدارة والعاملين لأن فروق التمييز ضئيلة نسبيا، ولأنه يجري تخفيض مرتبات المديرين جنبا إلى جنب مع مرتبات العاملين في حالات انكماش النشاط. وكما أن دفع الرواتب على أساس الأقدمية يقلل من مقاومة العاملين للانتقال إلى وظائف مختلفة نظرا لعدم تأثر رواتبهم بذلك الانتقال. كما أنه يقلل التكاليف الإدارية المتعلقة بتحديد الرواتب على أساس فردي.

ويختلف أيضا هيكل النقابات في اليابان عن هياكل النقابات السائدة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. فنقابات الشركات في اليابان (بدلا من النقابات على نطاق قطاع الصناعة) تعمل على زيادة تدعيم تعاون العمال مع الإدارة. ومع ضمان الاحتفاظ بالعمل الذي يوفره نظام العمل مدى الحياة، يندر أن تقوم نقابات الشركات بالإضراب، وترتبط المطالبات بتحسين الأجور وظروف العمل بأداء الشركة^(٣٣).

ولم يشهد نظام سوق العمل الراهن في اليابان النور إلا حوالي أواخر الخمسينات، حينما رفضت اليابان صراحة النموذج "الغربي" لأسواق العمل^(٣٤). وقبل هذا التطور، شهدت اليابان إضرابات عنيفة ونسب مرتفعة للتغيب عن العمل. وفي العشرينات، شهدت اليابان إضرابات في صناعة الحديد والصلب وبناء السفن والتعدين، وارتفع معدل دوران العمال في بعض الصناعات إلى ١٠٠ في المائة. وبالمثل واجهت اليابان مرة أخرى في السنوات الأولى التي تلت الحرب العالمية الثانية إضرابات ومواجهات كبرى.

وهذه العناصر الثلاثة المكونة لنظام سوق العمل في اليابان تدعم بعضها بعضا من أجل تعزيز التعاون. كما أنها تدعم عناصر هامة للمرونة لا تتمتع بها أوروبا الغربية ولا الولايات المتحدة، أسهمت في النجاح الاقتصادي النسبي لليابان.

(٣٢) انظر Fingleton، المرجع السابق الذكر، الصفحة ١٢٢.

(٣٣) انظر Kawamura، المرجع السابق الذكر.

(٣٤) انظر Fingleton، المرجع السابق الذكر، الصفحة ١٢٠.

واستنادا إلى نظام العمل مدى الحياة، تقوم الشركات اليابانية بتعديل المرتبات وساعات العمل لاستيعاب التقلبات في الطلب، دون الاضطرار إلى التشغيل والفصل بالقدر الذي تشهد به البلدان الأخرى في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ودون إثارة نزاع عمالي. ويمكن إجراء تعديلات المرتبات بيسر من خلال العمل الإضافي ونظام الدفع. ويتضمن نظام الدفع مكافآت تصرف مرتين في العام، ترتبط بأداء الشركة، ويتضمن جزءا هاما من التعويض لأغلب الموظفين. وفي فترات الانكماش، يمكن للشركات أن تخفض مستويات المرتبات السنوية حتى ٤٠ في المائة دون فقدان الموظفين، ومن ثم فهي تتمتع بمزيد من المرونة لتخفيض الأسعار من أجل الحفاظ على الناتج. كما أن الموظفين يشاركون في المكاسب خلال فترات النمو.

وفي إطار نظام سوق العمل هذا، اتبع كثير من الشركات الصناعية اليابانية تخصصا مرنا في مكان العمل كبديل للإنتاج على نطاق كبير. وعلى أساس العمل في أفرقة الإدارة القائمة على المشاركة، يعمل العاملون في الشركات اليابانية بشكل نمطي كجزء من فريق محدد بوضوح، تسند فيه المهام وتمنح فيه علاوات المرتبات إلى الجماعة. وقد أدى اتباع هذا النوع من إدارة محل العمل إلى زيادة الانتاجية وتحسين القدرة على نقل أي من العاملين إلى مختلف خطوط الإنتاج على النحو الذي يفرضه التغيير في الطلب.

كما يتيح نظام العمل مدى الحياة للعاملين وللشركات اليابانية التحلي بالمرونة في اتباعها تكنولوجيات جديدة. وتوفر القيود المفروضة على التشغيل فيما بين الشركات حافزا هاما للشركات الكبيرة في اليابان لإعادة التدريب حيث يمكن للشركات أن تحتفظ بقدر كبير من المزايا التي تتأتى من هذه الأنشطة. ونتيجة لذلك، توفر الشركات اليابانية قدرا كبيرا في مكان تدريب العمل. وتقترن عادة الجهود التي تبذل للإبقاء على العاملين ولتوليد مهارات تتسق مع التكنولوجيات الحديثة بتغيرات تقنية وتنظيمية. كما يقل خوف العاملين من الإحلال بفعل التكنولوجيا التي تحقق الاقتصاد في العمل لليد العاملة نظرا لأمان العمل الذي يتمتعون به. وقد يسر ذلك إدخال أجهزة الربوت في عمليات التصنيع، ذلك أنه يوجد في اليابان ثلاثة أمثال عدد أجهزة الربوت المستخدمة في الولايات المتحدة، مع أن القوى العاملة في اليابان لا تمثل سوى نصف حجم القوى العاملة في الولايات المتحدة.

وإلى جانب العلاقات الصناعية والعلاقات في مكان العمل، تتضمن نظم الضمان الاجتماعي في اليابان نظاما وطنيا قويا للرعاية الصحية، واستحقاقات البطالة والرفاه الاجتماعي، وحد أدنى قانوني للأجور. بيد أن الحد الأدنى للأجور واستحقاقات البطالة منخفضان، كما أن فترات دفع الاستحقاقات قصيرة بالمقارنة ببلدان أوروبا الغربية. وعوضا عن ذلك، يقتضي أن تحتفظ الشركات بنسبة مئوية من الإيرادات في صناديق ادخار للبطالة، مما يكفل التصدي، إلى حد ما، لمشاكل البطالة على مستوى الاقتصاد الجزئي. كما تقدم اليابان مساندة حكومية للصناعات المتدهورة للإبقاء على مزيد من القوى العاملة المستخدمة بدلا من حصول العمال على استحقاقات البطالة.

وهكذا، فإن تنظيم أسواق العمل في اليابان قد عزز النهوض بالانتاجية. فكلما زادت الانتاجية بفضل الاستثمارات والممارسات الناجحة لسوق العمل، نمت الأسواق وزادت الأجور الحقيقية. وقد أسهمت الزيادة في معدل الأجور الحقيقية المرتفعة نسبيا في اليابان في زيادة الطلب الداخلي.

وليس من الواضح ما إذا كان النظام الياباني سينجح في المستقبل في الحفاظ على نظام العمل مدى الحياة على النحو الذي تم خلال الأعوام الثلاثين الماضية. ذلك أن بعض الشركات اليابانية في بعض قطاعات الصناعة أخذت تواجه احتمالات تسريح العمال. فعلى سبيل المثال، أعلن عدد من صانعي السيارات اليابانيين، في أيار/مايو ١٩٩٥ أنهم قد يضطرون إلى إغلاق المصانع وتعطيل عمال الإنتاج، وهي خطوة لم تتخذها شركة تويوتا، على سبيل المثال، منذ عام ١٩٥١^(٣٥).

أسواق العمل في الولايات المتحدة

إن من أبرز ملامح أداء العمل في الولايات المتحدة، كما أشير إليه أعلاه، اتساع الفوارق في الأجور فيها. وبخلاف بلدان أخرى، تتصل الفجوة المتعاظمة بين الأجور في الولايات المتحدة اتصالاً وثيقاً بمستويات التعليم. فعلى سبيل المثال، هبط متوسط الأجر الحقيقي في الساعة، بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٩٣، بنسبة ٢٢,٥ في المائة لمن لم يكملوا دراستهم الثانوية في الولايات المتحدة. وفي المقابل، لم تنخفض الأجور الحقيقية للموظفين الذين أكملوا دراستهم الجامعية لست سنوات أو أكثر سوى بنسبة ٤,٧ في المائة^(٣٦). وقد أثار الارتباط الشديد بين اتجاهات الأجور والإنجاز التعليمي كثيراً من النقاش في الولايات المتحدة حول آثار التغير التكنولوجي على العمل. ويوحى عدم ازدياد الفوارق في الأجور في اليابان حسب مستويات التعليم، مع التغير التكنولوجي بأن هذا التغيير لا يمكن بحد ذاته أن يفسر، زيادة الفوارق في الأجور في الولايات المتحدة^(٣٧).

وتدل الشواهد على أن الممارسات الناشئة المتعلقة بالعمالة تؤثر في مستويات الأجور في الولايات المتحدة تأثيراً أهم من تأثير تباين المهارات فحسب^(٣٨). وعلى نقيض اليابان، سعت شركات الولايات المتحدة في معظم الأحوال، إلى زيادة القدرة التنافسية عن طريق زيادة المرونة في تخفيض الأجور، وضمان الاحتفاظ بالعمل والضرائب التي تساعد على تمويل نفقات الضمان الاجتماعي. والمؤسسات والأنظمة التي تحكم أسواق العمل في الولايات المتحدة بعدة طرق تشجع هذه الاستراتيجيات بدلا من توفير دعم للأخذ بنظم جديدة للعمالة.

(٣٥) The Wall Street Journal، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، الصفحة 5A.

(٣٦) Mishel and Bernstein، المرجع السابق الذكر، الصفحة ١٤٠.

(٣٧) انظر Hiroshi Kawamura، "Japanese labour and technology trends" (إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمم المتحدة، ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥).

(٣٨) انظر، مثلاً: Richard B. Freeman، Working Under Different Rules (New York, Russell Sage Foundation, 1994); and David Howel، "The Skills myth"، The American Prospect No. 18 (summer, 1994)، pp.81-90.

وكان هبوط الانضمام إلى النقابات، أشد، في الولايات المتحدة، منه في اليابان أو أوروبا الغربية (انظر الشكل الرابع عشر - ٤)، مع انخفاض العمالة في الصناعات التحويلية التي كان العمل النقابي فيها قويا ونمو قطاعات الخدمات غير النقابية. ولم يكن ضعف النقابات مجرد نتيجة من نتائج التحولات التي حدثت في مزيج الصناعات، بل اتسع نطاقه فشمّل صناعات مثل الخطوط الجوية، وذلك مع التراخي في إنفاذ قوانين العمل الحالية^(٣٩). وبحلول عام ١٩٩٠، كانت نسبة القوة العاملة في الولايات المتحدة المشمولة باتفاقات مساومة جماعية تبلغ ١٨ في المائة فقط، وهي أدنى نسبة لها بين بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي يبلغ عددها ١٧ بلدا^(٤٠).

ومع تقليص حجم الشركات في الولايات المتحدة وإعادة تنظيمها لتخفيض تكاليف العمالة، زادت هذه الشركات العمل على أساس عدم التفرغ وخفضت ضمان الاحتفاظ بالعمل حتى في فترات النمو^(٤١) وتشجع سياسة الولايات المتحدة العمل على أساس عدم التفرغ لأنه لا يلزم الشركات بأن تدفع استحقاقات تناسبية للمعاش التقاعدي، والإجازات وغيرها من الاستحقاقات للعاملين غير المتفرغين، أو أن تمنح العمال المؤقتين حق انتقال الاستحقاقات. والولايات المتحدة هي أيضا البلد الصناعي المتقدم الوحيد الذي يجوز فيه لرب العمل، "وفقا لمشيئته"، أن يعيّن العمال ويفصلهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه نظرا لافتقار الولايات المتحدة إلى نظام وطني للرعاية الصحية، بخلاف غيرها من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة - كثيرا ما تعتمد شركات الولايات المتحدة إلى تخفيض العمل عن طريق تخفيض استحقاقات الرعاية الصحية.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت رائدة في مجال الانتاج الكبير في مطلع القرن، فإن شركات الولايات المتحدة كانت بطيئة في الأخذ بأساليب التخصص المرنة المتبعة الآن وشروط التعيين التي تعزز التعاون بين العمال والإدارة، ويرجع ذلك جزئيا إلى البيئة المؤسسية التي تشجع اتباع استراتيجية تقوم على انخفاض الأجور وارتفاع درجة انعدام ضمان الاحتفاظ بالعمل، وتشبط التغييرات التي تقوم على أساس

(٣٩) انظر Eileen Appelbaum and Rosemary Batt The New American Workplace: Transforming

.Work Systems in the United States. (Ithaca, New York, ILR Press, 1994), p.164

(٤٠) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Employment Outlook (باريس، تموز/يوليه

١٩٩٤) الصفحة ١٧٢.

(٤١) انظر Mishel and Bernstein، المرجع السابق الذكر، الفصل ٤.

الشكل الرابع عشر - ٤ - عضوية النقابات^(١) كنسبة مئوية من القوى العاملة

الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية^(ب) ١٩٧٠ - ١٩٩٣

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، التابعة للأمم المتحدة، استناداً إلى بيانات من مكتب احصاءات العمل بالولايات المتحدة، شعبة احصاءات اليد العاملة الأجنبية.

ملاحظات:

(أ) الأعداد السنوية لأعضاء النقابات معدلة باستبعاد الأعضاء المتقاعدين والاحتفاظ بالأعضاء العاملين.

(ب) تشمل أوروبا الغربية: ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة.

التعاون بين العمال والإدارة^(٤٢). ويعد انعدام ضمان الاحتفاظ بالعمل هو ذاته رادع قوي يحول دون مشاركة الموظفين، من حيث أنه يقوض أسس التعاون. كما أن المشاركة المنظمة يثبطها أيضا قانون العمل القائم في الولايات المتحدة، الذي يحظر نقابات الشركات ولا يوفر أية آلية لإنشاء بدائل لذلك داخل الشركات، مثل مجالس الموظفين الموجودة في بلدان أوروبية^(٤٣). فالمعلومات الجيدة عن كيفية تنفيذ تغيير شامل كثيرا ما تكون نادرة، وكثيرا ما يحجم المديرون عن تفويض سلطة اتخاذ القرار.

على أن أقلية متنامية من الشركات يقوم حاليا، في إطار بيئة مؤسسية تثبط التغيير، بتجريب جهود ترمي إلى إنشاء نظم عمل عالية الأداء تقوم على أساس العمل الجماعي وعلى سبيل المثال، تنتشر الآن برامج إدارة النوعية الكلية على نطاق واسع. على أن بعض التقديرات تبين أن ٧٠ في المائة من جهود الإصلاح هذه يبوء بالفشل، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الإصلاحات تهدد العمالة في ظل شروط التوظيف التقليدية^(٤٤).

وكثيرا ما حققت الركات التي نفذت بعض أشكال التخصص المرن زيادة كبيرة من الإنتاجية وأنقذت الوظائف في حالات كانت الشركات فيها مهددة بالتوقف عن العمل (انظر مثال صناعة السيارات أدناه). وتجري بعض الشركات تجارب على أشكال أخرى من نظم المشاركة والأجور للموظفين تجعل تكاليف العمل أكثر قابلية للتغيير حسب ازدهار الأعمال أو انحسارها، وتؤدي إلى زيادة ضمان الاحتفاظ بالعمل. وقد نمت خطط تقاسم الأرباح وخطط تملك الموظفين للأسهم، لكن تلك الخطط غير واسعة الانتشار إذ تبلغ نسبتها، بحسب أحد التقديرات، ١٦ في المائة و ٣ في المائة على التوالي من الموظفين المتفرغين في الشركات المتوسطة والكبيرة^(٤٥). وقد أنشأ عدد من الشركات الكبيرة التي كان عليها أن تعيد تشكيل هيكلها

(٤٢) هناك عدد متزايد من الدراسات التي تتناول العلاقة بين دوافع العمال وكثافة الإشراف. ويشير تحليل أخير شامل لعدة بلدان إلى أن الاقتصادات التي يتمتع فيها العمال بضمن للدخل وضمن الاحتفاظ بالعمل بدرجة أقل نسبيا وحيث تكون قدرتهم على المساومة منسقة بدرجة أقل نسبيا، كما هي الحال في الولايات المتحدة، تعتمد بصورة أشد بكثير على نسب مرتفعة من المشرفين على الموظفين القائمين بالأعمال المكتبية والخدمات وعمال الإنتاج بغية تعزيز جهود العمل؛ انظر David M. Gordon, "Bosses of different stripes: A cross-national perspective on monitoring and supervision", AEA Papers and Proceedings, المجلد ٨٤، رقم ٢ (أيار/مايو ١٩٩٤)، الصفحات ٣٧٥ - ٣٧٩.

(٤٣) انظر Appelbaum and Batt، المرجع السابق الذكر، الصفحة ١٦٤؛ وانظر أيضا "Howard Wiel," Rethinking the microfoundations of worker representation and its legal regulation: from asset-specificity to collective goods" (Washington, D.C., U.S. Department of Labour, January 1995)

(٤٤) William McDonald Wallace, "The great depression reconsidered: implications for today"

Contemporary Economic Policy, المجلد الثالث عشر، رقم ٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، الصفحة ١٤.

(٤٥) Daniel J.B. Mitchell, "Profit sharing and employee ownership: policy implications",

Contemporary Economic Policy, المجلد الثالث عشر (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، الصفحتان ١٧ و ١٨.

لتتوفر لها أسباب البقاء، علاقات جديدة بين العمال والإدارة، يتم بموجبها مقايضة العوائد المالية والمشاركة في الإدارة (مثل تملك الموظفين لأسهم في الشركة والتمثيل في مجلس إدارة الشركة) مقابل الامتيازات المتعلقة بالأجور وقواعد العمل. واقتضت هذه التغييرات استحداث أدوار جديدة للنقابات. وتعد شركات الصلب والخطوط الجوية والورق أمثلة بارزة في هذا الصدد.

واستراتيجية تخفيض التكاليف تتجاوز الأجور وضمان الاحتفاظ بالعمل لتشمل مسائل التدريب. مع عدم تشجيع التدريب في مكان العمل لأن الشركات لا يمكنها أن تحتفظ بفوائد هذه الاستثمارات بنفس سهولة الاحتفاظ بها في اليابان. كما أن الولايات المتحدة لم تنشئ برامج للتدريب المهني على الصعيد المجتمعي كما هو حاصل في كثير من بلدان أوروبا الغربية. وقد كانت أهمية أوجه القصور هذه أقل عندما كان التوظيف الطويل الأجل جزءاً متوقفاً وعادياً من شروط التوظيف، على نحو الممارسة التي استقرت في فترة ما بعد الحرب واستمرت لغاية الستينات. وتؤدي مشاكل التدريب إلى جانب مشاكل ارتفاع معدلات الانقطاع عن الدراسة وضعف التحصيل التعليمي إلى تخفيض نمو الانتاجية في الولايات المتحدة.

وقد استحث وجود فراغ مؤسسي في مجال التدريب على الصعيد الوطني كثيراً من الجهود على مستوى الولايات والمستوى المحلي بغرض تحسين الدراسة بالمدارس والتدريب المهني. وعلى سبيل المثال، أنشأت مدينة أوستن، تكساس شراكة محلية بين القطاعين الخاص والعام، لتحسين الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل، على أساس نظام التلمذة الصناعية في ألمانيا^(٤٦). بل إن مشكلة التعليم دفعت بعض الشركات إلى الاضطلاع بجهود فردية لإنشاء شراكات بين القطاع الخاص والعام بغية تحسين الانتاجية والنوعية، وبالتالي الربحية. وعلى سبيل المثال، خلص في عام ١٩٨٥ المسؤول التنفيذي الأول الجديد، لشركة ويل - بورت (Will-Burt Company)، وهي شركة لتصنيع المعادن في أوهايو إلى نتيجة مفادها:

"إن كثيرين من الموظفين لا يمكنهم قراءة مقاييس الرسوم أو التصميمات الهندسية التي يستخدمونها؛ وكان بعضهم أمياً. وكان العملاء يرفضون ٣٥ في المائة من منتجات الشركة؛ وكانت عملية إعادة صنع هذه المنتجات تكلف الشركة ٨٠٠ ٠٠٠ دولار سنوياً. فقامت الشركة بالتعاون مع جامعة محلية، بوضع برنامج تدريبي. وكان حضور الدراسة إلزامياً، على حساب وقت العمل في الشركة. ودفعت ولاية أوهايو أجور المعلمين والكتب؛ ووفرت شركة ويل بورت مكان الدرس. وقام معلمو المدارس الثانوية والكليات المحلية بتعليم الموظفين قراءة التصميمات الهندسية والتحليل الإحصائي ومبادئ إدارة الأعمال والرياضيات الأساسية. فانخفض الوقت الذي كان يقضى في إعادة تصنيع القطع المعيبة من ٢ ٠٠٠ ساعة إلى نحو ٣٠٠ ساعة شهرياً. وتحسنت بذلك ربحية الشركة"^(٤٧).

(٤٦) انظر Robert Glover, "Learning from the German apprenticeship system to improve the school to-work transition in Austin, Texas", paper prepared for the annual meeting of the Industrial Relations Research Association, Washington, D.C., 6 January 1995 (Austin, University of Texas, Center for the Study of Human Resources).

(٤٧) The Wall Street Journal, ٢١ آذار/مارس ١٩٩٥، الصفحة B1.

وبوجه عام، ساعد النهج المتبع تجاه أسواق العمل في الولايات المتحدة على زيادة القدرة التنافسية للتكلفة والربحية، ولكن على حساب زيادة تحسين الانتاجية. وأدى التباطؤ في نمو الأجور إلى انخفاض معدل الاستهلاك والنمو المحليين. وكثيرا ما ينظر إلى مرونة أسواق العمل في الولايات المتحدة باعتبارها سببا رئيسيا لارتفاع معدلات العمالة التي تتميز بها الولايات المتحدة بالقياس إلى أوروبا. إلا أن أسواق العمل في الولايات المتحدة تشبط حاليا إنشاء أنواع نظم العمالة والعمل المرنة، التي يمكن أن تزيد الانتاجية وضمان الاحتفاظ بالعمل في آن واحد.

أسواق العمل في أوروبا الغربية

يربط العديد من الدراسات التي أجريت مؤخرا بين الارتفاع الهيكلي لمعدلات البطالة وعوامل عدم المرونة الذاتية لمؤسسات سوق العمل، من ممارسات تحديد الأجور إلى ارتفاع ما ينفق على التأمين ضد البطالة وآليات الضمان الاجتماعي الأخرى. وفيما يتعلق بمشاكل أسواق العمل في أوروبا الغربية وأثرها على العمالة والنمو، تساق ثلاث حجج ذات طابع عام، أولا، أن ارتفاع الأجور وعدم مرونة قوانين العمل الناتجة عن التفاوض الجماعي، وارتفاع الحد الأدنى القانوني للأجور، يثنيان الشركات عن الاستثمار، والنمو وتوظيف المزيد من العاملين. وثانيا، يؤدي ارتفاع الإعانات الاجتماعية إلى تشييط العمال العاطلين عن دخول القوى العاملة. وثالثا، تؤدي التكاليف الاجتماعية للإعانات الاجتماعية المرتفعة إلى استنزاف الاقتصاد وتمثل عبئا على الشركات، ولا سيما خلال فترات تباطؤ النمو وارتفاع البطالة.

وتشير بيانات الاقتصاد الكلي إلى أن تنظيم أسواق العمل في أوروبا الغربية لا يحد من مرونة العمالة إلى الحد الذي يعتقد البعض عموما^(٤٨). ولقد ارتفعت وانخفضت معدلات العمالة في أوروبا الغربية مع معدلات النمو الاقتصادي خلال الثمانينات والتسعينات، وأظهرت عدم مرونة نسبي فيما يتصل بالتغييرات في معدلات الأجور الحقيقية^(٤٩). ويستفاد من بيانات الثمانينات المتعلقة بالوظائف الإجمالية المنشأة والملغاة، أن إنشاء الوظائف كان واسع النطاق خلال فترة النمو المذكورة. وحافظت فرنسا وإيطاليا، ومعهما عدد من بلدان الشمال الأوروبي، على معدلات إجمالية لإنشاء الوظائف مساوية لمعدلات الولايات المتحدة^(٥٠). كما تشير البيانات إلى أن المديرين في أوروبا الغربية يتمتعون بقدر من المرونة في تسريح العاملين، يفوق الافتراض الشائع^(٥١)، إذ أن المعدلات الإجمالية لإلغاء الوظائف، من خلال إغلاق المصانع وتقليص عدد العاملين، كانت تفوق مثيلاتها في الولايات المتحدة^(٥٢). وتشير إحدى الدراسات إلى أن الشركات في أوروبا الغربية لا تستبقي العمال لفترات طويلة في حين أن استجابتها الأولى لانخفاض الإنتاج

(٤٨) انظر، على سبيل المثال، "World Employment" 1995: تقرير لمنظمة العمل الدولية"، (جنيف،

منظمة العمل الدولية، ١٩٩٥) الجزء الرابع؛ و Unemployment: Choices for Europe (London, Centre for Economic Policy Research, April 1995).

(٤٩) انظر World Employment 1995.

(٥٠) انظر Employment Outlook..., الصفحة ١٠٦.

(٥١) انظر Employment Performance..., الفصل ٢، الصفحة ٦.

(٥٢) انظر Employment Outlook..., الصفحة ١٠٦.

تتمثل في تقليل عدد ساعات العمل عوضاً عن تسريح العاملين لفترات قصيرة، كما هو الحال في الولايات المتحدة^(٥٣).

ومع أن عوامل سوق العمل لا تستطيع أن تفسر ارتفاع البطالة في أوروبا الغربية تفسيراً كاملاً، فإنها لعبت دوراً في النمو البطيء للمنطقة. ومن المرجح أن ارتفاع الإعانات الاجتماعية أعاق نمو العمالة في الأنشطة ذات الأجور المنخفضة كتجارة التجزئة. وعلى سبيل المثال قد يتردد العاطلون الذين كانوا يعملون في صناعات مرتفعة الأجور، كصناعة السيارات، في البحث عن عمل في نشاط مثل تجارة التجزئة لأن استحقاقات البطالة التي يحصلون عليها تكاد تساوي الأجور التي يتقاضونها لقاء العمل في نشاط أدنى أجراً. وبالإضافة إلى ذلك، فإنهم إذا قبلوا عملاً في نشاط أدنى أجراً ثم سرحوا من العمل مرة ثانية، فإن استحقاقات البطالة التي يحصلون عليها بعد ذلك تحسب على أساس معدل الأجر الأدنى وليس الأجر الأعلى الذي كانوا يتقاضونه عن العمل في صناعة السيارات.

وهكذا، فإن من المرجح أن الفترة التي تدفع عنها استحقاقات البطالة وقيمتها قد أثرتا على مستوى البطالة. بيد أنه، على المستويات الحالية، لا يشكل الحد الأدنى القانوني للأجور في أوروبا الغربية عائقاً قوياً لنمو العمالة، على الرغم من أنه أعلى في المتوسط من مثيله في اليابان أو في الولايات المتحدة^(٥٤).

وعلى عكس الولايات المتحدة، فرضت أوروبا الغربية ضرائب أعلى على الشركات وعلى الأجور وهي التي تمول بها، أساساً، ما تقدمه الدولة من رعاية اجتماعية كالتأمين ضد البطالة. ولقد وجدت إحدى الدراسات أن الضرائب على الأجور كان لها أثر قوي، له وزنه من الناحية الإحصائية، على العمالة^(٥٥).

ويختلف التدريب والتثقيف العمالي اختلافاً كبيراً بين بلدان أوروبا الغربية، غير أنه لا يشكل، على ما يبدو، عائقاً كبيراً للنمو في البلدان الرئيسية^(٥٦). فعلى سبيل المثال، يعتبر نظام التدريب في ألمانيا نموذجاً على نطاق دولي. ولم يحل توفير العمال المهرة من برنامج التلمذة الصناعية دون وقوع مشكلة بطالة؛ فقد اجتاز ما يقرب من نصف العاطلين عن العمل في ألمانيا الغربية (٤٣ في المائة) برنامجاً من هذا القبيل (مقارنة بنسبة ٥٧ في المائة من مجموع العاملين)^(٥٧).

(٥٣) انظر Employment Performance...، الفصل ٢، الصفحة ٦.

(٥٤) انظر The OECD Jobs Study...، الجزء الثاني، الصفحات ٤٦-٥٠.

(٥٥) انظر Edmund S. Phelps, Structural Slumps: The Modern Equilibrium Theory of

Unemployment, Interest, and Assets (Cambridge, Massachusetts, Harvard University Press, 1994)

(٥٦) تعتبر المملكة المتحدة استثناءً هاماً. وللإطلاع على لمحة عامة للمسائل التي يواجهها نظام

التعليم والتدريب المهني في المملكة المتحدة انظر Andrew Britton, "Full employment in a market economy", National Institute Economic Review No. 150 (London, National Institute of Economic and Social Research, November 1994) الصفحات ٦٢-٧٢.

(٥٧) انظر Employment Performance...، الفصل ٢، الصفحة ١٦.

ومن المحتمل أن تنظيم سوق العمل قد أسهم إسهاما مباشرا في تحقيق زيادات في الإنتاجية في أوروبا الغربية على نحو يفوق الولايات المتحدة، لكنه يقل عنه في اليابان. وخلافا لما حدث في الولايات المتحدة، فقد دعمت النقابات ومنظمات العمال وأرباب العمل في أوروبا الغربية برامج التدريب القوية وعيّنت بأمر مشاركة العاملين في اتخاذ القرار في الشركات.

ولم يحل وجود نقابات عمالية قوية وأوجه الجمود التنظيمية في أسواق العمل الأوروبية دون قيام الشركات الأوروبية باختبار أساليب جديدة لتنظيم الإنتاج^(٥٨). ففي السويد مثلا، أدت محاولات إعادة تنظيم العمل المبذولة خلال الثمانينات إلى التشديد على العمل الجماعي كفريق، وعلى زيادة المرونة واللامركزية في تنظيم الإنتاج، وعلى تقنيات الجودة الكلية. إلا أن الإنتاجية بوجه عام لم تتحسن، وإن كانت نوعية التصميم ومعدلات الرضا بالعمل قد ارتفعت. ويشكل مصنع شركة فولفو في أوديفالا استثناء ملحوظا، ذلك أنه حقق ارتفاعا في الإنتاجية وفقا للمعايير الدولية. وفي ألمانيا اتبعت بعض مؤسسات الإنتاج الكمي استراتيجية للمنافسة تقوم على الوعي بالجودة وارتفاع القيمة المضافة، وتحدد فيها أجور العاملين على أساس القيمة المضافة. ولقد استطاعت هذه المؤسسات الأخذ بدرجة عالية من المرونة على أرض المصنع، وذلك في سياق يتسم بوفرة القواعد القانونية وسطوة النقابات. وبما أن الأجور تدفع حسب القيمة المضافة، فقد أمكنها أن تبقي على منافستها في اقتصاد من صفاته ارتفاع الأجور. وقد وضعت إيطاليا صيغتها الخاصة للتخصص المرن.

وهكذا أقامت بعض البلدان الأوروبية علاقات عمل ومؤسسات للتدريب الاجتماعي تيسر الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وأساليب الإنتاج الجديدة، بقدر يفوق الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، تشترط القوانين في ألمانيا منذ الخمسينات وجود مجلس للعمال في جميع أماكن العمل الهامة، وتمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات^(٥٩). وتستخدم الشركات الألمانية، في الوقت الحالي، مجالس العمال والإدارة داخل الصناعة وغير ذلك من المؤسسات المشتركة بين العمال والإدارة أداة لتيسير عمليات التكيف مع التكنولوجيا الجديدة وتغيير الأسواق. بيد أن المرونة الدورية تقل في أسواق عمل بلدان أوروبا الغربية عما هي عليه في اليابان، كما أن الأخذ بالأساليب المرنة لتنظيم العمل التي من شأنها أن تزيد الإنتاجية ليس منتشرا قدر انتشاره في اليابان.

(٥٨) المعلومات الواردة في هذه الفقرة مستخلصة من Appelbanm and Batt، المرجع السابق الذكر،

الفصل ٣.

(٥٩) انظر Freeman المرجع السابق الذكر، الفصل ٤؛ and Roger T. Kaufman and Raymond Russell،

"Government support for profit sharing, gainsharing, ESOPS, and TQM", Contemporary Economic Policy, المجلد الثالث عشر (نيسان/أبريل ١٩٩٥)، الصفحة ٣٨.

آثار أسواق المنتجات على النمو والابتكار

كان تنظيم أسواق المنتجات والعلاقات بين العوامل الاقتصادية الفاعلة داخل الأسواق عاملين هاميين في إبطاء النمو في القطاعات الجديدة في أوروبا الغربية مقارنة باليابان والولايات المتحدة، بالرغم من أنه كثيرا ما يتم تجاهلها. وليس أدل على ذلك من أن بعض قطاعات الخدمات الآخذة في النمو بسرعة هي التي تشكل دوليا معظم الفرق في نمو العمالة بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة^(٦٠). فزي حين أن كلا من أوروبا الغربية والولايات المتحدة أعادت هيكلة قطاعات التصنيع فيها، فإن انخفاض العمالة في أوروبا الغربية لم تقابله زيادات في الصناعات الجديدة في مجال الخدمات.

وتواجه أسواق أوروبا الغربية تشتتا أكثر مما هو قائم في اليابان أو في الولايات المتحدة، مما يشكل عائقا رئيسيا لنمو صناعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية. كما أن عدم وجود مشغلين للاتصالات السلكية واللاسلكية في أوروبا الغربية ككل والقيود الحالية في مجال الخدمات الأساسية التي تغطي أوروبا الغربية (البريد الإلكتروني ونقل الملفات الإلكترونية، والوصول عن بعد إلى قواعد البيانات الإلكترونية والخدمات التفاعلية لنقل الصور) قد أدت جميعها إلى إبطاء النمو في هذه الصناعة، ودفع إلى اتخاذ مبادرات لوضع سياسات من أجل إقامة نظام قوي للاتصالات السلكية واللاسلكية في أوروبا الغربية^(٦١).

علاوة على ذلك تراجع النمو في بعض هذه الأنشطة بسبب قلة تطور المنتجات والعمليات الجديدة وازدياد القيود المفروضة على أسواق المنتجات. وتتمثل الابتكارات التي خلقت بونا شاسعا بين النمو في الولايات المتحدة والنمو في أوروبا الغربية في نظم تحويل الديون إلى أوراق مالية والمشتقات من الأعمال؛ وأشكال التخصص في تجارة التجزئة في مجال بيع السلع العامة، بالتجزئة؛ والأشكال الحديثة لقنوات التلفزيون لبث الأفلام السينمائية والكابل وأشكال استئجار أفلام الفيديو في مجال صناعة الأفلام والتلفزيون والفيديو. وتعزى هذه الفروق جزئيا إلى الحظر المفروض على بعض المنتجات وعدم وجود الشفافية في الأعمال المصرفية؛ وقوانين استغلال الأماكن والضوابط المتعلقة بأشكال المنافسة في مجال تجارة التجزئة، وسلسلة أخرى من القيود المفروضة على مختلف القطاعات العاملة في مجالات الأفلام والتلفزيون والفيديو.

وكان لأنظمة أسواق منتجات الولايات المتحدة آثار إيجابية وسلبية على العمالة والأجور، حسب نوع الصناعة. فبعض الصناعات التي ألغيت القيود المفروضة عليها محليا في الثمانينات، كالقطاع المصرفي، تمكنت من زيادة العمالة بصورة رئيسية عن طريق إدخال منتجات جديدة حتى ولو تم تقليص العمالة التقليدية من خلال إدخال عمليات جديدة.

(٦٠) انظر ... Employment Performance، الفصل ٢.

(٦١) انظر، مثلا، Commission of the European Communities، Growth, Competitiveness, Employment

-- The Challenges and Ways Forward into the 21st Century: White Paper (Brussels and Luxembourg, Office for Official Publications of the European Communities, 1993)

وأسواق الولايات المتحدة مفتوحة عموماً أكثر من أسواق البلدان المتقدمة النمو الأخرى، وتندعم فيها نسبياً القيود المفروضة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية. وجرى توجيه اللوم إلى انفتاح اقتصاد الولايات المتحدة بوصفه مسؤولاً عن ركود معدلات الأجور وتدني فرص العمل بالنسبة للعمال لأن تزايد الواردات الآتية من البلدان التي تنخفض فيها الأجور أدى إلى تحول فرص العمل إلى هذه البلدان. بيد أن الواردات لا تزال تشكل نصيباً ضئيلاً نسبياً من الاستهلاك المحلي في الولايات المتحدة (وفي أوروبا الغربية واليابان)، ومن ثم لا ينبغي التركيز على الواردات بوصفها سبباً رئيسياً في تزايد البطالة أو انخفاض معدلات الأجور^(٦٢).

ولم تقف أنظمة أسواق المنتجات عائقاً في سبيل الانتاجية والنمو في اليابان عموماً. بيد أنه، في عدد قليل من الصناعات (مثل البيع بالتجزئة، والأغذية والتشييد)، تم نسبياً حماية التنظيم الصناعي التقليدي. كما أن نظام التوزيع في اليابان معقد أيضاً، وهو غير منتج نسبياً، حيث تنتقل المنتجات عبر وسطاء عديدين قبل أن يتم بيعها. وبسبب تلك التعقيدات، لم تشهد هذه الصناعات اليابانية بعد نمواً في الانتاجية والاستثمارات وإعادة تنظيم العمل بما يتساوى مع الصناعات الأخرى في بقية قطاعات الاقتصاد. وفي بعض الصناعات اليابانية، مثل الأعمال المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، ربما أثرت الأنظمة التي تحول دون إصدار منتجات جديدة على العمالة سلباً وإيجاباً، حيث أبطت في بعض الميادين على الانتاجية المنخفضة، وحالت في ميادين أخرى دون النمو.

وأدت ضآلة النسبة المئوية نسبياً لواردات اليابان واستثمارها الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة النمو الأخرى، إلى زيادة الضغط على اليابان لزيادة فتح السوق اليابانية أمام الشركات والمنتجات الأجنبية.

العمل والتكنولوجيا: تحول صناعيتين

يعمل التغيير التكنولوجي والتنظيمي السريع على تحويل العديد من الصناعات في عالم اليوم. ويركز هذا الفرع على صناعة السيارات وصناعة تجهيز البيانات لإبراز التغييرات التي تحدث في مجالي الصناعة التحويلية والخدمات، على التوالي.

فقد كانت حصة صناعة السيارات تتراوح مباشرة بين ١ و ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجموعة السبعة في عام ١٩٨٩، واستخدمت نسبة لا بأس بها من العمال في التصنيع، تمثل ٥,٢ في المائة من العمالة في الولايات المتحدة، و ١١,٢ في المائة في ألمانيا الغربية و ٩,٦ في المائة في فرنسا

(٦٢) انظر، مثلاً، Paul Krugman, "Past and prospective causes of high unemployment", Federal Reserve Bank of Kansas City Economic Review (fourth quarter, 1994), pp. 23-43; and Robert Z. Lawrence, "Trade, multinationals, & labor", Working Paper No. 4836 (Washington, D.C., National Bureau of Economic Research, August 1994).

و ٦,٩ في المائة في اليابان^(٦٣) وتستحق هذه الصناعة الاهتمام لأن الشركات التي تعمل في إطارها، ولا سيما الشركات الرائدة في السوق، تتحول من الانتاج الكبير نحو التخصص المرن.

وقد نمت الخدمات لتصبح جزءاً أكثر أهمية في اقتصادات البلدان الصناعية. ومع هذا النمو، أصبحت أهمية التغير التكنولوجي في قطاع الخدمات وأثره على العمالة مسألتين اقتصاديتين رئيسيتين. وقد تغيرت صناعة تجهيز البيانات تغيراً سريعاً خلال العقدین الأخيرين بسبب أوجه التقدم التكنولوجي في الاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسيب.

وفي كل من صناعتي السيارات وتجهيز البيانات، ترتب التحولات التي تجري اليوم آثاراً عميقة بالنسبة لموقع الانتاج ولمشاركة البلدان التي تنخفض فيها الأجور في التجارة العالمية في السلع والخدمات.

السيارات

بدأ هنري فورد انتاج الطراز T في عام ١٩٠٨ فكان رائداً لنظام انتاج ما لبث أن عرف بـ "الانتاج الكبير" أو "نظام فورد"^(٦٤). ويتمثل العامل الرئيسي للانتاج الكبير في منتج موحد تم تجميعه من أجزاء قابلة للتبادل على يد عمال يمكن استبدال أحدهم بالآخر. ويتيح هذا النظام تقسيم عملية التجميع تقسيماً فرعياً دقيقاً يزيل منها عملياً جميع اشتراطات المهارة. وقد حقق هذا التغير التنظيمي مكاسب هائلة في الانتاجية. وفي عام ١٩١٣، وبعد مضي خمس سنوات على بدء الانتاج الكبير أدخلت التكنولوجيا التجهيزية الرئيسية السائدة حالياً المتمثلة في خط التجميع المتحرك، التي صقلت عملية الانتاج الكبير بحيث جعلت الأجزاء تتحرك عوضاً عن العمال.

ولقد استاء العمال في مصنع فورد من نزاع عنصر المهارات عن المهام، ومن الضغط عليهم للإسراع؛ وارتفع معدل دوران الأيدي العاملة وبلغ معدلاً سنوياً قدره ٢٨٠ في المائة بحلول عام ١٩١٣. ولما كان رفع الحد الأدنى للأجر اليومي بمعدل ١٣ في المائة (إلى ٢,٣٤ دولار) قد فشل في تخفيض معدل الدوران، وقدم فورد في كانون الثاني/يناير ١٩١٤ إلى موظفيه أجراً لم يسبق له مثيل يبلغ خمسة دولارات في اليوم. وبفضل الوفورات التي حققها الانتاج الكبير، استطاع فورد دفع أجور مرتفعة وتخفيض الأسعار في الوقت نفسه. وفي فترة كانت معظم الأسعار ترتفع فيها، استمر انخفاض سعر التجزئة للسيارة السياحية من طراز (T) من ٩٥٠ دولاراً في عام ١٩٠٩ إلى ٣٦٠ دولاراً في عام ١٩١٦.

(٦٣) انظر ... Employment Performance، الفصل ٣، automotive case-study، الصفحة ٢.

(٦٤) بدأ فورد بعملية تجميع السيارات في عام ١٩٠٣، بطراز A. وبعد خمس سنوات، توصل إلى أفضل مستوى من القدرة على تبادل الأجزاء مع الطراز T، وفي عام ١٩١٣ أدخل خط التجميع المتحرك، وللحصول على نبذة تاريخية موجزة، انظر: David A. Hounshell, From the American System to Mass Production, 1800-1932 (Baltimore, Maryland, The Johns Hopkins University Press, 1948), chaps, 6 and 7; and James P. Womack Daniel T. Jones and Daniel Roos, The Machine that Changed the World: The Story of Lean Production (New York, Rawson Associates, 1990), chap.1.

وفي مسعى لا يلين لخفض التكاليف وصل فورد بالتوحيد القياسي الى أقصاه، وابتداء من عام ١٩١٤، عرض الطراز T بلون واحد فقط (الأسود). وكان عدد محدود من طرازات أجسام السيارات يشترك في نفس الشاسيه والأجزاء الميكانيكية^(٦٥). وكان من ميزات التوحيد القياسي بالنسبة للمستهلك، التمكن من الحصول بسرعة على قطع الغيار. فضلا عن ذلك، وبخلاف الانتاج الحرفي، كانت الأجزاء تناسب السيارة بالفعل.

ويؤدي الانتاج الكبير إلى تخفيض هائل في تكلفة تجميع السيارات عن طريق زيادة انتاجية العمالة ورأس المال. ويستلزم التجميع الحرفي عمالة ورأس مال أكثر مما هو عليه الحال في الانتاج الكبير، لأن كل منتج يكون فريدا في نوعه، كما أن المكونات ليست موحدة. وقد وجد مئات الحرفيين المهرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية من المستحيل منافسة شركة فورد في انتاج السيارات. ولم يتمكن من البقاء سوى عدد قليل من منتجي السيارات الفاخرة عن طريق البيع بأسعار مرتفعة في أسواق صغيرة إقليمية. وقد انتشرت بسرعة الأساليب التقنية للانتاج الكبير في أمريكا الشمالية وبيطء في أوروبا الغربية، غير أنه مع بداية فترة الخمسينات، نجح عدد من شركات الانتاج الكبير، ومنها فولكس فاغن وفيات ورينو وديملير بنز، في منافسة ثلاث شركات ضخمة للانتاج الكبير في أمريكا الشمالية (جنرال موتورز وفورد وكرايسلر).

وبينما كانت أوروبا الغربية تسعى بعد انتهاء الحرب إلى استكمال التحول إلى الانتاج الكبير للسيارات، كانت شركة تويوتا تتبوأ الريادة في نظام جديد للانتاج في اليابان. وكان هذا النظام بمثابة استجابة من تويوتا لحاجة السوق اليابانية الصغيرة إلى مجموعة متنوعة من الشاحنات وسيارات الركوب. وأوصت وزارة التجارة الدولية والصناعة في اليابان، في ذلك الوقت، باستخدام الانتاج الكبير لعدد محدود من الطرازات الموحدة. واختارت تويوتا، بدلا من ذلك، الانتاج بكميات صغيرة باستخدام نظام للامداد بالمكونات عند الحاجة إليها.

وأصبح النظام الذي وضعته تويوتا يعرف بالتخصص المرن أو "الانتاج الخفيف". فبالإضافة إلى الكميات الصغيرة وانتاج المكونات عند الحاجة إليها، كان هذا النظام يعني الانتاج حسب الطلب وليس للتخزين، والاحتفاظ بالحد الأدنى من المخزونات تحت التشغيل، وتنظيم العمال المتعددي المهارات في أفرقة، واعتبار تكاليف العاملين والموردين تكاليف ثابتة وليست متغيرة، والاستخدام الانتقائي للتشغيل

(٦٥) باعت شركة جنرال موتورز فيما بعد عددا من السيارات يفوق ما باعه فورد بأن عرضت على المستهلك مجموعة متنوعة من الألوان والطرازات. ومع ذلك، فإن كافة طرازات جنرال موتورز، من الشيفروليه الى الكاديلاك، اشتركت فيما بينها بالعديد من الأجزاء، وبذلك لم تحد هذه الشركة كثيرا عن المبادئ التي استنها فورد في التوحيد القياسي والانتاج الكبير. وللتنافس مع جنرال موتورز، قامت شركة فورد في عام ١٩٢٦ بطلاء الطراز T بألوان أخرى غير اللون الأسود الأساسي. وفي السنة التالية، حل الطراز الجديد A محل الطراز T بعد أن بلغ انتاج الطراز الأخير ١٥ مليون سيارة؛ انظر Hounshell، المرجع السابق الذكر، الفصل ٧.

الآلي والتحسين المستمر. وعلى غرار التحول السابق من الانتاج الحرفي إلى الانتاج الكبير، وضعت تويوتا النظام التنظيمي للتخصص المرن قبل فترة طويلة من اختراع تكنولوجيا العمليات التكميلية، علوم الانسان الآلي، واستخدامها في تحقيق المزيد من الزيادة في الانتاجية.

ويؤدي التخصص المرن إلى زيادة انتاجية جميع عوامل الانتاج، سواء أكانت عمالة أو رأس مال، بشكل أكبر من الانتاج الكبير. وينتظر من العمال أن يؤديوا عمل أي من أفراد فريقهم بدلا من مجرد أداء عملية تجميع واحدة ورتيبة.

وإنتاج المكونات حسب الحاجة إليها لا يؤدي إلى تحقيق وفورات في تخزين المخزون فحسب، بل يقلل إلى الحد الأدنى أيضا من تكلفة الأخطاء التي قد لا تكون ظاهرة للعين لمدة أسابيع أو شهور. ففي ظل الانتاج الكبير، تحتفظ الشركات عادة بمخزون من المكونات يكفي لفترة شهر أو أكثر، ثم تدفعها في خط التجميع بغض النظر عن مدى جودتها. ثم يجري اصلاح العيوب عند نهاية الخط في أماكن واسعة مخصصة لعملية "الاصلاح". أما في ظل التخصص المرن، فيجري تصحيح العيوب على الفور وتتخذ الخطوات لضمان عدم تكرارها. ويستطيع أي عامل أن يوقف خط الانتاج في أي وقت ترصد فيه مشكلة ما.

والتخصص المرن له أيضا آثار هامة بالنسبة لموقع العمالة. فمن أجل توفير تكاليف النقل، يجري تجميع العربات في نظام الانتاج الكبير عادة قريبا من الأسواق حتى لو كانت الطرازات المجمعة متطابقة^(٦٦). ولكن يصنع كل مكون من المكونات في موقع مركزي، ومن ثم يمكن تحديد مصدر الأجزاء المطلوبة من منتجين بتكلفة منخفضة من أي بقعة في العالم (انظر الاطار الرابع عشر - ٢) وبذلك تحدد مصادر المكونات عالميا ثم يجري تجميع المركبات الموحدة المقاييس في أسواق محلية.

(٦٦) بحلول عام ١٩٢٦، كانت سيارات فورد تجمع في أكثر من ٣٦ مدينة بالولايات المتحدة وفي

١٩ بلدا أجنبيا؛ انظر، Womack, Jones and Roos، المرجع السابق الذكر، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

الاطار الرابع عشر - ٢ - مفهوم فورد عن السيارة العالمية

كان الطراز T الذي ابتكره هنري فورد هو 'سيارة عالمية'، مصممة للبيع في جميع الأسواق. وقد كانت المكونات تصنع في ديترويت، ثم تشحن للتجميع بغرض توفير تكاليف النقل ورسوم الاستيراد. وكان الناتج النهائي متطابقا في كل مكان. بيد أن الأذواق وأحوال القيادة اختلفت في أوروبا عن تلك السائدة في أمريكا الشمالية، ولذلك سرعان ما أدركت شركة فورد ضرورة تصميم نموذج Y الأصغر حجما لانتاجه وبيعه في ذلك السوق. وفي نهاية المطاف صممت شركة فورد نماذج متميزة لكل بلد من بلدان أوروبا الغربية تحتفظ الشركة بمرافق انتاج بها. فالمركبات التي جرى تجميعها في ألمانيا أو بلجيكا لم تشترك في أية اجزاء مع تلك المجموعة في المملكة المتحدة.

وبعد سنوات، أي في السبعينات، اغتنمت شركة فورد للسيارات فرصة إلغاء الحواجز التجارية فيما بين دول أوروبا الغربية بتجميع نموذج وحيد، هو فييستا، في مصانع المملكة المتحدة واسبانيا وبلجيكا. وأضحى بوسع فورد الاستفادة من وفورات الحجم بواسطة شحن الكثير من المكونات الموحدة المقاييس من مصنع واحد. فعلى سبيل المثال، صنعت كل المركبات في أيرلندا، وكل مبدلات السرعة في فرنسا، وكل شمعات الاشعال والمشعاعات في المملكة المتحدة^(أ). وحاولت شركة فورد أن تبني على هذه التجربة في أوروبا الغربية لحياء فكرة 'السيارة العالمية' فأنتجت السيارة اسكورت عام ١٩٨١. وفي النهاية لم يتحقق النجاح لهذا لمحاولة، لأن الشيء الوحيد الذي اشترك فيه النموذجان الأوروبي الغربي والأمريكي من اسكورت هو الاسم وجزءان غير هامين.

وفي عام ١٩٩٣، طرحت فورد سيارة عالمية أخرى (المونديو)، بنجاح أكبر هذه المرة. فقد تعين إطالة جسم النموذج الأمريكي الشمالي الذي سمي فورد كونتور أو ميركوري ميستيك، ولكن تقاسمت السيارات بالفعل هيكلًا مشتركًا وجميع الأجزاء الآلية. وهناك خطط لانتاج المزيد من السيارات العالمية، ومن بينها سيارة اسكورت لعام ١٩٩٩. والهدف من وراء ذلك هو تجميع نفس السيارة فعليًا في أسواق مختلفة. وسوف تشتري الأجزاء المشتركة من الموردين العالميين الذين يوفرونها بأقل تكلفة، ثم تشحن بعد ذلك للتجميع في كل سوق من الأسواق الرئيسية. وعلاوة على ذلك، من المتوخى تحقيق وفورات في تكاليف التطوير عند انتاج المزيد من المركبات ذات التصميم المشترك. ولا يعرف بعد ما إذا كانت هذه العودة إلى النموذج T للانتاج الكبير الذي وضعه هنري فورد سيحقق النجاح أمام الاستراتيجية العالمية المختلفة تماما التي تسير عليها شركات صناعة السيارات اليابانية^(ب).

(أ) Peter Dicken, Global Shift: the internationalization of economic activity Second edition, (New York and London, The Guilford Press, 1992), pp. 299-302.

(ب) للاطلاع على تقييم متشائم، انظر: James B. Treece, "Ford: Alex Trotman's daring global strategy", Business Week (3 April 1995), pp. 94-104.

ففي ظل التخصص المرن، كما في الانتاج الكبير، توجد مصانع التجميع قرب الأسواق الرئيسية. ولكن، بالمقارنة بالانتاج الكبير تشتري كميات أكبر من المكونات من الموردين الخارجيين في المصانع القريبة (لا يزيد زمن النقل عن ساعتين). فخطوط التجميع بمدينة تويوتا باليابان يجري اعادة تزويدها بالمكونات باستمرار من المصانع القريبة. أما منافسو تويوتا في اليابان فقد وضعوا نظم امداد مشابهة كجزء من التحول نحو الانتاج المرن. ولا يمكن، دون هذا القرب الجغرافي، أن يوجد انتاج حسب الحاجة. ومن ثم يعني الانتاج المرن ضمنا، من حيث الحيز الجغرافي، تركيزا عاليا لانتاج السيارات، بما في ذلك المكونات، بالمقارنة بالانتاج الكبير^(٦٧).

ولا ينقص التخصص المرن من أهمية الحجم في تجميع السيارات.

"إن ما تسمح به الأساليب التقنية الجديدة للانتاج الخفيف هو انتاج مجموعة متنوعة من السيارات ولكن في إطار مقدار سنوي كبير. وبالتالي، فإن مصنعا للتجميع يظل انتاجه عند الحد الأمثل بانتاج نحو ٢٥٠ ٠٠٠ وحدة سنويا، على الرغم من أن الحد الأمثل من انتاج كل طراز على حدة قد يكون أقل ... إن ما تحققه هذه الأساليب التقنية الجديدة هو أن تجعل من الأيسر للشركات الكبرى انتاج منتجات متنوعة، لكنها لا تجعل بقاء الشركات الصغيرة أمرا يسيرا"^(٦٨).

ولهذه الحقيقة، بما يواكبها من انتاج المكونات عند الحاجة، آثار عميقة على التجارة الدولية وعلى موقع الانتاج.

ويقتضي منطق التخصص المرن أن تكون شركات صناعة السيارات اليابانية قد حولت الانتاج في نهاية المطاف إلى أسواق التصدير الرئيسية الخاصة بها. وبسبب النزعة الحمائية، وقع هذا التحول بشكل أسرع. فقد دخل اليابانيون المنافسة في البداية عن طريق التصدير إلى الأسواق الرئيسية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية؛ وبعد ذلك، وفي مواجهة تزايد الحواجز أمام الواردات خلال فترة الثمانينات، أقاموا مصانع للتجميع في هذه الأسواق. ويشبه ذلك ما فعله هنري فورد في أوائل القرن.

(٦٧) يبدو أن البرازيل في سبيل أن تصبح أكثر المنتجين كفاءة للسيارات والمورد الرئيسي لها في أمريكا الجنوبية. وتقوم شركات صناعة السيارات هناك بادخال الأساليب التقنية اليابانية في الانتاج، ويمضي الاتجاه نحو تركيز شركات تصنيع المكونات حول مصانع التجميع. ويتوقع مصنع فيات في بيتيم، ميناس جيريس، أن يشتري ٦٠ في المائة من المكونات التي يحتاجها من موردين في ميناس جيريس بحلول عام ١٩٩٦، في مقابل ٢٦ في المائة لا غير في عام ١٩٨٩. وبالإضافة إلى ذلك تقوم الشركات اليابانية المصنعة للمعدات الأصلية ببناء مصانع في ساو باولو توقعها لوصول تويوتا. انظر "The sputtering spark from South America's Car Industry", *The Economist*, (١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٥، الصفحتان ٥٧ و ٥٨).

(٦٨) D.G. Rhys, "Smaller car firms - will they survive?" *Long Range Planning*, vol. 22 (1989), pp. 22-29; cited in Peter Dicken, *Global Shift: The Internationalization of Economic Activity*, second edition (New York and London, The Guilford Press, 1992), p. 282

وعندما بدأ اليابانيون الانتاج في الخارج، حملوا معهم نظام الامداد عند الحاجة إلى أمريكا الشمالية، حيث استثمر أكثر من ٣٠٠ من صانعي المعدات الأصلية اليابانيين ٢٦ بليون دولار في مصانع انشئت إلى جانب المرافق اليابانية الجديدة^(٦٩).

وليس ذلك هو الحال في أوروبا الغربية، حيث تعتمد شركات صناعة السيارات اليابانية على الموردين الموجودين هناك للوصول بسرعة إلى المستويات المستهدفة من المكونات المنتجة في أوروبا الغربية فانتاج المكونات عند الحاجة غير موجود فيما أقامته اليابان من مصانع في المملكة المتحدة. وتعنى ضغوط العمل مع الموردين الموجودين أن تحصل المصانع اليابانية على تسليم عند الحاجة لا انتاج عند الحاجة وما يستتبعه ذلك من زيادة في النفقات. فعلى سبيل المثال، اضطرت شركة هوندا إلى بناء مرافق لتخزين لوازم يوم واحد من الأجزاء الواردة لتغذية الانتاج عند الحاجة في خطوط التجميع الخاصة بها^(٧٠). وتخزن شركة نيسان لوازم يومين من الأجزاء في مخازن خارجية. وبالإضافة إلى ذلك، أقام موردون كبار من أمثال شركة بوش، الشركة الألمانية لتصنيع نظم الفرامل والمعدات الكهربائية، مخازن قرب مصانع التجميع اليابانية. وقد تكون مصانع التجميع ذاتها عالية الكفاءة، ومع ذلك تتسم تكاليف مخزون منتجات المصانع اليابانية في أوروبا الغربية بالارتفاع بسبب عدم انتاج المكونات عند الحاجة. وثمة شك بالغ في أن تواصل مصانع تجميع السيارات الأوروبية الغربية، في سواق تتسم بالانفتاح والمنافسة، تجاهلها للوفورات الممكنة من جراء اللجوء إلى انتاج المكونات عند الحاجة.

ومن خلال التخصص المرن، تتمكن الشركات اليابانية من تلبية طلبات الأسواق الدولية بأن تنتج، في كل سوق رئيسية، طرازات شعبية في تلك السوق. وعندئذ يجري تصدير بعض المركبات إلى أسواق أخرى بوصفها منتجا اقليميا. وتقوم هوندا، على سبيل المثال، بتصميم وانتاج السيارة أكورد ذات البابين وسيارات ستيشن على وجه الحصر في ماريسفيل، أوهايو، ثم تشحن بعضها إلى اليابان حيث يتم بيعها على أنها واردات أمريكية فاخرة^(٧١). وعلى هذا الأساس كثيرا ما يشار إلى السيارة هوندا أكورد على أنها "سيارة عالمية"، ولكنها مختلفة للغاية عن مفهوم فورد للسيارة العالمية. (انظر الاطار الرابع عشر - ٢ أعلاه) وعلى غرار ذلك، تنتج نيسان في المملكة المتحدة طرازات مصممة لأوروبا الغربية، وتصدر عددا ضئيلا منها سنويا إلى اليابان.

(٦٩) تستند المناقشة التالية إلى David Sadler, "The geographies of just-in-time: Japanese investment and the automotive components industry in Western Europe", *Economic Geography* (الثاني/يناير ١٩٩٤)، الصفحات ٤١-٥٩.

(٧٠) Philip N. Jones and John North, "Japanese motor industry transplants: the West European dimension", *Economic Geography*, المجلد ٦٧، رقم ٢ (نيسان/ابريل ١٩٩١)، الصفحة ١١٨.

(٧١) وضعت عجلة القيادة في هذه الصادرات على الجانب الأيمن كي تلائم القيادة على الجانب الأيسر من الطريق في اليابان. ومن السهل على اليابانيين أن يقوموا بتجميع مركبات ذات عجلة قيادة على أي من الجانبين الأيسر أو الأيمن على نفس خط التجميع، وهذا ما لم يفعله اطلاقا منتجو الانتاج الكبير غير المرن في أمريكا الشمالية.

وتشكل تويوتا، وغيرها من الشركات اليابانية التي حذت حذوها في التخصص المرن، تهديداً بالغاً للشركات التي تنتج على أساس كبير، كما حدث عندما هدد هنري فورد المنتجين الحرفيين منذ عقود مضت. ففي عام ١٩٥٠، أنتجت اليابان ٠,٣ في المائة لا غير من مجموع الناتج العالمي من السيارات. وبحلول ١٩٦٠، حققت اليابان نسبة ١٧,٨ في المائة من السوق العالمية، وبعد مضي ٢٠ عاماً، سبقت اليابان الولايات المتحدة وأضحت أكبر منتج في العالم لسيارات الركوب إذ حققت نسبة ٢٥,٥ في المائة من مجموع الناتج العالمي^(٧٢).

ولا زالت تويوتا حتى اليوم تتصدر صناعة السيارات في اليابان، وهي التي تحدد المعايير التي لا يملك المنتجون الآخرون حتى الآن سوى أن يصبوا إلى تحقيقها. ويؤثر التنافس مع ما تنتجه تويوتا سيتي على إنتاجية ومدى جودة إنتاج المصانع الأخرى في كل مكان، وبوجه خاص في اليابان، حيث لا تستطيع حواجز الاستيراد أن تحمي المنتجين الضعفاء من تويوتا، وفي أمريكا الشمالية، التي ما برحت تأخذ بنزعة حمائية أقل منها في أوروبا الغربية.

ويرجع أداء أوروبا الغربية السيئ إلى استمرار الاعتماد على تقنيات الإنتاج الكبير التي تواكبها، في بعض الحالات، بعض عناصر الإنتاج الحرفي^(٧٣).

وأثناء أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، حدث تقارب بين المستويات المتوسطة لإنتاجية العمل ولمستوى الجودة بوجه خاص. بيد أن مصانع أوروبا الغربية لا تزال، في المتوسط، متخلفة عن مثيلتها في أمريكا الشمالية، ومصانع أمريكا الشمالية متخلفة عن مثيلتها في اليابان (انظر الشكلين الرابع عشر - ٥ والرابع عشر - ٦). بل إن تخلف مصانع أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وراء أفضل أداء هو أكبر، إذ لا تزال تويوتا تحقق مستويات من الإنتاجية والجودة أعلى بكثير مما تحققه في المتوسط صناعة السيارات في اليابان. وبسبب هذا الانخفاض في الإنتاجية والجودة، بما يواكبه من ارتفاع في تكاليف النقل، من غير المرجح أن تحقق الواردات اليابانية من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية زيادة كبيرة إذا جرى تخفيض حواجز التوزيع أمام الواردات.

(٧٢) هذه الأرقام مستمدة من Stuart Sinclair, The World Car: The Future of the Automotive

Industry (New York, Facts on File Publications, 1983) الصفحتان ٤ و ٩٢.

(٧٣) بعد أن قامت شركة فورد بشراء شركة جاغوار في المملكة المتحدة، وجدت أن انخفاض الإنتاجية والجودة يعود إلى وجود "ممارسات في العمل عفا عليها الزمن مثل تصنيف الوظائف الجامد ونظام العمل بالقطعة الذي كان يسمح للعمال بترك العمل مبكراً بعد إنتاج حصتهم". وهذه الممارسات هي من السمات المميزة للإنتاج الحرفي، وليس الإنتاج الكبير؛ انظر: "Ford's Jaguar bet: payoff isn't close", The New York Times, ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الصفحة D1.

الشكل الرابع عشر - ٥ - مصانع تجميع السيارات: الإنتاجية

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا الى دراسة استقصائية أجراها J.P. MacDuffie and F. Pil، وردت في Alex Taylor, "New ideas from Europe's automakers", Fortune, (December 1994), p. 160.

ملاحظة: جرى تعديل البيانات بالفروق في حجم الطرازات وتعتها.

الشكل الرابع عشر - ٦ - مصانع تجميع السيارات: الجودة

المصدر: إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التابعة للأمم المتحدة، استنادا الى دراسة استقصائية أجراها J.P. MacDuffie and F. Pil، وردت في Alex Taylor, "New ideas from Europe's automakers", Fortune, (December 1994), p. 160.

ملاحظة: البيانات غير معدلة بالفروق في أهمية العيوب.

تمثلت إجابة شركات صناعة السيارات في أمريكا الشمالية على الخطر الياباني في التشغيل الآلي لمصانعها للإنتاج الكبير فاستثمرت في أجهزة الروبوت (robots) وأجهزة التحكم المنطقي المبرمجة والمركبات الموجهة ذات التشغيل الآلي. وكانت شركة جنرال موتورز هي أقوى شركة في أمريكا الشمالية من الناحية المالية، لذلك كان استثمارها أكبر الاستثمارات: ٤٢ بليوناً من الدولارات في الفترة بين ١٩٨٠ و ١٩٨٧ في تحديث المصانع القديمة وبناء مصانع جديدة. وكانت نتائج هذه الجهود غير مرضية على الإطلاق سواء بالنسبة للعمال أو بالنسبة للإدارة. وفي عام ١٩٨٨ وجدت جنرال موتورز أن أحد مصانعها الأشد اعتماداً على التشغيل الآلي حقق إنتاجية أدنى وأنتج سيارات بمواصفات أردأ من مصنع "نومي" (NUMMI) وهو مصنع كثيف العمالة تتولى تشغيله في فريمونت بكاليفورنيا في مشروع مشترك مع شركة تويوتا^(٧٤). ولاحظ الباحثون من البرنامج الدولي للسيارات التابع لمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا أنه، بقدر أكبر مما فعلته جنرال موتورز؛ ردت شركة فورد على المنافسة بالتركيز على التغيير التنظيمي، وبلغت الشركة، في تحركها نحو التخصص المرن، مستويات من الجودة والإنتاجية نافست مستويات المصانع اليابانية في أمريكا الشمالية^(٧٥).

وكان مصنع التجميع في ليندن، بنيجورسي أحد تلك المصانع التي قامت جنرال موتورز بتشغيلها آلياً في منتصف الثمانينات. وزادت جنرال موتورز عدد أجهزة الروبوت من جهاز واحد إلى ٢١٩ جهازاً. واستثمرت في المعدات المحوسبة الأخرى. وخلصت دراسة دقيقة لعملية الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة إلى أن الهيكل التنظيمي للمصنع المصمم من أجل الإنتاج الكبير ظل على حاله لم يمضِ: ظلت القوة العاملة مستقطبة بين العمالة الماهرة وعمال الإنتاج. وكانت هناك زيادة ملحوظة في عدد العمال المهرة وفي المتطلبات التي عليهم استيفاؤها بالنسبة للمهارات. وفي المقابل، انخفض عدد عمال الإنتاج ومتطلبات المهارة الخاصة بهم. وأصبح عمال الإنتاج الذين احتفظوا بوظائفهم أقل أهمية من الآلات التي تزداد تعقيداً بصورة مطردة، وهي آلات تولى إدارتها وصيانتها أعداد متزايدة من التقنيين المهرة^(٧٦).

(٧٤) "Factory automation: living with smart machines", The Economist (21 May 1988)

٧٩ و ٨٠.

(٧٥) انظر Womack, Jones and Roos, المرجع السابق الذكر، الصفحة ٢٤٤. ويلاحظ أيضاً كاتبوا

الدراسة أن "جنرال موتورز وكرايسلر قد حسنتا عمليتهما بدرجة كبيرة بالقيام ببساطة بإغلاق أسوأ المصانع... بدلاً من تحسين كل مصنع".

(٧٦) Ruth Milkman and Cydney Pullman, "Technological change in an auto assembly plant: the

Work and Occupations, المجلد ١٨، رقم ٢ (أيار/مايو ١٩٩١)، الصفحات ١٢٣-١٤٧. وهذه النتائج الخاصة بالتشغيل الآلي لمصنع في الولايات المتحدة مماثلة بدرجة مذهلة للنتائج التي أبلغ عنها Hubert Schmitz and Ruy de Quadros Carvalho "Automation and labour in the Brazilian car industry", Journal of Development Studies, رقم ٢٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩)، الصفحات ٨١-١١٩.

ووجدت الدراسة الاستقصائية لمصانع التجميع التي أجراها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا صلة ضعيفة فقط بين التشغيل الآلي والإنتاجية، مما يتفق مع تجربة جنرال موتورز في الثمانينات. وخلص فريق معهد ماساشوستس للتكنولوجيا الى أن أجهزة الربوط وغيرها من معدات التكنولوجيا الرفيعة التي استحدثت استخدامها في مصنع ما دون إجراء تغييرات تنظيمية يمكن أن "تؤدي في النهاية الى إضافة عدد من العمال التقنيين وعمال الخدمات غير المباشرين يساوي العدد الذي تستبعده من العمال المباشرين غير المهرة من وظائف التجميع اليدوي"^(٧٧). ويركز التخصص المرن على التنظيم - تنظيم العمال وتنظيم الموردين - وهو يعتمد عادة على التشغيل الآلي بدرجة أقل من الإنتاج الكبير. ويوضح مايكل أ. كوزامانو وهو دارس معروف لصناعة السيارات اليابانية هذه الاستراتيجية بهذه العبارات:

"تتمثل إحدى المساهمات البارزة لمديري تويوتا ... في أنهم نظروا الى التشغيل الآلي بتشكك. فالتشغيل الآلي، إذا كان لا يتسم بالمرونة (يسهل تغيير أو إعادة برمجته بحيث يعالج نماذج أو أنواع مختلفة من الإنتاج أو التقلبات في حجم الإنتاج) سيؤدي الى تصلب عمليات الإنتاج وهو لا يناسب عمليات التجميع التي تعتمد على العمالة الكثيفة"^(٧٨).

ويمكن عن طريق إدخال التشغيل الآلي فقط عندما يكون ذلك مناسباً، الاحتفاظ بارتفاع إنتاجية رأس المال مع زيادة إنتاجية العمال والاحتفاظ بالمرونة في عملية الإنتاج.

وقد أثرت السياسات الحكومية في مجال التجارة والاستثمار تأثيراً كبيراً على سرعة التغيير وموقع الوظائف. فمن الناحية العملية، تختلط السياسات حتماً، لكن أوروبا الغربية اعتمدت على الحماية أكثر من أمريكا الشمالية. فقد حددت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الواردات اليابانية عموماً بنسبة لا تزيد عن ١٠ أو ١١ في المائة من مجموع مبيعات السيارات في الاتحاد الأوروبي. وبينما رحبت المملكة المتحدة بالاستثمار الياباني، فإن معظم بلدان أوروبا الغربية لم ترحب به. وبدأت شركة "نيسان"، وهي أول شركة يابانية لصناعة السيارات تنشئ مصنعا للتجميع في المملكة المتحدة، الإنتاج في عام ١٩٨٦ بمكونات محلية الصنع تبلغ نسبتها ٢٠ في المائة. وبعد ست سنوات، بلغت نسبة المكونات المحلية في شركة نيسان أكثر من ٨٠ في المائة وكان لديها ١٩٥ مورداً من أوروبا الغربية. بل إن مصنعين يابانيين أنشأوا حديثاً في المملكة المتحدة - وهما تابعين لشركتي "هوندا" و "تويوتا" - قد بذلا جهوداً أكبر لإضافة مكونات محلية. وافتتحت تويوتا مصنعها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بمكونات من أوروبا الغربية نسبتها ٦٠ في المائة، مع التزام بالوصول الى نسبة ٨٠ في المائة في خلال سنتين^(٧٩).

(٧٧) انظر، Womack, Jones and Roos، المرجع السابق الذكر، الصفحة ٩٤.

(٧٨) Michael A. Cusamano، "The limits of lean"، Sloan Management Review، المجلد ٣٥، العدد

٤ (صيف ١٩٩٤)، الصفحة ٣٠.

(٧٩) انظر: Sadler، المرجع السابق الذكر، الصفحتان ٤٥ و ٤٦؛ و "The enemy within"، The

Economist (١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣)، الصفحتان ٦٧ و ٦٨).

ومن المتوقع أن تبلغ الحصة الإجمالية للشركات اليابانية في سوق أوروبا الغربية ١٦ في المائة في عام ١٩٩٩، وهي السنة السابقة لتحرير سوق السيارات في أوروبا الغربية. ولم يتضح بعد ما إذا كانت صادرات أمريكا الشمالية من السيارات التي تنتجها مصانع يابانية خارجية سوف تحسب كجزء من الحصة المتفق عليها بشأن الصادرات اليابانية^(٨٠).

وعلى عكس التجربة التي شهدتها أوروبا الغربية، سمح لليابانيين بالاستيلاء على ٢٢ في المائة من السوق المحلية في أمريكا الشمالية قبل التفاوض في عام ١٩٨١ بشأن الحصص الحمائية (في شكل تقييدات طوعية على الصادرات). ولا تفرض أمريكا الشمالية أي قواعد بالنسبة للمكونات المحلية الصنع على مصانع التجميع، ولذلك تمكن اليابانيون بسهولة من تخطي الحواجز التجارية بإقامة عمليات "اختراقية"، ثم زيادة المكونات المحلية تدريجياً بمرور الوقت.

إن فرض قيود على التجارة الدولية وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يحافظ على الوظائف في الأجل القصير ولكنه يعوق أيضاً الانتقال من الإنتاج الكبير إلى التخصص المرن ويعرض القدرة التنافسية والعمالة للخطر في الأجل الطويل.

ويؤدي التخصص المرن عموماً إلى زيادة الإنتاجية التي تنطوي على تقليل العمالة في صناعة السيارات. ومع ذلك، فإن خسائر العمالة في البلدان الصناعية كانت ستكون أكبر حتى مع استمرار الإنتاج الكبير للسيارات. ومنذ عدة سنوات مضت، بدأ إنتاج السيارات كمنتج ناضج، مستعد للانتقال إلى البلدان المنخفضة الأجور، مثله مثل إنتاج المحركات الكهربائية وأجهزة الميكروويف: أولاً، إلى اليابان ثم إلى جمهورية كوريا والمكسيك وماليزيا وغيرها من البلدان الحديثة التصنيع. بيد أنه عن طريق التحول إلى التخصص المرن سوف تتمكن البلدان الصناعية من الاحتفاظ بصناعة السيارات فيها. ونتيجة لوفورات الحجم الكبير، سيميل الإنتاج إلى التركيز في أسواق الاستهلاك الكبير، بما في ذلك الأسواق الكبيرة في البلدان النامية مثل البرازيل والمكسيك. بيد أنه، مع التخصص المرن، سيكون من الصعب بشكل متزايد بالنسبة للبلدان المنخفضة الأجور ذات الأسواق الصغيرة أن تنتج مكونات سيارات للتصدير أو تقوم بتجميع سيارات للاستهلاك المحلي بتكلفة معقولة^(٨١).

Mark Mason, "Elements of consensus: Europe's response to the Japanese automotive challenge," *Journal of Common Market Studies* (٨٠)

رقم ٤ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، الصفحات ٤٥٣-٤٣٣.

Kurt Hoffman and Rephael Kaplinsky, *Driving Force: The Global Restructuring of Technology*, (٨١)

Labor, and Investment in the Automobile and Components Industries (Boulder, Colorado, Westview Press, 1988).

تجهيز البيانات

تجهيز البيانات هو تنظيم المعلومات، وتسجيلها، ونقلها واستخدامها بشكل منهجي. وهذه الصناعة، مثلها مثل صناعة النقل، قديمة قدم الحضارة نفسها^(٨٢). بيد أن التغيير التكنولوجي في تجهيز البيانات يسبق، على عكس السيارات، التغيير في مجال التنظيم والمهارات، ومن ثم يؤثر بدوره على تنظيم العمل والمهارات المطلوبة في الصناعة.

وفي كل مجتمع، كان الكتبة والنساخ الذين يجهزون البيانات يحظون باحترام شديد، لأنهم يحوزون مهارات وتعلما تفوق إلى حد كبير مهارات وتعليم معاصريهم. وكانت أدوات المهنة لآلاف السنين بسيطة: شيء يكتب به وشيء يكتب عليه. واخترعت أول آلة لتسهيل تجهيز البيانات - - المعداد - - منذ أكثر من خمسة آلاف عام، ومضت لتصبح واسعة الاستخدام في آسيا، وأفريقيا وأوروبا الغربية في العصور الوسطى. وكانت هذه الآلة المدهشة هي السابقة للحاسوب الحديث. بيد أن استعمال الآلات لم يحقق أي تقدم حتى نهاية القرن التاسع عشر، عندما ظهرت الآلات الكاتبة الميكانيكية، ومسجلات النقدية وآلات الجمع.

وقد تبع المرحلة الميكانيكية لتجهيز البيانات المرحلة الميكانيكية الكهربائية (١٩٢٠-١٩٦٠) التي بدأت مع قدوم الآلات الحاسبة، والآلات الكاتبة الكهربائية، وآلات فرز الشيكات المصرفية، والبطاقات المخرمة ونظم الأشرطة الورقية. ثم جاءت ثورة الحاسوب عندما ظهر، في تتابع سريع، الجيل الأول من الحواسيب الرقمية (القائمة على الأنابيب المفرغة)، والجيل الثاني من الحواسيب (القائمة على الترانزيستورات)، والرموز بالأعمدة، وأشرطة التخزين الممغنطة (التي حلت محل البطاقات المخرمة)، وحواسيب الجيل الثالث (القائمة على أساس الرقاقات الدقيقة)، والأجهزة القرصية الممغنطة (التي حلت إلى حد كبير محل الأشرطة الممغنطة)، وآلات الإرسال بالفاكسيميلى، والمحطات الطرفية للعرض بشرائط الفيديو، والمساحات البصرية، والحواسيب الصغيرة وأقراص التخزين البصرية (الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط، الشائعة باسم (CD-ROMs)). ويستمر التقدم بخطى حثيثة في مجال التصغير، وزيادة سرعة الحواسيب وتخفيض تكلفتها، كما يستمر أيضا في مجال تعزيز كفاءة المساحات البصرية وتخفيض تكلفتها.

وعلى مدار الربع الماضي من القرن، تركز تجهيز البيانات بصورة متزايدة على وضع البيانات في شكل أرقام لإنتاج ملفات يمكن للحاسوب قراءتها. وبشيوع استعمال الحواسيب في أمريكا الشمالية في

(٨٢) للاطلاع على تاريخ مفصل، انظر كونغرس الولايات المتحدة ومكتب تقييم التكنولوجيا،

التشغيل الآلي لمكاتب أمريكا (واشنطن، العاصمة، ١٩٨٥، مكتب حكومة الولايات المتحدة للطباعة) الفصل ١.

الثمانينات، زادت سرعة الطلب على تجهيز البيانات. وتوجهت الشركات بصورة متزايدة الى المؤسسات الخارجية كبديل لتوظيف وتدريب عدد كبير من مشغلي تسجيل البيانات. وتوفيرا لتكاليف العمل، بدأت بعض المؤسسات في شحن بيانات خام بكميات ضخمة جدا من مكتب العمل الى مجهز بيانات خارجي. ويجري بعد ذلك إدخال بيانات الوثائق، ويعاد الى العمل شريط ممغنط لملفات الحاسوب بالشحن الجوي. وما يزال هذا الإجراء يستخدم عندما تكون الاتصالات السلكية واللاسلكية ضعيفة أو عندما تكون السرعة غير ذات بال. بيد أن البيانات الخام تنقل بصورة متزايدة عبر البحار عن طريق الكابل أو الساتل باستخدام تكنولوجيا التصدير ذي السرعة العالية^(٨٣). عندئذ تدخل البيانات وتعاد مباشرة على نفس خط الاتصالات السلكية واللاسلكية، مما يخفض زمن الدورة الى مجرد ساعات، بغض النظر عن المسافة الجغرافية بين مجهز البيانات والعمل.

وفي عقود قصيرة قليلة، غير التطور التكنولوجي صناعة تجهيز البيانات. فالاتصالات السلكية واللاسلكية والحواسيب الحديثة تسمح بأن تنتقل "الغرف الخلفية" للمكاتب الى مواقع ناشئة جغرافيا، بما في ذلك مواقع تقع عبر البحار، سعيا وراء تخفيض تكاليف العمل.

وهناك حواجز قليلة أمام التجارة في خدمات الحاسوب. لذا يمكن لبلدان الأجور المنخفضة، مبدئيا، تصدير مجموعة من الخدمات، تشمل تجهيز البيانات، والتصميم بمعاونة الحاسوب/التصنيع بمعاونة الحاسوب (CAD/CAM)، ونظم المعلومات الجغرافية والبرمجة (تطوير برامج الحاسوب). ومن الناحية العملية اقتصرت الصادرات من خدمات الحاسوب من بلدان الأجور المنخفضة، في معظمها، على إدخال البيانات وتجهيزها. كما جرى تصدير بعض خدمات البرمجة من بلدان مثل الهند وبنغلاديش. ويجري التأكيد على الخدمات المنخفضة الدرجة والمكثفة العمالة، حيث تحظى الأجور المنخفضة بتقدير يعلو بكثير التقدير الذي يحظى به الاتصال بالعملاء وجها لوجه.

وحتى في تجهيز البيانات، لم تقطع العولمة شوطا طويلا، بالرغم من الجاذبية الواضحة للبلدان التي لديها عمالة متعلمة، ومرتبات منخفضة، واتصالات ممتازة ولغة انكليزية. وبالرغم من أن الشركات تتعاقد بصورة متزايدة على تجهيز البيانات خارجيا، فهناك ميل واضح الى تأدية العمل في نفس بلد الشركة العملية - - بل في نفس منطقتها المتروبولية^(٨٤). وقد مضت إعادة تشكيل الحيز المكاني لصناعة تجهيز البيانات بخطى وثيدة لعدد من الأسباب.

(٨٣) يشار أحيانا الى عملية إرسال البيانات بالصورة بأنها مسح. بيد أنها على عكس عملية المسح بتميز الرموز المرئية، لا تقدم ناتج يمكن للحاسوب حل رموزه. والإرسال الفاكسي الهاتفي (فاكس) مثال لعملية إرسال البيانات بالصورة.

(٨٤) Mari Howland, "Technological change and spatial restructuring of data entry and processing

services", *Technological Forecasting and Social Change*, المجلد ٤٣، رقم ١ (آذار/مارس ١٩٩٣)، الصفحات ١٨٥-١٩٦.

أولاً، أن مسألة السرية والأمن في الخدمات الألكترونية بالغتها الأهمية بالمقارنة بالسلع المادية. فعن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة ومعجزة إرسال البيانات بالصور، فإن عميلاً في الجهة المقابلة من الكرة الأرضية يكون قريباً في الحيز الألكتروني قرب عميل يقع قريباً من الحيز المادي، ومن ثم، فإن المسافة الجغرافية لها أثر طفيف على زمن الدورة اللازم لعمل تجهيز البيانات. بيد أنه رغماً عن أن الشركات ترغب تماماً، بل تحرص كل الحرص، على إرسال المكونات للتجميع إلى مصنع في الخارج، فكثيراً ما تكون غير راغبة في إرسال بياناتها للتجهيز في مكان بعيد. ففقد قميص أو لعبة ليس مثل فقد "دفتر" عميل، أو مطالبة طبية، أو حساب مصرفي أو حساب تأميني. فالبيانات المجهزة على عكس المنتجات المادية، غالباً ما تكون في غاية الأهمية للشركة وعرضة لسوء الاستخدام، ومن ثم فإن التكلفة المحتملة لفقدان التحكم يمكن أن تكون مرتفعة.

ثانياً، أن تكاليف اللامركزية قد تفوق الفوائد الناجمة من فاتورة مخفضة للمرتبات. وتعلل هذه التكاليف القصور الذاتي الملحوظ لشركات تعمل في مجالات أخرى. فمثلاً، يمكن للشركات أن تخفض من احتياجها لحيز المكاتب بترتيب ساعات العمل تعاقبياً أو بالسماح للموظفين بالعمل في المنزل، بيد أن هذا لا ينفذ بشكل روتيني. والمفترض أن التكاليف الزائدة المترتبة على تنسيق العمل زمنياً أو مكانياً تفوق الوفورات المتحققة في الإيجار. كذلك فهناك شركات كثيرة بوسعها أن تؤجر أمكنة المكاتب بسعر أقل بالانتقال فوراً من المناطق المرتفعة الإيجار، إلا أنها تختار البقاء في أماكنها التقليدية. والمفترض، مرة أخرى، أن هناك فوائد تتحقق من كل موقع موجود، مثل الوصول إلى سوق العمل أو الاتصال بشركات أخرى، وهي فوائد تفوق أي وفورات تتحقق من الانتقال إلى مكان جديد.

ثالثاً، إن الإدارة قد يكون لديها معلومات ناقصة، وقد لا تقدر، أو قد تفرض في تقدير تكاليف السوقيات المتضمنة في تجهيز البيانات في الخارج. بيد أن هذا يفترض صحة الاستفسار عن السبب في عدم قدرة موردين عديدين لهذه الخدمة على إقناع العملاء المحتملين بقدرتهم على إنتاج منتجات جيدة بوفورات ضخمة.

وثمة اعتقاد شائع بأن تجهيز البيانات ألكترونياً هو صناعة نمو، بيد أن هناك إحصاءات قليلة متاحة تثبت أو تدحض هذا الإدعاء. وفي الولايات المتحدة، وهي أكبر سوق لهذه الخدمة، يبين تعداد صناعات الخدمات أن العمالة زادت من ٤٢٢ ١٨٣ في عام ١٩٨٢ إلى ٣٥٦ ٢٣٤ في عام ١٩٨٧ و ٥١٦ ٢٦٥ في عام ١٩٩٢^(٨٥). وهذه الأرقام تشير إلى أن متوسط نمو العمالة السنوي في الولايات المتحدة انخفض من ٥,٠ في المائة في الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧ إلى ٢,٥ في المائة في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٢. ولكن في نفس الوقت،

(٨٥) تشير هذه الأرقام إلى مؤسسات متخصصة في تجهيز البيانات وإعدادها بالحاسوب (SIC 7374)، ومن ثم استبعاد قيام الحكومة ومؤسسات أخرى بتجهيز البيانات داخلياً. ويوجد أكبر طلب على تجهيز البيانات في الولايات المتحدة بسبب العدد الكبير من الحواسيب في ذلك البلد، ولأن قوة الحواسيب هي التي تدفع بالطلب إلى تحويل البيانات إلى أرقام.

بدأت الشركات في الولايات المتحدة، وكندا وانجلترا واليابان في الاعتماد بصورة متزايدة على مجهزي البيانات الأجانب في أماكن مثل أيرلندا، واسكوتلندا، وسري لانكا، والهند، والصين، والفلبين، والمكسيك، ومنطقة البحر الكاريبي. ويولى الاهتمام الآن لأوروبا الشرقية، وأمريكا الجنوبية وأفريقيا بوصفها أماكن محتملة لتجهيز البيانات.

ولا توجد إحصاءات يمكن الاعتماد عليها عن إجمالي عدد الأشخاص العاملين في تسجيل البيانات وتجهيزها في الخارج. وتتراوح التقديرات لعام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ من حد أدنى قدره ٨ ٠٠٠ شخص الى أكثر من ٤٠ ٠٠٠^(٨٦). وليس ثمة شك في أن رقم ٨ ٠٠٠ منخفض للغاية، نظرا لأن من المعروف أن مجهزي البيانات الأجانب قد استخدموا في الفلبين فقط في ذلك الوقت ٥ ٠٠٠ شخص^(٨٧). وأصبح تجهيز البيانات أيضا مسألة هامة في منطقة البحر الكاريبي في أوائل التسعينات، فبلغ عدد العاملين في جامايكا ٢ ٥٠٠ شخص، وفي بربادوس ١ ٢٠٠ شخص. وفي الجزيرتين الصغيرتين سانت لوسيا وغرينادا ٨٨ و ١٥٠ على التوالي^(٨٨). وفي الهند، "مصدر" آخر لخدمات إدخال البيانات، تراوحت تقديرات الفترة ١٩٨٨/١٩٨٩ المتعلقة بمجموع العمالة "في برامج الحاسوب وخدمات الحاسوب، بما في ذلك العمالة بواسطة المستعملين من ٧ ٠٠٠ الى ٢٠ ٠٠٠ موظف^(٨٩)، لذا فإن إدخال البيانات في الخارج قد يكون قد هيا أيضا عمالة لبضعة آلاف من المشغلين في ذلك البلد.

Ruth Pearson and Swasti Mitter, "Employment and working conditions of low-skilled information-processing workers in less developed countries", International labour Review (٨٦) المجلد ١٣٢، رقم ١ (١٩٩٣)، الصفحة ٥٦؛ The Services Group, "Opening the Information Industry Marketplace" Report Prepared for the Caribbean Unit of the world Bank (Arlington, Virginia, 10 February 1994), p. I-1

Thierry Noyelle, "Computer software and computer services in five Asian countries", Services (٨٧) in Asia and the Pacific: Selected Papers, (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 91.II.D.14)، الصفحتان ١٠٠ و ١٠١.

Larry Willmore, "Export processing in the Caribbean: the Jamaican experience", Cepal Review (٨٨) No.52, April 1994, pp. 91-104; Howland, op. cit., p. 187; Larry Willmore, "Export processing in saint Lucia: ownership, linkages and transfer of technology", Bulletin of Eastern Caribbean Affairs (June 1995)

(٨٩) انظر Noyelle، المرجع السابق الذكر، الصفحتان ٩٢-٩٣.

ولم يكن تجهيز البيانات في الخارج متوفرا في البلدان النامية قبل الثمانينات، لذا كانت معدلات النمو في هذا النشاط مثيرة للدهشة. وقد توقعت حكومات كثيرة أن يستمر معدل النمو هذا في المستقبل؛ وهي تستهدف هذه الصناعة بحوافز ضريبية وبهيكل اتصالات سلكية ولاسلكية باهظ التكاليف سعيا لتوفير أعمال حديثة ليدها العاملة. وثمة جاذبية إضافية هي أن الأعمال التجارية كثيرا ما يملكها ويديرها منظمو مشاريع محليون. وفي كل من الفلبين وجامايكا، فإن الغالبية العظمى من شركات إدخال البيانات مملوكة محليا؛ في حين أنها كلها فروع لشركات أجنبية في بربادوس وسانت لوسيا^(٩٠).

وتولد الطلبات الجديدة لقواعد البيانات التي يمكن الوصول إليها بالحاسوب أعمالا متزايدة لصناعة إدخال البيانات. وهناك مثال حديث هو نقل المعلومات من دليل الهاتف الى الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط (CD-ROMs). وتحتفظ شركات الهاتف بملفات مستكملة يمكن الوصول إليها بالحاسوب تتضمن معلومات عن جميع المشتركين؛ وليس ثمة حاجة الى مزيد من التجهيز لتحميل محتويات هذه الملفات على أقراص حاسوب أو إتاحتها مباشرة. وبعض الشركات، مثل ناينكس (NYNEX) في شمال شرق الولايات المتحدة، وبريتش تليكوم (British Telecom) وشركات أخرى في أوروبا الغربية، تقدم هذه الخدمة، بيد أن المستعملين في معظم أنحاء العالم يجب عليهم البحث عن الأرقام في دليل الهاتف المطبوع أو طلب المساعدة من الدليل^(٩١). بيد أنه يُعرض عليهم، بصورة متزايدة، خيار شراء معلومات الدليل التي حولتها شركات مستقلة من دليل الهاتف المطبوع الى الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة للقراءة فقط (CD-ROMs). (انظر الإطار الرابع عشر - ٣).

(٩٠) للاطلاع على معلومات متعلقة بمشاركة منظمي المشاريع المحليين في تجهيز البيانات بالخارج، انظر Noyelle، المرجع السابق الذكر، الصفحتان ١٠٠ و ١٠١، بالنسبة للفلبين؛ و Willmore، "Willmore"، المرجع السابق الذكر، الصفحتان ١٠٠ و ١٠١، بالنسبة لجامايكا؛ و "Export processing in the Carribean..."، بالنسبة لسانت لوسيا؛ و Howland، المرجع السابق الذكر، الصفحة ١٨٧، بالنسبة لبربادوس.

(٩١) انظر "Price war planned on Europe's phone discs"، The Economist (14 January 1995)، p.71؛ "Compact discs: tearing up phone-books"، Information World Review No. 90 (March 1994)، pp. 1 and 3 and Dom Pancucci، "Quick answers"، Telcom World (March 1992)، pp. 42-43.

الإطار الرابع عشر - ٣ - دليل الهاتف المسجل على الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط (CD-ROM)^(أ).

إن دليل الهاتف المطبوع أو طلب المساعدة من الدليل لا يتيحان للمستعمل استغلال كامل إمكانيات القوائم الهاتفية. ولنفرض، مثلاً، أن هناك شخصاً ليس لديه سوى عنوان، أو جزء من عنوان، ويريد أن يعثر على الإسم الخاص بهذا العنوان ورقم هاتفه. أولنفرض أن شركة تسويق مباشر تريد أسماء، وعناوين وأرقام هواتف جميع المقيمين في مبنى معين أو حي معين. وبالوصول مباشرة إلى المعلومات أو إلى الأقراص المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط، يمكن فرز البيانات واسترجاعها ليس فقط بالإسم، وإنما أيضاً بأي متغير منطقي أو مجموعة من المتغيرات، مثل العنوان، أو المدينة أو الولاية أو المقاطعة، أو الرمز البريدي، أو عنوان جهة العمل، أو التصنيف الصناعي أو رقم الهاتف.

وقد برزت شركات عديدة لتحويل معلومات الدليل من دفاتر الهاتف إلى أقراص مضغوطة مزودة بذاكرة القراءة فقط (CD-Roms) وتسويق المنتج على عامة الجمهور. ومن أنجح هذه الشركات شركة Pro CD، وهي شركة من ولاية ماساشوسيتس تستخدم ٤٥٠ مشغلاً لإدخال البيانات في جامعة بيجينغ للطيران والملاحة الجوية في الصين. وعند تجهيز دليل الهاتف للمرة الأولى، تدخل جميع المعلومات بواسطة مشغلين منفصلين، "مفتاح مزدوج" وترسل الاختلافات إلى مشغل ثالث للتصحيح. ويجري تناول المعلومات المستكملة أولاً بعد ضغط مفاتيح أرقام الهاتف في الدليل الجديد، ثم بقية المعلومات فقط إذا كانت هناك تغييرات. بيد أن التغييرات في القوائم متكررة؛ وفي حالة شركة بريتيش تليكوم، فإنها تصل إلى حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ في الأسبوع.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة، تقدم شركة Pro CD خمسة أقراص مضغوطة مزودة بذاكرة للقراءة فقط تتضمن ما يزيد على ٧٢ مليون قائمة سكنية و ١١ مليون قائمة تجارية مستنسخة من دليل الصفحات البيضاء والصفراء مما يقرب من ٥ ٠٠٠ دليل هاتفي. وتستكمل المجموعة الكاملة كل ثلاثة أشهر وتباع بمبلغ لا يزيد عن ١٤٩ من دولارات الولايات المتحدة، مع تقديم مجموعة مستكملة بالمجان، مع أن سعر القائمة يبلغ ٢٩٩ من دولارات الولايات المتحدة.

وتقدم شركة Pro CD مجموعات مماثلة لاستراليا وكندا، وتعمل في مجموعة للمملكة المتحدة، بغية تخفيض السعر الذي تتقاضاه شركة بريتيش تليكوم لأقراسها المضغوطة المزودة بذاكرة القراءة فقط.

(أ) استمدت المعلومات الواردة في هذا الإطار إلى حد كبير من Compear discs: tearing

up phone-books," The Economist (14 January 1995), p. 71; and Dom Pancucci, "Quick answer", Telcom

.World (March 1992) pp. 42 - 43

وبانتشار الحواسيب على نطاق واسع، يمكن توقع استمرار زيادة حجم البيانات التي تجمع وتستخدم. ومع ذلك، فإنه نظرا لتزايد البيانات التي توضع في صورة رقمية من بداية نقطة المعاملة، فمن المتوقع أن تنخفض فرص إدخال البيانات في الخارج في بلدان الأجور المنخفضة. فشركات الهاتف، مثلا، تحتفظ بقائمة مشتركين يجري استكمالها باستمرار. وبوسعها أن تباع قاعدة البيانات هذه الى العملاء بدون أي إدخال آخر للبيانات، وبتكلفة أقل كثيرا من تكلفة الشركات المستقلة التي تشتري دفاتر الهاتف وتدخل جميع القوائم باليد. وليست المسألة سوى مسألة وقت قبل أن تقدم هذه الخدمات بسعر منخفض الى الحد الذي يثني الشركات المستقلة التي تواجه تكاليف ثابتة مرتفعة لإدخال البيانات الجديدة عن القيام بإدخالها.

وثمة قواعد بيانات أخرى يجري أيضا بصورة متزايدة الاحتفاظ بها كلية أو الى حد كبير بإدخال البيانات عند نقطة التعامل. فبائعو التجزئة، على سبيل المثال، يدخلون بيانات بطاقات الائتمان في الحاسوب عند نقطة البيع، متخلصين بذلك من الحاجة الى تسجيل البيانات من الإيصالات الورقية. وفي المصارف، يدخل العملاء أنفسهم البيانات في ماكينات الصرف الآلية. وبالمثل، تقدم المستشفيات مطالبات التأمين على قريصات الحاسوب، وتسجل المحاكم القضايا القانونية بمجهز كلمات، وتقوم المكتبات برسم الكتب الجديدة برموز بالأعمدة وتدخلها في "كتالوغ بطاقات" الكتروني^(٩٢). ومؤخرا، بدأ الركاب في بعض خطوط الطيران ركوب الطائرات بأرقام حجز أو "ببطاقات ذكية" مصنوعة من البلاستيك بدلا من التذاكر، مما يقلل الى حد كبير من الحاجة الى إدخال البيانات يدويا.

وثمة عامل آخر يعمل لإنقاص الطلب على إدخال البيانات يدويا هو تناقص سعر أجهزة التعرف البصري على الرموز وتزايد التعويل عليها وليس بإمكان هذه الأجهزة حتى الآن أن تقرأ البنوط الدقيقة المطبوعة على أوراق دليل الهاتف المسامية، بدون درجة عالية من الخطأ، وكذلك ليس بإمكانها أن تقرأ الكتابة المتصلة المكتوبة بخط اليد، بيد أن من المتوقع أن تقوم بهاتين المهمتين قبل عام ٢٠٠٠^(٩٣).

ويجري إحراز تقدم من خلال تحسين الصور وترشيحها للتخلص من "التشويش"، مثل البيع واللطخات، وأهم من ذلك كله وضع برامج حاسوبية تزود ماسحات أجهزة التعرف البصري على الرموز بالقواعد و "المعرفة" اللازمة لمراعاة السياق وتحسين "القرارات"، المتعلقة بالرموز.

وحتى في الوقت الحاضر، تستخدم ماسحات أجهزة التعرف البصري على الرموز قواعد وبرامج فحص التهجية لتصحيح العديد من أخطاء التعرف تلقائيا. وبإمكان جهاز المسح، مثلا، قراءة مجموعة من الأحرف مثل "botel"، ولكنه يصححها لتصيح "hotel" بعد القيام بفحص تلقائي للتهجية. أو أن عنوانا ما قد يبدو غامضا فيمكن إما 1144 Broad St. أو 1144 Broadway. ففحص الاتساق بين اسم الشارع ورقم المبنى،

(٩٢) التشغيل الآلي لمكاتب أمريكا، التذييل ألف.

(٩٣) John Schneider, "The future of OCR in document processing", Inform, المجلد ٧، رقم ٧

(تموز/يوليه ١٩٩٣)، الصفحات ١٨-٢٤.

ورقم الهاتف أو الرمز البريدي يمكن أن يعطي خيارا صحيحا غير غامض مما يلغي الحاجة الى التعامل الباهظ التكلفة بين الإنسان والآلة. ويشار الى هذه العملية بوصفها التعرف الذكي على الرموز أو التعرف البصري الذكي على الرموز، وهي محط اهتمام البحوث التكنولوجية بدرجة رئيسية في الوقت الحاضر^(٩٤). وعلى أي حال، فإن نسبة خطأ التعرف البصري الذكي على الرموز لن يكون صفرا، ولذلك ستظل هناك حاجة الى التدخل البشري. وتتضمن أي صفحة نموذجية مكتوبة ما يقارب من ٥٠٠ ١ حرف، فبوقوع خطأ ولو بنسبة ٠,١ في المائة من شأنه إذن أن يولد خطأ أو خطأين في الصفحة الواحدة. وحينما يعجز جهاز التعرف البصري على الرموز عن التعرف على رمز من دون لبس، فإنه يمكن إضافة صوته بالفيديو في مجموعة الرموز التي تعرف عليها الجهاز بالفعل. وعندئذ يكون بإمكان أي إنسان مشغل طباعة هذا الرمز^(٩٥).

وتعمل التطورات السريعة في تكنولوجيا التعرف البصري على الرموز على التقليل الى حد بعيد من الحاجة الى إدخال البيانات يدويا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك إدخال البيانات آليا في شركة آفون، وهي شركة مشهورة للتسويق المباشر مقرها في الولايات المتحدة وتضم ٥٠ ٠٠٠ موظف مبيعات يقومون بتجهيز نحو ٥٠ ٠٠٠ طلب في اليوم^(٩٦).

ويحتوي أي كتيب مبيعات في شركة آفون على ٤٠ صفحة في المتوسط، ومن ثم فإن الشركة تقوم بتجهيز حوالي ٢ مليون صفحة في اليوم. وكان يقوم بذلك في السابق ١٦٠ مشغلا كانوا يقومون بإدخال المعلومات الخطية يدويا، ثم يمررون بقية كل كتيب على جهاز التعرف البصري على الرموز. وفي الوقت الحاضر، تقوم ماسحات سريعة جدا، قادرة على قراءة ٥ ٠٠٠ صفحة في الساعة، باستخراج المعلومات المطبوعة باليد الى جانب رموز الخطوط العمودية وغيرها من العلامات المقروءة بسهولة من كل صفحة. ثم تمرر صور الرموز الأبجدية العددية المطبوعة باليد على برنامج ذكي للتعرف البصري على الرموز للتعرف عليها.

وفي أول سنة من التشغيل، بلغت نسبة دقة البرنامج الذكي للتعرف البصري على الرموز لشركة آفون ٩٨ في المائة حيث بلغت نسبة التعويض صفر في المائة. وبعبارة أخرى، لم يكن مطلوبا سوى إرسال ٢ في المائة من الرموز الأبجدية العددية المطبوعة باليد الى مشغلين لتنقيحها وكان الناتج النهائي خاليا من الأخطاء تقريبا. وأدى التحول الى استخدام جهاز التعرف البصري الذكي على الرموز الى التقليل من الأخطاء

(٩٤) Wei Sun and others, "Intelligent OCR processing", Journal of the American Society for

Information Science المجلد ٤٣، رقم ٦ (تموز/يوليه ١٩٩٢) الصفحات ٤٢٢-٤٣١.

(٩٥) Don Keller, "High-speed OCR systems have flexibility and accuracy", Document Image

Automation المجلد ٣١، رقم ١ (ربيع ١٩٩٣) الصفحتان ٢٨ و ٢٩.

(٩٦) "Automated data entry at Avon", IMC Journal المجلد ٢٨، رقم ٤ (تموز/يوليه - آب/أغسطس

١٩٩٢)، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

المتعلقة بالشحن وتقليل الحاجة الى مشغلين من البشر الى حد بعيد. وعلاوة على ذلك، فقد تحولت وظيفة المشغل من إدخال البيانات الى تنقيح البيانات. وتفوق إنتاجية مشغلي أجهزة التعرف البصري على الرموز الى حد بعيد إنتاجية المشغلين القائمين بإدخال البيانات يدويا، إلا أنه لا توجد أدلة على أن هذه التكنولوجيا الجديدة تتطلب مزيدا من المهارة. ويفيد أحد مديري آفون، في حقيقة الأمر، أن جهاز التعرف البصري الذكي على الرموز "خفض مدة التدريب من أسابيع الى أيام لسهولة تعلمه"^(٩٧).

وفي الوقت الحاضر، بإمكان النظم المبسطة للتعرف البصري على الرموز تحقيق نسب دقة تتجاوز ٩٩ في المائة بالنسبة لنقاء صور النصوص المطبوعة في مجموعة واسعة من حروف البنوط. فالكتابة اليدوية، وأحرف الطباعة الصغيرة أو التزيينية، والصور غير النظيفة والصفحات المرتبة ترتيبا سيئا، تشوش على مساحات أجهزة التعرف البصري على الرموز. وجهاز التعرف الذكي يقلل من هذا التشويش، ومن المتوقع أن يحقق، في غضون السنوات الخمس القادمة، نسبة ١٠٠ في المائة من الدقة تقريبا بالنسبة لأي نص عمليا. وعندما يحدث ذلك، سيحل جهاز التعرف البصري على الرموز محل إدخال البيانات يدويا تماما.

والتطور التكنولوجي هو الذي أوجد التجهيز الالكتروني للبيانات، وولّد آمالا كبيرة لدى البلدان التي تسعى الى صنع منتجات جديدة لتصديرها الى الأسواق العالمية. ويعمل التطور التكنولوجي في الوقت الحاضر على إلغاء ذات الوظائف التي أنشئت حديثا بفضلها. ففي المستقبل القريب جدا، سيجري معظم عمليات إدخال البيانات في نقطة المعاملة. وستقل تدريجيا كمية البيانات التي ستدخل أولا على نماذج مطبوعة تتطلب مزيدا من التجهيز؛ أما النماذج المطبوعة الموجودة بالفعل فسيتم تجهيزها بمساحات أجهزة التعرف البصري الذكي على الرموز. وبوجود هذه التكنولوجيات الجديدة، ستكون الاستعانة بمصادر خارجية لتجهيز البيانات محدودة جدا، ومن المؤكد الى أبعد حد أن الاستعانة بمؤسسات في الخارج محدودة جدا أو معدومة. وستعود 'الغرفة الخلفية' للمكاتب الى المقر الرئيسي الذي سيوظف فريقا صغيرا، لكن عالي الانتاجية، لتجهيز البيانات. والانتاجية العالية لتجهيز البيانات لن تكون ثمرة المهارات العالية، ولكن بالأحرى لمساحات أجهزة التعرف البصري الذكي على الرموز. ولن يتلقى العاملون الذين يقومون بتشغيل هذه المعدات من التدريب أكثر مما يتلقاه مشغلو مفاتيح تثقيب بطاقات البيانات "بالطريقة القديمة"، وربما حصلوا على تدريب أقل.

وفيما يعمل التطور التكنولوجي على إلغاء الوظائف، فإنه في الوقت ذاته يولد فرص عمل جديدة. ويتأتى ذلك بثلاث طرق متميزة. أولا، إن ناتج الصناعة ليس ثابتا؛ بل هو يتزايد نتيجة لانخفاض التكاليف. والحواسيب وأجهزة المسح الحديثة تستخدم من العمل لكل وحدة من وحدات الناتج أقل مما كان عليه الأمر عندما كانت تستخدم الآلات الكاتبة والحاسبات الكهربائية، بل وأقل من "أفضل الممارسة" لحقبة قلم الريشة والمعداد؛ بيد أن البيانات التي يتم تجهيزها اليوم تفوق كثيرا ما كان يتيسر تجهيزه لو لم يحدث تطور تكنولوجي. فزيادة الناتج تقلل الى حد بعيد ما يترتب على زيادة الانتاجية من أثر سلبي على الوظائف.

(٩٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

ثانياً ، تتطلب التكنولوجيا الجديدة آلات جديدة (حواسيب، مسحات، اتصالات سلكية ولاسلكية) وبرامج حاسوبية لتشغيلها. وكل هذا يولد عمالة في الصناعات التي تزود عملية تجهيز البيانات بالمدخلات. ثالثاً، يترتب على الانخفاض الشديد في تكاليف تجهيز البيانات حدوث انخفاض في تكاليف الانتاج في الصناعات في جميع جوانب الاقتصاد، مما يشكل حافزاً للإنتاج والعمالة. ووفرة المعلومات المتعلقة بالمخزونات والبيع بالتجزئة وتوفرها في الوقت الملائم يتيح للمصانع أن تخفض رصيدها من المواد الخام، والسلع قيد التجهيز، والسلع النهائية، مما يترتب عليه تحقيق وفورات في التكلفة. أما في مجال الخدمات المالية، فقد كان للثورة التكنولوجية في تجهيز البيانات أثر أعظم. ويقدر أحد الباحثين^(٩٨) أن:

"التكلفة الحقيقية لتسجيل المعلومات (بما في ذلك المعلومات المالية) ونقلها وتجهيزها انخفضت منذ عام ١٩٦٤ بنسبة تفوق ٩٥ في المائة. وهذا الانخفاض الهائل في التكلفة يقلل من تكاليف تسجيل المعاملات التجارية وتجهيزها، ويقلل من تكاليف إدارة الحافظات المالية، ويقلل من تكاليف الموازنة بين مستعملي رأس المال ومورديه".

ونتيجة لذلك، تعاظم المعروض من الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى خلال العقود الثلاثة الماضية في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء.

وعلى الرغم من أن وظائف جديدة تنشأ لتحل محل الوظائف التي تُلغى، فإن التطور التكنولوجي نادراً ما يأتي من دون معاناة. فيمكن أن يكون موقع الوظائف الجديدة في منطقة مختلفة تماماً، أو أنها تتطلب مهارات مختلفة إلى حد بعيد، إذا ما قورنت بالوظائف التي عفا عليها الزمن. ونظراً لأن البلدان النامية تمر بعملية تحرير التجارة وإزالة حواجز الاستثمار، فإن مزايا نسبية جديدة ستنشأ في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ ويمكن في المستقبل أن تتولد فرص عمل جديدة في صناعات، مثل تجهيز البيانات، نتيجة نشوء أسواق مالية وإنتاجية داخلية بقدر ما ستنشأ عن العمل كمصدر للخدمات المنخفضة الأجر.

الاستنتاجات والتوصيات

تشهد البلدان المتقدمة النمو في الوقت الحاضر تحولات عميقة في المزيج الصناعي لاقتصاداتها، نظراً لأن التطور التكنولوجي يولد صناعات جديدة ومنتجات جديدة. وتحدث بسرعة ابتكارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا البيئية والإحيائية وتنشأ مواد جديدة. وفي الوقت ذاته، تجري ابتكارات في مجال تنظيم أنشطة البحث والتطوير وفي تنظيم العمل وأسواق العمل.

T. F. Huertas, "US multinational banking: history and prospects", Banks as Multinationalals, (٩٨)

G. Jones, ed. (London, Routledge, 1990) in chapter 13; cited in Peter Dicken, Global Shift: The Internationalization of Economic Activity, (Second Edition, The New York and London, Guilford Press, 1992), p. 361

والابتكار التكنولوجي، وما يمكن أن يتولد عنه من تعزيز للإنتاجية، أساسي لتحقيق النمو والارتفاع في مستويات المعيشة بصورة قوية على المدى الطويل. ومن الأساسي بنفس القدر تحقيق تطور في الإدارة داخل الشركات والمؤسسات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة. ويوحي حجم التحولات الجارية في كل من التكنولوجيا وفي التنظيم بأن الاقتصادات المتقدمة النمو يمكن أن تكون في بداية حقبة جديدة من التحول.

وفي خلال الأعوام الـ ١٥ الماضية، تكاثرت شبكات البحث والتطوير بين الشركات وبين الجامعات وعالم الصناعة، سواء داخل البلدان المتقدمة النمو أو على الصعيد الدولي. ويتحول تطوير التكنولوجيا إلى عملية تعتمد على التعاون والتآزر فيما بين المؤسسات التجارية والحكومات والجامعات. وفي الوقت ذاته، ما فتئ كل من الاقتصادات المتقدمة النمو، يأخذ بدرجات متفاوتة، بأساليب مرنة جديدة لتنظيم العمل وتحقيق تحسينات في الانتاجية والجودة ومرونة في الأسواق تفوق قدرة الإنتاج الكبير التقليدي.

وكثيرا ما أدت التغييرات التكنولوجية إلى تغيير شكل تنظيم العمل ونتجت عنها تغييرات في المهارات المطلوبة في أي صناعة، كما هو الأمر في صناعة تجهيز البيانات. غير أن التغييرات التنظيمية الكبيرة كثيرا ما كانت حافزا على الابتكار التكنولوجي، كما هو الأمر في صناعة السيارات حيث أثمرت هذه التغييرات عن تحقيق مكاسب هائلة في الانتاجية وكانت مقدمة لإدخال ابتكارات أساسية في تكنولوجيا التجهيز عندما أدخل نظام الانتاج الكبير في بداية القرن العشرين، ولدى الأخذ في الوقت الحاضر بنظام التخصص المرن.

وقد أسفر اختلاف أنماط الاستثمار في الأفكار الجديدة وفي رأس المال المادي والبشري، علاوة على الاختلافات في تنظيم أسواق العمل وأسواق المنتجات، عن نشوء اختلافات كبيرة في النتائج المقارنة فيما يتعلق بالعمل في اليابان، الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية.

ونجاح اليابان النسبي في تحقيق تغيير تكنولوجي وفي المحافظة على النمو في الأجور الحقيقية، وانخفاض البطالة، وانخفاض الفوارق في الأجور، يرجع في جانب منه إلى أسباب منها قوة الاستثمارات وتنظيم أسواق العمل فيها. ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتنظيم العمل في اليابان في أن العلاقات الصناعية تعمل، استنادا إلى الالتزام بتوفير العمل مدى الحياة، على تشجيع التعاون بين العمال والشركات. وهذا يتيح إدخال التكنولوجيات الجديدة بسلاسة، ويكفل تقاسم العاملين والإدارة كلا من الأعباء الاقتصادية للانكماشات الدورية والمكاسب المحققة خلال فترات الانتعاش الاقتصادي. وكان من شأن المرونة الدورية الناتجة عن ذلك فيما يتعلق بتكاليف العمل أن ساعدت اليابان على المحافظة على انخفاض مستوى البطالة. وإجمالا، فإن التعاون يساعد على تحقيق زيادات في الانتاجية على المدى الطويل والمحافظة على استقرار العمالة.

وخلافا لليابان وأوروبا الغربية، سجلت الولايات المتحدة في العقد الماضي فروقا كبيرة في الأجور بين مستويات التعليم. وتشير مقارنة تجربة الولايات المتحدة بتجربة اليابان وأوروبا الغربية إلى أن فروق الأجور في الولايات المتحدة لم تنشأ من التطور التكنولوجي في حد ذاته. فمشاكل فروق الأجور تمثل جزءا من الأسلوب الذي واجهت به الولايات المتحدة بوجه عام اشتداد المنافسة الدولية. فقد شددت الولايات المتحدة الضغط النزولي على الأجور والعمالة، في حين أنها لم تشدد على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري. وأدت زيادة مرونة سوق العمل إلى زيادة العمل على أساس عدم التفرغ وتقليل ضمان الاحتفاظ

بالعمل حتى في فترات النمو. وفي أثناء ذلك، فإن علاقات العمل التي ترعرعت في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية ما برحت تضعف، ولكن لم تحل محلها بعد أساليب جديدة أكثر كفاءة لتنظيم أسواق العمل في الاقتصاد ككل.

ومشاكل البطالة الطويلة الأجل التي تعاني منها أوروبا الغربية لا ترجع إلى عدم مرونة سوق العمل فحسب، فهي أيضا نتيجة لأوجه عدم الكفاءة في أسواق المنتجات أدت إلى إبطاء الابتكار والنمو في قطاعات الخدمات التي تمر بمرحلة نمو وتحول سريعين في الولايات المتحدة، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والأعمال المصرفية، وصناعات الأفلام والتليفزيون والفيديو، والبيع بالتجزئة في مجالات متخصصة. ونتيجة لذلك، فقد ألغت أوروبا الغربية الوظائف في مجال الصناعات التحويلية، ولكنها لم تحقق نموا قويا في مجال الخدمات، وبالتالي زادت من البطالة الطويلة الأجل.

والتحليل المقارن للتطورات في اليابان وأوروبا الغربية والولايات المتحدة يشير الى ضرورة اتباع سياسات تحفز على الاستثمار في تكنولوجيات التجهيز والانتاج على السواء لتكتمل اتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي، وذلك لتحقيق إمكانات التكنولوجيات الجديدة. ومن الجوهرى زيادة الاستثمار لتحسين رأس المال المادي، وتعزيز أنشطة البحث والتطوير الأساسية والتطبيقية وتحسين تثقيف القوة العاملة وتدريبها.

وينبغي تعزيز سياسات الاستثمار بسياسات تحقق مزيدا من التقدم في تنظيم أنشطة البحث والتطوير على الصعيد المجتمعي من خلال إقامة شبكات أقوى وأوسع نطاقا فيما بين الشركات وبين الصناعة والجامعات والحكومات.

وفي حالات كثيرة جدا، يجري وضع سياسات الاستثمار بمعزل عن سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل. ويمكن أن يؤدي وجود روابط أقوى بين حقول السياسات هذه الى تحسين الترابط والفعالية بوجه عام في أعمال الحكومات. وبالإضافة إلى تحسين برامج التدريب وكفالة قيام المؤسسات التعليمية بتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات المطلوبة في اقتصاد اليوم، ينبغي أن يوجه تنظيم أسواق العمل نحو زيادة التعاون بين العمال والإدارة.

ويمكن لأنظمة أسواق المنتجات والتقييدات المفروضة على التجارة وتدفعات الاستثمار المباشر أن تؤثر بصورة قوية على سرعة الابتكار والنمو والعمالة. ويمكن أن تؤدي القيود في مجال أسواق المنتجات الى المحافظة على الوظائف في المدى القصير، بيد أنها أيضا يمكن أن تقف عائقا أمام الأخذ بتكنولوجيات جديدة وأساليب جديدة في التنظيم، مما يهدد القدرة التنافسية والعمالة في المدى الطويل.

ويبدو أن لدى اليابان، بالمقارنة بأوروبا الغربية والولايات المتحدة، علاقات مؤسسية تسهل التكيف مع التغيير التكنولوجي وتحقق أعظم الفوائد في الانتاجية والاستقرار الطويل الأجل. بيد أن اليابان ستواجه تحديات جديدة في المحافظة على هذه المزايا عندما تصبح شركاتها ذات طابع عالمي متزايد في عملياتها التصنيعية، وعندما يتعين عليها أن تدفع بأفاق التكنولوجيا قدما بدلا من اللحاق بالآخرين.

الفصل الخامس عشر

القضايا الراهنة فيما يتعلق بسياسة الضمان الاجتماعي

الفصل الخامس عشر

القضايا الراهنة فيما يتعلق بسياسة الضمان الاجتماعي

مقدمة

حرر هذا الفصل استجابة الى الشواغل المتزايدة فيما يتعلق بسياسة الضمان الاجتماعي في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وكذلك في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وتتصل هذه الشواغل بأحجام الموارد التي يحتاج السكان الى تعبئتها لتوفير الضمان الاجتماعي وبالآدوات التي تتم بواسطتها تعبئة تلك الموارد. وبزيادة نسبة السكان الذين يحتاجون الى هذا الضمان في مجموعها، يزداد حجم الموارد اللازمة لإعالجتهم على أي مستوى من الرفاه كانوا يعيشونه. وتكتسي ظواهر شيخوخة السكان الحالية والمستمرة أهمية كبيرة بالنسبة الى هذه المناقشات. وكذلك الشأن بالنسبة الى مستويات الاستحقاقات. وفي البلدان التي تدفع فيها الحكومات مستويات مقرررة من الاستحقاقات بصرف النظر عن الاشتراكات في أموال هذه الصناديق، يمكن أن تكون المدفوعات المؤداة بسبب الضمان الاجتماعي عاملا حاسما في الحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي في البلد.

وعلى صعيد الاقتصاد الجزئي، يمكن أن تكون مدفوعات الاستحقاقات من العوامل المحددة الهامة الأجر الأساسي لليد العاملة وأن تؤثر، بالتالي، في حجم البطالة. وقد تؤثر أيضا في القرارات المتعلقة بالاستهلاك حاليا وفي المستقبل. وأخيرا، يمكن أن يكون الادخار للشيخوخة أحد المصادر الهامة لتجميع الموارد التي تؤثر في تنمية أسواق رأس المال والتحكم فيها.

وتوفر برامج الضمان الاجتماعي دخولا تحويلية حينما يكون فيها الأفراد غير قادرين إطلاقا على كسب هذا الدخل أو يكسبون مبالغ غير كافية، وذلك في مرحلتي الطفولة والشيخوخة، وأثناء البطالة والمرض، وفي حالات العجز. وهذه البرامج أدوات هامة لإعادة توزيع الدخل المكتسب بين الأجيال التي تعيش في نفس الحقبة. وما فتئ ينظر الى الدخل المحال الى الأطفال واليا فعيين على أنه استثمار في رأس المال البشري ويجري اعتباره على نحو متزايد عاملا حاسما في النمو الاقتصادي. وبالإضافة الى ذلك، يحقق هذا الانفاق عائدا كبيرة أخرى للمجتمع. والمبالغ المدفوعة في حالة البطالة، والعجز والمرض والشيخوخة تقلص الاحساس بعدم الاطمئنان في الحياة الشخصية وتعتبر أحد عناصر سياسات إدارة الطلب التي أسهمت في نجاح السياسات الاقتصادية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال السنوات من ١٩٥٠ الى ١٩٧٣. لكن هذه المفاهيم تغيرت الآن. فالحوافز على الإقدام على تنظيم المشاريع والعمل، والادخار، والاستثمار وزيادة حركية عوامل الانتاج جميعا أصبحت تكتسي قدرا أكبر من الأهمية في رأي أغلبية مقرري السياسات. وقوى الدينامية هذه ذاتها تزيد من الاحساس بعدم الاطمئنان، على نحو ما يبدو جليا في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ويتعين ايجاد السبل للحد من هذا الشعور ومن التوتر بين الاستهلاك الحالي، من ناحية والنمو الاقتصادي والاستهلاك في المستقبل من ناحية أخرى.

وبالإضافة الى ذلك، ففي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، تشهد ترتيبات الضمان الاجتماعي الراسخة التي كانت قائمة في السابق تغيراً جذرياً، مما يعرض الأفراد والاقتصادات الى مصادر جديدة لعدم الاطمئنان يتعين التصدي لها عن طريق ترتيبات مؤسسية جديدة. وفي جميع البلدان، تفرض تركيبة الأسر المتغيرة ضغوطاً جديدة على ذلك المصدر التقليدي والمشارك للأمن الإيرادي. وفي كثير من البلدان النامية، تتسبب الأعداد الهائلة من الأطفال اليتامى والأشخاص المعوقين، نتيجة للأمراض الوبائية أو الحرب في إيجاد طلبات جديدة على المدفوعات الحكومية للمحافظة على الدخل.

وبعد توضيح مفهوم الضمان الاجتماعي في الفرع الأول، يمضي الفصل في النظر في مصادر عديدة للأمن الإيرادي في الفرع الثاني، وفي مسألة شيخوخة السكان في الفرع الثالث، وفي تصميم خطط الضمان الاجتماعي في الفرع الرابع، وانتشار خطط الضمان الاجتماعي في البلدان النامية في الفرع الخامس والمهام الخاصة بكل من الحكومة والسوق في الفرع السادس. ويتضمن الفرع السابع النتائج.

ماهية الضمان الاجتماعي ؟

تعنى سياسة الضمان الاجتماعي بالأمن الاقتصادي الذي يقدمه المجتمع للأفراد والأسر من خلال الحكومة. وبالرغم من أن هذه الحوالات التي تتم على نطاق محدود موجودة منذ زمن طويل، فإن أهمية الضمان الاجتماعي قد تزايدت أثناء هذا القرن، ولا سيما بعد عام ١٩٥٠. وقد تطورت برامج الضمان الاجتماعي الحالية من خطط التأمين الاجتماعي التي كانت تغطي العمال ضد مخاطر محددة تهدد قدرتهم على إعالة أنفسهم ومُعاليهم. وفي بداية الأمر، كانت الطوارئ المنظورة محدودة (الشيخوخة، والبطالة اللإرادية، والمرض) وكانت الاستحقاقات مرتبطة بالاشتراكات المدفوعة من قبل. وبعد ذلك، وفي الربع الثاني من القرن العشرين، لقيت خطط الضمان الاجتماعي، في كل من بريطانيا والولايات المتحدة، ترحيباً بوصفها وسيلة للقضاء على العوز^(١). وقد مكنت الدوافع القهرية السياسية، والتضامن الاجتماعي والنمو الاقتصادي بعد حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ من تنفيذ هذه الأفكار، وذلك في المقام الأول في البلدان المتقدمة النمو،

"Social insurance fully developed may provide income security; it is an attack on want", in (١)

Social Insurance and Allied Services, report by Sir William Beveridge, (New York, The MacMillan Company, 1942), p.6

والى حد ما في البلدان النامية. وفي الاقتصادات المخططة مركزيا، كانت الدولة تضطلع بمسؤوليات كبيرة في تقليص الاحساس بعدم الاطمئنان وتوفير الضمان الاجتماعي^(٣). وفي نهاية الأمر، اتخذت برامج الضمان الاجتماعي أشكالها المكتملة الحالية، وشملت تقديم المساعدة في مجموعة أوسع من الطوارئ. وجرى زيادة الاستحقاقات وتوسيع التغطية وزيادة الدعم المقدم من الحكومة. ووضعت خطط للضمان الاجتماعي في كثير من البلدان النامية وتوسعت تغطيتها تدريجيا.

وبتضاعف البرامج من حيث تنوعها، اكتسب مصطلح الضمان الاجتماعي^(٣) مدلولات تختلف باختلاف الأشخاص - حتى بالنسبة الى الأشخاص المنتمين الى نفس البلد - مما يجعل المقارنات والتحليلات الدولية عمليات صعبة.

ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، يقصد بعبارة "الضمان الاجتماعي" على وجه التحديد تلك البرامج التي وضعت بموجب قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٣٥. وهي البرامج التي توفر الحماية من فقدان المرتبات الناتج عن الشيخوخة، أو العجز المستمر أو الوفاة (تأمين الشيخوخة والورثة والعجز). إلا أن بعض الناس كثيرا ما يستخدمون هذه العبارة للإشارة الى برنامج تأمين الشيخوخة والورثة والعجز بالإضافة الى جزئي تأمين العلاج في المستشفيات والتأمين الصحي التكميلي من برنامج الرعاية الصحية الذي يوفر التأمين الصحي للمسنين^(٤). وفي بعض البلدان الأخرى، يغطي الضمان الاجتماعي تلك البرامج العامة التي توفر الأمن الإيرادي عن طريق تعويض الأفراد في حالة انخفاض الدخل أو فقده، أو القدرة غير الكافية على كسب الدخل، أو النفقات الإضافية. والمخاطر التي يقدم عنها تعويض تختلف من بلد الى آخر، بالرغم من أن هناك درجة ما من التشابه فيما بين البلدان - من حيث الطوارئ المغطاة. وعلى سبيل المثال*، حتى

(٢) في بولندا، ارتفعت نسبة المعاشات التقاعدية من الناتج المحلي الإجمالي من ٧ في المائة

في عام ١٩٨٨ الى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٣. انظر: William Perraudin and Thierry Pujol, "Framework for the analysis of pension and unemployment benefit reform in Poland," IMF Staff Papers, vol. 41, No. 4 (December 1994), pp. 643-673.

(٣) Alec L. Parrott, Attributes the coining of the expression to Winston Churchill in 1908; see

"Social security: does the wartime dream have to become a peacetime nightmare?", International Labour Review, vol. 131, No. 3 (1992), p. 368.

(٤) L. H. Thompson, "The social security reform debate", Journal of Economic Literature, vol.

XXI (December 1983), pp. 1,425-1,467; والإحصاءات، مكتب الإحصاء، الموجز الإحصائي للولايات المتحدة ١٩٩٣، الباب ١٢ الصفحات ٣٦٥ - ٣٦٧. (من النص الإنكليزي) The New Palgrave : وهو قاموس اقتصادي يعتمد أيضا هذا التفسير المحدود للضمان الاجتماعي ويحدد تمويل التقاعد وتوفير الاستحقاقات للعاجزين وللأزواج ولالأطفال الباقين على قيد الحياة بعد وفاة العائل على أنه يشكل المهام الرئيسية لأنظمة الضمان الاجتماعي.

عام ١٩٩٠، أدرج أكثر من ١٣٠ بلدا شكلا من أشكال استحقاقات الشيخوخة، والعجز، والورثة والإصابات الناتجة عن العمل في خططها للضمان الاجتماعي. على أن استحقاقات البطالة لم تكن متوافرة إلا في ٤٤ بلدا^(٥).

ويورد الجدول الخامس عشر - ١ الحالات التي تندرج تحت مدفوعات الضمان الاجتماعي أو مدفوعات الحماية الاجتماعية.

الجدول ١٥ - الفئات المدرجة تحت مدفوعات الضمان الاجتماعي

منظمة العمل الدولية	المكتب الإحصائي التابع	
	للجماعة الأوروبية ^(١)	صندوق النقد الدولي ^(١)
الرعاية الصحية	×	
استحقاق المرض	×	×
استحقاق البطالة	×	
استحقاق الشيخوخة	×	×
استحقاق الإصابات		
الناجمة عن العمل	×	×
استحقاق الأمومة	×	×
استحقاق العجز	×	×
الاستحقاق العائلي	×	×
استحقاق الوراثة أو الخلف	×	×
استحقاقات التنسيب والتوجيه المهني وإعادة التوظيف	×	
استحقاق الإسكان	×	

(أ) تشمل فئة إضافية هي: فئات أخرى.

A. Otting, "International labour standards: a framework for social security", International Labour Review, vol. 122, No. 2 (1993), pp. 163-171 (٥)

ومما يزيد المسائل تعقيدا استخدام مصطلحات مثل "الضمان الاجتماعي"، و "الحماية الاجتماعية"، و "المساعدة الاجتماعية"، و "التأمين الاجتماعي" و "الرعاية الاجتماعية" للدلالة على نفس المعنى. ونظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣^(٦) يفرق بين المساعدة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي، باستخدام معايير مصدر الأموال. فهو يحدد "استحقاقات المساعدة الاجتماعية" على أنها تلك الحولات التي تقدمها الحكومة الى الأسر المعيشية، عندما تكون الاستحقاقات غير مدرجة في أي خطة للتأمين الاجتماعي. أما استحقاقات الضمان الاجتماعي فهي على العكس، استحقاقات التأمين الاجتماعي المدفوعة الى الأسر المعيشية من أموال الضمان الاجتماعي^(٧).

والضمان الاجتماعي في هذا الفصل يفهم على أنه تلك البرامج التي تتصدى للطوارئ التي حددتها اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام ١٩٥٢، باستثناء الرعاية الصحية. ووراء هذا الأمر سببان. أحدهما عملي. فعلى نحو ما هو مبين أعلاه، لا تغطي أغلب الاحصاءات المتعلقة بالضمان الاجتماعي، كما بوبتها المنظمات الدولية، الرعاية الصحية. أما السبب الآخر فهو يتعلق بما تتسم به القضايا المطروحة من طبيعة مختلفة. فبالرغم من أن الحاجة الى الرعاية الصحية يمكن أن تؤدي الى تحمل العمال وأسرهم تكاليف إضافية كبيرة، تجري تغطيتها في كثير من البلدان عن طريق الموارد الحكومية، فإن الشواغل الحالية المتصلة بالرعاية الصحية تختلف نوعا ما عن تلك المتصلة بالضمان الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، فإن القضايا المتعلقة بالحوافز، وانحراف المخصصات، ونزوح المدخرات تكتسي أهمية خاصة فيما يدور حاليا من مناقشات بشأن سياسة الضمان الاجتماعي وليس بشأن الرعاية الصحية.

مصادر تحويلات الدخل

تتسم دورة حياة الإنسان بفترة طويلة يكسب خلالها الأفراد معاشهم، وبفترتين قصيرتين، هما الطفولة والشيخوخة، يتحتم فيهما على الفرد، ذكرا كان أم أنثى، أن يعتمد على تحويلات الدخل. وهناك فترات أخرى أقصر قد يعجز فيها الشخص عن كسب معاشه، إما لأنه مريض أو معوق، وإما لأنه لا يستطيع أن يجد عملا رغم استعداده لذلك. وفي الزراعة، قد لا يتحقق الدخل بسبب فشل المحاصيل، وفي صيد الأسماك، قد تكون البحار هائجة الى الحد الذي لا يسمح للصيادين بالخروج الى عرض البحر.

(٦) الأمم المتحدة، نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، (رقم المبيع E.94.XVII.4) الصفحات ١٩٥-١٩٩.

(٧) المرجع نفسه، الفصل الثامن، الفروع دال وهاء واو.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد طول الفترات التي لا يكسب فيها الأفراد دخولا، سواء لزيادة عدد سنوات التعليم الرسمي أو لأن الناس صاروا يعيشون الى سن أكبر مما كان عليه الحال من قبل. وتشيع هاتان الظاهرتان في الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية والتي تمر بمرحلة انتقالية. ففي الاقتصادات المتقدمة النمو، ارتفع كل من مستوى البطالة ومدة البطالة، مما أنشأ حاجة لتحويل دخول أكبر من ذي قبل. وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، انهارت ترتيبات معينة للضمان الاجتماعي كانت تتسم بالسخاء نسبيا، بما فيها استحقاقات البطالة، مع تصميم الحكومات المعنية مؤسسات جديدة لاقتصادات السوق.

وفي معظم الاقتصادات النامية، أدى الانخفاض السريع في معدلات وفيات الرضع والأطفال منذ بضعة عقود، وتعليم الأطفال من الذكور والإناث على حد سواء، الى إحداث زيادة في قوة عمل شابة تسعى وراء عمالة مجزية. وفي عدد من البلدان النامية (منها أوغندا وزاير وزامبيا)، مات آباء شبان من إصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تاركين وراءهم العديد من الأطفال الصغار دون أن يوجد من يعولهم من أصحاب الدخول. كما أن المجتمعات المحلية التي خربتها الحروب، مثلما في أفغانستان وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق والصومال، تضم أعدادا كبيرة من المعوقين الذين يحتاجون الى دخل يدعمهم كي يستمروا على قيد الحياة. كذلك، فإن الأسرة الكبيرة والأسرة النوواة، التي كانت تضطلع بدور أساسي في توفير الأمن العاطفي والأمن المتعلق بالدخل أي الأمن الإيرادي للأطفال والمسنين والمرضى والعاطلين، أصبحت معرضة للتغير السريع في كل مكان، وتقلص دورها في أداء هذه المهام. وتضم هذه الاعتبارات الأسباب الرئيسية وراء اشتداد الطلب على تحويلات الموارد، وهو الطلب الذي تعد ترتيبات الضمان الاجتماعي أحد مصادر تلبية، كما يتبين أدناه.

والأسرة هي المصدر الرئيسي للأمن في جميع حالات الطوارئ (انظر الجدول الخامس عشر - ٢). وهي بالنسبة للشبان مصدر دخل أهم بكثير منها بالنسبة للذين يوجدون في أي أوضاع أخرى. فالشبان الباحثون عن عمل لأول مرة يعتمدون على الأبوين بدرجة أكبر مما يعتمدون عليهما في مرحلة لاحقة من حياتهم^(٨). أما بين المسنين، فإن نسبة يعتد بها، تزيد بالتأكيد عن نصف مجموع المسنين في العالم، تعتمد على الأسرة في توفير الموارد اللازمة لهم. وينص قانون الزواج في الصين على أنه "في حالة عدم قيام الأطفال بواجب الحماية، يحق للآباء غير القادرين على العمل أو الذين يعيشون عيشة ضنكا أن يطالبوا أطفالهم بمصروفات للمعيشة"^(٩). وبين المعوقين، تظل الأسرة مصدرا رئيسيا للإعالة.

(٨) انظر Mark Blaug and Maureen Woodhall, The Causes of Graduate Unemployment in India

(London, Allen Lane, The Penguin Press, 1969).

(٩) Wenruo Hou, "The variety of social security arrangements in China", paper presented at

the Seminar on Central Problems in Social Security Policy, Lisbon, April 1995, p. 36

الجدول ١٥ - ٢ مصادر الأمن الإيرادي بين السكان المعالين

المعوقون	المسنون	العاطلون	الشبان	
X X	X X	X X	X X	الأسرة
0	X	X	0	المدخرات الشخصية
X	X	X	X	الرابطات الطوعية
X X	X X	X	X	جهة العمل
X X	X X	X X	X X	الدولة

ملحوظة: الرمز 0 تعني عدم أهمية مصدر معين من مصادر الموارد أو أن أهميته ضئيلة لا تذكر. والعلامة (X) تعني أنه مصدر هام من مصادر الموارد، والعلامة (X X) تعني أنه مصدر هام جدا.

وهناك حاليا كثير من الأوضاع التي تكف الأسرة فيها عن أن تكون مصدرا للموارد. فعندما يموت الآباء الشبان، سواء بسبب الإصابات بأمراض أو في حروب ممتدة، تصبح رعاية الأطفال من شأن الدولة. وفي أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى وحدها، يتوقع خلال العقد الحالي أن يصبح حوالي عشرة ملايين طفل أيتاما، بسبب موت آبائهم من جراء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(١٠). وعندما تنجب امرأة أطفالا دون أن يكون لديها دخل كاف أو شريك يكمل ما لديها من دخل، فإن الدولة مرة أخرى تكون مطالبة بضممان رعاية الأطفال. وفي الدانمرك والسويد، يولد ما يناهز نصف مجموع الأطفال خارج رباط الزواج الرسمي؛ وفي فرنسا والمملكة المتحدة تبلغ النسبة الربع؛ وفي بلجيكا وهولندا، تبلغ النسبة العشر تقريبا؛ وفي سويسرا، تبلغ النسبة واحدا الى كل ستة عشر طفلا^(١١). وفي عام ١٩٨٧، كان ٢١ في المائة من مجموع الأطفال في الولايات المتحدة يعيشون مع أم وحيدة، بالمقارنة بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٦٠^(١٢). وعلى العكس من ذلك، فعندما يكسب كل من الزوج والزوجة دخلا، مع تزايد أعداد النساء اللاتي ينضمن الى قوة العمل، فإن الأسرة يمكن أن تصبح مصدرا متزايد الأهمية من مصادر الموارد في أوقات البطالة.

(١٠) انظر تقرير الحالة الاجتماعية في العالم، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.IV.2)، الفصل الثالث، الجزء ألف - ٤.

(١١) المرجع نفسه، الجدول الحادي عشر - ٨.

(١٢) Judith M. Gueron, "Work and welfare: lessons on employment programmes", Journal

.of Economic Perspectives, vol. 4, No.1 (winter 1990), pp. 79-98

أما المدخرات الخاصة، فإيا كانت طريقة تعبئتها، فإنها لا تتوافر إلا لأولئك الذين يكسبون فرائض تزيد عن استهلاكهم الجاري. فمن بين من يكسبون الدخل بصفة عامة، لا يمكن أن يتوقع إلا لأولئك الذين في فئات الدخل الأعلى أن يمتلكون القدرة على مراكمة موارد كبيرة بما يكفي لإعالة أنفسهم في فترة الشيخوخة وتوفير تراكات لرفاهية وتعليم أبنائهم. ومن بين أولئك الذين يحققون التراكم، ستنضب موارد البعض لأنهم سيعيشون الى ما بعد نفاذها، أو بسبب اتخاذ قرارات استثمارية لا تتصف بالحكمة، أو بسبب التضخم. وفي مثل هذه الحالات، فإنهم يلجأون على الأرجح الى الاعتماد على الدولة كمصدر من مصادر تحويلات الدخل.

وخارج النظام الرسمي، تلعب ترتيبات الضمان الاجتماعي غير الرسمية أو التقليدية دورا هاما في حماية قطاعات السكان غير المشمولة بالحماية من بعض المخاطر، مثل نفقات الدفن وإعالة الأرامل والأطفال الذين يتركهم المتوفى وراءه. غير أنه لا يمكن الاعتماد عليها بالكامل في توفير تأمين مرض ضد الجوع والفاقة^(١٣). فالعائلون معرضون هم أنفسهم لنفس الصدمات أو التقلبات التي قد تؤثر على فرادى أعضاء المجتمع المحلي، مثل فشل المحاصيل بسبب الكوارث الطبيعية. ورغم أن هناك قدرا من التجميع للمخاطر، فإن قاعدة التأمين قد لا تكون متنوعة بما فيه الكفاية، حيث كثيرا ما تقتصر الترتيبات على منطقة جغرافية محددة صغيرة، دون تغطية الدولة التي هي أكبر حجما. وبمرور الوقت، قد لا تستمر الترتيبات التقليدية. فهي عادة ما تقوم على التعاون الطوعي، ويمكن إنهاؤها بسهولة. فهجمات الاقتصاد السوقي وغلبة المصالح الفردية على مصالح الجماعة تميل الى تقويض الأساس الذي تستند اليه هذه الترتيبات^(١٤).

وتوفر الرابطات الطوعية المختلفة الأنواع ضمانا فيما يتعلق بالدخل. ففي كثير من البلدان النامية في افريقيا، يمكن أن تقوم قرية أو جماعة ترتبط بصلات القربى بتبني طفل وتوفير الموارد اللازمة لذهابه الى المدرسة. وتوفر المؤسسات الخيرية الدعم للشبان، وبخاصة عندما يسعون الى تحصيل التعليم العالي. وكثيرا ما تكون النقابات مصدرا لقدر من الدخل خلال فترات البطالة. ويقلل الانخفاض في عضوية النقابات من أهمية ذلك المصدر^(١٥). وتعد جمعيات الصداقة أو رابطات الأحياء السكنية مصدرا شائعا من مصادر الأمن المتعلق بالدخل للمسنين والمعوقين في جميع المجتمعات.

J. von Braun, "Social security in sub-Saharan Africa: reflections on policy changes" (١٣) in Social Security in Developing Countries, E. Ahmad and others, eds. (Oxford, Clarendon Press, 1991), pp. 395-414.

Jean-Philippe Platteau, "Traditional systems of social security and hunger insurance: past achievements and modern challenges", in Social Security in Developing Countries, E. Ahmad and others, eds. (Oxford, Clarendon Press, 1991), pp. 112-170.

(١٥) في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان ٣٦ في المائة من مجموع العاملين ينتمون الى نقابات في عام ١٩٤٥.

وفي معظم المجتمعات، يتحمل أفراد الأسرة الذين في سن العمل مسؤولية إعالة الأطفال والمسنين. وقد تنامت تكاليف هذه الإعالة مع امتداد فترات التدريب والتعلم، وتزايد أعمال الناس أكثر فأكثر. وقد امتدت فترات التعليم بصورة ملحوظة خلال القرن الحالي، حيث ارتفع متوسط عدد سنوات التعليم الرسمي للسكان البالغين من حوالي ست سنوات الى ثلاث عشرة سنة في معظم البلدان المتقدمة النمو^(١٦). ومن المرجح أن تتكرر هذه العملية بخطى أسرع في البلدان النامية، في سياق التغيرات المستمرة حاليا في عمليات الإنتاج والإدارة. وعندما تكون دخول الأسر غير كافية، تتدخل الحكومات لرعاية احتياجات الأطفال المعالين، أو متى كان من المتعذر، نظرا لطبيعة الأسواق الرأسمالية، أن يقتصر الأطفال بأسعار فائدة معقولة. ولما كانت رفاهية الأطفال وتعليمهم جزءا من الصالح العام للمجتمع، أمسى هذا سببا آخر يدعو المجتمع لاستخدام الحكومة كأداة في توفير هذه الموارد.

وعندما يفتقر الأفراد أو الأسر الى وسائل الإعالة في فترة الشيخوخة، فإن المجتمع يستخدم الحكومة من جديد كأداة لتوفير الموارد للمسنين ليعيشوا حياة لا تفتقر الى الكرامة.

وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، كان متوسط دخل الشخص الذي يبلغ عمره ٦٥ سنة أو أكثر في عام ١٩٨٣، خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٩، يبلغ ٤١ في المائة من الدخل الوسطى لمجموع السكان، (مع حساب الدخلين قبل اقتطاع الضرائب الحكومية والتحويلات)، و ٨٤ في المائة من الدخل الوسطى (مع حساب كل من الدخلين بعد الضرائب والتحويلات). وفي ألمانيا، كانت آثار التدخل الحكومي أقوى من ذلك: فقد كانت هاتان النسبتان ٤ في المائة و ٨١ في المائة على التوالي.

وثمة مشكلة خاصة تنشأ عند إعالة المسنين، وهي مشكلة النساء اللاتي يعمرن بصفة عامة أكثر من الرجال (الشكلان الخامس عشر - ١ والخامس عشر - ٢)؛ بمعنى أنه عندما تتحدد استحقاقات المسنين بنسبتها الى الأجر، فإن المعاشات التقاعدية للنساء تميل لأن تكون أقل من الرجال نظرا لأن النساء تكسبن في المتوسط أقل من الرجال أثناء حياتهن العاملة. وعندما يعتمدن على المدخرات المتراكمة، التي تقتطع مرة أخرى من دخول تقل خلال فترة الحياة عن دخول الرجال، فإنه يلزم أن تمتد تلك المدخرات على مدار فترة حياة أطول مما يحتاجه الرجال. ولما كانت استحقاقات الخلف أي الورقة هي مجرد جزء صغير مما يحصل عليه زوج وزوجته، فإنها تشكل دخلا أقل مما يكسبه الرجل الأعزب. وبناء على ذلك، ففي اثنين من أعلى البلدان دخلا، وهما ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية، كانت النساء المسنات بين أدنى الفئات اقتصاديا، وكن يتعرضن بشدة لخطر الوقوع في براثن الفقر^(١٧).

(١٦) Madison, Angus, Dynamic forces in capitalist development (New York, Oxford University

.Press, 1991), p. 64

(١٧) انظر Richard V. Burkhauser, Greg J. Duncan and Richard Hauser, "Sharing prosperity across the age distribution: a comparison of the United States and Germany in the 1980s", The Gerontologist, vol. 34, No. 2, pp. 150-160

الشكل الخامس عشر - ١ - العمر المتوقع في سن الـ ٦٠، الإناث، بلدان مختارة^١

الشكل الخامس عشر - ٢ - العمر المتوقع في سن الـ ٦٠، الذكور، بلدان مختارة^(١)

يشغل أرباب الأعمال في جميع المجتمعات المرتبة الثانية بعد الأسرة من حيث كونهم أبرز مصدر لضمان الدخل. والأجور التي تدفع للشباب في سنوات عملهم الأولى التي يكون قدر تعلمهم فيها أكبر من قدر إسهامهم في الانتاج في مشروع ما هي مصدر من مصادر الدخل لهؤلاء الشباب. وإذا ما بقوا في المشروع أثناء سنوات إنتاجهم الممتاز، حيث يمكنهم الإسهام في إنتاج المشروع بما تزيد قيمته عن الأجر الذي يحصلون عليه فإن ذلك يكون من بعض النواحي، بمثابة تسديد لما اقترضوه من المشروع.

والاشتراكات التي يدفعها أرباب الأعمال للتأمين ضد البطالة والشيخوخة والعجز مصدر أساسي من مصادر الأمن الإيرادي. على أن ذلك لا ينطبق إلا على الأشخاص الذين يعملون في مشروع يمتلكه شخص آخر. أما العاملون لحسابهم الخاص فإنهم يدفعون أقساط التأمين من مدخراتهم الخاصة. وعلاوة على ذلك، قد لا يتوافر لدى الموظفين في المشاريع الصغيرة أو ذات الإنتاجية المنخفضة الأموال الفائضة، فيضيفون إدار عام إلى آخر كي يتمكنوا من إيجاد ما يفي بالأقساط. أما في البلدان النامية، حيث يعمل عدد كبير من الأشخاص بشكل عارض في مشاريع صغيرة للغاية، فإن الإقدام على تنفيذ خطط صالحة لضمان الدخل يصبح أمرا متعذرا بسبب تكاليفها الباهظة.

زيادة الفئات المعالة من السكان

على مدى عقود عدة زادت الفئات المعالة من السكان التي يلزم تحويل دخول إليها ومن المتوقع أن تتزايد باطراد وعلى مر العقود القليلة المقبلة، بصورة مثيرة في بعض الحالات. ويعود جزء من هذه الزيادة إلى التغيير الديمغرافي. ويعزى جزء آخر منها إلى تغيير تكوين حاجات السكان المعالين ويعود جزء ثالث إلى ارتفاع معدلات البطالة القهرية.

وسيستمر مستقبلا انخفاض نسبة السكان المعالين دون سن الـ ١٥ وفوق سن الـ ٦٥ في مجموع السكان في العالم أجمع (انظر الجدول الخامس عشر - ٣). ويعود ذلك إلى انخفاض نسبة من هم دون سن الـ ١٥ مقرونة بارتفاع أقل بكثير في نسبة من هم فوق سن الـ ٦٥. بيد أن نسبة السكان المعالين في البلدان المتقدمة النمو ستزيد من ٣٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٧ في المائة في عام ٢٠٢٥. وهذه الزيادة هي محصلة انخفاض في نسبة من هم دون سن الـ ١٥ قدره ٢٠ في المائة تقريبا وارتفاع نسبة من هم فوق الـ ٦٥ بما يقرب من ٦٠ في المائة.

الجدول ١٥ - ٣ تقديرات واسقاطات نسبة السكان المعالين حسب المناطق والأقاليم الرئيسية

٢٠٢٥	١٩٩٠	١٩٧٠	
			العالم
٢٤,٥	٢٢,٣	٣٧,٥	دون سن ال ١٥
٩,٧	٦,٢	٥,٤	فوق سن ال ٦٥
٣٤,٢	٣٨,٥	٤٢,٩	المجموع
			المناطق الأكثر تقدما
١٧,٨	٢١,٣	٢٦,٦	دون سن ال ١٥
١٩,٠	١٢,١	٩,٦	فوق سن ال ٦٥
٣٦,٨	٣٣,٤	٣٦,٢	المجموع
			المناطق الأقل تقدما
٢٥,٨	٣٥,٦	٤١,٨	دون سن ال ١٥
٨,٠	٤,٥	٣,٧	فوق سن ال ٦٥
٣٣,٨	٤٠,١	٤٥,٥	المجموع
			افريقيا
٣٤,٨	٤٥,٠	٤٤,٨	دون سن ال ١٥
٤,١	٣,٠	٣,١	فوق سن ال ٦٥
٣٨,٩	٤٨,٠	٤٧,٩	المجموع
			أمريكا اللاتينية
٢٥,٧	٣٥,٩	٤٢,٥	دون سن ال ١٥
٨,٦	٤,٨	٣,٩	فوق سن ال ٦٥
٣٤,٣	٤٠,٧	٤٦,٤	المجموع
			آسيا
٢٢,٦	٣٢,٩	٤٠,٣	دون سن ال ١٥
٩,٦	٥,٠	٤,٠	فوق سن ال ٦٥
٣٢,٢	٣٧,٩	٤٤,٣	المجموع
			اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابقة
٢٠,٨	٢٥,٥	٢٨,٩	دون سن ال ١٥
١٤,٨	٩,٦	٧,٤	فوق سن ال ٦٥
٣٥,٦	٣٥,١	٣٦,٣	المجموع

المصدر: رصيد السكان في العالم ١٩٩١: مع اهتمام خاص بالتركيبة العمرية، والدراسات السكانية، العدد ١٢٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.XIII.2)، الجدولان ٥ و ٦.

سيستمر انخفاض نسبة المعالين من السكان إجمالاً في البلدان النامية، وذلك من ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٣٤ في المائة في عام ٢٠٢٥. وسيكون هذا الانخفاض هو نتيجة انخفاض في نسبة أعداد الشباب رغم حدوث زيادة كبيرة مقدارها ٨٠ في المائة تقريباً في نسبة السكان فوق سن الـ ٦٠.

وفي البلدان التي كانت تنتمي إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق، ستقل نسبة المعالين من السكان دون سن الـ ١٥ كما هو الحال في البلدان المتقدمة النمو. ولما كانت المراحل التعليمية متقدمة وكان التعليم متنوعاً فإن الزيادة في النفقات التعليمية سيكون سببها زيادة نسبة الأشخاص فوق سن الـ ٦٥.

وتشير هذه الأرقام، لأول وهلة، إلى أن مجموع الموارد المطلوب تحويلها في العالم كله سيستمر في الانخفاض في المستقبل المنظور. ومن الواضح أن ذلك لن يسري على البلدان المتقدمة النمو أو، بوجه عام، على الاقتصادات التي تمر حالياً بمرحلة تحول إلى مؤسسات السوق. وكلما زاد الإنفاق على التعليم، أدى تحويل الموارد إلى الفئات الشابة من السكان، لأغراض إعالتهم ولأغراض إمضاءهم في التعليم فترات أطول وأكثر تكلفة، إلى زيادة الأموال المحولة إلى هذه الفئة العمرية. وقد زاد متوسط عدد سنوات التعليم الرسمي للراشدين من السكان من نحو ٦ سنوات إلى نحو ١٣ سنة في معظم البلدان المتقدمة النمو فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٩٠. ويمكن توقع استمرار هذه العملية، ومع تقدم الناس في العمر حتى سن الشيخوخة (انظر الشكلين الخامس عشر - ١ والخامس عشر - ٢)، سيزداد عدد الأشخاص الذين يتجاوزون ٨٠ عاماً. ويزداد بسرعة الطلب على الخدمات الطبية والرعاية الصحية لهذه الفئات العمرية، بالمقارنة بفئات المسنين الأصغر سناً^(١٨). وللأسباب المتقدمة، سينمو الطلب على التحويلات بدرجة أكبر مما يشير إليه التغيير في نسبة الفئات المعالة من السكان.

وفي البلدان النامية أيضاً، يمكن للمرء أن يتوقع أن يكون الانخفاض في الطلب على تحويل الدخل أقل من المستوى الذي يوحي به الانخفاض المسقط في نسبة الفئات المعالة من السكان. وستؤدي الظاهرة ذاتها، كما هو حادث في البلدان المتقدمة النمو، إلى زيادة الطلب على تحويل دخل الأشخاص الذين يزيد عمرهم على ٦٥ عاماً. وفضلاً عن ذلك، يلاحظ أن نسب السكان التي يزيد سنهما على ٦٥ عاماً تزيد بصورة أسرع بكثير، وذلك بما يقارب الضعف في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٥. رغم أن نسبة أعداد الشباب في الأقل تقدماً في نموها ستخف بمقدار الثلث تقريباً فيما بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٢٥، فإن إصالحهم إلى المراحل العليا من التعليم سيحتاج إلى موارد كبيرة. وفي عام ١٩٩٠،

Joseph P. Newhouse, "Medical care costs:how much welfare loss", Journal of Economic (١٨)

.Perspectives, vol. 6 (September 1992), PP. 3-21

كانت النسبة المقدرة للسكان الأميين من سن ال ١٥ سنة فما فوق ٢٥ في المائة في البلدان النامية، بالمقارنة ب ٣ في المائة في البلدان المتقدمة النمو. وفي أقل البلدان نموا، كانت هذه النسبة ٦٠ في المائة وكانت في جنوبي آسيا ٥٤ في المائة وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ٥٣ في المائة. ولزيادة الإلمام بالقراءة والكتابة وحده سيلزم إنفاق مزيد من الموارد على التعليم. ويحتاج عدد أكبر من الطلاب أيضا إلى إتمام مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة أكبر من الطلاب في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي كليهما بحاجة إلى تعلم العلوم والتكنولوجيا والمهارات المهنية. وتكلفت كل مرحلة أعلى من مراحل التعليم هي، بالنسبة للطلاب الواحد، مضاعف تكلفة المرحلة الأدنى. كما أن تدريس العلوم والتكنولوجيا يكلف كل طالب عدة أضعاف ما يكلفه تدريس العلوم الإنسانية. وستؤدي السياسات الرامية إلى حصول الجميع على التعليم الابتدائي وتوسيع نطاق التعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية وتنويعه إلى زيادة مجموع الموارد اللازم توجيهها لتحقيق هذه الأغراض.

تصميم خطط الضمان الاجتماعي

عندما يكون الأفراد أو الأسر مصدرا للموارد المقدمة للأطفال أو المسنين أو المعوقين، فإن حجم هذه الموارد سيتحدد بقدر توافرها. ويسري المبدأ ذاته مع خطط المعاشات التقاعدية حيث تحدد اشتراكات الأفراد وعائدها مستوى المعاشات المتقاضاة ومدتها. وتنشأ حالة مختلفة تماما عن ذلك عندما تحدد المعاشات سلفا (وتصبح مستحقات) ويغدو ضروريا إيجاد موارد للوفاء بهذه الالتزامات. وعندما تكون الاشتراكات وعائدها غير كافية للوفاء بهذه الالتزامات المحددة سلفا، يغدو ضروريا زيادة الاشتراكات الراهنة أو إعادة التفاوض على مقدار الاستحقاقات. وسيكون لدى الذين ستقل معاشاتهم كل الحق للشكوى من عدم الوفاء بالالتزامات المستحقة لهم وسيكون لدى الذين ستزداد معدلات اشتراكاتهم كل الحق للشكوى من الأعباء غير العادلة الملقاة على عاتقهم، ولا سيما إذا كان من المحتمل أن يقل مستقبلا حجم استحقاقاتهم.

ولذلك يمكن النظر إلى ما يسمى بـ "أزمة الشيخوخة" على أنه جدل حول تصميم استحقاقات المعاشات التقاعدية. فحتى ينبغي أن يبدأ التقاعد؟ كلما تأخر التقاعد، قصرت الفترة التي سيدفع فيها المعاش التقاعدي. ومع زيادة طول العمر، فإن من الممكن توقع استطالة مدة الحياة النشطة بالعمل إلى ما بعد سن ال ٦٠ أو ال ٦٥. ولما كانت الدخول الآتية من الأجور تزداد عموما خلال جيل وكانت الأجور تزداد مع التقدم في السن، فإن التحديد المسبق لاستحقاقات المعاشات التقاعدية بنسبة مئوية عالية من أجور السنوات النهائية يؤدي إلى رفع مستوى الاستحقاقات مقارنة بمستواها المحدد لنسبة مئوية أقل لمتوسط حصيلة الإيرادات المتحققة على مدى العمر. وتزداد المشاكل تعقيدا عندما تقل الأجور أو تزيد على نحو أبطأ بعد مضي فترة من النمو السريع، كما كان الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، بعد فترة رخاء (١٩٥٠ - ١٩٧٣).

وبطبيعة الحال، سيؤدي ما تقدم ذكره من إعادة التفاوض على استحقاقات المعاشات التقاعدية الى انخفاض مستوى رفاه الجيل الأكبر سنا عن مستوى رفاههم بدونها. ورغم أن هذا الحل قد لا يكون مرضيا، فإنه ربما كان هو الحل الذي يمكن تحمل تكاليفه. ولذا فإن من المهم، مع كفالة الحماية من الفقر والإملاق، ألا يتم سلفا تحديد الاستحقاقات عند مستويات لا يمكن إدامتها دون الإضرار بباقي عناصر الاقتصاد. ويمكن أن يضاف اليها الأجور المكتسبة، اذا جرى تصميم مدفوعات الاستحقاقات على نحو سليم. ومن شأن هذه المستويات الدنيا من الاستحقاقات أن تؤدي، من جهة الى تقليل مدفوعات القطاع العام الحالية، ومن جهة أخرى، الى تشجيع الأفراد على زيادة مدخراتهم في الاقتصاد، وتقليل المدفوعات الجارية التي تؤديها الحكومات قد يكون شرطا ضروريا لكبح الضغوط التضخمية كما أن زيادة المدخرات، اذا ما استثمرت على نحو منتج، ستساعد في زيادة الانتاجية.

وتأسيسا على ما تقدم، فإن إيرادات الشيخوخة قد تأتي من عدة مصادر: أولها حد أدنى للمعاش التقاعدي تقدمه الدولة ويمول من الاشتراكات أو الضرائب؛ ومعاش تقاعدي من العمل لتكملة المعاش الأول ويمول من الاشتراكات؛ ودخل من المدخرات والمسحوبات من رأس المال؛ والأجور المتقاضاة عن عمل لبعض الوقت؛ والحوالات المقدمة من أفراد الأسرة^(١٩).

Orio Giarini, "Introduction: the opportunities of the Four Pillars' Strategy", The Geneva Papers (١٩)

on Risk and Insurance (April 1990), pp. 95-99.

انتشار برامج الضمان الاجتماعي في البلدان النامية

أحرزت البلدان النامية على مدار العقود الماضية تقدماً كبيراً في إتاحة برامج الضمان الاجتماعي الرسمية التي تحمي سكانها من بعض طوارئ بعينها. وحتى عام ١٩٩٠، كان نحو ١٥٠ بلداً قد أنشأ شكلاً من أشكال برامج الضمان الاجتماعي. وكان الرقم المناظر بالنسبة لأواخر الخمسينات هو ٨٠ بلداً^(٢٠). غير أن البرامج تتباين في التغطية التي تتيحها. فهي لا تغطي جميع الطوارئ المنصوص عليها في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢. ولئن كان لدى معظم البلدان برامج تقدم تعويضات عن إصابات العمل، فإن قليلاً منها يقدم استحقاقات البطالة للضمانات العاملة من السكان. يضاف إلى ذلك أن معظم البرامج تقصر التغطية على العاملين في القطاع الرسمي، بمن فيهم العاملون في المشاريع الكبيرة والخدمات المدنية والقوات المسلحة. ولا يزال قسم كبير من سكان البلدان النامية يعيش في المناطق الريفية ويزاول أنشطة العيش الكفاف. أما الذين يعيشون في المناطق الحضرية، فالعديد منهم يعملون في مشاريع صغيرة وفي القطاع غير الرسمي. ولا تتاح عادة لأي من هاتين الطائفتين العريضتين أي حماية في إطار الترتيبات الرسمية الراهنة.

ويستند الشكل الخامس عشر - ٣ إلى عينة مؤلفة من ٣٥ بلداً نامياً ويقدم بعض المعلومات عن التغطية المحدودة التي تتيحها نظم معاشات الشيخوخة في هذه البلدان. وكانت نسبة السكان الناشطين اقتصادياً المشمولين ببرامج الضمان في نحو نصف البلدان المدروسة (١٦ بلداً) تقل عن ١٨ في المائة. وكان التباين كبيراً بين البلدان المنتمية إلى هذه الفئة الفرعية كما كانت نسبة المشمولين من هؤلاء السكان دون ١٠ في المائة في تسع بلدان منها. ومعظم هذه البلدان هي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ذات العمالة المأجورة المحدودة والاقتصادات الحضرية الرسمية الصغيرة.

(٢٠) A. gnittO , "I'anoitanretnI L'ruobaL sdradnats :A rof krowemarf A ytiruces laicos I'anoitanretnI" .

L'ruobaL ,weiveR ,lov ,231 .oN ,2 ,3991 ,pp.171-361.

الشكل الخامس عشر - ٣ نسبة السكان النشطين اقتصاديا المشمولين بخطط معاشات الشيخوخة
الاقتصادات النامية^(أ)، ١٩٩٠-١٩٩١

(نسبة مئوية)

نسبة السكان النشطين اقتصاديا

المصدر: منظمة العمل الدولية، "تقرير العمل في العالم لعامي ١٩٩٣" (جنيف، منظمة العمل الدولية ١٩٩٣)؛ و "تقرير العمل في العالم" ١٩٩٤ (جنيف، منظمة العمل الدولية، ١٩٩٤).

(أ) استنادا الى عينة مؤلفة من ٣٥ بلدا ناميا.

ولا يمكن أن يقدم حجم القطاع النظامي إلا تعليلا جزئيا لنسبة التغطية، لأن للالتزام السياسي دور مهم أيضا^(٢١). فمعظم ولايات الهند، مثلا، اعتمدت خططا للمعاشات التقاعدية (لا تنطوي على دفع اشتراكات) للمسنين الفقراء. ففي ولاية تاميل نادو، كان ثلث المسنين الفقراء مشمولين بخطة للمعاشات التقاعدية في عام ١٩٩٠. أما التغطية المتعلقة باستحقاقات الأمومة واستحقاقات الخلف فهي أعلى من ذلك وقد شملت ما لا يقل عن ٦٠ في المائة من الفقراء في تلك السنة. وبالمثل، يقدر أن خطة المعاشات التقاعدية في ولاية كيرالا تغطي معظم المسنين الفقراء. والاستحقاقات منخفضة عادة ولكنها تساعد المستفيدين على تجنب الفقر المدقع^(٢٢). ومع ذلك فإن السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعملون أعمالا عارضة أو غير منتظمة، والذين يعملون لحسابهم أو العاملين في القطاع غير الرسمي ليس لديهم عادة تأمين من الأخطار الاجتماعية في كثير من البلدان النامية. ويشير هذا الوضع أسئلة حول عدالة النظم القائمة، إذ تحظى أقلية السكان، وتحديدًا أصحاب الدخل العالية نسبيا، بالحماية من أخطار عديدة، بينما يضطر غالبية السكان الى تدبير أمور معاشهم كيفما اتفق.

كما تتباين استحقاقات الضمان الاجتماعي تباينا كبيرا بين مختلف الفئات المهنية، إذ تحصل القطاعات المنظمة تنظيما سياسيا أفضل على استحقاقات أكبر وتحظى بالحماية من طائفة أوسع من الأخطار. وكثيرا ما يتمتع العاملون في المشاريع الكبيرة والخدمة المدنية والجيش بتنظيم سياسي أفضل. وفي البلدان التي تستفيد فيها التغطية الفئات العاملة في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، تتميز الاستحقاقات التي ينالها السكان الحضر بتنوعها الأكبر ونوعيتها الأرقى من تلك التي ينالها سكان المناطق الريفية. ففي الصين، مثلا، تتفاوت استحقاقات الضمان الاجتماعي وفقا لمكان الإقامة والمركز الوظيفي فمعظم العاملين في الأرياف لا يتلقون معاشات الشيخوخة. ورعاية المسنين مسؤولية تقع على كاهل الأسرة، كما أن معظم المسنين الذين يعيشون في المناطق الريفية يعولهم أولادهم. أما من ليس لهم أولاد فيجوز لهم الاستفادة من برنامج "إعانة اجتماعية" يحول بينهم وبين الوقوع في الإملاق. وقد جربت الحكومة الصينية مؤخرا خطط المعاشات التقاعدية في المناطق الريفية؛ ولكن هذه المبادرات كانت مقصورة على المؤسسات الحضرية في المقاطعات الغنية.

(٢١) في تحليل انحداري يتعلق ببلدان أمريكا اللاتينية، فإن نصيب قوة العمل المأجورة يمكن أن يعزل ٦٢ في المائة من التغطية. فإذا أضفنا متغيرا رمزيا يعبر عن الالتزام السياسي أو وجود مبادرة حكومية ارتفعت نسبة التغطية الى ٧٩ في المائة. انظر C. Mesa-Lago, Social Security in Latin American and the Caribbean: a comparative assessment, in E. Ahmad et al. (ed.), Social security in developing countries, Clarendon Press, Oxford (Wider Studies in Development Economics), 1991, pp. 356-394.

(٢٢) S. Guhan, "Social security options for developing countries", International Labour Review, vol. 133, 1994, No. 1, pp. 35-53.

ولا تتجاوز نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعي الى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية ٣ في المائة في أغلب الأحيان. وفي عدد من هذه البلدان، تقل هذه النسبة عن ١ في المائة^(٣٣). ومن الممكن زيادة هذه التغطية بعض الشيء. غير أن هذه الاقتصادات ليس في طوقها توسيع نظم الضمان الاجتماعي، بشكلها الحالي، لتشمل السكان جميعا حتى ولو زادت فعالية النظم الحالية. ويرجع ذلك الى ضخامة عدد السكان الذين تستبعدهم الترتيبات الحالية، واستئثار القطاع غير الرسمي (بما في ذلك قطاع المعيشة الكفافية) بنصيب هام من الاقتصاد، وضيق القاعدة الضريبية، والقيود الإدارية والفنية.

وفي حالات عديدة، تكون تكلفة اشتراك الفرد في النظام مرتفعة بالقياس الى دخله. ولما كان على العاملين لحسابهم أن يدفعوا نصيبهم من الاشتراك ونصيب صاحب العمل، فإنهم يدفعون في نهاية المطاف أكثر مما يدفع المستخدمون بصفة نظامية، الذين يزيد دخولهم في كثير من الأحيان عن دخل العاملين لحسابهم^(٣٤). ويمكن أن يكون الفارق كبيرا أحيانا. ففي المكسيك، مثلا، يدفع العاملون لحسابهم ٣,٦ أمثال ما يدفعه المستخدمون بأجر، وفي بيرو، يدفعون ثلاثة أمثال ما يدفعه الآخرون، وفي جامايكا يدفعون الضعف، وفي كوستاريكا يدفعون ما يعادل ١,٦ ما يدفعه المستخدمون بأجر^(٣٥). يضاف الى ذلك أن البعض يتهرب من دفع ما عليه من اشتراكات بسبب انخفاض استحقاقات المعاش التقاعدي وبسبب التعقيدات البيروقراطية التي تؤخر دفع الاستحقاقات. أما توسيع النظام ليشمل قطاع من السكان لم تكن مؤهلة للاستفادة منه سابقا، فقد تترتب عليه، في بعض الأحيان، عواقب مالية وخيمة. ويميل الذين سيحصلون على الاستحقاقات في تاريخ بعيد - كما في حالة معاشات الشيخوخة - الى تأجيل الاشتراك في البرنامج أو عدم دفع الاشتراكات على الإطلاق، فيغدو البرنامج دون أساس مالي سليم. وقد أفيد عن أوضاع من هذا القبيل في تونس حيث وسعت الحكومة الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين لحسابهم والعمال الزراعيين المأجورين^(٣٦).

(٢٣) استنادا الى البيانات المتاحة عن عام ١٩٨٦. ومن بين البلدان النامية ال ٨٠ التي ردت على الاستفسار الثالث عشر لمنظمة العمل الدولية بشأن تكاليف الضمان الاجتماعي، كانت نسبة الإنفاق على الضمان الاجتماعي الى الناتج المحلي الإجمالي أعلى من ٥ في المائة في ١٢ منها فقط.

(٢٤) "العديد من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص أفقر وأحوج الى التأمين الحكومي من الموظفين"، in Social Insurance and Allied Services, Report by Sir William Beveridge (New York, The MacMillan Company, 1942), p. 9

(٢٥) C. Mesa-Lago, "La seguridad social y el sector informal", Santiago, PREALC (Investigaciones sobre empleo, 32), 1990, p. 129

(٢٦) J. Gruat, "Social security schemes in Africa: current trends and problems", International Labour Review, vol. 129, 1990, No. 4, pp. 405-421

وعلى النقيض من ذلك، يستفيد الموظفون الحكوميون، والمستخدمون في المؤسسات المملوكة للدولة والمشاريع الكبيرة المملوكة ملكية جماعية، وأغلبها يقع في المدن، من معاشات الشيخوخة والعجز، واستحقاقات المرض والأمومة والتأمين من البطالة. كما يحصلون بالإضافة الى ذلك على أجور أعلى في شكل إعانات السكن والتعليم والرعاية الصحية^(٢٧).

وفي بعض البلدان النامية في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا، وسعت تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمال الزراعيين والعمال في القطاع غير الرسمي، كالخدم في البيوت وبعض العاملين لحسابهم. وجعلت بلدان أخرى التغطية الاختيارية شيئا متاحا. ففي ماليزيا، مثلا، أنشئت خطط طوعية لخدم البيوت والعاملين لحسابهم؛ وفي تونس، للعاملين لحسابهم (ضد إصابات العمل)؛ وفي جمهورية كوريا، للمستخدمين في الشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن خمسة، وللعاملين لحسابهم (بمن فيهم المزارعون وصيادو الأسماك). وفي المكسيك، يجوز لجميع الأشخاص الذين لا تغطيهم برامج استحقاقات الشيخوخة والعجز والوفاء التي ترعاها الحكومة أن ينتسبوا إليها على أساس طوعي^(٢٨). ومع ذلك لا يزال معدل التغطية منخفضا.

وتساهم في هذه النتيجة عدة عوامل. فخطط الضمان الاجتماعي تتطلب تحصيل الاشتراكات بانتظام، وتقيدها في حينها، واستثمارها استثمارا مأمونا ومجزيا، ثم دفع الاستحقاقات في موعدها، وكل ذلك بتكلفة معقولة. ويساهم ضيق نطاق العمليات، والطابع غير الرسمي للترتيبات التعاقدية، وانخفاض أعداد الذين لا يجيدون القراءة والكتابة وغير ذلك من العوامل في رفع تكاليف المعاملات الى مستويات باهظة للغاية.

ويحسن بنا أيضا أن نضيف الى قائمة العوامل المهمة في انخفاض التغطية قيد سياسي، إذ أن زيادة التغطية قد تؤدي الى إعادة توزيع الدخل من قطاعات المجتمع الميسورة الحال الى قطاعاته الفقيرة، إما على شكل زيادة الضرائب أو تخفيض الاستحقاقات. وفي المجتمعات التي تتسم بحدة التباين في الدخل والتي لا يكون من السهل فيها التخلي عن الامتيازات، قد لا تكون روح التضامن الاجتماعي من القوة بحيث تتيح توسيع التغطية.

Hou Wenruo, The variety of social security arrangements in China, paper presented at the (٢٧) Seminar on central problems in social security policy, Lisbon, April 1995, E. Ahmad and A. Hussain, Social security in China: a historical perspective in E. Ahmad et al. (eds) op. cit.

.US/SSA, Social security programs ..., op. cit (٢٨)

وفي كثير من الحالات، وحتى بالنسبة لمن حالفهم الحظ بالاشتراك في ترتيبات الضمان الاجتماعي النظامي، قد لا تحقق هذه الترتيبات الاستحقاقات المحددة فيها.

فنسبة الاستبدال، التي تتحدد بواسطتها الاستحقاقات كنسبة مئوية من متوسط الدخل عادة خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات قبل التقاعد، هي نسبة متواضعة تماما في بعض البلدان. فهي تتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتزيد عن ذلك عادة في المناطق الأخرى^(٢٩). على أن نسبة الاستبدال يمكن أن تقل في الواقع عن ذلك بكثير حين تقارن الاستحقاقات بدخل السنة الأخيرة. ويمكن أن يكون الانخفاض حادا في البيئات التضخمية التي لا تأخذ عامل التضخم في الاعتبار عند حساب قاعدة الدخل أو الاشتراكات المدفوعة أو الاستحقاقات الواجب تحصيلها. وقد تكون مقايضة التضخم مضللة إن لم تراعى تغيرات الأسعار مراعاة كافية. ففي البرازيل، مثلا، تقايس الاشتراكات في نظام المعاشات التقاعدية والاستحقاقات التي يقدمها بالحد الأدنى للأجر، وهو رقم قياسي يتخلف عادة عن التغيرات الشهرية التي تطرأ على الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية.

أما انخفاض عائدات استثمار صناديق المعاشات فهو مشكلة شائعة في البلدان النامية. ففي العديد من هذه البلدان قواعد توجب استثمار صناديق المعاشات في سندات حكومية ذات عائدات حقيقية منخفضة للغاية أو سلبية. ويمثل ذلك بالنسبة إلى الحكومات مصدرا مناسباً من الأموال لتغطية العجز المالي. وفي حالات عديدة، كانت أسعار الفائدة النقدية على هذه القروض أقل من أسعار الفائدة السائدة في السوق فضلا عن عدم احتسابها عامل التضخم، بينما تخلفت الحكومة، في بلدان أخرى، عن تسديد القروض. ففي توغو، مثلا، رغم أن احتياطي صناديق المعاشات كان يبدو متينا، فقد استثمر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ٢٠ في المائة من استثماراته في قروض إلى الحكومة في عام ١٩٩١، بينما كانت الحكومة مدينة لصندوق المعاشات التقاعدية في توغو (وهو يشمل موظفي الخدمة المدنية) بمبلغ ٢٥ بليون فرنك من فريكات الاتحاد المالي الأفريقي. وقد لا تدر القروض الممنوحة للحكومة أي فائدة حقيقية، على الإطلاق، وقد يكون من الصعب استردادها نظرا لل صعوبات المالية التي تواجهها الحكومة^(٣٠).

وتستثمر أموال الضمان الاجتماعي أيضا في الودائع المصرفية والعقارات. وإذا كانت ميزة الودائع المصرفية أنها أموال سائلة فقد لا تكون عائداتها مرتفعة بشكل خاص. وقد يدر الاستثمار في العقارات عائدات أعلى - باستثناء مشاريع السكن العام - ولكن السيولة فيها يمكن أن تكون مشكلة. فأموال صناديق

S. N. Iver, "pension reforms in developing countries" International Labour Review, vol. 132, (٢٩)

.1993, No. 2, pp. 187-207

K. Evlo, Who pays for and benefits from social security schemes in Togo?, paper presented (٣٠)

.at the Seminar on central problems in social security policy, Lisbon, April 1995

المعاشات البوليفية، على سبيل المثال، استثمرت جزئيا في قطاع العقارات. وحين واجهت هذه الاستثمارات مشاكل متعلقة بالسيولة، بيعت العقارات سريعا بأسعار دون قيمتها في السوق، مما أدى الى زيادة تدهور المركز المالي لهذه الصناديق. وفي بلدان أخرى، تستثمر صناديق الضمان الاجتماعي أموالها في مشاريع القطاع العام في الميدان الصحي أو ميدان الإسكان. ولئن كانت العائدات الاجتماعية لهذه الاستثمارات مرتفعة، لا سيما حين تستفيد منها شرائح المجتمع المنخفضة الدخل، فإنها لا تدر عادة عائدات مالية مرتفعة. وفي بعض الحالات، كانت عائدات الاستثمار سلبية التضخم الجامح، والقيود الإدارية، والافتقار الى فرص استثمار سليمة في أسواق رأس المال المحدودة أو الضعيفة. وكانت العائدات الحقيقية سلبية في عدد من البلدان خلال العقد الماضي: إكوادور (-١٠ في المائة) وبيرو (-٣٧,٤ في المائة) وتركيا (-٢٣,٨٥ في المائة) وزامبيا (-٢٣,٤ في المائة) وفنزويلا (-١٥,٣ في المائة) وكينيا (-٣,٨ في المائة) ومصر (-١١,٧ في المائة)^(٣١).

كما أضررت صناديق الضمان الاجتماعي من جراء التطورات الاقتصادية التي شهدتها العقد الماضي. وكان لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي آثار سلبية في العمالة والأجور الحقيقية، مما أدى الى تقويض قاعدة الاشتراكات في نظم الضمان الاجتماعي في هذه البلدان. وكانت البلدان ذات نظم الضمان المتطورة أشد البلدان تضررا (انظر الجدول الخامس عشر - ٤). ونجحت بلدان نامية أخرى في توليد فوائض في صناديق المعاشات التقاعدية لديها، لأن نظمها حديثة نسبيا ولا يستفيد في الوقت الحاضر من المعاشات التقاعدية والاستحقاقات المحدودة سوى عدد قليل من الناس. ولا ينبغي تفسير حجم هذه الفوائد تفسيراً مغلوطا. فالموارد المتراكمة يمكن أن تستنفدها بسهولة زيادة الاستحقاقات أو توسيع التغطية لتشمل طوائف أخرى دون أن يتوافر لها التمويل المناسب.

World Bank, Averting the old age Crisis: policies to protect the old and promote growth, (٣١)

.World Bank Policy Research Report (New York, Oxford University Press, 1994), p. 95

الجدول ١٥ - ٤ العجز أو الفائض الإجمالي في صناديق الضمان الاجتماعي
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلدان نامية مختارة، ١٩٨٥ و ١٩٩٠ و ١٩٨٥
(نسبة مئوية)

١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	البلد
٠,٢٩-	٠,٩١-	٠٠	الأرجنتين
٣,٥٣-	٤,٤٩-	٠,٨٦-	إسرائيل
٣,٩٢-	٢,٩٠-	٢,١٧-	أوروغواي
٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)
١,٨٦	١,١٦	٠,٧٦	البحرين
٣,٣٤	٠,٠٩-	٠,٧٦-	البرازيل
٠,٩٩	١,٥٠-	١,٥٦	بنما
٠,٧٣-	٠,١١-	٠٠	بوليفيا
٠,٠٣-	٠,٠٣-	٠,٠٢	تايلند
٠,١٨-	٠,٢٨-	٠,٨٥	تونس
٠,٠٧-	٠,٠٣-	٠,٠١-	جنوب افريقيا
٤,٨٧-	٤,٤٦-	١,٩١-	شيلي (ب)
١,٢١	١,٠٦	٠,٣٨-	قبرص
٠,٠٧-	٠,٤٢	٠,٥١	الكاميرون
٠,٦٣-	٠,٢٨-	١,٢١-	كوستاريكا
٠,٤٩-	٠,٧٨-	٠,٦٥-	كولومبيا
٠,٢٩	٠,٢١	٠,٠٩	ماليزيا
٤,٤٨-	٤,٦٠	٠٠	مصر
٠,٣٤	٠,٣٨	٠,٤٤	المغرب
٠,٠٨-	٠,٢٠-	٠,٧٦-	المكسيك
٠,٧٨-	٠,٦٥-	٠٠	موريشوس

المصدر: صندوق النقد الدولي، حولية الإحصاءات المالية الحكومية، ١٩٩٣ (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣)؛ البنك الدولي، الجداول العالمية، ١٩٩٤ (بلتيمور، ماريلاند، مطبعة جامعة جونز هوبكنز، ١٩٩٤).

(أ) بيانات ١٩٨٩.

(ب) بيانات ١٩٨٨.

الإطار الخامس عشر - ١ - أهمية الإصلاحات الشيلية

أجرت شيلي في عام ١٩٨١ إصلاحات جذرية في نظام معاشات الشيخوخة، حيث انتقلت من خطة محددة الاستحقاقات تقوم الحكومة على إدارتها الى نظام مرتحل فرديا ومحدد الاشتراكات يقوم القطاع الخاص على إدارته. ومنح العاملون حرية الاختيار بين النظامين العام والخاص، وبالنسبة لأولئك الذين اختاروا النظام الخاص، دفعت لهم علاوة في صورة سندات خزانة قدرت على أساس قيمة اشتراكاتهم في النظام القديم. ويتعين على الداخلين حديثا الى سوق العمل أن يشتركوا في النظام الخاص على أن يدفعوا قسط اشتراك قدره ١٠ في المائة من إجمالي دخولهم. وجرى دفع اشتراكات إضافية تتراوح نسبتها بين ٢,٥ و ٣,٧ في المائة من مرتباتهم مقابل استحقاقات العجز واستحقاقات الخلف. ولا يتطلب القانون من العاملين الاشتراك. وتتوقف الاستحقاقات على الاشتراكات المدفوعة والدخل التي تدره هذه الاشتراكات. وعند التقاعد يمكن استخدام رأس المال والعائدات المتجمعة في توفير معاش تقاعدي أو شراء عائد سنوي مقاييس. وتضمن الدولة حدا أدنى من المعاش التقاعدي لمن أمضوا فترة تؤهلهم للحصول على المعاش (٢٠ سنة) إذا ما بلغوا سن التقاعد (٦٥ سنة للرجال و ٦٠ سنة للنساء) ولم يكن في حساباتهم موارد تكفي لحصولهم على حد أدنى من الاستحقاقات المحددة سلفا (٢٢ الى ٢٥ في المائة من متوسط الأجر). كما تدفع الدولة معاشا تقاعديا لمن يكون مستوفيا للشروط بموجب برنامج المساعدة الاجتماعية الخاص بها، غير أن عدد المستفيدين مقصور على ٣٠٠ ٠٠٠ فرد^(أ).

ويدير الموارد المتجمعة مديرو صناديق خاصة تخضع لضوابط تنظيمية تضعها الحكومة. وينتظر من مديري الصناديق الخاصة أن يتنافسوا فيما بينهم بعرض عمولات منخفضة وعائدات مرتفعة للمشاركين الذين لهم حرية التنقل من مدير صندوق لآخر.

ويعتبر النظام ناجحا من نواح كثيرة. وتزيد المعاشات التقاعدية المعروضة حاليا بنسبة ٤٠ في المائة عن تلك المتاحة في الخطط الحكومية. والتغطية شاملة: ٩٣,٤ في المائة من قوة العمل كانت تتبع مديري الصناديق الخاصة في نهاية عام ١٩٩٣؛ ولم يبق في النظام القديم إلا أقل من ٧ في المائة من السكان النشطين^(ب).

(أ) C. Gillon and A. Bonilla, "La privatizacion de un regimen nacional de pensiones: el caso chileno, Revista Internacional del Trabajo, vol. 111, No. 2, (1992), pp. 193-221.

(ب) "Privatization of pensions in Latin America", International Review of Labour vol. 133, No. 1, (1994), pp. 134-141.

وفي نهاية ١٩٩٤ كان لدى مديرو الصناديق الخاصة من أموال متجمعة تعادل ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، (كان الرقم أقل من ١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨١) وبلغ متوسط العائدات الحقيقية على الاستثمار ١٣,٧ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨١-١٩٩٤^(٤).

ويحذو حذو التجربة الشيلية بلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ويجري في أماكن أخرى بالمنطقة تنفيذ إصلاحات مشابهة لتلك التي أجرتها شيلي. على أن هناك عوامل تنفرد بها حالة شيلي. فقد كانت شيلي تتبع لفترة طويلة نظام ضمان اجتماعي يغطي شريحة كبيرة من القوى العاملة التي كان يعمل معظمها بالقطاع الرسمي. ولقد أسهمت محدودية نشاط القطاع غير الرسمي بشيلي في شمولية النظام. ولا يزيد خصصة صناديق المعاشات التقاعدية من حجم التغطية لأن العاملين بالقطاع الرسمي هم الذين سيشاركون في الصناديق الخاصة للمعاشات التقاعدية. وسيظل العاملون في القطاع غير الرسمي مستبعدين. ومن الجائز تقديم خطط طوعية ولكن ليس ثمة ضمان بأن أحدا سيشارك فيها.

إن حكومة شيلي حققت سجلا تحسد عليه في تنفيذ ما تعد به. ولا تستطيع بعض بلدان أخرى بأمريكا اللاتينية الادعاء بأن لديها سجل مشابه. علاوة على ذلك، جرت الإصلاحات في شيلي أثناء حكم بينوشيه، أما الآن فالديمقراطية هي الشكل الغالب للحكومة. وفي عام ١٩٩٢ أخفقت حكومة أوروغواي في الحصول على موافقة الكونغرس على إجراء إصلاحات أقل اتصافا بالجزرية بكثير. وسجل الاقتراح، في جملة أمور، رفع سن التقاعد وإجراء تغييرات في الصيغة التي قررت الاستحقاقات، واستهدفت هذه الاقتراحات تخفيض العجز في نظام الضمان الاجتماعي^(٥). وفي الأرجنتين استغرق اعتماد الإصلاحات وقتا طويلا حيث قوبلت بمعارضة قوية. فقد صرف النظر عن الاقتراح الأصلي الذي كان يقضي بإلزام كل المؤمن عليهم الذين يزيد عمرهم عن ٤٥ سنة بالاشتراك في الصناديق الخاصة. واضطرت الحكومة الى القناعة بنظام مختلط.

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "النظر في العروض القطرية في ضوء استعراض قطري مقارنة من جانب الأمانة العامة لتصميم برامج الخصخصة وتنفيذها ونتائجها. القضايا المتعلقة ب (أ) التحويل الى القطاع الخاص والبيئة (ب) وتحويل صناديق المعاشات التقاعدية الى القطاع الخاص" (document TB/D/WG.3/7/Rev.2/Add.1)، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛ و - C. Mesa Lago, "Economic reform, institutional change and social security policy in Latin America", summary of the presentation made at the International seminar on Economic restructuring and Social Policy, United Nations, New York, 11-13 January 1995 (mimeo).

(د) Economist Intelligence Unit, Uruguay/Paraguay, Country report No. 3, 1992. p. 9

ويعد الافتقار الى معلومات مستكملة مشكلة كبيرة في كثير من البلدان، وعلى وجه الخصوص في تلك البلدان التي تفكر في منح العاملين المشتركين في النظام العام حافزا للانتقال الى النظام الخاص. وكما حدث في شيلي، تضمنت الإصلاحات في بيرو سندات خزانة احتسبت على أساس قيمة وعدد الاشتراكات السابقة. على أنه نظرا لعدم كفاية السجلات تعين تقدير طول فترة خدمة الموظف المسدد عنها اشتراكات بوسائل أخرى. فعلى سبيل المثال، حدد حجم الاشتراكات السابقة من خلال استخلاف الموظف على صدق بياناته ونظرا للتهرب واسع النطاق في دفع الاشتراكات ربما تكون الدولة قد أقرت بحجم اشتراكات أعلى مما تم تسديده بالفعل^(هـ).

إن المعدلات الحقيقية العالية للعائدات التي يحصل عليها مديرو الصناديق الخاصة في شيلي ربما تعزى في جملة أمور الى الأسواق المالية والرأسمالية المطورة بشكل جيد والى توافر فرص جذابة للاستثمار. وكان برنامج تحويل المؤسسات المملوكة للدولة الى القطاع الخاص أثناء الفترة ١٩٨٨-٥٨٩١ إحدى هذه الفرص. وقد لا يكون لدى بلدان أخرى أسواق رأسمالية مكتملة أو فرص استثمار جذابة على نحو مماثل. وتميزت الإصلاحات في بوليفيا بكثير من سمات الإصلاحات التي شهدتها شيلي. على أنه، مع وجود أسواق رأسمالية محدودة للغاية ووسائل مالية تفتقر الى التنوع، ليس من الواضح كيف سيتم استثمار هذه الموارد. هناك خيار استثمار هذه الصناديق في الخارج؛ على أن هذا الخيار في حاجة الى دراسة متأنية لأنه لن يزيد الاستثمار في الاقتصاد المحلي. ومما يدل على الصعوبات الملازمة في هذا الشأن إخفاق الدول الإئنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤ في الاتفاق على إدارة واستثمار صناديق المعاشات التقاعدية الأوروبية عبر الحدود بحرية.

ولتوفير الأموال اللازمة لنسبة استبدال قدرها ٧٠ في المائة من الدخول باشتراك قدره ١٠ في المائة من الدخول، كما في بوليفيا وبيرو، من الضروري الحصول على معدلات عائد حقيقية مقدارها ٤,٥ في المائة سنويا لمدة ٤٥ عاما. وقد لا تستديم معدلات العائد هذه على المدى الطويل^(و).

إن الإصلاحات باهظة التكلفة وتستلزم مشاركة مكثفة من الدولة في التنظيم والإشراف وتقديم الضمانات الضرورية. وهناك سلسلة من الضمانات والاستحقاقات يتعين على الدولة أن تكفلها (حد أدنى من المعاشات التقاعدية، المساعدة الاجتماعية، سندات الخزانة، وغير ذلك) دون أن تكون هناك إيرادات مناظرة، عندما ينقل العاملون اشتراكاتهم الى القطاع الخاص. وعشية الإصلاحات في شيلي كان العجز في صناديق الضمان الاجتماعي يعادل ١,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وزاد حجم العجز خلال السنوات

(هـ) أتيح للذين سددوا لفترات أطول مما جرى تقديره الخيار لإثبات ذلك. انظر World Bank,

Peru. Public expenditure review, report No. 13190-PE, (Washington, D.C., World Bank, 31 October 1994), P.68

(و) Gillion and Bonilla, "loc. cit., op. cit., pp. 211-212

الأربع الأولى من الإصلاح ليصل الى أكثر من ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٤ وما برح ينخفض بشكل بطيء منذ ذلك الوقت^(٣). وقد تعين أن تستوعب الميزانية الحكومية هذه التكاليف.

ويعد المستوى المرتفع للتوقف عن السداد في شيلي أحد السمات التي تدعو الى القلق. فعلى الرغم من أن ٩٤ في المائة من الأشخاص العاملين أعضاء في الصناديق الخاصة للمعاشات التقاعدية، فإن ما يزيد عن ٤٠ في المائة منهم لا يسددون اشتراكاتهم. وليس معلوما إن كان عدم الالتزام هذا راجع الى المرض والبطالة أم الى التهرب. وقد يتهرب العاملون من الدفع لأنهم يعتبرون أن الاستهلاك الحالي يحقق لهم قيمة أكبر مما يحققه في المستقبل. وقد يكونوا أيضا عديمي الثقة في النظام على الرغم من الضمانات الحكومية. إن الحد الأدنى من المعاش التقاعدي المضمون من الحكومة (رغم أنه يتطلب اشتراكا لمدة ٢٠ سنة) قد يكون من العوامل التي تشني المشترك عن دفع الاشتراكات بانتظام. وهناك مشكلة موازية هي قيمة الحد الأدنى من المعاش التقاعدي نفسه. فهو، إذ تبلغ نسبته ٢٢ الى ٢٥ في المائة من الأجر، قد يضع العمال ذوي الأجر المنخفض في مستوى أدنى بكثير من خط الفقر عند التقاعد. إن استمرار عدم السداد يعرض للخطر قيمة الصناديق المقبلة، حتى ولو نجح النظام في الحفاظ على المعدلات العالية الراهنة للعائد. وتطرح هذه العوامل موضوع المسؤولية العارضة للحكومة مما يستتبع في النهاية أعباء مالية ومشاكل اجتماعية جديدة داخل البلد.

(٣) قدرت تكلفة التدابير الانتقالية بنسبة ٤,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٢ ومن المتوقع أن تصل الى نصف قيمتها عام ٢٠١٠. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "النظر في العروض القطرية ... الصفحة ١١ من النص الانكليزي.

السوق أم الحكومة

يعتبر توفير الأمن الإيرادي مجالاً تتفاعل فيه الحكومة والسوق بصورة مكثفة. إذ يستجيب كلا المؤسساتين للاحتياجات نفسها في المجتمع. وبوجه عام، يمكن تلبية احتياجات مكتسبي الإيرادات المرتفعة إلى الأمن الإيرادي في السوق. ويمكن جمع المدخرات في أشكال كثيرة من الأصول الرأسمالية لتوليد دخل في سن الشيخوخة، وتوفير دخل لذرية الفرد والسحب منها في أوقات الضيق المالي. وبهذه الأصول يمكن شراء رأس المال الذي يساعد على زيادة الناتج والانتاجية في الاقتصاد. وتكفل القوانين التي تنظم الملكية الخاصة الحق في الدخل المتولد عن هذه الأصول. ويكفل استقرار الأسعار للمدخرين ألا تنخفض قيمة أصولهم انخفاضاً حاداً في المستقبل. وتوفر الرغبة في تكديس واكتساب دخول مرتفعة والحوافز اللازمة لاستخدام العمل ورأس المال بصورة منتجة.

وكان العجز الواضح لمؤسسات السوق عن الاستجابة لاحتياجات ذوي الدخل المنخفض للأمن الإيرادي هو الذي حث الحكومات على توفير الضمان الاجتماعي. والكثير ممن يحصلون على دخول منخفضة، يتردون إلى وهدة الفقر لأن مدخراتهم الطوعية تكون دون المستوى الذي يمكنهم من إعالة أنفسهم عند التقاعد. وحتى عندما تكون المدخرات مرتفعة، فإن اتخاذ قرارات استثمارية غير حكيمة قد يبدد قيمة موجوداتهم. كما أن هناك غير المتبصرين الذين قد لا يود المجتمع معاقبتهم عن طريق حرمانهم من الموارد اللازمة للعيش في سن الشيخوخة. وعلاوة على ذلك، قد تقوم مؤسسات السوق التي تقوم بتعبئة المدخرات الشخصية، بتبديد هذه الموارد إما بسبب سوء الإدارة أو عدم الأمانة. ويؤدي التضخم إلى نفس النتيجة تقريباً. وقد لا يكون لدى الأشخاص المصابين بعجز أية موجودات يقترضون بضمانها. أما البطالة فلا تعتبر من المخاطر القابلة للتأمين لأنها أصبحت في فترات الأزمات الاقتصادية الدورية مصير مجموعات عريضة من الناس في آن معاً. وليست أسواق رأس المال مصدراً فعالاً من مصادر رأس المال بالنسبة للأطفال للحصول على الموارد التي أن يجئ الوقت الذي يبدأون فيه اكتساب دخول.

وتؤثر سياسات الحكومة، بتوفيرها للضمان الاجتماعي، تأثيراً قوياً على سوق العمل ورأس المال على السواء، ففي سوق العمل عن طريق رفع تكلفة العمل، وعن طريق رفع السعر الاحتياطي للعمل وعن طريق القيام بضماننا بفرض حد أدنى للأجور. وقد تؤثر الضوابط التنظيمية التي تحكم استحقاق الحصول على بعض أشكال مدفوعات الضمان الاجتماعي ومبالغها في الحافز على الادخار وركم المال بين ذوي الدخل التي اتسمت على مدى العمر بقلتها النسبية^(٣٢). ويؤدي ضمان الدخل للشباب إلى رفع إنتاجية

(٣٢) انظر Glenn Hubbard, Jonathan Skinner and Stephen P. Zeldes, "Precautionary savings and social insurance", مجلة الاقتصاد السياسي Journal of Political Economy, عام ١٩٩٥، المجلد ١٠٣، رقم ٢، ص ٣٦٠-٣٩٩.

العمل عن طريق تحسين رفاههم المادي وعن طريق تمكينهم من التعلم والتدريب فترات أطول. وتقوم الحكومات، عن طريق توفير الدخول الممولة، بتغيير الشروط التي يعرض بها الناس عملهم في السوق.

ولم تثر اعتراضات على التفاعل بين هاتين المؤسستين (الحكومة والسوق) ما دامت دخول إيرادات معظم الأشخاص المتأثرين ترتفع بسرعة، بحيث أن الفائدة كانت تعم الجميع من الاشتراك في الخطة. وعندما تباطأ نمو الإيرادات، وزادت مساهمات السكان العاملين في إعالة السكان غير العاملين، وأصبح فشل الحكومات هدفا لتسليط الأضواء عليه كمشل السوق سواء بسواء، أصبحت سياسات الضمان الاجتماعي موضع شك. وقد أدى فقدان السيطرة على الدخول غير الآتية من الأجور في الاقتصادات المخططة مركزيا مع زيادة دور الملكية الخاصة في تغطية هذه الاقتصادات الى تقويض قدرة الحكومات كثيرا على توفير الضمان الاجتماعي. وأصبحت جماهير الناخبين التي تمارس حق الانتخاب العام في البلدان النامية تشكك في فائدة خطط الضمان الاجتماعي التي لا تغطي سوى الأكثر غنى في مجتمعاتهم.

فهل يقتصر دور الحكومة إذن على فرض الاشتراك الإلزامي في خطط الضمان الاجتماعي والإشراف على منظمات السوق التي تقوم بإدارة هذه الأموال في الأسواق التنافسية؟ ليست هناك أي أسواق عاملة بالنسبة لبعض الاحتمالات مثل فترات البطالة الطويلة ورعاية الأيتام. وبالنسبة للاحتتمالات الأخرى ليس هناك أي دليل قوي، حتى ولو استخدمت أدوات السوق، على أن التكاليف المباشرة لإدارة صناديق المعاشات التقاعدية هي في القطاع الخاص أقل منها في الحكومة.

وحيثما تكون هناك أسواق لرأس المال ذات اتساع وعمق كبيرين، فإن الذي يوزع المدخرات على الاستثمارات التي تتسم بكفاءة أكبر هم عادة وكلاء القطاع الخاص لا الحكومة. وفي هذه الحالات، يمكن أن تقوم مؤسسات السوق بتعبئة مدخرات القطاع الخاص بصورة تتسم بالكفاءة. وبالتالي، يمكن القول بأن الكلفة الصافية التي يتحملها المجتمع فيما يتعلق بالصناديق التي يديرها القطاع الخاص أقل مما تظهره أرقام التكاليف المباشرة. وتتمتع مدخرات القطاع الخاص المستثمرة في خطط المعاشات التقاعدية بميزة إضافية تتمثل في أن هذه المدخرات تأتي من الدخول التي تدفع الى الوكلاء الاقتصاديين وقد لا تعتبر ضرائب، مما يزيل عبء الخسائر الكلية الناجمة عن الضرائب. كما أن هناك ثمة علاقة مباشرة وبينة بين سلوك ذلك الوكيل والتصرف في موارده.

وتكاليف الإدارة من الاعتبارات الهامة في تقرير الشروط الخاصة بإدارة ترتيبات الأمن الإفرادي. وهذا الاعتبار هام عند البت بين خيارين، المؤسسة الحكومية أم مؤسسة السوق، فضلا عن الهياكل داخل الحكومة. وتعتبر خطط الضمان الاجتماعي الحكومية التي تدار إدارة جيدة ذات كفاءة عالية. ففي النرويج، تبلغ نسبة تكاليف الإدارة ٢,١ في المائة من الاشتراكات؛ وكان الرقم المناظر في صندوق رعاية الموظفين

في ماليزيا ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٠^(٣٣)؛ وفي صندوق الرعاية المركزي في سنغافورة كانت هذه النسبة ضئيلة لا تتجاوز ٠,٥٣ في المائة^(٣٤). كما يمكن أن ترتفع نسبة تلك التكلفة من ١٠ في المائة في جامايكا الى ٥٠ في المائة في زامبيا. وفي النظام المحول الى القطاع الخاص في شيلي، بلغت آخر تقديرات تكاليف الإدارة ٣ في المائة من الاشتراكات.

ويتمتع أي نظام مركزي بميزة ضخمة تتمثل في أن الحقوق تعتبر "قابلة للنقل" ولا تضعف من قابلية العمال للانتقال داخل الاقتصاد. وهناك درس يستفاد من ترتيبات الضمان الاجتماعي المجزأة تجزيئاً كبيراً بين المشاريع، وإدارات البلد، والإدارات البلدية وحكومات المقاطعات والحكومة المركزية في الصين. فالإدارة يمكن أن تكون بالفعل مركزية، على أن امكانية وصول المشتركين والمستفيدين الى المكاتب بتكاليف معقولة وعلى نحو مريح يعتبر كذلك شرطاً أساسياً في الترتيبات الإدارية، وخاصة في البلدان الكبيرة الحجم، وكذلك في البلدان التي تكون فيها تكاليف الانتقال الى العاصمة الادارية باهظة وغير مناسبة.

وهناك حالات تؤدي فيها استثمارات القطاع الحكومي الى زيادة الانتاجية في الاقتصاد أكثر من استثمارات القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإذا ما حدث هبوط عام في النشاط الاقتصادي، بالرغم أن ذلك يبدو مستبعداً في الاقتصادات الرأسمالية منذ الثلاثينات، فإن المسؤولية الحكومية الاحتمالية لن تختلف عما سيحدث مع وجود برنامج نافذ للضمان الاجتماعي.

وعلى الرغم من أن دور الأسواق قد يكون تعزز الى حد ما، فإن الأدوار التي تؤديها الأسرة، والوكالات الطوعية والحكومة لم تقل مع تغير المجتمعات وزيادة انحراف توزيع الدخل.

النتائج

ما فتئت سياسات الضمان الاجتماعي تعتبر وسيلة رئيسية من وسائل تخفيض عدم اليقين في حياة الأفراد وتخفيف حدة الفقر في البلدان النامية. وتم تحقيق هذه الأهداف نفسها في الاقتصادات المخططة مركزياً في إطار ترتيبات مختلفة. وفي عدد من البلدان النامية، في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية على السواء، تم تحقيق قدر كبير من التقدم نحو بلوغ هذه الأهداف. وفي بلدان نامية أخرى، هناك قوى عديدة لا تسمح بعد بمسيرة قصيرة نحو هذه الأهداف.

Mukul G. Asher, Social Security in Malaysia and Singapore, Practices, Issues and Reform (٣٣)

.Directions, Institute of Strategic and International Studies, Malaysia, 1994, p. 31

Mukul G. Asher, "The role of the central provident fund (CPF) in Singapore", Paper presented (٣٤)

.at the Conference on Major Superannuation Funds, 13-15 March 1995, Hobart, Tasmania

والارتفاع في نسبة السكان المسنين يقابله بنفس القدر انخفاض في نسبة السكان الشباب، في كل من الاقتصادات المتقدمة النمو والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي البلدان النامية، ستنخفض نسبة السكان المعالين في مجموعها في المستقبل المنظور. وبالرغم من أن بعض المكاسب في هذه العمليات الفعالة ستضيع من جراء ارتفاع تكاليف التعليم لفترات أطول وتنوع التعليم، فإن العبء الاجمالي لا يبدو هائلا، عندما لا يؤخذ في الحسبان سوى نسبة السكان المسنين. ومن شأن البيانات الواضحة التي تبين طبيعة ومدى تحويل الموارد بين الأجيال أن تسهم في توصل أفراد الجمهور الى خيارات مستنيرة.

وفيما يتعلق بتخفيف حدة الفقر في سن الشيخوخة أثناء فترات البطالة الجماعية بين الأسر التي ينشأ فيها أطفال في ظروف معاكسة، وبين الأطفال الأيتام وبين المعوقين في المنازعات الواسعة النطاق، فإن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية. والى جانب ذلك، فإن بإمكان الحكومات، عن طريق وضع وتنفيذ السياسات المناسبة، في الظروف المناسبة، أن تشجع العوامل الاقتصادية والأسواق على القيام ببعض المهام التي تضطلع بها الحكومات نفسها، بشكل أقل كفاءة في كثير من الأحيان. وتعتبر المحافظة على الاستقرار في مستوى الأسعار العام عن طريق المحافظة على توازن الاقتصاد الكلي بغية تمكين الأسواق من توفير الدعم المؤسسي للعوامل الاقتصادية للوفاء بالاحتمالات المذكورة أعلاه، من أهم الأدوار التي تضطلع بها الحكومة. كما أن اصلاح القوانين والقواعد التنظيمية التي تستدخل الآليات اللازمة لكفالة امتثال الأحكام القانونية ذات الصلة والحد من التهرب منها الى أدنى حد فهو مهمة أخرى.

ويقتضي استخدام الأسواق لتلبية بعض احتياجات السكان المعالين وجود أسواق مالية عاملة، بما فيها أسواق التأمين. ولا تزال صياغة القواعد التنظيمية المناسبة وإنفاذها من مسؤوليات الحكومة الرئيسية. وفي الأسواق المالية وأسواق رأس المال التي تعمل بصورة جيدة، ومع السيطرة على التضخم، من المرجح أن يدخر الأفراد من دخولهم جزءا أعلى وأن يتلقوا على مدخراتهم عائدات أعلى.

وبالإضافة الى البرامج الحكومية والمدخرات الخاصة، فإن الأسر والجمعيات الطوعية ستظل مصادر هامة للأمن الايرادي في جميع المجتمعات. وتولى هذه المصادر توكيدا خاصا في كثير من البلدان النامية في جنوب شرق آسيا.

وتعتبر التكاليف المباشرة لإدارة صناديق المعاشات التقاعدية من جانب الحكومة، في كثير من الحالات، أقل بصورة ملحوظة من التكاليف التي تتحملها المنظمات العاملة في السوق. كما أن هناك حالات، في البلدان النامية غالبا، تعتبر فيها هذه التكاليف مرتفعة الى حد لا سبيل الى احتمالها. وفي هذه الحالات، ليس هناك مؤسسات سوقية يمكن استخدام تكاليفها في أغراض المقارنة. بيد أن التكاليف غير المباشرة، بما فيها الاستحقاقات الضائعة، عندما تستثمر الأسواق هذه الأموال بكفاءة أكبر، ليست معلومة.

وبينما تحاول جميع الاقتصادات معالجة المشاكل المتعلقة بسياسات الضمان الاجتماعي، فإنه يمكن تعلم الكثير عن طريق تبادل الخبرات المكتسبة.

المرفق

الجدول الاحصائية

يحتوي هذا المرفق على المجموعات الرئيسية من البيانات التي يقوم عليها التحليل الوارد في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، ١٩٩٥". وتعرض هذه البيانات في المرفق بتفصيل أكثر مما يرد في النص ولفترات زمنية أطول. وتضم هذه البيانات المعلومات المتاحة حتى ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥.

وقام بإعداد هذا المرفق، "كالدراسة" نفسها، شعبة الاقتصاد الكلي وتحليل السياسات الاجتماعية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة بمساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويستند هذا المرفق الى معلومات تم الحصول عليها من الشعبة الاحصائية وشعبة السكان التابعتين لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، وكذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومن مصادر وطنية وخاصة. أما التقديرات التي تخص السنوات الأقرب عهدا فقد أعدتها شعبة الاقتصاد الكلي وتحليل السياسات الاجتماعية، بالتشاور مع اللجان الإقليمية.

أما التوقعات فتستند الى نتائج عملية التنبؤ التي أجراها في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٩٥ مشروع (لينك)، وهو فريق بحث تعاوني دولي لوضع نماذج الاقتصاد القياسي، ومقره في شعبة الاقتصاد الكلي وتحليل السياسات الاجتماعية. ومشروع لينك نفسه هو نموذج عالمي يربط بين ٧٩ نموذجا قطريا أو إقليميا يجري إدارتها من قبل أكثر من ٤٠ مؤسسة وطنية ومن قبل الشعبة. وتفترض هذه النماذج أن سياسات الاقتصاد الكلي القائمة أو المعلنة رسميا في نيسان/أبريل سارية ونقاط الربط الرئيسية هي تجارة السلع وأسعارها، فضلا عن أسعار الفائدة وأسعار الصرف في بلدان العملات الرئيسية. ويتم حل هذا النموذج بعملية تكرارية يجري بها داخليا تحديد أسعار الصرف الرئيسية، وأسعار الفائدة، ومصنوفة كاملة من التدفقات التجارية والتغيرات في الأسعار. والاستثناء الهام الوحيد هو السعر الدولي للنفط الخام، الذي يحدد باستخدام نموذج ساتلي لقطاع النفط؛ وفي هذه الحالة، يتوقع أن يرتفع متوسط سعر مجموعة من سبعة أنواع من النفط الخام الذي تبيعه منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بما يزيد على ٧ في المائة في ١٩٩٥ وبحوالي ٦,٥ في المائة في ١٩٩٦. ويُفترض أن سعر النفط في ١٩٩٦ سيظل ثابتا من حيث القيمة الحقيقية.

تصنيف البلدان

إن تصنيف البلدان في "الدراسة" يقسم العالم الى مجموعات رئيسية ثلاث: بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، والبلدان النامية، على النحو المعرف في الملاحظات

التفسيرية الواردة في مستهل "الدراسة". وهذه المجموعات هي قيد الاستعراض، في الوقت الحاضر على ضوء التغييرات الجغرافية السياسية الرئيسية التي جرت.

وكذلك، تقسم مجموعة بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، التي تتألف من ٢٢ بلداً، لأغراض التحليل، إلى التصنيفات الفرعية المتداخلة التالية: البلدان الصناعية الرئيسية، وتتكون من الاقتصادات السبعة الكبرى من حيث الناتج المحلي الإجمالي وهي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ وأوروبا الغربية؛ والاتحاد الأوروبي؛ وأمريكا الشمالية. وتغطي البيانات الأعضاء الخمسة عشر الحاليين في الاتحاد الأوروبي عن جميع السنوات. وتضم أمريكا الشمالية كندا والولايات المتحدة.

أما مجموعة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال فتقسم كذلك إلى ثلاث مجموعات فرعية: إحداها هي أوروبا الوسطى والشرقية التي تسمى أيضاً بأوروبا الشرقية للاختصار، وهي تضم ألبانيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا؛ ومجموعة ثانية هي رابطة الدول المستقلة، بما فيها أذربيجان وجورجيا؛ والمجموعة الثالثة هي جمهوريات البلطيق (استونيا ولاتفيا وليتوانيا). وفي بعض الحالات، ترد البيانات بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق حتى ١٩٩١ ولمجموع الدول الخلف للاتحاد السوفياتي ابتداءً من ١٩٩٢ لتسهيل تحليل الاتجاهات على مر الزمن. وسوف تدرج البيانات المتعلقة بأحد الدول الخلف للاتحاد السوفياتي، في المرفق مع توافر سلاسل زمنية كافية.

أما البلدان النامية فتقسم بصورة رئيسية إلى مجموعات حسب المناطق، وفقاً لموقعها الجغرافي (انظر الملاحظات التفسيرية). ولأغراض التحليل، روعي أيضاً التمييز بين البلدان ذات الفائض الرأسمالي والبلدان المستوردة لرأس المال (وبالنسبة لتكوين البلدان، انظر الملاحظات التفسيرية). وبلدان الفائض الرأسمالي هي مجموعة من البلدان المصدرة للنفط كانت في وقت ما موردة رئيسية لرأس المال للعالم والتي يسوغ لنا اعتمادها الكبير للغاية على الإيرادات النفطية أن نضعها في مجموعة تحليلية منفصلة حتى وإن كانت غالبيتها قد أصبحت من البلدان التي صافي مبادلاتها الرأسمالية استيرادي إلى حد كبير. أما سائر البلدان النامية الأخرى فتندرج تحت مجموعة البلدان المستوردة لرأس المال. وهذه البلدان الأخيرة مقسمة تقسيماً فرعياً آخر إلى بلدان مصدرة للطاقة وبلدان مستوردة للطاقة. ويعرف البلد بأنه مصدر للطاقة إذا استوفى المعيارين التاليين معاً: (أ) أن يزيد إنتاجه الرئيسي من الطاقة (بما في ذلك الفحم وفحم الليغنيت والنفط الخام والغاز الطبيعي والطاقة المائية والكهرباء النووية) عن استهلاكه بما لا يقل عن ٢٠ في المائة، و (ب) أن تعادل صادراته من الطاقة ٢٠ في المائة على الأقل من مجموع صادراته. (زائير وميانمار واليمن مستوفية لهذين المعيارين ولكنها لم تدرج في هذه المجموعة لأنها تعتبر من أقل البلدان نمواً).

كذلك، يجري التفرقة بين البلدان النامية المستوردة للطاقة باعتبارها تنتمي إما إلى مجموعة البلدان الأربعة المصدرة للمصنوعات، أي البلدان الآسيوية الأربعة التي تشكل الجيل الأول للمصدرين الناجحين للمصنوعات (إقليم تايوان الصيني وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ)، أو تنتمي إلى بلدان أخرى.

وأخيراً يُستخدم أحياناً مجموعتان تحليليتان أخريان. إحداها هي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي تضم معاً جميع البلدان الأفريقية الواقعة جنوب صحراء الصحراء، باستثناء نيجيريا وجنوب أفريقيا. والقصد من هذا التجميع هو التركيز على الاقتصادات الأفريقية الصغيرة نسبياً، فالبيانات المتعلقة بالبلدين الأخيرين تغطي على بيانات الاقتصادات الأصغر وتشوهها (وذلك على سبيل المثال من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسكان، وما إلى ذلك). وتتكون المجموعة الثانية من ١٥ بلداً من البلدان المثقلة بالديون، التي كانت في الثمانينات موضوع الاهتمام الرئيسي للسياسة الدولية لحل أزمة الديون الضخمة المستحقة على البلدان النامية للبنوك التجارية (انظر الملاحظات التفسيرية للاطلاع على قائمة الأعضاء في هذه المجموعة).

جودة البيانات

هناك طلب متزايد من القطاعين العام والخاص على توفير الإحصاءات التي يعول عليها في حينها بحيث يمكن استخدامها في التحليل الاقتصادي والاجتماعي، وإبداء الملاحظات وصنع القرار في البيئة الحالية التي تتسم بالتدويل السريع وانتشار المعلومات. وتعد المعلومات الإحصائية المتسقة والقابلة للمقارنة على مدار الزمان والمكان ذات أهمية حيوية عند رصد التكيف الهيكلي، ومناقشة الرفاه، والسياسة البيئية، والفقر أو عند تقييم الأسواق والاقتصادات الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المتعددة الوجوه لهذه المسائل ومسائل راهنة أخرى، مثل سهولة انتقال رؤوس الأموال والأفراد، والإقليمية الاقتصادية، تستدعي نهجاً متكاملًا وانتقائياً تجاه البيانات الوطنية والدولية.

وعلى مستوى إرساء المعايير الدولية لتحديد وعرض البيانات، فإن التنقيح الأخير لنظام الحسابات القومية^(١) والطبعة الخامسة الجديدة من دليل ميزان مدفوعات صندوق النقد الدولي (الدليل)^(٢) يسלטان الضوء على التغييرات داخل السياق الاقتصادي والاجتماعي التي كانت الأساس الذي قامت عليه البيانات الإحصائية خلال العقدين الأخيرين، ويشكلان خطوة كبرى في الجهود المبذولة لدمج هذه التغييرات في نظام متكامل ومتوائم للإحصاءات. ويستهدف نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ اشتماله على مفاهيم وتعريف وتصنيفات مترابطة على المستويين الكلي والجزئي، كما يجري، قدر المستطاع المواءمة والتنسيق فيما بين المفاهيم الواردة في الدليل وبين تلك الواردة في نظام الحسابات القومية المنقح ومنهجيات الصندوق المتصلة بالنقود والمصارف والإحصاءات المالية الحكومية. علاوة على ذلك، فإنه من خلال نظام للحسابات التابعة، التي تعد شبه مندمجة في الإطار المركزي لنظام الحسابات القومية، يمكن إقامة صلات بين بيانات الحسابات القومية ومجالات معينة أخرى للإحصاءات الاقتصادية الاجتماعية، مثل البيئة والصحة والحماية

(١) لجنة الاتحادات الأوروبية، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأمم المتحدة والبنك الدولي، نظام الحسابات القومية، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.94.XVII.4).

الاجتماعية والسياحة، مكتفين بذكر القليل من الأمثلة. إن إخفاق الخبراء في الاتفاق على مجموعة من المعايير لتعريف الأنشطة الرسمية وغير الرسمية، وما يحصل عليه المستهلكون والمنتجون من إعانات، والتعليم والجوانب الأخرى من رأس المال البشري يوضح القيود المنهجية والمادية لتسجيل وتحديد حجم كل ما يجري من أحداث وتغييرات في الوقت الراهن. على أن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل صندوق النقد الدولي كليهما هما بمثابة علامات هاوية للبلدان الراغبة في استكمال واستعراض وتحسين تقاريرها الإحصائية.

وعندما تبدأ الحكومات في إبلاغ بياناتها على أساس هذه المعايير، سيجري دمج هذه البيانات في الإحصاءات الواردة في هذا المرفق. غير أنه على القارئ أن يدرك في الوقت الراهن المساوئ المتأصلة الكامنة وراء بعض الإحصاءات الوطنية والدولية المستخدمة بحكم الظروف في هذه الدراسات الاستقصائية والمنشورات الدولية الأخرى. فعدم اتساق التغطية والتعاريف وطرق جمع البيانات فيما بين البلدان المقدمة للبيانات يؤدي أحيانا إلى تشويه التفسير اليسير للبيانات التي تنشرها الوكالات الدولية.

وثمة مشكلة مستديمة هي عدم انتظام وتأخر الإبلاغ بالبيانات أو عدم إبلاغها. ورغم أن التعديلات ووضع التقديرات أمر ممكن ويتم في حالات مختارة، هناك حاجة، في عصر يشهد متابعة دقيقة واستخداما مكثفا للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ليس فقط إلى القيام بالإبلاغ في حينه وعلى أساس سنوي ولكن أيضا على أساس ربع سنوي في الحالات التي يمكن تطبيق ذلك فيها. ومن الجدير بالملاحظة في هذا الصدد التقدم العظيم الذي حققته بعض البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في نشر بيانات سنوية وربع سنوية في الوقت المطلوب وبانتظام. ومن ناحية أخرى، حدثت فجوة واسعة بالنسبة لحالة بعض البلدان والأقاليم التي تمر بمرحلة انتقالية أو في صراع أو حرب.

وثمة مصدر واسع النطاق لعدم الدقة هو استخدام ما عفا عليه الزمن من دراسات استقصائية مرجعية وإحصاءات سكانية أو نماذج وافتراضات عتيقة عن أنماط السلوك أو الظروف التي لم تعد منطبقة. ومن ناحية أخرى عندما تسعى الإدارات الإحصائية إلى تحسين تقديراتها باستخدام مصادر جديدة للبيانات ودراسات استقصائية مستكملة وجداول المدخلات والمخرجات بصورة متفرقة، يمكن أن يحدث انقطاع متواتر في سلاسل البيانات. وتخضع تقديرات الدخل القومي بوجه خاص لتنقيحات كبيرة يتراوح مداها بين ١٠ و ٣٠ في المائة^(٢).

(٢) IMF, Balance of Payment, 5th ed., (Washington, D.C., IMF, 1993)

(٣) Wilfred Beckerman, "National income", in The New Palgrave: The World of Economics, John

Eatwell, Murray Milgate, and peter Newman, eds., (New York, The Macmillan Press, Limited, 1991), p. 486

وتسجل الحسابات القومية وما يتعلق بها من مؤشرات أساسا معاملات السوق التي تتم من خلال تبادل النقود. أما الأنشطة الأخرى، مثل المقايضة، والانتاج الأسري، والناج الكفاي والقطاع غير الرسمي فلا يجري دائما تسجيلها. وبشكل عام، فإن كل الفئات فيما عدا الفئة الأخيرة تشارك بنصيب كبير من النشاط الإجمالي في البلدان ذات الدخل المنخفض مما يؤدي الى بخس تقدير الانتاج بنسبة تصل الى ٤٠ في المائة من الناتج القومي. وحيث أن درجة البخس في التقدير ليست واحدة النسق في كل البلدان، فإن إجراء مقارنات للناتج قد يعطي نتائج غير متسقة. بالإضافة الى ذلك، فمع امتصاص قطاع السوق غير الرسمي في التيار الرئيسي للإنتاج بمرور الزمن من خلال زيادة التعامل بالنقود فإن حجم النمو في الناتج سيتعرض للمغالاة في التقدير استنادا الى حجم هذا التغير (انظر "المحاذير والمواصفات المتعلقة بالبيانات" أدناه لتوضيح الصعوبات التي من النوع المذكور هنا).

ولسنا نغالي إذا قلنا بأن جوانب الضعف على الصعيد الوطني تغدو عقبات تحليلية رئيسية عند محاولة إجراء مقارنات دولية بين البلدان أن مجموعات البلدان في وقت معين أو على مدى فترة معينة. ويستدعي عدم وجود البيانات القطرية أو انعدام الثقة بها أو عدم توافرها قيام المنظمات الدولية بإجراء تقديرات وتبديلات كبيرة للاحتفاظ بتركيبة قطرية متسقة من البيانات الكلية على مر الوقت. علاوة على ذلك، فإن عدم وجود تقديرات موثوق بها للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لكثير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يستلزم لجوء المحللين الى تقديرات تقريبية للغاية عند إعداد البيانات الكلية القطرية، حيث أن الناتج المحلي الإجمالي يشكل أساسا للكثير من سلاسل البيانات.

وإلى جانب الناتج المحلي الإجمالي، هناك أنواع أخرى من الإحصاءات التي كثيرا ما يجري الاستشهاد بها مثل العمالة والتضخم في أسعار المستهلكين وحجم الصادرات والواردات، تواجه أيضا صعوبات جمة. ويجب إجراء مقارنات العمالة بين البلدان بحذر بسبب اختلاف التعاريف بين بلد وآخر. ولهذا السبب بوجه خاص فإن الجدول ألف - ٦، يستخدم التعاريف الموحدة لمعدلات البطالة التي تختلف، في حالات معينة، اختلافا كبيرا عن التعاريف الوطنية.

وتعد الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين من بين أقدم مجموعات البيانات الاقتصادية التي تقوم الحكومات بتجميعها والتي مازالت تختلف الآراء بشأنها حتى في البلدان التي لديها أكثر الأنظمة الإحصائية تقدما، مما يرجع، بوجه خاص، الى التغيرات في مدى جودة السلع وأنماط السلوك الاستهلاكية التي غالبا ما لا يتسنى الوقوف عليها بسبب عدم التواتر في إجراء الدراسات الاستقصائية للإنفاق الاستهلاكي والتنقيحات في عينات المجموعات السلعية.

ليس هناك حلول واضحة المعالم لكثير من المشاكل السابق ذكرها، وحتى إن وجدت فإن عدم تخصيص موارد كافية لتحسين الأنظمة الإحصائية والإبلاغ عن البيانات الإحصائية يمكن أن يدرج هذه العيوب الإحصائية. ومن المستصوب، في ضوء هذا، تناول المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الواردة في هذه "الدراسة" كمؤشرات تقريبية وتقديرات، لا سيما على مستوى المجاميع.

المحاذير والمواصفات المتعلقة بعرض البيانات

إن البيانات الاجمالية إما أن تكون مبالغ أو متوسطات مرجحة لبيانات فرادى البلدان. وما لم يذكر خلاف ذلك، يعبر عن متوسطات معدلات النمو لسنوات متعددة بوصفها معدلات تغير سنوية مركبة. وتمثل الطريقة المتبعة في تحديد فترة التغير في معدل النمو لسنوات متعددة، وحذف سنة الأساس؛ مثال ذلك أن معدل النمو المتوسط لأحد المتغيرات في الثمانينات لفترة ١٠ سنوات سيعتبر بمثابة معدل النمو السنوي المتوسط في الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠. أما معدلات النمو سنة بعد سنة فيعبر عنها بنسبة مئوية للتغير السنوي.

وقد تختلف البيانات التاريخية المعروضة في المرفق الاحصائي عن البيانات الواردة في الطباعات السابقة بسبب الاستكمال، وبسبب التغيرات في توافر البيانات الخاصة بأحد البلدان.

النتائج

يحسب نمو الناتج في كل مجموعة من مجموعات البلدان من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لفرادى البلدان مقياساً بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨. وذلك يعني أن بيانات الناتج المحلي الاجمالي المقومة بالعملة الوطنية قد حولت إلى دولارات بالأسعار السائدة في عام ١٩٨٨ (مع إدخال تعديلات في حالات مختارة)^(٤)، ثم طبقت على السنوات السابقة والتالية باستخدام التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي "الحقيقي" لكل بلد. ويعتقد أن هذا المنهج يوفر مجموعة معقولة من البيانات الاجمالية لفترة تمتد لحوالي ١٥ سنة، وتتركز حول سنة ١٩٨٨. وبعبارة أخرى، فإنه يتعين تحريك سنة الأساس من وقت لآخر بما يعبر عن تغير تكوين الانتاج والانفاق على مدى فترات طويلة.

بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو

حتى "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢"^(٥)، وشاملة لهذه الدراسة، كانت "الدراسات" تنشر بيانات الناتج المحلي الاجمالي أو الناتج القومي الاجمالي (تبعاً لما يصدر أولاً من سلاسل البيانات) بوصفها مؤشرات للنشاط الاقتصادي في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، وذلك حتى تكون المعلومات حديثة قدر الامكان. على أنه بالنظر للتحسن في توافر بيانات الناتج المحلي الاجمالي تحولت "الدراسة" إلى

(٤) عندما يبدو أن فرادى أسعار الصرف تخرج عن حدود "الواقعية"، فإنها تستبدل بأسعار صرف بديلة. ويمكن استخدام متوسطات أسعار الصرف في السنوات ذات الصلة، أو يمكن تعديل سعر الصرف لسنة أكثر اقتراباً من الحالة العادية وفقاً لمعدلات التضخم النسبي منذ الوقت الذي يرتأى فيه سعر الصرف "صحيحاً".

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويبات.

استخدام الناتج المحلي الاجمالي وسيلة لها في قياس الناتج الكلي بالنسبة لجميع البلدان، وذلك اعتباراً من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"^(٦).

وبدءاً من عام ١٩٩١، شملت بيانات النمو الاقتصادي الإجمالي بالنسبة لألمانيا على الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة. ونظراً لأن البيانات الرسمية بالنسبة لمستوى الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا ما بعد التوحيد كانت متاحة اعتباراً من عام ١٩٩١، فإن أول سنة أمكن حساب معدل النمو عنها من البيانات الرسمية هي ١٩٩٢. أما معدل النمو في عام ١٩٩١، كما يظهر في الجدول ألف - ٢، فهو متوسط مرجح لمعدلي نمو الناتج المحلي الاجمالي الرسمي والمقدر في شطري ألمانيا، ويستند الترجيح إلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١، على النحو الذي ظهر في المنشور Statistisches Bundesamt (المكتب الاحصائي الاتحادي) بألمانيا.

الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال

جرى اعتباراً من "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢" التحول من استخدام حسابات الناتج المادي الصافي إلى الناتج المحلي الاجمالي كقياس للناتج الكلي للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وأدخلت تعديلات، لا سيما في حالة الاتحاد السوفياتي السابق، على بيانات الناتج القومي الاجمالي المنشورة بالعملة المحلية لغرض التوصل إلى سلسلة زمنية بالقيمة الحقيقية والقيمة الاسمية مفيدة من الناحية التحليلية. وفي كثير من الحالات، لم تكن هناك بيانات حسابات قومية يعتمد عليها تماماً أو أسعار صرف ذات معنى بالنسبة للثمانينات، وهو الأمر الذي امتد إلى التسعينات في حالات عديدة. ومن هنا، كان يتعين تقدير مجموعة من الأوزان الترجيحية استناداً إلى البيانات المجزأة (وحسبت سلسلة من معدلات النمو التقريبية للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للاتحاد السوفياتي في الفترة ١٩٨١ إلى ١٩٩١).

وفي الآونة الأخيرة، توافرت بيانات جديدة سوغت استكمال تقديرات خطة الترجيح - وتتعلق هذه البيانات مباشرة بسنة ١٩٩٠، ولكن لما كانت "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٥" ظلت تعتبر سنة ١٩٨٨ هي سنة الأساس، فقد استخدمت البيانات الجديدة لتنقيح الأوزان الترجيحية لسنة ١٩٨٨. ولما لم تكن هناك أسعار صرف سوقية ذات معنى اقتصادي بالنسبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في سنة ١٩٨٨، فقد تضمنت العملية السابقة بذل جهد للتوصل إلى دراسة لتعادلالات القوة الشرائية في سنة ١٩٨٠ فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي. على أن مشروع المقارنة الأوروبية نشر في سنة ١٩٩٤ مجموعة من تقديرات الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٠ مقومة بتعادلالات القوة الشرائية (انظر أدناه)، وهي التقديرات التي سارت على نهج دراسة من نفس الطبيعة لجميع البلدان الأعضاء في

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.C.1

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(٧). وبالإضافة إلى ذلك، نشرت في سنة ١٩٩٣ مجموعة منقحة من "جداول بن Penn العالمية"، تتضمن تقديرات للنتاج المحلي الاجمالي مقومة بتعادلات القوة الشرائية لسنة ١٩٨٥ للبلدان التي لم تشارك في عملية برنامج المقارنة الدولية لتلك السنة، كما أتيحت معدلات نمو تقديرية جديدة للنتاج المحلي الاجمالي مقومة بتعادلات القوة الشرائية لجميع البلدان حتى آخر الثمانينات^(٨).

وتم التوصل إلى تقديرات للنتاج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٩٠ للاتحاد السوفياتي وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا باستخدام الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للوصول إلى أرقام نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي باستخدام "الدولارات الدولية" وضربها في تقديرات السكان لسنة ١٩٩٠. واستخدمت تقديرات نحو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ الواردة في "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم"، للتوصل بالاستقراء المعكوس إلى مستويات الناتج المحلي الاجمالي في سنة ١٩٨٨، التي وضعت عندئذ في إطار أسعار سنة ١٩٨٨ باستخدام "جداول بن العالمية" المنقحة (وإن يكن باعتبار سنة ١٩٨٥ هي سنة الأساس). ولما كانت بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الألمانية لم تشاركا في أي من عمليات برنامج المقارنة الدولية، فإن الأوزان الترجيحية للنتاج المحلي الاجمالي فيهما لسنة الأساس ١٩٨٨ جرى تقديرها باستخدام نهج عابر (من خلال حساب النسب مع تقديرات الناتج المحلي الاجمالي لهنغاريا في سنة ١٩٨٨).

وبالإضافة إلى المحذور العام المتعلق بموثوقية البيانات الخاصة بالاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال وتساوقها وقابليتها للمقارنة، والتي تم تحقيقها بالتنقيحات الهامة التي أدخلت على عدد من سلاسل البيانات المتعلقة بالبلدان في الاقليم، أصبح مدى النشاط الاقتصادي الذي لا تشملته الاحصاءات القومية مدعاة للقلق الحاد بصفة خاصة. فانتشار الأنماط الجديدة للنتاج والمعاملات والكيانات قد جعل الإطار المؤسسي والمنهجي السابق للاحصاءات شيئا عفا عليه الزمن. والإصلاح جار ولكنه في مراحله الأولى. ومن أمثلة الآثار السلبية لوجود القديم والجديد جنبا إلى جنب ذلك التعارض القائم في الاتحاد الروسي بين بيانات نمو الناتج المحلي الاجمالي والانتاج الصناعي كما توردته Goskomstat (للجنة الحكومية المعنية بالاحصاءات في الاتحاد الروسي)، التي ترسم صورة بالغة الكآبة للاقتصاد الروسي، وبين البيانات الأخرى - وبعضها صادر عن اللجنة أيضا - مثل البيانات المتعلقة بنمو حجم مبيعات التجزئة، والزيادة في

(٧) أنظر: International Comparison of Gross Domestic Product in Europe, 1990 (United Nations: publication, Sales No.(E.94.II.E.23) and OECD, Purchasing Power Parities and Real Expenditures, vol. I, (Paris, 1992). OECD,1992).

(٨) قام المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية بجامعة هارفارد بتوزيع هذه المعدلات على أقراص بيانات، كامبريدج، ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة الأمريكية.

المدخرات، والدخل الحقيقي القابل للتصرف فيه، والصادرات إلى البلدان غير الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، وهي البيانات التي توضح أن هناك بالفعل استثناءاً لنمو النشاط الاقتصادي. ويكمن تفسير الاختلاف في أن المصدر الرئيسي لبيانات اللجنة هو القطاع الصناعي، ولا سيما المشاريع الكبيرة و/أو المملوكة للدولة. وبالتالي، فإن هناك تغطية أفضل نسبياً للقطاعات التي تمر بعمليات كبرى للتكيف والانكماش، في حين يتسم الإبلاغ عن الأنشطة السوقية الجديدة بنقص خطير، مما يسفر عن توهات احصائية تضلل صانعي القرار والمحللين.

إن الميل لنشر احصاءات مختارة في الجداول التحليلية والأجزاء السردية دون جداول البيانات الموحدة ذاتها، والعدد الكبير من الجهات المستقلة القائمة على وضع البيانات والبحوث - وذلك في حد ذاته نتيجة لرداءة الاحصاءات الرسمية - لا يؤيدان إلا إلى زيادة التشوش. لذلك يجدر إعادة التأكيد أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة أن تعامل المعلومات الاحصائية، المقدمة، وخاصة فيما يتعلق بكثير من الدول الخلف للاتحاد السوفياتي وكذلك البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقال، بوصفها تقديرات أولية عرضة لتنقيحات كبيرة^(٩).

البلدان النامية

بدأ "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣"، تقوم تقديرات نمو الناتج في البلدان النامية على بيانات ٩٣ بلدا تمثل ٩٩ في المائة من سكان جميع البلدان النامية. ويحول الناتج المحلي الإجمالي معبرا عنه بالعملة الوطنية في عام ١٩٨٨ إلى رقم دولاري. وفي الحالات التي كان فيها التحويل بسعر الصرف الرسمي يعطي نتائج غير واقعية، أدخلت تعديلات.

ويجب أن يوضع في الاعتبار أن صدق تقديرات الناتج وغيرها من البيانات الإحصائية للبلدان النامية إنما يتعلق بالمرحلة التي بلغت نظمها الإحصائية من التطور. وبتحسن هذه النظم، يمكن توقع إجراء تنقيحات في البيانات. ففي الآونة الأخيرة، أعادت تركيا، على سبيل المثال، حساب ناتجها القومي الإجمالي حتى سنة ١٩٦٨ باستخدام بيانات جديدة، مثل نتائج الدراسات الاستقصائية الحالية، وإدماج بعض البنود والقطاعات الاقتصادية الفرعية التي لم يكن يتسنى إدخالها في الحسابات القومية السنوية السابقة^(١٠). وفي

(٩) انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.II.C.1)، الإصدار الثاني - ٢، المعنون "البيانات الاقتصادية في الدول الجديدة للاتحاد السوفياتي السابق".

(١٠) State Institute of Statistics, Prime Ministry (Ankara, Republic of Turkey, Gross National

.Product: Concepts, Methods and Sources, State Institute of Statistics, 1994, pp. iii-iv

افريقيا، على وجه الخصوص، يوجد اختلاف واسع في قيم المجاميع الاقتصادية التي تقدمها مختلف المصادر الوطنية والدولية عن كثير من البلدان في المنطقة. والبيانات المتعلقة ببلدان آسيا وأوروبا، وكذلك افريقيا التي يوجد فيها منازعات وحروب أهلية ينبغي تفسيرها على أنها لا تبين سوى درجات تقريبية للحجم وبالإضافة إلى ذلك، ففي البلدان التي تعاني من ارتفاع معدلات التضخم واختلال أسعار الصرف، يمكن أن تحدث تشوهات كبيرة في بيانات الحسابات القومية. ولهذا السبب، فإن الأرجنتين، ضمن بلدان أخرى، قامت مؤخرا بتنقيح ناتجها المحلي الإجمالي في الثمانينات بمقدار ٣٠ في المائة تقريبا.

التجارة الدولية

إن المصدر الرئيسي لبيانات الجداول ألف - ١٥ إلى ألف - ١٨ المتعلقة باتجاه التجارة وهيكلها هو نظام الأمم المتحدة لبيانات التجارة وقاعدة إحصاءات التجارة الخارجية. ويقوم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإجراء التعديلات والتقديرات المتعلقة بهذه المجموعة من البيانات، كما يقوم أيضا بإعداد هذه الجداول.

وتستند قيم التجارة الواردة في الجدول ألف - ١٩ بدرجة كبيرة إلى البيانات الجمركية لتجارة البضائع، محولة إلى دولارات باستعمال متوسط أسعار الصرف السنوية، كما في منشور "الإحصاءات المالية الدولية" الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتكمل هذه البيانات بالبيانات المتعلقة بموازن المدفوعات في حالات معينة. وقد بنيت التقديرات الدولارية لقيم التجارة للسنوات حتى ١٩٩٠ في حالة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، على الأبحاث التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتتضمن البيانات الخاصة بالسنوات الأخيرة تقديرات من اللجان الإقليمية ومن إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، تم الحصول على مجاميع نمو أحجام التجارة من البيانات الوطنية، كما جمعتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، وصندوق النقد الدولي، وإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. أما الأرقام القياسية للقيم الضمنية للوحدات في الجدول ألف - ٢٠ فتحسب من قياسات القيمة والحجم. وتُعرف معدلات التبادل التجاري بأنها نسبة قيمة وحدات الصادرات إلى قيمة وحدات الواردات.

واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ألغيت المكاتب الجمركية الواقعة على الحدود بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والتي كانت تجمع وتنفص القرارات الجمركية على الصادرات والواردات الجمركية، مع بدء العمل بالسوق الوحيدة. ووضع نظام جديد لجمع المعلومات الخاصة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي يسمى إنتراستات INTRASTAT. ويعتمد نظام إنتراستات على المعلومات التي تجمع مباشرة من المشاريع وهو مرتبط بنظام إقرارات ضريبة القيمة المضافة المتصلة بالتجارة داخل الاتحاد الأوروبي، وذلك للسماح بضبط جودة البيانات الإحصائية. ومع ذلك، يبقى هناك درجة من الانقطاع بسبب التغييرات في المنهجية المتبعة.

وبالنسبة الى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، هناك عاملان يحولان دون عرض التقديرات الخاصة بقيم التجارة وأحجامها بوصفها تقديرات يعول عليها تماما أو شيئا أكثر من تقديرات أولية والعامل الأول هو التحول الذي حدث بصورة رئيسية في عام ١٩٩١، من التجارة داخل الاقليم بأسعار هي بالأحرى جزافية وبالروبل الحسابي الى التجارة بأسعار السوق العالمية بالعملات القابلة للتحويل؛ والعامل الثاني هو قصور نظم جمع البيانات في المنطقة. ويؤثر هذان العاملان الى حد كبير على امكانية التعويل على حساب التغيرات في قيم الوحدات.

وتقدر قيم وحدات الصادرات بالنسبة الى مجموعات من البلدان النامية من المتوسطات المرجحة الخاصة بأسعار الصادرات لفضات من السلع عند مجموعة توافقية من مستويات تتألف من ثلاثة أرقام وأربعة أرقام في التصنيف الموحد للتجارة الدولية، بالاستناد الى قاعدة احصاءات التجارة الخارجية (وتعكس الأوزان الترجيحية نصيب كل سلعة أو مجموعة من السلع من قيمة مجموع صادرات المنطقة). أما قيم وحدات الواردات الخاصة بمجموعات البلدان النامية فتقدر من المتوسطات المرجحة لقيم وحدات الصادرات الخاصة بمجموعات من البلدان الموردة (تعكس الأوزان الترجيحية حصص كل مجموعة موردة في قيمة واردات المنطقة).

التمويل الدولي

تتضمن "الدراسة" الحالية جداول موحدة للتحويل الصافي للموارد المالية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وعلاوة على الجداول الخاصة بموازين المدفوعات والحساب الجاري، والديون الخارجية وتدفقات مالية معينة. ويقاس التحويل الصافي بطريقتين، استنادا الى أي من التعريفين، وفق الأصل الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٨٦^(١١).

ويشمل أحد التعريفين مفهوم التحويل الصافي استنادا الى الانفاق، ويمكن عزوه بشكل عام الى نظام الحسابات القومية. ويعنى مقياس التحول الصافي هذا بالتمويل الضمني لميزان التجارة بالسلع والخدمات غير المتعلقة بعوامل الانتاج والتحويلات المتصلة بدخل العمل (لا سيما تحويلات العمال منها). وجبريا، إذا كانت س تمثل الصادرات من السلع والخدمات ودخل العمل والتحويلات، وإذا كانت م تمثل المتغير المناظر للواردات، فإن التحويل الصافي على أساس الانفاق يكون - (س - م). ويعني التحويل الصافي الموجب، أن مجموع إنفاق الاقتصاد على الانتاج المحلي والواردات يفوق قيمة الناتج المنتج محليا (بما في ذلك إيرادات العمل الأجنبية الصافية).

(١١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.86.II.C.1، المرفق الثالث.

والمفهوم الثاني هو التحويل الصافي على أساس مالي، ويعرف بأنه صافي تدفق رأس المال مخصصاً منه المدفوعات الصافية للفائدة وأرباح الأسهم. ويعرف رأس المال بحيث يشمل المنح الرسمية والمنح الخاصة (بخلاف تحويلات العمال)، والاستثمار المباشر^(١٢) وجميع التدفقات الائتمانية، بما في ذلك استخدام موارد صندوق النقد الدولي. وتنطوي هذه المعالجة على نهج قياسي واحد - وإن لم يكن الوحيد - في تناول موازين المدفوعات. وهي تضم تعريفاً للحساب الجاري بوصفه ميزان المدفوعات للسلع، وجميع الخدمات والتحويلات الخاصة، كما إنها تعامل الاقتراض من صندوق النقد الدولي بوصفه تدفقا ائتمانياً، بينما تعتبر هذه القروض في معالجات أخرى جزءاً من التغير في الاحتياطات.

وحلقة الوصل بين التعريفين للتحويل الصافي هو التغيير الصافي في الاحتياطات، أي التحويل الصافي على أساس مالي مطروحا منه الزيادة الصافية في الاحتياطات يساوي التحويل الصافي على أساس الانفاق. ولا يميز مفهوم التحويل الصافي على أساس الانفاق من الناحية الفعلية بين التغييرات في الاحتياطات وتدفقات رأس المال الأخرى، بل يضمها جميعاً باعتبار أنها تشكل وسيلة تمويل التحويل الصافي. ويركز مفهوم التحويل الصافي على أساس مالي الانتباه في الواقع على تكوين التدفقات المالية لجميع المتعاملين بخلاف المصرف المركزي للبلد المعني.

الطرائق البديلة لحساب مجاميع الناتج المحلي الإجمالي

في أيار/مايو ١٩٩٣، اعتمد موظفو صندوق النقد الدولي أسلوباً مختلفاً لحساب مجاميع الناتج المحلي الإجمالي الإقليمية والعالمية. ومنذ ذلك التاريخ، ما فتئ تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الذي يصدره الصندوق ينشر معدلات نمو الناتج الإجمالي استناداً إلى خطة ترجيح خاصة بكل بلد مستمدة من ناتج المحلي الإجمالي الذي يقاس بأوجه تعادل القدرة الشرائية، بدلاً من خطة ترجيح مستمدة من تحويلات أسعار الصرف المأخوذة من البيانات الوطنية، كما هو الشأن بالنسبة إلى "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم" وغيرها من التقارير الدولية. ونسجت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على منوال صندوق النقد الدولي فاعتمدت الطريقة البديلة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وذلك في تقريرها عن "التوقعات الاقتصادية". أما البنك الدولي فلم يتحول إلى الطريقة الجديدة شأنه في ذلك شأن الأمم المتحدة. ولا تزال مسألة أي النهجين يتعين استخدامه موضوع جدل.

(١٢) يعرف الاستثمار المباشرة على أساس المدفوعات الفعلية كي يكون متسقاً مع الممارسة التي يتبعها عدد كبير من البلدان النامية في الإبلاغ عن هذه البيانات؛ أي أن الاستثمار المباشر يستثني الإيرادات المعاد استثمارها (كما أن الدخل من الاستثمار يستثني الإيرادات المعاد استثمارها في استخراج التحويل الصافي للموارد المالية).

كان الدافع على اعتماد ترجيحات تعادل القدرة الشرائية هو الاعتقاد بأنه عند حساب مجاميع الانتاج في بلدين، ينبغي استخدام مجموعة موحدة من الأسعار لتحديد قيمة نفس الكيانات في كليهما. على أنه، في الممارسة العملية وجد أنه عندما تحول الأسعار المحلية الى دولارات، مثلا، بأسعار الصرف المتداولة في السوق، فإن أسعار نفس السلع بالدولار في البلدين كثيرا ما تختلف اختلافا كبيرا. ومن هنا فقد تمثلت استراتيجية نهج تعادل القدرة الشرائية في إعادة تحديد قيمة إجمالي الانتاج (والأمر يتعلق في الواقع بالإنفاق) في بلدان مختلفة ضمن مجموعة وحيدة من الأسعار. وبالإمكان تفسير استخدام هذه الأسعار على أنه إجابة عن السؤال الذي مفاده كيف يمكن، اذا ما أريد شراء الناتج المحلي الإجمالي في بلد معين، وفي سنة معينة بالأسعار "القياسية"، أن يقارن ذلك بشراء الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة بأكمله بنفس الأسعار وفي نفس السنة (الولايات المتحدة هي البلد المعتاد استخدامه أساسا للمقارنة).

وهناك مشكل هام يطرحه استخدام تقديرات تعادل القدرة الشرائية هذه لحساب الأحجام النسبية للبلدان المراد استخدامها كأوزان ترجيحية في المتوسطات الترجيحية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، يتمثل في أن آخر مجموعة تم استكمالها لأسعار تعادل القدرة الشرائية، وكانت لعام ١٩٨٥، تغطي مجموعة لا تتعدى ٦٤ بلدا^(١٣) وإن كان هذا العدد من البلدان كبيرا، فهو أقل بكثير من نصف المجموع العالمي، ولم تغط العملية أي جزء من أمريكا اللاتينية (بالرغم من وضع تقديرات خاصة بسبع جزر ناطقة باللغة الانكليزية من منطقة البحر الكاريبي)، والصين ومقاطعة تايوان الصينية أو أي من الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال باستثناء بولندا وهنغاريا. وبالرغم من أن برنامج المقارنات الدولية، الذي تنسق أنشطته شعبة الإحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، سيضع تقديرات لسنة مرجعية جديدة (١٩٩٣) فإن هذه التقديرات ليست متاحة بعد.

ومع ذلك، فقد لوحظت بعض أوجه التناقض، بين الناتج المحلي الإجمالي وأهم عناصر الإنفاق المكونة له متى قيست بأسعار السوق من ناحية وبين الناتج المحلي الإجمالي وعناصره مقيسة بالأسعار "الدولية" كما هي مستنبطة في عملية برنامج المقارنات الدولية من ناحية أخرى. واستنادا الى ذلك (وباستخدام بيانات أخرى جزئية للغاية بشأن أسعار الاستهلاك) استنبطت وسيلة لحساب التقريبي لمستويات تعادل القدرة الشرائية للناتج المحلي الإجمالي وأهم عناصر الإنفاق المكونة له بالنسبة الى البلدان التي لم تشارك

(١٣) انظر World Comparisons of Real Gross Domestic Product and Purchasing Power, 1985: phase

V of International Comparison programme, Series F. No.64 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.94.XVII.7).

في برنامج المقارنات الدولية، وأصبحت النتائج التي تم التوصل إليها معروفة لدى إحصائي الإحصاءات باسم جداول بن العالمية Penn World Tables^(٤٤).

وتتمثل إحدى الصعوبات الجسيمة التي يواجهها تنفيذ هذه العملية في عدم وجود أية مجموعة قياسية من الأوزان الترجيحية المستندة إلى تعادل القدرة الشرائية لأغراض حساب المجاميع الكلية. والأوزان الترجيحية التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في مجاميعها الكلية هي نتيجة دراسة مرجعية أجرتها المنظمة في عام ١٩٩٠ تغطي الدول الأعضاء الأربع والعشرين، استنبطت بالاستقراء لعام ١٩٩١، الذي يشكل السنة المرجعية بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لأغراض إعداد تقريرها "التوقعات الاقتصادية".

وهكذا، وباستثناء أسعار تركيا، لم تدرج في الحسابات أسعار أي بلد من البلدان النامية، أو أي اقتصاد من الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال^(٤٥). مع ذلك فجميع البلدان التي جرت تغطيتها كانت على الأقل مشتركة في عملية تامة من نوع برنامج المقارنات الدولية.

وفي حالة تقرير "التوقعات الاقتصادية العالمية" الذي يعده صندوق النقد الدولي، لا بد من توافر مجموعة عالمية من الأوزان الترجيحية القطرية. ولهذا الغرض، تستخدم بيانات برنامج المقارنات الدولية لعام ١٩٨٥ عندما تكون متاحة، وبالنسبة إلى البلدان غير المشتركة في برنامج المقارنات الدولية، تكمل هذه البيانات بجداول بن العالمية والتقديرات التي يضعها موظفو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وجميعها مستنبطة بالاستقراء لعام ١٩٩٠، وهو السنة الأساس بالنسبة إلى الصندوق^(٤٦). وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ الصندوق أنه قد استخدم دراسة غير منشورة أعدتها مكتب الإحصاءات في الولايات المتحدة بوصفها

(٤٤) انظر: Robert Summers and Alan Heston, "The Penn World Table (Mark 5): an expanded set of international comparisons, 1950-1988 Quarterly Journal of Economics, vol. 106. No. 2 (May), pp. 327-368.

(٤٥) وضع فريق برنامج المقارنات الدولية الخاص بأوروبا مجموعة من التقديرات المرجعية لعام ١٩٩٠، تغطي ٢٥ بلداً، ورغم أنه وسع نطاق تغطية البرنامج ليشمل ٥ بلدان أوروبية إضافية، فإن اثنين من تلك البلدان لم يعودا موجودين، هما الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية، والاتحاد السوفياتي؛ وكذلك الشأن بالنسبة إلى بلد آخر وارد في الدراسة، هو يوغوسلافيا في عام ١٩٩٠ (انظر International Comparison of Gross Domestic Product in Europe, 1990 of منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.94.II.E.23)).

(٤٦) انظر صندوق النقد الدولي، التوقعات الاقتصادية العالمية، (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، أيار/مايو ١٩٩٣).

مصدرا لتقديراته الخاصة بالصين. وهكذا، يبدو أن الأوزان الترجيحية لصندوق النقد الدولي تجمع بين التحليلات القطرية المفصلة (البلدان المشتركة في برنامج المقارنات الدولية)، والاستقراءات المنتظمة (بالنسبة الى البلدان غير المشتركة في برنامج المقارنات الدولية بصفة عامة). وكذلك آراء الخبراء بالنسبة الى الحالات التي يبدو فيها أن موظفي الصندوق يرون أن المنهجية العامة غير ملائمة.

وعلى الإجمال، لا يمكن تطبيق نهج تعادل القدرة الشرائية أو نهج أسعار الصرف في ترجيح بيانات الناتج المحلي الإجمالي القطرية بطريقة خالصة نظريا أو ثابتة باستمرار. وهناك احتياجات هائلة الى البيانات اللازمة لبرنامج للمقارنة الدولية عالمي حقا، بالرغم من أن تغطية برنامج المقارنات الدولية تزداد في كل دورة، وأن بيانات عام ١٩٩٣ تبشر بتقدم كبير بالنسبة الى ما هو متاح حتى الآن. ويمكن توقع المزيد من التحسن في بيانات تعادل القدرة الشرائية نتيجة للجهود الجارية التي يضطلع بها البنك الدولي وشعبة الاحصاءات في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات فيما يتعلق بتقدير تعادلات القدرة الشرائية بالنسبة الى عدد كبير من البلدان غير المشتركة في برنامج المقارنات الدولية، وذلك من خلال "نهج للمعلومات المحدودة النطاق". ومن هنا، فإن الجمع بين نتائج الدراسات الاستقصائية المحدودة النطاق والدراسات الاستقصائية الكاملة النطاق من شأنه أن يسفر عن تقديرات لتعادل القدرة الشرائية من نوع تقديرات برنامج المقارنات الدولية بالنسبة الى أغلبية بلدان العالم في السنوات المقبلة.

وبالمثل، لما كان نظام الأوزان الترجيحية القائم على أسعار الصرف يفترض وجود عالم تسوده أسواق العملات الأجنبية والاقتصادات المحلية التي تعمل في ظروف تنافسية متحررة، فقد تعرض تطبيقه الى قيود الرقابة على الصرف والتشويهاات الخطيرة لأسعار السوق في كثير من البلدان. ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه العالمي الى تحرير الاقتصاد والهدف المتمثل في تحقيق إمكانية التحويل الكامل حيث لا توجد، قد يجعل من المستطاع مع مرور الزمن تطبيق طريقة أسعار الصرف على نحو أكثر ثباتا. وحتى مع تحقق ذلك، فإن الطرائق مختلفة نظريا، وتؤدي بالتالي الى قياسات مختلفة لنمو الناتج العالمي.

ما حجم الاختلاف الحادث على الصعيد العملي؟

إن ثمة اختلافات نظامية في معدلات النمو الإجمالية عند حسابها باستخدام الأوزان الترجيحية لأسعار الصرف والأوزان الترجيحية لتعادلات القوة الشرائية. وهذا يتضح من الشكل ألف-١، الذي يستخدم تقديرات الناتج المحلي الإجمالي المتعلقة بذات البلد الواحد ونفس التغطية القطرية لكلا النموذجين العالميين، ومن ثم، فإن الخطين لا يختلفان إلا في الأوزان المستخدمة لتكوين المتوسطات العالمية.

والاختلاف في تقديرات النمو العالمي الواردة في الشكل ألف-١ سهلة التفسير: فالاقتصادات النامية بآسيا، التي تمثل حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي بالبلدان النامية، تنمو بشكل أسرع من نمو بقية مناطق العالم، ووزن هذه الاقتصادات في إطار تعادل القوة الشرائية يفوق وزنها في إطار خطط أسعار الصرف. والسبب الرئيسي يرجع إلى اتجاه الأسعار الفعلية للسلع والخدمات غير القابلة للتداول اتجاها قويا نحو الانخفاض بالنسبة للسلع القابلة للتداول في البلدان المنخفضة الدخل، وذلك بشكل أكبر مما هو حادث في البلدان ذات الدخل الأعلى، مما يعزى بشكل أساسي إلى انخفاض معدلات الأجور الحقيقية في البلدان الفقيرة نسبيا، ومن ثم، فعندما يجري إعادة تقييم الناتج في مجموعة موحدة من الأسعار، يلاحظ أن أسعار

الشكل ألف ١ - نمو الناتج العالمي الإجمالي

تلك السلع والخدمات غير القابلة للتداول تتعرض لارتفاع كبير. ومجموعة الأسعار الناتجة في هذا الشأن تعد أقرب إلى الأسعار الفعلية في الاقتصادات الأكبر حجماً منها إلى الأسعار في الاقتصادات الأصغر^(١٧)، مما يعود إلى دخول الحجم النسبي للنتائج المحلي الإجمالي للبلدان في صيغة حساب متوسط الأسعار.

ومن ثم، فإن قيمة عملية ترجيح تعادلات القوة الشرائية تتوقف على موثوقية الأوزان المعزاة إلى البلدان الكبيرة السريعة النمو والتي تعد مع ذلك منخفضة الدخل (والصين هي أبرز هذه البلدان بصفة خاصة). وحساب كافة الأسعار التي تستند إليها ترجيحات تعادلات القوة الشرائية يستتبع القيام بكم هائل من التقديرات والآراء والحلول التوفيقية، وإن كان من الممكن أن يتدرب الخبراء على تناول مثل هذه المواضيع. والصعوبة في هذا المقام تتمثل فيما يلي:

"إن المقارنات الكمية المباشرة بين الحالات الاقتصادية، التي لا توجد بينها نقاط مشتركة كثيرة، تتسم بالصعوبة في جوهرها، وليس هذا من منطلق صعوبة العثور على بيانات مشتركة كافية يمكن أن تستند إليها مقارنات ذات معنى فحسب، وإنما يرجع هذا أيضاً إلى اعتبارات مفاهيمية ونظرية. وقد ينشأ في الواقع موقف يتسم بعدم جدوى أي محاولة لإجراء مثل هذه المقارنات، وذلك رغم تصميم بعض المحللين ورأسمي السياسات على محاولات إجرائها^(١٨)".

وثمة مشكلة أخرى، مع هذا، في استخدام الترجيحات المستندة إلى تعادلات القوة الشرائية فيما يتعلق بحساب نمو الانتاج العالمي. فمعنى المجموع ليس واضحاً. فعند حساب النمو الاقتصادي العالمي بالأسلوب التقليدي، يلاحظ أن التنفيذ قد يكون متعذراً ولكن المعنى مباشر ولا غموض فيه: فهو يتضمن التغييرات الحادثة في مؤشر (لاسبرس) الكمي بمرور الوقت. وهذا المؤشر يمكن تعريفه بأنه مجموع الناتج العالمي في أسعار سنة أساسية، أو أنه، على نحو معادل، متوسط مرجح لنمو مكونات هذا الناتج، حيث تمثل الأوزان حصص قيم الناتج العالمي في السنة الأساسية. والعناصر التي نوقشت في هذا المقام تمثلت في الناتج المحلي الإجمالي بكل بلد، وإن كان يمكن أيضاً أن تتمثل في الناتج العالمي للقطاعات المنتجة (الزراعة والتعدين وما إليها) أو في الدخول الآتية من عوامل الإنتاج مع بعض التعديلات. وفي حالة قياس المتوسطات المرجحة لكافة الفروع المختلفة قياساً سليماً، يلاحظ أن هذه المتوسطات ستنتج نفس معدل

(١٧) تبين من إحدى الدراسات أنه في حالة تساوي الأوزان الترجيحية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المرتفعة الدخل، فإن الناتج المحلي الإجمالي الفردي (الناجم عن تحويل تعادلات القوة الشرائية) سوف يهبط بمعدل ٩ - ١٣ في المائة بالنسبة لأشد البلدان فقراً (Irving G. Kravis, "The Three Faces of", The World Bank Research Observer, Vol. 1, No. 1, January 1986 p. 21). (International Comparison project).

(١٨) انظر لجنة الاتحادات الأوروبية وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة ونظام الحسابات القومية للبنك الدولي، ١٩٩٣، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XVII.4)، الفقرة ١٦ - ٨٥.

النتاج العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي حالة حساب الناتج العالمي كل سنة بالمعدلات الإسمية، فإن مؤشر (لاسبرس) يمكن استخدامه لاستنباط عامل انكماش الانتاج العالمي الضمني. ومعنى ذلك هو الامتداد المباشر للعوامل الانكماشية الضمنية للناتج المحلي الإجمالي على صعيد البلدان.

ومؤشر (لاسبرس) ليس مؤشرا مثاليا، ولكنه مؤشر تعرض لدراسات كثيرة. وخواصه معروفة. ولكن ما هو معنى نمو الناتج العالمي الإجمالي الحقيقي عند تقييمه بأوزان تعادلات القوة الشرائية؟ يبدو أن ذلك يمثل التغييرات الحادثة في مؤشر (لاسبرس) الكمي. على أن الإنفاق إذا قوم بأسعار السنة الأساسية لا يعطي نفقات فعلية، وإنما بالأحرى ما كانت ستكون عليه هذه النفقات لو أن الأسعار كانت تشكل مستويات لتعادلات القوة الشرائية مع القيام في الوقت الذي يمنع فيه السكان والمؤسسات من تكييف أنشطتها وفق الأسعار الجديدة. وفي هذا الشأن، يلاحظ أن المحذور الذي لفت إليه واضعو جداول بن العالمية (Penn World Tables)، وفيما يتصل باستخدام تقديراتهم لتعادلات القوة الشرائية في تحليلات النفقات الفعلية، تحذير ذو موضوع: "ورغم كل شيء، فإن سكان أي بلد يواجهون ما لديهم من أسعار، ولا يواجهون الأسعار العالمية"^(١٩)

قائمة بالجدول

أولا - الإنتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
٥١٢	ألف - ١ السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي، ١٩٧٥-١٩٩٤
٥١٣	ألف - ٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ١٩٨٥-١٩٩٥
٥١٤	ألف - ٣ الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٥-١٩٩٥
٥١٥	ألف - ٤ البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حسب مجموعة البلدان ١٩٨٥-١٩٩٥
٥١٦	ألف - ٥ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٣
٥١٨	ألف - ٦ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: معدلات البطالة، ١٩٨٥-١٩٩٥
٥١٩	ألف - ٧ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: التضخم في أسعار المستهلك، ١٩٨٥-١٩٩٥
٥٢٠	ألف - ٨ البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: المؤشرات المالية، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٢١	ألف - ٩ البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: أسعار الصرف السائدة، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٢٢	ألف - ١٠ الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٢٤	ألف - ١١ البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٣
٥٢٦	ألف - ١٢ البلدان النامية: هيكل التجارة في السلع والخدمات، ١٩٨٠-١٩٩٢
٥٢٨	ألف - ١٣ البلدان النامية: التضخم ١٩٨٥-١٩٩٥
٥٢٩	ألف - ١٤ بلدان أو مناطق نامية مختارة: أسعار الصرف الحقيقية السائدة، ١٩٨٤-١٩٩٤

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
<u>ثانيا - التجارة الدولية</u>	
٥٣٠	ألف - ١٥ اتجاه التجارة: الصادرات، ١٩٩٢-١٩٨٠
٥٣١	ألف - ١٦ اتجاه التجارة: الواردات (فوب)، ١٩٩٢-١٩٨٠
٥٣٢	ألف - ١٧ التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات ١٩٩٢-١٩٨٠
٥٣٣	ألف - ١٨ التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات ١٩٩٢-١٩٨٠
٥٣٤	ألف - ١٩ التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٩٥-١٩٨٥
٥٣٧	ألف - ٢٠ التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٩٥-١٩٨٥
٥٣٩	ألف - ٢١ الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٩٤-١٩٨٤
<u>ثالثا - الحالة المالية الدولية والأسواق المالية</u>	
٥٤٠	ألف - ٢٢ ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٤١	ألف - ٢٣ معاملات الحساب الجاري: البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٤٣	ألف - ٢٤ معاملات الحساب الجاري: الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٤٥	ألف - ٢٥ معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٤٨	ألف - ٢٦ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٥١	ألف - ٢٧ التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٥٥	ألف - ٢٨ الاحتياطات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٥٦	ألف - ٢٩ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق، ١٩٩٤-١٩٨٤
٥٥٨	ألف - ٣٠ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: حسب المرفق، ١٩٩٤-١٩٨٤

<u>الصفحة</u>	<u>الجدول</u>
٥٥٩	ألف - ٣١ الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٦٠	ألف - ٣٢ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها، ١٩٨٢-١٩٩٣
٥٦٢	ألف - ٣٣ التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية، ١٩٨٢-١٩٩٣
٥٦٣	ألف - ٣٤ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٦٤	ألف - ٣٥ الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٦٨	ألف - ٣٦ الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٧١	ألف - ٣٧ مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٧٣	ألف - ٣٨ إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين، ١٩٨٤-١٩٩٤
٥٧٤	ألف - ٣٩ اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية، ١٩٨٣-١٩٩٥
<u>رابعا - سوق النفط الدولية</u>	
٥٧٦	ألف - ٤٠ الطلب العالمي على النفط، ١٩٨٦-١٩٩٥
٥٧٧	ألف - ٤١ الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٧٠-١٩٩٤
٥٧٨	ألف - ٤٢ انتاج النفط الخام لبلدان الأوبك، ١٩٩٤
٥٧٩	ألف - ٤٣ قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ١٩٧٠-١٩٩٤

أولا - الانتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

الجدول ألف - ١ السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على الصعيد العالمي، ١٩٧٥-١٩٩٤

نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد (النسبة المئوية للتغير السنوي)	نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار بأسعار ١٩٨٨)	الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الدولارات بأسعار ١٩٨٨)		معدل نمو السكان (النسبة المئوية للتغير السنوي)		السكان (بالملايين)				
		١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٩٤			
-١٩٨٥ ١٩٩٤	-١٩٧٥ ١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٨٤	-١٩٨٥ ١٩٩٤	-١٩٧٥ ١٩٨٤	١٩٩٤	١٩٨٤	
٢,٠	٢,١	١٩ ٤٢٩	١٥ ٩٧٣	١٥ ٨٩٣	١٢ ٢٨٣	٠,٦	٠,٦	٨١٨	٧٦٩	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
١,٥	١,٥	٢١ ٢٦٢	١٨ ٢٥٦	٥ ٥٤٩	٤ ٣٠٨	١,٠	١,٠	٢٦١	٢٣٦	الولايات المتحدة
٢,٠	٣,١	١٥ ٦٨٦	١٢ ٩١٦	٥ ٨٠٤	٤ ٦٢٥	٠,٣	٠,٣	٣٧٠	٣٥٨	الاتحاد الأوروبي ^(أ)
٢,٩	٢,٨	٢٦ ٩٣٥	٢٠ ٢٨٠	٣ ٣٦٧	٢ ٤٣٤	٠,٤	٠,٩	١٢٥	١٢٠	اليابان
٤,٢-	..	٣ ٤٤٨	٥ ٢٨٦	١ ٣٤٨	١ ٩٦١	٠,٥	٠,٨	٣٩١	٣٧١	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢,٩-	..	٤ ٦٤٣	٦ ٢٣٦	٤٦٠	٦٠٥	٠,٢	٠,٧	٩٩	٩٧	أوروبا الشرقية
٤,٧-	..	٣ ٠٤٢	٤ ٩٤٩	٨٨٨	١ ٣٥٦	٠,٦	٠,٨	٢٩٢	٢٧٤	الاتحاد السوفياتي السابق
٢,٠	١,٧	٩٣٩	٧٦٨	٤ ١٤٤	٢ ٧٧٧	٢,٠	٢,١	٤ ٤١١	٣ ٦١٥	البلدان النامية ^(ب)
٠,٥	٠,٧	٢ ٠٧٩	١ ٩٧٥	٩٨٤	٧٧١	٢,٠	٢,٣	٤٧٤	٣٩٠	حسب المنطقة
١,٠-	٠,٣	٦١٨	٦٨٥	٤٣٧	٣٦٥	٢,٩	٢,٨	٧٠٨	٥٣٣	أمريكا اللاتينية
٢,٨-	٢,٣-	٣ ٢١٥	٤ ٢٦١	٤٨٩	٤٦٥	٣,٤	٣,٧	١٥٢	١٠٩	افريقيا
٣,٩	٣,٧	٧٦٧	٥٢٣	١ ٣٦٩	٧٦١	٢,١	٢,٢	١ ٧٨٤	١ ٤٥٥	غرب آسيا
٨,٣	٦,٢	٦٠٩	٢٧٤	٧٣٦	٢٨٩	١,٤	١,٥	١ ٢٠٩	١ ٠٥٥	جنوب وشرق آسيا
١,٤-	١,٩	١ ٥١٦	١ ٧٥١	١٢٨	١٢٦	١,٦	١,٨	٨٥	٧٢	الصين ^(ج)
										البحر المتوسط
										حسب المجموعة التحليلية
٣,٥-	٣,٠-	٣ ٦٠٦	٥ ١٥٥	٤٠٦	٤١٧	٣,٤	٤,١	١١٣	٨١	بلدان رأس المال الفائض
٢,٧	٢,٤	٨٧٠	٦٦٩	٣ ٧٣٧	٢ ٣٦١	٢,٠	٢,١	٤ ٢٩٩	٣ ٥٣٤	البلدان المستوردة لرأس المال
٦,٥	٦,٣	٧ ٠٥٤	٣ ٧٧١	٥٢٧	٢٥٣	١,١	١,٧	٧٥	٦٧	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٢,٣	٢,٠	٧٦٠	٦٠٩	٣ ٢١٠	٢ ١٠٨	٢,٠	٢,١	٤ ٢٢٤	٣ ٤٦٧	بلدان أخرى
										بند تذكيري
١,٧-	١,٠-	٢٧٥	٣٦١	١١٨	١٠٥	٣,٠	٢,٩	٤٣٠	٣١٩	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٠,١	٠,٦	١ ٦٩٩	١ ٥٩١	١ ٠٨٤	٨٧٠	٢,١	٢,٤	٦٣٨	٥١٧	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة تشملها ألمانيا، وبالتالي تشملها الجماعة الأوروبية اعتبارا من عام ١٩٩١.

(ب) تشمل ٩٣ بلدا تمثل ٩٩ في المائة من سكان البلدان النامية كلها.

(ج) الناتج المادي الصافي حتى عام ١٩٨٨.

الجدول ألف - ٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(١)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (ب)	١٩٩٥ (ج)	
٣,٤	٢,٨	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٢,٥	٠,٨ ♦	١,٥	١,٠	٢,٩	٢ ٣/٤	جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٣,٤	٢,٩	٣,٣	٤,٦	٣,٣	٢,٥	٠,٩ ♦	١,٦	١,١	٢,٩	٢ ٣/٤	البلدان الصناعية الرئيسية
١,٩	٢,٢	١,٤	٣,٧	٣,٣	٤,٧	١,٢ ♦	٢,١	١,١-	٢,٩	٣	ألمانيا
٢,٦	٢,٩	٣,١	٤,١	٢,٩	٢,١	١,٣	٠,٩	٠,٧-	٢,٢	٣	إيطاليا
١,٩	٢,٥	٢,٣	٤,٥	٤,٣	٢,٥	٠,٨	١,٢	١,٥-	٢,٦	٣ ١/٤	فرنسا
٤,٨	٣,٣	٤,٣	٤,٩	٢,٥	٠,٢-	٢,٢-	١,٠	٢,٢	٤,٥	٤	كندا
٣,٨	٤,٣	٤,٨	٥,٠	٢,٢	٠,٤	٢,٠-	٠,٥-	٢,١	٣,٩	٣ ١/٤	المملكة المتحدة
٣,٢	٢,٩	٣,١	٣,٩	٢,٥	١,٢	٠,٦-	٢,٣	٢,١	٤,١	٣	الولايات المتحدة
٥,٠	٢,٦	٤,١	٦,٢	٤,٧	٤,٨	٤,٣	١,١	٠,٢-	٠,٦	١ ١/٢	اليابان
٣,٠	٢,٥	٣,٣	٣,٥	٣,٧	٢,٦	٠,٦	٠,٩	٠,١	٣,٠	٣	بلدان صناعية أخرى
											بند تذكيري
٢,٦	٢,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٤	٢,٧	٠,٦ ♦	١,٠	٠,٥-	٢,٧	٣	أوروبا الغربية
٢,٥	٢,٨	٢,٩	٤,١	٣,٤	٢,٧	٠,٦ ♦	١,٠	٠,٥-	٢,٧	٣	الاتحاد الأوروبي
٤,٢	٣,٣	٢,٠	١,٨	٢,٨	٢,١	٠,٥	٠,٩	٠,٢	٣,٢	٣	بلدان أخرى

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة: فمنذ عام ١٩٩١، أصبحت ألمانيا تشمل الاقليم الشرقي.

(أ) بيانات مجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة استخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الاجمالي مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات تستند إلى مشروع "فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية" (مشروع لينك).

الجدول ألف - ٣ الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)^(١)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٥ ^(ج)	
٢,٠	٣,٥	٢,٦	٤,٥	٢,١	٦,٢-	٨,٨-♦	١٥,٥-	٨,٦-	٩,٩-	٦-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(د)
١,٧	٣,٦	٢,٨	٥,٣	٣,٠	٤,٠-	٨,٠-	١٨,٣-	١٢,٠-	١٦,٣-	١١ ١/٢-	الاتحاد السوفياتي والدول التي خلفته
٢,٦	٣,٢	٢,٢	٢,٧	٠,١	١١,٣-	١١,٣-♦	٤,٧-	١,٠	٣,٨	٣ ١/٤	أوروبا الشرقية ^(د)
١,٨	٥,٦	٠,٨-	١,٤-	٩,٨	١٣,١-	٢٩,٤-	٦,٠-	١١,٠	٨,٠	٥	ألبانيا
٢,٧	٤,٢	٦,١	٢,٦	١,٤-	٩,١-	١١,٧-	٥,٧-	٢,٤-	١,٤	٢	بلغاريا
٣,٦	٤,٢	٢,٠	٤,٤	٠,٢	١١,٦-	٧,٦-	١,٥	٣,٨	٥,٠	٤ ١/٤	بولندا
٢,٢	١,٨	٠,٨	٢,٦	١,٣	٤,٧-	١٤,٤-	٧,١-	٠,٩-	٢,٧	٤ ٣ ١/٤	تشيكوسلوفاكيا السابقة الجمهورية التشيكية الجمهورية السلوفاكية
٠,١-	٢,٣	٠,٨	٠,٥-	٥,٨-	٥,٦-	١٢,٩-	١٣,٦-	١,٤	٣,٤	٤	رومانيا
٠,٣-	١,٥	٣,٨	٢,٧	٣,٨	٣,٥-	١١,٩-	٤,٣-	٢,٣-	٢,٥	١/٤	هنغاريا
							٣١,٦-	١٤,٤-	١,٩	٢ ١/٤	دول بحر البلطيق
							١٤,٨-	٧,٨-	٤,٠	٤ ١/٤	استونيا
							٣٤,٩-	١٤,٩-	١,٠	٢ ١/٤	لاتفيا
							٣٥,٠-	١٧,٠-	١,٥	٢ ١/٤	ليتوانيا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) المجاميع بالنسبة لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة حسب الناتج المحلي الإجمالي بدولارات عام ١٩٨٨ (للاطلاع على المنهجية، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩٢، المرفق، نص تمهيدي)، منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.92.II.C.1 والتصويبات).

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات.

(د) باستثناء البانيا؛ وتشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية حتى عام ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٤ البلدان النامية: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب مجموعة البلدان، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤ (ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٥	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٣,٤	٣,٠	٣,٥	٤,٥	٤,١	٣,٨	٣,٣	جميع البلدان النامية
											حسب المنطقة:
١ ١/٤	٤,٤	٣,٠	٢,٢	٢,٩	-٠,١	١,٠	-٠,٧	٣,٠	٤,٢	٣,٦	أمريكا اللاتينية
٣	٢,١	-٠,٥	-٠,٨	١,٣	٢,٢	٣,٠	٢,٧	-٠,٦	١,٥	٣,٦	افريقيا
١ ١/٤	-٠,٤	٢,٢	٥,٧	-٠,٢	١,٩	٣,٢	-٠,٠	-٠,٨	٣,١-	٣,٦-	غرب آسيا
٧	٦,٥	٥,٥	٥,٢	٥,٤	٦,٤	٦,١	٨,٥	٦,٩	٦,٢	٣,٦	جنوب وشرق آسيا
١٠	١١,٨	١٣,٤	١٣,٢	٨,٠	٣,٩	٤,٣	١١,٣	١١,١	٨,٥	١٢,٩	الصين ^(ج)
٢ ١/٤	٢,٨-	-٠,١-	١,٤-	٥,٦-	١,١	-٠,٤	-٠,٨	١,١	٥,٥	٢,٨	البحر المتوسط
											حسب المجموعة التحليلية
١	-٠,٥-	١,٨	٥,٣	١,٤-	١,٤	٣,٦	١,١-	١,٨-	٤,٥-	٤,٨-	بلدان رأس المال الفائض
٥ ١/٤	٦,٠	٥,٣	٤,٨	٤,١	٣,٣	٣,٥	٥,٢	٥,٠	٥,١	٤,٧	بلدان مستوردة لرأس المال
٢ ١/٤	٣,٢	٢,١	٤,٣	٤,٦	٥,١	٣,٠	٣,٥	١,٧	١,٠	٣,٥	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
٦ ١/٤	٦,٨	٦,٣	٥,٠	٣,٩	٢,٧	٣,٦	٥,٧	٦,٠	٦,٤	٥,١	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
٧ ١/٤	٧,٦	٦,٢	٥,٦	٧,٧	٦,٩	٦,٢	٩,٦	١١,٧	١١,٠	٣,٨	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٦	٦,٧	٦,٣	٤,٩	٣,١	١,٩	٣,١	٥,٠	٥,٠	٥,٧	٥,٣	بلدان أخرى
											بند تذكيري
٣	٢,١	-٠,٥-	-٠,٠	-٠,٤	١,٢	١,٥	٢,٩	-٠,٦	٢,٦	١,٩	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١ ١/٤	٤,٤	٢,٢	١,٤	٢,٢	-٠,٢-	١,٣	١,٢	٢,٤	٤,١	٣,٤	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات تستند جزئيا الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

(ج) الناتج المادي الصافي حتى ١٩٨٤، والبيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨٣-١٩٨٩ هي تقديرات حكومية.

الجدول ألف - ٥ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: الاستثمار والادخار
والتحويلات الصافية، ١٩٨٠-١٩٩٣

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

التحويلات المالية الصافية	الادخار المحلي الإجمالي			الاستثمار المحلي الإجمالي		
	الادخار الخاص	الادخار الحكومي	المجموع			
٠,٣-	٢٢,٧	٠,٩	٢٣,٧	٢٣,٤	١٩٨٠	المجموع ^(١)
٠,٤-	٢٢,٤	٠,٦-	٢١,٨	٢١,٤	١٩٨٥	
٠,٠	٢١,٠	١,٢	٢٢,٢	٢٢,٢	١٩٩٠	
٠,٨-	٢١,٥	٠,٦	٢٢,١	٢١,٣	١٩٩١	
١,١-	٢٢,١	٠,٤-	٢١,٧	٢٠,٦	١٩٩٢	
١,٤-	٢١,٧	٢٠,٣	١٩٩٣	
٠,٥	٢١,٩	٠,٨	٢٣,٢	٢٢,٧	١٩٨٠	البلدان الصناعية الرئيسية ^(١)
٠,٥	٢١,٦	٠,٨-	٢٠,٩	٢١,٤	١٩٨٥	
٠,٠	٢٠,٩	١,١	٢٢,٠	٢٢,٠	١٩٩٠	
٠,٨-	٢١,٣	٠,٧	٢٢,٠	٢١,٣	١٩٩١	
١,١-	٢١,٩	٠,٢-	٢١,٧	٢٠,٦	١٩٩٢	
١,٢-	٢١,٧	٢٠,٥	١٩٩٣	
٠,٥	٢٠,٥	٢,٤	٢٢,٩	٢٣,٤	١٩٨٠	ومنها: ألمانيا
٢,٥-	٢٠,٥	٢,٦	٢٣,١	١٩,٦	١٩٨٥	
٥,٩-	٢٦,٠	١,٣	٢٧,٣	٢١,٤	١٩٩٠	
٥,٦-	٢٦,٦	١,٠	٢٧,٧	٢٢,٠	١٩٩١	
٦,٧-	٢٥,٩	١,٦	٢٧,٥	٢٠,٨	١٩٩٢	
٧,٦-	٢٦,٥	١٨,٩	١٩٩٣	
٠,٦	١٩,٥	٠,١-	١٩,٣	١٩,٩	١٩٨٠	الولايات المتحدة
٣,٠	١٩,٧	٢,٥-	١٧,٢	٢٠,٢	١٩٨٥	
١,٥	١٧,٧	٢,٠-	١٥,٧	١٧,٢	١٩٩٠	
٠,٥	٨,٠	٢,٩-	١٥,١	١٥,٦	١٩٩١	

التحويلات المالية الصافية	الادخار المحلي الإجمالي			الاستثمار المحلي الإجمالي		
	الادخار الخاص	الادخار الحكومي	المجموع			
٠,٧	١٨,٩	٣,٩-	١٥,٠	١٥,٧	١٩٩٢	
١,٢	١٥,٢	١٦,٥	١٩٩٣	
٠,٩	٢٨,٢	٣,٢	٣١,٣	٣٢,٢	١٩٨٠	اليابان
٣,٤-	٢٦,٦	٤,٩	٣١,٥	٢٨,٢	١٩٨٥	
٠,٧-	٢٤,٥	٩,٠	٣٣,٥	٣٢,٨	١٩٩٠	
١,٨-	٢٤,٨	٩,٥	٣٤,٣	٣٢,٥	١٩٩١	
٢,٤-	٢٤,٩	٨,٧	٣٣,٦	٣١,٢	١٩٩٢	
٢,٣-	٣٢,٧	٣٠,٣	١٩٩٣	

المصادر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الحسابات القومية" ومعلومات وطنية زودت بها الشعبة الإحصائية في إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) حولت البيانات المعدة بالعملة الوطنية إلى دولارات بغرض الحصول على المجاميع بأسعار الصرف المتوسطة

السنوية.

الجدول ألف - ٦ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: معدلات البطالة، ١٩٨٥-١٩٩٥^١

(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

١٩٩٥ (د)	١٩٩٤ (ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٧ ¼	٧,٨	٧,٧	٧,٣	٦,٦	٦,٠	٦,١	٦,٦	٧,٢	٧,٦	٧,٧	مجموع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٦ ¼	٦,٨	٦,٩	٦,٨	٦,٢	٥,٦	٥,٧	٦,١	٦,٧	٧,١	٧,٢	البلدان الصناعية الرئيسية
٦ ¼	٦,٩	٦,١	٤,٦	٤,٢	٤,٩	٥,٦	٦,٢	٦,٢	٦,٤	٧,٢	ألمانيا
١١	١١,٣	١٠,٢	١٠,٥	٩,٩	١٠,٣	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٥	٩,٦	إيطاليا
١٢ ¼	١٢,٥	١١,٦	١٠,٤	٩,٤	٨,٩	٩,٤	١٠,٠	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٢	فرنسا
٩ ¼	١٠,٣	١١,٢	١١,٣	١٠,٢	٨,١	٧,٥	٧,٧	٨,٨	٩,٥	١٠,٤	كندا
٨ ¼	٩,٥	١٠,٣	٩,٩	٨,٨	٦,٨	٧,١	٨,٥	١٠,٣	١١,٢	١١,٢	المملكة المتحدة
٥ ¼	٦,٠	٦,٧	٧,٣	٦,٦	٥,٤	٥,٢	٥,٤	٦,١	٦,٩	٧,١	الولايات المتحدة
٢ ¼	٢,٩	٢,٥	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,٣	٢,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٦	اليابان
١٢ ¼	١٢,٣	١١,٦	٩,٨	٨,٧	٧,٩	٨,١	٩,١	٩,٦	٩,٩	١٠,٣	بلدان صناعية أخرى
											بند تذكيري
١٠ ¼	١٠,٧	١٠,٠	٨,٨	٧,٩	٧,٦	٨,٢	٩,٠	٩,٦	٩,٨	٩,٩	أوروبا الغربية
١٠ ¼	١٠,٩	١٠,٢	٨,٩	٨,١	٧,٧	٨,٤	٩,٣	٩,٩	١٠,١	١٠,٢	الاتحاد الأوروبي
٤ ¼	٤,٤	٤,٦	٤,٠	٢,٩	٢,٣	٢,٢	١,٧	١,٣	١,٣	١,٦	بلدان أخرى

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) فيما يتعلق بالبلدان السبعة المبينة وب عشرة بلدان أخرى، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة لأغراض المقارنة بين البلدان وعلى الفترات الزمنية، وفقا لتعريفات مكتب العمل الدولي (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "المعدلات الموحدة للبطالة: المصادر والأساليب" (باريس، ١٩٨٥))؛ واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية بالنسبة للبلدان الأخرى.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات، تستند إلى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

الجدول ألف - ٧ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: التضخم في أسعار المستهلك، ١٩٨٥
١٩٩٥^(ب)

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٥ ^(ع)
٤.٠	٢.٢	٢.٨	٣.٢	٤.٤	٥.٠	٤.٣	٣.١	٢.٦	٢.٣	٢ ¼
٣.٧	١.٨	٢.٦	٣.٠	٤.٢	٤.٨	٤.٢	٢.٩	٢.٥	٢.٢	٢ ¼
٢.٢	-٠.٢	-٠.٣	١.٣	٢.٧	٢.٧	٣.٥	٤.٠	٤.١	٣.٠	٢ ¼
٩.٢	٥.٨	٤.٧	٥.١	٦.٢	٦.٥	٦.٣	٥.٢	٤.٥	٤.١	٤ ¼
٥.٨	٢.٦	٣.٣	٢.٨	٣.٤	٣.٤	٣.٢	٢.٤	٢.١	١.٧	٢
٤.٠	٤.١	٤.٤	٤.٠	٥.١	٤.٧	٥.٦	١.٥	١.٩	-٠.٢	٢
٦.١	٣.٥	٤.١	٤.٨	٧.٨	٩.٥	٥.٩	٣.٧	١.٦	٢.٥	٣ ¼
٣.٧	١.٨	٣.٧	٤.٠	٤.٩	٥.٤	٤.٢	٣.١	٢.٧	٢.٧	٣ ¼
٢.٠	-٠.٦	-٠.١	-٠.٧	٢.٢	٣.١	٣.٣	١.٧	١.٢	-٠.٧	½
٥.٩	٤.٨	٤.٢	٤.٢	٥.٢	٦.١	٥.٢	٤.٠	٣.٧	٣.١	٣ ¼
٥.٣	٢.٩	٢.٩	٣.٣	٤.٨	٥.٥	٤.٩	٤.٠	٣.٤	٣.٠	٣
٥.٤	٢.٩	٢.٩	٣.٣	٤.٨	٥.٥	٤.٩	٤.٠	٣.٤	٣.١	٣ ¼
٣.٧	٢.٥	٣.٧	٣.٤	٣.٥	٥.٠	٥.١	٣.٥	٣.٠	١.٠	٢

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي.

(أ) تمثل بيانات مجموعات البلدان متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات جزئية.

(ج) توقعات، تستند إلى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك).

الجدول ألف - ٨ - البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: المؤشرات المالية، ١٩٨٤-١٩٩٤

	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
نمو النقود الحقيقي ^(ب) (النسبة المئوية للتغير)												
ألمانيا	٣.٥	٥.٧	٣.٢	٤.٠	٤.٢	٢.٦	١٤.٩	٢.٤	٢.٤	٨.١	٠.٥	
إيطاليا	٠.٠	١.٧	٠.٦	١.٣	٤.٨	١.٠	١.٠	١.٣	٠.٦	٢.٧	١.٠	
فرنسا	١.١	١.٠	٢.٣	٣.٥	٢.٧	٠.٦	٠.٧	٣.٥	٢.٣	١.٤	١.٥	
كندا	٢.٨	٢.٧	٥.٤	٣.٩	٥.٦	٨.٣	٤.٤	١.٧	٨.٥	٩.٦	٧.٣	
المملكة المتحدة	٦.٦	٥.٣	١٨.٧	١٥.٣	١٠.٦	١٢.٧	٣.٩	٥.٠	٢.١	٣.٠	١.٠	
الولايات المتحدة	٦.٣	٥.٠	٧.٧	٠.٢	٢.٢	١.٥	٢.٣	١.٥	١.٥	٠.٨	١.٣	
اليابان	٤.٥	٧.٢	٧.٤	١١.١	٩.٤	٩.٧	٥.٨	٠.٦	١.٧	١.٣	٢.٦	
أسعار الفائدة في الأجل القصير ^(ب) (النسبة المئوية)												
ألمانيا	٥.٥	٥.٢	٤.٦	٣.٧	٤.٠	٦.٦	٧.٩	٨.٨	٩.٤	٧.٥	٥.٤	
إيطاليا	١٧.٣	١٣.٧	١١.٤	١٠.٧	١١.١	١٢.٦	١٢.٤	١٢.٥	١٤.٣	١٠.٦	٩.٢	
فرنسا	١١.٧	٩.٩	٧.٧	٨.٠	٧.٥	٩.١	٩.٩	٩.٥	١٠.٤	٨.٨	٥.٧	
كندا	١٠.١	٩.٨	٨.٢	٨.٥	١٠.٤	١٢.١	١١.٦	٧.٤	٦.٨	٣.٨	٥.٥	
المملكة المتحدة	٧.٦	١٠.٨	١٠.٧	٩.٧	١٠.٣	١٣.٩	١٤.٧	١١.٧	٩.٦	٥.٥	٤.٨	
الولايات المتحدة	١٠.٢	٨.١	٦.٨	٦.٧	٧.٦	٩.٢	٨.١	٥.٧	٣.٥	٣.٠	٤.٢	
اليابان	٦.١	٦.٥	٤.٨	٣.٥	٣.٦	٤.٩	٧.٢	٧.٥	٤.٦	٣.١	٢.٢	
أسعار الفائدة في الأجل الطويل ^(ب) (النسبة المئوية)												
ألمانيا	٧.٨	٦.٩	٥.٩	٥.٨	٦.١	٧.١	٨.٩	٨.٦	٨.٠	٦.٣	٦.٧	
إيطاليا	١٥.٦	١٣.٠	١٠.٥	٩.٧	١٠.٢	١٠.٧	١١.٥	١٣.٢	١٣.٣	١١.٣	١٠.٦	
فرنسا	١٢.٥	١٠.٩	٨.٦	٩.٤	٩.١	٨.٨	١٠.٠	٩.١	٨.٦	٦.٩	٧.٤	
كندا	١٢.٨	١١.٠	٩.٥	١٠.٢	٩.٩	١٠.٩	٩.٨	٩.٨	٨.٨	٧.٨	٨.٦	
المملكة المتحدة	١٠.٧	١٠.٦	٩.٩	٩.٥	٩.٤	٩.٦	١١.١	٩.٩	٩.٢	٧.٩	٨.١	
الولايات المتحدة	١٢.٥	١٠.٦	٧.٧	٨.٤	٨.٩	٨.٥	٨.٦	٧.٩	٧.٠	٥.٨	٧.١	
اليابان	٦.٨	٦.٣	٤.٩	٤.٢	٤.٣	٥.١	٧.٤	٦.٥	٤.٩	٣.٧	٣.٧	
الموازن المالية الحكومية العامة ^(ب) (النسبة المئوية)												
ألمانيا ^(أ)	١.٩-	١.١-	١.٣-	١.٩-	٢.٢-	٠.١	٢.٠-	٢.٣-	٢.٩-	٣.٣-	٣.٧-	
إيطاليا	١١.٦-	١٢.٦-	١١.٦-	١١.٠-	١٠.٧-	٩.٩	١٠.٩-	١٠.٢-	٩.٥-	٩.٦-	٧.٩-	
فرنسا	٢.٨-	٢.٩-	٢.٧-	١.٩-	١.٧-	١.٢-	١.٦-	٢.٢-	٣.٩-	٥.٨-	٥.٧-	
كندا	٦.٥-	٦.٨-	٥.٤-	٣.٨-	٢.٥-	٢.٩-	٤.١-	٦.٦-	٧.١-	٧.٢-	٦.٢-	
المملكة المتحدة	٣.٩-	٢.٨	٢.٤-	١.٤-	١.٠	٠.٩	١.٢-	٢.٧-	٦.٢-	٧.٧-	٦.٨-	
الولايات المتحدة	٢.٩-	٣.١-	٣.٤-	٢.٥-	٢.٠-	١.٥-	٢.٥-	٣.٢-	٤.٣-	٣.٤-	٢.٠-	
اليابان	٢.١-	٠.٨-	٠.٩-	٠.٥	١.٥	٢.٥	٢.٩	٣.٠	١.٨	٠.٢-	٢.٠-	

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي، و "التوقعات الاقتصادية" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) يعرف النقد الحقيقي في هذا السياق بأنه النقد بمعناه الواسع (ويشار اليه بالرمز (M2) - ويتكون من العملة الموجودة خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع لأجل، والمدخرات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة خلاف الحكومة المركزية) مخصوما منه التضخم باستخدام معاملات خصم التضخم من الناتج المحلي الإجمالي. وتقيس معدلات النمو التغيرات التي تحصل من نهاية السنة الى نهاية السنة التالية (بيانات ١٩٩٤ تمثل تقديرات جزئية).

(ب) أسعار سوق النقد.

(ج) عائد سندات حكومية طويلة الأجل.

(د) الفائض (+) أو العجز (-) كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي الإسمي أو الناتج المحلي الإجمالي الإسمي: أرقام سنة ١٩٩٤ هي تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(هـ) البيانات حتى نهاية ١٩٩٠ تعود الى ألمانيا الغربية فقط؛ واعتبارا من ١٩٩١ وصاعدا تعود الى ألمانيا برمتها.

الجدول ألف - ٩ - البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي: أسعار الصرف
السائدة، ١٩٨٤-١٩٩٤

(١٩٨٥ = ١٠٠)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	
<u>أسعار الصرف الإسمية السائدة: العالمية^(ب)</u>											
٩٨,٠	١٠٠,٠	١١١,٣	١١٦,٤	١١٦,٧	١١٥,١	١٢٣,٤	١٢٤,١	١٢٩,٧	١٣٤,٠	١٣٦,٠	ألمانيا
١٠١,٨	١٠٠,٠	٩٨,٧	٩٨,٧	٩٦,٤	٩٧,٢	١٠٠,٨	٩٩,٨	٩٧,١	٩١,٥	٧٨,٦	إيطاليا
٩٨,١	١٠٠,٠	١٠٤,٦	١٠٤,٠	١٠٣,٢	١٠٢,٨	١٠٨,٢	١٠٧,٨	١١١,٢	١١٣,٩	١١٥,٩	فرنسا
١٠٣,١	١٠٠,٠	٩٣,٩	٩٥,١	١٠١,٨	١٠٧,٦	١٠٩,٤	١١٢,١	١٠٨,٠	١٠٢,٠	٩٦,٠	كندا
٩٩,٧	١٠٠,٠	٩٣,٩	٩٠,٣	٩٦,١	٩٣,٧	٩٢,٦	٩٤,٦	٩١,٣	٨٣,٣	٨٤,٠	المملكة المتحدة
٩٥,٥	١٠٠,٠	٨٧,٧	٧٩,٠	٧٩,٥	٨٦,١	٨٧,٠	٨٨,٤	٨٩,٧	٩٤,٧	٩٣,٥	الولايات المتحدة
٩٦,٧	١٠٠,٠	١٣٠,٦	١٣٩,٣	١٥٣,٤	١٤٧,٣	١٣٦,٨	١٤٣,٩	١٥٢,٢	١٨٠,٧	١٩٥,٠	اليابان

أسعار الصرف الحقيقية السائدة: البلدان الصناعية الشركاء^(ج)

٩٩,٨	١٠٠,٠	١٠٩,٠	١١٦,٥	١١٦,٦	١١٤,٣	١٢٠,٥	١١٩,٤	١٢٢,٦	١٣٢,٢	١٣٠,٨	ألمانيا
١٠٣,١	١٠٠,٠	١٠١,٦	١٠٢,٥	١٠١,٦	١٠٥,٥	١٠٩,٣	١١٠,٥	١٠٨,٧	٩٠,٨	٨٧,٣	إيطاليا
٩٧,٤	١٠٠,٠	١٠١,٧	٩٩,٨	٩٦,٩	٩٤,٥	٩٧,٥	٩٣,٥	٩٤,٨	٩٧,٣	٩٨,٦	فرنسا
١٠٤,٥	١٠٠,٠	٩٤,٦	٩٨,٨	١٠٨,١	١١٤,٩	١١٦,٧	١١٩,٦	١١٣,٠	١٠٣,٣	٩٧,١	كندا
٩٨,٨	١٠٠,٠	٩٠,٥	٩١,٥	٩٦,٩	١٠٠,٣	٩٤,٣	٩٨,٥	٩٦,٤	٨٨,١	٨٨,٧	المملكة المتحدة
٩٧,٣	١٠٠,٠	٨٠,٨	٧٠,١	٦٥,٨	٦٧,٧	٦٤,٤	٦٣,٤	٦٢,٢	٦٥,٠	٦٤,٤	الولايات المتحدة
١٠٠,٦	١٠٠,٠	١٢٦,٦	١٣٢,٩	١٤٠,٢	١٣١,٧	١١٨,٠	١٢٥,٢	١٢٩,٧	١٥٢,٠	١٦٢,٤	اليابان

المصدر : صندوق النقد الدولي، "الاحصائيات المالية الدولية"، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التوقعات الاقتصادية".

(أ) تستند عوامل الترجيح الى التجارة في المصنوعات مع ٢٤ بلدا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و ٦ مناطق خارج نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أعيد تحديد أساسها ليبدأ في عام ١٩٩١ = ١٠٠).

(ب) أسعار ١٩٩٤ تستند الى افتراض تقني بأن أسعار الصرف ستبقى على مستواها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤.

(ج) استنادا الى تكاليف الوحدات المعدلة النسبية من العمالة في ١٦ بلدا صناعيا.

الجدول ألف - ١٠ - الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال: مؤشرات الإنتاج والطلب، ١٩٩٤-١٩٨٤

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الصناعة، الناتج الإجمالي
٧,٦	١,٧	٧,٩-	١٧,٤-♦	١٥,٧-	٠,١-	٣,٣	٣,٢	٤,٦	٣,٩	٤,٩	أوروبا الشرقية ^(ب)
..	٣٠,٠-	٧,٥-							ألبانيا
٢,٩	٦,٩-	١٥,٩-	٢٢,٢-	١٦,٨-	٢,٢	٣,٢	٦,٠	٤,٧	٣,٢	٤,٢	بلغاريا
١١,٩	٧,٣	٣,٩	١١,٩-	٢٤,٢-	٠,٥-	٥,٣	٣,٤	٤,٧	٤,٥	٥,٢	بولندا
-	-	١١,٧-	٢٣,٠-	٣,٧-	٠,٨	٢,١	٢,٥	٣,٢	٣,٥	٣,٩	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٢,٣	٥,١-	١٠,٦-	٢١,٨-	٣,٥-							الجمهورية التشيكية
٦,٤	١٠,٦-	١٣,٨-	٢٥,٤-	٤,٠-							الجمهورية السلافية
٣,٣	١,٣	٢٢,١-	١٩,٦-	١٩,٠-	٢,١-	٣,١	٢,٤	٧,٣	٣,٩	٦,٧	رومانيا
٩,٢	٤,٠-	٩,٧-	١٦,٦-	٤,٥-	٢,٥-	٠,٣-	٢,٥	١,٩	٠,٧	٣,٢	هنغاريا
٢٣,٠-	١٢,٠-	١٨,٠-	٧,٨-	١,٢-	١,٧	٣,٩	٢,٨	٤,٤	٣,٤	٤,١	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^(ج)
الزراعة، الناتج الإجمالي											
١,٦-	٠,٧	١٣,٨	٣,١-♦	٣,٤-	٠,١	٢,٠	٢,٨-	١,٨	٠,٩-	٦,٨	أوروبا الشرقية ^(ب)
..	١٥,٠	..	٢٤,٠-	٦,٩-							ألبانيا
٠,٨	١٨,٢-	١٢,٠-	٠,٣-	٦,٠-	١,٢	٠,٩	٢,٥-	١١,٧	١١,٩-	٧,٢	بلغاريا
٤,٠-	١,٥	١٢,٨-	١,٦-	٢,٢-	١,٥	١,٢	٢,٣-	٥,٠	٠,٧	٥,٧	بولندا
-	-	١٢,٧-	٨,٤-	٣,٩-	١,٧	٢,٩	٠,٩	٠,٦	١,٦-	٤,٤	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٥,٦-	٢,٣-	١٢,١-	٨,٩-	٢,٣-							الجمهورية التشيكية
٩,١	٨,١-	١٣,٩-	٧,٤-	٧,٢-							الجمهورية السلافية
٠,٢	١٢,٤	١٣,٨-	١,٠	٢,٩-	٥,٠-	٥,٨	٨,٩-	٥,٥-	٠,٧	١٣,٣	رومانيا
٢,٠	٩,٧-	٢٠,٠-	٦,٢-	٤,٨-	١,٣-	٤,٣	٢,٠-	٢,٤	٥,٥-	٢,٩	هنغاريا
١٣,٠-	٧,٠-	٢,٨-	١,٣	١,٧	٠,٥-	٥,٣	٠,١	٠,٧-	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^(ج)

١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	الصناعة، الناتج الاجمالي
الاستثمار الإجمالي											
٧,٢	١,١-	٠,٧	١٦,٠-♦	١٢,٦	١,٤-	٢,٤	٣,٢	٤,٥	٣,٦	٢,٤	أوروبا الشرقية ^(ب)
..	١٤,٨-							ألبانيا
٢,٠-	٩,٠-	١,٥-	١٩,٩-	١٨,٥-	١٠,١-	٤,٥	٠,٣	١٣,٧	٦,٢	١,٧	بلغاريا
٦,٦	٢,٢	٠,٧	٤,١-	١٠,١-	٢,٤-	٥,٤	٤,٢	٥,١	٦,٠	١١,٤	بولندا
..	..	٤,٧	٢٧,٢-	٦,١	١,٦	٤,١	٤,٤	١,٤	٥,٤	٤,٢-	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٧,٨	٧,٧-	٣,٨	١٧,٧-	٦,٥							الجمهورية التشيكية
٧,٤-	٣,٥-	٦,٤	٢٠,٠-	٥,٣							الجمهورية السلافية
١٥,٣	٠,٧	١,١-	٢٥,٨-	٣٨,٣-	١,٦-	٢,٢-	١,٤-	١,١	١,٦	٦,٠	رومانيا
١٠,٠	٠,٢	١,٦-	١١,٩-	٧,١-	٧,٠	٩,١-	٩,٨	٦,٥	٣,٠-	٣,٧-	هنغاريا
٢٥,٠-	١٠,٠-	٣٩,٠-	١٢,٠-	١,٠	٤,٧	٦,٢	٥,٧	٨,٣	٣,٠	١,٩	الاتحاد السوفياتي السابق والدول التي خلفته ^(ج)

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالأسعار ومعدلات الصرف السائدة في عام ١٩٨٨ بناء على بيانات وطنية.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء البانيا؛ وتشمل الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى سنة ١٩٩٠.

(ج) باستثناء استونيا ولاتفيا وليتوانيا.

الجدول ألف - ١١ - البلدان النامية: الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية، ١٩٩٣-١٩٨٠
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

التحويل الصافي للموارد				الادخار المحلي الاجمالي				الاستثمار المحلي الاجمالي				
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٠.٤	٠.٩-	٠.٥-	١.٠-	٢٥.١	٢٦.٢	٢٤.٢	٢٧.٠	٢٥.٥	٢٥.٣	٢٣.٧	٢٦.١	جميع البلدان النامية ^(١)
١.٥	٢.٢-	٤.٧-	١.٢	١٨.٠	٢١.٩	٢٣.٧	٢٣.٦	١٩.٦	١٩.٦	١٩.١	٢٤.٨	حسب المنطقة: أمريكا اللاتينية
٢.٢	١.٢	٠.٦	٠.٤	١٦.٠	١٩.٣	١٩.٦	٢٥.٢	١٨.٢	٢٠.٥	٢٠.٢	٢٥.٦	افريقيا
١.٥	٤.٧-	١.٠	١٦.٨-	٢٢.٢	٢٦.٢	٢٠.٢	٤١.٣	٢٣.٦	٢١.٥	٢١.٢	٢٤.٥	غرب آسيا
٠.٦-	٠.٧	٠.١-	٢.٤	٣٠.١	٢٩.٠	٢٤.٦	٢٤.٠	٢٩.٥	٢٩.٨	٢٤.٦	٢٦.٣	جنوب وشرق آسيا ^(ب)
٥.٨	٤.٨	٣.٧	٨.٢	٢٧.٧	١٨.٧	١٧.٨	١٤.٤	٢٣.٦	٢٣.٥	٢١.٥	٢٢.٥	البحر المتوسط
٣.٥-	٧.٦-	٠.٩-	٢٢.٧-	٢٧.٦	٣٠.٣	٢٢.١	٤٦.٦	٢٤.٢	٢٢.٧	٢١.٢	٢٣.٩	حسب المجموعة التحليلية: بلدان رأس المال الفاض
١.٢	٠.٣	٠.٢.٢	٣.٢-	٢٠.٥	٢١.٨	٢٠.١	٢١.٨	٢١.٧	٢٢.١	١٧.٩	٢٤.١	بلدان مستوردة لرأس المال
١.٨	١.٨-	٣.٠-	٢.٧-	٢١.٦	٢٥.٣	٢٥.٣	٢٩.٢	٢٣.٤	٢٣.٥	٢٢.٣	٢٦.٦	بلدان مصدرة للطاقة
١.١	١.١	١.٧-	٥.٤	٢٠.٢	٢٠.٥	١٦.٥	١٧.٢	٢١.١	٢١.٦	١٤.٨	٢٢.٦	بلدان مستوردة للطاقة
٢.٦-	٢.٦-	٥.٤-	٥.٢	٣٤.٤	٣٤.١	٣١.٧	٢٩.٢	٣١.٨	٣١.٥	٢٦.٢	٣٤.٤	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٢.٤	٢.٥	٠.٦-	٥.٥	١٣.٤	١٥.٣	١٢.١	١٥.٢	١٦.٠	١٧.٨	١١.٥	٢٠.٦	بلدان أخرى
٧.٥	٦.٠	٢.٥	٧.٠	٩.٢	١٢.٢	١٥.٣	١٢.٣	١٦.٧	١٨.٢	١٧.٦	١٩.٣	بند للمقارنة: البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١.٣	٢.٤-	٤.٦-	٠.٣	١٨.٣	٢٢.٢	٢٣.٠	٢٤.٦	١٩.٦	١٩.٨	١٦.١	٢٤.٩	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
١.٩	٥.٥-	٥.٥-	١.٤	١٦.٥	١٩.٥	٢٣.١	٢٣.٨	١٨.٤	١٤.٠	١٧.٦	٢٥.٣	بلدان نامية مختارة الأرجنتين
٢.٥-	٠.٥-	١.٨-	١٢.٨-	٣٣.١	٣٦.٧	٢٩.٨	٣٧.١	٣٠.٦	٣٦.١	٢٨.٠	٢٤.٣	اندونيسيا
٢.٠-	١.٧-	٥.٢-	٢.٣	٢٠.٢	٢٣.٢	٢٤.٤	٢١.١	١٨.٢	٢١.٥	١٩.٢	٢٣.٣	البرازيل
٦.٢	٩.٩	١٠.٩	١٢.٨	٧.١	٢.٩	٢.٠	٢.١	١٣.٣	١٢.٨	١٢.٩	١٤.٩	بنغلاديش
٣.٠	٠.٥	٦.٥-	٣.٠-	١٥.٦	١٦.٣	٢٤.٩	٣١.٨	١٨.٦	١٦.٨	١٨.٤	٢٨.٨	بيرو
٤.٧	٧.٥	٢.٧	٦.٣	٣٤.٥	٣٣.٦	٢٥.٥	٢٢.٩	٣٩.٣	٤١.١	٢٨.٢	٢٩.١	تايلند
٦.٠	٤.٨	٣.٢	٧.٨	١٩.٣	١٨.٣	١٧.٨	١٤.١	٢٥.٣	٢٣.١	٢١.٠	٢١.٩	تركيا
٤.٢	٦.٤	٦.١	٥.٤	٢٠.٨	١٩.١	٢٠.٤	٢٤.٠	٢٥.١	٢٥.٥	٢٦.٦	٢٩.٤	تونس
٠.٤-	٠.٥	١.٣-	٧.٤	٣٤.٧	٣٦.٤	٣٠.٥	٢٤.٣	٣٤.٣	٣٦.٩	٢٩.٣	٣١.٧	جمهورية كوريا

التحويل الصافي للموارد				الادخار المحلي الاجمالي				الاستثمار المحلي الاجمالي				
١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	
٤,٣-	٦,٣-	٩,١-	٨,٣-	١٩,٤	٢٥,٤	٢٩,٣	٣٩,١	١٥,١	١٩,١	٢٠,٣	٣٠,٨	جنوب افريقيا
١,٧	٠,٥-	٠,٥-	٤,٠	٩,٥	١٧,٨	١٥,٤	١٩,٣	١٠,٧	١٧,٣	١٤,٩	٢٣,٣	زامبيا
١,٠-	٢,٨-	٤,١	٠,٠-	٢٨,٧	٢٩,٩	٣٦,٥	٣٢,٢	٣٧,٧	٣٧,٢	٤٠,٥	٣٢,٢	الصين
٦,٩-	٥,٤-	١٣,١-	٦,٢	١٦,٣	١٤,٦	٢٥,٨	٢٠,٤	٩,٣	٩,٣	١٢,٦	٢٦,٥	كوت ديفوار
٥,٠-	٥,٢	١,١	١١,١	٢١,١	١٩,١	٢٤,٩	١٨,١	١٦,١	٢٤,٣	٢٦,٠	٢٩,٢	كينيا
١٣,٠	١٧,١	١٢,١	١٢,٤	٦,٦	٤,٨	١٤,٥	١٥,٢	١٩,٦	٢١,٩	٢٦,٧	٢٧,٥	مصر
٥,٨	٦,٠	٩,٠	١٠,٥	١٨,٨	١٩,١	١٨,١	١٣,٧	٢٤,٦	٢٥,١	٢٧,١	٢٤,٢	المغرب
٥,٨	١,٢	٥,١-	٢,٣	١٥,٩	٢٠,٧	٢٦,٣	٢٤,٩	٢١,٧	٢١,٩	٢١,٢	٢٧,٢	المكسيك
٦,٧-	١٤,٩-	٣,٧-	١٠,١-	١٩,٥	٢٩,٥	١٢,٦	٣٢,٣	١٢,٧	١٤,٦	٩,٠	٢٢,٢	نيجيريا
٠,٧	٢,٩	٣,١	٣,٥	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٠,٨	١٧,٤	٢٤,٥	٢٦,٥	٢٣,٩	٢٠,٩	الهند

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "الجدول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) باستثناء يوغوسلافيا السابقة.

(ب) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٢ - البلدان النامية: هيكل التجارة في السلع والخدمات، ١٩٨٠ - ١٩٩٢
(نسبة مئوية)

مقدار الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات											
الميزان التجاري لأنواع الوقود			ايرادات السياحة والتحويلات			السلع الأولية غير الوقودية			المصنوعات		
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠
٨,٢	١٧,١	٣٢,٦	١١,١	٧,٨	٦,٢	١٣,٤	١٧,٥	١٦,٨	٤٣,٢	٣٠,٨	٢١,٢
جميع البلدان النامية ^(١)											
٧,٦	١٨,١	١٣,٩	١١,٠	٧,٠	٦,٣	٢٨,٩	٣٠,٣	٣١,٧	٢٧,٢	٢٠,١	١٣,٣
حسب المنطقة: أمريكا اللاتينية											
٣٢,٠	٣٨,١	٤٦,٧	١٧,٣	٨,٨	٦,٤	٢٤,٠	٢١,٣	١٦,٤	١٧,٤	١٢,٢	١٧,٩
افريقيا											
٥٥,٣	٥١,٤	٨٠,٢	٥,٠	٥,٠	٢,٨	٣,٢	٣,٠	١,٦	١٣,٤	٩,٢	٤,٨
غرب آسيا											
٣,٨	٤,٥	٧,٥	١١,٧	٨,٨	٩,٠	٨,٥	١٤,٢	٢١,٠	٥٤,٥	٤٩,٨	٤٢,١
جنوب وشرق آسيا ^(ب)											
١٢,٤	٢٧,٢	٦٥,٨	٢٧,٦	٢٤,٧	٤٩,٦	١٣,٣	٢١,٤	٣٩,٠	٣٨,٦	٤٠,٢	٢٤,٩
البحر المتوسط											
٧٦,٢	٦٦,٥	٨٩,٣	٢,٠	١,٧	١,٠	١,٤	١,٣	٠,٧	٢,٤	٣,٥	١,٩
حسب المجموعة التحليلية: بلدان رأس المال الفائض											
١,٤	٨,٠	٩,٧	١٢,١	٩,٠	٨,٤	١٤,٦	٢٠,٤	٢٣,٣	٤٧,٤	٣٥,٨	٢٩,٢
بلدان مستوردة لرأس المال											
٣٧,٩	٥٦,٩	٦٦,٧	٣١,٣	١٨,٤	١٤,٨	١٢,٥	١٢,٣	١٢,٩	٢٧,٥	١٠,٧	٤,١
بلدان مصدرة للطاقة											
٩,٩	١٨,٣	٣٧,٥	٤,٨	٣,٩	٣,٦	١٥,٣	٢٤,٨	٣٢,٠	٥٣,٦	٤٩,٤	٥٠,٠
بلدان مستوردة للطاقة											
٥,٢	١٠,٠	١٥,٧	١٤,٢	٥,٣	٥,٣	٣,٨	٦,١	٨,٩	٥٥,١	٦٣,٢	٦٠,١
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات											
١٥,٢	٢٤,٥	٥١,٤	٠,٥	٣,١	٢,٩	٢٨,٣	٣٩,٠	٤٦,٧	٥١,٩	٣٨,٩	٤٣,٥
بلدان أخرى											
بند تذكيري: البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
٢,٠	٤,٣	٢,٧	٩,٣	٥,٩	٥,٧	٤٨,٣	٤٣,٧	٥١,٠	١١,٢	٦,٦	٦,٨
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون											
١١,٨	٢٥,٤	٢٦,٢	٩,٧	٦,٤	٥,٨	٢٧,٨	٢٨,٨	٢٩,٩	٢٨,١	٢٠,٣	١٢,٠
بلدان نامية مختارة الأرجنتين											
٤,٠	١,٥	٧,٢	٤,٩	٥,١	٣,١	٤٩,٥	٥٨,٠	٥٢,٥	٢٠,١	١٧,٤	١٦,٦
اندونيسيا											
٢٥,٢	٥٥,١	٦٢,٩	٩,٠	٣,٠	٠,٨	١٧,٨	١٨,٦	٢٥,٣	٤٤,٣	١٢,٢	٢,٤
البرازيل											
١١,٢	١٧,٥	٤٤,٦	٢,٤	٠,٢	٠,٦	٣٥,٥	٤٢,٧	٥١,٦	٥٠,٦	٣٩,٢	٣٣,٤
بنغلاديش											
١٥,٥	٣٠,٨	١٩,٣	٣٦,٦	٤٣,١	٣٦,٣	١٣,٦	٢٤,٩	٢٣,٦	٦٠,٥	٥٢,٩	٥٢,٢
بيرو											
٣,٢	١٦,٢	١٢,٦	٤,٢	٧,٦	٦,١	٥٧,٩	٤٦,٦	٤٢,٢	١٦,٤	٨,٧	١١,٤
تايلند											
٧,١	١٩,٦	٣٣,٥	١١,٤	١١,٤	١٠,١	٢٣,٩	٤١,٣	٥٣,٤	٥٢,٠	٢٦,٨	٢٠,٩
تركيا											
١٤,٠	٢٩,٩	٩٨,٨	٢٦,٢	٢٤,٦	٦٥,٣	١٥,٧	٢٣,٨	٥٦,٨	٤١,٥	٤٢,٧	٢١,٣
تونس											
٢,٠	١١,٧	١٣,٣	٢٨,٦	٣٠,٦	٢٩,٩	٧,٩	٧,٨	٧,٨	٤٨,١	٢٦,٩	٢٣,٩
جمهورية كوريا											
١٤,٢	١٩,٣	٢٩,٣	٢,٠	٢,٤	١,٦	٤,١	٥,١	٧,٦	٧٧,٨	٨٣,٦	٦٩,٥

مقدار الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات												
الميزان التجاري لأنواع الوقود			إيرادات السياحة والتحويلات			السلع الأولية غير الوقودية			المصنوعات			
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
١,٩	٢,٠	٣,١	٤,٣	٢,٣	٢,١	٤٢,٤	٤٤,٠	١٥,٩	٣٩,٨	٤١,٣	٦٨,١	جنوب أفريقيا
٣٨,٥-	١٣,٢-	٢٢,٣-	٣١,٠	٣٩,٦	٣٧,٢	٩٥,٩	٤٧,٩	٦٩,٥	٠,٩	٠,٤	٠,٦	السودان
١,٢	٥,٨	٥,٩	٤,٥	٣,٩	٠,٠	١٥,٤	١٩,٨	١٨,٦	٧٩,٧	٦٥,٠	٦١,٠	الصين
٦,٢-	٣,٨-	٥,٢-	٠,٩	١,١	٢,٢	٧٠,٠	٦٦,٨	٧٦,٠	٩,٥	٨,٥	٦,٥	كوت ديفوار
٣,٥-	١٩,١-	٢١,٣-	٢٠,٦	١٥,٥	١١,٦	٣٥,٨	٤٣,١	٣٤,٧	١٨,٢	٦,٨	٧,٨	كينيا
١١,٣	١٤,١	٢٩,٢	٧٦,٥	٤٨,٨	٥٠,٥	٥,٩	٥,٤	١١,٦	١٠,٠	٢,٥	٥,١	مصر
١٥,١-	٣١,٤-	٢٦,٦-	٥٣,٧	٤٩,٨	٤٦,١	٢٥,٢	٣٨,١	٥٢,٦	٣٣,٢	٢٧,٧	١٧,٣	المغرب
١٤,٥	٤٧,٢	٤٥,٢	١٩,٧	١٣,٩	١٧,٧	١٠,٨	١٠,٦	١٤,٩	٣٢,٠	٢٢,٤	٨,٤	المكسيك
٨٦,٩	٩٣,٥	٨٦,٠	٠,٧	٠,٢	٠,٣	٣,٠	٢,٢	٥,٥	١,٠	١,٠	٠,٨	نيجيريا
٢٧,٥-	٢٨,٢-	٤٩,٧-	٦,٦	٢٥,٣	٣٤,٩	١٨,٩	٢٤,٠	٢٤,٧	٦٤,٣	٣٩,١	٣٥,٨	الهند

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى "الجدول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) باستثناء يوغوسلافيا السابقة.

(ب) باستثناء الصين.

الجدول ألف - ١٣ - البلدان النامية: التضخم، ١٩٨٥-١٩٩٥^(ب)

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٥ ^(ج)
٨٧,٦	٣٣,٧	٥٢,٨	١١٦,٧	٢٩١,٦	٤٩٩,٦	٧٧,٩	١٣٠,٦	٢٧٠,٠	١٥٨,٨	١٠٠
جميع البلدان النامية ^(د)										
حسب المنطقة:										
٢٦٣,١	٩٥,٠	١٤٧,٩	٣٧٦,٦	١٠٠٢,٥	١٧٤٦,٧	٢٤٣,٠	٤٢٧,٦	٩٢١,٥	٥١٤,٧	٩٥
أمريكا اللاتينية										
١٢,٤	١٤,٢	٢٦,٧	١٤,٢	١٨,٩	١٤,٤	١٨,٥	٢٢,٨	٢٢,١	٢٥,٦	١٨
أفريقيا										
٤٣,٢	١٧,١	١٩,٨	١٨,٩	١٥,٥	٨,٠	١٣,٨	١٥,٨	١٣,١	١٨,٣	١٣
غرب آسيا										
٥,٠	٤,٨	٦,٢	٧,٢	٦,٥	٨,٢	١٠,٦	٨,٢	٦,١	٧,٨	٧
جنوب وشرق آسيا										
١١,٩	٧,١	٨,٧	٢٠,٨	١٦,٣	١,٤	٥,١	٨,٦	١٧,٠	٢٤,١	١٥
الصين										
٤١,٧	٣٢,٠	٣٦,٠	٦٨,١	٥٨,٦	٥٥,٩	٦١,١	٦٥,٠	٦١,٣	٩٨,٣	٧٠
البحر المتوسط ^(د)										
حسب المجموعة التحليلية:										
٢,١	١٠,٧	١٧,٧	١٨,٦	١٤,٨	٥,٦	١٣,٥	١٧,١	١٣,٧	٢٠,٢	..
بلدان رأس المال الفائض										
١١٣,٠	٤١,٤	٦٥,٨	١٤٦,٣	٣٧٦,٢	٦٥١,٤	٩٩,٣	١٦٦,٩	٣٤٧,٨	٢٠٠,٤	..
بلدان مستوردة لرأس المال										
١٢٦,١	٣٥,٠	٤٨,٤	٤٦,٢	٢٥,٢	٢٠,٠	١٩,٨	١٩,٢	١٨,٤	٢٠,٢	١٠
بلدان مصدرة للطاقة										
١٠٧,٩	٤٣,٨	٧٢,٦	١٨٣,٢	٥٠٥,٦	٨٨٣,٧	١٢٨,٥	٢٢١,٣	٤٦٨,٩	٢٦٦,٦	٧٥
بلدان مستوردة للطاقة										
٢,٥	٢,١	٢,٢	٥,٣	٥,٦	٧,٣	٨,٠	٦,٠	٤,٧	٥,٣	..
أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات										
١٢٨,٥	٥٥,٢	٨٦,١	٢٣١,٩	٦٤٢,٣	١١٢٢,٤	١٦١,٣	٢٧٩,٩	٥٩٥,٤	٣٣٧,٨	..
بلدان أخرى										
بند تذكيري:										
١٤,٠	١٠,٩	٧٨,٢	٢,٦	١٨,٧	١٧,٩	٢٣,٧	٢٧,٠	٣٢,٨	٤٧,٦	٢٨
البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى										
٢٤٤,٨	٨٧,٣	١٣٧,٤	٣٤٩,٩	٩٢٧,٥	١٦٢٠,٨	٢٢٥,٨	٣٩٨,٨	٨٥٧,٨	٤٧٩,٨	١٠٠
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون ^(د)										

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى "الاحصائيات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) عوامل الترحيح المستعملة هي الناتج المحلي الاجمالي بالدولار في عام ١٩٨٨.

(ب) تقديرات أولية استنادا إلى بيانات جزء من السنة.

(ج) توقعات.

(د) باستثناء يوغوسلافيا السابقة وزائير.

الجدول ألف - ١٦ - اتجاه التجارة: الواردات (قوب). ١٩٩٢-١٩٨٠

الوجهة										
البلدان الأخرى في آسيا ^(ب)	جنوب وشرق آسيا	غرب آسيا	افريقيا	أمريكا اللاتينية	البلدان النامية (المجموع)	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(أ)	العالم	المتشأ	
ببلايين الدولارات										
٢٢.٨	١٥٠.٧	٩٦.٥	٨٤.٤	١٢٦.١	٥٠٤.٠	١٤٤.٠	١ ٣٣٦.٠	٢ ٠٠٠.٩	١٩٨٠	العالم
٤٣.٣	١٦٥.٥	٨٩.٠	٦٣.٦	٩٢.٦	٤٧٥.٣	١٥١.٧	١ ٢٨٣.٤	١ ٩٣٣.٤	١٩٨٥	
٥٦.٨	٣٦٩.٦	١٠١.٥	٨١.٩	١٣٢.١	٧٧٢.٧	١٤٢.٩	٢ ٤٢٩.٧	٣ ٣٩١.٩	١٩٩٠	
٨٣.٥	٤٦٥.٢	١٢٨.٧	٨٥.٤	١٧٦.٠	٩٥١.٢	١٠٣.٠	٢ ٥٨١.٨	٣ ٦٦٧.٦	١٩٩٢	
النسبة المئوية										
٦٣.٢	٥٥.١	٦٩.٥	٧٧.٠	٦٠.٥	٦٢.٧	٢٩.٣	٦٦.٧	٦٢.٩	١٩٨٠	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(أ)
٥٧.٧	٥٣.٦	٦٣.٤	٧١.٩	٦١.٩	٥٩.٢	٢٢.٢	٧٣.١	٦٥.٥	١٩٨٥	
٣٨.٧	٥٨.٥	٦٧.٠	٧٢.٠	٧٢.١	٦١.٨	٣٤.٩	٧٨.٠	٧٢.١	١٩٩٠	
٣٨.٧	٥٦.٣	٦٩.٢	٧٠.٨	٧٤.١	٦١.٢	٦٢.٣	٧٧.٤	٧٢.٧	١٩٩٢	
١٨.٣	٢.١	٦.٠	٥.٢	٤.١	٦.٤	٥٤.٧	٣.٢	٧.٨	١٩٨٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
١٤.٦	٢.٣	٥.٩	٦.٨	٧.٥	٧.٨	٦٠.٤	٣.٢	٨.٩	١٩٨٥	
١٥.٣	١.٢	٤.٣	٤.٣	٦.٢	٥.١	٤٥.٥	٢.٧	٥.١	١٩٩٠	
٥.٨	٠.٦	٢.٧	١.٩	٠.٨	١.٧	١٧.٢	٢.٢	٢.٥	١٩٩٢	
١٨.٥	٤٢.٩	٢٤.٥	١٧.٨	٣٥.٤	٣٠.٨	١٦.٠	٣٠.٠	٢٩.٣	١٩٨٠	البلدان النامية
٢٧.٦	٤٤.٠	٣٠.٧	٢١.٣	٣٠.٦	٣٣.٠	١٧.٣	٢٣.٧	٢٥.٦	١٩٨٥	
٤٦.٠	٤٠.٣	٢٨.٧	٢٣.٧	٢١.٧	٣٣.١	١٩.٦	١٩.٣	٢٢.٨	١٩٩٠	
٥٥.٥	٤٣.١	٢٨.١	٢٧.٣	٢٥.١	٣٧.١	٢٠.٤	٢٠.٤	٢٤.٧	١٩٩٢	
٣.٣	٠.٩	١.٦	٢.٨	١٨.٢	٥.٩	٤.٨	٥.٢	٥.٤	١٩٨٠	ومنها:
٣.٩	١.٩	٢.٣	٤.٣	١٤.١	٤.٨	٥.٨	٥.٩	٥.٦	١٩٨٥	أمريكا اللاتينية
٢.٠	١.٣	٢.١	٢.٤	١٣.٨	٣.٧	٤.٥	٣.٥	٣.٩	١٩٩٠	
١.٤	١.٢	١.٩	٢.١	١٥.٣	٤.٠	٣.٨	٣.٦	٣.٨	١٩٩٢	
١.٥	٠.٧	١.٩	٣.٥	٤.٧	٢.٦	١.٧	٥.٩	٤.٧	١٩٨٠	افريقيا
٠.٤	٠.٦	١.٣	٤.٦	٢.٥	١.٨	١.٦	٣.٧	٣.١	١٩٨٥	
٠.٦	٠.٤	١.٧	٤.٨	٠.٥	١.١	١.٥	٢.٣	٢.٠	١٩٩٠	
٠.٣	٠.٤	١.٤	٥.٦	٠.٦	١.٠	١.٨	٢.٢	١.٩	١٩٩٢	
١.٤	١٧.١	١١.٥	٤.٢	٩.٣	١٠.٦	٢.٣	١١.٣	١٠.٥	١٩٨٠	غرب آسيا
٠.٤	١٢.٧	١٦.١	٤.٧	٩.٩	١٠.٢	١.٧	٤.١	٥.٤	١٩٨٥	
٠.٧	٤.٤	١٢.٧	٧.٠	١.٩	٥.٠	٢.٩	٢.٦	٣.١	١٩٩٠	
٠.٣	٤.٣	١١.١	٧.٨	١.٦	٤.٧	٣.٤	٢.٥	٣.١	١٩٩٢	
١١.٧	١٩.٨	٧.٧	٥.٠	٢.٩	٩.٦	٢.٥	٦.٦	٧.١	١٩٨٠	جنوب وشرق آسيا
٢١.٤	٢٢.٢	٨.٣	٥.٧	٣.٢	١٢.٨	٢.٣	٨.٧	٩.٢	١٩٨٥	
٤١.٨	٢٤.٩	١٠.٤	٧.٩	٤.٨	١٨.٢	٣.٦	٩.٧	١١.٤	١٩٩٠	
٥٢.٤	٢٦.٩	١٢.٢	١٠.٢	٧.٠	٢١.٨	٥.٣	١٠.٧	١٣.٤	١٩٩٢	
٠.٠	٤.١	١.٠	١.٤	٠.٣	١.٨	١.٩	٠.٧	١.٠	١٩٨٠	البلدان الأخرى في آسيا ^(ب)
١.٢	٦.٦	٢.٠	٠.٩	٠.٧	٣.٠	٢.٥	٠.٩	١.٦	١٩٨٥	
٠.٩	٩.١	١.١	٠.٨	٠.٦	٤.٨	٤.١	٠.٩	١.٩	١٩٩٠	
١.١	١٠.١	١.٤	١.٥	٠.٦	٥.٥	٥.٣	١.٢	٢.٤	١٩٩٢	

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا الى بيانات مقدمة من الشعبة الاحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تشمل جنوب افريقيا.
(ب) تشمل بيانات متعلقة بالصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنغوليا، وفيت نام.

الجدول ألف - ١٧ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الصادرات، ١٩٨٠ - ١٩٩٢

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السلع الأولية												مجموع الصادرات			مجموعات البلدان المصدرة
الركازات والفلزات			أنواع الوقود			المواد الأولية الزراعية			الأغذية			(ببلايين الدولارات)			
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
١١٠.٨	٧٠.٦	٩٢.٥	٢٢٥.٠	٣٦١.٦	٤٨٠.٨	٩٢.٥	٦١.٢	٧٣.٩	٢٢٨.١	١٩٩.٢	٢٢١.١	٢ ٤٢٨.٦	١ ٩٢٣.٤	٢ ٠٠٠.٩	العالم (ببلايين الدولارات)
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)				العالم
٦٩.١	٦٤.٥	٦٧.٥	٣٢.١	٢٧.٩	١٨.٣	٦٩.٦	٦٤.٥	٦١.٢	٦٨.٨	٦١.١	٦٤.٤	٢ ٥٠٧.١	١ ٢٦٦.٩	١ ٢٥٨.٩	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(١)
٣.١	٦.٢	٥.٢	٧.١	١٤.٧	٨.٨	٤.١	٩.٠	٨.٨	٢.١	٤.٦	٤.٤	٩١.٠	١٧٢.٢	١٥٥.٢	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢٧.٨	٢٩.٢	٢٧.٣	٥٩.٨	٥٧.٤	٧٢.٩	٢٦.٣	٢٦.٥	٣٠.٠	٢٩.١	٣٤.٣	٣١.٢	٨٤٠.٥	٤٩٤.٣	٥٨٦.٨	البلدان النامية
١٣.٥	١٣.٢	١٠.٩	١١.٥	١١.٠	٩.٥	٤.٦	٤.٠	٤.٦	١٠.٩	١٥.٨	١٤.٢	١٣٦.٦	١٠٩.٢	١٠٧.٨	أمريكا اللاتينية
٣.٥	٤.٧	٦.٠	١٣.٠	١١.٥	١٤.٩	٣.٦	٣.٩	٤.٠	٢.٩	٣.٩	٤.٦	٧٠.١	٥٩.٣	٩٤.٩	أفريقيا
١.٨	١.٤	١.٢	٢٣.٥	٢٤.٧	٤١.٥	١.٠	١.١	١.٣	١.٦	١.٥	١.٢	١٠٥.١	١٠٤.٨	٢١١.٠	غرب آسيا
٦.١	٦.٥	٦.٤	١٠.٢	٨.٢	٦.٣	١٣.٩	١٣.٧	١٧.١	١٠.٣	٩.٥	٨.٠	٤٤٠.٧	١٧٨.٥	١٤١.٦	جنوب وشرق آسيا
١.٥	١.٩	١.٢	١.٥	٢.٠	٠.٦	٢.٤	٣.١	٢.١	٢.٨	٢.٦	٢.٣	٧٥.١	٣٠.١	٢٠.٤	الصين ^(ب)
المصنوعات															
المصنوعات الأخرى			المصنوعات الفلزية			الآلات والنقل			المنتجات الكيماوية			المنسوجات			مجموعات البلدان المصدرة
١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
٥١٥.٦	٢٢٧.٢	٢٢١.١	١٧٩.٢	١٠٤.٨	١١٤.١	١ ٢٥٦.٠	٦٠١.١	٥١٣.١	٣٠٠.٦	١٥٢.٤	١٤٠.٧	٢٣٦.٠	١٠٣.٢	٩٦.٠	
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	العالم
٧٥.١	٧٦.٢	٨٠.١	٧٩.٦	٧٧.٩	٨٥.٧	٨٤.٧	٨٢.٣	٨٥.٠	٨٥.٢	٨٣.٢	٨٧.١	٤٨.٠	٥٢.٧	٦١.٣	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(١)
١.٥	٤.٦	٥.٢	٣.٠	٨.٢	٦.٨	١.٥	٨.٣	٩.٠	١.٩	٧.١	٥.٥	١.٤	٤.٦	٥.٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢٣.٥	١٩.٢	١٤.٧	١٧.٤	١٣.٩	٧.٥	١٣.٩	٩.٤	٦.٠	١٢.٩	٩.٧	٧.٤	٥٠.٦	٤٢.٧	٣٣.٧	البلدان النامية
١.٨	٢.٤	١.٧	٤.٣	٤.٢	١.٦	١.٢	١.٥	١.٠	٢.٣	٢.٩	٢.٠	١.٧	٢.٣	٢.٢	أمريكا اللاتينية
٠.٤	٠.٤	٠.٥	٠.٣	٠.٣	٠.٢	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٩	٠.٨	٠.٦	١.٧	١.٣	١.٢	أفريقيا
٠.٨	٠.٩	٠.٦	١.٢	١.٥	٠.٤	٠.٢	٠.٤	٠.٣	١.٤	٠.٩	١.٠	٢.٩	٢.٨	١.٥	غرب آسيا
١٧.٥	١٣.٦	٩.٩	٩.١	٦.٤	٤.٠	١١.٠	٦.٦	٣.٩	٦.٧	٣.٤	٢.٣	٣٤.٩	٢٩.٨	٢٣.١	جنوب وشرق آسيا
٢.٦	١.٠	١.٢	١.٩	٠.٦	٠.٦	١.١	٠.٢	٠.١	١.٣	١.٠	٠.٨	٩.٢	٥.٦	٤.٨	الصين ^(ب)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد. استنادا إلى بيانات مقدمة من الشعبة الإحصائية التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.

(أ) تشمل جنوب أفريقيا.

(ب) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفيت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٨ - التكوين السلعي للتجارة العالمية: الواردات، ١٩٨٠ - ١٩٩٢

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السلع الأولية												مجموع الواردات			مجموعات البلدان المستوردة
الركازات والعلقات			أنواع الوقود			المواد الأولية الزراعية			الأغذية			(ببلايين الدولارات)			
١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
١١٠.٨	٧٠.٦	٩٣.٥	٣٢٥.٠	٣٦١.٦	٤٨٠.٨	٩٢.٥	٦١.٢	٧٣.٩	٣٢٨.١	١٩٩.٢	٢٢١.١	٣ ٤٨٣.٦	١ ٩٣٣.٤	٢ ٠٠٠.٩	العالم (ببلايين الدولارات)
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)				العالم
٧٧.١	٧٣.١	٧٩.١	٧١.٤	٦٨.٢	٧٥.٣	٧٠.٣	٦٧.٥	٦٨.٣	٧٢.١	٦٣.٠	٦١.٤	٢ ٤٤٧.٧	١ ٢٨٣.٢	١ ٣٣٦.٠	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(أ)
٢.٤	٦.٠	٥.٥	٣.٥	٧.٩	٣.٩	٢.٧	٧.٥	٧.٥	٥.٥	١٠.٥	١٠.٣	١٠٩.٢	١٥١.٧	١٤٤.٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢٠.١	١٧.٦	١٣.٢	٢٢.٤	٢١.٦	١٨.٩	٢٦.٥	٢٤.٧	٢٤.٠	٢٢.٠	٢٥.٨	٢٧.٣	٨٥٠.٤	٤٧٥.٣	٥٠٤.٠	البلدان النامية
٢.٨	٣.٨	٣.١	٤.١	٥.٥	٦.٧	٣.٤	٣.١	٣.١	٤.٤	٤.٨	٦.٠	١٥٠.٠	٩٢.٦	١٢٦.١	أمريكا اللاتينية
١.٣	١.٤	١.٤	٢.٦	١.٧	١.٦	٢.١	٢.٦	٢.٣	٣.٦	٦.١	٦.٠	٨١.٩	٦٣.٦	٨٤.٤	افريقيا
٢.١	١.٨	١.٥	٢.٦	٢.٥	٢.٠	١.٨	٢.١	٢.١	٤.٠	٦.١	٥.٦	١١٣.٩	٨٩.٠	٩٦.٥	غرب آسيا
١٢.١	٦.٩	٥.١	١١.٧	١٠.٠	٧.٤	١٤.٩	١١.٢	١٠.٥	٨.٢	٧.٢	٧.٠	٤٢٢.٧	١٦٥.٥	١٥٠.٧	جنوب وشرق آسيا
١.٥	٢.١	٠.٧	٠.٧	٠.٤	٠.١	٣.٧	٣.٨	٤.١	١.١	١.٠	١.٧	٦٢.٥	٤٣.٣	٢٢.٨	الصين ^(ب)
المصنوعات															
المصنوعات الأخرى			المصنوعات الفلزية			الآلات والنقل			المنتجات الكيماوية			المنسوجات			
١٩٩٢	١٩٩٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٨٠	
٥١٥.٦	٢٢٧.٣	٢٢١.١	١٧٩.٢	١٠٤.٨	١١٤.١	١ ٢٥٦.٠	٦٠١.١	٥١٣.١	٣٠٠.٦	١٥٢.٤	١٤٠.٧	٢٣٦.٠	١٠٣.٢	٩٦.٠	العالم (ببلايين الدولارات)
(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	العالم
٧٦.٣	٧٣.٩	٧٢.٢	٦٩.١	٥٦.٩	٥٦.٣	٧٠.٦	٦٥.٦	٥٩.٥	٦٨.٧	٦٥.١	٦٣.٨	٦٩.٢	٧٠.٨	٦٩.٧	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ^(أ)
٢.٢	٥.٠	٥.٥	٢.٨	٩.١	٩.٣	٢.٨	٨.٠	٨.٧	٣.٢	٦.٨	٧.٤	٣.١	٦.٥	٦.٨	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢١.١	٢٠.٩	٢٢.٠	٢٧.٩	٣٣.٢	٣٣.٩	٢٦.٣	٢٥.٧	٣١.٣	٢٧.٢	٢٧.٥	٢٨.٥	٢٧.٢	٢٢.٢	٢٣.١	البلدان النامية
٣.٦	٣.٦	٤.٩	٤.٣	٣.٥	٦.٤	٤.٩	٥.٢	٧.٨	٥.٣	٦.٦	٨.٠	٣.٢	٢.٤	٣.٦	أمريكا اللاتينية
١.٦	٢.٦	٣.٩	٣.٠	٥.٠	٦.٤	٢.٥	٣.٧	٦.٢	٢.٢	٣.٦	٤.٧	٢.٢	٢.٥	٤.٤	افريقيا
٢.٩	٥.٣	٥.٦	٤.٦	٨.٢	٨.٧	٣.٥	٥.١	٦.٩	٢.٩	٤.١	٤.٢	٣.٥	٦.٠	٥.٨	غرب آسيا
١١.٠	٧.٣	٦.٢	١٣.٣	٨.٥	٨.٥	١٣.٢	٨.٠	٨.١	١٢.٩	٩.٥	٨.٧	١٤.٤	٨.٠	٧.٣	جنوب وشرق آسيا
١.٥	١.٥	٠.٧	٢.٢	٦.٦	٢.٣	١.٧	٣.٠	١.٣	٣.١	٢.٥	١.٦	٣.٢	٢.٤	١.١	الصين ^(ب)

المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استنادا الى بيانات مقدمة من الشعبة الاحصائية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة.

(أ) تشمل جنوب افريقيا.

(ب) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وفييت نام ومنغوليا؛ وتستأثر الصين بأكثر من ٩٠ في المائة من المبالغ المبينة.

الجدول ألف - ١٩ - التجارة العالمية: التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤ (أ)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
قيمة الصادرات بالدولار											
١١.٥	١٢.٠	-٠.٢	٧.٠	٢.٣	١٢.٥	٨.١	١٢.٨	١٦.٧	٩.٥	١.٣	العالم
١١.٣	١١.٣	٢.٠	٥.٩	٢.٠	١٥.٣	٧.١	١٤.٤	١٦.٦	١٦.١	٣.٤	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
١١.٣	١٠.٧	٤.٧	٦.١	٥.٣	٧.٣	١٠.٥	٢٤.٨	١١.٠	٢.٥	١.٤-	أمريكا الشمالية
١٢.٦	١١.٨	٧.٧	٥.٦	-٠.٥	٢٠.٧	٦.٧	١٠.٨	٢٠.١	٢١.٥	٥.٤	أوروبا الغربية
٦.٥	٩.٦	٦.٦	٨.٠	٩.٥	٥.٠	٣.٤	١٤.٥	٩.٧	١٩.٠	٤.٤	اليابان
..	١٤.٨	٢.٢	٧.٣	١٥.٥	٤.٢-	١.٥-	٠.٨-	٤.١	٥.٢	٢.٦-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	٢٠.٥	-٠.١	١.٠	٨.٧	٣.٢-	٣.٢-	-٠.٥	٢.٧	٥.٦	٢.٩	أوروبا الشرقية
..	٩.٦	٤.١	١٥.٢	٢١.٠-	٥.٢-	-٠.٤	٢.٢-	٥.٦	٤.٧	٨.١-	الاتحاد السوفياتي السابق
١٢.٢	١٢.٧	٧.٧	١٠.٣	٥.٤	١١.٢	١٣.١	١٥.٦	٢٠.٢	٦.٨-	٣.٠-	البلدان النامية
١٥.٠	١٥.٠	٤.٧	٢.٧	٢.٠	٨.١	١٠.٠	١٣.٨	١١.٣	١٦.٢-	٤.٦-	أمريكا اللاتينية
٨.٢	٣.٣	٩.٢	٢.٤-	٥.٤-	٣٠.٩	١٥.١	٢.٠-	١٢.٥	٢٣.٨-	١.٤-	افريقيا
٥.٠	١.٩-	٤.٨	٢٥.٤	١٢.٥-	٣.٠	٢٤.٣	٣.٠	٨.٧	٢١.٢-	٨.٠-	غرب آسيا
١٥.١	١٥.٦	١١.٤	١١.٥	١٤.٠	١٠.٤	١٢.١	٢٣.٦	٢٩.٥	٨.٨	٢.٤-	جنوب وشرق آسيا
١٥.٠	٣١.٩	١٢.٠	١٤.٣	١٥.٠	١٨.١	٩.١	٢٠.٢	٢٥.٧	١٤.١	١٠.٣	الصين
٤.٧	٤.٨	٣.٤	٤.٢-	١.٤	٩.٩	٣.٨	١٢.٩	٢١.٦	٤.٠-	٦.٤	البحر المتوسط
بندان تذكيريان											
٨.١	١.٩	٢.٢	١٠.٧	٧.٣	١٦.١	٢٠.٥	١.٢	١٢.٠	٢٨.٢-	٧.٤-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١٤.٦	١٧.٣	٩.٥	١٠.١	١٠.٤	٩.٣	١٠.٦	٢١.٥	٢٤.٠	٧.٧	٠.٢	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
قيمة الواردات بالدولار											
١١.٢	١٢.٤	١.٨	٦.٤	٢.٥	١٣.٨	٨.٥	١٤.٠	١٦.٢	٩.٤	١.٢	العالم
١٢.٠	١٢.١	٥.٤	٤.٤	-٠.٧	١٤.٩	٨.٣	١٣.٠	١٨.٢	١٢.٦	٢.٦	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
٩.٤	١٣.٨	٨.٧	٧.٩	١.١	٤.٥	٧.١	١٠.٧	١٠.٥	٨.٠	٢.١	أمريكا الشمالية
١٢.٩	١٠.٧	١٢.٤	٣.٩	١.٥	٢٠.٨	٧.٨	١٢.٤	٢٢.٢	١٨.٢	٤.٢	أوروبا الغربية
١٢.٨	١٣.٩	٣.٦	١.٦-	-٠.٧	١٢.٢	١١.٩	٢٤.١	١٨.٤	٢.٢-	٤.٢-	اليابان
..	١٠.٢	٣.٨	٢.٣	١٧.٠	١.٥	٤.٥	٢.١	-٠.٦-	٧.٠	٤.٠	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	١٢.٣	٥.٣	٧.٨	١.٨	٣.١	٢.٢-	٢.٧-	-٠.٧	١٣.٢	٦.٤	أوروبا الشرقية
..	٦.٨	١٥.٨	٣.٣-	٣٠.١-	-٠.٠	١٢.٠	٧.٩	٢.٢-	-٠.٥	١.٥	الاتحاد السوفياتي السابق
١٠.٤	١٣.٣	٨.٢	١٢.٨	١١.٣	١٢.٦	١٠.٢	٢٠.٣	١٣.٨	-٠.١	٣.٥-	البلدان النامية
٢.٠	١٧.٠	٨.٢	١٩.١	١٦.٣	١١.٥	٦.١	١١.٣	٨.٩	١.٩	-٠.١	أمريكا اللاتينية
٦.٤	١.٥	٥.٤	٤.٨	٢.٠	١٥.٥	٢.١	١١.٥	١.٢-	-٠.٦	١٢.٩-	افريقيا

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٢.٥	٣.٢-	٩.٨ -	١٦.٧	١٠.٩	٣.٧	٤.٩	٩.٥	١.٣	١٠.٥-	١٥.٩-	غرب آسيا
١٤.٥	١٧.٧	٩.٩	١١.٦	١٣.٨	١٦.٥	١٥.٠	٢٩.٦	٢٨.٢	٤.٣	٥.٢-	جنوب وشرق آسيا
١٢.٠	١١.٢	٣٥.٠	٢٢.٠	١٩.١	١٠.١-	٥.٧	٢٧.٤	٠.٠	١.٢	٦٢.٠	الصين
٤.٩	٥.٨	١٥.٢	٣.٦-	١١.٢ -	٣٢.٩	١١.٩	٤.٤	١٧.٦	٢.١-	٢.٩	البحر المتوسط
بندان تذكيريان											
٤.١-	٢.٥	٦.٧ -	١٦.٢	١٦.٤	٩.٣	٦.٨	١٦.٠	٠.٢-	١١.٤-	١٣.٢-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١٣.٤	١٥.٨	١٢.٥	١١.٩	١٠.٠	١٣.٥	١١.١	٢١.٦	١٨.٧	٤.٧	١.١	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
حجم الصادرات											
٧.١	٩.٤	٥.٢	٥.٧	٥.٦ ♦	٤.٤	٧.٣	٨.٨	٥.٠	٥.٥	٣.٧	العالم
٦.٥	٨.٤	٣.٠	٤.٤	٣.٨	٥.١	٧.٤	٨.٧	٤.٤	٢.٤	٤.٧	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
٩.٦	١١.١	٦.٨	٨.٢	٦.٢	٧.٠	٨.٧	١٧.٩	٦.٦	٥.٨	٢.٧	أمريكا الشمالية
٦.٩	٨.٢	١.٩	٣.٣	٢.٥	٤.٢	٧.٥	٦.٠	٤.٣	١.٨	٥.٠	أوروبا الغربية
٤.٠-	٢.٠	١.٧ -	١.٥	٢.٥	٥.٣	٤.٣	٥.٩	٠.٤	٠.٧-	٥.٦	اليابان
..	٩.٥-	١.٥-	٤.٥	٢.٤	٤.٠	٠.٨-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	١٩.١	٠.٣ ♦	٠.١-	٩.٣-♦	٦.٢-	٢.٩-	٤.٣	١.٧	٠.٧-	٢.١	أوروبا الشرقية
..	١٣.١-	٠.٠	٤.٨	٣.٣	١٠.٠	٤.٣-	الاتحاد السوفياتي السابق
٨.٦	١١.٨	١١.٧	٩.٦	١١.٣	٤.٦	٨.٩	١٠.٠	٧.٥	١٧.٥	١.٠	البلدان النامية
١٠.٠	٩.٢	٨.٧	٣.٩	٤.٩	٢.٨	٧.١	٥.٧	٤.٨	١.٥-	٠.٢-	أمريكا اللاتينية
١.٩	١.٥	٢.٢ -	٠.٣-	٥.٩	١٤.٦	٥.٨	٠.٤	١.١	١٨.٤	١.٩	افريقيا
١.٤-	١.٢	١٦.١	٢٥.٤	٠.٥	١٥.٧-	٩.٠	١٤.٣	١٤.٠-	٤٨.١	٥.٦-	غرب آسيا
١٠.٨	١٣.٦	١٣.٨	١٠.٣	١٦.٢	٧.٥	١٠.٩	١٣.٠	١٧.٣	١٩.٨	٠.٨	جنوب وشرق آسيا
١٠.٨	٣٠.٠	١٥.٢	١٣.٠	١٧.٦	١٤.٤	٦.٩	١٠.٠	١٠.٣	١٨.٩	١٣.٥	الصين
١.٢	٠.٩	١.٢ -	٤.٩-	٢.٩	٨.٤	٢.٦	٠.٩	١٠.٨	٤.٢-	٩.١	البحر المتوسط
بندان تذكيريان											
٦.٢	٠.٩	٨.٤	١١.٧	٤.٠	٢.٤-	٩.٠	٥.٥	٥.٣-	٢٠.٧	٤.٦-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١٠.٢	١٤.٣	١١.٨	٩.٥	١٣.٠	٦.٨	٩.٢	١٠.٢	١٣.٧	١٤.٥	٤.٣	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
حجم الواردات											
٦.٩	٩.٧	٣.٩	٦.٦	٥.٤ ♦	٤.٣	٧.٦	٩.٥	٥.٥	٤.١	٣.٦	العالم
٧.٧	٩.٤	١.٣	٥.٠	٣.١	٤.٧	٧.٤	٨.٧	٦.٩	٧.٢	٥.٤	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
٥.٨	١٣.٠	١٢.٢	١٠.٣	١.٣	١.٤	٤.٥	٦.٢	٣.٧	٩.٦	٦.٦	أمريكا الشمالية
٨.١	٦.٨	٤.٠ -	٣.٦	٣.٩	٦.٢	٨.٤	٨.٢	٨.٣	٦.١	٥.٥	أوروبا الغربية
٩.٦	١٣.٧	٢.٩	٠.٤-	٤.٠	٥.٧	٧.٩	١٧.٩	٩.٢	٩.٥	١.١	اليابان
..	٥.٢-	٤.٥	٣.٧	١.٠	٠.٨-	٥.١	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال

الجدول ألف - ١٩ (تابع)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤ (أ)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
..	١٠,٨	٥,٩ ♦	٥,٩	٢,٢ ♦	٨,٩-	٠,٢	٣,٤	٣,٥	٤,٦	٥,٦	أوروبا الشرقية
..	١,٤-	٩,٣	٤,٠	١,٦-	٦,٠-	٤,٧	الاتحاد السوفياتي السابق
٤,٩	١٠,٤	١١,٣	١١,٣	١٢,٨	٤,٩	٨,٨	١٣,٥	٢,٠	٣,٩-	١,٧-	البلدان النامية
١,٤-	١٥,٣	١١,٦	١٩,٧	١٨,٣	٥,٦	٤,٣	٤,٧	٠,٠	١,٢	٣,١	أمريكا اللاتينية
١,٢	١,٢-	١,٢	٣,٣	١,٠	٢,٢	١,٧	٦,٣	١٢,٩-	٧,٥-	١٢,٠-	أفريقيا
٢,٧-	٥,٤-	٥,١ -	١٤,٨	١٣,٣	٦,٧-	٣,٧	٤,٢	١٠,٤-	١٦,١-	١٤,٨-	غرب آسيا
٨,٥	١٤,٥	١١,٥	٩,٧	١٤,٥	١٠,١	١٣,٤	٢١,٦	١٥,٠	٢,٠	٣,١-	جنوب وشرق آسيا
٥,٨	٧,٥	٣٦,١	٢٠,١	١٩,٧	١٤,٥-	٥,٠	١٨,٦	٩,٣-	٦,٤-	٦٥,٠	الصين
٠,٣-	٣,١	٢٣,٧	٥,١-	٨,٢ -	١٧,٠	١٠,٤	١,٤	٢,٣	٤,٣-	٤,٣	البحر المتوسط
بندان تذكيريان											
٨,٠-	٠,٥	٣,٤ -	١٥,٣	١٧,٩	١,٦	٥,٥	٩,٢	١٠,٠-	١٦,٢-	١١,٦-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
٧,٥	١٢,٦	١٥,٠	١٠,٢	١١,٢	٦,١	٩,٥	١٤,٤	٦,٢	١,٧	٣,١	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. استنادا الى بيانات الأمم المتحدة وتقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا من البيانات الوطنية.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) توقعات.

الجدول ألف - ٢٠ - التجارة العالمية: التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري، حسب مجموعة البلدان الرئيسية، ١٩٨٥-١٩٩٥

(النسبة المئوية للتغير السنوي في الأرقام القياسية على أساس الدولار)

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(١)	١٩٩٥ ^(ب)	
قيمة الوحدة من الصادرات											
١,٧-	٥,٨	١١,٤	٤,٩	٠,٧	٨,٨	٢,٥-♦	١,١	٥,٣-	٢,٤	٤,٦	العالم
١,٢-	١٣,٣	١١,٧	٥,٤	٠,٢-	٩,٦	١,٧-	١,٤	٥,٨-	٢,٦	٤,٦	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
٣,٧-	٣,٤-	٤,٢	٦,٥	١,٨	٠,٢-	٠,٩-	٢,٣-	٢,٠-	٠,٥-	١,٦	أمريكا الشمالية
٠,٣	١٩,٣	١٥,١	٤,٦	٠,٨-	١٥,٨	٣,٠-	٢,٢	٩,٤-	٣,٤	٥,٤	أوروبا الغربية
١,٢-	١٩,٨	٩,٣	٨,١	٠,٨-	٠,٣-	٦,٨	٦,٤	٨,٤	٧,٥	١٠,٨	اليابان
١,٨-	١,١	١,٦	٥,١-	٠,١	٥,٩	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٠,٨	٦,٤	١,٠	٣,٦-	٠,٣-	٣,٢	٠,٧ ♦	٠,٩-	٠,١-♦	١,٢	..	أوروبا الشرقية
٤,٠-	٤,٨	٢,٢	٦,٧-	٠,٤	٩,١	الاتحاد السوفياتي السابق
٣,٢-	١٦,٧-	١٢,٢	٥,٦	٣,٩	٦,٧	٤,٩-	٠,٣	٣,٨-	١,٨	٤,٥	البلدان النامية
٤,٤-	١٥,٠-	٦,٢	٧,٧	٢,٧	٥,٢	٦,٦-	١,٢-	٣,٧-	٥,٣	٤,٥	أمريكا اللاتينية
٣,٣-	٣٥,٦-	١١,٣	٢,٤-	٨,٨	١٤,٢	١٠,٧-	٢,١-	٧,١-	١,٨	٦,٣	افريقيا
٢,٥-	٤٦,٨-	٢٦,٥	٩,٩-	١٤,١	٢٢,٢	١٣,٠-	٠,٠	٩,٨-	٣,٠-	٦,٥	غرب آسيا
٣,٢-	٩,٢-	١٠,٤	٩,٤	١,١	٢,٧	١,٩-	١,١	٢,١-	١,٨	٣,٩	جنوب وشرق آسيا
٢,٨-	٤,٠-	١٤,٠	٩,٣	٢,٠	٣,٣	٢,٢-	١,١	١,٩-	١,٥	٣,٨	الصين
٢,٥-	٠,٢	٩,٧	١١,٩	١,٢	١,٤	١,٥-	٠,٨	٢,١-	٣,٩	٣,٤	البحر المتوسط
بندان تذكيران											
٢,٩-	٤٠,٥-	١٨,٣	٤,١-	١٠,٦	١٨,٩	١٠,٨-	٠,٩-	٥,٧-	١,٠	١,٧	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
٣,٩-	٥,٩-	٩,٠	١٠,٢	١,٣	٢,٤	٢,٣-	٠,٦	٢,١-	٢,٦	٣,٩	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
قيمة الوحدة من الواردات											
٢,٥-	٥,٠	١٠,٣	٤,٤	٠,٨	٩,١	٢,١-♦	٠,٠	٥,٩-	٢,٣	٤,٣	العالم
٢,٧-	٥,٢	١٠,٦	٤,٢	٠,٧	٩,٧	٢,٣-	٠,٥-	٦,٥-	٢,٢	٤,٠	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
٤,٢-	١,١-	٦,٧	٤,٩	٢,٢	٢,٦	٢,١-	٢,٠-	٢,٦-	٠,٣	٣,٣	أمريكا الشمالية
١,٣-	١١,٤	١٢,٨	٣,٩	٠,٥-	١٣,٧	٢,٤-	٠,٣-	٨,٨-	٣,٦	٤,٥	أوروبا الغربية
٥,٢-	١٠,٧-	٨,٤	٥,٢	٣,٨	٦,١	٣,٢-	١,٢-	٠,٧	٠,٢	٣,٠	اليابان
١,١-	٧,٩	١,٦-	١,٥-	٠,٠	٧,١	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٠,٨	٨,٢	٢,٧-	٥,٨-	٢,٣-	١٣,١	٠,٥-♦	١,٨	٠,٦-♦	١,٤	..	أوروبا الشرقية
٣,١-	٦,٩	٠,٦-	٣,٨	٢,٤	١,٤	الاتحاد السوفياتي السابق
٢,٠-	٣,٨	١١,٦	٦,١	١,٣	٧,٥	١,٣-	١,٤	٢,٩-	٢,٦	٥,٢	البلدان النامية
٢,٩-	٠,٧	٨,٩	٦,٣	١,٨	٥,٦	١,٧-	٠,٥-	٣,١-	١,٥	٣,٤	أمريكا اللاتينية

الجدول ألف - ٢٠ (تابع)

١٩٩٥ (ب)	١٩٩٤ (أ)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	
٥.١	٢.٧	٦.٥-	١.٤	٣.٠-	١٣.٠	٠.٤	٤.٩	١٣.٥	٨.٨	١.٠-	افريقيا
٥.٣	٢.٤	٤.٩-	١.٦	٢.١-	١١.١	١.٢	٥.١	١٣.٠	٦.٦	١.٣-	غرب آسيا
٥.٥	٢.٨	١.٥-	١.٨	٠.٦-	٥.٨	١.٤	٦.٦	١١.٥	٢.٣	٢.٢-	جنوب وشرق آسيا
٥.٩	٣.٤	٠.٨-	١.٦	٠.٥-	٥.١	٠.٧	٧.٤	١٠.٢	٨.١	١.٨-	الصين
٥.٢	٢.٦	٦.٨-	١.٦	٣.٣-	١٣.٦	١.٤	٣.٠	١٤.٩	٢.٣	١.٣-	البحر المتوسط
											بندان تذكيريان
٤.٣	٢.٠	٣.٤-	٠.٨	١.٢-	٧.٦	١.٢	٦.٢	١٠.٩	٥.٨	١.٨-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
٥.٥	٢.٨	٢.٢-	١.٥	١.١-	٧.٠	١.٤	٦.٣	١١.٧	٣.٠	٢.٠-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي
											معدلات التبادل التجاري
٠.٦	٠.٣	٠.٨	١.٩	٠.٦ ♦	٠.١-	١.٠-	١.١	١.٠	٧.٧	١.٦	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
١.٧-	٠.٨-	٠.٦	٠.٣-	١.٢	٢.٧-	٠.٤-	١.٥	٢.٣-	٢.٣-	٠.٦	أمريكا الشمالية
٠.٩	٠.٣-	٠.٧-	١.٩	٠.٦-	١.٩	٠.٤-	٠.٧	٢.٠	٧.١	١.٦	أوروبا الغربية
٧.٧	٧.٣	٧.٧	٧.٦	١٠.٣	٦.١-	٤.٤-	٢.٨	٠.٩	٣٤.٢	٤.٢	اليابان
..	١.١-	٠.٠	٣.٦-	٣.٣	٦.٣-	٠.٧-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
..	٠.٢-	٠.٤ ♦	٢.٦-	١.٢ ♦	٨.٨-	٢.١	٢.٤	٣.٨	١.٧-	٠.٠	أوروبا الشرقية
..	٧.٦	١.٩-	١٠.٠-	٢.٩	١٠.٩-	٠.٩-	الاتحاد السوفياتي السابق
٠.٦-	٠.٨-	١.٠-	١.١-	٣.٧-	٠.٧-	٢.٦	٠.٥-	٠.٦	١٩.٨-	١.٣-	البلدان النامية
١.١	٣.٧	٠.٦-	٠.٧-	٥.٠-	٠.٤-	٠.٩	١.٣	٢.٥-	١٥.٦-	١.٥-	أمريكا اللاتينية
١.١	٠.٩-	٠.٦-	٣.٥-	٧.٩-	١.١	٨.٤	٧.٠-	١.٩-	٤٠.٨-	٢.٢-	افريقيا
١.١	٥.٣-	٥.٢-	١.٦-	١١.١	١٠.٠	١٢.٧	١٤.٣-	١١.٩	٥٠.١-	١.٢-	غرب آسيا
١.٥-	١.٠-	٠.٦-	٠.٧-	١.٣-	٢.٩-	٠.٣-	٢.٦	١.٠-	١١.٢-	١.٠-	جنوب وشرق آسيا
٢.٠-	١.٨-	١.١-	٠.٥-	١.٧-	١.٧-	١.٣	١.٨	٣.٤	١١.٢-	١.٠-	الصين
١.٧-	١.٣	٥.٠	٠.٨-	١.٩	١٠.٧-	٠.٢-	٨.٦	٤.٥-	٢.١-	١.٢-	البحر المتوسط
											بندان تذكيريان
٢.٥-	١.٠-	٢.٤-	١.٧-	٩.٧-	١٠.٥	٩.٣	٩.٧-	٦.٧	٤٣.٨-	١.١-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة تصديري
١.٥-	٠.٢-	٠.١	٠.٩-	١.٢-	٤.٣-	٠.١-	٣.٧	٢.٤-	٨.٦-	١.٩-	البلدان التي صافي مبادلاتها من الطاقة استيرادي

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي.

♦ تشير الى انقطاع السلسلة.
(أ) تقديرات أولية.
(ب) توقعات.

الجدول ألف - ٢١ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية، ١٩٨٤-١٩٩٤
(١٩٨٥ = ١٠٠)

بند تذكيري: النفط (خام) ^(ج)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية ^(ب)	أسعار المصنوعات ^(أ)	رقم قياسي موحد وحدات سحب خاصة دولار		المعادن والفلزات	المواد الأولية الزراعية	بذور الزيوت النباتية والزيوت النباتية	المشروبات المدارية	الأغذية		
			١١٢	١١٤							
١٠٢	١١٤	١٠٠	١١٢	١١٤	١٠٥	١١١	١٤٤	١١٠	١١٦		١٩٨٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠		١٩٨٥
٤٧	٨٧	١٢٠	٩٠	١٠٤	٩٥	١٠٢	٦٢	١٢٤	١١٠		١٩٨٦
٦٢	٧٩	١٣٥	٨٤	١٠٧	١١٣	١١٩	٧٣	٨١	١١٧		١٩٨٧
٥٢	٩٤	١٤٤	١٠٢	١٣٥	١٦٤	١٢٩	٩٦	٨٢	١٥٢		١٩٨٨
٦٣	٩٤	١٤٣	١٠٧	١٣٥	١٦٤	١٢٩	٨٥	٧٠	١٦١		١٩٨٩
٨١	٨٠	١٥٨	٩٥	١٢٧	١٤٨	١٣٥	٧٤	٦٢	١٥١		١٩٩٠
٦٨	٧٥	١٥٧	٨٨	١١٨	١٣٤	١٢٧	٨٠	٥٧	١٤١		١٩٩١
٦٧	٧١	١٦٢	٨٣	١١٥	١٢٩	١٢٤	٨٦	٤٩	١٣٨		١٩٩٢
٥٩	٧١	١٥٧	٨١	١١١	١١٠	١٢٠	٨٥	٥٢	١٣٩		١٩٩٣
٥٦	٨٢	١٥٨	٩٢	١٣٠	١٢٥	١٣٦	١٠٧	٩١	١٥٣		١٩٩٤
٦٠	٧٣	١٥٥	٨٣	١١٣	١٢٠	١٢٤	٨٤	٥١	١٣٩	أولا	١٩٩٣
٦١	٦٩	١٥٩	٧٩	١٠٩	١١٠	١٢٠	٨٢	٤٦	١٣٨	ثانيا	
٥٧	٧٠	١٥٦	٧٨	١٠٨	١٠٨	١١٨	٨٦	٥٤	١٣٣	ثالثا	
٥٢	٧١	١٥٨	٨٢	١١٣	١٠٢	١١٩	٩٠	٥٨	١٤٦	رابعا	
٤٩	٧٩	١٥٣	٨٨	١٢١	١٠٩	١٢٧	٩٦	٥٩	١٥٩	أولا	١٩٩٤
٥٧	٨٠	١٥٥	٨٩	١٢٤	١١٨	١٣٢	١٠٢	٧٧	١٥١	ثانيا	
٦١	٨٣	١٦٢	٩٤	١٣٥	١٢٩	١٣٩	١٠٧	١٢٢	١٤٩	ثالثا	
٥٩	٨٦	١٦٣	٩٧	١٤٠	١٤٤	١٤٧	١٢١	١٠٧	١٥٤	رابعا	

المصدر: الأونكتاد، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية"، والأمم المتحدة، "النشرة الشهرية للإحصائيات".

(أ) قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات المصدرة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي. وجرى تحويل أساس الرقم القياسي الأصلي إلى ١٩٨٥.

(ب) جرى خصم التضخم من الرقم القياسي الدولارى باستخدام قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي.

(ج) سعر نفط منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، وهو متوسط السعر الحاضر لمجموعة من خامات بلدان الأوبك، (التوليفة الصحراوية، وخام مايناس، وخام بوني الخفيف، والخام العربي الخفيف، وخام دبي، وخام ت. ج. الخفيف وخام البرزخ).

ثالثا - الحالة المالية الدولية والأسواق المالية

الجدول ألف - ٢٢ - ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب مجموعة البلدان.
١٩٨٤-١٩٩٤^(١)

(ببلايين الدولارات)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)	
٣١,١-	٣٨,٠-	٤,٢-	٢٣٨,٨-	٢٠,٦-	٤٠,٨-	٥٦,١-	٢,١-	١٧,٥	٧٧,٤	٥٣,٩	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٣٤,٤-	٣٦,٩-	٠,٦	٢٣٣,٣-	١٤,٧-	١٩,٣-	٣٣,٧-	١٠,٧	٢٩,٦	٥٣,٢	١٧,٣	البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها:
١٥,٩	٢٣,٣	٤٧,٧	٥٦,٩	٦٢,٥	٧٠,٠	٦١,٨	٩,٩	١,٣	٣,١	٤,٤-	ألمانيا ^(ج)
٨٨,٩-	١١٢,٠-	١٣٧,١-	١٥٤,٦-	١١٥,٣-	٨٩,٥-	٧١,١-	٢٧,٤-	٤٩,١-	٨٥,٥-	١٣٦,٩-	الولايات المتحدة
٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٢,٦	٦٠,٣	٤٠,٤	٨٤,٧	١٢٠,٩	١٣٥,٣	١٣٤,٢	اليابان
٣,٣	١,٠-	٤,٩-	٥,٤-	٥,٩-	٢١,٥-	٢٢,٤-	١٢,٩-	١٢,١-	٢٤,٢	٣٦,٦	البلدان الصناعية الأخرى
١٠,٠	٢,٦	٣,٩	٧,٤	٣,٧	٢,٩-	١٠,٥	٣,٠-♦	٦,٥-	٤,٩-	٧,٧-	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال ^(د)
٣,٣	٢,٥	١,٢	٠,١	٠,٨	٢,١-	٥,٧-	٢,٢-♦	١,٥-	٨,٠-	٤,٤-	أوروبا الشرقية
٦,٧	٠,١	٢,٧	٧,٣	٢,٩	٠,٨-	٤,٨-	٠,٨-♦	٥,٥-	٢,٩	٢,٩-	الاتحاد السوفياتي السابق
٢٣,٥-	٣٠,٣-	٤١,٥-	١١,١-	٢٦,٩-	٢٠,٩-	٩,٠-	٧١,٠-	٨٦,٢-	١٠٩,٣-	١٠١,٦-	البلدان النامية
٦,٨	٢,٩	٣,٤-	٢,١-	٤,٠-	٢,٧	١٥,٢	٢٤,٢-	٢١,٤-	١١,١-	١٦,٧-	بلدان رأس مال ذات فائض
٣٠,٣-	٣٣,٢-	٣٨,١-	٩,٠-	٢٢,٨-	٢٢,٥-	٢٤,٢-	٤٦,٩-♦	٦٤,٨-	٩٨,٣-	٨٥,٠-	بلدان مستوردة لرأس المال
٢,٧-	٤,٥-	١٩,٣-	١,٧-	١٦,٧-	٨,٧-	٢,١	١٩,٩-	٣٣,٠-	٣٧,٠-	٤١,٦-	بلدان مصدرة للطاقة
٢٧,٦-	٢٨,٧-	١٨,٨-	٧,٢-	٦,١-	١٤,٩-	٢٦,٣-	٢٦,٩-	٣١,٨-	٦١,٣-	٤٣,٣-	بلدان مستوردة للطاقة
٧,٢	١١,٠	٢٣,٢	٣٠,٩	٢٨,٣	٢٤,٨	١٤,٨	١٠,٧	١١,١	١٣,٨	١١,٢	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٣٤,٧-	٣٩,٧-	٤٢,٠-	٣٨,٢-	٣٤,٥-	٣٩,٧-	٤١,١-	٣٧,٧-	٤٢,٩-	٧٥,١-	٥٤,٥-	بلدان أخرى
٤٤,٦	٦٥,٧	٤١,٩	٢٤٢,٤	٤٣,٧	٦٤,٦	٧٥,٦	٧٦,١	٧٠,٢	٣٩,٨	٥٢,٢	باقي العالم ^(هـ) ومنه:
٢٩,٧-	١٥,٨-	٢٢,٧-	٣٤,٠-	٣٧,٣-	٢٠,٣-	٢٣,٧-	٣٢,٦-	٥٤,٤-	٧٩,٥-	٨٢,٠-	باقي التجارة (الواردات، تسليم ظهر السفينة)
٧٤,٣	٨١,٥	٦٤,٥	٢٧٦,٤	٨١,٠	٨٥,٠	٩٩,٣	١٠٨,٨	١٢٤,٦	١١٩,٤	١٣٤,٢	الخدمات والتحويلات الخاصة

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ودولية أخرى.

♦ تشير الى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

(ج) تتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

(د) الميزان بالعملة القابلة للتحويل، ويتضمن المجموع الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

(هـ) تجارة وخدمات وتحويلات خاصة غير مبلغ بها وأخطاء وعدم تناسق زمني في البيانات المبلغ بها.

الجدول ألف - ٢٣ - معاملات الحساب الجاري : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٤-١٩٩٤^(ب)

(ببلايين الدولارات)

الجدول ألف - ٢٣ (تابع)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤(أ)
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي										
١ ٢٠٤,٨	١ ٢٤٣,٨	١ ٤٤٧,٧	١ ٦٩٣,٢	١ ٩٥١,٠	٢ ٠٨٩,٥	٢ ٣٩٩,٠	٢ ٤٣٦,٧	٢ ٥٩٢,٢	٢ ٥٠٣,٠	٢ ٧٩٧,٦
١ ٢٥٢,٦	١ ٢٨٧,١	١ ٤٥٠,٨	١ ٧٢٢,٩	١ ٩٥٩,٠	٢ ١٢٢,٩	٢ ٤٣٦,٣	٢ ٤٢٨,٠	٢ ٥٤٦,٤	٢ ٤٠٤,٨	٢ ٧٠٤,٧
٤٨,٨	٤٣,٣	٣,١	٢٩,٦	٨,٠	٣٣,٤	٣٧,٣	٨,٧	٤٥,٨	٩٨,٢	٩٢,٩
١٧,٧	٥,٣	١,٢	٢٠٩,٢	١٢,٦	٧,٥	١٨,٨	١٠,٨	٢٨,٣	٢٠,٨	٣٩,٠
١٤,٧	٢,١	٢,١	١,٥	٢,٢	٥,٩	١,٩	٧,٨	١٧,٩	١٦,٨	٣٨,٣
٣١,١	٣٨,٠	٤,٢	٢٣٨,٨	٢٠,٦	٤٠,٨	٥٦,١	٢,١	١٧,٥	٧٧,٤	٥٣,٩
البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي										
٨٩٨,٥	٩٢٦,٧	١ ٠٧٢,٠	١ ٢٣٩,٦	١ ٤٣٥,٢	١ ٥٤١,٦	١ ٧٤٨,١	١ ٧٨٧,٣	١ ٩٠٢,٢	١ ٨٦١,٢	٢ ٠٥٧,٨
٩٤٥,٥	٩٦٦,٤	١ ٠٧١,٩	١ ٢٥١,٢	١ ٤٢٦,٨	١ ٥٤٩,١	١ ٧٥٨,٤	١ ٧٦٠,٠	١ ٨٤٥,٧	١ ٧٨٠,٥	١ ٩٩٠,٥
٤٧,٠	٣٩,٦	٠,١	١١,٦	٨,٣	٧,٥	١٠,٣	٢٧,٣	٥٦,٤	٨٠,٦	٦٧,٣
١٢,٦	٢,٧	٠,٥	٢٢١,٨	٢٢,١	١١,٨	٢٢,٣	١٦,٦	٢٦,٨	٢٧,٤	٥٠,٠
٢٦,١	١٤,٧	١١,٨	١٢,٢	١٨,٨	٢٥,٥	٢٦,٣	٢١,٧	١٨,٧	١٢,٦	١١,١
٣٤,٤	٣٦,٩	٠,٦	٢٢٣,٣	١٤,٧	١٩,٣	٣٢,٧	١٠,٧	٢٩,٦	٥٣,٢	١٧,٣
ومنه :										
المانيا ^(٤)										
١٦١,٤	١٧٣,٧	٢٣١,٠	٢٧٨,٥	٣٠٨,٦	٣٢٤,٩	٣٩١,٣	٣٧٨,٦	٤٠٦,٧	٣٦٣,٣	٤١١,٣
١٣٩,٢	١٤٥,١	١٧٥,٣	٢٠٨,٣	٢٢٨,٩	٢٤٧,٢	٣٢٠,٢	٣٥٥,٤	٣٧٣,٩	٣١٨,٨	٣٦٠,٢
٢٢,١	٢٨,٦	٥٥,٨	٧٠,٢	٧٩,٧	٧٧,٧	٧١,٠	٢٣,٢	٣٢,٨	٤٤,٤	٥١,١
٦,٣	٥,٣	٨,٠	١٣,٣	١٧,٣	٧,٧	٩,٣	١٣,٤	٣١,٥	٤١,٤	٥٥,٥
٣,٦	٣,٣	٤,٢	٣,٩	٥,٢	١١,٨	١٧,٨	١٩,٨	١٥,٦	٩,١	٤,٥
١٥,٩	٢٣,٣	٤٧,٧	٥٦,٩	٦٢,٥	٧٠,٠	٦١,٨	٩,٩	١,٢	٣,١	٤,٤
اليابان										
١٦٨,٣	١٧٤,٠	٢٠٥,٦	٢٢٤,٦	٢٥٩,٨	٢٦٩,٥	٢٨٠,٣	٢٠٦,٦	٣٣٠,٩	٣٥١,٣	٣٨٤,٠
١٢٤,٠	١١٨,٠	١١٢,٨	١٢٨,٢	١٦٤,٨	١٩٢,٧	٢١٦,٨	٢٠٣,٥	١٩٨,٥	٢٠٩,٧	٢٣٨,٢
٤٤,٣	٥٦,٠	٩٢,٨	٩٦,٤	٩٥,٠	٧٦,٩	٦٣,٦	١٠٣,١	١٣٢,٤	١٤١,٦	١٤٥,٨
٧,٩	٥,٤	٥,٥	٦,٧	١٢,٤	١٦,٦	٢٣,٢	١٨,٤	١١,٤	٦,٢	١١,٦
٤,٢	٦,٨	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٦,٧	٣٦,٢	٤١,٤	٤٠,٩
٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٢,٦	٦٠,٣	٤٠,٤	٨٤,٧	١٢٠,٩	١٣٥,٣	١٣٤,٢
الولايات المتحدة										

الجدول ألف - ٢٣ (تابع)

١٩٩٤ (ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٥٠٢,٧	٤٥٦,٩	٤٤٠,٤	٤١٦,٩	٣٨٩,٣	٣٦٢,١	٣٢٠,٢	٢٥٠,٢	٢٢٣,٤	٢١٥,٩	٢١٩,٩	صادرات سلعية
٦٦٩,١-	٥٨٩,٤-	٥٣٦,٥-	٤٩١,٠-	٤٩٨,٣-	٤٧٧,٤-	٤٤٧,٢-	٤٠٩,٨-	٣٦٨,٤-	٣٢٨,١-	٣٢٢,٤-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١٦٦,٤-	١٢٢,٦-	٩٦,١-	٧٤,١-	١٠٩,٠-	١١٥,٣-	١٢٧,٠-	١٥٩,٦-	١٤٥,١-	١٢٢,٢-	١١٢,٥-	الميزان التجاري
٢٩,٥	٤٧,١	٤٧,٠	٤٦,٧	٣٧,٩	٢٥,٨	١١,٧	٥,٠	٨,٠	١٠,٢	٢٣,٦	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
١٥,٢-	٣,٩	٤,٦	١٤,٩	٢٠,٧	١٥,٤	١١,٦	٧,٩	١١,٧	١٩,٧	٣٠,١	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١٣٦,٩-	٨٥,٥-	٤٩,١-	٢٧,٤-	٧١,١-	٨٩,٥-	١١٥,٣-	١٥٤,٦-	١٣٧,١-	١١٢,٠-	٨٨,٩-	رصيد الحساب الجاري
											<u>بلدان صناعية أخرى</u>
٧٣٩,٨	٦٤١,٩	٦٩٠,٠	٦٤٩,٤	٦٥٠,٩	٥٤٧,٩	٥١٥,٩	٤٥٣,٧	٣٧٥,٧	٣١٧,٠	٣٠٦,٣	صادرات سلعية
٧١٤,١-	٦٢٤,٣-	٧٠٠,٧-	٦٦٨,٠-	٦٧٧,٩-	٥٧٣,٨-	٥٣٢,٢-	٤٧١,٧-	٣٧٨,٩-	٣٢٠,٧-	٣٠٨,١-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٥,٦	١٧,٦	١٠,٦-	١٨,٦-	٢٧,٠-	٢٥,٨-	١٦,٣-	١٨,٠-	٣,٢-	٣,٧-	١,٨-	الميزان التجاري
١١,٠	٦,٧	١,٥-	٥,٨	٤,٦	٤,٣	١٠,٤	١٢,٦	١,٧-	٢,٦	٥,١	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٢٧,٢-	٢٩,٤-	٣٦,٦-	٢٩,٥-	٢٨,١-	١٩,٧-	١٦,٦-	١٣,٧-	١٢,٩-	١٢,٦-	١١,٢-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٣٦,٦	٢٤,٢	١٢,١-	١٢,٩-	٢٢,٤-	٢١,٥-	٥,٩-	٥,٤-	٤,٩-	١,٠-	٣,٢	رصيد الحساب الجاري

المصدر : الأمم المتحدة، إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية (تستند جزئيا الى تقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة).

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/ يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٤ - معاملات الحساب الجاري : الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ١٩٨٤-١٩٩٤^(ب)

(ببلايين الدولارات)

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ (ب)
<u>الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال</u> ^(ج)										
٧٦.٨	٧٠.٣	٥٧.٧	٦٥.٢	٧٠.٦	٧٤.٠	٧٣.٢	٧٦.١	٩٦.٨	١٠٠.٠	١١٥.٣
٦٣.٤-	٦٣.٩-	٥١.٦-	٥٥.٠-	٦٣.٠-	٧٢.٩-	٧٩.٥-	٧٦.١-	٩٠.٢-	٨٩.٢-	١٠٣.٢-
١٣.٤	٦.٤	٦.١	١٠.٣	٧.٦	١.١	٦.٣-	٠.١	٦.٦	١٠.٨	١٢.١
٣.٤-	٣.٨-	٢.٢-	٢.٩-	٣.٩-	٤.٠-	٤.٢-	٣.١-	١٣.٢-	١٥.٧-	١٩.٨-
١٠.٠	٢.٦	٣.٩	٧.٤	٣.٧	٢.٩-	١٠.٥-	٣.٠-	٦.٥-	٤.٩-	٧.٧-
<u>أوروبا الشرقية</u> ^(د)										
٢٣.٥	٢٣.٤	٣٠.٩	٢٣.٩	٣٧.٢	٣٨.٨	٢٩.٦	٣٨.٤	٤٣.١	٤٤.٠	٥٤.٠
٢٦.٨-	٢٧.٧-	٢٨.٤-	٣١.٩-	٣٤.٣-	٣٧.٥-	٤٤.٢-	٤٠.٨-	٤٦.٣-	٥٢.٢-	٦٣.٨-
٦.٧	٥.٧	٢.٥	٢.١	٢.٩	١.٣	٤.٦-	٢.٣-	٣.٢-	٨.٢-	٩.٨-
٣.٤-	٣.٢-	١.٣-	٢.٠-	٢.١-	٣.٤-	١.١-	٠.١	١.٧	٠.٢	٥.٤
٣.٣	٢.٥	١.٢-	٠.١	٠.٨	٢.١-	٥.٧-	٢.٢-	١.٥-	٨.٠-	٤.٤-
ومنه:										
<u>تشيكوسلوفاكيا السابقة</u>										
٤.٠	٣.٩	٤.٣	٤.٥	٥.٠	٥.٤	٦.٠	٨.٣	١١.٣		
٣.١-	٣.٢-	٤.١-	٤.٧-	٥.١-	٥.٠-	٦.٨-	٨.٨-	١٢.٩-		
٠.٩	٠.٧	٠.٢	٠.٢-	٠.١-	٠.٤	٠.٨-	٠.٤-	١.٦-		
٠.٢	٠.٠	٠.٢	٠.٣	٠.٢	٠.١-	٠.٣-	٠.٨	١.٨		
١.١	٠.٧	٠.٤	٠.١	٠.١	٠.٣	١.١-	٠.٤	٠.٢		
<u>الجمهورية التشيكية</u>										
									١٠.٤	١٢.٠
									١٠.٦-	١٢.٦-
									٠.٢-	٠.٧-
									٠.٥	١.٣
									٠.٣	٠.٧

الجدول ألف - ٢٤ (تابع)

١٩٩٤ (ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
											<u>الجمهورية السلوفاكية</u>
٤,٢	٣,١										صادرات سلعية
٤,٧-	٤,٠-										واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٠,٥-	٠,٩-										الميزان التجاري
٠,٤	٠,٢										صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٠,١-	٠,٧-										رصيد الحساب الجاري
											<u>هنغاريا</u>
١٠,٧	٨,١	١٠,٠	٩,٣	٦,٤	٦,٤	٥,٥	٥,١	٤,٢	٤,٢	٤,٩	صادرات سلعية
١٤,٦-	١١,٤-	١٠,١-	٩,١-	٦,١-	٥,٩-	٥,٠-	٥,٠-	٤,٧-	٤,١-	٤,٠-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣,٩-	٣,٣-	٠,١-	٠,٢	٠,٣	٠,٥	٠,٥	٠,٠	٠,٥-	٠,١	٠,٩	الميزان التجاري
٠,٠-	٠,٢-	٠,٤	٠,١	٠,٢-	١,٩-	١,٣-	١,٢-	١,٢-	١,٣-	١,٠-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٣,٩-	٣,٥-	٠,٣	٠,٣	٠,١	١,٤-	٠,٨-	١,٢-	١,٧-	١,٢-	٠,١-	رصيد الحساب الجاري
											<u>بولندا</u>
١٧,٠	١٣,٦	١٣,٩	١٣,٨	١١,٣	٨,٣	٧,٧	٦,٤	٥,٦	٥,١	٥,٣	صادرات سلعية
٢١,٤-	١٦,٩-	١٤,٠-	١٤,٦-	٩,٩-	٨,٤-	٦,٩-	٥,٤-	٤,٧-	٤,٠-	٣,٩-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤,٣-	٣,٣-	٠,١	٠,٨-	١,٤	٠,١-	٠,٨	١,٠	٠,٩	١,١	١,٤	الميزان التجاري
٣,٤	١,٠	٠,٢-	٠,٦-	٠,٧-	١,٧-	١,٤-	١,٤-	٠,٢-	١,٧-	٢,٢-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٠,٩-	٢,٣-	٠,٣-	١,٤-	٠,٧	١,٨-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٧	٠,٦-	٠,٨-	رصيد الحساب الجاري
											<u>الاتحاد السوفياتي السابق</u> ^(د)
٥٧,٠	٥٢,١	٥١,٦	٣٧,٧	٣٣,٦	٣٥,٢	٣٣,٤	٣١,٣	٢٦,٨	٣٦,٩	٤٣,٣	صادرات سلعية
٢٤,٣-	٣٢,٨-	٤٢,١-	٣٥,٣-	٣٥,٣-	٣٥,٤-	٢٨,٧-	٢٣,١-	٢٣,٢-	٣٦,٢-	٣٦,٦-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٢,٧	١٩,٣	٩,٥	٢,٤	١,٧-	٠,٢-	٤,٧	٨,٢	٣,٦	٠,٧	٦,٧	الميزان التجاري
٢٥,٦-	١٦,٤-	١٥,٠-	٣,٢-	٣,١-	٠,٦-	١,٨-	٠,٩-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٠	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٢,٩-	٢,٩	٥,٥-	٠,٨-	٤,٨-	٠,٨-	٢,٩	٧,٣	٢,٧	٠,١	٦,٧	رصيد الحساب الجاري

المصدر : الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومصادر وطنية.

♦ تشير إلى انقطاع في السلسلة.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة مقوما بالعملة القابلة للتحويل.

(ب) تقديرات أولية (تستند جزئيا إلى تقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة).

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠.

(د) مستمدة من بيانات رابطة الدول المستقلة لعام ١٩٩٢.

الجدول ألف - ٢٥ - معاملات الحساب الجاري: البلدان النامية ، ١٩٨٤-١٩٩٤^(١)

(ببلايين الدولارات)
الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
											جميع البلدان النامية (١٢٩ بلدا)
١ ١٣٤,٢	١ ٠٠٦,٤	٩٤٦,٣	٨٦٩,٦	٨٢٩,٥	٧٢٩,٨	٦٤٩,٧	٥٦٦,٦	٤٤٨,٦	٥٠٠,٢	٥٢٦,٥	صادرات سلعية
١ ١٤٦,٣-	١ ٠٣٤,٨-	٩٥٢,٢-	٨٤٥,٧-	٧٦٢,٢-	٦٧٧,٢-	٦١٢,٠-	٥١٣,٢-	٤٢٨,٩-	٤٤٧,٤-	٤٦١,٤-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١١,٩-	٢٨,٤-	٥,٩-	٢٣,٩	٦٧,٣	٥٢,٦	٣٧,٧	٥٣,٢	١٩,٧	٥٢,٧	٦٥,١	الميزان التجاري
٨٦,٨-	٨٠,٩-	٨٠,٣-	٩٤,٩-	٧٦,٣-	٧٣,٤-	٦٤,٥-	٦٤,٢-	٦١,٢-	٨٣,٠-	٨٨,٦-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٥٦,٨-	٥٣,٧-	٤٩,٤-	٤٨,٤-	٤٨,١-	٥٠,٠-	٤٨,٠-	٤٦,٨-	٤١,١-	٤٨,٦-	٤٩,٥-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٩٨,٧-	١٠٩,٣-	٨٦,٢-	٧١,٠-	٩,٠-	٢٠,٩-	٢٦,٩-	١١,١-	٤١,٥-	٣٠,٣-	٢٣,٥-	رصيد الحساب الجاري
											المجموع حسب المنطقة:
											أمريكا اللاتينية
١٥٩,٥	١٤٠,١	١٣٣,٤	١٢٧,١	١٢٨,٣	١١٦,٧	١٠٦,٥	٩٣,٥	٨٢,٣	٩٩,٢	١٠٧,٠	صادرات سلعية
١٨١,٠-	١٥٩,٤-	١٤٦,٦-	١٢١,٣-	١٠٣,٨-	٩٢,٥-	٨٥,٩-	٧٥,٨-	٦٧,٨-	٦٨,٤-	٧٠,٣-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢١,٥-	١٩,٣-	١٣,٢-	٥,٨	٢٤,٦	٢٤,٢	٢٠,٦	١٧,٧	١٤,٥	٣٠,٨	٣٦,٧	الميزان التجاري
٢٩,٠-	٢٨,١-	٢٤,٦-	٢٦,٦-	٢٩,٩-	٣٤,٦-	٣٢,٥-	٣٠,٧-	٣٤,٦-	٣٥,٩-	٣٩,٠-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٣٥,٧-	٣٣,٧-	٣١,٩-	٣٢,٤-	٣٥,٣-	٣٩,٤-	٣٥,٣-	٣٢,٢-	٣٢,٢-	٣٦,٤-	٣٨,١-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٥٠,٥-	٤٧,٥-	٣٧,٨-	٢٠,٨-	٥,٣-	١٠,٤-	١١,٩-	١٣,٠-	٢٠,١-	٥,٢-	٢,٣-	رصيد الحساب الجاري
											أفريقيا
٩٤,٢	٩١,٤	٩٦,٣	٩٨,٣	١٠٣,٢	٨٣,٨	٧٧,١	٧٦,٣	٦٧,٨	٨٢,٨	٨٣,١	صادرات سلعية
٩٣,٠-	٩٠,٣-	٩١,٨-	٨٨,٨-	٨٩,٤-	٨٠,١-	٧٧,١-	٦٩,٢-	٦٢,٩-	٦٧,٧-	٧٧,٨-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١,٢	١,١	٤,٥	٩,٤	١٣,٧	٣,٧	٠,٠	٧,٠	٥,٠	١٥,١	٥,٣	الميزان التجاري
١٥,٠-	١٤,١-	١٥,٤-	١٩,٠-	١٩,٧-	١٨,٨-	١٧,٥-	١٧,٢-	١٧,٥-	١٨,٦-	١٨,٨-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
١٦,٠-	١٣,٤-	١٤,٨-	١٧,٨-	١٧,٩-	١٥,٩-	١٤,٩-	١٤,٤-	١١,٨-	١١,٨-	١٠,٩-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١٣,٨-	١٣,٠-	١٠,٩-	٩,٦-	٦,١-	١٥,١-	١٧,٥-	١٠,١-	١٢,٥-	٣,٦-	١٣,٥-	رصيد الحساب الجاري
											غرب آسيا
١٢٦,٧	١٢٨,٠	١٢٨,٠	١١٨,٩	١٣٢,٥	١٠٨,٤	٨٨,١	٨٧,١	٦٩,٢	٩٩,٨	١١٣,٨	صادرات سلعية

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
١٠٢,٧-	١٠٥,٤-	١١٢,٩-	١٠١,٥-	٨٩,٩-	٨٢,٥-	٧٧,٩-	٧٥,٦-	٦٩,١-	٧٧,٠-	٨٩,٠-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢٤,٠	٢٢,٥	١٥,١	١٧,٥	٤٢,٦	٢٥,٩	١٠,٣	١١,٦	٠,١	٢٢,٩	٢٤,٨	الميزان التجاري
٤٧,٥-	٤٣,٤-	٤٦,٦-	٥١,٨-	٣٣,٤-	٢٦,٠-	٢١,٢-	٢١,٠-	١١,٨-	٢٢,٧-	٢٨,٢-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٦,٥	٥,٦	٧,٨	٩,٩	١٣,٥	١٥,٥	١٤,٥	١٣,٤	١٦,٧	١٣,٥	١٣,٩	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٢٣,٥-	٢٠,٨-	٣١,٥-	٣٤,٣-	٩,٢	٠,١-	١٠,٩-	٩,٤-	١١,٧-	٩,٨-	٣,٥-	رصيد الحساب الجاري
											جنوب وشرق آسيا
٧٣٤,٠	٦١٩,٩	٥٦٠,٠	٤٩٣,٢	٤٣٣,٦	٣٩٠,٨	٣٥٠,٠	٢٨٤,٣	٢١٦,٣	١٩٦,٧	١٩٩,٩	صادرات سلعية
٧٤٥,٢-	٦٣٢,٧-	٥٦٠,١-	٤٩٣,٥-	٤٣١,٤-	٣٨٤,٣-	٣٣٩,٠-	٢٦٣,٩-	٢١٣,٥-	٢٠٦,١-	١٩٩,٠-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
١١,٢-	١٢,٨-	٠,١-	٠,٣-	٢,٢	٦,٥	١١,٠	٢٠,٥	٢,٨	٩,٤-	٠,٩	الميزان التجاري
٠,٦-	٩,٤-	٥,٩-	٤,٦-	٤,٤-	٥,٩-	٣,٤-	١,١-	١,٥-	٥,٦-	٨,١-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
١١,٠-	١٣,٢-	١١,٦-	٩,٧-	١٠,٥-	١٠,٦-	١١,٣-	١٢,٢-	١١,٥-	١١,٥-	١٢,٠-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١١,٨-	٢٢,٢-	٥,٩-	٤,٩-	٢,٢-	٠,٥	٧,٧	١٩,٣	١,٣	١٥,٠-	٧,٢-	رصيد الحساب الجاري
											المجموع حسب المجموعات التجارية
											البلدان ذات الفائض المصدر للطاقمة (٨ بلدان)
١٠٣,٢	١٠٨,٠	١١٢,٠	١٠٥,٤	١١٩,٣	٩٦,٠	٧٦,٦	٧٨,٠	٥٣,٩	٩٤,٩	١١٢,٥	صادرات سلعية
٧٢,٤-	٨٠,١-	٩٠,٩-	٨٠,٩-	٧٤,٣-	٧٠,٤-	٦٣,٢-	٥٩,٧-	٤٥,٢-	٦٣,٩-	٧٦,٩-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٣١,٠	٢٧,٩	٢١,١	٢٤,٥	٤٥,٠	٢٥,٦	١٣,٣	١٨,٤	٨,٨	٣١,٠	٣٥,٧	الميزان التجاري
٤٧,٦-	٣٨,٩-	٤٢,٤-	٤٨,٦-	٢٩,٧-	٢٢,٩-	١٧,٣-	٢٠,٥-	١٢,٢-	٢٨,١-	٢٨,٩-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
١١,٠	١٣,٤	١٦,٣	١٦,٣	١٩,٤	٢٠,٨	٢٠,٠	١٨,٣	٢٠,٥	١٥,٨	١٥,٤	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١٦,٧-	١١,١-	٢١,٤-	٢٤,٢-	١٥,٢	٢,٧	٠,٤-	٢,١-	٣,٤-	٢,٩	٦,٨	رصيد الحساب الجاري
											البلدان ذات العجز المصدر للطاقمة (١٩ بلدان)
٢٠٩,٩	١٨٨,١	١٧٩,٦	١٧٠,٦	١٦٩,٣	١٣٤,٨	١١٣,٧	١١١,٠	٩١,٨	١٢٧,٣	١٣٣,٥	صادرات سلعية
٢١٢,١-	١٩٠,٢-	١٧٧,٩-	١٥٧,٤-	١٣٥,٦-	١١٣,٠-	١٠٣,٤-	٨٦,١-	٨١,٩-	٩٥,١-	٩٩,٨-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٢,٢-	٢,١-	١,٧	١٣,٢	٣٣,٧	٢١,٨	١٠,٣	٢٤,٩	٩,٩	٣٢,٢	٣٣,٧	الميزان التجاري
٣٩,٤-	٣٤,٩-	٣٤,٧-	٣٣,١-	٣١,٦-	٣٠,٥-	٢٧,٠-	٢٦,٦-	٢٩,٢-	٣٦,٧-	٣٦,٤-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٣٢,٨-	٣٢,٦-	٣٤,٤-	٣١,٦-	٢٩,٧-	٢٩,٦-	٢٦,٢-	٢٥,١-	٢٢,٤-	٢٥,٨-	٢٦,٢-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٤١,٦-	٣٧,٠-	٣٣,٠-	١٩,٩-	٢,١	٨,٧-	١٦,٧-	١,٧-	١٩,٣-	٤,٥-	٢,٧-	رصيد الحساب الجاري

الجدول ألف - ٢٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
											<u>البلدان المستوردة للطاقة (١٠٢ من البلدان)</u>
٨٢١,١	٧١٠,٤	٦٥٤,٧	٥٩٣,٧	٥٤٠,٩	٤٩٩,٠	٤٥٩,٤	٣٧٧,٥	٣٠٢,٨	٢٧٨,٠	٢٨٠,٤	صادرات سلعية
٨٦١,٨-	٧٦٤,٦-	٦٨٣,٤-	٦٠٧,٥-	٥٥٢,٣-	٤٩٣,٨-	٤٤٥,٣-	٣٦٧,٥-	٣٠١,٨-	٢٨٨,٤-	٢٨٤,٧-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٤٠,٧-	٥٤,٢-	٢٨,٦-	١٣,٨-	١١,٤-	٥,٢	١٤,١	١٠,٠	١,٠	١٠,٥-	٤,٣-	الميزان التجاري
٠,٣	٧,١-	٣,١-	١٣,١-	١٤,٩-	٢٠,٠-	٢٠,٢-	١٧,٣-	١٩,٨-	١٨,٣-	٢٣,٣-	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٢٤,٩-	٢٤,٤-	٣١,٢-	٣٣,١-	٣٧,٨-	٤١,٣-	٤١,٨-	٤٠,١-	٣٩,٣-	٣٨,٦-	٣٨,٧-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
٤٠,٤-	٦١,٣-	٣١,٨-	٢٦,٩-	٢٦,٣-	١٤,٩-	٦,١-	٧,٢-	١٨,٨-	٢٨,٧-	٢٧,٦-	رصيد الحساب الجاري
											<u>أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات</u>
٤٣٢,٦	٤٣٢,٦	٣٣٨,٨	٣٠٠,٥	٢٦٣,٢	٢٤٤,٠	٢٢١,١	١٧٥,٥	١٣٠,٢	١٠٨,٦	١٠٧,٦	صادرات سلعية
٤٤٣,٠-	٣٧١,٤-	٣٣٨,٥-	٢٩٧,٦-	٢٥٥,٦-	٢٢٤,٣-	١٩٨,٩-	١٥٠,٠-	١١١,١-	٩٩,٨-	١٠١,٠-	واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)
٩,٤-	٠,٢	٠,٣	٢,٩	٧,٦	١٩,٧	٢٢,٢	٢٥,٥	١٩,١	٨,٨	٦,٥	الميزان التجاري
٢٠,٦	١٣,٥	١٠,٨	٧,٩	٧,٢	٥,١	٦,١	٥,٤	٤,١	٢,٢	٠,٦	صافي الخدمات والتحويلات الخاصة
٣,١	٣,٠	٤,٥	٤,٧	٤,١	٣,٤	١,٨	٠,٤-	٠,٧-	١,٤-	٢,٢-	ومنها: إيرادات الاستثمارات
١١,٢	١٣,٨	١١,١	١٠,٧	١٤,٨	٢٤,٨	٢٨,٣	٣٠,٩	٢٣,٢	١١,٠	٧,٢	رصيد الحساب الجاري

المصدر : الأمم المتحدة/ إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة.

(ب) تقديرات أولية.

الجدول ألف - ٢٦ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية، ١٩٨٤-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات)

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٤ ^(د)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤		
												الولايات المتحدة
١٤٨,٢	١١٨,٢	٦٥,١	٤٩,٦	١٠٢,٧	١٣١,٠	١٢٢,٣	١٥٤,١	١٣٧,٩	١٢٢,٦	١٠٠,٦		صافي تدفق رأس المال
٧,٧-	٦,٥-	٦,٢-	٦,٧-	٥,٢-	٥,٤-	٥,٥-	٤,٣-	٤,٤-	٤,٢-	٤,٧-		منح خاصة ^(ب)
٢١,٠-	١٨,٤-	١٨,٨-	٢٠,٦	٢٠,٦-	١٣,٣-	١٣,٠-	١٢,٥-	١٤,٠-	١٣,٤-	١٠,٨-		منح رسمية
٢٨,٢	٢,٥	٥,٠-	٢٧,٩	٤٨,٢	٦٢,٢	٥٢,١	٤٧,٧	٢٧,٧	٢١,٣	٢٨,١		استثمار مباشر ^(ج)
٧٨,٥	٩,٦-	٢٦,٤	١٢,٨	٦,٨-	٧٣,٦	٦٦,٠	٦١,٧	٨١,٥	٦٨,٥	٢٥,٠		حافضة أوراق مالية
٢٨,٣	٤,٣	٠,٥	١٤,٠	٢٢,٦	٣,٢	١١,٧	٠,٦-	٥,١-	٨,٠	١٢,٨-		قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٧٥,١	١٢٤,٨	٨٥,٤	٣,٩-	١٧,٠	٨,٤	١١,٢	٦٦,٣	٣٦,٧	١٧,٧	٥٠,٠		رأسمال قصير الأجل
٣٣,٣-	٢١,١	١٧,٣-	١٥,٢-	٤٧,٥	٢,٤	٠,٠	٤,٢-	١٥,٥	٢٤,٧	٢٥,٩		الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٤١,٧-	٣٥,٠-	٢١,٦-	٢٠,١-	١٦,٥-	٨,٩-	٢,٢	٥,٧-	٦,٢	٨,٥	١٦,٦		صافي الأرباح الموزعة والفائدة
١٠٦,٥	٨٣,١	٤٣,٥	٢٩,٥	٨٦,٢	١٢٢,١	١٢٤,٥	١٤٨,٤	١٤٤,٠	١٣١,١	١١٧,٢		صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٥,٣	١,٤-	٢,٩	٥,٨	٢,٢-	٢٥,٣-	٣,٩-	٩,١	٠,٣	٣,٨-	٣,١-		استخدام الاحتياطي الرسمية ^(د)
١١١,٩	٨١,٨	٤٧,٤	٣٥,٢	٨٤,٠	٩٦,٨	١٢٠,٦	١٥٧,٥	١٤٤,٣	١٢٧,٢	١١٤,٠		صافي تحويل الموارد (على أساس الانضاق)
												المملكة المتحدة
١٣,٢	١٧,٩-	١٥,٤	٢٦,٣	٣٤,٥	٢٩,٣	٣٨,٧	٢٩,٦	٤,٤	٥,١-	٢,٤-		صافي تدفق رأس المال
٠,٤-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٢-	٠,١	٠,٤	٠,٥		منح خاصة ^(ب)
٨,١-	٧,٤-	٨,٦-	١,٩-	٨,٢-	٧,٠-	٥,٩-	٥,٣-	٣,٣-	٤,٤-	٢,٩-		منح رسمية
٤,٦-	٣,٢-	٥,٤	١٠,٢	٢٤,٤	٣,٧	٥,٣-	٩,٠-	٣,٧-	٣,٥-	٥,٢-		استثمار مباشر ^(ج)
٦٩,٩	٦٤,٤-	١٧,٥-	١٧,٢-	١٦,٥-	٣٢,٧-	٩,١	٤٦,٠	١٥,٥-	٨,٣-	١١,٤-		حافضة أوراق مالية
١٤,٤-	٢٢,٣	١,٤	٢٤,٢	١١,٩	٩,٥	٤,٣	٢,١	٦,٥	٢,٠	٢,٤-		قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٣٩,٢-	٦٦,٨	٢٨,٥	١٠,٣	١١,٢	٥١,٩	٢٥,٨	٠,٧-	١٤,٢	٧,٧	٩,٤		رأسمال قصير الأجل
٩,٩	٤,٣	٦,٧	١,٢	١٢,٢	٤,٣	١١,١	٣,٢-	٥,٩	١,٠	٩,٦		الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠		استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٠,٠	٤,٨-	١,٤-	٩,٥-	٨,٣-	٣,١-	٢,٧-	٠,٥-	٢,٠	١,٣	٢,٧		صافي الأرباح الموزعة والفائدة
١٣,١	١٣,١	١٤,٠	١٦,٨	٢٦,١	٢٦,٢	٣٦,٠	٢٩,٠	٦,٤	٣,٨-	٠,٢		صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٩,٩-	٤,٣-	٢,٦	٥,٠-	٠,١-	٨,٨	٤,٩-	٢٠,٢-	١,٤-	٠,٦-	١,٣		استخدام الاحتياطي الرسمية ^(د)
٣,٢	٨,٨	١٦,٦	١١,٨	٢٦,٠	٣٥,٠	٣١,١	٨,٨	٥,٠	٤,٤-	١,٥		صافي تحويل الموارد (على أساس الانضاق)

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
ألمانيا ^(أ)											
١٦,٥-	٢٢,٦-	٣٢,٤	١٦,٩-	٥٢,٧-	٦٨,١-	٧٩,١-	٣٦,٨-	٤١,٧-	٢٠,٩-	١٥,٩-	صافي تدفق رأس المال
٤,٢-	٨,٢-	٣,٣-	٣,٢-	٢,٨-	١,٧-	٢,١-	١,٦-	١,٥-	١,٠-	٠,٩-	منح خاصة ^(ب)
٢٥,٤-	٢٣,١-	٢٤,٣-	٢٨,٩-	١٥,٥-	١٢,٣-	١١,٧-	١٠,٦-	٧,٦-	٦,٣-	٦,٣-	منح رسمية
١٣,٠-	١٠,١-	٩,٠-	١٢,٨-	١٥,٠-	٦,٨-	١٠,٩-	٧,٥-	٧,٨-	٢,٠-	٣,٩-	استثمار مباشر ^(ج)
٧,٥-	١١٩,٣	٤٧,٩	٢٣,١	٢,٤-	٤,٦-	٤٣,٨-	١,٩-	٢٣,٦	١,٨	١,٣	حافضة أوراق مالية
٥,١-	٥,٠	١,٩-	٢٠,٢-	١٥,٦-	٠,١	٤,٢	٣,٦-	٠,١	١,٩-	٤,٣-	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٤٩,٢	١٠٦,٦-	٢٢,٠	١٧,٠	١٦,٤-	٤٧,٣-	١٧,٣-	١٠,٦-	٤٩,٩-	١٤,٥-	٢,٩-	رأسمال قصير الأجل
١٠,٥-	١,٠	٠,٠	٨,١	١٥,٠	٤,٥	٢,٥	١,٠-	١,٤	٣,٠	٢,١	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٢,٣	٧,٣	١٠,٧	١٧,٦	١٢,٢	١١,١	٤,٢	٣,٨	٢,٢	٢,١	٢,٢	صافي الأرباح الموزعة والفائدة
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)											
١٤,٢-	١٥,٣-	٤٢,١	٠,٨	٤٠,٥-	٥٧,١-	٧٤,٩-	٣٢,١-	٣٩,٥-	١٨,٨-	١٢,٦-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٦,١-	١٥,٣	٣٤,٩-	٦,٠	٧,٣-	٢,٨-	١٥,٤	٢١,٥-	٥,٤-	٢,٢-	٠,٤	استخدام الاحتياطي الرسمية ^(د)
٢٠,٣-	٠,١-	٨,٢	٦,٧	٤٧,٨-	٥٩,٩	٥٩,٥-	٥٤,٦-	٤٤,٩-	٢١,٠-	١٣,٢-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)
اليابان											
٨٦,٩-	١٠٩,٩-	١٢١,٦-	٩٢,٠-	٤٨,٠-	٧٤,٠-	٦٧,٢-	٥٢,٨-	٧٣,٠-	٥١,٤-	٣٤,٤-	صافي تدفق رأس المال
٢,٧-	٢,٢-	١,٣-	٠,٧-	١,٠-	١,٠-	١,١-	١,٠-	٠,٦-	٠,٣-	٠,١-	منح خاصة ^(ب)
٤,٨-	٣,٩-	٣,٣-	١١,٨-	٤,٥-	٣,٣-	٣,٠-	٢,٧-	١,٥-	١,٤-	١,٤-	منح رسمية
١٧,٧-	١٣,٧-	١٤,٥-	٢٩,٤-	٤٦,٣-	٤٥,٢-	٣٤,٧-	١٨,٤-	١٤,٣-	٥,٨-	٦,٠-	استثمار مباشر ^(ج)
٤٤,٨-	٦٥,٦-	٢٨,٤-	٣٥,٥-	١٤,٥-	٣٢,٥-	٥٢,٨-	٩١,٣-	١٠٢,٠-	٤١,٨-	٢٤,٠-	حافضة أوراق مالية
٧,٨	٢,٠-	١٢,٢	٢٥,٣	٧,٧	١٦,٠-	٢٩,٦-	٢٤,٣-	١٥,٨-	١٥,٧-	٢٠,١-	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٥,٣-	٢٢,٢-	٧٥,٨-	١٠٣,٢-	٣١,٥	٤٥,٨	٥٠,٩	٨٨,٦	٥٨,٦	٩,٧	١٣,٤	رأسمال قصير الأجل
١٩,٥-	٠,٣-	١٠,٥-	٧,٧-	٢٠,٩-	٢١,٨-	٣,١	٣,٧-	٢,٥	٣,٨	٣,٧	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٣٢,٢	٤١,٤	٣٦,٢	٢٦,٧	٢٣,٢	٢٣,٤	٢١,٠	١٦,٧	٩,٥	٦,٨	٤,٢	صافي الأرباح والفائدة
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)											
٥٤,٧-	٦٨,٤-	٨٥,٤-	٦٥,٣-	٢٤,٨-	٥٠,٦-	٤٦,٢-	٣٦,١-	٦٣,٦-	٤٤,٦-	٣٠,٢-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٢٥,٨-	٢٧,٨-	٠,٦-	٦,٦	٦,٦	١٢,٨	١٦,٥-	٣٧,٩-	١٤,٨-	٠,٦	٢,١-	استخدام الاحتياطي الرسمية ^(د)
٨٠,٥-	٩٦,٢-	٨٦,١-	٥٨,٧-	١٨,٢-	٣٧,٨-	٦٢,٧-	٧٤,٠-	٧٨,٤-	٤٤,٠-	٣٢,٣-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)

الجدول ألف - ٢٦ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	البلدان الصناعية الأخرى
٢٩,٧	٢٨,٧	٦,٠	٥٧,٤	١١٥,٧	٦٩,١	٥٧,٣	٥٦,٣	٥,١	٤,٠	١٤,٢	صافي تدفق رأس المال
٣,١-	١,٤-	٤,٦-	٣,٦-	٢,٦-	٠,٩-	٠,٢	٠,٣-	١,١-	٠,٢-	٠,٢-	منح خاصة ^(ب)
١٦,٤	٩,٣-	٩,٣-	٨,٦-	١٣,٧-	٩,٩-	٧,٨-	٧,٥-	٧,٤-	٣,١-	٣,٦-	منح رسمية
٢,٨	١,٦	٨,١	١٤,٧-	١٦,٧-	١٦,٣-	٧,٨-	١٠,٣-	٩,٨-	١٠,٢-	٤,٤-	استثمار مباشر ^(ج)
٦٢,٦-	١٣٠,٤	٣٣,٤	٤٣,١	٥٠,٩	٥٥,٠	٢٧,٩	٢٠,٤	١٦,٠	١٧,٢	١٠,٣	حافضة أوراق مالية
١٦,٨	٣٤,٤	١٧,٢	٥٠,٥	٥١,٥	٣٥,٢	١٥,٧	٣٠,٣	٦,٧	٥,٥	١٠,٨	قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل
٩٢,٢	١٦٩,٥-	٢٤,٤-	٩,٥-	٧٢,٣	١٨,٦	٣٧,٩	٢٥,٠	٩,٧	٦,٥	٢,٤	رأسمال قصير الأجل
٠,٠	١٤,٩-	١٤,٤-	٠,٢	٢٦,١-	١٢,٦-	٨,٤-	١,٠-	٩,٠-	١١,٧-	١,٣-	الخطأ والسهو
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥-	٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٢	استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي
٧٤,٤-	٧١,٧-	٨٤,٢-	٧١,٠-	٦٨,١-	٥٠,٩-	٤٤,٦-	٣٥,٧-	٣٢,١-	٢٧,٨-	٢٨,٣-	صافي الأرباح والفائدة
٤٤,٧-	١٠٠,٣-	٧٨,١-	١٣,٦-	٤٧,٥	١٨,١	١٢,٧	٢٠,٦	٢٧,٠-	٢٣,٨-	١٤,١-	صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)
٥٢,٢-	٧,٥-	٣٤,٤	١,٤-	٥٤,٢-	٢٠,١-	٢٨,٧-	٣٩,١-	٤,٠-	٠,٤	١٥,٧-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(د)
٩٦,٩-	١٠٧,٨-	٤٣,٧-	١٥,٠-	٦,٧-	١,٩-	١٥,٩-	١٨,٥-	٣١,٠-	٢٣,٤-	٢٩,٨-	صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية.

(أ) تقديرات أولية.

(ب) باستثناء تحويلات العمال.

(ج) صافي الحاصلات المعاد استثمارها.

(د) الإضافات الى الاحتياطات مبينة بأرقام سالبة.

(هـ) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠.

الجدول ألف - ٢٧ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٨٤-١٩٩٤^(ب)
(ببلايين الدولارات)

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ ^(ب)
جميع البلدان										
٧,١	٨,٦	٧,٠	٩,٥	١٥,٥	١٧,٣	١٧,٠	٢٢,٠	٣٠,٤	٤٥,٣	٥٤,٠
٨,٦	٨,٠	٧,١	٨,١	٨,٦	١٠,٤	١١,٤	١٠,٤	١١,٦	١٢,٥	١٣,٥
١,٥	٠,٦	٠,١	١,٥	٦,٨	٦,٩	٥,٥	١١,٦	١٨,٨	٣٢,٨	٤٠,٥
تحويل عن طريق الاقتراض الأجنبي الخاص المتوسط والطويل الأجل تدفق صافي للائتمان										
١٨,٣	١٣,١	٨,٨	٤,١	١١,٠	٢,٢	٩,٧	١٥,٩	٢٤,٢	٣٢,٩	٤٧,٧
٤٠,٣	٣٩,١	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٩,١	٣٢,٣	٢٩,٥	٢٨,٩	٢٨,٠	٢٦,٢	٢٨,٦
٢٢,٠	٢٦,٠	٢٥,٧	٢٩,٥	٢٨,١	٣٠,١	١٩,٨	١٣,٠	٣,٧	٦,٦	١٩,١
تحويل عن طريق صافي معاملات الأسهم والاقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية الخارجية^(ج) التحويل الصافي										
١٦,٥	١٢,٨	٥,٣	٨,١	١٦,٩	٧,٥	١٠,٩	٢٣,٢	٢٧,٦	٣٦,٨	٣٠,٥
٢,٦	٣,٠	٣,٨	٤,١	٤,٨	٣,٥	٥,٤	٦,٩	٩,٧	٧,٥	٨,٧
تحويل عن طريق التدفقات الرسمية تحويلات رسمية (منح)										
١٠,٨	١١,٦	١١,٢	١٢,٥	١٣,٤	١٤,٣	٢٩,٤	٢٠,٦	١٨,١	١٥,١	١٦,٤
٢٥,١	١٩,٠	١٨,٥	١٦,٣	١٥,٠	١٩,٧	٢٢,٢	١٨,٦	١٥,٢	١٧,٦	١٦,٢
١١,١	١٢,٨	١٥,٧	١٦,٧	١٨,٢	١٨,٧	٢٠,٦	٢١,٩	٢١,٦	٢٣,٥	٢٦,٤
٢٤,٨	١٧,٨	١٤,١	١٢,١	١٠,٣	١٥,٢	٣١,١	١٧,٣	١١,٨	٩,٢	٦,٢
١٢,٦	١٧,٣	١٣,٣	١٩,٩	٢٣,٠	١٢,١	١١,٤	٤٥,٩	٦٤,١	٩٣,٠	١٠٤,٩
١٦,٥	٠,٠	٨,٩	١٤,٠	٩,١	١٧,٤	٣٨,٥	٤٦,٧	٤٧,٦	٤٧,٧	٥٦,٥
٢٩,١	١٧,٣	٤,٥	٣٣,٩	٣٢,١	٢٩,٤	٢٧,١	٠,٨	١٦,٥	٤٥,٣	٤٨,٤
أمريكا اللاتينية										
المنح:										
٠,٧	١,٠	٠,٩	١,١	١,٥	١,٤	٣,١	٣,٨	٥,٢	٤,١	٤,٨
١,٣	٢,٤	١,٥	٢,١	٢,٢	٢,٣	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٢,٥	٢,٩
٠,٤	١,١	٠,٦	١,١	١,٩	٠,٣	٠,٨	٥,٣	٦,٤	٨,٢	١٠,١
٦,٢	٢,٢	١,٥	١,٦	١,٨	٢,٠	٠,٠	٧,٤	٩,٩	٦,٤	٨,٣
١٩,١	٣٢,٣	٢٢,٢	١٩,٠	٢٤,٤	٢٢,٣	١١,١	٧,١	٥,١	٥,٤	٣,١

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٤(-)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٧,٩	٢٣,٥	٣٤,٨	١٢,٤	٧,١-	٤,٦-	٧,٧-	١,٧	٠,٩-	٣,٨-	١٢,٦-	اقتنانات أخرى ^(٤)
١٤,٢	٣٧,٣	٣٤,٥	١٠,١	١٠,٨-	٢٤,٨-	٢٨,٥-	١٤,٧-	١٩,٩-	٢٩,٥-	٢٣,١-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٤٨,٠	٦٨,٩	٦٤,٣	٤٠,٠	٢٢,٨	١٢,١	٤,٥	١٥,٨	١١,٦	٥,١	١٣,٧	صافي تدفق رأس المال ^(٥)
٥,٣	١٩,٤-	٢٣,٤-	١٨,٣-	١٦,٠-	٢,٧-	٦,٥	٣,٦-	٧,٧	٠,٨-	١٢,١-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(٥)
١٩,٥	١٧,٨	١١,١	٨,٢-	٢٦,٨-	٢٧,٦-	٢١,٩-	١٨,٣-	١٢,٢-	٣٠,٣-	٣٥,١-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											افريقيا المنح: خاصة
١,٥	١,٤	١,٦	١,٣	٠,٩	١,٠	٠,٩	١,٠	١,١	٠,٩	٠,٥	رسمية
٨,٢	٨,٣	١٠,١	١١,٣	٢١,٤	٨,١	٦,٨	٦,٢	٥,٤	٤,٩	٤,٣	استثمار مباشر صاف
١,٤-	٠,٢	١,٢	٠,٤	٠,٥-	٢,١	٠,١-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٣	١,٤-	اقتنانات أجنبي رسمي
٠,٧	٠,٠-	١,٩	١,٢	١,٤	١,٥	١,٢	٢,٠	١,٨	٢,١	٤,٥	اقتنانات أجنبي خاص ^(٥)
٥,٤-	٣,٣-	٥,٧-	٥,٥-	٤,٩-	٢,٨-	٠,٣-	٠,٧-	١,٣-	٣,٧-	٢,٧-	اقتنانات أخرى ^(٤)
٤,٩-	١,٠-	٢,٠-	٤,١-	١٦,٠-	٤,٣-	٢,٦-	٥,١-	٠,٤	٢,٥-	٢,٧-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٢,٧-	٤,١	٦,٩	٤,٩	٢,٨	٥,٧	٥,٩	٢,٧	٦,٧	٢,٣	٢,٨	صافي تدفق رأس المال ^(٥)
١٠,٠	١٥,٤	١٨,٦	١٩,٣	١٧,١	١٩,٠	١٨,٢	١٤,١	١٥,٦	١١,٦	١١,٢	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(٥)
٢,٣-	٠,٠	٥,٣-	٦,٢-	٨,١-	١,٦-	١,١	٠,٥-	٠,٧	٤,٦-	١,٤	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
٥,١-	٤,١	١,٦	١,٤-	٥,٢-	٤,١	٧,٠	٢,٢	٧,٤	٢,٣-	٤,٢	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المنح: خاصة
١,٢	١,٢	١,٦	١,٢	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٥	رسمية
٦,٥	٦,٥	٧,٥	٦,٩	٧,٠	٦,٦	٥,٧	٥,١	٤,٣	٣,٧	٣,٢	استثمار مباشر صاف
٠,٧-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٣-	١,٤-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٦-	٠,٤-	٠,٦-	اقتنانات أجنبي رسمي
٣,٧	٢,٥	٣,٧	٢,٣	٣,٠	٢,٨	٢,٥	٢,٣	١,٨	١,٥	٢,٥	اقتنانات أجنبي خاص ^(٥)
٠,٥-	٤,٣-	٢,٣-	٣,١-	٢,٩-	١,٩-	٢,٥-	٢,٠-	٠,٨-	١,٣-	٠,٨-	اقتنانات أخرى ^(٤)
٠,٠	٣,٤	٠,٥-	١,٢	٢,٠	١,٠-	٢,٦	١,٣	١,٣	٠,٣-	١,٧-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
١٠,١	٨,٦	٩,٣	٨,٢	٨,٥	٦,٤	٨,٥	٦,٩	٦,٦	٣,٩	٣,١	صافي تدفق رأس المال ^(٥)
١٦,٤	١٥,١	١٦,٠	١٥,٣	١٥,٤	١٣,١	١٤,٦	١٢,٢	١١,١	٨,٣	٦,٧	

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٢,٤-	٠,٩-	٠,٨	٠,٤	٠,٥-	٠,٦-	٠,٩-	٠,٨-	٠,٦-	٠,٨-	٠,٤-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(د)
٧,٧	٧,٧	١٠,١	٨,٦	٨,٠	٥,٨	٧,٦	٦,٠	٦,٠	٣,١	٢,٨	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
											آسيا المنح: خاصة
٢,٣	١,٧	٢,٤	١,٣	٠,٥	٠,٤	١,٨	١,٦	١,٣	٠,٧	٠,٨	رسمية
٢,٤	٣,٥	٤,٧	٤,٨	٤,٣	٤,٥	٤,٩	٤,٦	٤,٩	٤,٨	٥,٥	استثمار مباشر صاف
٢٨,١	٣١,٢	١٣,٩	٨,٥	٢,٦	٠,٨-	٢,٩	٢,٦	١,٧	٠,٦-	٠,٧-	ائتمان أجنبي رسمي
٠,٦	٢,٩	٤,٩	٦,٣	٢,٥	٤,٦	٠,٤	١,١	١,٥	٣,٣	٣,٧	ائتمان أجنبي خاص ^(هـ)
١٥,٨	٠,١-	٤,٦	١,٠	٢,٠-	٥,٢-	٥,٥-	١٠,٠-	١,٠-	٣,١	٢,٠	ائتمانات أخرى ^(و)
٠,٥	١٣,٨	٩,٤-	١٧,٧	٠,٤	٠,٣	٥,٦-	١٠,٦	٧,٠	٣,٥	١,٦-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٥٩,٨	٥٣,٠	٢١,١	٣٩,٦-	٨,٢	٣,٩	١,١-	١٠,٦	١٥,٤	١٤,٧	٩,٩	صافي تدفق رأس المال ^(ز)
٧١,٧	٦٧,٢	٣٣,٥	٥٠,٩-	١٩,٣	١٥,٠	١١,٠	٢٣,٣	٢٧,١	٢٦,٦	٢٢,٠	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(د)
٥٦,١-	٣٩,٥-	٢٢,٤-	٤٣,٥-	١٨,٥-	١٥,٨-	١٤,١-	٣٩,٣-	٢٣,٧-	٧,٢-	١٠,٦-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)
٣,٧	١٣,٥	١,٣-	٣,٩-	١٠,٣-	١١,٩-	١٥,٢-	٢٨,٧-	٨,٣-	٧,٥	٠,٧-	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون المنح:
٤,٦	٤,٠	٥,١	٣,٨	٣,٥	١,٦	١,٤	١,٣	١,٠	١,١	٠,٩	خاصة
٢,٤	٢,٣	٣,٠	٢,٧	٢,٩	١,٧	١,٤	١,٢	٠,٩	٠,٩	٠,٨	رسمية
٨,٤	٧,٠	٦,٤	٤,٩	٠,٥	٢,٠	٣,٣	٠,٩	٠,٦-	١,٥	٠,٧	استثمار مباشر صاف
٩,٠-	٧,٦-	٩,١-	٩,٨-	٢,١-	٣,٨-	٤,١-	٢,٥-	٠,٥-	٠,١	٤,٤	ائتمان أجنبي رسمي
٤,٧-	٥,٠	١٠,٧-	١٠,٧-	١٤,٧-	٢٥,٥-	٢٧,٦-	٢١,٥-	٢٥,٦-	٢٦,٤-	٢٣,١-	ائتمان أجنبي خاص ^(هـ)
٩,٢	٢٢,٤	٣١,١	١٢,٩	٣,٤-	٧,٠-	٩,٥-	٣,٤-	٣,١-	١٦,٥	١١,٠-	ائتمانات أخرى ^(و)

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
١١.٤	٣٣.٢	٢٦.٢	٣.٩	١٣.١-	٣١.٠-	٣٥.٠-	٢٤.٠-	٢٧.٩-	٣٩.٥-	٢٧.٣-	مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي) منه:
٤٨.٦	٦٩.٠	٥٩.٧	٣٨.٦	٢٥.٦	١١.٨	٣.٧	١١.٩	٧.٤	٠.٢-	١٣.٢	صافي تدفق رأس المال ^(٩)
٤.٢	٢٠.٤-	٢٣.١-	١٦.٨-	١٩.٦-	٥.٧-	٣.٧	٤.٦-	٥.٦	١.١-	١٣.٢-	استخدام الاحتياطات الرسمية ^(د)
١٥.٦	١٢.٨	٣.١	١٢.٩-	٣٢.٨-	٣٦.٧-	٣١.٣-	٢٨.٦-	٢٢.٣-	٤٠.٦-	٤٠.٥-	مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)

المصدر: إدارة الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ملاحظة: الاستثمار المباشر هو صافي الحاصلات المعاد استثمارها (نيج التدفق النقدي)؛ وتتضمن الائتمانات الرسمية استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي، وتتضمن الفائدة رسوم الصندوق؛ وتشمل المنح الخاصة صافي تدفق الهبات المقدمة من أشخاص مقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية.

(أ) عينة مكونة من ٩٣ بلداً. (يعزى الاختلاف الرئيسي عن البيانات الواردة في الجدول الرابع - ١ إلى حذف بلدان معينة، من آسيا في المقام الأول لم تتوفر عنها بيانات مالية كاملة).

(ب) تقديرات أولية.

(ج) محسوبة بوصفها باقيا (يتضمن تمويل التجارة في الأجل القصير، والتدفقات العادية وغير العادية للخارج "رأس المال الهارب"، والمتأخرات في الفوائد المستحقة، وغير ذلك من التدفقات التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات تحت عنوان الخطأ والسهو ويفترض أنها تدفقات مالية).

(د) الإضافات إلى الاحتياطات مبينة بأرقام سالبة.

(هـ) اقتراض أجنبي متوسط وطويل الأجل.

(و) صافي تدفق رأس المال قبل تسديد الفوائد والأرباح الموزعة.

الجدول ألف - ٢٨ الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال.

١٩٩٤-١٩٨٤

١٩٩٤ ^(د)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
مستوى الاحتياطيات ^(ب) (ببلايين الدولارات)											
٥٠٥,٢	٤٢٥,٨	٣٦٤,٣	٣٤١,٨	٢٧٨,٤	٢٢٩,٢	١٩٥,٥	١٩٥,٥	١٤٨,٩	١٢٩,٨	١١٩,١	جميع البلدان
٨٧,٣	١٠٢,٤	٨٣,٨	٧٣,٠	٥٣,٨	٣٧,٣	٣١,٨	٤٤,٥	٣٤,٣	٣٨,٦	٣٦,٢	بلدان مصدرة للطاقة
٤١٧,٨	٣٢٣,٤	٢٨٠,٥	٢٦٨,٨	٢٢٤,٦	١٩٢,٠	١٦٣,٨	١٥١,٠	١١٤,٦	٩١,٢	٨٢,٩	بلدان مستوردة للطاقة
١٧٧,٠	١٥٢,٨	١٤٠,٠	١٣٠,٩	١١٥,٧	١٠٩,٤	١٠٤,٠	٩٦,٠	٦٢,٨	٣٨,٥	٢٩,٠	أربعة بلدان مصدرة للمصنوعات
٢٤٠,٨	١٧٠,٥	١٤٠,٥	١٣٧,٩	١٠٨,٩	٨٢,٥	٥٩,٨	٥٥,١	٥١,٨	٥٢,٧	٥٣,٩	بلدان أخرى
بنود تذكيرية											
١٠٤,٠	١٠٩,٣	٨٩,١	٦٦,٢	٤٨,٦	٣٣,٤	٣١,١	٣٨,٢	٣٣,٤	٤١,٢	٤٠,٣	أمريكا اللاتينية
١٢,٥	١٠,١	٩,٢	٩,٥	٨,٢	٦,٩	٦,٣	٥,٨	٥,٠	٤,٠	٣,٠	البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
١٠٨,٦	١١٢,٨	٩٢,٤	٧٤,٥	٥٧,٢	٣٨,١	٣٢,٩	٣٨,٧	٣٤,٤	٤٠,٩	٣٩,٦	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
تغطية النفقات الجارية (عدد الأشهر المغطاة بالاستيراد) ^(ج)											
٤,٢	٤,٠	٣,٥	٣,٦	٣,٠	٢,٥	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٢,٦	٢,٧	جميع البلدان
٣,٣	٤,٤	٣,٦	٣,٦	٢,٩	٢,٤	٢,٢	٣,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٦	بلدان مصدرة للطاقة
٤,٧	٣,٨	٣,٤	٣,٥	٣,٠	٢,٦	٢,٦	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٢,٧	بلدان مستوردة للطاقة
بنود تذكيرية											
٤,٧	٥,٥	٤,٨	٤,٠	٣,٢	٢,٤	٢,٥	٣,٤	٣,١	٣,٨	٣,٦	أمريكا اللاتينية
٣,٢	٢,٨	٢,٣	٢,٤	٢,٠	١,٩	١,٧	١,٧	١,٦	١,٤	١,١	البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٥,٧	٥,٢	٤,٥	٣,٨	٣,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٢,٨	٣,٢	٣,٠	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والتقديرات الوطنية.

(أ) مقدر جزئيا.

(ب) مجموع الاحتياطيات في نهاية الفترة (حيث قيِّمت أوقية (اونس) الذهب بـ ٣٥ وحدة من وحدات السحب الخاصة).

(ج) الإنفاق على السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفوائد) لسنة معينة بالنسبة الى مجموع الاحتياطيات في نهاية السنة، عينة مكونة من ٩٢ بلدا.

الجدول ألف - ٢٩ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية: حسب المرفق، ١٩٨٤-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٠,٩-	٠,٢-	٠,١-	١,٢-	١,٦-	٣,٠-	٤,٠-	٣,٩-	٠,٠	١,١	٤,٤	المرفق العادية
											شروط السداد:
٠,١	٠,٢-	١,٤	٠,٢	١,٧-	٠,٢-	٠,٤-	٠,٦-	١,٣	٠,٦	٠,٢	٣ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)
١,٥-	١,٥-	١,٥-	٠,٨-	٠,٧-	٢,٨-	٢,٧-	٢,٧-	١,٠-	٠,٦	٢,٦	٣,٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/سياسة تعزيز الحصول على الائتمان ^(١))
٠,٥	١,٥	٠,٠	٠,٧-	٠,٧	٠,١	٠,٩-	٠,٥-	٠,٢-	٠,٠	١,٦	٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع)
٠,٩	٠,٢	٠,٨	١,١	٠,٢	٠,٩	٠,٣-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٢-	المرفق التساهلية
											بترتيب إنشائها:
٠,٠	٠,١-	٠,٠	٠,١-	٠,٤-	٠,٥-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٢-	الصندوق الاستثماري ^(ب)
٠,٢-	٠,١-	٠,٠	٠,٢	٠,١	٠,٧	٠,٣	٠,٥	٠,١	-	-	مرفق التكييف الهيكلي ^(ج)
١,١	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٠,٥	٠,٨	-	-	-	-	-	مرفق التكييف الهيكلي المعزز ^(د)
٠,٩-	٠,٢-	٠,٩-	١,٢	٠,٨-	٠,٢	٠,٤-	١,١-	١,٩-	٠,٥-	٠,٠	المرفق الإضافية ^(هـ)
											بترتيب إنشائها:
٠,٩-	٠,٢-	٠,٩-	١,٢	٠,٨-	٠,٢	٠,٤-	١,١-	١,٨-	٠,٤-	٠,٠	التمويل التعويضي ^(و)
..	٠,١-	٠,٢-	٠,٢-	..	المخزونات الاحتياطية ^(ز)
٠,٨-	٠,٢-	٠,٢-	١,٠	٢,٣-	١,٩-	٤,٧-	٥,٢-	٢,٤-	٠,٣	٤,٣	المجموع
											بنود تذكيرية:
											خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض ذات المشروطية العالية
٢٦	١٣	١٧	٢٤	١٣	٢٣	٢٨	٢٥	٣١	٢٦	٢٠	عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة
٢٥	٢٤	٢٦	٢٢	١٩	٢٥	٢٥	٢٦	٢٢	١٦	١٤	المدة المتوسطة (بالأشهر)
٦,٦	٣,٠	٧,١	٦,٤	١,٩	١٣,٨	٥,٤	٤,٤	٤,٠	٣,٤	٤,٠	مجموع المبالغ المرتبط بها (ببلايين الدولارات)

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي، "الاحصائيات المالية الدولية"، و "الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي".

حواشي الجدول ألف - ٢٩

(أ) وفر مرفق التمويل التكميلي (١٩٧٩ - ١٩٨١) ومرفق سياسة الوصول المعزز (١٩٨١ - إلى الآن) موارد من الأموال التي اقترضها صندوق النقد الدولي من الدول الأعضاء ويدفع عليها الصندوق سعر فائدة أعلى من المكافأة المدفوعة إلى البلدان التي تتمتع بمركز الدائن الصافي في الصندوق. وهكذا، دفع مستعملو موارد مرفق التمويل التكميلي ومرفق سياسة الوصول المعزز سعر فائدة أعلى من السعر المدفوع على المسحوبات من الموارد العادية، المعانة جزئياً. (وعلى سبيل المثال، وفي السنة المالية ١٩٨٢/١٩٨١: كانت هناك نسبة ٦,٣ في المائة مقابل ١٤,٨ في المائة لمرفق التمويل التكميلي و ١٣,٢ في المائة لمرفق سياسة الوصول المعزز، وبحلول السنة المالية ١٩٨٦/١٩٨٥ كان الفارق قد هبط إلى حد كبير: ٧ في المائة مقابل ٩,٤ في المائة و ٩,٢ في المائة). بيد أنه جرى توفير إعانة تصل إلى ٣ نقاط مئوية للبلدان التي تتوفر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وما يصل إلى نصف ذلك للبلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدود المؤسسة الإنمائية الدولية ولكنه يقل عن الحد الأقصى للوفاء بشروط الصندوق الاستئماني، بغية تخفيض الفائدة على المسحوبات من مرفق التمويل التكميلي لتصل إلى السعر المدفوع على المسحوبات العادية. ولم تكن هناك إعانة على المسحوبات من مرفق سياسة الوصول المعزز.

(ب) قام الصندوق الاستئماني بمنح قروض خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١ في إطار برامج تكييف مدتها سنة واحدة، مستخدماً أساساً الموارد الآتية من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب. واستندت الشروط الواجب توافرها إلى معايير الحد الأقصى للدخل الفردي وبلغت آجال استحقاق القروض ١٠ سنوات، مع بدء السداد في السنة السادسة. وبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة في السنة.

(ج) قام مرفق التكييف الهيكلي ومرفق التكييف الهيكلي المعزز (الأول ممول أساساً من التدفقات المرتدة للصندوق الاستئماني والثاني من القروض والمنح) بتقديم قروض إلى البلدان التي تتوافر فيها شروط المؤسسة الإنمائية الدولية وتواجه مشاكل مستديمة في ميزان مدفوعاتها؛ وتصرف الأموال على مدى ٣ سنوات (بموجب ترتيبات ورقة إطار السياسة العامة)، على أن يبدأ السداد خلال ٥,٥ سنة وينتهي في ١٠ سنوات؛ وبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة.

(د) يبلغ أجل الاستحقاق النهائي لها جميعاً ٧ سنوات ويبدأ السداد في ٣,٥ سنة.

(هـ) مرفق التمويل التعويضي من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨٨؛ ومرفق التمويل التعويضي والطارئ من آب/أغسطس ١٩٨٨.

(و) يساعد في تمويل مشتريات المخزونات الاحتياطية بموجب ترتيبات دولية معتمدة للمخزونات الاحتياطية؛ وقد انشئ في حزيران/يونيه ١٩٦٩.

الجدول ألف - ٣٠ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: حسب المرفق، ١٩٨٤-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٠,٢	٠,١	١,٩	٢,١	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٢-	٠,١-	٠,٦	المرافق العادية
											شروط السداد:
٠,٥	٠,١	١,٨	١,١	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٢	٣ - ٥ سنوات (شريحة ائتمانية)
٠,٣-	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,١-	٠,٣-	٠,٤-	٠,٢-	٠,١-	٠,٠-	٠,٤	٣,٥ - ٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/سياسة تعزيز الحصول على الائتمان ^(١))
٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٨								٤ - ١٠ سنوات (المرفق الموسع)
											المرافق الإضافية
٠,٧-	٠,٠	٠,١-	١,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١-	٠,١-	٠,١-	التمويل التعويضي
٢,٧	٢,٠										مرفق التمويل العام
٢,٢	٢,١	١,٨	٣,٦	٠,٣	٠,٣-	٠,٥-	٠,٦-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥	المجموع

المصدر: بيانات صندوق مالنقد الدولي، "الاحصائيات المالية الدولية".

ملحوظة: يلاحظ أن مرفق التمويل العام، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣ على أساس مؤقت، يتولى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي تعاني من مشاكل حادة في مجال موازين المدفوعات بسبب انقطاع الترتيبات التجارية قيد التخطيط. وبالنسبة للأعضاء الذين لا يوجد لديهم بعد ترتيب احتياطي، يمكن إجراء مسحوبات على شريحتين لدعم بيان خطي بمقاصد الإصلاحات في السياسة العامة، والشريحة الثانية تلي الشريحة الأولى بفترة ٦-١٨ شهرا، بافتراض إحراز تقدم مرضٍ في ترتيب شريحة ائتمانية عليا (وشروط السداد هي نفس الشروط المتعلقة بالمرفق الموسع للصندوق الاستثماري). انظر الجدول ألف - ٢٩ أعلاه للاطلاع على وصف للمرافق الأخرى.

الجدول ألف - ٣١ - الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان، ١٩٨٤-١٩٩٤

(ببلايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٦٣٤,٥	٦٢,٨ ٥	٤٥,٣ ٨	٤٣٢,٥	٣٦,٤ ١	٣٨,٣ ٥	٣٧,٩ ١	٣٠,٧ ٣	٣٢,٤ ١	٢٧,١ ٩	٢٢,٨ ٨	مجموع العالم
											مجمعة حسب المقترض:
٥٥٤,٢	٥٣,٣ ٧	٣٩,٤ ٨	٣٧٤,٠	٣١,٤ ٢	٣٤,٠ ٥	٣٣,٣ ٠	٢٦,٢ ٠	٢٨,٢ ٥	٢٣,٥ ٠	١٨,٢ ١	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٣,٧	٦,٥	١,٥	١,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٣	٣,٧	٣,٩	٥,٣	٣,٤	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٦٤,٣	٦١,٣	٣٧,٥	٤٢,٢	٢٨,٩	٢٢,٧	٢٦,٩	٢٧,٨	٢٢,٢	٣٠,١	٣٤,٤	البلدان النامية
١٢,٤	٢٠,٧	٢٠,٩	١٤,٧	١٥,٤	١٢,٩	١٠,٥	١١,٩	١٠,١	١٣,٢	٩,٨	المؤسسات المتعددة الأطراف
											مجمعة حسب الصك:
٤٢٦,٩	٤٨,٠ ١	٣٣,٧ ٣	٣٠٨,٧	٢٢,٩ ٩	٢٥,٨ ٥	٢٢,٧ ٩	١٨,٨ ٠	٢٢,١ ٨	١٦,١ ٩	١١,٥ ١	سندات
٣٦٨,٤	٣٩,٦ ٤	٢٧,١ ٦	٢٥٨,٢	١٨,١ ٠	٢١,٩ ٢	١٧,٩ ٨	١٤,٥ ٠	١٨,٧ ٧	١٣,٥ ٦	٨١,٤	السندات الدولية
٥٨,٤	٨٦,٤	٥٧,٦	٥٠,٦	٤٩,٨	٤٢,٩	٥٠,٨	٤٠,٣	٤٠,٤	٣٢,٥	٣٠,١	إصدارات أجنبية وإصدارات خاصة
٢٠٧,٧	١٤٤,٨	١٢,٦ ٤	١٢٣,٨	١٣,٥ ١	١٢,٥ ٩	١٤,٢ ٢	١٢,٩ ٢	٩٣,٣	١١,١ ٠	١١,٣ ٧	قروض
٢٠٢,٨	١٣٦,٧	١١,٩ ٧	١١٦,٠	١٢,٥ ٤	١٢,٢ ١	١٢,٦ ٥	٩١,٧	٦٣,٢	٦١,١	٦٢,٠	قروض مصرفية
٤,٩	٨,٢	٦,٧	٧,٧	٧,٠	٨,٤	١٦,٦	٣١,٢	٣٠,٠	٤٨,٩	٥٥,٣	تسهيلات أخرى

المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، "الإحصائيات المالية الشهرية".

الجدول ألف - ٣٢ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها.
١٩٩٣-١٩٨٢

الجدول ألف ٣٢ (تابع)

النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٣						مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ^(١) (بملايين الدولارات)	المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ^(٢)	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية ^(٣) (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٢)		المجموعة المانحة أو البلد المانح
متعددة الأطراف		ثنائية						١٩٩٣	١٩٩٢	
أخرى	المؤسسة الإنمائية الدولية	الأمم المتحدة	القروض	التعاون التقني	المنح ^(ب)					
١٤.٤	٨.٩	٧.٢	١٠.٥	٢٣.٢	٥٩.١	٥٥ ٩٦٣	٠.٣٠	٢.١	١.٤	مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية
١٨.٥	٨.٢	٦.١	١٧.١	٢٢.٩	٥٠.١	٢٩ ٧٥١	..	٠.٧	٢.٩	مجموع الجماعة الأوروبية ومنها:
١٤.٧	٥.٤	٢.١	٢٠.١	٢٦.٤	٥٧.٧	٧ ٩١٥	٠.٦٣	١.٤-	٣.٠	فرنسا ^(د)
٢١.٤	٨.٨	٤.٩	١٣.٠	٢٧.٩	٥٢.٠	٦ ٩٥٤	٠.٣٧	١.٢-	٣.٢	ألمانيا
٢٢.٨	٧.٧	٦.١	١٨.٥	٤.٣	٤٥.٠	٣ ٠٤٣	٠.٣١	١٥.٤	٠.١-	إيطاليا
٣٠.٦	١٠.٦	٦.٨	١.٥-	٢٣.٦	٥٣.٥	٢ ٩٠٨	٠.٣١	٤.١-	٣.٤	المملكة المتحدة
١٣.٨	٥.٣	١٠.٥	٦.٧-	٣٤.٤	٧٧.٠	٢ ٥٢٥	٠.٨٢	٠.٢-	٠.٢	هولندا
١٧.٨	٦.١	١٩.٨	١.٠-	١٢.٢	٥٧.٤	١ ٣٤٠	١.٠٣	٦.١	٣.٩	الدانمرك
٢٧.٥	٠.٩	١.٨	٥٣.٩	٦.٠	١٥.٨	١ ٢١٣	٠.٢٥	-	٢٤.٦	إسبانيا
٢٥.٢	١١.٠	٤.١	١.٦	١٧.٥	٥٧.٤	٨٠٨	٠.٣٩	١.٨-	١.٦-	بلجيكا
٢٢.٠	-	١.٢	٣٢.٩	٣٣.٣	٤٣.٩	٢٤٦	٠.٢٩	-	٢٣.٤	البرتغال
٣٥.٨	٧.٤	٧.٤	-	٢٧.٢	٥٠.٦	٨١	٠.٢٠	٤.٣	٦.٢	أيرلندا
٢٢.٠	٦.٠	٨.٠	-	٢.٠	٦٢.٠	٥٠	٠.٣٥	-	١٨.٠	لكسمبرغ
٨.٨	٨.٢	٨.٦	-	٢٥.١	٧٤.٣	٩٥٣	٠.٣٥	٠.٥	٤.٢	أستراليا
٦.٨	-	١٣.١	٠.٥-	٣٠.٠	٨٠.٧	٧٩٣	٠.٣٢	٥.٩	٢.٣	سويسرا
٣.٧	٦.٩	١٤.١	-	١٩.٩	٧٥.٣	١ ٧٦٩	٠.٩٨	٣.٤	٢.١	السويد
٦.٥	١٠.٤	١٤.٩	٤.٢	١٠.٤	٦٣.٩	٣٥٥	٠.٤٥	١٤.٣	٢.٩-	فنلندا
١٣.٥	٩.٠	١٠.٢	٠.٧-	٢١.٧	٧٤.٧	٢ ٣٧٣	٠.٤٥	٥.٢	٠.٦	كندا
٦.٨	٧.٥	٢٠.٨	٠.٤	٩.٧	٦٤.٦	١ ٠١٤	١.٠١	٨.٤	٠.١	النرويج
٨.٦	١٠.٣	٥.٥	١٤.٢	١٦.٢	٦١.٤	٥٤٤	٠.٣٠	٩.٠-	١٢.٨	النمسا
١٠.٢	٦.١	٨.٢	-	٣١.٦	٧٥.٥	٩٨	٠.٢٥	٠.٥-	٠.٢-	نيوزيلندا
٧.٢	١٠.٩	٩.٩	١٢.١-	٣٤.٠	٨٤.٢	٩ ٧٢١	٠.١٥	٣.٩	٢.٤-	الولايات المتحدة
١٠.٧	١٢.٦	٥.٣	٣١.٥	١٦.٦	٤٠.٠	١١ ٢٥٩	٠.٢٦	٣.٨	١.٢	اليابان
—	..	—	..	—	—	البلدان العربية ومنها:
—	..	—	..	—	—	٥٣٩	٠.٤٢	المملكة العربية السعودية
—	..	—	..	—	—	٣٨١	١.٣٠	الكويت

الجدول ألف ٣٢ (تابع)

النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٣			مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ^(١) (بملايين الدولارات)			معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية ^(١) (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٩٢)	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية ^(١) (بملايين الدولارات)		المجموعة المانحة أو البلد المانح	
متعددة الأطراف			ثنائية			١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣-١٩٨٨		١٩٨٧-١٩٨٢
أخرى	المؤسسة الإنمائية الدولية	الأمم المتحدة	القروض	التعاون التقني	المنح ^(ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٣-١٩٨٨	١٩٨٧-١٩٨٢	
—	..	—	—	..	—	٢٣٦	٠,٦٦	الإمارات العربية المتحدة
—	..	—	—	..	—	بلدان نامية أخرى
—	..	—	—	..	—	الصين
—	٥٨,٨ ^(د)	—	—	٤١,٢ ^(د)	—	٣٤	الهند
—	٣٦,٥ ^(د)	—	—	٦٣,٥ ^(د)	—	٨٥	٠,٠٤	جمهورية كوريا
—	..	—	—	..	—	٦١	٠,٠٥	مقاطعة تايوان الصينية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى أعداد مختلفة من نشرة "التعاون الإنمائي" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

(أ) البيانات المتعلقة بعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ تتضمن الاعفاء من الديون غير المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية؛ والبيانات المتعلقة بعام ١٩٩٣ تتضمن الاعفاء من ديون الائتمانات التصديرية، سواء بالنسبة لفرادى بلدان اللجنة أو بالنسبة لمجموع بلدانها، مع استثناء اعفاء الديون العسكرية.

(ب) تتضمن التعاون التقني.

(ج) باستثناء التدفقات من فرنسا الى ادارات أقاليم ما وراء البحار، أي غوادلوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريينيون.

(د) مجموع المساعدة الثنائية: منح وقروض.

(هـ) مجموع المساعدة المتعددة الأطراف: الأمم المتحدة والمؤسسة الإنمائية الدولية و "جهات أخرى".

الجدول ألف - ٣٣
التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية، ١٩٨٢-١٩٩٣

البحر المتوسط		جنوب وشرق آسيا		غرب آسيا		افريقيا		أمريكا اللاتينية		جميع البلدان النامية		المجموعة المانحة أو الدولة المانحة
-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	-١٩٩٢ ١٩٩٣	-١٩٨٢ ١٩٨٣	
٤,٧	١,١	٣١,٧	١٦,٨	٦,٢	٨,٠	٤٤,٨	٢٠,٥	١٠,١	٥,٥	٩٧,٦	٥١,٩	مجموع المساعدة الإنمائية ^(أ) (بلايين الدولارات)
												النسبة المئوية لحصص كل من:
٥٨,٩	٧٩,٣	٦٩,٨	٦٢,٩	٧٩,٣	٣٧,١	٦٤,٠	٦٣,٤	٧٤,٨	٧٢,٤	٦٧,٨	٦٠,٥	المساعدة الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
٠,٠	٠,١	٣,٨	٥,٥	٠,٠	٠,١	٠,٣	٠,٦	٠,٠	٠,١	١,٤	٢,٠	أستراليا
٦,٤	١,٣	٠,٩	٠,٣	٠,٦	٠,٢	٠,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٥	٠,٨	٠,٥	النمسا
٠,٠	٠,٩	٠,٣	٠,٤	٠,١	٠,٠	١,٣	٢,٠	١,٢	٠,٦	٠,٨	١,٠	بلجيكا
٠,٠	٠,٦	٢,٠	٣,١	٠,٣	٠,١	٢,٠	٣,٠	٣,٦	٣,٥	٢,٠	٢,٦	كندا
٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٩	٠,٢	٠,١	١,٦	١,٢	٠,٩	٠,٢	١,١	٠,٨	الدانمرك
٠,٨	٠,٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٠,٠	٠,٦	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٦	٠,٣	فنلندا
٢,٧	٤,٣	٨,١	٦,١	٣,٧	١,١	١٧,٢	١٢,٨	٤,٧	٥,٣	١١,٤	٧,٨	فرنسا ^(ب)
٢٦,٧	١٢,٠	٦,٥	٧,٢	٨,١	٣,٧	٨,١	٨,٥	١١,٢	٩,٨	٨,٨	٧,٦	ألمانيا
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	أيرلندا
٥,٤	٦,٥	٢,٢	٠,٢	١,٥	٠,٤	٤,٤	٢,٢	٦,٦	١,١	٣,٨	١,٢	إيطاليا
٠,٨	٤,٢	٣٣,١	١٩,٤	٥,٧	١,٨	٥,٢	٣,٦	١٤,٩	٧,٨	١٥,١	٨,٩	اليابان
٤,٥	٠,٢	١,٥	٣,٣	٢,٤	٠,٤	٢,٧	٣,٠	٧,٨	٧,٧	٢,٩	٣,١	هولندا
٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٦	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٢	نيوزيلندا
٠,٨	٠,٥	٠,٩	١,٢	٠,٢	٠,١	١,٧	١,٧	١,١	٠,٤	١,٢	١,١	النرويج
٤,٩	٠,٠	١,٧	٢,١	٠,٨	٠,١	٢,٨	٢,٦	٣,٠	١,١	٢,٤	١,٨	السويد
١,٢	٠,٤	٠,٩	٠,٦	٠,٨	٠,٢	١,٠	٠,٨	١,٤	٠,٩	١,٠	٠,٦	سويسرا
٢,٧	٢,٧	٢,٥	٣,٢	٠,٩	٠,٣	٢,٧	٣,٢	٢,١	٣,٩	٢,٥	٢,٨	المملكة المتحدة
٢,١	٤٥,٩	٣,٨	٨,٧	٣٥,٨	٢٨,٤	١٢,١	١٧,١	١٥,١	٢٩,٤	١١,٩	١٨,٠	الولايات المتحدة
٣١,٩	٧,٦	٢٩,٩	٣٢,٤	١٣,٨	٨,٩	٣٢,٨	٢٤,٦	٢٥,٢	٢٧,٣	٢٩,٨	٢٥,٠	المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية
٩,٢	١٢,٨	٠,٣	٢,٦	٥,٢	٥٢,٨	٢,٣	١٠,٢	٠,٠	٠,٠	١,٩	١٣,٣	المساعدة الثنائية من البلدان العربية ^(ج)
٠,٠	٠,٢	٠,٠	١,١	١,٧	١,٢	٠,٨	١,٧	٠,٠	٠,٤	٠,٥	١,٢	المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان العربية
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية

المصدر: حسابات الأونكتاد: استنادا إلى بيانات مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.
(أ) باستثناء المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الاقتصادات المخططة مركزياً، بسبب وجود صعوبات في القياس.
(ب) تم استثناء التدفقات من فرنسا إلى إدارة أقاليم ما وراء البحار، أي غوادالوب وغيانا الفرنسية والمارتينيك وريونيون.
(ج) ما يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ في المائة تقريبا من المساعدة الثنائية المقدمة من البلدان العربية غير مخصص جغرافياً تبعاً لكل سنة.

الجدول ألف - ٣٤ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، ١٩٨٤-١٩٩٤^(١)

(بملايين الدولارات)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٤٠ ٤٢١	٣٩ ٥٣٠	٣٩ ٧٧١	٣٩ ٨٥٩	٣٤ ٧٦٦	٣٢ ٤١٠	٢٧ ٦٣٦	٢٦ ٦٤٠	٢٤ ٩٦٠	٢٣ ٨٠٩	٢٠ ٣٠٠	المؤسسات المالية
١ ٤٣٤	٢ ٥١٨	٢ ٩٨٢	٣ ٤٤٥	٣ ١٩١	٢ ٨٤١	٢ ١٩٤	٢ ١٤٠	١ ٦٤٠	١ ١٥٤	٨٩٧	مصرف التنمية الافريقي
٣ ٨٦٤	٥ ٤٢٦	٥ ٢٢٦	٤ ٩١٤	٤ ٠٩٥	٣ ٧٦٠	٣ ٢٢٠	٢ ٥٠٨	٢ ٠٤٤	١ ٨٤٥	٢ ٢٥٧	مصرف التنمية الاسيوي
٤٢	٧١	٧١	١١١	١٠٩	٧٣	٥٨	٤١	٦٧	٥٠	٦٥	مصرف التنمية الكاريبي
٢ ٢٣٢	١ ٩٢٥	١ ٠٧١	٦٦								المصرف الأوروبي للانشاء والتعمير
٥ ٢٩٨	٦ ١٩١	٦ ٢٤٦	٥ ٦٦١	٤ ٠٠٥	٢ ٦٩٤	١ ٧٣٨	٢ ٤٠٨	٣ ٠٥٧	٣ ١٠٢	٣ ٦١٥	مصرف التنمية للبلدان الأمريكية
											ومنه:
٤٣	١٢٤	١٥٨	١٠٢	٦٧	١٥						مؤسسة الاستثمار للبلدان الأمريكية
٣٦٤	٣٨٣	٣٣١	٢٨١	٣٢٣	٢٧٧	٢٤٤	٢٣٣	١٤٧	١٣١	٢١١	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٢٧ ١٨٧	٢٣ ٠١٦	٢٣ ٨٤٤	٢٥ ٣٨١	٢٣ ٠٤٣	٢٢ ٧٦٥	٢٠ ١٨٢	١٩ ٣١٠	١٨ ٠٠٥	١٧ ٥٢٧	١٣ ٢٥٥	مجموعة البنك الدولي
١٦ ٤٢٧	١٥ ٠٩٨	١٥ ٥٥١	١٧ ٠٢١	١٥ ١٧٦	١٦ ٢٥١	١٤ ٤١١	١٤ ٠٦٦	١٣ ٥٩٣	١٢ ٩٥٢	٩ ٤٤٨	البنك الدولي للانشاء والتعمير
											ومنه:
٧ ٢٨٢	٥ ٣٤٥	٦ ٣١٠	٧ ١٦٠	٦ ٣٠٠	٤ ٩٢٤	٤ ٣٥٠	٣ ٨٤١	٣ ٣٧٣	٣ ٥٤١	٣ ٢٢٢	المؤسسة الإنمائية الدولية
٣ ٤٧٨	٢ ٥٧٣	١ ٩٨٣	١ ٢٠٠	١ ٥٦٧	١ ٥٩٠	١ ٤٢١	١ ٤٠٣	١ ٠٣٩	١ ٠٣٤	٥٨٥	المؤسسة المالية الدولية
٣ ١٥٧	٣ ١٧٧	٣ ٦١٦	٣ ٦٥٣	٢ ٨٢٣	٢ ٧٠٨	٢ ٦٠٢	٢ ٠٦٤	١ ٩٣٣	٢ ٠٣٢	٢ ٠٢٨	الوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة
٧١٧	٨٣٤	٩٦٠	١ ١٥٩	١ ١١١	١ ٠٦٣	٩٤٢	٨٠٩	٦٥٦	٥٦٧	٥٣١	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ^(ب)
٢٧٨	٢٠٦	١٦٤	٢١٢	٢١١	١٩٤	١٦٩	١٣٤	١١٦	١٤١	١٣٤	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٧٦٩	٦٥٥	٩١٧	٩٤٧	٥٤٥	٤٩٨	٤٥٤	٣٣٠	٢٤٨	٤٥٢	٢٠٤	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
١ ٣٩٣	١ ٤٨٢	١ ٥٧٥	١ ٣٣٥	٩٥٦	٩٥٣	١ ٠٣٧	٧٩١	٩١٣	٨٧٢	١ ١٥٩	برنامج الأغذية العالمي
٤٣ ٥٧٨	٤٢ ٧٠٧	٤٣ ٣٨٧	٤٣ ٥١٢	٣٧ ٥٨٩	٣٥ ١١٨	٣٠ ٢٣٨	٢٨ ٧٠٤	٢٦ ٨٩٣	٢٥ ٨٤١	٢٢ ٣٢٨	مجموع الارتباطات
											بند تذكيري
٣٢ ٠٤٣	٣٢ ٦٠١	٣١ ٢١٤	٣٢ ٢٣١	٢٧ ٦٣٩	٢٨ ٥٥١	٢٤ ٣٨٥	٢٤ ٧٤٥	٢٦ ١١٠	٣٠ ٠٤٨	٢٥ ٩٦٣	الارتباطات بوحدات القوة الشرائية لعام ١٩٨٠ ^(ج)

المصدر: التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من فرادى المؤسسات.

(أ) القروض والمنح والمساعدة التقنية والمشاركة في رأس المال، حسب الاقتضاء، وجميع البيانات محسوبة على أساس سنة تقويمية.

(ب) تشمل الصناديق التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(ج) مجموع الارتباطات بعد خصم التضخم حسب أرقام الأمم المتحدة القياسية لأسعار تصدير المصنوعات بدولارات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ١٩٨٠ = ١٠٠.

الجدول ألف - ٣٥- الديون الخارجية ومؤشرات الديون للاقتصادات المارة بمرحلة انتقال. ١٩٩٤-١٩٩٤

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
الديون الخارجية (ببلايين الدولارات)											
الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(ب)											
٩٢,٤	٨٣,١	٧٨,٧	٦٧,٥	٥٩,٨	٥٣,٩	٤٢,٢	٣٨,٣	٣٠,٧	٢٨,٣	١٧,٦	مجموع الديون الخارجية
٨٣,٤	٧٥,٢	٦٥,٧	٥٤,٩	٤٨,٠	٣٥,٧	٣١,٠	٢٩,٧	٢٣,٣	٢١,٤	١٧,٦	ديون طويلة الأجل
٣,٩	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	تساهلية
٣,٩	٣,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: ثنائية
٣٢,٠	٢٥,٠	١٣,٧	١٣,٣	٧,٥	٢,٢	١,٩	١,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٣	رسمية، غير تساهلية
٢٦,٧	٢١,٣	١٢,٤	١٢,٩	٧,١	٢,٠	١,٧	١,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٣	ثنائية
١,٢	١,٢	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	متعددة الأطراف
٤,١	٢,٥	١,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صندوق النقد الدولي
٤٧,٥	٤٦,٥	٥٢,٠	٤١,٦	٤٠,٥	٣٣,٥	٢٩,١	٢٨,٤	٢٢,٩	٢١,٠	١٧,٣	دائنون خاصون
١,٨	١,٧	١,٩	٢,٠	٢,٠	١,٥	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: سندات ^(ج)
٠,٠	١٧,٢	١٧,٧	١٧,١	١٨,٥	١٨,٣	١٦,٢	١٥,٤	١٣,٥	١٢,١	٩,٣	مصارف تجارية ^(د)
٩,٠	٧,٩	١٣,٠	١٢,٦	١١,٨	١٨,٢	١١,٢	٨,٦	٧,٤	٦,٩	٠,٠	ديون قصيرة الأجل
أوروبا الشرقية											
١٠٤,٠	١٠١,٥	٩٦,٣	١٠٠,٧	٩١,٤	٨٢,٧	٨٠,٩	٨٣,٧	٧٢,٠	٦٢,٧	٤٧,٠	مجموع الديون الخارجية
٩٥,٣	٩٠,٤	٨٤,٠	٨٥,٣	٧٣,٧	٦٥,٤	٦٤,٣	٦٩,٩	٦٠,٤	٥٣,٦	٣٦,٨	ديون طويلة الأجل
١١,٢	٨,٥	٨,٦	٢,١	٢,٢	٢,٢	٣,١	٣,٤	٣,٧	٣,٨	٣,٤	تساهلية
١٠,٩	٨,٣	٨,٥	٢,٠	٢,١	٢,١	٣,١	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٤	ومنها: ثنائية
٤٢,٠	٣٩,٣	٣٨,٢	٤٣,٥	٣١,٤	٢٥,٩	٢٤,٦	٢٧,٤	٢٤,٠	٢١,٢	٧,٩	رسمية، غير تساهلية
٢٦,٢	٢٥,٩	٢٥,٨	٣٣,١	٢٦,٧	٢٢,٣	١٩,٩	٢١,٣	١٨,٤	١٦,٨	٤,٣	ثنائية
٩,٧	٨,١	٧,٢	٥,٧	٣,٩	٣,١	٣,٩	٤,٨	٣,٨	٢,٨	١,٧	متعددة الأطراف
٦,١	٥,٢	٥,٢	٤,٦	٠,٨	٠,٥	٠,٨	١,٣	١,٧	١,٦	١,٩	صندوق النقد الدولي
٤٢,١	٤٢,٥	٣٧,٢	٣٩,٨	٤٠,١	٣٧,٢	٣٦,٦	٣٩,١	٣٢,٧	٢٨,٦	٢٥,٥	دائنون خاصون
٢٥,٩	١٢,٨	٨,٠	٧,٣	٥,٦	٣,٨	٢,٦	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,١	ومنها: سندات ^(ج)

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٠٠	٢٣,٥	٢٤,٥	٢٧,٤	٢٨,٥	٢٧,٢	٢٦,١	٢٨,٤	٢٤,٢	٢٠,٨	١٨,٦	مصارف تجارية ^(٥)
٨,٦	١١,١	١٢,٣	١٥,٤	١٧,٧	١٧,٣	١٦,٦	١٣,٨	١١,٦	٩,١	١٠,٢	ديون قصيرة الأجل
											ومنها: هنغاريا
٢٧,٦	٢٤,٨	٢٢,٠	٢٢,٦	٢١,٣	٢٠,٤	١٩,٦	١٩,٦	١٦,٩	١٤,٠	١١,٠	مجموع الديون الخارجية
٢٥,٥	٢٢,٨	١٩,٧	٢٠,٤	١٨,٣	١٧,١	١٦,٢	١٦,٥	١٣,٤	١٠,٩	٨,٠	ديون طويلة الأجل
٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٧	٠,٨	٠,٨	تساهلية
٠,٢	٠,١	٠,١	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,١	٠,٦	٠,٨	٠,٨	ومنها: ثنائية
٥,٨	٤,٩	٤,٩	٥,٠	٣,٠	٢,٤	٢,٣	٢,١	٢,٠	١,٥	١,٢	رسمية، غير تساهلية
٠,٧	٠,٦	٠,٦	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	٠,١	ثنائية
٣,٦	٣,١	٣,٢	٣,٣	٢,٥	١,٨	١,٦	١,٢	٠,٨	٠,٤	٠,٢	متعددة الأطراف
١,٥	١,٢	١,٢	١,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٦	٠,٨	١,٠	١,٠	١,٠	صندوق النقد الدولي
١٩,٤	١٧,٦	١٤,٧	١٥,٣	١٥,٣	١٤,٤	١٣,٩	١٤,٢	١٠,٨	٨,٦	٦,٠	دائتون خاصون
١٢,٣	١٠,٦	٦,٨	٦,٠	٤,٧	٣,٤	٢,٥	١,٨	١,٠	٠,٦	٠,١	ومنها: سندات ^(٥)
٠٠	٥,١	٦,٤	٨,١	٩,٦	١٠,٢	٩,٩	١٠,٧	٨,٢	٦,٤	٥,٠	مصارف تجارية ^(٥)
٢,١	٢,٠	٢,٣	٢,٢	٢,٩	٣,٣	٣,٤	٣,١	٣,٥	٣,٠	٣,٠	ديون قصيرة الأجل
											بولندا
٤٣,٨	٤٥,٣	٤٨,٧	٥٣,٦	٤٩,٤	٤٣,١	٤٢,١	٤٢,٦	٣٦,٦	٣٣,٣	٢١,١	مجموع الديون الخارجية
٤٢,٤	٤٢,٦	٤٤,٢	٤٦,٠	٣٩,٨	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٦,٠	٣١,٩	٢٩,٧	١٦,٣	ديون طويلة الأجل
٩,٤	٧,٩	٨,٢	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٥	تساهلية
٩,٤	٧,٩	٨,٢	١,٧	١,٨	١,٩	٢,٩	٢,٩	٢,٨	٢,٨	٢,٥	ومنها: ثنائية
٢٥,٩	٢٥,٣	٢٥,٥	٣٣,٠	٢٦,٤	٢١,٧	١٩,٠	٢٠,٥	١٧,٩	١٦,١	٣,١	رسمية، غير تساهلية
٢٣,٠	٢٣,١	٢٣,٥	٣١,٣	٢٥,٤	٢١,٢	١٨,٣	١٩,٦	١٧,٠	١٥,٥	٣,١	ثنائية
٢,١	١,٥	١,٢	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٧	٠,٩	٠,٩	٠,٦	٠,١	متعددة الأطراف
٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٩	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	صندوق النقد الدولي
٧,١	٩,٥	١٠,٥	١١,٣	١١,٥	١٠,٩	١١,٧	١٢,٦	١١,١	١٠,٨	١٠,٧	دائتون خاصون

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٦,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	ومنها: سندات ^(٣)
٠,٠	٨,٧	٩,٣	٩,٩	١٠,٠	٩,٠	٩,٢	٩,٩	٨,٨	٧,٧	٦,٩	مصارف تجارية ^(٤)
١,٤	٢,٧	٤,٥	٧,٦	٩,٦	٨,٦	٨,٥	٦,٦	٤,٧	٣,٦	٤,٨	ديون قصيرة الأجل
											مؤشرات الديون (نسبة مئوية)
											نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي
٣٠,٦	٢٥,٩	٢١,٢	١٣,٢	٩,٩	٩,٠	٧,٦	٨,٢	٧,٤	٧,٧	٤,٧	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق
٤٩,٨	٥٠,٠	٥٠,٥	٥٥,٥	٤٧,٢	٣٧,٥	٣٨,٨	٤١,٠	٣٤,٠	٣٢,٧	٢٥,١	أوروبا الشرقية
											ومنها:
١٠٦,٨	١٢٤,٩	١١٨,٣	١٢٤,٣	٥٧,٠	٤٨,٠	٣٩,٦	٢٩,٤	٢٩,١	٢٢,٠	١٤,٩	بلغاريا
٤٨,٠	٥٢,٧	٥٩,٢	٧٠,٠	٨٣,٨	٥٤,٥	٦٣,٩	٦٩,٨	٥١,٤	٤٨,٧	٢٨,٩	بولندا
٣٠,٧	٢٧,٥	٢٣,٨	٢٩,٥	٢٠,٢	١٧,٥	١٥,٦	١٤,٢	١٣,٥	١٢,٨	١٢,١	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٢٢,٦	١٨,١	١٤,٩	٧,٥	٣,١	٢,٦	٧,٣	١٧,٤	١٣,٦	١٤,٩	٢٠,٦	رومانيا
٧٥,٧	٦٧,١	٦٢,٣	٧١,٢	٦٧,٢	٧٣,٤	٧١,٤	٧٨,١	٧٤,٣	٧٠,٦	٥٦,٣	هنغاريا
											نسبة الديون الخارجية الى الصادرات ^(٥)
١٨٤,١	١٦٥,٥	١٦٥,٩	١٢٦,٢	٧١,٨	٧٢,٧	٥٧,٨	٥٢,٣	٤٥,٩	٤١,٨	٢٤,١	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(٥)
١٦٨,١	١٨٠,٨	١٥٦,٢	٢٠٠,٠	١٦٢,٦	١٢٦,٢	١١٧,٢	١٢٤,٤	١١٥,٨	١٠٦,١	٧٥,١	أوروبا الشرقية
											ومنها:
١٩٤,٦	٢٣٥,٦	٢٨١,٨	٣٣٠,٧	٢٣٩,٣	١١٤,١	٨٤,٦	٧١,٤	٥٧,٥	٣٢,٣	٢٣,٢	بلغاريا
٢١٨,٩	٢٨٣,٠	٣٠٠,٢	٣٥١,٩	٢٦٥,٦	٢٩٢,١	٢٧٠,٣	٣٠٦,٧	٢٦٤,٢	٢٧٨,٧	١٦٤,١	بولندا
٩٦,٦	٨٨,٤	٤٤,٥	٧١,١	٥٩,٨	٤٨,٩	٤٢,٧	٣٩,٣	٣٧,١	٣٤,٧	٣٣,٢	تشيكوسلوفاكيا السابقة
٩٤,٠	٧٨,١	٧١,٥	٤٢,٦	١٧,٥	٩,٤	٢٣,٨	٥٧,٧	٦٦,١	٦٣,٥	٥٧,٠	رومانيا
٢١٩,٨	٢٢٧,٩	١٧١,٥	١٨٥,٦	١٨٦,٣	١٥٩,٤	١٦١,٣	١٦٢,٨	١٥٣,٤	١٣٩,٤	١٠٢,٨	هنغاريا
											نسبة خدمة الديون الى الصادرات

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٨,٣	٤,٦	٣,٤	٢٥,٣	١٤,٢	١٢,٢	١١,٣	١١,٩	١١,٨	٨,١	٠,٨	الاتحاد الروسي/الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
١٦,٥	١٥,٧	١٥,٢	١٣,٨	١٤,٢	١٧,٢	١٩,٤	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٢	١٠,٧	أوروبا الشرقية
											ومنها:
٧,١	٥,٧	٩,٦	٧,٥	٣٠,٤	٢٩,١	٢٢,١	١٧,٢	١٥,٢	٩,٩	٤,١	بلغاريا
١٠,١	١٠,٦	٩,٣	٦,٦	٥,٢	١٠,٤	١١,٣	١٤,٨	١٣,١	١٧,١	٩,٢	بولندا
١٨,٠	١٣,٠	٩,٥	١١,٢	٩,٨	٩,٥	٨,٩	٧,٧	٨,٠	٨,٣	١,٨	تشيكوسلوفاكيا السابقة
١١,١	٦,٢	٩,٠	٢,٢	٠,١	١٦,٣	٣٣,٣	٢١,٩	١٨,٧	١٨,٧	١٥,٦	رومانيا
٣٥,٩	٤٠,٨	٣٨,٧	٣٢,٨	٣٧,٠	٢٧,٩	٢٨,٩	٣١,٢	٣٧,٩	٣٦,٨	٢٥,٤	هنغاريا

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.

(ب) في عام ١٩٩٢، تحمل الاتحاد الروسي مسؤولية ديون الاتحاد السوفياتي السابق.

(ج) الدين الحكومي أو المضمون من الحكومة فقط.

(د) صادرات البضائع فقط.

الجدول ألف - ٣٦ - الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال، ١٩٩٤-١٩٨٤
(ببلايين الدولارات)

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
											جميع البلدان ^(ب)
١ ٦٢٧,٢	١ ٥١٧,١	١ ٤٣٥,٢	١ ٣٨٠,٩	١ ٣١٦,١	١ ٢٢٨,٠	١ ٢٠٣,٢	١ ٢٠١,٩	١ ٠٦٦,٦	٩٧٠,٩	٨٨٦,٦	مجموع الديون الخارجية
١ ٣٢٢,٨	١ ٢٣٣,١	١ ١٧٩,٠	١ ١٤٨,١	١ ١٠٦,٨	١ ٠٥٢,٤	١ ٠٤٣,٠	١ ٠٤٦,٢	٩٢٥,٤	٨٢٥,١	٧٤٠,٧	ديون طويلة الأجل
٣٩١,٧	٣٥٧,٥	٣٤١,١	٣٢٩,٥	٣١٣,٠	٢٨٣,١	٢٥٩,٨	٢٣٦,٨	١٩٨,٩	١٧٢,١	١٤٨,٨	تساهلية
٢٨٢,٧	٢٦١,٠	٢٥٢,٠	٢٤٦,٠	٢٣٨,٠	٢١٧,٣	١٩٩,٨	١٨٠,١	١٥٠,٦	١٢٩,٦	١١١,٦	ثنائية
١٠٩,٠	٩٦,٥	٨٩,٢	٨٣,٥	٧٥,٠	٦٥,٩	٦٠,٠	٥٦,٨	٤٨,٣	٤٢,٥	٣٧,٢	متعددة الأطراف ^(ج)
٣١٢,٨	٣٠٨,٦	٣٠٠,٨	٢٩٧,٩	٢٧٩,٣	٢٥٤,٨	٢٥١,١	٢٦٣,١	٢١٨,٥	١٨٠,٥	١٤٨,٣	رسمية، غير تساهلية
١٤٢,٥	١٣٧,٣	١٣٤,٨	١٢٩,٧	١١٧,٨	١١٢,٩	١١٠,٠	١١٣,٧	٩٥,٠	٨٠,٢	٦٩,٥	ثنائية
١٤٧,٤	١٤٦,٢	١٣٩,٢	١٣٩,٣	١٣١,٢	١١٣,٤	١٠٨,٨	١١٠,٩	٨٥,٧	٦٤,٢	٤٧,١	متعددة الأطراف
٢٢,٨	٢٥,١	٢٦,٧	٢٨,٨	٣٠,٣	٢٨,٦	٣٢,٣	٣٨,٥	٣٧,٨	٣٦,١	٣١,٧	صندوق النقد الدولي
٦١٨,٣	٥٦٧,٠	٥٣٧,١	٥٢٠,٨	٥١٤,٦	٥١٤,٥	٥٣٢,٠	٥٤٦,٣	٥٠٨,١	٤٧٢,٥	٤٤٣,٦	دائنون خاصون
٢٢٧,٤	١٦١,٦	١٢٢,٥	١١٢,١	١٠٥,٣	٤٧,١	٤٣,٦	٤٠,٦	٣٧,٨	٣٤,٨	٢٦,٧	ومنهما: سندات ^(د)
...	١٦٩,٢	١٩١,٤	٢٠١,١	٢٠٩,٥	٢٨٣,٩	٢٩٧,١	٣٠١,٠	٢٧٢,٩	٢٤٥,١	٢٢٩,٦	مصارف تجارية ^(د)
٣٠٤,٤	٢٨٤,٠	٢٥٦,٢	٢٣٢,٨	٢٠٩,٣	١٧٥,٦	١٦٠,٣	١٥٥,٧	١٤١,٢	١٤٥,٨	١٤٥,٩	ديون قصيرة الأجل
٧٨,٠	٧٣,١	٦٥,٠	٥٨,٣	٥٤,٠	٤٢,٣	٣٨,١	٣١,٢	٢٤,٠	١٦,٤	١١,٨	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون طويلة الأجل
٣٢,٠	٣٧,٩	٣٩,٩	٤٢,٣	٤٠,٦	٢٩,٨	١٨,٩	١٥,٦	٩,٠	٦,٤	٥,٨	متأخرات فوائد الديون طويلة الأجل
أمريكا اللاتينية											
٥٤٨,٠	٥٢٦,٨	٥٠١,٠	٤٩١,٥	٤٧٦,٥	٤٥٢,٤	٤٥٦,١	٤٧٤,٩	٤٣٤,٨	٤١٢,٥	٣٩٨,٣	مجموع الديون الخارجية
٤٥١,٥	٤٢٩,٩	٤٠٧,٨	٤٠٣,١	٣٩٨,٤	٣٩٢,١	٤٠٦,٣	٤٢٩,٣	٣٩٧,٨	٣٦٦,٤	٣٤٦,٨	ديون طويلة الأجل
٥٨,٩	٥٤,٢	٥٣,٣	٥٢,١	٤٩,٦	٤٦,٩	٤٥,٤	٤٤,٦	٣٩,٤	٣٥,١	٣١,٨	تساهلية
٤٩,٥	٤٦,٦	٤٦,٠	٤٥,١	٤٢,٩	٤٠,٧	٣٩,٥	٣٨,٨	٣٤,٠	٣٠,١	٢٧,١	ثنائية
٩,٤	٧,٦	٧,٣	٧,٠	٦,٧	٦,٢	٥,٩	٥,٨	٥,٤	٥,٠	٤,٧	متعددة الأطراف
١١٩,٦	١٢٠,١	١١٧,٣	١١٨,٣	١١٣,٥	٩٧,٧	٩٦,٢	٩٦,٩	٧٧,٠	٦٢,٦	٤٩,١	رسمية، وغير تساهلية
٤٨,١	٤٨,٣	٤٧,٥	٤٥,٤	٤١,٨	٣٦,٠	٣٤,٩	٣٢,٧	٢٥,١	٢٢,٠	١٨,٦	ثنائية
٥٨,٦	٥٨,٠	٥٥,٠	٥٥,٨	٥٣,٧	٤٦,١	٤٥,٠	٤٦,١	٣٥,٦	٢٦,١	١٩,٠	متعددة الأطراف
١٢,٩	١٣,٩	١٤,٨	١٧,١	١٨,١	١٥,٦	١٦,٣	١٨,١	١٦,٣	١٤,٥	١١,٥	صندوق النقد الدولي
٢٧٢,١	٢٥٤,٧	٢٣٦,٤	٢٣١,٩	٢٣٥,٠	٢٤٧,١	٢٦٤,٤	٢٨٧,٥	٢٨١,٠	٢٦٨,٧	٢٦٥,٩	دائنون خاصون
١٧٣,٤	١١٤,٧	٨٣,١	٨٠,٤	٧٧,٥	٢٠,٢	١٨,١	١٦,٨	١٧,٦	١٧,٨	١٥,٦	ومنهما: سندات ^(د)
...	٧٥,٦	٩٧,٦	٩٩,٤	١٠٤,٥	١٧٨,٨	١٩٠,٥	٢٠١,١	١٨٩,١	١٧٣,٧	١٦٤,٩	مصارف تجارية ^(د)
٩٦,٦	٩٦,٨	٩٣,١	٨٨,٤	٧٨,١	٦٠,٣	٤٩,٩	٤٥,٥	٣٧,٠	٤٦,١	٥١,٥	ديون خاصة أخرى
٢٢,٨	٢٦,٤	٢٥,٦	٢٦,٤	٢٥,٩	١٨,٥	١٥,١	١٢,٤	٩,٦	٧,٠	٦,٨	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون طويلة الأجل
٨,٥	١٤,٩	٢١,٦	٢٧,٨	٢٦,٠	١٧,١	٩,٠	٨,٦	٣,٧	٢,٩	٣,٣	متأخرات فوائد الديون طويلة الأجل
أفريقيا											
٣١٣,٢	٢٩٦,٩	٢٩٢,٨	٢٩٥,٣	٢٩١,٧	٢٨٠,٨	٢٧٢,٥	٢٧٠,٠	٢٢٢,٣	٢٠٦,٠	١٨٠,١	مجموع الديون الخارجية
٢٦٨,٤	٢٥٣,٤	٢٥٤,٧	٢٦٠,١	٢٥٦,٣	٢٤٦,١	٢٤٠,٧	٢٣٧,٨	١٩٣,٣	١٦٨,٥	١٤٤,٣	ديون طويلة الأجل
١٠٧,٠	٩٥,٩	٩١,٩	٨٨,٥	٨٥,٠	٧٧,٠	٧٢,٢	٦٩,٣	٥٧,٨	٥٠,٠	٤٣,٢	تساهلية

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٦٤,٧	٥٨,٩	٥٧,٩	٥٦,٦	٥٦,٧	٥٢,٠	٥٠,١	٤٨,٧	٤١,٤	٣٦,١	٣١,٢	ثنائية
٤٢,٣	٣٧,٠	٣٤,٠	٣١,٩	٢٨,٣	٢٥,١	٢٢,٢	٢٠,٦	١٦,٤	١٣,٨	١٢,٠	متعددة الأطراف ^(٤)
٩٣,٨	٩٠,٠	٩٠,٧	٩١,٨	٨٤,١	٨٢,٩	٧٩,٨	٨١,٢	٦٤,٣	٥١,٠	٤١,٢	رسمية، غير تساهلية
٦٢,٤	٥٩,١	٦٠,٠	٦٠,٦	٥٤,٤	٥٥,٦	٥٢,٨	٥٢,٩	٤١,٦	٣٢,٠	٢٦,٢	ثنائية
٢٧,٤	٢٦,٧	٢٥,٧	٢٥,٤	٢٣,٦	٢٠,٧	١٩,٦	٢٠,١	١٥,١	١١,٠	٨,٠	متعددة الأطراف
٤,٠	٤,٢	٥,٠	٥,٧	٦,١	٦,٦	٧,٤	٨,١	٧,٦	٨,١	٧,٠	صندوق النقد الدولي
٦٧,٦	٦٧,٥	٧٢,١	٧٩,٨	٨٧,١	٨٦,١	٨٨,٦	٨٧,٣	٧١,٢	٦٧,٥	٥٩,٩	دائنون خاصون
٣,٠	٢,٩	٥,١	٣,١	٣,٦	٤,٥	٤,٧	٥,٢	٥,٠	٥,٦	٥,٤	ومنها: سندات ^(٥)
...	٢٢,٠	٢٢,٤	٢٩,٠	٣٠,٩	٣١,٥	٣٣,٠	٣١,٢	٢٢,٤	٢٠,٦	٢٠,٢	مصارف تجارية ^(٥)
٤٤,٨	٤٣,٥	٣٨,١	٣٥,٣	٣٥,٥	٣٤,٧	٣١,٩	٣٢,٣	٣٩,٠	٣٧,٥	٣٥,٨	ديون قصيرة الأجل
٣٧,١	٣٣,٠	٢٧,١	٢٣,٣	٢٣,٥	٢٠,٣	٢٠,٤	١٦,٧	١٣,٤	٨,١	٤,٤	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
١٨,٦	١٨,٧	١٤,٧	١٢,٥	١٢,٣	١١,٤	٩,١	٦,٨	٥,٢	٣,٣	٢,٤	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
١٦٠,٦	١٥٣,٠	١٤٧,٩	١٤٤,٨	١٣٩,٠	١٢٢,٣	١١٤,٨	١١٢,٩	٩٣,٤	٨٠,١	٦٦,٧	مجموع الديون الخارجية
١٣٣,٦	١٢٦,٠	١٢٣,٨	١٢٢,٩	١١٨,٩	١٠٥,٧	١٠١,٣	١٠٠,٧	٨٣,٥	٧٠,٧	٥٩,٢	ديون طويلة الأجل
٧٨,٠	٦٩,٥	٦٥,٧	٦٢,٨	٥٧,٨	٤٨,٧	٤٤,٤	٤٢,١	٣٣,٦	٢٨,٠	٢٣,٤	تساهلية
٣٨,٨	٣٥,٢	٣٤,٢	٣٣,٤	٣١,٩	٢٧,٤	٢٥,٩	٢٥,٢	٢٠,٧	١٧,٥	١٤,٦	ثنائية
٣٩,٢	٣٤,٤	٣١,٥	٢٩,٤	٢٥,٨	٢١,٣	١٨,٥	١٦,٩	١٣,٠	١٠,٥	٨,٨	متعددة الأطراف ^(٤)
٣٥,٣	٣٥,١	٣٦,٤	٣٧,٣	٣٧,٧	٣٤,٣	٣٤,٢	٣٥,٠	٢٨,٤	٢٣,٣	١٨,٩	رسمية، وغير تساهلية
٢٢,٨	٢٢,٢	٢٣,٢	٢٣,٥	٢٣,٥	٢٠,٩	١٩,٥	١٩,٤	١٥,٢	١١,٩	٩,٥	ثنائية
١٠,١	١٠,٠	٩,٩	١٠,٠	٩,٧	٨,٧	٨,٦	٩,٠	٦,٩	٥,٤	٤,١	متعددة الأطراف
٢,٤	٣,٠	٣,٢	٣,٨	٤,٤	٤,٧	٦,٠	٦,٦	٦,٤	٦,٠	٥,٣	صندوق النقد الدولي
٢٠,٣	٢١,٣	٢١,٧	٢٢,٨	٢٣,٤	٢٢,٧	٢٢,٧	٢٣,٦	٢١,٤	١٩,٤	١٦,٩	دائنون خاصون
٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٤	ومنها: سندات ^(٥)
...	٧,٧	٧,٧	٧,٩	٨,٦	٨,٠	٨,٠	٨,٣	٧,٥	٦,٦	٦,٣	مصارف تجارية ^(٥)
٢٦,٩	٢٧,٠	٢٤,١	٢١,٩	٢٠,١	١٦,٦	١٣,٦	١٢,٢	٩,٩	٩,٣	٧,٥	ديون قصيرة الأجل
٢٩,٠	٢٦,٩	٢٣,٠	٢٠,٢	١٦,٠	١٣,٠	١٠,٣	٧,٩	٥,٣	٤,٠	٢,٦	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
١٥,٠	١٥,٦	١٢,٩	١١,٢	٩,٠	٧,٥	٥,٤	٣,٨	٢,٥	١,٨	١,٢	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
آسيا											
٦٠٤,٠	٥٤٤,٢	٥٠٠,٣	٤٦٠,٥	٤١٨,٩	٣٧٥,٣	٣٥٤,٤	٣٣٥,١	٢٩٢,٩	٢٥٧,١	٢٢٤,٦	مجموع الديون الخارجية
٤٧٩,٧	٤٣٢,١	٤٠١,٦	٣٧١,٧	٣٤٣,٣	٣٠٨,٧	٢٩٠,٩	٢٧٤,٦	٢٤٢,٨	٢٠٧,٨	١٧٦,٩	ديون طويلة الأجل
١٩١,٠	١٧٤,٤	١٦٣,٤	١٥٥,٦	١٤٧,١	١٢٩,١	١١٣,٠	٩٣,٩	٧٧,٢	٦٥,٨	٥٥,٧	تساهلية
١٣٧,٣	١٢٥,٧	١١٨,٦	١١٤,١	١١٠,١	٩٧,٣	٨٣,٧	٦٦,١	٥٢,٩	٤٣,٩	٣٦,٧	ثنائية
٥٣,٧	٤٨,٦	٤٤,٨	٤١,٤	٣٧,١	٣١,٨	٢٩,٣	٢٧,٨	٢٤,٣	٢١,٩	١٩,٠	متعددة الأطراف ^(٤)
٧٩,٥	٧٨,٢	٧٠,٥	٦٤,٧	٥٨,٥	٥١,٥	٥٠,٦	٥٣,٥	٤٨,٧	٤١,٦	٣٥,٢	رسمية، غير تساهلية
٢٢,٤	٢٠,٨	١٧,٥	١٣,٩	١١,٩	١١,١	١١,٤	١٢,٠	١٢,٨	١١,٩	١٠,٧	ثنائية
٥١,٣	٥٠,٥	٤٦,٤	٤٥,٢	٤١,١	٣٤,٨	٣٢,٤	٣٢,٠	٢٥,٢	١٩,٧	١٤,٨	متعددة الأطراف
٥,٧	٦,٩	٦,٧	٥,٦	٥,٥	٥,٦	٦,٩	٩,٥	١٠,٦	١٠,٠	٩,٧	صندوق النقد الدولي

الجدول ألف - ٣٦ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
٢٠٩,١	١٧٩,٦	١٦٧,٧	١٥١,٤	١٣٧,٧	١٢٨,١	١٢٧,٣	١٢٧,٢	١١٧,٠	١٠٠,٥	٨٦,١	دائنون خاصون
٣٦,٥	٣٠,٧	٢٦,٥	٢٢,٢	١٨,٤	١٧,٣	١٧,٤	١٧,٩	١٤,٩	١١,١	٥,٥	ومنها: سندات ^(أ)
...	٥٢,٨	٥٠,٤	٥١,٨	٥١,٥	٥١,٠	٥١,٤	٤٨,٨	٤٤,٩	٣٧,٥	٣٤,٤	مصارف تجارية ^(د)
١٢٤,٣	١١٢,١	٩٨,٧	٨٨,٨	٧٥,٦	٦٦,٦	٦٣,٥	٦٠,٤	٥٠,١	٤٩,٣	٤٧,٧	ديون قصيرة الأجل
٨,٢	٦,٧	٦,٣	٤,١	١,٩	١,٨	١,٢	٠,٩	٠,٢	٠,٩	٠,٤	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
٢,٢	٢,٤	٢,٢	١,٩	١,٥	٠,٩	٠,٥	٠,١	٠,٠	٠,١	٠,١	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل
خمسة عشر بلدا مثقلة بالديون											
٥٧٦,٤	٥٥٢,٦	٥٢٥,٠	٥١٩,٤	٥٠٦,٤	٤٨٠,٣	٤٨٥,٥	٥٠٧,٣	٤٦٣,١	٤٤٠,٧	٤٢٣,٣	مجموع الديون الخارجية
٤٧٤,٩	٤٥٠,٩	٤٣٢,٦	٤٣٣,٨	٤٣٢,٨	٤٢٤,٤	٤٢٩,٣	٤٦٤,٠	٤٢٣,٤	٣٨٤,٤	٣٥٩,٧	ديون طويلة الأجل
٣٦,٧	٣٠,٨	٢٩,٣	٢٧,٦	٢٨,١	٢٤,٦	٢٤,٠	٢٣,٩	٢١,٩	١٨,٠	١٥,١	تساهلية
٣٠,٠	٢٥,٤	٢٤,٣	٢٢,٧	٢٣,٦	٢٠,٧	٢٠,٢	٢٠,١	١٨,٣	١٤,٦	١١,٩	ثنائية
٦,٨	٥,٤	٥,٠	٤,٩	٤,٥	٣,٩	٣,٨	٣,٨	٣,٦	٣,٤	٣,٢	متعددة الأطراف ^(ب)
١٤٤,١	١٤٥,٣	١٤٤,٨	١٤٧,٠	١٤١,٧	١٢١,٣	١١٤,٦	١١٦,٥	٩٠,٨	٦٨,٤	٥٣,٠	رسمية غير تساهلية
٦٣,١	٦٣,١	٦٣,٥	٦٢,٢	٥٨,٨	٥٠,٠	٤٣,٩	٤١,٥	٣٠,٢	٢١,٠	١٧,٤	ثنائية
٦٨,٦	٦٨,٤	٦٦,٣	٦٧,٢	٦٣,٩	٥٤,٣	٥٢,٥	٥٤,٥	٤١,٧	٣٠,٣	٢٢,١	متعددة الأطراف
١٢,٥	١٣,٨	١٥,٠	١٧,٥	١٨,٩	١٧,٠	١٨,٢	٢٠,٥	١٨,٩	١٧,٠	١٣,٥	صندوق النقد الدولي
٢٩٤,١	٢٧٤,٩	٢٥٨,٥	٢٥٩,٣	٢٦٣,٠	٢٧٨,٥	٣٠٠,٧	٣٢٣,٦	٣١٠,٦	٢٩٨,١	٢٩١,٦	دائنون خاصون
١٧٨,٦	١١٩,٨	٨٧,٨	٧٩,٧	٧٧,١	١٩,٩	١٧,٩	١٦,٧	١٧,٥	١٧,٨	١٥,٧	ومنها: سندات ^(د)
...	٧٧,٥	١٠٠,٥	١١٢,٥	١١٨,٨	١٩٥,٧	٢٠٨,١	٢١٨,٤	٢٠١,٦	١٨٢,٦	١٧٢,٣	مصارف تجارية ^(د)
١٠١,٥	١٠١,٧	٩٢,٤	٨٥,٦	٧٣,٦	٥٥,٨	٤٦,٢	٤٣,٤	٣٩,٨	٥٦,٢	٦٣,٦	ديون قصيرة الأجل
٢٤,٤	٢٥,٣	٢١,١	١٩,٨	١٧,٠	٩,٩	٩,٥	٧,٨	٦,٧	٥,٩	٥,٧	بندان تذكيريان متأخرات في أصل الديون الطويلة الأجل
١٠,٠	١٥,٨	١٩,٩	٢٤,٩	٢١,٦	١٢,٥	٥,٧	٥,٨	١,٥	١,٨	٢,٧	متأخرات فوائد الديون الطويلة الأجل

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرية.

(ب) ديون ١٢٢ من الاقتصادات مستخرجة أساسا من بيانات "نظام التبليغ عن المدينين" في البنك الدولي (١٠٧ بلدان). وبالنسبة للبلدان غير المشمولة بهذا النظام، استخرجت البيانات من "نظام التبليغ عن الدائنين" في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ بلدا) إلا أنها لا تتضمن الديون المصرفية غير المضمونة للمراكز المالية الخارجية، ومعظمها ليس من ديون الاقتصادات المحلية.

(ج) تشمل المرافق التساهلية لصندوق النقد الدولي.

(د) الديون الحكومية أو المضمونة من الحكومة فقط.

الجدول ألف ٢٧- مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية
المستوردة لرأس المال، ١٩٨٤-١٩٩٤

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
مؤشرات الديون (النسب المئوية)											
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الإجمالي											
٣٨,٧	٣٨,٦	٣٩,٥	٤٠,٣	٣٩,٧	٤١,٨	٤٤,٩	٤٩,٧	٤٧,٢	٤٤,٤	٤٠,٥	جميع البلدان
ومنها:											
٣٥,٧	٣٦,٥	٤١,٣	٤٤,١	٤٤,١	٤٨,٧	٥٥,٠	٦٤,٢	٦٢,١	٦٠,٣	٥٧,٤	أمريكا اللاتينية
٧٨,٤	٧٤,٦	٧٤,٦	٧٧,٧	٧٥,١	٧٨,٩	٧٧,٤	٧٨,٨	٧٠,٥	٦١,٢	٥١,٥	افريقيا
٣٠,١	٢٩,٩	٢٨,٧	٢٨,٠	٢٦,٩	٢٦,٥	٢٧,٤	٢٩,٦	٢٨,١	٢٥,٧	٢٢,٨	آسيا
بندان تذكيريان:											
١٣٠,٨	١١٥,٣	١١١,٥	١٠٨,٧	١٠٥,٢	٩٦,٩	٩٢,٩	٩٥,٠	٨٢,٠	٨١,٣	٦٧,١	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٣٦,٦	٣٧,٢	٤٠,٩	٤٣,٤	٤٣,١	٤٧,٥	٥٣,٨	٦٣,٦	٦٠,٣	٥٧,٠	٥٤,٣	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
١٣٢,٩	١٣٥,٦	١٣٤,٠	١٣٥,٨	١٣٨,٤	١٤٥,٣	١٥٩,٨	١٨٧,٠	٢٠٠,٠	١٨٠,٩	١٦٢,٨	جميع البلدان
ومنها:											
٢٤٠,٢	٢٥٣,٨	٢٥٤,٤	٢٦٤,٨	٢٥٩,٧	٢٧٢,٥	٣٠٩,٣	٣٦٩,٦	٣٧٦,٦	٣١٠,١	٢٨٥,٣	أمريكا اللاتينية
٢٢٧,٠	٢٤٣,٥	٢٣١,٤	٢٤٠,٦	٢٣٤,٦	٢٦١,١	٢٧١,٦	٢٨٤,٩	٢٧٠,٨	٢١٨,١	١٨٩,٤	افريقيا
٧٨,١	٧٧,١	٧٥,٥	٧٤,٤	٧٧,١	٧٧,٢	٨١,٨	٩٤,٥	١٠٦,٠	١٠٢,٥	٨٨,٣	آسيا
بندان تذكيريان:											
٣٥٢,٠	٣٩٨,٧	٣٦٤,٩	٣٥٨,٤	٣٣٤,٠	٣٢٥,٢	٣٢٦,١	٣٣٧,٦	٣٠٢,٣	٢٦٢,٨	٢١٨,٠	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٢٣٦,٥	٢٣٦,٧	٢٣٦,٥	٢٣٩,٤	٢٢٣,٢	٢٤٢,٨	٢٧٨,٢	٣٢٨,٧	٣٣٤,٨	٢٨٢,٧	٢٦٧,٢	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
١٤,٢	١٥,٢	١٤,٦	١٤,٣	١٥,٦	١٧,٤	٢٠,٠	٢١,٧	٢٤,٥	٢٣,٥	٢٢,٧	جميع البلدان
ومنها:											
٢٧,٨	٢٨,٦	٢٧,٥	٢٥,١	٢٥,٣	٣١,٠	٣٧,٥	٣٦,٧	٤٢,٥	٣٦,٦	٣٨,٣	أمريكا اللاتينية
١٨,١	٢٢,٦	٢٢,٣	٢٣,٦	٢٤,٥	٢٤,٨	٢٦,٤	٢٤,١	٢٩,٥	٢٦,٧	٢٦,٨	افريقيا
٩,٢	٩,٧	٨,٦	٨,٥	٩,٨	١٠,٥	١١,٧	١٥,٣	١٥,٤	١٥,٦	١٢,٥	آسيا
بندان تذكيريان:											
١٣,٢	١٤,٤	١٥,٤	١٧,٧	١٨,٠	١٩,٥	٢٢,٥	٢٣,١	٢٤,٨	٢١,٦	١٩,٣	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٢٨,١	٢٦,٧	٢٧,٦	٢٥,٠	٢٤,٤	٣٠,٤	٣٦,١	٣٤,٨	٤٠,٧	٣٦,٤	٣٩,٥	خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
											جميع البلدان
١٧٣,٨	١٦٩,٩	١٥٦,٢	١٤٥,٥	١٤٨,٥	١٤٦,٧	١٥٠,٤	١٣٩,٧	١٣٠,٨	١٢٥,٩	١٢٣,٩	مجموع خدمة الديون
٧٢,٠	٦٦,٧	٦٥,٩	٦٩,٠	٦٦,٦	٦٨,٥	٧٣,٧	٦٤,٥	٦٥,٥	٧٠,١	٧٠,٨	مدفوعات الفائدة
٦٥,٦	٦٠,٥	٦٠,٧	٦٤,٠	٦١,٨	٦٤,٤	٧٠,١	٦١,٤	٦٢,٥	٦٧,٦	٦٨,٧	ومنها: غير التساهلية
											أمريكا اللاتينية
٦٣,٤	٥٩,٣	٥٤,٢	٤٦,٦	٤٦,٤	٥١,٥	٥٥,٣	٤٧,١	٤٩,١	٤٨,٦	٥٣,٥	مجموع خدمة الديون
٢٦,٥	٢٤,٠	٢٣,١	٢٤,٣	٢٣,٠	٢٦,٤	٣٣,٥	٢٨,٩	٣٠,٦	٣٥,٣	٣٥,٧	مدفوعات الفائدة
٢٥,٤	٢٣,١	٢٢,٢	٢٣,٤	٢٢,٠	٢٥,٨	٣٣,٠	٢٨,٤	٣٠,١	٣٤,٨	٣٥,٣	ومنها: غير تساهلية
											افريقيا
٢٥,٠	٢٧,٥	٢٨,٢	٢٨,٩	٣٠,٥	٢٦,٧	٢٦,٥	٢٢,٩	٢٥,٣	٢٥,٢	٢٥,٥	مجموع خدمة الديون
١٠,٢	١٠,٠	١٠,٨	١١,٩	١٢,٣	١٢,١	١١,٦	٩,٦	١٠,٧	١١,١	١١,٥	مدفوعات الفائدة
٩,٢	٨,٦	١٠,٠	١١,١	١١,٤	١١,٢	١٠,٨	٩,٠	١٠,١	١٠,٥	١١,٠	ومنها: غير تساهلية
											آسيا
٧١,١	٦٨,٧	٥٧,٢	٥٢,٥	٥٣,١	٥٠,٩	٥٠,٧	٥٤,٣	٤٢,٦	٣٩,٢	٣١,٨	مجموع خدمة الديون
٢٨,٧	٢٦,٣	٢٤,٧	٢٥,٥	٢٣,٦	٢٢,٩	٢٠,٢	١٨,٧	١٧,١	١٧,١	١٦,٦	مدفوعات الفائدة
٢٤,٩	٢٢,٨	٢١,٦	٢٢,٧	٢١,١	٢٠,٧	١٨,٣	١٧,١	١٥,٦	١٥,٩	١٥,٦	ومنها: غير تساهلية
											بنود تذكيرية
											البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
٦,٠	٥,٥	٦,٢	٧,٢	٧,٥	٧,٣	٧,٩	٧,٧	٧,٧	٦,٦	٥,٩	مجموع خدمة الديون
٢,٥	٢,٣	٢,٧	٣,٢	٣,٢	٣,١	٣,٢	٣,١	٣,٣	٣,٠	٣,٠	مدفوعات الفائدة
١,٩	١,٩	٢,٣	٢,٧	٢,٧	٢,٧	٢,٨	٢,٧	٢,٩	٢,٨	٢,٧	ومنها: غير تساهلية
											خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون
٦٨,٥	٦٢,٢	٦١,٣	٥٤,٣	٥٥,٤	٦٠,١	٦٣,٠	٥٣,٧	٥٦,٢	٥٦,٨	٦٢,٦	مجموع خدمة الديون
٢٩,١	٢٥,٨	٢٥,٩	٢٨,٤	٢٧,٣	٣١,٣	٣٨,٢	٣٢,٤	٣٤,٣	٣٩,٦	٤١,٥	مدفوعات الفائدة
٢٨,٢	٢٤,٥	٢٥,٤	٢٧,٨	٢٦,٨	٣٠,٩	٣٧,٩	٣٢,١	٣٤,٠	٣٩,٣	٤١,٢	ومنها: غير التساهلية

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي.

(أ) تقديرات أولية.

الجدول ألف ٣٨- إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين، ١٩٨٤-١٩٩٤

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	
عدد الاتفاقات											
١٣	١٠	١٦	١٤	١٧	٢٤	١٥	١٧	١٩	٢٢	١٤	مجموع البلدان النامية
١	١	٤	٢	١	٥	٣	٤	٣	٩	٢	البلدان ذات الدخل المتوسط
٦	٣	٤	٨	٦	٥	٣	٥	٦	٤	٥	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى ^(١)
٥	٦	٨	٣	٩	١٢	٨	٧	١٠	٩	٧	البلدان ذات الدخل المنخفض
٩	٤	٩	٦	٩	١٦	٩	٩	١٥	١٠	٩	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
المبالغ المعاد جدولتها ^(ب) (بملايين الدولارات)											
١٤ ٠٢٠	٣ ٣٩٤	١٢ ٥٢٢	٤٤ ٣٠٨	٦ ٠٧٥	١٨ ٦٠٠	٩ ٣٦٢	١٩ ٩٦٩	١٢ ١٨٣	٦ ٤٥٧	٣ ٧٦٤	مجموع البلدان النامية
٢٩٣	٥٧	٧ ٢٨٧	١ ٨٢٥	٢٠٠	٦ ٠١٦	٦ ٧٢١	٦ ٦٧٠	٢ ٢٠١	٣ ٧٨٩	٧٠٤	البلدان ذات الدخل المتوسط
١١ ٣٦٠	٢ ٦١٥	٢ ٦٢٨	٣٤ ١٥٠	٣ ٣٢٠	٩ ٣١٢	١ ٣٤٢	١٠ ٩٦٢	٧ ٥٠٢	١ ٦٩٢	١ ٩٣٩	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
١ ٠٠٧	٧٢٢	٢ ٦٠٧	٣٩٠	٢ ٤٤٥	٢ ٥١٨	٩٧٣	١ ٩٨٧	٢ ٤٨٠	٩٧٦	١ ١٢١	البلدان ذات الدخل المنخفض
٥ ٢٨٩	٦٣٣	٣ ٦٨٧	١ ٨١٠	٣ ٣٧٤	١٠ ٣٣٠	١ ٢٩٩	٢ ٩٠٤	٩ ٤٦٦	١ ١٩٢	١ ٤٩٤	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)											
١,٤	٢,٣	١,٩	(د)٠,٠	١,٥	(د)١,٤	١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	مجموع البلدان النامية
٠,٥	-	١,٥	٠,٨	١,٤	١,٦	١,٤	١,١	١,٢	١,١	١,٠	البلدان ذات الدخل المتوسط
١,٨	٣,١	١,٥	(د)٠,٠	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	١,٢	١,٢	١,٢	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
١,٢	٢,١	٢,١	١,٢	١,٧	(د)١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٣	١,١	البلدان ذات الدخل المنخفض
١,٤	٢,٣	٢,٠	١,٢	١,٦	(د)١,٣	١,٢	١,٢	١,٢	١,٢	١,١	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى
متوسط آجال استحقاق الديون الموحدة (بالسنوات)											
(و)٠,٠	(و)٠,٠	(و)٠,٠	(د)٠,٠	١٥,٣	١٣,٧	١٦,١	١٣,١	١٠,٣	٩,٩	١٠,٧	مجموع البلدان النامية
٦,٥	٤,٥	٩,٥	٩,٨	٩,٣	٩,٤	٩,٤	٨,١	٩,٩	٩,١	٨,٨	البلدان ذات الدخل المتوسط
(و)٠,٠	(و)٠,٠	(و)٠,٠	(د)٠,٠	١٤,٠	١٠,١	٩,٠	١٠,٤	١٠,١	١٠,١	١٠,٠	البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى
(و)٠,٠	(و)٠,٠	(و)٠,٠	(هـ)١٧,٤	١٧,٤	١٧,٦	٢٢,٠	١٧,٦	١٠,٥	١٠,٦	١١,٨	البلدان ذات الدخل المنخفض
(و)٠,٠	(و)٠,٠	(و)٠,٠	(هـ)١٥,٢	١٧,١	١٥,٢	٢٠,٧	١٥,٩	١٠,٣	١٠,٥	١١,٤	البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى

المصادر: الأونكتاد، استنادا الى المحاضر المعتمدة لنادي باريس.

ملاحظة: في عام ١٩٨٨، اعتمد دائنو نادي باريس تدابير تساهلية لتخفيف عبء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض، وتعرف باسم "تدابير

تورنتو".

(أ) من المحتمل أن تمثل هذه المجموعة من البلدان المستفيدين الرئيسيين من شروط هيوستن على الرغم من استفادة عدد قليل من

شروط تورنتو.

(ب) تشمل الديون التي أعيدت جدولتها سابقا.

(ج) لا تشمل غينيا الاستوائية.

(د) بسبب قائمة الخيارات المتعلقة بمصر، يتعذر حساب فترات التوحيد ومتوسطات آجال الاستحقاق لسنة ١٩٩١.

(هـ) بسبب الخيارات المطروحة تحت شروط تورنتو المعززة، تعذر حساب متوسطات فترات التوحيد ومتوسطات آجال استحقاق الديون

لعام ١٩٩٢ بالنسبة لاثيوبيا وأوغندا وبوليفيا وتوغو وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وسيراليون وغينيا وهندوراس ومالي ولعام ١٩٩٣ بالنسبة لبوركينا

فاصو وبنن وغيانا وفيت نام وموريتانيا وموزامبيق؛ ولعام ١٩٩٤ بالنسبة لجمهورية افريقيا الوسطى والسنگال وسيراليون والكاميرون وكوت ديفوار والنيجر.

(و) لا تشمل بنن ونيكاراغوا اللتين تلقتا شروط تورنتو المعززة.

الجدول ألف - ٣٩ - اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية: جميع البلدان النامية، ١٩٨٣ - ١٩٩٥

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣
١	١	١	١	٥	٤	١٠	١٩	١٢	١٤	٢٦	٢٧
٠,٢	٠,٢	-	-	٥,٤	٦,٨	٧٩,٧	٨٩,٧	٧٢,٧	٢٣,٢	٩١,٣	٩١,٣
..	٤,٠	-	٧,٣	٣,٣	٦,٥	٤,٠	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٢,٨	١,٥
..	١٣	-	١٣	١٦	١٩	١٥	١٠	١١	٩	٦	٦
..	٣	-	٤	٥	٧	٥	٤	٤	٣	٣	٣
..	٠,٨	-	٠,٨	٠,٩	٠,٨	١,٠	١,٣	١,٥	١,٨	٢,٠	٢,٠

اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون (ببلايين الدولارات)

١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠				
نيجيريا	الفلبين	أوروغواي	فنزويلا	كوستاريكا	الفلبين	المكسيك
٣,٣	١,٣	٠,٥	١,٤	١,٠	١,٣	-
-	-	-	١,٨	-	-	٢٠,٦
٢,٠	٢,٦	٠,٤	١٠,٣	٠,٥	-	٢٢,٤
-	٠,٥	٠,٤	٦,١	-	-	٤,٤
٥,٣	٤,٤	١,٣	١٩,٦	١,٥ ^(ج)	١,٣	٤٨,١ ^(ب)
١,٧	١,٢	٠,٥	٢,٤	٠,٢	٠,٧	٧,٠
١,٧	١,٠	٠,٣	٠,٤	٠,٠٤	٠,٠٥	١,٢

١٩٩٥	١٩٩٤		١٩٩٣	
إكوادور	الجمهورية الدومينيكية	البرازيل	الأردن	الأرجنتين
..	٠,٣	-
٢,٦	٠,٥	٤,٠	..	٦,٦
١,٩	٠,٢	٤,٠	..	١٢,٢
..	..	٤,٠	..	-
٧,٤	١,٢	٤٦,٦	٠,٩	٢٧,٠ ^(د)
..	..	٤,٦	٠,١٥	٤,٠ ^(هـ)
..	..	٤,٦	٠,١٥	٠,٨ ^(هـ)

حواشي الجدول ألف - ٣٩

المصادر: "جداول الديون العالمية"، ١٩٩٤-١٩٩٥، وصندوق النقد الدولي.

- (أ) تشمل الديون المعاد جدولتها سابقاً.
- (ب) تشمل جزءاً (٦٩٣ مليون دولار) يغطيه اتفاق سابق غير ملزم بأي خيار.
- (ج) قامت المصارف التي فضلت خيار إعادة الشراء بتحويل ١١٤ مليون دولار من الفائدة المتأخرة السداد إلى سندات.
- (د) يشمل المجموع ٨,٣ بلايين دولار من الفوائد المتأخرة السداد.
- (هـ) مقترح تمويلي، حسب ما هو مَبْلَغ عنه في "التدفقات المالية إلى البلدان النامية" البنك الدولي، كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

رابعاً - سوق النفط الدولية

الجدول ألف - ٤٠ - الطلب العالمي على النفط، ١٩٨٦-١٩٩٥^(ب)

١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥ ^(ب)	
(بملايين البراميل في اليوم)										
٣٥,٤	٣٦,٠	٣٧,٥	٣٧,٨	٣٨,٠	٣٨,٢	٣٨,٩	٣٩,٠	٣٩,٩	٤٠,٤	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
١٨,٠	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٦	١٨,٩	١٩,٢	١٩,٧	١٩,٩	أمريكا الشمالية
١٢,٢	١٢,٣	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٤	١٣,٧	١٣,٦	١٣,٧	١٣,٩	أوروبا الغربية
٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٧	٦,١	٦,٢	٦,٣	٦,٢	٦,٦	٦,٥	المحيط الهادئ ^(ج)
١١,٠	١١,١	١٠,٨	١٠,٦	١٠,١	٩,٧	٨,١	٦,٨	٦,٢	٥,٨	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٢,٠	٢,١	١,٩	١,٨	١,٦	١,٤	١,٢	١,٢	١,٤	١,٤	أوروبا الشرقية
٩,٠	٩,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٥	٨,٣	٦,٩	٥,٦	٤,٨	٤,٤	الاتحاد السوفياتي السابق ^(د)
١٥,٢	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٦	١٨,٤	١٩,١	٢٠,١	٢١,٢	٢٢,١	٢٣,٢	البلدان النامية
٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٣	٥,٤	٥,٦	٥,٧	٥,٨	أمريكا اللاتينية
١,٨	١,٩	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢	افريقيا
٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,٣	٣,٥	٣,٤	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٤,٢	غربي آسيا
٣,٨	٤,٠	٤,٥	٤,٩	٥,٥	٥,٩	٦,٤	٦,٨	٧,٣	٧,٧	جنوب وشرق آسيا
٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٥	٢,٧	٢,٩	٣,١	٣,٣	الصين ^(هـ)
٦١,٦	٦٢,٩	٦٤,٩	٦٦,٠	٦٦,٥	٦٦,٩	٦٧,١	٦٧,٠	٦٨,٢	٦٩,٤	المجموع العالمي ^(هـ)

المصدر: الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استناداً إلى: الوكالة الدولية للطاقة، أعداد مختلفة من "التقرير الشهري لسوق النفط".

(أ) يشمل التوريدات من مخزونات معامل التكرير/المخزونات الأساسية، والمستودعات البحرية، ووقود التكرير وأنواع غير التقليدية.

(ب) تقديرات.

(ج) استراليا ونيوزيلندا واليابان.

(د) استناداً إلى تقديرات الطلب المحلي الظاهر المستخلصة من الأرقام الرسمية للإنتاج والبيانات ربع السنوية للتجارة.

(هـ) قد لا يتساوى مجموع الأرقام مع المجاميع بسبب التقريب.

الجدول ألف - ٤١ - الانتاج العالمي من النفط الخام، ١٩٩٤-١٩٧٠

النسبة المئوية للتغير، ١٩٨٥ و ١٩٩٤	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	
(بملايين البراميل في اليوم)											
٠,٨	١٤,٤٨	١٣,٧٢	١٣,٢٧	١٣,٥٠	١٤,١٢	١٤,٢٠	١٤,٢٥	١٤,٣٦	١٢,٦٠	١١,٢٤	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي
٤٠,٥٠	٧,٢٨	٨,١٠	١١,٧٤	١٢,٥٤	١٢,٨١	١٢,٧٩	١٢,٦٢	١٢,٢٤	١٢,٤٠	٧,٤٢	الاقتصادات المارة بمرحلة انتقال
٤٥,٣	٣٨,٦٥	٣٧,٨٠	٣٥,٣	٣٣,٣٥	٣١,٤٧	٢٨,٧٦	٢٩,١٢	٢٦,٦٠	٣٤,٥٨	٢٦,٨٤	البلدان النامية
	٢٤,٩٤	٢٤,٦٩	٢٢,٩٢	٢١,٤٢	١٩,٧٢	١٧,٤١	١٨,١١	١٥,٧٩	٢٦,٦٠	٢٣,٣١	البلدان الأعضاء في الأوبك
٢٦,٨	١٣,٧١	١٣,١١	١٢,٣٧	١١,٩٤	١١,٧٦	١١,٣٥	١٠,٩٧	١٠,٨١	٧,٩٨	٣,٥٣	البلدان النامية غير الأعضاء في الأوبك
١٣,٦	٦٠,٤١	٥٩,٦٢	٦٠,٣١	٥٩,٣٩	٥٨,٤٠	٥٥,٧٥	٥٥,٩٩	٥٣,٢٠	٥٩,٥٨	٤٥,٥٠	المجموع العالمي

المصدر: الأمم المتحدة/ادارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات، استنادا الى أعداد مختلفة من "Oil and Gas Journal".

الجدول ألف - ٤٢ - إنتاج النفط الخام لبلدان الأوبك، ١٩٩٤

كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/ أغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ أكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر	
(بملايين البراميل في اليوم)												
٢ ١٦٠	٢ ٢٠٠	٢ ١٦٠	٢ ١٦٠	٢ ١٦٠	٢ ٢١٥	٢ ٢١٥	٢ ٢٠٠	٢ ١٦٠	٢ ١٦٠	٢ ١٨٠	٢ ١٩٥	الإمارات العربية المتحدة
١ ٢٨٠	١ ٣٠٠	١ ٣١٠	١ ٣٢٠	١ ٣٢٠	١ ٣٣٠	١ ٣٣٠	١ ٣٣٠	١ ٣٣٠	١ ٣٥٠	١ ٣٤٠	١ ٣٣٠	اندونيسيا
٢ ٥٢٠	٣ ٤٧٥	٣ ٧١٥	٣ ٤٣٠	٣ ٥٣٥	٣ ٧٢٠	٣ ٥١٠	٣ ٥٨٠	٣ ٦١٥	٣ ٤٩٠	٣ ٧٠٠	٣ ٦٨٥	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٧٤٠	٧٤٥	٧٦٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	٧٤٥	٧٤٠	٧٤٥	٧٥٠	٧٥٠	٧٥٠	الجزائر
١ ٣٧٠	١ ٣٩٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٣٨٥	١ ٣٩٥	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٣٨٠	١ ٣٨٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	الجمهورية العربية الليبية
٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠	٥٤٠	٥٤٠	العراق
٣٠٠	٣٠٠	٢٩٥	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٢٠	٣٤٠	٣٤٠	٣٤٠	غابون
٢ ٣٦٠	٢ ٤٥٠	٢ ٤٥٠	٢ ٤٦٠	٢ ٤٥٠	٢ ٤٥٠	٢ ٤٥٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٤٥٠	٢ ٤٥٠	فنزويلا
٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٣٦٠	٤٠٠	٤٠٠	قطر
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	الكويت ^(١)
٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	المملكة العربية السعودية ^(١)
٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٩٢٠	١ ٩٢٠	١ ٩٢٠	١ ٧٨٠	١ ٤٧٠	١ ٨٢٠	١ ٩٢٠	١ ٨٦٠	١ ٩٠٠	نيجيريا
٢٤ ٦٤٠	٢٤ ٧٦٠	٢٤ ٩٩٠	٢٤ ٦٤٠	٢٤ ٧٦٠	٢٥ ٠٢٠	٢٤ ٦٩٠	٢٤ ٤٥٠	٢٤ ٧٨٠	٢٤ ٧٥٠	٢٤ ٩٦٠	٢٤ ٩٩٠	المجموع

المصدر: "Middle East Economic Survey"، ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

(أ) تتضمن حصة المنطقة المحايدة.

الجدول ألف - ٤٣ - قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك)، ١٩٧٠-١٩٩٤^(ب)

(بملايين الدولارات)

١٩٩٤ ^(ب)	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٠	
١٢ ٥٠٠	١٣ ٥٤٦	١٤ ٤٩٠	١٤ ٧٦٥	١٥ ٦٠٠	١١ ٣٠٠	٧ ٣٥٢	١١ ٨٤٢	١٩ ٥٥٨	٥٢٣	الإمارات العربية المتحدة
٤ ٧٠٠	٥ ٢٨٣	٦ ٢٠٠	٥ ٧٤٥	٦ ٤٨١	٦ ٠٥٩	٥ ١٨٩	٧ ٦٧٠	١٢ ٨٥٠	٤٤٦	اندونيسيا
١٣ ٠٠٠	١٤ ٢٤١	١٥ ٧٠٠	١٥ ٢٨٠	١٦ ٧٠٠	١٠ ٨٠٩	٩ ٢١٠	١٥ ٥٩٠	١٣ ٢٨٦	٢ ٣٥٨	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٧ ٦٠٠	٧ ٩٨٠	٨ ١٦٧	٩ ٥٩٠	٨ ٨٥٤	٧ ٠٠٠	٤ ٩٨٨	٩ ١٧٠	١٢ ٦٤٧	٦٨١	الجزائر
٧ ٠٠٠	٧ ٦٠٧	٩ ٢٠٠	١٠ ٠٢٥	٩ ٨٠٠	٧ ٥٠٠	٥ ١٦٩	٩ ٩٦٢	٢١ ٣٧٨	٢ ٣٥٦	الجمهورية العربية الليبية
-	٣٦٤	٣٢٦	٣٨٠	٩ ٤٦٣	١٤ ٥٠٠	١٠ ٩٥٢	١٠ ٦٨٥	٢٦ ٢٩٦	٧٨٨	العراق
١ ٤٥٠	١ ٥٠٦	١ ٧١٢	١ ٧٤٠	١ ٩٦٧	١ ٢٠٠	٧٧٩	١ ٦٢٩	١ ٧٤٥	٦٢	غابون
٩ ٨٠٠	١٠ ٥٦٥	١١ ٧٨٢	١٢ ٣٠٥	١٣ ٩٥٣	١٠ ٠٠١	٨ ١٥٨	١٢ ٩٥٦	١٧ ٥٦٢	٢ ٣٧١	فنزويلا
٢ ٥٠٠	٢ ٥٩٤	٣ ٢٠٠	٢ ١٨٧	٢ ٩٦٠	١ ٩٥٥	١ ٧٠٩	٣ ٠٦٨	٥ ٤٠٦	٢٢٧	قطر
١٠ ٠٠٠	٩ ٩٨٦	٦ ٢٢٠	١ ٤٠٠	٥ ٥٣٦	٩ ٣٠٦	٦ ٣٩١	٩ ٨١٧	١٧ ٦٧٨	١ ٥٩٦	الكويت
٢٨ ٠٠٠	٤١ ٣٥٣	٤٧ ٥٦٠	٤٣ ٦٥٦	٤٠ ١٢٨	٢٤ ٠٩٦	٢٠ ٢٠٦	٢٤ ١٨٠	١٠٥ ٨١٣	٢ ٤١٨	المملكة العربية السعودية
٩ ٥٠٠	١١ ٠٢٤	١١ ٦٩٠	١٢ ١٥٠	١٣ ٢٠٠	٧ ٤٧٠	٦ ٢٦٧	١٢ ٣٥٣	٢٥ ٢٩٠	٧١٦	نيجيريا
١١٦ ٠٥٠	١٢٦ ٠٤٩	١٣٦ ٢٤٧	١٢٩ ٢٢٣	١٤٤ ٦٤٢	١١١ ١٩٦	٨٦ ٣٦٦	٩٢٢ ١٢٨	٢٧٩ ٣٠٩	١٤ ٥٤١	المجموع

المصدر: أعداد مختلفة من "نشرة الإحصاءات السنوية للأوبك".

(أ) تتضمن صادرات المنتجات النفطية، حسب الاقتضاء. وقد تتضمن بيانات بعض البلدان صادرات نواتج التكثيف. وابتداءً من عام ١٩٨٠، استبعدت سوائل الغاز الطبيعي من بيانات المملكة العربية السعودية.

(ب) تقديرات أولية وضعتها الأمم المتحدة/إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات.
